جامعـــة أم درمـــان الإســـلامية
كليـــــة الدراســـات العليـــا
كليـــــة اللغـــــة العربيـــــة
قسم الدراسات النحوية و اللغوية

بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب

لأحمد بن محمد الخالدي (ت ٨٨٠ هـ)

تحقيق و دراسة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص النحو

إعداد الطالب

صادق يسلم سعيد العي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

الجزء الأول

الإهداء

إلى أبوي الكريمين رمز التضحية و الوفاء

إلى والدي العلامة علي سالم بكير الذي نهلت من معارفه فقها و نحوا و أدبا

إلى إخواني عنوان المحبة و المودة

إلى زوجتي الطاهرة الصالحة

إلى أولادي الشيماء و يوسف و مهنأ و محمد أمل المستقبل الباسم

إلى صناع الحياة من أبناء أمتي

أهدي هذا العمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع مقام العلماء ، وجعلهم أئمة يهدون إلى سبيله من حالك الظلمات من شاء من عباده . فهم مصابيح الدجى الذين سعدت بهم الإنسانية . وهم غياث الأمم ؛ إذ بهم تنهض ، وعلى بذلهم وعطائهم تقوم الحضارات . فما أروع السير على خطاهم ! وتتبع آثارهم ! والنهل من معينهم ! وإحياء ما اندرس من علمهم ! وبعث ما خفي من رسمهم ! وإشهار كتبهم، ودراستها ، وخدمتها ، وتحقيق نصوصها . ولما كان هذا العمل من أجل الأعمال التي ينبغي أن يقوم بها الدارسون اخترت لنفسي هذا الطريق ؛ لعلني أنضوي في زمرة من خدم هذه العربية من خلال أجل مقدمة في النحو العربي ألا و هي مقدمة ابن الحاجب المعروفة بالكافية من خلال أحد شروحها ألا وهو شرح الإمام أحمد بن محمد الخالدي المتوفى سنة ٨٨٠ هجرية ، والمسمى (بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب) .

و تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف النقاب عن أحد علماء العالم الإسلامي، برز في علوم كثيرة ، و أسهم في خدمة أمته من خلال مصنفاته في الفقه ، و الفرائض ، و المنطق ، و النحو ، و أمضى حياته معلماً ، و مؤلفاً ، و مجاهداً ، فلما غابت شمسه ، و تتابعت الليالي طُويت صحائفه ، و نُسي جهده ، و ضاعت معظم آثاره ، و ما بقي منها بات حبيس الأدراج ، و رهينة في دور المخطوطات ، حتى جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على بعض معالم حياة هذا الإمام ، وتحيي أثراً من آثاره هو شرحٌ لأهم متن من متون النحو العربي التي أسهمت في تطور الدرس النحوي ، ألا و هو متن الكافية لابن الحاجب الذي كان جوهرة القرن السابع الهجري ؛ ولهذا اهتم العلماء بها ، وأقبلوا عليها ، وبقيت كتاب الدرس النحوي الأفضل ، ولهذا كثرت مخطوطاتها، وانتشرت في العالم الإسلامي، وتناولها العلماء بالشرح والتعليم ، حتى لقد بلغت شروحها نحو اثنين وخمسين ومائة (١٥٢) شرحاً منها ما هو بالعربية ، ومنها ما هو بالتركية ، ومنها ما هو بالفارسية . دع عنك من قام باختصارها ، أو نظمها ، أو إعرابها . وعندما بدأ عصر الطباعة كانت من أوائل كتب النحو حتى زادت طباعتها على الأربعين طبعة ، ولهذا ترجح عند بعض الباحثين أنها الكتاب الأول من بين كتب النحو الذي تصل طباعته إلى هذا الرقم[1].

(١) ينظر : مقدمة كتاب الكافية لابن الحاجب للدكتور طارق نجم ، ص ٥.

وإذا كانت شروح الكافية قد كثرت ، وأسهم علماء العالم الإسلامي جميعاً في خدمة هذه المقدمة فمما لاشك فيه أن لعلماء اليمن القدح المعلى في ذلك حتى يومنا هذا ، فما زالت الكافية هي أساس الدرس النحوي عند كثير من علمائنا، كما تضافرت جهودهم في خدمتها من خلال الشروح الكثيرة التي ألفوها ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، فهي تلقي الضوء لتكشف الحركة العلمية في هذا الإقليم ، وذلك في مثال واحد من أعظم الأمثلة هو بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب للإمام أحمد بن محمد الخالدي . فمن خلال هذا الكتاب سنتعرف على طبيعة الدرس النحوي في اليمن من خلال مصادره ، وموقفه من الشوهد النثرية ، و الشعرية ، و موقفه من مصادر الاحتجاج كالسماع ، و القياس ، و الإجماع و غيرها ، ومدى تأثره بالمدارس النحوية و موقفه منها ، وتأثيره في الدرس النحوي .

وسبب اختياري لهذا الموضوع ما يأتي :

١) عدم طباعة كتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب ، وعدم وجود دراسة وتحقيق له ـــ فيما أعلم ـــ بحيث تتطرق لتحقيق أصوله بجمع نسخه والمقارنة بينها، وإخراجه إلى الباحثين والدارسين في صورة أقرب إلى رضاء مؤلفه ، مع دراسة شاملة للمؤلف تستعرض ملامح العصر الذي عاش فيه، وتكشف عن حياته الشخصية والعلمية بحيث تزيل الغموض عن هذا الإمام ومؤلفاته ؛ ليقوم شاهداً واحداً على من وراءه من أئمة كثيرين من هذه الديار خدموا العربية ، وأسهموا في تطوير الدرس النحوي .

٢) دراسة كتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب دراسة شاملة من خلال توثيق نسبته للخالدي ، ومنهجه ، وأسلوبه فيه ، ومعرفة المصادر التي عنها أخذ ومنها ارتوى، ودراسة شواهده التي أقامها على مسائله ، وموقفه من أدلة الصناعة (السماع ، والقياس والإجماع ، واستصحاب الحال) ، وموقفه من السابقين بصريين وكوفيين ، ومعرفة آرائه واختياراته التي وافق فيها البصريين ، أو الكوفيين ، أو البغداديين .

٣) محاولة الموازنة بين هذا الكتاب (كتاب بغية الطالب) ، وبين بعض شروح الكافية الأخرى . على أن تكون هذه الموازنة معقودة بينه وبين شروح غير يمانية وأخرى موازنة بينه وبين شروح يمانية.

٤) معرفة قيمة كتاب بغية الطالب والمآخذ التي عليه حملني كذلك لاختيار هذا الموضوع.

و قد قسمت البحث قسمين : قسم الدراسة ، و قسم التحقيق .

أما القسم الأول فهو الدراسة ، و فيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : ابن الحاجب وكتابه الكافية : و جعلته مبحثين :

المبحث الأول ابن الحاجب : وتكلمت فيه عن اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، ونشأته، و ثقافته وعلمه ، و مؤلفاته .

و المبحث الثاني : كتاب الكافية : وتكلمت فيه عن أهميته ، وشروحه اليمنية .

الفصل الثاني : حياة الخالدي ، و جعلته مبحثين :

المبحث الأول : عصر الخالدي ، وتكلمت فيه عن الحالة السياسية ، و الحالة العلمية .

و المبحث الثاني : الخالدي ، وتكلمت فيه عن اسمه ، ولقبه ، وموطنه ، و نشأته ، وثقافته، و ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، والأمراء الذين اتصل بهم ، و مؤلفاته ، و مذهبه ، و وفاته .

الفصل الثالث : وصف الكتاب ، وتحليل عام لمنهج المؤلف فيه ، وبيان مصادره . وتكلمت فيه عن ماهية الكتاب ، ودواعي تأليفه ، و أقسام الكتاب ، وتحليل مادته ، و الخصائص العامة لمنهج الخالدي ، و مصادره المباشرة ، و غير المباشرة .

الفصل الرابع : موقفه من الشواهد : و بحثت فيه موقفه من القرآن الكريم ، و الحديث النبوي ، و آثار الصحابة و التابعين ، و أقوال العرب و أمثالهم ، و الشواهد الشعرية .

الفصل الخامس : موقفه من الأصول النحوية : و تحدثت فيه عن موقفه من السماع ، و القياس ، و الإجماع ، و الاستقراء ، و استصحاب الحال .

الفصل السادس : موقفه من السابقين . و بحثت فيه موقفه من البصريين و الكوفيين ، و موقفه من بعض العلماء السابقين كابن الحاجب ، و الرضي الاستراباذي . و اختياراته التي وافق فيها جمهور البصريين ، و اختياراته التي وافق فيها جمهور الكوفيين ، و اختياراته التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .

الفصل السابع : بين شرح الخالدي و بعض شروح الكافية الأخرى . و فيه عقدت مقارنة بين شرح الخالدي ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت ٨٤٩هـ) ، و شرح الكافية للرضي الاستراباذي ، و شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية ، و الموشح شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي .

الفصل الثامن : قيمة الكتاب العلمية ، و المآخذ التي عليه . و فيه تحدثت عن قيمة الكتاب العلمية ، و ذكرت ما وقفت عليه من المآخذ و التي لا تنقص من قيمته .

و أما قسم التحقيق فقد صدرته مقدمة تضمنت :

أ- وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

ب- اسم الكتاب ، و زمن و مكان تأليفه ، و توثيق نسبته للخالدي .

ت- منهج التحقيق الذي مضيت عليه لتحقيق هذا الكتاب .

ث- نماذج مصورة للنسخ المعتمدة في التحقيق .

ثم أوردت النص مع تحقيقه و التعليق عليه .

و ختمته بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

ووضعت له فهارس فنية كاشفة لما تضمنه النص من شواهد قرآنية ، و شعرية ، و من أمثال العرب ، و مأثور كلامهم ، و فهرس للأعلام ، و القبائل ، و البلدان و المواضع ، و فهرس للمصادر التي اعتمدت عليها في دراسة الكتاب و تحقيقه ، وفهرس عام لموضوعات الكتاب .

و بعد : فلابد لي من وقفة حب و إجلال و احترام أتوجه فيها بعميق الشكر ، و عظيم الامتنان إلى أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق أستاذ الدراسات النحوية و اللغوية في كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، و المشرف على هذا البحث الذي شرفني بقبول الإشراف على عملي ، فغمرني بفيض علمه ، و أغدق عليَّ بوافر كرمه ، ووهبني من وقته و جهده ، و احتواني بأبوته الحانية مما أضاء لي الطريق ، و مهد لي السبل ، فجزاه الله خير الجزاء ، و حفظه و رعاه ، و أمده بالصحة و السلامة ،و أبقاه للعربية و طلابها .

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد أحمد الشامي عميد كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية و الدكتور محمد مهدي أحمد على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وقراءتها و الحكم عليها فجزاهما الله خيراً ، و بارك الله فيهما و في ذريتهما .

كما أتوجه بالشكر لكل من أعانني على إكمال بحثي هذا ، و لا أملك إلا أن أتوجه إلى الله عز و جل أن يجزيهم بأحسن الجزاء ، و أن يتجاوز عن سيئاتهم .

و سبحانك اللهم و بحمدك ، أشهد ألا إله أنت ، أستغفرك و أتوب إليك .

القسم الثاني
قسم التحقيق

مقدمة التحقيق و تشمل :

وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

اسم الكتاب و زمن و مكان تأليفه .

توثيق نسبة الكتاب للخالدي .

منهج التحقيق .

نماذج مصورة من نسخ المخطوط .

وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيقي لهذا المخطوط على ثلاث نسخ خطية موجودة كلها في اليمن، و لم أجد غيرها مع بحثي الشديد في فهارس المكتبات العامة والخاصة . وهذا وصف تلك النسخ:

أولاً: نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٣٠):

١. وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (أ)، وجعلتها أصلاً لغيرها، وستأتي دواعي ذلك.

٢. قبل ورقة العنوان ورقة مكتوب في وجهها في أعلاها: «بسم الله الرحمن الرحيم أودعت هذا الكتاب شهادة ألا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ». وبأسفل ذلك في الناحية اليسرى كتب بخط آخر:« الحمد لله وحده. هذا الكتاب مما وقفه حي سيدي عز الإسلام محمد بن الحسن. عادت بركاته، وذلك وقف ذرية. تقبل الله منه، وجزاه خيراً بحق محمد وآل محمد ». وأسفل ذلك كتب:« بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وسلم:

علي حبه جنة قسيم النار والجنة
وحي المصطفى حقاً أدام الأمن والجنة ».

وأما ظهر تلك الورقة فقد كتب أعلاه:« بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. أودعت هذا الكتاب شهادة لا إله إلا الله . وقف مولانا عز الإسلام محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين ابن القاسم بن محمد بن علي أعاد الله علينا من بركاتهم ». وتحته مكتوب:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء
أرسلت تسأل عني كيف كنت وما ألقاه بعدك من هم
لا كنت إن كنت أدري كيف كنت ولا إن كنت لا كنت أدري كيف لم أكن

٣. أما ورقة العنوان ففي أعلاها وضع ختم المكتبة المتوكلية مكتوب فيه:«المكتبة العامة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العمومية في جامع صنعاء المحمية ». وبأسفل الختم كتب بخط عريض:«كتاب بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب تأليف الفقيه الفاضل

العالم العامل الزاهد الورع الحافظ البحر الحبر المتقن المحقق شمس الدين أحمد بن محمد بن داود الخالدي نفع الله بعلومه آمين ». وكتب فوق العنوان:« وتسمى تحفة الراغب ».

٤. جاء في الورقة نفسها تمليك عليه سواد لإخفائه أظنه بفعل المشتري الذي جاء بعده هذا نصه:« هذا الكتاب في ملك العبد الفقير إلى الله محمد بن صلاح بن عبد الله وفقه الله شهر صفر ١٠٤٢ ». وبجنب ذلك كتب بخط آخر:«انتقل هذا الكتاب إلى يد العبد الفقير إلى الله محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين القاسم بن محمد بن علي وفقه الله لصالح الأعمال بحق محمد وآله، وذلك بالشراء الصحيح والبيع النافذ الصريح يعلم الله مسلخ شهر رمضان المعظم أحد شهور سنة سبعة وأربعين وألف ».

٥. وجاء في نفس تلك الورقة وقف الكتاب بخط صغير هذا نصه:« هذا الكتاب مما وقفه الوالد عز الإسلام محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين رضوان الله عليه على ذريته تقبل الله سبحانه منه. وكتب الفقير إلى الله زيد بن محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين وفقه الله » . وبأسفله كتب بخط آخر جميل: « هذا الكتاب مما وقفه حي مولانا عز الملة والدين والخيرة من أبناء الآل الميامين محمد ابن الحسن بن أمير المؤمنين على صالحي الذرية. تقبل الله منه آمين آمين. كتبه الحسين بن زيد بن محمد غفر الله له آمين ، في شهر رجب الأصب سنة١٣٤٢» ، وعلى يمينه كتب : « الحمد لله من جملة كتب الوقف، وقد أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله حفظه وأحيا به معالم الدين بوضعه في المكتبة الجامعة لكتب الوقف بالجامع المقدس بمحروس مدينة صنعاء حماها الله من الأسواء بتاريخ شهر رجب سنة ١٣٤٣» .

٦. وكتب بأسفل الورقة من جهة اليسار : « هذا المجلد المبارك إن شاء الله تعالى يشتمل على الخالدي في النحو، والمقامة العصفرية، والدريدية مخمسة، والسبع السموط الطوال وغيرها من أشعار العرب، والفزارية مشروحة، وكتاب الإيجاز في علم المعاني والبيان للإمام يحيى بن حمزة أعاد الله بركاته » . وبأسفل الورقة ختم المكتبة المتوكلية.

٧. تقع هذه النسخة في ١٣٩ لوحة. ومقياس مسطرتها ٣٠×٢١سم في كل صفحة نحو ٣٠ سطراً ، ومتوسط كل سطر ١٨ كلمة، وخطها نسخي جيد، قليل النقط، وقد جعل ناسخها المتن باللون الأحمر، مكبراً كلمة « قوله » في كل موضع ترد . واتبع أسلوب التعقيبة وهي أن يضع الكلمة الأولى من الصفحة في أسفل الصفحة التي قبلها.

٨. النسخة مقسمة قسمين: يبدأ القسم الأول منها من أول الكتاب، وينتهي بعطف البيان وفي نهاية القسم الأول كتب: « هذا آخر قسم المعربات من الأسماء، والحمد لله رب العالمين على درك السول، وبلوغ الغرض المأمول، حمداً لا يبلغ مداه، ولا يدرك أقصاه، ولا يستحقه أحد سواه، وصلواته على نبيه المنتجب الأواه، وعلى آله البررة الهداة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ». ويبدأ القسم الثاني بالمبني، و يختم بحرف التذكر . وفي نهايته كتب ما نصه: « قال المؤلف رحمه الله ، وأعاد من بركاته : وقد تم تمامه، وحُمَّ اختتامه بمحروس كُحلان الشرف بأرض اليمن حصن مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي قدس روحه، وأعاد من بركاته آمين، وكان ذلك في رابع عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة ».

ثم كتب الناسخ سنة نسخه واسمه قائلاً: « تم ذلك ضحى يوم الأحد لعله رابع شهر الحجة الحرام سنة خمس عشرة بعد الألف برسم السيد الجليل العلامة شمس الدين أحمد بن المهدي بن محمد بن علي بن الحسين ابن أمير المؤمنين عز الدين بن الحسن، عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والتسليم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ».

٩. جاء في الصفحة نفسها تمليك نصه: « انتقل إلى ملك عبد الله الفقير المعترف بالذنب، والتقصير الراجي لعفو ربه القدير صلاح ابن أمير المؤمنين عبد الله بن علي بن الحسين ابن أمير المؤمنين عز الدين بن الحسن أمير المؤمنين بالشراء الشرعي الصحيح، والبيع النافذ المحكم الصريح، رزقه الله العلم والعمل، وجنبه الخطأ والزلل بحق محمد النبي المختار وآله النجباء الأخيار، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بتاريخ صفر المظفر أحد شهور سنة اثنتين وعشرين وألف ».

١٠. النسخة مصححها بخط ناسخها حيث أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة وفي نهايته يكتب كلمة « صح ».

١١. توجد على النسخة حواش قليلة بعضها أخذت من شرح الرصاص على الكافية ، وفي نهاية كل حاشية يكتب « تمت رصاص ».

الأسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة لكي تكون أصلاً:

١٢. كمالها: هذه النسخة كاملة من أولها إلى آخرها، والسقط فيها قليل، والتصحيف فيها نادر، وكاتبها عالم بالعربية.

١٣. وضوحها: هذه النسخة خطها واضح لا لبس فيه.

١٤. قدمها: تتميز هذه النسخة بقدمها؛ إذ نسخت سنة ١٠١٥هـ، بينما نسخت نسخة المكتبة الشرقية التي تحمل الرقم (١٨٢٩) في مراحل حيث بدأ ناسخها نسخها سنة ١٠١٧هـ، وانتهى منها سنة ١٠٢٧هـ. أما نسخة المكتبة الغربية فقد نسخت سنة ١٠٣٤هـ.

ثانياً : نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٢٩):

١. وقد رمزت إليها بحرف (ش).

٢. يسبق شرح الخالدي قصيدة للعلامة علي بن حسين المسوري مطلعها :

أناديك فاسمع ما أبث من الشكوى *

وعدد أبياتها (٢٣) بيتاً.

٣. جاء في ورقة العنوان: « كتاب بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب في النحو تأليف الفقيه العالم العامل الورع الزاهد، عين عيون الشيعة المجتهدين شمس الدين أحمد بن محمد الخالدي غفر الله له ولوالديه وللمسلمين المستحقين أجمعين، وتقبل منه كما تقبل من المحسنين، وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وآله الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ».

٤. وفي نفس الورقة أسفل العنوان تمليك، ووقف، ونسب مالك النسخة. جعل ذلك كله في لوحة جميلة حيث رسم دائرتين إحداهما صغرى والأخرى كبرى ، وعلى جانبيهما الأيمن والأيسر رسم مثلثين، وفي المثلث الأيمن كتب : « وقفت وحبست هذا الكتاب على نفسي وأولادي ما تناسلوا ابتغاء وجه الله سبحانه ورجاء لجزيل ثوبه ويقربنا إليه. وكتب الفقير إلى الله الحسن بن محمد بن صلاح »، وفي المثلث الأيسر كتب: « ملك كاتبه الفقير إلى كرم الله تعالى الحسن بن محمد بن صلاح بن محمد بن صلاح الزيدي مذهباً والكلامي اعتقاداً والقاسمي نسباً». وفي الدائرة الكبرى أكمل نسبه، وهذا نصه: « ابن أحمد بن محمد بن القاسم بن يحيى بن الأمير داود بن المترجم بن يحيى بن عبد الله بن القاسم بن سليمان بن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن القاسم الحرازي بن محمد بن القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ». وفي الدائرة الصغرى كتب: « وصلى الله على سيد الأولين والآخرين محمد سيد النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ». وبأسفل الورقة ختم المكتبة.

٥. جاء في هامش اللوحة الأولى ما نصه: « الحمد لله. هذا المجلد من وقف العلامة المرحوم الحسن بن محمد بن صلاح الشرفي رحمه الله وتقبل منه. أمر مولانا الإمام أمير المؤمنين المتوكل على الله حفظه الله وأيده بوضعه في المكتبة الجامعة لكتب الوقف التي تلي الصومعة الشرقية بالجامع الكبير المقدس بصنعاء بتاريخ شهر محرم سنة ١٣٥٥ ».

٦. تقع هذه النسخة في (٢٤٣) لوحة، ومقياس مسطرتها ٢٠×١٦سم، وفي كل صفحة نحو (٢١) سطراً، ومتوسط كل سطر (١٢) كلمة، وخطها نسخي، وبعض الكلمات منقوطة، والمتن باللون الأحمر، والشرح بالأسود، واتبع ناسخها أسلوب التعقيبة، ولم يرقم صفحاتها، وقد كتبها على مراحل حيث فرغ من كتابة الجزء الأول سنة ١٠١٧هـ ، وفرغ من الجزء الثاني سنة ١٠٢٨هـ ، نظراً لتقلب الحال واشتغال البال كما أشار إلى ذلك في الورقة الأخيرة.

٧. النسخة مقسمة إلى قسمين: يبدأ القسم الأول منها بأول الكتاب، وينتهي بعطف البيان، وفي آخره: « هذا آخر قسم المعربات والأسماء ، والحمد لله رب العالمين على درك السول وبلوغ الغرض المأمول حمداً لا يبلغ مداه، ولا يدرك أقصاه، ولا يستحقه أحد سواه، وصلواته على نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. كان تمام رقمه بعصر الاثنين تاسع شهر شعبان سنة ١٠١٧هـ بخط مالكه الفقير إلى عفو ربه الحسن بن محمد بن صلاح بن محمد القاسمي نسباً والزيدي مذهباً. غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين آمين يا رب العالمين ». وعلى هامش الورقة الأيمن ختم المكتبة المتوكلية.

ويبدأ القسم الثاني بالمبني وينتهي بحرف التذكر ، وفي نهايته قال الناسخ: « وافق الفراغ من رقم هذا الكتاب وقت الظهر يوم الأربعاء ثامن جمادى الآخرة سنة ١٠٢٨، وكان بين ابتداء تحصيله وتمامه مدة مديدة وسنين عديدة أوجبها تقلب الحال واشتغال البال. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ». وبأسفل الورقة ختم المكتبة المتوكلية.

٨. هذه النسخة مصححة بخط ناسخها، وعليها حواش قليلة بعضها منقول من الموشح ويفرِّق بين إصلاح السقط والحاشية بوضع كلمة (صح) بعد تمام السقط، وبوضع كلمة (بيان) فوق الحاشية.

ثالثاً : نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء رقم (٢١ نحو):

١. رمزت إليها بالحرف (غ).

٢. تقع هذه النسخة في مجلد به كتابان: أحدهما شرح الكافية لابن الحاجب نفسه، ويقع في (٨١) لوحة، والثاني شرح الخالدي ويقع في (١١٩) لوحة، ويفصل بين الكتابين ورقة بيضاء عليها ختم المكتبة، ولكن واضع فهارس المكتبة لم يفطن لذلك، وظن أن المجلد كله شرح الخالدي، فذكر أن عدد أوراقه (٢٠١) ورقة، وذكر مقدمة شرح ابن الحاجب في التعريف بأول المخطوط، وغَرَّه أنه لم يُوضع عنوان لشرح ابن الحاجب في أول المجلد.

٣. جاء في ورقة العنوان ما نصه: « كتاب تحفة الطالب على كافية ابن الحاجب تأليف سيدنا الفقيه العلامة العلم بحر العلم وطود الحلم شمس الملة والدين ... الشيعة الأمجدين أحمد بن محمد بن داود الخالدي رحمه الله، وبل رحمته نزله، ونفع المسلمين بعلومه، وأدام التمتع بلطائف مفهومه آمين اللهم آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم . والحمد لولي الحمد والإفضال، والصلاة على محمد وآله خير آل.

وعلي يمين العنوان كتب بخط صغير:

أعز مكان في الدنا ظهر سابح وخير جليس في الزمان كتاب »

٤. تقع هذه النسخة في (١١٩) لوحة أي (٢٣٨) صفحة، ومقياس مسطرة كل صفحة ٣٠×٢٠سم في كل صفحة نحو (٣٦) سطراً، ومتوسط كل سطر (١٨) كلمة ، وخطها نسخي، ومتن الكافية باللون الأحمر والشرح باللون الأسود، وعناوين المواضيع بالخط العريض. والصفحات غير مرقمة.

٥. النسخة مقسمة إلى قسمين : القسم الأول من أول الكتاب إلى باب عطف البيان، وفي نهايته كتب الناسخ: « وافق الفراغ من زبر هذا الجزء المبارك نهار الاثنين قبيل غروب الشمس لعله (١٩) تاسع عشر شهر جمادى الأولى ختمه بخير سنة ١٠٣٠ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلوات والسلام بخط مالكه الفقير إلى كرم الله وعفوه أسير الذنوب الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى بن محمد بن يحيى العنسي رزقه الله حفظ معانيه، وأعانه على إدراكها، وعصمه عن اقتراف معاصيه إنه ولي ذلك والقادر على ما هنالك، وصلى الله علي سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب في النحو ».

ويبدأ القسم الثاني بالمبني وينتهي بحرف التذكر، وفي نهايته كتب الناسخ تاريخ نسخه واسمه ما نصه : « وكان تمام هذا الكتاب المبارك في اختيار الظهر يوم الثلاثاء (٦) يوم في شهر القعدة

سنة ١٠٣٤ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم، وكان تمام آخره من نسخة أظنها بخط المؤلف رحمه الله رحمة الأبرار ووقانا وإياه عذاب النار آمين آمين ، وذلك بخط مالكه أسير الذنوب ورهين الكسور الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى ابن محمد بن يحيى العنسي نسباً والزيدي مذهباً، غفر الله له ولوالديه ولإخوانه المؤمنين والمؤمنات المستحقين . حامداً لله مصلياً على نبيه صلى الله عليه، ومستغفراً لله على كل معصية غفر الله له وسامحه ».

ثم كتب بخط عريض ما نصه: « والحمد لولي الحمد والإفضال والصلاة على محمد وآله خير آل. والحمد لله على نعمه التوام وأياديه الجسام ما سجع حمام ».

٦. بدأ الناسخ يكتب من نسخة يظنها نسخة المؤلف وذلك من باب أفعال المدح والذم لوحة (١٠٠) حيث كتب في هامشها: « من ههنا شرعت يوم الأربعاء لعله (٢٦) من شهر شعبان سنة ١٠٣٤ على نسخة من خط المصنف بخطه رحمه الله . كتب أحمد بن علي بن قاسم». وقد صرّح بذلك أيضاً في نهاية الكتاب و هو ما أشرت إليه في الفقرة السابقة.

٧. توجد على النسخة تصحيحات ويرمز في نهايتها بكلمة (صح).

٨. النسخة كثيرة السقط، وكثيرة الأوهام، ومليئة بالتصحيفات، والتحريفات.

اسم الكتاب وزمن ومكان تأليفه :

اسم الكتاب:

ورد الكتاب بتسميات مختلفة ، فقد ذكره المترجمون للخالدي، والمفهرسون لشروح الكافية بهذه التسميات:

١. شرح على كافية ابن الحاجب[١].

٢. بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب[٢].

---

(١) ينظر: طبقات الزيدية للكبرى ١/٢٠٤، وملحق البدر الطالع ص ٤٣، ومعجم المؤلفين ٢/١٠٠.

(٢) ينظر:مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٣٧٩، وفهارس المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء ص ١٤٤٨ ، ومقدمة متن الكافية تحقيق الدكتور طارق نجم ص ٣٢.

٣. تحفة الراغب في شرح كافية ابن الحاجب[١].

٤. حاشية الخالدي على متن الحاجبية[٢].

وأما نسخ الكتاب المخطوطة فقد وردت فيها هذه الأسماء الآتية:

١. كتاب بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب: وهو عنوان نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٣٠) هي التي جعلتها الأصل .

٢. تحفة الراغب : وقد وضع هذا العنوان فوق العنوان السابق في تلك النسخة حيث قال الناسخ: « وتسمى تحفة الراغب ».

٣. كتاب بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب: وهو عنوان نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية رقم (١٨٢٩) التي رمزت لها بالحرف (ش) .

٤. كتاب تحفة الطالب على كافية ابن الحاجب : وهو عنوان نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية رقم (٢١نحو) ، و التي رمزت لها بالحرف (غ) .

٥. تحفة الراغب مقدمة ابن الحاجب : وقد ذكره ناسخ نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية في نهاية الجزء الأول حيث قال: « يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب في النحو ».

وقد اخترت عنوان النسخة الأصل؛ لأنه يشمل بقية العناوين.

زمن ومكان تأليف الكتاب :

لم تختلف النسخ على زمن ومكان تأليف الخالدي لكتابه هذا حيث نصت جميعها على أنه ألَّفه ببلاد كُحلان الشَّرف بأرض اليمن في أيام الإمام المتوكل المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي، و كحلان الشرف اليوم إحدى مديريات محافظة حجة في الشمال منها بمسافة ٣٧ كيلاً، و مركزها الرئيس مدينة الشرفين، و تشتمل على المراكز الإدراية الآتية : بني كعب، و أفصر، و بني المهدي، ونَوْسان، و قَدوماً[٣] .

وقد فرغ من تصنيفه في رابع عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية.

---

(١) ينظر: مصادر الفكر العربي ص ٣٧٩، ومقدمة متن الكافية ص ٣٢، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ١٦٦، نشأة الدراسات النحوية و اللغوية في اليمن و تطورها ، للدكتور هادي عطية مطر الهلالي ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: فهارس المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ص ٤٧٩.

(٣) ينظر: معجم البلدان و القبائل اليمننية ١٣٣٠/٢، و مجموع بلدان اليمن و قبائلها ٦٦٣/٢.

توثيق نسبته للخالدي:

هذا الكتاب الذي بين أيدينا لا مجال للشك في نسبته للإمام الخالدي اليمني المتوفى سنة ٨٨٠هـ . والذي يجعلني أجزم بنسبته إليه ما يأتي:

١. معظم من ترجم للخالدي نص على أن له شرحاً على كافية ابن الحاجب.

٢. جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت شروح كافية ابن الحاجب نصت على شرح الخالدي اليمني.

٣. اتفاق جميع نسخ مخطوطة شرح الخالدي التي وقفت عليها على نسبة الكتاب للخالدي.

منهج التحقيق :

سلكت في تحقيق هذا الكتاب منهجاً هذا بيانه :

١. تقويم النص و تصويبه ، و العمل على سلامته من التحريف و التصحيف ، فاتخذت نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء ، و التي تحمل الرقم (١٨٣٠) ، و رمزت لها بالحرف (أ) نسخة أصلية ؛ و ذلك لقدمها ، و كمالها ، ووضوحها ، و قلة سقطها ، و أوهامها وتحريفاتها ، و تصحيفاتها . ثم قابلتها بالنسختين الأخريين ، و أثبت الاختلافات في الحاشية . و لم أثبت في صلب الكتاب مما يخالف الأصل إلا ما رأيت أنَّ إثباته ضرورياً لإقامة نص الكتاب أو تتميم معنى الكلام ، أو كان مشتملاً على زيادة لا تخلو من فائدة مع كونها منسجمة مع السياق العام للنص .

٢. كتبت النص على قواعد الإملاء الحديثة ، والتزمت علامات الترقيم .

٣. ضبطت ما ورد من شواهد قرآنية ، أو حديثية ، أو شعرية ، أو من أمثال العرب و مأثور كلامهم ، و ما قد يشكل على القارئ من عبارات في درج النص .

٤. وضعت عناوين لأبواب الكتاب الرئيسة ، و مباحثه ، و ميزتها بوضعها بين حاصرتين، و كبَّرت نمط خطها .

٥. ضبطت متن الكافية ، و ميزتها بتكبير خطها و جَعْلها بين قوسين ، و أتممت ما رأيت أن الشرح لا يُفهم إلا به، و ميزت ذلك بوضعه بين حاصرتين، و أشرت إلى موضع الزيادة من متن الكافية في الحاشية .

٦. أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات نسخة الأصل بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيسر .

٧. التزمت كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني ، ووثقتها بذكر السورة و رقم الآية في الحاشية. وصححت ما وقع فيه المؤلف أو النساخ من أخطاء في الآيات القرآنية . و أشرت إلى ذلك في الحاشية .

٨. خرجت القراءات القرآنية بالرجوع إلى كتب القراءات و التفسير ، و أسندت القراءة إلى من قرأ بها . و ربما وجهت تلك القراءات .

٩. خرجت الأحاديث النبوية ، من كتب الحديث المعتمدة ، و نبهت على الأحاديث الموضوعة و الضعيفة ، و الروايات المختلفة بكلام أئمة الحديث .

١٠. خرجت ما استشهد به الخالدي من الأمثال و الحكم و الأقوال ، وبينت مناسبة المثل ولأي شيء يضرب بالرجوع إلى كتب الأمثال ، و أمهات الكتب الأدبية و النحوية .

١١. خرجت الشواهد الشعرية و الرجز بإتمام الشاهد إن كان ناقصاً ، و نسبته إلى قائله ما أمكن، و شرحت ما فيه من الغريب ، و بينت موضع الاستشهاد ، ووجه الاستشهاد ، و ذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، و أمهات كتب النحو ، و كتب الشواهد النحوية ، و المعاجم اللغوية .

١٢. عزوت الأقوال و الآراء إلى كتب أصحابها ما أمكن ، و إلاَّ فإلى المصادر النحوية و اللغوية و الأدبية ، و لم أكتف بمصدر واحد إن أمكن توثيقه من عدة مصادر. و قد آتي بالنص الأصلي لصاحب الرأي إن وجدت في ذلك فائدة تتصل بالبحث .

١٣. صححت نسبة كثير من الآراء التي نسبها الخالدي خطأ إلى بعض العلماء و ذلك متابعة منه لبعض العلماء .

١٤. نسبت ما لم ينسب من الأقوال إلى أصحابها ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

١٥. ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النص ترجمةً موجزة مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم .

١٦. شرحت الألفاظ الغريبة ، و بينت البلدان و المواضع غير المعروفة من مظانها في كتب اللغة و معاجم البلدان .

١٧. وضحت ما أُبهم من المسائل العلمية في الكتاب ، و عنيت بتحقيق المسائل المهمة، وأشرت إلى مسائل الخلاف ، ونبهت على ما وقع فيه المؤلف من وهم أو خطأ ، و أضفت ألواناً من التعليلات و التوجيهات و التعريفات في بعض المواضع حسب الحاجة.

١٨. وثقت الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية ، و لغات القبائل و لهجاتها .

١٩. عملت الفهارس الفنية الكاشفة للآيات ، والأحاديث ، و الآثار ، و الأشعار ، و الأقوال و الأمثال ، و الأماكن و المواضع ، و الأعلام .

// بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[١]

الحمدُ للهِ العزيزِ الوهاب ، الرحيم التواب على ما أنعم علينا به من معرفة علم الإعـــراب الذي جعله الله ذريعةً إلى فهم معاني السنة والكتاب ، وإلى تمييز الخطأ في الكلام من الصـــواب . والصلاةُ والسلامُ على محمدٍ وآله الغرِّ الكرام .

وبعد : فهذه تعليقة جمعتها على مقدمة ابن الحاجب في النحو مُعَاوَنَةً على البر والتقوى ، ووسيلةً إلى[٢] ربنا. نفع الله بها قارئها ، وأعانه على حفظ معانيها بحق محمد وآلـــه صـــلوات الله عليه[٣] وعليهم أجمعين .

اعلم أنه ينبغي لطالب[٤] فن من فنون العلم أنْ يَعْرِفَ أولاً ثلاثةَ أمور : حَـــدّ[٥] الفـــن ، وموضوعه ، وغايته .

أما حَدُّ النحوِ : فله حدان . لغوي ، واصطلاحي .

فالنحو في اللغة[٦]: لفظة مشتركة بين معانٍ . أحدهما : القصد يقال : « نحوتك نحـــواً » ، أي : قصدتك قصداً . وثانيها : المثل ، يقال : « هذا نحو هذا » ، أي : مثله . وبمعنى : عند[٧] . يقال : « زيدٌ نحوُ عمرو[٨] » ، أي : عنده . وبمعنى : دون ، يقال : « القوم نحوالمائـــة[٩] » ، أي : دون المائة . وغير ذلك .

((١) في (ش) و (غ) بعد (وبه نستعين) : وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . وفي (غ) بعد (وسلم) : رب أعن ويسر يا كريم .

(٢) في (ش) و (غ) : إلى رضاء ربنا .

(٣) سقطت (عليه) من (ش) . وفي (غ) : عليه وعليهم صلوات الله أجمعين .

(٤) في (ش) : للطالب لفن .

(٥) الحد لغة : المنع ، ومنه سمي البواب حداداً ؛ لمنعه الناس عن الدخول في الدار . ينظر : لسان العرب (حد) ٢٨٣/٢ والقاموس المحيط ٧٣٨/١ ، والحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري ٦٥/١ . وأما اصطلاحاً فقد عبر عنـــه الجرجـــاني في التعريفات١١٢ بقوله : « قول دال على ماهية الشيء » . وحده زكريا الأنصاري بقوله : « الجامع المـــانع، ويقـــال : المطرد المنعكس » . الحدود الأنيقة ٦٥/١ .

(٦) ينظر : جمهرة اللغة ١٩٧/٢ ، واللسان (نحا) ٧٦/١٤ ، والمصباح المنير ٢٢٧ .

(٧) في (غ) : العند .

(٨) في (ش) : عمرو نحو زيد .

(٩) في (ش) و(غ) : نحو مائة .

وأما في الاصطلاح : فهو علمٌ يُعْرَفُ به إعرابُ الكلام ، وبناؤه على وفق لغة العرب[١] .

وأما موضوعه : فهو الكلمة المركبة مع عاملها ؛ لأنه يُبْحَثُ في هذا الفن عن أحواله[٢] الذاتية . وموضوع كل فن ما يبحث[٣] فيه عن أحواله الذاتية .

وأما غايته وهي الغرض منه : فللنحو غرضان أعلى وأدنى . فالأعلى معرفة كتاب[٤] الله ، وسنة رسول[٥] الله صلى الله عليه وآله وسلم[٦] ، وفهم مقاصدهما . وأمَّا الأدنى فهو معرفة صواب الكلام من خطئه .

(**الكَلِمَةُ**[٧] : **لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعنىً مُفْرَدٍ**) . إنما قَدّمَ حد[٨] الكلمة على حد الكلام لتركب الكلام منها ، ومعرفة المفردات سابق على معرفة المركبات . وفيها ثلاث لغاتٍ[٩] : كَلِمَة على وزن نَبِقَة ، وكَلْمة على وزن تَمْرة ، وكِلْمة على وزن سِدْرَة .

قوله[١٠]:(**لَفْظٌ**) جنس[١١]الحد يَعُمُّ كُلَّ لفظٍ مهملاً كان أو لمعنى ، مركباً كان أو مفرداً.

وحقيقة اللفظ لغة[١٢] : مصدر لَفَظَتِ الرحى الدقيق ، أي : رمتْ به . ثم استعمل بمعنى الملفوظ ، وهو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفاً[١٣].

---

(١) ينظر : كتاب التعريفات للجرجاني ٢٩٥ .

(٢) في (ش) و (غ) : عن أحوالها .

(٣) في (ش) و (غ) : ما يبحث في ذلك الفن .

(٤) في (ش) و (غ) : معرفة معاني كتاب الله .

(٥) في (ش) و (غ) : رسوله .

(٦) في (غ) : بدون (وسلم) .

(٧) في (ش) و (غ) : قوله : الكلمة .

(٨) سقطت (حد) من (غ) .

(٩) ينظر : العين (كلم)٣٨٧/٥ ،واللسان (كلم) ٥٢٤/١٢، والقاموس (كلم) ١٠٦٥.

(١٠) في (ش) و (غ) : فقوله .

(١١) الجنس في اللغة : « الضرب من كل شيء ، وهو من الناس ، ومن الطير ، ومن حدود النحو والعروض » . ينظر: لسان العرب (جنس) ٢٨٣/٢ ، والقاموس المحيط (جنس) ٧٣٨/١

وأما في الاصطلاح : فهو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد مختلف في الحقيقة . ومثاله : الحيوان فهو كلي يتناول الإنسان والغزال ...وإن اشتركت هذه الكليات في جزء من الماهية وهي الحيوانية . وبالتتبع نجد أن الجنس ينقسم إلى أنواع ، والأنواع تكون أجناساً لما تحتها ، فالجنس الذي ليس فوقه جنس يسمى جنس الأجناس . ينظر : التعريفات للجرجاني ٤١/١ ، وشرح المفصل ١٩/١ ، وضوابط المعرفة ٤٠.

(١٢) ينظر : اللسان (لفظ) ٣٠٣/١٢ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ١٢، والموشح في شرح الكافية للخبيصي ق٢٧ ، والنجم الثاقب على كافية ابن الحاجب لابن أبي القاسم ٦٥/١ .

وقد احترز المصنف بقوله : (**لفظ**) عن الدوال[1] الأربع وهي : الخطوط ، والعقود ، والنُّصُب ، والإشارات . والاحتراز بالجنس جائز إذا كان أخص من الفصل[2] بوجه .

وقوله : (**وُضِعَ لِمَعْنىً**) . يعني[3] بالوضع : جَعْل اللفظ أولاً لمعنى من المعاني مع قصد التواطؤ[4]. وقد احترز به عن المهمل نحو[5]: كادث، ومادِث ،ولِغْم .

وقوله : (**مُفْرَدٍ**) . معنى المفرد : ما لا يَدُلُّ جزءُ لفظهِ على جزئه[6] . [والمعنى: هو ما يُعنى باللفظ ، أي: يراد][7][8] . وقد احترز به عما وضع لمعنى مركب وهو الكلام وغيره مثل: قام زيدٌ ، وغلامُ زيدٍ . ومعنى المركب : ما يدل جزء لفظه على جزئه .

قوله : (**وهِيَ: اسْمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ**) . يعني : أنَّ الكلمةَ: لفظٌ[9] جنسٍ تحته ثلاثة أنواع : الاسم كـ « زيد» ، والفعل كـ « ضرب »، والحرف كـ « مِنْ ». ودليل انحصارها في هذه الثلاثة العقلُ والنقلُ . أما العقل فما ذكر المصنف من القسمة ، وهي قوله : (**لأَنَّهَا إمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهَا ، أَوْ لا**) يعني: أو لا تدل على معنى في نفسها ، بل في غيرها . (**الثَّاني الحَرْفُ**) أي : الذي يدل على معنى في غيره . (**والأَوَّلُ**) أي : الذي يدل على معنى في نفسه (**إمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ ، أَوْ لا**) يعني[10]: أو لا يقترن بأحدها . (**الثَّاني الاسْمُ**) أي: الذي لا يقترن بأحدها . (**والأَوَّلُ الفِعْلُ**) أي[11]: المقترن بأحدها .

---

(١) الأشياء الدالة خمسة : الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصبة ، واللفظ . فحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال . ينظر شرح المفصل ١٩/١ . والعُقُد أو العُقَد : هي للأصابع عند المبايعات . والنُصُب : مصدر بمعنى المفعول ويطلق كثيراً على الغرض المنصوب للرمي . ويروى : (النُصَبُ) على أنه نُصْبة وهي ما يوضع بين الحدود في الضياع . ينظر : الموضح على الموشح ٢٢/١ .

(٢) الفصل عند المنطقيين : كلي يحمل على الشيء في جواب : أي شيء هو في جوهره ؟، كالناطق ، و الحساس . ينظر : التعريفات ١٣٧، والتوقيف على مهمات التعاريف ٢٦١.

(٣) في (ش) معنى الوضع .

(٤) في (ش) و (غ) : واحترز بقوله : مع قصد التواطؤ عن مخرفات العوام فإن المخرف الأول لا يكون واضعاً ؛ لأنه لم يقصد التواطؤ . وقد احترز بقوله : (وضع لمعنى) عن المهمل .

(٥) في (ش) و (غ) ككادث .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٩/١ ،وشرح الكافية للرضي ١٢/١ ،وشرح شذور الذهب ١١ ،والموشح للخبيصي ق ٢٧ .

(٧) هذه العبارة التي بين القوسين وردت في (ش) و (غ) بعد تعريف المركب .

(٨) في (ش) و (غ) بعد : أي يراد : أو لا

(٩) في (ش) و (غ) بدون : (لفظ) .

(١٠) سقطت (يعني) من (غ) .

(١١) في (ش) : أي الذي .

قوله : (**وقَدْ عُلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا**) . أي: من أنواع الكلمة ؛ لأنه ذكر في هذه القسمة جنسَ كلِّ واحدٍ منها ، وفَصْلَهُ . والمركب من الجنس ، والفصل هو الحَدُّ .

وأمَّا النقل : فما رُوي أنَّ أبا الأسود الدؤلي[1] قال : « دخلت على علي[2] ــ عليه السلام ــ فوجدته مطرقاً متفكراً ، فقلتُ : « فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين ؟ » فقال : « إني سمعت في بلدكم[3] لحناً // ؛ فأحببتُ أن أرسم رسماً[4] يُعرف به الصواب من الخطأ » . فقلتُ: « إنْ فعلتَ هذا بقيتْ هذه اللغة ، ولقد هممتُ أنا بهذا » . ثم ألْقى إليَّ صحيفةً أولها : الكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . وقال : « أُنْحُ هذا النَّحْوَ للناس » . فأخذها فوضعتُ[5]باب التعجب ، ثم وضعتُ : الفاعلُ رفعٌ ، والمفعول به نصبٌ ، وحروف[6] النصب ، والرفع ، والجر إلى غير ذلك »[7] . **٢/ب**

قوله : (**الكَلامُ : مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ بِالإسْنَادِ**) .

[الكلام في اللغة[8]: جنس يعم جميع ما يتكلم به [سواء كان عل حرف كـ (واو) العطف ، أو أكثر ، مفيداً لمعنى أو لا . ثم اشتهر الكلام فيما تركب][9] من حرفين فصاعداً . والكلام في اصطلاح النحويين ــ على ما ذكره المصنف ــ : ما تضمن كلمتين بالإسناد][10].

فقوله : (**مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ**) يعم تركيب الإضافة ، والإسناد وغيرهما .

وقوله : (**بِالإسْنَادِ**) احتراز عن غير تركيب الإسناد .

---

(١) أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن ظالم ، وقيل: ابن سفيان ، من الدئل بطن من كنانة من سادات التابعين ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأقام بها . كان من أكمل الرجال رأياً ، ثقة في الحديث ، شاعراً . توفي سنة سبع وستين على الأصح . ينظر معجم الأدباء لياقوت ٣٤/١٢ ، والأنساب للسمعاني ٥٠٨/٢ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٩ ، ووفيات الأعيان ٥٣٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢/٢ .

(٢) أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . أول من أسلم من الأولاد ، شهد بدراً ، وما بعدها . وتولى الخلافة سنة ست وثلاثين . توفي سنة أربعين هجرية . ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١٩٧/٣ وأسد الغابة لابن الأثير ٨٧/٤ ،وتاريخ الإسلام للذهبي ٢٢٥/٢ ،والإصابة لابن حجر ٤٦٤/٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : فقال : سمعت ببلدكم .

(٤) في (غ) : أن أرسم به رسماً .

(٥) في (ش) و (غ) : ووضعت .

(٦) في (ش) و (غ) وحروف الرفع والنصب .

(٧) ينظر : نزهة الألباء ص ١٨ ، و إنباه الرواة ٣٩/١ .

(٨)ينظر : المصباح المنير (كلم) ٥٣٩/٢.

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من غ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) وهو في (ش) و (غ) .

ومعنى الإسناد : نسبةُ أحد الأمرين[1] إلى الآخر لإفادة المخاطب .

وقد تكون الكلمتان اللتان تَرَكَّبَ منهما الكلام منطوقتين نحو: « زيدٌ أخوك، وقام زيدٌ »، وقد تكون إحداهما منطوقة والأخرى مفهومة[2] مقدرةً نحو الفاعل وهو الضمير في« قُمْ » ، والخبر في مثل[3] قولك : « زيدٌ » لمن[4] قال : « من أبوك ؟ » ، وقد يكونان مقدرين[5] في قولك: « نعم[6] » لمن قال : « أقام زيدٌ ؟ » أو« أزيدٌ قائمٌ ؟ » أي : نعم زيدٌ قائم . أو[7] نعم قام زيدٌ .

قال نجم الدين[8]: « وكان عليه أن يقول: « بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته » ؛ لأنه ليس كلُّ ما تضمن كلمتين بالإسناد كلاماً . فيخرج بقوله:« الأصلي » : إسناد المصدر والمشتقات ، والظرف إلى فاعلها ؛ فإنها مع فاعلها ليس كلاماً ، ولا جملة . ويخرج بقوله[9]: « المقصود ما تركب به لذاته » الإسناد في الجملة التي هي خبر المبتدأ ، أو صفة الموصوف، أو حال ذي الحال ، أو صلة الموصول . وفي الجملة الشرطية والقسمية فليس تلك الجمل كلاماً . فالجملة أعم من الكلام . فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً »[10] .

قوله : (**ولا يَتَأَتَّى ذَلِكَ إلاَّ في اسْمَيْنِ ، أَوْ في فِعْلٍ واسْمٍ**) يعني: أنّه لا يمكن تركيب[11] الكلام إلاّ من ذلك ؛ لأن التركيب العقلي الثنائي بين الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام : الاسمان ، والاسم مع الفعل ، والاسم مع الحرف ، والفعلان ، والفعل مع الحرف ، و الحرفان .

---

(١) في (غ) : (الجزءين) وهي كذلك في (أ) والتصحيح فوقها .

(٢) في (ش) و (غ) بدون : مفهومة .

(٣) في (ش) و (غ) بدون : مثل .

(٤) في (غ) : لما قال .

(٥) في (ش) و (غ) : مقدران معاً نحو قولك .

(٦) ف (ي (ش) و (غ) :نعم في جواب من قال : أزيد قائم .

(٧) في (غ) : ونعم .

(٨) الإمام رضي الدين ، ونجم الأئمة محمد بن الحسن الإستراباذي السَّمْنائي ، نزيل النجف ، صاحب شرح الكافية ، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً ، وتحقيقاً ، وحسن تعليل . وقد كان نحوياً صرفياً متكلماً منطقياً . من آثاره: شرح الكافية لابن الحاجب ، وشرح الشافية ، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة ، والحاشية القديمة، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق . مات سنة ٦٨٦هـ . ينظر: شذرات الذهب لابن العماد ٣٩٥/٥ ،وبغية الوعاة ٥٦٧/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٣٠٧٠، وهدية العارفين للبغدادي ٣٤/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٧/١ .

(٩) في (ش) : بقولنا .

(١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٢/١- ٢٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : تركب .

فالاسمان يكونان كلاماً ؛ لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه[1]. و كذا الاسم مع الفعل ؛ لكون الفعل مسنداً و الاسم مسنداً إليه . و الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ لأنك لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند . و الفعل مع الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه . و كذلك [2] الفعل مع الحرف. و الحرف مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ لأنه لا مسند فيهما و لا مسند إليه .

قوله : (**الاسْمُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) .

قدّم الكلام في الاسم لاستغنائه في تركب [3] الكلام منه عن الفعل و الحرف ، و لكون الاسم أصلاً للفعل ؛ لاشتقاق الفعل منه .

الاسم في اللغة : مأخوذ من السمو عند البصريين . و أصله سِمْوٌ حُذفت[4] الواو من آخره ، و عوضت همزةٌ في أوله . و عند الكوفيين أنه مأخوذ من السِّمَة [5]و أصله و سْمٌ قُلِبت الواو همزة[6][7] . و قول البصريين أصح بدليل التصغير ، و التكسير ، و الإخبار عن النفس نحو «سُميٌّ ، و أسماء ، و سَمَّيْتُ ». ولوصح قول الكوفيين لقيل : « وُسَيْم ، و أوسام ، و وَسَمْتُ » .

والاسم في اصطلاح النحويين ما ذكره المصنف . فقوله[8] : (**مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً**) جنس الحد يعم المحدود ، و غيره . و قوله : (**فِي نَفْسِهِ**) احتراز من الحرف . وقوله : (**غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ**) احتراز من[9] الفعل .

---

(١) كلُ جملةٍ خبريةً كانت ، أو إنشائيةً مركبة من ركنين هما (١) المسند : ويسمى المحكوم به ، أو المخبر به . وهو لا يكون إلاّ فعلاً ، أو اسم فعل ، و خبر المبتدأ ، أو المبتدأ المكتفي بمرفوعه ، أو ما أصله خبر المبتدأ ، أو مصدراً نائباً عن فعل الأمر . (٢) المسند إليه : ويسمى المحكوم عليه ، أو المخبر عنه . و مواضعه : فاعل الفعل التام ، و نائب الفاعل ، و المبتدأ الذي له خبر، ومرفوع المبتدأ المكتفي به ، وما أصله مبتدأ . ينظر: علوم البلاغة للمراغي ٤٥.

(٢) في (ش) : و كذا .

(٣) في (غ) تركيب .

(٤) في (ش) و (غ) فحذفت .

(٥) في (غ)التي هي العلامة .

(٦) في (غ) : همز .

(٧) ينظر : أسرار العربية للأنباري ٤ ،و الإنصاف له ٦/١ ، واللباب للعكبري ٤٦/١،و شرح المفصل ٢٣/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦/١،و الموشح على الكافية ٢٩،و النجم الثاقب ٧٣/١ .

(٨) في (غ) : قوله .

(٩) في (ش) و (غ) : عن .

و يَرِدُ على هذا الحد أنه غير جامع ؛ لخروج الصبوح، و الغَبُوق منه ؛ لدلالتهما على الزمان ؛ لأن الصبوحَ: شربٌ في أول النهار[1] ، و الغَبُوق: شربٌ في آخره [2] .

و يجاب بأن ذلك الزمان ليس أحد الأزمنة الثلاثة .

ولخروج[3] اسم الفاعل ، و اسم المفعول ؛ لاقترانهما بالزمان حالة العمل. و يجاب بأن ذلك الاقتران فيهما عارضٌ ليس من // أصل وضعهما . أ/٣

ويرد عليه أيضا أنه غير مانع لدخول أفعال المدح و الذم ، و التعجب فيه ؛ لتجردها عن الزمان . و يجاب بأن تجردها عارضٌ عند استعمالها في إنشاء المدح ، و الذم ، و التعجب ، فلا تدخل في حد الاسم بذلك التجرد .

قوله: (**و مِنْ خَوَاصِهِ : دُخُولُ اللَّامِ، و الجَرِّ، و التَّنْوِينِ، و الإسْنَادُ إِلَيْهِ، و الإضَافَةُ**).

لماكانت خواص الاسم كثيرة قد تكون من أوله،و من آخره ، و من جملته ، و من معناه ، و لم يذكر المصنف إلاّ بعضها أدخل عليها مِنْ التبعيضية فقال : (**ومِنْ خَوَاصِهِ**) .

الخواص : جمع خاصة [4]، و هي ما تختص[5] بالشيء ، أي: يوجد فيه و لا يوجد في غيره . و الفرق بينها و بين الحد: أن الحد يطرد و ينعكس . و الخاصة تطرد[6] و لا تنعكس ، أو تنعكس و لا تطرد . على اختلاف بينهم في الطرد و العكس .

---

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة (صبح) ٥٦٠، و اللسان (صبح) ٢٧٣/٧، و القاموس المحيط (صبح) ٣٤٤/١.

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة (غبق) ٧٨٢، و اللسن (غبق) ١٤/١٠،و القاموس المحيط (غبق) ١٢١٢/٢.

(٣) هذه معطوفة على (لخروج) التي سبقت . أي : و مما يرد أيضا على هذا الحد أنه غير جامع لخروج اسم الفاعل ...

(٤) ينظر : معجم مقاييس اللغة مادة (خص)١٢٨٥ اللسان :(خصص) ١٠٩/٤و القاموس المحيط (خصه) ٨٣٨/١ .

(٥) في (ش) : ما يختص .

(٦) المراد بالاطراد : أن تضيف لفظ « كل» إلى الحد فتجعله مبتدأ و تجعل المحدود خبره كقولك : كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم . و كذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم . و المراد بالعكس عند النحاة: أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ، و لا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم . و قد يقال العكس : أن يجعل المبتدأ خبراً ، و الخبر مبتدأ مع بقاء النفي و الإيجاب بحاله . و هذه عبارة المنطقيين . فتطرد قضية الحد و المحدود كلية (و القضية الكلية هي الحكم على كل فرد من أفراد العام بحيث لا يبقى منه فرد) مع جعل المحدود موضوعاً (وهو الطرف الأول من طرفي القضية، و سمي كذلك لأنه وضع ليحكم عليه) نحو : كل اسم : دالٌ على معنى في نفسه غير مقترن . و تنعكس كلية نحو : كل دال على معنى في نفسه غير مقترن : اسم . و قضية الخاصة تنعكس كلية و لا تطرد نحو :كل ما دخله اللام اسمٌ . و لا يقال: كل اسم يدخله اللام . ينظر : شرح المفصل ٢٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠/١ ، و الوافية في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي ص ٧ ، و النجم الثاقب ٧٦/١ ، و الموشح للخبيصي ق٣١، و الموضح على الموشح للعياني ٤٨/١ .

قوله : (**دُخُولُ الَّلاَمِ**) أي: لام التعريف ؛ لأنها وُضِعت لتعيين المحكوم عليه . و المحكوم عليه لا يكون إلا اسماً. و أمَّا لام الابتداء ، و اللام الموصولة ، و لام جواب لـــو و لـــولا ، و لام الأمر فليست من خواص الاسم .

قوله : (**و الجَرِّ**) . إنما اختص الجر بالاسم ؛ لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم – لأصالته في الإعراب ــ حركاته الثلاث ، و ينقصوا من المضارع ــ الذي هو مرفوع الاسم في الإعـــراب ــ واحداً ، فنقصوا مالا عمل له فيه و هو الجرُّ .

قوله : (**و التَّنْوِينِ**) . و التنوين المختص بالاسم من أقسام التنوين الخمسة أربعةٌ :

أحدها : تنوين التمكين : واختص بالاسم لتمكنه في الإعراب بأصالته فيه نحو : « زيدٌ ، ورجلٌ ».

وثانيهما : تنوين التنكير : و اختص بالاسم ؛ لأنه يدخله التعريف ، و التنكير ، فدخلـــه علامة كل واحد منهما.و الفعل لا يدخله ذلك . مثال[1] تنوين التنكير:« صهٍ، و مهٍ، وسيبويهٍ » . قيل[2]: ويختص بالصوت ، و اسم الفعل .

و ثالثها : تنوين العوض : و هو ما يدخل المضاف عوضاً عن المضاف إليه نحو: « مررتُ بكلٍ قائماً ، و حينئذٍ ، و ساعتئذٍ » . وقد يدخل في الجمع إذا كان منقوصاً عوضاً عما حُـــذِفَ منه نحو: « جوارٍ » ، و اختُصَّ بالاسم لأن المضاف لا يكون اسماً ؛ و لأنه لا تُجمع إلاّ الأسماء .

ورابعها : تنوين المقابلة : و هو ما يدخل على[3] جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمـــع المذكر السالم ؛ للدلالة[4] على تمام الكلمة ؛ و أنها غَيْرُ مضافةٍ نحو: « مسلمات ، و عرفات ».

و أمّا تنوين الترنم فليس من خواص الاسم ؛ لدخوله في الأسماء ، و الأفعال ، و الحـــروف نحو قوله[5] :

---

(١) في (ش) و (غ) : و مثال .

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢/١.

(٣) في (ش) و (غ) بدون : على .

(٤) في(ش) و (غ) : في الدلالة .

(٥) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ١٣/٢ ، و الكتاب لسيبويه ٢٠٧/٤ ، و الخصائص ١٧١/١،وسرصـــناعة الإعراب٥١٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، و المقاصد النحوية ٢٦/١ ، و شرح شواهد المغني ٢٦٨، وشرح التصـــريح ٢٦/١. و بلا نسبة في اللسان (بيع)٢٨/٨ ، و مغني اللبيب ٤٨٧.

و الأتحمي : البرد المخطط . و أنهجن : بلي .

و الشاهد فيه قوله : « الذرفن ، و أنهجن » حيث دخل تنوين الترنم على الاسم « الذرف » ، و على الفعل « أنهج » .

يَا صَاحِ مَا هَاج الدُّموعَ[1] الذُّرَّفَنْ مِنْ طَـــلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَـــجَنْ

و قوله[2]:

قَالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى و إنْ كان فقـــيراً مُعْدَمـــاً قَالتْ و إنْ

فيمن أنشده منونا .

قوله : (**و الإسْنَادُ إلَيْهِ**) . أي : اختص بالاسم ؛ لأنه وُضِعَ ليُسْنَد ، و ليُسْـــنَد إليـــه . و الفعل وُضع لِيُسْنَد فقط . و الحرف لا يسند ، و لا يسند إليه ، بل رابطة بين المُسند ، و المُسند إليه للإثبات ، أو النفي ، أو غيرهما .

قوله: (**و الإضَافَةُ**) أي : كون الاسم مضافاً ؛ لأن الإضافة وُضعتْ لتعرِّف[3] المضاف ، وتخصصه . و التعريف [4]و التخصيص[5] من خصائص الاسم . و أمّا كون الشيء مضافاً إليه فقيل إنه من خواص الاسم ، وقيل : لا ؛ بدليل الإضافة إلى الفعل[6] في قوله تعـــالى : ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ** ﴾[7] ، و ﴿ **يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ** ﴾[8] . و اعتذر من جعله من خواص الأسماء بأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل أي : يوم جَمْع الله ، ويوم عدم نطقهم . قال نجم الدين[9]: « و الظاهر أن المضاف إليه لفظاً الجملة الفعلية ، لا الفعل وحده ، و أمّا من حيث المعنى فالمصدر الذي هو مضمون الجملة كما مرّ » .

---

(١) في (ش) و (غ) : العيون .

(٢) البيت من الرجز ، و هو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، و المقاصد النحوية ١٠٤/١، و شرح التصريح ٣٠/١ . و بلا نسبة في المغني ٨٥٢ ، و أوضح المسالك١٨/١، وارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥، و شرح شواهد المغـــني ٣١٦ ، و شفاء العليل ٩٦٢/٣، و الأشموني ٣٣/١ ، ٣٧/٤.

و الشاهد فيه قوله: «و إنن » حيث دخل تنوين الترنم على الحرف .

(٣) في (أ) : (لتعريف) ،و ما أثبته من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : التعرف .

(٥) في (ش) و (غ) : التخصص .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣٨/١ ، و الموشح ق ٣٢، والموضح على الموشح ٦٢/١

(٧) المائدة : ١٠٩.

(٨) المرسلات : ٣٥ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٣٩/١ .

[المعرب من الأسماء]

[تعريف المعرب]

قوله : (**وهُوَ مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ**) . هذا قسمة الاسم[1] . وقد قَدَّمَ من قسميه المعرب ؛ لأصالة الاسم في الإعراب ؛ وكونه في البناء فرعاً للفعل والحرف .

قوله : (**فَالْمُعْرَبُ : الْمُرَكَّبُ الَّذِيْ لَمْ يُشْبِه مَبْنِيَّ الأَصْلِ**) .

هذا حَدُ معرب الاسم ، لا مطلق المعرب ؛ لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر فيه إلاّ ما كان من // أقسامها . **٣/ب**

فقوله : (**الْمُرَكَّبُ**) جنس الحد يعم كل مركب . وقد احترز به عن الأسماء المعدودة[2] كَـ « زيد عمرو » ، وعن أسماء العدد كَـ « واحد ، اثنان » ، وعن أسماء حروف النهجي كَـ« ألف با ، تا ، ثا » ، وعن الأصوات كَـ « تِخْ[3] ، و هِدَعْ[4] » .

واحترز بقوله : (**الَّذِيْ لَمْ يُشْبِه مَبْنِيَّ الأَصْلِ**) عن المضمرات ، وأسماء الإشارات[5]، والموصولات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، والكنايات ، وبعض الظروف .

وعنى بمبني الأصل : الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والحروف[6] .

ويَرِد على هذا الحد أنه ليس كل مركب مع غيره غير مشبه لمبني الأصل معرباً، بل المركب مع عامله ؛ ولهذا لم يستحق « غلام » في قولنا :« غلام زيد » إعْراباً . ويرد عليه أيضاً أن مبني الأصل يعم الأفعال كلها ، والحروفَ ، وتخصيصه للماضي والأمر من أقسام الفعل اصطلاح متجدد[7][1] .

---

(١) في (ش) و (غ) : للاسم .

(٢) في (ش) و (غ) : المعددة .

(٣) تِخْ بالكسر ، اسم صوت لزجر الدجاج . ينظر : قاموس المحيط (تخ) ٣٧١/١ .

(٤) هِدَعْ : بكسر الهاء ساكنة العين ، وبسكون الدال مكسورة العين . اسم صوت يُسكَّن به صغار الإبل عن نفارها . ينظر : مقاييس اللغة (هدع) ١٠٢٦ ، واللسان (هدع) ٥٢/١٥، والقاموس (هدع) ١٠٣٦/٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : الإشارة .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣٤/١.

(٧) كتب في (أ) فوق هذه الكلمة : مجرد ظ . وعنى بمتجدد : أنه أحدثه صاحب المتن ابن الحاجب .

[حكم المعرب من الأسماء]

قوله : (**وحُكْمُهُ**[٢]: **أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لاخْتِلافِ العَامِلِ**[٣] **لَفْظاً ، أَوْ تَقْدِيراً**) .

هذا الذي جعله المصنف حكماً من أحكام المعرب لازماً له جعله النحاة حدَّ المعرب فقالوا: المعرب مايختلف آخره لاختلاف العوامل[٤] . وكلام المصنف أولى ؛ لأنه لا يعرف بحدهم المعرب تقديراً ؛ لأنه ليس في آخره اختلافٌ ظاهر .

[قوله : (**لَفْظاً أو تَقْدِيراً**) منصوبان على المصدرية ، أي: اختلافاً ملفوظاً ، أو مقدراً . فالاختلاف الملفوظ نحو : « جاءني زيدٌ ، و رأيت زيداً ، و مررت بزيدٍ » . والمقدر نحو : « انكسرت العصا ، و ضربْتُ بالعصا »][٥] .

[الإعراب]

قوله : (**و الإعْرَابُ : مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ**) .

الإعراب في اللغة : هو التبيين[٦]من قولهم : « أعرب الرجلُ عن حاجته » ، أي: أبان عنها[٧]، و قوله صلى الله عليه و سلم [٨] : « الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا »[٩] أي: يبين . و التغيير و التحسين .

و في الاصطلاح ما ذكره المصنف .

فقوله : (**مَا**) جنس الحد يعم الإعراب و غيرَه .

---

(١) قال الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ١/ ١٦ ــ مجيباً على هذا الإيراد ــ : « هناك فرق بين أن يقال: هذا مبني الأصل وهذا أصله البناء ؛ إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء،وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني » .

(٢) (وحكمه) زيادة من (ش).

(٣) في (ش) و (غ) : العوامل .

(٤) ينظر : شرح المفصّل ٤٩/١،وشرح الكافية لابن الحاجب٢٣٥/١،وشرح الرضي ٤٢/١،والنجم الثاقب ٨٥/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) ينظر : معجم مقاييس اللغة (عرب) ٧٣٩ ، و اللسان (عرب) ١١٤/٩، و القاموس المحيط ١٩٨/١ .

(٧) في (ش) و (غ) : أبانها .

(٨) في (غ) : بدون وسلم .

(٩) رواه أحمد في مسنده ١٩٢/٤ ، و ابن ماجة في سننه ، كتاب النكاح ، باب استئمار البكر والثيب (١٨٧٢) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد :« رجال إسناده ثقات إلاّ أنه منقطع » . و انظر: صحيح الجامع الصغير (٣٠٨٤) ، وإرواء الغليل (١٨٣٦) ، و الأحاديث المعلة(٢٥٧) .

و قوله :(**اخْتَلَفَ آخِرُهُ**[1]) لإخراج غير الإعراب ، و الضمير في قولـــه : (**آخِـــرُهُ**) للمعرب ، و في قوله : (**بِهِ**) لـــ (**مَا**) التي هي بمعنى : « شيء » .

و هذا الحد الذي اختاره المصنف هو مختار عبد القاهر[2] [3]. و أما بعض المتأخرين فحدوا الإعراب : باختلاف الآخر [4]. و عنى المصنف بـــ(**ما**) الحركات في المعرب بها ، و الحروف في المعرب بها .

قوله : (**لِيَدُلَّ عَلَى المَعَانِي المُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ**) أي : المتعاقبة ، و هي الفاعلية ، و المفعولية ، و الإضافة . هذا تعليل لوضع الإعراب في الأسماء ؛ لأنه لما طرأ على الأسماء معانٍ لازمةٌ مختلفـــةٌ فاللائق بالحكمة أن [5] يُطْلَبَ له أخَفُّ علامة تَمْكُنُ لازمةٍ دالةٍ على معناها الطارئ فَجُعِلَ علامته الحركات التي هي أبعاض حروف المد . و جُعلت العلامة في بعض الأسماء حروف المد نفســـها ، فحصل تمييز المعاني الطارئة مع اختصار الصيغ ؛ لبقاء الاسم على صيغة واحدة .

[أنواع الإعراب]

قوله : (**و أَنْوَاعُهُ : رَفْعٌ ، و نَصْبٌ ، وجَرٌّ**) . يعني : أنواع إعراب الاسم[6] ثلاثة ، فهو جنسٌ تحته ثلاثة أنواع كما ذكر، لا مطلق الإعراب فأنواعه أربعة ؛ لأنَّ من أنواعه الجزم .

قوله : (**فَالرَّفْعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ ، و النَّصْبُ عَلَمُ المفْعُولِيَّةِ ، و الجَرُّ عَلَمُ الإضَافَةِ**) .

---

(١) في (ش) و (غ) : آخره به .

(٢) شيخ العربية أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني . أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن بـــن أخت أبي علي الفارسي . و كان من كبار أئمة العربية ، و البيان ، شافعياً أشعرياً ذا نسك ، و دين ، صَنَّف: المغني في شرح الإيضاح ، و المقتصد في شرحه ، و إعجاز القرآن الكبير ، و الصغير ، و الجمل ، و العوامل المائة ، و العمدة في التصريف و غير ذلك . مات سنة إحدى و سبعين و أربعمائة و قيل سنة أربع و سبعين . ينظر: نزهة الألباء ، و إنباه الرواة ١٨٨/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨، و فوات الوفيات ٣٦٩/٢، و العبر ١٧٧/٣، و طبقات الســـبكي ١٤٩/٥، و طبقات الاسنوي ٤٩١/٢. و ينظر اختياره في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ .

(٣) و ممن ذهب إلى أن الإعراب لفظي ـــ أي : أنه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات ـــ ابن خـــروف ، وأبـــو علـــي الشلوبين ، وابن مالك . ينظر : التوطئة لأبي علي الشلوبين ١١٦،وشرح الجمل لابن خروف ٢٥٩/١،والإيضـــاح في شرح المفصل ١١٣/١، وشرح التسهيل ٣٨/١،وارتشاف الضرب ٨٣٣/٢.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٥/١،و الارتشاف ٨٣٣/٢، و الهمع ٤٠/١ .

(٥) في (ش) و (غ) : بأن .

(٦) في (أ) : (أنواع الإعراب ثلاثة) .وما أثبتُّه من (ش) و (غ) ، لأن ما في (أ) يُشْعِرُ أنَّ الإعراب كله ثلاثة أقسام فقط هي الرفع و النصب و الجر ، بينما هي أربعة : هذه مع الجزم . و إنما المراد هنا : أنواع إعراب الاسم ، وهي ثلاثة كما ذُكِرتْ في المتن،و لذلك كُتب في حاشية(أ): « لعله يعني الأسماء المعربة و الله أعلم » .

المراد بالرفع: الضمةُ، و الواوُ، و الألف ، الدالة على كون ما دخلت عليه عمدة الكلام . و سُمِّيت الضمة ضمةً لانضمام الشفتين عند إخراجها ، و رَفعَةً لارتفاعها أيضا عند إخراجها .

و المراد بالفاعلية : صفةُ الفاعل،و ما أشْبَهَهُ من مَفْعُولِ ما لم يُسمَّ فاعلـه ، و المبتـدأ ، و الخبر ، و اسم كان و اسم ما و لا المشبهتين بليس ، وخبر إنَّ ، وخبر لا التي لنفي الجنس .

و المراد بالنصب : الفتحةُ ، و الكسرةُ ، و الألف ، و الياءُ ، الدالة على كون ما دخلت عليه فضلةً . و سُمِّيت الفتحةُ [1]فتحةً لانفتاح الفَمِ عند إخراجها ، و نصـبةً لانتصـابه عنـد إخراجها أيضاً .

و المراد بالمفعولية : حالةُ المفعول الذي هو المفعول المطلق ، و المفعول به ، و المفعول فيه ، و المفعول له ، و المفعول معه ،و ما أشبهها من الحال ، و التمييز ، و الاستثناء ، و خبر كان ، و خبر ما و لا المشبهتين بليس ، و اسم إنَّ ، و اسم لا التي لنفي الجنس . ٤/أ

و المرادُ بالجرِّ : الكسرةُ ، و الفتحةُ ، و الياءُ الدالةُ على كون ما دخلت عليه مضافاً إليه لفظاً ، أو معنى . و سُمِّيتْ الكسرةُ كسرةً لكسر الفكِّ الأسفل عند إخراجهـا .// و سُـمِّيتْ جرةً[2] لجرّه أيضا عند إخراجها [3]. و خفضةً لخفضه أيضاً عند إخراجها.

و المراد بالإضافة : كونُ الاسم مضافاً إليه بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً . و لم يَقُـلِ (الإضافية) لأنه لم يُشبّه بالمضاف إليه غيره .

[العامل]

قوله : (**والعَامِلُ : مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإعْرَابِ**) .

إنَّما بَيَّنَ العـامل لمـَّا ذكـره في حكم المعرب .

و التقوُّم هو التحصُّل ، أي: ما بسببه يتحصُّل المعنى [4] المقتضي للإعراب . فمعنا ثلاثـة أشياء : عامل ، و مقتضي للإعراب ، و إعراب .

فالعامل : ما بسببه يحصل المعنى المقتضى ، وذلك كالفعل الرافـع للفاعـل ، و النصـب للمفاعيل ، وكالابتداء الرافع للمبتدأ و الخبر ، و« كان » الناصبة لاسمها ، الرافعـة [1]لخبرهـا ، و كذلك سائر النواسخ ، و حروف الجر .

---

(١) في (ش) و (غ) : و سمية الفتحة لانفتاح .
(٢) في (غ) : و سميت جرة أيضاً لجره.
(٣) في (ش) و (غ) بدون : عند إخراجها .
(٤) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

و المعنى المُقْتَضِي للإعراب : الفاعليةُ والمفعوليةُ ، و الإضافةُ .

والإعراب المُقْتَضَى: الرفعُ ، و النصبُ ، و الجرُ . فإذا قلت :« قام زيدٌ » فالعامل في رفع « زيد » هو« قام »؛لأنَّ بسببه تقوم الفاعلية في « زيد » و[٢] فاعلية «زيد» هي المعنى المقتضي لرفعه.

(١) في (ش) و (غ) : و الرافعة .

(٢) في (ش)و (غ) : ففاعلية .

[المعرب بالحركات و المعرب بالحروف]

قوله: (**فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ ، و الجَمْعُ الْمُكسَّرُ الْمُنْصَرِفُ**) .

هذا تقسيمٌ للأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة . و قد قسم الأسماء المعربة إلى ستة أقسام : ثلاثة معربة بالحركات ، و ثلاثة بالحروف . فبدأ بالمعرب بالحركات ؛ لأنها الأصل في الإعراب لخفتها ، و قَسَّمها ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفى الحركات الثلاث ، كل واحدة منها في محلها ، أعني: الضم في الرفع ، و الفتح في النصب ، و الكسر في الجر . و هو شيئان[1] بَيَّنَهُما بقوله : (**فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ، و الجَمْعُ الْمُكسَّرُ الْمُنْصَرِفُ**) . و عنى بالمفرد : ما لا يكون مثنى ، و لا مجموعاً سواء كان مضافاً أو لا .

و قوله : (**الْمُنْصَرِفُ**) احترز[2] من غير المنصرف . و كان عليه أن يقول : (الصحيح) لتخرج الأسماء الستة ؛ لأنها مفردة منصرفة ، و هي معربة بالحروف ، لا بالحركات .

قوله : (**و الجَمْعُ**) احتراز عن المثنى ؛ إذ إعرابه بالحروف، و عن المفرد إذ قد مرّ ذكره .

قوله : (**الْمُكَسَّرُ**) احتراز عن السالم ؛ لأن السالم[3] المذكر معربٌ بالحروف ، و سالم المؤنث غير مستوفٍ للحركات .

قوله: (**الْمُنْصَرِفُ**) احترازمن[4] نحو: « مساجد ، و أنبياء »، و مثال هذين المستوفيين للحركات : « جاءني زيدٌ ، ورجالٌ ، و رأيت زيداً ، و رجالاً ، و مررت بزيدٍ ، و رجالٍ » . و[5]إذا عَرَّفْتَ هذين باللام ، أو أَضفْتَهما زال التنوين منهما نحو:« جاءني زيدُكم ، و رجالُكم ، أو جاءني الزيدُ ، و الرجالُ » . و نحو ذلك في النصب و الجر .

قوله : (**بِالضَّمَّةِ رَفْعاً ، و الفَتْحَةِ نَصْباً ، و الكَسْرَةِ جَرّاً**) . الجار و المجرور خبر المبتدأ الذي هو قوله : (**فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ ، و الجَمْعُ الْمُكسَّرُ الْمُنْصَرِفُ**) . و قوله : (**رَفْعاً**) مصدرٌ بمعنى المفعول ، و انتصابه على الحال ، و العامل فيه الجار و المجرور ، و صاحب الحال الضمير

---

(١) في (ش) و (غ) :قد بينهما .

(٢) في (ش) و (غ) : احتراز عن .

(٣) في (ش) و (غ) : سالم .

(٤) في (ش) و (غ) : عن .

(٥) في (غ) : فإذا .

المستكن فيه . و معنى الكلام : إنَّ المفردَ المنصرفَ ، و الجمع المُكَسَّرَ المنصرفَ استقرا[1] مع الضمة في حال كونهما[2] مرفوعين . و قس على هذا قوله :(**و الفَتْحَةِ نَصْباً ، و الكَسْرَةِ جَرّاً**) .

قوله : (**جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِالضَّمَّةِ ، و الكَسْرَةِ**) .

هذا ثاني أقسام المعرب بالحركات و هو : ما فيه الضمة رفعاً ، و الكسرة نصباً ، و جراً .

قوله : (**جَمْعُ المُؤَنَّثِ**) احتراز عن جمع المذكر سالمه ، و مُكَسَّره[3] نحو : « زيدون و زيود » . و قوله : (**السَّالِمِ**) احتراز عن جمع المؤنث المكسر نحو : « زيانب و هنود » .

و إنما نُقِصَ هذا الجمعُ الفتحَ ، و جُعل نصبُه تابعاً لجره في الكسر ة[4] إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم ؛ لئلا يكون للمؤنث على المذكر مزيَّة

قوله : (**غَيْرُ المُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ و الفَتْحَةِ**) .

هذا ثالث أقسام المعرب بالحركات . و هو: ما فيه الضمة رفعاً، و الفتحة نصباً ، و جراً . و إنما نُقِصَ الكسر ، و جُعل جره تابعاً لنصبه في الفتح ، لأنه باجتماع العلتين الفرعيتين فيه صار فرعاً من وجهين، فأشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين من حيث اشتقاقه من الاسم، و من حيث احتياجه إلى الاسم عند تركب الكلام منه ، فمُنع من غير المنصرف ما لا مدخل له في الفعل ، و هو الكسر// ، و التنوين . **٤/ب**

فلما أتَمَّ أقسام المعرب بالحركات ثَنَّى بأقسام المعرب بالحروف ، و هي أيضاً ثلاثة أقسام ، و بدأ منها بما استوفى الحروف كلها كُلاً في محله ، و هي الأسماء الستة ،فقال:(**أَبُوكَ،و أَخُوكَ ، وحَمُوكِ ، وهَنُوكَ ، وفُوكَ ، وذُو مَالٍ مُضَافَةً إلى غَيرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ بِالوَاوِ ، و اليَاءِ ، و الأَلِفِ**) .

إنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لتكثُّرِها بكونها أموراً نسبيِّة ، و كون فيها حروف تصلح[5] أن تكون إعراباً [6]. فأعربت بالحروف إذا اجتمع فيها شروط أربعة :

كونها مضافة ؛ لأنها لو كانت غير مضافة لأعربت بالحركات لفظاً .

و كون إضافتها إلى غير ياء المتكلم ؛ لأنها لو أضيفت إلى ياء المتكلم

---

(١) في (غ) : استقر .
(٢) في (غ) : كونه .
(٣) في (ش) و (غ) : و مكسره .
(٤) في (ش) و (غ) : الكسر .
(٥) في (غ) : تصلح إعراباً .
(٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/١١٧.

لأعـــربت بالحركات[1]تقديراً .

و كونها مكبرةً ؛ لأنها لو كانت مصغرة لأعربت بالحركات لفظاً .

وكونها مفردة ؛ لأنها لوكانت مثناةً ،أو مجموعةً جمع سلامة لأعربـــت بـــالحروف غـــير مستوفاة . و لو كانت مجموعة جمع تكسير لأعربت بالحركات .

و قد أشار المصنف في الكتاب[2]إلى الشرطين الأولين بقوله : (**مُضَـــافَةً إلى غَـــيرِ يَـــاءِ المُتَكَلِّمِ**) ، و اكتفى في الآخرين بالتمثيل .

و معنى « الحم » [3]أبو زوج المرأة ، أو أخوه ، أو أبنه . و بالجملة فـــالحم قريـــب زوج المرأة، فتكسر[4] الكاف في« حموكِ ».

والصحيح في إعراب هذه الأسماء الستة أنها معربة بالحروف[5] ، وهذه الحروف التي أعربت بها « لامُ » أربعة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموكِ[6] ، وهنوك . و « عين » اثنين وهما: فـــوك ، وذو مال . ويروى عن سيبويه[7] : أنها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف . وروى عنـــه المصنف[8] : أن لها إعرابين عنده : لفظيٌّ بالحروف ، وتقديري بالحركات . وقال الكوفيـــون[9]: إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف . وقال المازني[10][11]:إنها معربة بالحركات

---

(١) في (ش) و (غ) : بالحركات الثلاث .

(٢) في (غ) بدون : (في الكتاب) .

(٢) ينظر: اللسان (حما) ٣٤٦/٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : فيكسر .

(٥) وهو اختيار ابن الحاجب ، و ابن مالك و الرضي .ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١١٧/١،وشـــرح التســـهيل ٤٧/١، وشرح الرضي ٦٣/١.

(٦) في (ع) قدّم : (هنوك) على (حموكِ) .

(٧) قال رحمه الله في الكتاب ٤١٢/٣ : « أمَّا ما لايتغير فـــ « أبٌ ، وأخٌ ، ونحوهما، تقول : « هذا أبـــوك و أخـــوك » كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأن العرب لما ردَّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية ،كما تركته في التثنية على حاله ». قال ابن خروف في شرح الجمل /٢٦٥:« هذا نصٌّ بأصالتها ، وإعرابها بتقدير الحركات ».

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١،وشرح الرضي ٦٤/١،والموشح للخبيصي ٣٦،والموضح على الموشح ٨٨/١ .

(٩) ينظر :الإنصاف ١٧/١، وأسرار العربية ٤٤،واللباب للعكبري ٩٣/١،وشرح المفصل٥٢/١.

(١٠) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي . روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري . لـــه كتاب في القرآن ،و علل النحو ، وتفاسير كتاب سيبويه ، وما تلحن فيه العامة ، والتصريف . توفي سنة تسع ، أو ثان وأربعين ومائتين . ينظر: الأنساب للسمعاني، وتاريخ بغداد ٩٣/٧ ، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧، وطبقات القراء لابـــن الجزري ١٧٩/١، ونزهة الألباء ١٤٠، والبلغة ٥٢ .

(١١) ينظر رأيه في الإنصاف ١٧/١ ، واللباب للعكبري ٩٢/١،وشرح الرضي ٦٤/١ .

والحروف ناشئة منها للإشباع[1] . وقال المصنف : « إنَّ هذه الحروف[2] بدلٌ من « لام » الكلمة في أربعة ،ومن عينها في اثنين »[3].

قوله : (**المُثَنَّى ، و « كِلاَ » مُضَافاً إلى مُضْمَرٍ ، و« اثْنَانِ » وفُرُوعُهُ بِالأَلِفِ واليَاءِ**) .

هذا ثاني أقسام المعرب بالحروف وهو : ما رفعه بالألف ، ونصبه ، وجره بالياء . وهو المثنى ، وما حُمِلَ عليه .

ويعنى بالمثنى[4] : كل اسم كان له مفردٌ ، ثم أُلحِقَ[5] بآخره ألفٌ ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه.والملحق بالمثنى : ما إعرابه إعراب المثنى، و لم يكن له مفردٌ، و « كِلاَ » و« كِلتَا » من الملحق ؛ إذ لم تثبت « كِلٌ » في المفرد . وكذا « اثنان » و « اثنتان » ؛ إذ لم تثبت[6] في المفرد « اثنٌ » ولا « ثنتٌ » ، وكذا[7] « مِذْروان »[8] إذ لم يستعمل مفرده ، أي : « مذري »، وكذا « ثِنايان »[9]، فكان عليه أن يذكرهما بلفظهما[10] . قال نجم الدين: « ولنا أن نحد المثنى بأنه : اسمٌ دال على مفردين في آخره ألفٌ ، أو[11] ياءٌ ، ونون مزيدتان . فتدخل هذه الملحقات في بخلاف «كلا» فإنه لا يدخل ، فيفرد بالذكر ؛ لأن ألفه غير مزيدة »[12].

وإنما أعرب هذا القسم،والقسم الذي بعده ــ أي : المجموع ــ بالحروف لتكثرهما وكون في آخرهما ما يصلح للإعراب من حروف المد . وإنما خالفا في إعرابهما ما هو الأصل في المعرب بالحروف ؛ لأن الألف جُلِبَتْ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية ، والواو في الجمع علامةً للجمع . ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كلٍّ واحد

---

(١) في (غ) : بدون (للإشباع) .
(٢) سقطت هذه الكلمة من (غ) .
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١١٩/١.
(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٨/١ ، والوافية لركن الدين ١٧ .
(٥) في (غ) : لحق .
(٦) في (غ) : يثبت .
(٧) في (غ) : و(لا) بدل من (وكذا) .
(٨) مِذْرَوان : هما أطراف الأليتين ، ليس لهما واحد . ينظر اللسان (مذر) ٢٨٥/١٤ .
(٩) هو حبل تُشَدُّ بأحد طرفيه اليد ، وبالطرف الآخر الأخرى ، ولا واحد له . ينظر لسان العرب (ثني) ١٤٠/٢
(١٠) سقطت هذه الكلمة من (ش) و (غ) .
(١١) في (غ) : وياء .
(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٧٧/١ .
(١٣) في (ش) و (غ) : بدون (معنى) .

منهما من حروفِ المدِّ الأَسْبَقِ إعرابُه ، أي: الرفع الذي هو علامة العُمَد ؛ فجعل ألف المثنى لرفعه و واو الجمع[1] لرفعه . ولم يبق من حروف المد إلاّ الياء ، والجر أولى بها لمناسبتها للكسرة ؛ فقلبت ألف المثنى ، وواو المجموع[2] في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرفٌ فأتبع الجر ؛ لكونهما علامة الفضلات . وتُرِكَ ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً ، وكُسِر ما قبل الياء في الجمع ، فارتفع التباس المثنى بالمجموع ، وكُسرت نونُ المثنى على أصل التقاء الساكنين ؛ لأنها لو سُكِّنَتْ لاجتمع ساكنان هي والألف ، أو الياء[3] ، وفُتِحَتْ نون الجمع للفرق .

وعلل ابن الحاجب [4] إعراب المثنى والمجموع ذلك[5]الإعراب : بأنهما لو رُفعا بالواو ، ونصبا بالألف ، وجُرَّا بالياء لالتبس أحدهما بالآخر في حالة النصب لا سيما مع الإضافة ؛ لأن نونيهما تحذف معاً[6] . وإنما خُصَّ اللبس بالنصب لأنه يمكن في الرفع أن يُضم ما قبل واو الجمع، ويفتح ما قبل واو المثنى.// وفي الجر يكسر ما قبل ياء الجمع ، ويفتح ما قبل ياء المثنى ، فلا لبس حينئذ ، قال [7] : « فطرحوا النصب فيهما بالألف والألف أخف حروف المد ، فجعلوه بدلاً من أثقل منه وهو الواو في رفع المثنى ، فرفع بالألف الذي هو أخف ، وبقي الجمع مرفوعاً بالواو وهما مجروران بالياء. ونصبهما بلا علامة ، فجعل تابعاً للجر لما بينهما من الاشتراك في الضمائر وغيرها » . **أ/٥**

قال نجم الدين :«والأولى عندي أن نوني المثنى والمجموع كالتنوين الذي في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، وليس فيها شيء من معاني التنوين الخمسة»[8] .

---

(١) في (ش) (غ) : المجموع .

(٢) في (غ) : الجمع .

(٣) في (ش) و (غ) : أو الياء قبلها .

(٤) نص كلامه :« وعلة ذلك أنَّهما لو جريا على القياس لوجب أنَّ في التثنية :« ضربانِ » في التثنية ، وفي الجمع : « ضاربانَ » ولو قيل ذلك لأدى إلى اللبس بينهما عند الإضافة ؛ لأنك كنت تقول :« رأيت ضاربا زيدٍ» فيهما جميعاً ، فلما أدى إلى اللبس رفض الإعراب بما جاء اللبس منه ، وهو الألف في النصب ، فأسقطت فيهما وحمل النصب على أخيه الجر لما ثبت بينهما ــ في غير هذا الباب ــ من المقاربة ، ثم لـمَّا كانت الألف أخف الحروف ــ وقد سقطت من النصب ــ قُصد إلى جعلها بدلاً عما هو أثقل منها ، وهي أخف منه ،فجعلت بدلاً عن الرفع في المثنى ؛ لأنه السابق على الجمع ، فكان أولى بها من الجمع » . ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥٢/١ .

(٥) في (غ) : هذا .

(٦) في (ش) و (غ) : معها .

(٧) في (ش) :(قالوا) ، وهي كذلك في (أ) لكن صححت فوقها .

(٨) ينظر : شرح الكافية له٧١/١ .

وقال سيبويه[1]: « النون[2] في الأصل عوضٌ عن حركة الواحد وتنوينه معاً نحو:« جاءني رجلان [3] يا فتى » ، ثم إنه قد يرجح جانب الحركة فتجعل عوضاً منها ، فتثبت « النون » مع « اللام » ثبات الحركة نحو : « الرجلان » . وقد يُرجح جانب التنوين فيجعل عوضاً منه ، فتحذف في الإضافة حذف التنوين نحو:«رجلا زيدٍ »،وفي «رجلان » وقفاً ليست عوضاً منهما[4] ، ولا من أحدهما . وفي نحو[5] : « يا زيدان و لا رجلين » هي عوض من حركة البناء » . قال نجم الدين[6]:« وفي ما قال بُعدٌ » .

[إعراب كلا وكلتا]

قوله[7] : (**وكِلا مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ**) .

إنما خُصَّ إعراب « كِلا » إعراب المثنى بحال الإضافة إلى المضمر نحو: « كلانا ، و كلاكما ، و كلاهما » لأنه إذا أضيف إلى المضمر فالأغلب كونه جارياً تأكيداً للمثنى نحو : « جاءني الرجلان كلاهما ، و جئنا كلانا ، و جئتما كلاكما » وهو موافق للمثنى لفظاً ومعنى، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب ، ثم طرد ذلك وإن لم يتبع شيئاً نحو: «كلاهما جاءني».وإذا أضيف إلى المظهر لا يجري تأكيداً للمثنى أصلاً؛ إذ لا يقال: « جاءني الرجلان كلا الرجلين » ، فلا يعرب إعراب المثنى [8]، بل يلزمه [9] الألف ، و[10]تقدر عليها الحركات نحو: « جاءني كلا الرجلين ، و رأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين » .

ومن العرب [11] من يلزمه الألف سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر ، قال:

---

(١) ينظر : الكتاب ١/١٧ــ ١٨ .

(٢) في (غ) : التنوين .

(٣) في (غ) : الرجلان .

(٤) في (غ) : منها .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٦) وعلل هذا البُعد بقوله : « لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة ، مغنية عن التعويض من الحركة » .
ينظر : شرح الكافية ١/٧٣ .

(٧) في (ش) (غ) :(قوله : في كلا).

(٨) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٩) في (ش) : بل تلزمه .

(١٠) في (ش) : فتقدر ، وفي (غ) : ويقدر .

(١١) ينظر : معاني الفراء ٢/١٤٢،والإيضاح لابن الحاجب ١/١٢١،

يَارَبِّ حَيِّ الزَّائرَينِ كلاهما وحَيِّ دليلاً في الفلاة هَدَاهُمَا[1]

فقال : « كلاهما » و لم يقل : « كليهما » مع أنه تأكيد لـــ « الزائرين » .

ومن العرب أيضاً من يعربه إعراب المثنى سواء أضيف إلى مضمر ، أو مظهر[2] .

فصار فيه إطلاقان ، وتفصيل ، والتفصيل [3] لغة الكثير[4] .

[إعراب جمع المذكر السالم]

قوله : (**جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ، وأُولُو ، وعِشْرُونَ ، وأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ واليَاءِ**) .

هذا ثالث أقسام المعرب بالحروف وهو : ما رَفْعُهُ بالواو ، ونَصْبُهُ وجَرُّهُ بالياء . وهو المجموع ، وما ألحق به .

فالمجموع : كل شيء[5] ثبت[6] مفرده . وأُلحق[7] بآخره واوٌ ونون ، أو ياء ونون دلالة على ما فوق [8] الاثنين[9] .

والمُلْحَقُ به : ما إعرابه إعرابه مما يفيد الجمعية ، وليس له مفرد نحو :« أولو » إذ لم يأتِ « أُوْل» [10] في المفرد ، و« عشرون» ؛إذ لم يثبت « عِشْر » ،وكذا أخواته إلى « تسعين »[11].

قال نجم الدين : « ولنا أن نحد جمع المذكر السالم بأنه : اسمٌ دالُ على أكثر من اثنين في آخره واوٌ، أو ياءٌ ، ونون مزيدتان .فيدخل فيه « أولو » ، و « عشرون » ، و أخواته . وأما «ذو» فهو داخلٌ في حد الجمع المذكور على أي وجه كان ؛ لأن واحده « ذو » »[12] .

---

(١) البيت من الطويل ، ونسبه العياني لامرئ القيس وليس في ديوانه . ينظر الموضح على الموشح ٩٨/١ .وهو بلا نسبة في النجم الثاقب ١٠٢/١ . والشاهد فيه قوله : « كلاهما » حيث أبقاه بالألف مع أنه تأكيد لمنصوب .

(٢) ينظر:معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ٧٠/١،وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٤ والموشح ق ٣٨ ، والنجم الثاقب لابن أبي القاسم١٠٣/١، وهمع الهوامع ١٣٧/١ .

(٣) في (غ) : والتفصيل هو .

(٤) في (ش) : الأكثر .

(٥) في (غ) كل اسم

(٦) في (ش) : ثبت له مفرد .

(٧) في (ش) و (غ) : ثم ألحق .

(٨) في (غ) : على ما يوافق الاثنين .

(٩) ينظر : أسرار العربية ٤٨، وشرح الكافية للرضي ٧٧/١ .

(١٠) في (ش) : إلٌ .

(١١) في (ش) و (غ) : التسعين .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٧/١ .

[الإعراب التقديري]

قوله : (**التَّقْديرُ : فِيْمَا تَعَذَّرَ كـ « عَصاً ، و غَلامِيَ » مُطْلَقاً ، أو اسْتُثْقِلَ كـ « قَاضٍ » رَفْعاً وجَرّاً . ونَحْوُ :« مُسْلِمِيَّ » رَفْعاً . واللفْظِيُّ : فِيْمَا عَدَاهُ**) .

لَّما انقسم الإعراب إلى لفظي ، وتقديري حصر الأسماء التي إعرابها تقديري لإمكان ضبطها فيبقى ما عداها لفظيُّ الإعراب[1] .

قوله : (**فِيْمَا تَعَذَّرَ**) أي[2] : مَعْرَبٌ تعذر إعرابه .

واعلم أن تقدير الإعراب إمَّا لتعذر النطق به ، وإمَّا لاستثقاله . فالتعذر في بابين يستحيل في كلٍّ منهما على الإطلاق ، أي : رفعاً ، ونصباً ، وجراً . أحدهما : باب « عصاً » ؛ لأنه لا يمكن تحريك ألفها إلاّ بإخراجها عن جوهره وجعلِهِ همزةً . والواجب[3] إبقاء ألفِها على أصله ، وتقدير إعرابها . فإن كانت مفردة منكَّرة // قلت فيها : « هذه عصاً يا فتى ، و رأيت عصاً يا فتىً ، ومررت بعصاً يا فتىً » ، فتقدير الحركات الثلاث على الألف المحذوفة للساكنين . وما كانت ألفه للتأنيث تقول فيه : « هذه ذكرى يا فتى ، ورأيت ذكرى يا فتى ، ومررت بذكرى يا فتى » بلا تنوين ، فتقدِّر على ألفها في حالة الرفع ضمةً ، وفي حالة النصب والجر فتحةً . وإن وقفت على «عصاً» المنكَّر وقفت عليه بالألف . واختُلِفَ في هذه الألف فقيل[4] : هي المحذوفة رَجعتْ لَّما ذهب التنوين للوقف . وقيل[5] هي بدل من التنوين . وقال سيبويه[6] : « هي في حالة النصب بدل عن[7] التنوين . وفي حالة الرفع ، والجر هي المحذوفة رَجعتْ » .

٥/ ب

وإن كانت معرفة ، أو مضافةً ثبتت ألفها ساكنة في الأحوال الثلاثة تقول : « هذه العصا ، وعصاك ، ورأيت العصا ، وعصاك ، ومررت بالعصا ، وعصاك » ، وتقدر الإعراب على

---

(١) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : أي في .

(٣) في (ش) : فالواجب .

(٤) وهو اختيار أبي عمرو والكسائي والكوفيين . ينظر : الارتشاف ٨٠١/٢،وشرح الرضي ١٧٤/٢ ،والنجم الثاقب ١٠٩/١ .

(٥) وهو اختيار أبي الحسن الأخفش ، والفراء ، و المازني . ينظر: معاني الأخفش ٣٦٠/١، والمفصل ٤٤٧،وشرحه لابن يعيش ٧٧/٩، والارتشاف٨٠١/٢،وشفاء العليل ١١٢٩/٣، والنجم الثاقب ١٠٩/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٣٠٨/٣، والمفصل ٤٤٧،والارتشاف٨٠١/٢.

(٧) في (ش) و (غ) : من .

ألفها . وكذلك في حالة الوقف عليها .

والثاني : باب « غلامي » وهو : كل مفردٍ ، أو جمع مكسرٍ ، أو سالمٍ مؤنث أضيف إلى ياء المتكلم . [فإنه يتعذر إعرابه اللفظي مطلقاً لاشتغال محل الإعراب فيه بالكسرة التي تقتضيها «ياء» المتكلم] [1] ؛ لأن[2] الإضافة إلى الياء سابقٌ لتركبه مع العوامل . فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فلما اشتغل محل الإعراب بالكسرة تعذر إعرابه ؛ لأنه لا يمكن تحريك الحرف الواحد بضمةٍ وكسرة ، ولا بفتحة وكسرة ، ولا بكسرتين في حالة واحدة تقول : « هذا غلامي ، وهؤلاء رجالي ، ورأيت غلامي ، ورجالي ، ومررت بغلامي ورجالي » . ومنهم من قال[3]: إنه مبني لإضافته إلى الياء وهي مبنية، ونسب نجم الدين[4] هذا القول إلى النحاة ، وضعفه عليهم بإعراب «غلامك ، وغلامه ، وغلاماي » مع إضافتها إلى المبني. ومنهم من قال[5] : إنه معرب تقديراً في حالتي الرفع والنصب ، ومعربٌ لفظاً في حالة الجر بكسرةٍ أغنت عن مقتضى الإعراب ومقتضى الياء .

والاستثقال في بابين : باب « قاضٍ » ، وباب « مُسْلِميَّ » .

فأما باب « قاضٍ » وهو : كلُّ اسم آخره « ياء » خفيفة قبلها كسرة فمعربٌ تقديراً في رفعه وجره اتفاقاً ، فإذا أضيف ثبتت « ياؤه » ساكنةً رفعاً وجرّاً ، وقُدِّر عليها الإعراب . قال تعالى : ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾[6]، و قال تعالى :﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [7]، و ثبتت[8] مفتوحة نصباً قال : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [9] فتقول : « هذا قاضيْكم ، و رأيت قاضيَكم » . و إن كان مفرداً معرفاً باللام ثبتت « ياؤه » ساكنة أيضاً رفعاً و جراً ، و مفتوحةً نصباً في حالة

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : لإضافته .

(٣) وهو قول الجرجاني ، وابن الخشاب ، والمطرزي . ينظر : المقتصد١/١٠٧، والجمل مع شرحه الفاخرفي شرح جمل عبد القاهر١/١٥٤،والمصباح للمطرزي ٨٢،وشرح التسهيل ٣/١٤٣، والارتشاف ٤/١٨٤٧، والنجم الثاقب ١/١١١، والموضح على الموشح ١/١٠٠ .

(٤) ينظر: شرح الرضي ١/٨٢.

(٥) وهو قول ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٣/١٤٤.

(٦) المائدة : ٣٣ .

(٧) البقرة : ١٩٥.

(٨) في (ش) : و تثبت .

(٩) المائدة : ٣٨ .

الوصل تقول : «هذا القاضي يا فتى ، [و مررت بالقاضي يا فتى] [1] ، و رأيت القاضي يا فتى ». وثبتت ياؤه ساكنة في الأحوال الثلاثة و قفاً .

و إن كان مفرداً منكَّراً ففي الوصل تحذف « ياؤه » رفعاً [2] و جراً للساكنين ، و تثبت نصباً تقول : « هذا قاضٍ يا فتى ، و مررت بقاضٍ يا فتى ، و رأيت قاضياً يا فتى » ، و تقدر الضمة و الكسرة على الياء المحذوفة . و في الوقف تحذف الياء و التنوين في رفعه ، و جره . و تثبت الياء في نصبه و تبدل من التنوين ألفاً ، تقول : « هذا قاضْ ، و مررت بقاضْ ، و رأيت قاضيا ». و من العرب من يقف على مرفوع هذا و مجروره بإثبات الياء فيقول :« هذا قاضي ، و مررت بقاضيْ » ومنهم أيضاً من يقف على مرفوع المُعَرَّف بـ«اللام » و مجروره بغير « ياء» فيقول : «هذا القاضْ ، و مررت بالقاضْ »[3].

و أما باب« مُسْلِمِيَّ » فلم يذكره في المعرب تقديرا إلاّ ابن الحاجب و قال[4] : « إنَّ[5] النحاة لم يذكروا الإعراب التقديري بالحروف . قال : و هو ثابت في باب « مسلمي »[6] في حال الرفع لوجوب قلب واوه ياءً للإعلال لأن أصله : مسلمون ، فلما أضيف إلى «ياء » المتكلم حذفت« النون» للإضافة فصار «مُسْلِمُوي» فاجتمعت الواو و الياء// ، و سبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً ؛ لأن الياء أخفُّ من الواو، وأدغمت الياء في الياء فصار« مُسلِمِيَّ» فتمحضت الياء للجمعية ، و قُدر لرفعه واوٌ » . أ/٦

و لم [7] يذكر النحاة الإعراب التقديري[8] إلاّ في باب « عصا » ، و باب « غلامي » ، و باب « قاضٍ » . فالتقدير في كلامهم في المعرب بالحركات لا غير . و في كلام ابن الحاجب في[1] المعرب بالحركات و بالحروف . و قد قرر كلامه نجم الدين[2]، و لم يعترضه ، و اعترضه

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٣، ١٢٤،و النجم الثاقب ١/١١٤.

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٤.

(٥) سقطت (إن) من (غ) .

(٦) نص عبارته :« وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربي ». فالخالدي تصرف في النقل ، وبدل المثال .

(٧)في (غ) و إن لم

(٨) في (غ) : التقديري بالحروف .

(١) سقطت من (غ).

(٢) ينظر: شرح الكافية له ١/٨٠ .

غيره[1] نظراً إلى أن الواو لما لم تحذف ، بل انقلبت ياء للإعلال صارت الياءُ نائبةً عنها في كونها علامة لرفعه ، كما نابت فتحة غير المنصرف عن الكسرة في حالة الجر . فهو عند المعترض من المعرب لفظاً .

قال نجم الدين: « وكان على المصنف أن يذكر في قسم المتعذر إعرابه مطلقاً[2] المحكي نحو:« مَنْ زيدٌ ، و مَنْ زيداً ، و مَنْ زيدٍ» لكونه معرباً تقديراً لاشتغال محله بحركة الحكاية ، و المقدّرُ رفعُهُ ؛ لأنه خبر لـ« مَن» »[3].

قوله : (**و اللفظيُّ : فيمَا عَدَاهُ**) أي : فيما عدا المُقَدَّر إعرابه إمَّا مطلقاً ، أو في بعض الأحوال . فما بقي من المعربات فإعرابه ظاهرٌ.

---

(١) هو الإمام علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفي سنة ٨٣٧ هـ، و هو من علماء اليمن ، و له كتاب : البرود الضافية و العقود الصافية شرح المقدمة الكافية . و هو مازال مخطوطاً ، وقد لخصه ابنه صلاح و سمى كتابه النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب و هو محقق مطبوع .
ينظر رأي علي بن محمد بن أبي القاسم في النجم الثاقب ١/١١٤ .

(٢) في (غ) : (لفظاً) بدل من (مطلقاً) .

(٣) ينظر شرح الكافية له ١/٨١ .

[الممنوع من الصرف]

قوله : (**غَيرُ الْمُنْصَرِفِ : مَا فِيهِ العِلَّتَانِ مِنْ تَسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا**) .

هو مأخوذ في اللغة من « الصِّرف[1] » و هو: الخالص . فيكون[2]معناه على هذا غير الخالص من شبه الفعل . و يحتمل أنه مأخوذ من « الصريف[3] » و هو : الصوت، قال الشاعر[4]:

لها صَريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمَسَدِ

فيكون معناه على هذا : غير المُصوَّت فيه بالتنوين ؛ لسقوط التنوين منه و هو صوت . أو من « الصَّرف [5] » و هو الفضلُ قال[6][7] :

فما الفِضَّةُ البيضاءُ و التِّبْرُ واحدٌ نَفُوعَانِ لِلْمُكْدِيْ و بينهما صَرْفُ

أي : فضل .

و في الاصطلاح : ما ذكره المصنف . فقوله : (**ما**) جنس الحد ، وباقي الحد فصلٌ لغيره . و قوله : (**عِلَّتَانِ**) لأن الواحدة لا تؤثر إذا لم تقم مقام علتين إلاّ عند الكوفيين[8]، و عند[9] بعض البصرية[10][11]بشرط أن تكون علمية في [12]حال الضرورة لا غير كقوله[1]:

---

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة (صرف) ٥٦٦ .

(٢) سقطت نون (يكون) من (غ) .

(٣) ينظر : اللسان (صرف) ٣٣٠/٧ .

(٤) البيت من البسيط ، و هو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦، والكتاب ٣٥٥/١، و شرح أبيات سيبويه١٦٥/١، و الجمهرة ٥٧٨ ، و لسان العرب مادة (صرف) ٣٣٠/٧ . و الرواية فيها : له صريف .
و صدره : مقذوفةٍ بدخيس النَّحْض بازلُها
و الشاهد فيه قوله : « لها صريف » أي : صوت ، فأتى صريف بمعنى: الصوت .

(٥) ينظر : القاموس المحيط (صرف) ١١٠٢/٢ .

(٦) في (غ) قال : المتنبي .

(٧) البيت من الطويل ، و هو للمتنبي في ديوانه ٢٨٩/٢، وبلا نسبة في النجم الثاقب ١١٦/١ . وأَكْدَى الرجلُ: قلَّ خيره .

(٨) ينظر : المفصل٤٥، وشرح الجمل لابن خروف ٨٩٧/٢ و شرح المفصل ٦٨/١ ، و النجم الثاقب ١١٧/١ .

(٩) في (ش) و (غ) : بدون (عند) .

(١٠) في (ش) و (غ) : البصريين .

(١١) منهم أبوعلي الفارسي ،وأبو القاسم ابن برهان . ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢،وشرح المفصل٦٨/١، والارتشاف٨٩٢/٢.

(١٢) في (ش) : في غير حال .

(١) البيت من المتقارب ، و هو لعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤، و الأغاني ٣٠٠/١٤،وسر صناعة الإعراب٥٤٦/٢ ، و الإنصاف ٤٩٩/٢ ،وشرح الجمل لابن خروف ٨٨٠/٢، واللباب للعكبري ٥٢٣/١، و شرح المفصل ٦٨/١، و شرح التسهيل ٢٨٨/٣، و شرح الرضي ٩٠١٠٧/١ و خزانة الأدب ١٥٦/١ . =

فَمَا كَانَ حِصْنٌ و لا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

و في تسمية النحاة لكل واحدة علّةً تجوّز ؛ لأنه لم يحصل التأثير إلاّ من مجموعها . و فيه أيضاً تجوّزٌ آخر ؛ لأنهما لا يوجبان الحكم كالعلل المؤثرة ، بل يحتاج عندهما الحكم الذي هو : عدم الكسر و التنوين .

و قد هَذَّبَ المصنف هذا الباب ، و بسط الكلام[1]فيه بأن حَدَّهُ أولاً ، و نظم علله ثانياً ، و مثلها ثالثاً ، و ذكر حكمه ، و زوال حكمه رابعاً ، و شرح علله خامساً ، ثم ختم الباب بذكر أحكامه .

قوله : (**و النُّونُ زَائدَةً**) انتصب[2] « زائدة » على أنها حالٌ من النون و العامل . معنى الكلام ، أي : و يمنع الصرف : عدلٌ ، و وصف ، و كذا ،وكذا ، و النون زائدة .

قوله : (**و هَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ**) أي : إلى[3]الحفظ ؛ لأن النظم أقرب إلى الحفظ من النثر ، أو تقريبٌ في ضبط العلل في تسع ؛ لأن منهم من ضبطها في علتين[4] : الحكاية ، و التركيب[5]، و منهم في أكثر من تسع[6] . و قد جمعها في بيتٍ من قال :

أعْجِمْ و أنِّثْ عادلاً زائداً وزْناً ورَكِّبْ وَصْفَ جَمْعٍ عُرِفْ

و بيان فرعية هذه العلل : أن العدل فرع إبقاء الاسم على حاله . و الوصف فرع الموصوف . و التأنيث فرع التذكير ؛ لأن التأنيث يحتاج إلى علامة تأنيث ، و ما تلحقه العلامة كان مجرداً . فالمجرد أصلٌ ، و هو المذكر . و المعرفة فرع النكرة ؛ إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً . و العجمة في كلام العرب فرع العربية ؛ إذ الأصل في كل لسان ألا يخالطه غيره . و الجمع فرع

= والشاهد فيه قوله : «مرداس» حيث منع من الصرف و ليس فيه إلاّ علة واحدة هي العلمية .

(١) سقطت هذه الكلمة من : (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : انتصبت .

(٣) في (ش) و (غ) : أي للحفظ .

(٤) ينظر : الوافية لركن الدين ٢٠، و الموشح ق ٣٩، و النجم الثاقب ١١٩/١، و الموضح على الموشح ١٠٦/١

(٥) أراد هؤلاء بالحكاية : الصفة في « أفعل »، ووزن الفعل في العلمية نحو: « أحمد وأحمر » محكياً على حاله قبل التسمية . و أرادوا بالتركيب : تركيب المزج ، و تركيب التأنيث و تركيب الجمع ، و تركيب العجمة ، و تركيب العدل، و تركيب زيادة الألف و النون . ينظر النجم الثاقب ١١٩/١ ، و الموضح على الموشح ١٠٦/١ .

(٦) منهم من جعلها عشراً بزيادة شبه ألف التأنيث نحو : أرطى ، و من جعلها إحدى عشرة فبزيادة موازنة الجمع في « سراويل » على شبه ألف التأنيث ، و من جعلها اثنتي عشر فبزيادة تكرار التأنيث حكماً باللزوم في نحو : « حمراء » و « حبلى » و تكرار الجمع حقيقة في نحو :« أكالب » ، أو حكماً قي نحو : « مساجد » مما لم يتكرر فيه الجمع . ينظر : النجم الثاقب ١١٩/١ و الموضح على الموشح ١٠٦/١

الواحد . و التركيب فرع الإفراد . و الألف و النون الزائدتان[1] فرع ما زيدا عليه ، أو فرع ألف التأنيث ؛ لأنهما لم يؤثرا إلاّ بشبههما[2] به ؛ بسبب[3] زيادتهما و عدم // لحوق تاء التأنيث بهما . ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ؛ لأن أصل كل نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره . ٦/ب

قوله : (**مِثْلُ: عُمَر**[4]) هذا مثال العدل ، و علته الأخرى العلمية . قوله : (**وأَحْمَر**) هذا مثال الوصف ، و علته الأخرى وزن الفعل . قوله : (**و طَلْحَة**) هذا مثال التأنيث بـ« التاء »، و علته الأخرى العلمية . قوله : (**و زَيْنَب**) هذا مثال التأنيث المعنوي ، و علته الأخرى العلمية . قوله : (**و إبْرَاهِيم**) هذا مثال العجمية ، و علته الأخرى العلمية . قوله : (**و مَسَاجِد**) هذا مثال الجمع ، و هو قائم مقام علتين . قوله : (**و مَعْدِ يكَرِب**) هذا مثال التركيب ، و علته الأخرى العلمية . قوله : (**و عِمْرَان**) هذا مثال الألف و النون في الاسم[5] . و علته الأخرى العلمية . هذا على قول[6]. و منهم من قال : إن الألف و النون علة قائمة مقام علتين[7] . و كذلك الكلام في سكران . قوله : (**و سَكْرَان**) هذا مثال الألف و النون في الصفة . و علته الأخرى الوصف عند الأكثر .ومنهم من قال: هما[8] قائمان مقام علتين[9]. قوله:(**و أَحْمَد**) هذا مثال وزن الفعل . و علته الأخرى العلمية . و لم يُمثّل المصنف المؤنث[10]بألفي التأنيث ، و مثاله: « سكرى[11]، و حمراء » .

قوله : (**و حُكْمُهُ أَلاَّ كَسْرَ ، و لا تَنْوِينَ**) . لم يقل: ألا جرَّ ؛ لأن الجر يدخله و علامته الفتحة ، نحو : « مررت بأحمدَ » فالفتحة عمل الجار. و إنما منع غير المنصرف[1]

---

(١) في (ش) : الزائدتين .
(٢) في (ش) و (غ) : لشبههما .
(٣) في (غ) : لسبب .
(٤) في (ش) : عمرو .
(٥) سقطت (في الاسم) من (غ) .
(٦) في (ش) و (غ) : على قول الأكثر .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٣٩/١، و الوافية ٢٢ .
(٨) في (ش) إنهما .
(٩) ينظر :شرح الكافية للرضي ١٣٨/١ .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) في (غ) : سكر .
(١) سقطت من (غ) .

من الكسر[1] و التنوين ؛ لأنه باجتماع العلتين الفرعيتين فيه صار[2] فرعاً من وجهين ، فأشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين: من حيث اشتقاقه منه ، و من حيث احتياجه في تركب [3] الكلام منه إلى الاسم ، فمنع من غير المنصرف مالا مدخل له في الفعل و هو الكسر و التنوين على قول[4]. و قيل مُنع غَيرُ المنصرف بهذه المشابهة التنوينَ[5]الذي هو علامةُ تمكنه ، و تبعه الكسر دلالة على أن امتناع التنوين منه لأجل المشابهة لا لغيرها ؛ لأن التنوين قد يحذف من الاسم للتعريف ، و الإضافة ، و البناء[6] ، و الوقف[7].

[صرف ما لا يصرف]

قوله : (**و يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ ، أَوِ التَّنَاسُبِ**) . أي : و يزول حكم غير المنصرف للضرورة ، أو التناسب [8] . قد[9] يقال : إنَّ هذه الضرورة من أحسن الضرورات ؛ لأنها ردت غير المنصرف إلى أصله وهو الصرف . قال[10] :

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لنا[11]إنَّ ذِكْرَهُ هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يتضوعُ

و قال[12]:

و جَبْرِيلٌ أَمِينُ اللَّـهِ فِينَا و رُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كَفَاءُ

و قال [1] :

---

(١) في الأصل : (الجر) ، و التصحيح من (ش) و (غ) .

(٢) في (أ) : (صارا) . وما أثبته من (ش) و(غ) .

(٣) في (غ) : تركيب .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٧/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٦٠/١، و شرح الكافية للرضي ٨٤/١ ، و الوافية شرح الكافية ٢٣ ، و الموشح ٣٩ ، و النجم الثاقب ١٢١/١ .

(٥) كرر هذه الكلمة مرتين في (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : و للبناء و للوقف .

(٧) ينظر:شرح المفصل٥٨/١،و شرح الرضي٨٤/١،والوافية شرح الكافية ٢٣،و الموشح ق٣٨،والنجم الثاقب ١٢١/١

(٨) في (ش) للتناسب .

(٩) في (غ) فقد .

(١٠) البيت من البحر الطويل ، و هو بلا نسبة في الوافية في شرح الكافية ٢٤ ، و النجم الثاقب ١٢٣/١.
و الشاهد فيه قوله :« نعمان » حيث صرفه ضرورة و هو ممنوع من الصرف .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦، و كتاب العين ٤١٤/٥، و تهذيب اللغة ٣٨٩/١٠، و أساس البلاغة (كفأ)، و لسان العرب (كفأ) ٣٨٩٢/٥ ،و خزانة الأدب ٣٩٨/١ .
و الشاهد فيه :« و جبريلٌ » حيث صرفه مع أنه ممنوع من الصرف ، و علله بأنه في أول البيت للضرورة .

أَنَسِيتَ أَنَّ اللهَ أَخْرَجَ آدَماً مِنْهَا إِلَى الدُّنْيَا بِذَنْبٍ وَاحِدِ

قوله:[٢] (**مِثْلُ** : ﴿ **سَلَاسِلا** ﴾ [٣]) صرف[٤] ليناسب ﴿ **أَغْلَالاً وَسَعِيرًا** ﴾ .

قوله :(**و** ﴿ **قَوَارِيرَا** ﴾ [٥]) . قال نجم الدين : « يعني إذا قريء منوناً [٦] فإن تنوينه للصرف ليناسب الآي التي قبله ، و التي بعده ، لا إذا وقف عليه بالألف ؛ لأن الألف[٧] يحتمل أن يكون بدلاً من التنوين ،و أن يكون للإطلاق نحو قوله تعالى:﴿ **ٱلظُّنُونَا** ﴾ [٨] و ﴿ **ٱلرَّسُولا** ﴾[٩]، و ﴿ **ٱلسَّبِيلَا** ﴾ [١٠] ، فلا يكون [١١] نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، و إنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها، و تجانسها ، و كذا كل كلام مسجع ، كقوله عليه السلام : « خَيْرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، و فَرَسٌ مَأْمُورةٌ [١٢] » [١٣]، أي: مؤمّرة ، أي: كثير النتاج . و المراد « قوارير » الأول . و قد قرءا منصرفين [١٤] ، و ممتنعين ، و منصرفا الأول ، و ممتنعا الثاني دون العكس »[١] .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) قال تعالى : ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالاً وسعيرا ﴾ الإنسان : ٤ .

(٤) قرأنافع وهشام وشعبة والكسائي بتوين « سلاسلا » في الوصل ليناسب « أغلالا »، والباقون بترك التوين على الأصل ؛ لأنه غير منصرف . ينظر: العنوان في القراءات السبع ٢١٠،وتقريب النشر٢٠١،والفتح الرباني٢٧٥.

(٥) الإنسان : ١٥ .

(٦) قرأ بها كذلك نافع ، و الكسائي ، و أبو بكر عن عاصم ، و هشام عن عامر . و قرأ الباقون بغير تنوين . ينظر : الكشف ٣٥٢/٢ ،و الحجة لابن خالويه ٣٥٨ ، و العنوان ٢٠١ ، و الفتح الرباني ٢٧٥.

(٧) في (أ) : (بالألف . إذ يحتمل) و التصحيح من (ش) و (غ) و شرح الكافية للرضي .

(٨) الأحزاب ١٠.

(٩) الأحزاب ٦٦ .

(١٠) الأحزاب ٦٧ .

(١١) في (غ) : فلا تكون .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) رواه أحمد في مسنده (٤٦٨/٥)، و الطبراني في معجمه (٦٤٧٠)، و الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٨/٥ و قال :« رجال أحمد ثقاة ». و انظر : ضعيف الجامع (٢٩٢٦) .

(١٤) في (غ) :(منصوبين) بدل (منصرفين) .

(١) ينظر : شرح الكافية له ٩٠/١ .

[ما يقوم مقام علتين]

قوله : (**و مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا : الجَمْعُ ، و أَلِفَا التَّأْنِيثِ**) .

اعلم أنَّ الأكثرين[1] على أن الجمع الأقصى قام مقام علتين لكونه لا نظير له في الآحاد العربية إلاّ نادراً. وقولنا : إلاّنادراً[2]؛لأنه قد جاء في الآحاد « ثمان ، ورَبَاع[3] ، وشَنَاح[4] وحَزَاب[5] ».

و أما «سراويل» فأعجميٌّ[6] ، أوعربي مفرد شاذٌ[7] ، أو جَمْعٌ تقديراً[8].

وقيل[9]: // إنما قام مقام سببين ؛ لكونه نهاية جمع التكسير . أي: يجمع الجمع[10] إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ؛ فلهذا سُمي بـ« الأقصى » . أ/٧

و قيل[11] : لـمَّا لم يكن له نظير في الآحاد أشبه الأعجمي ، [ففيه الجمع][12]، و شبه العجمية[13].

وقال الجُزولي[14]: « فيه الجمع ، و عدم النظير في الآحاد »[1] .

---

(١) هو قول سيبويه ٢٢٧/٣، والمبرد في المقتضب ٣٢٧/٣، والزجاج في ماينصرف ومالا ينصرف ٦٣،و أبو علي في الإيضاح ٢٣٦، وابن جني في اللمع ٨٩، والصيمري في التبصرة ٥٦٨/٢. ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩١/١.

(٢) سقطت (إلاّ) من (غ) .

(٣) و هو الذي ألقى رباعيته . ينظر : القاموس (ربع) ٦٦٣.

(٤) شناح : الطويل، و الشناح من الإبل : الطويل الجسم .ينظر: اللسان (شنح) ٢١٠/٧ .

(٥) حزاب : رجل حزاب إذا كان غليضاً إلى القصر ما هو . ينظر اللسان (حزب) ١٤٨/٣ .

(٦) و هو اختيار سيبويه ،والزجاج ، و الأكثر . ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣،وما ينصرف ٦٤، و المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١، و النجم الثاقب ١٥٠/١، و الهمع ٨٨/١

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/١، و النجم الثاقب١٥١/١، و الهمع ٨٨/١ .

(٨) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٣/١.

(٩) وهو قول ابن السراج في كتابه: الأصول في النحو ٩٠/٢.

(١٠) سقطت (الجمع) من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٥/١.

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : العجمة.

(١٤) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي ، من أهل مراكش ، و جزولة من قبائل البربر ،حج فلقي ابن بمصر فلازمه،و أخذ عنه النحو ، و اللغة ، و الأدب .صنف المقدمة وتسمى كتاب القانون في النحو .توفي سنة ٦٠٧هـ ينظر : إنباه الرواة ٣٧٧/٢، و فيات الأعيان ٤٩٠/٣ ، و البلغة ١٣٦ ، وشذرات الذهب ٢٦/٥ ، و بغية الوعاة ٢٣٦/٢ و طبقات ابن قاضي شهبة ٤٦٦ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٩٥/١.

وقال ابن الحاجب : « فيه تكرر الجمع حقيقة كـ«أَكَالُب»[1] فإنه جمع « أَكْلُب» ، و« أَكْلُب » جَمع كَلْب . و« أناعيم » جمع « أنعام »، و« أنعام » جمع « نَعَم » . و « صَراريّ » جمع « صُرّاء » ، و« صُرّاء » جمع « صارٍ »[2]. أوكونه على وزن جمع الجمع[3]كـ« مساجد » ، و « قناديل » ، و « مصابيح » ، و نحوها[4] »[5] .

أما قيام كل واحد من ألفي التأنيث مقام علتين فللزومهما الكلمة ، و بناء الكلمة عليهما .

[علة العدل]

قوله : (**العَدْلُ : خُرُوجُهُ عَنْ صِيْغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ**) .

قال نجم الدين:« لو قال : إخراجه لكان أوفق لمعنى العدل »[6].

و هو: الصرف[7]، يقال: اسمٌ معدول أي: مصروف عن بنيته ، والعدول : الانصراف والخروج.

و حَدَّ نجم الدين[8] العدل بأنه :« إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ،لا للتخفيف[9] و لا للإلحاق ، و لا لمعنى ». فقوله : «بغير القلب» يخرج نحو : « أيس» في «يئس ». و قوله : «لا للتخفيف[10]» ليخرج نحو :« مَقَامٍ ،و مَقُول ، و فَخْذ[11] ، وعُنْق[12] » . و قوله : « و لا للإلحاق » ليخرج نحو :« كوثر » . وقوله: « و لا لمعنى » ليخرج نحو «رُجيل و رجال».

---

(١) في (غ) ككالب .

(٢) و الصاري هو الملاح . ينظر : اللسان (صرر) ٣٢٥/٧

(٣) في (غ) : جمع الحد .

(٤) في (غ) : و نحوهما .

(٥) ينظر شرح الكافية له ٢٩١/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٩٦/١

(٧) ينظر اللسان مادة (عدل) ٨٧/٩ و القاموس المحيط (عدل)١٣٦١/٢

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٩٦/١

(٩) في (ش) و (غ) : و لا للتخفيف .

(١٠) في (ش) و (غ) : و لا للتخفيف .

(١١) كل ما كان على « فَعِل » مكسور العين ومضمومها فالتخفيف فيه جائز، فيقولون : فَخِذ فَخْذ . ينظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٥٢.

(١٢) يقال عُنُق بضم النون ،وعُنْق بسكونها . ينظر :شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٧٧، والقاموس (عنق) ٨٤١.

قوله : (**تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيراً**) انتصبا[1]على المصدرية [2]، أي: خروج تحقيق ، أوتقدير ، فحذف المضاف ، و أقيم المضاف إليه مقامه . و يعني[3]بالعدل المحقق : ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير[4]منصرف بحيث لو وجدناه منصرفاً لكان هناك[5]طريق[6]إلى معرفة كونه معدولاً كما قام في « ثُلاث» و أخواته ، فقد قام الدليل على عدله من« ثلاثة ثلاثة » و هو كون[7] «ثُلاث»، و« ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد . و فائدتهما : تقسيم أمرٍ ذي أجزاء على هذا العدد المعين . و لفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكررٌ على الاطراد في كلام العرب نحو :« قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ، و جاء القوم رجلاً رجلاً [8] ،و أبصرتُ العراق بلداً بلداً »، و كان القياسُ في باب العددِ التكريرَ عملاً بالاستقراء ، و إلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وُجد «ثُلاث » غير مكرر لفظاً حُكم بأن أصله مكررٌ ، و لم يأتِ لفظٌ مكررٌ بمعنى «ثُلاث» إلاَّ « ثلاثة ثلاثة» فقيل : إنه أصله .

و اعلم أنه قد جاء أُحاد ، و مَوْحَد ، وثناء و مَثْنَى ، و ثُلاث و مَثْلَث ، و رُباع و مَرْبَع اتفاقاً . وهل يقال إلى عُشار و معشر ؟ قال ابن الحاجب:« نص البخاري[9][10]في صحيحه[11] : أنه لم يجيء »[12] . قال نجم الدين: « و جاء فُعال من « عشرة » في قول

---

(١) في (غ) : انتصابه .
(٢) في (ش) و (غ) : المصدر .
(٣) في (ش) : و نعني .
(٤) سقطت من (غ)
(٥) في (غ) : لكان لنا .
(٦) في (غ) : طريقاً .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) في (غ) لم يكرر (رجلاً) .
(٩) في (غ) : النحاة .
(١٠) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري . إمام المحدثين ، وسيد الفقهاء ، شيخ الإسلام ، الذي لم ير مثل نفسه ذكاء وحفظاً وورعاً. سمع من محمد بن يحيى الذهلي ، وابن أبي ذئب ، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة وغيرهم وعنه روى خلق منهم : الترمذي ، وأبو حاتم ، والفربري . ألف الجامع الصحيح ، والتاريخ الكبير ، والأدب المفرد وغيرها توفي سنة ٢٥٦هـ . ينظر : الجرح والتعديل ١٩١/٧/ ووفيات الأعيان ١٨٨/٤، وسير النبلاء ٣٩١/١٢.
(١١) قال البخاري في صحيحه ٨٦٨،كتاب تفسير القرآن ، سورة النساء : « ﴿ مثنى وثلاث ﴾ يعني : اثنتين وثلاثاً وأربعاً، ولا تجاوز العرب رباع » .
(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٦٧/١.

الكميت:[1]

وَلَمْ يَسْتريْثُوكَ حَتَّى رَمَيْـــ تَ فَوقَ الرجالِ خِصَالاً عُشَاراً [2]

و المبرد[3][4]و الكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة[5]نحـــو : « خمـــاس و مخمـــس، و[6] ســـداس و مسدس» . و السماع مفقودٌ »[7].

أما مع ياء النسب فجاء[8]الخماسي ، و السداسي [إلى العشاري][9].

والعلة الأخرى في « ثُلاث » وأخواته مع العدل الوصفُ[10] .

و قال ابن السراج[11]:« فيه عدلٌ لفظي من« ثلاثة » إلى « ثلاث » ، وعدل معنوي من

---

(١) هوالكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي،و هو شاعر كوفي مقدم ، عالم بلغات العرب ، خبير بأيامها يقال : ما جمـــع أحد من علم العرب و مناقبها و معرفة أنسابها ما جمع الكميت . توفي سنة ١٢٦هـــ .ينظر:الأغـــاني١٧/٤،ومعجـــم الشعراء ٢٣٨، و خزانة الأدب١/ ١٥٣ .

(٢) البيت من الوافر، و هو للكميت في ديوانه ١٩١/١ ،و أدب الكاتب ٤٥٨ ،و لسان العرب (عشر) ٢١٩/٩، و خزانة الأدب ١٧٧/١ . و معنى يستريثوك : يجدونك رائثاً ، أي : بطيئاً ، من الريث و هو البطء . و رميت: زدت ، يقال: رمى على الخمسين و أرمى ، أي : زاد . يقول : لَّما نشأت نشء الرجال أسرعت في الغاية التي يطلبها طلاب المعالي ، و لم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال . ينظر خزانة الأدب ١٧٨/١ .
الشاهد فيه : قوله : «عشاراً» على وزن فعال معدولة من «عشرة». قال أبو عبيدة : «و لم يسمع أكثر من أُحاد ،و ثُناء،وثلاث، و رُباع إلاّ في قول الكميت» اللسان (عشر) ٢١٩/٩ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، النحوي، الأخباري ، أخذ عن أبي عثمان المازني ، وأبي حاتم السجستاني . وعنه أبو بكر الخرائطي ، ونفطويه ، والصولي ، وعدة . يقال إن المازني أعجبه جوابه ، فقال له: قم أنت المبرِّد ، أي : المثبت للحق ، ثم غلب عليه بفتح الراء . صنف المقتضب ، والكامل ، وغيرهما . مات سنة ٢٨٦هـــ ينظر : وفيات الأعيان ٣٢٣/٤، و أعلام النبلاء ٥٧٦/١٣، والبلغة ٧٦،وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٤) ينظر : المقتضب ٣٨٠/٣ ،و شرح المفصل ٦٣/١، و شرح الكافية للرضي ٩٧،/١ و الهمع ٩٢/١ .

(٥) في (ش) و (غ) : إلى التسعة .

(٦) في (ش) و (غ) : و نحو .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٩٧/١ .

(٨) في (غ) : (في) بدل (فجاء) .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) وهو قول البصريين . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، والإيضاح العضدي ٢٣٥، واللمـــع ٨٨، والتبصـــرة ٥٦٠/٢، والمفصل ٤٥.

(١١) أبو بكر ، محمد بن السري المعروف بابن السراج البغدادي ، أحد العلماء المشهورين باللغة ، و النحـــو ، و الأدب . أخذ من المبرد و هو من أكابر أصحابه . و عنه أخذ أبو القاسم الزجاجي ، و السيرافي ، و الفارسي ، و له مصـــنفات منها : الأصول . توفي سنة ٣١٦ هـــ .ينظر : نزهة الألباء ١٨٦ ، و أخبار النحويين البصريين ١٠٨، و الأنســـاب ٢٤١/٣ ، و إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، وو فيات الأعيان ٣٣٩/٤، و البلغة ١٦٢ ، و بغية الوعاة ١٠٨/١ .

معنى « ثلاثة » إلى معنى « ثلاثة ثلاثة » ففيه عدل لفظي ، و عدل معنوي »[1] .

[و قيل[2]: إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ؛ لأنه][3] عدل من لفظ«ثلاثة ثلاثة»إلى لفظ « ثلاثة»مرة. وعدل من لفظ«ثلاثة» إلى لفظ «ثُلاث».

وقال الكوفيون[4]وابن كيسان[5][6] : إن فيه العدل و التعريف[7] ؛ إذ لا تدخله[8] اللام . و إذا جرى على النكرة فمحمول على البدل . ولادليل على ما قالوا لمجيئه حالاً[نحو:«جاءني القوم ثُلاثَ». و لو كان معرفة لما نصب حالاً .][9] . و كذا قام الدليل على عدل« أُخرَ» و هو أنه جمع «أُخرى» و هي مؤنث« آخر»، و« آخر[10] » أفعل تفضيل بشهادة التصرف ، نحو :« آخر، آخران، آخرون، أواخر ، أخرى ، أخريان ، أخريات ، أُخر ».

و معنى «آخر » // في الأصل : أشد تأخراً . و كأن معنى :« جاءني زيدٌ ، و رجلٌ آخرٌ» **٧/ب**
أي: رجلٌ أشدُّ تأخراً من زيد في معنى من المعاني ، ثم نُقل إلى معنى« غير » ، فمعنى «رجل آخر» : رجل غير زيد . و حق أفعل التفضيل إذا استعمل أن يكون باللام ، أو مضافاً ، أو مقروناً بـ«مِنْ ». و« آخر» استعمل من غير هذه الثلاثة ، فقد عدل به عما كان حقه ، و لازمه من الصيغ الثلاث ، لا على التعيين[11].

و قيل : إنه معدول به عما فيه اللام[12]، أي: عن« الآخر»؛ لأنه إذا لم يكن مقروناً

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٨٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٨/١ .

(٣) ما بين الحصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢٥٤/١،وشرح الكافية للرضي ٩٨/١ ، والارتشاف ٨٥٥/٢ .

(٥) أبو الحسن ، محمد بن أحمد بن كيسان ، إمام في العربية أخذ عن المبرد و ثعلب . و كان ابن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما له تصانيف منها : المهذب في النحو . مات سنة ٢٩٩ هـ . ينظر: تاريخ بغداد ٣٥١/١ ،و نزهة الألباء ١٧٨، و إنباه الرواة ٥٧/٣ ،و معجم الأدباء ١٣٧/١٧، و الكامل لابن الأثير ٦٧/٨ ،و البلغة ١٥٠ و بغية الوعاة ١٨/١ .

(٦) انظر رأيه في شرح المفصل ٦٣/١ .

(٧) في (غ) : التأنيث .

(٨) في (ش) و (غ) : لا يدخله .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ)

(١١) و هو اختيار الرضي و تابعه المؤلف . ينظر شرح الكافية ١٠٠/١

(١٢) و هو اختيار سيبويه ، و جمهور النحاة . ينظر : الكتاب٢٨٤/٣،والمقتضب ٣٧٦/٣، و شرح ابن الحاجب ٢٦٩/١، و النجم الثاقب ١٢٨/١.

بـــ«من»، و لا مضافاً ، فحقه أن يكون محلى[1] بـــ«اللام» ،و اعترضه الفارسي[2][3] استدلالاً بأنه لو كان معدولاً عن «اللام» لوجب كونه معرفة كـــ«أمس و سحر» المعدولين عـــن ذي الـــلام ، فكان لا يقع صفة للنكرة ، وقد و قع ، قال تعالى:﴿ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[4]. و أجيب[5]بأنه معدولٌ عن ذي اللام لفظاً و معنى . أي: عُدِلَ عن التعريف ـــ و هو التعيين ـــ إلى التنكير . و لو كـــان معنى التعريف باقياً في المعدول[6] لوجب بناءُ «سحر»[7] لتضمن معنى اللام[8] كما بني « أمـــس » لذلك . و أما احتجاجه بـــ« سحر، و أمس » ، فتعريف «سحر» بعد العدل بالعلمية ؛ لأنه صار علماً لسحر يومك . و تعريف « أمس » بتضمن معنى لام التعريف ؛ و لذلك بُني . قـــال ابـــن الحاجب : « و يمكن أن يقال : قياس[9]أفعل التفضيل ـــ إذا جرى نكرة غير مضاف ـــ فحقه أن يكون مفرداً مقترناً [10] بـــ« مِنْ » مُذكّراً ، و« أُخر » نكرة غير مضاف ، فكان قياسه أن يقـــال: « بنساءٍ أُخَر[11]مِنْ كذا » فعدل عن صيغة « أفعل » إلى صيغة « فُعَل» »[12] . و هذا عدلٌ محققٌ من صيغة إلى صيغة يرتفع[13] معه[14] اعتراض الفارسي من أصله .

و العلة الأخرى في« أُخَر» مع العدل الصفة .

---

(١) في (ش) و (غ) : محلياً .

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي . الإمام العلامة . قرأ على الزجاج ، و مبرمان ، و ابن السراج و ابن الخياط . و اشتهر في الآفاق . و أخذ عنه ابن جني ، و الربعي ، و أبو طالب العبدي و غيرهم . صَنَّف كتـــاب التذكرة ، و كتاب الحجة ، و كتاب الإيضاح ، و التكملة و غيرها. توفي سنة ٣٧٧هـــ .
ينظر: تاريخ بغداد ٢٨٥/٧ ، و المنتظم لابن الجوزي ٣٢٤/١٤، و نزهة الألبـــاء ٢٣٢، و إنبـــاه الـــرواة٢٧٣/١، و الإمتاع و المؤانسة ١٣١/١، و لسان الميزان ١٩٥/٢ و البلغة ٦١ ،و بغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٣) ينظر اعتراض الفارسي في : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦٩/١، وشرح الرضي ١٠٠/١، و النجم الثاقب ١٢٩/١ .

(٤) البقرة : ١٨٤ .

(٥) ينظر :شرح الكافية للرضي ١٠٠/١، و النجم الثاقب ١٢٩/١ .

(٦) في (غ) : المعد .

(٧) كما ذهب إليه بعضهم كابن السراج ، ويقتضيه كلام ابن مالك ؛ وذلك للعدل عن أل والعلمية .
ينظر: الأصول في النحو ٨٨/٢، والتسهيل مع شرحه شفاء العليل ٨٩٨/٢،والارتشاف٨٦٩/٢.

(٨) في (غ) : الكلام .

(٩) في (ش) و (غ) : إن قياس .

(١٠) في (غ) : مقروناً .

(١١) في (غ) : بنساء و أخر .

(١٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧١/١ .

(١٣) في (غ) : يرفع .

(١٤) سقطت من (غ) .

و كذا قام الدليل على عدل «جُمَع » وأخواته من «كُتَع ، و بُتَع ، و بُصَع ». فالأكثرون[1]على أنه معدولٌ عن « جُمْع » ؛ لأنه جَمع « جمعاء »، و قياس جمع « فعلاء أفعل» : «فُعْل» كـ«حُمْر» جمع «حمراء». و اعترضه الفارسي[2]بأن قال: [ليس قياس][3] كل «فعلاء» أن يجمع[4]على «فُعْل» إلا أن يكون[5]مؤنث «أفْعَل» المجموع على «فُعْل»، و «أجْمَع» مجموع على « أجمعون » لا « جُمْع ». قال: فالحق[6] أنَّ «جمعاء » اسمٌ لا صفة . و قياس جمع « فعلاء » اسماً : « فَعَالي » في التكسير ، و« فعلاوات » في التصحيح كـ« صحاري ،و صحراوات » فـ« جُمَع » معدول عن « جَمَاعِي أو جمعاوات » [7] .

و أما السبب الآخر في« جُمَع» مع العدل فتعريفٌ إضافي عند الخليل[8][9]؛ لأن الأصل « جُمَعَهُنَّ ». و ضُعِّفَ بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف . و له أن يقول ذلك مع وجود المضاف إليه ، و أما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟ و قيل[10]: فيه التعريف الوضعي ؛ لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامةِ تعريف فهو كالعلم[11] . وقال المصنف : « فيه مع العدل الوصف »[12]. قال نجم الدين:« إنه في الأصل «أفعل» تفضيل بشهادة التصرف نحو:« أجمعون ، جُمَع ، أجمع ، جمعاء » إلى غير ذلك . و الأصل في « قرأتُ الكتابَ أجمعَ »: أنه أتم جمعاً

---

(١) ينظر : التبصرة ٥٦١/٢،والبيان في شرح اللمع ٥٢١ ، و شرح الرضي ١٠١/١ ،والارتشاف٨٦٨/٢، و النجم الثاقب ١٣١/١ ، و الهمع ٩٧/١

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب٢٧٣/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٠١/١ ، و النجم الثاقب ١٣٠/١

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) : تجمع .

(٥) في (غ) : تكون .

(٦) في (ش) و (غ) : و الحق .

(٧) و هو اختيار ركن الدين الاستراباذي . ينظر : الوافية ٢٦.

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري . الإمام النحوي اللغوي الزاهد . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، و عيسى بن عمر . و نبغ نبوغاً عظيماً . وأخذ عنه سيبويه ، و النظر بن شميل ، و مؤرج السدوسي، و غيرهم صَنَّف كتاب العين ، و النعم، و العروض، و غيرها . مات سنة ١٧٥ و قيل غير ذلك . ينظر : الأنساب ٣٥٧/٤ ، و نزهة الألباء ٤٥ ، و إنباه الرواة ٣٤١/١ ، و وفيات الأعيان ٢٤٤/٢ ، ومعجم الأدباء ٧٢/١١ ، و تهذيب التهذيب ١٦٣/٣ ، و البلغة ٧٦ ، و بغية الوعاة ٥٦٠/١ .

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٣:« وسألته عن جُمَع وكُتع فقال :هما معرفة بمنزلة : كلهم » .

(١٠) في هامش (غ) : القائل الفارسي .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٢/١ ، و النجم الثاقب ١٣١/١ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٢/١.

في قراءتي من كل شيء ، تفضيل لقولهم :« جميع »، ثم جعل بمعنى : « جميعه » ، وانمحى عنه[1]معنى التفضيل»[2] . قال نجم الدين « فهو كما ذكرنا في « أُخر» معدول عن أحد لوازم [أفعل[3]]التفضيل[4] »[5] .

قوله : (**أَوْ تَقْدِيراً كـ « عُمَرَ » ، و« قَطَامِ » في تَمِيمٍ**) .

العدل المقدر الذي يصار إليه لضرورة : وجدانُ الاسم غير منصرف، و تعذرُّ سببٍ آخر غير العدل ، فإنَّ «عمر» لو وجد منصرفاً لم يحكم بعدله[6] عن « عامر » ، بل كان كـ« أُدَد [7]، و لُبَد [8] [9] » .

واعلم أن « فُعَل » إذا كان علماً فإن سُمع منعه قُدّر عدله عن « فاعل »كـ« عمر» ، و إن سمع صرفه لم يُقدَّر عدله كـ« أُدد ، و لُبد » ، وإن التبس فإن جَمع شرطين ثبوت « فاعل» ، و عدم « فُعَل» قبل العلمية فهو غير منصرف كـ« قُثم[10]، و جُحَا[11] »؛ لأنه ثبت : « قاثم ، وجاحٍ » ، وعدم « قُثَم ، و جُحَا » ، قبل العلمية ، فحكمنا بعدله عن « فاعل » الجنسي ، و قطعنا بعدم نقله عن « فُعَل » الجنسي لعدمه . قال نجم الدين : « // و إنما حملناه على كونه معدولاً ، **أ/٨** و لم نجوّز أن يكون مرتجلاً لكثرة كون « فُعَل» الجامع للشرطين غير منصرف ، و اضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه لئلا نخرم القاعدة الممهدة »[12].

---

(١) في (غ) : منه .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٠٤/١ .

(٣) زيادة من (ش) و شرح الكافية ١٠٤/١ . و في (غ) : آخر .

(٤) يقصد بـ«لوازم التفضيل» : اللام ، و الإضافة ، و من .

(٥) شرح الكافية للرضي ١٠٤/١.

(٦) في (ش) و (غ) : بعدوله .

(٧) أُدُد ، و أُدَد هو أبو عدنان . و أبو قبيلة من اليمن . ينظر : مقاييس اللغة (الإدة) ٣٩١، و اللسان (أدد) ٩٤/١.

(٨) لُبَد : تزعم العرب أنه آخر نسور لقمان . و هو ينصرف لأنه ليس بمعدول . ينظر : اللسان مادة (لبد) ١٢ /٢٢١ ، و القاموس المحيط ٤٥٧/١

(٩) سقطت (لبد) من (غ) .

(١٠) قَثَمَ من ماله إذا أعطاه ، و رجل قُثَمٌ : معطاء . ثم أطلق علماً ، فمنهم: قُثم بن العباس بن عبد المطلب . ينظر : معجم مقاييس اللغة مادة(قثم) ٨٤٥ و لسان العرب (قثم) ٤١/١١ و القاموس (قثم) ١٥٠٩/٢ .

(١١) جَحَا إذا خطا ، و الجحوة الخطوة الواحدة . و جُحا اسم رجل . ينظر: لسان العرب (جحا) ١٩١/٢ و القاموس المحيط (جحا) ١٦٦٦/٢ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ١٠٦/١ .

قوله : (و« **قَطَامِ** » **في تَمِيمٍ**) أي : في لغة تميم . أما أهل الحجاز فهي عندهم مبنيـــة[1]، فلا تذكر على لغتهم في هذا الباب ؛ لأنه من المعربات .

و المراد بـــ«قطام[2] » : هي ، و نحوها من أعلام الأعيان المؤنثة . فأكثر بني تميم علـــى أن ذات الراء منه مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدركـــ« حضار ». و غير ذات الراء كـــ«قطام » معربة غير منصرفة للتأنيث و العلمية[3]. و لم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل كما احتيج في « عمر » إلاّ أن من قدَّره من النحاة[4]فيه[5]؛ فلأنه من باب«حضار» الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء ، فقدره[6]في نحو : « قطام » طرداً[7].

و أقلّهم على أن جميع هذا القسم[8]غير منصرف ، سواء كان من ذوات[9]الراء ، أو مـــن غيرها .

و قيل[10]: إنَّ المصنف قد حذف «قطام » من هذا المكان في بعض نسخ الكافية .

[علة الوصف]

قوله : (**الوَصْفُ : شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ في الأَصْلِ كَذَلِكَ ، فَلا تَضُـــرُّ الغَلَبَـــةُ ؛ فَلِـــذَلِكَ صُرِفَ : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبعٍ » . و امْتَنَعَ « أَسْوَدُ ، و أَرْقَمُ » لِلْحَيَّةِ ، و« أَدْهَمُ » لِلْقَيْدِ**) .

في كلام المصنف لفٌّ[11] ، و نشرٌ . و تقدير كلامه : شرطه أن يكون في الأصل

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٧٨/٣،والمقتضب ٥٠/٣،وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٦/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية لركن الدين ٢٦ ، و شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٩/٢ ، و النجم الثاقب ١٣٢/١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : المقتضب ٥٠/٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية ٢٦ .

(٤) وهو سيبويه ، قال في الكتاب ٢٧٩/٣ :«هذه معدولة عن قاطمة ،أو قطْمة» .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : فقدروه .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية ٢٦ .

(٨) في (غ) : الاسم .

(٩) في (غ) : ذات .

(١٠) ينظر : الوافية ٢٦ .

(١١) اللف و النشر : هو أن تلف شيئين ثم تأتي بتفسيرهما ثقةً بأن السامع يَرُدُّ إلى كل واحد منهما ماله . كقولـــه تعـــالى ﴿و من رحمته جعل لكم الليل و النهار لتسكنوا فيه و لتبتغوا من فضله﴾ القصص ٧٣ .
ينظر : التعريفات للجرجاني ٢٤٧/١ .

كذلك[1] ، فلذلك صرف : « مررت بنسوة أربعٍ »[2] ، فلا تضر الغلبة[3] ، فلذلك امتنع « أسود ،وأرقم ». قال نجم الدين[4] : « وأنا إلى الآن لم يقم لي دليلٌ قاطع ؛ على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف . وأمَّا صرف « أربع »فيجوز أن يكون لعدم شرط وزن الفعل ؛لأن شرطه عدم قبول «تاء »التأنيث و أنت تقول في « أربع »: « أربعة » ، لا[5] لعدم شرط الوصف » .

قوله : (**فَلا تَضُرُّ الغَلَبَةُ**) . قال نجم الدين:« معنى الغلبة : أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً ، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها[6]أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه فـ«أسود» كان عاماً في كل ما فيه سواد ، فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به السود من الحيات، بخلاف سائر السود من غير الحيات ، فلابد فيه من قرينة . أما الموصوف نحو: «ليل أسود» أو غيره نحو : «عندي أسود[7]من الرجال» فلم يخرج الوصف بغلبة الاسمية عليه عن معنى الوصفية،بل يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي:لا يتبع الموصوف فلا يقال : « قيدٌ أدهم» »[8].

قوله : (**و ضَعُفَ مَنْعُ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ ، و أَجْدَلٍ[9]لِلصَّقْرِ ، و أَخْيَلٍ[10]للطائر**) . هذا معطوفٌ على قوله : (**صُرِفَ**) . أي: ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعف منع « أفعى» ؛ لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في أصل الوضع ، ولا ثبت في الاستعمال نحو : « أيْمٌ أفعى »، بل تُوهم أنها

---

(١) أي : أن يكون وصفاً في الأصل فلا تؤثر الوصفية العارضة .

(٢) فإن « أربع » فيه وزن الفعل والوصف . فلو كان الوصف العارض مانعاً للصرف لكان « أربع » غير منصرف للعلتين وليس كذلك . فلم يكن الوصف العارض مانعاً من الصرف . ينظر: الوافية شرح الكافية ٢٧.

(٣) أي : لأجل أن غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية لا تضر امتنع صرف « أسود ، وأرقم» للحية ، و« أدهم» للقيد . وبيانه: أن هذه في الأصل صفات،ثم جعلت أسماءً،فلوكان غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية مضرة لكان « أسود، وأرقم وأدهم » منصرفاً ،لكنها غير منصرفة ، فلم تضره غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٧.

(٤) ينظر : شرح الكافية له ١/١١٠ .

(٥) في (غ) : إلا .

(٦) في (غ) : أحدهما .

(٧) في (غ) : السود .

(٨) ينظر : شرح الكافية له١ /١١١ ،و الخالدي لم ينقل كلام الرضي نصاً بل تصرف فيه ،و اختصره كمعظم نقله عنه .

(٩) الأجدل : الصقر ، صفة غالبة و أصله من الجَدْل الذي هو الشدة . ينظر :مادة (جدل)في اللسان ٢١١/٢، و القاموس ١٢٩١/٢ .

(١٠) الأخيل : طائر أخضر و على جناحيه لُمْعة تخالف لونه سمي بذلك للخيلان . ينظر : اللسان (خيل) ٢٦٦/٤.

موضوعة للصفة لما رأوا أن « أفعى» للحية الخبيثة الشديدة . و كذلك[1] تُوهم في « أجـــدل »[2] الذي هو الصقر أنه موضوع في الأصل للوصف[3]، أي : طائر ذو جَدْلٍ ، أي: إحكام . و كـــذا تُوهم في أخيل أن معناه الأصلي ، طائرٌ ذو خِيْلان . قال شاعر هؤلاء المتوهمين :

مُطْرِقٌ يَرْشَحُ سُمّاً كما أَطْرَقَ أَفْعَى يَنْفُثُ السُّمَّ صِلُ[4]

و قال[5]:

كأنَّ العُقَيْلِيِّينَ حينَ رأيتُهم فراخُ القطا لاقَيْنَ أجْدلَ بازيا

و قال[6]:

دعيني و علمي بالأمور و شيمتي فما طائري يوماً[7] عليكِ بِأَخْيَلا

و لم يثبت ما توهموه تحقيقاً ، بل لم يضعها الواصف إلاّ أسماء أجناس .

قال نجم الدين: « و لنا // أن نقول : صرف هذه الكلمات لأن مستعملَها لم يقصد معنى **٨/ب** الوصف مطلقاً ، لا عارضاً، [و لا أصلياً][8] ، و ليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف . و أما منع صرف مثله فغلطٌ ، و وهمٌ »[1] .

---

(١) في (ش) و (غ) : و كذا .

(٢) في (ش) و (غ) : الأجدل .

(٣) سقطت من (غ)

(٤) البيت من البحر المديد ، و هو لتأبط شراً في ديوان الحماسة ٣٤٢/١ ،و النجم الثاقب ١٣٤/١ .
و « صِلُ » هي الحية التي تقتل إذا نهشت من ساعتها و لا تنفع معها الرقية . اللسان (صل).
و الشاهد فيه قوله « أطرق أفعى » حيث توهم الشاعر في « أفعى » التي هي الحية أنها موضوعة للصفة لما رأى أنها للحية الخبيثة، فضمنه الوصفية فانضمت إلى وزن الفعل، فمنع من الصرف .

(٥) البيت من البحر الطويل ،و هو للقطامي في ديوانه ١٨٢،وشرح التصريح ٣٢٥/٢. وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ٣٩٣ ، والفاخر١١٠/١، و اللسان مادة (جدل) ٢١١/٢ ، و أوضح السالك ١١٠/٤ ، و شرح الأشموني ٣٤١/٣ .
و الشاهد فيه قوله: «أجدل» منعه من الصرف مع أنه اسم للصقر؛ لأنه ضمنه الوصفية ــ و هي القوة ــ فانضمت إلى وزن الفعل .

(٦) البيت من الطويل ، و هو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٧١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ،وشرح التصريح٣٢٥/٢. وبلا نسبة في الفاخر١١٠/١، و أوضح المسالك ٥١٤/٤ .
و الشاهد فيه قوله : « بأخيلا » منعه من الصرف مع أنه اسم لطائر؛ لأنه ضمنه معنى الوصف ــ و هو التلون أو التشاؤم ــ فانضمت علتان الوصفية و وزن الفعل .

(٧) في (ش) (عليك) بدل (يوماً) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١) ينظر : شرح الكافية له ١١٢/١ .

[أنواع التأنيث المانع من الصرف]

قوله : (**التَّأْنِيْثُ بـــ« التَّاءِ » شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ . و المَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ . و شَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ : زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ ، أَوْ تَحَرُّكُ الوَسَطِ[1]، أَوْ العُجْمَةُ . فـــ« هِنْدٌ » يَجُوزُ صَرْفُهُ . و « زَيْنَـــبُ ، و سَقَرُ ، و مَاهُ ، و جُوْرُ » مُمْتَنِعٌ**) .

اعلم أن التأنيث على ضربين : لفظي و معنوي .

فاللفظي إن كان بالألف فهو متحتم التأثير بلا شروط للزوم الألف وضعاً . و إن كـــان بالتاء ـــ أي : الزائدة في آخر الاسم المفتوح ما قبلها الـــتي تنقلـــب « هـــاءً »في الوقـــف دون « تاء »[2]« بنت» و «أخت»[3]و «هَنْت»[4]، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف ـــ فشرطه العلمية لا غير،سواء كان مذكراً حقيقياً كـــ«حمزة» ، أو مؤنثاً حقيقياً كـــ«فاطمـــة» ، أو لا ذا ، ولاذاك كـــ«غُرّة».و سواء كان ثلاثياً كـــ«ثبة» ،أو أكثر كـــ«طلحة». فلا يؤثر[5] من دون العلمية لعروض التاء وعدم لزومها؛ بدليل صرف «قائمة» في قولك:«امرأة قائمة» و فيه الوصف والتـــاء .

قوله : (**و المَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ**) . أي : شرطه العلمية لجواز تأثيره ، و أحد الأمور الثلاثـــة أي : الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة مع العلمية لتحتُّم تأثيره علـــى مـــا في الكتاب ، و سواء كان حقيقياً كـــ« هند ، و زينب » ، أو غير حقيقي كـــ«حلب ، و مصر» .

و المُقدَّرُ في المعنوي ـــ من علامات التأنيث ـــ التاء ، لأَنَّ الألف لا تقدر .

و دليل اشتراط العلمية ما ذُكر في التأنيث بالتاء ، ولانصراف « جريح » في « مررت بامرأة جريح » و فيه الوصف و التأنيث المعنوي . و اشترط لتحتم تأثيره : **الزيادة لتسد مسد التـــاء ، أوتحرك الأوسط** لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القـــائم مقـــام التـــاء ؛ بـــدليل قـــولهم في « حُبْلَى » : « حُبلِيٌّ ، و حُبلوي » يعني بإثبات الألف مقلوبة[6]واواً ، و بحذفها .

---

(١) في (ش) : الأوسط .
(٢) في (غ) : ياء .
(٣) في (ش) و (غ) : أخت و بنت .
(٤) « هَنْت » بالتاء ساكنة النون أصله «هَنُ» ، و لكنهم جعلوه بمنزلة « بنت و أخت » . ينظر: اللسان (هن) ١٥/١٥٠.
(٥) في (ش) تؤثر .
(٦) سقطت (مقلوبة) من (غ) . ينظر رأيه في شرح الرضي ١/١١٨، والارتشاف ٢/٨٨١.

[و « جمزيٌّ » تحذف الألف لا غير كما تحذفها خامسة في «جمادى» لما كان «جَمَزى»[1] متحرك الأوسط[2]][3] بخلاف « حُبْلَى » .

و جعل ابن الأنباري[4][5]« سقر » كـــ« هند » في جواز الأمرين .

أوالعجمة[6] لتقويتها للتأنيث الذي قد ضعف بسكون الوسط كـــ« ماه[7] ، و جُـــوْر ، و حِمْص » .

و أما الثلاثي الساكن الوسط كـــ« هند » فالزجاج[8][9]، و المبرد[10]، وسيبويه[11]جزموا بامتناعه [من الصرف][12] . و غيرهم جَوّز فيه الصرف و غيره[13]؛ لضعفه بســـكون الوســـط ، قال[14]:

---

(١) ناقة جَمَزَى :سريعة : ينظر :اللسان (جمز)٣٥٣/٢ .

(٢) في (ش) : الوسط .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، العلم المنشور على مذهب الكوفيين، كان أحفظ أهل زمانـــه ، أخذ عن أبيه و ثعلب ، و صنف خلق الانسان ، و المقصور و الممدود ، و غريب الحديث ، و شرح السبع الطـــوال ، و الزاهر . مات سنة ٣٢٨هـــ .

ينظر : نزهة الألباء ١٩٧، وو فيات الأعيان ٥٠٢/١، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٤.

(٥) ينظر : رأيه في شرح الرضي ١١٦/١، والارتشاف ٨٧٩/٢، وتاج علوم الأدب ١٩٣/١ .

(٦) « العجمة » معطوفة على قوله :« الزيادة لتسد مسد التاء ، أو تحرك الأوسط» .

(٧) ماه وجور اسما بلدتين بأرض فارس . ينظر : معجم البلدان ٤٩/٥.

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، إمام في العربية ، عظيم الفضل ، كان يخرط الزجاج . ثم مـــال إلى النحو فلزم المبرد ، و مهر في العربية ، و صنّف: معاني القرآن ، و الاشتقاق ، و خلق الإنسان، و مختصر النحـــو ، و شرح أبيات سيبويه وغيرها . مات سنة ٣١١هـــ . ينظر : تاريخ بغداد ٨٧/٦ ،و أخبار النحويين البصريين ١٠٨ ،و الأنساب ١٤١/٣ و نزهة الألباء ١٨٣ ، و البلغة ٣١ ،و بغية الوعاة ٤١١/١ .

(٩) ينظر رأيه في ماينصرف وما لا ينصرف ٦٨.

(١٠) الذي في المقتضب غير هذا القول ، فإنه قال فيه ٣٥٠/٣: « وأما المستعملة في التأنيث فنحو : جُمْل ، ودعد ،وهند، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس » .

(١١) كلا ليس هذا قول سيبويه ، فإنه قال في كتابه ٢٤٠/٣:« فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً ،وكانت شيئاً مؤنثاً ،أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو : قِدْر ، وعنْز ، ودعد ، وجُمْل ، ونُعْم ، و هند » .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) الصحيح أن مذهب المبرد وسيبويه هو كمذهب الجمهور ، وإنما تابع الخالدي الرضي فيما نسبه لهذين الإمامين . ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، والفاخر ١٣٥/١، والارتشاف ٨٧٨/٢.

(١٤) البيت من المنسرح ، و هو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣ ، و ما ينصرف و مـــا لا ينصرف ٦٨ ، والجمل ٢٢١، و الخصائص ٦١/٣ ،و المفصل ٤٥ ، و شرحه لابن يعيش ١٧٠/١ ،واللباب ٥٠٨/١،=

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ و لم تُغــذَ دَعْــدُ بالعُلبْ

فصرف ومنع . و كذا الخلاف فيما سكن وسطه للإعلال كـــ«دار ، و نـــار» [1]، وفي الثنـــائي أيضاً نحو : «يد» اسم امرأة .

قوله: (**فَإنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَــةِ فـــ« قَــدَمٌ » مُنْصَــرِفٌ ، و « عَقْرَبُ » ممتنع**) . زاد نجم الدين :« و ألاّ يكون المؤنث منقولاً عن مذكر كـــ«رَباب» اسم امرأة إذا سُمي به مذكر انصرف ، لأنه في الأصل اسمٌ للغيم ، و ألاّ يكون تأنيث المؤنث الـــذي سُمي به المذكر تأنيثاً بتأويل غير لازم كـــ«نساء ، و رجال» لو سميت[2]بهما مذكراً انصـــرفا[3] ، و ألاّ يغلب استعماله في تسمية المذكر به كـــ«كُراع» مثلاً »[4].

و اعلم أنَّك إذا عكست الأمر ، أعني سميت المؤنث باسم المذكر ، فإن كان الاسم ثلاثيـــاً متحرك الأوسط كـــ«رجل ، و حسن» يسمى بهمـــا امرأة ، أو زائـــداً على الثـــلاثة كـــ«جعفر» فلا كلام في منع صرفهما لظهورأمر[5] التأنيث بالطَرْآن . و إن كان ثلاثياً ســـاكن الوسط كـــ«زيد و بحر» يسمى بمثلهما امرأة ، فالخليل ، و سيبويه[6] ، و أبو عمرو[7] [1] يمنعـــونه

= و أمالي ابن الحاجب ٣٩٥/١ ،شرح شذور الذهب ٥٩٦، و النجم الثاقب ١٣٨/١.

والعلب : إناء من جلد يشرب به الأعراب.

و الشاهد في قوله : « دعد » حيث كررها مصروفة و غير مصروفة ،و كلاهما يجوز.

(١) قال ابن مالك :« فإن كان علم المؤنث ثنائياً ،أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً ، أو إعلالاً ، غير مصغر، ففيه الوجهـــان ، أجودهما المنع إلا أن يكون الثلاثي أعجمياً فيتعين منعه » . ينظر: التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٩٠٠/٢.

(٢) في (ش) : لو سميته بها .

(٣) كل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به مذكراً انصرف ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هـــذا التأويل، بل لنا أن نؤولها بالجمع، فيكون مذكراً . ينظر : شرح الرضي ١١٨/١

(٤) الرضي إنما مثَّل بذراع ، وهو للمذكر ، قال سيبويه في الكتاب ٢٣٦/٣:« وسألته عن ذراع فقال : ذراع كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر » . أما كراع فقد قال في اللسان (كرع) ٣٦٠/٨:« الكراع ... أنثى يقال هذه كراع ... وقال اللحياني : هو مما يؤنث ويذكر ، ولم يعرف الأصمعي التذكير ، وقال مرة هو مذكر لاغير » . وقال ســـيبويه في كتابه ٢٣٦/٣:« وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع ؛ لأنه من أسماء المـــذكر ، وذلك أخبث الوجهين ».

(٥) سقطت من (غ)

(٦) ينظر : الكتاب ٢٤٢/٣ ، وشرح الرضي ١١٨/١ ،والنجم الثاقب ١٤٠/١.

(٧) أبو عمرو زبَّان بن العلاء بن عمار البصري ، أحد القراء السبعة و أئمة اللغة . سمع نافعاً مولى ابن عمر ، و من كلامه : إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل . مات بالكوفة سنة ١٥٤ هـــ . ينظر : نزهة الألباء ٣٠ ، و معجم الأدباء ١٥٦/١١ ، و وفيات الأعيان ٥٠٥/٣، و البلغة ٧٩، و بغية الوعاة ٢٣١/٢ .

الصرف متحتماً . و أبو زيـــد[٢][٣] و عيسى بن عمر[٤][٥]،والجرمي[٦] [٧] يجعلونه مثل «هند» ، و يرجحون // صرفه على صرف «هند».

أ/٩

[صرف أسماء القبائل و البلدان]

قال نجم الدين:« أمَّا[٨] أسماء القبائل و البلدان فإنْ كان فيها مع العلميـــة ســـبب ظـــاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كـــ« باهلة ، وتغلب ، وبغداد ، و خراسان » . وإن لم يكن ، فإن وَجَدْتَ العرب سلكوا في صرفها ، أو تَرْكِ صرفها طريقةً واحدةً فلا تُخَالِفْهم ، كصـــرفهم « ثقيفاً ، ومعدّاً ، و حُنيناً ، و دابقاً »[٩]. ومنعهم « سدوسَ[١٠]، وخِنـــدف[١١] ، و هَجَـــر[١٢]، و عُمَان »[١٣].

---

(١) ينظر رأيه في الكتاب ٣/ ٢٤٢.

(٢) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري إمام في النحو و اللغة . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، و أخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، و أبو حاتم السجستاني ، ثقة من أهل البصرة . صنف النوادر ، و القوس و الترس ، و كتاب الإبل توفي بالبصرة سنة ٢١٥هـــ .ينظر : تاريخ بغداد ٧٨/٩ ،و معجم الأدباء ٢١٢/١١ ،و نزهة الألباء ،١٠١ ، و وفيات الأعيان ٣٧٨/٢، و البلغة ٨١، و بغية الوعاة ٥٨٣/١ .

(٣) ينظر رأيه في شرح الرضي ١١٨/١، و الارتشاف ٨٨١/٢،

(٤) أبو عمرو ، عيسى بن عمر الثقفي البصري ،كان ثقة عالماً بالعربية و النحو و القراءة، أخذ عن عبـــد الله بـــن كـــثير و ابن محيصن، و الحسن البصري، و الخليل و أخذ عنه سيبويه . ألف نيفاً و سبعين مصنفاً في النحو منـــها: الجـــامع و الإكمال . مات سنة ١٤٩ هـــ .ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب ٣٢ ، و نزهة الألباء ٢٨ ،و معجـــم الأدبـــاء ١٤٦/١٦ ، و و فيات الأعيان ٤٨٦/٣، و البلغة١٣٦ .

(٥) ينظر :رأيه في شرح الرضي ١١٨/١، والارتشاف ٨٨١/٢.

(٦) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي . كان فقيهاً عالماً بالنحو و اللغة . و هو من البصرة ، و قدم بغداد . و أخذ النحو عن الأخفش و غيره ، و لقي يونس بن حبيب ، و أخذ اللغة عن أبي عبيدة ، و أبي زيد الأنصاري ، و الأصمعي له كتاب يعرف بالفرخ معناه فرخ كتاب سيبويه مات سنة ٢٢٥هـــ .ينظر : نزهة الألباء ١١٤، و وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥ و البلغة ،٩٠ و بغية الوعاة ٨/٢ .

(٧) ينظر رأيه في شرح الرضي ١١٨/١، والارتشاف ٨٨١/٢.

(٨) في (غ) : و أما .

(٩) دابق : قرية قرب حلب . ينظر : معجم البلدان ٤١٦/٢ .

(١٠) سَدُوس تطلق على قبائل عدة في تميم ،و ربيعة، و شيبان، و غيرها . ينظر : الأنساب للسمعاني ٢٣٥/٣ .

(١١) هي امرأة إلياس بن مضر بن نزار نُسِبَ ولدُ إليأس إليها، و غلبت على نسبهم . ينظر : الأنساب للسمعاني ٤٠٦/٢ .

(١٢) هَجَر : بلد معروف بالبحرين . ينظر : معجم البلدان ٣٩٣/٥ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١١٩/١ .

فالصرف[1]في القبائل بتأويل «الأب» إن كان اسمه كـ « ثقيف » أو« الحي» ، وفي الأماكن بتأويل المكان أو الموضع[2]. و ترك الصرف في القبائل بتأويل« الأم » إن كان اسمها في الأصل كـ« خِندف »،أو القبيلة . و في الأماكن بتأويل« البقعة، و البلدة ». و إن جوزوا صرفها و تركه كما في« ثمود، و واسط ، و قريش» فجوازها على التأويل[3]المذكور . و إن جَهِلْتَ كيفية استعمالهم لها[4] فلك الوجهان .

[علة المعرفة]

قوله : (**المَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً**) .

لأن المعارف خمس، فالمضمرات ، و المبهمات مبنيات[5]، فلا مدخل لها[6]في المعربات ، و المعرَّف باللام ، و المضاف لا يظهر معهما[7] أثر منع الصرف إلاّ على ما قال الخليل[8]، في التأكيد بنحو[9]:« جُمع» فإنه جعل علته الأخرى مع العدل: تعريف الإضافة لما حذف المضاف إليه . و من جعل تعريف التأكيد قسماً آخر شبيهاً بالعلمية جعل المعتبر في منع الصرف العلمية ، و تعريف التوكيد[10].

[شرط العجمة في منع الصرف]

قوله : (**العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ[11] عَلَمِيَّةً فِي العَجَمِيَّةِ**) . إلى آخره .

اعلم أن لها شرطين : أحدهما متعين، و هو : العلمية .

و الثاني مُخَيَّرٌ ، و هو الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط[1] .

---

(١) في (غ) : و الصرف .

(٢) في (ش) : و (غ) : والموضع .

(٣) في (غ) : التقدير .

(٤) في (غ) : بها .

(٥) في (ش) : مبنيان .

(٦) في (ش) و (غ) : لهما .

(٧) في (غ) : معها .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٤.

(٩) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٠) ينظر : الوافية شرح الكافية ٣١، و نسب هذا القول لأبي علي الفارسي ،و الموشح للخبيصي ق ٤٣ .

(١١) سقطت من (أ) و (ش) : و التصحيح من (غ)، و متن الكافية .

أما العلمية فظاهر الكتاب اشتراط[٢] كون الاسم علماً في اللغة العجمية ، أي: قبل استعمال العرب له . قال نجم الدين[٣] :« و ليس هذا الشرط بلازم[٤]، بل الواجب ألاّ يستعمل في كلام العرب أوَّلاً[٥]إلاّ مع العلمية سواء كان قبل ذلك علماً كـ« إبراهيم » ، أو لا كـ«قالون»، فإنه الجيد بلسان الروم ، سمى نافعٌ[٦]به راويه عيسى[٧]لجودة[٨] قراءته » .

فما كان من الأسماء العجمية علماً في العجم و العرب امتنع اتفاقاً كـ«إبراهيم» و نحوه .

و ما كان جنساً فيهما انصرف اتفاقاً وإن سُمي به ،كـ«لجام ،و استبرق ، و ديباج ، و الفرند[٩] و البرق ،و البذج[١٠]». و ما كان جنساً في العجم، و علماً في العرب كـ«قالون »انصرف على ظاهر كلام الحاجبية[١١] ، و امتنع على كلام غيرها[١٢].

و ما كان علماً في العجم ، و جنساً في العرب انصرف اتفاقاً ، و لا أعرف مثاله .

قوله : (**و شَتَرُ**) . هذا مثال متحرك الأوسط[١٣]. و هو اسم لحصن بـ« أرَّان»[١٤].

---

(١) في (ش) و (غ) : الوسط .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١٢٢/١ .

(٤) في (غ) : لازم .

(٥) سقطت من الأصل . و هي في (ش) و (غ) ، و شرح الرضي ١٢٢/١ .

(٦) أبو رويم نافع بن أبي نعيم ، مولى جعونة بن شعوب الشجعي، الإمام حبر القرآن المدني ، أحد القراء السبعة، كان إمام أهل المدينة ، من الطبقة الثالثة بعد الصحابة . قال : «قرأت على سبعين من التابعين »، و من أشهرهم : عبد الرحمن بن هرمز صاحب أبي هريرة . و عنه أخذ إسماعيل بن جعفر ، و عثمان بن سعيد ورش ، و عيسى قالون توفي سنة ١٦٩هـ . ينظر : التاريخ الكبير ٨٧/٨ ، و مشاهير علماء الأمصار ،و الكامل لابن عدي ٥٠/٧، و تهذيب الكمال ٢٢/١٩، و تهذيب التهذيب ١٠ /٤٧، و وفيات الأعيان ٣٦٨/٥ ،و سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧ .

(٧) أبو موسى عيسى بن ميناء مولى بني زريق ، يقال : كان ربيب نافع، فلقبه بقالون لجودة قراءته، و هي رومية و تعني الجيد و روى عنه أبو زرعة، و إسماعيل القاضي ،و خلق . مات سنة ٢٢٠هـ . ينظر : الجرح و التعديل ٢٩٠/٦، معرفة القراء الكبار ١٢٨/١ .

(٨) في (غ) لجود .

(٩) الفِرِنْد : السيف ، وجوهره ،و وشيه . ينظر: اللسان مادة (فرند) ٢٥٢/١٠ ،و القاموس ٤٤٤/١ .

(١٠) البَذَجُ : الحَمَل من أولاد الضأن .ينظر :اللسان مادة (بذج) ٣٥٠/١ .

(١١) وهو قول سيبويه . ينظر : الكتاب ٢٣٥/٣ .

(١٢) منع ذلك ابن عصفور . ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٦/١، و النجم الثاقب ١٤٤/١ .

(١٣) في (غ) : الوسط .

(١٤) ينظر : معجم البلدان ٣٢٥/٣ .

و يجوز أن يكون امتناعه من الصرف لتأويله بالبقعة أو القلعة[1]. فالمثال الصحيح « لَمَك » ، و هو[2] اسم لأبي نوح عليه السلام[3] .

و عند سيبويه [4] ، و أكثر النحاة تحرك الأوسط[5] لا تأثير له في العجمة ، فنحو« لَمَك» عندهم منصرفاً متحتماًكـ« نوح ».والزمخشري[6]تجاوزعما ذهب إليه المصنف بأن قال : « الأعجمي إن[7]كان ثلاثياً ساكن الوسط جائز صرفه، و ترك صرفه مع ترجيح الصرف »[8] . [9]و ليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع نحو :« لوطٍ »غير منصرف في شيءٍ من الكلام .

و اعلم أن أسماء الأنبياء ممتنعة للعجمية[10]و العلمية إلاّ سبعة . و هي : محمدٌ ، و شيث ، و نوح ، و هود ، و لوط ، و صالح ، و شعيب» . و أسماء الملائكة[11]ممتنعة للعجمية[12] و العلمية إلاّ « مالكاً »[13] فإنه منصرف ؛ لأنه عربي ، و« رضوان »أيضاً عربي إلاّ أن فيه مع العلمية الألف و النون الزائدتين فهو ممتنع .

---

(١) في (غ) : القبيلة .

(٢) في (ش) و (غ) : لأنه اسم .

(٣) ينظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٦٣/١ ، و اللسان مادة (لمك) ٣٣١/١٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٣ ،والأصول ٩٢/٢، و شرح الكافية للرضي ١٢٢/١ ، والفاخر ١٣٦/١و الارتشاف ٨٧٦/٢

(٥) في (ش) و (غ) : الوسط .

(٦) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي ، جار الله . العلامة ، إمام اللغة ، و النحو ، و البيان بالاتفاق، أخذ عن أبي منصور ، و اليابُري . صنف الكشاف في التفسير ،و الفائق في غريب الحديث ،و المفصل في النحو ،والأنموذج . مات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ . ينظر : الأنساب ١٦٣/٣ ، و نزهة الألباء ٢٩٠ ، و معجم الأدباء ١٢٦/١٩ ، و إنباه الرواة ٢٦٥/٣ ، و وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ، و البلغة ١٨٠ ، و بغية الوعاة ٢٧٩/٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا كان .

(٨) نص كلامه في المفصل ٤٥: « وما فيه سببان من الثلاثي كنوح ،ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس ، فلا يصرفونه » .

(٩) في (ش) و (غ) : قال : نجم الدين .

(١٠) في (ش) و (غ) : للعجمة .

(١١) في (غ) : عليهم السلام .

(١٢) في (ش) و (غ) : للعجمة .

(١٣) في (أ) : (مالك) . و ما ثبته من (ش) و (غ) .

[شرط الجمع في منع الصرف]

قوله : (**الجَمْعُ شَرْطُهُ : صِيْغَةُ[1]مُنْتَهَى الجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ كـ«مَسَاجِدَ ، و مَصَـابِيحَ »**. **و أمَّا نَحْوُ[2] : « فَرَازِنَةٌ »[3] فَمُنْصَرِفٌ**) .

اعلم أن السبب هو الجمعية . و لها شرطان :

أحدهما : أن يكون الجمع على صيغة منتهى الجموع ، أي : وزن غاية جموع جمع التكسير بأن يكون ثالثُ // حروفهِ ألفاً بعده حرفان مدغمان مثل «دوابٍّ» ، أو مفكوكان مثل «مساجد» **٩/ب**
أو ثلاثة حروف ساكنة[4]الوسط[5]، مثل «مصابيح» ؛ لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الجمع امتنع جمعه جمع التكسير كجمع «كَلب» على« أكلُب »، و جمع «أكْلُب »على« أكَالُب»، وكجمع[6] «نَعَمٍ » على «أنعام» ،و جمع «أنعام» على «أناعيم» ، و لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، و إن لم يكن قياساً كقوله: صلى الله عليه وآله :« إنكن صواحبات يوسف[7]» .

و ثانيهما : أن يكون بغير « تاء » التأنيث ؛ لأن «ملائكة ، و فرازنة» منصرفان ؛ لأنَّ التاء تُقرِّب اللفظ من وزن المفرد نحو :« كراهية ، و طواعية » . و قد أورد ههنا ثلاثة إشكالات :

الأول : قوله : (**و « حَضَاجِرُ » عَلَماً لِلْضَّبْعِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ**) . و وجه إشكاله : أنه مفردٌ؛ لكونه علماً لماهية الضبع، و الضبع جنس، و لا يطلق إلاّ على الأنثى، والذكر « ضِـبْعانُ »[8]. و مع ذلك منع الصرف[9] ، و ليس فيه إلاّ الشرطان دون السبب[1]. و الشرط لا يؤثر مـن دون

---

(١) سقطت من (غ)

(٢) سقطت من (ش) و (غ)

(٣) الأصل : فرازين ، فحذفت الياء ، وعُوِّض منها الهاء كـ « عباهلة » أصلها : عباهيل . وفرازنة ، وفرازين جمع فِرزان ، وهو الشطرنج ، معرب . ينظر : النهاية في غريب الحديث ١٧٤/٣، ومادة (عبهل ، فرزن) في اللسان والقاموس.

(٤) في (ش) و (غ) : ساكن .

(٥) في (ش) و (غ) : الأوسط .

(٦) في (غ) : و جمع .

(٧) رواه البخاري ٩٩/٦ في الأنبياء ، باب قول الله تعالى :﴿ لقد كان في يوسف و إخوته آيات للسائلين﴾ و في الجماعة باب أهل العلم و الفضل أحق بالإمامة . و رواه مسلم برقم ٤٢٠ في الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر.

(٨) جاء في اللسان (حضجر) : ٢١٤/٣ : «حضاجر : اسم للذكر و الأنثى من الضباع» . و في مادة (ضبع) ١٧/٨: « و الضبعانة : الضبع و الذكر ضِبعان » .

(٩) في (ش) و (غ) : منع من الصرف .

(١) « حضاجر » اجتمع فيه الشرطان : صيغة منتهى الجموع، و خلوه من تاء التأنيث، لكنه ليس جمعاً، فخلا من السبب.

المشروط . و أجاب عنه[1]: بأنه منقول عن الجمع ففيه الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين ؛ لأنه في الأصل جمع «حضجر» و هو عظيم البطن[2] بدليل قوله [3] :

حِضجْرٌ كأُمِّ التَّوْأَمَينِ تَوكَّأتْ على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ

و قيل[4] : إنَّ مَنْعَ «حضاجر» للعلمية و التأنيث[5] .

و[6]الإشكال الثاني : قوله : (و« **سَرَاوِيْلُ** » **إذَا لَمْ يُصْرَفْ ، و هُوَ الأَكْثَرُ**) أي: الأكثرون على أنَّ سراويل غير منصرف[7] . قال [8]:

فَتىً فارسيٌّ في سراويلَ رَامحُ

ووجه إشكاله : أنه مُنع الصرف و هو مفرد ، و ليس بمنقولٍ[9]عن جمع كـ«حضاجر» فليس فيه إذن إلاّ الصيغة . و اختلف في توجيهه ، فقال سيبويه[10]و أبو علي[11] : إنه[12] اسمٌ أعجمي عُرِّب كما عُرّب « الآجُرُّ » لكنه أشبه في[13] كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو :« قناديل» فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف . فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء . فهو يمنعه ، لا لسبب ، بل لموازنه غير المنصرف .

---

(١) يعني ابن الحاجب . ينظر : شرح الكافية له ٢٩٤/١.

(٢) ينظر : اللسان مادة (حضجر) ٢١٤/٣ .

(٣) البيت من الطويل ،و هو لسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١٢/٢ . وبلا نسبة في الكتاب ٧١/٢ ، و شرح المفصل ٣٦/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١،و اللسان مادة (حضجر) ٢١٤/٣ .
ومستهلة عاشر : قد رأت هلال الشهر العاشر من حملها .

(٤) ينظر : الوافية ٣٣ ،و النجم الثاقب ١٥٠/١ .

(٥) قال في الفوائد الضيائية ٢٣٣/١: « علميته غير مؤثرة ، و إلاَّ لكان بعد التنكير منصرفاً ، والتأنيث غير مسلم ؛ لأنه علم جنس الضبع ، مذكراً كان أو مؤنثاً » .

(٦) سقط من (غ) .

(٧) ينظر: الكتاب ٢٢٩/٣،والمقتضب ٣٢٦/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ٦٤،و المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١،و شرح الرضي١٣٠/١، والارتشاف ٨٥٥/٢ .

(٨) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٤١، و شرح المفصل ٦٤/١، و المقتصد ١٠٠٥/٢، و شرح الرضي ١٣٠/١، و اللسان (ذبب) ١٤٨٣/٣ ،و خزانة الأدب ٢٢٧/١ . و صدره : يُمشِّي بها ذَبّ الرِّياد كأنه
و الشاهد فيه قوله :« سراويل » حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف؛ لأنه على وزن صيغة منتهى الجموع « مفاعيل » .

(٩) في (غ) : منقول .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ .

(١١) ينظر : المقتصد ١٠٠٤/٢، و شرح المفصل ٦٤/١، و شرح الرضي ١٣٠/١، و النجم الثاقب ١٥٠/١.

(١٢) سقطت (إنه) من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : من .

و قال الجزولي[1]: فيه عدم النظير ،و العجمة الجنسية[2] . و اعْتَبَر العجمة الجنسية في هذا الوزن [خاصة دون غيره ؛ لاطراد منع[3]جميع ما على هذا الوزن][4] و قال المبرد[5]: هو عربي لكنه جَمْع « سروالةٍ » تقديراً ،و« السروالة »: قطعة خرقة . قال :[6]

عَلَيهِ مِنَ اللُؤمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

فالجمع فيه[7] عنده مقدر كعدل «عمر» . و إنما قدر الجمع لأن لنا قاعدة ممهدة،و هي[8]: إنَّ ما على هذا الوزن لا يمنع إلاّ للجمعية[9] ، و لم تتحقق فيه ؛ لكونه لا مفرد له، فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة.

قوله : (**فَإذَا صُرِفَ فَلاَ إشْكَالَ**) ؛ لأن الجمعية غير حاصلة ، فلا تفيد الصيغة و حدها .

و الإشكال الثالث : قوله : (**و**[10] **نَحْوُ** : « **جَوَارٍ**» **رَفْعاً ، و جَرّاً كـ**« **قَاضٍ** ») .

يعني بنحو: « جوارٍ » المنقوص من هذا الجمع .

اعلم أنَّ الأكثر[11] على أن « جوارٍ » في اللفظ كـ« قاضٍ » رفعاً و جراً . و قد جاء عن بعض العرب في الجر : « جواريَ[12]» كقول الفرزدق[1] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٣٠/١ .

(٢) في (غ) : الجنسية في هذا .

(٣) سقطت (منع) من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) تابع الخالدي الرضي في نسبة هذا القول إلى المبرد، والصحيح أنه مع رأي سيبويه. قال في المقتضب ٣٢٦/٣:« وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف. » ثم أعاد ذلك مرة أخرى في ٣/ ٣٤٥، ثم ذكر رأياً آخر لم يصرح باختياره قائلاً:«ومن العرب من يراها جمعاً واحدها سروالة ».

(٦) البيت من المتقارب ،و هو بلا نسبة في: المقتضب ٣٤٦/٣ ، و المقتصد ١٠٠٥/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٣٠/١ ، و اللسان مادة (سرل) ، و شرح الأشموني ٣٥٧/٣ ، و خزانة الأدب ٢٣٢/١ .
و الشاهد فيه (سروالة) على أنها مفرد سراويل .

(٧) سقط من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : الجمعية .

(١٠) في (ش) بدون (واو) .

(١١) ينظر: الكتاب ٣١٠/٣وما بعدها ،والمقتضب ١٤٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١، وشرح الرضي ١٣٢/١.

(١٢) في (ش) : بجواري . و في (غ) : لجواري .

(١) أبو فراس ، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري . شاعر عصره مع جرير ، و الأخطل . كان و جهه كالفرزدق و هو الرغيف الضخم فلقب به . و فد على الوليد ، و سليمان ومدحهما . توفي سنة ١١٠هـ .=

فلو كان عبدُالله مــولىً هجــوتُهُ و لكنَّ عبدَ اللهِ مولى مواليا[1]

و قال آخر[2]:

بَني عَمِّ ليلَى نيبتني كــلاَبُــكم ثمانين ناباً في ثمــانِ لياليــا

و قال آخر[3] :

لَهُ[4] مَا رأتْ عينُ البصيرِ و فوقَهُ سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سَمَائيا

و اختار هذه اللغة القليلة الكسائي[5]،و أبو زيد ، وعيسى بن عمر[6].

و لا خلاف في النصب // أنه «جواريَ» ، وأنه غير منصرف[7] . أ/١٠

و وجه إشكاله تنوينه في اللغة الكثيرة رفعاً و جرّاً ، وفي القليلة رفعاً .

و اختُلِف في توجيهه فقال الزجاج:« إنه منصرف ؛ لأن الإعلال مقدم على منع الصــرف لقوة سببه ، و هو الاستثقال الظاهر المحسوس ، و سبب منع الصرف ضعيف ، فلما سُكِّنت«الياء»

= ينظر : طبقات بن سلام ٢٩٩/١ ، و الشعر و الشعراء ٣٨١ ، و معجم المرزباني ٤٦٥ ،و وفيات الأعيان ٨٦/٦ ، و سير أعلام النبلاء ٥٩٠/٤ ، و البداية و النهاية ٢٦٥/٩ .

(١) البيت من الطويل، و هو للفرزدق في الكتاب ٣١٣/٣، و المقتضب ١٤٣،/١ و شرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ،و مــا ينصرف و ما لا ينصرف ١٤٧، و شرح المفصل ٦٤/١ ،وإيضاح ابن الحاجب ١٤٠/١، و شرح الكافيــة للرضــي ١٣٣/١ ، و أوضح المسالك ١٤٠/٤ ، و الخزانة ٢٣٤/١ ، و الهمع ١١٧/١ ، و الوافية ٣٥ . وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي هو مولى لبعض الحضرميين ، وكانوا حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، فهو مولى مولى .

و الشاهد فيه قوله : «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح، فأثبت الياء ، و جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، و هذا شاذ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) البيت من الطويل و هــو لأميــة بــن أبي الصــلت في ديوانــه ص ٧٠ ، و شــرح أبيــات ســيبويه ٢٠٣/٢ ، و خزانة الأدب ٢٤١/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ١٤٤/١، و شرح الكافية للرضي ١٣٣/١، .

و الشاهد فيه قوله : « سمائيا » حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح، فأثبــت الياء ، و جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، و هذا شاذ .

(٤) سقطت (له) من (غ) .

(٥) علي بن حمزة بن بهمن الأسدي مولاهم ، المعروف بالكسائي، لقب بذلك لكونه أحرم في كساء . الإمام المعلّم المقرئ النحوي . أخذ القرآن عن حمزة الزيات . و قرأ النحو على معاذ الهَرَّاء ، ثم على الخليل ، ثم خرج إلى البوادي ، و كتب عن العرب كثيراً . و أخذ عنه الفراء ، و أبو عبيد القاسم بن سلام و جماعة ، و علّم الرشيد ، و الأمين من بعــده . صنَّف معاني القرآن ، و المختصر في النحو ، و القراءات و غيرها، توفي سنة ١٨٩هــ . ينظر :طبقات النحويين ١٣٨ و مراتب النحويين ١٢٠،ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣،و وفيات الأعيان ٢٩٥/٣،و البلغة ١٢٤، و بغية الوعاة ١٦٢/٢

(٦) ينظــر اختيــار هــؤلاء في شــرح المفصــل ٦٤/١، شــرح الكافيــة للرضــي ١٣٤/١ ،و الموشــح للخبيصي٤٤،والارتشاف٨٥٠/٢، والنجم الثاقب ١٥٢/١ ، و الموضح على الموشح ١٤٠/١-١٤١.

(٧) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/١.

لاستثقال الحركة الثقيلة عليها،و حذفت «الياء» منه للساكنين ـــ أي هي والتنوين ـــ سقط الاسم بعد الإعلال عن أوزان أقصى الجموع[1]الذي هو الشرط،وصار موازناً لـ«سلام، وكلام » فانصرف[2] »[3] .

و رُدَّ قوله بأن« الياء» الساقطة في حكم المنطوقة بدليل[4]كسرة الراء قبلها في حالة الرفع . و كان يلزم على قوله أن يقال:« هذه جوارٌ » بالرفع ، و لم يثبت . و كَسْرُ الراء حكمٌ لفظيٌ كمنع الصرف فاعتبار أحدهما دون الآخر تَحَكُّمٌ .

و قال غيره[5]: تنوين « جوارٍ» تنوين عوض ، و هو غير منصرف ؛ لحصول علة منع الصرف فيه ، و هي الجمعية . و غير المنصرف لا يمنع منه إلاّ تنوين التمكين ، و تنوين التنكير . ثم اختلفوا ، فقال المبرد[6]: التنوين عوض عن[7] حركة الياء، و منع الصرف مقدم على الإعلال و أصله «جواريٌ ، ثم جواريُ ،ثم جواريْ » بحذف الحركة ، ثم «جوارٍ» بتعويض التنوين من الحركة ليخف [8] الثقل[9] بحذف الياء للساكنين[10] .

و رُدّ بأنه كان يلزمه أن يقول :في حالة الجر : «مررت بجواريَ »[11] .

و من قدم الإعلال ممن يقول : التنوين عوض عن الحركة قال : أصله «جواريٌ» حذفت الحركة لثقلها ، ثم الياء للساكنين ، ثم نظر في الكلمة فوُجدت فيها منع الصرف، فحذف التنوين ، و عوض عن حركة الياء تنوينٌ .

---

(١) في (غ) : الجمع .

(٢) لأن من شرط الجمع الذي يمنع الصرف أن يكون بعد الألف حرفان فصاعداً ،وليس بعد الألف ههنا إلا حرف واحد فانتفى الشرط المانع .

(٣) ينظر : ما ينصرف و ما لا ١٤٣،و شرح المفصل ٦٣/١-٦٤،و شرح الكافية للرضي ١٣٤/١،و النجم الثاقب ١٥٣/١

(٤) في (ش) و (غ) : (بدليل بقاء كسرة) .

(٥) يعني غير الزجاج . ينظر : شرح المفصل ٦٤/١ ، و الوافية ٣٥ ، و الموشح للخبيصي ٤٥ .

(٦) المبرد يرى أن باب جوار منصرف فقد قال في المقتضب ١٤٣/١: « فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه ». وانظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٤٦.

(٧) في (ش) و (غ) : من .

(٨) في (غ) : للتخفيف .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٣٤/١ .

و قال سيبويه و الخليل[1]: إن التنوين عوضٌ عن الياء . ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله : «جواريٌ ،ثم جواريُ، ثم جواريْ » بحذف الحركة للاستثقال، ثم «جوارٍ»[2] بحذف الياء لاستثقالها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية ،ثم أبدل التنوين من الياء ليقطع[3]طمع الياء في الرجوع . و رُدَّ بأنه كان يلزمه أن يقال في حالة الجر: «مررت بجواريَ »[4].

و فسَّر السيرافي[5][6] قول سيبويه بأنَّ أصله:« جواريٌ» بالتنوين ، و الإعلال مقدم على منع الصرف لما مر ، ثم حذفت الحركة استثقالاً، ثم الياء للساكنين ، ثم وجد بعد الإعلال علة منع الصرف ، و هي الجمعية بشروطها؛ لأن الياء المحذوفة للإعلال كالثابتة[7]، فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع « الياء » في غير المنصرف الثقيل لفظاً لكونه منقوصاً ، ومعنىً بالفرعية ، فعوض التنوين من « الياء » . وقوى نجم الدين هذا القول[8] .

و « قاضٍ » إذا سُمّي به امرأة صار حكمه حكم « جوارٍ » إلاّ أنَّ الزجاج[9] لا يخالف في منع صرفه بعد الإعلال للعلمية والتأنيث .

وإذا جعل نحو: « جوارٍ» علماً ، فيونس[1] يسكن ياءه في حالة الرفع ، ويفتحها في النصب والجر نحو:« جاءتني جواريْ ، ورأيت جواريَ ، ومررت بجواريَ»[2]؛ لأن العلمية

---

(١) ينظر : الكتاب ٣١٠/٣ ،و أمالي ابن الحاجب ١٨/٣ .

(٢) في (غ) : ثم جوار جوارِ .

(٣) في (ش) و (غ) : لقطع .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٤١/١، وشرح الكافية للرضي ١٣٤/١ .

(٥) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي . من أكابر الفضلاء ، و أفاضل الأدباء زاهداً ، لا نظير له في علم العربية . أخذ عن ابن السراج ، ومَبْرما ن ، وابن مجاهد ، وابن دريد . صَنَّف تصانيف كثيرة أكبرها : شرح كتاب سيبويه ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه . مات ٣٦٨هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٣٥٢/٧ ، وإنباه الرواة ٣١٣/١، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨، ووفيات الأعيان ٧٨/٢ ، والبلغة ٦٥، وبغية الوعاة ٥٠٧/١ .

(٦) ينظر: هامش الكتاب ٣١٠/٣،و أمالي ابن الحاجب ٨١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣٥/١، والنجم الثاقب ١٥٤/١ .

(٧) في (غ) : كالثانية .

(٨) ينظر: شرح الكافية له ١٣٥/١.

(٩) ينظر :ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٥ .

(١) يونس بن حبيب بن عبدالرحمن الضبي مولاهم . إمام في العربية . أخذ عن أبي عمرو ، وحماد بن سلمة . وعنه أخذ الكسائي ، والفراء ، و سيبويه . له قياس في النحو ، ومذاهب تروى عنه . قال أبو عبيدة : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ ألواحي من حفظه . مات سنة ١٨٢هـ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ٣٢ ،والأنساب ٢٤٤،/١ ونزهة الألباء ٤٧ ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠، ووفيات الأعيان ٢٤٤/٧ .

(٢) ينظر رأي يونس في الكتاب٣١٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٦ ،وشرح الرضي ١٣٥/١.

سبب قوي . وأما عند سيبويه [1] والخليل فحال « جوارٍ » مع العلمية كحاله قبلها سواء[2].

[شرط التركيب في منع الصرف]

قوله : (**التَّرْكِيْبُ**) .

للتركيب شرطان : العلمية ؛ لأنها تصونه من الانفكاك . و أن[3] يكون تركيب مزج ، وألا[4]يكون تركيب إضافة كـ« عبد الله » و لا تركيب إسناد نحو: « زيد قائم ، و قام زيد »؛ لأنه لو كان أحدهما لوجب إبقاء الجزءين على حالهما قبل العلمية ، و لا يكون[5] تركيب صوت كـ« سيبويه »، و لا تركيب عدد كـ«خمسة عشر» ، لأنهما مبنيان .

قال نجم الدين[6]:« و كان عليه أن يقول : و لا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ليخرج[7]:« إنّ زيداً » علماً ، و[8] «ما زيدٌ » علماً أيضاً ».

و اعلم أن تركيب المزج مبنى الجزء الأول على الفتح إن كان آخره حرفاً صحيحاً كـ«حضرَموت ، و بَعْلَبَكَّ» ، و[9] على السكون إن كان حرف علةٍ[10]كـ«معدِ يكرب »، و الجزء الأخير[11]معربٌ [12]إعراب ما لا ينصرف، تقول[13]:« هذا بعلَبَكُّ ، و مررت ببعلبكَّ ، و هذا معدِ يْكربُ ،// ورأيت معدِ يْكربَ ، و مررت بمعدِ يْكربَ » . **١٠/ب**

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١٢/٣، وشرح الكافية للرضي ١٣٥/١ .
(٢) سقط من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : و ألاّ يكون .
(٤) في (ش) و (غ) : ولا .
(٥) سقطت (يكون) من (غ) .
(٦) ينظر : شرح الكافية له ١٣٧/١.
(٧) في (ش) : ليخرج نحو . و هي كذلك في شرح الكافية ١٣٧/١ .
(٨) في (ش) و (غ) : و نحو . و في شرح الكافية ١٣٧/١ : و كذلك نحو .
(٩) في (ش) و (غ) : أو .
(١٠) في (غ) : العلة .
(١١) في (غ) : الآخر .
(١٢) في (ش) و (غ) : يعرب .
(١٣) سقط من (غ) .

[شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف]

قوله : (**الأَلِفُ و النُّونُ إنْ كَانَا في اسْمٍ فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ كـ« عِمْرَانَ » ،[أَوْفي صِفَةٍ فَانْتِفَاءُ « فَعْلانَةٍ » ، وقِيْلَ : وُجُودُ « فَعْلَى » ، ومِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ في « رَحْمَان » دُونَ « سَكْرَانَ ، ونَدْمَانٍ »]**[1]) إلى آخره.

اعلم أنَّ الألف و النون إنما أثرا لمشابهتهما لألف التأنيث الممدودة بوجهين :

أحدهما : زيادتهما . و الثاني : امتناعهما من لحوق تاء التأنيث بهما . كما أن ألف التأنيث زائدة ، و ممتنعة من لحوق التاء بها . و إذا فات أحد هذين الوجهين فلا تأثير ؛ و لهذا ينصرف « فينانٌ »[2] إذا سميت به ؛ لأصالة نونه ، و امتنع « عمران » لزيادتهما[3] . و جاز الوجهان في « حسان ، و قبان ، و شيطان » أعلاماً لاحتمال الأصالة و الزيادة . و انصرف « ندمان » صفة ؛ لقبول تاء التأنيث .

فإن كانت الألف و النون[4] في اسم فشرطهما العلمية ، فيمتنع العلم كـ« عمران ، و عثمان » و نحوهما .

و ينصرف الجنس كـ« رمان ، و ريحان ، و سِرحان[5] و سَعدان »[6] .

و إن كانا في صفة فشرطهما عدم « فعلانة » ، و قيل : الشرط وجود «فَعْلى» ، فيمتنع «سكران ، وعطشان» وفاقاً . و ينصرف « ندمان ، وعريان » وفاقاً.

و اخْتُلِف في « لَحْيَان[7] ورَحْمَان »[8] فمن اشترط عدم « فعلانة » يمنعه ، و هو الصحيح، ومن اشترط و جود « فعلى » يصرفه[9] .

و اعلم أن الأكثر من النحاة يجعلون الألف و النون علةً . و العلة الأخرى العلمية،أوالوصفية .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٦٥.

(٢) شعر فينان معناه أن له فنوناً كأفنان الشجر، فهو الشعر الطويل الحسن . ينظر : اللسان مادة (فنن) ٣٣٧/١٠ .

(٣) في (ش) و (غ) : لزيادتهما .

(٤) في (غ) : كرر مرتين : (فإن كانت الألف و النون) .

(٥) السِّرْحان : الذئب . ينظر : اللسان مادة (سرح) ٣٣٢/٦ .

(٦) السَّعدان : نبت ذو شوك و هو من أطيب مراعي الإبل . ينظر : لسان العرب مادة (سعد) ٢٦٤/٦ .

(٧) اللَّحْيان : طويل اللحية ينظر : لسان العرب مادة (لحا) ٢٥٩/١٢ و القاموس ١٧٤٣/٢

(٨) « رحمان ولحيان» ليس لهما مؤنث لا «رحمى»، ولا«رحمانة» ، و كذا «لحيان» ، فعلى مذهب من اشترط انتفاء «فعلانة» فهما غير منصرفين ، وعلى مذهب من شرط وجود «فعلى» فهما منصرفان . ينظر : الفوائد الضيائية ٢٤١/١.

(٩) ينظر : سرح الكافية للرضي ١٤٠/١ ، و الوافية ٣٧ ، و النجم الثاقب ١٦٠/١ ، و الهمع ١٠٣٠/١.

و بعض النحاة يقولون: إنهما يقومان مقام علتين كألف التأنيث [1].

[شرط وزن الفعل في منع الصرف]

قوله : (**وَزْنُ[2] الفِعْلِ شَرْطُهُ أنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كـ« شَمَّرَ ، و ضُرِبَ » ، أو يَكُونَ[3] أَوَّلُهُ زِيَادَةً كَزِيَادَتِهِ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ . و مِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ « أَحمرَ »، و انْصَرَفَ « يَعْمَلٌ »**) .

وزن الفعل له شرطان : أحدهما مخير ، و الثاني[4] معين .

فالمُخَيَّرُ : إما اختصاصه بالفعل ، بحيث لا يوجد في الاسم إلاَّ منقولاً من الفعل كـ«شَمَّر و ضُرِبَ ، و اسْتَخْرَج ، و اقتدر » و نحوها . أو نادراً[5] كـ« دُئل» اسمٌ لدويبة[6] ــ إن قلنا : إن النقل إلى الأجناس لم يثبت ــ ، و « وُعِل » لغة في « وَعِل » ــ إن صح النقل[7] ــ أو عجمياً كـ« شَلَّم »[8] لبيت المقدس ، و« بَقَّم »[9] للصبغ .

أو تكون في أول الإسم زيادة كزيادة الفعل كأحد حروف « نأيت »، كـ« نرجس ، و أحمد ، و تغلب ، و يشكر» .

و المُعَيَّن : عدم قبوله تاء التأنيث كـ«أحمر ، و أسود» و نحوهما ؛ لأنه لا يقال : « أحمرة ولا أسودة » ، بل « حمراء، وسوداء »، فينصرف « يعمل » في قولك[10]:« جملٌ يعملٌ » لأنه يقال: « ناقة يَعْمَلَة »[1]، و كذا ينصرف « أرمل » في قولك :« رجلٌ أرملٌ » ؛ لقولهم : « امرأة أرملة ». و أما إذا سميت بـ«يعمل، أو أرمل» فإنه لا ينصرف ، كما لا ينصرف «ندمان» علماً .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٣٨/١ ، و الوافية في شرح الكافية ٣٦ ، و الموشح ٤٥.

(٢) في (غ) : و وزن .

(٣) في (ش) و متن الكافية ٦٦ : (أو يكون في أوله) .

(٤) في (غ) : (الآخر) بدل (الثاني) .

(٥) قال الرضي في شرحه على الكافية١٤١/١ : «و أما «فُعِل» فمن الخواص؛ إذ لم يأت «فُعِل» في أسماء الأجناس إلا «دُئل» لدويبة، و قيل: إن العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس و إن كان قليلاً» .

(٦) ينظر : اللسان مادة (دأل) ٢٧٤/٤ .

(٧) قد صح النقل، قال في اللسان (وعل) ٧٣٠/١١:« الوَعِل و الوُعِلُ جميعاً تَيْس الجبل، الأخيرة نادرة، وفيه من اللغات ما يَطَّرِد في هذا النَّحْوِ . قال الليث: ولغة العرب وُعِلٌ، بضم الواو وكسر العين، من غير أن يكون ذلك مطَّرداً لأنه لم يجيء في كلامهم فُعِلٌ اسماً إلاَّ دُئلٌ، وهو شاذ؛ قال الأزهري: وأما الوُعِلُ فما سمعته لغير الليث » .

(٨) ينظر : اللسان مادة (شلم) ١٨٥/٧، و القاموس ١٤٨٤/٢ .

(٩) البَقَّم : شجر يصبغ به . ينظر اللسان مادة (بقم) ٤٦٦/١، و القاموس ١٤٢٥/٢ .

(١٠) في (غ) : قولهم .

(١) اليعملة من الإبل : النجيبة المُعْتَمَلة المطبوعة على العمل. ينظر : اللسان (عمل) ٤٠١/٩ .

و اعتبر يونس[1]وزن الفعل ، وإن لم يختص ، ولا كان في أوله[2] زيادة الفعل فيمنع « جَبَل ، وعضُد » علمين . و اعتبره[3] عيسى بن عمر[4] بشرط كونه منقولاً عن الفعل كـ«ضرب» علماً.

[تنكير الممنوع من الصرف]

قوله : (**و مَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إذَا نُكِّرَ صُرِفَ ؛ لِمَا تَبَيَّنَ[5] مِنْ أَنَّهَا لا تُجَامِعُ مُؤَثِرةً إلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ إلاَّ العَدْلَ ، و وَزْنَ الفِعْلِ . و هُمَا مُتَضَادَانِ فَلا يُكُونُ مَعَهَا إلاَّ أَحَدُهُمَا ، فإذا نُكِّرَ بِقِيَ بِلا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ**) .

هذا أول أحكام غير المنصرف التي ختم بها الباب . و قد اشتمل كلامه في هذا الحكم على دعوى ، و برهان ، و استثناء ، و جواب ، و سؤال استشعره بسبب الاستثناء .

فالدعوى : قوله : (**مَا فِيْهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إذَا نُكِّرَ صُرِفَ**) . و يعني بتأثير العلمية إما كونها سبباً ، أو كونها شرطاً ، أو كونها شرطاً و سبباً . و يعني بالتنكير بإدخال « رب ،أو كم » الخبرية عليه[6] ، فينصرف المؤنث بالتاء . و المعنوي ، و ما فيه العجمة ، و التركيب ، و ما فيه الألف و النون ،و العدل ، و وزن الفعل بالتنكير، نحو أنْ تنكر «حمزة ، أو زينب ، أو[7] إبراهيم ، أو حضرموت ، أو عمران ، أو عمر ، أو أحمد » فإنه ينصرف، بخلاف المسمى بـ«مساجد ، أو حبلى ، أو حمراء » فإنه إذا نكر بقي ممتنعاً .

و البرهان قوله : (**لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لا تُجَامِعُ مُؤَثِرةً إلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ**) يعني : أن ذلك تبين في شرحه للعلل ، و بيان تأثيرها. و الذي // هي شرط فيه : التأنيث بالتاء ،والمعنوي **أ/١١** و العجمة ، و التركيب، والألف والنون اللذان في الاسم . فإنَّ العلمية تكون مع كل واحدة[1] من هذه العلل مؤثرةً . و تكون[2]شرطاً في السبب الآخر . فإذا نكر« أذربيجان» و فيه العلمية

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، و الهمع ١٠٤/١.
(٢) سقط واو (أوله) من (غ) .
(٣) في (أ) : (و اعتبر) و ما أثبته من (ش) و (غ) و السياق يقتضيه .
(٤) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٢١/٢، و شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، و الهمع ١٠٤/١.
(٥) في (ش) : بُيِّن .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) في (غ) واو بدل من (أو) .
(١) في (ش) : واحد .
(٢) في (ش) : و يكون .

و العجمة ، و التركيب ،و التأنيث المعنوي ، و الألف و النون انصرف لبقائه بلا سبب ؛ لزوال العلمية . و هي أحد السببين . و هي شرط في السبب الآخر فيبطل كونه سبباً .

و الاستثناء : قوله : (**إلاَّ العَدْلَ ، و وَزْنَ الفِعْلِ**) يعني : فإن العلمية تجامع كل واحد منهما مؤثرة ، و ليست شرطاً في شيء منهما ؛ لأنّ كلَّ واحد منهما يؤثر مع العلمية ، و من دونها ، أي مع الوصفية . فإذا نكر أحدهما بقي على سبب واحد فينصرف ، فاستشعر بسبب ذلك سؤالاً . و هو أن يقال : إذا كانت العلمية المؤثرة غير شرط فيهما ، فَقَدِّر اجتماع العدل ، ووزن الفعل مع العلمية المؤثرة ، فإذا نكر ما اجتمعا فيه مع العلمية لم يصرف[1]؛ لأنه يبقى على سببين ؛ لأن العلمية ليست شرطاً فيهما . فأجاب بقوله : (**و هُمَا مُتَضَادَانِ**) ؛ لأن أوزان العدل ستة يجمعها قوله :

فُعَالُ ثم مَفْعَلُ و فُعَل فَعَلُ فَعْلُ فَعَالُ و[2] كمل[3]

و ليس شيء منها وزن فِعْلٍ ، فلا تجامع العلميةُ إلاّ أحدَهما على البدل . فيصح قوله : (**إذَا نُكِّرَ صُرِفَ**) ؛ لبقائه على سبب واحد .

و ما تجامعه[4] العلمية ، و هي غير مؤثرة ، و لا شرط[5]، فإنه إذا نكر بقي ممتنعاً و هو الجمع ، و ألفا التأنيث ، فظهر أن العلمية مع العلل على أربعة أضرب :

الأول : تكون فيه مؤثرةً و شرطاً . و هي التأنيث بالتاء ، و المعنوي ، و العجمة ، و التركيب ، و الألف و النون عند الأكثر .

الثاني : تكون فيه مؤثرة من دون شرط : و هي[1] : العدل ، و وزن الفعل .

الثالث : تكون فيه غير مؤثرة ، و لا شرط و هو : الجمع ، و ألفا التأنيث .

الرابع : لا تجامعه[2] ، و هو الوصف . و من جعل الألف و النون قائمتين[3] مقام علتين

---

(١) في (ش) و (غ) : ينصرف .

(٢) في (ش) و (غ) :بدون واو .

(٣) مثل: « ثُلاث ،ومثلث ، و أُخر ، وسَحَر »، و« أمس ، وقطام » عند تميم . ينظر : شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) في (غ) : تجامع .

(٥) في (غ) : و لا شرط فيه .

(١) في (ش) و (غ) : و هو .

(٢) في (غ) : لا تجامع .

(٣) في (ش) و (غ) : قائمين .

كانت العلمية معها[1] شرطاً لا غير . فتكون أحوال العلمية على هذا القول خمسة .

قوله : (**و خَالَفَ سِيْبَوَيْهِ الأخفشَ[2] فِي مِثْلِ « أَحْمَرَ » عَلَماً ، ثُمَّ يُنَكَّرُ اعْتِبَاراً لِلصِّفَةِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ**) .

قوله:(**اعْتِبَاراً**) منصوب على أنه مصدر « خالف »[3] إذ معناه : اعتبر سيبويه، أو حال، أي: خالف معتبراً . و يعني بمثل« أحمر» ما كان وصفاً في الأصل ، وفيه مع الوصفية وزن الفعل ، أو غيره مما ليست العلمية شرطاً فيه ، فإنه ممتنع قبل العلمية وفاقاً للصفة ، و وزن الفعل ، ومع العلمية تزول الوصفية . و يمتنع للعلمية و وزن الفعل ، فإذا نكر بإدخال «رُب » زالت العلمية ، و لم ترجع الوصفية ؛لأن معنى «رُبَّ أحمر» : رُبَّ مسمى بهذا الإسم . سواء كان فيه حمرة أم لا ، ثم اختلف هل تعتبر[4]الوصفية[5]الأصلية فيمتنع لها و لوزن الفعل أم لا ؟ فقال سيبويه : تعتبر[6] . و قال[7] الأخفش[8]في كتابه الأوسط[9] : « إن خلافه في نحو «أحمر» إنما هو في مقتضى القياس . و أما السماع فهو على منع الصرف» [10].

---

(١) في (ش) و (غ) : معهما .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش .مولى مُجاشع . إمام في العربية من أهل بَلْخ ، سكن البصرة . قرأ النحو على سيبويه و كان أسن منه . و لم يأخذ عن الخليل . و قرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرمي ، و أبو عثمان المازني . وكان أبرع أصحاب سيبويه . صَنَّف كتاب الأوسط ، و معاني القرآن . توفي سنة ٢١٥ هـ .
ينظر : مراتب النحويين ٦٨ ، و طبقات النحويين ٧٤،و نزهة الألباء ١٠٧،و معجم الأدباء ٢٢٤/١١ ، وفيات الأعيان ٣٨٠/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ ،و البلغة ٨٢ .

(٣) في (ش) و (غ) :(لخالف) .

(٤) في (غ) : يعتبر .

(٥) في (ش) و (غ) : الصفة .

(٦) ينظر : الكتاب ١٩٨/٣.

(٧) في (ش) و (غ) : و قال الأخفش : لا . و قال الأخفش في كتاب الأوسط .

(٨) ينظر : المقتضب ٣١٢/٣،والتبصرة ٥٤٤/٢، وشرح اللمع للواسطي ٢٠٣، والبيان ٥١٧،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ ،وأمالي ابن الحاجب ١٦/٣،و شرح الكافية لابن الحاجب ٣١٧/١،و شرح الرضي ١٥٥/١ ، والوافية ٤١ .

(٩) ينظر نص كلامه في كتابه الأوسط في شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢.

(١٠) قد اختار مذهب الأخفش المبرد في المقتضب ٣١٢/٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٠/١. واختارمذهب سيبويه الزجاج في ماينصرف ومالا ٢٦، وأبو علي في الإيضاح ٢٢٩، وابن خروف في شرح الجمل ٩٠٩/٢ــ وهو يرى أن الأخفش يوافق سيبويه ، وأن من حكى عنه الصرف فقد أخطأعليه ــ والمطرزي في المصباح ٦٠،وابن الحاجب في الإيضاح ١٥٢/١،والوافية وشرحها ١٥٥،وابن مالك في التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٩٠٣/٢،وابن عصفور في شرح الجمل ١٢٨/٢.

قال نجم الدين :« هذا كله في « أفعل فعلاء » ، و كذا في[1] « فعلان فعلى »[2] »[3] .

قوله : (**و لاَ يَلْزَمُهُ بَابُ « حَاتِمٍ » لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ مُتَضَادَيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ**) .

هذا جواب عن إلزام الأخفش سيبويه[4] في اعتبار الصفة بعد زوالها . و تقريره: إنَّ الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان « حاتم » غير منصرف ؛ إذ فيه العلمية ، و الوصف الأصلي . فأجاب المصنف بأن هذا الإلزام لا يلزمه ؛ لأن اعتبار الوصفية في « حاتم » تودي إلى اجتماع متضادين في حكم واحد ، وهما : الوصف و العلمية بخلاف « أحمر » إذا نكر ، فلا يلزم فيه اجتماع متضادين من اعتبار الوصفية فافترقا .

و قوله : (**في حُكْمٍ وَاحِدٍ**) . يعني به في منع الصرف . و أما في حكمين فيجوز اعتبار المتضادين// كما إذا جمعنا « أحمر » العَلم على « حُمْر » نظراً إلى أصله ، و على « أحامر » نظراً إلى العلمية كما قال الشاعر : [5] **١١/ب**

أَتَانِي وَعِيدُ الحوُصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فجمع « أحوص » على « حُوصٍ » نظراً إلى الوصفية الأصلية ، و على« أحاوص » نظراً إلى العلمية .

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ويخرج عنه أفعل التأكيد نحو:« أجمع» فإنه منصرف عند التنكير بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى « كل » ، وكذلك« أفعل» التفضيل المجرد عن من التفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالإتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار « أفعل » اسماً » . ينظر: الفوائد الضيائية ٢٤٧/١.

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١٥٤/١ .

(٤) في (ش) و (غ) : لسيبويه .

(٥) البيت من الطويل، و للأعشى في ديوانه ١٩٩ ، و إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥ ، و شرحه لابن يعيش ٦٣/٥ و الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٧/١،و تذكرة النحاة ٦٣١،و الوافية شرح الكافية ٤٢ ،واللسان مادة (حوص) ٣٩٤/٣٢،و خزانة الأدب ١٨٨/١.

و أراد بـ«الحوص» و «الأحاوص» : أولاد الأحوص بن جعفر ،و الأحوص اسمه :ربيعة سُمي أحوص لضيق كان في عينه .

و الشاهد فيه قوله « الحوص ، و الأحاوص » على أن « الأحوص » بالنظر إلى الوصفية جمع على « الحوص » ، و بالنظر إلى نقله إلى الاسمية بالغلبة جمع على « الأحاوص » .

[حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة]

قوله : (**و جَمِيعُ البَابِ بِاللَّامِ ، أَوِ الإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ**) .

هذا[1] الحكم الثاني من أحكام غير المنصرف . يعني : أنّ غير المنصرف إذا عُرّف بـــــلام التعريف ، أو أضيف فإنه ينجر في حال الجر بالكسرة ، و أما إذا أضيف إليه فإنه ينجر[2]بالفتحة . و اختلف العلماء : ما حكمه مع اللام و الإضافة ؟ فقيل[3]: منصرف لَمَّا دخلته خواص الأسماء .

و قيل ممتنع للعلتين[4] . و قيل : إن كانت إحدى[5] علتيه العلمية انصرف ؛ لزوالها بالألف و اللام أو الإضافة . و إلاّ امتنع[6] .

[حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِّرَ]

و من أحكام غير المنصرف أنه إذا صُغِّر ما فيه العدل كـــ«عمر و ثلاث» انصرف . و كذا الجمع الأقصى إذا صغر انصرف سواء كان مسمى به أو لا، نحو:« مسيجدات» في تصغير مساجد غير علم، و «مسيجد» في تصغير «مساجد» علماً ، و وزن الفعل المخـــتص بالفعـــل[7] إذا صـــغر انصرف كـــ[8]«خضيضم ، و دحيرج» في «خَضَّم ، و دحرج » . بخلاف ما كان أولـــه زيـــادة كزيادة الفعل فإنه لا يضره التصغير[9] .

و أما ما فيه الألف و النون إذا صغر فإن انقلبت ألفه ياء بالتصغير انصرف كـــ« سُليطين ، و سُريحين ، و حُويمين» أعلاماً . و إن لم ينقلب ألفه ياء كـــ« عثيمان» امتنع .

و سائر علل غير المنصرف لا يضرها التصغير[1]، بل تبقى مع التصغير ما نعه من الصرف.

---

(١) في (ش) : و هذا .

(٢) في (ش) و (غ) : إليه إنجر .

(٣) ينظرالخلاف في هذه المسألة : في البيان شرح اللمـــع ٥٣٦،واللبـــاب للعكـــبري ٥٢٢/١،وشـــرح الجمـــل لابـــن عصفور١٣٥/٢،والفاخر ١٤٣/١،و الوافية ٤٢، و النجم الثاقب ١٧٤/١ .

(٤) أي : لوجود العلتين فيه . و إنما دخله الكسر ؛ لأنّ الكسر إنما حذف تبعاً للتنوين ، و حال و جود اللام و الإضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر .وهو اختيار العكبري في اللباب ٥٢٢/١،و ينظر :الوافية ٤٣، و الموضح ١٥٥/١.

(٥) في (غ) : إن كان أحد .

(٦) و اختار هذا القول ركن الدين الإستراباذي . ينظر : الوافية ٤٣ .

(٧) سقط (بالفعل) من (غ) .

(٨) في (غ) : نحو .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو أُحيمد .

(١) يعني التي لم يذكرها وهي: الوصفية ، والعلمية، والتأيث ،و التركيب، و العجمة .
ينظر تفصيل ذلك في شرح الرضي ١٥٦/١.

[المرفــوعــات]

قوله : (**المَرْفُوعَاتُ**) قدَّم المرفوعات على المنصوبات و المجرورات ؛ لأنها عُمَدُ[1] الكلام .

قوله : (**هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ**) . ذَكَّرَ الضمير مع رجوعه إلى (**المَرْفُوعَاتُ**) نظراً إلى خبره . أعني (**ما**). و يعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمنه إياه بحيث يكون عَلَــمُ الفاعلية أحد حركاته أو أحد حروفه . و يعني بـــ(**عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ**) : الضمُّ ، و الألف ، و الواو الدالة على كون الاسم الذي هي في آخره عمدة الكلام .

[الفاعل]

قوله : (**فَمِنْهُ الفَاعِلُ و هُوَ : ما أُسْنِدَ الفِعْلُ ، أَوْ شِبْهُهُ إِلَيْهِ ، و قُدِّمَ عَلَيْهِ [عَلَى جِهَــةِ قِيَامِهِ بِهِ]**[2]**مِثْلُ : « قَامَ زَيْدٌ ، و زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ »**) . أي: مما اشتمل على علم الفاعلية . و إنما قدم الفاعل ؛ لأنه أصل المرفوعات عند الخليل[3] ، و اختاره المصنف[4] و عند سيبويه[5] : المبتدأ و الخبر هما الأصل في الرفع ، و الفاعل فمحمول[6] عليهما . و قال نجم الدين و غيره : « الرفــع علمُ العُمدِ ، فالفاعل و المبتدأ و الخبر كلها أصول في الرفع »[7] .

قوله : (**مَا أُسْنِدَ** [8]) . (**مَا**) جنس الحد . و قوله : (**أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفِعْلُ**) ماضياً[9] كان، أو مضارعاً ، أو أمراً[10]. قوله : (**أو شِبْهُهُ**) يعني به : اسم الفاعل، و الصفة المشبهة،و المصدر ، و أفعل التفضيل ، و اسم الفعل . بخلاف اسم المفعول ، فإنه لا يرفع إلاّ مفعول ما لم يسم فاعله .

---

(١) في غ: (عمدة).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٥٦.ونسبه الجامي إلى الجمهور في الفوائد الضيائية ٢٥٣/١،وقــال ابــن يعــيش في شرح المفصل ٧٣/١ :« وهوالذي عليه حذاق أصحابنا اليوم » .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٣/١ــ٢٤ .

(٦) في (ش) : محمول .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦١/١ .

(٨) في (ش) و (غ) : (ما أسند الفعل) .

(٩) في (ش) و (غ) : يعني ماضياً .

(١٠) في (غ) : أمر .

قوله : (**و قُدِّمَ عَلَيْهِ**) . أي : و قُدِّمَ الفعلُ ، أو شبهه عليه . أي : على ما أُسْنِدَ إليه الفعل أو شبهه . و احترز بهذا عن نحو « زيد » في قولك : « زيدٌ قامَ » ؛ لأنه أُسْنِدَ إليه « قام » . و هو مبتدأ ؛ لأنه لم يُقَدَّم عليه الفعل . و ضُعِّفَ[1] هذا الاحتراز بأنه لم يُسْنَدْ إلى «زيد »إلاّ الجملة الفعلية أعني « قام » و ضميره ، لا الفعل وحده فلم يدخل « زيدٌ » في الحد حتى يحترز عنه ؛ لأنه خرج بقوله : (**أُسْنِدَ إليه الفِعْلُ**) فلم يكن محتاجاً إلى قوله : (**و قُدِّمَ عَلَيْهِ**) .

قوله : (**عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ**) احترز به[2] عن مفعول ما لم يسم فاعله . ويعني بـ« جهة قيامه به »: طريقة حصوله، مما[3]أسند إليه، بأن تسنده و هو على صيغةٍ تشعر بذلك الفاعل بعده ، و أما إذا اسند و هو على صيغةٍ // تؤيس من ذكر الفاعل فليس على جهة قيامه به . **أ/١٢**

[مرتبة الفاعل بعد الفعل]

قوله : (**و الأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ**[4]) . أي: الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، أي: يكون بعده بلا فصل ؛ لأنه أحد جزئي الجملة الفعلية، فرتبة الفعل بعد الفاعل . و رتبة المفعول بعدهما . و يجوز مع عدم اللبس تأخير الفاعل لفظاً إلى رتبة المفعول ، و تقديم المفعول إلى رتبة الفاعل .

قوله : (**فَلِذَلِكَ جازَ** :« **ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ** ») . أي: جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل[5] ؛ لأن « زيدٌ » متأخر لفظاً متقدم تقديراً ، فقد رجع الضمير إلى ما تقدم عليه تقديراً ، و ضمير الغيبة يكتفي بذلك التقديم[6] .

قوله : (**وامْتَنَعَ** « **ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً** »[7]) .

أي : عدم جواز هذه المسألة معلل بذلك ؛ لأن الضمير فيها مقدَّمٌ على مفسِّرِهِ لفظاً و رتبةً ؛ لأن مفسِّره المفعول المتأخر .

---

(١) ضعَّف ذلك الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ٧١/١.

(٢) سقطت (به) من (ش) .

(٣) في (غ) : ما .

(٤) في (ش) و (غ) : الفعل .

(٥) في (غ : الفعل بعده .

(٦) في (ش) و (غ) : التقدم .

(٧) في (غ) : زيادة : فقد رجع الضمير إلى ما تقدم عليه .

و أجـــازهـــا[1] الأخفش[2]، و ابن جني[3] ؛لشدة[4] اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[5]؛ . و استشهد بقوله:[6]

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتمٍ جَزاءَ الكِلاب العاوياتِ و قد فَعَلْ

و بقوله [7]:

لَمَّا عصى أصحابُهُ مُصْعَباً أدَّى إليهِ الكيلَ صاعاً بصاعْ .

و تُؤَوِّل بـــ« رب الجزاء» ، و « أصحاب العصيان»[8] .

و بقوله[9] :

ألا ليتَ شِعْري هل يلومنَّ قومُهُ زُهَيْراً على ماجَرَّ من كلِّ جانبِ

و بقوله[10] :

---

(١) في (غ) : و أجاز هذا .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٥/١، والفوائد الضيائية٢٥٦/١، و النجم الثاقب ١٨٢/١ و خزانة الأدب ٢٧٣/١ .

(٣) إمام العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، لزم أبا علي دهراً ، و سافر معه ، حتى برع ، و صـــنف ، و ســـكن بغداد، وتخرج به الكبار أمثال الثمانيني ، و عبد السلام البصري ، و أبي الحسن السمسمي . ألف الخصائص ، و ســـر الصناعة ،و شرح تصريف المازني ، و اللمع، و المحتسب و غيرها . و مات سنة ٣٩٢ هـــ. ينظر : نزهة الألباء ٢٤٤ ، ومعجم الأدباء ٨١/١٢ ،و وفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ، و أعلام النبلاء ١٧/١٧ ، والبلغة ١١٥ ، و بغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٤) في (غ) : لكثرة .

(٥) ينظر رأي ابن جني في الخصائص ٢٩٤/١، و شرح المفصل٧٦/١،وخزانة الأدب٢٧٣/١.

(٦) البيت من الطويل، و هو: للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١ ،و الخصائص ٢٩٤/٢،وشرح الجمل لابن خروف ٢٨٦/١، و الإيضاح في شرح المفصل ١٦٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٦٥/١ ،و أوضح المسالك١٢٥/٢ ،و شرح ابـــن عقيل ١٠٨/٢ ،و خزانة الأدب ٢٧٣/١ و لسان العرب مادة (عوي) ٤٨٧/٩.

والشاهد فيه: « جزى ربُهُ عديَّ » حيث أخر المفعول ، و قدم الفاعل مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(٧) البيت من السريع ،و هو للسفاح بن بكير ، في خزانة الأدب ٢٨٣/١ ، و هو بلا نسبة في لسان العـــرب (فجـــا) ١٩١/١٠ لكن الراوية فيه : لما انفجى الخيلان عن مصعب أدى إليه قرضَ صاعٍ بصاع .

و الشاهد فيه:« أصحابه مصعباً» حيث أخر المفعول و قدم الفاعل مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(٨) تؤل ذلك ابن الحاجب في الإيضاح ١٦٠/١.

(٩) البيت من الطويل ،و هو لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١ ،و تذكرة النحاة ٣٦٤ ، وبـــلا نســـبة في الخصائص ٤١٥/٢،والفاخر ٢١٦/١.

وزهير رجل من بني لحيان ،قتل رجلاً أجاره أبو جندب ، فقتل أبو جندب جماعة من رهط زهير ثأراً لجاره .

و الشاهد فيه قوله : « قومُه زهيراً » حيث اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول المتأخر عنه .

(١٠) البيت من البسيط ،و هو لسليط بن سعد في الأغاني ١٣٨/٢ ،و شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٥٤٦/٢ ، و خزانة الأدب ٢٨٨/١ . وسنمار رجل بنى للنعمان قصراً ، فقتله لئلا يعمل لغيره مثله ، فصار مثلاً يضرب في عقوبة المحسن البرئ . ينظر : المستقصي ٥٢/٢.

و الشاهد فيه : « جزى بنوه أبا » حيث أعاد الضمير إلى أبي الغيلان و هو متأخر .

جَزَى بنوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ و حُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِّمارُ

و أجازه نجم الدين [1] على ضعف[2] .

و يجوز أيضاً :« أعطيت[3] درهَمه زيداً» ؛ لأن « زيداً » مقدمٌ[4] رتبةً لكونه المفعول الأول فهو في المعنى فاعل .

و يجوز عند الأخفش[5] و متابعيه[6]:« أعطيت صاحبَه الدرهم» ، و يمنعه البصريون[7] ؛ لأن[8] مرتبة المفعول الأول قبل الثاني ؛ لكون الأول منهما فاعلاً[9] في المعنى .

[مواضع وجوب تقديم الفاعل]

قوله : (**و إذَا انْتَفَى الإعْرَابُ لَفْظاً فِيْهِمَا، و القَرِيْنَةُ**) .

هذا بيان ما يعرض فيوجب لزوم[10] كلٍّ من الفاعل و المفعول مركزه .

قوله : (**لَفْظاً**) منصوب على التمييز . أي :إذا[11] انتفى لفظ الإعراب ، لا تقديره .

قوله : (**فيهما**) أي: في الفاعل و المفعول الذي دل سياق الكلام عليه . أي: إذا[12] الإعراب اللفظي في الفاعل و المفعول[13] مع انتفاء القرينة المميزة لأحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل ؛ ليُعرَف كلٌ منهما بموضعه[14]كـ« ضرب موسى عيسى » [15] فالفاعل في هذه الصورة موسى »[16] لا غير[17]؛ لأنه في موضع الفاعل . و القرينة اللفظية كإعراب التابع في أحدهما أو

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ١٦٦/١، لكنه قال:« على قلة ».
(٢) وجوزه ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦/٢.
(٣) في (غ) : أعطيته .
(٤) في (ش) و (غ) : متقدم .
(٥) ينظر :شرح الكافية للرضي ١٦٥/١.
(٦) في (غ) : و تابعيه .
(٧) ينظر : شرح المفصل ٧٦/١ .
(٨) في (غ) : لا .
(٩) في (غ) : فاعل .
(١٠) سقطت (لزوم) من (غ) .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) في (غ) : أي الذي انتفى .
(١٣) سقطت (و المفعول) من (غ) .
(١٤) سقطت من (غ) .
(١٥) في (غ) : ضرب عيسى موسى .
(١٦) في (غ) : عيسى .
(١٧) سقطت (لا غير) من (ش) .

كليهما نحو : « ضرب موسى عيسى الظريفُ »، و اتصال تاء التأنيث بالفعل نحو[1]: « ضربتْ موسى الحبلى » ،و اتصال ضمير الثاني بالأول نحو:« ضرب فتاه موسى[2]»، و المعنوية نحو: « أكل الكُمَّثْرَى موسى ، و استخلف المرتضىَ المصطفى[3]- صلوات الله عليهما [و على آلهما ـ][4]» .

قوله: (**أو كَانَ الفَاعِلُ مُضْمَراً مُتَّصِلاً**) . يعني : وجب تقديمه سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كـ «ضربتُ زيداً »، أو مضمراً منفصلاً كـ«ما ضربتُ إلاّ إياك» ، أو مضمراً متصلاً كـ« ضَرَبْتُكَ » .

قوله : (**أَوْ وَقَعَ المَفْعُولُ[5] بَعْدَ إلاَّ أَوْ مَعْنَاهَا**) . نحو:« ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً » ،و« إنما ضرب زيدٌ عمراً » حيث أريد حصر فاعلية الفاعل ،و إبقاء مفعولية المفعول على الاحتمال[6] وجب تقديم الفاعل ؛ لئلا ينعكس الحصر لو قلت : « ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ » ، [و« إنَّما ضرب عمراً زيدٌ »][7]، و إن قلت في التقديم :« ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زيدٌ » ، فإن أردت أنهما مستثنيان من محذوفين أي : « ما ضرب أحداً أحدٌ إلاّ عمراً زيدٌ » بطل الاحتمال من مفعولية المفعول ، و صرت مستثنياً لشيئين بأداة واحدة ، و لا يجوز عند الجمهور[8].// و إن أردت[9] أن المستثنى « عمرو[10]» لا غير ، و أما «زيد» فمؤخر لفظاً مقدم تقديراً صرت[11] معملاً لما قبل« إلاَّ» فيما **١٢/ب**

---

(١) في (غ) : نحو بالفعل نحو .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : استخلف المصطفى المرتضى .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : مفعوله .

(٦) فضاربية زيد محصورة في عمرو ،أي: ليس ضاربًا لأحد إلا لعمرو .أمامضروبية عمرو فعلى الاحتمال ،أي: يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضا ، وبالعكس لو قلت :« ماضرب عمراً إلا زيدٌ » فمضروبية عمرو مقصورة على زيد ،أي: لم يضربه إلا زيد،وضاربية زيد باقية على الاحتمال، أي: يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضا .
ينظر شرح الرضي ١٦٨/١.

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٩/١.

(٩) في (غ) :كرر مرتين :(و إن أردت) .

(١٠) في (ش) و (غ) : عمراً .

(١١) في (غ) : و صرت .

بعد المستثنى بها ، و ليس هو المستثنى منه ، و لا تابعاً للمستثنى ، و لا معمولاً لغير العامل في المستثنى ، و لا يجوز ذلك عندهم أيضاً [1].

[مواضع تأخير الفاعل وجوباً]

قوله : (**و إذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ ، أَوْ وَقَعَ بَعْدَ « إلاَّ» ، أَوْ مَعْنَاهَا ، أَوِ اتَّصَلَ**[2] **مَفْعُولُهُ و هُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ**) .

هذا بيان لما يعرض فيوجب مفارقة كل من الفاعل و المفعول لموضعه .

قوله : (**اتَّصَلَ بِهِ**) أي: بالفاعل ،و مثاله :« ضَرَبَ زيداً غلامُه » قال تعالى:﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [3]هذا قول الأكثر ، أي :وجوب تقديم المفعول ؛ لئلا يكون إضماراً قبل الذكر .و قد مرّ خلاف الأخفش و ابن جني[4] . قال نجم الدين : « و كذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو : « ضَرَبَ زيداً الذي ضَرَبَ غُلامَه» »[5] .

قوله : (**أَوْ وَقَعَ بَعْدَ « إلاَّ» ، أَوْ مَعْنَاهَا**) عند إرادة حصر مفعولية المفعول على فاعل معين ، و إبقاء فاعلية الفاعل على الاحتمال نحو : « ما ضَرَبَ عَمْراً إلاّ زيدٌ ،وإنما ضرب عَمْراً زيدٌ » لما مرّ من التعليل .

قوله : (**أَوِ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ ، و هُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ**) أي : كان مفعول الفاعل متصلاً ، و الفاعل غير متصل نحو:« ضربكَ زيدٌ ، و ما ضربَك إلاّ أنا » . و إنما قال : (**و هُوَغَيْرُ مُتَّصِلٍ**) لأنهما لو اتصلا وجب تقديم الفاعل نحو :« ضربتُكَ ».

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٧٠.

(٢) في (غ) : و اتصل .

(٣) البقرة ١٢٤ .

(٤) ينظر : ص٦٤ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ١/١٧٣ .

[جواز حذف الفعل]

قوله : (**و قَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً**) .

اعلم أنه لا يحذف شيء إلاّ لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزاً ، أو واجباً . و لابد في الواجب الحذف مع القرينة من لفظ يسد مسد المحذوف ، أو يكون الحذف في مَثَلٍ ؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ .

قوله : (**كَقَوْلِكَ** : « **زَيْدٌ** » **لِمَنْ قَالَ** : « **مَنْ قَامَ ؟** ») أي : قام زيدٌ ، فالقرينة الدالة على « قام » في كلام الجيب « قام » في كلام السائل .

قال نجم الدين :« الظاهر أن « زيدا[1] » مبتدأ ، لا فاعل ؛ لأن السؤال بجملة[2] اسمية »[3].

و قال في الإقليد[4] :« إن أصل « من قام ؟» : أقام زيدٌ ، أقام عمرو إلى أن تعدد القائمين المستفهم عن أحدهم ، ثم اختصر الكلام بأن جيء باسمٍ عام لـ«زيد ، و عمرو» و غيرهما ، فقيل :« أقام مَن» ،ثم ضُمِّن (مَنْ) معنى همزة الاستفهام ، و قُدِّمَ ، فقيل : «من قام ؟ »، فجعل الجواب جملةً فعلية مطابقة لأصل السؤال»[5] .

قوله : (**و لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ** [6]) . القرينة فعل في سؤال مقدر تقديره :« من يبكيه ؟»، فقال : ضارعٌ أي : يبكيه ضارعٌ ، و المستدعي لهذا السؤال بناءُ « يُبْكَ» لما لم يسم فاعله ؛ لأنه مؤيس من ذكر الفاعل ، فَقُدِّرَ كأنَّ سائلاً سأل عنه .

و البيت للحارث بن نُهيك[7]. يقال : بكيته ، أي :بكيت عليه ، بحذف حرف الجر ؛ لكثرة الاستعمال .

---

(١) في (ش) و (غ) : زيد .

(٢) في (ش) : الجملة .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١/١٧٤ .

(٤) الإقليد : أحد شروح المفصل ، ألفه أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي ، من علماء القرن الثامن الهجري . وذكر بروكلمان أن كتابه هذا منه نسخة خطية في الإسكوريال ، وأخرى في الأمبروزيانا . وقد حققه الدكتور محمود أحمد علي الدراويش ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
ينظر : كشف الظنون ١٧٧٥، وتاريخ الأدب العربي ٥/٢٢٦.

(٥) وهذا قول الشريف الجرجاني في حاشية شرح الرضي١/٧٦.

(٦) في (ش) و (غ) : البيت .

(٧) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ١/٢٨٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٨٠، وابن بري في شرح شواهد الإيضاح ٩٤، والرضي في شرح الكافية ١/١٧٥ . ونسبه إلى نهشل بن حري البغداديُّ في الخزانة ١/٢٩٧، وعبد السلام هارون

و الضارعُ : الذليل[1]. و قوله :« لخصومةٍ» متعلق بـ«ضارع » ، و إن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة الفعل،أي : يبكيه من يضرع و يذل لأجل الخصومة ؛ لأنه كان ملجأً وظهراً[2] للأذلاّء،و الضعفاء .

والمختبط: الذي يأتيك للمعروف مِنْ غير وسيلة[3] .

و[4] قوله :« مما تطيح» أي : تهلك و تذهب الطوائح ، بمعنى : المطيحات ، و هو متعلق بمختبط ، أي : يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و« ما » مصدرية[5] . أو بـ«يبكي» المقدر ، أي : يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد ، و « تطيحُ »[6] حكاية حالٍ ماضية .

[حذف الفعل وجوباً]

قوله : (**و وُجُوباً في مِثْلِ** :﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ**﴾[7]) .

انتصاب (**جَوَازاً**) و (**وُجُوباً**) على المصدرية ، أي: يحذف حذفاً جائزاً ، أو[8]واجباً .

و إنما وجب الحذف مع وجود المفسِّر ؛ لأن الغرض بالإتيان به تفسير المقدّر فلو أظهرته لم يحتج إلى مفسِّر . و الغرض من الإبهام و التفسير[9] إحداثُ وَقْعٍ في النفس لذلك المبهم ؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود[10] منه . و التقدير : و إن استجارك أحد .

أ/١٣

في هامش الكتاب ١/ ٢٨٨ . و نسبه للحارث بن ضرار السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢٣٠/١، والخصائص ٣٥٣/٢، ومغني اللبيب ٨٠٧.

و تمامه : لِيُبَكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ و مُختَبَطٌ مما تُطيح الطوائحُ

و الشاهد فيه قوله : « ضارع » حيث حذف العامل و هو « يبكيك » ، و دل عليه الفعل « لِيُبَك » .

(١) ينظر : اللسان (ضرع) ٥٣/٨ .

(٢) في (ش) : و ظهيراً .

(٣) ينظر : اللسان (خبط) ١٧/٤ .

(٤) سقط الواو من (غ) .

(٥) في (غ) : مصدرة .

(٦) في (غ) : يطيح .

(٧) التوبة : ٦ .

(٨) في (ش) : و واجباً .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) في (ش) و (غ) : المقصود منه .

و لم يجعل أحدٌ مبتدأ ؛ لأنَّ حروف الشرط لا تدخل إلاّ على الجملة الفعلية [1].// و نحو : « لَـوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي »[2] ، أي : لو لطمتني ذاتُ سوارٌ . قال :

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فعند ذلكَ فَاجْزَعِي[3]

و على رواية رفع « منفسٍ » يكون فاعلاً لفعل محذوف . أي : إن هلك منفسٌ أهلكته . و كذا حروف التحضيض نحو : « هلا زيدٌ قام » .

و قد يكون مفسِّر الفعل المحذوف[4] حرفاً يؤدي معنى[5] الفعل مثل« أنَّ» الموضوعة للثبوت فهي دالة على ثَبْتٍ و تحققٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ[6] أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ ﴾[7] ، و التزم أن يكون خبرها فعلاً .

و مثال حذف الفعل وجوباً ،أعني الرافع للفاعل مع كون الحذف في مَثَلٍ قولهـا[8] :« إلاّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ » [9] أي : إن لم يكن لك في النساء حظية فأنا غير أليةٍ ، أي غير مقصرِّة .

قوله : (**و قَدْ يَحْذَفَانِ مَعاً**) أي: الفعل و الفاعل ، كقولك: « نعم » لمن قـال :« أقـام زيدٌ ؟ » أي : نعم قام زيدٌ . و الحذف ههنا جائز ، لا واجب .

---

(١) في (غ) : الاسمية .

(٢) المعنى : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو أدنى . يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم . وأصـله أن امرأة لطمت رجلاً ، فنظر إليها فإذا هي رثة الهيئة عاطل، فقاله . ينظر : كتاب جمهرة الأمثال ١٧٨،١٩٣/٢ ،و مجمع= = الأمثال ١٧٤/٢ ،والمفصل ٥٢،و شرح المفصل ٨٢/١ ،و شرح الكافية للرضي ١٧٧/١، و اللسان مادة (لطـم) ، و المغنى ٢٩٦، و النجم الثاقب ١٩٠/١ .

(٣) البيت من الكامل ، و هو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢، و شرح أبيات سيبويه ٢٣٣/١، و شرح المفصـل ٨٢/١ ، و شرح شواهد المغني ٤٧٢/١ ، و خزانة الأدب ٣٠٦/١ .وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢، و الرد على النحاة ١١٤، و شرح ابن عقيل ٤٠٧/١، و شرح الأشموني ١٠٣/١ .
والشاهد فيه على نصب « منفساً » بإضمار فعل تقديره : إن أهلكت منفساً أهلكته .

(٤) في (ش) و (غ) : (المقدر) بدل (المحذوف) .

(٥) في (غ) : معناه .

(٦) في (غ) : و لو .

(٧) البقرة : ١٠٣.

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) معناه : إن أخطأتك الحظوة فيما يلتمس فلا تأل أن تتودد . وأصله في المرأة تصلف عند زوجها، فتتحبب إليه ما أمكنها لتنال الحظوة عنده . ينظر : كتاب جمهرة الأمثال ٦٧/١، ومجمع الأمثال ٢٠/١، والكتاب ٢٦٠،٢٦١/١والمفصل ٢٣، و شرحه لابن يعيش٨٢/١ ،و الإيضاح لابن الحاجب ١٧٨/١، و اللسان مادة (حظا) ٢٣٢/٣،و شرح الكافية للرضي ١٧٤/١ .

[التنـــازع]

قوله : (**و إذَا تَنَازَعَ الفِعْلانِ ظَاهِراً بَعْدَهُمَا**) .

لما ذكر عامل الفاعل و ثبوته ، و حذفه ، و كان من أحكامه تعدده ؛ فذكر التنازع ؛ لأن فيه تعدد العامل ، و استطرد فيه تنازع المفعول .

قوله : (**الفِعْلانِ**) لأن الواحد لا تنازع معه . قوله : (**ظَاهِراً**) لأن المضمر لا يصح تنازعه[1] ؛ لأنه لا يعمل فعل فيما اتصل بفعل آخر ؛ لأن من شرط المتصل أن يتصل بعامله ، أو بما هو كالجزء من عامله . و لا يصح تنازع المنفصل ؛ لأنه لا يتبين المعمل من المهمل .

قوله : (**بَعْدَهُمَا**) لأنه لا يصح أن يتنازعا ما كان قبلهما ؛ لأنه إن كان مرفوعاً لم يعملا فيه ؛ لأن الفعل لا يرفع ما قبله . و إن كان منصوباً لم يصح أن يعمل فيه الآخر منهما ؛ لأنه لا يعمل ما بعد حروف العطف فيما قبلها .

قال نجم الدين :« لو قال : العاملان فصاعداً لشمل[2] أكثر من فعلين ، ولشمل[3] شبه الفعل كاسم الفاعل و المفعول[4] و الصفة المشبهة نحو:« أنا قاتل و ضاربٌ زيداً » لكنه اقتصر على الأصل في العمل، و هو الفعل ، و على أول المتعددات و هو الاثنان »[5] .

[صور التنازع]

قوله : (**فَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِيَّةِ [مِثْلُ :« ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيدٌ »**][6]) أي: قد يكون التنازع في الفاعلية ، أي: يتنازعان في الفاعل .

(**و قَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِيَّةِ [مِثْلُ:« ضَرَبْتُ و أَكْرَمْتُ زَيْداً »**][6])أي: يتنازعان في المفعول

(**و قَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِيَّةِ و المَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَينِ**) . أي : حال كون المتنازعين مختلفين ،أي أحدهما يطلب المتنازع فاعلاً له ، و الثاني يطلبه مفعولاً . و احترز به عن تنازعهما في الفاعلية

---

(١) في (ش) و (غ) : زيادة (لأن المتصل لا يصح تنازعه) .

(٢) في (ش) و (غ) : ليشمل .

(٣) في (ش) و (غ) : و ليشمل .

(٤) في (ش) : و اسم المفعول .

(٥) شرح الكافية له ١/١٧٩ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٧٠.

و المفعولية[1]متفقين ؛ إذ قد تبين من القسمين الأولين .و مثال المتفقين – الذي احترز منه[2] – : « ضرب و أكرم زيدٌ عمراً ».

[اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في التنازع]

قوله : (**و يَخْتَارَ**[3] **البَصْرِيُّونَ إعْمَالَ الثَّانِي**) . يعني: مع تجويزهم إعمال الأول ، (**والكُوفِيُّونَ**) يختارون إعمال (**الأَوَّلَ**) مع تجويزهم إعمال الثاني . فاختلافهم إذن في الأولى .

فقال البصريون[4]: الثاني أولى ؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ؛ و لأنه نزل به التنزيل قال تعالى :﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ﴾[5] فأعمل[6] « اقرءوا » ، و نصب به «كتابيه » ،و لو أعمل اسم الفعل أعني :«هاؤم » لأضمر في« اقرءوا »، و قال : اقرؤه كتابيه . و كذا قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[7] فنصب « قطراً »بـ«أفرغ» إذ لو نصبه بـ«آتوني »لأضمر في « أفرغ » نحو : آتوني أفرغه عليه[8]. و قوله تعالى:﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾[9] فأعمل « يفتيكم » في « الكلالة »[10] . و لو أعمل الأول لقال :« يستفتونك . قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ». و قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[11] فأعمل « يستغفر » ، و لو أعمل [« تعالوا » لقال :][12]تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله .

---

(١) سقطت (و المفعولية) من (غ) .

(٢) في (غ) : عنه .

(٣) في (ش) و (غ) : و البصريون يختارون .

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٣/١ ، و شرح المفصل ٧٧/١، و أمالي ابن الحاجب ٢٦/٣،وشرح التسهيل ٩٦/٢،و شرح الكافية للرضي ١٨١/١ ، و الوافية ٥٠ ،والارتشاف ٢١٤٢/٤،و شرح ابن عقيل ٤٢٨/١ .

(٥) الحاقة : ١٩ .

(٦) في (ش) : و أعمل .

(٧) الكهف ٩٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : عليه قطراً .

(٩) النساء ١٧٦ .

(١٠) الكلالة : من لا ولد له و لا والد . ينظر اللسان (كلل) ١٤٣/١٢.

(١١) المنافقون : ٥ .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

و أعمله أيضاً فصحاء العرب نحو: طفيل الغنوي [1]في قوله[2] :

// وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنّ مُتُونَها جرى فوقها و استشعرتْ لونَ مُذهَبِ **١٣/ب**

فأعمل « استشعرت »، إذ لو أعمل « جرى » لرفع « لون » .

و قول الشاعر[3] :

و لكنَّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ و سبني بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ و هاشمِ

و قوله[4] :

و ذَلِكَ مِنْ نَبَـأٍ جَـاءني و خُـبِّرتُه عن أبي الأسْـوَدِ

فأعمل « خبرته » ، إذ لو أعمل « جاءني » لقال : و خبرته[5] عنه عن أبي الأسود .

و قوله[6] :

---

(١) طفيل بن عوف بن كعب الغنوي ، من قيس عيلان ، شاعر جاهلي شجاع عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، توفي سنة ١٣قبل الهجرة . ينظر :الأعلام ٣/ ٣٢٩ ، ومعجم المؤلفين ٤١/٥ .

(٢) البيت من الطويل، و هو لطفيل بن كعب الغنوي في ديوانه ٢٣،و الكتاب ٧٧/١،و شرح أبيات سيبويه ٢٤٦/١، و الإنصاف ٨٨/١، و شرح ابن يعيش ٧٨/١ . وبلانسبةفي المفتضب ٧٥/٤ و أمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١، و شرح ابن الحاجب للكافية ٣٤٤/١ ،و اللسان (دمى) ٤١٤/٤ ، و الوافية ٥٣ .

و الكُمت جمع كُميت ،و هو الذي لونه الحمرة يخالطها سواد . اللسان (كمت) ١٥٣/١٢. و مدماة : شديدة الحمرة كأنها طليت بالدم . اللسان (دمى) ٤١٤/٤. و المتون : جمع متن و هو الظهر . القاموس (متن) ١٦١٩.

و الشاهد فيه قوله : « جرى فوقها و استشعرت لون مذهب » حيث تنازع عاملان و هما : « جرى » و « استشعر » معمولاً واحداً هو « لون » . و قد أعمل الشاعر الثاني، و لو أعمل الأول لرفع (لون) ؛لأنه يطلبه فاعلاً ،و لأتى بضمير المعمول بارزاً مع العامل الثاني فكان يقول : جرى فوقه و استشعرته لون مذهب .

(٣) البيت من البحر الطويل، و هو للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢، و الكتاب ٩٧/١،والمقتضب ٧٤/٤،و شرح أبيات سيبويه ٢٥٠/١، و المقتضب ٧٤/٤ ،و الإنصاف ٨٧/١ ،و أساس البلاغة ٤٥٩ ،و شرح المفصل ٧٨/١، و تذكرة النحـاة ٣٤٥ . و رواية الديوان: عدلاً .

و الشاهد فيه قوله : « سببت و سبني بنو عبد شمس » حيث تنازع عاملان و هما « سببت » و « سبني » معمولاً واحداً هو « بنو » فأعمل الثاني ، و لو أنه أعمل الأول لقال : سببت و سبوني بني عبد شمس .

(٤) البيت من المتقارب ،و هو لامرئ القيس في ديوانه ١٨٥، و لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٩٢ ،و ينظر : المقاصـد النحوية ٣٠/٢ ،و مغني اللبيب ٤٢١، و شرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، و الأشموني ٢٣٦/١ .

(٥) في (ش) : و لخبرته .

(٦) البيت من البحر الطويل، و هو لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه ١٤٣،والإيضاح العضدي١٠٣، و الإنصـاف ٩٠/١، و شرح المفصل ٨/١ ،و شرح شواهد الإيضاح ٩٠ ،و المقتصد ٣٤٠/١ ،و شرح شذور الـذهب ٤٢١ ، و لسـان العرب مادة (غرم) ،و النجم الثاقب ١٩٢/١، و همع الهوامع ١٤٧/٥، و خزانة الأدب ٢١٩/١ .

و الإستشهاد في هذا البيت في موضعين :

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غريَمَهُ و عَزَّةُ ممطولٌ مُعنًّى غَرِيْمُها

فأعمل « وفّى » ، و لو أعمل «قضى » لقال : فوفاه .

و قال الكوفيون[1] : إعمال الأول أولى ؛ لأنه أول الطالبين ، و لوروده في كثير من أشعار العرب نحو قوله[2]:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

فأعمل « تنخل » . و قوله[3] :

و لّما[4] أَنْ تَحَمَّلَ آلُ ليلى سمعتُ[5] بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغرابا .

فنصب « الغراب » بـ« سمعت » . و قوله[6] :

مَرَرْنَا بالدُّوَيْرَة فاستقينا من البئر التي حفر الأميرا

أي : فاستقينا الأميرَ . و قوله[7] :

إن الفرزدقَ ضخرةٌ عاديةٌ طالت فليس تنالها الأوعالا

فأعمل : « طالت » .

الأول: في قوله : « قضى كل ذي دين فوق غريمه» حيث تنازع عاملان و هما « قضى » و « وفى » معمولاً واحداً و هو « غريمه »، و قد أعمل الشاعر الثاني بدليل أنه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثاني فقال : فوفاه غريمه . =

= و الثاني : في قوله: « ممطول معن غريمها » حيث تنازع عاملان و هما (ممطول) و (معنى) معمولاً واحداً و هو (غريمها)، و قد أعمل الشاعر الثاني ؛لأنه لو أعمل الأول لقال : و عزة ممطول معنى هو غريمها .

(١) ينظر : الإنصاف ٨٢/١، و شرح المفصل ٧٧/١، و شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤١/١ ،وشرح التسهيل ٩٦/٢، و شرح الكافية للرضي ١٨١/١ ،و الوافية ٥٠ ،والارتشاف ٢١٤٢،و شرح ابن عقيل ٤٢٨/١ .

(٢) البيت من البحر الطويل ،و هو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والكتاب ٧٨/١،والرد على النحاة ٩٧، و شرح المفصل ٧٩/١ .و للطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٤٨/١،. وبلا نسبة في شرح التسهيل١٠٢/٢ ،و أمالي ابن الحاجب ٤٤٤/١.

و تُنُخِّل : أي : اختير. والإسحل : شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت في الحجاز .

و الشاهد فيه قوله : « تنخل فاستاك به عودُ » حيث رفع « عودُ إسحل » بالفعل الأول، والتقدير : تنخل عودُ إسحل فاستاكت به . و لو أعمل الثاني لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل .

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٨٦ ، ٩٣، و النجم الثاقب ٢٠٣/١ .

و الشاهد فيه قوله : « سمعتُ ببينهم نَعَبَ الغرابا » حيث تقدم عاملان و هما « سمعت » و « نعب » و تأخر عنهما معمول واحد و هو « الغراب » و الأول يطلبه مفعولاً؛ لأنه استوفى فاعله، و الثاني يطلبه فاعلاً . فأعمل الأول فنصبه مفعولاً ،و لو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً .

(٤) في (ش) : فلما .

(٥) في (غ) : (رأيت) بدل (سمعت) .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) لم أقف عليه .

و من أعظم حججهم قول امرىء القيس[1] :[2]

فَلَوْ أَنَّمَا أسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَـــةٍ كَفَانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

لأنه عدل[3] إلى إعمال الأول ، أعني «كفاني » مع أنه لزمه محذورٌ و هو حذف المفعول من الثاني ، و هو ضعيف ، فلو لا أنَّ[4] إعمال الأول أولى لما عدل إليه مع ارتكاب الضُعف بحذف المفعـــول الثاني ، و لو أعمل الثاني ما لزمه محذور .

[أثر إعمال الثاني]

قوله : ([**فَإنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرتَ الفَاعِلَ فِي الأَوَّلِ**][5]**عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ**) .

أي: يكون[6]ضمير الفاعل في الأول على وفق الظاهر المتنازع فيه إفراداً و تثنيـــة وجمعـــاً و تذكيراً و تأنيثاً نحو :« ضربني و أكرمني زيدٌ ، ضرباني و أكرمني الزيدان ، ضربوني و أكـــرمني الزيدون ، ضربتني و أكرمتني هندٌ ، ضربتاني و أكرمتني [الهندان ، ضربنني و أكرمتني][7]الهندات ، ضربني و أكرمت زيداً ، ضرباني و أكرمتُ الزيدَينِ ، ضربوني و أكرمـــت الزيـــدِينَ ، ضـــربتني و أكرمتُ هنداً ، ضربتاني و أكرمتُ الهندين ، ضربنني و أكرمتُ الهندات ».

قوله : (**دُونَ الحَذْفِ**) . يعني : أنك لا تحذف فاعل الأول عند إعمـــال الثـــاني ، بـــل تُضمر[8] فاعله فيه على وفق الظاهر .

---

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي . أشهر شعراء العرب يماني الأصل من حضرموت . كان أبوه ملـــك أســـد و غطفان ،و أمه أخت المهلهل بن ربيعة فلقنه المهلهل الشعر، فقاله و هو غلام. و قصته معروفة .له ديوان .مات ســـنة ٨٠ ق . هـــ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٥١ ،والأغاني٩٣/٩،و خزانة الأدب ٣٢٢/١ ،و الأعلام ١١/٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ،و هو لامرىء القيس في ديوانه ٣٩ ،و الكتاب ٧٩/١، و الإنصاف ٨٤/١ ،و شرح المفصل ٧٨/١،و شرح الكافية لاين الحاجب ٣٤٦/١ ،و شرح الرضي ١٨٨/١ ،وتذكرة النحاة ٣٣٩ ،و المقرب ١٦١/١ ، و خزانة الأدب ٣٢٧/١.

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : فلو كان إعمال .

(٥) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٧٠.

(٦) سقطت (يكون) من (غ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (ش) : بل يُضمر .

قوله : (**خِلافاً لِلْكِسَائي**) . فإنه رأى أنَّ إضمار الفاعل في الأول إضمارٌ[1] قبل الذكر ، و هو محذورٌ ، فذهب إلى حذف فاعل الأول عند إعمال الثاني[2] . ففرّ من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أقبح منه ، و هو حذف الفاعل ، فكان كما قال الشاعر[3] :

فكنتُ كالسَّاعِي إلى مَثْعَبٍ مُوائلاً من سَبَلِ الرَّاعدِ

فيقول الكسائي : « ضربني و أكرمني زيدٌ ، ضربني و أكرمني الزيدان ، ضربني و أكرمني الزيدون ، [4]ضربتني و أكرمتني هندٌ ، ضربتني و أكرمتني الهندان ، ضربتني و أكرمتني الهندات ، ضربني و أكرمتُ زيداً ، ضربني و أكرمت الزيدَينِ ، ضربني وأكرمت الزيدِينَ ، ضربتني و أكرمتُ هنداً[5] ، ضربتني و أكرمتُ الهندين ، ضربتني و أكرمتُ الهندات ».

قوله : (**و جَازَ خِلافاً لِلْفَرَاءِ**[6]) . يعني: و جاز التنازع في كل صورة يكون العامل الأول فيها طالباً فاعلاً عند البصريين و الكسائي إلاّ أن البصريين يضمرون فاعل الأول ، و الكسائي يحذف فاعله عند إعمال الثاني ، و الفراء يمنع التنازع في مثل ذلك ؛ لأنك إذا أضمرت الفاعل في الأول أضمرت قبل الذكر ، و إن حذفته فحذف // الفاعل أقبح من الإضمار قبل **١٤/أ** الذكر ، فتعين إعمال الأول في الاسم الظاهر ، و خرجتْ المسألة من[7] باب التنازع ؛ لأن من

---

(١) في (ش) : إضماراً .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢٧/٣ ،وشرح الكافية له٣٤٢/١،وشرح التسهيل ١٠٣/٢،والارتشاف٢١٤٢.

(٣) البيت من البحر السريع ،و هو لسعيد بن حسان في خزانة الأدب ٣١٥/١ ،و معجم شواهد النحو الشعرية ٦٣ . وبلانسبةفي شرح الكافية للرضي ١٨٣/١.

و «المَثْعَبُ» : الحوض ، و «الموائل» : اسم فاعل من واءَلَ منه، أي :طلب النجاة و هرب . و «السَّبل» : المطر . يقول : أنا في إلتجائي إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب و مثله :

المستجيرُ بعمروٍ عند كربتهِ كالمستجير من الرمضاء بالنارِ ينظر : خزانة الأدب ٣١٤/١

(٤) في (ش) و (غ) : و ضربتني . بالواو .

(٥) في (غ) كرر مرتين : ضربتني و أكرمت هنداً .

(٦) أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام أخذ عن الكسائي، و أخذ عنه سلمى بن عاصم و محمد بن الجهم ، و كان ثقة إماماً قال فيه ثعلب : « لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها و ضبطها ،و لو لا الفراء لسقطت العربية »، ألّف معاني القرآن ،و الحدود. مات سنة ٢٠٧هـ . ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥١، و الفهرست ٩٨ ،و تاريخ بغداد ١٥٤/١٤، و نزهة الألباء ٨١، و معجم الأدباء ٩/٢٠، و وفيات الأعيان ١٧٦/٦، و البلغة ١٩٥، و بغية الوعاة ٣٣٣/٢ .

و ينظر : رأيه في شرح المفصل ٧٩/١ ، و شرح التسهيل١٠٣/٢، ، و أمالي ابن الحاجب ٢٧/٣ ،والارتشاف٢١٤٤.

(٧) في (ش) و (غ) : عن .

شرط[1] صحته صحةُ إعمال كل من المتنازعين في المتنازع على سبيل البدل . و في هذه الصورة لم يصح إعمال الثاني لأدائه إلى المحذورين . قال نجم الدين:« و الرواية الصحيحة عن الفراء : أنه يجيز التنازع . فإن كان الفعلان طالبين المتنازع فاعلاً ، فإن شئت أعملتهما فيه ، نحو :« ضربني و أكرمني زيدٌ » فترفع[2] « زيد » بهما . و إن شئت أعملت الثاني ، و أضمرت الأول[3] بعد المتنازع نحو :« ضربني و أكرمني زيدٌ هو » ، و إن طلبه الأول فاعلاً ، و طلبه[4] الثاني مفعولاً ، فإنك إذا أعملت الثاني أضمرت للأول بعد المتنازَع نحو :« ضربني و أكرمت زيداً هو » »[5] .

قوله : (**و حَذَفْتَ المَفْعُولَ إنْ اسْتُغنِيَ عَنْهُ**) نحو :« ضربتُ و أكرمتُ زيداً ، ضربت و أكرمت الزيدَين ، و ضربت و أكرمتُ الزيدين ، و ضربت و أكرمت هنداً ، و ضربت و أكرمت هنداً ، و ضربت و أكرمت الهندين ، و ضربت و أكرمت الهنداتِ ، و ضربت و أكرمني زيدٌ ، وضربتُ و أكرمني الزيدان ، و ضربت و أكرمني الزيدون ، و ضربت و أكرمتني هند ، وضربت و أكرمتني الهندان ، و ضربت و أكرمتني الهندات ».

قوله : (**و إلاَّ أَظْهَرتَ**) أي[6] : و إلاّ يستغنى عن المفعول أظهرتَه ،أي: جئت به ظاهراً ؛ لأن إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز . و لم يحذف؛ لأنه غير مستغنى عنه . فلم يبق بعد تعذر الإضمار و الحذف إلاّ الإظهار ، و ذلك حيث يكون ذلك المفعول أحد مفعولي باب « علمت » مع ذكر المفعول الآخر ؛ لأنه لا يحذف في باب « علمت » أحد المفعولين[7] مع ذكر أحدهما . و إنما يجوز حذفهما معاً ، أو ذكرهما معاً ،نحو قولك : « عَلِمَني قائماً و علمتُ زيداً قائماً ، و عَلِمَاني قائماً و علمتُ الزيدَينِ قائمَينِ ، و علموني قائماً و علمت الزيدِين قائمِينَ ، و علمتني قائماً و علمت هنداً قائمة ، و علمتاني قائماً و علمت الهندين قائمتين ، و علمنني قائماً و علمت

---

(١) في (ش) و (غ) : من شرطه صحة إعمال .
(٢) في (ش) : فيرفع .
(٣) في (ش) و (غ) : للأول .
(٤) سقطت من (ش) و (غ) .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٨٣/١ .
(٦) في (ش) و (غ) : يعني .
(٧) في (غ) : (مفعولين) بدون (أل) .

الهندات قائمات » . فأظهرت « قائماً »، و لم تقل: « علمني إياه » فتضمر؛ لأنه يكون إضماراً [1] قبل الذكر ، و لا حذفته لعدم الاستغناء عنه .

[أثر إعمال الأول]

قوله : (**و إنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ في الثَّاني**) نحو :« ضربني و أكرمني زيدٌ »، رَفعت «زيد» بـــ«ضربني » ، و أضمرت في « أكرمني » ضميراً مستتراً ، و « ضربني و أكرمـــاني الزيدان ،و ضربني وأكرموني الزيدون ، و ضربتني و أكرمتني هندٌ ، و ضربتني و أكرمتاني الهندانِ ، و ضربتني و أكرمنني الهنداتُ » .

قوله : (**و المَفْعُولَ عَلَى المُخْتَارِ**) نحو :« ضربني[2] و أكرمته زيدٌ ، و ضربني و أكرمتهما الزيدانِ ، و ضربني و أكرمتهم الزيدون ، و ضربتني و أكرمتها هندٌ ، و ضـــربتني و أكرمتـــهما الهندان ، و ضربنني و أكرمتهن الهندات » .

قوله : (**عَلَى المُخْتَارِ**) يعني: أنَّ المختار إضمار المفعول في الثاني عنـــد إعمـــال الأول . [وحذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول][3]غير مختار ؛ لأنه رابطة[4] بين الجملتين . و منـــهم من أجاز حذفه[5] .

قوله : (**إلاَّ أنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرَ**) . يعني : إلاّ أن يمنع مانعٌ من إضمار المفعول [في][6] الثاني عند إعمال الأول، فتظهر ذلك المفعول الذي تعذر إضماره ، و ذلك في باب « علمت »؛ لأنه قد يختلف ما يعود إليه الضمير الذي هو مفعول ثانٍ ، و المفعول الأول . فحينئذ يتعذر الإضمار؛ لأنك إذا[7] أضمرت مطابقاً للمفعول[8] الأول خالفت المعود إليه ، و إن طابقت المعود إليه خالفت المفعول الأول ، فتظهر لتعذر الإضمار و الحذف ؛ لأنه أحد مفعولي « علمت » مع ذكر

---

(١) في (غ) : إضمار .

(٢) في (غ) : ضربتي .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : رابط .

(٥) قال في الإرتشاف ٤/٢١٤٤:« وفي الإفصاح : مذهب أبي علي إضمار معمول الثاني ، ومذهب السيرافي جواز حذفه جوازاً مطرداً » .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : إن .

(٨) سقطت من (غ) .

١٤/ب

أحدهما . و[١] لا يحذف في باب «علمت» أحد المفعولين دون الثاني كما مرّ ، فتقول : «حسبني و حسبته منطلقاً زيدٌ منطلقاً ، حسبني و حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً ، حسبني و حسبتهم منطلقين الزيدون منطلقاً ، حسبتني و حسبتها // منطلقةً هندُ منطلقاً ، حسبتني و حسبتهما منطلقتين الهندان منطلقاً ، حسبتني و حسبتهن منطلقاتٍ الهنداتُ منطلقاً » .

فقد أظهرتَ في جميع هذه[٢] الأمثلة المفعول الثاني لـ« حسبت » الثاني ؛ لأنك لو أضمرت مطابقاً للمعود إليه الذي هو « منطلقاً » الآخر لخالف[٣] المفعول الأول . و إن أضمرته مطابقاً للمفعول الأول خالفت[٤] المعود إليه ، إلاّ في المثال الأول ، فقد توافق المفعول الأول ، و المعود إليه إلاّ أنك أظهرت[٥] فيه طرداً للباب .

[صورة ليست من باب التنازع]

قوله : (**و قَوْلُ امْرِىءِ القَيْسِ : «كَفَانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ»[٦]لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ المَعْنَى**) .

هذا رد لما احتج به الكوفيون من هذا البيت ، و هو من أعظم حججهم . و وجه احتجاجهم به ما مرّ[٧] . و ردّ المصنف على هذا الاحتجاج بأن[٨] هذا البيت ليس من[٩]التنازع لفساد المعنى عند تقديره من باب التنازع ، و من شرط باب التنازع صحة توجه العاملين إلى المتنازع من غير فساد ، وفي هذا لو وجهت العاملين إلى المتنازع لفسد المعنى . فلم يكن من هذا الباب[١٠] .

---

(١) في (ش) و (غ) : لأنه لا يحذف .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : خالف .
(٤) في (غ) : خالف .
(٥) في (غ) : أظهرته طرداً .
(٦) سبق تخريجه ص ١٠٩ .
(٧) ينظر : ص ٧٥.
(٨) سقطت « نون » بأن من (غ) .
(٩) في (ش) و (غ) : من باب .
(١٠) فيجب رفع « قليل » بـ « كفاني »؛ لأنه لم يوجه إليه غيره ، ولا يستقيم نصبه بـ «أطلب » ؛لأنه غير موجه إليه في المعنى ؛ إذ المعنى المقصود : كفاني قليل و لم أطلب الملك ، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، فوجب رفع « قليل » ، إذ لا عامل له سواه . ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٦٦.

و بيان الفساد أنَّ «لو» إذا دخلت على مثبتين انتفيا ، و إن دخلت على منفيين ثبتا ، و إن دخلت على مثبتٍ و منفي كما في هذا البيت ثبت المنفي ، و انتفى المثبت . فينتفي كون سعيه لأدنى معيشة ، و كفاية القليل من المال ؛ لأنهما كانا مثبتين ، و يثبت[1] الطلب المعطوف على الجزاء ؛ لأنه كان منفياً ، فلو وَجّه الطلب إلى القليل من المال لكان قد أثبت ما نفاه أولاً ؛ لأن طلب القليل هو السعي لأدنى معيشةٍ ، [فيكون قد نفى السعي لأدنى معيشة،][2] و أثبته ، و ذلك تناقض . فيجب أن يوجه الطلب إلى المجد المؤثل الذي دل عليه قوله في البيت[3] الثاني :[4]

و لَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ و قَدْ يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالي

و أجاب الفارسي[5] عن الكوفيين : بأن الواو في قوله : « و لم أطلب » واو الحال ، لا العاطفة ، فلم يثبت الطلب ، فلم[6] يناقض حينئذ[7] .

و رد هذا الجواب المصنف[8] بأن الواو الحالية أصلها العاطفة[9] .

و أجاب الإمام المهدي[10][11] – عليه السلام – عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب

---

(١) في (غ) : و ثبت .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) سقط من (ش) و(غ) و استدركه في (ش) في الهامش .

(٤) البيت من البحر الطويل ،و هو لامرىء القيس في ديوانه ٣٩ ،و شرح أبيات سيبويه ١٦٩/١ ،و شرح شواهد الإيضاح ٩٢، و شرح المفصل ٧٩/١ ،و الإيضاح في شرح المفصل ٧٠/١، و شرح الكافية للرضي ١٨٩/١ ،و الوافية في شرح الكافية ٥٦ ،و خزانة الأدب ٣١٨/١ .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ١٠٤،و الإيضاح في شرح المفصل١٧٠/١ .

(٦) في (ش) : فلا تناقض .

(٧) فكأنه على تقدير الفارسي قال : لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنيئة لكفاني القليل غير طالب له، فيكون الفعلان موجهين إلى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير ، فصح أن يكون من هذا الباب . ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١.

(٨) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/١:« إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضاً فإنه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد إلا إلى نفس طلب الملك في سياق « لو» لقوله : «ولكن أسعى لمجد مؤثل » وكأنه تفسير للمفعول الذي حذف في قوله :« و لم أطلب » .

(٩) في (غ) : العاطف .

(١٠) العلامة أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ينتهي نسبه بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إمام من أئمة زيدية اليمن و عالم من الكبار ، فقيه نحوي ،و لد بمدينة ذمار، و بويع بالإمامة في شوال سنة ٧٩٣هـ بصنعاء ،و توفي في سنة ٨٤٠هـ . من مؤلفاته :نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد ، الفصول في معاني جوهرة الأصول في الفقه ، الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر في النحو ، و الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ، و القسطاس في المنطق .
ينظر : البدر الطالع ١٢٢/١، و كشف الظنون ٢٢، ٧٣ ، ٢٢٤ ، و معجم المؤلفين ٢٠٦/١ .

(١١) ينظر رأيه في كتابه المكلل الكاشف لغوامض المفصل ق٢٠، وتاج علوم الأدب ٦٧٣/٢ .

« نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه»[1] يعني: مما[2]يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم . فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى القليل[3]من المال مع نفي السعي لأدنى معيشةٍ أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة . فيكون[4] من باب التنازع ، و لا فساد فيه[5] .

(١) لا أصل له . قال السخاوي : «اشتهر في كلام الأصوليين و أصحاب المعاني و أهل العربية». ينظر : المقاصد الحسنة ص ٥٢٦، و الأسرار المرفوعة ٥٦٤، و الدرر المنتثرة ٤٢٢ ،و الكشف الألهي ١١٠١ ،و كشف الخفاء ٢٨٣١، و السلسلة الضعيفة ١٠٠٦ . قال ابن قتيبة في مشكل الحديث: «أراد أن صهيباً إنما لم يعص الله حياءً لا لمخافة عذابه»

(٢) سقطت (يعني) من (أ) .

(٣) في (ش) و (غ) : قليل .

(٤) في (ش) و (غ) : فيكون البيت .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

[مفعول ما لم يسم فاعله]

قوله : (**مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) أي : مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

قوله : (**كُلُّ مَفْعُول**) جنس الحد .

قوله[1] (**حُذِفَ فَاعِلُهُ**) احتراز عن « زيداً » في « ضربت زيداً » .

قوله : (**و أُقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ**) احتراز عن نحو[2] : « درهماً » في : « أُعطي زيدٌ درهماً » ، و عن : « قائماً » في : « عُلم زيدٌ قائماً » .

قوله : (**و شَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيْغَةُ الفِعْلَ**) يعني: من بنائها[3] المقتضي للفاعل .

قوله : (**إلى « فُعِلَ ، و يُفعَلُ »**) يعني إلى بنائها للمفعول ، و هو « فُعِل ، و يُفعَل » و نظائرهما مما ضُمَّ أوله ، و كُسر ما قبل آخره [في الماضي][4]حتى يَعمّ[5]: « أُفعِل ، و افْتُعِل ، و اسْتُفْعِل ، و فُعِّل ، و فُوعِل و فُعْلِل ، و تُفعْلِل» و أمثالها . و مما ضم أوله و فتح ما قبل آخره في المضارع حتى يَعُمَّ : « يُفْتَعَل[6] ، و يُسْتَفْعَل ، و يُفعلل » و أمثالها .

قوله: (**و لا يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّاني مِنْ بَابِ « عَلِمْتُ »، و لا الثَّالِثُ مِنْ بَابِ « أَعْلَمْتُ »**).

اعلم أن ثاني مفعولي « علمت » إذا كان ظرفاً غير متصرف أو جاراً و مجروراً[7]، أو جملةً نحو : « علمت زيداً عندك ، أو في الدار ، أو أبوه منطلقٌ » لم يقم مقام الفاعل ؛ لأن غير المتصرف لا يقام[8] للزومه النصب على الظرفية ، أو الإنجرار بـ« مِن » . و المجرور لا ينوب[9] مع وجود المفعول به // الصريح . و الجملة لا تقام[10] مقام الفاعل إلاّ إذا كانت محكية نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾[11] ؛ لكونها بمعنى المفرد ، أي: اللفظ . **أ/١٥**

---

(١) في (ش) و (غ) : و قوله .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : بناء .
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٥) في (غ) : يعلم .
(٦) في (ش) : تفتعل ، وفي (غ) : يفيعل .
(٧) في (غ) : أو مجروراً .
(٨) في (غ) : لا يقام مقام الفاعل .
(٩) في (ش) : لا يناب .
(١٠) في (غ) : لا يقام .
(١١) هود : ٤٤ .

و قد تقام الجملة مقام الفاعل إذا كانت مؤولة بالمصدر الذي تضمنته نحو:﴿تَبَيَّنَ [1] لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ [2]﴾ [3] أي: فعْلُنا .

و إن كان ثاني مفعولي « علمت » أو ثالث مفاعيل «أعلمت» غير ذلك ، فالمتقدمون[4] منعوا من قيامه مقام الفاعل مطلقاً ، قالوا لأنه مسندٌ إلى المفعول الأول ، فلو أقيم لصار مسنداً و مسنداً إليه في حالة واحدة ، فلا يجوز . قال نجم الدين: « و فيما قالوا[5] نظر ؛ لأنه لا يضر أن يسند الشيءُ إلى شيءٍ ، و يسند إليه شيئاً آخرٌ نحو : «أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً» فـ«أعجبني» مسند إلى « ضرب » و « ضرب » إلى « زيد » . وإنما المحذور لو أسند شيء إلى شيء ، و يسند إليه ذلك الشيء »[6] .

و المتأخرون[7] قالوا يجوز قيامه مقام الفاعل إذا لم يلتبس ، و ذلك إذا كان نكرة ، و أول المفعولين معرفة نحو : «عُلِم زيداً قائمٌ» ؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل .

قال نجم الدين : « و الذي أرى أنه يجوز قياساً نيابتُه عن الفاعل معرفةً كان أو نكرة . و اللبس مرتفع مع التزام كلٍّ من المفعولين مركزه نحو: « عُلم زيداً أبوك » و المرفوع ثاني المفعولين، و «أعلمك زيداً أبوك» و المرفوع ثالث المفاعيل»[8]. قال نجم الدين: «و لا شك أنَّ السماع لم يأتِ إلاّ بقيام أول مفعولي « علمت »، و كذا لم يسمع إلاّ إقامة أول مفاعيل « أعلمت» »[9] ، كقوله[10] :

نُبِّئْت نُعْماً عَلَى الهِجرانِ عَاتِبةً سَقْياً و رَعْياً لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّاري

---

(١) في (ش) و (غ) : بُيِّن

(٢) سقطت (بهم) من (ش) و (غ)

(٣) إبراهيم : ٤٦.

(٤) ينظر : المفصل ٣٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ٥٧/٢، وشرح الرضي ١٩١/١،والإرتشاف١٣٢٩/٣،وشفاء العليل٤١٩/١.

(٥) في (غ) : قال .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ١٩١/١ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية١٤٣، وشرح الرضي ١٩٢/١، والارتشاف١٣٢٩/٣.

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١٩٢/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٩٢/١ .

(١٠) البيت من البسيط ، و هو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٣٥، و جمهرة أشعار العرب ١١٣. و الزاري : الغاضب. و الشاهد فيه قوله : « نبئت » حيث نصب ثلاثة مفاعيل، و ناب المفعول الأول عن الفاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

و قوله[1] :

نُبِّئتُ عمراً غيرَ شاكِرِ نعمتي و الكفرُ مَخْبَثَةٌ لنفسِ المُنعمِ

قوله : (**و المَفْعُولُ لَهُ ، و المَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ**) . أي: لا يُقامان مقام الفاعل ، فلا يقال: « ضُرب تأديبٌ » ، و لا « جيء و زيدٌ » ؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل كالمنوب عنه ، أعني[2] الفاعل ، و لاشك أن الفعل المتعدي لا بد له من مفعول به ، و لا بد للفعل من مصدرٍ ، إذ هو جزؤه ، و لا بد له من زمان و[3] مكان يقع فيهما . و المجرور مفعول به بواسطة حرف الجر بخلافهما ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض كالعبث ، و رُبَّ فعل يفعل[4] بلا مصاحب ، و لأن الواو دليل الانفصال ؛ لأن أصلها العطف ، و الفاعل كالجزء من الفعل ، و لو حُذِفَتْ[5] لم يعرف كونه مفعولاً معه . و كذا التمييز ، و المستثنى ليس من ضروريات الفعل . و أما الحال فهو من ضروریاته ، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعلٍ منه .

قوله : (**و إذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ**) . أي: للقيام مقام الفاعل ؛ لأن طلب الفعل له أشدُّ من طلبه لسائر المنصوبات . هذا مذهب البصريين[6]،أي وجوب إقامة المفعول به إذا وُجد دون غيره .

و أما[7] الكوفيون[8] و وافقهم بعض[9] المتأخرين[10] فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقام

---

(١) البيت من الكامل ، و هو لعنترة في ديوانه ٢١٤ ،و لسان العرب (خبث) ١٤٥/٢ ،و خزانة الأدب ٣٢٨/١، و بلا نسبة في رصف المباني ٤٤٩ .

و الشاهد فيه قوله : « نبئت » حيث نصب ثلاثة مفاعيل، و ناب المفعول الأول عن الفاعل؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

(٢) في (ش) و (غ) : أي .

(٣) في (ش) : أو .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت (و لو حذفت) من (غ) . و في (ش) : و لو حذف .

(٦) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٢،والمفصل ٣٣٢،شرح الكافية للرضي ١٩٤/١ ،والارتشاف ١٣٣٨/٣،و شرح ابن عقيل ٣٩٩/١ ،و شرح شذور الذهب ١٦٣، و النجم الثاقب ٢٢٣/١ ،و همع الهوامع ٥٢١/١ .

(٧) في (غ) : و أما مذهب الكوفيين .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١٩٤/١،والارتشاف ١٣٣٩/٣، و شرح ابن عقيل ٣٩٩/١ ،و شرح الأشموني مع الصبان ٩٢/٢، و النجم الثاقب ٢٢٣/١ و همع الهوامع ٥٢١/١ .

(٩) في (غ) : (بعد) بدل (بعض) .

(١٠) هو ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٥٩/٢.

الفاعل أولى ، لا أنه[1] واجب ، و استدلوا[2] بالقراءة الشاذة : ﴿ و قَالُوا[3] لَوْ لا نُزِّل عليه القُرْآنَ ﴾[4] بالنصب ، و بقوله تعالى : ﴿ و يُخْرَجُ له يومَ القيامةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً ﴾[5]، و بقول الشاعر[6] :

و لو وَلدَتْ قُفيزةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

و رُدَّ بشذوذ القراءة في الآية الأولى ،و بأن المقام في « يُخرج » ضمير الطائر ، و « كتاباً » حال . و كون البيت ضرورةً .

فتقول عند البصريين : « ضُرِب زيدٌ يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضرباً شديداً في داره » لا غير . و الكوفيون يقولون هذا أولى ، و يجوز : « ضُرب زيداً يومُ الجمعة » و نحوه .

و منع الجزولي[7] //إقامة المنصوب بترع الخافض مع وجود المفعول من غير حذفٍ، فلا **١٥/ب** يجيز : « أُمر زيداً الخيرُ » بل : « أُمِر زيدٌ الخير » . قال نجم الدين: « و الوجه الجواز »[8] .

و لا يقام المصدر [الذي للتأكيد][9]إلاّ موصوفاً ، و لا الظرف إلاّ متصرفاً .

قوله : (**فإنْ لَمْ يَكُنْ فَالجَمِيعُ سَواءٌ**) .

قال نجم الدين: « الأكثرون على[10] أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة . و رجح بعضهم الجار و المجرور؛لأنه مفعول به لكن بواسطة.و رجح بعضهم الظرفين والمصدر؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة . و بعضهم المصدر ؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر »[11].

---

(١) في (غ) : أولى لأنه .

(٢) في (ش) و (غ) : استدلالاً .

(٣) سقطت (و قالوا) من (ش) و (غ) .

(٤) الفرقان : ٣٢ .

(٥) الاسراء ١٣ ، قرأها أبو جعفر المدني (من العشرة) : « و يُخْرَجُ » بياء مضمومة و فتح الراء . و قرأها يعقوب «يَخْرُجُ» . و قرأ الباقون « نُخْرِجُ » . ينظر : شرح طيبة النشر ٣٦٣ ، وتقريب النشر١٦١، و إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢ .

(٦) البيت من البحر الوافر ،و هو لجرير في الخزانة ٣٢٩/١ ،و هو بلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/١ ،و شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧ ،و أمالي ابن الحاجب ١٥٠/٣ ،و شرح التسهيل ٦٠/٢، و شرح الكافية للرضي ١٩٤/١، و النجم الثاقب ٢٢٤/١ ،و الهمع ٥٢١/١ .

و الشاهد فيه : « لسبَّ بذلك الجرو الكلابا » حيث ناب الجار و المجرور عن نائب الفاعل مع وجود المفعول به .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٣.

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١٩٥/١.

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١٩٦/١ .

قال نجم الدين: « و الأولى أن يقال: كُلُّ ما كان أدخل في[1] عناية المتكلم ، و اهتمامه بذكره ، و تخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، و ذلك إذن إليَّ اختياره»[2] .

قوله : (**و الأَوَّلُ مِنْ بَابِ « أَعْطَيْتُ » أَوْلَى مِنَ الثَّانِي**) .

كلٌّ ماله مفعولان ليس أولهما مبتدأ فإقامته أولى ؛ لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني نحو : « أُعطي زيدٌ درهماً » ، و يجوز إقامة « الدرهم » .

---

(١) في (غ) : أدخل عليه في عناية .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٩٦/١ .

[المبتـــدأ و الخـــبر]

(و[1]**مِنْهَا الْمُبْتَدَأُ و الخَبَرُ**) . أي: من المرفوعات .

اعلم أن المبتدأ اسمٌ مشتركٌ بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ ، فأفرد المصنف لكـــل واحد منهما حدّا ، و قدّم منهما[2] ما هو الأكثر في كلامهم .

فقوله[3] : (**هُوَ الاسْمُ**) جنس الحد .

و قوله[4] : (**الْمُجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) احتراز مما[5] دخلت عليه النواسخ .

وقوله : (**مُسْنَداً إلَيْهِ**) احتراز عن الأسماء المتعددة[6] ، و أسماء العدد ، و أسماء حـــروف التهجي ، و الأصوات[7]، و عن المبتدأ الثاني ، و عن الخبر[8] .

قال نجم الدين: « و فسر الزمخشري[9] و المصنف[10] العوامل اللفظيـــة في حـــد المبتـــدأ بنواسخه[11] . و هي: كان ، و ظـــن ، و إنّ[12] و أخواتهـــا ، و مـــا و لا»[13]. و[14] قـــال : « و الأولى أن يطلق ، و لا يخص عاملاً دون عامل ؛ صوناً للحد عن اللفظ المجمل ؛ و ليخـــرج الفاعل من حد المبتدأ ؛ لأنه لا يخرج إذا فُسرت العوامل اللفظية بالنواسخ فقط . و يجاب في نحو : « بحسبك زيد » بزيادة[15] الباء فكأنها معدومة »[16] .

---

(١) في (ش) و (غ) : قوله : و منها .

(٢) في (أ) : منها . و ما أثبته من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : قوله .

(٤) في (غ) : قوله .

(٥) في (ش) و (غ) : عما .

(٦) في (ش) : المعددة . و في (غ) : المعدودة .

(٧) فهي و إن كانت مجردة عن العوامل اللفظية ،لكنها غير معربة؛ لفقدان سبب الإعراب ،و هو التركيب الاسنادي .

(٨) لأن المبتدأ الثاني و الخبر يقعان مسنداً لا مسند إليه .

(٩) ينظر : المفصل ٥٣، و شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له٣٥٣/٢.

(١١) سقطت ألف (بنواسخه) من (غ) .

(١٢) سقطت (و إن) من (غ) .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ .

(١٤) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(١٥) في (غ) : بزياد .

(١٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ .

و لا يرد على قوله (**الاسم**)[1] : « تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه » . و يُروى : « خيرٌ من أن تراه »[2] ، و قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ[3]﴾[4] عند من قال : « ءأنذرتهم » مبتدأ؛ لتأويلها بالاسم ، أي : سماعك بالمعيدي ، و سواء عليهم إنذارك و تركه ، و كذلك نظائرهما .

قوله : (**و الصِّفَةُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْي ، و أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ**) .

هذا حد المبتدأ الثاني الذي يكون مسنداً ، و لا خبر له ؛ لأنه في المعنى كالفعل، و الفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً من بين الصفات و لهذا أيضا[5] : لا يصغر، و لا يوصف، و لا يعرف ،و لا يثنى، و لا يجمع إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث »[6].

و يعني بالصفة : اسم الفاعل[7] و اسم المفعول و الصفة المشبهة .

فقوله : (**و الصِّفَةُ**) جنس الحد . و قوله : (**الوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْي ، و أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ**) احتراز عن نحو : « قائمٌ زيدٌ » فإن « قائم » خبر لا مبتدأ . قال نجم الدين: «و كذا بعد «هل» الاستفهامية نحو: «ما قائمٌ الزيدان و إن قائمٌ الزيدان ، و أقائمٌ الزيدان ، و هل حسنٌ الزيدان» »[8] .

قوله : (**رَافِعَةً لِظَاهِرٍ**[9]) احتراز عن نحو : « أقائمان الزيدان ، و أقائمون الزيدون » فإنهما خبر .

قال نجم الدين:«و يريد بـ« الظاهر » ما كان بارزاً سواء كان مظهراً نحو :« أقائم الزيدان» أو مضمراً كقولك بعد ذكر « الزيدين »:« أقائمٌ هما » ، فإن قولك «هما»فاعل مع أنه مضمرٌ »[1].

---

(١) في (ش) و (غ) : (نحو) بدل (الاسم) .

(٢) يضرب للرجل الذي له صيت ، وذكر ، فإذا رأيته ازدريته . والمعيدي : تصغير معدي ، منسوب إلى معدٍّ، وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين الشدتين مع ياء التصغير . ينظر: كتاب جمهرة الأمثال١/٦٦،ومجمع الأمثال ١/١٢٩، والمستقصي ٣٧٠، والكتاب٤/٤٤،واللسان (عدد)٣/٢٨٦.

(٣) في (ش) و (غ) : زيادة (أم لم تنذرهم) .

(٤) سورة البقرة : ٦ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) وهي لغة لبني الحارث . ينظر: الأصول في النحو ١/٧١،وسر الصناعة ٢/٦٢٩،وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٩٨،وشرح المفصل ٣/٨٧،و شرح التسهيل ١/٢٦٤،وشرح الرضي ١/١٩٨،والارتشاف٣/١٠٨٢.

(٧) في (ش) و (غ) : اسمي .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١/١٩٩ .

(٩) سقطت (لظاهر) من (غ) .

(١) ينظر : شرح الكافية له ١/١٩٩ .

و الأخفش و الكوفيون[1] جوزوا[2] رفع الصفة للظاهر من غير اعتماد نحو : « قائمٌ الزيدان» كما يجوزون عمل الظرف بلا اعتماد .

و أجري : « غير قائم » مجرى « ما قائم » لكونه بمعناه ، قال[3] :

غيرُ مأسوفٍ على الزمنِ ينقضي بالهمِّ و الحزنِ .

و اعلم أن العامل في المبتدأ عند البصريين[4] هو الابتداء . و فسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ، أو لإسناده . و فسّر //الجزولي[5] الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه ، أو لإسناده . **أ/١٦**

ثم قال المتأخرون كالزمخشري[6] و الجزولي[7] : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً ؛ لطلبه لهما على السواء . و نقل الأندلسي[8] عن سيبويه[1] : أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، و يحكي هذا عن أبي علي[2] ، و ابن جني[3] .

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٧٠، وشرح اللمع للضرير ٢٩،واللباب ١٣٥/١،وشرح التسهيل ٢٦٥/١،و شرح الكافية للرضي ١٩٩/١،والارتشاف ١٠٨٢/٣،و شرح ابن عقيل ١٥٤/١،و شرح شذور الذهب ١٨٢ ،و شرح الأشموني ٢٨٢/١ .

(٢)سقطت (جوزوا) من (غ) .

(٣) البيت من البحر المديد،و هو لأبي نواس في أمالي ابن الحاجب ١٢١/٣،و المغني ا ٢١١، و الخزانة ٣٣٧/١ .وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٦/١،و شرح اللرضي ١٩٩/١،والارتشاف ١٠٨٤/٣،و النجم الثاقب ٢٢٩،والهمع ٣٠٩/١.
و التمثيل فيه قوله:« غير مأسوف على زمن » حيث أجرى «غير» مجرى حرف لنفي،وكأنه قال: ما مأسوف على زمن .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٤٤/١ ،و أسرار العربية ٦٧ ،و شرح المفصل ٨٤/١ ،و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ ،والارتشاف ١٠٨٥/٣،و شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

(٥) قال في مقدمته ٩٣: « الابتداء : جعل الاسم أول الكلام معنىً مسنداً إليه الخبر » .

(٦) ينظر : المفصل ٥٣، و شرحه لابن يعيش ٨٥/١ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ٩٣.

(٨) أبو محمد ، القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي ، يلقب علم الدين . إمام في العربية ،و عالم بالقرآن و القراءة ،قرأ النحو على أبي الحسن علي بن الشريك، و بدمشق على أبي اليمن الكندي،و ببغداد على العكبري، و أما معرفته بالفقه ، و الأصول ، و علوم الأوائل كالمنطق فهو الغاية فيه . صنّف كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات ، و شرح مقدمة الجزولي، و غيرها ، توفي سنة ٦٦١ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، و بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .
وينظر نقله عن سيبويه في شرح الرضي ٢٠٠/١،و الموشح ق٦٢. كما نقل هذا القول عن سيبويه ابن خروف في شرح الجمل ٣٩٣/١،وابن مالك في شرح التسهيل ٢٦١/١.

(١) قال في الكتاب ٤٠٦/١: « فصار » هو خلفك ،وزيدٌ خلفك « بمنزلة ذلك . والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالآخر قد رفعه الأولُ وعمل فيه » .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١.

(٣) ينظر : اللمع ١٢.

و قال الكسائي[1] و الفراء – و قواه نجم الدين[2] – أنهما[3] يترافعان. و قال بعضهم[4] : المبتدأ الأول يرتفع[5] بإسناد الخبر إليه . و بعض الكوفيين قال[6] : يرتفع[7] المبتدأ الأول بالضمير العائد من الخبر إليه ؛ لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً . و قال بعض البصريين[8] : « العامل في المبتدأ هو الابتداء ، و العامل في الخبر[9] الابتداء بواسطة المبتدأ » .

قوله : (**فإنْ طَابَقَتْ مُفْرَداً جَازَ الأَمْرَانِ**) .

اعلم أنَّ الصفة الواقعة بعدحرف النفي ، و حرف الاستفهام على ثلاثة أقسام :

فحيث تكون مفردة ، و ما بعدها مفرد ، مثل : « أقائمٌ زيدٌ ، و ما قائمٌ زيدٌ » تحتمل[10] وجهين : كونها مبتدأً ، و ما بعدها فاعلها ، أو[11] كونها خبراً .

و حيث تكون مفردة ، و ما بعدها مثنى أو مجموع فهي مبتدأ ، و ما بعدها فاعلها، مثل: « أقائمٌ الزيدانِ ، أو الزيدون ، و ما قائمٌ الزيدانِ أو الزيدون » .

و حيث تكون مثناة أو مجموعةً ، و ما بعده كذلك ، نحو: « أقائمانِ الزيدانِ ، و أقائمون الزيدون ، و ما قائمان الزيدان ، و ما قائمون الزيدون » فالأظهر أنهما خبر عما بعدها . و تحتمل[1] احتمالاً ضعيفاً أن تكون مبتدأ[2] ما بعدها فاعلها على لغة «أكلوني البراغيث » . و « يتعاقبون فيكم ملائكة »[3] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٤/١ ،و أسرار العربية ٦٨ ،و شرح المفصل ٨٤/١ ،و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/١،والارتشاف ١٠٨٥/٣.

(٢) واختاره أبو حيان في الارتشاف ١٠٨٥/٣.

(٣) سقطت (أنهما) من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٩/١،وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/١،والارتشاف ١٩٨٥/٣.

(٥) في (غ) : يرفع .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١.

(٧) في (غ) : يرفع .

(٨) ينظر : أسرار العربية ٧٦ ،و الإنصاف ٤٦/١ ،و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١.

(٩) في (ش) و (غ) : هو الابتداء .

(١٠) في (غ) : يحتمل .

(١١) في (ش) و (غ) : و كونها .

(١) في (غ) : يحتمل .

(٢) في (ش) و (غ) : مبتدأة .

(٣) رواه البخاري ٢٨/٢ و ٢٩ في مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، و في بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة و في التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ تعرج الملائكة ﴾ و رواه مسلم برقم ٦٣٢ في المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح =

قوله : (**مِثْلُ** : « **زَيْدٌ قَائمٌ** ») هذا مثال المبتدأ .

قوله : (« **و مَا قَائمٌ أَبَوَاكَ ، و أَقَائمٌ الزَّيْدَانِ** ») . هذا مثال المبتدأ الثاني .

و اعلم أن المبتدأ الأول مسندٌ إليه ؛ لأن له خبراً ، و الثاني مسند لا خبر له .

[تعريف الخبر]

قوله : (**و الخَبَرُ هُوَ : المُجَرَّدُ المُسْنَدُ المُغَايِرُ لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ**) .

فقوله : (**المُجَرَّدُ**) جنس الحد ، و قوله : (**المُسْنَدُ**) أخرج المبتدأ الأول ، و قوله : (**المُغَايِرُ لِلصِّفَةِ المَذْكُورَةِ**) أخرج المبتدأ الثاني . و إنما لم يقل في حد الخبر هو الاسم ؛ لأنه[1] قد يكون اسماً مفرداً[2] جامداً ، أو مشتقاً[3] مثل : « زيد أخوك ، و زيدٌ قائمٌ » . و قد يكون جملة اسمية مثل : « زيدٌ أبوه[4] قائم » ، أو فعلية مثل : « زيدٌ قائمٌ أبوه » ،أو شرطية مثل :« زيد إن تعطه يشكرك » ، أو ظرفية مثل : « زيدٌ عندك ، أو في الدار » ؛ لأنه مقدر بـ« استقر » عند الأكثر[5] .

[الأصل في المبتدأ التقديم :]

قوله : (**و أَصْلُ المُبْتَدَإِ التَّقْدِيمُ**) . إنما كان كذلك ؛ لأنه المحكوم عليه ، و لابد من وجوده قبل الحكم ، فقصدوا[1] في اللفظ أيضاً[2] أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه[3] . و على هذا يكون أصل الخبر التأخير . فإذا أخر المبتدأ ، و قدّم الخبر يكون المبتدأ المؤخر لفظاً مقدماً تقديراً . و الخبر المقدم لفظاً مؤخراً[4] تقديراً .

=و العصر . و رواه مالك في الموطأ ١/١٧٠ في قصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة ، و رواه النسائي ١/٢٤٠ و ٢٤١ في الصلاة باب فضل صلاة الجماعة .

(١) في (ش) و (غ) :(لأن الخبر) .

(٢) سقطت (مفرداً) من (غ) .

(٣) في (غ) :(و قد يكون مشتقاً) .

(٤) في (غ) : أبو .

(٥) سيأتي الخلاف فيه ص ٩٩.

(١) في (ش) و (غ) : فقُصد .

(٢) سقطت (أيضاً) من (غ) .

(٣) سقطت (عليه) من (غ) .

(٤) في (غ) :(مؤخر) .

قوله : (**و مِنْ ثَمَّ [جَازَ : « فِي دَارِهِ زَيْدٌ »**)][1]أي: من جهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة التي هي: « في داره زيدٌ » ؛ لأن الضمير فيها راجع من الخبر المتقدم لفظاً المتأخر تقديراً إلى ما تأخر عنه لفظاً ، و هو متقدم عليه تقديراً .

قوله : (**و امْتَنَعَ : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ »**) . أي:و امتناع هذه مُعَلَّلٌ بأن أصل المبتدأ التقديم ؛ لأن الضمير في « صاحبها » راجع[2]إلى « الدار » فيرجع الضمير فيها من المبتدأ المتقدم لفظاً وتقديراً إلى الخبر المتأخر لفظاً وتقديراً . و هذا[3]إضمارٌ قبل الذكر فلا يجوز. قال نجم الدين: « و من جوّز ثَمَّ « ضَربَ غلامُه زيداً » ينبغي أن يجوز هذا ؛ لأن طلب المبتدأ للخبر[4] كطلب الفعل للمفعول ، بل أشد »[5] .

قال نجم الدين : « و كان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا[6] // المواضع التي **١٦/ب** يجب فيها تقديم المبتدأ ، و التي يجب فيها تأخيره ، ثم يذكر التي يصح فيها تنكير المبتدأ »[7] .

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

قوله : (**و قَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا**) .

جمهور النحاة[1] على أنه يجب كون المبتدأ معرفة ، أو نكرة فيها تخصيص ما ؛ لأنه محكوم عليه . و الحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته . و اعترض هذا التعليل بالفاعل . قال نجم الدين [2]: « و قال ابن الدهان[3] – و ما أحسن ما قال – : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٢) في (غ) : (راجع من الخبر المتقدم إلى الدار) .

(٣) في (ش) و (غ) : و هو .

(٤) في (ش) و (غ) : لخبره .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٢/١ .

(٦) سقطت (ههنا) من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٢/١ .

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير٣٤،والمفصل ٥٤، والبيان في شرح اللمع ١٠٥،وكشف المشكل٢١٤،وشرح الجمل لابن خروف ٣٨٧/١،واللباب ١٢٥/١،وتوجيه اللمع ١٠٦،وشرح المفصل ٨٥،والإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١، وشرح الرضي١ /٢٠٢.

(٢) ينظر شرح الكافية له ٢٠٣/١.

(٣) أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادي، المعروف بابن الدهان، من أعيان النحاة ، سمع من ابن الحصين، صنف : شرح الإيضاح ،وشرح اللمع ، والفصول في النحو . قال العماد الكاتب : « هو سيبويه عصره، ووحيد =

نكرة شئت ، يعني و إن لم تخصص[1] ؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم سواء كان تخصص المحكوم عليه بشيء ، أو لا .» فإذا[2] لم تحصل[3] لم يجز و إن أخبرت عن معرفةٍ ؛ ولذا يعد لغواً قولك[4] : «السماءُ فوقنا و الأرض تحتنا» و يصح أن تقول[5] : «كوكبٌ انقض الساعة» لحصول الفائدة . و قال تعالى : ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضرة ﴾[6] . قال نجم الدين : « و لا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع »[7] .

و مما وقع نكرة غير مخصصة[8] قولهم[1] : « شهرٌ ثرَىَ ، و شهر ترى ، وشهر مرعى » وقولهم :[2] « أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك[3]» .

و قد حصر ابن عصفور[4]المخصصات في نيف و ثلاثين مخصصاً ذكرها في كتابه المقرب[5] و لم يذكر المصنف إلاّ بعضها .

= دهره، لقيته وكان حينئذ يقال: نحاة بغداد أربعة: ابن الجواليقي ،وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان » ، توفي سنة ٥٦٩ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢١٩/١١ ، وإنباه الرواة ٤٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٨١/٢٠ ، والبلغة ٨٢ ، وبغية الوعاة ٥٨٧/١ .

(١) في الأصل : (يخصص) . و ما أثبته من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : و إذا

(٣) في الأصل : (يحصل) و ما أثبته من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : قوله .

(٥) في (غ) : يقول.

(٦) القيامة : ٢٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٣/١ .

(٨) في (ش) و (غ) : متخصصة .

(١) يعنون شهور الربيع ، أي : يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات ، فتراه ،ثم يطول فترعاه النَّعَمُ . وأرادوا : شهرٌ ثرى فيه ، وشهرٌ ترى فيه ، فحذفا . وإنما حذف التنوين من « ثرى ، ومرعى » في المثل لمتابعة « ترى » الذي هو الفعل . ينظر مجمع الأمثال ٤٦٧/١ ،وفصل المقال ١١٩ ، وأدب الكاتب ٧٦.

(٢) الأَمْتُ : العوج . والمعنى : ليكن الأمت في الحجارة لا فيك . أي : أبقاك الله بعد فناء الحجارة . وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء . ينظر : الكتاب ٣٢٩/١ ،ولسان العرب (أمت) .

(٣) في (ش) و (غ) : (لا فيه) .

(٤) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي . تخرج على ابن الدباج، ثم على الشَّلَوبيين . و كان بقية الحاملين للواء العربية بالمغرب ،كثير المطالعة . صنَّف : المقرَّب في النحو ، و الممتع في التصريف ، و الهلالية ، و ثلاثة شروح على الجمل ، و شرح الجزولية ، و شرح الإيضاح و غيرها . توفي سنة ٦٦٩هـ .

ينظر : فوات الوفيات ٩٣/٢ ، و البلغة ١٣١ ، و بغية الوعاة ٢١٠/٢ ، و شذرات الذهب ٣٣٠/٥ .

(٥) ينظر: المقرب ١٢٣.

قوله : (**مِثْلُ** : ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ** ﴾[1]) . فـ « عبد » مبتدأ متخصص بوصفه و هو قوله : « مؤمن » ، و « و خيرٌ من مشرك » خبره .

قوله : (**و « أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ »**) . « رجل » مبتدأ ، و« امرأة» معطوف عليه ، و « في الدار » الخبر . و قد تخصصا بثبوت الحكم لأحدهما مبهماً ؛ لأن همزة الاستفهام ، و « أم » تفيد[2] أن ثبوت الحكم لأحد المستويين ، و إنما يسأل عن[3] التعيين . و نجم الدين[4]يعدها[5] من غير المتخصص[6] .

قوله : (**و « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب »**[7]) « شر » مبتدأ ، و « أهر ذا ناب » خبره . و الذي خصصه كونه في المعنى فاعلاً محصوراً عليه الفعل ، أي : ما أهر ذا ناب إلاّ شرٌّ . فأشبه الفاعل . و قيل: إن « شر » موصوف بصفةٍ مقدرةٍ ، أي شرٌ عظيمٌ . و مثله « ما » التعجبية في قولك :« ما أحسنَ زيداً »، أي :ما حَسّن زيداً إلاّ شيءٌ . و « أمرٌ أقعده عن الحرب[8]، و شرٌ ما ألجأك إلى مخة عُرقوب»[9] . و نجم الدين[10] يعد هذا أيضاً من غير المتخصص .

قوله : (**و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ »**) . «رجل» مبتدأ ، و « في الدار » خبره[11] . و خصصه تقدم خبره الظرفي عليه ، فلو قيل : « قائمٌ رجلٌ » لم يجز[12] . و نجم الدين يعده من غير المتخصص. و يقول : « إنما وجب تقديم الخبر الظرفي لئلا يلتبس بالصفة لو تأخر مع كثرة وقوع الظرف خبراً

---

(١) البقرة :٢٢١ .

(٢) في (غ) : يفيد .

(٣) سقطت (عن) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٥/١ .

(٥) في (ش) و (غ) :(يعد هذا) .

(٦) في (ش) : المخصص .

(٧) يقال : أهره : إذا حمله على الهرير ، و هرير الكلب صوته و هو دون النُّباح ، و ذو الناب السبع . يضرب في ظهور أمارات الشر و مخايله . ينظر : الكتاب ٣٢٩/١ ، و مجمع الأمثال ٤٦٧/١ ، ودلائل الإعجاز١٩٩،و اللسان (هرر) ٧٣/١٥ و خزانة الأدب ٤٢٨/٤.

(٨) في (غ) : الخروج بدل من (الحرب) .

(٩) و المعنى : ما ألجأك إليها إلا شر . أي فقر و فاقه . و ذلك أن العُرْقوب لا مخ له ، و إنما يُحْوَج إليه من لا يقدر على شيء و هو مثل يضرب للمضطر جداً . ينظر : مجمع الأمثال ٤٥٤/١المستقضي ١٣١/٢،و صبح الأعشى ٢٥٥/١٤ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٤/١ .

(١١) في (غ) : خبر .

(١٢) في (غ) : لم يجيزوا .

و تقديم الخبر غير[1] الظرف لا يرفع اللبس و لا يعينه للخبرية . فإذا قلت : «قائمٌ رجلٌ» احتمل كون «رجل» خبراً عن « قائم » أو بدلاً منه . و أما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً »[2] .

قوله : (و « **مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ** ») « أحد » مبتدأ ، و « خير منك » خبره ،و خصصه عمومه للجنس ، فقد تعين المبتدأ بشموله للجنس ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعمّ . و المراد بالتخصيص هنا التعيين الذي هو[3] ضد الإبهام ، لا التخصيص الذي هو[4] ضد التعميم .

قوله : (و ﴿ **سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ** ﴾[5]) . « سلامٌ » مبتدأ ، و « عليكم » خبره . و تخصص « سلام » بنسبته في المعنى إلى المتكلم ؛ لأن أصله « سلمتُ سلاماً » . و « سلاماً » المنصوب منسوبٌ[6] إلى المتكلم فإذا رفعته لإدارة عموم الأزمنة فهو باق على ما كان في حال النصب . و يقال : إن سلام إبراهيم – عليه السلام – أعم من سلام الملائكة – عليهم السلام – لأنه رفع، و حذف الفعل الدال على// التجدد و حذف أثره و هو النصب . و الملائكة – عليهم السلام – حذفوا الفعل و لم يحذفوا أثره المستدعي له . قال نجم الدين: « لا يطرد ما قالوا في جميع الدعاء؛ إذ ليس معنى : « ويلٌ لك »: « ويلي لك » لأن معنى « الويل » : الهلاك . و لو قدرت « ويلك لك » لكان خَلْفاً من القول ، بل المراد مطلق الهلاك »[7] . ثم[8] قال:« فالأولى أن يقال : تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً ، و لا تخصيص فيه ، و إنما تأخر الخبر مع كونه جاراً و[9] مجروراً لتقديم الأهم ، و للتبادر إلى ما هو المراد ؛ إذ لو قدمت الخبر و قلت : « عليكم[10] » فقبل أن تقول : « سلام » ربما يذهب الوهم إلى اللعنة ؛ و لهذا انخزل أبو تمام[1] ، **أ/١٧**

---

(١) في (غ) : (على) بدل (غير)
(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٥/١ .
(٣) سقطت (هو) من (غ) .
(٤) سقطت (هو) من (غ) .
(٥) الرعد : ٢٤ .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٦/١ .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .
(٩) في (غ) : أو .
(١٠) في (ش) و (غ) : عليك .

و ترك الإنشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة و قال :[٢]

على مِثلِها من أرْبُعٍ و مَلاعِب

فعارضه شخص كان حاضراً فقال : لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين .

و بعد المصراع : تُذالُ مَصُوناتُ الدُّمُوعِ السواكب .

هذا مع أن « سلام » لا يجوز أن يكون مصدر « سَلَّمْتُ » ؛ لأن « سَلَّمْتُ » مشتق من « سَلامٌ عليكم » مثل « بسملت » مشتق من « بسم الله الرحمن الرحيم » ،بل هو مصدر : «سلّمك الله» أي : جعلك الله سالماً ، فالأصل : « سلمك اللهُ سلاماً » ،ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقي المصدر منصوباً . و كان النصب يدل على الفعل ،و الفعل على الحدوث . فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه ، و استمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث ، فرفعوا « سلام ». و أصل « ويلٌ لك » : « هلكت ويلاً » أي[٣]: « هلاكاً » رفعوه بعد حذف الفعل نفضاً لغبار معنى الحدوث »[٤] .

[الخبر الجملة]

قوله : (**و الخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً**) .

قيل[٥] : الأصل في الخبر الإفراد ؛ و لهذا[٦] جاء المصنف «بقد» و أدخلها على المضارع ، و هي في الأغلب تدل عند دخولها على المضارع على القلة . و عُلِّل ذلك بأن الخبر هو المبتدأ ،و

---

(١) أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ،شامي الأصل، كان أوحد عصره في ديباجه لفظه ،و نصاعة شعره ، و حسن أسلوبه ، مدح المعتصم بقصائد عدة ،و كان موصوفاً بالظرف ،و حسن الأخلاق، و كرم النفس. = = له كتاب الحماسة ،و الاختيارات من شعر الشعراء، و ديوان شعر . توفي بالموصل سنة ٢٣٢هـ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢٣٨ ،و تاريخ الطبري ١٢٤/٩ ، و الأغاني ٣٨٣/١٦ ،و تاريخ بغداد ٢٤٢/٨ ،و وفيات الأعيان ١١/٢، و سير أعلام النبلاء ٦٣/١١ ،و خزانة الأدب ٣٤٦/١ .

(٢) البيت من البحر الطويل و هو لأبي تمام في ديوانه ١١١/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٩/١ و التمثيل فيه أنه بتقديم الخبر في مثله يوهم الدعاء باللعنة .

(٣) سقطت (أي) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٦/١ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز١٠٦،وشرح المفصل ٨٨/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : ولذا .

مدلول الخبر مدلول المبتدأ . و أما إذا كان جملة فليس مدلولها[1] مدلول المبتدأ . و نجم الدين يقول[2] : « إن هذه دعوى بلا برهان » .

و اعلم أن خبر المبتدأ يكون جملة اسمية ، و فعلية كما مَثَّل به المصنف .و إنما جاز كونه[3] جملةً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له . و تتفرع من الفعلية : الشرطية و الظرفية .

و[4] قال ابن الأنباري[5] و بعض الكوفيين[6] لا يصح أن تكون طلبية . قال نجم الدين : «و يدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾[7] »[8] . فالخبر في هذه الآية جملة طلبية ؛ لأنها دعاء . و الَّذِينَ لا يجيزون وقوع الطلبية خبراً[9] يتأولونه بمقول .

و قال ثعلب[10][11]: «لا يجوز أن تكون قسميّة مثل[12] : «زيدٌ والله لأضربن» » ، و الأولى الجواز إذ لا منع[13] .

قوله : (**و لاَ بُدَّ مِنْ عَائِدٍ**) .

---

(١) كرر هذه الكلمة في (غ) .

(٢) لم أقف على هذا النقل في شرحه على الكافية في هذا الموضع .

(٣) في (غ) : كونها .

(٤) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(٥) ينظر :شرح التسهيل١/٢٩٥،و شرح الرضي ١/٢٠٨ ،والارتشاف ٣/١١١٥،همع الهوامع ١/٣١٥ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩، و شرح الكافية للرضي ١/٢٠٨ ،والارتشاف٣/١١١٥و الهمع ١/٣١٥ .

(٧) ص : ٦٠ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١/٢٠٨ .

(٩) سقطت (خبراً) من (غ) ، و في (أ) و (ش) : (خبر) .

(١٠) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني . المشهور بثعلب . إمام الكوفيين ، بغدادي، أخذ عن ابن الإعرابي ، و ابن قادم و سلمة بن عاصم و غيرهم . و روى عنه اليزيدي ، و علي بن سليمان اليزيدي ، و غيرهما . كان حجة ثقةً ديناً صالحاً مشهوراً بالحفظ، و صدق اللهجة، و المعرفة بالغريب ، و رواية الشعر القديم مقدماً عند الشيوخ مذ هو حدث . صنف المصون في النحو، و اختلاف النحويين ،و معاني الشعر، و الفصيح . توفي سنة ٢٩١هـ ينظر : طبقات النحويين ١٤١ ، و تاريخ بغداد ٥/٤١٤ ،و معجم الأدباء ٥/١٠٢ ،و نزهة الألباء ١٧٣ ،و إنباه الرواة ١/١٣٨ ،و و فيات الأعيان ١/١٠٢، و سير أعلام النبلاء ٥/١٤ ،و البلغة ٤٨ ،و بغية الوعاة ١/٣٩٦ .

(١١) ينظر رأيه في شرح التسهيل ١/١٩٥،و شرح الكافية للرضي ١/٢٠٨ ،والارتشاف ٣/١١١٥،وشفاء العليل ١/٢٨٩، و الهمع ١/٣١٥ .

(١٢) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٣) في (ش) و (غ) : مانع .

اعلم أن المراد بالعائد ضمير يرجع من الخبر إلى المبتدأ . و الخبر إذا كان مفرداً مشتقاً من نحو اسمي الفاعل ، و المفعول ، و الصفة المشبهة ، أو[1] أفعل التفضيل فلا بد فيه من عائد ، و إن كان جامداً فلا عائد . خلافاً للكوفيين[2] فأوجبوا العائد في الجامد أيضاً ، و كذا المناطقة . و النحاة يقدرون العائد بعد الخبر . و المناطقة بين المبتدأ و الخبر ، و يسمونه رابطة ، و هو الذي يسميه النحاة إذا نطق به في بعض المواضع : فصلاً .

و إذا كان الخبر جملة ، فإذا[3] كانت هي المبتدأ معنى لم تحتج إلى عائد ،كما في خبر ضمير الشأن نحو : « هو الأميرُ خارجٌ » ، و كما في قولك : « مقولي زيدٌ قائمٌ » ؛ لارتباطها به بلا ضمير، و إن لم تكن هي المبتدأ فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر ، و قد يقوم الظاهر مقام المضمر كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[4] . و إنما احتاجت إلى الضمير ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد[5] جعلها جزء كلامٍ فلا بد // من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، و الرابطة هي الضمير ؛ لأنه[6] موضوع لمثل هذا الغرض . ١٧/ب

قوله : (**و قَدْ يُحْذَفُ**) يعني : العائد قياساً و سماعاً .

فالقياسُ حيثُ يكونُ مبتدأُ[7]الجملة ــ التي هي خبر ــ جزءاً من المبتدأ الأول ، و يكون العائد مجرو بـ« من » نحو : « البُرُّ الكرّ بستين[8] » أي : الكُرُّ[9] منه ؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار و المجرور معاً . فإن كان المبتدأُ الثاني نكرة فالجارُ و المجرورُ صفةٌ له نحو : « السَّمْنُ منوانِ[10] بدرهم » أي: منه . و كذا إذا كان معرّفاً باللام الجنسية كما في : « البُّر الكرُّ بستين » ؛ لأن التعريف غيرُ مقصودٍ قصدَه كقوله[11][1] :

---

(١) في (غ) : واو بدل (أو) .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٧٢ ، و شرح المفصل ٨٨/١ .

(٣) في (ش) و (غ) : فإن .

(٤) الحاقة : ١-٢ .

(٥) في (غ) : قضت .

(٦) في (غ) : لأنها .

(٧) في (غ) : جزء .

(٨) الكُرُّ : مكيال أهل العراق ،و هو ستون قفيزاً ،و القفيز :ثمانية مكاكيك ،و المكوك: صاع و نصف . ينظر : اللسان (كر) ٦٥/١٢ .

(٩) سقطت (الكُرُّ) من (غ) .

(١٠) المَنا : المكيال الذي يكيلون به السمن و غيره . و تثنيته منوان و منيان، و الأول أعلا . ينظر : اللسان (مني) ٢٠٦/١٣

(١١ في (ش) و (غ) : فهو كقوله .

و لقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني

و يجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر ، و العامل فيه الخبرُ ، أي : البُرُّ الكرُّ استقر بستين حال كونه من البر .

و السماع في غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [٢] أي : إن ذلك منه . و قوله :[٣]

فأقبلتُ حَبْواً على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لبستُ و ثوبٌ أجُرْ

أي : لبسته و أجرّه . و نحو : « أنا زيدٌ ضاربٌ » أي : ضاربه .

[الخبر الظرف]

قوله : (**و مَا وَقَعَ ظَرْفاً فَالأَكْثَرُ**[٤] **أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ**) .

أي : ما وقع من الأخبار ظرفاً أو جاراً و مجروراً . و لم يذكره لجريه مجرى الظرف في جميع أحكامه ، حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً .

و الأكثر من البصريين[٥] على أن الظرف و ما في حكمه إذا وقع خبراً فهو مقدر بجملة فعلية ، و فعلها من الأفعال العامة[١]، أي: مما لا يخلو منه فعل نحو : « استقر أو حصل » ؛ ليكون

---

(١) البيت من البحر الكامل، و هو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣ ، و شرح التصريح ١١/٢ ، و شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٨٧/٢ ، و شرح شواهد المغني ٣١٠/١ ، و المقاصد النحوية ٥٨/٤ ، و الدرر ٧٨/١ ، و لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦ . و لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١ . و هو بلا نسبة في الأضداد ١٣٢ ، و الخصائص ٣٣٨/٢ ،و أمالي ابن الحاجب ١١٧/٣ ،و الأزهية ٢٦٣ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٢١ ،و شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ ، و خزانة الأدب ٣٤٧/١ .

و عجزه : فمضيت ثُمَّتّ قلت لا يعنيني . =

= و الشاهد فيه قوله : « اللئيم يسبني » حيث وقعت الجملة (يسبني) نعتاً للمعرفة و هو المقرون بأل ،و إنما ساغ ذلك لأن (أل) فيه جنسية ،فهو قريب من النكرة .

(٢) الشورى : ٤٣ .

(٣) البيت من البحر المتقارب ،و هو لأمرىء القيس في ديوانه ١٥٩ ، و الكتاب ٨٦/١ ، و شرح أبيات سيبويه ١٦٨/١ ، و المقاصد النحوية ٥٤٥/١، و خزانة الأدب ٣٥٩/١ . وبلا نسبة في المحتسب ١٢٤/٢، و الأشباه و النظائر ١١٠/٣، و شرح ابن عقيل ، و مغني اللبيب ٤٧٢/٢ ، .

و الشاهد فيه قوله : « ثوب لبست و ثوب أجر » حيث حذف الضمير المنصوب بالفعل من الخبر و هو سماعي . و التقدير : فثوب لبشته و ثوب أجره .

(٤) في (ش) : على أنه .

(٥) ينظر : أسرار العربية ٧٣ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ،والإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١، و شرح ابن عقيل ١٦٧/١ ، و الوافية شرح الكافية ٦٦ ، و النجم الثاقب ٢٤٧/١ ، و الهمع ٣٢١/١ .

الظرف دالاً عليه. و لا يجوز أن يكون الفعل المحذوف خاصاً كـ« أكل ، و شرب ، و ضرب[٢]، و نصر[٣]» ؛ لعدم الدليل عليه .

و لا يجوز عند الجمهور[٤] إظهار هذا الفعل العام أصلاً؛ لقيام القرينة على تعيينه ، فلا يقال: « زيد استقر في الدار ». و قال ابن جني[٥] بجوازه ، و لا شاهد له . و ذهب ابن السراج[٦]و ابن جني[٧] – و يكنى بابي الفتح – إلى أن المتعلق المحذوف اسمٌ مفرد ، أي : « مستقر » أو[٨] « كائن » ؛ لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً .

و حجة الأكثرين : أن أصل التعلق للأفعال ، و الأصل أولى . و[٩] للقياس على الصلة نحو: « الذي في الدار فله درهم » ، أي : « استقر » ،و على الصفة : «كل رجل في الدار فله درهم » أي: « استقر » . و المتعلق فعل في الموضعين ، لا غير كما يأتي . و صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل[١٠] على كونها بتقدير[١١] المفرد ، بل يكفي[١٢] في صيرورتها ذاتَ محلٍّ وقوعُها موقع المفرد .

و إن كان بعد الظرف معمول نحو : « زيدٌ خلفك واقفاً » فعند أبي علي[١٣] هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل . و من ثم وجب حذفه . و قال غيره : هو معمول المقدر ؛ لأن الظرف جامدٌ . و كذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو ؟ .

---

(١) في (غ) : العام .
(٢) في (غ) : و يضرب .
(٣) (غ) : و نضرب .
(٤) ينظر:البيان شرح اللمع ١١٤،واللباب ١٤١/١،وشرح المفصل ٩٠/١،و شرح الرضي ٢١٥/١،و ابن عقيل ١٦٧/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢١٥/١ .
(٦) ينظر : أصول النحو ٦٣/١ .
(٧) ينظر : اللمع ١٤.
(٨) في (غ) : واو بدل (أو) .
(٩) سقطت الواو من (ش)
(١٠) في (غ) : لا تدل .
(١١) في (غ) : في تقدير .
(١٢) في (غ) : تكفي .
(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٦/١ .

ثم ذهب السيرافي[1] إلى أن الضمير حذف مع المتعلَّق . و ذهب أبو علي[2] ، و من تابعه إلى أنه : انتقل إلى الظرف . قال أبو علي : « وادعى بعضهم أنه مجمع على أن الظرف إذا اعتمد يجوز أن يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد »[3].

و اعلم أن ظرف[4] الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ، و لا حالاً منه ،ولا صفة لـه ؛ لعدم الفائدة إلاّ في ثلاثة مواضع :

أحدهما : أن تُشْبِهَ العَيْنُ المَعْنَى في حدوثها وقتاً دون وقتٍ نحـو: « الليلـةَ الهـلالُ » .

الثاني : أن يعلم إضافةُ معنى إليه تقديراً نحو قول امرئ القيس[5] : « اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ ». أي : شرب خمرٍ ، وقوله [6] :

أَكُلَّ عَـامٍ نَعَـمٌ تَحْـوُونَهْ يُلْقِـحُهُ قـومٌ و تُنْتِجُـونَـهْ .

أي : حوايته .

الثالث : أن يكون اسم العين عاماً ، و اسم الزمان خاصاً كقولك « لا كوكبَ الليلـة » قال تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[7] على تأويل : ليس في وقت وقوعها نفسٌ كاذبةٌ . و لـو قلت : « الأرضُ يوم الجمعة ، و زيدٌ يومَ السبتِ » ، لم يجز ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص حصـول الشيء بزمانٍ هو في غيره حاصل مثله . أ/١٨

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢١٦/١،والنجم الثاقب ٢٤٧/١.

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٦/١ ، و النجم الثاقب ٢٤٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٨/١ .

(٤) في (ش) : و الظرف .

(٥) قاله حين بلغه قتل أبيه وهو يشرب، ومعناه : اليوم خفض ودعة،وغداً جد واجتهاد . ينظر: الأغاني١٠٩/٩، وجمهـرة الأمثال ٤١٧/٢،ومجمع الأمثال ٤١٧/٢،والمستقصي٣٥٨/١ ،وشرح الرضي ٢٢٠/١،وشرح الجمل لابـن عصـفور ١٧٠/١ .

والشاهد فيه قوله : « اليوم خمر » حيث جاء ظرف الزمان خبراً عن اسم عين؛ وذلك لأنه على تقدير « شرب خمر وغداً حدوث أمر » فحذف المضاف .

(٦) البيت من البحر الرجز، وهو لقيس بن حصين في شرح أبيات سيبويه ٢١١/١ .وبـلا نسـبةفي الكتـاب ١٢٩/١ ، والإنصاف ٦٢/١ وشرح التسهيل ٣٠٤/١ ،وشرح الكافية للرضي ٢٢٠/١ ،والرد على النحاة ١٢٠ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ .

والشاهد فيه قوله: « أكلّ عام نعم » حيث جاء ظرف الزمان خبراً عن اسم عين ؛وذلك لأنه على تقدير : أكلَّ عـام حواية نعم ، وهو مصدر حويت الشيء : إذا ضممته، واستوليت عليه، وملكته .

(٧) الواقعة : ٢ .

و يكون ظرف الزمان خبراً عن // اسم معنى بشرط حدوثه . فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره رُفع ؛ لأنه باستغراقه إياه[1] كأنه هو ، و لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية . و يجوز نصب هذا الزمان المنكر،و جره بـ« في » نحو:« الصومُ يومٌ ، الصومُ يوماً ، الصومُ في يومٍ » .

و منع الكوفيون[2] جره بـ« في » .

وإن كان الزمان معرفة نحو :« الصومُ يومَ الجمعة » لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين .وأوجب الكوفيون النصب [3]، ومنعوا الجر بـ « في» كما مرّ[4] .

و إن لم يقع الفعل في أكثر الزمان ، فالأغلب نصبه أو جره بـ« في » اتفاقاً بين الفريقين[5] نحو : « الخروج يوماً ، أو في يومٍ » ، و يجوز « يومٌ » ، و « السيرُ يومَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة » ، و يجوز «يومُ الجمعة» . و أما قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[6] فلتأكيد أمر الحج ، و دعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

و إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين ، فإن كان غير متصرف نحو : « زيدٌ عندك » فلا كلام في امتناع رفعه . و إن كان متصرفاً و هو نكرة فالرفع راجحٌ نحو : « أنت مني مكانٌ قريبٌ ، و دارُك مني يمينٌ ، أو شمالٌ » . و هو باقٍ على الظرفية عند البصريين[7] ، و المضاف محذوف إما من المبتدأ ، أي : « مكانك مني » ، أو من الخبر أي : « أنت مني ذو مكان قريب » . و مثله عند الكوفيين[8] بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه .

---

(١) سقطت (إياه) من (ش) .

(٢) يمنع الكوفيون الجر بفي ، ويوجبون النصب . ينظر : شرح التسهيل ٣٠٥/١، و شرح الرضي ٢٢١/١ ، والارتشاف ١١٢٦/٣،و النجم الثاقب ٢٤٥/١ .

(٣) في جميع النسخ :(وأوجبه الكوفيون أو النصب) وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٦/١،وشرح الكافية للرضي ٢٢١/١ ، و همع الهوامع ٣٢٣/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ ، و همع الهوامع ٣٢٣/١ .

(٦) البقرة : ١٩٧ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ ، و الهمع ٣٢٣/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ .

و إن كان معرفة فالرفع مرجوحٌ نحو : « زيدٌ خلفك ، و داري أمامك » ؛ لأن أصل الخبر التنكير ، و مع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر كقوله[1] :

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إلاّ جَبْرَئِيْل أَمَامُها

خلافاً للجرمي و الكوفيين[2] .

و يجب رفع كل واحدٍ من ظرفي الزمان و المكان إذا كان متصرفاً، و مؤقتاً محدوداً ، و أخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة نحو : « دارك مني فرسخٌ ، و أنت مني بريدٌ ، و منزلك مني ليلةٌ »[3] أي : «ذات مسافة فرسخ ، و ذو مسافة سُرى ليلة» أي :بُعْده[4] مني هذا القدر . و كذا قولهم :« هو مني فوت اليد» أي : إذا مددت يدي إليه لم أنله ، و « هو مني دعوة الرجل » ، و التقدير : ذو مكان فوت اليد ، و ذو مكان بُلوغ دعوة الرجل .

و إذا قلت : « داري خلف دارك فرسخين » فانتصاب «فرسخين» على الحال عند المبرد[5] من الضمير في الخبر ، و على التمييز عند الجمهور[6] . و هو تمييز عن النسبة[7] ؛ لأنهما مبعَّدَانِ مثل : « امتلأ الإناء ماءً » ؛ لأن الماء ماليء .

قال نجم الدين:« و يجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: « دنوتُ أُنُلةً » أي : دنوَ أنملةٍ . و يجوز رفعه ، و « خَلْفَ » ظرف للخبر تقول : « داري خلفَ دارك فرسخان » أي : ذات مسافة فرسخين خلف دارك . أو هما خبران. و كذا : « داري من خلف دارك فرسخين ، أو فرسخان » »[8] .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، و هو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٧١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢١/١ ، و لسان العرب (جبر) ،و خزانة الأدب ٣٩٧/١

و الشاهد فيه قوله : « جبرئيل أمامها » حيث رفع الظرف مع أنه معرفة، و هذا مرجوح . و الراجح نصبه .

(٢) ينظر :شرح السيرافي بهامش الكتاب ٤١٤/١،و شرح الرضي ٢٢٢/١،وهمع الهوامع ٣٢٣/١،و خزانة الأدب ٣٩٧/١.

(٣) ينظر : الكتاب ٤١٥/١،والارتشاف ١١٣٠/٣.

(٤) في (ش) : بعيدة .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٤/١،والارتشاف١١٣١/٣.

(٦) ينظر : الكتاب ٤١٧/١،وشرح التسهيل ٣٠٦/١،وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ ،والارتشاف١١٣١/٣.

(٧) في (ش) : نسبة .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٢٢٤/١ .

[تقديم المبتدأ و جوباً]

قوله : (**و إذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَالَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ [مِثْلُ :« مَنْ أَبُــوكَ؟ »]**[1]) .

أراد ذكر الوجوه التي توجب لزوم كل واحد من المبتدأ و الخبر مركزه ، فيوجب تقــديم المبتدأ و تأخير الخبر :

١٨/ب الأول : حيث يتضمن المبتدأ معنى الاستفهام ، أو الشرط نحو : « مَنْ أبوك؟ »، « و مَنْ قام قمتُ » ، فــ« مَنْ » مبتدأ ، و يجب تقديمها لتضمنها معنى همزة الاســتفهام ، أو معــنى « إنْ » الشرطية ، و لهما صدر الكلام . و خبر « مَن » الاستفهامية « أبوك » . و هذا مبني على مــذهب سيبويه[2] ؛ لأنه يخبر عنده بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمنةٍ استفهاماً ، أو نكرة هي « أفعل » تفضيل مقدم على خبره ، و الجملة صفة لما قبلها نحو : « مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه » ، و غير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان[3] .و المثال المتفق عليه في مثل هذا المقام:« مَن قام ؟و ما جاء بــك؟ ، و أيهم قام ؟ » .

و خبر «مَنْ» الشرطية // مختلف فيه ، فقيل : لا خبر له . و قيل[4] : خبره الشرط ؛ لعدم خلو الشرط من ضمير يرجع إلى كلمة الشرط ، و جواز خلو الجزاء من الضمير ، و في الدعاء : «من كان الناس ثقته و رجاؤه فأنت ثقتي و رجائي» . و قيل[5]: الخبر هو الشرط و الجزاء معــاً لصيرورتهما – بسبب كلمة الشرط – كالجملة الواحدة .

قال نجم الدين : « و يمكن أن يقال على مذهب سيبويه ــ و هو أن كلمــات الشــرط و الاستفهام كانت مع حروف الشرط و الاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال ــ : إن كلمــات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر مفسر بما بعدها ، أو مفعولة له ، أو للظاهر فقولك : « مَن قام قمت» أصله : إنْ مَن قام قمتُ ، أي : إنْ إنسان قام ، فــ« مَنْ » فاعل لفعل محذوف مفسَّر بمــا بعــد «مَن» و قولك : « مَنْ ضربتَ ضربته » أي :إن مَن ضربت ، أي : إنْ إنسان ضــربت ، فهــو

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ص ٧٧.

(٢) ينظر : الكتاب١/٣٠٣، ٢/١٦٠ .

(٣) ينظر : التسهيل ١/١/٣٩٥ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٢٩ ،والارتشاف٣/١١٠٣.

(٤) وهو اختيار العكبري في اللباب ٢/٦٠،و أبي حيان في الارتشاف ٤/١٨٨١.

(٥) وهو اختيار ابن يعيش ٧/٤٤. وينظر : اللباب ٢/٦٠،والارتشاف ٤/١٨٨١.

مفعول للفعل الظاهر . وقولك: « من ضربتَه ضربتُه » أي : إنْ من ضربته ، فهو مفعول للمقدَّر المفسَّر بالظاهر »[1].

و إنما كان للشرط و الاستفهام و العرض و التمني و نحوها ـــ مما يغيّر معنى الكلام ـــ مرتبةُ التصدر ؛ لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصَدَّرْ بالمغيِّر على أصله ، فإذا جاء المُغَيِّر بعده لم يدر السامع إذا سمع المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير ، أو مُغَيِّر لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه[2] . وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط، أو الاستفهام يجب تصدره نحو : « غلام من قام ، و غلام من يقم أقم » . و يجب تقديم المبتدأ أيضاً إذا كان ضمير شأنٍ[3] .

قوله : (**أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ**) . يعني المبتدأ ، و الخبر إذا كانا معرفتين نحو : « زيدٌ القائمُ ، و القائم زيدٌ ، و زيدٌ أبوك ، و أبوك زيدٌ » أيهما قدمته كان هو المبتدأ ؛ لصلوح كل واحد منهما لذلك ، فلو قدّرت المتأخر هو المبتدأ ، و المتقدم هو الخبر لالتبس المقدم بالمبتدأ ، و المتأخر بالخبر . و مثال المتساويين : « أفضلُ منك أفضلُ مني ، و[4] أفضل مني أفضل منك » أيهما قدمته فهو المبتدأ[5] .

قال نجم الدين : « ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ »[6]. كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ﴾[7] فـ « أزواجه » مبتدأ تقدمن ، أو[8] تأخرن ؛ لأن المعنى : إنهن مُنَزَّلاتٌ مَنْزِلاتِ[9]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤/٩٨.
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢.
(٣) في (ش) : الشأن .
(٤) في (ش) : أو بدل الواو .
(٥) في (ش) : كما مر .
(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٢٩ .
(٧) الأحزاب : ٦ .
(٨) في (ش) : أم .
(٩) في (ش) : منزلة .

الأمهات ، و مُشَبَّهات بهن . و المشبه هو المبتدأ ، و المشبه به هو الخبر تقـــدم أو تـــأخر .و كذا قوله[1] :

بَنُـــونا بنو أبنائِنا و بناتُنـــا بَنُوهن أبناءُ الرجالِ الأباعـــدِ

فـــ« بنو أبنائنا » مبتدأ مع تأخره ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، فما فيه التشبيه التي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر . و كذا قولك : « أبو حنيفة أبو يوسف » إذا شبهت « أبا يوسف » بـــ « أبي حنيفة » كان هو المبتدأ و إن تأخر ، و إن[2] أردت تشبيه « أبي حنيفة » بـــ « أبي يوسف » كان « أبـــو حنيفة » هو المبتدأ . و مثله قول أبي تمام[3] :

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُه و أَرْيُ الَجنَى اشْتَارتْهُ أيدٍ عَواسِلُ

فـــ« لعابه » مبتدأ ، و « لعاب الأفاعي » خبره . أ/١٩

قوله : (**أَوْ كَانَ الخَبَرُ فِعْلاً لَهُ**) أي : فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو : « زيدٌ قـــام » ، فإنه لو قُدِّم اشتبه المبتدأ بالفاعل . و أما إذا كان الخبر فِعْلاً لغيره[4] جاز تقديمه[5] نحو : « قام أبوه زيدٌ » في قولك : « زيدٌ قام أبوه » هذا في المبتدأ المفرد .

و أما في المثنى و المجموع نحو : « الزيدان قاما ، و الزيدون قاموا » فلو قدمت الفعل اشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة : « أكلوني البراغيث » ؛ لأن الألف و الـــواو في[6] المقدم حرفا تثنيةٍ و جمعٍ ، وليسا ضميرين عندهم[7]. وهي لغةٌ ضعيفة؛ و لذلك تؤول قوله تعالى :

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق و ليس في ديوانه، بل في خزانة الأدب ٤٢٣/١ .وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦/١ و شرح المفصل ٩٩/١، و شرح التسهيل ٢٨٤/١،وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/١ ، و شرح ابـــن عقيـــل ١٨٢/١ ، و مغني اللبيب ٥٨٩ ، و النجم الثاقب ٢٤٩/١.

و الشاهد فيه قوله : « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف ، و ذلك لوجود قرينـــة معنوية تعين المبتدأ .

(٢) في (ش) و (غ) : و لو .

(٣) البيت من البحر الطويل، و هو لأبي تمام في ديوانه ٥٨/٢ ، و شرح الرضي ٢٣٠/١ ، و الـــنجم الثاقـــب ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/١. =

= و الأَرْي : مالزق من العسل في جوف الخلية . و الجَنى : العسل و اشتارته : استخرجته .و العواسل : جمع عاسلة : أي مستخرجة العسل .

و التمثيل فيه قوله : «لعاب الأفاعي لعابه» حيث قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف؛ لأن المعنى دال عليه.

(٤) في (غ) : سقطت (لغيره) من (غ) .

(٥) في (غ) : (تقدمه) .

(٦) في (ش) و (غ) : في الفعل المقدم .

(٧) سقطت (هم) من (غ) .

﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[1] بأن : « الَّذِينَ ظلموا » بدل من الضمير // المتصل بالفعل، أو مبتدأ ما قبله خبره . و كذا قوله: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ[2] وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾[3] ، و قوله صلى الله عليه و آله[4] : « يتعاقبون فيكم ملائكة »[5] ، و قول الشاعر[6] :

يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُهْ

أو تقول[7] : مُنِعَ حملاً على المفرد .

و يجب أيضاً تأخير[8] الخبر إذا اقترن بالفاء نحو : « الذي يأتيني فله درهمٌ » .

و يجب تأخيره أيضاً : إذا وقع بعد « إلاّ » أو معناها نحو : « ما زيدٌ إلاّ قائم ، و إنما زيدٌ قائمٌ» . و يجب تأخيره إذا اقترن المبتدأ[9] بـ« لام » الابتداء نحو : « لزيدٌ قائم » .

[تقديم الخبر وجوباً]

قوله : (**و إذَا تَضَمَّنَ الخَبَرُ المُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلاَمِ**) .

و هذه الوجوه التي توجب تأخير المبتدأ و تقديم الخبر :

أحدها : إذا تضمن الخبر[10] ما له الصدر من الاستفهام أو غيره مثل : « أين زيدٌ ، و متى القتال » ، و ﴿ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[1] ، و «كيف زيدٌ » فـ« أين » خبرٌ مقدم ، و « زيدٌ » مبتدأ ،

---

(١) الأنبياء : ٣ .

(٢) في جميع نسخ المخطوط : (فعموا) .

(٣) المائدة : ٧١ .

(٤) في (غ) : (و سلم) . و سقطت منها (و آله) .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٠.

(٦) البيت من البحر الطويل، و هو للفرزدق في ديوانه ٥٠/١، و الكتاب ٤٠/٢ ، و شرح أبيات سيبويه ٤١٢/١ ، و الخصائص ١٩٤/٢ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٣٦ ، و شرح المفصل ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، و تلخيص الشواهد ٤٧٤ ، و لسان العرب (سلط ، دوف) ٣٢٧/٦ ، ٤٤٣/٤ .

و تمامه : و لكنْ دِيافيٌّ أبوه و أمُّهُ بَحْوَران يَعْصِرنَ السَّليطَ أقاربُهْ

و «دياف» موضع بالجزيرة ، و هم نبط الشام . اللسان (دوف) ٤٤٣/٤

و الشاهد فيه قوله : « يعصرن أقاربه » على أنه جاء على لغة « أكلوني البراغيث »، و الشارح يرى ضرورة تأويل « أقاربه » بالبدل من الضمير في « يعصرن » ، أو أنه مبتدأ و ما قبله خبره .

(٧) في (ش) : نقول . و في (غ) : يقول .

(٨) في (غ) : تأخيره .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (غ) : للخبر .

و وجب تقديم « أين » لتضمنه الاستفهام[٢] ، و تَعَيَّنَ للخبرية ؛ لأنه ظرف ؛ لأن الخبر هو المبتدأ ، و الظرف و ما بعده متغايرانِ، فلا يصح الإخبار بما بعد الظرف عنه. و يصح الإخبار بالظرف[٣] عما بعده ؛ لأنه يتعلق بمحذوف مشتمل على ضمير ما بعده .

و قوله : (**الخَبَرُ المُفْرَدُ**) ؛ لأنه لو كان الخبر[٤] المتضمن لما له صدر الكلام جملة[٥] لم يجب تقديمها[٦] و تأخير المبتدأ ، بل يصح أن نقول : « زيدٌ من أبوه » إذ ما يقتضي صدرَ الكلام يكفيه أن يقع صدر جملةٍ من الجمل بحيث لا يتقدم عليه أحد ركني تلك الجملة ، و[٧] لا ما صار من تمامها من المغيرات إلاّ أفعال القلوب فلا يقال : « إنّ مَن يأتني أشكره » .

و يجوز : « علمت أيهم في الدار» ؛ لأن أثرها ليس بظاهر كأفعال الجوارح .

قوله : (**أَوْ كَانَ مُصَحِّحَاً لَهُ**) أي : كان الخبر ، أي :تقديمه مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة ؛ و ذلك حيث يكون المبتدأ نكرة و خبره ظرفاً أو[٨] جاراً و مجروراً .

قال نجم الدين :«الأولى أن يقال في إيجاب[٩] تقديم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء : أن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً ؛ لأنه إذا تقدم تَعَيَّن خبراً ، و إذا تأخر احتمل كونه صفة فينتظر الخبر . بخلاف الخبر الذي ليس بظرف نحو : « قائمٌ رجلٌ » فإن تقدمه[١٠] على النكرة التي هي مبتدأ لا يرفع[١١] اللبس ، و لا يعينه[١٢] للخبرية ؛ لأن « قائم » إذا قُدّم على « رجل » احتمل كون « رجل » خبراً له ، أو بدلاً منه »[١٣] .

---

(١) الذاريات : ١٢ .
(٢) في (ش) و (غ) : للاستفهام .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) في (غ) : الخبر المفرد .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (ش) : تقدمها .
(٧) في (غ) : أو .
(٨) سقطت (أو) من (غ) .
(٩) في (غ) :الجار .
(١٠) في (ش) و (غ) : تقديمه .
(١١) في (ش) و (غ) : لا ترفع .
(١٢) في (غ) : تعينه .
(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٣/١ .

قوله : « في الأغلب » احتراز عما ندر[1] نحو : « أَمْتٌ في الحجر[2]لا فيك » .

و قوله : « مما لا يتضمن دعاء[3] »احتراز عن مثل[4] : « سلامٌ عليك ، و ويلٌ له[5]» فإن الأغلب في الدعاء تأخير الخبر .

قوله : (**أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَإِ**) أي: لمتعلِّق الخبر – بكسر اللام – و يعني بالمتعلق : جزء الخبر ، ففي قولك : « على التمرة مثلُها زُبْداً » الخبر : « على التمرة » ، و « التمرة » جزؤه[6] . و الضمير لها . و يجوز أن يريد[7] بالخبر[8] المقدّر ؛ لأن الجار و المجرور متعلق به، والمجرور وحده متعلق به بعامله ؛ لأن الجار بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر ، يعني: إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضميرٌ قبل الذكر فلو قلت : «مثلها زبداً على التمرة ، أو[9] صاحبها في الدار» لم يجز .

و أما لو كان الضمير في صفة المبتدأ نحو : « على التمرة زبدٌ مثلُها » جاز تأخير الخبر عن **١٩/ب** المبتدأ ، بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو : « زبدٌ على التمرة مثلها » إذ الفصل بين الصفة و الموصوف جائز .

قوله : (**أَوْ كَانَ خَبَراً[10] عَنْ « أَنَّ »**) يعني : أو كان الخبر[11] عن «أنّ» عند وقوعها هي و معموليها[12] مبتدأ نحو : « عندي أنك قائمٌ » .

و إنما تعين تقديم[13] الخبر لئلا تلتبس « أنَّ » المفتوحة بـ«إنَّ» المكسورة . و لم ترفع الفتحة الخفية اللبس ؛ لأن الموقع موقع المكسورة ؛ لأن لها الصدر بخلاف المفتوحة .// و إذا تقدم الخبر

---

(١) في (ش) و (غ) : ندر من نحو .
(٢) في (ش) و (غ) : حجر .
(٣) (ش) و (غ) : الدعاء .
(٤) في (ش) و (غ) : نحو .
(٥) في (ش) و (غ) : لك .
(٦) في (ش) : جزء .
(٧) في (غ) : تريد .
(٨) في هامش (ش) : لك .
(٩) في (ش) : و .
(١٠) سقطت من (ش) و (غ) : (كان خبراً) .
(١١) في (ش) و (غ) : أو كان الخبر خبراً .
(١٢) في (غ) : معمولها .
(١٣) في (ش) و (غ) : تقدم .

على « أنّ » عرف أنه خبر المبتدأ ، و أنه[1] ليس في حَيِّز[2] « أنَّ » المفتوحة ؛ لأنه لا[3] يتقدم معمولُها عليها ؛ لأنها موصولةٌ و أنه ليس خبراً[4] للمكسورة ؛ لأن لها الصدر . فإذا تعين أنَّ المتقدم خبرُ المبتدأ[5] . و المكسورة مع معموليها لا يصح أنْ تكون مبتدأ ؛ لأنها جملةٌ و المبتدأ مفرد تعيّن أن ما بعد الخبر هي المفتوحة ، لا غيرُ . أو قُدِّم خبرها لئلا تلتبس[6] بـ« أنّ » التي بمعنى «لعل» كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[7] أي : لعلها . أو[8] لئلا تكون « أنَّ » – إذا[9] صدّرت – عُرضةً لدخول العوامل اللفظية عليها ، فيؤدي إلى دخول « إنّ » المكسورة عليها إلاّ أن تكون المفتوحة هي و معمولاها[10] بعد « أمَّا » نحو : « أمَّا[11] أنَّك خارجٌ فلا أصدقه » فإنها تتقدم على خبرها ؛ لأن الجملة التامة لا تتوسط بين « أمّا » و « فائها » ، فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة .

و يجب أيضاً تأخير المبتدأ إذا وقع بعد «إلاّ» أو معناها نحو : «ما قائمٌ إلاّ زيدٌ ، و إنما قائمٌ زيدٌ[12]» ؛ لئلا ينعكس الحصر كما مر .

و كذا يجب تقديم الخبر إذا كان يُفهم منه الحصر ، نحو قولك : « تميمي أنا » .

[تعدد الخبر]

قوله : (**و قَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ**) . أي: يكون المبتدأ واحداً ، و له أخبار متعددة .

اعلم[13] أنه إذا تعدد الخبر ، فإما بحرف العطف نحو : «زيدٌ عالمٌ و عاقلٌ» ، أو بغيره .

---

(١) سقطت (أنه) من (ش) .
(٢) في (غ) : خبر .
(٣) سقطت (لا) من (غ) .
(٤) في (ش) و (غ) : خبر .
(٥) في (ش) و (غ) : مبتدأ .
(٦) في (ش) : يلتبس .
(٧) الأنعام : ١٠٩ .
(٨) في (ش) و (غ) : واو بدل (أو) .
(٩) في (ش) و (غ) : لو .
(١٠) في (ش) و (غ) : معموليها .
(١١) في (ش) : ما .
(١٢) في (غ) : ما زيدٌ إلاّ قائم و إنما زيدٌ قائم .
(١٣) في (ش) و (غ) : و اعلم .

و الذي بغيره : إما أن تكون الأخبار متضادة نحو[1] : «هذا حلوٌ حامضٌ ، و هذا أسودُ أبيضُ» ، أو غير متضادة نحو : «زيدٌ عالمٌ كريمٌ» قال تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2] في هذه الآية خمسة أخبارٍ إن قُرِئَ برفع « المجيد » ، و إن قريء بجره[3] صفة « للعرش » كانت الأخبار فيها أربعة . فحيث تكون غير متضادة يكون في كل واحد ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ إنْ كان الخبر مشتقاً . و المتضادة : أن تصف[4]جزءَ المبتدأ ببعض تلك الأخبار و الجزء الآخر بالخبر الآخر ، فليس في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر نحو[5] : « هذا أبيضُ أسودُ » إلاّ أن الفرق بينه و بين « هما عالمٌ و جاهلٌ » أن الضمير في كل واحدٍ من « عالم » و « جاهل » لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ،بل المعني بقولنا : « هما عالمٌ و جاهلٌ » : رجلٌ عالمٌ ، و رجلٌ جاهلٌ . و أما الضمير في كل واحد من « أبيض و أسود » فيرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له إفراداً و تثنيةً و جمعاً؛ لاتصال البعضين بخلاف جزيء الأول، فإن كل[6]واحد منهما منفرد[7] عن الآخر، و إن اتصف[8] فيه المجموع بكل واحدٍ منهما نحو : « هذا حلوٌ حامضٌ » فلا إشكال فيه ؛ لأن الضمير يرجع من كل واحد[9] من الجزءين[10] إلى مجموع المبتدأ؛ إذ المعنى: في جميع أجزائه [حلاوة و في جميعها حموضة ؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه][11] و انكسر أحدهما بالآخر ،و حصل بذلك كيفية متوسطة بينهما .

---

(١) في (ش) : مثل .

(٢) البروج ١٤-١٦ .

(٣) المجيد قرأ حمزة و الكسائي بالخفض .و قرأ الباقون بالرفع . ينظر : الاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط ٧٩٦/٢ و الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٦٧ ،و الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٣٦٩/٢ ، و العنوان في القراءات السبع ٢٠٦ .

(٤) في (ش) : اتصف .

(٥) في (غ) : كقولك للأبلق .

(٦) في (ش) : (كان) بدل (كل) .

(٧) في (ش) و (غ) : منفرد .

(٨) في (غ) : اتفق .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : الخبرين .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

و اعلم أنه يجوز أن تعطف أحد الخبرين[1] على الآخر بالواو نحو : «زيد كريم و شجاع ، و هذا أسودُ و أبيضُ ، و هذا حلوٌ و حامضٌ» . أ/٢٠

و كذلك[2]المبتدآت[3]قد تعدد[4] و ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون المبتدأ الثاني مشتملاً على عائد المبتدأ الأول،و الثالث مشتملاً على عائد الثاني و الرابع على عائد الثالث ، ثم كذلك إلى آخر المبتدآت ، ثم يأتي للمبتدأ الأخير بخبر فيكون[5] هو و خبره خبراً للمبتدأ الذي قبله ، و ذلك المبتدأ الذي قبل الأخير[6] هو و خبره خبراً عن الذي قبله ، ثم كذلك تُقَهقِر[7] حتى يكون المبتدأ الثاني هو و خبره خبراً عن المبتدأ[8] الأول ، مثل قولك : « زيدٌ أبوه أخوه عبده زوجته حرةٌ » فـ« حرةٌ » خبر عن « زوجته » ، و هما خبرٌ عن «عبده» ، و «عبده» و خبره خبرٌ عن «أخوه»، و«أخوه» وخبره خبر عن «أبوه» ، و «أبوه» و خبره خبرٌ عن «زيد» . // فترتيب العوائد على ترتيب المبتدآت ، حتى إن أول العوائد لأول المبتدآت ، و آخرها لآخرها .

و الثاني : أنْ تُعدِّدَ المبتدآت خاليةً عن العوائد ، ثم تأتي[9] بخبر الأخير مشتملاً على عائده ، و تأتي[10] بعد ذلك الخبر بعائد المبتدأ الذي قبل الأخير ، ثم كذلك حتى يكون آخر العوائد لأول المبتدآت عكس الصورة الأولى كقولك : « الأميرُ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ مقيمٌ في داره معه [لأجله بأمره » ، فـ« مقيم » خبر عن « خالد » ، وعائد « خالد » مستتر في « مقيم» ، و « خالد » و خبره خبر عن « بكر » برابطة : « في داره » ؛][11] لأن الهاء في « داره » ضمير بكر فهي عائدهُ. كأنه قيل لك[12]: «خالد مقيم في دار بكر»[1] . و « بكر » و خبره خبر عن « عمرو »

---

(١) في (غ) : الجزئين .
(٢) في (ش) و (غ): و كذا .
(٣) في (غ) : المبتدأ .
(٤) في (غ) : يتعدد .
(٥) في (ش) و (غ) : و يكون .
(٦) في (غ) : قبل الأخير خبر هو و خبره .
(٧) في (ش) : يقهقر .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .
(٩) في (ش) : يأتي .
(١٠) في (ش) : يأتي .
(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٢) سقطت (لك) من (ش) و (غ) .

برابطة[٢] : « معه » كأنه قيل : «عمروٌ[٣] أقام خالداً[٤] في دار بكرٍ معه » أي : « مع عمـــرو » . و « عمرو » و خبره خبر عن « زيد » برابطة « لأجله » كأنه قيل : « زيدٌ أقام خالداً[٥] في دار بكرٍ مع عمرو لأجله » أي : « لأجل زيد » . و « زيد » و خبره خبر عن « الأمير » برابطة « بـــأمره » كأنه قيل : « الأمير أقام خالداً[٦] في دار بكر مع عمرو لأجل زيد بأمره » أي : «بأمر الأمير» .

[اقتران الخبر بالفاء]

قوله : (**و قَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَىَ الشَّرْطِ**) بأن يقصد ملازمة الخبر للمبتدأ كملازمـــة الجزاء للشرط فحينئذٍ يجوز دخول الفاء على الخبر .

واعلم أنَّ « الفاء » تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « أمَّا » وجوباً نحـــو : « أمَّـــا زيـــدٌ فقائِم » ، و لا تحذف إلاّ لضرورة كقوله :[٧]

فَأمَّا القِتَـــالُ لا قتالَ لديكمُ و لكنَّ سَيراً في عِراض المواكبِ

و قال :[٨]

و أمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ و لكنَّ أعْجَازاً شـــديداً صَريرُها

أو لإضمار القول كقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[٩] أي: فيقـــال : أكفرتم . و سيأتي تفصيل دخولها على جزاء الشرط .[إن شاء الله][١٠]

---

(١) في (ش) و (غ) : بكر خالدٌ مقيمٌ في داره .

(٢) في (ش) : و برابطة .

(٣) في (غ) : عمر .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٥) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٦) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٧) البيت من الطويل، و هو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه٤٥ ، و خزانة الأدب ٤٢٩/١.وبلا نسبة في المقتضـــب ٧١/٢ ،و أسرار العربية ١٠٦ ،و سر صناعة الإعراب ٢٦٥،و شرح المفصل ١٣٤/٧ ،و ٤١٢/٩، و شرح الرضـــي ٢٣٧/١ ،و شرح ابن عقيل ٣٩٤/٢ ،و مغني اللبيب ٨٠ ،

و الشاهد قوله : « لا قتال » حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد « أما » للضرورة .

(٨) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٠٦، و أسرار العربية ١٠٦، و شرح المفصل ١٣٤/٧ و اللسان (ضرر) ،و خزانة الأدب ٤٣٠/١.

و الشاهد فيه قوله : «لا صدور» حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ و الواقع بعد (أما) ضرورة .

(٩) آل عمران : ١٠٦ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

و المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيجوز دخول الفاء في خبره شيئان :

أحدهما : الاسم الموصول بفعل أو ظرف . و تدخل فيه اللام الموصولة بفعل في صورة اسم فاعل[1] أو مفعول نحو : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ﴾[2] . و الأغلب في الموصول الذي يدخل في خبره «الفاء» أن يكون عاماً ، و صلته مستقبلةٌ نحو : « الذي يأتيني فله درهم » حتى يكون كأسماء الشرط ، و[3] فعل الشرط . و قد يكون خاصاً ، و صلته ماضية كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[4] ؛ لأن الفاتنين جماعة مخصوصة ، حصل منهم الفتن . قيل هم ذو نواس ، و اسمه[5] زرعة بن أسعد[6] الكامل ، و من معه ، أحرقوا نصارى نجران . و قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ [عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ][7] ﴾[8] . و قد يكون خاصاً ، و صلته مستقبلة كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[9] إذ المعنى: هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم[10][11] ، و هذا المبتدأ[12] موصوف بالموصول . و قد تكون الصلة ماضية ، و يُقصد بها الاستقبال[13] نحو : « الذي أتاني فله درهم » و المراد في المستقبل . و الموصول بظرف : « الذي قدامك أو في الدار فله درهم » . و لم يوصل هذا المبتدأ إلاّ بفعل أو ظرف ؛ لأنه ككلمة الشرط ، و صلته كالشرط ، و خبره كالجزاء .

---

(١) في (غ) : الفاعل .

(٢) النور : ٢ .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) البروج : ١٠ .

(٥) سقط (هاء) اسمه من (غ) .

(٦) قال الطبري : «كان اسمه « زُرْعَة » ذا نواس ، فلما تهوَّد سمي يوسف و هو الذي خد الأخدود بنجران و قتل النصارى» ينظر : تاريخ الطبري ١١١/١ ،و تفسير البغوي ٤٦٨/٤ ، و الكامل لابن الأثير ٤٢٨/١ .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) الحشر : ٦ .

(٩) الجمعة : ٨ .

(١٠) في (غ) : يلاقيكم .

(١١) ففي هذه الآية لا يريد :كلُّ موت تفرون منه يلقاكم ؛ إذ رُبَّ موت فر منه الشخص فما لاقاه . ينظر: شرح الرضي ٢٣٩/١.

(١٢) يقصد الذي في الآية الكريمة الذي هو «الموت » جاز دخول «الفاء »في خبره ،وإن لم يكن موصولاً ؛ لأنه موصوف بالموصول .

(١٣) لتضمنها معنى الشرط .

و كان حقه ألاّ يكون إلاّ مبهماً كأسماء الشرط إلاّ أنه جاز أن يكون خاصاً ؛ لأنه دخيل في الشرط . و كذا كان حق الصلة ألاّ تكون إلاّ فعلاً مستقبلاً كشرط « مَنْ و ما » إلاّ أنها لمّا لم يكن[1] شرطاً حقيقةً جاز ألاّ يكون صريحاً في الفعلية ــ بل مما يقدر معه الفعل كالظرف و نحوه ، ــ و أن تكون ماضية . و كان حق الخبر أن يلزمه « الفاء » إلاّ أنه من حيث أنه ليس جزءاً حقيقةً جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو : « الذي يأتيني له درهم » .

والثاني : النكرة العامة الموصوفة بالفعل // أو بالظرف[2] ونحوه نحو: «كل رجل يأتيني ، أو أمامك ، أو في الدار فله درهم». و قد تجيء صفتها ماضياً مستقبل[3] المعنى نحو: «كل رجل أتاك غداً فله درهم» ، و قد تدخل « الفاء » في خبر النكرة الموصوفة باسم فاعل نحو : «كلُّ رجل[4] آتٍ فله درهم » ؛ لمشابهته لكلمات الشرط في الإبهام .

و أما المبتدأ الذي لا[5] يتضمن معنى الشرط فلا يجوز عند سيبويه[6] دخول «الفاء» في خبره ، و الأخفش[7]يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو : « زيدٌ فَوُجِدَ » و أنشد :[8]

و قَائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهمْ و أُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

٢٠/ب

و سيبويه يؤول مثله بنحو : « هذه خولان » ،و الفاء فاء السببية .

قوله : (**و « لَيْتَ و لَعَلَّ » مَا نِعَانِ بِاتِّفَاقٍ**) .

---

(١) في (غ) : تكن .
(٢) في (غ) : الظرف .
(٣) في (غ) : صلتها ماضية مستقبله .
(٤) سقطت (رجل) من (ش) .
(٥) سقطت (لا) من (غ) .
(٦) ينظر : الكتاب ١٣٨/١ .
(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٤٦/١و٢٥١و٣٠٦، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٠/١ .
(٨) البيت من الطويل، و هو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٦/١ ،و شرح أبيات سيبويه ٣٦٢/١ و شرح شواهد الإيضاح ٨٦ ،و الرد على النحاة ١٠٤ ،و شرح المفصل ١٠٠/١ ،و شرح الكافية للرضي ٢٤٠/١ ، و رصف المباني ٣٨٦ ،و الجنى الداني ٧١ ،و شرح شواهد المغني ٣٧/٤ ،و الهمع ٣٥٠/١
الأكرومة : مصدر بمعنى اسم المفعول . أي : و مُكرَمة الحيين . و أراد بالحيين : حي أبيها و حي أمها .
و الخِلو : التي لا زوج لها .
و الشاهد فيه قوله : « خولان فانكح » على أن الفاء زائدة عند الأخفش ،و «خولان» مبتدأ، و «انكح» خبره . و سيبويه يرى أنها غير زائدة،بل على تقدير مبتدأ كأنه قال: هذه خولانُ فانكح فتاتهم .ولا يصح عنده أن يكون خولان مبتدأ دخلت الفاء في خبره ؛ لأنه لايجوز : زيد فمنطلق .

اتفقوا[1] على أنهما إذا دخلا على المبتدأ الذي هو موصول بفعلٍ ، أو ظرفٍ ، أو نكـــرة موصوفةٍ بهما مَنَعَا من دخول الفاء في الخبر ؛ لتأثيرهما في معنى الجملة التمني و الترجي ، و إبطالهما أن يكون لذلك المبتدأ صدر الكلام ، فتبطل مشابهته لكلمة الشرط التي لها الصدر .

قوله : (**و أَلْحَقَ بَعْضُهُمْ « إنَّ » بِهِمَا**) .

أي : ألحق « إنّ » في المنع من دخول « الفاء » بـــ« ليت ، و لعل» . قال المصنف –إتباعاً لعبد القـــاهر[2] – : « إنَّ هذا الملحق سيبـــويه خلافـــاً للأخفش »[3] . و نقـــل العبـــدي[4][5]،

---

(١) قال أبو علي في الإيضاح ١٠١:« ولايجوز : ليت الذي يأتيني فله درهمٌ ، ولا : لعل الذي في الدار فمُكْرَمٌ . » وقال الزمخشري في المفصل ٥٦:« وإذا أدخلت «ليت ولعل» لم تدخل الفاء بالاجماع . »

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١، و الأمالي النحوية ٨١/٣ .

(٤) أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي . كان نحوياً لغوياً قيّماً بالقياس . قرأ على السيرافي ، و الرماني ، و الفارسي، و عنه أخذ القاضي أبو الطيب الطبري. صنف شرح الإيضاح ، و شرح كتاب الجرمي . اختل عقله آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦هـــ . ينظر : نزهة الألباء ٢٤٦، و معجم الأدباء ٢٣٦/٢،و وفيات الأعيان ١٠١/١ ،و البلغة ٣٨ ، و بغية الوعاه ٢٩٨/١ .

(٥) ينظر نقله في شرح الكافية للرضي ٢٤٢/١ .

و أبو البقاء[1] [2] ، و ابن يعيش[3][4] : أنَّ المجوز لدخول « الفاء » مع « إنّ » سيبويه[5] خلافاً للأخفش .

و الذي جعل « إنّ » مانعة[6] نظر إلى أنها من النواسخ ، و قد أبطلت تصدر المبتدأ . و الذي أجاز دخول الفاء في خبرها نظر إلى أنها لا تؤثر في الجملة المتأخرة معنىً ظاهراً ، و إلى أنه قد وردت الشواهد بذلك ، قال تعالى :﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ﴾[7] الآية . و قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ [يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَقۡتُلُونَ][8] وَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[9] و نحوهما[10] .

و ألحق المالكي[11] بها « أنّ » المفتوحة ، و« لكنّ » في جواز دخول الفاء في خبرهما .

---

(١) محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العُكبري. قال فيه الذهبي :« الشيخ الإمام العلامة النحوي البارع» . قرأ العربية على يحيى بن نجاح ،و ابن الخشاب . و حدّث عنه ابن الدُّبيثي ، و ابن النجار ، و الضياء المقدسي . أضرّ في صباه . صنف إعراب القرآن ، و إعراب الحديث ، و إعراب الشواذ ، و شرح الفصيح ، و شرح الإيضاح و التكملة ،و شرح اللمع و غيرها . مات سنة ٦١٠هـ ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ،و وفيات الأعيان ١٠٠/٣ ،و سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢، و البداية و النهاية ٨٥/١٣ ،و بغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٢) ينظر نقله في كتابه اللباب ١٤٧/١.

(٣) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأندلسي الأصل الموصلي ، ثم الحلبي . من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو و التصريف . قرأ النحو على فِتْيان الحلبي ،و أبي العباس البيزوري، و رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري فبلغه خبر وفاته بالموصل ، ثم قدم دمشق ،و جالس الكندي ،و تصدر بحلب للاقراء ،و طال عمره و شاع ذكره. أخذ عنه الجِلّة كأبي اليُمن الكندي، و أبي الفضل الطوسي . ألف : شرح المفصل، و شرح الملوكي لابن جني. توفي سنة ٦٤٣ بحلب . ينظر : وفيات الأعيان ٤٦/٧، و العبر للذهبي ١٨١/٥،و النجوم الزاهرة ٣٥٥/٦،و البلغة ١٩٩ ، وبغية الوعاة ٣٥٢/٢ .

(٤) ينظر نقله لرأي سيبويه و الأخفش في شرح المفصل ١٠١/١.

(٥) هذا النقل عن سيبويه هو الذي في الكتاب ١٠٢/٣-١٠٣ .

(٦) سقطت (مانعة) من (غ) .

(٧) البروج : ١٠ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٩) آل عمران : ٢١ .

(١٠) في (ش) : و نحوها .

(١١) أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني .الإمام النحوي المشهور ، إمام في العربية و اللغة قرأها على ثابت بن محمد الكلاعي ،و حضر مجلس الشَّلَوْبين ،و جالس ابن عمرون . و روى عنه ابنه بدر الدين، و الشمس ابن أبي الفتح البعلي، و البدر بن جماعة ،و العلاء بن العطار، و خلق . صنف التسهيل، و شرحه و لم يتمه و الخلاصة الألفية و الألفية الشافية ، و شواهد التوضيح وغيرها . توفي سنة ٦٧٢هـ . ينظر : البلغة ١٦٥ ، و طبقات القراء ١٨٠/٢ ، و الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ،و مرآة الجنان ١٧٢/٤ ، و بغية الوعاة ١٣٠/١ .
و ينظر : إلحاقه « أنّ » و « لكنّ » في جواز دخول الفاء في خبرها في شرح التسهيل ٤٥٠/١ .

قال نجم الدين : « من غير سماع ، بل قياساً على المكسورة »[1] . قال في بعض الحواشي[2]: احتج المالكي بقوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾[3] . و قد يقال إنّ « أنّ » بعد أفعال القلوب مكسورة حكماً . و قال الشاعر :[4]

فَوَ اللهِ مَا فَارَقْتُكُم قَالِياً لَكُمْ و لكنَّمَا يُقْضَى فسوف يَكُونُ

وقوله[5] :

كَلاّ و لكنَّ ما أُبْديه من فَرَقٍ فكي يُغَرَّوا فيغيرهم بي الطمعُ

قال نجم الدين[6] : «قوله : (**ليت و لعل مانعان باتفاقٍ**) لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء مانع سوى ما استثني» . فعلى كلامه «كان» مانعة باتفاق . و كذا غيرها من النواسخ غير أخواتها .

[حذف المبتدأ]

قوله : (**و قَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ : « الهِلالُ و اللهِ »**) .

المُسْتَهِلُّ[7] : المبصر للهلال . أي : هذا الهلال . و كذا قولهم في الكتب: « مسألةٌ ، أو فصلٌ ، أو بابٌ ، أو كتابٌ » فذلك كله خبر لمبتدأ محذوف[8] .

و لم يذكر المصنف حذف المبتدأ و جوباً . قال[9] نجم الدين : « اعلم أنه قد يحذف المبتدأ

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤١/١ .

(٢) ينظر : النجم الثاقب ٢٦٢/١ .

(٣) الانفال : ٤١ .

(٤) البيت من البحر الطويل و هو للأفوه الأودي في الدرر ٤٠/٢ و ليس في ديوانه ،و بلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١ ،و معجم البلدان (الحجاز) ٢٢٠/٢، و شرح التسهيل ٤٥١/١ ،و شرح الأشموني ١٠٨/١، و شرح قطر الندى ١٤٩ ،و المقاصد النحوية ٣١٥/٢ ،و همع الهوامع ٣٥١/١ .

و الشاهد فيه قوله : « و لكنما فسوف » : حيث اقترن خبر «لكنّ» بالفاء ،و هو يشهد لابن مالك .

(٥) البيت من البحر ،و هو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٣٢/١ ،و معجم شواهد النحو الشعرية ١٠٦ و قال :« و لم أجده في مصدر آخر» . ص ٤٦٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٢/١ .

(٧) أهللنا هلال شهر كذا ، و استهللناه : رأيناه . ينظر : اللسان (هلل) ١٢١/١٥ .

(٨) في (ش) : محذوف جوازاً . و في (غ) : جواز .

(٩) في (ش) و (غ) : و قال .

و جوباً إذا قُطع النعت بالرفع نحو : « الحمدُ للهِ أهلُ الحمـــد[1] » ، أي : هـــو أهـــل الحمـــد . و وجب حذفه ليُعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو غيره ، كما يجيء . فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك »[2] . و يحذف و جوباً في باب « نِعْمَ » عند من قال : إن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف .

[حذف الخبر]

قوله : (**و الخَبَرُ جَوَازاً نَحُوُ** : « **خرجت فإذا السبع** ») .

« إذا » للمفاجأة . واختلف فيها: فنقل عن المبرد[3]أنها ظرف مكان ، فيجوز – على قوله – أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها : أي : فبالمكان السبع . و لا يجوز –على قوله – أن يكـــون «إذا» مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملـــة[4] إلاّ « حيث » و ما ذكره // لا يطرد في كل موضع ؛ إذ لا معنى لقولـــك : « فبالمكـــان الســـبع[5] **أ/٢١** بالباب » في قولهم : « خرجت فإذا السبع بالباب » .

و قال الزجاج[6] : « إذا » المفاجأة ظرف زمانٍ . فيجوز على كلامه[7] أن تكون خـــبراً عما بعدها بتقدير مضاف ، أي : فإذا حصول السبع . أي :ففي ذلك الوقت حصوله . و يجـــوز أن يكون الخبر محذوفاً ، و « إذا » ظرف[8] له[9] ، أي : ففي ذلك الوقت السبع بالباب . فحذف «بالباب» لدلالة قرينة « خرجت » عليه .

و يجوز أن يكون عامل « إذا » محذوفاً ، أي : ففاجأت وقت وجود السبع بالباب»قالـــه المصنف[10] .

---

(١) سقطت من (غ) :(أهل الحمد). و فيها : (الحمد لله الحميد) .
(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٣/١ .
(٣) ينظر : المقتضب ٥٦/٢-٥٧، ١٧٨/٣، و شرح الكافية للرضي ٢٤٣/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .
(٤) في (ش) و (غ) : الجمل .
(٥) في (ش) : كرر عبارة (فبالمكان السبع) .
(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٤/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .
(٧) في (ش) و (غ) : قوله .
(٨) في (غ) : ظرفية .
(٩) سقطت (له) من (غ) .
(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٤/١.

قال نجم الدين: « إلاّ أنه أخرج «إذا» عن الظرفية ؛ لأنه مفعول به لـــ«فاجـأتُ» ، و لا حاجة إلى هذه الكُلفَةِ »[1] .

و نُقِلَ عن ابن بري[2][3] أنَّ « إذا » المفاجأة حرف، فيكون على قوله[4] خبر المبتدأ محذوف بلا خلاف . و نُقِلَ عن الزيادي[5] : أن « الفاء » الداخلة عليها جواب شرط مقدر . قال نجم الدين: « و لعله أراد بها[6] « فاء » السببية الدالة على الملازمة أي: مفاجأة السبع لازمةٌ للخروج »[7] . و قال المازني[8] « هي زائدة » . و قال أبو بكر مبرمان[9][10] : « هي للعطف ، أي : خرجت ففاجأت كذا» قال نجم الدين : « و هو قريب »[11] .

قوله : (**و وُجُوباً فِي مَا التُزِمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ**) . انتصاب «وجوباً» و «جوازاً» على المصدرية أي: حذفاً جائزاً ، و حذفاً واجباً[12] . أي : في خبرٍ[13] التَزَمَ العربُ ذكر غير الخبر في

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١.

(٢) أبو عبدالله عبدالله بن بري المقدسي ، ثم المصري . اللغوي الإمام رئيس النحاة بمصر . أخذ عن أبي بكر بن عبد الملك ، و أبي البركات العرقي . و روى عنه عبد الغني المقدسي ، و ابن المفضّل و خلق . ألف : الرد على الجوهري ،و حواشي درة الغواص ،وشرح شواهد الإيضاح. توفي سنة ٦٨٢ هـ . ينظر : وفيات الأعيان ١٠٨/٣ ،و البلغة ٩٨، و سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١ ،و العبر ٢٤٧/٤ ،و طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٢١/٧،و طبقات الشافعية للاسنوى ، و بغية الوعاة ٣٤/٢ .

(٣) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٧٥/١ ،و شرح الرضي ٢٤٤/١ .

(٤) في (غ) : كلامه .

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي . من أحفاد زياد بن أبيه .كان نحوياً لغوياً راوية . قرأ على سيبويه كتابه و لم يتمه . و روى عن أبي عبيدة ،و الأصمعي . و كان شاعراً . ألف : النقط و الشكل ، و الأمثال . مات سنة ٢٤٩هـ . ينظر : معجم الأدباء ١٥٨/١ ، و نزهة الألباء ١٥٧ ، و بغية الوعاة ٤١٤/١ .

و ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٤٤/١ و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٦) في (ش) و (غ) :(أنها) بدل (بها) .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٤٤/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٩) هو أبو بكر ، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، الملقب (مبرمان) البصري . سمع من المبرد ،و الزجاج . و أخذ عنه الجِلّة كالسيرافي ،و الفارسي . من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه،و لم يتمه، و كتاب تفسير الأخفش، و كتاب العيون . توفي سنة ٣٢٦هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢٥٤/١٨، و البلغة ١٧٠، و بغية الوعاة ١٧٥/١ .

(١٠) ينظر رأيه في : شرح الرضي ٢٤٤/١ .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١ .

(١٢) في (ش) و (غ) : حذفاً واجباً و حذفاً جائزاً .

(١٣) سقطت (في خبر) من (غ) .

موضعه فيحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة لفظٌ سادٌ مسده . و هو في أربعة أبواب :

أولها : المبتدأ الذي بعد «لولا» نحو: « لولا علي لهلك عمر[1] »[2]، فـ«علي» مبتدأ خبره[3] محذوف وجوباً ؛ لأن «لولا» قرينة عليه ؛ لأنها تدل على الوجود . و جوابها عوضٌ عنه . و التقدير : لولا[4] عليٌّ موجود لهلك عمر . هذا عند البصريين[5] . و قال الفراء [6]: «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها . و قال الكسائي[7] : الاسم الذي[8] بعدها فاعل لفعل محذوف ، و قواه نجم الدين . و قال : « معنى : لولا علي لهلك عمر : لو لم يوجد علي لهلك عمر ، لكن انتفى عدم و جود علي فانتفى هلاك عمر »[9] .

و ثانيها : كل مبتدأ يكون مصدراً صريحاً نحو : « ضربي » ، أو بمعناه نحو : « أخطب ما يكون[10] » ؛ لأن « أفعل » التفضيل المضاف إلى المصدر بمعناه . و يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل نحو : « ضربي زيداً »، أو إلى المفعول نحو : « ضربي زيدٌ » ، أو إليهما نحو : « تضاربُنا » ،و بعد ذلك حال منهما[11] نحو: « ضربي زيداً قائِمَيْنِ، أو تضاربنا قائِمِيْنَ »،أو من أحدهما نحو: « ضربي زيداً قائماً » .

---

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص ، ثاني الخلفاء الراشدين ، و أول من لقب بأمير المؤمنين، ويضرب بعدله المثل ، تولى الخلافة بعد الصديق ، ومكث فيها ١٣سنة حتى قتله أبو لؤلؤة المجوسي سنة ٢٣هـ .
ينظر : الاستيعاب ٦٦/٣،و أسد الغابة٢٩١/٣،والإصابة١٢١/٤.

(٢) قالها عمر بن الخطاب ﷺكما في الاستيعاب لابن عبد البر ٢٠٦/٣ . و كان رضي الله عنه « يتعوذ من معضلة ليس لها أبو حسنٍ » . ينظر : صفة الصفوة ١٣١/١ ، و تاريخ الخلفاء ص ٢٣٩ .

(٣) في (ش) و (غ) : و خبره .

(٤) سقطت (لا) من (غ) .

(٥) ينظر : الإنصاف ٧٠/١ ،و شرح المفصل ٩٥/١ ،و شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٤/١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١ ،و همع الهوامع ٣٣٨/١ .

(٨) سقطت (الذي) من (ش) و (غ) .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٥/١ .

(١٠) في (ش) و (غ) : ما يكون الأمير .

(١١) في (ش) و (غ) : منهما معاً في المعنى نحو .

و قد يكون هـذا الحـال جملةً فعليةً نحـو: « عـلمي بزيد كان ذا مـالٍ » خلافـاً للفـراء[1] .

و[2] جملة اسمية، قال صلى الله عليه و آله[3]: « أقرب ما يكون العبد مـن ربـه و هـو ساجد »[4] . و يجب معها « الواو » خلافاً للكسائي[5] .

و اختلف في خبر مثل[6] هذا المبتدأ . فذهب ابن درستويه[7][8]، و ابن بابشاذ[9][10] إلى أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل . و ذهب البصريون[11] إلى أن[12] التقدير : « ضربي زيداً حاصـلٌ إذا كان قائماً » حذف «حاصل» كما تحذف متعلقات الظروف العامة فبقي : « إذا كان قائمـاً » حذف[13] « إذا » مع شرطه العامل في الحال ، و أقيم الحـال مقامـه ؛ [لأن في الحـال معـنى الظرفية][14] لتقديرهما بـ« في »[15]، فالحال و هو « قائماً[1] » قائم مقام الظـرف و هـو « إذا

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ ،و الهمع ٣٤٢/١ .

(٢) في (غ) : أو .

(٣) في (غ) : و سلم .

(٤) رواه مسلم برقم ٤٨٢، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع و السجود . و رواه أبو داود برقم ٨٧٥، في الصلاة ، باب : في الدعاء في الركوع و السجود . و رواه النسائي ٢٢٦/٢ ، في الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١، و الموضح على الموشح ٢٣٣/١، و الهمع ٣٤٣/١ .

(٦) سقطت (مثل) من (غ) .

(٧) هو أبومحمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي. النحوي الإمام العلامة . أخذ عـن المـبرد، و ثعلب ، و روى عنه محمد بن المظفر، و الدار قطني ،و ابن شاهين . صنف الإرشاد، و الهداية، و شرح فصيح ثعلب ، و شرح كتاب الجرمي . مات سنة ٣٤٧هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٤٣٤/٩، و نزهة الألباء ٢١٣، و إنبـاه الـرواة ١١٣/٢ ، و وفيات الأعيان ٤٤/٣ ، و البلغة ٩٨.

(٨) ينظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ و النجم الثاقب ٢٧٠/١ .

(٩) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ. المصري الإمام النحوي. ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ، و أخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر، و استخدم في ديوان الرسائل . أخذ عنه أبو القاسم بن الفحَّام ،و محمد بن بركات السـعيدي، ثم تزهـد و تعبد . صنّف : شرح جمل الزجاج ،و المُحْتَسَب في النحو، و شرح النخبة . مات سنة ٤٦٩ هـ . و« بابشاذ »كلمـة أعجمية معناها الفرح و السرور . ينظر : نزهة الألباء ٢٦٣، و معجم الأدباء ١٧/١٢ ،وفيات الأعيـان ٥١٥/٢ ،و البلغة ٩٣، و بغية الوعاة ١٦/٢ .

(١٠) ينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢ .

(١١) ينظر : شرح المفصل ٩٦/١، و الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١، و شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ .

(١٢) سقطت (أن) من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : ثم حذف

(١٤) ما بين الحاصرتين كرره في (غ) .

(١٥) إذ معنى : « جاءني زيدٌ راكباً » أي: في وقت ركوب . ينظر :شرح الرضي ٢٥٠/١.

كان»،و «كان » تامة، و الظرف قائم مقام الخبر . و القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو «حاصل» هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام ؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلاّ بعد حصوله . و العوض هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف . قيل وإنما حكم بتمام «كان» لأنه لم يسمع في «قائماً» إلاّ التنكير . فلو كان خبراً لها لجاز تعريفه، و لسُمع مع طول الاستقراء . قال نجم الدين: « و فيه تكلفات //كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها . و لم يثبت في غير هذا المكان . و من العدول عن ظاهر الناقصة إلى التامة ، و من قيام الحال مقام الظرف ، و لا نظير له »[٢]. قال نجم الدين : «و الذي يظهر لي : أن تقديره بنحو : « ضربي زيداً يلابسه قائماً » حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي « ضربي زيداً يلابس قائماً »، ثم حذف « يلابس » الذي هو الخبر، و هو العامل في الحال ، و قام الحال مقامه فنكون مع هذا مستريحين من حذف « إذا » مع شرطه ، و لا نحتاج إلى الاستدلال[٣] على أن «كان » تامة »[٤] . **٢١/ب**

و على مذهب من جوّز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز أن يكون التقدير : « ضربي زيداً حاصل قائماً » فيكون العامل « حاصل » و ذو الحال معمول « ضربي » .

و قال الكوفيون[٥] : إن « قائماً » حال من معمول المصدر و العامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ[٦] ،و الخبر مقدر بعد الحال وجوباً . أي : « ضربي زيداً قائماً حاصل »[٧].

و قال الأخفش [٨]: إن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: ضربي زيداً ضربه قائماً ، أي : ما ضربي إياه إلاّ هذا الضرب المقيد[٩] . و كذا : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » .

---

(١) في (غ) قائم .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٥٠ .
(٣) في (غ) : الاستدال .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٥٠ .
(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٦، شرح الكافية للرضي ١/٢٤٨، و النجم الثاقب ١/،٢٧٠ و الهمع ١/٣٤٠.
(٦) في (ش) و (غ) : مبتدأ .
(٧) فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدأ .ينظر :الإيضاح لابن الحاجب ١/١٩٦.
(٨) ينظر : شرح الكافية ١/٢٤٨، والنجم الثاقب ١/٢٧٠، والهمع ١/٣٤٠.
(٩) سقطت من (ش) .

و الدليل على بطلان مذهب الكوفية : أن كلهم متفقون على أن معنى « ضربي[1] زيداً قائماً » : ما أضرب زيداً إلاّ قائماً . و هذا المعنى المتفق عليه[2] لا يستفاد إلاّ من تقدير البصرية[3]، و الأخفش ؛ لأن اسم الجنس إذا استعمل بلا قرينة فهو في الظاهر للاستغراق ، فنقول[4]: إن[5]الجنس الذي هو « ضربي » غير مقيد عند البصريين بحالٍ تخصصه، بل الحال عنهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون[6] المعنى : « كل ضرب مني وقع على زيد حاصل في حال القيام » وهذا مطابق للمعنى المتفق عليه . و« ضربي » عند الكوفية مقيد بالحال فيكون المعنى : « ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل » ، و هو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ؛ لأن حصول الضرب المقيد بالقيام لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر، فليس في تقديرهم معنى الحصر المراد المتفق عليه .

و يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ :بعدم[7] الساد مسد الخبر ؛ لتقدم الحال عن مكان الخبر . و كذا اتفقوا على[8] أن معنى : « أكثر شربي السويقَ ملتوتاً » : [إن شربي له ملتوتاً][9] أكثر من شربه غير ملتوت . و تقدير الكوفية الذي هو : « أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل » لا يحصل معه هذا المعنى المتفق عليه ؛ إذ يجوز أن تقول: هذا اللفظ من شربه ملتوتاً عشر مرات ، و غير ملتوت ألف مرة[10] . و يريد بـ« أكثر شربي السويق ملتوتاً » تسع مرات مثلاً ، فإنها أكثر شربه ملتوتاً [11].

---

(١) في (غ) : ضرب .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : البصريين .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (ش) و (غ) : لأن الجنس . و في (غ) : لأن اسم الجنس .
(٦) في (غ) : فيبقى .
(٧) في (غ) : لعدم .
(٨) سقطت (على) من (ش) و (غ) .
(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٠) سقطت (مرة) من (غ) .
(١١) بيان ذلك أنَّ من جعل ملتوتاً من تتمة الشرب صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصل ،فيجوز على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت ؛ إذ لم نخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول . وهذا لايمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه . ويوضحه أنا لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات ،و سويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن تسع من الأول بالحصول ، لقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل .وعلى مذهب البصريين الإخبار عن أكثر الشرب غير مقيد باللت مخبراً عنه بحصوله ملتوتاً .

و يرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله . و ذلك عندهم ممتنع .

و يجوز في نحو : « أكثر شربي السويق متلوتاً » رفع الحال خبراً عن « أفعل » نحو : « أخطبُ ما يكون الأمير قائمٌ » هذا عند الأخفش و المبرد[1]. و منعه سيبويه[2]. قال نجم الدين : « و الأولى الجواز »[3] .

و ثالثها : قوله : (و « **كُلُّ رَجُلٍ و ضَيْعَتُهُ** ») . الضيعة ههنا : الصنعة[4] .

و المراد بهذا كل مبتدأ عطف عليه بواو المعية ،و فيه مذهبان :

قال الكوفيون[5] : الخبر «و ضيعتُه» كأنك قلت : «كلُّ رجلٍ مع ضيعته» فإذا صرَّحت بـ«مع» لم يحتج إلى تقدير الخبر فكذا مع «الواو» التي بمعناها ، فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه . أي : مما حذف فيه[6] خبره . و ضُعِّف بأن «الواو» و لو قُدِّرت[7] بمعنى «مع» فهي في اللفظ للعطف، فلا يكون « و ضيعته » خبراً .

و قال البصريون[8] : الخبر محذوف ، أي : كلُّ رجل و ضيعته مقترنان . فـ«الواو» قرينة على الاقتران و قوله : « و ضيعته »عوضٌ . و فيه إشكال ؛ إذ ليس في تقديرهم لفظ ليسد مسد الخبر // لتقدم « و ضيعته » عن مكانه ، فكيف حذف وجوباً ، كما اعترض على الكوفية في : « ضربي زيداً قائماً » بمثل هذا . قال نجم الدين : «فلو[9] تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل مقرون[10] و ضيعته ، أي : هو مقرون بها ، و هي مقرونة به . ثم حذف «مقرون» و أقيم : « و ضيعته » مقامه ، لبقي البحث في حذف خبر « و ضيعته » وجوباً من غير عوض »[11] . قال : **أ/٢٢**

ينظر :الإيضاح لابن الحاجب ١٩٨/١.

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥١/١، و الهمع ٣٤١/١ .

(٢) ينظر الكتاب ٤٠٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ٢٥١/١ .

(٤) ضيعة الرجل : حرفته و صناعته و معاشه و كسبه . ينظر : اللسان مادة (ضيع) ١٠٦/٨ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٢/١ ،والارتشاف ١٠٩٠/٣، و النجم الثاقب ٢٧٢/١ ، و الهمع ٣٣٨/١ .

(٦) سقطت (فيه) من (ش) و (غ) .

(٧) في (غ) : و إن قدر . و في (ش) : لو قدرت بمع .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٣/١ ،والارتشاف١٠٩٠/٣ و النجم الثاقب ٢٧٢/١ ، و الهمع ٣٣٨/١ .

(٩) في (ش) و (غ) : و لو .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٢٥٣/١ .

« و يجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره »[1] .

و قال بعضهم : يكون[2]حذف خبر الأول وجوباً لحصول العوض[3] ، و الثاني جوازاً لعدم العوض .

قال نجم الدين : « و الظاهر أن حذف الخبر في مثله – أي في مثل هذا المثال – غالبٌ لا واجبٌ . و في نهج البلاغة[4] : « و أنتم و الساعة في قران واحد » ، فلا يكون إذن من هذا الباب، فلا يرد إشكال»[5].

و رابعها : قوله : (« **و لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ** ») . ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو : « لعمرك ، و ايمن الله » ، فإن تعيينه للقسم [دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي : لعمرك ما أقسم به . و جواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف . و العَمْر و العُمُر بمعنى ، و لا يستعمل مع اللام إلاّ المفتوح ؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله .

و أما ما لم يتعين للقسم][6] كـ« أمانة الله ، و عهد الله ، و يمين الله » جاز لك حذف الخبر و إثباته . قال في حذفه[7] :

إذا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فذاك – أمانةُ اللهِ – الثريدُ .

وقال امرؤ القيس[8] :

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً و لَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ و أوْصَالي

---

(١) ينظر : السابق ٢٥٣/١ .

(٢) في (غ) : (يجوز) بدل (يكون) .

(٣) سقطت (العوض) من (غ) .

(٤) ينظر : نهج البلاغة ٨٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٣/١ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ)

(٧) البيت من الوافر، و هو بلا نسبة في الكتاب ٦١/٣ ،و المفصل ٤٥٧،و شرح المفصل ٩٢/٩ .
و الشاهد فيه قوله «أمانة الله» حيث حذف الخبر جوازاً، لا وجوباً؛ لأن «الأمانة » لا تتعين في القسم .

(٨) البيت من الطويل، و هو لأمرىء القيس في ديوانه ٣٢ ،و الكتاب٥٠٤/٣، و شرح أبيات سيبويه ١٥٤/٢، و الخصائص ٢٨٤/٢،والمفصل٣٤٣، و شرح المفصل١١٠/٧،و الخزانة ٢٠٩/٤،وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٢، و مغني اللبيب٨٣٤.
و الشاهد فيه قوله : «يمينُ الله » حيث حذف الخبر جوازاً لا وجوباً لأن «يمين» ليست نصاً في القسم .

وعهدُ الله أفعلنَّ . و المعنى : يمينُ الله يميني ، و كذا : عهد الله ، و أمانة الله . ويجوز إثبات الخبر نحو : « عليّ أمانة الله ، و عليّ عهد الله ، و عليّ يمين الله » ، و كذا تقول: « الكعبةُ لأفعلنّ، و المصحفُ لأفعلنَّ » ، و[1] تقول : « الكعبة يميني لأفعلنَّ » .

قال نجم الدين : «و المبتدأ المحذوف خبره إن اقترن بلام الابتداء نحو: «لعمرك ، و لأيمن الله» وجب رفعه »[2] . قال الجزولي : « و كذا « ايمن الله » و إن لم يتصل باللام سماعاً منهم ، و ما سوى المقترن باللام و « أيمن » يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو : « عهدَ الله ، و الكعبةَ ، و المصحفَ ». و يُروى في بيت امرىء القيس: « يمين الله » رفعاً و نصباً »[3] . قال الجزولي : «و لم يأت[4] في لفظة «الله» إلاّ النصب و الجر دون الرفع ، و جوز الأندلسي الرفع أيضاً قياساً »[5] .

قال نجم الدين : « و قد يستعمل « لعمرك » في قسم السؤال أيضاً[6] نحو : « لعمرك لتفعلن[7] »[8] .

قال نجم الدين : «و قد ترك المصنف قسماً آخر يجب فيه حذف الخبر و هو إذا كان[9] ظرفاً متعلِقاً بالمتعلَّق العام نحو : « قدامك[10] ، و[11] في الدار» »[12] . قال : « و لعل المصنف إنما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبراً دون ما تقدم مما يسد مسد الخبر »[13] .

---

(١) في (غ) : أو .
(٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٠٣/٤ .
(٣) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٨.
(٤) في (ش) و (غ) : سماعاً .
(٥) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٧، وشرح الكافية للرضي ٣٠٣/٤ .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) في (غ) : لتفعله .
(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٥/٤ .
(٩) في (ش) و (غ) : إذا كان الخبر .
(١٠) أي : في نحو قولك : زيدٌ قدامك .
(١١) في (ش) و (غ) : أو .
(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٤/١ .
(١٣) ينظر : السابق ٢٥٤/١ .

[خبر « إنَّ » و أخواتها]

قوله : (**خَبَرُ « إنَّ » و أَخَوَاتِهَا . هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : « إنَّ زَيْداً قَائمٌ » . و أَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ إلاَّ فِي تَقْدِيْمِهِ إلاَّ إذَا كَانَ ظَرْفاً**) . أي : و من المرفوعات خبر « إنَّ » .

قوله : (**هُوَ الْمُسْنَدُ**) جنس الحد ، يعم كل مسند .

و قوله : (**بَعْدَ دُخُولِهَا**) احتراز عن سائر المسندات من خبر المبتدأ و غيره . قال نجم الدين: « و يرد عليه نعت اسمها نحو قولك : «إنَّ زيداً القائمَ أبوه قاعدٌ[1]» ، فإنَّ «القائمَ» مسند إلى « أبوه » بعد دخول « إنَّ » و ليس بخبر لها »[2] .

قوله : (**و أَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ**) يريد في أقسامه ، و أحكامه ، و شرائطه . فأقسامه : و قوعه مفرداً و جملة . و المفرد : جامدٌ و مشتق . و الجملة اسمية و فعلية .

و أحكامه : كونه متحداً ، أو متعدداً ،أو[3] مثبتاً، أو[4] محذوفاً ،أو منكراً، أو معرفاً .

// و شرائطه : أنه إذا كان مفرداً مشتقاً فلا بد فيه من ضمير عائد . و إذا كان جملة و لم يكن نفس اسم « إنَّ » في المعنى فلا بد من ضمير عائد . و إنَّ العائد لا يُحْذَفُ إلاّ لقرينة . **٢٢/ب**

و كذا لا يحذف خبر « إنَّ » إلاّ لقرينة أيضاً[5] [6]. و منهم من اشترط لحذفه مع القرينة كونَ اسمها نكرة ، و كون « إنَّ » مكررة[7] [8]. و منهم من اشترط أحدهما مع القرينة . و منهم من اشترط كون الخبر جاراً و[9] مجروراً مع القرينة[10] .

---

(١) هذا المثال للخالدي، والرضي إنما مثّل بقوله :« إنَّ رجلاً حسناً غلامُهُ في الدار » .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٥٧/١ .

(٣) في (ش) : واو بدل (أو) .

(٤) في (ش) : واو بدل (أو) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) الكوفيون لا يرون حذف الخبر إلاَّ مع النكرة ، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة . ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١.

(٧) في (ش) : (ولولا مكررة) بدل (و كون إنّ) .

(٨) وهو مذهب الفراء . حكي أن أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة ؟ قال : إنَّ الزبابة وإنَّ الفأرة . معناه إنَّ هذه مخالفة لهذه. ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١.

(٩) في (غ) : أو .

(١٠) ينظر : المفصل ٥٨ ،وشرحه ١٠٢/١.

مثال ذلك كله : « إن زيداً قائم ، إن زيداً أسدٌ ، إن زيداً أبوه قائم إن زيداً قام أبوه ، إن زيداً إن تعطه يشكرك ، أو عندك ، أو في الدار » .

و قد دخل في ذلك مثال اتحاد خبرها . و أما تعدده فنحو : « إن زيداً عالمٌ عاقل » ، و قد دخل في ذلك مثال كونه مثبتاً .

وأما حذفه فنحو قول عمر بن عبد العزيز[1] ـ و قَدْ مَتَّ إليه رَجُلٌ بِقَرابةٍ[2] ـ: « إنَّ ذلك[3] » أي : مُصَدَّقٌ ، فلما ذكر الرجلُ حاجته قال عمر : « لعل ذاك » أي: حاصل [4].

و قول الشاعر : [5]

إنَّ مَحَلّاً و إنَّ مُرْتَحَلاً و إنَّ في السَّفْرِ إذا مَضَوا مَهَلاً

أي: « إنَّ لنا »[6]. و قول من قال: «إنَّ غيرها إبلاً و شاءً» أي: إنَّ لنا ، و قول الشاعر :[7]

يَا[8] لَيْتَ أيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعا أيَّامَ مَا كُنْتُ غُلاماً يَافِعاً

أي : لنا ، أو[9]: أقبلت ، و « رواجعاً » حال .

و مثال الجملة التي تكون نفس الاسم ، فلا يكون فيها عائد : « إنه زيدٌ قائمٌ » أي : إن الشأن و القصة زيدٌ قائمٌ ، و قولك :« إنَّ مقولي : زيدٌ قائمٌ ». و مثال حذف العائد : « إنَّ البُرَّ

---

(١) أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي القرشي المدني ثم المصري، أمير المؤمنين ، الخليفة الراشد ، أشج بني أمية، من أئمة الاجتهاد ، كامل العقل ، حسن السمت ، جيد السياسة ، وافر العلم، فقيه النفس ، أواهٌ منيب ، قانت لله زاهد مع الخلافة . تولاها بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ ،و كانت خلافته سنتين و خمسة أشهر و أياماً . و عاش تسعاً و ثلاثين سنة و نصفاً ،و توفي سنة ١٠١هـ بحمص . رحمه الله . ينظر : طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥، و التاريخ الكبير للبخاري ١٧٤/٦ ،و حلية الأولياء ٢٥٣/٥ ،و سير أعلام النبلاء ١١٤/٥.

(٢) سقطت (بقرابة) من (غ) .

(٣) في (ش) : ذاك .

(٤) ينظر خبر عمر في المفصل ٥٨،وشرحه لابن يعيش ١٠٣/١.

(٥) البيت من المنسرح ،و هو للأعشى في ديوانه ٢٣٣، و الكتاب ١٤١/٢ ،و المقتضب ١٣٠/٤، و شرح المفصل ٨٤/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٢/١،و المغني ١/٤، و شرح شواهد المغني ٢٣٨/١ ، و الخزانة ٣٨١/٤ .
و الشاهد فيه قوله : « إنَّ محلاً و إن مرتحلا » حيث حذف خبر «إنَّ» و التقدير : إنَّ لنا .

(٦) في (غ) : إن لنا محلاً و إن لنا مرتحلاً .

(٧) البيت من الرجز ،وهو لرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١، وشرح شواهد المغي ٦٩٠/٢.وبلا نسبة في والإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/١،و شرح ابن عقيل ١٨٢/٣ ،و المقاصد النحوية ٤٧٥/١ ،و الأشموني ١٦٥/١، و الخزانة ١٤/١
و الشاهد فيه قوله : « ليت أيام الصبا » حيث حذف خبر « ليت » .

(٨) سقطت (يا) من (ش) .

(٩) سقطت (أو) من (غ) .

الكرُّ بستين » ، أي : منه . « إنَّ السَّمْنَ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أي : منه ؛ لأن « الكُرّ » بعض البُـــر ، و كذا « المنوان » بعض السمن .

و الصحيح في حذف خبر « إنَّ » الاكتفاء[1]بالقرينة ، و إن كان أكثر الحـــذف جـــامع الشروط[2]المزيدة .

قوله : (**إلاَّ في تَقْدِيْمِهِ**) هذا استثناء من أحكام خبر المبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ قد يتقدم على المبتدأ دون خبر «إنَّ» ؛ لأنها لا تصرف في معموليها بالتقديم و التأخير فلا تقول : « إنّ قائمٌ زيداً » و لا يفصل بينهما و بين منصوبها إلاّ بما سيذكر .

قوله : (**إلاَّ إذَا كَانَ ظَرْفاً**) . يعني إلاّ[3]إذا كان خبر « إنَّ » ظرفاً جاز تقديمه على اسمها؛ لأنه تُوَسِّعَ في الظروف ما لم يُتوسع في غيرها ؛ لقوة حاجة غيرها إليها فهي كالمحارم تدخل حيث لا يدخل[4]الأجانب لشدة الحاجة إليها كالحاجة إلى المحارم نحو قولك :[5] « إنَّ في الدار زيـــداً ، و إنَّ عندك[6] عمراً » ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [7] ، و قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [8] [9] .

---

(١) في (ش) : أن الاكتفاء .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت (إلاّ) من (غ) .

(٤) في (غ) : تدخل .

(٥) في (ش) : نحو كقولك .

(٦) في (ش) : عندنا .

(٧) النازعات : ٢٦ .

(٨) الغاشية : ٢٥ – ٢٦ .

(٩) في (غ) : قدم آية (إن إلينا إيابهم) على آية (إن في ذلك لعبرة) .

[خبر « لا » التي لنفي الجنس]

قوله : (**خَبَرُ « لا » الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ : هُوَ المُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا**) .

قوله : (**هُوَ المُسْنَدُ**) هذا[1] جنس الحد يعم كل مسند .

و قوله : (**بَعْدَ دُخُولِهَا**) أي: بعد دخول « لا » التي لنفي الجنس ، يحترز من سائر المسندات عموماً ، و يخرج به خبر «لا» التي بمعنى «ليس» . و يرد عليه صفة اسمها نحو قولك[2] : « لا غلامَ رجلٍ قائماً أبوه حاضرٌ » فإن « قائماً » مسند إلى « أبوه » ؛ لأنه رافعه بعد دخولها ، و ليس بخبرها[3] .

قوله : (**مِثْلُ : « لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيْهَا »**) .

قال ابن الحاجب : «النحويون يمثلون في هذا الموضع بـ« لا رجلَ ظريفٌ » ، و ليس يحسن في التمثيل ؛ لأن « ظريف » في الظاهر صفة جارية على محل « رجل » ، و لا يليق بذي الفهم أن يمثل بما هو ظاهر في غير ما قصد تمثيله »[4] . قال : « وهذا المثال يعني: الذي مثَّل به لا يحتمل أن يكون « ظريف » إلا خبراً[5] ؛ لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب »[6] .

قال نجم الدين: « قد خولف وجوز جماعة وصف المضاف في باب « لا » بالمرفوع حملاً على المحل[7] »[8]. فعلى هذا المثال [9] لا فرق بين المثالين . قال نجم الدين: « وبزيادته لـ « فيها » صار المعنى سمجا »[10] ؛ لأن المعنى يسمُجُ إذا قلت : لا ظرافة في الدار لغلام رجل .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : بخبر لها .

(٤) ينظر: شرح الكافية له :٣٨٢/١.

(٥) في الأصل (خبر) . وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣٨٣/١.

(٧) سقطت (المحل) من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٥٩ .

(٩) في (ش) و (غ) : الكلام .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٦٠ .

وهذا بناء على أن« فيها » متعلق بـــ « ظريف » ، وأما إذا جعلنا « فيها » خبراً بعد خـــبر لم يسمح المعنى [1] إلا أنه لا حاجة // إلى تكرير[2] الخبر ، فكان يكفيه أن يقـــول : « لا غـــلامَ رجل ظريفٌ » . أ/٢٣

قوله :(**ويُحْذَفُ كَثِيراً**) أي: في لغة من يثبته وهم الحجازيون[3]ومن وافقهم من العرب .

قال الشيخ : « ومن هاهنا كان : « لارجل ظريفٌ » أظهر في الصفة حملاً على الأكثر في حذف الخبر »[4] .

ومثال حذفه قولهم: « لا بأس » أي[5] : عليك . وذلك عند قيام القرينة ، وكـــذا قـــول الموحِّد: « لا إله إلا الله »، وقولهم : « لا سَيْفَ إلاَّ ذُو الفَقَارِ ،ولا فَتَـــى إلاّ عَلـــي [6]»[7] ، أي : موجود حتى كأن السيوف التي في الوجود بالقياس إلى ذي الفقار ليست سيوفاً ، وكأن كل فـــتى بالنسبة إلى علي – عليه السلام – ليس بشيء .

قوله (**وبَنُو تَمِيمٍ لا يُثْبِتُونَهُ**) . قال ابن الحاجب: « فإذا كان التمثيل بـــــ « لا رجـــل ظريف » غلب على[8] الظن امتناع هذه الصورة[9] في لفظهم فيوقع ذلك في الخطأ ؛ لأنهم يقولون بها »[10] . يعني[11] أنَّ « ظريف » على المحل ؛ ولهذا قيل في قول حاتم طيء[12] [1] :

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) و (غ) : تمثيل تكرير .

(٣) ينظر : المفصل ٦٠، وشرح المفصل ١ / ١٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١،وشرح الوافية ١٨٢.

(٤) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٣٨٤/٢ . ويعني بالشيخ :ابن الحاجب .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : عليه السلام .

(٧) ذو الفقار : سيف النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في مختار الصحاح (فقر) ٢١٣،والإيضاح في شرح المفصل ٢١٧/١، والمصباح المنير (صفو) ٣٤٤/١. وقال ياقوت في معجم البلدان ٥/٢:« هو لعلي .» وينظر هذا القول في المفصل ٦٠، وشرحه ١٠٧/١،والإيضاح في شرح المفصل ٢١٧/١،والهمع ٥٣٠/١.

(٨) في (غ) : في .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر :شرح الكافية له ٣٨٣/١.

(١١) في (ش) و (غ) : يعني على أن .

(١٢) حاتم طيء هو : حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني أبو عدي . فارس شاعر جواد يضرب المثل بجوده . له ديوان شعر، توفي سنة ٤٦ق. هـــ . ينظر : الشعر و الشعراء ٧٠ ، والأعلام ٢ / ١٥١ .

(١) هذا البيت من البحر البسيط ، وهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨ ،وشرح التسهيل ٤٣٨/١، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، وشرح المفصل ١ / ١٠٧. وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢،والمقتضب ٣٧٠/٤.

إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلقىً أصِرَّتُهَا ولا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

إن « مصبوح » صفة على المحل ، أو أنه ترك طائيته إلى[1] اللغة الحجازية . وإنما حذف بنو تميم خبرها للعلم به وهو مراد ، وهو عام ، فلا لبس فيه . وتقديره: موجود ، أو لأن النفي أغنى عنه كما أغنى[2]في قولك:« انتفى القيام » عن تقدير خبر له، فلا يكون لها على هذا الوجه خبر .

والشاهد فيه قوله : « ولا كريمَ مصبوحُ » فـ « مصبوح » يجوز أن يكون صفة لـ « كريم » على الموضع ويضمر الخبر وعليه بنو تميم . ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز .

(١) في (ش) : وعدل إلى .

(٢) في (ش) و (غ) : كما أغنى عنه .

[المعرب من الأسماء] ١٣٥

[تعريف المعرب] ١٣٥
[حكم المعرب من الأسماء] ١٣٦
[الإعراب] ١٣٦
[أنواع الإعراب] ١٣٧
[العامل] ١٣٨
[المعرب بالحركات و المعرب بالحروف] ١٤٠
[إعراب جمع المذكر السالم] ١٤٧

[الممنوع من الصرف] ١٥٣

[صرف ما لا يصرف] ١٥٦
[ما يقوم مقام علتين] ١٥٨

الآحاد العربية إلاّ نادراً. وقولنا : إلاّنادراً^{0}؛لأنه قد جاء في الآحاد « ثمان ، ورُبَاع ، وشَنَاح^{0} وحَزَاب^{0} ». ١٥٨

[علة العدل] ١٥٩
[علة الوصف] ١٦٦
[أنواع التأنيث المانع من الصرف] ١٦٩
[صرف أسماء القبائل و البلدان] ١٧٢
[علة المعرفة] ١٧٣
[شرط العجمة في منع الصرف] ١٧٣
[شرط الجمع في منع الصرف] ١٧٦

[شرط التركيب في منع الصرف] ١٨٣

[شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف] ١٨٤

[شرط وزن الفعل في منع الصرف] ١٨٥

[تنكير الممنوع من الصرف] ١٨٦

[حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة] ١٩١

[حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِّرَ] ١٩١

[المرفوعات] ١٩٣

[الفاعل] ١٩٣
[مرتبة الفاعل بعد الفعل] ١٩٤
[مواضع وجوب تقديم الفاعل] ١٩٧
[مواضع تأخير الفاعل وجوباً] ١٩٩
[جواز حذف الفعل] ٢٠٠
[حذف الفعل وجوباً] ٢٠١

[التنـازع] ٢٠٣

[صور التنازع] ٢٠٣
[اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في التنازع] ٢٠٤
[أثر إعمال الثاني] ٢٠٧
[أثر إعمال الأول] ٢١٠
[صورة ليست من باب التنازع] ٢١١

[مفعول ما لم يسم فاعله] ٢١٤

[المبتدأ و الخبر] ٢١٩

[تعريف الخبر] ٢٢٣
[الأصل في المبتدأ التقديم :] ٢٢٤

[مسوغات الابتداء بالنكرة] ٢٢٥
[الخبر الجملة] ٢٢٩
[الخبر الظرف] ٢٣٢
[تقديم المبتدأ و جوباً] ٢٣٧
[تقديم الخبر وجوباً] ٢٤٠
[تعدد الخبر] ٢٤٣
[اقتران الخبر بالفاء] ٢٤٦
[حذف المبتدأ] ٢٥١
[حذف الخبر] ٢٥٢

[خبر « إنَّ » و أخواتها] ٢٦١

[خبر « لا» التي لنفي الجنس] ٢٦٤

﴿ يومُ لا ينطقون﴾ ، ٩

﴿ يوم يجمع الله الرسل، ٩

ابن درستويه، ١٢١

ابن عصفور، ٤٦، ٩٣

ابن يعيش، ٦٢، ٧٣، ١٠٤، ١١٦

أبو زيد، ٤٤، ٥١

أبو عبيدة، ٣٣، ٥٣

أبو عمرو، ٤٣، ٤٤

الربعي، ٣٥

الرماني، ١١٥

الزجاج، ٣٠، ٣٥، ٤٢، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ١١٨، ١١٩، ١٢١

الزجاجي، ٣٣، ٤٦

الزمخشري، ٤٧، ٨٧، ١١٥

الزيادي، ١١٩

السراج، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٥٣، ١٠٠

السيرافي، ٣٣، ٥٣، ٦٨، ٧٨، ١٠٠، ١٠٢، ١١٥

الشيخ، ١١٦، ١٣١

العبدي، ٣٥، ١١٥

الفارسي، ١٢، ٢٥، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٨٠، ١١٥، ١١٩، ١٢١

الفراء، ١٩، ٣٤، ٥١، ٥٣، ٧٦، ٩٠، ١٢٠، ١٢٧

الكسائي، ٢٩، ٥١، ٥٣، ٧٦، ٩٠، ١١٠، ١٢٠

المازني، ١٦، ٢١، ٣٣، ٥٩، ٦٤، ١١٩

المالكي، ١١٦، ١١٧

المبرد، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٥٠، ٥٢، ٥٩، ١٠٣، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٤

المصنف، ٣، ٤، ٦، ٧، ١١، ١٢، ١٦، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٧، ٦٠، ٦٢، ٧٩، ٨٠، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٦

المهدي، ٨٠

ركن الدين، ٣٦، ٦١

سيبويه، ١٦، ١٩، ٢١، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٨٠، ٨٩، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١

سيبويهٍ، ٨

قَالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى و إنْ *** كان فقيراً معدماً قالت و إنْ، ٩

مبرمان، ٣٥، ١١٩

نجم الدين، ٥، ٩، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٧، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠

هشام، ٢٩، ٣١

يا صاحِ ما هَاج الدموع() الذرفن *** مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجن، ٩

يونس، ٤٤، ٥٣، ٥٧

[اسم « ما » و « لا» المشبهتين بـــ « ليس »]

قوله : (**اسْمُ « مَا ولا » الْمُشَبَّهَتَينِ بـــ« لَيْسَ » : هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا**) .

قوله : (**هُوَ**[1] **الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) جنس الحد يعم كل مسند إليه .

وقوله : (**بَعْدَ دُخُولِهِمَا**) [أي: دخول كل واحدة منهما في مسألتها ، يحترز به عـــن سائر ما أسند إليه ، لا بعد دخولهما][2] . ويرد عليه فاعل صفة اسم كل منهما ، فإنه مسند إليه بعد دخول هذه في مسألتها ، وهذه في مسألتها ، وليس باسم «لا» بهما نحو : « أبوه» في قولك : « ما زيدٌ القائمُ أبوه قاعداً » ، وقولك « لا رجلٌ قائمٌ أبوه[3] قاعداً[4] » .

قوله : (**وهُوَ في « لا » شَاذٌّ**) . يعني أنَّ رفع المسند إليه بـــ « لا » شـــاذ تشـــبيها لهـــا بـــ«ليس » . قال الشيخ : « إنما يأتي في الضرورة لا في سعة الكلام »[5] . قال الشاعر[6] :

مَنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيْرَانِهَـــا فأَنَـــا ابنُ قيـــسٍ لا بَـــراحُ

هذا البيت هو المشهور في احتجاجهم على مجيء « لا » بمعنى« ليس ». ونجم الدين يقول: « إنَّ «لا» لم تجيء بمعنى « ليس » »[7]. ويقول : « إنَّ «لا» في هـــذا البيـــت هـــي الـــتي لنفـــي الجنس إلا أنه ألغاها عن العمل للضرورة ؛ لأنه قـــد جـــاء إلغاؤهـــا مـــن غـــير تكريـــر»[8]. قال : « ولم يسمـــع خبرهـــا منصوبـــاً حتى يكون نصـــاً في كـــونها بمعنى ليس »[9] .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) سقطت من (أ) ، وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٤) بعد هذا المثال في (غ) زيادة هي :(قال نجم الدين :« ولو قال في حدود هذه الأخبار : (هو المسند بعد دخول هـــذه النواسخ الذي كان في الأصل خبر المبتدأ) ، وفي حد أسمائها : (هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ) لسلم من هذه الاعتراضات » .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٣٨٦/١.

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك في الكتاب ١ / ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه٢٣/٢ ، وشـــرح ديـــوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩،وشرح المفصل ١ /١٠٨، وشرح شـــواهد المغـــني ٢ / ٥٨٣ ،وخزانـــة الأب ١ / ٤٤٥. وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣٦٧، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٢٦،وشرح التسهيل ٣٦٠/١،وشرح الرضي ١ / ٢٦٢ . والشاهد فيه قوله: « لا براح » حيث أعمل « لا »عمل « ليس » فرفع بها الاسم وهو « براح » ، وحذف خبرها . وهذا الإعمال شاذ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٦٣ .

(٨) ينظر : السابق ١ / ٢٦٣ .

(٩) ينظر : السابق ١ / ٢٦٣ .

وخبرها في البيت[1] جارٌ ومجرورٌ ، أي : لي . وقول سواد بن قارب[2] [3]:

فَكُنْ لِيْ شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوادِ بن قارِبِ

ليس منه[4] تصريح بنصب خبرها لزيادة الباء ، فلا يكون حجةً على نجم الدين . وأما قوله [5]:

ذَكَرْتُها بَعْدَ أعْوَامٍ مَضَيْنَ لها لا الدَّارُ دَاراً ولا الجِيرَانُ جِيرَانا

فضعيف ؛ لأنه[6] أعمل « لا » في المعرفة ، والمشهور دخولها على النكرة ، ولعله عند نجم الدين قول مَن لم[7] يحتج بلغته . وكذا ما روي نحو هذا ، والله أعلم .

وأما « ما » فأعملها الحجازيون[8] دون التميميين على ما يأتي، قال الله[9] تعالى﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[10]،[وقال تعالى][11]﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[12]. وقد تدخل على المعرفة والنكرة . وتأتي في السعة وفي الضرورة .

---

(١) في (غ) : هذا البيت .

(٢) سواد بن قارب الأزدي الدوسي . كان كاهناً في الجاهلية ، له صحبة ، وكان شاعراً ، عاش إلى خلافة عمر ، ومات بالبصرة نحو ١٥ هـ . ينظر : الاستيعاب ٢ / ٢٣٢ ، وأسد الغابة ٢ / ٥٩٠ ، والإصابة ٣ / ١٨١ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وهو لسواد بن قارب في شرح عمدة الحافظ ٢١٥ ، والجنى الداني ٥٤ ، و المقاصد النحوية ٢ / ١١٤ ، وشرح التصريح ١ / ٧٠٤ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٩٤، ومغني اللبيب ٤١٩ وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٣٦٦.

والشاهد فيه قوله : « لا ذو شفاعة .... بمغنٍ » حيث عملت « لا » عمل « ليس » وهي لا تعمل هذا العمل إلاَّ في الضرورة عند الجمهور . والرضي يرى أنها لا تعمل هذا العمل لا في الاختيار، ولا في الضرورة ، ولا شاهد للجمهور في هذا البيت – على ما يرى الخالدي – لزيادة الباء في خبرها الذي يمنع التصريح بنصبه .

(٤) في (ش) و (غ) (فيه) بدل (منه) .

(٥) البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ،والنجم الثاقب ١ / ٢٨٢ ،وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١١ ، والموضح في تبيين أسرار معاني الموشح ١ / ٢٤٥ .

والشاهد فيه قوله: « لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا » حيث عملت «لا» على «ليس ». والخالدي لا يرى ذلك ؛لأنه أعمل « لا » في المعرفة ، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

(٦) في (غ) : لأن .

(٧) في (غ) : لا .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ١٦٥، وشرح المفصل ١ / ١٠٨، ومغني اللبيب ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٥ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) يوسف : ٣١ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) المجادلة : ٢ .

[المنصوبات]

قوله : (**المَنْصُوبَاتُ**) . قدَّم المنصوبات لأن الفعل يتعدى إليها بنفسه ، ولا يتعدى إلى المجرورات إلاّ بواسطة .

قوله : (**هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ**) .

قوله : (**مَا**)جنس الحد ، يعم كل اسمٍ .

وقوله (**اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ**) يحترز// به عن المرفوعات والمجرورات . **٢٣/ب**

ومعنى الاشتمال: الاحتواء،و الإحاطة[١] بحيث يكون عَلَم المفعولية حركة من حركاته[٢]، أو حرفاً من جملة حروفه.

وعَلَمُ المفعولية الفتحة ، وهي الأصل مثل : « ضربتُ زيداً ، ورجالاً » ، والكسرة مثل « ضربت الزينبات ، أو[٣] زينبات » ، والألف مثل : « ضربت أباك ، وأخاك » إلى آخر الأسماء الستة . والياء مثل : « ضربت الزيدَين وَ الزيدِين[٤] » .

وقد ذكّرَ الضمير وإن كان راجعاً إلى المنصوبات لَمّا أخبر عنه بـ « ما » ولفظها مُذَكّر[٥]، والضمير إذا توسط بين مذكر ومؤنث ، وهما لمدلولٍ واحدٍ جاز في الضمير التذكير والتأنيث

والمفعولية تشمل[٦] المفاعيل الخمسة ، وما أشبهها من سائر المنصوبات .

---

(١) في (ش) : الإحاطة والاحتواء .

(٢) في (ش) و (غ) : جملة حركاته .

(٣) في (ش) : (و) بدل (أو) .

(٤) سقطت (والزيدِين) من (ش) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (غ) تشتمل على .

[المفعول المطلق]

قوله : (**فَمِنْهُ : المَفْعُولُ المُطْلَقُ**) . أي: فمما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق . قدَّمه لأنه[1] المفعول في الحقيقة المخرج من العدم إلى الوجود بخلاف سائر المفاعيل ، فقد تكون موجودة قبل وجوده غالباً . وسُمِّي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه أُطْلِقَ عليه اسم المفعول[2] من غير قيد بخلاف سائر المفاعيل ، فلا يطلق عليها اسم المفعول إلاّ مقيداً بقيد نحو : «به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » ويسمى مَصْدَراً ؛ لأنه يصدر عنه الفعل ، أي : يشتق منه . ويسمى: فعلاً ، وحدثاً ، وحدَثاناً ، فله خمسة أسماء .

قوله : (**وهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ**) .

قوله : (**اسْمُ مَا فَعَلَهُ فاعِلُ** [3]) جنس الحد يعم المفعول المطلق وغيره .

قال ابن الحاجب: « وإنما ذكر (**اسْمُ**) ولم يكتف بـ (**ما**) ، ويقول : ما فعله فاعل فعل إلى آخره ؛ ليخرج « ضربت » الثاني في قولك : « ضربتُ ضربتُ »[4] . قلنا: ولو فسرنا (**ما**) بـ (**اسمٍ**[5]) [6] لَما دخل[7] ؛ لأنّا في قسم الأسماء إلا أنه أراد التبيين .

قوله : (**مَذْكُورٍ**)[8] احتراز من القيام في قولك : « أعجبني القيام » ؛ لأنه لم يذكر فعله المشتق منه وهو « قَمتُ » .

وقوله: (**بِمَعْنَاهُ**) احتراز عن[9] « قيامي » في قولك:«كرهت قيامي » ؛لأن «كرهت » ليس بمعنى القيام .

وكان عليه أن يقول:« ذُكِرَ بياناً له »؛ لتخرج الكراهية التي في قولك:«كرهت كراهتي » لأن كراهتي لم تذكر في هذا المثال لبيان الفعل، بل ذكرت لبيان من وقعت عليه الكراهية[10] .

---

(١) في (غ) : لأن .

(٢) سقطت (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فاعل فعل .

(٤) ينظر : شرح الكافية له٢/٣٨٩ .

(٥) في (غ) : اسم .

(٦) في (ش) و (غ) : باسم لأنا في قسم الأسماء لما دخل إلاّ أنه .

(٧) أي : لما دخل « ضربت » الثاني في قولك :« ضربتُ ضربت »

(٨) قوله « مذكورٍ » صفة لـ « فِعْل » في قوله : (فاعلُ فِعْلٍ مذكور) .

(٩) في (ش) و (غ) : من .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

[أنواعه]

قوله : (**ويَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ ، والنَّوْعِ ، والعَدَدِ**) .

فالذي للتأكيد : ما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل ، بل لو سكت عنه لَفُهِم من الفعل مثل : « ضربت ضرباً ، ودخلت دخولاً ، وقعدت جلوساً » ، مثال الذي بمعنى التأكيد من الكتاب العزيز قول الله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[1]، ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴾[2] ، و ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلاً ﴾[3] ، ﴿ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلاً ﴾[4]

والذي للنوع : ما يدل على نوع من الفعل مخصوص ، و كثير جداً منه المبني على « فِعْلَة » من فِعْلٍ جاء مصدره التأكيدي على غيرها نحو :« جِلْسَة » ، فإن تأكيده على :« جلوساً »، ومَرَّته على « فَعْلَة » نحو :« جَلْسَة » ؛ ولهذا قال بعض الأدباء[5] :

الفَعْلَةُ للمرَّةِ والفِعْلَةُ للحالةْ والمَفعِل للموضع والمِفعَل للآلة .

وهذا هو الأكثر، وقد[6] تجيء الفِعْلة للتأكيد نحو « نَشَدَ نِشدة »[7] . ومن النوع : المحلى بـ « لام» العهد نحو: « ضربتُ الضربَ » لضرب معهود منه[8] متصفٍ بصفة مخصوصة ، ومنه : « رجع القهقري » ، و « اشتمل الصماء[9] » ، وقعد القرفصاء » ، ومنه المصدر الموصوف نحو : « ضربته ضرباً شديداً ، وضربته أيَّ ضربٍ ، وضربته أبلغ ضربٍ، وضربته سوطاً ، وضربته ضربَ الأمير» ،وغير ذلك .

والذي للعدد : ما دل على مرات الفعل نحو: « ضربته ضربة ، أو ضربتين أو ضربات » .

---

(١) النساء : ١٦٤.

(٢) نوح : ١٧.

(٣) المزمل :٨.

(٤) الأحزاب :٦١.

(٥) لم أقف عليه .

(٦) في (ش) و (غ) : وإلاَ فقد .

(٧) نَشَدَ الضالة نَشْداً ونِشْدَةً ونِشْدَاناً : طلبها، وعرَّفها . ينظر : القاموس المحيط (نشد) ٣٠٤.

(٨) في (غ) ومنه .

(٩) اشتمال الصماء : هو أن يتجلل الرجل بثوبه ،ولا يرفع منه جانباً، وإنما قيل لها صماء ؛ لأنه إذا اشتمل بها سَدَّ على يديه ورجليه المنافذ كلها ،كأنها لا تصل إلى شي ، ولا يصل إليها شي كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرمة . ينظر: النهاية في غريب الحديث ٣ / ٥٤ ، واللسان صمم ٧ / ٤١٣ .

[حكمه من حيث التثنية والجمع]

قوله (**فَالأَوَّلُ لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَعُ**) ؛ لأنه موضوع للماهية الكلية التي[1] تصدق على القليل والكثير على اختلاف أنواعه ، فتعذر تثنيته وجمعه . قال الشيخ: « إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين // متميزين اشتركا في اسم واحد ، فتزيد علامةً في أحدهما اختصاراً . وقد تعذر **٢٤/أ**
في الحقيقة . وأما الثاني والثالث فصح ذلك لصحة حصول مثله[2] معه[3] ؛ لأن الثاني للنوع المتميز عن نوع آخر ، فإذا انضم إليه نوع آخر تثنى بسببه . والثالث ظاهرٌ[4] »[5] .

واعلم أن المفعول المطلق يشمل المنصوب على أنه مفعول مطلق ، والمرفوع المقام مقام الفاعل[6] ، لا المصدر المرتفع على الفاعلية ، أو على الابتداء ، أو على الخبرية ، أو انتصب مفعولاً به أو حالاً ، أو غير ذلك ، فليس بمفعول مطلق .

[المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله]

قوله : (**وقَدْ يَكُونُ بِغَيرِ لَفْظِهِ**) . أي : قد[7] يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل الناصب له نحو : « قعدتُ جلوساً ، وحُبست منعاً » ؛ لصدق الحد عليه .

والملاقي لناصبه في الحروف قد يكون غير مصدره ،بل قائم مقام مصدره وهو[8] في الحقيقة مصدر لمطاوعه نحو: قوله تعالى[﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[9] فـ « نباتاً » ليس مصدراً لـ « أنبتكم » بل هو مصدر لـ «أنبتُّم » الذي هو مطاوع[10] « أنبتكم »[11] .

---

(١) في (غ) الذي .
(٢) في (غ) : الأمثلة.
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩٢/٢ .
(٦) نحو : ضُرِب ضربٌ شديدٌ . قال ابن الحاجب في شرحه للكافية ٣٨٩/٢: « ولا شك أنا ذكرنا تعريفه ههنا لينتصب ، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسماً يجب رفعه ،وهو إذ قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزءين .»
(٧) سقطت من (ش)
(٨) في (غ) وهي .
(٩) نوح ١٧ .
(١٠) في (ش) مضارع .
(١١) و التقدير : وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً . هذا مذهب سيبويه ،والمبرد . ومذهب المازني ، والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر ، قال الرضي :« وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة » . ينظر : الكتاب ٨١/٤، والمقتضب ٢٠٤/٣،وشرح المفصل ١١١/١،وشرح الرضي ٢٧٣/١،والارتشاف١٣٥٤/٣ .

ويكون أيضاً مصدراً لمطاوعه][1] نحو قوله تعالى:﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [2] فـ« تبتيلاً »[3] ليس مصدراً لـ« تبتل »[4] بل لمطاوعه وهو « يبتّلكم »[5] الذي هو مطاوع « تبتّل تبتّل » تقول: « تبَّلته فَتبتَّل تبتلاً »[6] .

[حذف العامل في المفعول المطلق]

قوله : (**وقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ جَوَازاً**) . لابد للجواز من قرينة إمَّا حالية ، وإما[7] مقالية ، فالحالية قدوم من يقدم ، فتقول :« خير مقدم » فقدومه قرينة على أنَّ المحذوف « قدمتَ » . والمقالية نحو قول من قال: « كيف قرأ زيدٌ ؛ »، فتقول مجيباً له :« قراءة حسنة »[أي : قرأ قراءة حسنة][8] .

قوله:(**ووُجُوباً سَمَاعاً [مِثلُ:سَقْياً،ورَعْياً، وخَيْبَة،وجَدْعاً،وحَمْداً، وشُكْراً، وعَجَباً]**[9]).

أي : طريق علمها السماع .

اعلم أن المصادر التي يحذف ناصبها وجوباً سماعاً مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف أفعالها ، وجعلوا المصدر عوضاً منها[10] للكثرة [فهي في المعنى معللة بالكثرة][11] إلاّ أنه لما لم يقدر على ضابط يعرف به[12] ما كثر مما لم يكثر احتيج إلى السماع ، فمعرفة ما كثر و لم[13] يعرف بضابط[14] ليس[15] من حظ النحوي ، بل من حظ اللغوي .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٢) المزمل (٨) .
(٣) في (ش) فتبتل .
(٤) في (غ) :تبتيل .
(٥) في (غ) (يتكلم) بدل (يبتلكم) .
(٦) في (ش) و (غ) : تبتيلا .
(٧) في (ش) و (غ) : أو .
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٩) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٤.
(١٠) في (ش) : عنها .
(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٢) سقطت (به) من (ش) .
(١٣) في (ش) : وما لم .
(١٤) في (غ) : له ضابط .
(١٥) في (ش) : فليس

واعلم أن « الخيبة »: عدم الحصول على المراد. و « الجدع »: قطع الأنف، أو الأذن ، أو الشفة ، أو اليد . و « السحق » : البعد . هذا ما ذكره[1] المصنف[2] وجار الله[3] .

قال[4] نجم الدين[5]: « الذي أرى أن هذه المصادر[6] وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها من فاعل ، أو مفعول مجرور بحرف جر ، أو إضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله ، بل يجوز : « سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً » إلىآخرها . قال علي ـــ عليه السلام – في الخطبة البكالية[7] : « نحمده على عظيم إحسانه،ونيّر برهانه، ونوامي فضله وامتنانه . حمداً يكون لحقه أداء »[8]. « وأما ما بُيِّن[9] فاعله أو مفعوله بحرف الجر أو بالإضافة[10] ، لا لبيان النوع – و قولنا: « لا لبيان النوع » [احتراز من نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا ﴾[11]][12] – نحو: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ [13]، و ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[14]، و ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ﴾ [15] ، و ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾ [16] [17]، و ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[18] ، و « سبحان ، ومعاذ الله »[19] ، و « بؤساً لك أي : شدة ، وسحقاً لك أي: بعداً ، وبعداً لك أيضاً »[20]،و « عقراً لك » أي: جرحاً ، وجدعاً لك ، وشكراً لك ،

---

(١) في (ش) و (غ) : هذا على ما ذكره .
(٢) يعني من وجوب الحذف قياساً في هذه المصادر.
(٣) ينظر : المفصل ٦٣، و شرحه لابن يعيش ١ / ١٣ .
(٤) في (ش) و (غ) : وقال .
(٥) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٧٤ .
(٦) في (غ) :(في) بدل (و) .
(٧) ينظر : نهج البلاغة ١ / ٤٢٩ .
(٨) في (ش) و (غ) بعد قوله (أداء) : (فاستعمل ناصبها) ، وفي (غ) ناصبه .
(٩) في (غ) : يبين .
(١٠) في (ش) : (بالإضافة أو بحرف الجر) عكس .
(١١) الإسراء : ١٩ .
(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(١٣) النساء : ٢٤ .
(١٤) البقرة : ١٣٨ .
(١٥) الأحزاب : ٣٨ ، ٦٢ ، . وغافر : ٨٥ و الفتح : ٢٣ .
(١٦) الروم : ٦ .
(١٧) ما مضى هي أمثلة ما بُيِّن فاعله بالإضافة .
(١٨) محمد : ٤ .
(١٩) هذان مثالان لما بُيِّن مفعوله بالإضافة .
(٢٠) هذه أمثلة ما بُيِّن فاعله بحرف جر .

وحمداً لك ، وعجباً منك »[1]. فيجب حذف الفعل[2] في جميع ذلك قياساً »[3] .

قوله : (**وقِيَاساً في مَوَاضِعَ**) .

المراد بالقياس : أن يكون هناك ضابطٌ كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط .

قوله (**مِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثْبَتاً**) .

اعلم أنه حُذِفَ فِعْلُ هذا القسم باجتماع شيئين :

أحدهما : أن يكون مثبتاً بـــ « إلاّ » أو معناها بعد نفي ، أو يكون مكرراً .

الثاني : أن يكون ناصبه خبراً عن اسم لو جعلت المصدر خبراً عنه لم يكـــن إلاّ مجـــازاً ؛ لكون ذلك الاسم صاحب المصدر[4].

واحترز بقوله:(**مُثْبَتاً**) عن قولك:« مازيدٌ سيراً » فإنه يجوز فيه :« ما زيدٌ يسيرُ[5] سيراً ».

وقوله:(**بَعْدَ نَفْيٍ**) احتراز من[6] قولك:« زيدٌ سيراً »؛لأنه يجوز[7] فيه «زيدٌ يسرُ// سيراً » . **٢٤/ ب**

وقوله :(**أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ**) لإدخال نحو:« إنما أنت سيراً » ؛ لأنه بمعنى : « ما أنت إلاّ سيراً ».

وقوله : (**دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ**) احتراز عن قولك : « ما سرت إلاّ سيراً ».

وقوله : (**لا يَكُونُ خَبَراً عَنْهُ**)[8] احتراز عن قولك : « ما سيري إلاّ سيرٌ حسنٌ » .

ومثال ما جمع القيود : « ما أنت إلاّ سيراً ، وما أنت إلاّ سيرَ البريد ، وما أنت إلاّ السيرَ وإنما أنت سيراً ، وإنما أنت سيرَ البريد ، وإنما أنت السيرَ ، وزيدٌ سيراً سيراً » .

ولا بد أن يكون التكرير بعد اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه [إلاّ مجازاً ، وإن لم يُفده لفظ الحاجبية ،لكنه قد صرح به المصنف في الشرح بقوله :« المراد تكرير[9] المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه][10] ظاهراً »[11]. فليس منه قولك : « ضربت

---

(١) هذه أمثلة ما بُيِّن مفعوله بحرف جر .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٤- ٢٧٥ .

(٤) في (ش) : ذلك المصدر .

(٥) في (ش) : يشير .

(٦) في (ش) و (غ) : عن .

(٧) في (ش) : لا يجوز .

(٨) أي : لا يقع المفعول المطلق خبراً عنه .

(٩) في (ش) : تكرار .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٣٩٧/٢ .

ضرباً ضرباً » ، وقوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [1] [2] .

قالوا: وإذا حصل التكرير بعد« إلاّ » نحو:« ما أنت إلاّ سيراً سيراً » كان الحذف[3]أوجب .

[المصدر التفصيلي]

قوله : (**ومِنْهَا: مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ** [**مِثْلُ: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾**[4]][5]) .

مضمون الجملة: مصدرُها مضافاً إلى الفاعل أو[6] المفعول . فمضمون « شدوا الوثاق » : شدُّ الوثاق . وأثر المضمون : فائدتُه ومقصوده . وسُمي أثراً لتأخر حصوله بعد حصول المضمون كتأخر الأثر عن المؤثِر. وتفصيلُ ذلك[7] : بيانُ أنواعه .

وضابط هذا القسم أن تَذْكُرَ[8] جملةً خبريةً أو طلبيةً تتضمن[9] مصدراً يُطْلَب منه فوائد، فإذا ذكرت تلك الفوائد[10] بألفاظ مصادر منصوبةٍ مفعولةٍ مطلقةٍ عقيب تلك الجملة المتضمنة للمصدر وجب حذف أفعالها ؛ لصحة قيام ما يتضمن ذلك المصدرَ[11] مقام ما يتضمن[12] تلك الفوائد[13]

فقوله : (**تَفْصِيلاً**) احتراز عن أن يقع غير تفصيل نحو : « مننتُ منّاً » .

وقوله : (**لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ**) احتراز عن وقوعه تفصيلاً لنفس المضمون كقولك : « زيدٌ يسافر سفراً قريباً أو بعيدا » .

---

(١) الفجر : ٢١ .

(٢) فإن المصدر المكرر في هذين إنما دخل على فعل، وليس على اسم .

(٣) في (ش) و (غ) : حذف الفعل .

(٤) محمد ٤.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٥.

(٦) في (ش) : (و) بدل (أو) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) : يذكر .

(٩) في (ش) : يتضمن .

(١٠) في (غ) : المصادر .

(١١) وهي الجملة المتقدمة .

(١٢) في (غ) : تتضمن .

(١٣) أي : أفعالها الناصبة لها .

وقوله[1]:(**مِثْلُ** [2] ﴿ **فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ** ﴾ [3]) جملة تتضمن « شدُّ الوثاق» ، والمطلوب منه إمَّا قتلٌ أو استرقاقٌ أو مَنٌّ أو فداءٌ، فقد فصّل الله[4]هذا المطلوب بقوله:﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[3] والناصب المحذوف[5]: « تمنون وتفادون ». وتقول في الخبرية :« زيد يكتبُ فقراءةً بعدُ أو بيعاً » .

[المصدر التشبيهي]

قوله : (**ومِنْهَا: مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلاجاً [بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وصَاحِبِهِ مِثْلُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوتَ حِمَارٍ وصُرَاخٌ صُرَاخَ الثكلى** »][6]) . إلى آخره .

يعني : أن قوله : (**صَوتَ حِمَارٍ**) مصدر فائدته التشبيه به[7].

قوله : (**بَعْدَ جُمْلَةٍ**) يعني به[8] نحو[9]: « له صوتٌ » ، وقد احترز به عن وقوعه بعد مفرد نحو : « الصوتُ صوتُ حمارٍ » .

قوله : (**مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ**) أي: بمعنى المصدر[10]، وذلك الاسم هو « صوتٌ » المرفوع بالابتداء في قوله : « له[11] صوتٌ » ، وقد احترز به عن نحو : « مررت به فإذا له ضربٌ صوت حمارٍ » ذكره المصنف[12] .

قوله: (**وصَاحِبِهِ**) . وهو كالضمير[1]المجرور باللام في قوله: « له صوتٌ » فانه صاحب ذلك الاسم الذي بمعنى المصدر . وقد احترز به[2]من قولك : « مررت به فإذا في الدار صوتٌ صوتُ حمارٍ » .

---

(١) في (ش) : فقوله .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(٣) محمد : ٤ .
(٤) في (ش) : الله تعالى .
(٥) في (غ) : المحذوف منه .
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) في (ش) و (غ) : بها .
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) في (ش) و (غ) : هذا المصدر .
(١١) سقطت من (غ)
(١٢) ينظر شرح الكافية له : ٢/٤٠٠.
(١) في (ش) : الضمير .
(٢) سقطت (به) من (ش) .

قال نجم الدين: « وكان عليه أن يضم إليه شرطاً آخر ، وهو أن يكون ذلك الاسم المضمون للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضاً لصاحبه غير لازمٍ، حتى يخرج عن نحو قولهم: « له علمٌ علمُ الفقهاء ، وهدي هدي الصلحاءُ »»[1] . قلت[2] : ومع وجود: « علاجاً » إذا صح كونه ثابتاً في الكافية عن المصنف[3] لم نحتج إلى هذا الشرط الذي ذكره نجم الدين .

وأكثر النحاة[4] على أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبينه ، دلت[5] عليه الجملة المتقدمة دلالة مغنيةً عنه ؛ فلذا وجب حذفه ، وتقدير العامل : يصوِّت صوتَ حمار ، أي: تصويت حمار. وظاهر كلام سيبويه[6] أن هذا المصدر منصوب بقوله : «له صوت » لا بفعل مقدر . وقيل[7] العامل في «صوت حمار» : «صوت» المرفوع // في قوله : « له صوت ؛ » **٢٥/أ**
لأنه بمعنى تصويت ، فيعمل عمل فعله . وضعَّفه نجم الدين[8] بأن المصدر لا يعمل إلاَّ إذا صح تقديره بـ «أن» و الفعل ، ويَسْمُج إذا قلت : « مررتُ به فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى »

[المصدر المؤكد لنفسه]

قوله : (**ومِنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ**) . يعني : يكون المصدر مضمون جملة لا تحتمل إلاَّ ذاك المصدر .

قوله : (**مَضْمُونَ جُمْلَةٍ**) احتراز من وقوعه مضمون مفرد نحو : « ضربت ضرباً » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٨٦ .

(٢)سقطت من (ش) .

(٣) قد صح ذلك، فهذا الدكتور طارق نجم الدين قد قام بجمع كثير من نسخ الكافية، وهي في جميعها مثبتة ، وإنما كانت نسخة الرضي رحمه الله غير مثبته فيها هذه الكلمة كما أشار إلى ذلك العياني في كتابه الموضح على الموشح ١ / ٢٥٥ . والمراد بالعلاج : فعل يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم . وغير العلاج ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن . ينظر الوافية في شرح الكافية ٨٤ . وقال ابن أبي القاسم : « ما كان يزول أو ما هو عارض غير لازم كالصوت » . ينظر : النجم الثاقب ١ / ٢٩٥ .

(٤) واختاره ابن الحاجب في الإيضاح ٢٣٠/١. وانظر: شرح الرضي ٢٨٦/١، والارتشاف١٣٧٧/٣.

(٥) في (ش) : ودلت .

(٦) قال في الكتاب ٣٥٥/١ : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على الفعل المتروك إظهاره ... ولكنك لما قلت : له صوت ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ ، فصار قولك : فإذا له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوِّتُ،فحملتَ الثاني على المعنى » .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١١٥/١، وشرح الرضي ٢٨٧/١، والموضح على الموشح ٢٥٥/١.

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٢٨٧/١.

قوله : (**لا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيْرُهُ**) احتراز من القِسْم الذي بعده ، فقولك : « له عليّ ألفُ درهمٍ » مضمونها الاعتراف ، ولا محتمل لها سواه . ومنه قوله[1] :

إنَّ نِـزاراً أصبحتْ نِـزارا دَعْـوةَ أبْـرارٍ دَعَـوا أَبْـرارا

أي : أصبحت تدعو نزاراً ، أي : يدعو[2] بعضهم بعضاً . ومنه:« اللهُ أكبرُ دعوةَ الحق » ؛ لأن قوله « الله أكبر » أول الأذان الذي هو الدعاء[3] الحق .

قوله : (**ويُسَمَّى تَوْكِيداً لِنَفْسِهِ**) ؛ لأن الاعتراف المنطوق أكد الاعتراف المضمون كما أكد « ضرباً» « الضربُ » الذي هو مضمون الفعل إلاّ أنَّ « الضرب » مضمون مفرد ، والاعتراف مضمون جملة قامت مقام عامله الذي هو « أعترف »[4] فوجب حذفه بخلاف « ضـرباً » فإنه مضمون مفرد هو[5] عامله .

[المصدر المؤكد لغيره]

قوله : (**ومِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا مُحْتَملٌ غَيْرُهُ**) .

قوله : (**مَضْمُونَ جُمْلَةٍ**) احتراز عن « القهقرى » في نحو : « رجع القهقرى » ، فإنه مضمون مفرد .

قوله : (**لَهَا مُحْتَملٌ غَيْرُهُ**) احتراز عما قبله ، أي : مسألة الاعتراف .

قال نجم الدين : « المُؤكِّد لغيره في الحقيقة مُؤَكِّدٌ لنفسه ، و إلاّ فليس بمُؤَكِّد ؛ لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره[1]، والمكرر إنما يؤكد نفسه »[2] .

قوله : (**نَحْوُ : « زَيْدٌ قَائمٌ حَقّاً »**) فـ« زيدٌ قائمٌ » ظاهره الحق ، وهو مُؤدَّى لفظِه ؛ إذ لم يوضع إلاّ للصدق ، لكنه يحتمل احتمالاً عقلياً أن يكون كذباً ، فيكون باطلاً .

---

(١) البيت من البحر الرجز ، وهو لرؤبةبن العجاج ، وليس في ديوانه ، وإنما في الكتاب ١ / ٣٨٢ ، وهو بلا نسبة في التمام ٤٠ ، والمخصص ١٥ / ١٣٧، وشرح المفصل ١ / ١١٧ .

والشاهد في قوله :« دعوةَ » حيث نصبت على المصدر المؤكد به ما قبله ؛ لأنه لما قال : « إن نزاراً أصبحت نزاراً » علم أنهم على دعوة برة ؛ لاصطلاحهم وتآلفهم .

(٢) في (غ) : تدعو .

(٣) في (غ) : أول الدعاء .

(٤) في (ش) : اعتراف .

(٥) في (ش) : الذي هو .

(١) في (غ) : تكرير .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١/ ٢٩١ .

قوله : (**ويُسَمَّى تَوْكِيداً لِغَيْرِهِ**) . قال المصنف : « معنى التوكيد لغيره : التوكيد لـــدفع احتمال غيره »[1] . يعني أنَّ قوله : « حقاً » دفع الباطل فأكّد نفسه ، ودفع غيره . و لم يُجأ به إلاّ لغرض دفع غيره بخلاف المؤكد لنفسه فلَم يُذْكَرْ لمثل هذا الغرض .

وقال نجم الدين : « سمي توكيداً لغيره مع أن اللفظ السابق – أي : « زيدٌ قـــائمٌ » – دالٌّ عليه نصاً ؛ لأنك ما تؤكد بمثل هذا التأكيد إلاّ عند[2] توهم المخاطب للباطل والكذب الذي هو نقيض مدلول[3] الجملة السابقة ، وغلب في ذهنه[4] كذب مدلولها . فكأنك أكدت باللفظ النص في معنىً لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه[5] . والنص غير المحتمل بخلاف المؤكد لنفسه فلا يجـــئ لمثل هذا الغرض »[6] . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [7] ،ونحو: « هذا زيدٌ غيرَ ما تقول » أي : قولاً غير قولك . قال أبو طالب[8] [9]:

إذنْ لا تَّبَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالةٍ مِنَ الدَّهر جِدّاً غيرَ قَوْلِ التَّهازُلِ[1] .

أي : قولاً جدّاً [2].

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٣١/١.

(٢) كتب فوقها في الأصل : إذا .

(٣) في متن الأصل و (ش) : (مضمون) ، وما أثبته تصحيح من هامش الأصل ، و (ش) ، ومتن (غ) .

(٤) في هامش (ش) : (ذهنه) . وفي المتن : (ظنه) .

(٥) في (غ) : تقيضه .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٥ .

(٧) مريم : ٣٤ .

(٨) في (ش) و (غ) : رحمه الله .

(٩) أبو طالب هو: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي . عم النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، ومن رجال بـــني هاشم ورؤسائهم ، خطيب عاقل شاعر . حمى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ومواقفه معه مشهورة، لكنه لم يسلم ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ إنك لاتهدي من أحببت ﴾ . والشيعة الإمامية ، وأكثر الزيدية يقولون بإسلامه. مات سنة ٣ق.هـــ. ينظر : طبقات ابن سعد ٧٥/١، والإصابة ١٩٦/٧، والأعلام ١٦٦/٤.

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبي طالب في شرح الكافية للرضي / ٢٩٠ ، وفي السيرة النبوية ٢ / ٢٨٠ وخزانة الأدب ٢ / ٥٠ .

والشاهد فيه قوله : « لا تبعناه ... جداً » على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه ؛ لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى: ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قولَ الحق ﴾ ، أو ما هو في معنى القول كمـــا في هذا البيت ، فإن قوله: « جدّاً » مصدر مؤكد لما يحتمل غيره ، فإن قوله : « اتبعناه » يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجد وهو مفهوم من اللفظ ، وأن يكون قاله عن طريق الهزل وهو احتمال عقلي ، فأكد المعنى الأول بما هو في معنى القول ؛ لأنه أراد به قولاً جداً .

(٢) في (غ) بعد (جداً) : والناصب لـــ (حقاً) محذوف ، أي : قولك قولاً حقاً .

[المصادر المثناة لقصد التكرير]

قوله : (**ومِنْهَا**[1] **مَا وَقَع مُثَنًّى مِثْلُ: « لَبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ »**) . لهذا حيثيتان :

إحداهما : سماعية، وهي وقوعه مثنّى تثنيةً يراد بها التكرار[2]. قال المصنف: « لأنه خلاف القياس »[3] .

والثانية : قياسية، وهي حذف الفعل الناصب ، فإذا وجد المصدر مثنىً تثنيةً للتكرار[4] حكم بوجوب حذف الفعل الناصب له قياساً . هذا معنى القياس . وإنما وجب الحذف ؛ لأنهم جعلوا اللفظ المقدر في التكرار[5]، أي: « لَبَّاً لَبَّاً » نائباً مناب الفعل ، ودالاً عليه ؛ فلذلك حذفوه .

وقال نجم الدين : « ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف[6] بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية // التكرير أو غيره ، بل الضابط للحذف[7] في هذا وأمثاله إضافته إلى **٢٥/ ب** الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبلُ[8] »[1] .

وأصل« لبيك»[2]: « أَلبُّ لك إلبابين »، أي : أقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمقيم في موضع . والتثنية للتكرير ، أي : إقامة بعد إقامة[3].

وتكرير« سعديك »مثل« لبيك » أي: أسعدك[4]، أي : أعينك إسعادين ، إلاّ أن « أسعد » يتعدى بنفسه بخلاف « ألبَّ » فإنه يتعدى باللام .

ومنه قولهم : « دَوَالَيْكَ » قال[5] :

---

(١) أي : من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً أن يقع المفعول المطلق قياساً مثنى للتكثير .

(٢) في (غ) : التكرير .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٣/٢.

(٤) في (ش) و (غ) : للتكرير .

(٥) في (ش) و (غ) : التكرير .

(٦) في (غ) يعرفونها .

(٧) في (ش) : للمحذوف .

(٨) ينظر : ص ١٤١.

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٥ .

(٢) ينظر : اللسان (لبى) ١٢ / ٢٣٢ ، ومادة سعد ٦ / ٢٦٢ .

(٣) في (غ) كررها : بعد إقامة .

(٤) أصل الإسعاد والمساعدة : متابعة العبد أمر ربه ورضاه ، وسعديك : أي مساعدة لك ثم مساعدة . ينظر: اللسان (سعد) ٦ / ٢٦٢ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، والكتاب ٣٥٠/١، =

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حتَّى كُلُّنا غَيْرُ لابسِ

وهذا من المداولة . و « هَذَا ذَيْكَ »[1] ، أي : أسرع إسراعين قال[2] :

ضَرْباً هَذَا دَيْكَ وطَعْناً وخْضَا

أي : ضرباً يقال فيه : هذا ديك . و« هَجَاجَيْكَ » أي: كُفّ كُفّين[3] .كلها لم تستعمل إلاّ للتكرير بخلاف « حنانيك » فإنه يستعمل[4] «حنان» كما قال[1] :

فَقَالتْ حَنَانٌ مَا أتَى بِكَ ههنا أذُو نَسَبٍ[2]أَمْ أنتَ بالحي عارفُ

ومعنى « حنانيك » أي : تحنناً[3] بعد تحنن .

=والخصائص ٣ / ٤٥ وشرح المفصل ١ / ١١٩، وأوضح المسالك ٣ / ١١٨، واللسان مادة (دول) ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٠ ، والهمع ١ / ٨٢ ،وخزانة الأدب ٢ / ٨٧ .

والشاهد فيه قوله :« دواليك » على أنه منصوب بعامل محذوف .

(١) هَذَا ذَيْكَ : أي هَذّاً بعد هَذٍّ ، يعني قطعاً بعد قطع . واهتذذت الشيء اقتطعته بسرعة . وتقول للناس إذا أردت أن يكفوا عن الشيء: « هذا ذيك و هجاجيك » ينظر: اللسان (هذذ) ١٥ / ٦٥ .

(٢) البيت من البحر الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٩٢، وشرح أبيات سيبويه١/٣١٠، وشرح المفصل ١ / ١١٩ وخزانة الأدب ٢ / ٩٣. وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٥٠، وشرح الرضي ١ / ٢٩٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١٧ ، واللسان (هذذ) ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٠ ، والهمع ٢ / ٨٢ ، .

وصدره : حتى تَقَضَّى القَدرُ المُقَضَّى .

و الوَخْضُ : صدر وخضه بمعنى : طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

والشاهد فيه قوله : « هذا ذيك » على أنه بمعنى : أسرعْ إسراعين . يأمره أن يقطع أمر القوم .

(٣) يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين : هجاجيك وهذا ذيك . وقال الأصمعي : تقول للناس إذا أردت أن يكفوا عن الشيء : هجاجيك وهذاذيك . ينظر : اللسان (هجج) ١٥ / ٢٩ .

(٤) في (ش) : لا يستعمل .

(١) البيت من الطويل ، وهو للمنذر بن درهم الكلبي في شرح أبيات سيبويه١/٢٧٣ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٢٠ ، والمقتضب٣/٢٢٥، وأمالي الزجاجي ١٣١، والصاحبي ٢٥٥، وشرح المفصل ١ / ١١٨، وشرح عمدة الحافظ ١٩، وشرح الرضي ١ / ٢٩٨ ، واللسان مادة : (حنن) .

والشاهد فيه قوله : « حنان » على أنه مصدر يستعمل للتكرير فتقول: « حنانيك » ، ويستعمل من غير تكرير فتقول « حنان» فيستعمل مفرداً كما في هذا البيت . بخلاف « لبيك و دواليك » ونحوهما فإنها لم تستعمل إلاّ للتكرير .

(٢) في (ش) و (غ) : نشب .

(٣) في (ش) : تحنن تحنناً بعد تحنن . وفي (غ) : أتحنن لك تحنناً بعد تحنن .

[المفعول به]

[تعريفه]

قوله : (**المَفْعُولُ بِهِ : هُوَ[1] مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ**) .

أراد بالوقوع : تعلقه بما لا يعقل إلاّ به[2] . فيدخل فيه الوقوع الحقيقي مثل : « ضربتُ زيداً » ، وغير الحقيقي مثل:« ما ضربتُ زيداً » ومثل : « بلغتُ البلدَ » .

قال نجم الدين: « فعلى تفسيره[3] – يعني الوقوع بالتعلق – ينبغي أن يكون المجرور[4] في نحو :« مررتُ بزيدٍ » ونحوه مفعولاً به[5] ، ولا شك[6] أنه يقول : إنه مفعول به ، لكن بواسطة حرف جر . ومطلق المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم »[7] .

واعلم أن المفعول به هو الفارق بين الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية . فالمتعدية[8] تختص بنصب المفعول به ، وبنصب أيضاً[1] سائر المفاعيل والمشبهات بها . وغير المتعدية لا تنصب إلاّ سائر المفاعيل والمشبهات بها[2] دون المفعول به .

و الأفعال المتعدية الناصبة له على أضربٍ[3] :

منها ما يتعدى إلى واحد كأفعال الحواس وغيرها ، مثل :« أبصرتُ ، ولمستُ ، وشممتُ ، وسمعتُ ، وذقت ». وغيرها مثل[4]: « ضربتُ ، وقتلت ، وكسرتُ » ونحوها .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين متفقين في المدلول ، وهي أفعال القلوب . قال نجم الدين:

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٠٥.
(٣) في (غ) : تفسير .
(٤) في (غ) : المرور .
(٥) سقطت (به) من (غ) .
(٦) في (ش) و (غ) : قال : ولا شك .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٢ .
(٨) في (غ) : فالمتعدي .
(١) سقطت من (غ) .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) : أربعة أضرب .
(٤) في (ش) : و (نحو مثل) ، وهي كذلك في (غ) بدون (واو) .

« وهي في الحقيقة متعدية إلى واحد ، وهو مصدر الثاني مضافاً إلى الأول[1] »[2] .

ومنها ما يتعدى[3] إلى اثنين مختلفين وهي: «أعطيت » وأخواته .

ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة وهي : « أعلم ، وأرى » وأخواتها[4]. قال نجم الدين: « وهي في الحقيقة متعدية إلى اثنين : الأول ومصدر الثالث مضافاً إلى الثاني[5] »[6] .

[تقديم المفعول على الفعل]

قوله : (**ويَتَقَدَّمُ**[7] **عَلَى الفِعْلِ نحو** : « **زَيْداً ضَرَبْتُ** ») ؛ وذلك لقوة الفعل في العمل[8] فيتصرف في معموله بالتقديم عليه .و إلاّ فمرتبة المفعول[9] بعد الفعل والفاعل كما مر؛ لأنه فضله.

قال نجم الدين: « وقد يجب تأخيره عن الفعل إذا أكد الفعل[10] بنون التأكيد نحو : « اضربنَّ زيداً » »[11] . وأما قوله[12] :

وذا النُصُبِ المنصوبِ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعبدا .

فلعله ضرورة .

وكذا[13] في : « ضرب موسى عيسى » . وكذا[14] في نحو[1]: « ما أحسنَ زيداً » .

---

(١) فإذا قلتَ : « علمتُ زيداً قائماً » كان التأويل: علمتُ قيام زيدٍ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٠٣ .

(٣) سقطت (ما يتعدى) من (غ) .

(٤) في (غ) : أخواتهما .

(٥) فإذا قلت : « أعلمتُكَ زيداً قائماً » كان التأويل : أعلمتُك قيامَ زيدٍ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٣ .

(٧) في (ش) و (غ) : وقد يتقدم .

(٨) سقطت (في العمل) من (غ) .

(٩) في (غ) : المفعول به .

(١٠) سقطت (الفعل) من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٠٤ .

(١٢) البيت من البحر الطويل ،وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٣ / ٥١٠ ،وشرح أبيات سيبويه١٦٩/٢ والمفصل ٤٥٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٢/٣ ، والإنصاف ٦٥٧/٢، واللسان (نون) .
والشاهد فيه قوله: « واللهَ فاعبدا » حيث تقدم المفعول به على الفعل مع أنه مؤكد بنون التأكيد ، وهي تقتضي وجوب تأخير المفعول به عن فعله . لكن ذلك هنا حصل للضرورة .

(١٣) أي : ويجب تأخير المفعول به إذا خشي اللبس ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول .

(١٤) أي : ويجب تأخير المفعول به إذا كان الناصب له فعل التعجب ؛ لأنه لا يتصرف في معموله .

(١) سقطت من (غ) .

ويجب تقديمه على الفعل إذا تضمن المفعول به معنى الاستفهام و[1] الشرط نحو : « أيَّهم ضربتَ ؟ وأيَّهم تضَربْ أضربْ »

[حذف العامل في المفعول به]

قوله : (**وقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً**) .

القرينة قد تكون[2] لفظية نحو قول من قال:«من أضرب ؟» تقول[3]:« زيداً »، أي: اضرب زيداً . وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً حمل سوطاً قاصداً لضرب شخص تقول:« زيداً ».

قوله : (**وَ وُجُوباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : الأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ**) .

وعلة وجوب الحذف فيه كثرة الاستعمال ، وكان سماعياً ؛لعدم ضَابطٍ يُعرف به ثبوتُ علة[4] وجوبِ الحذف،أي كثرة الاستعمال.

قوله : // (**مِثْلُ : « امْرَءاً ونَفْسَهُ »**) . أي : دع امرءاً ونفسَه . **٢٦/ أ**

قوله :(﴿ **ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ** ﴾[5]) فَسَّرَهُ سيبويه[6] بـ «انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم » . وكذا قولهم: « حسبُك خَيْراً لك، ووَرَاءَكَ أوسَعَ لك » أي : حسبك[7] وائت خيراً لك ، ووراءك وائت مكاناً أو سع لك .

وأما قولهم[8]: « انتهِ أَمْراً قاصداً » أي: انتهِ عن هذا وائت أمراً قاصداً .فالحذف فيه جواز؛ لأنه قد سمع « انته وائت أمراً قاصداً » بذكر الفعل ، ذكره المصنف[9] وهو يعضد قول سيبويه في تقدير : « ائتِ » .

---

(١) في (ش) و (غ) : أو .

(٢) في الأصل : (يكون) وما أثبته من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فتقول .

(٤) سقطت (ثبوت علة) من (غ) .

(٥) النساء : ١٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٢ . فسيبويه يقدر العامل فعلاً كما ترى ، وأما الكسائي فيرى أن العامل (كان) و (خيراً) خبرها على تقدير: يكن خيراً لكم . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٦، والموشح للخبيصي ق ٢٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٦ . ويرى الفراء أن العامل مصدر محذوف ،و (خيراً) صفة له والتقدير : انتهوا انتهاء خيراً لكم . ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٥ ،والارتشاف ١٤٧٥/٣.

(٧) سقطت الواو من (غ) .

(٨) تنظر هذه الأقوال في الكتاب ٢٨٢/١،والمقتضب ٢٨٣/٣،شرح الرضي ٣٠٦/١،والارتشاف١٤٧٤/٣.

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٩/١.

والقرينة في هذه المواضع[1]: أنَّكَ نهيتَ في أول الكلام عن شيء ، ثم جئت بعده بما لا يُنهى عنَه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينصب بـ « ائت أو اقصد » ونحوهما .

قوله : (**وَأَهْلاً وَسَهْلاً**) . أي : ائتِ أهلاً ، لا أجانب ، ووطئت مكاناً سهلاً عليك ، لا حَزناً . وأما «مرحباً » فإنْ قُدِّرَ بـ « ائت مكاناً مرحباً » أي : رحيباً ، كان مفعولاً به، وإن قُدِّر بـ « رَحُبَتْ بلادُك مرحباً » أي : رُحباً[2]، كان مصدراً[3].

ومما حذف ناصبه سماعاً أيضاً قولهم[4]: « أهلكَ والليلَ » أي: الْحَقْ أهلك وأسبق الليلَ . وقولهم : « كليهما وتمراً »[5] أي : أعطني كليهما وزدني تمراً » ، والإشارة بـ « كليهما » إلى « الزُبْد ، والسَّنام ». وقولهم[6]:« الكلابَ على البقر » أي: أرسل. و « أحشفاً وسوء كِيْلةٍ[7] »[8] أي : أجتمع . و« كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ »[9][أي: اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر .][1] ، وقولهم[2] : « ديارَ الأحبة » أي : اذكرها . وقولهم : « إن تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهارِ » أي : فتأتي أهلاً لك[3] بالليل وأهلاً لك بالنهار .

---

(١) في (ش) الموضع .

(٢) في (ش) : رحيباً .

(٣) ينظر:شرح المفصل ٢ / ٢٨، و شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٨، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٧،والهمع ٢ / ٥١

(٤) ينظر :الكتاب١/٢٧٥،والمقتضب ٣/٢١٥،وكتاب جمهرة الأمثال ١/١٩٦،ومجمع الأمثال١/٥٢،والمستقصي٤٤٣،و المفصل مع شرحه لابن يعيش ٢ / ٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٩.

(٥) ويروي : « كلاهما وتمراً » . كثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً. وأصله أن لإنسان زُبْداً وسناماً وتمراً ، فقال لآخر : أي هذين تريد ؟ مشيراً إلى الزبد والسنام ، فقال :كليهما وتمراً . فمن نصب فبإضمار فعل أي : أعطني كليهما . ومن رفع « كليهما » فبالابتداء والخبر محذوف ،كأنه قال : كلاهما لي وزدني تمراً .
ينظر : الكتاب ١/٢٨٠،و شرح المفصل ٢ / ٢٧ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٥١، وشرح الرضي ١ / ٣١٠.

(٦) مثلٌ يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعني : لا ضرر عليك فخلِّهم .
ينظر : جمهرة الأمثال ٢ /١٤١،ومجمع الأمثال ٢/١٤٢،و ، وشرح الرضي١/١٤٢ ،والارتشاف٣/١٤٧٧، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٦ ، والهمع ٢ / ١٢ .

(٧) في (ش) كيل .

(٨) يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ، ونوعين من النقصان . ينظر : شرح الرضي ١/٣١٠، والارتشاف٣/١٤٧٧ .

(٩) ينظر : الكتاب ١/٢٨١،والمفصل ٧٩،وشرح المفصل ٢ / ٢٧ ، وشرح الرضي ١ / ٣١٠ .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١/٣١٠.

(٣) سقطت من (ش) .

[المنـــادى]

[تعريفه]

قوله : (**الثَّانِي الْمُنَادَى**) . أي : مما يجب[1]حذف ناصبه وجوباً إلاّ أنه قياسيٌّ ؛ لأن[2] له ضابطاً .

قوله : (**هُوَ**[3] **الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ**) . أي : الذي تَطْلُبُ منه أن يقبل عليك بوجهه . وهـــذا جنس الحد يعم المنادى والمخاطَبَ بقولك[4]: « أنا أطلب إقبالك » .

قوله :(**بحرفٍ نَائبٍ مَنَابَ « أَدْعُو »**) يَفْصل المخَاطب بقولك[5]: « أنا أطلب إقبالـــك »، ويعني بالنائب : حروف النداء ، وهي : « يا ، و أيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة » على ما يجئ .

وقد خرج من الحد المندوب ؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف[6]؛ وليس بمنادى ، بل متفجع[7]عليه . وكذا خرج المتوجع منه نحو : الويل ، والثبور ، ونحوهما .

وانتصاب المنادى عند سيبويه[8] على أنه مفعول به،وناصبه[9] الفعل المقدر . وأصله عنده : « يا أدعو زيداً » ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة استعماله ، ولدلالة حرف النـــداء عليـــه، وإفادته فائدته[10]. والمبرد[11] نصب المنادى بحرف النداء ؛ لسده مسد الفعـــل . والفارســـي[12] في بعض كلامه : جعل حروف النداء أسماء أفعال ، فتكون هي الناصبة للمنادى عنده أيضاً .

---

(١) في (ش) و (غ) : مما يحذف .

(٢) في (ش) : لأنه له .

(٣) في (ش) و (غ) : وهو .

(٤) في (ش) : تقول .

(٥) في (ش) : تقول .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٤٤٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١ .

(٧) في الأصل و (ش) و (غ) : (متوجع) ، وما أثبته تصحيح في هامش الأصل .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ١٨٢ .واختار هذا القول ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١،وابن الحاجب في الإيضاح ٢٥١/١.

(٩) كررها في (غ) .

(١٠) في (ش) : فائدة .

(١١) قد نسب هذا القول إلى المبرد ابن يعيش في شرح المفصل١٢٧/١،والرضي في شرح الكافية٣١٣/١. والذي في المقتضب ٤ / ٢٠٢ خلاف ذلك ، قال فيه : « وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره . » .

(١٢) ينظر: شرح المفصل١ / ١٢٧،وشرح الرضي ١ / ٣١٣، والموشح للخبيصى ٢٩،والنجم الثاقب ١ / ٣١٠.

قوله : (**لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً**) تفصيل[1] لحرف النداء . فاللفظ مثل :« يا زيدُ » ، والتقدير مثل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾[2] .

[أحكام المنادى المفرد المعرفة]

قوله : (**ويُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ**) .

اعلم أنَّ المنادى على أربعة أقسام :

قسم مبني على ما يرفع به من ضم ، أو ألف ، أو واو . وهو المفرد[3] المعرفة ، والنكرة المقصودة .

ويعنى بالمفرد : ما ليس مضافاً[4]، ولا مشبهاً به . ويدخل في المفرد المثنى والمجموع مثل : « يا زيدُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون » .

ومثال النكرة المقصودة : « يا رجلُ » لمعيَّن ، و « يا رجلان » لمُعَيَّنَيْنِ ، و « يا رجال » لمُعَيَّنِيْنَ .

وبُني هذا القسم لوقوعه موقع كاف الخطاب[5] أي : ضميره ، ومشابهته له إفراداً وتعريفاً، فـ « يا زيدُ » واقع موقع الكاف في « يا أدعوك » ، أو « يا دعوتك » ، ومشبه له إفراداً وتعريفاً، والكاف مشبه للحرف بالحاجة إلى غيره . فأشبه المنادى ما أشبه الحرف فبني . وبُني على حركة لعروض البناء[6] . وخُصَّ بالضم لئلا يلتبس بحركة الإعراب[7] ، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى « ياء » المتكلم . وكذلك[8] النكرة المقصودة .

وقسم // معرب بالجر ، وهو ما دخل عليه لام الاستغاثة ، أو لام التعجب مثل : « يا[9]لَزيدٍ لِعمروٍ » ، قال[10]الشاعر: **٢٦/ ب**

---

(١) في (ش) و (غ) : هذا تفصيل .
(٢) يوسف : ٢٩ .
(٣) في (غ) : للمفرد .
(٤) في (ش) و (غ) : بمضاف .
(٥) في (ش) و (غ) : المخاطب .
(٦) أي : لأن البناء عارض له ، والأصل فيه الإعراب .
(٧) لأنه لو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المعرب .
(٨) في (غ) : وكذا .
(٩) في (ش) : أيا .
(١٠) في (ش) : وقال .

تَكَنَّفَني الوُشَـاةُ فأزعجـوني فيـا لَلنَّاسِ لِلواشـي المُطاعِ[1]

و « لام » التعجب مثل : « يا لَلماءِ ، ويا لَلدواهي » .

وأُعْرِبَ هذا القسم ؛ لدخول حرف الجر عليه ــ الذي هو مـن خـواص الاسـم ــ ؛ لضعف علة البناء[2] في المنادى . واللام هذه مفتوحة[3] مع المستغاث الأول ، فإذا عطـف عليـه مستغاث آخر ، و لم يعد حرف النداء فهي فيه[4]مكسـورة نحـو : « يـا لَزيـدٍ و لِعمـرو » . وإن[5]أعدت حرف النداء كانت فيه[6] مفتوحة أيضاً نحو : « يا[7] لَزيدٍ ويا لَعمـرٍو » وهـي في المستغاث له مكسورة أبداً نحو قولك: « يا لَزيدٍ لِعمرٍ » إذا استغثت بـ « زيد» لـ « عمـرٍو » . ولام التعجب مفتوحةٌ . وإن قَدَّرْتَ في « لام » التعجب أنَّ المنادى محذوفٌ ، والذي دخَلَتْ عليه اللام مدعو له كَسَرْتَ اللام ، نحو قولك : « يا لِلماء » أي : يا قوم .

وقسمٌ مبني على الفتح: وهو ما لحقته ألف الاستغاثة ، أو التعجب . وبني لقيام علة البناء ، وخص بالفتحة ؛ لأن الألف لا يكون قبله إلاّ مفتوحاً[8].

[**قوله : (وَيُخْفَضُ بِلامِ الاسْتِغَاثَةِ مِثْلُ : « يَا لَزَيْدٍ » ، وَيُفْتَحُ لِإلْحَاقِ أَلِفِهَا ، ولاَ لاَمَ فِيهِ مِثْلُ : « يَا زَيْدَاهُ »)**][9] .

قوله : (**فَلاَ « لاَمَ »**) . يريد أنَّ الألف تعاقب اللام فلا[10]يجتمعـان ؛ لـئلا يـؤدي اجتماعهما إلى إلغاء حرف الجر .

وقسمٌ معربٌ نصباً ، وهو الذي عنى بقوله : (**وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا**) أي : ما سوى المفرد المعرفة ، والنكرة المقصودة ،[وما سوى المستغاث . وهذا القسم هو المضاف، والمشبه بالمضاف ،

---

(١) البيت من البحر من الوافر ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٨،و الكتاب ٢ / ٢١٦ ، وشرح أبيات سيبويه١/٤٣٨، و اللامات ٨٢، و المقاصد النحوية ٤ / ٢٥٩. وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١ / ١٣١.
والشاهد فيه قوله : « فيا للناسِ » فهو مستغاث به مجرور .

(٢) في (ش) : البناء عليه .

(٣) في (ش) : مفتوحة أيضاً .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (غ) : وهي إذا .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت (يا) من (غ) .

(٨) في (غ) : مفتوحة .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٩.

(١٠) في (غ) : ولا .

والنكرة غير المقصودة][1] .

فالمضاف[2]مثل : « يا عبدَ الله » .

والمشبه بالمضاف : هو الاسم العامل فيما بعده ، والاسم الموصوف بجملة أو ظرف ، والاسم المعطوف عليه غيره مع كون المعطوف والمعطوف عليه[3] اسماً لشيء واحد .

مثال الأول : « يا خيراً من زيد ، يا طالعاً جبلاً ، يا قارئاً للقرآن » .

ومثال الثاني : أما الموصوف بجملة فكقوله[4] [5] :

أَيَا شَاعِراً لا شَاعرَ اليومَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ ولكنْ في كُليبٍ تَواضُعُ

وقوله[6] :

أعبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبــاً أَلــؤْماً لا أبالَــك واغْتــرَابا

وأما الموصوف بظرف فقوله[7] :

أدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرةً فَمَاءُ الهَوَى[8] يَرْفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : والمضاف .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) . وفي (ش) : قوله .

(٥) البيت من الطويل وهو للصَّلَتان العبدي في الكتاب ٢ / ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٥٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ١٥ ،وشرح الرضي ١ / ٣٢٢ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٦.
والشاهد فيه قوله « أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثلُهُ » على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف ؛ إذ كان موصوفاً بجملة ، فإن جملة:« لا شاعر اليوم مثله » صفةٌ للمنادى .

(٦) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ١ / ٣٣٩ ،وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠١ ،والأغاني ٨ / ٢١ ، ولسان العرب (شعب) .وبلا نسبة في شرح الرضي ١ / ٣٢٣ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٧ .
وشُعَبَى : جبال متشعبة .
والشاهد في قوله : « أعبداً حَلَّ » حيث إن المنادى « عبداً» شبيه بالمضاف ، لأنه موصوف بجملة (حَلّ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦ ، والكتاب ٢ / ١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤١٠، وشرح التسهيل٣/٢٥٤، وخزانة الأدب ٢ / ١٦٦ .
وبلانسبة في المقتضب ٤ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ١ / ١٣٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٨ ،والنجم الثاقب ١ / ٣١٧
ويَرْفَضُّ : يسيل بعضه في إثر بعض . يترقرق : يبقى في العين متحيِّراً يجيء ويذهب .وحُزوى : موضع بالعراق
والشاهد فيه قوله :« أداراً بحزوى » حيث إن المنادى « داراً » شبيه بالمضاف ، والجار المجرور صفته قبل النداء .

(٨) في (غ) : الحيا .

وقوله[1] :

ألاَ يَـــا نَخْلـــةً من ذاتِ عِـــرْقٍ عَليـــكِ ورحمـــةُ اللهِ السَّـــلامُ

ومثال الثالث : « يا ثلاثةً وثلاثين ، يا أربعةً وأربعين ، يا اثنين[2]وخمسين » ونحو ذلك .

ومثال النكرة غير المقصودة قوله[3]:

فَيَا رَاكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نداماىَ من نَجْرانَ ألاّ[4] تلاقيا .

وأُعرِبَ هذا لقسم لعدم علة البناء ، فهو منصوب على أنه مفعول به . والثلاثة الأقسام الأُوَل منصوبة المحل[5] أيضاً .

اعلم[6] أن المنادى[7] المبنى على الضم قد يُنَوَّنُ للضرورة نحو قوله[8] :

سَـــلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْـــهَا ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّـــلامُ

وجوّز يونس[9] أن ينتصب[10] المنون للضـــرورة رجـــوعاً[11] إلى حركته الإعرابيـــة نحو قوله[1]: ضَرَبَتْ صَـــدْرَها إليَّ وقـــالتْ يا عَـــدِيّاً لقد وَقَتَـــلْكَ الأوَاقـــي

---

(١) البيت من الوافر وهو للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠ ،ومجالس ثعلب ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغني = =٢ / ٧٧٧، وخزانة الأدب ٢ / ١٦٩ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٨٦، وشرح ديـــوان الحماســـة للمرزوقي ٨٠٥ ، وشرح الرضي ١/ ٣٢٤ ،والارتشاف٤/٢١٨٤،وشرح التصريح ٣١/١.

والشاهد فيه: « يا نخلةً من ذاتِ » حيث إن المنادى « نخلة » شبيه بالمضاف ،والجار المجرور صفته قبل النداء .

(٢) في (ش) و (غ) : يا اثنين .

(٣) البيت من الطويل ، وهولعبد بن يغوث في الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والمفضليات ١٥٨، والبيان والتبيين ٢ / ٢٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٨، وخزانة الأدب ٢ / ١٧١. وبلا نسبة في الأصول٣٣١/١،و المفصـــل ٦٧ ، وشرح التسهيل٣/٢٤٨ ، وشرح الرضي ١ / ٣٢٥ .

والشاهد فيه قوله : « يا راكباً » حيث المنادى نكره غير مقصودة .

(٤) في (غ) : بألاّ .

(٥) في (ش) : منصوبة على .

(٦) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) البيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح أبيات ســـيبويه ٢ / ٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٦٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٣٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣١١ ،والبيـــان شرح اللمع ٣٨٨، وشرح التسهيل ٣/٢٥٢، وشرح الرضي ١ / ٣١٧ .

والشاهد فيه قوله : « يا مطرٌ » حيث نَوَّنَ المنادى المبني على الضم للضرورة .

(٩) ينظر : وشرح الرضي ١ / ٣١٨ ،والارتشاف٤/٢١٩٠.

(١٠) في (ش) و (غ) : ينصب .

(١١) في (ش) و (غ) : رجوعاً به .

[توابع المنادى]

قوله : (**وتَوَابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ المُفْرَدَةُ [مِنَ التَّأْكِيدِ، والصِّفَةِ ، وعَطْفِ البَيَانِ ، و المَعْطُوفِ بِحَرْفٍ ، المُمْتَنِعِ دُخُولُ « يَا » عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ ، وتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ مِثْلُ : « يَا زَيْدُ العَاقِلُ و العَاقِلَ]**[٢]) . إلى آخره .

كان عليه أن يقول : « توابع المنادى غير المستغاث» ؛ لأنَّ توابع المستغاث لا تُرفَعُ ، بل تكون توابع[٣] ما فيه « لام » الاستغاثة مجرورة[٤] . وتوابع ما لحقته[٥] ألف الاستغاثة منصوبة إن كانت غير البدل وعطف النسق[٦] الخالي عن « لام » التعريف[٧].

واعلم أنه ذكر توابع المنادى في بابه ، و لم يؤخر الكلام فيها إلى باب التوابع ؛لأنها اختصت على سائر التوابع بحكم ، وهو جريها على حركة البناء . وهذا الحكم حصل لها ؛ لأنها توابع منادى ؛لأن حركة بنائه عارضة تشبه حركة الإعراب . والتوابع // التي في باب التابع لا تتبع إلاّ على[٨] حركة الإعراب . **٢٧/أ**

واعلم أن توابع المنادى المبني على الضم ونحوها[٩] على ضربين :

أحدها[١] : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد المعنوي[٢] ، وعطف النسق المحلَّى باللام . فهي ـــ إذا لم تكن مضافة إضافة معنوية ـــ تتبع المنادى في لفظه ومحله ، فيجوز فيها الرفع،

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو للمهلهل بن ربيعة في المقتضب٤/١١٤،و سمط الآلي ١ / ١١١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١١ ، . وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠، وشرح المفصل ١٠ / ١٠ ، وابن عقيل ٣ / ٢٣٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٢ .

والشاهد فيه قوله:« يا عدياً » حيث اضطر إلى تنوين المنادى ، فنونه نصباً رجوعاً به إلى حركته الإعرابية .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٩.

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) نحو : يا لَزيدٍ وعمرٍ و .

(٥) في (ش) و (غ) : لحقه .

(٦) في (غ) : البيان .

(٧) هذا الاعتراض لا يرد على ابن الحاجب ، لأنه قال : (وتوابع المنادى المبني) فخرج ما لم يكن مبنياً نحو المستغاث باللام ؛ لأنه معرب مجرور . كما أن المراد بقوله (المبني) : المبني على ما يرفع به كما يفيده قوله: (يرفع على لفظه)،فلا يرد عليه تابع المستغاث بالألف ، وأما إذا جعلت اللام في (المبني) للإشارة إلى المبني في قوله (ويبنى على ما يرفع) كان الكلام صريحاً في خروج ما ذُكرَ. ينظر: الموضح على الموشح ١ / ٢٧٤.

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : ونحوه .

والنصب[٣] [٤] تقول « يا زيدُ العاقلُ العاقلَ ، ويا غلامُ بشْرٌ وبشْراً ـــ إذا كان الغلام مسمى بـ «بشر » ـــ ، ويا تميمُ أجَمعونُ وأجمعينَ ، ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ ». قرئ قوله تعالى : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[٥] برفع « الطير » ، ونصبه[٦]، الرفع حملاً على لفظ المنادى ، والنصب حملاً على محله .

وأما التأكيد اللفظي فحكمه في الأغلب حكم الأول في البناء نحو : « يا زيدُ زيدُ» . وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال[٧]:

إنِّي ـــ وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا ـــ لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

والضرب الثاني البدل ، و عطف النسق المجرد عن الام ، فهما[٨] كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء تقول : « يا زيدُ ورَجُلاً » تنكيراً ، و « يا زيدُ ورجلُ » إذا قصدت بـ « رجل» معيناً . وتقول : « يا عبدَ الله ورجلاً » تنكيراً[٩] ، و « يا عبدَ الله ورجلُ » تعريفاً ، و« يا زيدُ وعبدَ الله ، ويا زيدُ وطالعاً جبلاً » ، وفي البدل[١٠] : «يا زيدُ أخانا » ، قال[١١] :

---

(١) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : والنصب والضم .

(٥) سبأ : ١٠ ، وقراءة الرفع رُويت عن روح راوية يعقوب ، وانفرد بروايتها عنه ابن مهران عن هبة بن جعفر عن أصحابه عنه . قال الدمياطي :« لا يقرأ بها ، والمشهور عن روح النصب كغيره .» ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٣٥٨ .

(٦) في (غ) : معاً .

(٧) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، وشرح الرضي ٣٣٠/١، واللسان (نصر) ، ومغني اللبيب ٥٠٨ . وهو لذي الرمة في شرح شذور الذهب ٤٣٧، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٩/٤ ، والأصول ٣٣٤/١،وأسرار العربية ٢٩٧،وشرح اللمع للضرير١٤٣.

« وأسطار » أي : وحق أسطار المصحف ، جمع سطر . ونصر: هو نصر بن سيَّار ، كان أمير خراسان في الدولة الأموية من أيام هشام بن عبد الملك .

والشاهد فيه قوله : « يا نصرُ نصرٌ نصراً » على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً ، فـ « نصرٌ » الثاني رُفع إتباعاً للفظ الأول ، و الثالث إتباعا لمحل الأول .

(٨) في (ش) : فيهما .

(٩) في (غ) تنكير .

(١٠) في (ش) : المبدل .

(١١) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٣/٢ ،واللمع ٦٢، وشرح المفصل ٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٣، والنجم الثاقب ٣٢٣/١.

أزيدُ[1] أخَا وَرْقَاء إنْ كُنْتَ ثَائرا فَقَدْ عَرَضَتْ أحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

و« يا عبدالله أخُ » .

وصح في الأربعة الأُول[2] أن تتبع الحركة الإعرابية حركة البناء ؛ لأنها مشبّهَةٌ بالإعرابية لعروضها لحدوثها[3] بحدوث حرف النداء ، وزوالها بزواله .

قوله : (**والخَلِيلُ في المَعْطُوفِ**) [يعني: ذا[4] اللام][5] (**يَخْتَارُ الرَّفْعَ**) مع تجويز النصب[6]. وإنما اختار الرفع نظراً إلى المعنى ؛ لأنه منادى مستقل ؛ فيبنيه باختيار الرفع على استقلاله[7] .

(**وأَبُو عَمْرٍو**) أي[8]: ابن العلاء على رواية نجم الدين[9]، أو الجرمي على رواية ركن الدين[10] [11] يختار (**النَّصْبَ**) ؛ لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع ، فاستبعد أن تجعل حركته مثل حركة ما باشره الحرف .

والشاهد فيه قوله : « أ زيدُ أخا » حيث أُجري البدل وهو « أخا » على المحل فنُصب ؛ وذلك لأنه مضاف .

(١) في (غ) : يا زيد .

(٢) يعني بها : النعت ، وعطف البيان ،و التأكيد المعنوي ، وعطف النسق المحلى باللام .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في الأصل : ذو ، والتصحيح من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) واستدرك في هامش (غ) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب٢/ ١٨٦، ١٨٧ : « وقال الخليل رحمه الله : من قال : يا زيدُ والنضرَ فنصب ،فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ ، ...وهو القياس .» وينظر: الأصول ٣٣٦/١،والجمل للزجاجي ١٥٠،والعلل للوراق ٢٠١، وشرح المفصل ٢ / ٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٣ / ١٩،و شرح الرضي ١ / ٣٣٣ .

(٧) واختار هذا الوجه الزجاجي في الجمل ١٥٠.

(٨) سقطت (أي) من (غ) .

(٩) ينظر: شرح الكافية له ١ / ٣٣٣ .

(١٠) أبو محمد الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي الموصلي، الشافعي ،إمام في النحو والتصريف ،والفقه ،والمنطق والطب ،والكلام ،والأصول ، اشتغل على النصير الطوسي ،وحصل منه علوماً كثرة ، ثم قدم الموصل ،ودرس بالمدرسة النورية ، صنف : ثلاثة شروح على كافية ابن الحاجب ، كبير ، ومتوسط ،وصغير والمشهور المتوسط المسمى : الوافية . توفي بالموصل سنة ٧١٥هـ . ينظر: بغية الوعاة ٥٢١/١،وكشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(١١) ينظر : الوافية في شرح الكافية ٩٢ .

ومنشأ الخلاف أنه في نسخة الرضي (أبو عمرو) والمشهور بهذه الكنية هو ابن العلاء . وهي كذلك في أكثر نسخ الكافية التي بين أيدينا . وفي نسخة ركن الدين الاستراباذي : (أبو عمر) والمشهور بها هو الجرمي . ولا خلاف في الحقيقة؛ لأن كلا الرجلين قال بهذا القول . ينظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ ،والأصول ٣٣٦/١،وجمل

قوله[1] : (**وأَبُو العَبَّاسِ [إنْ كَانَ كـ «الحَسَنِ » فَكَالخَلِيلِ ،و إلاَّ فَكَأَبِي عَمْرٍو]**[2]) .

هو المبرد ، يعني : أنه يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل : « الحسن » في عروض اللام ، وجواز حذفها فكأنه مجرد عنها[3] . ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في « الصَّعِق » لامتناع مباشرة[4] حرف النداء له مطلقاً [5].

واللامُ تلزم في الأعلام التي صارت أعلاماً بالغلبة[6] وهي محلية بلام التعريف كـ « الصَّعِق» ، « والنجم » للثريا ، و « البيت » للكعبة ، و « الكتاب » لكتاب سيبويه .

قال المصنف[7]: « وما وضع علماً باللام . واللام غير اللازم في الأعلام : ما دخل بعد العلمية للمح الوصفية كـ « الحسن ، والحسين ، والقبيح ، والفضل[8] ، والعباس ، والجهم[9]».

قال نجم الدين[10]: « ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه ؛ لأنه قال : «إن كانت اللام في العَلم اخترت مذهب الخليل ؛ لأن اللام لا معنى لها فيه ، ولا تفيد التعريف، بل يُلمح بها الوصفية الأصلية ، وكأنه مجرد عنها ؛ لأن تعريفه بالعلمية . قال : وإن كانت اللام في الجنس[11] اخترت مذهب أبي عمرو ؛ لأن اللام إذن تفيد التعريف[1] » .

الزجاجي١٥١،والعلل للوراق ٢٠١،وشرح اللمع للضرير١٤٢،وكشف المشكل ٣٣٦،وشرح الجمل لابن خروف ٦٩٤/٢، وشرح المفصل ٢ / ٣ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٢٢ .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٩٠.

(٣) لأن الأعلام مثل: « العباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء) ، لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية ؛ وذلك للمح الوصفية الأصلية ، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كـ « الحسن » ، وذمه إن كانت متضمنة للذم كـ « الجهم » . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٧٧ .

(٤) سقطت (مباشرة) من (غ) .

(٥) نقل هذا عن المبرد واختاره الشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع ٣٧٥.ووافقه ابن الحاجب .

(٦) أي : كانت في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس ، وكانت وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ، ثم صار بكثرة الاستعمال علماً له . ينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٧٧ .

(٧) ينظر : الإيضاح شرح المفصل ١٠٠/١ .

(٨) في (ش) و الفضل و القبيح .

(٩) في الأصل : الجميم ، وما أثبته من (ش) و (غ).

(١٠) ينظر : شرح الكافية له : ١ / ٣٣٦ .

(١١) في (غ) : للجنس .

قوله : (**والْمُضَافَةُ** [٢] **مَعْنَوِيَّةً تُنْصَبُ**) . قال نجم الدين : « ليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ، ولا بد منه ؛ لأن اللفظية جارية مجرى المفردة إذا[٣] كانت تابعة . وأما إذا كانت[٤] مناداة فهي منصوبة لا غيرُ »[٥] .

قوله : (**تُنْصَبُ**) أي : ولا يجوز فيها الرفع ؛ لأنها تقدر كأن حرف النداء باشرها ، ولو باشرها انتصبت[٦] لا غيرُ // ، ومثال ذلك : « يا زيدُ صاحبَ المالِ ، ويا زيدُ أبا عمروٍ ، ويا تميمُ كُلَّكم وكلَّهم » . وأما المعطوف ذو اللام فلا يستقيم أن يكون مضافاً إضافة معنوية . ومثال البدل : « يا زيدُ أخا عمروٍ» ، وعطف النسق : « يا زيدُ وعبدَ الله » . **٢٧/ ب**

قوله : (**والعَلَمُ المَوْصُوفُ بـ « ابْنٍ » مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ يُخْتَارُ فَتْحُهُ**) . وكذا « ابنة » دون « بنت » .

اعلم أنه يختار فتح العلم بشروط أربعة :

أحدها : كون « ابنة ، وابن[٧]» مفرداً مكبراً ، لا تثنيتهما ، وجمعهما ، وتصغيرهما .

و[٨]الثاني: أن يكون « ابن وابنة » صفة للعلم ، لا إذا كان مبتدأ له خبر نحو : « يا زيدُ : ابنُ عمرٍو في الدار » .

و[٩]الثالث: أن يكون « ابن وابنة » متصلاً بالعلم ، لا المنفصل نحو: « يا زيدُ الظريف ابنُ عمرو » .

---

(١) نقل هذا المذهب عن المبرد ابن السراج في الأصول ٣٣٦/١ قائلاً : « وكان أبو العباس يختار النصب في قولك : يازيد والرجلُ ، ويختار الرفع في الحارث إذا قلت : يا زيدُ والحارثُ ؛ لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم ، = والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا؛ لأن قولك : النضر والحارث ، ونضر وحارث بمنزلة .» ونقله كذلك ابن خروف في شرح الجمل ٦٩٤/٢،وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢.

(٢) أي : التوابع المضافة ، وهي في مقابلة قوله قبل : (وتوابع المبني المفرد) .

(٣) في (ش) و (غ) : (إذا هي) بدل (إذا كانت) . وفي (غ) زيادة هي : (إذا هي تابعة نحو : يا زيد الحسن الوجه) .

(٤) في (ش) و (غ) : (إذا هي) بدل (كانت) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٧ .

(٦) في (غ) : انتصب .

(٧) في (ش) و (غ) : ابن وابنة .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

والرابع : أن يكون « ابن وابنة » مضافاً إلى علم ، لا إذا كان مضافاً إلى غير علم نحـــو : « يا زيدُ ابنُ أخينا » .

ومثال ما جمع القيود : « يا زيدَ بنَ عمرو ، ويا هندَ بنةَ خالد » ؛ وعلة اختيار فتح هـــذا العلم طلب التخفيف لما كثر استعمال هذا الجامع للشروط ، ومع ذلك يجوز بقاؤه على الضـــم . فإن اختل أحد الشروط فليس إلاّ الضم .

وألف « ابن » تحذف خطاً مع اجتماعها ، ولا تحذف مع اختلال شيء منـــها . هـــذا في النداء . وأما في الخبر فإنه يُحذف ـــ من العلم الموصوفِ بـــ « ابن»[1] الجامع للشروطِ ـــ التنوينُ وألفُ « ابن » من الخط نحو : « جاءني زيدُ بنُ عمرٍو » ، لا إذا وقع « ابن » خبراً للعلم نحو:« زيدٌ ابنُ عمروٍ» . وأمَّا قول الشاعر[2]:

جَـــارِيَـــةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْـــلَبَةْ

فتنوينه لـــ « قيسٍ » ضرورة .

[نداء المعرف باللام]

قوله : (**وإذَا نُودِيَ المُعَرَّفُ بِاللَّامِ قِيلَ : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »**) .

قال نجم الدين : « لم يجمعوا بين حرف النداء ، ولام التعريف ؛ لأن حرف النداء يقتضى بناء المعرفة المفردة، واللام لمعاقبتها التنوين[3] تكون مثله في منافاة البناء غالباً ، وقلنا غالباً ؛ لأنه قد يبنى مع اللام « الآن » ، و « الخمسة عشر » وأخواته . وعلةُ بناء المنادى ضعيفةٌ فلا تقاومُ الـــلامَ،

---

(١) سقطت (بابن) من (غ) .

(٢) البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي في ديوانه ١٤٨، والكتاب ٣ / ٥٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٧، وشرح المفصل ٢ / ٦،والخزانة ٢ / ٢٠٧، وهـــو بـــلا نســـبة في الخصـــائص ٢ / ٤٩١ ، وســـر الصـــناعة الإعراب ٢ / ٥٣٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٩/١، وشرح الرضي ١ / ٣٣٨ .
وعجزه : قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَة .
وقيس بن ثعلبة :قبيلة عظيمة . والقباء : التي ضمر بطنها . والمقعبة : السرة التي دخلت في البطن .
والشاهد فيه قوله:« قيسٍ » على أن تنوينه شاذ ؛ لأن (ابن) وقع بين علمين مستجمع الشروط ، فكان القيـــاس حذف تنوين قيس : إلاّ أنه نونه لضرورة الشعر . قال ابن حني :« من نونه لزمه إثبات الألف في (ابن) خطاً ».
ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥٣٠ .

(٣) في (ش) و (غ) : للتنوين .

فلم يستقم مع اللام بناء المنادى . ولو أعرب لكان بعيداً لحصول علة البناء ؛ فلذلك توصلوا إلى نداء ذي اللام بـ « أي » ، أو باسم الإشارة [أو بمجموعهما »[1] .

ونظر نجم الدين كلام من قال : « لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي تعريف »[2] بأن قال: « اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستكره[3] كما في « لقد » و « أَلاَ إنَّ » »[4] .

وإنما خصوا « أي » واسم الإشارة][5] ، وتُوصِّل بهما ، لما فيهما من الإبهام المَحُوج إلى الصفة الرافعة لابهام الذات ، وذلك اسم الجنس المعرف باللام ، وقُطع « أيّ » عن الإضافة لتكون مبهمة محتاجة إلى الوصف ، وعُوِّض عن المضاف إليه « ها» التنبيه .

قوله : (**وقَدْ[6] الْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ**) . أي : اسم الجنس الواقع صفة لـ « أي » نبهوا بالتزام رفعه على كونه المقصود بالنداء . ولم يُجوَّز فيه الوجهان[7] كما في غيره من صفة المنادى المضموم .

قوله : (**لأَنَّهُ المَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ**) . كأنه جواب سؤال مقدر . كأنه قيل : إذا كان اسم الجنس صفةً لمنادى مضموم فجوِّزوا فيه الوجهين كغيره[8] . [فأجاب بأنه يخالف غيره بكونه المقصود بالنداء بخلاف الظريف في قولنا ، « يا زيدُ الظريفُ » فليس هو المقصود .][9]

قوله : (**وتَوَابِعِهِ**) .

وكذا[10] التزموا رفع توابع اسم الجنس مفردةً كانت التوابع أو مضافة ، ولذا[11] يجب الرفع في نحو[1] : « يا أيُّها الرجلُ ذو المالِ[2] ، ويا أيُّها الرجلُ الحسنُ الوجه ، ويا أيها الرجلُ والحسنُ الوجه ، ويا أيها الرجلُ الطويلُ » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٩ . والخالدي تصرف في النقل على عادته.

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٣٧ ، و شرح المفصل ٢ / ٨ .

(٣) في (غ) : لا تستكره .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٣٩ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : لوجهين .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) في (ش) و (غ) : (أي) بدل (وكذا) .

(١١) في الأصل (وإنما) ، وما أثبته من (ش) و (غ) .

قوله : (**لأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ**) كأنه جوابٌ عن سؤالٍ واردٍ على الجواب عن السؤال الأول أي : إذا كان اسم الجنس هو المقصود بالنداء[٣] فلزم الرفعُ فجوِّزُوا في توابعه الوجهين على اللفظ وعلى المحل . فأجاب بأنها : توابع معربٍ ، وتوابع// المعرب تتبع لفظه[٤]لا محله على ظاهر كلام سيبويه[٥]، فصار الرجل في نحو : « يا أيُّها الرجلُ » كـــ « النعامة » قال الشاعر[٦] : **٢٨/ أ**

مثلُ النعامةِ إنْ قيلَ احملي لَحِقَتْ بالطَّيْرِ أو طُيِّرتْ صارت[٧] من الإبلِ .

إن قيلَ :لِمَ وجب ر فعه ؟ قيل : هو من المنادى[٨] المفرد الذي باشره حرف النداء؛ لكونه المقصود[٩] دون موصوفه . فإذا قيل: فيجب إذن أن يجوز[١٠] في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم . قيل : ليس هو نفس المنادى المضموم بل[١١] مثله .

قوله : (**وقَالُوا** : « **يَا اللهُ** » **خَاصَّةً**) . يعني: لم يدخل حرف النداء على ما فيه الـــلام إلاّ على لفظة « الله» لاجتماع أمرين في هذه اللام :

أحدهما : لزومها[١٢] للكلمة ، فلا ينفك عنها إلاّ نَادراً .

والثاني : كونها عوضاً عن « فاء» الكلمة ، أعني : الهمزة ؛ لأن أصل « الله » : « الإ لاه » يعني[١٣] المألوه[١٤] ، أي : المعبود ؛ لأن الإلاهة العبادة . قال نجم الدين: « كأنه كان عاماً لكـــل معبودٍ ، ثم اختص بالمعبود بالحق ؛ لأنه أولى[١٥] من يُؤْلَهُ إليه[١٦] أي : يُعْبَدُ . وصار مـــع « لام »

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (غ) : ذو اللام .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) في (غ) : على لفظه .
(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩١ وما بعدها .
(٦) لم أقف عليه .
(٧) في (ش) : سارت مع الإبل .
(٨) في (ش) و (غ) : كالمنادى بدل (من المنادى) .
(٩) في (ش) و (غ) مقصوداً .
(١٠) سقطت من (غ)
(١١) في (غ) : بل هو .
(١٢) في (غ) : لزومه .
(١٣) في (ش) : بمعنى . وفي (غ) : فمعناه .
(١٤) ينظر : اللسان (أله) ١ / ١٨٨ .
(١٥) كرر هذه الكلمة في (غ) .
(١٦) سقطت من (ش) و (غ) .

العهد علماً بالغلبة ، ولكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه بأن تقلب حركة الهمزة إلى « لام » التعريف ؛ لأنها صارت كالعوض منها »[1] . ولهذا لا يجتمعان إلاّ في الضرورة ، وحذفت الهمزة فصار « أَلِلاَه » ، ثم سكنت « لام» التعريف لإرادة إدغامها في اللام الثانية . وأدغمت « لام» التعريف فيها فصار[2] مرققاً ففخم بعد الضمة والفتحة ، وبقي مرققاً بعد الكسرة .

وأما ما لم يجتمع فيه الأمران ، بل أحدهما ، فلا يجمع[3] بينه وبين حرف النداء ، فاللام في الناس عوض[4] عن « فاء » الكلمة[5]، و[6]لكنها ليست لازمةً لكثرة استعمال « ناس» منكراً . و « اللام » في « الذي» وأخواتها لازمة ، وليست عوضاً عن شيء ، فلا يجمع بينه وبين حرف النداء. وقد شذ قوله[7] :

فيا الغُلامانِ اللذَانِ فَرَّا إيَّاكُما لا[8] تبعثا لي شَرَّا

وقوله[9] :

مِنْ أَجْلكِ يا التي تَيَّمْتِ قَلْبي وأنتِ بَخيلةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

والأول أشذ[1] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٤٩ .

(٢) في (ش) : فصار الله .

(٣) في (غ) : فلا يجتمع .

(٤) في (غ) : عوضاً .

(٥) لأن أصلها (الأناس) . ينظر اللسان (أنس) ١/ ٢٣٢ ، والقاموس ١/ ٣٧٠ .

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، واللامات ٥٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢ / ٩، وشرح الرضي ١ / ٣٥٠ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤١، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٥ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٧ .

والشاهد فيه قوله: « يا الغلامان » حيث أدخل حرف النداء (يا) على المعرف بـ (أل)، وليس فيها لزوم ولا عوض . فإدخالها هنا شاذ .

(٨) في (ش) و (غ): (أن). وقد اختلفت رواية هذا البيت فمنهم من رواه : إياكما أن تبغياني شرا ، وهي في شرح الرضي ، ومنهم من رواه : إياكما أن تكسِبانا شراً ، وهي في شرح المفصل . ومنهم من رواه : إياكما أن تكسباني شراً ، وهي في الإنصاف . ومنهم من رواه : إياكما أن تعقبانا شراً ، وهي في شرح ابن عقيل .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٩٧، والمقتضب٤/٢٤١ ، وشرح المفصل ٢ / ٨ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٠ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٦ .

والشاهد فيه قوله : « يا التي » على أنه شاذ ؛ لأن حرف النداء دخل على ما فيه « أل» ، وهو لا يجوز إلاّ إذا كانت «أل» لازمة للكلمة ، وعوضاً عن فائها . وفي « التي » اللام لازمة لكنها لست عوضاً عن فاء الكلمة .

والأكثر في : « يا ألله » قطع الهمزة للإيذان من أول الأمر أنّ الألف واللام صار كالجزء من الكلمة حتى لا يستكره اجتماع « ياء واللام » . وحكى أبو علي[٢] وصلها ، وقد يُعَوَّضُ في « الله» الميمان عن حرف النداء نحو : « اللهُمَّ » . وأُخِرَّتا تبركاً بالابتداء باسم الله[٣]. وقد يُجمع بين « يا» والميمينِ ضرورة قال[٤] :

إنِّي إذَا مـَا حَدَثٌ أَلَمَّا أقـولُ يا اللَّـهُمَّ يا اللَّـهُمَّا

وقد تزاد « ما» أيضاً في الضرورة[٥]كقوله[٦]:

وما عَلَيْكِ أنْ تَقُولي كُلَّما سَبَّحْتِ أَوْ هَلَلتِ يا اللّهُمَّ مَا

أرْدُدْ علينا شَيخَنا [مُسَلَّماً مِنْ أَيْنَما وحَيْثُما وكَيْفَما][٧]

[تكرير المنادى المفرد]

قوله : (**ولَكَ في مِثْلِ : « يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ » الضَمُّ والنَّصْبُ**) .

وعنى بمثله : « الاسم المفرد » إذا تكرر ، و ولي الاسم الثاني اسمٌ مجرورٌ بالإضافة . فالثاني واجب النصب[٨]. ولك في الأول الضم والنصب قال جرير[٩] [١] .

---

(١) البيت الأول أشذ ؛ لأن « أل» في « يا الغلامانِ » ليست لازمة للكلمة ولا عوضاً عن فائها فخلت من الشرطين كليهما بخلاف البيت الثاني فإن في « التي » شرطاً واحداً هو اللزوم ، فهو أقل شذوذاً .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٤٩ .

(٣) في (ش) : الله تعالى .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذلين١٣٤٦/٣ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٦ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢ ، والإنصاف ١/ ٣٤١ ، وشرح الرضي ١/ ٣٥١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٢ ، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٨ .

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم » على أن اجتماع « يا » والميم المشددة شاذ .

(٥) سقطت (الضرورة) من (ش) .

(٦) البيت من الرجز ،وهوبلا نسبة في جمل الزجاجي١٦٤ ، واللامات ٩٠، وأسرار العربية ٢٣٣، والإنصاف ١ / ٣٤٢ وشرح الرضي ١ / ٣٥٢ ، ورصف المباني ٣٠٦ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٩.

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم ما » على أن « ما» تزاد ضرورة بعد « يا اللهم » .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١) هو أبو حزرة جرير بن عطية بن الخطفي التميمي البصري ، شاعر زمانه ، وصاحب النقائض مع الفرزدق ، مدح خلفاء بني أميه . قال بشار : « أهل الشام أجمعوا على جرير والفرزدق والأخطل النصراني ». وقال الذهبي : « كان عفيفاً منيباً ». توفي سنة ١١٠هـ بعد الفرزدق بشهر . ينظر : طبقات ابن سلام ١ / ٣٧٤ ، والشعر والشعراء ٣٧٤ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٢١ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٩٠ .

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكمُ لا يُلقِيَنَّكمُ في سَوْءَةٍ عُمرُ [1]

وقال[2] :

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَتَطاولَ الليلُ عليكَ فانزِلِ .

أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة . والثاني عطف بيان .

وأما نصب الأول فقال سيبويه[3]:« إنه مضاف إلى المجرور المذكور أي[4]: « عدي» ونحوه ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو تأكيدٌ لفظيٌ وأصله : ياتيم عديٍّ تيم . والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم المؤكَّد في الإعراب والبناء . فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك[5] الثاني مع أنه ليس بمضاف ، ثم أقحم // التأكيد بين المضاف والمضاف إليه كإقحام اللام في : « لا أبالك[6]» لئلا يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوينٍ معوضٍ عنه ، ولا بناء عن الضم » . ٢٨/ ب

وقال المبرد[1]:« إنَّ «تيم» الأول مضاف إلى « عدي» مُقدَّرٍ يَدُلُ عليه هذا الظاهر نحو

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢،والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥،واللامات ١٠١ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠ ، والخزانة ١ / ٢٦١ . و بلا نسبة في شرح الرضي ١ / ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٣ ، والنجم الثاقب ١/ ٣٣٥ . و (لا يُلقينّكم) بالقاف من الإلقاء وهو الرمي قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحّف . و (عمر) هو عمر ابن لَجَأ التيمي ، هجا جريراً ، فهجاه جرير وأفحش .

والشاهد فيه قوله : « يا تيمُ تيمَ عدي » على أن « تيماً» الأول يجوز فيه الضم والنصب ، وفي الثاني النصب لا غير .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لعبد الله بن رواحه في ديوانه ٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه٣٥/٢ . ولبعض ولد جرير في الكتاب ٢ / ٢٠٦،وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٠،وشرح الرضي ١ / ٣٥٣،وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٨ .

واليعملات : الإبل القوية على العمل. والذُّبَّل : جمع ذابل : أي الضامرة من طول السفر . وزيد : هو زيد ابن أرقم الخزانة ٢ / ٢٦٥ .

والشاهد فيه قوله :« يا زيدُ زيدَ اليعملات» على أن زيداً الأول يجوز فيه الضم والنصب . وفي الثاني النصب لا غير .

(٣) قال في الكتاب ٢ / ٢٠٦ : «وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا . »

(٤) في (غ) أعني .

(٥) في (غ) فكذا .

(٦) وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالألف . والأب لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم ، فلما نصب بالألف دل على إضافته ، ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثيراً في خفض الكاف إلاّ تأكيد معنى الإضافة . ينظر : شرح المفصل ٢ / ١٠ .

(١) المبرد لم يقتصر على هذا القول ، بل ذكر هذا ، وبدأ قبله بقول سيبويه فقال في المقتضب ٤/ ٢٩٩ : « فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول . وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير : يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ . » وقد صوَّر مذهبَ المبرد بالتخريج الثاني الذي ذكره هنا السيرافي في تعليقه على كتاب سيبويه ٢٠٦/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٠ ،والرضي في شرح الكافية ٣٥٦/١.

قوله[1]:

[يا مَنْ يَرَى عَارضاً أرقتُ لَهُ] [2] بينَ ذِرَاعَـــيْ وجَبْهَةِ الأَسَـــدِ

أي : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد « ، فهما عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه ، وبعدهما مثلهما .

وقال بعضهم[3] : بل « تيم» الأول مضاف إلى « عدي» المذكورة ، و « تيم» الثاني كـــان مؤخراً مضافاً[4] إلى « عدي » مقدر . فلما حذف أقحم « تيم »[5] الثاني بين الأول وبين المضاف إليه ؛ لما[6] ذكره في كلام سيبويه ،

وقال السيرافي : « إن « تيم » الأول غير مضاف لكنه فتح إتباعاً لنصب « تيم » الثاني كما فتح « زيد » في : « يا زيدَ بنَ عمرو » إتباعاً »[7] . فهو حركة بناء عنده .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله : (**والمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ [يَجُوزُ فِيهِ : يَا غُلامِيَ ، ويَا غُلامِيْ ، ويَا غُـــلامَ ، ويَا غُلامَا ، وبِالهَاءِ وَقْفاً]** [8]) .

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥١ ، والكتاب ١/١٨٠ ، ومعاني القران للفراء٢/٣٢٢ والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ،وشرح المفصل ٣ / ٢١ ، وشرح الرضي ١/ ٣٥٦ ، وخزانـــة الأدب ٢/ ٢٨١ .

ذراعا الأسد: هما كوكبان نَيِّران. والجبهة: أربعه كواكب فيما عوج . وإنما سميت الجبهة لأنها كجبهة الأسد . وخَصَّ هاتين المنْزِلتين لأن السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيراً فلذلك يُسرُّ بـــه . ينظر : خزانة الأدب ٢/٢٨٢ .

والشاهد فيه قوله : « ذراعي وجبهة الأسد » على أن المضاف إليه محذوف بقرينة المضاف إليه الثاني والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٧ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٦ .

(٤) في (ش) و (غ) : مضاف .

(٥) في (ش) : (بين) بدل تيم .

(٦) في (غ) : كما ذكر.

(٧) ينظر : هامش الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٧ ، والموشح ق ٣٢ ، والنجم الثاقب ١/ ٣٣٧ والهمع ٢ / ٤٤ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٦ .

(٨) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية .

اخْتُلِفَ في « ياء » المتكلم . قيل[1]: أصلها الحركة ؛ لأنها على حرف واحد كـ « واو » العطف ، و « لام » الجر . وقيل أصلها السكون ، لأنه الأصل[2]. وعلى كل حال فإسكان « يا » المتكلم أكثر استعمالاً من تحركها . وهما فيها مطردان أيضاً في غير النداء .

وأما « يا غُلامِ»بحذف « الياء » في النداء ؛ فلأنه[3]موضع تخفيف ، فحذفت « الياء » وأبقيت الكسرة دليلاً عليها[4] .

وفي « يا غلاما » قلبت « الياء » ألفاً ؛ لأن الألف والفتحة أحق من الياء والكسرة .

قال نجم الدين[5]: « وهذان الوجهان ـــ أي : الآخران ـــ يختصان بالاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء فلا تقول : « يا عدُوِّ ، و يا عدُوَّا » ».

وأما « هاء » السكت فتكون في الوقف[6] . وقد شذ « يا غلامَ » بالفتح اجتزاءً بالفتح عن الألف[7]، وقد يُضم ما قبل الياء المحذوفة في الاسم الغالب إضافته[8]، ومنه القراءة الشاذة[9] ﴿ رَبُّ احْكُمْ ﴾[10] .

قوله : (**وقَالُوا : يَا أَبِي ويَا أُمِّي » [ويَا أَبَتِ ويَا أَمَتِ]** [11]) . يعني : أنه يجوز في «الأب والأم » ما يجوز في « غلامي » من الوجوه . ويختصان بأنه تُبدل[12] فيهما « تاء » التأنيث من الياء ؛ لأن « التاء » تفيد التفخيم والمبالغة كما في « علاّمة » . و « الأب والأم، مظنتا التفخيم، وإذا أبدلت « التاء » من « الياء ، جاز فيها الكسرُ المناسبُ للياء . والفتحُ ، لأن التاء بدلٌ من

---

(١) في (غ) : فقيل .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٨ ، والوافية ٩٧ ، والموشح ق ٣٢ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٦ .

(٣) في (ش) و (غ) : لأنه .

(٤) في (ش) و (غ) : عليه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٨ .

(٦) فتقول : « يا غلاماه » ، وألحقت لخفاء الألف . ينظر شرح المفصل ٢ / ١١ .

(٧) هذه زادها الأخفش، وجعلها بالفتح ليدل على الألف المحذوفة . ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٣ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٨،وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٢،والنجم الثاقب ١ / ٣٣٩،وحاشية الخضري ٢ / ٦٥٧

(٨) ينظر : شرح المفصل ٢ / ١١ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٩ .

(٩) كلا ليست هذه القراءة شاذة فقد قرأ بها من العشرة أبو جعفر ، يزيد بن القعقاع ، ووافقه ابن محيصن وهو من أهل القراءة الشاذة . ينظر :تقريب النشر١٧١،و إتحاف فضلاء البشر ٣١٢ .

(١٠) الأنبياء : ١١٢ .

(١١) زيادة من الكافية ٩٢ .

(١٢) في (ش) (غ) : يبدل.

حرفٍ حركتهُ الفتح . ويجوز «يا أبتا » بالجمع بين عوضين عن « الياء » ، وهما « التاء والألف »، وبالهاء في الوقف . ولا يجوز : « يا أبتي » ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض ،وهو معنى قوله : (**وبِالأَلِفِ دُونَ اليَاءِ**) .

قوله : (**ويَا ابْنَ أُمِّ ، ويَا ابْنَ عَمِّ خَاصَّةً مِثْلُ بابِ « يَا غُلامي »**) .

يعني: أنَّ هاتين اللفظتين[1]تختصان من بين ما أضيف إلى المضاف « ياء » المتكلم في النداء بجواز[2] الوجوه فيهما التي جازت في : « يا غلامي » ؛ لأنهما كثرا كثرةَ « يا غلامي » في الاستعمال بخلاف قولك:« يا غلامَ غلامي » فلم يكثر كثرة « يا غلامي » فلم يجز فيه وفي أمثاله تلك الوجوه ، بل فَتْح « الياء » وإسكانها [3]. وفيما أظن أنه قال المصنف في شرح المفصل[4] : « وحذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليل[5] عليها »

قوله : (**وقَالُوا**[6]: « **يَا ابْنَ أُمَّ ، ويَا ابْنَ عَمَّ** [7]») يعني : واختص هاتان اللفظتان بأنه يحذف منهما « ياء » المتكلم ، ويفتح ما قبلها من دون ألفٍ . ويسوغ هذا فيهما لتركبهما ، وثقلهما مع ضعف هذا الوجه في باب « غلامي » . واختص بعدم ضعفه فيهما .

[ترخيم المنادى]

قوله : (**وتَرْخِيمُ المُنَادَى جَائِزٌ**) .

الترخيم في اللغة : التسهيلُ والتليين[8] ، يقال : كلام رخيم أي : لَيِّن[9] . قال ذو الرمة[10]:

---

(١) في الأصل : (هاتان اللفظتان) . وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : لجواز .

(٣) ينظر هذا التعليل في إيضاح ابن الحاجب ٢٨٢/١.

(٤) لم أجده في هذا الموضع في الإيضاح ، ولا في شرح الكافية ،وشرح الوافية .

(٥) في الأصل و (غ) : دليلاً . وما أثبته من (ش) .

(٦) سقطت (وقالوا) من (ش) .

(٧) في (ش) : ويا ابن عم خاصة .

(٨) ينظر : اللسان (رخم) ٥ / ١٧٩ .

(٩) في (ش) و (غ) : لين لذيذ .

(١٠) هو غيلان بن عقبة بن بُهيس . مصري النسب من فحول الشعراء . والرمة هي الحبل . قال أبو عمرو بن العلاء : «افتتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة . مات كهلاً بأصبهان سنة ١١٧ هـ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ١٢١ ، والشعر والشعراء ٥٢٤ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١١ .

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَواشَي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ [1]

وسُمي الحذف ترخيماً لكونه تخفيفاً وتسهيلاً . وقيل : الترخيم الترقيق من قولهم : رَخَّمَ صوته إذا رققه[2] ، وكلام رخيم أي: ضعيف . وقيل : الترخيم القطع من قولهم : رخمتِ الدجاجة بيضها أي : قطعته .

إنما كثر // الترخيم في المنادى ، وقل في غيره لكون[3] المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء ، والإفضاء إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطاً . ١/٢٩أ

قوله : (**وهُوَ حَذْفٌ في آخِرِهِ تَخْفِيفاً**) .

قوله : (**هُوَ حَذْفٌ**) جنس الحد . قوله[4]: (**في آخِرِهِ**) أي : في[5] آخر المنادى ، فخرج الحذف في آخر غير المنادى كحذف باب « قاضٍ ، وعصاً ، ويدٍ ، ودم » .

قوله : (**تَخْفِيفاً**) أي : لا لعلةٍ[6].

قال نجم الدين: « الحد الشامل : حذف في آخر الكلمة اعتباطاً[7]جوازاً . فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفاً ؛ لأنهما بعد آخر الكلمة . ويخرج حذف الياء في : « يا غلامِ » . ويخرج منه الحذف في باب « عصاً ، وقاض » ، ويخرج أيضاً نحو[8]: « يد ، ودم » »[9] .

[شروط ترخيم المنادى]

قوله : (**وشَرْطُهُ ألاَّ يَكُونَ مُضَافاً ، ولا مُسْتَغَاثاً[10]، ولا جُمْلَةً ، وَيَكُونُ إمَّا عَلَماً زَائداً عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، أَوْ بِتَاءِ التَّأْنيثِ**) .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٧ ،وجمهرة اللغة ١١٠٦ ، والخصائص ٣ / ٣٠٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٨، والنجم الثاقب ١ / ٣٤٢ .
والشاهد فيه قوله : « رخيم الحواشي » حيث استعمل كلمة « رخيم » بمعنى : لين .

(٢) ينظر : اللسان (رخم) ٥ / ١٧٩ .

(٣) في (غ) : (لأن) بدل (لكون) .

(٤) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٥) سقطت (في) من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) زيادة بعد (العلة) هي : (ويرد عليه أنه يخرج من هذا الحد ترخيم غير المنادى) .

(٧) حُذف اعتباطاً يعني من غير علة موجبة ، وإنما ذلك لنوع من التخفيف . من قولهم : « اعتبط البعير إذا مات من غير علة ». ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢١ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٩.

(٨) في (ش) : حذف نحو .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦١ .

(١٠) في (غ) : ولا مستغاثاً ولا مندوباً .

للترخيم شروط خمسة[1] ، أربعة عدمية متعينة ، وواحد ثبوتي غير متعين .

فالأربعة : ألاّ يكون مضافاً ولا مضارعاً له ، وألاّ يكون مستغاثاً ، وألاَّ يكون مندوباً – و لم يذكره المصنف ، لأن المندوب ليس منادى عنده – ، و ألاّ يكون جملةً .

والخامس : كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، أو كونه بـــ « تاء» تأنيث .

وإنما لم يرخم المضاف[2]؛لأن المضاف مستقل من حيث اللفظ غير مستقل مـــن حيـــث المعنى[3] ، فلو رُخِّم المضاف لكان ترخيمُ وسط الكلمة نظراً إلى المعنى ، ولو رُخمِّ المضاف إليـــه لكان ترخيم ما ليس بمنادى نظراً إلى اللفظ . وكذا الكلام في الجملة .

وإنما لم يُرَخّم المستغاث الذي باللام ؛ لأنَّ المُجَرِّئَ على الترخيم ـــ الـــذي هـــو إيهـــانُ الكلمة ـــ هو إيهامها بالبناء . وهذا معرب .

وأما ما فيه زيادة الاستغاثة ، فلأن الزيادة تنافي الحذف . وكذا المندوب .

وإنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العَلَم مع أنه لشهرته ؛ فيما أُبقي منه دليلٌ على ما أُلقي . واشْتُرِطَ الزيادة على الثلاثة ؛ لأنَّ الثلاثي خفيف غير مفتقر إلى التخفيف. وأما إذا كان بـــ « تاء » التأنيث فإنه يرخم ولو كان ثلاثياً بـــ « التاء » ؛ لأنَّ التاء كلمة مســـتقلة بنفســـها فحذفها لا يخل بالكلمة .

واعلم أن ترخيم غير المنادى للضرورة ـــ و إنْ خلا من تأنيث وعلمية – جائز على اللغتين عند سيبويه[4]، أي : على نية المحذوف ، وعلى الاستقلال قال[5]:

أَلاَ أَضْحتْ حِبَالُكمُ رِمَاماَ وأَضْحَتْ عنك شَاسِعةً أُمَاماَ .

أي : أمامة .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) نحو : عبد الله .

(٣) هو مستقل من حيث اللفظ أي : من حيث الإعراب ، فيراعى حالهما قبل العلمية في الإعراب ، وليس مستقلاً من حيث المعنى ؛لأنه انمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال فـــ « عبد الله » كـــ « زيد » . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٦٥ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) البيت من الـــوافر لجريـــر في ديوانـــه ٢٢١ ، والكتـــاب ٢ / ٢٧٠ ، وشـــرح أبيـــات ســـيبويه٢/١٣، والإنصاف ١ / ٣٥٣، وشرح الرضي ١ / ٣٦٥ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٤٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٠ .
و شاسعة : أي بعيدة .
والشاهد فيه قوله : « أماما » فإن أصله: « أمامة » فرخمت في غير المنادى للضرورة ، سواء كان على تقدير الاستقلال – وهو لغة من لا ينتظر – أو على نية المحذوف – وهو لغة من ينتظر – كما في هذا البيت .

والمبرد[1] يوجب تقدير الاستقلال ، ويتأول البيت ويقول الراوية :

وما عهدي كعهدك يا أُماما

قال ابن الحاجب[2]: « وهذا من تعسفاته » .

[ما يحذف من المرخم]

قوله : (**فَإنْ كَانَ في آخِرِهِ زِيَادَتَانِ**) . إلى آخره .

قَسَّمَ ما يُحذفُ في الترخيم إلى ثلاثة أقسام : إمَّا حرفان ، أو كلمة ، أو حرف واحد . فحذف الحرفين في موضعين :

أحدهما : ما فيه زيادتان[3] زيدتا معاً . وذلك ثمانية أصناف :

زيادتا التثنية نحو : « زيدان ، ويضربان » عَلَمين . وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : « مسلمون ، ويسلمون » عَلَمين . وزيادتا جمع المؤنث[4]السالم نحو: « مسلماتٍ » . وزيادتا نحو : « مروان، وعثمان ». ويائي النسب نحو: «كوفي ، وقرشي[5]». وألفا[6] التأنيث كـ « صحراء » . وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في « حِرْبَاء[7] ، وعِلْبَاء[8] » . وزيادتا « ملكوت ورغبوت » .

قوله : (**أَسْمَاءَ**) .

سيبويه[9] جعلها[10] « فَعْلاَء »[11] من الوسامة ، أي :الحُسن ، ففيها ألفا التأنيث .

---

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٥١ ،٢٥٢،وشرح الجمل لابن خروف٢/٧٧٣.

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٦.

(٣) في (غ) : زيان .

(٤) في (غ) : المذكر .

(٥) في (ش) و (غ) : (كرسي) بدل (قرشي) .

(٦) في (ش) : ألفي .

(٧) دويبة على شكل سام أبرص ،ذات قوائم أربع ، تستقبل الشمس نهارَها . بنظر : اللسان (حرب)١/٣٠٧.

(٨) اسم رجل .ينظر : اللسان (علب) ١/٦٢٩،والارتشاف٥/٢٢٢٠.

(٩) ينظر : الكتاب ٢/٢٥٨،٢٥٧ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) وأصله: « وسماء » من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة . ينظر: شرح المفصل ٢ / ٢٢ ،والموشح ق ٣٣، والوافية ١٠١ .

وغير سيبويه[1] جعلها « أفعالاً »[2] جمع « اسم » ، فيكون من الموضع الثاني أي: باب « عمارٍ »

قوله: (**أو حَرْفٌ صَحِيحٌ [قَبْلَهُ مَدَّةٌ]**[3]) .

هذا الموضع الثاني مما يُحذفُ فيه حرفان .

قال نجم الدين: « كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير « تاء » التأنيث ؛ لأنه لا يحذف في « عَفَرْنَاةٍ »[4] إلاّ « التاء » »[5] .

// والمراد بالمدّة : واوٌ ، أو ياءٌ ، أو ألفٌ زوائد سواكن قبلها من جنسها . فلا تحذف **٢٩/ ب**
في « مستماح ، ومستميح » الألف ، والياء ؛ لأصالة حرف العلة فيهما . ولا تحذف الواو في « كَنَهْوَر »[6] والياء في « مُشَرْيَف[7] لتحركهما ، ولا يحذفان في « سِنَّوْرٍ[8] ، وعُلَّيق[9] »لتحرك ما قبلها بالفتح . ولا يحذف في «سعيد وعماد وثمود » إلاّ حرف؛ لأنه ليس أكثر من أربعة أحرف[10]. ومثال ما جمع القيود في هذا الموضع « عَمَّار ، ومِسْكِين ، ومَنْصُوْر »، فيحذف في ترخيم كل واحد من هذه حرفان تقول : « يا عمَّ أَقْبِلْ » في عَمَّار ، و « يا مِسْكِ » في مسكين[11]، و « يا مَنْصُ » في منصور .

---

(١) وهو المبرد . ينظر : المقتضب ١ / ٢٢٩ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٢ .

(٢) أصله : « أسماو » فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد قلبها ألفاً . وسمي به مؤنثاً ، فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف، ورخم فحذف الحرف الأخير الذي هو أصل ، وما قبله من حرف المد ،كما فعل في : « منصور ، وعمار» إذا رخما . ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢ ، والموشح ق ٣٣ .

(٣) زيادة من الكافية .

(٤) العفرناة : الناقة القوية . ينظر اللسان (عفر) ٩ / ٢٨٥ ، وإنما لم يحذف منها إلاّ (التاء) ؛ لأن هذه التاء كلمة واحدة وإن كانت على حرف ، فاكتفي بها . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٠ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٧٠ .

(٦) كَنَهْوَر : العظيم من السحاب . ينظر : اللسان (كنه) ١٢ / ١٧٤ .

(٧) شَرَّف الناقة : كاد يقطع أخلافها بالصَرِّ . والتشريف : هو أن تكاد تقطع أخلافها بالصرار ، فيؤثر في أخلافها اللسان (شرف) ٧ / ٩٣ .

(٨) السِّنَّوْر : الهر ، وأصل الذَّنَب ، وفقارة عنق البعير ، والسيد ، ينظر : اللسان (سنر) ٦ / ٣٩١ .

(٩) العُلَّيق : نبت يتعلق بالشجر ينظر : اللسان (علق) ٩ / ٣٦٣ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) في (ش) : يا مسكين .

قوله : (**وإنْ كَانَ مُرَكَّبَاً حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ**) .

هذا هو القسم الثاني مما يُحذف في الترخيم ، وهو ما يحذف فيه[1] كلمة .

قوله : (**حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ**) ؛ لأن موضع اتصال[2] الكلمتين كالمفصل، فهو أقبلُ للفك فحذف الجزء الأخير بكماله تقول : « يا بَعَلَ »[3] في « بَعْلَبَكّ » .

قوله : (**وإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ**) .

هذا هو القسم الثالث . وهو أكثر من القسمين الأولين ، أي : غير ما حُذِفَ فيه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة . وذو حرف صحيح قَبله مدة ، وهو زائد على أربعة . وغير ما حُذِف فيه كلمة ، وهو المركب تركيب المزج تقول : « يا حَار » في حَارِث . قال[4] .

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا .

أي : يا عاذلة .

[حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف :]

قوله : (**وهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الأَكْثَرِ**[5]) . أي : المحذوف للترخيم . فيبقى ما قبل الحرف المحذوف على ما كان من كسر ، أو فتح[6] ، أو حرف علة سالمٍ من الإعلال ، لأجل الحرف المحذوف . ووجه هذه اللغة أنه لما كان الترخيم لعلةٍ قياسيةٍ مطردةٍ قريبةٍ من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن – لأن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له – فصار حذف الترخيم مطرداً كالواجب، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو:« عصاً ، وقاضٍ » مما الحذف فيه مطردٌ واجبٌ .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : إيصال .

(٣) في (ش) و (غ) : يا بعل أَقْبِلْ .

(٤) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨١٣ ،والكتاب ٤ / ٢٠٥،وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٣٠، ،والخصائص ٢ / ٩٦،وشرح الرضي ١ / ٣٥،وشرح ابن عقيل ١ / ٢١ ،وخزانة الأدب ١ / ٨٥

والشاهد فيه قوله : « عاذل » أصلها : يا عاذلة فرخمها بحذف حرف واحد .

(٥) وهو اختيار سيبويه ٢٤١/٢،وابن السراج في الأصول٣٥٩/١،والزجاجي في الجمل١٦٨،والعكبري في اللباب١/ ٣٥١ والشريف الكوفي في البيان ٣٩٥،وابن خروف في شرح الجمل ٧٥٠/٢.

(٦) في (غ) : من فتح وكسر .

ومَنْ جعله اسماً برأسه نظر[1] إلى أنه وإن كان قياسياً مطرداً لكنه ليس بواجب.

فيقال على اللغة الكثيرة : « يا حارِ » بكسر الراء ، و « يا ثَمُوْ » بإبقاء[2] الـــواو ؛ لأنهـــا في الحقيقة غير متطرفة ، و « يا فاطمَ » بفتح الميم ، و « يا كَرَوَ » بعدم إعلال الواو ؛ لأن[3] بعدها ألفاً[4] تصونها[5]من الإعلال . إلاّ في مواضع غُيّر فيها ما قبل المحذوف، منها:« أعلون ، وقاضون » قال الجمهور[6] في ترخيمها على هذه اللغة : « يا أعلى ، ويا قاضي » برد الألف والياء .

قال ابن الحاجب:« ولو قيل : « يا أَعْلَ ، ويا قاضِ[7] » في هذه اللغة لم يبعد ؛ لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً »[8] .

ومنها:« إسحارٌ[9] » لنبت ، فسيبويه[10][11]يقول:« يا إسحارَّ » بالفتح . وغير سيبويه يجيز كسر الراء[12]. ومنهم من يبقي الراء ساكنةً[13].

ومنها « مُحْمَرٌّ » إذا رخم قيل : « مُحْمَرِ » بكسر الراء[14] .

---

(١) في (غ) : نظراً .

(٢) في (ش) و (غ) : ببقاء .

(٣) في (ش) : لأن ما .

(٤) في الأصل و (ش) ألف . وما أثبته من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : يصونها .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٤ والنجم الثاقب ١ / ٣٥٤ .

(٧) في (أ) : قض . وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل١/٣٠١.

(٩) الإسحار والأسحار : بَقْلٌ يَسْمَنُ عليه المال . ينظر : اللسان (سحر) ٦ / ١٩٢ .

(١٠) في (ش) : سيبويه .

(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٦ . والنجم الثاقب ١ / ٣٥٤ ، والموضح على الموشـــح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ٦٨ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٦ .

(١٤) لأن أصلها الكسر ،وإنما سكنت لعارض الإدغام لوجود مثلها، فإذا رخمت زال الموجب للسكون.هذا اختيار الفراء ، وأما الجمهور فيقولون في ترخيمه : يا مُحْمَرْ بإسكان الراء ، فخالفوا القياس الذي يوجب الرد إلى الأصل ، ويعتذرون عن ذلك :بأن الياء في نحو: قاض تثبت في كثير من المواضع ، فلها أصل في الإثبات لفظاً، وإنما زال الإثبات لعـــارض، بخلاف الراء في محمر فإنه لم يثبت كسرها فيه بوجه من الوجوه .
ينظر:شرح الكافية لابن الحاجب ١/٤٤٧ـــ٤٤٨،وشرح الرضي١/٣٧٦.

قوله : (**وقَدْ يُجْعَلُ اسْماً بِرَأْسِهِ**) .

وهذه اللغة جارية على القياس ؛ لأن ما حُذِفَ تخفيفاً يكون نسياً كما في « يدٍ ودمٍ »، فإذا جعل المرخم اسماً برأسه ضُمَّ ما قبل المحذوف لفظاً إن كان صحيحاً ، أو[1] في حكمه نحو: « يا حارُ ، ويا مروُ ، ويا قَريُ » في « حارث، ومروة، وقرية » ، أو[2] تقديراً[3] إن كان ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً نحو : « يا قاضي ويا مُشترا » في « قاضية ومشتراة » . وإن كان واواً بعد[4] ضمة كما في « قلنْسُوة، وثَمودُ » أبدلت الواو ياءً ، والضمةُ كسرةً[5] نحو : « يا قَلَنسِي ، و يا ثَمِي » ، وإن كان ما قبل المحذوف ياءً أو واواً بعد فتحة قلبتها ألفاً ، تقول في : « غَلَيَان ، و نَزَوَان » : «يا غَلَى و يا نَزَا » . وإن كان « واواً » أو « ياءً » بعد ألفٍ زائدة قُلبت همزة نحو : «يا شقاءُ ، و يا خزاءُ » في « شقاوة ، وخزاية » .

---

(١) في (غ) : كما بدل (أو) .

(٢) في (غ) : وتقديراً .

(٣) أي : يُضَمُّ ما قبل المحذوف تقديراً .

(٤) في (غ) : وإن كان ضمة بعد واو .

(٥) لأنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياءً. ينظر :شرح الكافية لابن الحاجب١/٤٤٦.

[المندوب]

قوله : (**وقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النِّدَاءِ فِي المَنْدُوبِ**)

أ/٣٠ هذا بناء منه // على أن المندوب ليس بمنادى[١] .

قوله : (**وهُوَ المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ بِيَاءٍ أَوْ وَاوٍ**[٢]) . أدخل فيه المجرور في قولك : « تفجعتُ على زيدٍ »، فلما قال :بـــ « ياء أو واو » أُخرج .

ولما كانت « يا » أُمَّ حروف النداء تُوُسِّعَ فيها دون غيرها ؛ بأن دخلت في كـــل منـــادى يدخله[٣] معنىً من المعاني كالاستغاثة ،والتعجب ، والندبة .

قال نجم الدين: « وقد أخلّ المصنف بأحد قسمي المندوب وهو المتوجـــع[٤] منـــه نحـــو: « واحزنا ، و وايلا ، واثبورا[٥] »[٦] .

قوله : (**واخْتُصَّ بـــ « وَا »**) . يعني: اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظـــة « وا » فـــ « وا زيدُ » مختص بالندبة ، و « يا زيدُ » مشترك بين النداء والندبة .

قوله : (**وحُكْمُهُ في الإعْرَابِ والبِنَاءِ حُكْمُ المُنَادَى**) . فيقال : « وا زيدُ ، وا عبدَ الله ، واطالعاً جبلاً » إذا كان معروفاً معيناً . وكذا توابعه كتوابع المنادى ؛ لأن المنـــدوب مخصـــوص بالتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص، فاستُعمل[٧] لفظ المنادى في المندوب؛ لاشتراكهما في معنى الخصوص .

---

(١) من يرى أن المندوب ليس بمنادى ابن جني في اللمع ٦٩، والشريف الكوفي في البيان ٤٠٩، وابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٩/١،قال في تعريف المنادى : « هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو ... وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله ». و ينظر: شرح الرضي ١ / ٣١٢ ، والوافيـــة ١٠٢ ، والـــنجم الثاقب ١ / ٣٥٦ .

وعند سيبويه ٢٢٠/٢،والزجاجي في الجمل١٧٦، والزمخشري في المفصل ٧٤ ،وابن خروف في شرح الجمل ٧٨١/٢، والرضي ٣١٢/١ أن المندوب منادى على وجه التفجع فإذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه، وتقول له : تعال فإني مشتاق إليك .

(٢) سقطت (بياء أو واو) من (ش) .

(٣) في (غ) : أدخله .

(٤) في (أ) و (ش) : المتفجع . وما أثبته من (غ) ،وشرح الرضي .

(٥) في (ش) و (غ) (واحزناه ، و وايلاه ، واثبوراه) .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٩ .

(٧) في (ش) : واستعمل .

قوله : (**ولَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ في آخِرِهِ**) .

أي : لك إلحاق الألف في آخر المندوب ، ولك ألاّ تلحقه مع « يا ، أو وا » . وقال الأندلسي[1]: يجب[2]إلحاقها مع « يا» ؛ لئلا يلتبس بالنداء المحض ، والأولى أن يقال : إن دلت قرينةُ حالٍ على[3] الندبة كنتَ مخيراً مع « يا » أيضاً ، و إلاّ وجب الإلحاقُ معها تقول: « يا محمدُ، يا علي » بلا إلحاق .

[إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب]

قوله : (**فإنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ : « وَاغُلا مَكِيْهْ ، وَاغُلا مَكُمُوهْ »**) .

آخر[4] الكلمة إن كان مُحرّكاً بحركةٍ إعرابية لا تلحقه إلا الألفُ ، ويُقَدَّر[5] الإعراب نحو : « وا ضَرَبَ الرجُلاهْ » في المسمى بـ « ضَرَبَ الرجلُ » ، وكذا : « وا ضربتُ الرجلاهْ ، وا غلامَ الرجُلاه » .

وإن كان محركاً بحركةٍ بنائية، ولم يؤدِ الألفُ إلى لبس ألحقتها تقول : « وا قَطَامَاهْ ، وا حَذَامَاهْ ، وا حَيْثَاهْ » في « قطام ، وحذام ، وحيث » أعلاماً مشهورة . وقال الأندلسي[6]،وابن الحاجب[7]:« تُتبع حركة البناء مدة من جنسها، ولا تغير حركة البناء للزومها » .

وإن أدى الألفُ إلى اللبس مع حركة البناء ، أتبعتها حرفاً من جنسها اتفاقاً[8] نحو : « وا غلا مَكِيه » في غلام المخاطبة ؛ لئلا يلتبس بغلام المخاطب ، و « وا مِنْهُوه » في المسمى بـ « منه » ؛ لئلا يلتبس بالمسمى[9] بـ « منها » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٠ .

(٢) سقطت من (ش) وكررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : إلى آخر .

(٥) في غ : تقدر .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨١ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٣/١.

(٨) قال سيبويه ٢٢٤/٢:« وتقول :واغلامكِيهْ إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ؛ وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغُلامَكَاهْ » . وينظر : المقتضب ٢٧٤/٤.

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

وإن كان آخر الكلمة ألفاً حذفتها لألف الندبة عند النحاة[1] نحو:« وا مُعَلَّاه، وا غُلامَكُمَاه » . وقال ابن الحاجب : « بل استُغنى بها عن ألف الندبة »[2] .

وإن كان « ياءً » أو واوًا [3]» والحركة فيهما مقدرة حرّكتها[4]بالفتح ، وألحقتَ الألف نحو :« يا قاضيَاه ، ويا يَرْمِيَاه ، ويا سَمَنْدَوَاه »[5] .

وإن لم يكن للواو والياء ، أصل[6]في الحركة، وكان ما قبلهما من جنسهما أبقيتهما على حالهما ، ويُكتفَى بهما عن مدة الندبة نحو : « وا غلامَهُوه ، و وا أخا غلامِهِي ، و وا اضربوا ، و وا اضربي » في المسمى[7] بها[8] .

وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو : « وا قائل لَوَاه ، ويا قائل كَيَاه » .

وأما ميم الجمع فتُضم ويؤتى بعدها بـ « واوٍ » نحو:« واغلا مكمُوه ، واغلا مهمُوه »[9] . إمَّا قلباً لألف الندبة واواً خوف اللبس بندبة غلام المثنى . وإمَّا رد[10] للواو[11]المقدرة ، لأن أصل « غلامكم »: غلامكمو[12] [13] بدليل قراءة ابن

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ــ٢٨٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : وإن واواً ، أو ياءً .

(٤) في (ش) : حركتهما .

(٥) ينظر : المقتضب ٤/٢٧٠،والأصول ١/٣٥٦.

(٦) في (ش) : وإن لم يكن للواو والياء حركة ، وكان حركة ....

(٧) في (ش) : المسمين . وفي (غ) : المسميين .

(٨) قال سيبويه ٢/٢٢٧: « وإذا ندبت رجلاً يسمى ضَرَبُوا قلت : واضَرَبُوهْ . وإن سُمي ضَرَبَا قلت : واضَرَبَاهْ . فهذا بمنزلة وا غَلامَهُوهْ ووا غُلامَهَاهْ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الإثنين والجميع .»

(٩) قال في المقتضب ٤/٢٧٤:« فإن ندبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه في قول من قال : مررت بغلامهمو . ومن قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : وا ذهاب غلامهميه. »

(١٠) في (غ) : راد .

(١١) في (ش) : الواو .

(١٢) في (أ) و (غ) : غلا مكو . وما أثبته من (ش) .

(١٣) أي: أن الواو حذفت في الجمع للاستثقال . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٣ ،والموشح أ ٣٤، والموضح ١ / ٢٥٨ .

كثير[1][2]، وقوله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾[3] . وأما الساكن غير هذه فليلحق[4] ألفاً نحو : « يا مناه » في المسمى بـ « من » .

[إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف]

قوله : (**ولَكَ « الهَاءُ » في الوَقْفِ**) . يعني: أنّ إلحاق هاء السكت[5] بعد زيادة الندبة واواً كانت ، أو ياءً ، أو ألفاً جائز في الوقف[6] ، لا واجب . وبعضهم أوجبها مع الألف[7] .

[اقتصار الندبة على المعروف]

٣٠/ ب

قوله : // (**ولا يُنْدَبُ إلاَّ المَعْرُوفُ**) .

قال نجم الدين : هذا في المتفجع عليه . وأما المتوجع منه فإنك تقول:« وا مصيبتاه » وليست بمعروفة »[8]. ويعني بالمعروف المشهور علماً كان،أو لا. فالعلم[9] غير المشهور لا يندب. وإنما اشْتُرِطتْ الشهرة ليحصل[10] عذر النادب في الندبة ؛ لئلا يلام النادب[11] في الندبة عليه تقول : « يا ضارباً زيداه » إذا كان « زيدٌ » رجلاً عظيماً ، وقد اشتهر المتفجع عليه بضربه ، وتقول : « وا مَنْ قلع باب خيبراه ، وا من حفر بئر زمزماه » لاشتهار الرجلين بذلك .

وتقول في المضاف : « وا أمير المؤمنيناه » ، وفي المضارع للمضاف : « وا طالعاً جبلاه » .

---

(١) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو الكناني الداري المكي، مولى عمرو بن علقمة الكناني . الإمام العلم مقرئ مكة ، وأحد القراء السبعة ، فارسي الأصل . قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي . وتلا عليه أبو عمرو بن العلاء وحدّث عن ابن الزبير وعكرمة ومجاهد . مات سنة ١٢٠ هـ . ينظر : طبقات خليفة ٢٨٢، وطبقات القراء ١ / ٤٣٣، وسر أعلام النبلاء ٥ / ٣١٨ .

(٢) ابن كثير يضم ميم الجمع في الوصل ، ويتبعها واواً في اللفظ نحو :« عليهمو »، و « على سمعهمو »، و « أبصارهمو » ونحو ذلك . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٤١، وحرز الأماني ٩ .

(٣) هود : ٢٨ .

(٤) في (غ) : فتلحق .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) قال ابن السراج في الأصول : « فإذا وقفوا قالوا : يازيداه واعمراه فيقفون على هاء لخفاء الألف،فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء » .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٨٤/١.

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٨٥ .

(٩) في (غ) : والعلم .

(١٠) في (ش) و (غ) : لتحصيل .

(١١) في (ش) : التأديب .

وأما الموصوف فتلحق زيادة الندبة به عند الخليل وسيبويه[1]نحو : « وا[2] زيداه الطويل » . وعند يونس والكوفيين[3] بالصفة نحو : « وا زيدُ الطويلاه » . فالخليل وسيبويه نظرا[4] إلى ضعف اتصال الصفة بالموصوف في اللفظ . ويونس نظر إلى قوة الاتصال معنى. واستشهد يونس بقول رجل ضاع عليه قدحان فقال :« وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه »[5]. والجمجمة القدح[6] . وحكى الكوفيون : « وا رجلاً مسجاه » ، واستشهدوا به أيضاً على ندبة غير المعروف . وهو شاذ عند البصريين[7] .

[حذف حرف النداء]

قوله : (**ويَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إلاَّ مَعَ اسْمِ الجِنْسِ ، والإشَارَةِ ، والمُسْتَغَاثِ والمَنْدُوبِ**) .

يعني: بـ « اسم الجنس »: ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء نحو:« يا رجلُ » ، أو لا نحو « يا رجلاً » . وسواء كان مفرداً، أو مضافاً ،أو مضارعاً[8] نحو: « يا غلامَ فاضلٍ ، ويا حسنَ الوجه ، ويا ضارباً زيداً » قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه ، أو لا ؛ لأن حرف النداء لا يُستغنى عنه إلاّ إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول له . ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، وإنما لم يحذف من المتعرف بحرف النداء ؛ لأن حرف التعريف لا يحذف مما تعرَّف به .

و لم يحذف من أسماء الإشارة ؛لأنَّ إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل ، فاحتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصلِه ، وجعله مخاطباً وهي[9] حرف النداء .

وأما المستغاث فلم يحذف منه حرف النداء؛ للمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه ؛لكون المستغاث له أمراً مهماً .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٢) في (أ) :(وزيد الطويل) وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٢٦،والأصول٣٥٨/١،والمفصل ٧٤، والإنصاف ١ / ٣٦٤،وشرح المفصل ٢ / ١٤ وشرح التسهيل٢٧٤/٣،وشرح الرضي ١ / ٣٨٥،والوافية ١٠٤،والموشح ق ٣٤،والنجم الثاقب ١ / ٣٦١ .

(٤) في (ش) : نظروا .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٢، الإنصاف ١ / ٣٦٥ . وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٦ .

(٦) الجُمْجُمَة : قدح من خشب . ينظر : اللسان (جمم) ٢ / ٣٦٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : مضارعاً له .

(٩) في (ش) : وهو .

وأما المتعجب منه ، والمندوب ؛ فلأنهما مُنَادَيَانِ مجازاً ، فلا بد من حرف النداء . وكذا لا يحذف حرف النداء[1] من لفظة[2] « الله » إلاّ مع إبدال الميمين في آخره .

والذي يحذف منه[3] حرف النداء : العلـــمُ ، والمضـــاف ، وأيّ ، والموصـــول نحـــو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا ﴾[4]، ونحو : « ربنا لك الحمد » ، ونحو : « أيها الرجل » ، ونحو : « مَنْ لا يَزالُ مُحْسِناً أحسنْ إليّ » .

قوله : (**وشَذَّ** : « **أَصْبِحْ لَيْلُ** ») . أي : يا ليلُ . أي : أدْخل في الصباح وصر صـــحباً . قالته أم جندب زوجة[5] امرئ القيس تبرماً به وكان مُفَرّكاً[6] .

قوله : (**و**« **أَطْرِقْ كَرَا** »[7]) : رقيةٌ يصيدون بها الكرّا يقولون :« أطرق كـــرا إن النعـــام في القُرى ما[8] أرى هنا كرا » ، فيسكن ، ويطرق حتى يصاد .

[حذف المنادى]

قوله : (**وقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَى**) ؛ لأنه مفعول به ، فيجوز حذفـــه إذا قامـــت قرينـــة . ولا يحذف نسياً ؛ لقوة الحاجة إليه بخلاف سائر المفعول به فإنه قد يحذف نسيًّاً .

قوله : (**مِثْلُ** : ﴿ **أَلَّا يَسْجُدُواْ** ﴾[1]) . بتخفيف « ألا » على أنها حرف تنبيهٍ ، و « يا» حرف نداء . أي : يا قوم اسجدوا ، في قراءة الكسائي[2] . ومن قرأ : « ألاّ يسجدوا » بتشـــديد

---

(١) سقطت من (ش) .
(٢) في (ش) : لفظ .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) يوسف : ٢٩ .
(٥) في (غ) : امرأة .
(٦) رجل مُفَرَّك : لا يحظى عند النساء . وفي التهذيب : تبغضه النساء . اللسان (فرك) ١٠ / ٢٥٠ ، وينظر : المثل في الكتاب ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦١ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ .
(٧) الإطراق : أن يطأطئ عنقه ، ويسجد بصره إلى الأرض . و (كرا) ترخيم كروان وهو ذكر الحبارى . يقال له ذلك إذا أريد اصطياده . أي : تطأطأ وأخفض عنقك للصيد . ويضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه . ينظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٢ / ٢٦١ ،و المستقصي ١ / ٢٢١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، ومجمـــع الأمثال ١ / ٤٣١ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٩ .
(٨) في (ش) و (غ) : ما إن .
(١) النمل : ٢٥ .
(٢) قرأ أبوجعفر و الكسائي ورويس بتخفيف « ألا» ويقفون : ألا يا ، ويبتدئون : اسجدوا . وقـــرأ البـــاقون « ألاَّ » بالتشديد ، و« يسجدوا » كلمة واحدة . ينظر : الحجة في القراءات السبع لابـــن خالويـــه ٢٧٠،=

اللام فـــ « أنَّ » ناصبة للمضارع أُدغمت نونها في لام « لا » ، و « يسجدوا » فعل مضارع سقط نونه بالنصب ، أي : فهم لا يهتدون لأنْ يسجدوا . و « لا » زائدة ، ويجوز أن تكون بدلا مـــن أعمالهم و لا تكون لا[1] زائدة أي : فزين لهم الشيطان ألاّ يســـجدوا . ونحـــو قولـــه تعـــالى : ﴿ يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ مَعَهُم﴾ [2] // أي : يا قوم ليتني معهم. وقول الشاعر[3] : أ/٣١

يا لَعْنَـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهِـــمُ والصـــالحين على سِمْعانَ من جارِ

على رواية رفع « لعنة » أي : يا قوم . و « لعنةُ » مبتدأ . وعلى رواية نصب « لعنة » يجوز أن يكون المنادى محذوفاً ، ونصب « لعنة » على المصدر ، ويجوز أن يكون[4] هو المنادى .

[الأسماء الملازمة للنداء]

ومما لزم النداء من الأسماء قولهم : « يا فُلُ[5]، ويا فُلَة ، ويا مَكْرَمَان[6]، ويا مَلْأَمَان[7] ، ويا نَوْمَان[1] ، ويا مَلْكَعَانُ[2]» في المذكر ، و « يا لَكَاعُ » في المؤنث[3] .

=والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢ / ١٥٦ ، و العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأندلســـي ١٤٤ ، وتقريب النشر ١٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٣٣ .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) النساء : ٧٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، وشرح أبيات ســـيبويه ٢ / ٣٧ ، والإنصـــاف ١ / ١١٨ وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والجنى الداني ٣٥٦ ، ومغني اللبيب ٤٨٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٦٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧٩٦ .

والشاهد فيه قوله : « يا لعنةُ الله » حيث حذف المنادى ، والتقدير : يا قوم ، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان .

(٤) في (غ) : تكون هي .

(٥) يَا فُلُ : معناه يا رجل . ويا فلة : معناه يا امرأة . قال الجوهري : قولهم في النداء : (يا فُلُ) مخففاً إنما هـــو محذوف : يا فلان ، لا على سبيل الترخيم ، ولو كان ترخيماً لقالوا: يا فلا . قال سيبويه : ليست ترخيماً ، وإنما هي صيغة ارتجلت في باب النداء . ينظر : اللسان (فلل) ١٠ / ٣٢٦ .

(٦) يختص بالنداء ، يقال للرجل : يا مَكْرَمَان : نقيض قولك : يا ملأمان من اللؤم . وهذا من الكرم . ينظـــر : اللسان (كرم) ١٢ / ٧٦ .

(٧) يقال للرجل إذا سُبَّ : يا لُؤمانُ ، ويا ملأمان ، ويا مَلأَمُ . واللئيم : الدنئ الأصل الشحيح النفس . ينظر : اللسان (لأم) ١٢ / ٢١١ .

(١) يقال للنداء خاصة : يا نَوْمان . أي : يا كثير النوم . ينظر : اللسان (نوم) ١٤ / ٣٣٨ .

(٢) في (غ) : يا ملكعان ، ويا لكع .

(٣) اللُّكَعُ : وسخ القُلْفَة ، والمُهْر ، والجحش . والأنثى بالهاء . ويقال للصبي . واللكيعة : الأمة اللئيمة . ورجل ألكـــع ، ولُكعَ ولكيع ولَكَاع ، وملكعان ، ولكوع : لئيم دنئ . وكل ذلك يوصف به الحَمِقُ . اللسان (لكع) ١٢ / ٣٢١.

[الاشتغال]

قوله : (**الثَّالِثُ : مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ**) .

معنى إضمار العامل : حذفه مع بقاء عمله . بخلاف الإضمار في الأسماء فإنه[1]: وَضْعُ المضمر موضع الظاهر .

قوله : (**عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ**) . أي : يُحذفُ بشرط[2] تفسيره بفعلٍ أو شِبْهه منطوق ، فلذلك كان الحذف واجباً .

وهذا ثالث ما يحذف ناصبه وجوباً من المفعول به ، وهو ثاني[3] القياسيات[4] .

قوله : (**وهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَه فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتعَلَّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ[5]**) .

قوله : (**كُلُّ اسْمٍ**) جنس الحد ، يعم الأسماء . قوله : (**بَعْدَهُ فِعْلٌ أو شِبهُهُ**) احتراز عن نحو[6] : « زيدٌ أخوك[7]». فالذي بعده فعلٌ نحو : « زيداً ضربْتُهُ » . والمراد بشبه الفعل[8] هنا اسم الفاعل نحو: « زيداً أنا ضاربه » ، واسم المفعول نحو : « زيداً أنت محبوسٌ عليه .

قوله : (**مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ**) أي : مشتغلٌ عن العمل في ذلك الاسم المتقدم [بالعمل في الضمير الراجع إليه ، ولولا ذلك لعمل فيه . وهو احتراز عن نحو: « زيداً ضربتُ » فإن «زيداً» منصوبٌ وجوباً[9]] [1] بهذا الفعل المنطوق به[2] بعده .

---

(١) في (غ) : فإن .

(٢) في (ش) و (غ) : مع تفسيره .

(٣) في (غ) : ثالث .

(٤) قد مضى الحذف السماعي في نحو: « امرأً ونفسَهُ » وهذا هو الأول . وأما الثاني فهو المنادى ، والحذف فيه قياسي .

(٥) في (ش) : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ومناسبه .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧)في (ش) و (غ) : أبوك .

(٨) في (غ) : (الاسم) بدل (الفعل) .

(٩) سقطت (وجوباً) من (ش) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت (به) من (ش) و (غ) .

قوله : (**لَوْ سُلِّط عَلَيهِ هُوَ ، أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ**) . قال نجم الدين: « هذا القيد غير محتاج إليه مع قوله:(مشتغل عنه بضميره) ؛لأنه لا يسمى مشتغلاً إلاّ إذا كان يعمل لو سلط »[1] .

واحترز المصنف بهذا من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدر كـ « إنَّ» وأخواتها نحو: « زيدٌ إني ضربته »، و « كم » الخبرية نحو : « زيدٌ كم ضربته ؟» ،وكذا[2] « كم » الاستفهامية، وحرفا الاستفهام نحو:« زيدٌ أضربتَه ؟ وزيدٌ هل ضربتَه ؟ »، وحرف العرض نحو : « زيدٌ ألا ضربته[3]» ، وحروف التخصيص نحو:« زيدٌ هَلاَّ ضربته » ، ولام الابتداء نحو « زيدٌ لعمروٌ يضربه » ، وكذا « ما وإنْ » من جملة حروف النفي نحو : « زيدٌ ما ضربته »، و « زيدٌ إنْ ضربته » [أي: ما ضربته] [4] بخلاف « لم، ولن، ولا » فيجوز : « عمراً لم أضربه ، ولا أضربه ، ولن أضربه[5]» ؛ إذ العامل يتخطاها ـــ . وحرف الشرط[6] نحو : « زيدٌ إنْ تضربْه يضربْك ، وزيد لو ضربته ضربك » . واحترز به أيضاً عن اسم بعده فعل التعجب نحو : « زيدٌ ما أحسنه ، أو أَحْسِنْ به » ؛ لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه ، وغير ذلك .

قال نجم الدين: « قوله : (**أو مُنَاسِبُهُ**) ليس في أكثر النسخ ، والظاهر أنها ملحقة ؛ لأن المصنف لم يتعرض لها في الشرح[7] ، ولا بد منها ، وإلاّ خرج : « زيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامَه[8] » »[9] .

والمناسب[10] يُطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعل الظاهر[1] ، أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم معنى ، لكنه لا

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٠٠ .

(٢) في (غ) : وكذلك الاستفهامية .

(٣) في (ش) و (غ) : تضربه .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : ولن أضربه ، ولا أضربه .

(٦) أي : مما هو واجب التصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبله .

(٧) و لم يذكرها في الأمالي٢٩/٣ ، بل قال :«كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أومتعلقه لو سلط عليه لنصبه »

(٨) لأن التسليط يُعتبر فيه صحةُ المعنى ، ولو سُلِّط « ضربتُ » على « زيداً » لنصبه ، لكن لا يصح المعنى ؛ لأنه لم يَقْصد أنه ضرب زيداً نفسه ، بل قصد أنه أهانه بضرب غلامه، فالمناسب هنا : « أهنت » ،وفي المثال الأول : « جاوزتُ » . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٤٠٨ ، والوافية ١٠٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣٠٨ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٠٨ .

(١٠) في (ش) و (غ) : فالمناسب .

(١) سقطت من (غ) .

يتعدى إلاّ بحرف جر مثل : « زيداً مررت به » فالمناسب الذي يُطلب هنا : جاوزت .

والثاني : ألاّ يكون الفعل الظاهر ، أو شبهه واقعاً عليه ، بل على[1]متعلَّقه .

و المتعلِّق : ما أُضيف إلى الضمير ، أو وُصِلَ بما فيه الضمير ، أو وُصِف بما فيه الضمير ، أو عطف عليه ما فيه الضمير مثل : « زيداً ضربتُ // غلامه ، أو ضربتُ الذي يحبه ، أو ضربت رجلاً تحبه ، أو ضربت عمراً[2]وأخاه » . والمناسب : أهنتُ ، أو نحوه . **٣١/ ب**

قوله : (**يُنْصَبُ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ** [3]) .

التفسير على أربعة أضرب :

إمَّا أن يكون المفسَّر عينَ المفسِّر نحو :« زيداً ضربته » ، أي :ضربت زيداً ضربته .

أو يكون معناه العام لكل معمول نحو:« زيداً مررت به » ، أي : جاوزت زيداً مررت به.

أو معناه مع معموله المعين الخاص نحو : « زيداً ضربت غلامه » ، أي : « أهنت زيداً ضربت غلامه » ؛ لأن الإهانة معنى الضرب[4] الواقع[5] على الغلام أو الصديق ، فلو وقع على العدو كان معناه الإكرام .

والملابسة نحو : « زيداً حبست عليه » ، أي : لا بستُ زيداً حبست عليه .

[اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (**و يُخْتارُ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ**) .

حال الاسم المحدود لا يخلو من أربعة أقسام :

إما أن يختار رفعه ، أو يختار نصبه[6] ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه . قال نجم

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : غلاماً .

(٣) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وإن كان قد اشتغل بضميره ؛ وذلك لأن ضميره ليس غيره، وإذا تعدى لضميره كان متعدياً إليه . ينظر : الإنصاف ٨٢/١،وشرح ابن يعيش ٣٠،٣١/٢، وشرح الرضي ٣٩٨/١.

(٤) في (ش) : للضرب .

(٥) كررها في (غ) .

(٦) في (غ) : (رفعه) بدل (نصبه) .

الدين: « ولم يذكر الجمهور ما وجب رفعه[1] »[2] . ثم قال: « بل[3] ما بعد « إذا » المفاجأة واجب الرفع في نحو : « خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو »[4] .

وقد بدأ المصنف بما يُختارُ رفعه ، لعدم احتياج الرفع إلى تقدير عامل محذوف .

قوله : (**بِالابْتِدَاءِ**) تبيينٌ لعامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب ، حتى لا يظن أن رافعه فعل مثل ناصبه إذا نُصِبَ .

قوله : (**عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ خِلافِهِ**) . أي : عند عدم قرينة خلاف الرفع . وخلاف الرفع هو النصب في هذا المقام . أما الجر فلا يدخله . والمعنى : يختار رفع هذا الاسم عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، أوالمرجحة له ، أو التي يستوي فيها[5] الأمران مثل : « زيدٌ ضربته » .

وليس المراد أنَّ كل قرائن النصب تعدم ؛ لأن المفسِّر قرينة النصب ، ومع[6] عدمه ليس الاسم من هذا الباب . ورُجِّحَ الرفعُ ههنا لاحتياج النصب إلى تقدير عاملٍ محذوف . والأصل عدمه بخلاف الرفع ، فإنه لا يحتاج ؛ لأن عامله معنوي لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال : حُذِف وأضمر .

قوله : (**أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى مِنْهَا [كـ « أمَّا » ـ مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ ـ و« إذا» لِلمُفَاجَأَةِ]** [7]) .

أي[8]: عند[9] وجود قرينة هي أقوى من قرينة النصب كـ « أمّا»،و « إذا » المفاجأة .

أما « أمّا» فتجامع مع ثلاث قرائن للنصب . هي غالبة مع ثنتين ، ومغلوبةٌ مع واحده . فتغلب العطف على جملة فعليه نحو : « قام زيدٌ وأما عمروٌ فضربته » . وتغلب كون الجملة التي بعدها جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو قولك : « أمّا زيدٌ فأكرمته » في جواب :« أيَّهم أكرمتَ»

---

(١) قال ابن الحاجب في الأمالي٣/٣٠ : « ولا يكون لزوم في الرفع ههنا ؛ لأن الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر ، فلا يستقيم لزوم الرفع ؛ لأنه يخرجه عن حقيقته » .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤١٢ .

(٣) في (ش) و (غ) : بلى .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤١٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : معها .

(٦) في (غ) : معنى .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .

(٨) في (ش) : (أو) بدل (أي) .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

لأن « أمَّا» من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف[1] ، ولا يُنظر معها إلى ما قبلها . فلم يمكن معها قصدُ[2] التناسب ، فرجعت الجملة بسببها إلى ما كانت عليه في الأصل . وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير . وتكون مغلوبة مع الطلب نحو : « أمَّا زيداً فأكرمه وأمَّا بكراً فلا تضربه ، وأمَّا عمراً فرحمه الله تعالى[3]» ؛ لأنَّ وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليلٌ في الاستعمال .

وأما « إذا » المفاجأة فتجامع من قرائن النصب : العطف على جملة فعلية . قال النحاة[4] : وهي غالبةٌ لها[5]، فيكون الرفع أولى من النصب[6] نحو: «قام زيدٌ وإذا بكرٌ يضربه عمروٌ » . قال نجم الدين[7]: «وفيما قالوا نظرٌ ؛ لأنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلاّ الاسمية فرقاً بينها و بين «إذا » الشرطية ، فقياسُ هذا :وجوبُ الرفع بعدها ،فلو سُمع نصبُ ما بعدها مع العطف على جملة فعلية لكان لهم أن يقولوا : خَالَفَتْ أصلها في هذا الموضع الخاص رعايةً للتناسب المطلوب عندهم . وفي غير هذا الموضع يجب الرفع . وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الإجماع المذكور » .

[اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (**ويُخْتَارُ النَّصْبُ بِالعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ**[8]) نحو : « قام زيدٌ //وعمراً أكرمته، أو بل عمراً أكرمته[9]» ؛ لتناسب المعطوف و المعطوف عليه في كونهما فعليتين . **٣٢/أ**

قوله : (**وبَعْدَ حَرْفِ النَّفْي**) أي : « لا ، وما ، وإنْ » نحو قوله[1] :

---

(١) في (غ) : ويستأنف بعدها الكلام .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٤١٥/١ .

(٥) يعني أن قرينة الرفع غالبة لقرينة النصب؛ لأن أولوية العطف على الجملة الفعلية،تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد (إذا) للمفاجأة، فيترجح الرفع على النصب؛ لعدم استلزامه حذف الفعل. ينظر: الوافية في شرح الكافية ١٠٨، والموشح ق ٣٥ .

(٦) في (ش) و (غ) : أولى من النصب مع جواز النصب .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤١٥ .

(٨) سقطت مت (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) : أو لكن عمراً أكرمته ، أو بل عمراً أكرمته .

(١) البيت من الوافر ،وهو لجرير في ديوانه ٣٣٢ ،والكتاب ١ / ١٤٦ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٣ ،وشرح المفصل ١ / ١٠٩.وبلا نسبه في الرد على النحاة ١١٣،وشرح الرضي ١ / ٤١٦ والنجم الثاقب ١ / ٣٧٤ =

فلا حَسَباً فَخَـــرْتَ به لِتَيمٍ ولا جَدَّاً إذَا ازْدَحَـــمَ الجُدُودُ

أي : فلا ذكرت حسباً فخرت به . والله أعلم . ونحو : « ما زيداً ضربته » ؛ لأنَّ النفـــي في الحقيقة لمضمون الفعل ، فتقدير الفعل معه أولى من عدمه[1] .

قوله : (**وحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ**) نحو : « أزيداً ضربتُهُ ؟ » ، وعلته علة حرف النفي . وأمـــا « هل » الاستفهامية فيقبح معها حذف الفعل وتقديره ؛ لأنها في الأصل بمعنى: « قد » وهي مـــن خواص الفعل ، وقد جُوِّز دخولها على الاسمية المحضة لمشابهة الهمزة . وأما الاسمية التي خبرها فعلية فيقبح دخولها عليها نحو : « هل زيدٌ خرج ؟ ». ويقبح دخولها على فعلية تقدم معمولُها فاصـــلاً بينها وبين الفعل نحو : « هل زيداً ضربت ؟ » ، وعلى فعلية مُقَدَّرٌ فعلها ، مُفَسَّرٌ بفعل ظاهرٍ نحو : « هل زيداً ضربتَه » . والأسماء المتضمنة للاستفهام[2] مثل « هل » .

قوله : (**و«إذا» الشَّرْطِيَّةِ**) . يعني: على مذهب سيبويه والأخفش[3] ؛ لأنه نُقل عنـــهما جواز وقوع الاسمية التي خبرها فعلية بعدها ، لكن على ضعف . والأكثر عندهما وقوع الفعليـــة بعدها ظاهرة الفعل نحو : « إذا جاء زيدٌ » ، أو مقدرتـــه نحـــو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[4] أي : « إذا انشقت السماء انشقت » . ونُقِلَ عن المبرد[5] اختصاصها[6] بالفعليـــة ، فيجـــب عنـــده[7] تأويل نحو[8] : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [9] أي : إذا انشقت السماء انشـــقت[1]. ونُقـــل عـــن

= والشاهد فيه قوله : « فلا حسباً فخرت » حيث نصب « حسباً » على أنها مفعول به لفعل تقديره : فـــلا ذكرت حسباً .

(١) سقطت من (عدمه) من (ش) .

(٢) مثل : مَنْ ، و أي ، ومتى .

(٣) لأن الأكثر عندهما : وقوع الجملة الفعلية بعد أدوات الشرط ،وعلى هذا يختاران النصب هنا . ونقل عنـــهما موافقة الكوفيين في جواز وقوع الجملة الاسمية التي خبرها فعلية لكن على ضعف . وعلى مذهب الكوفيين لا يُختار النصب هنا . ينظـــر : الكتـــاب ١ / ١٠٦ – ١٠٧ ،والإنصـــاف ٢ / ٦٢٠ ، وشـــرح الكافيـــة للرضي ١ / ٤١٩ ومغني اللبيب ١٢٧، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣١٣ .

(٤) الانشقاق : ١ .

(٥) قال في المقتضب ٢ / ٧٦ – ٧٧ : « وكذلك إذا لأنه لاتقع إلاّ على فعل .»

(٦) في (ش) : واختصاصها .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) الانشقاق : ١ .

(١) وعليه فإن النصب واجب في نحو : « إذا عبدَ الله تجده فأكرمه ، وإذا زيداً ضربته ضـــربته » وهـــو مـــذهب البصريين . ينظر : شرح المفصل ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ .

الكوفيين[1] أنها كـ « إذْ » في وقوع الجملتين بعدها فعلية ، أو اسمية إلاَّ أنه لابد في الاسمية من أن يكون خبرها فعلية إلاّ في الشاذ نحو قوله[2] :

إذا الخصمُ أبْزَى مائلُ الرأسِ أَنْكَبُ

وإنما اختير بعد «إذا» الشرطيةِ الفعليةُ؛ لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام. وإنما لم يجب الفعل بعدها لأنها ليست عريقة في الشرط كـ «إنْ»،و لا ظاهرةً في تضمن معناه كـ«مَن».

قوله: (**وعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ المُفَسِّرِ بِالصِّفَةِ [مثل:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ[3]﴾]**[4]) . يعني : وكان[5] في جعل المفسِّر صفةً فسادُ المعنى المقصود ، وفي جعله مفسِّراً أو خبراً يحصل المعنى المقصود، فيصير النصب نصاً في المقصود ، والرفعُ محتملاً للمقصود وغيره؛ فلذلك رجح النصبُ . قال نجم الدين : « إذا أردتَ مثلاً أَنْ تُخبِرَ أنَّ كل واحدٍ من مماليكك اشتريته بعشرين ديناراً، أو[6] أنَّكَ لم تملك أحداً منهم إلاَّ بالشراء بهذا الثمن فقلت : « كلَّ واحدٍ من مماليكي اشتريته بعشرين ديناراً » بنصب « كُلَّ » فهو نَصٌّ في المعنى المقصود؛ لأنَّ التقدير : « اشتريتُ كُلَّ واحدٍ من مماليكي بعشرين . وأمَّا إنْ رفعتَ « كُلّ » فيحتمل أَنْ يكون « اشتريته » خبَراً له، وقولك « بعشرين » متعلِّقاً به ، أي : « كُلٌّ واحدٍ منهم مُشْتَرَىً بعشرين » . وهو[7] المعنى المقصود . ويحتمل أنْ يكون « اشتريته » صفةً لـ « كل واحدٍ » ، وقولك : « بعشرين » هو[8] الخبر أي : كلُّ مَنِ اشتريتُه من المماليك فهو[1] بعشرين . وفات المعنى المقصود ؛ لأنَّ المبتدأ على التقدير الأول

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٨ .

(٢) البيت من الطويل ،وهو لبعض بني فقعس في شرح المرزوقي ٢١٤ ،والخزانة ٣ / ٢٩ ،ومعجم شواهد النحو الشعرية ٢٨ ،وهو بلا نسبة في لسان العرب (نكب) .
وصدره : فَهَلَّا أَعَدُّوني لِمِثْلي تفاقدوا .
و « أبزى » من قولهم : « رجل أبزى وامرأة بَزْواء » وهو الذي يَخْرج صدره ويَدْخل ظهره . وأبزى هاهنا مَثَلٌ ، ومعناه الراصد المخاتل؛ لأن المخاتل ربما انثنى فيخرج عجزه . ينظر خزانة الأدب ٣ / ٢٩ .
والشاهد فيه : « إذا الخصم أبزى » حيث يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعد « إذا » الشرطية بشرط كون خبرها فعلاً إلاّ في الشاذ كهذا البيت .

(٣) القمر :٤٩.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .

(٥) في (ش) : يعني ولما كان . وفي (غ) : وفي جعل .

(٦) في (غ) : وإن لم .

(٧) في (غ) : وهذا .

(٨) سقطت من (غ) .

(١) في (غ) : فهو مشترى .

أعمُّ كما كان عند النصب ، والمبتدأ على الثاني أخص ؛ لأنَّه يمكن مع التقدير الثاني أن يكون بعض المماليك اشتراه لك غيرُك بأكثر أو بأقل ، وبعضهم لم يُشْتَرَ[1] ، بل ورثته ، أو وُهِبَ لك ، أو غير ذلك »[2] .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[3] يستقيم معه المعنى المقصود مع الرفع والنصب[4] على سواء .

وحكى الإمام المهدي ــ عليه السلام[5] ــ في التاج[6] عن ابن[7] مالك[8] ، وابن الحاجب[9] : أنك إذا نصبت «كُلَّ» في الآية أفاد عموم كلِّ حادثٍ ،وأنه لو رُفِعَ احتمل أن // **٣٢/ ب** يكون « خلقنا »[10] صفة لـ « شيء » فيفيد[11] أن الذي « بقدرٍ» إنما هو مخلوقاته ، لا كل . قال مولانا : ــ عليه السلام ــ وهذا هو الحق ، لا ما زعماه[1] . والنصب[2] لا يوجبه ؛ إذ الفعل يخصصه .

---

(١) في (أ) و (غ) : يشترى .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٢ .

(٣) القمر : ٤٩ .

(٤) قراءة العامة « كلَّ» بالنصب . وقرأ أبو السَّمَّال « كُلُّ » بالرفع . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٩٦ ، وفتح القدير ٥ / ١٢٩ ، وروح المعاني ١٥ / ١٤٣. قال ابن عطية في توجيه قراءة الرفع : « وهو على الابتداء وجملة «خلقناه » هو الخبر ، و«بقدر » متعلق به كما في القراءة المتواترة ، فتدل أيضاً على أن كل شيء مخلوق بقدر ،ولا ينبغي أن تجعل « خلقناه » صفة ،ويجعل الخبر « بقدر » لاختلاف القراءتين معنى حينئذ ، والأصل توافق القراءات . ينظر : روح المعاني ١٥/ ١٤٣.

(٥) سقطت (عليه السلام) من (ش) و (غ) .

(٦) كتاب تاج علوم الأدب في قانون كلام العرب تأليف الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ت ٨٤٠ هـ ، منه نسخة في المكتبة العربية بدار المخطوطات اليمنية برقم ٣٠٠٤، يقع في ١١٤ ورقة من الحجم المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٢ سطراً ، وفي كل سطر ١٠ كلمات . قام بتحقيقه د .نوري الهيتي ، ونال به رجة الدكتوراه .

(٧) سقطت (ابن) من (غ) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٧٣٧ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٤٦٩/١، والأمالي النحوية له ٣ / ٣٢ .

(١٠) في (ش) و (غ) : خلقناه .

(١١) في (ش) : فيقدر .

(١) اختيار ابن الحاجب وابن مالك هو معتقد أهل السنة ، فهم يعتقدون أن الله خالق لأفعال العباد ، وأنه يفعل ما يريد ، لاراد لقضائه ، وأنه ما من شيء إلاَ بقدر . وما انتصر له المهدي هو مذهب المعتزلة والزيدية فإنهم يقولون : إن الله لايخلق أفعال العباد بل هم الفاعلون لها ، وبنوا عليه أن القدر إنما يكون في فعله لا في أفعال العباد . ينظر : شرح العقدة الطحاوية ١١٠/١، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ٦٧/١.

(٢) في (ش) و (غ) : قال والنصب .

[استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله (**ويَسْتَوِي الأَمْرَانِ مِثْلُ : « زَيدٌ قَامَ ، وعَمْروٌ أَكْرَمْتُهُ »**) .

يعني : يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود ؛ لأنه[1] عُطِفَ على جملة اسميةٍ الخبرُ فيها جملةٌ فعليةٌ . فالمناسبة فيها حاصلة في حال الرفع نظراً إلى الاسمية المعطوف عليها ، وفي حال[2] النصب نظراً إلى اشتمالها على الجملة الفعلية .

[وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (**ويَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وحَرْفِ التَّحْضِيضِ مِثْلُ : « إنْ زَيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتُهُ[3] ، و ألاَّ زيداً ضربته »**) . قال الشاعر[4] :

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُـهُ وإذا[5] هَلَكْتُ فَعِنْـدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[6]

حرف الشرط « إنْ » ، و « لو » نحو : « لو زيداً أكرمتَه » ، دون[7] « أمَّا» ؛ لأنَّ الرفع مختار معها على ما تقدم ، وليس للشرط حرف غير الثلاثة إلاّ « إذ ما » عند سيبويه[8] ، ولا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقاً إلاّ في الضرورة .

وحروف التحضيض أربعةٌ : « هلاّ ، وألاّ ، ولولا ، ولوما » . وهي لا تدخل إلاّ على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً[1] . وقد يُقَدَّر الفعل بعدها مفسراً كما في قولك : « هلاّ زيداً ضربته » ، أو غير مفسر كما في قوله[2] :

---

(١) في (غ) : لا .

(٢) في (غ) : حالة .

(٣) في (ش) : ضربك .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٨.

والشاهد فيه قوله : « إنْ منفساً » حيث نصب « منفساً » بفعل محذوف يفسره المذكور؛ لأنه تقدمه حرف شرط .

(٥) في (ش) : فإذا .

(٦) في (ش) بعد البيت : (أي : إن أهلكت منفساً أهلكته) .

(٧) في (غ) بدون .

(٨) ينظر : الكتاب ٥٦،٥٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٦ .

(١) ينظر : الكتاب ١١٥/٣،وشرح الكافية للرضي ٤٢٦/١.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧ ، والخصائص ٤٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢ ،وشرح المفصل ٢ / ٣٨،وخزانة الأدب ٣ / ٥٥ .وبلا نسبة في الصاحبي ١٦٤، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٦.

والشاهد فيه قوله: « لو لا الكمي » على أن الفعل قد يحذف بعد « لولا » بدون مفسِّر . والتقدير : لو لا تعدون .

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

أي : لولا تعدون .

وكذا حرف الشرط قد يُقدَّر بعده الفعل بلا مُفسِّر نحو : « إن سيفاً فسيفٌ » ، ونحو : « اطلبوا العلم ولو بالصين »[1] .

قال نجم الدين[2] : « والمشهور وجوب النصب في :« ألاَ زيداً تضربه» في العَرْض » .

[صور ليست من باب الاشتغال]

قوله : (**ولَيْسَ مِثْلُ**[3] : « **أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ** » **مِنْهُ**) . إنما قال : إنه ليس منه ؛ لأنه وإن كان اسماً بعده فعل لكنه يخرج من الباب بقوله : (**مُشْتَغِلٌ عَنْهُ**[4]) ، و بقوله : (**لو سُلِّط عليه لنصبه**) ؛ إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره ؛ لأن « ذُهب » مبنيٌّ لما لم يُسمّ فاعله ، فعمله الرفع ، و الفعل لا يرفع ما قبله ، فصار مثل : « أزيدٌ قام » ليس من هذا الباب ، بل هو مبتدأ و خبر ، أو[5] فاعل لفعلٍ[6] محذوفٍ ، أي : أذهَبَ زيدٌ ذُهِبَ[7] به .

قوله : (**و كَذَا** ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ** ﴾[8]) أي : ليس من هذا الباب ؛ لأنه خرج[9] بقوله : (**مُشْتَغِلٌ عَنْهُ**[10]) ، و[11] بقوله : (**لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ**) أي : لنصبه مع بقاء بقاء المعنى الحاصل بالرفع . و هنا لو نصب «كل شيء » بـ« فعلوه » لم[12] يبق معنى الرفع ؛ إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كل شيء . و نحن لم نفعل في الزبر – أي صحف أعمالنا – شيئاً ؛ إذ

---

(١) قال العجلوني : « ضعيف ، بل قال ابن حبان باطل ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ونوزع » ينظر : كشف الخفاء ١ / ١٤٤، وضعيف الجامع ٩٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٢٧ .

(٣) سقطت (مثل) من (ش) .

(٤) في (ش) : عنه بضميره .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : الفعل .

(٧) في (ش) : أذهب به .

(٨) القمر : ٥٢ .

(٩) في (غ) : يخرج عنه .

(١٠) عنه بضميره .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) في (غ) : و لم .

لم نوقع فيها[1] شيئاً[2] ، بل الملائكة الكرام أوقعوا فيها الكتابة . هذا إن علّقنا «في الزبر» بـ«فعلوا» . و إن جعلناه صفة لـ «كل شيء» صار المعنى : فعلوا كل شيء مثبت في الزبر . و هذا و إن كان المعنى مستقيماً إلاّ أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع ؛ لأن المراد الإخبار[3] بأن كل ما فعلوه فهو مثبتٌ في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرةً و لا كبيرة[4] .

قوله : (**و نَحْوُ** : ﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ** ﴾[5]) .

اعلم أن الشروط [في هذه الآية] [6] حاصلة في بَدءِ النظر إلاّ أن القراء لما اتفقوا على الرفع ـــ إلاّ ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر[7] أنه قرأ بالنصب . و كان النصب مع الطلب مختاراً و القرآن لا يجوز على على غير المختار ـــ تمحل له النحاة وجهاً يخرج[8] به عن الحد ؛ لئلا يلزم منه غير المختار، فمذهب المبرد[9]، و الفراء[10] أن اللام في ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ موصولة مبتدأ ،و[11]فيها معنى الشرط فخبره[12] كالجزاء[13] . و[14] الفاء فاء[15] السببية[16] واقعة

---

(١)كرر (فيها) في (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : فعلاً بدل (شيئاً) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) و هذا المعنى لا يتم إلاّ حيث يجعل «كلُّ شيء» مبتدأ، و « فعلوه » صفة ، و « في الزبر » الخبر ، و هو متعلق بمحذوف . ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١ ، و شرح شذور الذهب ٤٢٦، و الوافية في شرح الكافية ١١٢ .

(٥) النور : ٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين أخَّره بعد (حاصلة) في (غ) .

(٧) ينظر : المحتسب ١٠٠/٢ .

(٨) في (ش) : خرج .

(٩) ينظر : الكامل ٢٦٥/٢ – ٢٦٦ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن ٢٤٤/٢ ، و أمالي ابن الحاجب ٣٢/١ .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١٢) في (ش) : فخبره بعدها .

(١٣) فالتقدير على مذهب المبرد و الفراء : « التي زنت و الذي زنا فاجلدوا » ، و الفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في « الذي يأتيني فله درهم » ، و الكلام جملة واحدة ، لكن منع من العمل الفاء ؛ لأنها إذا كانت للشرط لم يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فخرج عن الباب ؛ لأن من شرطه صحة التسليط . ينظر : الوافية شرح الكافية ١١٢، و النجم الثاقب ٣٨٦/١.

(١٤) في (ش) : أو الفاء .

(١٥) سقطت من (غ) .

(١٦) في (غ) : للسببية .

موقعها[1]، و هي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فتخرج عن الحد بقوله : (**مَشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ**) // و بقوله : (**لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ**) . و قال سيبويه[2] : « الكلام جملتان فـ« الزانية » مبتدأ على حذف مضاف،أي: حكم الزانية ، و الخبر محذوف ، أي : مما[3] يتلى عليكم بعد ، و قوله : « فاجلدوا » إلى آخره جملة أخرى ، و هو الذي وُعدوا بأنَّ حكم الزانية فيه، و الفاء عنده أيضاً للسببية، أي : إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضاً بقوله[4]: (**مَشْتَغِلٌ عَنْهُ** [5]) ، و بقوله : (**لَوْ سُلِّطَ**) ؛ لأنه[6] لا يَنْصُبُ الفعلُ إلا ما هو من جملته . ١/٣٣أ

(١) معنى كونها واقعة موقعها : أنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . و قد تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في ﴿ و ربك فكبر ﴾ [المدثر : ٣] ،و ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ [الضحى : ٩] .
ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١ ، و الوافية ١١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) في (ش) : فيما . و في (غ) : فمما .

(٤) سقطت (بقوله) من (غ) .

(٥) سقطت (عنه) من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : و لأنه .

[اسم « ما » و « لا» المشبهتين بـ « ليس »] ٢٦٤

[المنصوبات] ٢٦٦

[المفعول المطلق] ٢٦٧

[أنواعه] ٢٦٨
[حكمه من حيث التثنية والجمع] ٢٦٩
[المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله] ٢٦٩
[حذف العامل في المفعول المطلق] ٢٧٠
[المصدر التفصيلي] ٢٧٤
[المصدر التشبيهي] ٢٧٥
[المصدر المؤكد لنفسه] ٢٧٧
[المصدر المؤكد لغيره] ٢٧٧
[المصادر المثناة لقصد التكرير] ٢٧٩

[المفعول به] ٢٨١

[تعريفه] ٢٨١
[تقديم المفعول على الفعل] ٢٨٣
[حذف العامل في المفعول به] ٢٨٤

[المنـادى] ٢٨٧

[تعريفه] ٢٨٧
[أحكام المنادى المفرد المعرفة] ٢٨٨
[توابع المنادى] ٢٩٢
[نداء المعرف باللام] ٢٩٧
[تكرير المنادى المفرد] ٣٠١
[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] ٣٠٤
[ترخيم المنادى] ٣٠٦
[شروط ترخيم المنادى] ٣٠٧
[ما يحذف من الرخم] ٣٠٩
[حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف :] ٣١١

[المندوب] ٣١٤

[إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب] ٣١٥
[إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف] ٣١٧
[اقتصار الندبة على المعروف] ٣١٧
[حذف حرف النداء] ٣١٨
[حذف المنادى] ٣١٩
[الأسماء الملازمة للنداء] ٣٢٠

[الاشتغال] ٣٢١

[اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه] ٣٢٤
[اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه] ٣٢٦
[استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه] ٣٣٠
[وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه] ٣٣٠
[صور ليست من باب الاشتغال] ٣٣١

[التحذير][1]

[**الرَّابِعُ : التَّحْذِيرُ ، وهُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : « اتَّقِ » تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ ، أَوْ ذُكِرَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَراً مِثْلُ : « إيَّاكَ والأَسَدَ ، وإيَّاكَ وأَنْ تَحْذِفَ ، والطَّرِيقَ الطَّرِيقَ » . وتَقُولُ : « إيَّاكَ مِنْ الأَسَدِ » ، و « مِنْ أنْ تَحْذِفَ ، و« إيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ » بِتَقْدِيرِ « مِنْ » . ولا تَقُولُ : « إيَّاكَ الأَسَدَ » لامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ « مِنْ »][2] .

قوله : (**الرَّابِعُ**[3] : **التَّحْذِيرُ**) وهو قسمان :

أحدهما : ضمير منفصلٌ معمولٌ بتقدير : « اتق » تحذيراً مما بعده .

والثاني : المحذر منه[4] المكرر .

قوله : (**وهُوَ ضمِيرٌ**) يعم الضمائر ، ويخرج عنه ما ليس بضمير .

قوله : (**مُنْفَصِلٌ**) احتراز من المتصل .

قوله : (**مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : « اتَّقِ »**) احتراز عن « إياك » في جواب « من ضربتَ ؟ » ، فإنه معمولٌ بتقدير : « ضربتُ » .

[قوله : (**تَحْذِيراً**) احتراز من « إياك »][5] في جواب من قال : « مَنْ أتَّقِ ؟» ، فإنه وإن كان بتقدير « اتق » لكنه ليس تحذيراً .

وقوله: (**تَحْذِيراً مِمَّا بَعْدَهُ**) منصوب على أنه مفعول له[6] ، والعامل فيه قوله: (**بِتَقْدِيرِ**) أي: بأَن تُقدِّر:(**اتَّقِ**) تحذيراً مما بعد ذلك المعمول كـ« الأسد» الذي بعد « إياك » .

قال ابن الحاجب : « وأصله : « اتقك » إلاّ أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحدٍ ، فعُدل[7] إلى « اتق نفسك » ، ثم حذفوا الفعل لكثرته في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ

---

(١) التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه . ينظر: أوضح المسالك ،وشرح ابن عقيل ٢٨١/٣ ، والهمع ١٧/٢، والتصريح على التوضيح ٢٧٣/٢، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٩٩.

(٣) أي الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف العامل وجوباً .

(٤) سقطت (منه) من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين كرره في (غ) . فأتى به أولاً بعد قوله : (من المتصل) ، وأتى به ثانياً في موضعه هذا .

(٦) في (غ) به .

(٧) في (غ) : فعدلوا .

« النفس » ؛ لانتفاء موجبها ، فوجب رجوع [1] الضمير ، ووجب أن يكون منفصلاً ؛ لزوال ما يتصل به ، فتعيّن الضمير المنفصل المنصوب ، وهو « إياك » وبابه ، على حسب من تأمره »[2].

قال نجم الدين : « وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه . والأولى أن يقال : هو بتقدير : إياك باعد . بإضمار العامل بعد المعمول ، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ؛ لأن أحدهما منفصل ، و« الأسد » عطف عليه . والمعنى[3] : « اتق نفسك عن الأسد و[4] اتق الأسد عن نفسك » ، ولا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلاّ في مقتضى الإعراب من فاعلية، أو مفعولية ، أو إضافة . وإن اختلفا في غير ذلك ، فلا يضرُّ عطفُ المحذر منه على المحذر ؛ لاشتراكهما في المفعولية »[5] . قال نجم الدين : « وتقدير « اتق » ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى ؛ إذ يصير المعنى : اتَّقِ نَفْسَك من الأسد . ولا يُقال : اتقيتُ زيداً من الأسد ، أي: نحيته . ولو قال: بتقدير« نحِّ »، أو « بعِّد » كان أولى »[6] .

قال نجم الدين : « وضابط الباب أن تقول : كُلُّ محذرٍ معمولٍ بـ « حذِّر أو بعِّد » مذكور بعده المحذر منه بواو العطف ، أو بـ« مِنْ » ظاهرةً ، أو مقدرة يجب إضمار عامله . وكُلُّ محذَّرٍ منه مكرر معمولٍ لـ« بَعِّدْ » »[7] .

فمثال الأول : « إياك والأسدَ ، وإياك والشرَّ ، ومازِ رَأْسَكَ والسيفَ[8] » . فالمُحَذَّر إذن إما ظاهرٌ ، أو مضمرٌ . والظاهر لا يجئ إلاّ مضافاً إلى المخاطب . والمضمر لا يجئ في الأغلب إلاّ مخاطباً . وقد يجئ متكلماً كقول[9] عمر : « إياي وأنّ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ بالعصا[10] . ولتُذَكِّ

---

(١) في (غ) : مصير .

(٢) ينظر: شرح الكافية له٤٧٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٥/١.

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : أو .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧/٢.

(٦) ينظر : السابق ٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٦/٢ .

(٨) مازِ رأسك والسيف : أي يا مازنُ ق رأسك واحذر السيف . قال الأصمعي : « أصل ذلك أن رجلاً يقال له « مازن » أسر رجلاً ، وكان رجل يطلب المأسور بدم ، فقال له : مازِ ـــ أي : يا مازن ـــ رأسك والسيف ، فنحى رأسه ، فضرب الرجل عنق الأسير ».

ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٥، و المقتضب ٢١٥/٣، ومجمع الأمثال ٢٧٩/٢، والمفصل ٧٩، وشرح المفصل ٢٦/٢،و شرح ابن عقيل ٢٨١/٣.

(٩) في (ش) و (غ) : نحو قول .

(١٠) سقطت من (ش) .

لكم الأَسَلُ[1] والرِّماح »[2] . وقد يجيء للغائب[3] معطوفاً على المُحذَّر مثل : « إياك وإياه من الشر » .

وتقول في التحذير بـ « مِن » : « إياك[4] من الأسد » . ولا يجوز مع « الأسد » ونحوه إلاّ إلاّ حرف العطف ، أو « مِنْ » ظاهرة . وأما مع « أنْ » المصدرية فيجوز : « إياك وأنْ تحذف ، وإياك مِنْ أن تحذف ، وإياك أن تحذف » بتقدير : مِنْ أَنْ تُحذف ؛ لأن حروف[5] الجر تحذف قياساً مع « أنْ » المصدرية لطولها بالصلة .

وأما مثال[6] الثاني : ـ أي : المحذر منه المكرر ـ فيكون ظاهراً[7] ، ومضمراً نحو : « الأسدَ الأسدَ ، ونفسَكَ نفسَكَ ، وإيَّاك إيَّاك ، وإيَّاه إيَّاه » ، سواء كان الظاهر مضافاً ، أو لا ، والمضمر[8] مخاطباً ، أو متكلماً[9]،// أو غائباً . ٣٣/ب

---

(١) الأَسَل : نبات له أغصان كثيرة دِقاق بلا ورق ، ومنبته الماء الراكد واحدته (أسَلة) ، وإنما سمي القنا أسلاً تشبيهاً بطوله واستوائه . قال ابن الأثير : « الأَسَل في الأصل : الرماح الطِّوال وحدها ، وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والنبل معاً ، وقيل: النبل معطوف على الأَسَل ، لا على الرماح ، والرماح بيان للأسل أو بدل » .
ينظر : اللسان مادة (أسل) ١٤٤/١ ، والنهاية في غريب الحديث ٤٨/١

(٢) ينظر : الكتاب ١٣٨/١، والمفصل : ٧٩ ، وشرح المفصل ٢٦/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٧/١ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢١٣، والكافية للرضي ٦/٢ ، والنهاية في غريب الحديث ٤٨/١ ، واللسان (أسل) ١٤٤/١، والارتشاف ١٤٧٨/٣، والنجم الثاقب ٣٩٠/١ .

(٣) حكم ابن مالك بالشذوذ على التحذير الذي يكون بضمير المتكلم أو الغائب فقال :
وشَذَّ (إيَّايَ) و (إيَّاهُ) أشذْ وعنْ سبيلِ القصدِ مَنْ قَاسَ انتبذْ
قال ابن عقيل : « حق التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله: « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب » وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله: « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ، ولا يقاس على شيء من ذلك » .
ينظر : ألفية ابن مالك ٤٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٧٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٢/٣ ،وشفاء العليل للسلسيلي ٨٣٧/٢ ، والتصريح على التوضيح ٢٧٦/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٧٨/٣ .
وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل جواز القياس على إياي وإيانا فإنه قال : « ينصب تحذراً « إياي ، وإيانا » معطوفاً عليه المحذور » . ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٨٣٧/٢ .

(٤) في (غ) : إيا .

(٥) في (غ) : حرف الجر يحذف .

(٦) في (غ) : مثالها .

(٧) في (غ) : ظاهر .

(٨) سقطت (والمضمر) من (غ) .

(٩) في (ش) : متكلماً أو مخاطباً .

وأجاز الأخفش الصغير[1][2] حذف حرف الجر قياساً إذا تَعَيَّن مع غير « أنَّ » ، و « أنْ »[3] المصدرية ، فيجيز : « إياك الأسدَ » بتقدير : من الأسد .

قال ابن الحاجب: « فإن تمسك المجيز[4] بقوله[5] :

فإيَّاك[6] إيَّاكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالبُ

فليس فيه حجة لأمور: منها أنه على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ، ومثله مردود، ولا تثبت به[7] الأصول .

ومنها أنه في ضرورة الشعر . وكلامنا في السعة .

وإما لأن « إياك إياك » من باب : الأسدَ الأسدَ ـــ أي :المحذر منه المكرر ـــ و « المراء » منصوب بـ « احذر » مقدَّراً[8] . وإما لأن « المراء » مصدر بمعنى[9] : « أن تماري » فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما تقدر به »[10].

---

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل أحد الثلاثة المشهورين . قرأ على ثعلب ، والمبرد ، واليزيدي . صنف شرح سيبويه ، والأنواء ، والتثنية والجمع ، والمهذب . مات فجأة ببغداد سنة ٣١٥هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢٤٦/١٣ ، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .

(٢) ينظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٩/٢ .

(٣) سقطت (وأن) من (ش) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفضل بن عبدالرحمن في الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، ومعجم الشعراء ٣١٠ ، وشرح المفصل ٢٥/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩/٢، والمغني ٨٩٠، ورصف المباني ٢١٦، والنجم الثاقب ٣٩٢/١ ،وشرح الأشموني ٢٧٥/٣ ،وخزانة الأدب ٦٣/٣ .

(٦) في (ش) و (غ) : إياك .

(٧) سقطت من (ش).

(٨) في (ش) و (غ): مقدر .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٨٢/٢، ٤٨٣.

[الإغراء[1]]

قال نجم الدين : « وقد ترك المصنف مما يجب فيه[2] حذفُ ناصبه قياساً من المفعول بـــه : الإغراء . وضابطه : كل مغرى به مكررٍ ، أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه . فـــالمكرر نحـــو قوله [3]:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخَاً لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سَلاحِ .

والذي مع المعطوف نحو : « شأْنَكَ والحجَّ ، ونَفْسَكَ وما يَعْنِيْهَا » .

والعامل فيهما[4] « إلزم » . وعلة وجوب حذف عامله ما تقدم في التحذير »[5] .

---

(١) الإغراء : أمر المخاطب بلزوم ما يُحمدُ به . أو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله . ينظر : أوضح المســـالك٤/٧٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٣، والهمع ٢/٢٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/٢٧٩، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، والكتاب ١/٢٥٦ ،وشرح أبيات سيبويه ١/٢١٥ ،والأغـــاني ٢٠/١٧١ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٧٩ ، وخزانة الأدب ٣/٦٥.

والشاهد في قوله : « أخاك أخاك » على أنه منصوب على الإغراء وهو مكرر . يريد إلزم أخاك .

(٤) في (غ) : فيه .

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/١١.

[المفعول فيه]

[تعريفه]

قوله : (**المَفْعُولُ فِيهِ : مَا فُعِلَ**[1] **فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ [مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ]** [2]) .

فقوله : (**مَا**[3] **فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ**) جنس الحد يعم المحدود ، وغيره .

وقوله : (**مَذْكُورٌ**) احتراز عن[4] : « يوم الجمعة » في قولك : « يومُ الجمعة حسنٌ » ، فإنه لابد أن يُفْعل في « يوم الجمعة » فِعْلٌ ، لكنك[5] لم تذكر ذلك الفعل في لفظك .

[شرط نصبه]

قوله : (**وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ « في »**) يعني : لا النطق بها ، لأنها إذا وُجدت وجب الخفضُ بها ؛ لأن حروف الجر لا تلغى عن العمل .

قوله : (**وظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا يَقْبلُ ذَلِكَ**) أي : مبهمها ، ومؤقتها يقبل ذلك ، أي: تقبل النصب بتقدير « في » .

والمبهم من الزمان : هو الذي لا حد له يحصره معرفةً كان أو نكرةً ، كـ « حين ، وزمانٍ والحين ، والزمان » .

والمؤقت منه : ماله نهاية تحصره سواء كان معرفةً أو نكرةً ،كـ « يوم ، وليلة ، و شهر ، ويوم الجمعة ، وليلة القدر ، وشهر رمضان » [6].

قوله : (**وظَرْفُ**[7] **المَكَانِ**[8] **إنْ كَانَ مُبْهَماً قَبِلَ ، وإلاَّ فَلا . [وفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالجِهَاتِ السِّتِّ ، وحُمِلَ عَلَيهِ « عِنْدَ ، ولَدَى » وشَبْهُهُمَا لإبْهَامِهِمَا ، ولَفْظُ « مَكَانٍ » لِكَثْرَتِهِ]**[9]) .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : عن نحو .

(٥) في (غ) : ولكنك.

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٣/٢، والارتشاف ٣/ ١٣٩١.

(٧) في (أ) : ظروف . وما أثبته من (ش) و (غ) و شرح ابن الحاجب ٤٨٥/٢.

(٨) في (غ) : الزمان .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٠.

اخْتُلِفَ في تفسير مبهم المكان ، فقيل : هو النكرة[1] . وليس بشيء بدليل انتصاب « خلفَكَ ، وأمامك » على الظرفية .

وقيل هو غير المحصور[2] [3]. فينتصب على الظرفية في قول هؤلاء من المكانِ : المبهمُ ، والمعدودُ . ويدخل في المبهم : الجهات الست ، و« عند ، ولدى ، ووسط ، وبين ، وإزاء ، وحذاء ، و حِذَةٍ ، و تلقاء » ، وما هو بمعناه .

ويستثنى من المبهم : « جانب[4]، وجهة ، ووجهة، وكنفٍ ، وذرى » ، فلابد من ظهور « في » فيها . وكذا « خارج الدار ، وداخلها ، وجوف البيت »[5] .

وقال المصنف : « المبهم: ما ثَبَتَ له اسمٌ بسبب أمرٍ[6] غير داخل في مسماه . فالمكان الممسوح كالفرسخ[7] داخلٌ فيه ؛ لأنه لم يصر فرسخاً إلاّ بسبب القياس المساحي ، وهو أمر خارج عن مسماه . والمؤقت : ما كان له اسمٌ بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ، وكذا « بلد، وسوق ، ودار »[8] »[9].

وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضاً نحو : « جانب » وما[10] بمعناه ، و « جوف البيت[11] ، وخارج الدار ، وداخلها » ، وبعض ما أوله ميم زائدة من أسماء الأماكن . وتفصيلها أن يقال : اسم المكان إن لم يُشتق من حدث بمعنى الاستقرار لم ينصبه [12] على الظرفية إلاّ : « دخلت ، ونزلت ، وسكنت » ، وذلك كـ « المضرَب ، والمأكل ، والمقتل ، والمَشرب »

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤١/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢.

(٢) في (غ) : المخصوص .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ١٦٠، واللمع ٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٣/٢ .

(٤) فإنه لا يقال : « زيد جانب عمرو ،وكنفه »، بل: في جانبه ، أو إلى جانبه . وكذا لا يقال : « زيد خارج الدار » ، بل : من خارجها . كما لا يقال : « زيد داخل الدار ،وجوف البيت » ، بل : في داخلها، وفي جوفه .
ينظر : شرح الكافية للرضي ١٣/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١٣.

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : كفرسخ .

(٨) نص عبارته في الإيضاح ٣١٧/١ : « فالدار على هذا موقت ، والفرسخ مبهم ؛ لأن الدار لها اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياسٍ غيرِ داخلٍ في مسماه » .

(٩) ينظر: الإيضاح ٣١٧/١.

(١٠) في (ش) و (غ) : وما في معناه .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (غ) : تنصبه .

ونحوها. وإن اشتق من حدث بمعنى الاستقرار نصبه[1] الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو: « المجلس ، والمقعد ، والمأوى ، والمقيل ، والمبيت » ونحوها ، تقول : « قمت مقامه ، وجلست مجلسه » . // وينصبه أيضاً ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : «جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون » ، قال تعالى : ﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[2] [3]. أ/٣٤

وقال الأكثر ون من المتقدمين [4] : المبهم من المكان : الجهاتُ الست ، والمؤقت ما سواها[5]. وهذا القول هو الذي في الكافية[6]. قالوا: ثم حمل « عند، ولدي، وبين ، ووسط[7]، وناحية[8] » من المؤقت على الجهات الست .

قال ابن الحاجب : « وكذا حُمل لفظ « مكان » على الجهات الست »[9] .

قال نجم الدين : « ولا ينبغي هذا الإطلاق ، فإن لفظ « مكان » لا ينتصب إلاّ بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال : « كتبت المصحف مكان ضرب زيدٍ » كما مر[10]»[11] .

ويحمل أيضاً على قول هؤلاء على الجهات الست المقادير الممسوحة كـ « الفرسخ، والبريد » ونحوهما [12] .

وإنما نَصَبَ الفعلُ جميعَ أنواع الزمان لأن بعضَ الأزمنة – أعني الأزمنة الثلاثة – مدلولُهُ . فَطُرِدَ النصبُ فيها ، وفي غيرها . وأما المكان فليس للفعل عليه دلالةٌ لفظيةٌ ، بل عقليةٌ[13]،

---

(١) في (ش) : ينصبه .
(٢) التوبة : ٥.
(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤/٢.
(٤) ينظر : المفصل ٨٧،وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٨٥/٢،وشرح الوافية له ٢١٥، وشرح الكافية للرضي ١٤/٢.
(٥) في (ش) و (غ) : ما سواهما .
(٦) ينظر : الكافية ١٠٠.
(٧) في (ش) و (غ) : وسط الدار .
(٨) في (ش) و (غ) : وناحية ، وجهة .
(٩) ينظر : شرح الكافية له ٤٨٧/٢.
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) ينظر : شرح الكافية له ١٥/٢ .
(١٢) في (غ) : ونحوها .
(١٣) لأن كل فعل لابد له من مكان .

فينصب[1] منه ما شابه الأزمنة الثلاثة ، وهو مبهمه ، والمعدود . ووجه المشابهة التبدُّل ، والتغيّر، فإنَّ « الخلف » تصير « قداماً » ، كالمستقبل يصير ماضياً .

قوله : (**ومَا بَعْدَ « دَخَلْتُ »**) .

قال نجم الدين :« « دخلتُ ، ونزلتُ ، وسكنتُ» ، تَنْصُبُ على الظرفية كُلَّ مكانٍ دَخَلَتْ عليه، مبهماً كان ، أو لا . نحو :« دخلْتُ الدار ، ونزلتُ الخان ، وسكنتُ الغرفة »؛ لكثرة استعمال هذه الأفعال »[2] . هذا قول سيبويه[3] . وقال الجرمي:« « دخلت » متعد ، فما بعده مفعول به ، لا فيه »[4] .

والأصح أنه لازم بدليل :« دخلت في الأمر ، وفي المذهب »، وكثيراً ما يقال :« دخلتُ في البلد[5] » ، وكون[6] مصدره « الدُّخُول [7]» ،و « الفُعُول » في مصادر اللازم أغلب ، وكونه ضد « خرجت » ، وهو لازم اتفاقاً . فرجح[8] كونه لازماً ، فمن ثم قال : (**عَلَى الأَصَحِّ**) . وأما نحو : « ذهبتُ الشام » فشاذ .

قال نجم الدين : « ويكثر أيضاً حذف « في » ـــ وإن كان شاذاً ـــ من كل اسم مكانٍ يدل على معنى القُرْبِ ، أو[9] البُعْدِ، حتى كاد يلحق بالقياسي نحو : « هو مني مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الخائن ، ومنزلة الشغاف » »[10] .

---

(١) في (ش) و (غ) : فنصب .
(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٦/٢.
(٣) ينظر : الكتاب ٣٥/١ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦/٢ ، والموشح ٩٧ ، والارتشاف ٣/ ١٤٣٥، والنجم الثاقب ٤٠٠/١ .
(٥) في (ش) : الدار .
(٦) في (ش) و (غ) : ولأن .
(٧) في (ش) : الدخول به .
(٨) في (غ) : فترج .
(٩) في (ش) : و.
(١٠) ينظر شرح الكافية له ١٧/٢ .

[الظروف باعتبار التصرف والانصراف]

ومن أحكام الظروف أنها تنقسم إلى متصرف وغيره . وإلى منصرف وغيره .

و[1] المراد بغير المتصرف : ما لزم النصب على الظرفية ، أو الانجرار بـ « مِنْ [2]» في الغالب[3] .

والمتصرف : ما لا يلزم ذلك .

فمن غير المتصرف أكثر الظروف المبنية كـ « إذ ، وإذا ، وصباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ » . ومن المعربة غير المتصرفة :« بُعَيْداتِ بَيْنٍ [4] ، وذاتَ مرة ، وذات يومٍ ، وذات ليلةٍ ، وذات غداةٍ، وذات العشاء ، وذات الزُّمَيْن[5] ، وذات العُوَيْم ، وذا صباح ، وذا مساء ، وذا صبوح ، وذا غبوقٍ » . ولا يقاس على هذه الأوقات : « ذاتُ شهر ، وذات سنة » ، بل يوقف على ما سُمع . وأما « ذات اليمين ، وذات الشمال » فكثيرتا[6] التصرف . ومن غير المتصرفة أيضاً[7] ما عُيِّن من « غُدوةٍ ، وبُكرةٍ ، وضحى ، وضحوةٍ ، وبَكَرٍ ، وسحر ، وسحيرة[8]، وعشية ، وعتمة،ومساء ، وصباح ، ونهار ، وليل » نحو أن تريد بها غدوة [9] يومك ، وبكرته ،وضحاه إلى آخره [10]،

---

(١) سقط الواو من (ش) .

(٢) فهو لا يخرج عن الظرفية إلاّ باستعماله مجروراً ، ويسمى عندئذ شبه ظرف . ينظر : أوضح المسالك ٢/٢١٠، وشرح ابن عقيل ٢/٤٦٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٥٢٦ .

(٣) قوله : في الغالب لأنه قد تجر « متى » بـ « إلى ، وحتى » ، وينجر « أين » بـ « إلى » أيضاً مع عدم تصرفهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٩ .

(٤) تقول : « رأيته بُعَيدَاتِ بينٍ ، وبَعيداته » أي بعيد فراق . ينظر : القاموس (بعد) ٢٥٧، والكتاب ١/٢٢٥.

(٥) تقول العرب :« لقيته ذا صباح» ، ولو قيل : « ذات صباح» ، مثل:« ذات يومٍ » لحسن ؛ لأن « ذا ، وذات » يراد بهما وقتٌ مضافٌ إلى اليوم ، والصباح . و« أتيتك ذات العشاء » أراد الساعة التي فيها العشاء . وتقول :« أتيته ذات الصبوح وذات الغَبُوق إذا أتيته غُدْوة وعشيّة »، وتقول :« أتيتهم ذات الزُّمَيْن ،وذات العُوَيْم »، أي :مذ ثلاثة أزمان، وأعوام . قال ابن سيدة :« ذو » كلمة صيغت ليُتوصَّل بها إلى الوصف بالأجناس، ومعناها صاحب». ينظر : اللسان (ذا) ١/١١ .

(٦) في (غ) : فكثيرة .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) ، وفي (غ) : سحير .

(٩) في (غ) : غدة .

(١٠) في (ش) و (غ) : آخرها .

وعشية ليلتك ومساءها . ولذا[1] تقول : « سير عليه ليلاً ، ونهاراً » إذا أردت نهارك وليلك . ولا تقيمها مقام الفاعل[2] .

والحكم بعدم تصرف هذه الحروف مبني على كونها[3] معينة من دون العلمية تنبيهاً على مخالفتها لسائر المعارف ؛ لأن هذه تعينت[4] من دون علمية ، ولا آلة تعريف ، بل تعينت[5] بمجرد بمجرد عناية المتكلم . وأما « شهر ، وسنة ، وساعة ، وغُدية » وغيرها فمتصرفة تعينت أولا.// ٣٤/ب ولا تقاس[6] على تلك .

« وبكرة[7] ، وغدوة » غير منصرفتين [8] اتفاقاً[9] ، وإن لم[10] يكونا معينتين[11]، لكونهما لكونهما من أعلام الماهيات كـ « أسامة » . وإذا دخلت عليهما « رُبّ » انصرفتا[12] . و « سحر » أيضاً غير منصرف [13] إذا أردت[14] سحر يومك .

ومن غير المتصرف [15] من [16] ظروف المكان : « فوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ، ومع ، وبين بين » وغير ذلك .

---

(١) في (ش) و (غ) : وكذا .
(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٢٢٥، ٢٢٦ ، و شرح الرضي ٢/ ٢٠.
(٣) في (غ) : عدم كونها .
(٤) في (غ) : هذه الظروف معينة .
(٥) في (غ) : معينة .
(٦) في (ش) و (غ) : ولا يقاس .
(٧) في (ش) : بين ، وبكرة .
(٨) في (غ) : متصرفين .
(٩) للتعريف والتأنيث . ينظر : شرح اللمع للضرير ٦٥، وشرح الرضي ٢/ ٢٢.
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) في (غ) : معينين .
(١٢) في (ش) : انصرفا . وفي (غ) : تصرفا .
(١٣) في (غ) متصرف .
(١٤) في (ش) و (غ) : أردت به .
(١٥) في (غ) : المتصرفة .
(١٦) سقطت من (ش) .

[حذف عامل المفعول فيه]

قوله : (**ويُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ ، وعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ**) .

أي : قد يحذف ناصب الظرف جوازاً مع بقاء [١] عمله نحو : « يومَ الجمعة [٢] » في جواب : « متى سرت ؟ ».

ووجوباً في المنصوب على شريطة التفسير[٣]فيختار الرفع في نحو:«يومُ الجمعة سرت فيه » . ويختار النصب في نحو : « أيومَ الجمعة سرتَ فيه ؟ وسار زيد ، ويومَ الجمعة سرت فيه ، وما يومَ الجمعة سرت فيه ، وإذا يومَ الجمعة سرتَ فيه[٤] سرت فيه[٥] . ويومَ الجمعة سِرْ فيه ، أو لا تسرْ فيه » [ومثال لبس المفسر بالصفة : « كلَّ يوم صمتُ فيه في الصيف » .

ويستوي الأمران في قولك « زيد سار ، ويوم الجمعة سرت فيه »] [٦] .

ويجب النصب نحو[٧] : « إنْ يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه ، وهلا يومَ الجمعة سرت فيه » .

---

(١) في (ش) : مع وجود بقاء .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : التفسير منه .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت (سرت فيه) من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) في (غ) : في نحو .

[المفعول له]

[تعريفه]

قوله : (**المَفْعُولُ لَهُ : هُوَ مَا فُعِلَ لأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ**) .

قوله : (**فِعْلٌ**) أي : مضمون الفعل ، وشبهه وهو المصدر .

قوله : (**مَذْكُورٌ**) احتراز عن قولك ـــ وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب ـــ : « أعجبني التأديبُ » ، فإن التأديب فُعِلَ له الضرب إلاّ أنك لم تذكر الضرب في[1] قولك عاملاً فيه ، ومن قولك : « التأديب حسنٌ ».

قال نجم الدين : « فالحق أن تقول في المفعول له : هو ما فُعِلَ لأجله مضمون[2] عامله . وكذا في المفعول فيه : هو ما فُعل فيه مضمون عامله ؛ لئلا ينتقض حَدّاهما[3] بنحو : « ضربت وقد أعجبني التأديب . وسرت ويومُ الجمعة زمانُ سيرك » »[4].

قوله : (**مِثْلُ**[5] : **ضَرَبْتُهُ تَأْدِيْباً ، وقَعَدتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً**) .

كرر المصنف التمثيل ليبين أن المفعول له قد يتقدّم وجوده على الفعل المُعَلَّل مثل الجبن متقدم على القعود . وقد لا يتقدم مثل التأديب .

قوله : (**خِلافاً لِلزَّجَاجِ**) .

مذهب[6] الزجاج[7] أنّ ما تسميه النحاة[8] مفعولاً له هو مفعول مطلق لبيان النوع . فإن معنى : « ضربته تأديباً » : أدبته بالضرب تأديباً ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب .

---

(١) في (ش) : واو بدل (في) .

(٢) في (غ) : (مفعول) بدل (مضمون) .

(٣) في (غ) : إحداهما .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٣٠/٢.

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) : (في مذهبه) .

(٧) قد نسب هذا القول للزجاج ابنُ الحاجب كما رأيت ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٢٧/٢، والرضي في شرح الكافية ٣١/٢، وركن الدين الاستراباذي في الوافية ١١٧، والخبيصي في الموشح ٩٧ ، والمهدي في النجم الثاقب ٤٠٣/١ .
والذي في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) إثباته للمفعول له قال : « وقوله عز وجل ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ ... وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له . والمعنى :يفعلون ذلك حذر الموت » .
ينظر : معاني القرآن للزجاج ٦٣/١ .

(٨) سقطت من (غ) .

قال نجم الدين : « ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن القعود ليس بياناً للجبن . ولا يقال : « قعوده[1] جبنٌ » إلاّ مجازاً[2]. وقولك: « جئتك[3] إصلاحاً لحالك بالإعطاء » ليس المجيء بياناً للإصلاح »[4].

وقال ابن الحاجب رداً على الزجاج : « إن[5] معنى « ضربتُه تأديباً » : ضربته للتأديب . وقولك « للتأديب » ليس مفعولاً مطلقاً ، فكذا تأديباً الذي بمعناه »[6] . قال نجم الدين : « وفي الرد نظر ؛ لأن «ضَرْبَ تأديبٍ » يفيد معنى « للتأديب [7]» ، والأول مفعول [8] مطلق اتفاقاً دون الثاني. وأي منع في أن يتفق في المعنى[9] المقصود المختلفان في[10] الإعراب كاتفاق الحال والمفعول فيه في المعنى[11] »[12] .

والجرمي[13] يقول : « ما تسميه النحاة مفعولاً له منتصب بانتصاب المصادر التي تكون حالاً ، فيلزم تنكيره » ، ويقدر﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[14] : محاذرين الموت . قال نجم الدين: « ولا يطرد له ذلك في نحو[15] قوله[16] : وزَعَلَ المَحْبُوْرِ

---

(١) في (غ) : قعود .
(٢) في (غ) : مجاز .
(٣) في (غ) : جئته .
(٤) ينظر شرح الكافية له ٣١/٢.
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) ينظر شرح الكافية له ٤٩٢/٢، ٤٩٣.
(٧) ما أثبته من شرح الكافية . وفي جميع نسخ المخطوط : التأديب .
(٨) في (ش) : مفعولاً مطلقاً .
(٩) في (غ) بالمعنى .
(١٠) سقطت من (ش) .
(١١) مثل : « جئت راكباً » هي بمعنى : « جئت وقت ركوبي » ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه .
(١٢) ينظر : شرح الكافية له ٣١/٢.
(١٣) ينظر : أسرار العربية ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣١/٢، والارتشاف ٣/ ١٣٨٧، وشفاء العليل للسلسيلي ٤٦٣/١ .
(١٤) البقرة :١٩.
(١٥) سقطت من (ش) .
(١٦) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١-٣٥٥ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٤/١ وأسرار العربية ١٨٧، واللباب للعكبري ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١/٢ ، وخزانة الأدب ١١٠/٣ .
شبه بعيره في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف . =

والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبوْر

إلاّ أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما . أي : زَعَلاً زعل المحبور ، ومهولاً الهولَ على ما هو مذهب الفارسي[1] في : « فعلت جهدك ، ووحدك »[2] .

[شرط نصبه]

[وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ ، وإنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إذَا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ ، ومُقَارِناً لَهُ في الوُجُودِ][3]

قوله : (**وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ**) ، لأنه لو نطق بها لانجر ؛ لأن حروف الجر لا تلغى .

اعلم أن الشروط لنصب المفعول له ثلاثة :

أحدها : أن يكون فعلاً ، أي : مصدراً . فيجب ظهور اللام في نحو : « جئتك للدراهم[4] و[5] للسمن » ، أو[6] نحو ذلك .

و[7]الثاني : أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل واحداً فيجب ظهور اللام في نحو :« جئتك لإكرامك الزائر » .

// والثالث : أن يكون مقارناً للفعل [في الوجود لا متأخر الوجود] [8]، فيجب ظهور اللام في قولك[9] : « جئتك اليومَ لإكرامي [10] لك غداً » . **أ/٣٥**

وإنما شُرط لحذف اللام ما ذكر [من الشروط] [11] ؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجيء جامعةً لها ، فصارت العلة معها ظاهرةً مشهورةً في العلية ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على

= والشاهد في قوله : « زعل المحبور » ، و « الهول » على أن كل واحد منهما مفعول لأجله . وفيه رد على الجرمي في قوله :أن المسمى مفعولاً لأجله هو حال، فيلزم تنكيره، وذلك أن الأول معرّف بالإضافة ، والثاني معرّف بأل ، فلا يكونان حالين ، فتعيّن أن يكون كلٌّ منهما مفعولاً لأجله .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢/٢ .

(٢) شرح الرضي ٣١/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠١.

(٤) في (غ) : للدرهم .

(٥) في (ش) و (غ) : أو .

(٦) في (غ) : و .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) : في نحو .

(١٠) في (غ) : إكرامي .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

اللام المقدرة المفيدة للعلية ، وحصول المشروط دليل عليها .

قال نجم الدين : « وبعض النحاة[1] لا يشترط تشارك الفعل والمفعول له في الفاعل »[2] قال : « وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو التشارك . ودليل عدم التشارك قول أمير المؤمنين– عليه السلام –[3] « فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة ، و استتماماً للبلية ». والمعطي النظرة هو الله تعالى[4] ، والمستحق للسخطة إبليس [– لعنه الله –] [5] »[6] .

واعلم أن المفعول له يجيء نكرةً،ومضافاً ،ومعرّفاً باللام. وقد جمعها العجاج[7] في قوله [8]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ مخافةً [9] وزَعَلَ المحبورِ

والهولَ من تهوُّلِ الهُبَورِ

والزَّعَلُ[10]: النَّشاط[11] . والمحبور: المسرور[12] .والهَوْل[13] الإفزاع . والعاقر[14]: الرمل[15] الذي لا ينبت . والجُمْهُور[16] : المتراكم . والتَّهَوُّل[17] : أن يعظم الشيء في عينك حتى

---

(١) وهو ابن خروف . ينظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢ ، والارتشاف١٣٨٣/٣، وأوضح المسالك ١٩٨/٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٤٦٤/١

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٤/٢ .

(٣) ينظر: نهج البلاغة٢١.

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) ينطر : شرح الرضي٣٤/٢ .

(٧) هو أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد التميمي . شاعر مجيد ، عارف باللغة وحشيها وغريبها . ولقب بالعجاج لقوله :

حتّى يَعِجُّ عنده من عَجْعَجَا

قال البغدادي :« هو أول من رفع الرجز ، وجعل له أوائل ، وشبهه بالقصيد . قيل ليونس : من أشعر الناس ؟ قال العجاج ، ورؤبة » . ينظر : الخزانة ١٠٥/١ –١٧٦ .

(٨) سبق تخريجه ص ٢١٣ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) : والتهول والزعل .

(١١) ينظر : اللسان (زعل) ٤٦/٦ .

(١٢) قال في اللسان : « وحَبَرَه يَحْبُره ، بالضم ، حَبراً وحَبْرة فهو مَحْبُور . وفي التنزيل ﴿ فهم في روضة يُحْبَرُون ﴾ أي: يُسَرُّون » . ينظر : اللسان (حبر)١٤/٣ .

(١٣) ينظر : اللسان (هول) ١٦٠/١٥ .

(١٤) قال في اللسان : « والعاقر من الرمل : ما لا ينبت ، يُشبَّه بالمرأة » اللسان (عقر) ٣١٢/٩ .

(١٥) في (ش) : الرملة .

(١٦) ينظر : اللسان (جمهر) ٣٧٠/٢ .

(١٧) ينظر : اللسان (هول) ١٦١/٥

يهولك أمره . والهُبُور[1] : جمع هَبْر ، وهو المكان المطمئن من الأرض من هـبرتُ اللحـم، أي: قطعته ؛لأن ما اطمأن من الأرض كأنه اقتطع . والعجاج يصف ثور وحشٍ . وقال حاتم [2] :

وأغْفِرُ عَوْرَاءَ[3] الكريمِ ادِّخَارَهُ وأعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا

وقال تعالى : ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [4] . وقال الشاعر أيضاً [5]:

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرفَانَ راحتِهِ رُكنُ الخطيمِ إذا ما جاء يَسْتَلِمُ

ونُقل عن الرِّياشِيِّ[6][7] وجوب تنكير المفعول له . وقال الجزولي : « إذا انجر باللام وجب تعريفه ، فلا يقال : جئت لإكرامٍ لك »[8] . قال الأندلسي:« لا أرى منه مانعاً »[9] .

قال المالكي: « إذا حَصَل الشرائطُ فَجرٌّ[10] المقترن باللام أكثرُ من نصبه، والمجرد بالعكس ، ويستوي الأمران في المضاف »[11] .

قال نجم الدين : « والأولى أن يُحال ذلك على السماع ، ولا يعلل »[12] .

---

(١) ينظر : اللسان (هبر) ١٥/١٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤، والكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه١٧٢/١، وأسرار العربية ١٨٧ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، ورح الكافية للرضي ٣٥/٢، ولسان العرب (عور) ، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٢/٢، وخزانة الأدب ١١٧/٣ . والشاهد فيه قوله « ادخاره ، وتكرما » نصبهما على المفعول له ، والأول معرفة والثاني نكرة .

(٣) في (غ) : عور .

(٤) البقرة : ١٩.

(٥) البيت من البسيط ، وهوللفرزدق في الأغاني ٣٧٩/١٠، والمثل السائر ٣١٧/٢، والخصائص ١٤٦/٢، وخزانة الأدب للحموي ١٧/٢، والحماسة المغربية ١٧٢/١، وللحزين الكناني في ديوان الحماسة ٢٨٤/٢،وبلا نسبة في البيان والتبيين ١٩٤/١، والمدهش ١٤٨/١ .

(٦) هو أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي . اللغوي النحوي ، العلامة الحافظ ، شيخ الأدب . قرأ على المازني النحو ، وقرأ عليه المازني اللغة . وأخذ عن البرد ، وابن دريد . ورياش رجل من جذام ، كان أبوه عبداً له ، فنسب إليه. صنف كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب . قتله الزنج بالبصرة وهو قائم يصلي في مسجده سنة ٢٥٧ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ١٣٧/١٢، ونزهة الألباء ١٩٩ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢ ، ووفيات الأعيان ٢٧/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٢ ، وبغية الوعاة ٢٧/٢ .

(٧) ينظر رأيه في : شرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٥/٢ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ .

(٨) ينظر :المقدمة الجزولية ٢٦٢،و شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٦/٢ ، وشرح التصريح ٥١٣/١ ، والهمع ١٠٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦/٢ .

(١٠) في (غ) : (في) بدل (فجر) .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٦/٢ .

[المفعول معه]

قوله : (**المَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ المَذْكُورُ بَعْدَ الوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى**) .

قوله : (**المَذْكُورُ بَعْدَ الوَاوِ**) يعم .

قوله (**لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ**) احتراز عما صاحب[1] معمول غير فعل[2] كالابتداء[3] نحو: « كُلُّ رجلٍ وضيعتُه » ، فإن « ضيعته » مصاحبة لـ « كلُّ رجل » .

ويعني[4] بالمصاحبة : كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فـ « زيد [5]» في « سرت وزيداً » مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد . وفي قولك : « سرت أنا وزيد » بالعطف يشاركه[6] في « السير » ، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد . ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل[7] : « جئت وزيداً » ، وقد يكون مفعولاً مثل[8] : « حسبُك وزيداً درهمٌ » . [وبعض النحاة[9] ذكر أن المفعول معه لا يصاحب إلاّ فاعلاً [10] نظراً إلى أن « عمراً » في قولك : « ضربتُ زيداً وعمراً » مفعولاً به لا غير . وينتقض ما قاله بقولهم : « حسبك وزيداً درهمٌ »][11] . قال الشاعر[12] :

إذا كانت الهَيْجَاءُ وانشقت العصا فحسبُك والضَّحَّاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ

فإن الكاف مفعول في المعنى إذ[1] المعنى : يكفيك . وأما تعين « عمراً »[2]

---

(١) في (ش) : يصاحب .

(٢) في (ش) و (غ) : الفعل .

(٣) في (غ) : المبتدأ .

(٤) في (ش) : ونعني .

(٥) في (ش) : فـ (زيَداَ) .

(٦) في (ش) : فشاركه .

(٧) في (غ) : (في) بدل (مثل) .

(٨) في (غ) : في مثل .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٧/٢ ، والارتشاف ٣/ ١٤٨٣.

(١٠) هو ظاهر قول العكبري في اللباب حيث عرف المفعول معه بقوله : « كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى « مع » ، وقبلها فعل وفاعل » . ينظر : اللباب ٢٧٩/١ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لجرير ، وليس في ديوانه بل في ذيل الأمالي ١٤٠ ، وبلا نسبة في المفصل ٩٠ ، وشرح المفصل ٥١/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤ ، والمغني ٧٣١ ،وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢.

والشاهد فيه:«والضحاكَ» حيث نصبه على المعية،والعامل فيه:«حسبك»، وهو بمعنى يكفيك ، والمصاحب له ليس فاعلاً.

(١) في (غ) : إذا .

(٢) في (ش) : عَمْرٍ

للعطف ؛ فلأنه أمكن العطفُ وهو الأصل ، // وإنما يُعدل عنه إذ أمكن التنصيص على المصاحبة **٣٥/ب** بالنصب كما في : « جاء زيدٌ وعمراً » ؛ لأنك لو رفعت احتمل تصاحبهما في المجيء ، وافتراقهما فيه ، وإذا نصبت كان نصاً في تصاحبهما فيه . وفي قولك : « ضربت زيداً وعمراً » لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر .

[حالات الاسم الواقع بعد الواو]

قوله : (**فإنْ كَانَ الفِعْلُ لَفْظاً**[1] **، وجَازَ العَطْفُ فَالوَجْهَانِ**) .

فالعطف على الأصل ، والنصب على[2]إرادة النص على المصاحبة[3] مثل« جئت أنا وزيدٌ ، وزيداً » قال الشاعر[4] :

فكونوا أنتمُ وبني أبِيْكم مكانَ الكُليتينِ مِنَ الطحالِ

وقول نابغة بني جعدة[5][6]:

ومَا قُلْتُ حَتَّى نَالَ شَتْمَ عَشِيرَتِي نُفَيْلُ بنُ عَمرٍو والوحيدَ وجَعْفَرا

---

(١) في (ش) لفظياً .

(٢) في (ش) و (غ) : عند .

(٣) والأجود الرفع لقوة عامله . وعبد القاهر أوجب العطف هنا . ينظر : شرح المفصل ٥١،٥٢/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٢٤/١، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ ، والمقتصد ٦٦٠/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤١، وهو للأقرع بن حابس في سمط الآلي ٩١٤، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ ،وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١، والمفصل ٨٩ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ وأوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والهمع ١٧٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم « كونوا » مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . واختار ابن هشام النصب من جهة المعنى لأن الرفع على العطف يدل على أن بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم .

(٥) النابغة الجعدي : قيل هو قيس بن عبدالله بن عُدَس بن ربيعة بن جعدة . وقيل : عبدالله ، وقيل حبان . وكان قديماً شاعراً مفلقاً طويل العمر في الجاهلية وفي الإسلام ، وكان أسن من النابغة الذبياني . وقدم على النبي مسلماً ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وعُمِّر حتى أدرك زمن ابن الزبير .

ينظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٩ ، والاستيعاب ٧٧/٤ ، وأسد الغابة ٢٧٦/٥ ، والإصابة ٣٠٨/٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في جمهرة أشعار العرب ٢٣٥.

والشاهد فيه : « والوحيد » لما تقدم قبله .

و[1] اعلم أن مذهب جمهور البصريين[2] أن العامل في المفعول معه الفعلُ أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى « مع » .

وقال الكوفيون [3] هو منصوب على الخلاف . قال الإمام المهدي عليه السلام في التاج[4]: « المخالفة : كونه[5] لا يستقيم إعادة العامل معه كالعطف[6] فنصب على الخلاف[7]»[8] . فالعامل عندهم معنوي . وقال الزجاج : « هو منصوب بإضمار فعل نحو[9] : جئتُ ، وصاحبتُ زيداً »[10] . وقال عبد القاهر : «هو منصوب بالواو »[11] . وقال الأخفش : « نصبُه نصبُ الظروف ؛ لّما كانت الواو بمعنى مع . والواو حرف ، فلم تحتمل النصب ، فأعطي النصب ما بعدها عارية »[12] .

قوله : (**وإنْ لَمْ يَجُزْ العَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ نَحْوُ** [13] : « **جِئْتُ وَزَيداً** ») .

قال[14] :

---

(١) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(٢) ينظر الإنصاف ٢٤٨/١ ،وأسرار العربية ١٨٢ ،واللباب للعكبري ٢٧٩/١ ،وشرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٤٨٩/١ ، وشرح التصريح ٥٣٠/١ ، والهمع ١٧٦/٢ والنجم الثاقب ٤١٠/١ وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٩٥/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٩/٢ ،والارتشاف١٤٨٤/٣، والنجم الثاقب ٤١٠/١ .

(٤) سقطت من (ش) : (عليه السلام في التاج) . وفي (غ) : عليه السلام مني .

(٥) سقطت من (غ) : (المخالفة كونه) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) قالوا : وذلك إذا قلنا : « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لاتكون معوجة ، فتستوي ، فلما خالفه و لم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٢.

(٨) ينظر : تاج علوم الأدب ٧٣٩/٢.

(٩) في (غ) : تقديره .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ ، وأسرار العربية ١٨٣ ،واللباب للعكبري ٢٨٠/١ ،وشرح المفصل ٤٩/١ ،وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٣٩/٢ ،والارتشاف١٤٨٤/٣، وأوضح المسالك ٢١٣/٢، والنجم الثاقب ٤١٠/١ ، وشر ح التصريح ٥٣١/١ ، والهمع ١٧٨/٢ .

(١١) ينظر : الجمل مع شرحه الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٤٧٧/٢، و شرح التسهيل ١٧٤/٢، والارتشاف١٤٨٥/٣.

(١٢) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ وشرح للرضي ٣٩/٢ ، والنجم الثاقب ٤١٠/١ ،والهمع ١٧٨/٢.

(١٣) في (ش) و (غ) : مثل .

(١٤) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن جعيل في الشنتمري ٢٩٨/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١ ، والأزهية ٢٣٢ .

والشاهد فيه قوله : « وكنت وإياها » حيث نصب وإياها على أنه مفعول معه . =

وكُنْتُ وإيَّاهَا كحَرَّانَ لم يُفِقْ مِنَ المَاءِ إذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

قال نجم الدين : « جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا ، لا[1] أنه واجب ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ، ولا[2] فصل[3] قبيح ، لا ممتنع »[4] .

[وإنْ كَانَ الفِعْلُ مَعْنًى ، وجَازَ العَطْفُ تَعَيَّنَ العَطْفُ مِثْلُ :« مَا لِزَيْدٍ وعَمْرٍو » ، وإلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ : « مَالَكَ وزَيداً ؟ ، ومَا شَأْنَكَ وعَمْراً ؟ » لأَنَّ المَعْنَى : مَا تَصْنَعُ][5]

قوله : (**وإنْ كَانَ مَعْنًى**) أي :كان العامل معنى . والعامل المعنوي على ضربين :

أحدهما : أن يكون في اللفظ مشعرٌ به قويٌ نحو : « مَالَكَ[6] وزيداً ، وما شَأْنَكَ وعمراً »[7] قال [8] :

فَمالَكَ والتَّلَدُّدَ حَولَ نَجدٍ وقد غَصّتْ تِهَامةُ بالرجالِ

لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، أو بما فيه معناه .

و « شأنك » بمعنى : فِعْلُك ، وصنعك[9] . فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل . « وحسبك ، وقَدْك ، وكَفْيُكَ » لكونها[10] بمعنى « كفاك » .

= والحران : الشديد العطش . لم يفق : لم يقلع عن شرب الماء لما وصل إليه . حتى تقددا : يريد حتى كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فصل بمنفصل .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤١/٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٢.

(٦) كررها في (غ) .

(٧) ولسيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبان : أحدهما أن يقدر « كان » بعد « ما » ، فيكون المنصوب مفعولاً معه والتقدير : ما كان لك وزيدا ، وما كان شأنك وزيداً . والثاني : أن يقدر بعد الواو مصدر « لابس » منوياً أو مضافاً إلى ضمير المخاطب ، والتقدير : ما شأنك وملابسةٌ زيداً ، أو ملابستك زيداً . ينظر : الكتاب ٣٠٩/١، وشرح التسهيل ١٧٩/٢، والارتشاف ١٤٨٨/٣.

(٨) البيت من الوافر ،وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٣٠٨/١ ، والمفصل ٨٩ ،وشرح المفصل ٥٠/٢، ورصف المباني ٤٢٢ .
والتلدد : الذهاب والمجيء حيرة .والمعنى: مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جدبها،وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها . والشاهد فيه قوله: « والتلددَ » حيث نصب الاسم على المعية ، والعامل فيه قوله : « مالك » الذي بمعنى : ما تضع .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (غ) : لكونهما .

فإن جاز العطف في هذا الضرب نحو : « ما لزيد وعمرٍو ، وما شأن زيدٍ وعمـــرٍو » ، تَعَيَّن على ما ذَكَرَ ابن الحاجب ؛ إذ هو الأصل فلا يُصار إلى غيره لغير ضرورة . قال نجم الدين : « وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب »[1] .

وقال غير ابن الحاجب : « العطف[2] هو المختار مع جواز النصب»[3] .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : إن قُصِدَ النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلاّ فلا »[4].

وإن لم يجز العطف إلاّ بتكلف نحو :« مَالَكَ وزيداً ، وما شأنك وعمراً [5] » فقـــال ابـــن الحاجب : « يتعين ههنا النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطـــف »[6] . وقـــال الأندلســـي : « يجوز العطف على ضعف إن[7] لم يقصد النص على المصاحبة »[8] . قال نجم الدين : « وهـــو أولى لوروده في قوله تعالى : ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾[9] بالجر[10] في قراءة حمزة[11] »[12] .

والنصب في : « مالك وزيداً » ونحوه عند الأكثرين[13] بالفعل المدلول عليـــه ، أي : مـــا تصنع ؛ لأن « ما » طالبةٌ للفعل[14] ؛ لأنها استفهامية ، وبعدها الجار أو[15] المصدر ، وفيهما معنى

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ٤٣/٢ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ينظر : كشف المشكل ٢٩٤، وشرح التسهيل ١٨١/٢، و الارتشاف ١٤٨٨/٣.

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٤٣/٢ .

(٥) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار وجوزه الكوفيون . ينظر:الإنصاف ٤٦٣/٢ ،وشرح المفصل ٥١/٢ وشرح التسهيل ١٨١/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٤٩٩/٢. وعبر عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧٦/٢ : « بأنه يتعين فيه النصب عند الأكثر» وعبر عنه أبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٨٧: بقوله : « فهذا عند البصريين لا يجوز فيه العطف إلا للضرورة .

(٧) في (غ) : إن .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ .

(٩) النساء : ١.

(١٠) ينظر : العنوان في القراءات السبع ٨٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٥/١ ، والفتح الرباني ١٥٦.

(١١) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي ، مولاهم الكوفي الزيات ، الإمام القدوة ، شيخ القراء . حدّث عن عدي بن ثابت ، والحكم ، وعمرو بن مرة وطائفة . وعنه أخذ سليم بن عيسى والكسائي وحدّث عن الثوري . أحد القراء السبعة المشهورين ، وكان إماماً قيماً لكتاب الله قانتاً لله ثخين الورع . توفي سنة ١٥٨ . ينظر التاريخ الكبير للبخاري ٥٢/٣ ، ووفيات الأعيان ٢١٦/٢ ، وأعلام النبلاء ٩٠/٧ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢، والفوائد الضيائية ٣٨٠/١.

(١٤) في (ش) : الفعل .

(١٥) في (أ) : و .

الفعل [فتعاونا على] [1] الدلالة[2] على الفعل ، فلا يجوز في الاختيار : « هذا لك وزيداً » لفوت[3] « ما » الاستفهامية .

والضرب الثاني : الذي لا يكون في لفظه مشعر قويٌّ بالعامل[4] نحو : « ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت[5] وقصعةٌ من ثريد » ،// فالعطف ههنا أولى بلا خلاف[6] ، ولو قُصد المصاحبة ؛ لعدم الناصب ، وضعف الدال عليه ، أي « ما » الاستفهامية ، و« كيف » ؛ لعدم ما يعضدهما . وهما كثيرتا الدخول في غير الفعلية ، قال الشاعر في العطف[7] : أ/٣٦

يا زِبْرقَانُ أخا بني أسد[8] ما أنت وَيْبَ أَبِيْكَ والفَخْرُ

وقال في النصب[9]:

وما أنا والسيرَ في مهمةٍ[10] يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَابِطِ

أي : وما كنتُ والسير .

قال جار الله : « ناسٌ[11] من العرب ينصبونه على تأويل : ما كنت أنا[12] وعَبدالله ؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ »[13] .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٢) في (ش) : لدلالة الفعل .

(٣) في (ش) و (غ) : لفوات .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : أنتم .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٥١/٢، وشرح الرضي ٤٤/٢،والارتشاف ١٤٨٨/٣.

(٧) البيت من الكامل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٣، والكتاب ٢٩٩/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٥/١، وشرح المفصل ٥١/٢، ولسان العرب (ويل) ٤٢٣/١٥، وخزانة الأدب ١٤٠/٤ ، ٨٧/٦ .
والشاهد فيه :« ما أنت ... والفخرُ » حيث عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المنفصل (أنت) فرفعه .
و « ويب » بمعنى ويل . اللسان (ويل) ٤٢٣/١٥ ، (ويب) ٤٢٠/١٥

(٨) في (ش) و (غ) : خلف . وهي في جميع المصادر كذلك .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وشرح المفصل ٥٢/٢ ،وشرح التسهيل ١٨٢/٢. وهي في جميع هذه المصادر برواية (في مُتْلَفٍ) ومتلف : موضع تلف . يُبرِّح بالبعير الذكر : أي : يحمله على ما يكره من السير . والضابط : الشديد .
والشاهد فيه قوله : « والسيرَ » حيث نصبه على أنه مفعول معه على تقدير : ما كنت والسيرَ . والنصب هنا قليل .

(١٠) في (ش) و (غ) : متلف .

(١١) في (ش) : وناس .

(١٢) في (ش) : أنت .

(١٣) ينظر : المفصل ٩٢ .

[الحـــــــال]

[تعريفه]

قوله : (**الحَالُ**) . الحال تشبه المفاعيل عموماً بكونها[1] فضـــلةً[2] ، وتشـــبه الظـــرف خصوصاً بتقديرها بـــ « في » .

قوله : (**مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الفَاعِلِ ، أَوْ المَفْعُولِ بِهِ**[3] **لَفْظاً أَوْ مَعْنًى** [**نَحْوُ : « ضَرَبْتُ زَيْـــداً قَائماً ، وزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائماً ، وهَذَا زَيدٌ قَائماً »**][4]) .

فقوله[5]: (**مَا**) جنس الحد . وقوله (**تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الفَاعِلِ ، أَوْ المَفْعُـــولِ**) احتـــراز عـــن الصفة ، فإنها تبين هيئة موصوفها من غير نظرٍ إلى كونه فاعلاً ، أو مفعولاً .

قوله[6] : (**لَفْظاً أَوْ مَعْنًى**) حال . وهو تقسيم للفاعل ، و للمفعول[7] .

فمثال الفاعل[8] لفظاً : « جاءني زيدٌ راكباً » ، ومثال الفاعل معنى قوله[9] :

كأنَّه خَارجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوْهُ عند مُفْتَأَدِ

قيل : وَصَفَ الشاعر[10] قرنَ ثور وحشٍ قد طعن به كلبُ الصيد . والسفود[11] : سنارة الشواء . والشَّربُ[12] : جماعة الشُّرَّاب . والمُفْتَأَدُ[13] : التنور . أي : يشبه حال كونه خارجـــاً . فصاحب الحال اسم « كأن » وهو فاعل معنى .

---

(١) في (غ) : لكونها .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٣.

(٥) في (ش) و (غ) : قوله .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٧) في (أ) : أو المفعول .

(٨) في (غ) : فللفاعل . بدون (فمثال) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩ ، والخصائص ٢٧٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥١/٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، ولسان العرب (فأد) ١٦٦/١٠ ، وخزانة الأدب ١٧٦/٣ .
والشاهد فيه : « خارجاً » حيث نصبه على أنه حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء ؛ لأن المعنى : يشبه خارجاً .

(١٠) في (ش) : قيل : الشاعر وصف .

(١١) يقال : السَّفُّود و السُّفُّود . ينظر : اللسان (سفد) ٢٧٦/٦ .

(١٢) الشَّرْبُ والشُّرُوب : القوم يشربون ويجتمعون على الشراب . ينظر اللسان (شرب) ٦٤/٧ .

(١٣) ينظر : اللسان (فأد) ١٦٦/١٠ .

ومثال المفعول لفظاً:« ضربتُ زيداً قائماً ». ومثال المفعول معنى : ﴿هَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[1]. فإن « بعلي » خبر مبتدأ ، و[2] هو في المعنى مفعول لمدلول « هذا » . أي : أنبه على بَعلي ، أو أشير إليه حال كونه شيخاً .

وابن الحاجب مثَّل الفاعل ، أو المفعول لفظاً بقوله : « ضربتُ زيداً قائماً » ؛ لأنه يصلح أن يكون « قائماً » حالاً[3] من الفاعل،أو من المفعول ، ومثَّل المفعول معنى بـ « هذه هندٌ واقفةً » ومثَّل الفاعل معنى بقوله : « زيدٌ في الدار قائماً » . فإن « قائماً » حالٌ من الفاعل معنى . قال نجم الدين: « وفيه نظر ؛ لأنه[4] حال من الضمير المستتر[5] في الظرف »[6]. يعني بعد انتقاله إليه من « استقر » المحذوف . قال : « وهو فاعلٌ لفظيٌ ؛ لأن الفاعل المستتر كالملفوظ به فهو كقولك[7] : « زيدٌ خرج راكباً »[8] .

قلت : ومنهم من يقول: إن الضمير محذوف مع « استقر » . فلعل المصنف أراد ذلك ؛ لأن المحذوف مقدر معنى ، وليس ملفوظاً[9] .

قال نجم الدين : « ويخرج من هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حالٍ نحو قوله[10] :

وقَدْ أَغْتَدِي والطيرُ في وُكناتها بمنجردٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

---

(١) هود : ٧٢ .

(٢) في (غ) : بدون واو .

(٣) في (أ) : حال .

(٤) في (أ) : لأن الحال .

(٥) في (غ) : المستكن .

(٦) ينظر: شرح الكافية له ٥٤/٢ .

(٧) في (غ) : فهو مثل قولك .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٥٤/٢ .

(٩) في (غ) : ملفوظ به .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ، وإصلاح المنطق ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٦٦/٣، ورصف المباني ٣٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٨/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٨/٣ .
والوكنات : مقر الطير وعشه . و المنجرد : الماضي في السير .والآوابد : الوحوش جمع آبدة .والهيكل : الفرس العظيم.
والشاهد فيه أنه يخرج عن تعريف الحالِ الحالُ التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال .

ويخرج أيضاً[1] الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ [2]مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [3] ، وقوله تعالى[4] : ﴿ دَابِرَ هَـٰؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [5] وقوله [6] :

عَوذٌ وبُهثةُ حاشدون عليهمُ[7] حَلَقُ الحديدِ مُضَاعفاً يَتَلَهَّبُ

فـــ « مضاعفاً » حالٌ من «الحديد » »[8].

وأما قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ [9]﴾ [10] ، وقولك : « أعجبني ضـــربُ زيـــدٍ قائماً، وأنا ضاربُ زيدٍ قائماً » فالمضاف في هذه الأمثلة عامل في الحال . وهذا الحال من الفاعل في بعضها ، ومن المفعول في بعضها . ولابن الحاجب أن يقول : إن الحال من [11] المضاف إليـــه الذي لا يكون المضاف عاملاً فيه لم تجيء إلاّ إذا كان المضاف فاعلاً ، أو مفعولاً يصح حذفـــه ، وقيام المضاف// إليه مقامه ،كما أنك قلت :« بل نتبع إبراهيم » مقام « بل نتبع ملـــة إبـــراهيم » جاز، فكأنه حال من المفعول . و[12] إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً ،وهو جزء المضاف إليه ، فكأن الحال الذي عن المضاف إليه[13] حال عن[14] المضاف نحو[15] قولك:« قطعتُ يـــدَ زيـــدٍ

٣٦/ب

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) البقرة : ١٣٥ .
(٤) سقطت من (ش) .
(٥) الحجر : ٦٦ .
(٦) البيت من الكامل ، وهو لزيد الفوارس في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٧/١، وتذكرة النحاة ٥١٨ وشرح الكافية للرضي ٤٩/٢، وهمع الهوامع ٢٣٤/٢، وخزانة الأدب ١٦٥/٣ .
وعَوْذ : هو عوذ بن غالب من غطفان . وبُهثَة : هو بهثة بن عبدالله من غطفان .
وحاشدون : مستعدون . وحلق الحديد : أي الدروع . يتلهب : يشتعل
والشاهد فيه قوله : « مضاعفاً » حيث جاءت حالاً من المضاف إليه وهو « الحديد » . وهذا قليل .
(٧) سقطت من (ش) .
(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٧/٢ .
(٩) في (غ) : خالدين فيها .
(١٠)) الأنعام : ١٢٨ .
(١١) في (ش) و (غ) : عن .
(١٢) في (ش) و (غ) : أو .
(١٣) سقطت من (غ) .
(١٤) في (ش) و (غ) : من .
(١٥) في (ش) : كقولك .

سارقاً » ، وقوله تعالى : ﴿ دَابِرَ هَـٰؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[1] فـ «مصبحين »: حال عما دل عليه ضمير « مقطوع » ؛ لأنه نائب عن « دابر هؤلاء » ، فهو حال عن « هؤلاء » المضاف إليه « دابر » . و « دابر الشيء » : أصله .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : الحال على ضربين : منتقلة ، ومؤكدة .

فحد المنتقلة هو : ما تُقَيِّدُ[2] الفعلَ في حال[3] تعلقه بالفاعل ، أو المفعول ، أو بما يجري مجراهما ، ولا يكون حدثاً ولا بمعناه .

فيشمل قولنا : « ما[4] تقيد[5] الفعل » نحو قوله : وقد اغتدى البيت[6] .

ويدخل في قولنا : « أو بما[7] يجري مجراهما » الحال من المضاف إليه . ويخرج بقولنا : « ولا يكون حدثاً » : « رجع القهقري » . وبقولنا : « ولا بمعناه » نحو : « ضربته سوطاً » هذا حد المنتقلة .

وأما المؤكدة : فهي[8] اسم غير حدث يجيء[9] بعد جملة مقرراً[10] لمضمونها »[11].

واعلم أن الحال قد تكون من الفاعل وحده كـ « جاء زيدٌ راكباً » . وعن المفعول وحده نحو : « ضربتُ زيداً مجرداً عن ثيابه » . فإذا قلت : « لقيت زيداً راكباً » فهو حال من المفعول ؛ لأن حال الفاعل [12] ينبغي أن تتقدم إلى جنبه إلاّ أن تقوم قرينة دالة على صاحب الحال من فاعل ، أو مفعول جاز . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول فإن كانا متفقين فالأولى[13] الجمع بينهما نحو : « لقيت زيداً راكبين » . قال [14] :

---

(١) الحجر : ٦٦ .
(٢) في (غ) : يقيد .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (ش) و (غ) : يقيد .
(٦) سبق تخريجه ص ٢٢٤.
(٧) في (ش) و (غ) : ما .
(٨) في (ش) : فهو .
(٩) في (غ) : تجيء .
(١٠) في (غ) : مقررة .
(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٥٠ .
(١٢) في (غ) : لأن الحال ينبغي .
(١٣) في (ش) : فأولى .
(١٤) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ٢٨، وأسرار العربية ١٩٠ . =

وعُلِّقت لَيْلَى وهي ذاتُ ذؤابةٍ و لم يَبْدُ للأتراب من ثَدْيِهَا حَجْمُ
صَغِيرينِ نَرْعَى البَهْمَ يَا ليتَ أنَّنَا إلى اليومِ لم نَكْبُرْ و لم تَكْبُرِ البَهْمُ

وقال : [1]

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرجفُ رَوانفُ[2] أَلْيَتَيْكَ وتُسْتطارا

ويجوز التفريق نحو : « لقيت راكباً زيداً راكباً » .

وإن كانا مختلفين وثَمَّ قرينةٌ يُعرف بها صاحبُ كلِّ واحدٍ منهما جاز وقوعهما[3] كيف كانا نحو : « لقيت هنداً مصعداً منحدرةً » .

وإن لم تكن[4] قرينةٌ فالأولى جعل كل حالٍ[5] بجنب[6] صاحبه نحو : « لقيتُ مصعداً زيداً منحدراً » . ويجوز على ضعف جَعْلُ حال المفعول بجنبه ، وتأخير حال الفاعل نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » ، والمصعد « زيد ». وقد يعطف أحد حالي المفعول ، والفاعل[7] على الآخر نحو : « لقيت زيداً راكباً وماشياً » . قال[8] :

وأنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المنايا مُقَدَّرَةً لنا ومُقَدِّرينا

= والشاهد في : « صغيرين » وهو حال من الفاعل والمفعول ؛ ولذا جمع بينهما .

(١) البيت من الوافر ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤ ، وأسرار العربية ١٩١، والمفصل ٩٥ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ،ولسان العرب (طير) ٢٤١/٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٠ ،وخزانة الأدب ٢٧٦/٤ و ٤٧٨/٧ .
واستطار : يقال : أستطير فلان يُسْتَطار استِطارة فهو مُسْتطار إذا ذُعِرَ . اللسان (طير) ٢٤١/٨ .
وروانف : جمع رانفة : طرف الألية . ينظر اللسان (رنف) ٣٣٢/٥ .
والشاهد فيه قوله : « فردين » وهو حال من الفاعل والمفعول ؛ ولذا جمع بينهما .

(٢) في (ش) : رانف .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : تقم .

(٥) في (غ) : حال كل .

(٦) في (ش) : جنب .

(٧) في (غ) : الفاعل أو المفعول به .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ٦٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٦١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٢/٢ .
والشاهد فيه أنه يجوز عطف أحد حالي الفاعل و المفعول على الآخر ، فـ « مقدّرة » حال من الفاعل وهو المنايا ، و « مقدرينا » حال من المفعول ، وهو الضمير في « تدركنا » .

وجوز الجمهور[1] تعدد الحال نحو : « اشتريت الرمان حلواً حامضاً » . قال تعالى : ﴿ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴾[2] .

[عامل الحال]

قوله : (**وعَامِلُهَا : الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ ، أَوْ مَعْنَاهُ**) .

فالفعل ظاهر . وشبهه : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .

ومعنى الفعل : الظرف[3] ،والجار والمجرور ، وحرف التنبيه[4] ، واسم الإشارة[5] ، وحرف النداء نحو : « يا ربنا[6] منعماً » ، وحرف التشبيه نحو : كأن والكاف ، والمنسوب نحو : « أنا قرشي مفتخراً » ، واسم الفعل نحو : « عليك زيداً راكباً » .

ولا يعمل في الحال حرف الاستفهام ، ولا حرف النفي ، ولا حرف التمني [نحو : « ليت »][7]، ولا حرف الترجي نحو : « لعل »[8] ، ولا « إنَّ و أنَّ » .

[شرط الحال]

قوله : (**وشَرْطُهَا أنْ تَكُونَ نَكِرَةً ، وصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِباً**) .

لأن المقصود من الحال تقييد الفعل ، والنكرة تكفي في ذلك ، فيذهب التعريف ضائعاً. وإنما كان الغالب في صاحبها أن يكون معرفةً ؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميّزه ويخصصه من بين أمثاله وهو الوصف أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليه ؛ لأن الأولى أن يبين الشيء

---

(١) ينظر : اللباب للعكبري ٢٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٣/٢ ،وأوضح المسالك ٢٩٣/٢، وهمع الهوامع ٢٤٣/٢ . وقال فيه : « وزعم جماعة منهم الفارسي ، وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف » .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) في (ش) و (غ) : الظروف .

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقال ابن أبي العافية و السهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال . ينظر : نتائج الفكر ٢٢٩، ٢٣٠، و الارتشاف ١٥٨٥/٣.

(٥) قال السهيلي : « لا يعمل اسم الاشارة ، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليه قائماً » . ينظر : نتائج الفكر ٢٢٩، والارتشاف ٣/ ١٥٨٥.

(٦) في (غ) : زيد .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش).

(٨) نص الزمخشري على أن حرف التمني والترجي و « كأن » ينصبن الحال . وصحح أبو حيان على أنها لا تنصبه . ينظر : المفصل ٩٦، والارتشاف ١٥٨٥/٣.

أولاً ، ثم يبين الحدث المنسوب إليه ، ثم يبين قيد ذلك الحدث ، فتأولت[1] المعرفة حالاً ؛ لأن التعريف ضائع ، و لم تؤول النكرة // ذا حالٍ وإن كانت على غير الأولى . فقوله : (**غالباً**) **أ/٣٧** يرجع[2] إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب[3] لا غالبٌ .

قوله : (و« **أَرْسَلَهَا العِرَاكَ ، [ومَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ » مُتَأَوَّلٌ]**[4]) .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ، ونحو : « افعله جهدك ، وطاقتك ، ووحدك » ، وتؤول بـ « معتركة[5] ، ومجتهداً ، ومطيقاً ، ومنفرداً » . قال لبيد[6] : [7]

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ و لم يَذُدْها و لم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

يصف الحمار والأُتُن . والدِّخال[8] في الورد : أن يشرب البعير ، ثم يُردّ من العطن إلى الحوض ، ويُدْخَلُ بين بعيرين عطشانين ؛ ليشرب منه ما عسى[9] لم يكن يشرب[10] .

وقولهم : « جاءوا قَضَّهُم بقضيضهم »[11] أي : قاضَّهم مع مقضوضهم ،أي : كاسرهم

---

(١) في (ش) و (غ) : فتأول .

(٢) في (غ) : يرجع الضمير .

(٣) قال السيوطي : « وجوز يونس والبغداديون تعريفها ... وقال الكوفيون : إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : «عبدُالله المحسنَ أفضلُ منه السيئَ » » .ينظر: همع الهوامع ٩٣٠/٢

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٤.

(٥) في (غ) : معتركاً

(٦) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري . شاعر مجيد ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأسلم وحسن إسلامه ،وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام . قال له عمر يوماً : أبا عقيل أنشدني شيئاً من شعرك . فقال : ما كنت لأقول شعراً بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران ، فزاده عمر في عطائه خمسمائة . توفي في سنة ٤١هـ

ينظر : جمهرة أنساب العرب ١٩٥ ، والاستيعاب ٣٩٢/٣ ، والمعمرين للسجستاني ٦٢ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ ، والكتاب ٣٧٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه١٥٨/١، والإنصاف ٨٢٢/٢ ،واللباب للعكبري ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٦/٢ ، واللسان (دخل) ٣٠٩/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٧/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٣ .

قال البغدادي : « يقول : أوردَ العَير أُتنه الماء دفعة واحدة ، مزدحمة ، و لم يشفق على بعضها أن ينتغصَ عند الشرب ، و لم يُذدها لأنه يخاف الصياد .»

والشاهد فيه قوله : « العراكَ » نصبه على الحال وهو معرفة على التأويل بالنكرة ، والتقدير معتركة .

(٨) ينظر : اللسان (دخل) ٣٠٩/٤ .

(٩) في (ش) و (غ) : ما عساه .

(١٠) في (غ) : ما عساه قد شرب .

(١١) هذا مأخوذ من بيت للشماخ بن ضرار :

أتتني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سِبَالها =

مع[1] مكسورهم . وهو مؤول بـــ « كافة » ؛ لقيامه مقامه ، أو « بمزدحمين »

وقولهم : « مررت بهم الجماءَ الغفيرَ »[2] . والجماء : الكـــثير . والغفـــير: الســـاتر . أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض . وهو مؤول « بساترين » .وقال صلى الله عليه وآله : « يَـــذْهبُ الصالحون الأَوَّل فالأَوَّل »[3] أي : مترتبين . واللام زائدة .

[صاحب الحال إذا كان نكرة]

قوله : (**فإنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا**) .

اعلم أنه يجوز تنكير صاحب الحال إذا اختص بوصف كما جاء في الحديث[4] : « ســـابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل ، فجاء فرسٌ له سابقاً »، وتقول : « مررت برجل ظريفٍ قائماً »،أو[5] بالإضافة نحو : « نظرت إلى جارية رجلٍ مختالةً » . أو سبقه نفيٌ ، أو شبهه قال[6] :

= ينظر : ديوانه ٢٩٠، والكتاب ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٢، ولسان العـــرب (قضـــض) ، وخزانـــة الأدب ١٨٤/٣ . قال الميداني : « جاء القوم قضّهم بقضيضهم » أي: كلهم ، وقال سيبويه : ويجوز قضّهم بالنصب ، وقـــال الأصمعي : لم أسمعهم ينشدون قضها إلاّ رفعاً » . ينظر : مجمع الأمثال ١٦١/١

(١) في (غ) : و .

(٢) الجماء الغفير : البيضة التي تجمع الرأس وتضمه . وجاءوا جماً غفيراً أي: جميعاً ، شريفهم ،و وضيعهم ، لم يتخلف أحد وهم كثيرون . ينظر : مجمع الأمثال ٢٧١/٢، والكتاب ٣٧٥/١، و المفصل ٩٧ ،وشرح المفصـــل ٦٣/٢ ،وشـــرح التسهيل ٢٤٣/٢، والقاموس المحيط (غفر) ٤٢٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق ، باب ذهاب الصالحين برقم ٦٤٣٤ ، والرواية فيه بالرفع ، لا بالنصـــب. ورواه الدارمي في سننه (٢٦١٩) في الرقاق ، باب : في ذهاب الصالحين بلفظ :« يذهب الصالحون أسلافاً ، ويبقـــى حثالة كحثالة الشعير .» ورواه الهندي في كتز العمال (٣١١٩١) بلفظ :« يذهب الصالحون أسلافاً الأولَ فـــالأولَ» ، وهي بالنصب.

(٤) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى نحوه البيهقي في السنن الكبرى ، في السبق ،باب ما جاء في الرهان ٣٥/١٠ عن أنس بن مالك : « أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، لقد راهن على فرس يقال لها سبحة ، فجاءت سابقة ، فهش لذلك ، وأعجبه . » وعن ابن عمر رضي الله عنهما :أن النبي سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء ، وكان أمدها ثنية الوداع . وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق .« زاد الشيخان وغيره : « وكان ابن عمر فيمن سابق بها » . وفي رواية أخرى لمسلم : قال عبدالله : فجئت سابقاً » .
رواه البخاري في الصلاة ، باب هل يقال مسجد بني فلان رقم ٤٢٠ ، ومسلم في الإمارة ، باب المسابقة بين الخيل رقم ١٨٧٠ ، وأبو داود في الجهاد ، باب السبق رقم ٢٥٧٥ ، والترمذي في الجهاد باب ما جاء في الرهان والسبق ١٧٠٣ والنسائي في الخيل رقم ٣٥٨٥، ٣٥٨٦ ،وابن ماجه في الجهاد،باب السبق والرهان رقم ٢٨٧٧، وأحمد في مسنده ٥/٢

(٥) في (غ) : و

(٦) البيت من الطويل ، وهو للّعين المنقري في الكتاب ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٢٤، وشرح التسهيل ٣٥٤/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٥/٣ .وعجزه : فيُنْسَبَ إلا الزِّبرِقانَ له أبُ =

ومَا حَلَّ سَعْديٌّ غَرِيْباً بِبَلْدَةٍ *

و « قلما جاءني[1] رجلٌ قائماً [2]» ، أو نهيٌ ، أو استفهام نحو : « لا يأتني أحدٌ راكباً ، وهل جاءني[3] أحدٌ راكباً » . وكذا إذا شارك النكرة في حالها معرفةً نحو : « جاء رجلٌ وزيدٌ راكبين » . ويتقدم الحال نحو « جاء راكباً رجلٌ » .

واعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيام الدليل نحو:« الذي ضربتُ مجرداً زيدٌ » أي : ضربته .

[تقدم الحال على العامل والصاحب]

قوله : (**ولا يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ المَعْنَوِيِّ**) إلى آخره .

فلا تقول : « خارجاً كأنه سفود شرب » ، ولا « قائماً هذا زيدٌ » . وأما قولنا : « زيدٌ قائماً في الدار » فعلى كلام المصنف لا يجوز[4]، وهو قول سيبويه[5] . وأجازه الأخفش [6] بشرط تقدم المبتدأ كما مثلنا .

قال نجم الدين : « وأما الحال الذي هو ظرف ، أو جارٌ ومجرور فقد صرح ابن برهان[7][8] بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف ، أو جار ومجرور؛ لتوسعهم في الظروف »[9] . قالوا ومن ذلك: « البُرُّ الكرُّ بستين » [أي : الكر منه بستين] [10] ، فيُقَدِّرُون « منه » قبل « بستين » .

= والشاهد فيه: أنه يجوز تنكير صاحب الحال إذا سبقه نفي . فإن « غريباً » حال من « سعدي »، وهو نكرة ، وجاز لأنه قد تخصص بالنفي .

(١) في (ش) : جاء .

(٢) في (ش) و (غ) : راكباً .

(٣) في (ش) و (غ) : جاء .

(٤) لأن العامل هنا هو الجار والمجرور لنيابته عن الفعل «استقر» ، وهذا مذهب الجمهور . ينظر : اللباب للعكبري ٢٩٠/١ وشرح التسهيل ٢٦١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٢٤/٢ .

(٦) ينظر : اللباب ٢٩٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٦١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٣/٢، والنجم الثاقب ٤٢٦/١، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٧) أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري ، النحوي صاحب العربية واللغة ، والتواريخ وأيام العرب . كان أول أمره منجماً، فصار نحوياً ، وكان حنبلياً فصار حنفياً . مات سنة ٤٥٦هـ . ينظر : نزهة الألباء ٢٥٩ ، وإنباه الرواة ٢١٣/٢، وبغية الوعاة ١٢٠/٢ .

(٨) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٦٣/٢، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٦٣/٢ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) ، و (بستين) سقط من (غ) .

قوله : (**بِخِلافِ الظَّرْفِ**) يعني : أن الحال وإن كان مشابهاً للظرف ــ لأنّ معنى « راكباً » : في وقت الركوب ــ إلاّ أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو ظرف ،أو جار ومجرور خاصة نحو : « زيدٌ يومَ الجمعة عندك » ، قال تعالى :﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [1] وقولهم : « كلَّ يوم لك ثوبٌ »[2] .

قوله : (**ولا عَلَى المَجْرُورِ في الأَصَحِّ**) .

اعلم أن الكوفيين[3] منعوا تقدم الحال على صاحبها إذا كان ظاهراً إلاّ إذا كان مرفوعاً ، وتأخرت الحال عن العامل نحو : « جاء راكباً زيدٌ ». ولا يجوزون : « راكباً جاء زيدٌ » .

وبعضهم يجوز : « ضَربتُ وقد جرد زيداً » .

وأما إذا كان صاحب الحال ضميراً فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعاً كان ،أو منصوباً ، أو مجروراً .

وأما البصرية[4] فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع ، والمنصوب ،مظهراً كان ، أو مضمراً .

وأما المجرورُ فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً[5] نحو قوله تعالى : ﴿ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [6] ، و « جاءتني ضاربةُ زيدٍ مجرداً » .

وإن انجر بحرف الجر فسيبويه ، وأكثر البصرية[7] يمنعون أيضاً تقدمها عليه[8] ؛ لأن الحال تبعٌ لصاحبها ، وهو لا يتقدم مجروراً[9] على جاره ، فكذلك هي . ونُقِلَ عن ابن كيسان[10]، // **٣٧/ ب**

---

(١) الرحمن :٢٩.

(٢) في (غ) : ثوب جديد .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٦/٢ ،وشرح التصريح ٥٨٩/١.

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٥١/١، وشرح التسهيل ٢٥٦/٢ ،و شرح الكافية للرضي ٦٧/٢ ،وشرح التصريح ٥٨٩.

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٦/٢.

(٦) النحل : ١٢٣ .

(٧) في (غ) : البصريين .

(٨) ينظر : الكتاب ١٢٤/٢، وشرح الرضي ٦٧/٢، والارتشاف ١٥٧٩/٣.

(٩) في (غ) : مجرورة .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢، والارتشاف ١٥٧٩/٣، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٨/٢، والموشح ١٠١ ،والنجم الثاقب ٤٢٧/١ .

وأبي علي[1] ، وابن برهان[2] الجواز استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[3] وقال الشاعر[4] :

لَئِن كان بَرْدُ[5] الماءِ حَرَّانَ صاديا إليَّ حبيباً إنَّها لَحَبيبُ

وقال[6] :

إذا المَرءُ أَعْيَتْهُ السيادةُ ناشِئاً فمطلبُها كَهْلاً عليه شَدِيدُ

وبعضهم[7] جعل[8] « كافة » حالاً عن الكاف ، أي : كافاً للناس[9] ، والتاء التي[10] فيه للمبالغة .

[حكم الحال في الاشتقاق]

قوله : (**وكُلَّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةِ صَحَّ وُقُوعُهُ[11] حَالاً [مِثْلُ « هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً »**][12]) . هذا ردٌّ على من اشترط اشتقاق الحال ، ورده إن[13] كان جامداً بالتأويل إلى

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ وأوضح المسالك ٢٨١/٢ وشرح التصريح ٥٨٨/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢، وشرح التصريح ٥٩٠/١.

(٣) سبأ : ٢٨ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ٤٩، وسمط الآلي ٤٠٠، ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء ٦٢٧ وخزانة الأدب ١٢/٣، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٢٢ ، والسمط ٤٠٠، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣، ولقيس بن ذريح في ديوانه ٦٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٥٠٨/٢، وخزانة الأدب ٢٠١/٣ .

والشاهد فيه تقدم الحال « حران ، صادياً » على صاحبها وهو الياء في (إليّ) .

(٥) في (غ :) حر .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للمخبّل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤. ولرجل من بني قريع في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨، وبلا نسبة في للكافية للرضي ٦٨/٢، وشفاء العليل ٥٢٩ .

والشاهد فيه قوله : « كهلاً عليه » حيث تقدم الحال على صاحبه الضمير المجرور .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٨/٢ .

(٨) في (ش) : يجعل .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) في (ش) : أن يقع .

(١٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧.

(١٣) في (ش) : إذا .

المشتق ، وهم الجمهور[١]، فتأولوا : « بُسْراً ، ورطباً » بـــ « مبسراً ، ومُرْطِباً » ، و ﴿ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [٢] أي : دالةً .

وقال ابن الحاجب : « لا حاجة إلى هذا التكلف[٣] ؛ لأن كل ما قام بفائدة الحال وهـــي تبين هيئة الفاعل أو المفعول فقد حصل فيه المطلوب ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق »[٤]. ومع هـــذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق . فمن الحال الجامدة : الموطئة ، وهـــي اســـمٌ جامـــدٌ موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة . فكأن[٥] الاسم وطّأ الطريق لمجيء ما هو حالٌ في الحقيقة ، نحو قوله تعالى [٦] : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [٧] ، وقولك : « جاءني زيدٌ رجلاً بهياً » .[ومن الحال الجامدة أيضاً ما جاء للتشبيه نحو] [٨] قول[٩] الشاعر في بعض أيام صفين[١٠] :

فما بالُنا أمسِ أُسْدَ العَرين وما بالنا اليومَ شَاءَ النَّجَفْ

وقال[١١] المتنبي[١٢] :

بَدَتْ قَمَراً ومالت خُوطَ بانٍ وفاحتْ عَنْبَراً ورَنَتْ غَزَالا[١٣]

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢ .

(٢) هود :٦٤ .

(٣) في (غ) : التكليف .

(٤) ينظر :شرح الكافية له ٥٠٩/٢.

(٥) في (ش) : وكأن .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) يوسف : ٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) في (ش) : قال .

(١٠) البيت من المتقارب ، وهو لأحد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شرح الكافيـــة للرضـــي ٦٠/٢، وخزانة الأدب ١٩١/٣ .

والشاهد فيه قوله :« أسد العرين » ، و« شاء النجف » فهما حالان على تقدير: «مثل » ، وإما على تأويلهما بوصف ، أي : شجعاناً وضعافاً .

(١١) في (غ) : قول .

(١٢) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي ، ولد بالكوفة ، ونشأ بالشام ، وأقام البادية ، وطلب الأدب وعلم العربيـــة ، وتعاطى قول الشعر في حداثته حتى بلغ فيه الغاية ، وأفنى فيه النهاية،وفاق أهل عصره . مدح سيف الدولـــة،وكافوراً الأخشيدي ، ثم خرج من مصر ودخل بغداد ، وجالس أهل الأدب . قتل سنة ٣٥٤هـــ .

ينظر : نزهة الألباء ٢١٩ ووفيات الأعيان ١٢٠/١، وأعلام النبلاء ١٩٩/١٦ .

(١٣) البيت من الوافر ، وهو للمتنبي في ديوانه ٣٤٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٤/٢ ،وشرح الكافية للرضـــي ٧٠/٢، وخزانة الأدب ٢١٠/٣ . =

قوله : رنت أي : نظرت .

ومنها : « بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً » ، أي : مقسماً[1] . ومنها : « بوبته باباً بابـاً » ، أي مفصلاً . ومنها : « يعجبني الخاتمُ فضةً ، والعِلْمُ نحواً » .

ومنها : « هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً » . واختلفوا في عامل الحال الأول في نحو هذا المثال . فقال أبو علي[2]، وأتباعه : اسمُ الإشارة دون أفعل التفضيل . ويضعفُ قولـه بنحـو : « زيـدٌ راجلاً[3] أحسنُ منه راكباً » ، فإنه جائز اتفاقاً[4] . وبقولك : « تمرُ نخلتي بسراً أطيب منه رطباً »، و « الإشراسيُّ[5] بسراً أطيبُ منه رطباً »[6] .

وقال غيرهم[7] : العامل في الحالين : « أطيب » ؛ لأن العامل في الحال متقيد به ، فلو كان اسم الإشارة عاملاً في « بسراً » لتقيدت الإشارة بحال البسرية . فوجب ألاّ يقال هذا الكـلام إلاّ حال البسرية ،كما أن المجيء في : « جاء زيدٌ راكباً » لم يكن إلاّ حال الركوب ، ونحن نعلم أنـه يصح أن يقال : « هذا بسراً أطيب منه رطباً » في غير[8] حال البسرية . ونظيره عمـل[9] أفعـل

= والخوط : الغصن الناعم ، والبان : ضرب من الشجر .

والشاهد فيه : « قمراً ، خوط ، عنبراً ، غزالاً » منصوبة على أنها أحوال مؤولة بالمشتق ، أي : بدتْ مضيئة كـالقمر ، ومالت متثنية كخوط بان ، وفاحت طيبة النشر كالعنبر ، ورنت مليحة المنظر كالغزال .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٢: « معناه : بعت الشاء مسعراً على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى البـاء فبطل الخفض ، وجعل معطوفاً على شاة فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثمن والدرهم ثمنه » .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٦/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥١٥/٢، وشرح المفصل ٦٠،٦١/٢، وشرح الكافية للرضي ٧١/٢ والنجم الثاقب ٤٣١/١ .

(٣) في (ش) : أجلاً ، وفي (غ) : رجلاً

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧١/٢

(٥) الإشراسي : نوع من التمر . ينظر : حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢٠٨/١.

(٦) فالعامل في هذه الأمثلة أفعل التفضيل .

(٧) ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٣٣٦/١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥١١، وشرح الكافيـة للرضـي ٧٢/٢ ، والنجم الثاقب ٤٣٢/١. ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٥٨٨/٣ إلى المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابـن جني وابن خروف .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : في عمل .

التفضيل في الجار متقدماً[1] نحو[2] قوله تعالى: ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾[3] .

ومن الأحوال الجامدة : المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو:« أنت الرجل علماً » ، أي : أنت الكامل[4] في الرجولية عالماً . و « هو زهيرٌ شعراً ، وسيبويه نحواً ، والخليل عروضاً » قال نجم الدين : « والذي أرى أن هذا[5] المصدر تمييز[6] ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي : علمه . وكذا البواقي »[7] . وهذا سماعي ، ولا يقاس في شيء من المصادر التي تقع حالاً ، بل يقتصر[8] على ما سُمع نحو : « قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ، وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً ، و[9] عدواً ، و[10] مشياً »، فلا يقال : « جاء زيدٌ [11] ضحكاً » ، أي : ضاحكاً . لما لم يسمع .

[الجملة الحالية]

قوله : (**ويَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً . فالاسْمِيَّةُ بِالوَاوِ والضَّمِيرِ ، أَوْ بِالوَاوِ ، أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ**) .

إنما يصح[12] كون الحال جملةً ؛ لأنها قيدٌ لعاملها ، ومضمون الجملة يصح[13] قيداً لمضمون[14] المفرد .

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٣/١ ــ في عرض حجج هذا القول ــ : « وأيضاً فإنه يجوز تقديم الظرف » .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(٣) آل عمران :١٦٧ .
(٤) في (غ) : أي : الكامل في الرجولة .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) وهو اختيار أبي حيان أيضاً في الارتشاف ١٥٨٦/٣.
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ .
(٨) في (غ) : يقتص .
(٩) في (ش) و (غ) : أو .
(١٠) في (ش) و (غ) : أو .
(١١) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٢) في (ش) و (غ) : وإنما صح .
(١٣) في (ش) و (غ) : يصلح .
(١٤) في (ش) و (غ) : كمضمون .

قوله[1] : (**خَبَرِيَّةً**) احتراز من الإنشائية كالأمر والنهي وغيرهما . فلا يصح وقوع الإنشائية حالاً ؛ لأن الحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع الحال ، ولستَ // على يقين من حصول مضمون الإنشائية الطلبية ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون . والمتكلم بالإنشائية الإيقاعية لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد[2] إيقاع مضمونها ، وهو مناف لقصد وقت الوقوع . **أ/٣٨**

قوله : (**فالاسْمِيَّةُ بِالوَاوِ ، و[3] الضَّمِيرِ**) . إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، والضمير بخلاف الجملة الخبرية، فاكتفي فيها بالضمير ؛ لأن الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى زيادة ربط ، فصدرت[4] بما هو موضوع للربط ، وهو الواو التي أصلها الجمع ؛ ليؤذن من أول[5] الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال بخلاف الخبر ؛ لأن به يتم الكلام .

قال نجم الدين :« اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان[6] في الكثرة، واجتماعهما أولى احتياطاً في الربط »[7] .

وأما انفراد الضمير فعند الزمخشري[8]، وابن الحاجب[9] أنه ضعيف مطلقاً [10].

وقال الأندلسي: « إن كان المبتدأ في الجملة الحالية ضمير صاحب الحال وجب[11] الواو نحو:« جاء زيدٌ وهو راكب » . وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب[12] الحال نظرنا ، فإن كان

---

(١) في (غ) : وقوله .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : أو .
(٤) في (غ) : فصد
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (غ) : متقاربان الواو .
(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢/٧٧ .
(٨) ينظر : المفصل ٩٨ .
(٩) ينظر : شرح الكافية له ٢/٥١٦، وشرح الوافية له ٢٢١، والإيضاح له ١/٣٤٤.
(١٠) ويرى الجمهور أنه جائز ، وهو كثير وفصيح . ينظر : المقدمة الجزولية ٩٠، وشرح التسهيل ٢/٢٨٠،والارتشاف ٣/١٦٠٦ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١/ ٣٧٩.
(١١) في (غ) : وجبت .
(١٢) في (غ) : (ذي) بدل (صاحب) .

الضمير فيما صُدِّرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو :« جاءني زيدٌ يدُه على رأسه ، وكلمته فوه إلى فيَّ ». أو خبراً نحو قوله[1] :

إذا نَكَرتني بلدةٌ أو نَكِرْتُها خرجتُ مع البازيِّ عليَّ سَوادُ

فلا يحكم بضعفه مجرداً[2] عن الواو ؛ لأن[3] الرابط في أول الجملة ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو . وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله[4] :

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غَامِرُهُ ورَفيقُهُ بالغَيْب لا يدري

فلا شك في ضعفه وقلته »[5].

قال نجم الدين : « وقد تخلو الاسمية[6] من الرابطين[7] عند ظهور الملابسة نحو : «خرجتُ زيدٌ على الباب » ، وهو قليل »[8] .

قوله : (**والمضارِعُ المُثْبَتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ**) ؛ لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنى ، فـ « جاءني زيدٌ يركب » بمعنى : جاءني[9] راكباً . فاستغنى عن الواو . وأما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبشار بن برد في ديوانه ٥١/٣، والأغاني ٢٠٢/٣، ومعاهد التنصيص ٩٧/١، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢١٦/٣ .

والشاهد فيه قوله : « خرجتُ ... عليَّ سواد » حيث جاءت جملة الحال غير متصدرة بضمير صاحب الحال من غير عطف ، وهذا لا يحكم بضعفه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس في ديوانه ٦١٠، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٢، والبيت للأعشى ميمون في شرح أبيات المغني ٨٨/٧ ،وخزانة الأدب ٢٢٠/٣ ، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في مقاييس اللغة٩٩٢، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٥/٢ .

والمعنى : لقد انتصف النهار، والماء غامر ، وصاحبه لا يدري ما حدث له .

والشاهد فيه قوله : « الماء غامره » فقد جاء ضمير صاحب الحال في آخر الجملة الحالية ، وهذا ضعيف وقليل .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٧/٢ .

(٦) في (غ) : (الجملة) بدل (الاسمية) .

(٧) في (ش) و (غ) : يعني الواو والضمير .

(٨) ينظر شرح الكافية له ٨١/٢ .

(٩) في (غ) : جاءني زيدٌ .

قولهم : « قمت وأصك عينه »[1] فشاذ ، أو يكون « أصك » خبر مبتدأ محذوف ، أي : وأنا أصكُّ. وقوله[2] :

فلما[3] خَشيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأرَهنُهم مالكاً

قيل: على حذف المبتدأ ، أي : وأنا أرهنهم . وقيل ضرورة . وقال عبدالقاهر : « هي فيهما للعطف ، والأصل : صككت ورهنتُ ، عدل إلى المضارع لحكاية الحال »[4]

قال نجم الدين: « ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه من حرف الاستقبال كالسين ، ولن ، ونحوهما »[5] .

قوله : (**ومَا سِوَاهُمَا [بِالوَاوِ والضَّمِيرِ ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا]**[6]) .

أي : ما سوى الاسمية والمضارع المثبت . وهو ثلاثة أقسام : المضارع المنفي ، والماضي المثبت ، والماضي المنفي . يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ابن الحاجب ثلاثة أوجه :

اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو ، وانفراد الضمير .

وأمثلتها : « جاءني زيدٌ وما ركب غلامه ، وما ركب عمروٌ ، ما ركب غلامه » . « جاءني زيدٌ ولا يركب غلامه ، ولا يركب عمروٌ ، لا يركب غلامه » . قال[7] :

لو أن قوماً لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماء دخلتُها لا أُحْجَبُ

« جاءني زيدٌ قد ركب غلامه ، وقد[8] ركب عمروٌ ، و[9] قد ركب غلامه » قال[10] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٨١/٢، والفاخر ٣٧٩/١، والارتشاف ١٦٠٧/٣.

(٢) البيت من المتقارب ،وهو لعبدالله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ٢٣١، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢ ،وشرح التسهيل ٢٨٢/١٢، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣ .

والشاهد فيه قوله : « وأرهنهم مالكاً » حيث دخلت الواو على الجملة الحالية المصدرة بمضارع ،وهذا قليل . وقيل : إنه مؤول بأن الواو في التقدير داخلة على مبتدأ ، وتقديره : وأنا أرهنهم مالكاً .

(٣) في (ش) : ولما .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨١/٢ .

(٥) ينظر : السابق ٨١/٢ .

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٥.

(٧) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١٩١/٣، وشرح الأشموني ٢٥٧/١، وشفاء العليل ٤٥٠/٢.

والشاهد فيه قوله : « لا أحجب » حيث جاءت الحال جملة مضارعية منفية بـ « لا » مجردة عن الواو .

(٨) سقطت من (غ) : وقد .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) البيت من الرمل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٢، وسمط الآلي ٣٥٢، والمقاصد النحوية ١٩٣/٣، وشرح الأشموني ٢٥٧/١، وشرح التصريح ٦١٢/١ . =

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيْضُ أَباً ولَقَدْ كَانَ و[1] لا يُدْعَى لأبْ

فهذا بالواو والضمير .

وقال الأندلسي: « المضارع المنفي بـ « لم » لابد فيه من الواو كان مع الضمير، أو لا »[2].

والمضارع// المنفي بـ « ما » لا تدخله[3] الواو[4] . وينبغي أن يلزمه حينئذ الضمير . **٣٨/ب**

والمضارع المنفي بـ « لا » يلزمه الضمير كالمضارع المثبت ، والأغلب تجرده عن الواو ، لكن[5] مصاحبة المضارع المنفي بـ « لا » للواو أكثر من مصاحبة المضارع المثبت لها .

قوله : (**ولابُدَّ في المَاضِيَ المُثْبَتِ مِنْ « قَدْ » ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرةً**) ؛ لأن لفظة « قد » تُقَرِّبُ الماضي من حال المتكلم[6] ؛ لأنه كان يستشبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية ، فقالوا : « جاء زيدٌ العامَ الأولَ وقد ركب » .

والأخفش[7] والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا « قد » في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو قوله[8] :

[وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ][9] كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[10] .

= والشاهد فيه قوله: « ولا يدعى لأب » حيث جاءت الحال جملة فعلها مضارع منفي مقترن بالواو .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٢/٢ .

(٣) في (ش) : لا تدخله .

(٤) لأن المضارع المجرد يصلح للحال ، فكيف لا إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو « ما » .

ينظر : شرح الرضي٢/ ٨٢.

(٥) في (غ) : ولكن .

(٦) في (غ) : التكلم .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١، واللباب للعكبري ٢٩٢/١، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٢ ،والنجم الثاقب ٤٣٧/١.

(٨) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥ ، ١٧٠، والإنصاف ٢٥٣/١ ،وشرع أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح المفصل ٦٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ٥٥٢/٢ ، وشفاء العليل ٤٦٢ ،وخزانة الأدب ٢٣٩/٣ .

والشاهد فيه قوله: « بلله القطر » فهي جملة حالية فعلها ماض، وليس معها «قد» لا ظاهرة ولا مقدرة .وبه استدل الأخفش والكوفيون على أنه لا تجب « قد » مع الماضي المثبت الواقع حالاً . والبصريون يقولون إن « قد » مقدرة هنا .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) النساء : ٩٠ .

وغيرهم[1] أوجبوه[2] ، وقَدَّرُوا « قد » في الآية ، والبيت[3] .

واجتماع[4] الواو، و«قد» أكثر من انفراد أحدهما. وانفراد « قد » أكثر من انفراد الـــواو . فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع « قد » لابد منها كقوله[5] :

تَقُولُ وقد تَرَّ الوضيفُ وساقُها ألستَ ترى أن قد أتيتَ بِمُؤيِدِ

وإذا كان الماضي المثبت بعد « إلاّ » فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و « قد » أكثـــر[6]، نحو: « ما لقيته إلاّ أكرمني » . وقد تجيء مع الواو و«قد» نحو : « ما لقيته إلاّ وقد أكرمني » . ومع الواو وحدها نحو : « ما لقيته إلاّ وأكرمني » . ولم يسمع فيه انفراد « قد » نحو : « ما لقيته إلاّ قد أكرمني »[7] .

[حذف عامل الحال]

قوله : (**ويجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ**) أي : عامل[8] الحال .

واعلم أنه قد يحذف جوازاً ووجوباً[9] . ولابد من قرينة . فقرينة[10] ما كان جائزاً حضور معناه ، (**كَقَوْلِكَ لِلمُسَافِرِ : « رَاشِداً مَهْدِيّاً »**) ، أي : سِرْ راشداً[11] . أو[12] تقـــدم ذكـــره

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١، واللباب للعكبري ٢٩٢/١، وشرح الكافية للرضي ٨٣/٢ .

(٢) في (غ) : أوجبو .

(٣) في (غ) : المثبت .

(٤) في (غ) : فاجتماع .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٨، وجمهرة اللغة ٧٨ ،والمنصف ٢٦٩/١، واللســـان (أيـــد) ، وشرح الكافية للرضي ٨٤/٢، وخزانة الأدب ٢٤٧/٣ .

وترَّ : بان وانقطع . القاموس (تر) ٣٣٤. والوضيف : مستدق الذراع والساق من الخيل ومن الإبل وغيرها . القاموس (وضف) ٧٩٤ . والمؤْيِد : الداهية . القاموس (أيد) ٢٥٥ .

والشاهد فيه قوله : « وقد تَرَّ » وهي جملة حالية فعلها ماض، وقد خلا من الضمير، فوجب مجيء الواو و « قد » .

(٦) في (غ) : كثر .

(٧) ينظر :شرح الرضي ٨٣/٢، والارتشاف ٣/ ١٦٠٩.

(٨) في (غ) : حذف عامل .

(٩) في (غ) : وجوباً وجوازاً .

(١٠) في (غ) : قرينته .

(١١) في (غ) : راشداً مهدياً .

(١٢) في (ش) : وتقدم .

كقولك: « قائماً » في جواب: « كيف خَلَّفْتَ زيداً ؟ » ، وكقوله[1] تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ [2] أي : بلى نجمعها قادرين .

ومن مواضع وجوب حذف عامل الحال أن تُبَيِّنَ الحالُ ازديادَ ثمنٍ أو غيره ،شيئاً فشيئاً، مقرونة بالفاء ، أو بـ«ثم» ، نحو : « بعته بدرهم فصاعداً » ، أو« ثم زائداً » ، أي : فذهب الثمن صاعداً، أو[3] زائداً . يقال هذا في ذي أجزاء بِيْعَ بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر[4] . وكذا[5]: « قرأت كُلَّ يوم جزءاً من القرآن فصاعداً » ، أي : فذهبت[6] القراءة زائدة ، أي : كانت[7] كل يوم في الزيادة .

ومنها : إذا ناب الحال عن خبر ، نحو : « ضربي زيداً قائماً » ، وقد تقدم [8].

ومنها : أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال كقولهم: « تميمياً مرة وقيسياً أخرى »[9] وقوله[10] :

أفي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْب أشباهَ النساءِ العَوَارِكِ

العوارك : الحوائض[11] . أي : أتتحول تميمياً ، وأتتقلبون أعياراً .

---

(١) في (غ) : وقوله .

(٢) القيامة :٣،٤.

(٣) في (غ) : ثم .

(٤) في (أ) : أكثر .

(٥) في (غ) : وقد .

(٦) في (ش) : ذهبت

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : ص ١٢١.

(٩) مثل يضرب لمن يتقلب في أموره .ينظر : الكتاب ٣٤٣/١، والمقتضب ٢٦٤/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١.

(١٠) البيت من الطويل،وهو لهند بنت عتبة في السيرة النبوية ٦٥٦/١، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣، وخزانة الأدب ٢٤٧/٣. وبلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٧/١ ، والمقرب ٢٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢ ،والإيضاح شرح المفصل ٣٤٧/١ ، واللسان (عير) ٤٩٢/٩ .
أعياراً : جمع عَيْر وهو الحمار ، شبهتهم بها في الجفاء والغلظة . ينظر : اللسان (عير) ٤٩٢/٩ .
العوارك : العِراك : الحيض . وعَرَكْتُ أي : حضتُ ، ونساء عوارك أي : حيّض . ينظر اللسان (عرك) ١٧٠/٩ .
والشاهد فيه قوله: « أعياراً » و« أشباه » على أنهما منصوبان على الحال، والعامل فيهما محذوف، كأنها قالت : أتثبتون في السلم أشباه أعيار ، وأمثال أعيار .

(١١) ينظر : اللسان (عرك) ٤٦٧/١٠.

وقوله[1] :

أفي الوَلائمِ أَوْلاداً لِواحِدةٍ وفي العِبَادةِ أوْلاداً لِعَلَّاتِ .

هذا مذهب السيرافي[2] ، والزمخشري[3] . ومذهب سيبويه[4] – قال نجم الدين: « وهو الحق »[5] – أن انتصابها على المصدرية . قال ابن الحاجب : « لأنه ليس المراد أنك تتحول حال كونك تميمياً ، بل المعنى : أتتحول هذا التحول المخصوص »[6] .

قوله : (**ويَجِبُ في المُؤَكِّدَةِ [مِثْلُ : « زَيدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً » أَيْ : أَحُقُّهُ . وشَرْطُهَا أنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّة]**[7]) .

أي : يجب حذف العامل في المؤكدة . هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلاّ بعد الاسمية[8] . قال نجم الدين : « والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية[9] كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾[10] ، ونحوه[11] : «تبسم[12] ضاحكاً»، وقوله تعالى[13] : ﴿ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ﴾[14] وقولهم : « تعال جائياً » ، قال[15] :

---

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١ ،وشرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، والمقرب ٢٥٨/١ ،وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٤٧/٣ .
والعَلَّة : الضَّرّة ، وبنو العلات : بنو رجل واحد من أمهات شتى . ينظر: اللسان (علل) ٣٦٧/٩ .
والشاهد فيه قوله : « أولاداً لواحدة ، أولاداً لعلات » منصوبان على الحال ، وعاملهما محذوف دل عليه الحال .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٦/٢ ، والخزانة ٢٤٨/٣ .

(٣) ينظر : المفصل ٩٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٤٤/١- ٣٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٨٦/٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح له ١/ ٣٤٨.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٦.

(٨) وهم الجمهور ، يرون أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة يشترط فيها أن تكون الجملة اسمية .
ينظر :تاج علوم الأدب ٧٤٩/٢.

(٩) وهو اختيا ر ابن مالك والمهدي . ينظر : شرح التسهيل ٢٧١/٢، وتاج علوم الأدب ٧٤٩/٢.

(١٠) هود : ٨٥ .

(١١) في (غ) : نحو .

(١٢) في (ش) : فتبسم .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٤) التوبة : ٢٥ .

(١٥) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٩ ، ولسان العرب (جمن) ٣٦٩/٢، والمقاصد النحوية ١٨١/٣ وقطر الندى ٢٦٣، وشرح التسهيل ٢٧١/٢ ، وشفاء العليل ٥٣٨/٢ . =

وتُضيءُ في وجه النهارِ مُنِيْرَةً كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُها » [1]

والأولون يقولون هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر ، على ما هو مذهب سيبويه // في[2] : « أقاعداً وقد سار الركب »[3] . أ/٣٩

والحال المؤكدة ليست بقيد يتقيد بها عاملها كالمتنقلة . وإذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين . وتجيء إمَّا لتقرير[4] مضمون الخبر ، وتأكيده ، نحو : « زيدٌ أبوك عطوفاً » ، و ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [5] . وإمَّا للاستدلال على مضمونه ، وهو إمَّا فخرٌ كقوله[6]:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي فهل[7] بدارةَ يا للناس مِنْ عارِ

و « أنا حاتمٌ جواداً ، وأنا عمروٌ شجاعاً » . أو تعظيم لغيرك نحو : « أنت الرجل كاملاً » . أو تصاغر في نفسك نحو : « نحن المساكين مظلومين » ، أو تصغير للغير نحو : « هو[8] المسكين مرحوماً » ، أو تهديد[9] نحو : « أنا[10] الحجاج سفاك الدماء » .

وإنما سمي الكل حالاً مؤكدة ، لأن مضمون الحال في الأغلب لازمٌ لمضمون الجملة .

قال سيبويه : « العامل مقدر بعد الجملة تقديره : زيدٌ أبوك أحقه عطوفاً »[11] .

= والجُمانُ : هَنَوات تُتخذ على أشكال اللؤلؤ من فضة ، فارسي معرب ، واحدته : جمانة . وتوهمه لبيدٌ لُؤْلُؤَ الصدفِ البَحْرِيِّ . ينظر : اللسان (جمن) ٣٦٩/٢ .

والشاهد فيه قوله : « منيرة » حيث جاءت حالاً من فاعل « تضيء » مؤكدة لعاملها .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٦/٢ – ٨٧ .

(٢) في (ش) : في نحو .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤٠/١،وشرح الرضي ٨٧/٢ .

(٤) في (ش) : لتقدير .

(٥) فاطر : ٣١ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والخصائص ٢٦٨/٢، وشرح المفصل ٦٤/٢ ،وشرح التسهيل ٢٧٢/٢ ،وشرح الكافية للرضي ٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢٤٩/٣ .

ودارة : اسم أم الشاعر .

والشاهد فيه قوله : « معروفاً » حال مؤكدة لمضمون الخبر . ومضمونه هنا الفخر .

(٧) في (ش) : وهل . وفي (غ) : وما .

(٨) في (ش) : هذا .

(٩) في (غ) : تهديداً .

(١٠) في (غ) : هو .

(١١) قال في الكتاب ٧٨،٧٩/٢: « قولك: هو زيدٌ معروفاً » فصار المعروف حالاً ... فكأنك قلت: أثبته أو ألزمه معروفاً ».

وقال الزجاج : « العامل هو الخبر ؛ لكونه مؤولاً بمسمى »[1] .

وقال ابن خروف[2]:« العامل المبتدأ ؛ لتضمنه معنى التشبيه[3] »[4].

قال نجم الدين : « والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك[5]: وهو أن العامل معنى الجملة ؛ لأنها وإن كان جزآها جامدين فلا شك أنه[6] يحصل من إسناد أحد جزئيها[7] إلى الآخر معنى من معاني الفعل ؛ لأن معنى « أنا زيد » : أنا كائنٌ[8] زيداً »[9] . فعلى هذا العامل منطوقٌ ، ولا يجوز تقدمها على الجملة ، ولا [على أحد جزئيها لضعفها في العمل »[10] .

ويجوز حذف الحال نفسها[11] مع القرينة كقولك : « لقيته » في][12] جواب : « أمَا لقيت زيداً راكباً ؟ » .

وقد تلزم[13] أسماءٌ الحالية ، نحو : « كافة ، وقاطبة ، وطُرّاً[14] » .

قال نجم الدين : « وتقع « كافة » في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة[15] غير حال . وقد خُطئوا فيه »[16] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٦٥/٢ ،وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ ،وشرح الكافية ٨٨/٢ ،والارتشاف ١٦٠١/٣،وشفاء العليل ٥٣٩/٢ ، والنجم الثاقب ٤٤١/١ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي ، أخذ عن أبي طاهر و ابن ملكون ، و صنف شرح كتاب سيبويه ، و شرح الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٠٩هـ . ينظر : معجم الأدباء ٧٥/١٥، ووفيات الأعيان ٤٣٣/١، و البلغة ١٢٨.

(٣)كذا في جميع النسخ ، ولكنها في جميع المصادر : التنبيه .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢، وشرح الرضي ٨٩/٢، والارتشاف١٦٠٢/٣، وشفاء العليل ٥٣٩/٢، والنجم الثاقب ٤٤١/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٦) في (ش) : من أنه .

(٧) في (غ) : الجزءين .

(٨) في (غ) : كان .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٩/٢ .

(١٠) ينظر : السابق ٨٩/٢.

(١١) في (غ) : بنفسها .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) . واستدرك بعد قوله : (وقد يلزم) .

(١٣) في (ش) : يلزم .

(١٤) قال في اللسان (طرر) ٤/ ٤٩٤: « جاءوا طُرّاً ، أي جميعاً » .

(١٥) في (ش) و (غ) : مضافاً .

(١٦) ينظر : شرح الكافية ٨٩/٢ .

[التمـــييز]

قوله[1] : (**التَّمْيِيزُ : مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ**) .

قوله : (**مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ**) جنس يدخل فيه التمييز ، والحال ، والصفة ، وأشباهها[2] .

وقوله : (**الْمُسْتَقِرَّ**) احتراز عن الإبهام العارض في اللفظ المشترك بسبب الاشتراك ، فـــإن الصفة ترفعه[3] نحو : « أبصرت عيناً جاريةً » ؛ لكون الإبهام ليس فيه[4] بوضعي .

والمراد بـــ«المستقر» : الثابتُ وضعاً ، بأن يضع الواضع لفظاً لمعـــنى مبـــهم ،كالعـــدد ، والوزن، والكيل

وقوله : (**عَنْ ذَاتٍ**) احتراز عن الحال ، فإنها[5] ترفع الإبهام[6] ، لكـــن[7] لا عـــن ذات ولكن[8] عن هيئة الذات .

و[9]قوله : (**مَذْكُورَةٍ**[10]، **أَوْ مُقَدَّرَةٍ**) ؛ لشمول[11] النوعين ، التمييز عـــن المفـــرد ، والتمييز عن النسبة .

[تمييز المفرد]

قوله : (**فَالأَوَّلُ : عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدارٍ غَالِباً [إمَّا فِي عَدَدٍ نَحْـــوُ : « عِشْـــرُونَ دِرْهَمـــاً » وسَيَأْتِي]**[12]) . يعني : الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : (**فَالأَوَّلُ : عَنْ مُفْرَدٍ**) أي : صادر عن مفرد ؛ لأن المفرد لإبهامه سبب له .

وهذا القســـم لا يـــكون إلاّ عن مفـــرد . والمفـــرد الذي هذا[13] القســـم صـــادر

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢)في (ش) : وأشباهها كالخبر .

(٣) في (غ) : ترفع .

(٤) في (ش) و (غ) : فيه ليس .

(٥) في (ش) و (غ) : فإنه يرفع .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) و (غ) : ولكن .

(٨) في (ش) و (غ) :(بل) بدل (ولكن) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(١٠) كررها في (غ)

(١١) في (ش) و (غ) : ليشمل .

(١٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧.

(١٣) في (أ) و (غ) : هو.

عنه[1] إما مقدار ـــ وهو الغالب ـــ أو غير مقدار .

والمقدار : ما يُقَدَّر به الشيء ، أي : يُعْرَف به قدره ، ويُبَيَّن .

والمقادير : إمَّا مقاييس مشهورة موضوعة يُعْرَفُ بها قدر الأشياء ،كالأعداد ، وما يُعرف به قدر المكيل ،كالقفيز ، والأردب ، والكُرّ . وما يُعرفُ به قدر الموزون ،كصنجات الوزن كالطَّسُّوْج[2] ، والدانق ، والدينار ، والمنّ ، والرطل . وما يعرف به قدر المذروع ، والممسوح كالذراع ، وقدر راحة ، وقدر شبر .

وإمَّا مقاييس غير مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى : ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[3]،وقولك:« عندي مثلُ زيد رجلاً ، وبطولك رجلاً ، وبعرضه أرضاً ، وبغلظه خشباً » .

فهذه المقادير إذا نَصَبْتَ عنها التمييز أردْت بها المُقَدَّرات ، لا المقادير ، فقولك : « عندي عشرون// درهماً ، وذراعٌ ثوباً ، ورطلٌ زيتاً » المراد بـــ « عشرون[4] » : الدراهم ، لا مجرد العدد، **٣٩/ب**
وبـــ « ذراع » : المذروع لا ما يذرع به ، وبـــ « رطل » : الموزون لا ما يوزن به .

وغير المقدار : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون بحيث يصح إطلاق ذلك[5] الأصل على ذلك الفرع ، نحو : « خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً ، وثوبٌ خزاً » . والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ؛ لاحتياج المقادير – لإبهامها – إلى مُمَيِّز . ونصبُ المميز نصٌّ على كونه مميِّزاً ، وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه عَلَمُ الإضافة ، فهي غير مقدار أولى ؛لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أنَّ الخفة مع الجر أكثر ؛ لسقوط التنوين والنونين[6] بالإضافة .

وإن لم يحصل للفرع بالتفريع اسمٌ خاصٌ نحو : « قطعة ذهب ، [وقليل فضة] [1] » لم يجز انتصاب الثاني على التمييز . والتزامهم للجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ، وما تضاعف منهما ؛ لكثرة استعمال العدد ، فآثروا التخفيف بالإضافة .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) الطَّسُّوج : كسَّفُّود ، رُبْع دانق ، وهو معرب . ينظر : القاموس (طسج) ٣٠٥/١ .
(٣) آل عمران :٩١ .
(٤) في (غ) : عشرين .
(٥) في (ش) و (غ) : اسم ذلك .
(٦) في (غ) : النون .
(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

قوله:(**وإمَّا في غِيرِهِ [نحو: «رِطلٌ زَيتاً ، ومَنَوَانِ سمناً ، وعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً »**][1]).

أي : في غير العدد . و[2]مثَّل بثلاثة أمثلة بعد تمثيل العدد ؛ لبيان ما يتم به المفـــرد ؛ لأن التمييز لا ينتصب إلاّ بعد تمام ،كما أنه فضلةٌ مشبهة للمفاعيل ؛ لمجيئه فضلةً بعد التمام . والاسم المفرد يتم بأربعة أشياء :

إما بشبه نون الجمع ،كما في « عشرين » وأخواته . وإمَّا بالتنوين الظاهر ،كما في « رطلٌ زيتاً » ، أو[3] المُقَدَّر كما في « خمسة عشر درهماً ، وكم رجلاً عندك » . وإمَّا بنون التثنية ،كما في : « مَنَوان سمناً » . وإمَّا بالإضافة كما في « مثلها زبداً » .

ومعنى[4] تمام المفرد : أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، فتستحيل[5] إضافة الاسم مع التنوين ، ونوني التثنية ، والجمع ، والإضافة . فإذا تم الاسم بهذه الأشياء أشبه الفعلَ التام بفاعله فيشابه التمييزُ الآتي بعده المفعولَ ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم كوقوع المفعول بعد تمام الكلام ، ويصير ذلك الاسم التام بمشابهة الفعل عاملاً في التمييز . وهذه المتممات أشبهت الفاعل بوقوعها في آخر الاسم . ألا ترى إلى « لام » التعريف يتم بها الاسم ، ولا ينتصب عنه تمييزٌ . فلا يقال : « الراقودُ خلاً » كما يقال : « راقودٌ خلاً » لَمَّا لم يكن في آخر الاسم مثلُ الفاعـــل يقـــع بعـــد الفعـــل ، أو في آخره .

واعلم أنه قد يكون الاسم في نفسه تاماً بلا شيء[6]، بحيث لا تجوز[7] إضافته ، فينتصـــب عنه التمييز ، وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير . وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة ، والتفخـــيم ، والتعجب نحو : « يا له رجلاً ، ويا لها قصةً ، ويا لك ليلاً ، ويا لها[8] خطة ، وما أحسنها مُقلة ، ولله دره رجلاً ، وويحه رجلاً ، وويله رجلاً ، ونعم رجلاً ، وبئس غلاماً ، وساء مـــثلاً ، ورُبَّـــهُ رجلاً » .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧.

(٢) في (أ) : (مثل) بدون واو .

(٣) في (غ) : و .

(٤) في (غ) : ومعنى تمام الاسم تمام المفرد .

(٥) في (ش) و (غ) : فيستحيل .

(٦) في (ش) و (غ) : لا بشيء .

(٧) في (ش) و (غ) : لا يجوز .

(٨) في (ش) و (غ) : ويلمها .

وهذا كله إذا كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه . قال أمير المؤمنين [عليه السلام] [1] « يا له مراماً ما أبعده »[2] . وقال امرئ القيس[3] :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وقول ذي الرمة[4] :

وَيْلُمِّها روحةً والرِّيحُ مُعْصِفَةٌ والغَيْثُ مُرْتَجِزٌ والليلُ مُقْتَرِبُ

وإن عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق مُعَيَّن نحو : « جاءني زيدٌ فياله رجلاً ، وويْلُمِّه[5] فارساً ، ولله درُّه فارساً » أو[6] بالخطاب لشخص معين نحو : « قلت لزيدٍ : يالك من شجاع ، ولله درُّك من رجل » . فليس التمييز عن المفرد أعني الضمير ؛ لأنه لا إبهام فيه حينئذٍ ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه ظاهراً نحو قوله [7]:

لله دَرُّ أَنُوشِرْوَانَ مِن رجلٍ ما كان أعرفَه بالدُّونِ والسَّفلِ

// وقولهم : « قال الله عز من قائل ، وزيدٌ قاتله الله شاعراً ، أو من شاعر » . أ/٤٠

والثاني : اسم الإشارة : كقوله تعالى : ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا [8]﴾[1] فيمن قال : إنه تمييز لا حال . ونحو : « حبذا رجلاً » .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر: نهج البلاغة ٥٥/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ،وشرح عمدة الحافظ ٣٠٣ ،وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢ ، والمغني ٢٨٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢ ،والمقاصد النحوية ٢٦٩/٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ .
والشاهد فيه قوله : « من ليل » وهو تمييز عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله « يا لك » .

(٤) البيت من البسيط ،وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٣، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢ .
والروحة : من الرواح ضد الصباح . ومعصفة : شديدة . والغيث مرتجز : أي :كثير الأمطار .
والشاهد فيه قوله : « روحةً » حيث جاءت تمييزاً عن المفرد من الضمير المبهم في « ويلمها » .

(٥) في (غ) : ويله .

(٦) في (غ) : و .

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٣ .
و « أنوشروان » هو أشهر ملوك الفرس ، وأحسنهم سيرة ، وفي أيامه ولد النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ملكاً محبباً للرعايا . ينظر: الخزانة ٢٦٨/٣ .
والشاهد فيه قوله : « من رجل » على أنه تمييز عن النسبة الحاصلة بالإضافة .

(٨) يجوز أن يكون تمييزاً ، ويجوز أن يكون حالاً . ينظر : إملاء مامن به الرحمان ٣٢.

(١) البقرة : ٢٦ .

والعامل في تمييز المفرد كله المُمَيَّزُ، لا الفعل . فلا تظنن أن الناصب للتمييز في « نِعْمَ رجلاً، وبئس رجلاً » ، ونحوهما هو الفعل ، بل الضمير ؛ لتمامه ، ومشابهته للفعل .

قوله : (**فَيُفْرَدُ إنْ كَانَ جِنْساً ، إلاَّ أنْ تُقْصَدَ الأَنْوَاعُ . ويُجْمَعُ في غَيْرِهِ**[1]) .

قال نجم الدين : « ليس بتقسيم حسن . والحق أن يقال : التمييز عن المفرد إن كان عن[2] عدد ، فإن كان جنساً ، وقُصد به الأنواع أُفْرِد ، وجرد عن « تا » الوحدة[3] نحو : « عشرون ضرباً » . وإن لم يقصد بالجنس الأنواع أفرد ، وقرن بـ « تاء » الوحدة[4] نحو: « عشرون ضربة » . وإن كان غير جنس أفرد أيضاً نحو : « عشرون رجلاً ، أو درهماً » .

وإن كان التمييز عن المفرد غير[5] العدد ، فإن كان جنساً ، وقصدت به الأنواع فَطَابِقْ، نحو:« عندي مثله تمراً، أو تمرين، أو تموراً ». وإن لم تقصد الأنواع فَأَفْرِدْ[6] نحو : « مثله تمراً »[7] . وإن لم يكن جنساً طابقتَ به ما قصد نحو : « مثله رجلاً ، أو رجلين ، أو رجالاً » »[8] .

فقوله : (**ويُجْمَعُ في غَيْرِهِ**) ليس بصحيح .

والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد المجرد عن « تاء » الوحدة، فـ « تَمْرٌ ، وضَرْبٌ » جنس، بخلاف « رجل ، وفرس » .

قوله : (**فإنْ كَانَ بِالتَّنْوِينِ ، أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ جَازَتِ الإِضَافَةُ**) .

إنما جازت الإضافة إيثاراً للتخفيف نحو : « رطل زيتٍ ، ومنوا سمنٍ ». والمراد بالتنوين ههنا الظاهر ، لا المقدر ؛ لامتناع إضافة ما فيه التنوين المقدر .

---

(١) مراده : أن غير العدد إن كان تمييزه من أسماء الأجناس التي لا واحد لها يتميز ، كزيت و عسل وجبن وماء ونحوه فإنه يكون مفرداً ؛ لأن مثل ذلك لا تصح تثنيته ولا جمعه لفقدان شرط ذلك فيه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فيجب حينئذ تثنيته إن قصد نوعان ، وجمعه إن قصد ثلاثة فأكثر ، فالأول كقولك : عندي قنطار زيتاً ، والثاني زيتين ، والثالث زيوتاً. وإن كان جنساً مما يتميز واحده ككتاب وثوب جاء مجموعاً كقولك عندي قنطار كتباً وثياباً . ينظر : شرح الوافية ٢٢٦، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٣/٢.

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) وذلك لبيان عدد الأنواع .

(٤) وذلك لبيان عدد الآحاد .

(٥) في (ش) و (غ) : عن غير .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) وإنما يفرد لعدم احتياجه إلى التثنية والجمع ؛ لوقوع الجنس على القليل والكثير . ينظر : الوافية لركن الدين ١٢٩.

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٩/٢ .

قوله : (**وإلاَّ فَلاَ**) . وذلك مع شبه نون الجمع[1] ، ومع الإضافة[2] ؛ لأن النون لما لم تكن نون جمع حقيقيةً لم يجز حذفها ، ولما أشبهت نونَ الجمع لم تجز الإضافة مع بقائها . والإضافة مع وجود المضاف إليه محال ؛ إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطفٍ . وإن حذفت المضاف إليه الأول ، وأضفت فسد المعنى .

قوله: (**وعَنْ غَيرِ مِقْدَارٍ**) قد تقدم ذكره[3] ؛ ولِمَ كان الجر فيه أكثر نحو:«خاتم حديد» .

[تمييز النسبة]

قوله : (**والثَّاني : عَنْ نِسْبَةٍ في جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا [مِثْلُ : « طَابَ زَيدٌ نَفْساً ، و زَيدٌ طيِّبٌ أَباً ، وأُبُوَّةً ، ودَاراً ، و عِلْماً ، أَوْ في إِضَافَةٍ مِثْلُ : يُعْجِبُني طِيْبُهُ أَباً ، وأُبُوَّةً ودَاراً وعِلْماً، ولله دَرُّهُ فَارِساً]**[4]) .

قوله: (**عَنْ نِسْبَةٍ في جُمْلَةٍ**) أي : حاصلة في جملة . قوله : (**أَوْ مَا ضَاهَاهَا**) أي : شابهها . وشبه الجملة : إمِّا اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : « زيدٌ متفقئٌ شحماً ، والبيت مشتعلٌ ناراً » ، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو : « الأرض مفجرةٌ عيوناً[5] » ، أو[6] أفعل التفضيل مع مرفوعه نحو : ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً ﴾[7] ، قال جرير[8][9] :

ألستم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى العَالمينَ بُطُونَ رَاحِ

فنصب « بطون » تمييزاً[10] عن النسبة التي في أفعل التفضيل وهو « أندى » .

---

(١) وذلك في مثل : « عشرين درهماً » فهنا تتعذر الإضافة ؛ إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة ولا بقاؤها ، فتعذرت الإضافة . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٤/٢.

(٢) يعني تمتنع معها الإضافة ؛ فلا يضاف الاسم إلى اسمين .

(٣) ينظر : ص ٢٤٧.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧.

(٥) في (ش) و (غ) : عيناً .

(٦) في (غ) : و .

(٧) الكهف : ٣٤ .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٨٥،٧٩ ، والمقتضب ٢٩٢/٣ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ ،والجنى الداني ٣٢ وشرح شواهد المغني ٤٢/١ .

(١٠) في (ش) و (غ) : تمييز

و﴿ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[1] . و[2] الصفة المشبهة مع مرفوعها نحو : « زيدٌ طيّبٌ أباً » .[والمصدر نحو : « أعجبني طِيْبُهُ أباً»][3]. وكذا[4] كل[5] ما فيه معنى الفعل نحو:« حسبك بزيد رجلاً ، وويْلُمّ زيدٍ رجلاً ، ويا لزيدٍ فارساً».

قوله : (**أَوْ فِي إِضَافةٍ**) عطف على قوله : (**فِي جُمْلَةٍ**) أي : نسبة في إضافة نحو : « جاءني زيدٌ ولله درّه فارساً ، ولله در عمروٍ قارئاً » .

قال نجم الدين : « والحق أن التمييز في « لله دره فارساً » ونحوه[6] عن نسبة في شبه جملة أيضاً ؛ لأن فيه معنى الفعل أي : عجباً من زيدٍ فارساً »[7] .

قوله : (**أَباً ، وأُبُوَّةً ، ودَاراً ، وعِلْماً**) . هذا تفصيل التمييز[8] الكائن عن النسبة ؛ لأنه إما نفس ما انتصب عنه لا غيرٌ نحو : « كفى زيدٌ رجلاً » ، و « لله درُّ زيد رجلاً »[9] .

وإمَّا أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، وأن يكون متعلِّقه // نحو : « طاب زيدٌ أباً » يجوز أن تريد بـ « أباً » نفس « زيد » ، وأن تريد به أباه . **٤٠/ب**

وإما أن يصلح أن يكون صفة نفسه لا غير نحو : « طاب زيد علماً » .

أو يصلح صفة نفسه أو صفة متعلِّقه نحو : « طاب زيدٌ أبوةً » يجوز أن يكون المعنى : أبوته لغيره ، أو طاب أبوة أبيه » .

وإما ألاّ يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، ولا صفة نفسه ، بل يكون نفس متعلِّقه لا غير، نحو : « طاب زيدٌ داراً » .

وإذا قصدنا أن[10] نصرح بالذات المقدرة الذي هذا التمييز تمييز لها ، وصادر عنها قلنا : « كفى شيء زيدٌ رجلاً ، وطاب شيءُ زيدٍ نفساً ، أو علماً ، أو داراً » . فالذات المقدرة هي

---

(١) الفرقان :٢٤ .
(٢) في (ش) و (غ) : أو .
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٤) في (ش) و (غ) : وكذلك .
(٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) ينظر : شرح الكافية ١٠١/٢ .
(٨) في (ش) و (غ) : للتمييز .
(٩) فـ « رجل » هو « زيد » لا غير .
(١٠) في (غ) : بان .

« شيء » المنسوب إليه « كفى ، وطاب » . فإذا أظهرته صار « زيدٌ » في: « كفى زيدٌ رجلاً » بدلاً منه ، وفي : « طاب زيدٌ نفساً » مضافاً إليه «شيء» ، و « رجلاً ، ونفساً » تمييز لـ « شيء » المقدر ، وكذا « داراً ، وعلماً » .

وإذا أردنا أن نرد التمييز في هذه الأمثلة إلى أصله ، ونرد الاسم الذي انتصب عنه إلى مركزه قلنا : « كفى رجلٌ زيدٌ ، وطاب أبٌ[1] زيدٌ » . فـ « زيدٌ » بدل . و « طاب أبو زيد، وأبوّة زيد[2]، وعلم زيد ، ودار زيد ، ونفس زيد » . فأضفنا[3] التمييز إلى ما انتصب عنه ؛ لأن التمييز متعلق لما انتصب عنه .

[مطابقة التمييز لما هو له]

قوله : (**ثُمَّ إنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ [جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وَلِمُتَعَلِّقِهِ وإلاَّ فَهُوَ لِمُتَعَلِقِهِ ، فَيُطَابِقُ فِيهِمَا مَا قُصِد ، إلاَّ أنْ يَكُونَ جِنْساً إلاَّ أنْ تُقْصَدَ الأَنْوَاعُ]**[4]) .

[يعني : أن التمييز عن النسبة إمَّا أن يكون اسماً ، أو صفة . والاسم إما أن يصح جعله لما انتصب عنه] [5] أو لا . فإن صح أن يكون نفسَ ما انتصب عنه كـ « أباً » ، أو صفةَ نفسه كـ « أبوة » (**جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وَلِمُتَعَلِّقِهِ**) أي : جاز أن يكون ما صح أن يكون نفسه[6] نفس متعلِّقه كـ « أباً » في[7] : « طاب زيدٌ أباً » ، فإنه يصح أن يكون « زيداً » ، و[8] أن يكون « أباه » . وجاز[9] أن يكون ما صح صفةً لنفسه أن يكون صفة لمتعلِّقه كـ «أبوةً» في « طاب زيدٌ أبوةً » فإنه[10] يصح أن تريد بها : أبوة زيدٍ نفسِهِ لأولاده، وأن تريد : أبوة أبيه له. قال نجم الدين[1] : « وما كان ينبغي له هذا الإطلاق، فإن « رجلاً » في: «كفى زيدٌ[2] رجلاً »

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (ش) و (غ) : وطاب أبوة زيد ، وأبو زيد .
(٣) في (ش) و (غ) : وأضفنا .
(٤)ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧.
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٦) كرر (أن يكون نفسه) في (غ) .
(٧) كررها في (أ) .
(٨) في (غ) : أو .
(٩) سقطت من (ش) .
(١٠) في (ش) : فإن .
(١) ينظر : شرح الكافية ١٠٣/٢ .
(٢) كررها في (غ) .

صح أن يكون لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا « علماً » صح أن يكون صفة[1] لما انتصب عنه ، و لم يصح أن يكون صفة لمتعلقه » .

قوله : (**فَيُطَابِقُ فِيهِمَا مَا قُصِد**) يعني: بالمطابقة : الإفراد إن قُصِد ، والتثنية إن قُصِدتْ ، والجمع إن قُصِد .

ويعني بقوله (**فيهما**) التمييز الذي لما انتصب عنه ، والتمييز الذي لمتعلِّقه .

ويعني[2] بـــ (**مَا قُصِدَ**) : المفرد ، والمثنى ، والمجموع .

تقول في الذي لما انْتَصَبَ عنه : [« طاب زيدٌ أباً ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء » طابقت بالتمييز ما انتصب عنه][3] وهو « زيد » .

وإن جعلته لمتعلقه : فإن[4]قصدت أبا زيد قلت[5] : « طاب زيدٌ أباً » ؛ لأن المقصود مفرد . وإن قصدت أبويه قلت : « طاب زيدٌ أبوين » ؛ لأن المقصود مثنى . وإن قصدت آباءه[6] قلت : « طاب زيد آباءً » ؛ لأن المقصود مجموع . وقد يلتبس الأمر في « طاب زيدٌ أباً ، وطاب الزيدان أبوين ، و طاب الزيدون آباءً » هل التمييز لما انْتَصبَ عنه ، أو لمتعلِّقه ؟ فيرجع[7] إلى القرائن . وكذا في: « طاب الزيدان أبوةً ، [والزيدون أبوةً »][8] .

ويطابق بالتمييز[9] أيضاً ما قصد فيما لا يصح إلاّ لمتعلِّقه نحو[10] : « طاب زيدٌ داراً ، ودارين ، ودوراً » .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقول فيما ليس جنساً سواء إن جعلته لما انتصب عنه ، أو لمتعلقه : إنه إن لم يلتبس فالأولى الإفراد ، وعدم المطابقة نحو : « هم حسنون وجهاً ، وطيبون

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (أ) : آباءوه
(٧) في (ش) : فرجع .
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(٩) في (ش) : في التمييز .
(١٠) سقط من (ش) .

عرضاً » ، ويجوز « وجوهاً ، وأعراضاً » . قال تعالى : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [1] وقال علي[2] – عليه السلام – « فطيبوا على أنفسكم نفساً »[3] .

وأما إذا التبس فالمطابقة لا غير ، لا يجوز[4] : « زيدٌ طيبٌ أباً » وأنت تريد « آباء ، أو أبوين » . ولا تقول : « طاب زيدٌ داراً » وأنت تريد « دارين ، أو دوراً » . قال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [5] »[6] .

ويجوز // جمع المثنى إذا لم يلتبس نحو: « قَرَّ زيدٌ عيوناً » ، قال أبو طالب[7] ــ رحمه الله ــ يخاطب النبي صلى الله عليه [وآله][8][9] : **أ/٤١**

فاصْدعْ بأمرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضةٌ وابشرْ بذاك وقَرَّ منك عُيُونَا

قوله : (**إلاَّ أنْ يَكُونَ جِنْساً [إلاَّ أنْ تُقْصَدَ الأَنْوَاعُ]**[10]) .

يعني : أنك تقول: « طاب زيدٌ أبوةً » سواء أردت « أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه » ، و « طاب الزيدان ، أو الزيدون أبوةً » ، و«طاب زيدٌ علماً » مع كثرة علومه ، إلاّ أن تقصد الأنواع فتقول : « طاب زيدٌ[11] علوماً ، أو علمين » على حسب ما تقصد، قال تعالى : ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلاً ﴾ [12] .

---

(١) النساء : ٤ .

(٢) في (ش) : علي بن أبي طالب .

(٣) ينظر: نهج البلاغة ٧٧.

(٤) في (غ) : لا تجوز .

(٥) القمر : ١٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/٢ .

(٧) في (ش) : رحمة الله عليه . وفي (غ) : زاد عليها : (تعالى) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) . وفي (غ) : زيادة (وسلم) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لأبي طالب في ديوانه ٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٥/٢، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٥ وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢٧٨/٢ .

والشاهد فيه:« عيوناً » على أنه يجوز جمع المثنى في التمييز إذا لم يُلبس. وهو كذلك هنا؛ لأن الإنسان ليس له إلاّ عينان .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ــ ١٠٨.

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) الكهف : ١٠٣.

قوله : (**وإنْ كَانَ صِفَةً [كَانَتْ لَهُ ، وَطِبْقَه**[1]][2]) قسيمُ قوله : (**إنْ كَانَ اسْماً**) يعني: أن الصفة لم تجيء صالحة إلاّ لما انتصب عنه ، فيجب إذن مطابقته ؛ إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد نحو:« لله درك فارساً،ولله در زيدٍ فارساً،وكفى زيدٌ شجاعاً» .

قوله : (**واحْتَمَلتِ الحَالَ**) .

قال الأكثرون[3] : هي تمييز . وقال بعضهم هي حال . أي : ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجح ابن الحاجب[4] التمييز .

قال نجم الدين: « وأنا لا[5]أرى بينهما فرقاً . وتصريحهم بـ « مِنْ » في : « لله درك من فارس ، وعز من قائل » دليل على أنه تمييز، والتمييز عن المفرد مقدرٌ بـ « من » . وكذا[6] عن النسبة إن كان نفس ما انتصب عنه . وقد تكلف بعضهم تقدير « مِنْ » في جميع التمييز عن النسبة نحو : « طاب زيدٌ داراً ، وعلماً » وليس بوجه »[7] .

[تقدم التمييز على عامله]

قوله : (**ولا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ**) . أي : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان تمييز مفرد اتفاقاً[8] ؛ لأن عامله اسمٌ جامدٌ ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة . ولا يتقدم أيضاً على عامله في تمييز المضاهي للجملة الذي العامل فيه الصفة المشبهة ، أو أفعل التفضيل ، أو المصدر ، أو ما فيه معنى الفعل [مما ليس][9] من الأسماء المتصلة به نحو : « لله دره[10] فارساً » ونحوه ؛ لضعف العامل أيضاً .

---

(١) أي : إن كان التمييز صفة فإنها تكون راجعة لما انتصبت له ، وتجب مطابقتها له ، فتقول : « لله دره فارساَ ، لله درهما فارسين ، لله درهم فوارس » . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٢٨، والنجم الثاقب ٤٥٤/١.

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٨.

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٨/٢، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢١٧، وشرح التسهيل ٢٩٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٦/٢، والوافية ١٣٣ ، والنجم الثاقب ٤٥٤/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٥٢٨/٢، وشرح الوافية له ٢١٧.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : وكذلك .

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٠٦/٢.

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٠٧/٢، والنجم الثاقب ٤٥٥/١.

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : لله در زيد فارساً .

وأما إن كان العامل الفعل الصريح نحو : « طاب زيدٌ أباً » ؛ أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول فجوزه المازني[1] ، والكسائي[2]، والمبرد[3] ؛ نظراً إلى قوة العامل، واحتجوا بقوله[4] :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِرَاقِ حَبِيبَهَا ومَا كَانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[5]

ورد بأن الراوية « نفسي » .

ومنعه الباقون[6] ؛ لأن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بمميزه سواء كان عن مفرد ، أو عن نسبة ، فأصل : « عندي راقودٌ خلاً » : عندي خلٌ راقودٌ . والأصل في « طاب زيدٌ نفساً » لزيدٍ نفسٌ طابت . وإنما خولف هذا الأصل لغرض الإبهام أولاً ، والتفسير ثانياً ؛ لكونه أوقع في النفس ؛ لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أبهم عليها ؛ ولأنك إذا فسرت بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض مما جعله تمييزاً لم يستقم .

[تنكير التمييز]

وأصل التمييز التنكير ؛ لأنه وضع لرفع الإبهام عن الذات ؛ والنكرة تكفي في ذلك ، فلو عُرِّف ذهب التعريف ضائعاً .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ،والمفصل ١٠١، واللباب ١ /٣٠٠، وشرح التسهيل ٣٠٢/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب٥٢٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، والوافية ١٣٤ ، والنجم الثاقب ٤٥٦/١، وشفاء العليل ٥٥٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠، والخصائص ٣٨٤/٢، ولسان العرب (حبب) ٢٩٠/١ .
وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ ،والإنصاف ٨٢٨ ،وأسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ٧٤/٢ ،وشرح التسهيل ٣٠٣/٢ ،وشرح ابن عقيل ١٩٤/٢ .
والشاهد فيه تقديم التمييز « نفساً » على عامله المتصرف « تطيب » .

(٥) في (ش) و (غ) : يطيب .

(٦) ينظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ ،والمفصل ١٠١، واللباب ١ /٣٠٠، وشرح التسهيل ٣٠٢/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب٥٢٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، والوافية ١٣٤ ، والارتشاف ١٦٣٤/٤،والنجم الثاقب ٤٥٦/١، وشفاء العليل ٥٥٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٠/٢ .

[وأجاز الكوفيون[1] كونه معرفة نحو : ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[2]، و« غبن رأيَه ، وبطر عيشَه ، وألم بطنَه »][3] .

والبصريون[4] قالوا : معنى « سفه نفسه » سفّهها ، أو سفه في نفسه، فيكون مفعولاً[5] به بغير واسطة ، أو بواسطة حرف جر . و « ألم بطنه » مضمن[6] معنى : « شكى » ، و « بطر عيشه » أي : في عيشه .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٩/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤، و شفاء العليل ٥٥٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٢) البقرة : ١٣٠.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٩/٢، والارتشاف ١٦٣٣/٤.

(٥) في (ش) و (غ) : مفعول به .

(٦) سقطت من (ش) .

[المســـتثنى]

قوله : (**المُسْتَثْنَى : مُتَّصِلٌ ومُنْقَطِعٌ**) .

[المستثنى يشبه المفاعيل جملةً بكونه فضلةً تجيء[1] بعد التمام ، ويشـــبه المفعـــول معـــه خصوصاً ؛ لكونه بواسطة حرفٍ[2] مثله .

اعلم أنه قسم] [3] المستثنى قسمين ، وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعـــنى ؛ لأنهما مختلفا[4] الماهية ؛ لأن// أحدهما مُخْرَج ، والآخر غير مُخْرَج . ولا يمكن جمع شيئين مختلفي **٤١/ب** الماهية في حد[5] . قال[6] :« بلى[7] يمكن جمعها في حد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ . فيقال : المستثنى هو المذكور بعد « إلاّ » وأخواتها » .

قال نجم الدين[8] : « ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية ، فلا[9] يسلم[10] أنَّ كون المتصل مخرجاً من ماهيته ، بل من شرطه[11] . فحقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً : هو المذكور بعد « إلاّ » وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً أو إثباتاً » .

واحترز بـــ « مخالفاً لما قبلها نفياً أو إثباتاً » من المذكور بعد « إلاّ » صفةً [12] .

[قوله :(**فَالْمُتَّصِلُ : هُوَ الْمُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بـــ « إلاَّ» وأَخَوَاتِهَـــا**)][13]

قوله : (**مِنْ مُتَعَدِّدٍ**) أي :من شيء ذي عدد .

قوله : (**لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً**) تفصيل للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظاً به نحو : « جاءني القوم إلاّ زيداً » ، وقد يكون مقدراً نحو : « ما جاءني إلاّ زيدٌ » أي : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ . وذكـــر

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين أخَّره في (ش) وجعله بعد قوله : (بعد إلاّ وإخوانه) .

(٤) في (أ) : مختلفي .

(٥) في (ش) : حد واحد .

(٦) أي : المصنف في شرح الكافية ٥٣١/٢.

(٧) في (غ) : بل .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١١٢/٢.

(٩) في (ش) و (غ) : ولا .

(١٠) في (غ) : تسلم .

(١١) في (ش) : شرائطه .

(١٢) في (ش) و (غ) : الصفة .

(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩.

ابن الحاجب[1] أن المتعدد لفظاً هو الجمع نحو : « جاءني الرجال إلاّ زيداً » . والمتعدد تقديراً هو اسم الجمع نحو : « جاءني القوم إلاّ زيداً » .

قوله : (بـ « **إلاَّ** » **وأَخَوَاتِهَا**) يخرج : « جاءني القوم لا زيدٌ ، وما جاءني القوم لكن زيدٌ[2] ، وجاءني القوم و لم يجيء زيدٌ » .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع[3]، سواء كان من جنس المتعدد كقولك : « جاءني القوم إلاّ زيداً » مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن[4] « زيد » ، أو أو لم يكن نحو : « جاءني القوم إلاّ حماراً » ، فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم[5] .

قوله : (و[6] **المُنْقَطِعُ : المَذْكُورُ**[7] **بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ**) .

فقوله : (**المَذْكُورُ بَعْدَهَا**) جنس يعم . وقوله : (**غَيْرَ مُخْرَجٍ**) فصلٌ للمتصل .

ويرد[8] في معنى الاستثناء إشكالٌ وهو أنه يؤدي إلى التناقض ؛ لأن « زيداً » في قولك : « جاءني القومُ إلاّ زيداً » إن قلنا إنه غير داخل في القوم خالفنا إجماعهم على أن[9] الاستثناء المتصل مخرج . ولا إخراج إلاّ بعد الدخول . وإن قلنا إنه داخلٌ في القوم ، و « إلاّ » لإخراج « زيد » منهم بعد الدخول صار المعنى : « جاءني زيدٌ مع القوم و لم يجيء زيدٌ[10] » وهذا تناقض ينبغي ألاّ يوجد مثله في كلام العقلاء . وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[1] فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، و لم يلبث الخمسين . تعالى الله عن مثله علواً كبيراً .

---

(١) لم أقف على هذا النقل ، لا في شرح الكافية له ، ولا في شرح المفصل ، ولا في شرح الوافية .

(٢) في (ش) بعده : وجاءني القوم لكن زيد .

(٣) في (غ) : منقطعاً .

(٤) في (غ) : من .

(٥) منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح ١٧٨، وابن جني في اللمع ٣٩، والحيدرة في كشف المشكل ٣١٦.

(٦) في (غ) : في المنقطع .

(٧) في (ش) و (غ) : هو المذكور .

(٨) في (غ) : ويرد على الاستثناء .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١) العنكبوت : ١٤ .

قال[1] بعضهم[2] : نختار أنه غير داخل ، بل « القوم » في قولك : « جاءني القوم » عامٌّ مخصوص مراد به جماعة ليس[3] فيهم « زيد » . وقوله : « إلاّ زيد » قرينة تدل السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بـ « القوم » غير « زيد » .

وليس بشيء لإجماع أهل اللغة على أن[4] الاستثناء مخرج . وأيضاً يتعذر كلام هذا القائل في نحو قوله[5]:« علي[6] عشرةٌ إلاّ واحداً » ؛ لأن الواحد داخل؛ لكون العشرة نصاً في الخمستين .

وقال القاضي عبد الجبار[7]: « هو غير داخل لكن المستثنى ، والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحدٍ ، فقولك[8] : « له عليّ عشرة إلاّ واحداً » بمنزلة : « له عليّ تسعة » »[9] .

وليس بشيء للإجماع على أن المستثنى المتصل مخرج ، ولقطعنا بأن « عشرة » في هذا المثال دالةٌ على الخمستين ، و«إلاّ »[10] مفيدةٌ للاستثناء . و « واحد » هو المُخْرَج ، و « تسعة » لا على شيء من ذلك . والصحيح المندفع عنه الاشكالات أن المستثنى داخلٌ في المستثنى منه[11]. والمجيء منسوب إلى « القوم » المخرج منهم « زيدٌ » بقولنا : « إلاّ زيداً »، كما أن النسبة في: «جاءني غلام زيدٍ» إلى الجزءين معاً. وإنما يلزم التناقض لو كان المجيء منسوباً[1] إلى « القوم » فقط، ثم يخرج « زيد » بعد ذلك .

---

(١) في (ش) و (غ) : وقال .

(٢) وهو اختيار الكسائي ، وأكثر أهل الأصول . ينظر : النجم الثاقب ٤٦٠/١ ، وإرشاد الفحول ٢٥٠ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : له علي .

(٧) القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهَمَذاني ، العلامة المتكلم، شيخ المعتزلة، من كبار فقهاء الشافعية ، ولي القضاء بالري ، وصنف : الأمالي في الحديث ،وطبقات المعتزلة ،وشرح الأصول الخمسة. قال الذهبي : « تخرّج به خلق في الرأي الممقوت » . مات سنة ٤١٥هـ من أبناء التسعين . ينظر : تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٤٤/١٧ ، ولسان الميزان ٣٧٢/٣ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٦ .

(٨) في (غ) : قولك

(٩) ينظر: رأيه هذا في شرح الكافية للرضي ١١٣/٢، والإيضاح شرح المفصل ٣٥٩/١ .

(١٠) في (ش) : لا

(١١) وهو اختيار ابن الحاجب ، والرضي . ينظر : شرح المفصل ٣٥٩/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٣٦/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٤/٢.

(١) في (غ) : منسوب .

وزبدة الكلام أن دخول// المستثنى في المستثنى منه ، ثم إخراجه بـــ « إلاّ » وأخواتها إنمـــا ١/٤٢أ كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه . فلا يلزم التناقض في « جاءني القوم إلاّ زيداً » ؛ لأنه بمنزلة : « القومُ المخرج منهم زيدٌ جاءوني » ، ولا في نحو : « له عليّ عشرةٌ إلاّ درهماً » ؛ لأنـــه بمنزلـــة : « العشرة المخرج منها واحد له » .

[أحكام المستثنى]

قوله : (**وهُوَ مَنْصُوبٌ إذَا كَانَ بَعْدَ « إلاَّ » غَيْرَ الصِّفَةِ [فِي كَلامٍ مُوجَبٍ]**[1]) .

شرع يُبَيِّن إعراب المستثنى . وهو على أربعة أقسام : منه ما يجب نصبه ، ومنه ما يجوز فيه النصب[2] ويختار فيه البدل ، ومنه ما يجب جره ، ومنه ما يعرب على حسب العوامل .

فبدأ بما يجب نصبه ؛ لأنه في المنصوبات . وهو في خمسة مواضع :

الأول : ما استثني بـــ « إلاّ » غير الصفة في كلام موجب نحو : « جاءني القوم إلاّ زيداً » .

والعامل في المستثنى عند البصريين[3] الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط « إلاّ » .

و[4]قال المبرد[5] ، والزجاج[6] : العامل فيه « إلاّ » .

وقال الكسائي[1] : هو منصوب إذا انتصب بـــ « أنَّ » مقدرة بعد « إلاّ » محذوفة الخـــبر فتقدير : « قام القوم إلاّ زيداً » : قام القوم إلاّ أنَّ زيداً لم يقم .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩.

(٢) في (غ) كرر: (يجوز فيه النصب) .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١، وأسرار العربية ٢٠١، واللباب ٣٠٣/١، والإيضاح شرح المفصل ٣٦٢/١، وشرح التسهيل ١٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢ .

(٤) سقطت الواو من (أ) .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/٢ :« مذهب المبرد والزجاج عزاه إليهما السيرافي » . وقال عن المبرد :« وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك، فإنه قال في أبواب الاستثناء [المقتضب ٣٩٠/٣] : « وذلك أنك إذا قلت : « جاءني القوم » وقع عند السامع أن « زيداً » فيهم ، فلما قلت : إلاّ زيداً كانت « إلاّ » بدلاً من قولك : لا أعني زيداً ، أو أستثني ممن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل » . فالناصب عنده فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثني ، ولا أعني » .
ونسب إليه هذا القول ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٤٦/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٢ و ٩/٨.
وممن وافق السيرافي في عزوه للقول الذي ذكره الخالدي الأنباري في الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن جـــني في الخصـــائص ٢٧٦/٢، والرضي في شرحه ١١٥/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١ ،وشرح التسهيل ٢٠١/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢ .
وحكى عنه ابن يعيش أن الناصب عنده فعل دل عليه مجرى الكلام كما هو قول المبرد . ينظر : شرح المفصل ٧٦/٢ .

(١) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١، وشرح التسهيل ٢٠١/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢، والهمع ١٨٨/٢ .

وقال الفراء[1]: « إلاّ » مركبة من « إنَّ » ، و «لا » العاطفة . حذفت النون الثانية من « إنَّ » ، وأدغمت الأولى في لام « لا » ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ « إنَّ » ، وإن[2] اتبع ما قبلها في الإعراب فبـ « لا » العاطفة ، فكأن أصل[3] : « قام القوم إلاّ زيداً » : قام القوم إنَّ [4] زيداً لا قام . أي: لم يقم . فـ « لا » لنفي حكم ما قبل « إلاّ » ونقضه ، نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً . وليس بشيء ؛ لأن « لا » العاطفة لا تجيء إلاّ بعد الإثبات ، وأنت تقول : « ما جاءني القوم إلاّ زيداً » .

وقال بعضهم[5] : هو منصوب بـ « أستثني » .

وقال المصنف في شرح المفصل :« العامل فيه المستثنى منه بواسطة « إلاّ » . قال :« لأنه ربما لا يكون هناك[6] فعل ولا معناه نحو : « القوم إلاّ زيداً إخوتك » »[7] .

والعامل في المنقطع عند سيبويه[8] ما قبل « إلاّ » من الكلام كعمل العشرين في الدرهم .

والمتأخرون[9] ـ لما رأوا [10] « إلاّ » بمعنى « لكنَّ» في المنقطع ـ قالوا إنها[11] الناصبة ، وخبرها في الأغلب محذوف نحو: « جاءني القومُ إلاّ حماراً » أي: لكنَّ حماراً لم يجيء . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾[12] .

قوله[1] : (**أَوْ مقدَّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ**) .

هذا الثاني من مواضع وجوب النصب الخمسة موجباً كان أو غير موجب تقول : « مالي

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١، وأسرار العربية ٢٠١، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠١/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢.

(٢) في (ش) و (غ) : وإذا .

(٣) في (غ) : الأصل .

(٤) في (غ) : إلاّ إن .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٩٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٦.

(٦) في (غ) : هنالك .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ .

(٨) قال في الكتاب ٣٢٥/٢ : «وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت :عشرون درهماً » .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٩٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٧/٢.

(١٠) في (غ) : وراء .

(١١) في (غ) : إنها إن .

(١٢) يونس : ٩٨ .

(١) سقطت من (غ) .

إلاّ أباك أحدٌ » . قال الكميت[1] :

فَمَـــالِيَ إلاَّ آلَ أحمـــدَ شِيعَـــةٌ ومَالِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

وقال[2] :

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ليس[3] لنَا إلاَّ السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

وحكى يونس[4] أن بعض العرب يقول : « مالي إلاّ أبوك أحدٌ » ، فجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى[5] .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو : « ما جاءني إلاّ زيداً[6] أحدٌ » ، ولا يجوز عند البصريين[7] تقدمه عليهما في الاختيار، فلا تقول : « إلاّ زيداً قام القوم » ، وقوله[8] :

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريٌّ ولا خَلا الجنَّ بها إنسيٌّ

---

(١) البيت من الطويل وهو للكميت في الهاشميات ٣٦-٥٥ ،وشرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢، واللمع ٣٩، والإنصاف ٢٧٥/١ ،والمفصل ١٠٣، وشرح المفصل ٧٩/٢، ولسان العرب (شعب) ١٢٨/٧ ،وشرح التصريح ٥٤٩/١، وخزانة الأدب ٢٩١/٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ ، وأوضح المسالك ٢٣٤/٢، والوافية في شرح الكافية ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٤/٢ .

والمَشْعَبُ : الطريق ، ومشعب الحق : طريقه المُفرِّق بينه وبين الباطل .ينظر : اللسان (شعب) ١٢٨/٧ .

والشاهد فيه قوله:« آل، مشعب » حيث نصبهما وقدمهما على المستثنى منه وهو « شيعة ، ومذهب » وهذا هو الوجه .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٠٦ ،وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢، وتذكرة النحاة ٧٣٥ . وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩، والكتاب ٣٣٦/٢، وشرح المفصل ٧٩/٢ ،وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٧/٤ والإنصاف ٢٧٦/١ .

الألب : المجتمعون ، والوزر : الملجأ والحصن ، وأصله الجبل .

والشاهد فيه أنه قدم المستثنى « السيوفَ » على المستثنى منه « وزر » ، ونصب المستثنى .

(٣) في (ش) : ليس فيك .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢.

(٥) في (ش) بعدها : وجوزه الكوفيون .

(٦) في (غ) : زيد .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢٧٣/١ ،وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٤/٢ .

(٨) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ٣١٧ – ٣١٩ ، وأساس البلاغة (دوي) ، ولسان العرب (أنس ، دوا) وخزانة الأدب ٢٩٣/٣ . وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢٧٤/١، وجمهرة اللغة ١١٤٥، ونوادر أبي زيد ٢٢٦، وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٤/٢ .

طوري : العرب تقول : ما بالدار طوريٌّ ولا دُوريٌّ « أي : أحد . ينظر اللسان (طور) ٥٠٨/٤.

والشاهد فيه : « ولا خلا الجن بها إنسي » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بها إنسي خلا الجن . فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسي مبتدأ .

شاذ عندهم للضرورة ،[وجوزه الكوفيون[1]] [2].

قوله : (**أَوْ مُنْقَطِعاً [فِي الأَكْثَرِ]**[3]) .

هذا هو الثالث من مواضع وجوب النصب الخمسة نحو : « ما في الدار إلاّ حماراً » هذا عند أهل الحجاز[4] يوجبون نصبه مطلقاً ؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب قال نجم الدين : « والتميميون قسموا المنقطع إلى قسمين :

أحدهما : ما يكون قبله اسمٌ متعددٌ ، أو غير متعدد ، يصح حذفه نحو « ما جاءني القومُ إلاّ حماراً، و[5]ما جاءني زيدٌ إلاّ عمراً » فهنا يجوِّزون البدل .

ثم إن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إمَّا أن يكون مما يصح دخول // المستثنى فيه مجازاً ، **٤٢/ب**
أو لا . فالأول : نحو قولك : « ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً[6] » يصح أن يكون الحمار إنسان الدار كما قال[7] أبو ذؤيب[8][9] :

فإنْ تُمْسِ في دَارٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً أَنِيْسُكَ أَصداءُ القُبورِ تَصيحُ

وبيت الكتاب[1] :

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٧٣/١،وشرح الرضي ١١٨/٢،والارتشاف١٥١٧/٣، والهمع ١٩٤/٢ ،وحاشية الصبان ٢١٤/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩.

(٤) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، والجمل للزجاجي ٢٣٥ ،وشرح اللمع للضرير الواسطي ٨١،والمفصل١٠٣، وشرح المفصل ٨٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٥/١، وشرح التسهيل ٢٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/٢ .

(٥) في (غ) : أو .

(٦) في (ش) و (غ) : إلاّ حمار .

(٧) في (غ) : نحو قول .

(٨) هو خويلد بن خالد بن المُحَرِّث الهذلي . كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يره . ولا خلاف أنه جاهلي إسلامي قدم المدينة يوم وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو من كبار الشعراء حتى قدمه ابن سلام على سائر الشعراء . توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . ينظر : الاستيعاب ٢١٣/٤ ،وأسد الغابة ٩٨/٦، والإصابة ١١٠/٧ ، ومعجم الأدباء ٣٠٦/٣.

(٩) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ٣٢٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٩/٢ ،وشرح أشعار الهذليين ١٥٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/٢، واللسان (رها) ، وخزانة الأدب ٢٩٦/٣ .
والشاهد فيه أنه جعل الأصداء أنيس المرثى ، مجازاً واتساعاً ، وهو تقوية لمذهب تميم في إبدال ما لا يعقل ممن يعقل ، فيجعلون : ما في الدار أحد إلاَّ حماراً بمنزلة : ما في الدار أحد إلاَّ فلان . والنصب في مثل هذا أجود ؛ لأنه استثناء منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

(١) البيت من الرجز ، وهو لجران العود في ديوانه ٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١٠٤/٢، وشرح المفصل ١١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٧/٣ ، وهو لتزال بن علاب في شرح أبيات سيبويه ١٠٤/٢ . وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٢٢/٢،٢٦٣/١، والمقتضب ٣١٩/٢، ومجالس ثعلب ٤٥٢ .

وبَــلْدَةٍ لَيْــسَ بِهَــا أَنِيْــسٌ إلاَّ اليَــعَافِيرُ وإلاَّ العِــيْسُ

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها[1] تحته حتى كأنه قال : ليس بها[2] أنيس إلاّ قومك . واليعفور[3] : تيس الظِّباء . وفي كفاية المتحفظ[4] : ولد الظبية .

ولسيبويه[5] في مثل هذا وجهان إذا أبدلت :

أحدهما : جعل المنقطع كالمتصل ؛ لصحة دخول البدل في المبدل منه .

والثاني : أن الأصل في نحو : « لا أحدَ فيها إلاّ حماراً » أن يقال : « ما فيها إلاّ حمار » . أي : ما فيها شيء إلاّ حمارٌ .

وأما إذا كان الاسم الذي يجوز حذفه مما لا يصح دخول المستثنى فيه مجازاً نحــو : « مــا جاءني زيدٌ إلاّ عمروٌ » فليس فيه إلاّ ثاني وجهي سيبويه وهو أن الأصل فيه أن يقال : « ما جاءني إلاّ عمروٌ » أي : « ما جاءني أحدٌ » .

القسم الثاني : ألاّ يكون[6] قبله اسمٌ يصح حذفه ، فبنو تميم يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه نحو قوله تعــالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ[7] ﴾[8] أي : مــن رحمــه الله تعالى »[1].

---

(١) في (غ) : لدخولهما .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) قال في اللسان (عفر) ٢٨٤/٩ : « اليَعْفور واليُعْفور : الظبي الذي لونه كلون العَفَر وهو التراب ، وقيل: هو الظــبي عامة ، والأنثى يعفورة . وقيل: اليعفور ولد البقرة الوحشية . وقيل : اليعافير : تيوس الظباء .»

(٤) ينظر : كفاية المتحفظ ١١٢.

(٥) قال في الكتاب ٣١٩/٢ــ٣٢٠:« وأمَّا بنو تميم فيقولون : لاأحد فيها إلاَّ حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ،ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأنْ يُعلم أنْ ليس فيها آدمي ،ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار . وإن شئت جعلته إنسانها » .

(٦) في (ش) و (غ) : الذي لا يكون .

(٧) هذه الآية فيها وجهان : أحدهما أنه اسم فاعل على بابه ، فعلى هذا يكون قوله تعالى ﴿ إلامن رحم ﴾ فيه وجهان : أحدهما هو استثناء متصل ، و« من رحم » بمعنى الراحم ، أي : لا عاصم إلا الله . والثاني أنه منقطع : أي لكن من رحمه الله يعصم . الوجه الثاني : أن عاصماً بمعنى معصوم ، فعلى هذا يكون يكون الاستثناء متصلاً ، أي : إلا من رحمه الله . ينظر : املاء ما من به الرحمان ٤٣٥.

(٨) هود :٤٣ .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٠/٢.

وقال بعضهم[1] : لا عاصم بمعنى[2] : لا معصوم ، ويكون الاستثناء متصلاً .

وقال السيرافي[3]: المراد بـــ « من رحم » الراحم ، فيكون أيضاً متصلاً.

وأما قوله تعـــالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا [مِّمَّنْ أَنجَيْنَا][4] ﴾[5] ، وقوله[6] : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ[7] ﴾[8] ، قال نجم الدين[9] : « فلا يجوز فيهما[10] الإبدال »[11] . قال: « وكـــان الزجاج[12] يجيز البدل في قوم يونس . قال : لأن معنى لولا[13] كانت قرية : ما آمنت قرية ؛ لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه »[14] .

قوله : (**أَوْ كَانَ بَعْدَ « خَلاَ ، وعَدَا » فِي الأَكْثَرِ**) .

هذا الرابع من مواضع وجوب النصب الخمسة نحو : « جـــاءني القـــوم خـــلا زيـــداً ، القوم عدا زيداً » . وإنما قال: (**في الأَكْثَرِ**)؛ لأن من العرب من يَجُرُّ بهما[16] .

قال السيرافي : « لم أر أحداً ذكر الجر بعد « عدا » إلاّ الأخفش ، فإنه قرنها في بعض مـــا ذكره بـــ « خلا » في جواز الجر بها »[17] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ٨٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/١ .

(٢) في (غ) : أي .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٢/٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) هود : ١١٦ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : لما آمنوا .

(٨) يونس : ٩٨ .

(٩) في (غ) : وفيه نظر لأن المقصود ما جاءني القوم خلا .

(١٠) في (أ) : فيها .

(١١) تمام كلامه في شرح الكافية له ١١٢/٢-١١٣ : « لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد ، وإن قام أحد إلا زيد » .

(١٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣٥/٣.

(١٣) في (ش) : فلولا

(١٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ .

(١٥) في (غ) : أو

(١٦) ينظر : الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٨٤ ، والارتشاف١٥٣٤/٣.

(١٧) ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ٨٤، و شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢، والمساعد ٥٨٥/١ .

وقال السيرافي في « خلا » : « لم أعلم خلافاً في جواز الجر بـ« خلا » إلا أن النصب بها أكثر »[1] .

ففاعلُ[2] « خلا ، وعدا » عند النحاة : « بعضُهم » . قال نجم الدين : « وفيه نظر ؛ لأن المقصود في[3] : « جاءني[4] القوم خلا زيداً ، وعدا زيداً » أنّ « زيداً » لم يكن معهم أصلاً ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه ، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل . فالأولى أن تضمر فيها ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدم أي : جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً »[5] .

قوله : (**ومَا خَلاَ ، ومَا عَدَا ، ولَيْسَ ، ولا يَكُونُ**) .

هذا هو الخامس من مواضع وجوب النصب الخمسة . إنما التزم[6] النصب بعد : « ما خلا، وما عدا » ؛ لأن « ما » مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالباً فتعين كونها فعلين . والمضاف محذوف أي : وقت ما خلا مجيئهم زيداً . أي : وقت خلو مجيئهم زيداً . وجوز الجرمي[7] الجر بعد « ما خلا ، وما عدا » ، ولم يثبت قاله نجم الدين[8] .

قوله : (**ولَيْسَ ، ولا يَكُونُ**) هما في محل النصب على الحال إذا[9] ضُمِّنا معنى الاستثناء . ولا يستعمل موضع « لا يكون » غيره نحو : « ما كان ، ولم يكن » ، وفاعلهما واجب الإضمار . وهو ضمير راجع إلى « بعضٍ » مضافاً إلى ضمير المستثنى منه . أي : « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً » .

[ترجيح الإبدال ، وجواز النصب]

قوله : (**ويَجُوزُ النَّصْبُ ويُخْتَارُ البَدَلُ [فِيمَا بَعْدَ إلاَّ في كَلامٍ غَيرِ مُوجَبٍ ، وذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ]**[10]) . هذا الثاني من أقسام الاستثناء .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢ .
(٢) في (ش) و (غ) : وفاعل .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) في (غ) : ما جاءني .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ .
(٦) في (ش) و (غ) : لزم .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ ، وشفاء العليل ٥١٠/١ .
(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ .
(٩) في (غ) : إذ .
(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٠.

اعلم أنَّ لاختيار البدل في المستثنى شروطاً :

أحدها[1] : أنْ يكونَ في كلام غَيْرِ مُوْجَبٍ . وغيرُ الموجب الاستفهام ، والنهي // ، **أ/٤٣** والنفي الصريح أو[2] المؤول به نحو: « هل جاءك أحدٌ إلا زيدٌ ،وإلا زيداً . ولا يقم أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً.[أو ما جاءك أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً][3]. وقلما جاءني أحدٌ[4] إلا زيدٌ ، وإلا زيداً » .

والثاني : أن يكون المستثنى منه مذكوراً ؛ إذ لو كان المستثنى منه غير مذكور لكان المستثنى معرباً على حسب العوامل ، و لم يكن مما يجوز فيه النصب ويختار البدل .

الثالث : أن يكون المستثنى بعد « إلا » دون غيرها من أدوات الاستثناء .

الرابع : أن يكون المستثنى مؤخراً عن المستثنى منه وإلا تعين نصبه .

الخامس [5]: ألا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه ؛ لأنه لو تراخى نحو : « ما جاءني أحدٌ حين كنت جالساً إلا زيدٌ » . فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب .

والسادس : ألا يكون الكلام مردوداً به كلامٌ يتضمن[6] الاستثناء ؛ لأن النصب في قولك : « ما قام القومُ إلا زيداً[7] » رداً على من قال : « قام القوم إلا زيداً » أولى لقصد التطابق . وإنما كان البدل هو المختار فيما جمع هذه القيود ؛ لأن العامل فيه على قياس عوامل العربية بخلاف النصب على الاستثناء فإنك تنصب والعامل غير متعد لكنه يستعين على النصب بـ« إلا » ؛ ولضعف العامل وخفائه[8] اختلفَ فيه[9] النحاة على أقوال شتى كما مر .

[حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ]

قوله : (وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ [إذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وهُوَ في غَيرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ مِثْلُ : « مَا ضَرَبَنِي إلاَّ زَيدٌ »][10]) .

---

(١) في (غ) : إن أحدها .
(٢) في (ش) و (غ) : و .
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (ش) و (غ) : و .
(٦) في (ش) و (غ) : تضمن .
(٧) في (غ) : ما جاءني إلا زيداً .
(٨) في (أ) و (غ) : خفاه .
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١١.

هذا الثالث[1] من أقسام الاستثناء ، وهو الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ؛ لأنه فُـرِّغ فيه العامل الذي قبل « إلا » للعمل فيما بعدها فعمل في المستثنى على حسب ما كـان يعمـل في المستثنى منه من أنواع الإعراب .

ولهذا القسم شرطان :

أحدهما : أن يكون المستثنى منه غير مذكور ، وإلا لم يكن مفرغاً .

والثاني : أن يكون في غير المُوْجَبِ ليفيد ؛ لأن الاستثناء المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه . والمستثنى منه لا يصح[2] حذفه إلا إذا قام عليه دليلٌ . والدليل[3] المستمر دلالتـه علـى[4] المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعْرَفُ به أن المُقَدَّرَ متعددٌ من جنسه يعمه[5] وغيره، وذلك المتعـدد المقدر[6] لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معيّن ؛ لأنه لا يتحقق[7] إذن دخـول المسـتثنى فيه . ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً؛ لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض . فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه ، وتقدير جميع الجنس جائز في غـير الموجب نحو : « ما قام إلا زيدٌ » ، أي : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً . أي : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ . أي : ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ ؛ لأن اشتراك جميـع أفـراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب ، وأمـا اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها[8] في ذلك مما يقل نحو : « يعلم الله إلا قدم العالم ، أو حدوث ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات ، وقرأت إلا يوم كذا » ، قـال تعالى : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾[9] . ويمكن في بعض المواضـع أن يقـوم دليلٌ على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه كما إذا قيل: « ما لقيتَ صُنَّاع البلد »، فتقول : « لقيتُ إلا فلاناً » ، لكن الأغلب عدمُ التفريغ في الموجب .

---

(١) في (ش) : الباب الثالث .

(٢) في (ش) : لا يجوز .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : على أن .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : تتحقق .

(٨) في (غ) : إيا .

(٩) الأنفال : ١٦ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ﴾[1] فمؤول بالمنفي .

والتفريغ يجوز في جميع معمولات الفعل من العُمد ، والفضلات .

قوله : (**وهُوَ فِي غَيرِ المُوجَبِ لِيُفِيدَ**) . يعني بـــ« غير الموجب » : الاستفهامَ ، والنهيَ ، والنفيَ ، والمؤول بالمنفي كما مر .

وقوله: (**لِيُفِيدَ**) لأنك لو قلت : « قام[2] إلا زيدٌ » لكان المعنى : قام جميع الناس إلا زيد . //لعدم قرينةٍ تخصص جماعةً منهم يكون فيهم زيد ، وهو بعيد ، أي : قيام ما عدا زيد من الناس . **٤٣/ ب**

قوله : (**إلاَّ أنْ يَسْتَقِيمَ المَعْنَى**) أي : يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء نحو : « قرأت إلا يوم كذا » . قال نجم الدين: « وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظروف ، والجـــار والمجـــرور ، والحال »[3] .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ : « مَازَالَ زَيدٌ إلاَّ عَالِماً »**) . يعني : ومن أجل أن التفريـــغ لا يكون[4] في الأغلب إلا في غير الموجب لم تجز هذه المسألة ؛ لأن التفريغ فيها وقع في موجب ؛لأن « زال » للنفي، وَ « ما » للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات الدائم ، فيكون المعنى : دامَ زيدٌ على جميع الصفات إلا على صفة العلم ، وهو محالٌ .

[الإبدال على الموضع]

قوله : (**وإذَا تَعَذَّرَ البَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى المَوْضِعِ [مِثْلُ : « مَا جَاءَنِي مِنَ أَحَـــدٍ إلاَّ زَيدٌ ، ولا أَحَدَ فِيْهَا إلاَّ عَمْرٌو ، ومَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيءٌ لا يُعْبَأُ به » ؛لأَنَّ « مِنْ » لا تُزَادُ بَعْدَ الإثْبَاتِ . و«مَا ولاَ» لا تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَينِ بَعدَهُ لأنهما عَمِلتَا للنَّفْي وقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بـــ إلاَّ]**[5]).

اعلم أنه يتعذر البدل [على اللفظ] [6] في أربعة مواضع :

الأول : المجرور بـــ« من » الاستغراقية .

---

(١) الإسراء : ٨٩ .

(٢) في (غ) : القوم .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١٤٠/٢ .

(٤) في (ش) : لا يكون إلا .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١١.

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

والثاني : المجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو: « ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، أو[1] هل زيدٌ بشيء إلا شيء » .

والثالث : اسم « لا » التبرئة إذا كان منصوباً ، أو مفتوحاً نحو : « لا أحد ، ولا غلامَ رجل » .

والرابع : الخبر المنصوب بـ« ما » الحجازية .

وإنما[2] تعذر الإبدال من لفظ المجرور بـ« مِنْ » المذكورة ؛ لأنها وُضعت لتفيد أنّ عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، أو كان تابعاً لمباشرها نحو : « ما جاءني من رجل وامرأةٍ إلا هندٌ » . و « إلا » الواقعة بعد غير الموجب ناقضةٌ للنفي ونحوه . وإذا انتقض عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها ؟ فلذلك قال : (**لأَنَّ « مِنْ » لا تُزَادُ بَعْدَ الإثْبَاتِ**) .

وكذا تعذر البدل[3] من لفظ المجرور بالباء المذكور ؛ لأنها وُضعت لتأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها نحو : « ما زيدٌ بقائم » . وأنشد يعقوب[4] الجُندي[5] تلميذ الزمخشري :

ما تابعٌ لم يَتّبع متبوعَهُ في لفظهِ ومحلِّهِ يا ذا الثَّبتْ

ماذا بعلمٍ غيرُ علمٍ نافعٍ بالغتُ في إتقانهِ حتى ثبتْ [6]

فـ« غير » مرفوع[7] مع أن متبوعه وهو « العلم » الأول مجرور اللفظ منصوب المحل بـ« ما » ، لكنها حُملت على محله الأول الذي[8] بالابتداء . و« إلا » الآتية بعدها مبطلةٌ لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يؤكد ؟ .

وكذا تعَذُّر البدل من لفظ اسم « لا » وخبر « ما » الحجازية ؛ لأن عملها إنما كان لأجل

---

(١) في (ش) و (غ) : و .

(٢) كررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البَلْخِيُّ ثم الجَنْدَلِيّ ، أحد الأئمة في النحو ، والأدب ، أخذ عن أبي القاسم الزمخشري ولزمه . قال ياقوت : « ولا أعرف عنه غير هذا » . ينظر : معجم الأدباء ٢٠/٥٥ ، وبغية الوعاة ٢/٣٥١ ،

(٥) كذا في جميع النسخ ، وفي معجم الأدباء ، وبغية الوعاة : الجندلي .

(٦) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في النجم الثاقب ١/ ٤٨٠ ــ ٤٨١ .

(٧) في (ش) و (غ) : مرفوعة .

(٨) في (غ) : الذي هو .

النفي . [و « إلا » تبطل النفي الذي عملا له] [1]، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .

قوله : (**بِخِلافِ : لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَيْئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ**) يعني : أن الإبدال من لفظ خبر « ليس » جائز ؛ لأن عملها ليس للنفي ، بل لكونها فعلاً ، وفعليتها لا تزول بـ« إلا » كما يزول نفيها؛ لأن « ليس » بمعنى: ما كان . فعملت بما فيها من معنى « كان » ، فلم يؤثر فيها انتقاض النفي .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ جَازَ : « لَيْسَ زَيْدٌ إلاَّ قَائماً » . وامْتَنَعَ : « مَا زَيْدٌ إلاَّ قائماً »**) .

يعني : من أجل أنَّ « ليس » عملت للفعلية جاز التفريغُ في خبرها ، ونصبُها لما بعد « إلا » مكان خبرها . و« ما » عملت للنفي ، فلم يجز ذلك فيها لنقض النفي .

[حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا]

قوله : (**ومَخْفُوضٌ بَعْدَ « غَيرٍ » و « سُوىً » و « سَوَاءٍ » ، وبَعْدَ « حَاشَا » في الأَكْثَرِ**) .

هذا القسم الرابع من أقسام الاستثناء وهو آخرها .

قوله : (**ومَخْفُوضٌ**) عطفٌ على قوله : (**مَنْصُوبٌ**) في أول الباب . وإنما وجب خفضه لكونه مضافاً إليه .

قال نجم الدين : « وفي « سوى » أربع لغات : فتح السين مع المد . وكسرها مع القصر . وهما المشهورتان . وكسر السين مع المد . وضمها مع القصر » [2].

قوله : (**وبَعْدَ « حَاشَا » في الأَكْثَرِ**) . التزم سيبويه[3] حرفية // « حاشا » لقولهم: « حاشاي » من دون نون الوقاية . ولو كانت فعلاً لم يجز ذلك . أنشد الجوهري[4][5] : **٤٤/أ**

في فِتْيةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلهَهُمْ حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١٥٣/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٤) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وغيرهما ، إمام في النحو واللغة والصرف ، صنف الصحاح . مات سنة ٤٩٨هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢/ ٢٠٥، و البلغة ٤٩ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤١ ، ولسان العرب (حاشا) ١٩٦/٣ ، و شرح التصريح ١٢١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٠/١ ، والجنى الداني ٥٦٦ .
والمعذور : المختون . ينظر : اللسان (حاشا) ١٩٦/٣ .

وعدم دخول « ما » المصدرية عليه[1] ترجح[2] مذهب سيبويه، وقول الشاعر[3] :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرِيشاً فإنَّا نحنُ أفضلُهُم فَعَالا

وما حكى المازني من قوله بعضهم : « اللهم اغفر لي و لمن سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الإصبع »[4] بفتح الشيطان أي : جانبَ الغفرانُ الشيطان شاذ عند سيبويه[5] . وزعم الفراء[6] أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير « لام » ، وهو بعيد .

وعند المبرد[7] : أنه[8] يكون تارةً فعلاً وتارة حرف جر . وإذا وليه اللام نحو : « حاشا لزيدٍ » تعين عنده فعليته .

قال نجم الدين : « والأولى أنه مع اللام : اسمٌ لجيئه منوناً معها كقراءة أبي السماك[9] ﴿ حاشاً لله ﴾[10] [11]،فيكون مصدراً بمعنى : تنزيهاً لله »[12] .

[إعراب « غير »]

قوله : (**وإعْرَابُ « غَيْرٍ » كَإعْرَابِ المُسْتَثْنَى بـ« إلاَّ »**) . يعني : أن « غير » إذا استعملت في الاستثناء صارت بمعنى « إلا » . وأصل « غير » من حيث كونه اسماً جواز[13] تحمل

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (ش) : يرجح .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للأخطل في المقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، و شرح التصريح ، وخزانة الأدب ٣٥٨/٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٢/٢ ، والجنى الداني ٥٦٥ .
والشاهد فيه قوله : « ما حاشا » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » ، وهذا قليل وشاذ عند سيبويه .

(٤) ينظر : الأصول ٢٨٨/١ ،والمحتسب ٣٤٢/١، و شرح التسهيل ٢٢٥/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ ، و النجم الثاقب ١/ ٤٨٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٦/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٥٥/٢، و شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ ، والارتشاف ١٥٣٧/٣،و النجم الثاقب ١/ ٤٨٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٤٢٦/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) أبو السماك العدوي البصري المقريء ، اسمه قعنب ، له قراءة شاذة في الكامل للهذلي ، روى عنه أبو زيد الأنصاري ، وكان رأساً في العربية ، متألهاً ، قال القطيعي : كان يتقدم على الخليل في زمانه . قال الذهبي : لم أقع له بوفاة .
ينظر : معرفة القراء الكبار ٢٦٦/١ .

(١٠) يوسف : ٥١ .

(١١) تنظر هذه القراءة في مختصر شواذ القرآن ٦٨ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ ، و الارتشاف ١٥٣٦/٣ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ .

(١٣) في (غ) : جوازاً .

الإعراب . وما بعد « غير » الذي[1] صار مستثنى مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه ، فجعل[2] إعرابه الذي كان يستحقه لو وقع بعد « إلا » على « غير » عاريةً .

[استعمال غير]

قوله : (**و « غَيْرٌ » صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى « إلاَّ » في الاسْتِثْنَاءِ [كَمَا حُمِلَتْ « إلاَّ » عَلَيْهَا في الصِّفَةِ إذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ نَحْوُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3] ، وضُعِّفَ في غَيْرِهِ]**[4]) .

اعلم أن أصل « غير » الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها في[5] الذات نحو : « مررت برجل غير زيد » . أو في[6] الصفة نحو : « دخلت بوجهٍ غير الذي خرجتَ به » . والأصل هو الأول . والثاني مجاز . وأصل « إلا » الاستثناء الذي هو مغايرة ما بعدها لما قبلها نفياً وإثباتاً . فلما اجتمع ما بعد « غير » وما بعد « إلا » في معنى المغايرة لما قبلها حُملت « إلا » في بعض المواضع على « غير » في الصفة ، وحُملت « غيرٌ » على « إلا » في الاستثناء في بعض المواضع . وحَمْلُ « غيرٍ » على إلا أكثر[7] من العكس ، فوقع « غيرٌ » في جميع مواقع « إلا » في المفرّغ وغيره ، والموجب وغيره ، والمنقطع وغيره . والمقدم على المستثنى منه وغيره . ولم تُحْمَلْ « إلا » على « غير » إلا بشروط :

أحدها : أن تكون تابعة لجمع ، أي : ما يدل على الجمعية جمعاً كان كـ« رجال » ، أو اسم جمع كـ« قوم » . وإنما شرط[8] هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداة استثناء ؛ لأنه لابد في الاستثناء من مستثنى منه متعددٍ لفظاً أو تقديراً . فلا تقول في الصفة : « جاءني رجل إلا زيدٌ » ، ولا يجوز حذف موصوف « إلا » وتقديره كما جاز[9] في « غير » .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (ش) و (غ) : جعل .
(٣) الأنبياء : ٢٢ .
(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٢.
(٥) في (غ) : بالذات .
(٦) في (غ) : وبالصفة .
(٧) في (غ) : كثر .
(٨) في (غ) : اشترط .
(٩) في (ش) : جاءني .

الثاني : كونُ الجمع الذي تتبعه منكوراً أي منكراً ؛ لأنه إذا كان معرفاً نحو : جاءني الرجال أو القوم إلا زيد احتمل أن يراد به الاستغراق فيصح الاستثناء . واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف[1] المخاطب أن فيهم « زيداً » فيصح الاستثناء أيضاً . فالسامع يحمل « إلا » على أصلها من الاستثناء فاختير كونه منكراً .

الثالث : أن يكون ذلك الجمع غير محصور ؛ لئلا يتحقق دخول ما بعد « إلا » فيه . والمحصور الجنس المستغرق نحو : « ما جاءني رجلٌ أو رجالٌ » . والبعض من الجنس المعلوم العدد نحو : « عليّ عشرة دراهم أو عشرون » ؛ لأنه إذا كان محصوراً وجب دخول ما بعد « إلا » فيه قبل مجيء « إلا » فيصح الاستثناء ، فلا يعدل عنه إلا عند أن يتعذر .

ومثال ما جمع الشروط نحو : « جاءني رجالٌ إلا زيدٌ » ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] ؛// لعدم القطع بدخول ما بعد « إلا » فيما قبلها، وكانت[3] « إلا » صفةً ؛ لأن الاستثناء لا يكون إلا مع القطع بالدخول لو لم يستثن[4] . **٤٤/ ب**

وإذا كانت « إلا » صفة وهي في الأصل حرفٌ لا[5] تحمل الإعراب جعل إعرابها الذي كانت تستحقه على ما بعدها عاريةً .

قال نجم الدين : « وربما كان[6] المنكر محصوراً وتجوز الصفة لعدم القطع[7] بالدخول نحو : « عندي عشرة رجال إلا زيدٌ » فـ« إلا » فيه صفة لا غير »[8] .

قال نجم الدين:«و[9] مذهب سيبويه[1] جواز وقوع «إلا» صفةً مع صحة الاستثناء »[2].

---

(١) في (غ) : يعرف به .
(٢) الأنبياء : ٢٢ .
(٣) في (ش) : فكانت .
(٤) في (غ) : نستثني .
(٥) في (غ) : ولا .
(٦) في (غ) : كان الجمع .
(٧) كررها في (غ) .
(٨) ينظر : شرح الكافية ١٦١/٢ .
(٩) سقطت من (غ) .
(١) قال في الكتاب ٣٣٤/٢: « وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيدٌ بدلاً ، وإن شئت جعلته صفة » . وينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٦٢ .

وعليه أكثر المتأخرين[1][2] تمسكاً بقوله[3] :

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام : « الناس كلهم هالكون إلا العالمون . والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون . والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون . والمخلصون على خطر عظيم »[4] .

وقال الكسائي[5] : تقدير البيت : إلا[6] أن يكون الفرقدان . وهو ضعيف . و[7] قال ابن الحاجب : « في البيت شذوذان : وصف « كل » دُون المضاف إليه . والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود . والفصل بالخبر بين الصفة والموصوف . وهو قليل »[8] . ولذلك قال : (**وضُعِّفَ في غَيْرِهِ**) . أي : ضعف جعل « إلا » صفة في غير الجامع للشروط المذكورة .

[إعراب « سوى » و « سواء »]

قوله : (**وإعْرَابُ « سِوىً » ، و « سَوَاءٍ » النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ عَلَى الأَصَحِّ**) .

اعلم أن «سوى» في الأصل صفة ظرفِ مكانٍ وهو «مكاناً» قال تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى﴾[9] أي مستوياً . ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء . فصار[10] « سوى » بمعنى : مكاناً ، ثم استعمل بمعنى « إلا » في الاستثناء .

والتزم بعضهم[1]وجوب إضافته إلى المعارف ، ولا يجيز : « جاءني القوم سوى رجل منهم

---

(١) في (غ) : المتأخرون .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ ، وشرح الرضي ١٦٢/٢ ، والارتشاف ١٥٢٨/٣.

(٣) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨ ، و الكتاب ٣٣٤/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ ، و الخزانة ٣٩٤/٣ ، ولحضرمي بن عامر في شرح أبيات سيبويه ٤٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٩٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٠٩/٤ ، و الإنصاف ٢٦٨/١ ، و شرح التسهيل ١٨٠/٢ ، وشرح الرضي ١٦٢/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٧١/١ .
والشاهد فيه أن « إلا » صفة لـ« كل » ، مع صحة جعلها أداة استثناء ، ونصب الفرقدين على الاستثناء .

(٤) قال الصغاني: موضوع . ينظر : الموضوعات للصغاني ٣٩، والفوائد المجموعة للشوكاني ٢٥٧ ، والسلسلة الضعيفة ٧٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي٢/ ١٦٣ ، وخزانة الأدب ٣٩٢/٣ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١/١ .

(٩) طه : ٥٨ .

(١٠) في (ش) : وصار .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي٢/ ١٦٣، والارتشاف ١٥٤٧/٣.

طويل » . قال نجم الدين : « وهو الظاهر في كلامهم »[1].

وهو عند البصريين[2] لازم النصب على الظرفية ، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل وإلا فليس فيه الآن[3] معنى الظرفية .

وعند الكوفيين[4] يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كـ« غير »[5] كقوله[6] :

ولم يَبْقَ سِوَى العُدوا نِ دِنَّاهُم كَما دَانُوا

وقال[7] :

تَجانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ نَاقتي وما عَدَلتْ[8] عن أهلِها لِسوَائِكا

وهذا عند البصريين شاذ .

[حذف المستثنى]

واعلم أن المستثنى قد يحذف بعد « إلا وغير » الواقعتين بعد « ليس » نحو : « جاءني زيدٌ ليس إلا ، وليس غيرُ » . أي : ليس الجائي غيره .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٩٤/١ ، و شرح المفصل ٨٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٤ ، ومغني اللبيب ١٨٨ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/٢ ، و شرح التصريح ٥٥٩/١ .

(٣) في (غ) : الآ .

(٤) الإنصاف ٢٩٤/١،و شرح المفصل ٨٤/٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٤ ، ومغني اللبيب ١٨٨، وأوضح المسالك ٢٤٦/٢، و شرح التصريح ٥٥٩/١ .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني (شهل بن سنان) في الأغاني ٩١/٢٤، وأمالي القالي ٢٦/١، وسمط اللآلي ٩٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، و شرح التصريح ٥٦٠/١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي٢/ ١٦٥ ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٥/٢ ، والوافية شرح الكافية ١٤٣ .

والشاهد فيه أن « سوى » قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين ، وهي هنا مرفوعة بضمة مقدرة . وهذا عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١٣٩ ، و الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٢٠/١ ، وأساس البلاغة (جنف) ، و الخزانة ٣/ ٤٠٣ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٤ ، والإنصاف ٢٩٥/١ ، و شرح المفصل ٨٤/٢ ، وشرح الرضي ١٦٥/٢ ، والوافية شرح الكافية ١٤٣ .

تجانف : أصلها : تتجانف من الجنف وهو الميل . وجَوّ : اسم اليمامة في الجاهلية .

والشاهد فيه : « لسوائكا » حيث خرجت « سوى » عن الظرفية إلى الاستثناء مما يدل أنما تستعمل ظرفاً وغير ظرف .

(٨) في هامش (ش) و متن (غ) : وما قصدت .

[لاسيما]

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده مُنبَّه على أولويته بالحكم المتقدم . وإنما عُدَّ من كلمات الاستثناء ؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم المتقدم . وإنْ جُرَّ ما بعده فبإضافة « سي » إليه و « ما » زائدة . وإنْ رُفع ـــ وهو أقل من الجر ـــ فخبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة ، أوصلة[1] لـ« ما » . وليس نصب الاسم بعد « لاسيما » بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس[2] :

أَلا رُبَّ يومٍ لي مِنَ البِيْضِ[3]صالحٍ ولاسِيَّما يومٌ[4] بدارة جُلْجُلِ

بنصب « يوم »[5] أيضاً فتكلفوا لنصبه وجوهاً . قيل : بإضمار فعل أي : أعني يوماً . وقيل : على التمييز . وقال الإمام المهدي عليه السلام :« الأكثرون يجعلون نصبه على التشبيه بالمستثنى »[6] . وقال ابن مالك : « هو منصوب على الظرف والعامل فيه : بدارة جلجل »[7].

و[8] قال الأندلسي: // « لا ينتصب بعد « لاسيما » إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة »[9] . **أ/٤٥**

قال نجم الدين: « وهذا القول منه مؤذنٌ[10] بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز »[11] .

و « السِيُّ » : المِثْل . فمعنى : « جاءني القومُ ولاسِيَّما زيد » أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي : زيدٌ كان أخص بي وأشد إخلاصاً في المجيء . وخبر « لا » محذوف .

---

(١) في (غ) : صلة أو صفة .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠ ، و شرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحبي ١٥٥ ، والمفصل ١٠٤ ، والجنى الداني ٣٣٤ ، و شرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، والمغني ١٨٦ .
والشاهد فيه أنه رُوي بنصب « يوم » بعد « لاسيما » وقد ذكر الخالدي ما قيل في توجيهه .

(٣) في (غ) : ألا رب يوم صالح لك منهما .

(٤) في (ش) و (غ) : يوماً .

(٥) قال ابن يعيش : « وقد روي منصوباً على الظرف وهو قليل شاذ . ينظر : شرح المفصل ٨٦/٢ .

(٦) ينظر : تاج علوم الأدب ٧٨٥/٢ ، والظاهر أن هذا وهم من المهدي ، فإن الأكثرين على أنه تمييز . ولم أجد عند أحد غير المهدي أنه على التشبيه بالمستثنى .

(٧) الحق أنه جوّز فيه : كونه منصوباً على التمييز، وكونه منصوباً على الظرف ، وكونه منصوباً لما فيه من معنى الاستقرار . ينظر : شرح التسهيل ٢٣٧/٢ .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٨ .

(١٠) في (غ) : يؤذن .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٦٨ .

وتُصرِّف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة فقيل[1] : « سِيَّما » بحذف « لا » ، و « لاسِيَما » بتخفيف الياء مع وجود « لا » وحذفها .

(١) قال ابن هشام : « وتشديد يائه ودخول « لا » عليه ودخول الواو على « لا » واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولاسِيَّما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ » ينظر : مغني اللبيب ٨٦ ، و شرح المفصل ٨٦/٢ .

[خبر « كان » ، وأخواتها]

قوله : (**خَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا : هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا**) .

من المنصوبات المشبهات بالمفاعيل خبر « كان » ؛ لمجيئه بعد المسند والمسند إليه كالمفعول .

قوله : (**هُوَ الْمُسْنَدُ**) جنس الحد يعم كل مسند .

وقوله : (**بَعْدَ دُخُولِهَا**) فصل لغيره من المسندات . ويُعْتَرَضُ بأنه يدخل فيه « قائم » في قولك : « كان زيدٌ أبوه قائم » مع أنه ليس بخبر « كان[1] » .

قوله : (**وأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ**) . أي: فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة، ومفرداً ، وجملة ، ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه ، وفيما[2] يجب من تقديمه إذا كان ظرفاً والاسم نكرة نحو : « كان في الدار رجل » ، وكذا إذا كان في اسمها ضمير[3] راجع إلى خبرها وجب تقديم الخبر نحو : « كان على التمرة مثلُها زبداً » .

ويجب أيضاً تقديم الخبر إذا تضمن ماله صدر الكلام مثل : « أين كان زيدٌ ، ومتى كان الصيام » . واشتماله على الضمير إذا كان جملةً ، أو مشتقاً ، أو ظرفاً .

قوله : (**ويَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً**) . هذا بخلاف[4] خبر المبتدأ ؛ لأنه لم يجز تقديمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة ؛ خوف اللبس ، ولا لبس ههنا ؛ لأن اختلاف الإعراب ههنا يرفع اللبس نحو : « كان القائمَ زيدٌ » ، ويكفي ظهور إعراب أحدهما نحو : « كان زيداً[5] هذا » . وينبغي أن يجب تقديم اسمها إذا انتفى الإعراب والقرينة نحو : « كان الفتى هذا » .

[حذف عامله]

قوله : (**ويُحْذَفُ عَامِلُهُ**) . أي : عامل خبر « كان » وأخواتها[6]. قال نجم الدين : « وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ؛ لأنه لا يحذف إلا «كان» [دون أخواتها] [7] »[8] .

---

(١) في (غ) : لكان .

(٢) في (ش) و (غ) : وفي كونه يجب .

(٣) في (غ) : ضميراً .

(٤) في (غ) : يخالف .

(٥) في (غ) : زيد .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو كان وأخواتها .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٧٦ .

واعلم أنه يجوز حذف « كان » واسمها بعد « إنْ ، ولو » الشرطيتين إن كان اسمُها ضميرَ ما عُلِمَ من غائب أو حاضرٍ نحو : « اطلبوا العلم ولو بالصين »[1] أي : ولو كان العلم[2] بالصين . و « ادفع الشر ولو إصبعاً »[3] أي : ولو كان الدفع إصبعاً أي قليلاً . قال[4] :

قَدْ قِيْلَ[5] ما قِيْلَ إنْ حَقّاً وإن كَذِباً فما اعتذارُكَ في[6] شيء إذا[7] قِيْلا[8]

قوله : (**في مِثْلِ** : « **النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيراً فَخَيرٌ وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ** ») .

قال نجم الدين: « ننظر[9] في مثل هذا التركيب إن جاز تقدير : « فيه أو معه » كما في هذا المثال فإنه[10] يصح أن يقال : « في[11] عمله خير » جاز في الأول مع النصب الرفعُ على ضعف معنوي ؛ لأن معنى : « إن[12] كان في علمه خير » غير مقصود ؛ لأن مراد المتكلم : إن كان نفسُ عمله خيراً . وهو من حيث اللفظ ضعيف أيضاً[13] ؛ لأن حذف « كان » مع خبره[14] حذف شيء كثير ، لاسيما إذا كان خبرها جاراً ومجروراً بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزئها ، ولاسيما إذا كان ضميراً متصلاً . وإن لم يحسن تقدير ذلك تعين النصب في الأول نحو : « أسير كما تسير إن راكباً فراكبٌ [وإن راجلاً فراجلٌ » أي : إن كنت راكباً فأنا راكبٌ] [15]»[1].

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩٧.

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر هذا المثل في : الكتاب ٢٧٠/١ ، و شرح المفصل ٩٨/٢ ، وشرح الرضي ١٧٦/٢ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر في الكتاب ٢٦٠/١ ، و شرح أبيات سيبويه ٣٢٩/١ ، والأغاني ٣٦٦/١٥ ، و شرح المفصل ٩٧/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/٢ ، ومغني للبيب ٨٦ ، و شرح شواهد المغني ٨/٢ ، وخزانة الأدب ١٠/٤ .

والشاهد فيه قوله : « إن حقاً وإن كذباً » حيث حذف « كان » مع اسمها بعد « إن » أي : إنْ كان ذلك حقاً .

(٥) في (ش) : قد قيل ذلك إن حقاً .

(٦) في (ش) و (غ) : (من) . وهي كذلك في جميع المصادر السابقة .

(٧) في (غ) : وقد قيلا .

(٨) في (ش) و (غ) : أي : إن حقاً .

(٩) في (غ) : و ينظر .

(١٠) في (غ) : فإن .

(١١) في (ش) : إن في عمله . وفي (غ) : إن كان في عمله .

(١٢) سقطت من (ش).

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) في (غ) : خبر .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٧٧ .

فتبين أن[1] النصب في الأول إما واجبٌ أو مختار .

وأما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه[2] [أولى ؛ لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير] [3]. وأما نصبه فإما بتقدير « يكون ، أو يُجْزَى » . وحذف المبتدأ أولى ؛ لأنه[4] مفرد ، ولأن حذف المبتدأ أكثر من حذف « كان » وغيره من الأفعال .

فإذا ثبت // أن نصب الأول ورفع الثاني أصلٌ فعكسه أقبح الوجوه ؛ لمخالفة الأصل في الموضعين . ونصبهما ، ورفعهما متوسطان[5] ؛ لمخالفة الأصل في موضع[6] . **٤٥/ب**

قوله : (**ويَجِبُ الحَذْفُ [في مِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » ، أي : لأنْ كنت]**[7]) .

أي : يجب حذف[8] « كان » بعد « أَنْ » معوضاً منها « ما » نحو قوله[9] :

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذَا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أي : لأنْ كنت . فحذف حرف الجر جوازاً على القياس ، ثم حذف « كان » وأبدلت منه « ما » ، فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض . وأجاز المبرد[10] ظهور « كان » على أنَّ

---

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (غ) : فرفعه واجب أو مختار .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) في (ش) : موضع واحد .

(٦) ينظر في ذلك : شرح المفصل ٩٧/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٠/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٦٥، وشرح الرضي ١٧٩/٢ .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٣.

(٨) في (غ) : حذ .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٦ ، و شرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شذور الذهب ١٨٦ ، و شرح التصريح ٢٥٧/١ ، و خزانة الأدب ١٨/٤ . وهو لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ، و الكتاب ٢٩٣/١ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، و شرح المفصل ٩٩/٢ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧١/١ ، والأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، وشرح الرضي٢/ ١٧٩ ، والجنى الداني ٥٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٠/١ ، وشفاء العليل ٣٢٥/١ .
وأبو خراشة هو خُفاف بن نُدْبة . صحابي شهد فتح مكة وحنيناً والطائف . وثبت على إسلامه في الردة . وهو أحد فرسان قيس وشعرائها . ينظر : الاستيعاب ٣٣/٢ ، وأسد الغابة ١٧٨/٢ .
والشاهد فيه قوله : « أما أنت » على أن أصله : لأنْ كنت . كما شرحه الشارح .

(١٠) ينظر : المقتضب ١٥١/٢ــ١٥٢ ، وشرح الرضي ١٧٩/٢ ، والموشح ١١٧ .

« ما » زائدة . قال نجم الدين : « ولا يستند في[1] ذلك إلى سماع »[2] [3].

ثم أدغم النون الساكنة في الميم وجوباً فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل بـــه ، فجعل منفصلاً وصار[4] : أمَّا أنت . وتقول أيضاً : « أمَّا[5] زيدٌ قائماً قمت » ، كما تقول : « أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ » .

وقال الكوفيون[6]: « أن » المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، و « ما » عندهم عوض من الفعل المحذوف . واستقرب كلامهم نجم الدين[7] .

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٧٩ .

(٣) في هامش (ش) و متن (غ) : « قلت : قد روي: أن ما كنت ذا نفر فلعله شـــاهده . والله أعلـــم) ، وســـقطت (ذا نفر) من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : فصار .

(٥) في (غ) : ما .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٠ ، و النجم الثاقب ١/ ٤٩٥ ، و شرح التصريح ٢٥٨/١ .

(٧) قال في شرح الكافية ٢/ ١٨٠ : « و لا أرى قولهم بعيداً من الصواب ؛ لمساعدة اللفظ و المعنى إياه ، أمَّا المعنى فـــلأن معنى قوله : أما أنت ذا نفر ... البيت : إن كنتَ ذا عدد ، فلستُ بفرد . و أمَّا اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت ».

[اسم « إنَّ » وأخواتها]

قوله : (**اسْمُ « إنَّ » وأَخَوَاتِهَا**) . أي : من المنصوبات المشبهة بالمفاعيل اسم « إن » وأخواتها ؛ لشبه « إنَّ » بالفعل المتعدي الذي يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وحُمِلتْ عليه حال تقدم مفعوله على فاعله ؛ لفرعية « إنَّ » فتعمل عمل[1] الفعل الفرعي .

قوله : (**هُوَ الْمُسْنَدُ إلَيْهِ**) جنس الحد يعم .

وقوله : (**بَعْدَ دُخُولِهَا**) فصل لغير اسمها ، وينتقض بمثل « أخوه » في نحو[2] : « إنَّ زيداً[3] قائمٌ أخوه » .

---

(١) في (ش) و (غ) : فتعمل عمله الفرعي .

(٢) في (غ) : مثل .

(٣) في (غ) : يداً .

[المنصوب بـــ« لا » التي لنفي الجنس]

قوله : (**المَنْصُوبُ بـــ« لاَ » الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ**) . أي : من المنصوبات المشبهة بـــالمفعول المنصوب بـــ« لا » التي لنفي الجنس لشبَهِ « لا » بـــ« إنَّ » المشبهة للفعل المتعـــدي . وأشـــبهتها بكونها للمبالغة في النفي[١] كما أنَّ « إنَّ » للمبالغة في الإثبات[٢]، فهما للمبالغة فعملت عملها .

إنما ترجم الباب بـــ[٣]« المنصوب بـــ« لا »[٤] » ؛ لأن كلامه في المنصوبات ، واسم « لا » قد يكون مبنياً فلم[٥] يترجم به .

قوله : (**المُسْنَدُ إِلَيْهِ**) جنس يعم . و[٦] قوله : (**بَعْدَ دُخُولِهَا**) فصلٌ لغيره[٧] .

قوله : (**يَلِيْهَا نَكِرَةً**[٨] ، **ومُضَافاً**) أحوالٌ مترادفة ، والعامل فيها المسند ، وصاحب الحال الضمير المجرور في « إليه » .

قوله : (**مِثْلُ : « لاَ غُلامَ رَجُلٍ لَكَ »**) هذا[٩] مثال المضاف[١٠] .

وقوله : (**و**[١١] **« لاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ »**) مثال المضارع[١٢] للمضاف .

اعلم أنه لا ينتصب في باب « لا » التي لنفي الجنس إلا شيئان :

المضاف إلى النكرة : مثل : « لا غلامَ رجلٍ » .

والمضارع للمضاف : [والمضارع للمضاف][١٣] في باب « لا » شيئان لا غير :

الاسم العامل فيما بعده : مثل : « لا طالعاً جبلاً ، ولا قارئاً للقرآن ، ولا عشرين درهمـــاً لك » .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : للإثبات .

(٣) في (ش) : في المنصوب .

(٤) سقطت من (غ) : بلا .

(٥) في (ش) : ولم .

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) في (غ) : لغير .

(٨) في (ش) : ونكرة .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) في (غ) : للمضاف .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : للمضارع .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

والمعطوف والمعطوف عليه : إذا كان لجماعة واحدةٍ . مثل : « لا ثلاثةً وثلاثين ، ولا أربعةً وأربعين » .

وأما النكرة الموصوفة بجملة ، أو ظرف ، فلا تكون[1] في باب « لا » مضارعةً للمضاف فلا تنتصب بل تبنى على الفتح مثل[2] : « لا عبدَ حل في شعبى غريباً » ، ومثل : « لا نخلة من ذات عرق » .

بخلاف باب النداء فإنه ينتصب فيه ثلاثة: المضاف، والمضارع له ، والنكرة غير المقصودة . والمضارع للمضاف فيه ثلاثة أيضاً : الاسم العامل فيما بعده ، والنكرة الموصوفة بجملة أو ظرف ، والمعطوف والمعطوف عليه إذا كانا لجماعة واحدة كما مر[3][4].

قوله : (**فإنْ**[5] **كَانَ مُفْرَداً**) .

أي : فإن كان اسم « لا » مفرداً . أُضْمِرَ في « كان » ضمير لاسم[6] « لا » ، و لم يتقدم[7] له ذكر إلا أنَّ سياق الكلام يدل عليه . وهذا تقدم معنوي .

قوله : (**فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ**) .

و لم يقل على الفتح ليدخل فيه المثنى والمجموع جمع السلامة .

وعني بـ« مفرد »[8] : ماليس بمضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه : « لا رجل ، ولا رجلين ، ولا مسلمين لك » .

// وعند الزجاج والسيرافي [9] أن فتحة : « لا رجلَ » إعرابيةٌ ، وإنما حذف التنوين منه مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله . **٤٦/أ**

---

(١) في (ش) : فلا يكون .

(٢) في (غ) : نحو .

(٣) في (ش) : على ما مر .

(٤) ينظر : ص ١٥٨.

(٥) في (أ) : وإن .

(٦) في (ش) و (غ) : ضمير اسم .

(٧) في (ش) : و لم قد يقدم .

(٨) في (ش) و (غ) : بالمفرد .

(٩) ينظر رأيهما في الإنصاف ٣٦٦/١ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، واللباب ٢٢٧/١ ، و شرح التسهيل ٤٣٩/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٦ ، ومغني اللبيب ٣١٤ .

قال نجم الدين:« والأولى ما ذهب إليه المبرد[1] وأصحابه وهو القول ببنائه[2] »[3] .

قال:« لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون ـــ لغير الإضافة والبناء ـــ غير معهود. وإنما بني لتضمنه لـــ« من » الاستغراقية ، وما تضمن معنى الحرف بُني ، و[4] ذلك لأن قولك « لا رجلَ » نصٌ في نفي الجنس بمنزلة : « لا من رجل » فإذا قلت : « لا رجل في الدار بل رجلان » تناقض الكلام بخلاف : « لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ » فإنه ظاهرٌ في نفي الجنس لا نص . فإذا قلت : « لا رجلٌ في الدار بل رجلان » لم يتناقض[5] الكلام . فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى « من » فبنوها ، وبنيت على ما تُنصب[6] به تخفيفاً [7] . ولم يُبْنَ المضاف ، ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير معها معرباً على أصله . ولا يكون مضافٌ مبنياً إلا نادراً نحو : « خمسة عشرك » »[8] .

قوله : (**وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وبَيْنَ « لا » وَجَبَ الرَّفْعُ والتَّكْرِيرُ**) .

إنما[9] لم تعمل[10] في المعرفة ؛ لأن دخولها على المعرفة خلاف وضعها؛ لأنها لنفي الجنس وما عملت إلا لمشابهتها لـــ« إنَّ » في كونها للمبالغة في نفي الجنس كما أنَّ « إنَّ » للمبالغة في الإثبات . وهذا لا يتصور إلا مع النكرة ؛ لأن المعرفة ليست لفظ جنس كالنكرة ، فلذلك وجب رفع المعرفة بعدها على الابتداء . ولم تعمل في المفصول بينها وبينه لضعف عملها ، فلم تَقْدِر على العمل في البعيد عنها ، ولا يبنى المفصولُ عنها[11] لبعده منها[12] وهي دليل « مِنْ » الاستغراقية

---

(١) خالف المبرد البصريين في التثنية والجمع فعنده المفرد إذا كان مثنى أو مجموعاً فإنه يعرب قال : « وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك . أن غلامين مع « لا » اسم واحد وتثبت النون ... وليس القول عندي كذلك ؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ... » .

ينظر : المقتضب ٣٦٦/٤ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٥٥ ، واللباب ٢٣٩/١ ، و شرح التصريح ٣٤٣/١ .

(٢) في (أ) و (غ) : ببناه .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٦.

(٤) سقطت الواو من (ش) .

(٥) في (ش) : لم يناقض .

(٦) في (ش) : نصب .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٦ ـــ ١٨٧ .

(٩) في (غ) : وإنما .

(١٠) في (أ) : يعمل .

(١١) في (ش) : معها . و في (غ) : منها .

(١٢) سقطت من (ش) .

فضعف أمر التضمن .

قال نجم الدين: « يجوز لضعف عملها أن تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة نحو: « لا رجلٌ في الدار » . وإذا ألغيت « لا » وجوباً كما في المعرفة والمفصول ، أو جوازاً كما في النكرة غير المفصولة وجب تكرير « لا » . ولا يجب تكريرها إذا أعملتها أو بنيت اسمها ؛ وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس [وعملها النصب في اسمها أو بناؤه معها كافٍ في هذا الغرض ؛ لأن ذلك لا يكون إلا مع «لا» التي لنفي الجنس التي] [1] تسمى « لا » التبرئة . فأما إذا ألغيت فإنه جُعِلَ تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات ؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة . وأما في المعارف فالتكرير جبرانٌ لما فاتها من نفي الجنس »[2] .

وأجاز أبو العباس[3] وابن كيسان عدم تكرير « لا » في المواضع الثلاثة نحو[4] : « لازيدٌ في الدار ولا نَوْلُكَ أن تفعل كذا »[5]، ونحو : « لا فيها رجلٌ » ، ونحو[6] : « لا رجلٌ في الدار » قال[7]:

بَكَتْ جَزَعاً واستَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها

هذا في المفصول . وقال في غير المفصول : [8]

وأنتَ امرؤٌ منا خُلقت لغيرنا حياتُكَ لا نفعٌ وموتُك فاجعُ

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٩١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٩/٤ ، و شرح التسهيل ٤٤٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩١ ، وشفاء العليل ٣٨٤/١ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) أي : ما ينبغي لك أن تناله . ينظر : اللسان (نول) ٣٣٦/١٤ .

(٦) سقطت (ونحو) من (غ) . ومن (ش) سقطت الواو .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢ ، و المقتضب ٣٦١/٤ ، والمفصل ١١٧ ، و شرح المفصل ١١٢/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤/١ ، وشرح الرضي ١٩١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣/٤ .
والشاهد فيه قوله : « أن لا إلينا رجوعها » حيث جاء اسم « لا » مفصولاً ، ولم تكرر .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للضحاك بن هَنَّام في شرح أبيات سيبويه ، ولأبي الدبية الطائي في حماسة البحتري ٤٣٩ ، و الخزانة ٣٥/٤ ، ولرجل من سلول في الكتاب ٣٠٥/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والأزهية١٦٢ ، والمفصل ١١٦ ، و شرح المفصل ١١٢/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤/١ ، وشرح الرضي ٢/ ١٩٢ .
والشاهد فيه أن « لا » يجوز عدم تكريرها مع المنكر غير المفصول مع إلغائها عند المبرد وابن كيسان، وعند غيرهما شاذ .

وقوله[1] :

تَرَكَتْني حِينَ لا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ وحِينَ جُنَّ زَمانُ النَّاسِ أو كَلِبَا

وأجيب بأن قولهم : « لا نَولُكَ أن تَفْعَل كذا » بمعنى : لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في المعنى داخلة على المضارع ، وتلك لا يجب تكريرها ، وبشذوذ ما في هذه الأبيات .

قوله : (**ومِثْلُ : قَضِيَّةٌ ولا أَبَا حَسَنٍ لَهَا » مُتَأَوَّلٌ**) .

اعلم[2] أنه قد يؤول[3] العَلَم المشتهر ببعض الخصال بنكرةٍ ، فينصب ، ويترع عنه لامُ التعريف إن كانت فيه نحو: « لا حسن » في الحسن البصري[4]، وكذا:« لا صعق » في الصعق[5] . أو من المضاف إليه نحو : « لا امرأ قيس ، ولا ابن زبير[6] » قال[7] : **٤٦/ب**

// لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ ولا فتى مثلَ أبي علي

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في الكتاب ٣٠٣/٢ ، والأغاني ١٥٣/١٥ ، و شرح التسهيل ١٢٣/٣ ، وشرح الرضي ١٩٣/٢ ، وشفاء العليل ٧١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨/٤ . =

= كَلَبُ الزمان : شدته .

والشاهد فيه قوله : « حين لا مال » حيث ألغى عمل « لا » ولم تكرر .

(٢) في (ش) : واعلم .

(٣) في (غ) : تؤول .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، روى عن عمران بن الحصين ، والمغيرة بن شعبة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، وابن عباس ، وعنه أيوب السختياني ، وابن عَون ، وثابت البناني وغيرهم . قال قتادة : « كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام » توفي سنة ١١٠هـ . ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ٢٨٩/٢ ، ووفيات الأعيان ٦٩/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ .

(٥) الصَّعِق الكلابي : أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه فأموه فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله ، وقيل غير ذلك ، واسمه خويلد . ينظر : اللسان (صعق) ٣٤٩/٧.

(٦) هو عبد الله بن الزبير بن العَوَّام . قال الذهبي : أمير المؤمنين أبوبكر وأبو خبيب ، القرشي الأسدي المكي ثم المدني أحد الأعلام ». أول مولود للمهاجرين بالمدينة ، ولد سنة اثنتين وعداده في صغار الصحابة، وإن كان كبيراً في العلم والشرف والجهاد والعبادة ، قُتل سنة ٧٣هـ رضي الله عنه . ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ٦/٥ ، والاستيعاب ٣٩/٣ ، وأسد الغابة ٢٤١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣ .

(٧) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢١٣/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢، و المقتضب ٣٦٢/٤، وأسرار العربية ٢٥٠ ، و شرح المفصل ١٠٢/٢ ، و شرح شواهد الإيضاح ١٠٥ ، وشرح الرضي ١٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ٥٣/٤ .

والشاهد فيه قوله: « لا هيثم » على أن « لا » النافية للجنس لا تدخل على العلم ، وهذا مؤول إما بتقدير مضاف وهو مثل ، وإما بتأويل العلم باسم الجنس .

وقال[1] :

أَرَى الحَاجَاتِ عِندَ أبي خُبيبٍ نُكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلادِ[2]

ولتأويله بالمُنَكَّر وجهان :

أحدهما : أن يُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا يتعرف بالإضافة وهو « مثل » لتوغله في الإبهام فيكون معنى : « ولا أبا حسنٍ » : ولا مثل أبي حسنٍ . حُذِفَ المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في إعرابه لرعاية اللفظ .

وثانيهما : أن تجعل العَلَمَ لاشتهاره بتلك الخصلة كأنه اسم جنس موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى فيكون معنى « قضية ولا أبا حسن لها » : لا فيصل لها ؛ إذ هو ــ صلوات الله عليه ــ كان فيصلاً في الحكومات[3] على ما قال النبي ــ صلوات الله عليه وعلى آله [4]ــــ :« أقضاكم عليٌّ »[5] فصار اسمه ــ عليه السلام ــ كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظة[6] الفيصل كما قالوا :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعبد الله بن الزبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٧ ، و الكتاب ٢٩٧/٢ ، و شرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٥٧/٤ . ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٦/١ ، و شرح أبيات سيبويه ٥/٢ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤ ، ورصف المباني ٢٦١ ، وشرح شذور الذهب ١١٠.

وأبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير بن العوام . ونُكِدْن : من نَكِدَ نَكَداً من باب تعب ، فهو نكِد إذا تعسر .

وأمية : أبو قبيلة من قريش . =

= والشاهد فيه : « ولا أمية » على أن التقدير : ولا أمثال أمية ، وإما : ولا أجواد في البلاد ؛ لأن بني أمية قد اشتهروا بالجود ، فأول العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود .

(٢) في (ش) و (غ) : في البلاد .

(٣) في (غ) : الخصومات .

(٤) في (ش) : صلى الله عليه وآله . وفي (غ) : زيادة : وسلم .

(٥) هذا الحديث بهذا اللفظ ورد في كشف الخفاء ص ١٨٤ ، والمقاصد الحسنة ص ٩٧ ، ولم يذكرا من خرجه ، لكن روى عبد الرزاق في المصنف ٢٢٥/١١ عن معمر عن قتادة رفعه مرسلاً « أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأقضاهم علي »، وساقه البغوي في شرح السنة ٢١٥/٧ . قال السخاوي « وكلها واهية » ، وأثبت منها كلها أنه صلى الله عليه وسلم بعث علياً قاضياً إلى اليمن ، قال يا رسول الله : « بعثتني أقضي بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء » ، فضرب رسول الله في صدره وقال : « اللهم اهده وثبت لسانه » قال : فو الذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين » رواه أحمد في مسنده (٨٨٢) ، وفي فضائل الصحابة ٦٩/٢، والحاكم في المستدرك ، باب مناقب أمير المؤمنين علي برقم ٤٧٢١ .

قال السخاوي : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً » . وروى البخاري في صحيحه في كتاب التفسير باب قوله « ما ننسخ من آية » برقم ٤٤٨١ ، وأبو نعيم في الحلية ٦٥/١ ، كلاهما عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أقضانا علي » . وللحاكم في مستدركه برقم ٤٧١٩ عن ابن مسعود قال : « كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي » . وقال : صحيح على شرط الشيخين .

(٦) في (ش) و (غ) : كلفظ .

« لكل فرعونٍ موسىً » أي: لكل جبار قهار . فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما[1] بالمعنى المذكور . و « هيثم » رجل اشتهر بالحداء للإبل[2] .

(١) في (ش) : لتنكرهما .

(٢) وقيل: كان جيد الرعية ، وقيل: هو هيثم بن الأشتر المشهور في حدائه للإبل . ينظر : خزانة الأدب ٤/٥٤ .

[حكم اسم « لا » إذا تكررت]

قوله[1] : (**وفي مِثْلِ : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ : [فَتْحُهُمَا ، وفَتْحُ الأَوَّلِ ونَصْبُ الثَّانِي ، وَرَفْعُهُ ، ورَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الأَوَّلِ ــ عَلَى ضَعْفٍ ــ وفَتْحُ الثَّانِي]**[2]) .

يعني: إذا كررت[3] « لا »، وولي كل واحدة بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة أوجهٍ:

الأول : فتحُهما ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا[4] رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[5] بأن تجعل « لا » في الموضعين للتبرئة . فتبني[6] اسميهما كما لو أُفردت كلاً منهما عن صاحبتها[7] . والخبران محذوفان ، أي : لا حولَ موجودٌ لنا ولا قوة موجودةٌ لنا إلا بالله[8] . ويكون الكلام جملتين .

قال نجم الدين: « ويجوز على مذهب سيبويه[9] أن تقدر بعدهما خبراً لهما أي : لا حول ولا قوة لنا أي: موجودان لنا »[10] ؛ لأن « لا » المبني اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فـ« لا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمُقَدَّرُ مرفوع بأنه خبر لمبتدأ[11] ، فيكون الكلام جملةً واحدة . قال : « ويجوز على مذهب غير سيبويه[12] أيضاً القائلين بعمل « لا » المبني اسمُها في خبرها أن يُقدر لهما خبراً واحداً مرفوعاً بـ« لا » الأولى والثانية معاً ؛ لتماثلهما في العمل فيجوز أن يعملا في اسمٍ واحدٍ عملاً واحداً كأنهما شيء واحدٌ »[13].

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٧.

(٣) في (ش) : تكررت .

(٤) في (غ) : لا .

(٥) البقرة : ١٩٧ .

(٦) في (ش) : فتبنى اسمهما .

(٧) في (غ) : صاحبته

(٨) سقطت من (ش) و (غ) : إلا بالله .

(٩) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٥.

(١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٩ .

(١١) في (ش) و (غ) : المبتدأ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل ١١٣/٢ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٠ .

والثاني من الوجوه الخمسة : فتح الأول ونصب الثاني على أن تكون « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي الأول ، فكأنك قلت : لا حولَ وقوةً ، كقوله[1] :

لا أبَ وابناً مِثْلُ مروانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارتدَى وتأزَّرا

و[2] قال[3] :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقع[4]

قال نجم الدين :« فلا يجوز عند سيبويه[5]أن تقدر[6] لهما خبراً واحداً[7]؛ لأن خبر « لا »[8] معمول للابتداء وخبر « قوةً » مرفوع بـ« لا » ؛ لأن الناصبة لاسمها تعمل عنده في خبرها بخلاف المبني اسمُها ، فيجب أن تقدر[9] لكلٍّ منهما خبراً . وعند غيره يجوز أن يقدر لهما خبرٌ واحدٌ ؛ لأن العامل فيه إذن « لا » وحدها . ويجوز أن تقدر لكلٍّ عندهم خبراً[10] »[11] .

الوجه الثالث من الخمسة : فتح الأول ، ورفع الثاني على أن[12] « لا » زائدة كالوجه

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧ ، وتخليص الشواهد ٤١٣ ، و شرح التصريح ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٦٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، واللمع ٢٦ ، والمفصل ١١٤ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/١ ، وشرح الرضي ٢٠٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٥/٢ .

والشاهد فيه قوله: « لا أب وابناً » حيث عطف على اسم « لا » ولم يكرر « لا » وجاء بالمعطوف منصوباً على لفظ اسم « لا » المبني ، ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل « لا » واسمها .

(٢) سقطت الواو من (أ) .

(٣) البيت من السريع ، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢٨٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٠٥ ، و شرح التصريح ٣٤٧/١ ، و شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ . وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه٩/٢ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ، وبلا نسبة في اللمع ٢٥ ، والمفصل ١١١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ٨٧ .

والشاهد فيه قوله : « ولا خلةً » على تقدير « لا » زائدة و « خلة » معطوفة بالواو على محل « نسب » .

(٤) في (ش) : الراتق .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٨٠/٢ــ ٢٨٥ .

(٦) في (غ) : يقدر .

(٧) في (ش) : خبر واحد .

(٨) في (ش) و (غ) : لا حول .

(٩) في (غ) : يقدر .

(١٠) في (ش) : خبر .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠١ .

(١٢) سقطت من (غ) .

الثاني إلا[1] أن العطف ههنا على المحل قال[2] :

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعينهِ لا أُمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أَبُ

فعند سيبويه[3] يجوز أن تقدر لهما خبراً واحداً[4] . أي : « لا حولَ ولا قوةٌ موجودان » لكونه خبر المبتدأ .

وعند غيره لابد لكلٍّ من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ « لا » في رفع الخبر . كذا قاله نجم الدين[5] . قال : « ويجوز أنْ تكون « لا » الثانية لنفي الجنس ، لكن ألغاها عن العمل ، وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير »[6] .

//الوجه الرابع من الخمسة : رفعهما . قال تعالى[7]: ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ﴾[8] **٤٧/أ**

على الإلغاء[9] لضُعفها في العمل ، فيكون الاسمان مرفوعين[10] بالابتداء . ويجوز في « لا » الثانية أن تكون زائدة ، أو ملغاةً غير زائدة . ومذهب سيبويه[11] وغيره ههنا واحدٌ ، إما أن تقدر[12] لكلٍّ خبراً[13] ، والكلام جملتان . أو تقدر[14] خبراً واحداً ، والكلام جملة[15].

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢ ، و شرح المفصل ١١٠/٢ ، وفي شرح التصريح ٣٤٦/١ لرجل من مذحج ، أو همام بن مرة ، ورجل من عبد مناة ، أو ابن الأحمر ، أوضمرة ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٤، واللمع ٢٦، والمفصل ١١٥، وشرح ابن عقيل ٣١٤/٢، ومغني اللبيب ٧٧٣ ، و شرح شذور الذهب ٨٦ . والشاهد فيه قوله : « ولا أبُ » على أن « لا » زائدة و « أبُ » معطوفة على المحل .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٩٣/٢.

(٤) في (ش) : خبر واحد .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠١. و شرح التصريح ٣٤٨/١ .

(٦) السابق ٢/ ٢٠١.

(٧) في (ش) : من قبل أن يأتي يوم .

(٨) البقرة ٢٥٤ .

(٩) في (غ) : إلغاء .

(١٠) في (أ) : مرفوعان .

(١١) ينظر : شرح المفصل ١١٣/٢،وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٢ ، و شرح التصريح ٣٤٨/١ .

(١٢) في (غ) : يقدر .

(١٣) في (ش) : خبر .

(١٤) في (غ) : يقدر .

(١٥) في (ش) : جملة واحدة .

الوجه الخامس : رفع الأول وفتح الثاني ، كما قال[1] :

فلا لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فَاهُو به أبداً[2] مُقِيمُ

على أن الأُولى[3] للتبرئة ، لكنها ملغاة لضعفها . وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير . قال نجم الدين : « فلا حاجة بنا[4] إلى ما ذكر[5] المصنف من قوله : (**وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضَعْفٍ**) ؛ لكونها بمعنى « ليس » فإنا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجهين قبله في حصول التكرير وإلغاء « لا » التبرئة . وتطابق الاسمين إعراباً ليس بشرط في الجميع[6] »[7] .

[دخول الهمزة على « لا »]

قوله : (**وإذَا دَخَلَتِ الهَمْزَةُ لم تُغَيِّرِ العَمَلَ ، ومَعْنَاهَا الاسْتِفْهَامُ والتَّمَنِي والعَرْضُ**) . فالاستفهام[8] كقول حسان[9][10] :

ألا طَعانَ ألا فرسانَ عاديةً إلا تَجشُؤَكُمْ وسط[11] التَّنَانِيرِ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ولسان العرب (أثم) ١/٧٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٤٦ ، وشرح التصريح ١/٣٤٦ ، وبلا نسبة في اللمع ٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣١٦ ، وشرح شذور الذهب ٨٨ .

والشاهد فيه قوله: « فلا لغوٌ ولا تأثيمَ » حيث رفع الأول وفتح الثاني . رفع الأول على أن « لا » مهملة . و « لغو » مبتدأ . وفتح الثاني على أنه اسم « لا » النافية للجنس .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : لا الأولى .

(٤) في (ش) : لنا .

(٥) في (ش) و (غ) : ذكره .

(٦) في (ش) : الجمع .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يَنْصب له منبراً في مسجده يقوم عليه ينافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عبيدة : « فَضَل حسان الشعراء بثلاث : كان شاعر الأنصار في الجاهلية ، وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة ، وشاعر اليمن كلها في الإسلام » ، توفي قبل الأربعين في خلافة علي رضي الله عنهما . ينظر : الاستيعاب ١/٤٠٠ ، وأسد الغابة ٢/٦ ، والإصابة ٢/٥٦ .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩ (الحاشية) ، و الكتاب ٢/٣٠٦ ، والجمل ٢٤٠ ، وهو لخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ٢/١١ ، و شرح التسهيل ١/٤٥١ ، وشرح الرضي ٢/٢٠٣ ، وتخليص الشواهد ٤١٤ ، والمغني ٩٦ ، و شرح شواهد المغني ١/٢١٠ ، وخزانة الأدب ٤/٦٤ .

والشاهد فيه قوله : « ألا طعانَ ألا فرسانَ » على أن « لا » إذا تقدمها همزة الاستفهام تعمل كعملها مجردة منها .

(١١) في (غ) : (حول) وهي كذلك في (أ) لكنه صححها في الهامش ، وهي في المصادر السابقة « حول » .

وفي المثل : « ألا قِماص بالعير »[1] يضرب لمن ذل بعد عز .

والعرض كقولك : « ألا نُزولَ فتكرم » .

والتمني كقول المتمنية[2] :

أَلا سَبِيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها ألا[3] سبيلَ إلى نَصرِ بن حَجَّاجِ

ولا خلاف بينهم فيما يلي « لا » من اسمها أنّ لفظَه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له . والبناء في المفرد المنكر .

قال المازني والمبرد[4] : ويجوز العطف والوصف على الموضع [في «ألا» التي][5] للتمني[6] نحو : « ألا مالَ كثيرٌ أنفقه ، وألا ماء وخمرٌ أشربهما » . وخبرها[7] عندهما[8] إما ظاهرٌ ، أو مقدر كما في المجردة .

واختار المصنف[9] والجزولي[10] مذهبهما .

---

(١) قَمَصَ الفرسُ وغيره يَقْمِصُ ويَقْمِصُ قَمْصاً وقُماصاً بالضم والكسر ، إذا صار عادة له ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً . ويعجن برجليه ، و « ما بالبعير من قُماص ، وأفلا قُماص بالبعير ، وما بالبعير من قماص » ، يضرب لضعيف لا حِراك به ، ولمن ذل بعد عز . ينظر: القاموس (قمص) ٥٨٠ ، واللسان (قمص) ٣٠٣/١١ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للفريعة بنت همام ، أم الحجاج بن يوسف الثقفي في أمالي الزجاجي ٢٠٩ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٦٢ ، ولسان العرب (مني) ، وخزانة الأدب ٧٤/٤ ، وهوبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧١ ، و شرح المفصل ٢٧/٧ ، وشرح الرضي ٢٠٣/٢ .

ونصر بن الحجاج بن علاط ، فتى من بني سُليم ، وكان أحسن أهل زمانه صورة .

والشاهد فيه على أن « ألا » فيه للتمني .

(٣) في (غ) : أم هل سبيل .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٨٢/٤ ــ ٣٨٣ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٥٦ ، واللباب ٢٤٤/١ ، و شرح المفصل ٤٨/٧ ، و شرح التسهيل ٤٥٣/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٤ ،والارتشاف ١٣١٧/٣.

والمبرد في المقتضب لم يضعف رأي الجمهور ، كما لم يرجح رأي المازني ، بل ذكر أدلة الفريقين مكتفياً بذلك ، وتلك المصادر جميعها تجعله في صف المازني ، وقد أشار إلى ذلك محقق المقتضب عبد الخالق عظيمة .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : وخبرهما.

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ينظر : الإيضاح ٣٩٠/١.

(١٠) ينظر : المقدمة الجزولية ٢١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٤ .

قال[1] سيبويه : « لا يجوز حمل التابع على الموضع ؛ إذ التمني[2] يغنيها عن الخبر ويصير معنى[3] اسمها معنى المفعول فمعنى : ألا غلام : أتمنى غلاماً . فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهرٌ ولا مقدرٌ ، فهو كقولهم « اللهم غلاماً » أي : هب لي غلاماً . وأما قوله[4] :

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ[5] خَيْراً يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ تَبِيْتُ

فقال يونس : نونه ضرورة . وقال الخليل : ألا حرف تحضيض فيكون منصوباً عنده بفعل أي : « ألا تُرُوني[6] رجلاً »[7] .

وروي الإلغاء في « ألا » للتمني نحو : « ألا رجلٌ جزاه خيراً » . وروي : « ألا رجلٍ » ، أي : ألا من رجلٍ[8] .

[النعت والعطف بعد اسم « لا »]

قوله : (**ونَعْتُ المَبْنِيِّ الأَوَّلُ مُفْرَداً يَلِيهِ مَبْنِيٌّ ، ومُعْرَبٌ رَفْعاً ونَصْباً [نَحْوُ : « لارَجُلَ ظَرِيْفَ ، وظَرِيفٌ ، وظَرِيفاً »][9]**) .

قوله : (**نَعْتُ**) مبتدأ ، و (**الأَوَّلُ**) صفته ، و (**مَبْنِيٌّ**) خبره .

وقوله : (**مُفْرَداً يَلِيهِ**) حالان من الضمير في (**مَبْنِيٌّ**) والعامل « مبني » . أي : يُبنى النعتُ إذا ولي مبني « لا » ، وكان مفرداً ؛ لكونه[10] في[11] المعنى هو اسم « لا » المبني ، وفي اللفظ متصلاً

---

(١) في (ش) و (غ) : وقال .

(٢) في (ش) : المتمني .

(٣) في (غ) : مع .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في شرح شواهد المغني ٢١٤ ، وخزانة الأدب ٨٢/٤ ، و بلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والأزهية ١٦٤ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٢ ، والمغني ٩٧ ، وشفاء العليل ٣٨٨/١ .

والشاهد فيه قوله : « ألا رجلاً » على أن يونس قال : أصله : ألا رجلَ ، فنونه للضرورة . و « ألا » عنده فيه للتمني . وعند الخليل ليست للتمني وإنما هي للتحضيض ، ورجلاً منصوب بفعل محذوف تقديره : ألا تُرُوني رجلاً .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) : ترونني .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٠٧/٢ ــ ٣٠٨.

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٢٠٤.

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٧.

(١٠) في (ش) و (غ) : لأنه .

(١١) في (ش) : فيه .

به ، ويكون النفي في المعنى داخلاً عليه[1] ؛ لأن المنفي في قولك : « لا رجل ظريفَ » هو الظرافة فكأنك قلت : « لا ظريف » بخلاف صفة المنادى فإنها لا تبنى معه ؛ لأن النداء متعلق بالموصوف لا بالصفة . ولقربه من « لا » التي هي سبب البناء ؛ إذ الفاصل بينهما ليس أجنبياً ، بل هو شيء هو هو في المعنى .

فقوله : (**نَعْتُ المَبْنِيِّ**) . يعني[2] : لا[3] نعت المعرب . احتراز[4] عن نحو : « لاغلامَ رجلٍ ظريفاً » . قوله (**الأَوَّلُ**) أي : لا الثاني ، وما بعده . فلا يبنى « كريم » في قولك : « لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار » . وقوله : (**مُفْرَداً**)[5] احتراز عن نحو : « لا رجل حسن الوجه ، ولا رجلَ طالعاً جبلاً ، أو طالعٌ جبلاً » .

وقوله : (**يَلِيهِ**) فلا يبنى الوصفُ في نحو : « لا غلامَ فيها ظريفٌ » .

قوله : (**ومُعْرَبٌ رَفْعاً ونَصْباً**) نحو : « لا رجلَ ظريفاً ، ولا رجلَ ظريفٌ »[6] .

قوله : (**والعَطْفُ // عَلَى اللَّفْظِ ، وعَلَى المَحَلِّ**[7] **جَائزٌ**) تقول : « لا رجلَ وامرأةٌ ، وامرأةً » مثل قوله[8] : **٤٧/ ب**

لا أبَ وابنٌ مثل مروانَ وابنهِ إذا ما[9] ارتدى بالمجد ثم تأزرا

[ويروى: وابناً][10] هذا إذا لم يكن المعطوف معرفةً . فإن كان معرفة فرفعُهُ واجبٌ نحو: « لا غلامَ لك والعباسُ » .

ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف ؛ لانتفاء اجتماع الأمور الثلاثة ، فلا يجوز : « لا أبَ وابنَ » .

---

(١) هذه ثلاثة أمور بسببها بني النعت .

(٢) في (ش) : فعني .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : احترازاً .

(٥) في (أ) : مفرد .

(٦) في (غ) : لا رجل ظريف ، ولا رجل ظريفاً .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) مضى تخريج الشاهد ص ٤٤٥ .

(٩) في (غ) : (هو) بدل (ما) .

(١٠) في (ش) : جعلها في البيت بعد (وابن) .

قال الأندلسي : « الذي بقي[1] من التوابع بعد الوصف والعطف من[2] البدل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمُها مع اسم « لا » حكمها مع المنادى المضموم . ففي البدل يجب البناء إن كان مفرداً نكرة نحو : « لا رجلَ صاحبَ لي » .

وأما عطف البيان فإن كان معرفةً فالرفع نحو : « لا رجلَ زيدٌ » ، وإن كان نكرة فالرفع والنصب . مفردةً كانت ، أو مضافةً ، أو مضارعة له نحو : « لا رجلَ أبٌ لعمرو ، وأباً لعمرو ، ولا رجلَ غلامُ امرأةٍ، وغلامَ امرأةٍ» . وفي التأكيد: « لا رجلَ رجلَ ، أو رجلاً ، أو رجلٌ »[3].

وإنْ كررت مبني « لا » بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني نحو : « لا ماءَ ماءً بارداً » فإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أعربته رفعاً أو[4] نصباً ؛ لأنك لما وصفته صار مع صفته كأنه وصف الأول[5] .

وأما وصف المكرر أعني « بارداً » فليس فيه[6] إلا الإعراب .

[استعمال « لا أبا له » ونحوه]

قوله : (**ومِثْلُ : « لا أَبَا لَهُ ، ولا غُلامَيْ لَهُ » جَائزٌ**) .

يعني: أن الكثير أن يقال : « لا أبَ له ، ولا غلامين له » فيكونان مبنيين على ما ذكرنا . وجاز[7] على قلة في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وفي « الأب والأخ » من بين الأسماء الستة إذا وليها « لام » الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون[8] المثنى والمجموع ، وإثبات الألف في « الأب والأخ » فيقال : « لا غلامَي لك ، ولا مسلمِي لك ، ولا أبا له ولا أخا له » فتكون معربةً[9] اتفاقاً قال[1] :

---

(١) في (غ) : بقي الذي بقي .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٠٨ .
(٤) في (ش) : و .
(٥) في (ش) و (غ) : للأول .
(٦) سقطت من (ش) و (غ) .
(٧) في (غ) : وجاء .
(٨) في (غ) : نوني .
(٩) كررها في (غ) .
(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٠٩ ، وشرح القصائد الطوال للأنباري ٢٨٧ ، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ٨٦ .

سَئِمْتُ تَكَاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً لا أَبَا لَكَ يَسْأَمِ

[يخاطب نفسه] [1] .

وأجاز سيبويه[2] أن يكون نحو[3] : « لا غلامَ لك » مثله أعني يكون مضافاً ، و « اللام » زائدة[4] فيكون معرباً .

ثم اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة[5] أنَّ هذا المذكور مضافٌ حقيقةً باعتبار المعنى . وقالوا : إنَّ « اللام » ههنا مقدرة[6] . وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة فيكون الفصل بها بين[7] المضاف والمضاف إليه كلا فصل . قالوا : وحملهم على الفصل بـ« اللام » قصد نصب هذا المضاف المعرب بـ« لا » من غير تكرير تخفيفاً ، ففصلوا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريره[8]. والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفيَّ المضاف إلى النكرة ، فلا يقولون « لا أبا لرجل ، ولا غلامَي لشخص » ، ودليل كونه مضافاً حقيقة[9] قوله[10] :

وقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريم لا أَبَاكَ[11] مُخلَّدُ[12]

فصرح بالإضافة . وهو شاذ لا يقاس عليه ، فلا يقال : « لا أخاك ، ولا يديك » .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٦.

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : زيادة .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٢٧٦ــ٢٧٩ و المقتضب ٤/٣٧٤، والمفصل ١١٤ ، واللباب ١/٢٤٣ ، و شرح المفصل ٢/١٠٧ ، و شرح التسهيل ١/٤٣٩ ،و شرح الكافية للرضي ٢/٢١١ .

(٦) لأن اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدر .

(٧) في (غ) : وبين .

(٨) في (غ) : تكرير .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٣١ ، و الكتاب ٢/٢٧٩ ، وخزانة الأدب ٤/٩٢ ، و بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٧٥ ، و شرح المفصل ٢/١٥٠ ، و شرح الرضي ٢/ ٢١١ ، واللسان (أبي) ١/٦٠ .
شماخ : هو معقل بن ضِرار الغطفاني ، وهو مخضرم وله صحبة . الخزانة ٣/ ١٨٦ .
ومزرَّد : هو يزيد بن ضرار .
والشاهد فيه « لا أباك » حيث أضاف « أبا » إلى الضمير بدون اللام وهو شاذ .

(١١) في (غ) : لا أبا لك .

(١٢) في (غ) : يخلد . وهو كذلك في اللسان .

وقال ابن الحاجب : « لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقةً ؛ إذ لو كان كذا[1] لكان معرفة . فكان يجب رفعه ، وتكرير « لا » »[2] . وقد مر ما يجاب به على كلامه هذا .

ثم قال ابن الحاجب: « إن الوجه فيه أن يقال : إنه مشابه للمضاف ، فأعطي حكم المضاف من إثبات الألف في « أبا ، وأخا » ، وحذف النون في « غلامَي ، ومسلمِي » »[3].

قوله[4] : (**لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ**) . أي : مشاركة[5] « لا أبالك » : لا أباك المضاف (**فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ**) ، أي : في أصل معنى المضاف ، أي : التخصيص ففي « أبوك » تخصيص أصلي ، وتعريف حادث بالإضافة . و « أب لك » يشارك// « أبوك » في التخصيص الذي هو أصل معناه . أ/٤٨

قوله : (**وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ « لا أَبَا فِيْهَا »**[6]) . أي : من أجل أنَّ إعطاءه[7] حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه لم يجز : « لا أبا فيها ، ولا رقيبَيْ عليها » ؛ لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى « في ، وعلى » .

قوله : ([**وَلَيْسَ بِمُضَافٍ**][8] **لِفَسَادِ المَعْنَى**)[9] . يعني[10]: أنَّ المُعَرَّفَ لا يكونُ بمعنى المنكر[11] .

قال نجم الدين : « ولو كان كما قال المصنف لجاز أيضاً في المنكَّرِ « لا أبا لرجل طويل » تشبيهاً بالمضاف ، و لم يختص هذا الحكم بالمعرّف »[1] .

---

(١) في (ش) و (غ) : كذلك .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٨/١ ، و شرح الوافية ٢٤٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٨/١ ، و شرح الوافية ٢٤٤ ، وشرح الكافية له ٢/ ٥٧٩.

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : لمشاركة نحو .

(٦) سقطت من (ش) : لا أبا فيها .

(٧) في (غ) : إعطاؤه .

(٨)ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٨.

(٩) قوله هذا يعود علىقوله : « لا أبا له ، ولا غلامي له » فابن الحاجب يرى أنه شبيه بالمضاف ، وليس بمضاف وسيبويه والجمهور يرون أنه مضاف كما سبق .

(١٠) في (غ) : تعني .

(١١) يعني بالمعرف نحو : « لا أبا لك » ، فهو معرف بالإضافة على تقدير : لا أباك ، ويعني بالمنكر نحو : « لارجل » ، فحجة ابن الحاجب في أن « لا أبالك » شبيه بالمضاف ، وليس بمضاف : أن « لا » لا تدخل إلا على النكرات ، ولو كان « لا أبالك » مضافاً ؛ لكان معرفة ، وحينئذ يمتنع دخول « لا » عليه ، وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٨١.

(١) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢١٣ .

واعلم أنك إن[1] قلت : « لا غلامين ظريفين[2] لك » لم يجز حذف النون من « غلامين » اتفاقاً[3] . وأما إنْ فصلتَ بالظرف ، أو الجار والمجرور المتعلق بمنطوق ، أو في حكمه دون الظرف المستقَر أي المتعلق بمحذوف نحو[4] : « لا يَدَيْ بها لك ، ولا غلامَيْ اليومَ لك » فأجازه يونس[5] اختياراً ؛ لأن الفصل به كلا فصلٍ ، لكثرة ما يُتسع في الظروف . ولم يجزه سيبويه والخليل[6] ، بل أوجبا إثبات النون .

[حذف اسم « لا »]

قوله : (**ويُحْذَفُ في : « لا عَلَيْكَ » أي : لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ**) .

يعني : يحذف اسم « لا » في « لا عليك » ، ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر . كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ؛ لئلا يكون إجحافاً .

وقولهم : « لا كزيد » إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون اسماً لـ« لا » والخبر محذوف . أي : لا مثلَه موجودٌ . وجاز أن يكون خبراً[7] لها أي : لا أحدَ مثلُ زيد . وإن جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف لا غيرٌ أي : لا أحدَ كزيدٍ .

---

(١) في (غ) : إذا .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) أما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف . وأما على مذهب ابن الحاجب فللفصل بين شبه المضاف بما لا يُفصل به بينهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٣ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٨٠ــ ٢٨١ ، والمفصل ١١٤ ، و شرح المفصل ١٠٧/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٨١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٣ .

(٧) في (ش) : خبرها لها .

[خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـــ« ليس »]

قوله : (**خَبَرُ « مَا » و « لاَ » المُشَبَّهَتَيْنِ بـــ« لَيْسَ »**) .

أي : من المنصوبات المشبهة بالمفاعيل خبر « ما » و « لا » المذكورتين . ووجـــه الشـــبه مشابهتهما لـــ« ليس » بكونهما للنفي ، ودخولهما على الأسماء كـــ« ليس » .

وتختص « ما » بكونها لنفي الحال مثل « ليس » ؛ ولذلك دخلت على المعرفة والنكـــرة . وعملت عمل « ليس » كثيراً . وزيدت الباء في خبرها .

بخلاف « لا » فيشذ عملها عمل« ليس »[1] . ولا تكون إلا في النكرة . وأنكر نجم الدين[2] عملها عمل « ليس » بل قال : « إنها « لا » التبرئة ملغاة » ؛ لأن عنده أنه[3] لا شاهد على نصب خبرها[4] .

قوله : (**هُوَ المُسْنَدُ**) جنس الحد[5] يعم كل مسند .

قوله[6] : (**بَعْدَ دُخُولِهِمَا**[7]) أي : دخول كل واحدةٍ في مسألتها ، لا أنهمـــا تجتمعـــان معاً . وهذا فصلٌ لما عدى خبرهما[8] . والاعتراض عليه كما مر[9] .

---

(١) وهذا قول سيبويه فإنه قال في الكتاب ٢/ ٣٠٠: « وإن شئت قلت : لاأحدٌ أفضلَ منـــك في قـــول مـــن جعلـــها كـــ « ليس » . و المبرد فإنه قال في المقتضب ٣٨٢/٤: « وقد تجعل « لا » بمنزلة « ليس » لاجتماعهمـــا في المعـــنى ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : « لارجلٌ أفضلَ منك » . وهو قول الزجاجي في الجمل ٢٣٨، والزمخشري في المفصـــل ٦١، والجزولي في المقدمة الجزولية ١٥٨، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي له ٩٨٢/٢ ، و المطرزي في المصـــباح ٧٩، والعكبري في اللباب ١٧٨/١، و ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٢، و ابن عصفور في شـــرح الجمـــل لـــه ١٦٦/٢،وأبو حيان في الارتشاف ١٢٠٨/٣، وابن هشام في شرح شذور الذهب ١٩٦ .ويرى ابن مالك في التسهيل مع شرحه ١/ ٣٥٧ أنها تعمل عمل ليس بكثرة

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢/ ٢١٥.

(٣) في (غ) : أنها .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٢٠٨: « وزعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به ، والصحيح سماع ذلك ، لكنه في غاية الشذوذ والقلة ومنه : تعز فلا شيء على الأرض باقياً

وقوله : نصرتُك إذ لاصاحبٌ غيرَ خاذلِ » .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٧) في (ش) : دخولها .

(٨) في (غ) : خبرها .

(٩) أي في خبر كان ص ٢٨١.

قوله : (**وهِيَ حِجَازِيَّةٌ** [1]) [أي : هذه اللغة] [2] وهي[3] إعمال « ما » و « لا » عمل « ليس » . قال نجم الدين : « اللغة الحجازية إعمال « ما » وحدها دون « لا » عمل « ليس » . وبنو تميم لا يعملونها مطلقاً »[4] .

ولعمل[5] « ما » عمل « ليس » شروط قد أشار إليها بقوله : (**وإذَا زِيْدَتْ « إنْ » مَعَ « مَا »**) يعني كقوله[6] :

وما[7] إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منايانا[8] ودولةُ آخرينا

لأن « إنْ » هذه تشابه النافية لفظاً ، فكأن النفي داخلٌ[9] على النفي فأفاد الإثبات ، فصارت « إنْ » كـ« إلا » الناقضة لنفي « ما » ، أو نقول ألغيت للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف . وقد جاء العمل مع زيادة « إنْ » شذوذاً[10] أنشد أبو علي[11] :

بني غُدانةَ مَا إنْ أنتمُ ذَهَبَاً ولا صَرِيفاً ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

---

(١) ينظر : الجمل ٢٣٨، و المفصل ٦١، والمقدمة الجزولية ١٥٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٨٢/٢ ، واللباب ١٧٨/١، و شرح المفصل ١١٦/٢، و شرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/٢،و الارتشاف ١٢٠٨/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (غ) : وهي أي .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢١٥ .

(٥) في (غ) : وتعمل .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن مسيك في شرح أبيات سيبويه ٨٩/٢ ، والأزهية ٥١ ، والسيرة النبوية ٥٨٢/٢ ، والجنى الداني ٣٢٧ ، وخزانة الأدب ١٠٤/٤ ، وهو للكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨ ، و هو بلا نسبة في الكتاب ١٥٣/٣ ، و المقتضب ٥١/١ ، و الخصائص ١٠٨/٣ ، وشرح الرضي ٢١٥/٢ ، والوافية شرح الكافية ١٥٣ .
والطب : الدأب والعادة . والدَّولة : الغلبة في الحرب .
والشاهد فيه قوله: « ما إنْ طبّنا » إذ زيد « إنْ » بعد « ما » الحجازية فلم تعمل عمل « ليس » .

(٧) في (ش) و (غ) : مما .

(٨) في (غ) : منايا

(٩) في (ش) و (غ) : دخل .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٥٣/١ ، وشرح الرضي ٢١٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٠١/١ ، وشرح شذور الذهب ١٩٤ ، ومغني اللبيب ٣٨ ، و شرح شواهد المغني ٨٤/١ ، وخزانة الأدب ١١١/٤ ، و شرح التصريح ٢٦١/١ .
وبنو غُدانة : حي بن يربوع من بني تميم . والصَّريف : الفضة . والخزف : ما عمل من طين .
والشاهد فيه : « ما إن أنتم ذهباً » حيث جاءت « إنْ » بعد « ما » غير كافة .

وبقوله[1] : (**أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بـــ« إلاَّ »**) نحو : « ما زيدٌ إلا قائم » ؛ لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت « ليس » فكيف تعمل[2] مع زوال المشابهة . ونُقل عن يونس[3] جواز إعمالها مع « إلا » ، وأنشد[4] :

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ وما طالبُ[5] الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

وأجيب بأن المضاف محذوف ، أي : دورانَ منجنونٍ .

وكذا : « معذباً » مصدر[6] ، فنصبهما على المصدرية نحو قوله : « ما أنت إلا سيراً » .

وبقوله : (**أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ**) نحو : « ما قائمٌ زيدٌ ، وما في الدار زيدٌ » . وقال ابن عصفور[7] //والعبدي[8] : لايبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لكثرة التوسع فيه قال[9] : **٤٨/ ب**

لَوَ انَّكَ يا حُسينُ خُلِقْتَ حُرّاً وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخَلِيقِ

هذا دليل على[10] جواز عملها مع تقدم الخبر الظرفي ؛ إذ الباء لا تدخل إلا مع الإعمال .

وعلى هذا بنى أبو علي[11] والزمخشري[12] امتناع دخول الباء على خبر «ما»[13] التميمية .

---

(١) في (ش) : قوله .

(٢) في (أ) : يعمل .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٦/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٨ ، وشرح التصريح ٢٦٢/١.

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢١٩/١ ، و بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٨ ، واللباب ١٧٦/١ ، و شرح التسهيل ٣٥٧/١ ، وشرح الرضي ٢١٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٠٢ ، و شرح التصريح ٢٦٢/١ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٤ .

والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، وجمعه مناجين وهو مؤنث ، أي : وما الزمان إلا يدور دوران منجنون تارة يرفع وتارة يضع . واستدل به يونس على إعمال « ما » مع انتقاض نفيها بـــ« إلا » .

(٥) في (ش) و (غ) : صاحب .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ينظر : المقرب ١٠٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٩ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٩ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، و شرح التسهيل ٣٥٦/١ ، وشرح الرضي ٢٢٠/٢ ، ومعني اللبيب ٥٠ ، و شرح التصريح ٣٦٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٣١/٤ .

والخليق : الجديد واللائق .

والشاهد فيه قوله : « وما بالحُرِّ أنت » حيث تقدم الخبر على الاسم .

(١٠) في (أ) : على دخول خبرها عملها .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢١/٢ ،

(١٢) ينظر : المفصل ١١٨ .

(١٣) في (غ) : ها .

وأجازه الأخفش[1] . قال نجم الدين : « وهو الوجه لدخولها بعد « ما » المكفوفة بـ« إنْ » اتفاقاً نحو : « ما إنْ زيدٌ بقائم »[2] » .

قال نجم الدين : « ومما يبطل عمل « ما » تقدم ما ليس بظرف[3] . يعني من معمول خبرها فلا يجوز : « ما زيداً عمروٌ ضارباً » بخلاف ما إذا كان ظرفاً نحو قوله[4] تعالى :﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾[5] »[6] .

قوله : (**بَطَلَ العَمَلُ**) يعني : مع حصول أحد[7] هذه الأمور المتقدم ذكرها ؛ لأن الأصل فيها ألا تعمل كما في لغة بني تميم ؛ إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، و « ما »[8] مشتركة بين الاسم والفعل . وأما الحجازيون فأعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لـ« ليس » ؛ لأن معناهما واحدٌ في الحقيقة .

قوله : (**وإذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجَبٍ فَالرَّفْعُ**) . أي[9] : إذا عطف على خبر « ما » سواء كان منصوباً ، أو مجروراً بالباء .

قوله : (**بِمُوجَبٍ**) يعني بالموجب : « بل ، ولكن » .

قوله : (**فَالرَّفْعُ**) .

أي : فالرفع واجب ؛ لزوال علة العمل وهي النفي نحو : « ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، أو لكن قاعدٌ . وما زيدٌ بقائم بل قاعدٌ ، أو[10] لكن قاعدٌ » بخلاف ما إذا عطفت بغير موجب

---

(١) وابن يعيش ، وابن الحاجب . ينظر : شرح المفصل ١١٦/٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١ ، و شرح الكافية ٢/ ٢٢١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢/ ٢٢١ .

(٣) في (غ) : بظر .

(٤) في (ش) و (غ) : كقوله .

(٥) الحاقة : ٤٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢١ .

(٧) في (ش) : (أي) بدل (أحد) .

(٨) في (غ) : أما .

(٩) في (ش) : أي فالرفع واجب .

(١٠) في (غ) : و .

نحو : « ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ ، ولا قاعداً » جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على المحل قال[1] :

مُعَاوِيَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون[2] من باب[3] عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ[4] محذوف أي : ولا هو قاعدٌ . « وما زيدٌ قائماً ولا قاعد[5] » .

قال الأندلسي : « ومن رأى إعمال « إنْ » عمل « ليس » يعتبر أيضاً الشروط المعتبرة في « ما » »[6] .

و[7]اعلم أن « لا » قد تلحقها تاء التأنيث فتعمل حينئذ[8] عمل « ليس » في السعة لمشابهتها لـ« ليس » بكسعها بالتاء[9] ؛ إذ تصير[10] على عدد حروف « ليس » ساكنة الوسط نحو : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[11] أي : لات الحينُ حينَ مناص .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في الكتاب ٦٧/١ ، و شرح أبيات سيبويه ٣٠٣/١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، و سر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وسمط اللآلي ١٤٨ ، ١٤٩ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٢/٢ ، و المقتضب ٣٣٨/٢ ، ١١٢/٤ ، والشعر والشعراء ١٥٠/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١٦٠ ، خزانة الأدب ١٥٤/٤ .
وأسجح : اعف وسامح .
والشاهد فيه أن قوله: « الحديدا » معطوف على محل قوله « بالجبال » فإنه في محل نصب؛ لأنه خبر « ليس » والباء زائدة.

(٢) في (غ) : تكون .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : (الخبر) بدل (المبتدأ) .

(٥) في (أ) و (ش) : ولا قاعداً .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٨ .

(٧) سقطت الواو من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٦: « يكسعونها أي : يتبعونها في آخر الكلمة ، يقال : كسعه أي ضربه من خلف ، وهذه استعارة لزيادة التاء آخراً » .

(١٠) في (ش) : يصير .

(١١) ص : ٣ .

[المجرورات]

[تعريفها]

قوله : (**المَجْرُورَاتُ : هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ**) .

قوله : (**مَا**) جنس الحد .

وقوله : (**اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ المُضَافِ إِلَيْهِ**) احترازٌ عن المرفوعات والمنصوبات .

ومعنى الاشتمال : الإحاطة والاحتواء بحيث يكون عَلَمُ المضاف إليه حركةً من جملة حركاته ، أو حرفاً من حروفه[1] .

وعَلَمُ المضاف إليه هو الكسرة ، والفتحة ، والياء الدالة على كون ما دخلت عليه[2] مضافاً إليه لفظاً أو معنى . فالكسرة نحو : « مررت بزيدٍ ، وغلام زيدٍ » . والفتحة نحو : « مررت بإبراهيمَ ، وآل إبراهيمَ » . والياء نحو : « مررت بأخيك ، والزيدَينِ ، والزيدِينَ » ، و « غلامُ أخيك ، والزيدَين ، والزيدِينَ » .

[تعريف المضاف إليه]

قوله : (**والمُضَافُ إِلَيْهِ: كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظاً ، أَوْ تَقْدِيراً مُرَاداً**) .

بني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر مضاف[3] إليه . قال نجم الدين : « لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم أنه[4] إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به نحو: « زيد » في : « غلام زيدٍ » . وأما من حيث اللغة فلاشك أن « زيدٍ »[5] في : « مررت بزيدٍ » مضاف إليه المرورُ بواسطة حرف »[6].

قوله : (**لَفْظاً**) نحو : « مررت بزيد » . وقوله : (**أَوْ تَقْدِيْراً**) نحو : « غلام زيدٍ ، وخاتم فضة[7] » .

---

(١) في (غ) : جملة حروفه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : مضافاً .

(٤) في (ش) و (غ) : فإنه .

(٥) في (غ) : زيداً .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٣٤ .

(٧) في (غ) : حديد .

وانتصاب « **لفظاً** ، و[1] **تقديراً** » على الحال . وصاحب الحال « حرف جر » . والعامل ما في « **واسطة** » من معنى الفعل أي : يتوصل بالحرف حال كونه ظاهراً أو مقدراً .

وقوله : (**مُرَاداً**) حال ثانٍ ، أي : مقدراً مراداً . واحترز به // عن المفعول فيه ، **٤٩/أ**
والمفعول له ؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما ، و[2] لكنه غير مراد .

واعلم أن المضافَ إليه إضافةً لفظيةً خارجٌ عن هذا[3] الحد ؛ إذ لا حرف جر ، لا منطوق ولا مقدر في[4] قولنا : « زيدٌ حسنُ الوجهِ » ، وفي « ضارب زيدٍ » ؛ لأن حرف الجر لا مُقَدَّرٌ ، ولا ملفوظٌ .

والعامل في المضاف إليه هو المضاف حيث لا حرف منطوق . وأما حيث الحرف منطوق فهو العامل .

[تقدير حرف الجر]

قوله : (**فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أنْ يَكُونَ المُضَافُ اسْماً مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ لأَجْلِهَا**) .

الغرض[5] أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي .

قوله : (**اسْماً**) احتراز عن نحو : « مررت بزيدٍ » فإن المضاف فيه فعلٌ[6] .

قوله : (**مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ لأَجْلِهَا** [7]) . أي : التنوين ، أو ما يقوم مقام[8] التنوين من نوني التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوين أو[9] النون يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف ؛ لأجل الإضافة كما في « كم رجلٍ ، وهُنَّ حواج بيتِ الله ، والضارب الرجل » .

وإنما حذفت[10] التنوين والنون[11] لأنها دليل تمام ما هي فيه ، فلما أرادوا أن

---

(١) في (ش) و (غ) : أو .
(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) في (غ) : فقولنا .
(٥) في (ش) و (غ) : والغرض .
(٦) في (ش) : فعلاً .
(٧) سقطت من (ش) .
(٨) في (ش) : (مقامه) . وبدون (التنوين) .
(٩) في (ش) و (غ) : و .
(١٠) في (غ) : حذف .
(١١) في (ش) : النون والتنوين . وفي (غ) : (أو) بدل الواو .

يمتزج[1] الكلمتان[2] مزجاً تكتسب بسببه الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة .

[الإضافة المعنوية]

قوله : (**وهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ ولَفْظِيَّةٌ . فَالمَعْنَوِيَّةُ : أنْ يَكُونَ المُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا**) . وقد احترز في هذا الحد عن الإضافة اللفظية التي يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها ؛ لأن المعنوية لا تلتبس إلا بها . وقد أفاد هذا الحد أن الإضافة المعنوية على ضربين :

أحدهما : أن يكون المضاف[3] اسماً غير صفةٍ نحو : « غلام زيد » .

الثاني : أن تكون صفة مضافة إلى غير معمولها نحو قولهم : « مصارع مصر » أي : مصارع الناس الذي له اختصاص بمصر من غير نظر إلى كونه يصارع[4] في مصر أو في غيره[5] . وقوله تعالى : ﴿ فَاطِرُ[6] ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾[7] ؛ لأن إضافة[8] اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معنوية ؛ لأنه لا يعمل ، فـ « خالق » مضاف إلى غير معموله .

قوله : (**وهِيَ[9] بِمَعْنَى « اللَّامِ » فِيمَا عَدَا جِنْسِ المُضَافِ وَظَرْفِهِ ، و[10] بِمَعْنَى « مِنْ » فِي جِنْسِ المُضَافِ ، و[11] بِمَعْنَى « فِي » فِي ظَرْفِهِ**) .

قوله : (**فِيمَا عَدَا جِنْسِ المُضَافِ** [12]) أي : في مضاف إليه هو غيرُ جنس المضاف[13] وغير ظرفه[14] . وهذا القسم أكثر أقسام الإضافة نحو : « غلام زيدٍ ، و سرج الدابة ،

---

(١) في (غ) : تمتزج .
(٢) في (غ) : الكلمات .
(٣) في (غ) : للمضاف .
(٤) في (غ) : يصارع الناس .
(٥) في (ش) : غيرها .
(٦) في جميع نسخ المخطوط (خالق) ، وهو وهم ؛ إذ ليس في القرآن آية بهذا اللفظ . إبراهيم : ١٠
(٧) الأنعام ١٤، ويوسف ١٠١، وإبراهيم ١٠، وفاطر ١، والزمر ٤٦، والشورى ١١.
(٨) في (ش) : الإضافة .
(٩) في (ش) : وهي إما .
(١٠) في (غ) : أو .
(١١) في (غ) : أو .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) في (غ) : للمضاف .
(١٤) في (غ) : جنسه .

و « نصف القوم ، و يد زيد ، ووجهه ، وجميع القوم ، وعين زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وسعيد كرز ، ومسجد الجامع » .

قال نجم الدين : « ولا يلزم فيما هو بمعنى « اللام » أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول « اللام »، فقولك:« طور سيناء ، و يوم الأحد » بمعنى « اللام » . ولا يصح إظهار اللام في مثله »[1] . قال : « فالأولى[2] إذن أن نقول : إن[3] نحو : « ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء » بمعنى « اللام » كما قاله باقي النحاة . ولا نقول: إنّ إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » ؛ لأن أدنى ملابسة واختصاص تكفي[4] في الإضافة بمعنى « اللام » »[5] .

قوله : (**في جِنْسِهِ**) . المراد بجنس المضاف: ما يصح إطلاقه على المضاف وعلى غيره نحو : « خاتم حديد ، وأربعة دراهم ، وراقود خل ، وثوب خز ، وباب ساج » .

قوله : (**في ظَرْفِهِ وهُوَ قَلِيلٌ**) . يعني[6]: أن الإضافة إلى الظرف لما وقع فيه تقدير تُقَدَّرُ بـ« في » ، وهي أقل أقسام الإضافة . وقد جعلها نجم الدين[7] من القسم الثاني[8] بمعنى اللام كما مر ، فقال : « كل ما كان المضاف إليه غير جنس المضاف فهي بمعنى « اللام » . وكل ما كان المضاف إليه جنس المضاف[9] فهي بتقدير « من » ولا ثالث لهما »[10] .

قوله : (**وتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ المَعْرِفَةِ ، وتَخْصِيصاً مَعَ النَّكِرَةِ**) .

يعني : أنَّ المعنوية تفيد فائدتين : فائدة لفظية ، وهي تخفيف المضاف بحذف التنوين ، // أو ما يقوم مقامه ، وتشاركها[1] الإضافة اللفظية في هذه الفائدة . **٤٩/ ب**

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٨ .

(٢) في (غ) : الأولى أن نقول إذن : ضرب اليوم .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : يكفي .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٨ .

(٦) في (ش) : بمعنى .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٣٨ .

(٨) في (ش) و (غ) : (الذي) بدل (الثاني) .

(٩) في (غ) : للمضاف .

(١٠) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨٧ : « أغفل النحويون التي بمعنى « في » ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقوله تعالى :﴿ وهو ألد الخصام ﴾ [البقرة : ٢٠٤]، وكقوله تعالى : ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ [البقرة : ٢٢٦] وقوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ [سبأ ٣٣] » .

(١) في (ش) : ويشاكها .

وفائدة معنوية وهي تعريف المضاف ، أو تخصيصه . ولأجل هذه الفائدة سميت معنوية ؛ لأن وضعها لتفيد أنَّ لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف إليه ليست للباقي، فإذا قلت : « غلامُ زيدٍ راكبٌ » ، ولزيد غلمان كثيرة ، فلا بد أن تشير بذلك « الغلام » المضاف إلى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو اشتهر[1] بكونه غلاماً له ، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان . ثم[2] يقال : « جاءني غلام زيد » من غير إشارة إلى واحد معين . وذلك على خلاف الوضع ، فيكون معنى « غلام زيد » وإن كان بتقدير « اللام » : الغلام المُعَيَّن من غلمانه إن كان له غلمانٌ جماعةٌ ، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد و[3] إن لم يكن[4] إلا واحد . ومعنى « غلامٌ لزيد » : واحد من غلمانه غير مُعَيَّن .

والمراد بالتعريف : رَفْعُ الشياع بالكلية بحيث[5] يتعين المضاف[6] لواحدٍ مُعَيَّن .

والتخصيص : تقليل الشياع « فغلام رجل » متخصص من غلام امرأة[7] ، وشائع في غلمان الرجال .

[شروط الإضافة المعنوية]

قوله : (**وشَرْطُهَا**) أي : شرط الإضافة المعنوية وتُسمى الحقيقية ، والمحضة أيضاً (**تَجْرِيدُ المُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ**) . فإذا[8] كان ذا لامٍ حذف نحو : « غلام زيد » ، وإن كان علماً نُكِّرَ بأن يُؤَوَّل بواحد من جملة من سُمِّي بذلك اللفظ ، ثم يُعرَّف بالإضافة نحو قوله[1] :

---

(١) في (ش) و (غ) : أشهر .

(٢) في (ش) و (غ) : ثم قد .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : لم يكن له .

(٥) في (غ) : بحيث التعريف .

(٦) سقطت من (غ) : يتعين المضاف .

(٧) في (ش) و (غ) : المرأة .

(٨) في (ش) و (غ) : فإن .

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من طَيِّئ في المقاصد النحوية ٣/٣٧١ ، و شرح شواهد المغني ١/١٦٥ ، و الخزانة ٢/ ١٩٦ ، و بلا نسبة في سر الصناعة ٢/٤٥٢ ، و شرح المفصل ١/٤٤ ، ومغني اللبيب ٧٥ ، و شرح التصريح ١/١٨٦.
والنَّقا : الكثيب من الرمل ، والتعريف للعهد . وأراد باليوم الوقعة والحرب التي كانت عند النقا .
والأبيض : السيف . والشَّفرة : حد السيف ، وثَنَّاه باعتبار وجهيه .
والشاهد فيه قوله : « زيدنا » و « زيدكم » حيث أجرى « زيداً » مجرى النكرات ، فأضافه .

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقا رأسَ زَيْدِكُم بأَبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتينِ يَمانِ

وأما المضمرات ، والمبهمات ، فلا تُضاف لتعذر تنكيرها .

وإنما شُرط تجريد[1] المضاف من التعريف ؛ لأن الإضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف . والتعريف حاصل في المعرفة من غيرها ، فتكون الإضافة تحصيلاً للحاصل .

والمراد من الإضافة إلى المنكر[2] تخصيص المضاف . وفي المضاف المعرَّف ـــ لو لم يجرد من التعريف ـــ التخصيص ، وزيادة التعيين .

قال نجم الدين : « وعندي أنه يجوز إضافة العلم [مع بقاء تعريفه ؛ إذ لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا ، وذلك إذا أضيف العلم][3] إلى ما هو متصف به نحو : « زيد الصدق » يجوز[4] ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيدٌ واحد . ومثله قولهم : « مضر الحمراء [5]، وأنمار الشاء ، وزيد الخيل[6] »[7] .

[حكم الأسماء المتوغلة في الإبهام]

واعلم أنَّ « مِثْلاً » ، و « غَيْراً » لتوغلهما في التنكير[8] لا يتعرفان بالإضافة إلى المعرفة . وكذا ما هو بمعنى : « المِثْل » من : « نظير ، وشبه » ، أو بمعنى « غير » نحو : « سوى » ؛ لأن المغايرة ليست صفة تخصص ذاتاً[1] دون أخرى[2] ؛ إذ كل ما في الوجود متصف بمغايرة المخاطب إلا ذاته . وكذلك[3] المماثلة لـ« زيد » لا تخصص ذاتاً دون أخرى[4] ؛ لأن المماثلة تكون من[5]

---

(١) في (ش) و (غ) : تجرد .
(٢) في (غ) : النكرة .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) في (ش) : ويجوز .
(٥) قيل لمُضَرَ : الحَمْراء ، ولربيعةَ الفَرَسُ ؛ لأنهما لما اقتسما الميراث أُعْطِيَ مُضَرُ الذهبَ وهو يؤنث ، وأُعطي ربيعةُ الخيل . ويقال : كان شعارهم في الحرب العمائم والرايات الحُمر ، ولأهل اليمن الصفر . اللسان (مضر) ١٢٧/١٣ .
ومضر وربيعة وإياد وقيل أنمار أولاد نزار بن معدِّ بن عدنان . ينظر : جمهرة أنساب العرب ص ١٠ .
(٦) زيد الخيل بن مهلهل بن زيد الطائي ، وَفَدَ في سنة تسع على النبي صلى الله عليه وسلم وسماه « زيد الخير » . وكان شاعراً خطيباً شجاعاً كريماً . قال ابن عبد البر : مات منصرفه من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقيل ، بل مات في خلافة عمر . ينظر : الاستيعاب ١٢٧/٢ ، وأسد الغابة ٣٧٦/٢ ، والإصابة ٥٢٤/٢ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٩ .
(٨) في (ش) : النكرات .
(١) في (غ) : ذا .
(٢) في (ش) : الأخرى .
(٣) في (غ) : وكذا .
(٤) سقطت من (ش) و (غ) : دون أخرى .

وجوه من الطول ، والعرض ، والقصر ، والشباب ، والشيب ، والسواد ، والبياض ، والعلم ونحو ذلك لكن « مثلك » أخص من « غيرك » .

قال ابن السري[٢] : « أذا أضيفت[٣] « غير » إلى[٤] مَعْرِفَةٍ لها ضد واحد تعرفت « غير » لانحصار الغيرية نحو : « عليك بالحركة غير السكون » ؛ فلذلك كان قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٥] صفة للذين[٦] أنعمت عليهم[٧] ؛ إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضُوب عليهم ، فتعرف « غير المغضوب عليهم » بتخصيصه[٨] بالمرضي عنهم . وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من العلم ، والشجاعة و[٩] غيرهما فقيل : « جاء مثلك » كان معرفة لتعينه . فـ« غير » في قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[١٠] أي : الصلاح ؛ لأن عملهم كان فساداً[١١] . وفي // قول[١٢] الشاعر[١٣] : أ/٥٠

إنْ قُلْتُ خَيْراً قال شَرّاً غيرَه *

بدل[١] لا صفة .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) وبه قال السيرافي ، والضرير الواسطي ، والعكبري ، والزمخشري ، والشلوبين . ينظر: شرح اللمع ٩٥ ، والمفصل ١٢٢، واللباب ٣٨٨/١ ، و شرح التسهيل ٩٢/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٠ ،والارتشاف ١٨٠٣/٤، و شرح التصريح ٦٧٨/١ ، وابن السري هذا هو الزجاج .

(٣) في (ش) و (غ) : إذا أضفت .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) الفاتحة ٧ .

(٦) في (ش) و (غ) : الذين .

(٧) في (ش) : بتخصيصه .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) في (ش) : أو .

(١٠) فاطر : ٣٧ .

(١١) في (غ) : فاسداً .

(١٢) في (ش) و (غ) : قوله .

(١٣) البيت من الكامل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٢ ، وشرح الرضي ٢٤٠/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٤ .
وعجز البيت : أو قُلْتُ شَرّاً مَدَّهُ بمدادِ .
والشاهد فيه قوله:« شراً غَيْرَهُ » على أن « غيره » بدل لا صفة . حتى لا يقال : إن « غير » في البيت قد أضيفت إلى ضمير الخير ـــ وهو ضد الشر ـــ ولم تتعرف . بدليل وقوعها صفة لقوله « شراً » ، فأجاب الشارح أن « غيره » بدل لا صفة .

(١) في (غ) : (غير بدل لا صفة) .

قالوا[1] : ولفظ « شبيه » يتعرف بالإضافة لأجل المبالغة التي في هذا التركيب فمعنى : « مررت بالرجل شبيهك » أي : من يشبهك في جميع الوجوه .

واعلم أنك إذا قلت : « رُبَّ رجلٍ واحدُ أُمِّهِ » فالهاء عائد[2] إلى « رجل[3] » . وكذا في قوله[4] : « رُبَّ واحدِ أُمِّهِ » أي: ربّ رجل واحد أمه . وكذا « صدر بلده »، و « رئيس قبيلته »، و « ابن أمه ، ونادرة دهره » . [لما كان بعض العرب يقول بتنكير هذه الأمثلة ، ويدخل عليها « رب » ، فتقول[5] : « رب واحد أمه » قال[6] بعض النحاة : إنما حكم بتنكيره ؛ لأن « واحد » مضاف إلى « أم » ، و«أم» مضافة إلى ضميره ، فلو حكم بتعريفه لكان تعريف الشيء بنفسه . فقال نجم الدين : « إن الضمير في « أمه » ليس راجعاً[7] إلى « واحد » ، بل إلى موصوفه الذي هو « رجل » ، وإنما حكم بتنكير « واحد » ؛ لأن الضمير إذا رجع إلى نكرة غير مخصصة[8] فهو نكرة »[9]][10] .

[اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه]

وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف إليه يقال : « سَقَطَتْ بعضُ أصابعه » لصحة أَنْ يقال : « سقطت أصابعه » بمعناه و[1] قال[2] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/٢٤٢.

(٢) في (ش) : عائدة .

(٣) في (غ) : الرجل .

(٤) في (غ) : قولك .

(٥) في (غ) : فيقول .

(٦) في (غ) : فقال .

(٧) في (غ) : راجع .

(٨) في (غ) : متخصصة .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٢/ ٢٤٣ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ).

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩١٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١/١٧٩ ، وجمهرة اللغة ٧٢٣ ، وخزانة الأدب ٤/٢٠٤ ، و بلا نسبة في المقتضب ٤/١٩٧ ، والصاحبي ٤٥٣ ، و الخصائص ٢/٤١٨ ، وشرح الرضي ٢/٢٤٤ .
والزبير هو الزبير بن العوام رضي الله عنه قتله ابن جرموز بوادي السباع قريب البصرة . =
= والشاهد فيه قوله : « تواضعت سور المدينة » حيث اكتسى المضاف « سور » التأنيث من المضاف إليه « المدينة » ؛ إذ يصح أن يقال : تواضعت المدينة .

لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

لصحة أن يقال : « تواضعت المدينة »

[الجمع بين تعريف العدد وإضافته]

قوله : (**و مَا أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ مِنَ « الثَّلاثَةِ الأَثْوَابِ » وشِبْهُهُ مِنَ العَدَدِ ضَعِيفٌ**) .

نقل[1] الكوفيون[2] تعريف المضاف في العدد المضاف إلى معدوده نحو : « الثلاثة الأثواب » إلى « العشرة » و « المائة الدرهم ، والألف الرجل » . وهو ضعيف قياساً واستعمالاً .

أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل[3] بالمضاف إليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً .

وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن غير فصحاء[4] . والفصحاء على غيره نحو قوله[5] :

ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاه إزَارَه[1] فسمى فأدْرَكَ خمسةَ الأشْبَارِ

قيل هذه[2] إشارة إلى مذهب علي[3] ــ عليه السلام ــ فإنه كان يعتبر البلوغ بالقامة، وتقدر[4] بخمسة أشبار على ما قيل ، وبه أخذ الفرزدق . وقوله[5] :

---

(١) في (ش) : (فقال) بدل : (نقل) .

(٢) ينظر المقتضب ١٧٥/٢، والإنصاف ٣١٢/١، والمفصل ١١٩، وشرح المفصل ١٢١/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٣/١، وشرح الكافية لابن الحاجب٥٩٢/٢، وشرح الوافية ٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٢، والوافية شرح الكافية ١٥٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : فصيحاً .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١، والمقتضب ١٧٦/٢، والمفصل ١١٩، وشرح المفصل ١٢١/٢ وشرح التسهيل ١٤٥/٢،وخزانة الأدب ٢١٣/١ .

قوله : « فأدرك خمسة الأشبار » قيل: في تفسيره : يقال للرجل الكامل في الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثل . قال الأعلم : هذا باطل لا يعرف وإنما أراد الشاعر : أنه مذ ترعرع وانتهى مدة خمسة أشبار ، وهي ثلثا قامة الرجل ، توسم فيه الخير والنجابة . ينظر شرح شواهد المغني ٧٥٦/٢ .

والشاهد فيه قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من « أل » المعرفة ، وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف .

(١) في (ش) : إيزاره .

(٢) في (ش) و (غ) : هذا .

(٣) روى الجصاص في كتابه أحكام القرآن ٣٣٢/٣ عن علي ﷺ أنه قال « إذا بلغ الغلام خمسة أشبار فقد وقعت عليه الحدود » ، وروى أن غلاماً سرق على عهد أبي بكر الصديق ﷺ فأمره فشبر فنقص أنملة فخلى عنه » . قال الجصاص في أحكامه ٣٣٣/٣ : « وهذه أقاويل شاذة بأسانيد ضعيفة ، تبعد أن تكون من أقاويل السلف ؛ إذ الطول والقصر لا يدلان على بلوغ ، ولا نفيه ؛ لأنه قد يكون قصيراً وله عشرون سنة ، وقد يكن طويلاً ولايبلغ خمس عشرة سنة و لم= = يحتلم » . ا. هـ وقد ذهبت الإمامية إلى اعتبار طول القامة ضابطاً للبلوغ، فإذا بلغ الغلام خمسة أشبار جازت وصيته ، واقتص منه ، وأقيمت عليه الحدود الكاملة . ينظر : شرائع الإسلام للحلي ١٠٠/٢.

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عليكما هَل الأَزْمُنُ اللاتي مَضَيْنَ رَواجِعُ
و هَلْ يَرجِعُ التَّسْليمُ أو يكْشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والديارُ البَلاقِعُ

والعمى : الجهل .

قيل[٣] : وجه ما نقله الكوفيون على ضعفه أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه . والمضاف هو المقصود بالنسبة . و إنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان[٤] أن المضاف من أي جنس هو فَعُرِّفَ المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ، ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرف من أي نوع هو .

[الإضافة اللفظية]

قوله : (**واللفْظِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ [المُضَافُ][٥] صِفَةً مُضَافةً إلى مَعْمُولِهَا**) .

قوله : (**صِفَةً**) احتراز عن نحو: « غلام زيد ، وباب ساج »

قوله : (**مُضَافةً إلى مَعْمُولِهَا**) احتراز عن نحو : « مُصَارع مصر ، وخالق السماوات » . قال ابن الحاجب: « ومن ذلك : ﴿ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [١] [على الأصح][٢] »[٣] . أي: من المحترز عنه ؛ فلذلك صح وصف الجلالة وهي معرفة ، ووجهه أن « مالك يوم الدين » مقصود به[٤] الاستمرار المصحح لتعيين المضاف ، أو تخصيصه[٥] كـ « صاحب المال ، ومالك العبيد » ، ويكون بتقدير اللام كـ « مصارع مصر ، [٦]و قتيل كربلاء » صلوات الله عليه . أو يكون بمعنى

---

(١) في (ش) و (غ) : ويقدره .

(٢) البيتان من الطويل ، و هما لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٣، والكتاب ٥٧١/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ،واللمع ٩٩، وشرح المفصل ١٧/٥، وسر صناعة الإعراب ٦٢٠/٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٧٦/٢، وأسرار العربية ٣٥٢ . والأثافيُّ جمع أُثْفِيَّة وإثْفِيَّة : وهي الحجر الذي تُوضعُ عليه القِدر .
وقولهم : رماه الله بثالثة الأثافي : أي: رماه بالجبل . أي : بداهية مثل الجبل . والمعنى : أنهم إذا لم يجدوا ثالثة من الأثافي أسندوا قدورهم إلى الجبل . ينظر اللسان (أثف) ٧٢/١ . والبلاقع : التي لا شيء فيها . اللسان (بلقع) ٤٨٩/٢

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٣/١ وشرح الرضي ٢٤٦/٢ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) زيادة من شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩٥/٢.

(١) الفاتحة : ٤.

(٢) في (ش) و (غ) : أتى بها بعد قوله : (أي من المحترز عنه) .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٥٩٥/٢ .

(٤) في (غ) : مقصوداً .

(٥) في (ش) : تخصصه .

(٦) في (ش) و (غ) : ونحو .

الماضي كأنه قال : مَلك يومَ الدين . أي : أمرُ يوم الدين ، على طريقة قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ [1] ﴾[2] فيكون كـ « خالق السماوات » ، ويؤيده قراءة أبي حنيفة[3] : ﴿ مَلَكَ يومَ الدين ﴾ [4] بلفظ الفعل ، فيكون صفة مضافة إلى غير معمولها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الاستمرار المفيد لتخصيص المضاف نحو قولك : « مررت بضاربك » أي: المعروف بضربك كصاحبك . أو المضي . وقيل : « مالك يوم الدين » نكرة جرت على الله تعالى[5] على وجه[6] البدل ، والأول أولى .

قال نجم الدين : « والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة أشياء : اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله كما يجيء[1]. واسم// المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يسم فاعله، أو إلى المنصوب المفعول . والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظاً . ٥٠/ ب

والمختلف فيه هل هو لفظي ، أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته . أو ما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها . وإضافة أفعل التفضيل بمعنى « من » .

أمَّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافةً لفظيةً فهي مبنية على عملهما[2] في محل المضاف إليه رفعاً ، أو نصباً ؛ لأنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة . والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي، فتكون الإضافة كلا إضافة .وهو المراد بالإضافة اللفظية.

وأما الصفة المشبهة فهي أبداً جائزة العمل فإضافتها أبداً لفظية نحو :« زيدٌ حسن الوجه » »[3].

---

(١) سقطت من (أ) : أصحاب النار .

(٢) الأعراف : ٤٤ .

(٣) الإمام فقيه الملة ، عالم العراق ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي ، الكوفي ، ولد سنة ٨٠هـ في حياة صغار الصحابة ، ورأى أنس ، وروى عن عطاء والشعبي ، وعنه إبراهيم بن طهمان ، وحمزة والزيات ، وزفر ، ومحمد بن الحسن ، والقاضي أبو يوسف . قال ابن المبارك : أبو حنيفة أفقه الناس . وقال الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة . توفي شهيداً مسقياً في سنة ١٥٠هـ . ينظر: تاريخ البخاري ٨١/٨ ، وتاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ، وفيات الأعيان ٤١٥/٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦ .

(٤) تنظر : هذه القراءة في الكشاف ٥٤/١ ، وروح المعاني ١٣٨/١ .

(٥) في (غ) : سبحانه بدل (تعالى) .

(٦) في (غ) : على سبيل وجه .

(١) في (ش) : تجيء .

(٢) في (غ) : عملها .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٩/٢ .

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يعملان الرفع في فاعلهما السببي مطلقاً سواء كانا[1] بمعنى الماضي ، أو بمعنى[2] الحال ، أو الاستقبال ، أو كان للإطلاق المستفاد منه الاستمرار . فإضافتهما[3] لفظيةٌ دائماً نحو[4] : « ضامر البطن » ، « ومؤدب الخدام » ، ومسود الوجه » ، و « ضامر بطنه » ، و « مسود وجهه » ، و « مؤدب خدامه » .

ويعملان أيضاً في فاعلمها غير السببي الرفع مطلقاً ، لكن لا يضافان إليه نحو : « مررت برجل نائمٍ في داره عمروٌ ، ومضروبٍ على بابه بكرٌ » ؛ لأنه لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها ، فتبقى[5] بلا مرفوع في الظاهر .

وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به فيشترط كونهما بمعنى الحال ، أو[1] الاستقبال ، أو الإطلاق المفيد للاستمرار الذي لا يقصد به تعرّف المضاف ، أو تخصصه[2] بالشهرة ، فتكون[3] إضافتها[إليه مع ذلك الشرط لفظية ؛ لأنها مبنية على العمل .

وأما إذا كان بمعنى الماضي فإضافتهما][4] معنوية ؛ لعدم العمل إلاّ عند الكسائي[5] .

والدليل على كونها معنوية قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً ﴾[6] جعل « فاطر و جاعل » صفتين للمعرّف[7] . أعني : الجلالة ؛ و لأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي ، واشتهرت فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيدٍ حين اشتهر بمملوكيته . وأما الحال فلم يتم حصوله . والمستقبل مترقبٌ فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعيَّن المضاف بها أو[8] يتخصص . وأما الذي

---

(١) في (ش) : كان .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) في (ش) : فإضافتهما إليه .
(٤) في (ش) و (غ) : نحو زيد ضامر البطن .
(٥) في (ش) و (غ) : فيبقى .
(١) في (ش) : و .
(٢) في (غ) : تخصيصه .
(٣) في (ش) : فيكون إضافته .
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٥٢/٢ و شرح التصريح ٦٨٠/١ .
(٦) فاطر : ١ .
(٧) في (أ) : المعروف .
(٨) سقطت من (غ) .

بمعنى الاستمرار فيصح أن تكون[1] إضافته محضة كما يصح أن تكون غير محضة ؛لأنه وإن كان مشابهاً للمضارع لفظاً ومعنى إلاّ أن[2] استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحح تعينه ، أو تخصصه[3] . قال سيبويه : « تقول : « مررت بعبدالله ضاربك » كما تقول : « مررت بعبدالله صاحبك » أي : المعروف بضربك »[4] . فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور نصباً كما في « صاحبك » . قال الله[1] تعالى : ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ[2] ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ[3] ﴾[4] .

وأما المصدر فإضافته[5] إلى معموله[6] معنوية ، فيختص المصدر ، أو يتعرف بإضافته إلى فاعله أو مفعوله ؛ لاشتهاره كاختصاص الغلام برجل ، وتعرفه بزيد[7] .

قوله : (**ولا تُفِيدُ إلاَّ تَخْفِيفاً في اللَّفْظِ**) . يعني : بحذف التنوين ، أو نوني التثنية والجمع نحو : « ضاربُ زيدٍ ، و مُعْطَى الأجرةِ ، وضاربا زيدٍ ، ومكسوُ الفِرَاء » .

أو بحذف التنوين من المضاف ، والضمير من المضاف إليه ، واستتاره في الصفة ، أو بحذف الضمير من المضاف إليه [واستتاره في الصفة][8] لا غير [9].

---

(١) في (ش) : يكون .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : تخصيصه .
(٤) ينظر الكتاب ٤٢٨/١ .
(١) سقطت من (ش) و (غ) .
(٢) في (غ) : الحكيم .
(٣) في (غ) : أكمل الآية : (شديد العقاب) .
(٤) غافر : ١ – ٣ .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) هذا مذهب الجمهور . وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه لفظية فلا تعرف . ينظر : شرح التسهيل ٩١/٣، والارتشاف ٤/ ١٨٠٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٤.
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(٩) هذا في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين ، والصفة المشبهة ، فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معاً نحو : « زيدٌ قائمُ الغلامِ ، ومؤدَّب الخدامِ ، وحسن الوجه » ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه = = بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في المضاف وحده كـ « قائمُ غلامه ، ومؤدَّب خدامه ، وحسن وجهه » عند من جوز ذلك . وقد يكون في المضاف إليه وحده كـ « القائم الغلام، والمؤدب الخدام، والحسن الوجه ». ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢ .

// وإنما قيل: إن اللفظية لا تفيد إلاّ تخفيفاً في اللفظ ؛ لأن التخصيص لم [1] يحصل بإضافة « ضارب » إلى « زيد » ، بل كان حاصلاً لـــ « ضارب » من « زيد » حالة النصب ، بلا تفاوت في نصبه وجره . **أ/٥١**

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ جَازَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ »**) . أي : من جهة أنهـــا لا تفيـــد تعريفاً جازت هذه المسألة . أي : وصف النكرة بالمضاف إلى المعرفة [2].

(**وامْتَنَعَ « بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ »**) . أي : وامتنع وصف المعرفة بالمضاف إلى المعرفة إضافة لفظية .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً (**جَازَ « الضَارِبَا زَيدٍ »**) ؛ لحصول التخفيف بحذف النون .

(**وامْتَنَعَ : « الضَارِبُ زَيْدٍ »**) ؛ لعدم التخفيف ؛ لأن التنوين في المضاف سقط للألـــف واللام ، لا لأجل الإضافة .

وقد جاء بعض الأسماء مؤولاً باسم الفاعل فكان إضافته لفظية كقوله[1] :

بِمُنْجَرَدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

أي : مقيد للأوابد .

قوله : (**خِلافاً لِلْفَرَاءِ**) . قال المصنف : « أجاز الفراء[2] ذلك إما لأنه توهم أن « لام » التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرِّف باللام . وإما لأنه قاسه على « الضارب الرجل ، والضاربك » ، فإنه جاز[3] الإضافة فيها مع عدم

---

(١) في (غ) : لا .

(٢) لأن الإضافة هنا لو أفادت التعريف لوجب أن يكون « حسن الوجه » معرفة ، فيمتنع جريه صفة على النكرة .
ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٩٧.

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وإصلاح المنطق ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٦٦/٢، ولسان العرب (قيد) ، وخزانة الأدب ١٥٠/٣ ، ٢٣٣/٤ . وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٠/٢، والمحتسب ١٦٨/١، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، والمغني ٦٠٧ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢ .
وصدره : وقد أغتدي والطَّيرُ في وُكُنَاتِها
والمنجرد من الخيل : الماضي في السير . والأوابد : جمع آبدة وهي الوحوش .
وأنشده على أن قيداً بمعنى مقيد ، فإضافته إلى الأوابد لفظية لم تكسبه تعريفاً ؛ ولهذا وقع نعتاً لـــ « منجرد » .

(٢) ينظر : الأصول ١٤/٢، والمفصل ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢، وشرح الوافية ٢٤٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢ ، والوافية ١٥٧، وشرح التصريح ٦٨٦/١، وهمع الهوامع ٤١٨/٢ .

(٣) في (ش) : أجاز .

التخفيف فَلْيَجُر في هذا »[1] . قال : « وكلا الأمرين غير مستقيم . أما قوله : لام التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها فرجم بالغيب . ومن أين له ذلك ، ونحن نحكم بالظاهر ؛ لأنا نرى « اللام » سابقة حساً على الإضافة . والإضافة في الظاهر ما أتت إلا بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام . وأما قياسه على « الضارب الرجل » فليس بوجه ؛ لأن : « الضارب الرجل » محمول على ما حصل فيه التخفيف في المضاف إليه بحذف ضميره واستتاره في الصفة ، وهو « الحسن الوجه »[2] الذي الجر فيه مختار لما كان « الحسن الوجه » بالنصب محمولاً على « الضارب الرجل » لتصح إضافة الصفة إليه ؛ لأنه لا يصح إضافتها إلى مرفوعها قبل تشبيهه بالمفعول ؛ لأنه هو هي في المعنى . ولا يضاف الشيء إلى نفسه ، فكما شبه « الحسن الوجه » في النصب بـ « الضارب الرجل » ـ مع أن حقه الرفع لتصح إضافة الصفة إليه ـ شُبه « الضارب الرجل » على سبيل التقاص في الجر بـ « الحسن الوجه » مع أن حقه النصب .

وأما قياسه على « الضاربك » فلا يجوز ذلك ؛ لأن في « الضاربك » قولين :

أحدهما : أنه ليس بمضاف ، بل « الكاف » منصوب على أنه مفعول[1] . فقياس الفراء عليه حينئذ[2] مندفع من أصله .

والثاني ، أنه مضاف[3] إلاّ أنه حمل في صحة الإضافة على « ضاربك » ، فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف ؛ لأن الضمير المتصل فيه ينافي التنوين ؛ لأنه في حكم تتمة الأول . والتنوين مشعر بتمام الأول فَحُذِفَ التنوين لأجل الضمير ؛ لئلا يكون الضمير[4] متصلاً منفصلاً . وأضيف

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩٨/٢ .

(٢) أصله : « الحسن وجهُهُ » بالرفع ، فلما أرادوا الإضافة قصداً للتخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفاً بالضمير ، ثم نصبوا أولاً ما قصدوا جعله مضافاً إليه تشبيهاً للفاعل بالمفعول فقيل: « الحسن الوجهَ » كما يقال: « الضارب الرجلَ » لتصح الإضافة إليه ؛ لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى موصوفه ؛ إذ الرافع من الصفات نعت للمرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب فنحو : « زيد ضاربٌ غلامه عمراً » الضارب هو الغلام دون عورو . ينظر : شرح الرضي ٢/ ٢٥٦.

(١) وبه قال الأخفش وهشام . ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح التصريح ٦٨٦/١،و أوضح المسالك ٩٠/٣ – ٩١ .

(٢) في (غ) : الفراء حينئذ عليه .

(٣) وبه قال الرماني . ينظر : شرح التصريح ٦٨٦/١، وهمع الهوامع ٤١٨/٢ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

« ضارب » إلى الضمير من غير نظر إلى التخفيف ، فَحُمِلَ « الضاربك » عليه ، وأضيف بلا تخفيف ؛ لأنهما من باب واحد لا فرق بينهما إلاّ اللام »[1] .

قوله : (**وضَعُفَ** :

الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِهَا) عُوذاً تُزَجِّي خلفها أطفالَهَا[2]

الهجان[1] : البيض تطلق على الواحد والمجموع . وعبدها : العبد الذي يرعاها .

والعُوْذُ[2] : جمع عائذ ، وهي الحديثة النتاج ، تُزَجِّي[3] : تسوق .

هذا من حجج الفراء في الظاهر ؛ لأنه قد عطف « عبدها » على « المائة » ، فكأنه قال : « الواهب عبدها » . وهو مثل : « الضارب زيد » . ويجاب بأنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع . ألا ترى أنه يجوز « رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم[4] » . و « رب » لا تدخل على المضاف إلى الضمائر . ونحو « يا زيدُ والحارثُ » ، و « يا » لا تدخل على ذي اللام .

ثم // اعلم أن اسم الفاعل والمفعول[5] المضافين إلى منصوبهما الأجنبي إن كانا مجردين عن **٥١/ ب**
« اللام » ، ووليهما ظاهر كانت إضافتهما إليه جائزة لا واجبة نحو : « ضارب زيد ، وزيداً » . و إن وليهما الظاهر وهما مُعَرَّفان جازت الإضافة إذا كانا مثنيين أو مجموعين بالواو والنون لحصول التخفيف نحو : « الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيد » . وكذا تجوز إضافتهما إلى المُعَرَّف باللام أو[6] ما في حكمه وإن لم يكونا مثنيين ولا مجموعين [بالواو والنون][7] نحو : « الضارب الرجل ،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ . والخالدي نقله عن الرضي ، يتضح ذلك في موافقته في تصرفه الكثير في هذا النقل .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٧٩، والكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤،وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٥٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣ .

والشاهد فيه قوله : « وعبدِها » حيث عطفه على « المائة » ، فكأنه قال : « الواهب عبدها » ، فهو مثل « الضارب زيد » . ويجاب عنه بأنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع .

(١) ينظر : اللسان (هجن) ٤٢/١٥ .

(٢) وسميت بهذا لأن ولدها يعوذ بها . ينظر اللسان (عوذ) ٤٦٦/٩ .

(٣) ينظر : اللسان (زجا) ٢٤/٦ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) في (غ) : واسم المفعول .

(٦) في (غ) و .

(٧) سقطت من (غ) .

والضاربات الرجل ، والضوارب الرجل ، والضارب وجه فرس غلام أخي الرجل » ، وكـذا[1] : « الضارب الرجل وعبده » كما[2] مر . ولا يجوز « الضارب زيد » خلافاً للفراء كما مر .

وإن وليهما مضمر [جازت الإضافة][3] ووجب[4] حذف[5] التنوين ، أو النـون علـى الصحيح نحو « ضاربك ، وضارباك ، وضاربوك ، والضاربك ، والضـارباك والضـاربوك » . و حكى بعضهم[6] جواز : « ضارِبُنْك وضاربني » في الشعر[7] وأنشد[1] :

و لَيْسَ حَامِلَنِي إلاّ ابنُ حَمَّالِ

وقيل : بل النون[2] للوقاية تشبيهاً بـ « يحملني » ، و إن كان شاذاً . وقيل : الروايـة : يحملني ، وأنشد أيضاً :[3]

هُمُ الفاعِلونَ الخَيْرَ والآمِرُنَهُ إذا ما خشوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَماً

قال سيبويه[4] : « البيت مصنوع » . وقال المبرد : « الهـاء في « الآمرونـه » للسـكت لم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف ، وحركها تشبيهاً لها بـ « هاء » الضمير »[5] .

---

(١) في (ش) : وكذا نحو .

(٢) في (ش) و (غ) : لما .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : بحذف .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢/٢٦٠.

(٧) سقطت من (أ) : في الشعر .

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي محلم السعدي في الكامل في اللغة ١/٢١٣ ، وخزانة الأدب ٤/٢٤٧ .وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٢٩ ، وشرح الرضي ٢/٢٦٠ .
وصدره : ألا فتى من بني ذبيان يَحملُني .
والشاهد فيه قوله : « حاملني » حيث دخلت نون التنوين على الاسم ، وقيل: نون الوقاية ، وكلاهما شاذ .

(٢) في (غ) : التنوين .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكامل في اللغة ١/ ٢١٤ ، والكتاب ١/١٨٨ ، ومجالس ثعلب ١/١٥٠ ، والمفصل١٢١، وشرح المفصل ٢/١٢٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٩١ ، والإيضاح شرح المفصل ١/٤٠٥ ، وشرح الرضي ٢/٢٦٠ ، وخزانة الأدب ٤/٢٥١ .
والشاهد فيه قوله : « الآمرونه » حيث جمع بين النون والهاء .

(٤) قال في الكتاب ١/١٨٨ : « وزعموا أنه مصنوع » .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٢/١٢٥، وشرح الرضي ٢/٢٦١ .

ثم إن[1] الضمير في نحو « ضاربُك » وأخويه في محل الجر إلاّ عند الأخفش[2] وهشام[3] فإنه عندهما في محل النصب على أنه مفعول وحذف النون والتنوين لتضاد[4] بينهما وبين الضمير .

وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه: « إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعاً بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو : « الضاربه » »[5] ؛ لاعتباره المضمر بالمظهر « فالضاربه » عنده كـ « الضارب زيداً » لا يجوز فيه إلا النصب . ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع أن يكون مجروراً على الإضافة ، ومنصوباً .

وقال الرماني[6] [7] والمبرد[8] في أحد قوليه وجار الله[9] : إن الضمير في الضاربك وأخويه مجرور بالإضافة .

وأما الصفة المشبهة وفي حكمها اسم الفاعل والمفعول اللازمان ، فإن كانت مجردة[10]،

---

(١) سقطت من (ش) : ثم إن .

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٤/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦١/٢ ، وأوضح المسالك ٩٠/٣ وشرح التصريح ٦٨٦/١ .

(٣) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله ، الكوفي ، أخذ عن الكسائي ، وكان مشهوراً بصحبته ، صنف كتاب المختصر وكتاب القياس . توفي سنة ٢٠٩هـ . ينظر : نزهة الألباء ١٢٩ ، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣ ، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : للتضاد .

(٥) قال في الكتاب ١٨٣/١ : « وإذا قلت : « هم الضاربوك ، وهما الضارباك » فالوجه فيه الجر ؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : الحافظو عورةَ العشيرة . ولا يكون في قولهم : « هم ضاربوك » أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلا جراً . ولا يجوز في الإظهار: « هم ضاربو زيداً » ؛ لأنها ليست فيها الألف واللام » .

(٦) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني ، كان إماماً في العربية علامة في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلياً . أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ، وشرح سيبويه ، وشرح المقتضب ، ومعاني الحروف وغيرها . مات سنة ٣٨٤ . ينظر : معجم الأدباء ٧٣/١٤ ، نزهة الألباء ٢٣٢ ، وأنباه الرواه ٢٩٤/٢ ، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .

(٧) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٤١٤/٢،وشرح الرضي ٢٦٢/٢ ، وشرح التصريح ٦٨٦/١ ، وهمع الهوامع ٤١٨/٢ .

(٨) نسب له هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل ٤١٤/٢،والرضي في شرح الكافية ٢٦٢/٢ ، والأزهري في شرح التصريح ٦٨٦/١ ، و السيوطي في همع الهوامع ٤١٨/٢ . لكن قال الأستاذ عبد الخالق عظيمة : ـــ معلقاً على قول المبرد في المقتضب ١/ ٢٤٩: « فإن قلت الضاربي والياء منصوبة » ـ « أجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في « الضارباك » في موضع نصب أو جر ، ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط ... فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه » . ينظر : هامش المقتضب ٢٩٤/١.

(٩) ينظر : المفصل ١٢١ .

(١٠) أي : من اللام .

و[1]وليها ظاهر سيبي مرفوع بها جاز إضافتها إليه بعدما ينصب تشبيهاً بالمفعول على ما مر. وجاز عدم إضافتها إليه سواء كان ذلك الظاهر باللام ، أو من دونها نحو: « حسنٌ الوجهِ ، وحسنٌ وجهٍ، وحسنٌ وجهَ أبي الغلام » . وأما « حسنُ وجهِهِ[2] » فقبيح عند سيبويه[3] إلا لضرورة[4] .

وإن ولي المجردة ضميرٌ بارزٌ وجب إضافتها إليه نحو : « زيدٌ حسنُ الغلام[5] كريمُهُ » .

وإن ولي الصفة المعرفة باللام ظاهر سيبي مرفوع بها فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا لامٍ[6] ، أو مضافاً إلى ذي اللام[7] نحو : « الحسنُ الوجه ، والحسن وجه أبي الغلام » .

ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سيبي نحو : « مررت برجلٍ طيبٍ نومُك في داره » ؛ لئلا تبقى الصفة بلا[8] مرفوع بها في الظاهر .

[إضافة الموصوف إلى الصفة]

قوله : (**ولا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ، ولا صِفَةٌ إلى مَوْصُوفِهَا** [**ومِثْلُ** : « **مَسْجِدُ الجَامِعِ ، وجَانِبُ الغَرْبِيِّ ، وصَلاةُ الأُولَى ، وبَقْلَةُ الحَمْقَاءِ** » **مُتَأَوَّلٌ . ومِثْلُ** : « **جَرْدُ قَطِيفَةٍ وأَخْلاقُ ثِيَابٍ** » **مُتَأَوَّلٌ**][9]) .

اعلم أن الاسمين الجائز إطلاقهما[10] على شيء واحد إن كان الأول مسمى والثاني اسماً ، أو كان الأول عاماً والثاني خاصاً جاز إضافة الأول إلى الثاني[11] . أما في العام فبلا تأويل إلا في لفظي « الحيّ » و « الاسم » . وأما في المُسَمَّى فبتأويل .

---

(١) سقطت الواو من (أ) .

(٢) هنا أضيفت إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها وهو قبيح عند سيبويه .

(٣) قال في الكتاب ١٩٩/١: « وقد جاء في الشعر : حسنةُ وجهِها ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » .

(٤) في (ش) و (غ) : للضرورة .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : ذا اللام .

(٧) في (غ) : لام .

(٨) في (ش) : (بغير) بدل (بلام) .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٥.

(١٠) في (ش) : إطلاقها .

(١١) في (غ) : كرر إلى .

فمثال إضافة العام الذي لا يحتاج إلى تأويل نحو : « كُلُّ الدراهم ، و عَيْنُ زيدٍ ، وطُوْر سَيْناء ، و يَوْم الأحد ، وكتاب المفصل ، وبلد بغداد » . وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص .

وإضافة المسمى : نحو إضافة الاسم إلى اللقب كـ « سَعِيدُ كرز » ، و « ذو ، [1]وذات » مضافين إلى المقصود بالنسبة نحو : « ذا صباح ، وذات يومٍ » . // وكذا لفظ « اسم » المضاف إلى المقصود بالنسبة كـ « اسْم السَّلام » ، و « اسم الشَّيْب » ، و لفظ « الحَي » كذلك نحو : « قالهن حَيُّ رَبَاحٍ[2] » . والتأويل أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ؛ لأنه أبين وأشهر . وجاز إضافة الاسم إلى اللقب بتأويل الاسم بالمدلول ، واللقب باللفظ ؛ لأنه قد يُطلق اللفظ ويراد به المدلول نحو : « جاءني زيد » ، وقد يُطلق ويراد به اللفظ نحو: « كتبتُ زيداً » . وقريبٌ[3] من هذا تأويل « ذا ، وذات » . وأما « حَيُّ زيدٍ » فتأويله : شخصه الحي، فكأنك[4] قلت: « شخص زيد » ، وذكر لفظ « حَيّ » مبالغةً وتأكيداً . فمعنى « حَيُّ زيد » أي : المشار إليه عينه وذاته لا غيره ، فإذا قلت : « فَعَلَهُ حيُّ زيدٍ » فكأنك قلت : فعله بنفسه ، وهو حي موجود، لا أنه نُسِبَ إليه الفعل وهو معدوم . و « هذا حَيُّ زيدٍ » أي : هو بعينه حياً قائماً لا ريب فيه . ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى : « ذاته ، وعينه » ، وإن كان المشار إليه ميتاً . قال[5] : **أ/٥٢**

ياقُرَّ إنَّ أبَاكَ حَيَّ خُوَيْلدٍ قَدْ كُنْتُ خائفَهُ عَلَى الإحماقِ

و أما لفظ « اسم » في قوله[6] :

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتَذَرْ

فمعناه : لفظه الدال عليه ، وكلمته . يعني : سلام عليكم .

---

(١) في (ش) : أو .

(٢) عن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقول في أبيات : « قالهن حَيّ رباح » . ينظر : المفصل ١٣٢ .

(٣) في (ش) : قربت .

(٤) في (ش) : وكأنك .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لجَبَّار بن سُلمى في سمط اللآلئ ٥٤ ، وخزانة الأدب ٣١٠/٤ ،وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٨/٣ ، والمفصل ١٣١، وشرح المفصل ١٣/٣، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١، وشرح الرضي ٢٧٠/٢ .
وقُرَّ : مرخم « قُرة » . والإحماق : مصدر أحمق الرجل : إذا وُلد له ولد أحمق .
والشاهد فيه قوله : « حي خويلد » حيث أقحم اسم « حي » للتأكيد ، وهو بمعنى ذاته وعينه .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤ والأغاني ٤٠/١٣ ،والخصائص ٢٩/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، وهو بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٦٣ ، والمفصل ١٢٩، وشرح الرضي ٢٧١/٢ .
والشاهد فيه قوله : « اسم السلام » على أن لفظ « اسم » مقحم على ما شرحه الخالدي .

و « اسم الشيب » : صوته ؛ إذ الاسم هو اللفظ ، والصوت . والمسمى هو مدلول ذلك[1] اللفظ ، والصوت . و« اسم[2] السلام » من باب « عين زيد » ؛ لأن « السلام » لفظ .

وإن كان الأول من الاسمين الجائز إطلاقهما على شيء واحد موصوفاً ، والثاني صفة ، أو العكس : فالكوفيون[3] جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس . واستشهدوا للأول بنحو : « مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء » . وللثاني بنحو[4] : « جردُ قطيفة ، وأخلاق ثياب » . وقالوا إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في : « جرد قطيفة » ، أو بحذف اللام كما في :« مسجد الجامع » ؛ إذ أصلها[5] : « قطيفةٌ جَرْدٌ ، والمسجد الجامع » . وهذه الإضافة عندهم[6] تُعرِّف المضاف ، أو تخصصه ؛ لأن مدلول المضاف والمضاف إليه واحد هنا فتقول : « هذا مسجدُ الجامعِ الطيبُ » .

والبصريون[7] قالوا : لا يجوز[8] إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا العكس ؛ لأن الموصوف والصفة واقعان على شيء واحد . فهو إضافة الشيء إلى نفسه ، ولأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب .

وتأويل هذه الأمثلة عند البصريين: أن الموصوف محذوف ، أي :« مسجد الوقت الجامع ، وذلك الوقت يوم الجمعة » كأن هذا الوقت جامع للناس في مسجده للصلاة . و « بقلة الحبة الحمقاء » ، وإنما نُسبت إلى الحُمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام . و« جانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ». قال نجم الدين : « أي : أول ساعة بعد زوال الشمس »[9] . ويتأولون « جرد قطيفة » بأن المعنى : شيء جردٌ ، أي بالٍ ، ثم حذف الموصوف

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .
(٢) في (ش) و (غ) : فاسم .
(٣) الإنصاف ٤٣٦/٢ ، واللباب ٣٩١/١ ، والإيضاح شرح المفصل ٤١٥/١ ، وشرح الوافية ٢٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢ ، والارتشاف ٣/ ١٨٠٦، وشرح التصريح ٦٨٩/١ .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (ش) و (غ) : أصلهما .
(٦) كررها في (غ) .
(٧) الإنصاف ٤٣٦/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٤١٥/١، وشرح الوافية ٢٥٠،وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢، والارتشاف ٣/ ١٨٠٦، وشرح التصريح ٦٨٩/١.
(٨) في (غ) : لا تجوز .
(٩) ينظر : شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

وهو « شيء » ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ؛ إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة[1] ومن غيرها . فالإضافة بمعنى « من » كإضافة « خاتم » إلى « فضة » .

قوله : (**ولا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي العُمُومِ والخُصُوصِ كَـ « لَيْثٍ، وأَسَدٍ، وحَبْسٍ ، ومَنْعٍ »**) ، و« شحط النوى ، وكل الجميع ، وجميع الكل » . هذا ن متماثلان في العموم . وقوله : (**لَيْثُ أَسَدٍ ، و حَبْسُ مَنْعٍ**) متماثلان في الخصوص إلاّ أن « ليث »: عين ، و« حبس » : معنى .

و[2]الفراء[3] يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر . ومنعه غيره ؛ لأنه[4] لا فائدة في إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ الشيء// لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص . **٥٢/ب**

قال نجم الدين:« والإنصاف أنَّ مِثْلَهُ كثير لا يمكن دفعه كما في النهج[5] : « لنسخ الرجاء منهم شفقاتُ[6] وَجَلهم » ، وقوله[7] : « ورخاء الدعة »[8] ، « و سكائك الهوى »[9]»[10]. قال : « ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة »[11] .

[إضافة اسم التفضيل]

واختلف في إضافة أفعل التفضيل إلى من فُضِّل عليه موصوفه ، أي إضافته بالمعنى الأول[12] من معنييه المذكورين في بابه نحو : « زيدٌ أفضل الناس » ، فعند ابن السراج[13] وعبدالقاهر[14]

---

(١) في (غ) : (اللفظية) بدل (القطيفة) .

(٢) في (ش) و (غ) : فالفراء .

(٣) والكوفيون . ينظر: الإنصاف ٤٣٦/٢، وشرح الرضي ٢٧٤/٢،وشرح التصريح ٦٨٩/١ ، والنجم الثاقب ٥٤١/١ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : نهج البلاغة ص ١١٠

(٦) في (غ) : بشفقات .

(٧) في (غ) : وقولهم .

(٨) ينظر : نهج البلاغة ص ٨٢ .

(٩) ينظر : نهج البلاغة ٢٦ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية ٢٧٥/٢ .

(١١) ينظر : شرخ الكافية ٢٧٥/٢ .

(١٢) أفعل التفضيل في حال الإضافة على ضربين : أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه . وثانيهما لا يراد به ذلك . والأول هو الذي عناه الخالدي . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢ .

(١٣) الأصول ٨/٢ .

(١٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٤/٢. .

وأبي علي[1] والجزولي[2] : أنها لفظية لكونها بمعنى « من » . والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول « أفعل » كما لو ظهر « مِنْ » فهو كاسم فاعلٍ مضاف إلى مفعوله[3] .

ومذهب سيبويه[4] أن إضافة التفضيل معنوية مطلقاً .

قوله : (**بِخِلافِ** : « **كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وعَيْنُ الشَّيْءِ** » [**فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ**][5]) .

يريد بـ « الشيء » شيئاً معيناً كـ « زيد [6]، و عمرو » ، وإلا فـ « الشيء » أعم من العين ، يعني أن إضافة « كل » إلى « الدراهم » إضافة عامٍ إلى خاص ، وليست كإضافة « ليث » إلى « أسد » فتجوز . وكذلك إضافة « عين » إلى « زيد » ، أو غيره .

[حذف المضاف]

اعلم[7] أن من أحكام الإضافة جواز حذف المضاف إذا أمن اللبس . قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ [8] ﴾[9] أي : أهل[10] القرية . وقال[11] الشاعر[12] :

فَهَلْ لَكُمُ فيها إليَّ فإنني طَبيبٌ بما أعيا النِّطَاسِيَّ حِذْيَما

أي : ابن حذيم . وقال[13][14]:

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي٢١٢ .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣١ .

(٣) في (غ) : مفعول .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٠٤/١

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٦.

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٨) تمام الآية في (غ) : التي كنا فيها .

(٩) يوسف : ٨٢ .

(١٠) في (ش) : (أهلها) ومن غير (القرية) .

(١١) في (ش) و (غ) : (وقوله) وبدون (الشاعر) .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١١١ ، والمستقصي ٢٢٠/١ ، ومجمع الميداني ٤٤١/١ ، ولسان العرب (نطس ، حذم ، إلى) ، وخزانة الأدب ٣٤٢/٤ . وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٣٨ ، ١٣٢٧، والخصائص ٤٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٣/٢ .

والنِّطاسيّ : العالم الشديد النظر في الأمور . وابن حِذْيم : رجل من تيم الرباب ، كان أطب العرب .

والشاهد فيه قوله : « حذيم » حيث حذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه والتقدير: « ابن حذيم » .

(١٣) في (ش) و (غ) : وقوله .

(١٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٤٧/٢، والمفصل ١٣٧،وشرح المفصل ٢٣/٣،ولسان العرب ٢٤٨/٥ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٧ والمقرب ٢١٤/١ . =

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيون بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلتقى القومِ هَوْبَرُ

أي : ابن هوبر . فإذا حذف المضاف فالأولى والأشهر قيام المضاف [إليه مقام المضاف][1] في الإعراب كما في الآية والبيتين .

وقد يترك المضاف إليه عند سيبويه[2] على إعرابه إن كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء كما يقال في المثل : « ما كلُّ سَوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً »[3] . أي : ولا كل بيضاء[4] .

[حذف المضاف إليه]

ومن أحكامها حذف المضاف إليه . فإن كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كـ « قبل ، وبعد ، وخلف ، وأمام » ، أو مشبهاً به كـ « غير[5] ، وحيث » ، ولم يعطف على ذلك [المضاف مضافٌ آخر إلى مثل ذلك][6] المحذوف بُني المضاف على الضم ، وتُسمى الظروف الغايات . ومنها « قط، وعوض، ومنذ، وحيث » كما يجيء في الظروف المبنية [إن شاء الله][7] .

وإن عطف على المضاف مضاف آخر على ما ذكر نحو قوله[8] :

بَيْنَ ذِراعَيْ و جَبْهَةِ الأَسَدِ

= وابن هوبر : هو يزيد بن هوبر الحارثي قتل في يوم الكلاب الثاني .

والشاهد فيه قوله : « هوبر » والأصل: ابن هوبر . فحذف المضاف .

(١) مابين الحاصرتين سقط من (ش) . وكررها في (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٦٦/١ .

(٣) سبب المثل أنَّ هند بنت عوف البجلية كانت تحت ذُهل بن ثعلبة بن عكابة ، فولدت له عامراً وشيبان ، ثم هلك عنها ، ثم انصرفا إلى قومهما ، وكان لهما مال عند عمهما قيس ، فوجداه قد أتْواه ، فوثب عامر فجعل يخنقه فقال له : يا ابن اخي دعني فإن الشيخ متأوه ، فذهب قوله مثلاً . ثم قال : ما كُلُّ بيضاء شحمةً ، وكل سوداء تمرة » يعني:أنه وإن أشبه أباه خَلقاً فلم يشبهه خُلُقاً . فذهب قوله مثلاً : ينظر : مجمع الأمثال ٢٨٢/٢ ، والكتاب ٢/ ٦٦.

(٤) في (ش) : ولا كل بيضاء شحمة .

(٥) سقطت من (غ) : كغير .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ٢١/٣ وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧١/٤ ،وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧ ، وشرح الرضي ٢٨٧/٢ .

وصدره : يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به .

والشاهد فيه قوله : « بين ذراعي وجبهة الأسد » على أن أصله : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد . فحذف المضاف إليه الأول على نية لفظه ؛ ولهذا لم يبن المضاف ولم ينون .

وقوله[1] :

إلاّ عُــلالــةَ أو بُدا هةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزَارَةْ

لم[2] يبدل من المضاف إليه تنوين . ولم يُبْنَ المضاف ؛ لأن المضاف إليه كالباقي .

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ، ولا عطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[3]، ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾[4] ، و « يومئذٍ ، وحينئذٍ[5] ، وساعتئذٍ » .

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

ومن أحكامها الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف[6]، والجار والمجرور[7]. فإنه غير عزيز كقوله[8][9] :

---

(١) البيت من مجزؤ الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٢٠٩، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/١، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، والشعر والشعراء ١٦٣/١،وشرح المفصل ٢٢/٣ ، والخزانة ٣٧٢/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٨/٤ ، والمقرب ١٨٠/١ وشرح الرضي ٢٨٧/٢ .

والبُداهة : أول جرى الفرس . والعُلالةُ : جرى بعد جريه الأول . والسابح : الذي يدحو بيديه في العدو .

والنهد : العظيم . والجزارة من الفرس : رأسه وقوائمه .

ووجه الاستشهاد : على أن الأصل : إلا عُلالة سابح أو بداهة سابح .

(٢) في (غ) : (ثم) بدل (لم) .

(٣) الفرقان : ٣٩ .

(٤) الزخرف : ٣٢ .

(٥) في (غ) : وحينئذ ويومئذ .

(٦) سقطت من (غ) . بل فيها (بالجار) .

(٧) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . والصواب الجواز لوروده في الشعر ، وعليه قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ ، وهو اختيار ابن مالك . ينظر : الإنصاف ٤٢٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢١/١، وشرح التسهيل ١٤١/٣،وشرح ابن عقيل ٤٤/٢، ٤٥، وشرح التصريح ٧٣٢/١، والهمع ٤٣١/٢.

(٨) في (غ) : لقوله .

(٩) البيت من السريع ، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٢ ، والكتاب ١٧٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٣/١ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣، وخزانة الأدب ٣٧٤/٤ .وبلا نسبة في الكتاب ١٩٤/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، وشرح الرضي ٢٨٨/٢ .

و « ساتيدما » جبل بين مَيَّا فارقين وسعرت . استعبرت : بكت من وحشة الغربة ، قالها عمرو بن قميئة لما خرج مع امرئ القيس إلى ملك الروم .

والشاهد فيه « در — اليوم — من » حيث فصل في ضرورة الشعر بين المتضافين بالظرف ، والأصل : لله در من لامها اليوم .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرتْ للهِ دَرُّ – اليَوم – مَنْ لامَهَا

فأضاف « در » إلى « مَنْ »[1] ، وفصل بـــ « اليوم » ، وقوله[2] :

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بِنَا أواخرِ المَيْسِ إنقاضُ الفَرَارِيجِ

أضاف « أصوات » إلى « أواخر[3] » ، وفصل بقوله : « من إيغالهن بنا[4] » ، وبغيرهما قليل قليل جداً كقوله :

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ[5] وقد شَفَتْ غَلائلَ عَبْدُ القيس منها صُدُورِها[6]

وحكى ابن الأعرابي[7][8] : « هذا غلامُ – إن شاء الله – ابنِ أخيك » .

وقد يفصل بينهما في السعة قليلاً بالقسم نحو : « هذا غلامُ ـــ واللهِ ـــ زيـــدٍ » ؛ لكثـــرة دوره في الكلام .

---

(١) في (غ) : ما .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦، والكتاب ١٧٩/١، والإنصاف ٤٣٣، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٠ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٦/٤، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٧٧/٣ ، ١٣٢/٤ .

والإيغال: الإبعاد . والضمير للإبل . والأواخر : جمع آخرة الرحل، وهو العود الذي في آخر الرحل يستند إليه الراكب . والميس : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب . والإنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا صوتت . والفراريج جمع فرُّوج ، وهي صغار الدجاج . يريد أن رحالهم جديدة ، وقد طال مسيرهم ، فبعض الرحل يحك بعضاً ، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال لشدة السير .

(٣) في (ش) : الأصوات إلى الأواخر .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) سقط من (ش) و (غ) : يمر على ماتستمر .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٨/٢، وشرح التسهيل ١٣٩/٣، وشرح الرضي ٢٨٨/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٠/٤ .

والغلائل : جمع غليل وهو الضغن .

والشاهد فيه قوله: « شفت غلائلَ ـــ عبدُ القيس منها ـــ صدورها » حيث فصل بين المتضايفين بغير الظرف، والأصل: شفت غلائلَ صدورِها عبدُ القيس منها .

(٧) أبو عبدالله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي مولاهم ، الأحول النسابة ، إمام اللغة ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، صنف : النوادر ، والأنواء ، والخيل ، وتفسير الأمثال وغيرها . مات سنة ٢٣٠هـــ . ينظر : مراتب النحويين ١٤٩، وتاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، ونزهة الألباء ١٥٠ ، وأعلام النبلاء ٦٨٧/١٠ ، وبغية الوعاة ١١٩/١ .

(٨) ينظر : الإنصاف ٤٣٥/٢،وشرح الرضي ٢٨٩/٢ ، وشرح التصريح ٧٣٤/١.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله : // (**و إذَا أُضِيفَ الاسْمُ الصَّحِيحُ والمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ**) . أ/٥٣

الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة[١]: ما حرف[٢] اعرابه صحيح ، ولو اعتل غيره . كـ « زيد ، وعمرو و وعد » .

والملحق به : ما آخره[٣] واوٌ ، أو ياءٌ قبلها[٤] ساكن كـ « دلو ، و ظبي، ومدعوٍ ، وكرسي » [٥].

ومعنى إلحاقه بالصحيح : إعرابه بالحركات الثلاث ، لأن حرف العلة يخف النطق به متحركاً إذا سكن ما قبله ، كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه .

قوله : (**كُسِرَ آخِرُهُ**) . يعني : لِتُنَاسِبَ الكسرةُ « ياءَ » المتكلم .

قوله : (**واليَاءُ مَفْتُوحَةٌ ، أَوْ سَاكِنَةٌ**] يعني:«ياء» المتكلم اللاحقة بالصحيح ،أو الملحق به.

قوله : (**فإنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً**) . يعني : وإن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به ، بل كان معتلاً . فإن كان آخره ألفاً ثبتت في اللغة المشهورة الفصيحة[٦] . وسواء كانت للتثنية كـ « مسلماي » ، أو لا كـ « فتاي ، وحُبْلاي ، ومعزاي » .

قوله : (**وهُذَيلٌ**[٧] **تَقْلِبُهَا لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً**) . يعني : أنها تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية «ياء » ، فتقول في : « قفاً : قفيَّ » وفي « فتً : فتيَّ » . وأما ألف التثنية فلم يغيروها ؛ لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف .

قوله : (**و إنْ كَانَ يَاءً** [**أُدْغِمَتْ**][٨]) . أي : كان آخر[٩] الاسم المعتل ياء[١٠] . وذلك

---

(١) في (غ) : النحويين .

(٢) في (غ) : آخر .

(٣) سقطت من (ش) : (ما آخره) .

(٤) في (غ) : قبلهما .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٠٩، وشرح الرضي ٢٩١/٢

(٦) ينظر : المفصل ١٤١، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦١٠/٢،والإيضاح له ٤٣١/١ .

(٧) ينظر : المفصل ١٤١، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١ ، وشرح التسهيل١٤٧/٣.

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٦.

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (ش) .

في[1] المنقوص نحو: « قاضِيَّ » . وفي المثنى والمجموع نحو : « مُسلِمَيَّ ، و مسلِمِيَّ » .

قوله : (**وإنْ كَانَ وَاواً**) . يعني : آخر المعتل . وذلك في جمع المذكر السالم رفعاً ، (**قُلِبَتْ يَاءً**) ؛ لما ذكر في التصريف من[2] أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسُبِقت إحداهما[3] بالسكون وجب[4] قلبُ[5] الواو « ياءً » ، وإدغام أولاهما في الثانية نحو : « جاءني مسلِمِيَّ »[6] .

وإذا كان قبل الياء الأولى التي أردنا إدغامها فتحة بقيت نحو « مصطفَيَّ ، و أعلَيَّ » في : « مصطفَون ، وأعلَون[7] » .

وإن كان قبلها ضمة أُبدلتْ كسرةً إن لم يؤدِ الإبدال إلى لبس[8][9] . وإن أدى إلى لَبْسِ وَزْنٍ بوزنٍ كنت مُخَيَّراً في قلبها كسرة ، و إبقائها نحو : « لُيٌّ »[10] في جمع « أَلْوَى[11] » .

قوله : (**وفُتِحَتِ اليَاءُ[12] للسَّاكِنَينِ**) .

يعني[13]: فتجب « ياء » المتكلم بعد الألف، والياء والواو المقلوبة « ياءً » لأجل الساكنين . وقد جاء سكونها مع الألف في قراءة نافع[14] ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[15] إما[16] لأن الألف أكثر

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : أحدهما .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : قلبت .

(٦) قال في الكتاب ٣/ ٤١٤ : « وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياءً ، وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلِميَّ وصالِحِيَّ » .وينظر : الشافية في التصريف لابن الحاجب ٩٤.

(٧) في (غ) : علون .

(٨) في (ش) : اللبس .

(٩) وذلك نحو : مسلِميَّ .

(١٠) إذ يشتبه « فُعْل » بـ « فِعْل » .

(١١) قال في اللسان (لوي) ١٥/ ٢٦٦: « يقال : رجلٌ أَلْوَى : شديد الخصومة » .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) قوله تعالى : ﴿ محياي ﴾ فتح ياءه السبعة إلا نافعاً فلقالون الاسكان ، ولورش الوجهان . و أما قوله ﴿ مماتي ﴾ فقد فتح ياءه نافع دون باقي القراء . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٩٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٩ ، والفتح الرباني ١٠٦ .

(١٥) الأنعام : ١٦٢ .

(١٦) سقطت من (ش) .

مداً من أخويه ، فهو يقوم مقام الحركة ، و إما لإجراء الوصل مجرى الوقف ، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف[1] .

[الأسماء الستة مع ياء المتكلم]

قوله : (**وأمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ فـ « أَبِيْ ، و أَخِيْ[2] » ، وأجَازَ المُبَـرِّدُ[3] : « أَخِـيَّ ، و أبِيَّ »[4] . وتَقُولُ « حَمِيْ ، وهَنِيْ »**) .

هذا[5] حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى « ياء » المتكلم ، وهي باعتبار الإضافة على ضربين :

ضرب لا يضاف إلى مضمر ، لا « ياء » المتكلم ، ولا غيرها ، ولا يقطع عن الإضافة ، وهو « ذو » وحده . فلا كلام فيه فيما نحن فيه .

وضربٌ يُقطع ، ويضاف إلى مضمر، وهو « أبوك، وأخوك، وحموكِ، وهنوك، وفوك »

أمَّا « أبوك ، وأخوك ، وحموكِ ، وهنوك ، وفوك » فلها ثلاثة أحوال :

الأول[6] : قطعها عن الإضافة[7] : والأعرفُ – إذا قُطِعَتْ[8] – حَذْفُ[9] لاماتها . وقد تجيء في لغاتها غير ذلك ، تقول على الأفصح : « هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأب » ، وكذا أخواته[10] .

والثانية : إضافتها إلى غير ياء المتكلم : فالأعرف إذن في « أبوك ، و أخوك »[11] جَعْلُ

---

(١) ينظر : المفصل ١٤٢، وشرح المفصل ٣٤/٣، وشرح الرضي ٢٩٤/٢، وشرح التصريح ٧٣٩/١ .
واختار السيوطي الجواز وهو الصحيح . ينظر : همع الهوامع ٤٣٦/٢ .

(٢) في (ش) : فأخي ، وأبي .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٢٧/١.

(٤) في (ش) : أبي ، و أخي .

(٥) في (ش) : وهذا .

(٦) سقطت من (أ) و (غ) .

(٧)كرر في (غ) : (قطعها عن الإضافة) .

(٨) في (ش) : قطع .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦١٩/٢، وشرح الرضي ٢٩٩/٢.

(١١) في (ش) و (غ) : أخوك و أبوك .

لاميهما[1]إعراباً [2]، وكذا « حمٌ » . والأعرف في « هن » حَذْفُ « لامهِ » تقول على الأعرف :« هذا أبوك ، وأخوك ، وحموك ، ورأيت أباك ، وأخاك ، وحماكِ ، ومررت بأبيك ، وأخيك وحميك »[3] ، وكذا إذا أضفتها إلى الظاهر . وتقول في « هن » على الأعرف : « هذا هنُك ، ورأيت هنَك ، ومررت بهنِك » .

الثالثة : إضافتها إلى « ياء » المتكلم : فقال الجمهور[4] يجب حذفُ لاماتها ، فتقول : « هذا أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني . ورأيت أبي ، وأخي ، وحمي، وهني . ومررت بأبي، وأخي، وحمي ، وهني » . والإعراب تقديري .

وأجاز المبرد رَدَّ لاماتها جميعاً[5] كما// نقل عنه ابن يعيش[6]، وابن مالك[7] . وفي نقل الزمخشري[8]، وابن الحاجب[9] عن المبرد رد اللام في « الأب ، والأخ » فقط[10] . **٥٣/ب**

فعلى النقل الأول تقول : « أبيَّ ، وأخيَّ ، وحميَّ ، و هَنيَّ » .[وعلى النقل الثاني : « أبيَّ ، و أخيَّ ، وحميْ ، وهنيْ][11] .

وشبهة المبرد قول الشاعر[12] :

قَدَرٌ أحَلَّكَ ذا المجازِ وقد أَرى و أَبيَّ مالك ذُو المجازِ بَدارِ

---

(١) في (غ) : لا ماتها .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٩٩/٢.

(٣) جاءت في جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : (أو) بدل (و)

(٤) ينظر : المفصل ١٤٢، وشرح المفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦١٥،وشرح التسهيل ١٤٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/٢ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

(٨) ينظر : المفصل ١٤٣ .

(٩) ينظر : الكافية ١٢٧ .

(١٠) وهذا هو الذي ذكره في المقتضب ١/ ٢٢٧.

(١١) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) البيت من الكامل ، وهو للمؤرِّج السُّلَميّ في خزانة الأدب ٤٢٦/٤ ، وهو بلا نسبة في المفصل ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦١٦/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، وشرح التسهيل ١٤٨/٣، وشرح الرضي ٢٩٩/٢، ومغني اللبيب ٦٠٩ .

وذو المجاز : سوق كانت في الجاهلية للعرب .

والشاهد فيه قوله : « و أبيَّ » حيث رد لام « أبو » في حالة الجر إلى الواو، ثم قلبها إلى الياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم . وهذا جائز عند المبرد .

و أجيب بأنه يحتمل أن يكون جمعاً لـــ « أب » مضافاً إلى الياء ؛ إذ يقـــال في « أب » : « أبونِ » قال[1] :

فلـــمَّا تبَيَّنَّ أصـــواتَنا بَكَـــيْنَ وفَـــدَّيْنَنَا بالأَبِيْنَا

كما قيل في « أخ » : « أخون[2] » قال[3] :

وكنتُ لهم كَشَرٍّ بني الأخينا

والمذهب لا يثبت بالمحتملات

و أما « فوك » فحالاته أيضاً ثلاث :

الأولى : قطعه عن الإضافة . فيجب إبدال الواو ميماً ؛ لامتناع حذفه ، وإبقائـــه . أمَّـــا الحذف فلئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد ، ولا يجوز ؛ لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة ، فلا يدور على كلمة آخرها أولها . وأما الإبقاء ، فلأدائه منوناً إلى اجتماع الساكنين[4] . فتقول : « هذا فمٌ ، ورأيت فماً ، ومررت بفم » ، وفتح الفاء أفصح[5] من ضمها ، وكسرها[6] .

الثانية : إضافتها إلى «ياء » المتكلم . فأشهر اللغتين فيه رَدُّ عينه ، وقلبها « ياءً » ، وإدغامها في « ياء » المتكلم تقول[7] : « هذا فِيَّ ، ورأيت فِيَّ ، ومررت بفِيَّ » ؛ لأن الياء من حروف المد يشبه الكسرة من الحركات . واللغة الثانية[8] فيه[9] : « فمي » بإبقاء الميم بدلاً من عينه المحذوفة .

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ١٩٢/٢، وخزانة الأدب ٤٣٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٣٥٦/١ ، والمحتسب ١١٢/١، وشرح المفصل ٣٧/٣، وشرح التسهيل ٩٧/١، وشرح الرضي ٣٠٠/٢ .
والشاهد فيه قوله : « الأبينا » على أن الأب يجمع على « الأبين » على حد جمع المذكر السالم .

(٢) في (ش) : كما قيل « أخ » في « أخون » .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعقيل بن عُلَّفة المري في خزانة الأدب ٤٣٦/٤، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٢ ،والبيان والتبيين ١٨٦/١، وشرح الرضي ٣٠١/٢ . والرواية فيها : وكنت له .
وصدره : وكان لنا فَزارةُ عَمَّ سَوءٍ
والشاهد فيه قوله : « الأخين » على أن أخاً يجمع على « أخين » جمع مذكر سالم .

(٤) في (غ) : ساكنين .

(٥) في (ش) و (غ) : فيه أفصح .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٢٩٥.

(٧) في (ش) : فتقول .

(٨) في (غ) : الثالثة .

(٩) سقطت من (ش) .

وكذا « فمه ، وفم زيد » . واللغة الأولى أصح وأفصح[1] ؛ لأنه لا حاجة عند الإضافة إلى إبدال عينه ميماً ؛ لأنه لا تنوين[2] هناك ، فلا ساكنين . وفي حالة القطع عن الإضافة أبدلت[3] الواو ميماً ؛ لئلا يسكن الواو ، ولاستثقال الحركة عليها فيلتقي ساكنان : الواو ، والتنوين ، فيحذف للساكنين فيقع الإجحاف بالكلمة .

الثالثة[4] : إضافتها إلى غير « ياء » المتكلم[5] . فالأعرف إعرابه بالحرف[6] ، وجاء : « فم زيدٍ » كما مر[7][8] . تقول على الأعرف :« هذا[9] فو زيدٍ ، ورأيت فا زيدٍ ، ومررت بفي زيدٍ . وهذا فوك ، وفوه . ورأيت فاك ، وفاه . ومررت بفيك ، وفيه » .

[اللغات في الأسماء الستة]

قوله : (**و إذَا قُطِعَتْ قِيلَ** : « **أَبٌ ، وأَخٌ**[10] ، **و حَمٌ ، وهَنٌ ، وفَمٌ**) . إلى آخره[11].

اعلم أن في « أب ، و أخ » أربع لغات[12] :

أحدها : أن يكونا محذوفي اللامين في حال الإضافة والقطع ، فيكونان كـ « يد » ، ويعربان بالحركات لفظاً . تقول : « هذا أبٌ ، و أبُك ، و أبُه ، و أبُ زيدٍ . ورأيت أباً ، وأبَك ، و أبَه ، و أبَ زيد . ومررت بأبٍ وأبِك و أبهِ و أب زيد »[13] . وتثنيتهما في هذه اللغة : « أبان، وأخان » ، وجمعهما : « أبون ، و أخون » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦١٨/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/٢، والفوائد الضيائية ٢٧/٢.

(٢) في (ش) : لا ينون .

(٣) في (غ) : و إبدال .

(٤) في (غ) : الثالث .

(٥) في (غ) : المتمكن .

(٦) في (ش) و (غ) : الحروف .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٩٩/٢.

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) : أخ و أب .

(١١) سقطت من (ش) : إلى آخره .

(١٢) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٣٠١/٢ــ ٣٠٣.

(١٣) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو

الثانية : أن يكونا مقصورين كـ «عصاً » مطلقاً . أي : في القطع والإضافة ، ويعربان تقديراً بالحركات تقول : « هذا أباً ، وأباك ، و أباه وأبا زيد »[١] ، و « رأيت أباً ، و[٢]أباك ، وأباه، و[٣]أبا زيد » . و« مررت بأبٍ وأباك ، وأباه ، وأبا زيد »[٤] .

والثالثة : أن يكونا[٥] مشددي[٦] العين مطلقاً مع حذف اللام ، وإعرابهما بالحركات لفظاً على العين تقول : « هذا أبٌّ ، و[٧] أبُّك ، و[٨] أبُّه ، وأبُّ زيد » . « و رأيت أبّاً ، و أبَّك ، و أبَّه و أبَّ زيد » .

الرابعة : وهي أشهر لغاتهما[٩] حذف لاميهما[١٠] عند قطعهما ، وإعرابهما بالحركات ، وإعرابهما بالحروف مضافين تقول : « هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأب » . و « هذا أبوك ، وأبوه ، وأبو زيد »[١١] . و« رأيت أباك ، وأباه[١٢] ، وأبا زيد »[١٣] . و« مرت بأبيك ، وأبيه ، وأبي زيد »[١٤] .

وكذلك حكم « أخ » في هذه الأربع اللغات ، ويختص بلغة[١٥] خامسة دون « الأب » وهي: « أخْوٌ » كـ « دَلْو » مطلقاً[١٦] : تقول: « هذا أخْوٌ ، و أخْوُك ، و أخْوُه ، و أخْوُ زيدٍ ».

---

(١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) في (ش) و (غ) : أو .

(٣) في (ش) و (غ) : أو .

(٤) جاءت هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٥) في (ش) : أن يكون .

(٦) في (ش) : مشد في .

(٧) في (غ) : أو .

(٨) في (ش) و (غ) : أو .

(٩) في (ش) و (غ) : لغاتها .

(١٠) في (غ) : لاميها .

(١١) جاءت هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٢) في (غ) : أبوه .

(١٣) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٤) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٥) في (غ) : لغة .

(١٦) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٢، وتاج علوم الأدب ١/ ٢٣٨.

و« رأيت أخْواً ، و أخْوَك ، و أخْوَه ، و أخْوَ زيدٍ »[1] . و« مررت بأخْوٍ ، وأخْوِك ،و أخْوِه ، و أخْوِ زيد »[2] .

وأما حمٌ ففيه ست لغات[3] : أقدّم منها الأفصح فالأفصح :

إحداها[4] : // إعرابه بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء[5] ، وبالحركات على عينه في حالة القطع تقول :« هذا حمٌ، ورأيت حماً . ومررت بحمٍ » . و« هذا حموك ، و حموها ، وحمو هند »[6] . و « رأيت حماكِ ، أو حماها، [7]و حما هند . و « مررت بحميك ، وحميها، وحمي هند »[8] . **أ/٥٤**

الثانية : أن يكون كـ « دَلْوٍ » مطلقاً تقول : « هذا حَمْوٌ[9] ، و حَمْوُكِ ، وحَمْوُها ، و حَمْوُ هند . و رأيت حَمْواً ، وحَمْوَك ، وحَمْوَها ، وحَمْوَ هند . ومررت بِحَمْوٍ ، وحَمْوِك ، و حَمْوِها ، و حَمْوِ هند »[10] .

الثالثة : أن يكون كـ « عصاً » مطلقاً تقول : « هذا حَماً ، و حماكِ ، و حماها ، وحما هند . ورأيت حماً ، وحماكِ ، وحماها ، وحما هند . و مررت بحماً ، وحماكِ ، وحماها ، وحما هند »[11] .

الرابعة : أن يكون كـ « يدٍ » مطلقاً تقول :« هذا حَمٌ، وحَمُكِ ،و حَمُها ، و حَمُ هند . ورأيت حماً، وحمَكِ، وحَمَها، وحمَ هند . ومررت بِحَمٍ، و حَمِكِ، و حَمِها، و حَمِ هند »[12] .

---

(١) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٣) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٢٠ـ ٦٢١، وشرح الرضي ٢/٣٢٠، والفوائد الضيائية ٢/٢٧ـ٢٨.

(٤) في (أ) : أحدها .

(٥) في (ش) : ياء المتكلم .

(٦) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٧) في (ش) و (غ) : أو .

(٨) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٩) في (غ) : هذا حموٌ أو حمو هند أو حموك .

(١٠) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٢) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

الخامسة : أن يكون كـ « خَبْءٍ » مطلقاً ، تقول:« هذا حَمْءٌ ، وحَمْؤُك ، و حَمْؤُها ، و حَمْءُ هند . ورأيت حَمْئاً ، وحَمْأَك ، و حَمْأَها ، وحَمْءَ هند . ومررت بِحَمءٍ ، وحَمْئك ، وحمئِها، وحَمْءِ هند »[1] .

[السادسة : أن يكون كـ « رَشَأٍ »[2] مطلقاً تقول[3] : « هذا حَمَأٌ ، [4]وحَمَؤُك ، وحَمَؤُها ، و حَمَأُ هند . ورأيت حَمَأً ، وحَمَأك ، و حَمَأها ، وحَمَأ هند ، ومررت بحَمَأٍ ، وحَمَئِك وحَمَئِها و حَمَإِ هند .][5]

[اللغات الواردة في هَن]

وأما « هَنٌ » ففيه ثلاث لغات[6] :

أشهرها أن تكون كـ « يد » مطلقاً تقول : « هذا هَنٌ ، و هَنُك وهَنُه وهَنُ زيد ، و رأيت هَناً ، وهَنَك ، وهَنَه ، وهنَ زَيد . و مررت بهنٍ ، و هنِك ، و هنِهِ ، و هَنِ زيدٍ »[7] .

الثانية : إعرابه بالحروف مضافاً إلى غير الياء ، وبالحركات حال قطعه ، تقول: « هذا هنٌ، ورأيت هناً ، ومررت بهن » ، و « هذا هنوك ، وهنوه ، وهنو زيد . ورأيت هناك ، وهناه ، وهنا زيد . ومررت بهنيك ، وهنيه ، وهني زيد »[8] .

الثالثة : تشديد نونه مطلقاً بقول « هذا هَنٌّ ، و هنُّك ، و هَنُّه ، و هَنُّ زيد، ورأيت هنّاً، وهنّك ، وهنّوه ، وهنّ زيد . ومررت بهنٍّ ، و هنِّك ، و هَنِّه ، وهنِّ زيد »[9] .

و أمَّا إسكان نونه في الإضافة كقوله[10] :

رُحْتِ وفي رِجليكِ ما فيهما وقدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزرِ .

---

(١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) الرَّشَأُ : الضبي إذا تحرك ومشى . ينظر : القاموس (رشأ) ٥٢.

(٣) كرر (تقول) في (أ) .

(٤) في (غ) : جميعها بـ (أو) بدل الواو .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٢١، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٢، والفوائد الضيائية ٢٨/٢.

(٧) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٨) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٩) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٠) البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢، وللفرزدق في الشعر والشعراء ١٠٦/١، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٣/٤ ، والخصائص ٧٤/١، وشرح المفصل ٤٨/١ .
والشاهد فيه قوله : « هَنْكِ » حيث نونه في الإضافة للضرورة ، وليس بلغة .

فللضرورة ، وليس بلغة رابعة .

[اللغات الواردة في « فم »]

وأما « فَمٌ » ففيه عشر لغات[1] :

أفصحها وأشهرها : إعرابه[2] بالحروف في حال الإضافة إلى غير « الياء » ، وبالحركات على الميم حالة[3] القطع . و إبدالُ واوه ياءً عند الإضافة إلى « الياء » تقول : « هذا فَمٌ ، ورأيت فَماً ، ومررت بفَمٍ » . و« هذا فُوك ، وفُوه، وفُو زيد . ورأيت فَاك ، وفَاه ، وفَا زيد . و مررت بفِيك ، وفِيه ، وفِيْ زيد »[4] . و« هذا فِيَّ ، ورأيت فِيَّ و مررت بفِيَّ » .

الثانية[5] والثالثة والرابعة : « فُمٌ » مثلث الفاء ، محذوف اللام نسياً مطلقاً مع إبدال الواو ميماً .

والخامسة والسادسة والسابعة : « فُما »[6] مقصوراً مطلقاً .

والثامنة والتاسعة : « فُمٌّ » مضموم الفاء[7]، ومفتوحها[8]، ومشدد الميم مطلقاً قال[9]:

حَتَّى إذا خَرَجَتْ من فُمِّهْ

العاشرة : اتباع « الفاء » للميم في حركات الإعراب . تقول : « هذا فُمٌ ، ورأيت فَماً ، ومررت بفِمٍ » .

---

(١) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٢/٢٩٥ــ٢٩٨، وتاج علو الأدب ١/٢٣٨،والنجم الثاقب ١/٥٤٩ــ ٥٥٠.

(٢) في (غ) : إعرابها .

(٣) في (ش) : حال القطع .

(٤) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو

(٥) في (ش) و (غ) : والثانية .

(٦) مثلث الفاء .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : مفتوحاً .

(٩) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٢٧، والخصائص ٣/٢١١ ،وإصلاح المنطق ٥٦ ، وشرح المفصل ١٠/٣٣ ،وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٠٣ ، وخزانة الأدب ٤/٤٤٩ .

والرواية فيها : حتى إذا ما خرجت .

والشاهد فيه قوله : « فُمّه » حيث شدد الميم ، وضم الفاء أو فتحها ، وتلك ضرورة ، وليس بلغة كما قاله ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢/٩٠ .

[اللغة الواردة في ذو]

قوله : (و « **ذُوْ** » **لايُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ ، ولا يُقْطَعُ**) .

إنما لم يقطع[1] ؛ لأنه ليس مقصوداً لذاته ، و إنما وضع صلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ لأنه لا يصح وصف شخص بالذهب فلا يقال : « جاء ني رجل ذهبٌ » . فقالوا : « جاءني رجل ذوذهب » .

وأما المضمرات، والأعلام فلا يتوصل بـــ « ذو » إلى الوصف بهما؛ لأنهما لايوصف بهما.

وأما قولهم : « اللهم صل على محمد وذويه »[2] فشاذ كما شذ قطعه في قوله[3] :

// فَلاَ أَعْنِيْ بذلكَ أسفَلِيكُمْ ولكنِيِّ أُريد[4] به الذَّوِينا **٥٤/ب**

وأما قولهم : « ذو زيد ، وذوو[5] آل النبي »[6] فإنما جاز لتأويل العَلَم بالجنس ، أي : صاحب هذا الاسم ، [وأصحاب هذا الاسم][7] .

---

(١) في (غ) : تقطع .

(٢) ينظر هذا القول في شرح الرضي ٣٠٤/٢، والنجم الثاقب ٥٥١/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١٠٩/٢، والكتاب ٢٨٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥٨/٢ ،ولسان العرب (ذو) ، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤ . وهو بلانسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٦ .
والأسفلون : جمع أسفل ، خلاف الأعلى . وأراد بالذَّوين : الأذواء . وهم ملوك أهل اليمن .
والشاهد فيه قوله : « الذَّوين » ففيه شذوذان : أحدهما قطعهُ عن الإضافة ، وثانيهما إدخال اللام عليه .

(٤) في (غ) : عنيت .

(٥) في (أ) : ذو .

(٦) في (غ) : صلى الله عليه وسلم .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

[التحذير]⁰ ٣٣٠

[الإغراء⁰] ٣٣٤

[المفعول فيه] ٣٣٥

[تعريفه] ٣٣٥
[شرط نصبه] ٣٣٥
[الظروف باعتبار التصرف والانصراف] ٣٣٩
[حذف عامل المفعول فيه] ٣٤١

[المفعول له] ٣٤٢

[تعريفه] ٣٤٢
[شرط نصبه] ٣٤٤

[المفعول معه] ٣٤٨

[حالات الاسم الواقع بعد الواو] ٣٤٩

[الحـــال] ٣٥٤

[تعريفه] ٣٥٤
[عامل الحال] ٣٥٩
[شرط الحال] ٣٥٩
[صاحب الحال إذا كان نكرة] ٣٦١
[تقدم الحال على العامل والصاحب] ٣٦٢
[حكم الحال في الاشتقاق] ٣٦٤
[الجملة الحالية] ٣٦٧
[حذف عامل الحال] ٣٧٢

[التمـييز] ٣٧٧

[تمييز المفرد] ٣٧٧
[تمييز النسبة] ٣٨٣
[مطابقة التمييز لما هو له] ٣٨٥
[تقدم التمييز على عامله] ٣٨٨
[تنكير التمييز] ٣٨٩

[المستثنى] ٣٩١

[أحكام المستثنى] ٣٩٤
[ترجيح الإبدال ، وجواز النصب] ٤٠٠
[حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ] ٤٠١
[الإبدال على الموضع] ٤٠٣
[حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا] ٤٠٥
[إعراب « غير »] ٤٠٦
[استعمال غير] ٤٠٧
[إعراب « سوى » و « سواء »] ٤٠٩
[حذف المستثنى] ٤١١
[لاسيما] ٤١٢

[خبر « كان » ، وأخواتها] ٤١٤

[حذف عامله] ٤١٤

[اسم « إنَّ » وأخواتها] ٤١٨

[المنصوب بـ« لا » التي لنفي الجنس] ٤١٩

[حكم اسم « لا » إذا تكررت] ٤٢٦
[دخول الهمزة على « لا »] ٤٢٩
[النعت والعطف بعد اسم « لا »] ٤٣١
[استعمال « لا أبا له » ونحوه] ٤٣٣
[حذف اسم « لا »] ٤٣٦

[خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـ« ليس »] ٤٣٧

[المجرورات] ٤٤٢

[تعريفها] ٤٤٢
[تعريف المضاف إليه] ٤٤٢
[تقدير حرف الجر] ٤٤٣
[الإضافة المعنوية] ٤٤٤
[شروط الإضافة المعنوية] ٤٤٦
[حكم الأسماء المتوغلة في الإبهام] ٤٤٧
[اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه] ٤٤٩
[الجمع بين تعريف العدد وإضافته] ٤٥٠
[الإضافة اللفظية] ٤٥١
[إضافة الموصوف إلى الصفة] ٤٦١
[إضافة اسم التفضيل] ٤٦٤
[حذف المضاف إليه] ٤٦٦
[الفصل بين المضاف والمضاف إليه] ٤٦٧

[المضاف إلى ياء المتكلم] ٤٦٩

[الأسماء الستة مع ياء المتكلم] ٤٧١
[اللغات في الأسماء الستة] ٤٧٤
[اللغات الواردة في هَن] ٤٧٧
[اللغات الواردة في « فم »] ٤٧٨
[اللغة الواردة في ذو] ٤٧٩

[التوابع]

قوله : (**التَّوَابِعُ : كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ**) .

قوله : (**كُلُّ ثَانٍ** [1]) جنس الحد يعم كل ثانٍ .

وقوله : (**بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ**) احتراز عن خبر « إنَّ » ، وخبر « كان » ، وخبر« لا » التبرئة وخبر « ما ولا » المشبهتين بـــ « ليس » .

وقوله : (**مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ**) احتراز عن خبر المبتدأ ، و[2]ثـــاني مفعـــولي[3] « علمـــت ، أو أعطيت[4] » ، و[5]ثاني مفاعيل « أعلمت » ، وعن الحال عن المنصوب[6] ؛ لأن جهة إعـــراب الثاني في هذه الأشياء[7] غير جهة الأول . فإن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ . وارتفاع الخبر من جهة كونه خبر[8] المبتدأ . وأما التابع فجهة إعرابه جهة إعراب متبوعه . فارتفاع تابع الفاعل من جهة كونه[9] صفة فاعل ، أو من جهة كونه فاعلاً ، أو من جهة كونه تأكيـــد فاعـــل[10] ، أو مبيناً[11] للفعل.

واختلف العلماء في عامل التوابع :

ففي الصفة ، والتأكيد ، وعطف البيان ثلاثة أقوال :

الأول : لسيبويه[12] أن العامل فيها هو العامل في المتبوع .

---

(١) ثان : أي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه . ينظر : الفوائد الضيائية ٣٠/٢.

(٢) في (ش) : أو .

(٣) في (غ) : مفعولي ظننت .

(٤) سقطت من (غ) : أو أعطيت .

(٥) في (ش) : أو

(٦) في (ش) و (غ) : من المنصوبات إلى المنصوب .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : خبراً لمبتدأ ، وفي (غ) : خبراً للمبتدأ .

(٩) في (ش) و (غ) : (أنه) بدل (كونه) .

(١٠) في (ش) : فاعلاً .

(١١) في (ش) و (غ) : مبني .

(١٢) ينظر الكتاب ٤٢١/١ــ ٤٢٢ . وهو رأي الجمهور . ينظر أسرار العربية ٢٩٤ ، والارتشاف ١٩٢٥/٤، وتاج علوم الأدب ٩٠٩/٢، وشرح التصريح ١٠٧/٢ ، وهمع اللوامع ١١٤/٣ .

الثاني[1] : للأخفش[2] أن العامل فيها معنوي ، وهو كونها تابعة .

الثالث[3] : لبعضهم[4] أن عاملها مقدر من جنس[5] الأول .

قال نجم الدين: « ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع كالمجيء[6] مثلاً في : « جاءني زيدٌ الظريفُ » منسوب إليه مع تابعه ؛ لأنه لم ينسب إلى « زيد » مطلقاً ، بل إلى « زيد » الموصوف بالظرافة ، وكذا في عطف البيان نحو : « جاءني العالِمُ زيدٌ » ، و « جاءني زيدٌ نَفْسُهُ » في التأكيد »[7] .

وأما البدل[8] فالأخفش ، والرماني ، والفارسي[9] ، وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ؛ لكونه مستقلاً ، ومقصوداً بالذكر ؛ ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً . ومذهب سيبويه[10] ، والمبرد[11][12] ، والسيرافي[13] ، والزمخشري[14] ، والمصنف[15] ، أن العامل في البدل[16] هو العامل في المبدل منه ؛ إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال :

قال سيبويه : « العامل في المعطوف هو الأول بواسطة حرف العطف »[17].

---

(١) في (ش) و (غ) : والثاني .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٢٩٤ ، واللباب ٤٠٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٧/٢، والنجم الثاقب ١/ ٥٥٤.

(٣) في (ش) و (غ) : والثالث .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ ، وتاج علوم الأدب ٩٠٩/٢، والنجم الثاقب ٥٥٤/١ .

(٥) في (غ) : جنس عمل .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ .

(٨) سقطت من (غ) : (وأما البدل) .

(٩) ينظر رأي هؤلاء في اللباب ٤١٤/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ ، والنجم الثاقب ٥٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٠٨/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/٣ .

(١٠) ينظر : الكتاب ١٥٠/١ .

(١١) في (ش) : سيبويه و الزمخشري و المبرد و السيرافي .

(١٢) ينظر : المقتضب ٢٩٥/٤ .

(١٣) ينظر : هامش الكتاب ١٥٠/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣،وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ ، والنجم الثاقب ٥٥٤/١ .

(١٤) ينظر : المفصل ١٥٥ .

(١٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٥/١ــ ٤٣٦،وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢

(١٦) في (غ) : المبدل .

(١٧) وهو رأي الجمهور. ينظر: شرح المفصل ٧٥/٣، و شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ =

وقال الفارسي[1] وابن جني[2] : « إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول » .

وقال بعضهم[3] : العامل حرف العطف بالنيابة . وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين .

وفائدة الخلافِ في عامل التوابع جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غير الأول . وامتناعه عند من قال : العامل فيهما هو الأول [4].

وضابط حصر التوابع في هذه الخمسة أن تقول : التابع[5] إما أن يكون مقصوداً بالنسبة أو لا . إن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه فهو عطف النسق . وإن كان مقصوداً بها دون متبوعه فهو البدل . وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة ، فإمَّا أنْ يدل على غير الشمول ،[أو على الشمول][6]، أو لا يدل . إن دل على معنى غير الشمول ، وغير التقرير فنعتٌ . وإن كان المعنى تقرير المتبوع في النسبة ، أو الشمول فتأكيد . وإن لم يدل على معنى في المتبوع ، ولا كان مقصوداً بالنسبة فهو عطف البيان .

وقد قدم المصنف النعت لكثرة استعماله .

= وشرح التصريح٢/١٠٨، والهمع ٣/١١٤ .

(١) ينظر : أسرار العربية ٣٠٠ ، و شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٨ .

(٣) ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي . ينظر : شرح المفصل ٣/٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٩ ، وشرح التصريح ٢/١٠٨ ، وهمع الهوامع ٣/١١٤ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٩

(٥) في (غ) : التوابع .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

[النعت]

[تعريفه]

قوله : (**النَّعْتُ : تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتْبُوعِهِ [مُطْلَقاً]**[1])

اعلم أنَّ النعتَ يُطلق على المصدر الذي هو[2] فعل الناعت ، وهو الذي حده ابن بابشاذ[3]، وعلى التابع الذي هو المنعوت به ، وهو الذي حده المصنف .

قوله : (**تَابِعٌ**) جنس الحد يعم التوابع الخمسة .

وقوله : (**يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتْبُوعِهِ**) فصل لسائر التوابع .

قال ابن الحاجب [في شرح المفصل][4] : « الصفة تطلق // باعتبارين عام وخاص »[5] **أ/٥٥**

فالصفة بالمعنى الأعم : كل لفظ فيه معنى الوصفية سواء جرى تابعاً ، أو لا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ ، أو الحال في نحو : « زيد قائم ، وجاءني زيدٌ راكباً » ؛ إذ يقال : هما وصفان . وحَدَّهما[6] بهذا المعنى[7] : « ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود »[8] .

قال نجم الدين[9] : « وينتقض حده بأسماء الآلة ، والزمان والمكان »[10] . وحدها نجم الدين بقوله : « اسمٌ وُضِعَ دالاً على معنى غير الشمول ، وعلى[11] صاحبه ، صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه »[12] . واحترز بقوله : « اسم » عن الجمل[13] . وبقوله : « وُضِعَ » عن أسماء

---

(١) زيادة من الكافية ١٢٩ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) قال في شرح المقدمة المحسبة ٤١٢/٢: « أما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله ، أو بحليته ، أو بصناعته ، أو بنسبه » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(٦) يعني ابن الحاجب في كتابه الإيضاح

(٧) أي : المعنى العام للصفة .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(١٠) إذ « المقتل » مثلاً دال على ذات، وهو الموضع باعتبار معنى ــ وهو القتل ــ هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسَّر . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الكافية ٣١٢/٢ .

(١٣) سواء كانت فعلية أو اسمية ، وإن صح وقوعها نعتاً تابعاً في نحو : « جاءني رجل ضرب أبوه »

العدد ؛ لأن الوصف بها ليس وضعياً[1] . وبقوله : « غير الشمول » عما يدل على معنى من ألفاظ التأكيد . وبقوله : « وصاحبه »[2] عن المصادر . وبقوله : « صحيح التبعية » عن أسماء [الزمان ، و][3] المكان ، والآلة[4] .

والصفة بالمعنى الأخص : ما فيه معنى الوصفية ، وجرى على موصوف نحو : « جاءني رجلٌ ضاربٌ » ، وهو الذي ذُكر في هذا الباب .

قوله : (**مُطْلَقاً**) قصد به إخراج الحال عن[5] المنصوب كقولك : « ضربت زيداً مجرداً » فإن « مجرداً » دال على معنى في « زيد »[6] لكن لا مطلقاً بل حال[7] الضرب . قال نجم الدين : « قد خرج الحال عن الحد بقوله: (**تابع**) بزعمه؛ لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة »[8].

قال نجم الدين : « وينتقض حده هذا للوصف الذي بالمعنى الأخص ببعض بدل الاشتمال ، وبألفاظ التأكيد الدالة على الشمول »[9] .

وحد نجم الدين الوصف بقوله[10] : « هو تابع دال على ذات ، ومعنى غير الشمول ، في متبوعه ، أو متعلقه »[11] .

[فائدة النعت]

قوله[12] : (**وفَائدَتُهُ : تَخْصِيصٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ**) .

معنى التخصيص في كلامهم : تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، فإذا قلت : « جاءني

---

(١) بل هي لمجرد العدد نحو : « جاءني رجال ثلاثة » .

(٢) في (ش) : وبصاحبه .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٤) لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها ، بل لو جرت صفات في بعض المواضع ، نحو : « رجلٌ مِثْقَب » فليس ذلك من حيث الوضع كـ « حمار » في : « مررت برجل حمار » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : من .

(٦) في (ش) و (غ) : زيداً .

(٧) في (ش) و (غ) : في حال .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣١٢/٢ .

(٩) ينظر : السابق ٣١٢/٢ .

(١٠) ينظر : السابق ٣١٣/٢ .

(١١) في (ش) : تم كلام نجم الدين .

(١٢) سقطت من (غ) .

رجلٌ » كان متردداً في جميع الرجال . فإذا قلت : « جاءني رجل صالح » ، صار[1] متـــرددا في الرجال الصالحين فقط .

ومعنى التوضيح عندهم : رفع الاشتراك الحاصل في المعارف نحو : « زيدٌ العالِمُ ، والرجل الفاضل » .

قوله : (**وقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ، [أو الذَّمِّ، أو التَّأكِيدِ مِثْلُ:﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[2]]**[3]) .

لفظة « **قد** » مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء ، أو الذم ، أو التوكيد قليل . وإنما يكون لمجـــرد الثناء ، أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب نحو : « بسم الله الـــرحمن الـــرحيم » ، وقولك : « مكةُ المشرفةُ المكرمةُ[4] ، وأعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيم » . وتقول : « أتاني زيـــدٌ العالِمُ الفاضُل » ، وقد عَرَف المخاطب[5] قبل وصفك له ، وكذا « زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ » .

وإنما يكون للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مُصَرَّحاً بالتضمن نحو : ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[6] ، و ﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[7] ، و « أمسِ الدابرُ » بمعـــنى : المـــدبر[8] ، يقـــال للقـــوم إذا هلكوا[9]: « صاروا كأمس الدابر » .

وقد يجيء لمجرد الترحُم نحو : « زيدٌ البائسُ الفقيرُ » إذا كان « زيد[10] » معروفاً للمخاطب قبل ذكر الوصف .

[النعت المشتق]

قوله : (**ولا فَرْقَ[11] بَيْنَ أنْ يَكُونَ مُشْتَقّاً أَوْ غَيْرَهُ**) .

---

(١) في (ش) : كان .

(٢) الحاقة : ١٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩.

(٤) في (غ) : (المعظمة) بدل (المكرمة) .

(٥) في (ش) و (غ) : لـــ « زيد » قد عرفه المخاطب .

(٦) الحاقة : ١٣ .

(٧) النحل : ٥١ .

(٨) سقطت من (أ) : بمعنى المدبر .

(٩) سقطت من (غ) : إذا هلكوا .

(١٠) في (غ) : زيداً .

(١١) في (ش) و (غ) : و لا فصل .

هذه مسألة خلاف بين النحاة ، فجمهور النحاة[1] شـرطوا في الوصـف الاشـتقاق . وابن الحاجب لا يشترطه ، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه ، مشتقاً كان أو لا .

قوله : (**إذا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُمُوماً** [**مِثْلُ** : « **تَمِيمِيٍّ ، وذِيْ مَالٍ**] [2]) .

يعني : إذا كان وضع النعت للدلالة على المعنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب ، و « ذو » المضاف إلى جنس ، فإن لهما موصوفاً في جميع المواضع ظاهراً أو مقدراً . ومن الجامـد الموضوع لذلك : « الذي[3] ، والتي » وفروعهما ، و « ذو » الطائية .

قوله : (**أو خُصُوصاً** [**مِثْلُ** : « **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ ، ومَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبِزَيدٍ هَذَا**] [4]) .

يعني : أو يوضع للدلالة على معنى في متبوعه[5] في بعض استعمالاته ، كاسم الجـنس[6] الدال على معنى في اسم الإشارة إذا وقع تابعاً له نحو: « هذا الرجل[7] » ، ونحو : « أي » ، واسم الإشارة في نحو : « مررت برجلٍ أيِّ رجل ، وبزيد هذا » فـ « أي » // لا تقع صفة إلا للنكـرة بشرط قصدك للمدح . واسم الإشارة يقع[8] وصفاً للعَلَم ، والمضاف إلى المضمر ، و إلى العلم ، وإلى اسم الإشارة . وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة . **٥٥/ب**

ومن الجوامد الواقعة صفة أيضاً « كل » ، و « جدَّ » ، و « حقّ » تابعة للجنس مضافة إلى مِثْل متبوعها لفظاً أو معنى مثل[9] : « أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ ، و جِدُّ الرجل ، و حَقُّ الرجل » . ويوصف بها النكرات أيضاً نحو : « أنتَ رجلٌ كلُّ رجل[10] ، و جِدُّ رجل ، وحقُّ رجل[11] » ،

---

(١) ينظر : اللباب ٤٠٤/١، وشرح المفصل ٤٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/١ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وشرح الرضي ٣١٤/٢ ، وتاج علوم الأدب ٩١٧/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩.

(٣) في (غ) : التي والذي .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩.

(٥) سقطت من (أ) : في متبوعه .

(٦) في (ش) و (غ) : وذلك كالجنس الجامد فإنه وضع للدلالة .

(٧) فإن « الرجل » اسم جنس جامد ، وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة .

(٨) في (غ) : يصح .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٠) سقط من (ش) : كلُّ رجل .

(١١) سقط من (ش) : وحق رجل .

ومعنى : « كل الرجل[1] » : أنه[2] اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال . ومعنى « جد الرجل » : أي كان ما سواه هزلٌ . و « حق الرجل » أي : كان ما سواه باطلٌ .

[وصف النكرة بالجملة الخبرية]

قوله : (**وتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالجُمَلِ الخَبَرِيَّةِ ، ويَلْزَمُ[3] الضَّمِيرُ**) .

يعني : أن النكرة توصف بالجمل ، لا المعرفة فإنها لا توصف بالجملة ؛ وذلك[4] لأن الجمل نكرات ، فلا توصف[5] بها المعارف . قال[6] نجم الدين : « الجمل ليست بمعارف[7]، ولا نكرات. وإنما صح وصف النكرة بها ؛ لأن بين الجملة وبين النكرة مناسبة من حيث تأويلها بالنكرة ، تقول في « قام رجل ذَهَبَ أبوه ، أو أبوه ذاهبٌ » : قام رجل ذاهبٌ أبوه »[8] .

قوله : (**الخَبَرِيَّةِ**) احتراز[9] من الإنشائية كالأمر ، والنهي ، والاستفهام وغيرها . والمراد بالخبرية : ما تحتمل الصدق والكذب نحو: « قام زيدٌ، وزيد قائم، وما قام زيد، وما زيدٌ قائماً ».

وإنما وجب في التي هي صلة أو صفة كونها خبرية ؛ لأن الصفة وُضِعتْ لتعرِّف المخاطبَ الموصوفَ بما كان يعرفه قبل ذكرك الموصوف من اتصافه بمضمون الصفة . فلا يجوز الوصف بالجملة إلاّ إذا تضمنت الحكمَ المعلومَ للمخاطب حصولُهُ قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية .

وأما الإنشائية فلا يُعْلَمُ حصول مضمونها إلاَّ بعد ذكرها .

قوله : (**ويَلْزَمُ الضَّمِيرُ**) . إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته ، وبين الموصوف وصفته . فيحصل بذكر الرابط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة ، فيحصل لهما[10] بهذا الاتصاف تَعَرُّفٌ وتخصصٌ ، فلو قلت : « مررتُ

---

(١) في (غ) : كل رجل .
(٢) في (ش) : أن .
(٣) في (ش) : فليلزم .
(٤) سقطت من (ش) .
(٥) في (غ) : يوصف .
(٦) في (ش) و (غ) : قال .
(٧) في (ش) و (غ) : معارف .
(٨) ينظر : شرح الكافية ٣٢٢/٢ .
(٩) في (غ) : يحترز .
(١٠) في (غ) : لها .

برجلٍ قام عمرو » لم يكن الرجل متصفاً بقيام « عمروٍ » بوجه ، فلا يتخصص به ، و إذا قلت : « قام عمرو في داره » صار « الرجل » متصفاً بقيام عمرو في داره . وأما قوله[1] :

حَتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيت الذِّئْبَ قَطْ

[فمتأول بـــ « مقول عنده : هل رأيت الذئب قط » أي[2]: بمذق[3] مقول عنده هذا القول][4].

[النعت الحقيقي و النعت السببي]

قوله : (**و يُوصَفُ بِحَالِ المَوْصُوفِ ، وحَالِ مُتَعَلِّقِهِ**) .

أي : يُجعلُ حالُ الموصوف ــ أي : هيئته ــ وصفاً له ، وهو الكثير كما في : « مـــررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومضروبٍ ، وحسنٍ » . وقد يُجعل حال متعلق الشيء وصفاً له ؛ لتنزله منزلة حاله نحو : « مررتُ برجل مصريٍّ حمارُه » في حصول الفائدة بذلك .

واعلم أن حال المتعلق[5] إذا كان منوناً فهو يجري على الأول رفعاً ونصـــباً وجـــراً بـــلا خلاف[6] نحو : « مررت برجل ضاربٍ أخوه زيداً ، و[7]ضاربٍ أباه زيدٌ[8] » .

و إن كان مضافاً ، وكان صفة مشبهة ، وجب إضافتها إلى فاعلها[9] نحو: « مررت برجلٍ حسنِ الوجه » .

---

(١) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ٩٥/٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ١١٥/١، والمفصل ١٤٩ ، وشرح المفصل ٥٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/١ ،وشرح الرضي ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣ ، وأوضح المسالك ٢٧٦/٣ ، وشرح المكودي ١٣٥ ، والنجم الثاقب ٥٦٠/١ ، وشرح التصريح ١١٦/٢، وهمع الهوامع ١١٩/٣ .

والشاهد فيه قوله : « هل رأيت الذئب » فهي جملة إنشائية ، وظاهرها يشبه أن تكون صفة لـــ « مذق » ، وليس كذلك بل لابد من التأويل وتقديره : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : المذق .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) يقصد به النعت السببي .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٢٥/٢، والارتشاف ٤/ ١٩١٠.

(٧) في (غ) : أو .

(٨) في (ش) و (غ) : الآن أو غداً .

(٩) إذ لا مفعول لها .

واسم الفاعل ، أو المفعول إذا[1] كان ماضياً ، وكان لازماً أضيف إلى فاعله أيضاً نحو : « مررت برجلٍ قائمِ الغلام » . وهي لفظية لإضافته إلى معموله .

وإن كان ماضياً ، وكان متعدياً لم يضف إلى فاعله ؛ لأنك[2] لو أضفته إلى فاعله ، و لم تذكر المفعول التبس الفاعل بالمفعول نحو : « مررتُ برجلٍ ضاربِ الغلام أمس »[3] ، وإن ذكرته[4] لم يجز ؛ لأن اسم الفاعل [5]أو المفعول لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وإنما يضاف إلى المفعول نحو : « مررت بزيدٍ ضاربِ عمرٍو غلامُه أمس ، و بزيدٍ ضاربِ غلامِهِ عمروٌ » . و[6]هذه الإضافة معنوية ؛ لأنها إضافة صفة إلى غير //معمولها . أ/٥٦

وإن كان غير ماض جاز عند سيبويه [7] أن يُوْصَفَ به مطلقاً كما في المنون نحو : « مررت برجلٍ ضاربِ غلامِه زيدٌ[8] الآن أو غداً » ، وسواء كان علاجاً ، وهو ما كان محسوساً يرى[9] كالضارب ، والقاتل ، أو غير علاج كالعالم والعارف نحو: « مررت برجلٍ ضاربِهِ عمروٌ، ومخالطِهِ داءٌ » .[وقال يونس : لا يوصف بما كان غير ماض ، [بل يجب نصب ما كان بمعنى الحال على الحال ولو كان صاحبها نكرة نحو: « مررتُ برجلٍ ضاربَه عمروٌ ، ومخالطَه داءٌ ». والمستقبل][10] يجب[11] رفعه ، وتكون الجملة صفة للنكرة . وسيبويه[12] يخالفه[13] في الوجوب وموافقه[14] في جواز ذلك][15] .

---

(١) في (ش) و (غ) : إن .

(٢) في (غ) : لأنه .

(٣) ففي هذا المثال التبس الفاعل بالمفعول ، فلا يعلم أن اسم الفاعل سيبي .

(٤) يعني : المفعول مع الإضافة إلى الفاعل .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : فهذه .

(٧) ينظر : الكتاب ٢/ ١٨ – ٢٠ .

(٨) في (ش) و (غ) : زيدٌ أو زيداً

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : بل يجب .

(١٢) ينظر : الكتاب ٢١/٢ ، وشرح الرضي ٣٢٦/٢، والارتشاف ١٩١٠/٤.

(١٣) في (غ) : مخالفة .

(١٤) في (ش) : يراقبه .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

قوله : (**فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ [في الإعْرَابِ ، والتَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ ، والإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ]** [1]) .

أي : الوصف بحال الموصوف[2] يتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة الأشياء العشرة[3] المذكورة . يتبعه في واحد من الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وواحد من التعريف ، والتنكير . وواحد من التذكير ، والتأنيث . وواحد من الرفع ، و النصب والجر .

وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في المعنى ، فإذا قلت : « جاءني رجلٌ طويلٌ ، أو رجلان طويلان ، أو رجالٌ طوالٌ ، أو امرأةٌ طويلةٌ ، أو[4] الرجلُ الطويلُ ، أو المرأة الطويلة » . فقد اجتمع في النعت الأربعة المذكورة .

و أجاز الكوفيون[5] وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح ، أو ذم ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ﴾[6] . والجمهور[7] على أنه بدل ، أو نعت مقطوع رفعاً ، أو نصباً . و أجاز الأخفش[8] وصف النكرة الموصوفة[9] بالمعرفة نحو : « جاءني رجلٌ كريمٌ الأولُ » محتجاً بقوله تعالى : ﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾[10] قال:«الأوليان» صفة «الآخران[11]» . والأولى أنه بدل، أو خبر مبتدأ محذوف.

قوله : (**والثَّانِي يَتْبَعُهُ في الخَمْسَةِ الأُوَلِ**) . أي : الوصف بحال المتعلِّق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الأُوَل . أعني : واحداً من الرفع ، والنصب ، والجر . وواحداً من التعريف والتنكير نحو : « جاءني رجلٌ حسنةٌ جاريتُه ، وجاءني رجلان حسنةٌ جاريتهما ، وجاءني رجالٌ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٠.

(٢) سقطت من (غ) : بحال الموصوف .

(٣) في (ش) و (غ) : العشرة الأشياء .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢ ، والارتشاف٤/ ١٩٠٨،وهمع الهوامع ١١٨/٣ .

(٦) الهمزة : ١ ، ٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٢٩/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤/ ١٩٠٨ وهمع الهوامع ١١٨/٣ .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) المائدة : ١٠٧ .

(١١) في (غ) : آخران .

حسنةٌ جاريتهم ، وجاءني الرجلُ الحسنةُ جاريته، والرجلان الحسنةُ جاريتهما ، و الرجالُ الحسنةُ جاريتهم ، وجاءتني المرأة الحسنُ أبوها ،و المرأتان الحسنُ أبوهما ، والنساء الحسن أبوهن » .

قوله : (**وفي البَوَاقِي كَالفِعْلِ**) .

يعني : أن الوصف بحال المتعلِّق يكون في الخمسة البواقي وهي[1] الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير ، والتأنيث ، كالفعل يُفْرَدُ إن[2] كان فاعله [ظاهراً ، ويُطابِقُ فاعِلَهُ إن كان[3] فاعله][4] ضميراً . وفي هذا المقام فاعله ظاهر وهو المتعلق فيفرد[5] . ويذكر إن كان فاعله مذكراً، ولو كان متبوعه مؤنثاً . ويؤنث إذا[6] كان فاعله مؤنثاً و إن[7] كان متبوعه مذكراً [8][9].

قال نجم الدين : « [ولو نظرت حق النظر][10] لوجدت الأول ـــ وهو الوصف بحال الموصوف ـــ أيضاً منظوراً فيه في الخمسة البواقي إلى فاعله ، فهو فيها[11] كالفعل[12]»[13] .

---

(١) في (غ) : وهن .

(٢) في (ش) و (غ) : إذا .

(٣) في (ش) : إذا فاعله .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : فيفرد ذلك .

(٦) في (ش) : إن .

(٧) في (غ) : ولو .

(٨) في (غ) : مؤنثاً .

(٩) يعني ينظر إلى فاعله ، فإن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل ، وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً ،كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصولاً ، يذكر أو يؤنث جوازاً ، تقول : « مررت برجلٍ قاعدٍ غلامه » مثل « يقعد غلامه » ، و« برجلين قاعد غلاماهما » مثل « يقعد غلاماهما » ،و« برجال قاعدٍ غلمانهم » مثل « يقعد غلمانهم » ، و« مررت بامرأة قائمٍ أبوها » مثل « يقوم أبوها » و« برجل قائمة جاريته » مثل « تقوم جاريته » ، و« برجلٍ معمورٍ أو معمورة داره » مثل « يعمر أو تعمر داره » ، و« قائم أو قائمة في الدار جاريته » مثل « يقوم أو تقوم في الدار جاريته » . ينظر : الفوائد الضيائية ٣٨/٢.

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) لأن فاعله حينئذ الضمير المستتر فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث ؛ فلذلك نقول : « مررت برجل ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات » ، كما تقول في الفعل : « يضرب، ويضربان، ويضربون، وتضرب، وتضربان، ويضربْن » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٠/٢.

(١٣) ينظر : شرح الكافية ٣٣٠/٢ .

قوله : (**و مِنْ ثَمَّ حَسُنَ** : « **قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُه** » . **وَضَعُفَ** « **قَاعِدُونَ** » ، **وَيَجُوزُ** : « **قُعُودٌ غِلْمَانُهُ** ») . أي : و[1]من جهة أن الوصف بحال المتعلِّق كالفعل في الخمسة البواقي حسن : « قاعد غلمانه » كما حسن[2] « يقعد غلمانه » [، وحسن أيضاً[3] : « قاعدة غلمانه » ؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن : « تقعدُ غلمانُه »][4]، وضعف « جاءني رجل قاعدون غلمانه » ؛ لأنه بمنزلة : « يقعدون غلمانه » .

ولحاق[5] علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند إلى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف لم يجيء إلا في لغة ضعيفة وهو لغة « أكلوني البراغيث » . لكن ضَعْف « قاعدون غلمانه » أقل من ضعف « يقعدون غلمانه » ؛[لأن الواو في « قاعدون » لا تجيء إلا حرفاً[6]][7]، والواو في « يقعدون » أكثر مجيئها ضميراً[8] . فالأغلب[9] فيها الاسمية ، وضعف مجيئها حرفية .

وإنما جاز « قعود غلمانه » وإن كان « قعود » جمعاً كـ « قاعدون » إلاّ أنه يخرج[10] بالتكسير عن موازنة الفعل لفظاً و[11]مناسبته ؛ لأن الفعل لا يكسر ، فلم يكن في « قعود // غلمانه » شبه اجتماع فاعلين كما كان في « قاعدون غلمانه » لمشابهته لـ « يقعدون غلمانه » **٥٦/ب** الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلاّ أن يُخرَج[12] الواو عن الاسمية إلى الحرفية ، أو يجعل الظاهر بدلاً من المضمر ، أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ .

---

(١) سقطت الواو من (غ) .
(٢) في (غ) : يحسن .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٥) في (ش) و (غ) : ولأن إلحاق .
(٦) في (ش) : حرفية .
(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٨) في (أ) و (ش) : ضمير .
(٩) في (ش) : والأغلب .
(١٠) في (ش) و (غ) : خرج .
(١١) في (أ) : أو .
(١٢) في (غ) : تخرج .

[امتناع وصف الضمير والوصف به]

قوله : (**والمُضْمَرُ لا يُوصَفُ ، ولا يُوصَفُ بِهِ**) .

[اعلم أن المضمر لا يوصف ، ولا يوصف به .][1] وإنما لم يوصف لأن ضمير[2] المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ، وأوضح الواضحات . والمقصود من وصف المعرفة التوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل . وضمير الغائب إما محمول عليهما ؛ لأنه من جنسهما ؛ و إما لأن مُفَسِّره لما كان ظاهراً صار[3] بسببه واضحاً .

وإنما لم يوصف بالضمائر لأنها أخص من غيرها ، ومن شرط الوصف في المعارف أن يكون الموصوف أخص من الصفة أو مساوياً لها ، ولا أخص من الضمائر ، ولا مساوي لها .

وأجاز الكسائي[4] وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[5] جعل « العزيز الحكيم » وصفاً للضمير . و قولك : « مررت به المسكين » جعل المسكين[6] صفة للضمير[7] في « به » . والجمهور يحملون[8] مثله على البدل .

[شرط الموصوف]

قوله : (**والمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ**) .

ليس مرادهم أن يكون[9] ما يطلق عليه لفظ[10] الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً لها . فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات . بل مرادهم أن

---

(١) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : الضمير .

(٣) في (ش) : كان .

(٤) قال ابن مالك : ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم .ينظر : شرح التسهيل ١٨٢/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٣٣١/٢ ،والارتشاف ١٩٣١/٤، والنجم الثاقب ٥٦٤/١، وشفاء العليل ٧٥٨/٢، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٥) آل عمران : ٦ .

(٦) سقطت من (أ) : جعل المسكين . وفي (غ) : جعله .

(٧) في (ش) : للمضمر .

(٨) في (ش) : يتأولون .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) في (غ) : اسم .

المعارف الخمس لا يوصف ما[1] يصح وصفه منها بما يصح الوصف بـه منـها إلا أن يكـون الموصوف أخص أي: أعرف من صفته أو مثلها في التعريف [فقولك: « الرجل العاقل » «العاقل» مساوٍ لموصوفه في التعريف][2]، وأخص من موصوفه في المدلول .

و اعلم أن المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة[3] أن أعرفها المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم اسم[4] الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولات .

وإنما كانت المضمرات أعرف[5] لوضوح المتكلم والمخاطـب، ولتقـدم لفـظ مُفَسِّـر الغائب[6] . وإنما كان العلم أخص من اسم الإشارة ؛ لأن مدلول العلم متعين من حالـة الوضـع كما عند المُسْتعِمل[7] بخلاف اسم الإشارة فإن[8] مدلوله غير متعين وضعاً بل استعمالاً[9] . وإنمـا كان اسم الإشارة أخص من ذي اللام ؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً ، ولا يعرف مدلول ذي اللام إلاّ بالقلب دون العين . وأما المضاف إلى أحد هـذه الأربعـة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه عند سيبويه[10] ؛ لأنه يكتسب التعريف منه . وعند المبرد[11] أن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه ؛ ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ، ولا يوصـف المضمر . فإذا قلت : « مررتُ بغلام الرجلِ الظريفِ » فسيبويه يجعل « الظريف » صفة لـ « غلام الرَجل » لمساواته له في التعريف[12] .

والمبرد يجعل الظريف بدلاً ؛ لأنه أعرف من « غلام الرجل »[13] .

---

(١) في (غ) : بما .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) ينظر : الكتاب ٦/٢، والمقتضب ٢٨١/٤،وشرح المفصل ٥٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٠/١،وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢، والارتشاف ٩٠٨/٢، والفوائد الضيائية ٤٠/٢ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) و (غ) : للغائب .

(٧) أي : ذات العلم معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمِل .

(٨) في (غ) : فإنه .

(٩) أي : أن تعيين ذاتها إلى المستعمِل بأن يقترن به الإشارة الحسية . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٧/٢ .

(١١) ينظر : المقتضب ٢٨٢،٢٨٣/٤،وشرح الجمل لابن عصفور ٨٠/١ ، وشرح الرضي ٣٣٣/٢، والارتشاف ٩٠٨/٢.

(١٢) ينظر : الكتاب ٧/٢ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣٣٣/٢.

وعند الكوفيين[1] أن الأعرف العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو[2] اللام .

وعند ابن كيسان[3] أعرفها المضمرُ، ثم العلمُ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام ، ثم الموصول .

وعند ابن السراج[4] أعرفها اسم الإشارة ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ذو اللام . وقال ابن مالك : « أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص كـ « مكة » ، وضمير المخاطب جعلهما في درجة ، ثم ضميرُ[5] الغائب السالم من إبهام [الذي لم يلتبس بمفسره][6] ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه »[7] .

والقول المشهور ما[8] عليه الجمهور . فإن وجدت الأخص في مذهب تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب ، لا صفة ، فاسم الإشارة في قولك : « مررت بزيد هذا » صفة عند الجمهور ، بدل عند ابن السراج .

وإنما وجب أن يكون الموصوف أخص من الصفة ؛ // لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى نعت ، و إلاّ زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة . أ/٥٧

ثم نقول : العلم لا يوصف به ؛ لأنه لم يوضع إلا للذات المعينة ، لا لمعنى في ذات .

ولا يقع صفة من الموصولات إلاّ ما كان في أوله لام كـ « الذي ، والتي » ونحوهما بخلاف « مَن ، وما » ونحوهما ، ويوصف بـ « ذو » الطائية ؛ لمشابهتها « الذي » التي بمعنى : « صاحب » .

ويوصف العلم باسم الإشارة ، والموصول ، وبذي اللام [9] ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى اسم الإشارة ، وإلى الموصول وإلى ذي اللام . ولا يوصف بالمضاف إلى المضمر ؛ لأنه أعرف منه .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ ، ونسبه إلى السيرافي ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ ، والارتشاف ٩٠٨/٢.

(٢) في (ش) : ذي .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ ،وشرح الرضي ٣٣٣/٢، والارتشاف ٩٠٨/٢.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١١٤/١ .

(٨) في (ش) : (الذي) بدل (ما) .

(٩) سقطت من (غ) .

ولا يوصف اسم الإشارة إلاّ بذي اللام[1] ، والموصول ؛ لما يجيء . وكان قياسه أن يوصف باسم الإشارة والموصول ، وذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

والمعرف باللام لا يوصف إلا بذي اللام ، و الموصول ، والمضاف إلى أحدهما .

ومن جعل المضاف مرتبة خامسة أدنى المعارف وصف المعرف باللام بالمضاف إلى المضمر والعلم و غيرهما .

واعلم أن المضاف إلى المضمر يوصف بكل واحد من المبهمين[2] ، وبذي اللام وبالمضاف إلى المضمر وإلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهمين ، وإلى ذي اللام .

والمضاف إلى العلم يوصف بكل[3] من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى العلم وإلى كل[4] من المبهمين ، وإلى ذي اللام[5] .

والمضاف إلى اسم الإشارة يوصف بكل من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .

والمضاف إلى ذي اللام ينعت بذي اللام ، وبالمضاف إلى مثله ، وكذا المضاف إلى الموصول يوصف بهما . هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور .

[شرط الموصوف]

قوله : (**ومِنْ ثِمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إلاَّ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ**) .

يعني : من جهة أن الموصوف يجب أن يكون[6] أخص من الصفة أو مساوياً[7] لها لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله ؛ لأن ذا[8] اللام أدنى المعارف . والمختار في المضاف إلى ذي اللام أنه مثله .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) يعني بهما اسم الإشارة و الموصول .
(٣) في (غ) : بكل واحد .
(٤) في (غ) : كل واحد .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) سقطت من (أ) .
(٧) في (أ) : مساوٍ .
(٨) في (أ) : ذو .

[لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام]

قوله : (**وإنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ « هَذَا » بِذِي اللَّامِ للإبْهَامِ**) .

هذا جواب سؤال[1] كأنه قيل : الواجب على قولك : الموصوف أخص أو مساوٍ أنْ يوصف اسم الإشارة بكل من المبهمين ، وبذي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة . ولم يوصف إلا بذي اللام والموصول نحو: « بهذا الرجل، وبهذا الذي قال كذا، وبهذا ذو قال[2] كذا ».

فأجاب بقوله : « **للابهام** » يعني : أن اسم الإشارة مبهم الذات ، والذي تتعين به الذات المشار إليها إمَّا الإشارة الحسية ، و إمَّا[3] الصفة ، فإذا قُصد تعيينه بالصفة لم يَرْفع الإبهام إلاّ اسم الجنس المُعَرَّف باللام[4] ، أو المضاف إليه ، لكن المضاف إليه مكتسب للتعريف من غيره ، فلم يوصف اسم الإشارة بالمضاف إلى اسم الجنس المحلى باللام[5] .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ ضَعُفَ « مَرَرْتُ[6] بِهَذَا الأَبْيَضِ »** ، [**وحَسُنَ : « بِهَذَا العالِمِ »**)][7].

أي : من جهة أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار إليها ضعف « مررت[8] بهذا الأبيض »؛ لأن « الأبيض » لا يخص جنساً[9] دون آخر[10] كالإنسان، والفرس، والبقر ، وغيرها[11] بخلاف « هذا العالِم » فإن « العالِمَ » مختص بنوع من الحيوان ، وهو الإنسان، فكأنك قلت : « هذا[12] الرجل العالم » .

---

(١) في (غ) : السؤال . وفي (ش) : سؤال مقدر .

(٢) على اللغة الطائية .

(٣) سقطت الواو من (ش) .

(٤) وحمل الموصول عليه ؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فـ « الذي ضرب » بمعنى : الضارب . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٢٨٢/٤ــ ٢٨٣: « وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنعت بالمضاف لعلة نذكرها ، وذلك قولك : « مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا » فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له لأنك إذا أومأت وجب أن تبين ، فالبيان كاللازم له...ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها ، فلما كانت هي لا تضاف ــ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف ــ لم يجز أن تضاف ؛ لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده » .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) سقط من (أ) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : نوعاً .

(١٠) في (ش) : آخره .

(١١) في (ش) : وغيرهما .

(١٢) في (ش) : بهذا .

[بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف]

وللنعت أحكام :

منها جواز جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ، و يُغَلَّب فيه المذكر على المؤنث ، والعاقل على غيره نحو : « جاءني زيدٌ وعمرو الظريفان ، ورأيت رجلاً وامرأة ظريفين[1] ، ومررت بالزيدَينِ وفرسيهما المقبلِينَ » .

و إن اخْتَلَفَ الموصَوفاتُ تعريفاً وتنكيراً لم يكن جمعهما في نعت واحد ، بل أَفْرَدتَ لكلٍّ نعتَه نحو : « هذه ناقة راتعة و فصيلها الراتع » ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو : « مررت برجل وزيد الظريفان ، وجاءني رجلٌ وزيدٌ الظريفين »

// وكذا إذا اختلف المنعوتان في الإعراب نحو : « لقي زيدٌ الظريفُ عمراً الظريفَ ، أو لقي زيدٌ عمراً الظريفَ الظريفُ » تُقَدِّمُ نعت المفعول إلى جنب منعوته لما أمكن . و تُؤَخِّرُ نعت الفاعل[2] . أو تجمعهما في نعت مقطوع كما مر . **ب/٥٧**

ومن أحكامه تفريق الصفات مع جمع الموصوفات : فإذا كانت الصفات على عدد الموصوفات جاز الإتباع ، والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف[3] ، أو مبتدأ محذوف الخبر نحو : « مررتُ بثلاثة رجالٍ كاتبٌ ، وشاعرٌ ، و بزازٌ » . فإذا[4] رفعت هذه الصفات فالتقدير : « بعضهم شاعرٌ ، وبعضهم كاتبٌ ، وبعضهم بزازٌ » . أو[5] « منهم شاعر ، ومنهم كاتب ، ومنهم بزاز » .

ولو تخالفا تعريفاً وتنكيراً[6] فَقَطْعُ الوصف إلى الرفع ، أو[7] النصب فقط ، نحو : « بالرجلين قصيرٌ وطويلٌ ، و[8] قصيراً وطويلاً » . و لا يمتنع في الوجهين الإتباع على البدل .

---

(١) في (ش) : الظريفين .

(٢) قال الرضي : الأولى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه نحو : « لقي زيدٌ الظريفُ عمراً الظريفَ . ويجوز جمعهما نحو : « لقي زيدٌ عمراً الظريفَ الظريفُ . ينظر : شرح الكافية ٣٣٨/٢ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) و (غ) : و إذا .

(٥) في (ش) : و .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : أو .

وإن كانت الصفات أقل عدداً من الموصوفات[1] فالقطع إلى الرفع لا غير نحو : « رأيت ثلاثةَ رجالٍ كاتبٌ وشاعرٌ » .

وإن اتحد الموصوف ، وتعددت الصفة نحو: « برجل كاتبٍ بزازٍ شاعرٍ[2] » فالأولى الإتباع، ويجوز القطع على تقدير : هو شاعر .

ومن أحكامه : قطع الصفة رفعاً [3]أو نصباً : وجوازُ القطعِ مشروطٌ بألاّ يكون النعت للتأكيد نحو : « أمسِ الدابرُ » ، و أن يَعْلَمَ السامعُ من اتصاف المنعوت[4] بذلك النعت ما يَعْلَمُهُ المتكلم ؛ لأنه إذا لم يعلمه كان المنعوت محتاجاً إلى ذلك النعت لتمييزه ، ولا قطع مع الحاجة . ومع الشرطين يجوز القطع إذا كان المنعوت معرفة ، ولو كان النعت أول[5][6] كقوله تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ[7] ٱلۡحَطَبِ﴾ [8] ، وقوله : ﴿ الحمدُ لله ربَّ[9] العالمين ﴾[10] ، وقولك : « الحمد لله الحميدُ » ولا يُقطَعُ نعت اسم الإشارة ؛ لاحتياجه إلى نعته لتبيين ذاته .

وإن كان المنعوت نكرة فالشرط لقطع النعت سبقه بنعت آخر مُبَيِّن ، وألا يكون النعت الثاني لمجرد التخصيص ؛ لأنه إذا احتاجت النكرة إلى نعت التخصيص لم يجز القطع ؛ إذ لا قطع مع الحاجة . والأغلب مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو قال[11] :

---

(١) في (غ) : الموصوف .

(٢) في (ش) : « برجل شاعر كاتب بزاز » .

(٣) في (غ) : و .

(٤) في (غ) : للمنعوت .

(٥) في (ش) و (غ) : أولاً .

(٦) يعني أنه لا يشترط تكرار النعت خلافاً للزجاجي . ينظر : الجمل للزجاجي ١٥،وشرح الرضي ٣٣٢/٢.

(٧) قرأها بالنصب عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٢١٤ والكشف عن وجوه القراءات ٣٩٠/٢ والفتح الرباني ٢٩٠ .

(٨) المسد : ٤ .

(٩) قرأها بالنصب زيد بن علي على المدح . ينظر : الكشاف ٥٣/١ .

(١٠) الفاتحة : ١ .

(١١) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٥/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، والمفصل ٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٢ ، وشرح التصريح ١٢٥/٢ وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٢، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٣، وشفاء العليل ٧٥٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٢/١ ، وخزانة الأدب ٤٠/٥ .
عُطَّل : يقال عَطِلَت المرأة : إذا خلا جيدها من القلائد . شعثاً : جمع شعثاء ، وهي المُغَبَّرَةُ الرأس .
والمراضِع : جمع مُرْضِع . والسعالي : جمع سِعْلاة ، وهي أخبث الغِيلان . =

ويَأْوِيْ إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ و شُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي

ويجوز في المعرفة أيضاً القطع مع الواو كقول الخِرْنق[1] [2]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النـــازلينَ بكلِّ مُعْتَـــرَك والطيِّبـــوُن مَعَاقِدَ الأُزْرِ

ومن أحكامه أنه قد يَتْبَعُ نعتُ المضاف[3] المضافَ إليه إذا لم يلتبس . ويقال له[4] الجـــرِ بالجوار[5] ؛ وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه . ويشترطُ الخليل[6] في ذلك توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً نحو : « هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ » قال امرؤ القيس[7] :

كأنَّ ثَبِيْراً في عرانينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

وقال[8] :

كأنَّ بناتِ نَعْشٍ طالعاتٍ قطارٌ قاصدٌ للشَّامِ زُورِ

وهذا على خلاف ما ذَكَرَ ؛ لأنه ليس نعتاً لمضاف ، ولا[9] تبع مضافاً إليه .

= والشاهد فيه قوله : (نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثاً) حيث نصب « شعثاً » على أنه نعت مقطوع فأتى بواو العطف ، وهذا هو الأعرف .

(١) الخِرْنِق : هي خِرْنِق بنت بدر بن هيفان ، امرأة شاعرة جاهلية ، من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى . قالوا : هي أخت طرفة بن العبد لأمه ، وقيل عمته ، وزوجها بشر بن عمرو الضبعي ، وابنها علقمة بن بشر ، رثتهما في قصيدة ـــ منها هذان البيتان ـــ قتلا يوم قلاب . ينظر : خزانة الأدب ٥/ ٥٠.

(٢)البيت من الكامل ، وهو للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ٤٣ ، والكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٦٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٣، وشرح الرضي ٣٤٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، وخزانة الأدب ٤١/٥ .

والشاهد فيه قوله : « والطيبون » على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) كرر في (غ) : (ويقال له) .

(٥) في (غ) : الجر على الجوار

(٦) ينظر : الكتاب ٤٣٦/١ـــ ٤٣٧، وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهـــو لامـــرئ القـــيس في ديوانـــه ٢٥ ، والمحتســـب ١٣٥/٢، وشـــرح التســـهيل ١٧١/٣، ومغني اللبيب ٦٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢ ، وشفاء العليل ٧٤٨/٢ ، وخزانة الأدب ٩٦/٥ .

ثبير : جبل بمكة. والعرانين : الأوائل . و البجاد : كساء مخطط

والشاهد فيه قوله : « مُزَمَّلِ » حيث جُرَّ بالجوار وهو نعت لـــ « كبيرُ » .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لمهلهل بن ربيعة في الحماسة البصرية ١/ ٢٣.

والشاهد فيه : « زور » حيث جر بالجوار ، وليس فيه ما اشترط الخليل .

(٩) في (ش) : ولأنه تبع .

ولا يجيز الخليل[1] : « جحرا ضبٍ خربين » بل « خربان » خلافاً لسيبويه محتجاً بقوله[2] :

فإيَّاكُمْ و حَيَّةَ بطنِ وادٍ هَمُوزِ[3] النَّابِ ليسَ لكمْ بِسيِّ

بجر « هموز [4]» وهي صفة « حية » .

---

(١) قال في الكتاب ١/ ٤٧٤: « وقال الخليل : لا يقولون إلا « هذان جحرا ضبٍّ خربان » من قِبَلِ أن الضب واحد والجحر جحران » .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ١٣٩، وجمهرة اللغة ١٣١٠، والخصائص ٢٢٠/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣٠ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، والخزانة ٨٤/٥ ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٠/٣ ،وشرح الرضي ٣٥٠/٢ .
والهَمُوز : فَعُول من الهمز بمعنى الغَمْز والضغط .
والسِيُّ : المثل . أي : لا تستوون معه ، بل هو أشرف منكم .
والشاهد فيه قوله : « هموزِ الناب » حيث جر « هموز » ومحلها النصب على أنها نعت لـــ « حيَّة » ، وقد استدل به سيبويه على جرِّ الجوار رداً على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً . و سيبويه لم يستشهد بهذا البيت ، وإنما استشهد بقول العجاج : كأن نسج العنكبوت المُرْمِلِ .
ووجه الاستدلال منه أن العنكبوت مؤنث والمرمل ذكر .
ينظر : الكتاب ٤٣٧/١ ، وخزانة الأدب ٥ /٨٥ .

(٣) في (غ) : همون .

(٤) في (غ) : همون .

[عطف النسق]

قوله : (**الْعَطْفُ** :) [يعني عطف النسق][1] (**تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ**) .

اعلم أن العطف يطلق على المصدر الذي هو[2] فِعْل العاطف ، وهو الذي حده ابن بابشاذ[3] . وعلى التابع الذي هو المعطوف ، وهو الذي حده المصنف .

قوله (**تَابِعٌ**) جنس الحد يعم التوابع . وقوله : (**مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ**) احتراز عن النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان . [وقوله : (**مَعَ مَتْبُوعِهِ**) // احتراز عن البدل][4] . أ/٥٨

ويعني[5] بالنسبة : نسبة الفعل إليه فاعلاً كان ، أو مفعولاً ، أو شبههما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافاً إليه[6] .

قوله : (و[7]**يَتَوَسَّطُ بِيْنَهُ وبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ العَشَرَةِ**) ليس هذا[8] من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده .

[العطف على الضمير]

قوله:(**وإذَا عُطِفَ عَلَى**[9] **المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ أُكِّدَ بمنْفَصِلٍ [مِثْلُ:«ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيدٌ»]**[10]) .

إنما أكد بمنفصل لأن المتصل[11] المرفوع كالجزء من عامله الذي اتصل به لفظاً[12] ؛ لأنه لا يجوز فصله منه . و[1]معنى[2] لأنه فاعله ، والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٢) زيادة من (غ) .

(٣) قال في المحسبة٢/٤٢٩ : « النسق هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في الفظ والمعنى ، أو في اللفظ دون المعنى » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) : نعني .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٨) في (ش) : (هو) بدل (هذا) .

(٩) في (غ) : على المضمر .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٢.

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : لفظاً أو معنى .

(١) سقطت الواو من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة . فأكد أولاً بمنفصل ليحصل له نوع استقلال ، ويكون العطف في الصورة كأنه على هذا المنفصل ، وهو في الحقيقة على ذلك المتصل . وأما الضمير المرفوع المنفصل فيعطف عليه بلا تأكيد لاستقلاله لفظاً[1] . والمتصل المنصوب يعطف عليه بلا تأكيد . مثال الأول: « ضربت أنا وزيد » ، و[2]قال الله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[3] . ومثال الثاني: « ما ضربك إلاّ أنا وزيد[4] » . ومثال الثالث : « ضربتك و زيداً » .

قوله : (**إلاَّ أنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ**) كقوله[5] :

ولستُ بِنَازِلٍ إلاّ ألَمَّتْ بِرَحْلي أو خَيالَتُها الكَذُوبُ

وقال تعالى : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[6] . وقد يُؤَكَّدُ مع الفصل كقوله تعالى : ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾[7] ، و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا [8] ﴾ [9] فالتأكيد مع الفصل وتركه متساويان ؛ ولذا قال المصنف : (**فَيَجُوزُ تَرْكُهُ**) .

قال نجم الدين: « ومذهب البصريين ــ يعني حيث لا فصل ــ أنَّ التأكيد هو الأولى »[1]. قال : « و يُجوِّزُون العطف بلا تأكيد ، ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلاً ــ أي منعوه ــ بحيث لا يجوز »[2] .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) البقرة : (٣٥) ، والأعراف (١٩) .

(٤) في (غ) : يد .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني بُحتُر بن عَتُود في شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٣/١ ، ولسان العرب (خيل)، والمقاصد النحوية ١٧٠/٢ ، وخزانة الأدب ١١٧/٥ .
وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٥٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١ .
يقول : لا أنزل محلاً إلاّ رأيت هذه المرأة ملمّةً برحلي أي : متصورة لي بهذه الصورة ، أو رأيت خيالها الكاذب الذي لا حقيقة له وهذا في حال النوم .
والشاهد فيه قوله : « أو خيالتها » فـ « خيالتها » معطوف على الضمير المستتر في « ألمتْ » ، وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف وهو قوله : « برحلي » .

(٦) الأنعام : ١٤٨ .

(٧) الشعراء : ٩٤ .

(٨) في جميع نسخ المخطوط : (ما أشركنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا) ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبته .

(٩) النحل : ٣٥.

(١) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٤/٢ .

(٢) السابق ٣٥٤/٢ .

وأما الكوفيون[1] فيجوزن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد، ولا فصل من غير استقباح كقوله[2] :

قلتُ إذ أقبلتْ[3] و زُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاج المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاً

فعطف « زهر » على الضمير في « أقبلت » بلا تأكيد .

قوله : (**وإذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ[4] الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الخَافِضُ** [**نَحْوُ** : « **مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ** »][5]) .

إنما لزم ذلك ؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل ؛ لأن المجرور لا ينفصل وإن كان ظاهراً ، فكره العطف عليه ؛ إذ[6] يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فوجب إعادة الجار في المعطوف نحو : « مررت بك وبزيد ، والمال بيني وبين زيد » ، فأعيدت « بين » لوجوب إعادة الجار في المعطوف على المضمر ، وإلاّ فـ « بين » الأولة كانت كافيةً من حيث المعنى ؛ لأن البين لا يكون إلاّ بين شيئين . ومع اللبس لا يجوز العطف بإعادة[7] المضاف ، فلا يجوز أن تقول : « جاءني غلامُك وغُلام زيد » لغلام مشترك بينهما ، إلاّ مع قرينة دالة على المقصود .

وبعد إعادة الجار يكون المجرور معطوفاً على المجرور ؛ لا أنَّ الجار والمجرور معطوف[1] على الجار والمجرور .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٧٤/٢ ، واللباب ٤٣١/١ ،وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ ، والموشح ١٣٦، والنجم الثاقب ٥٦٩/١ ، والهمع ١٨٩/٣ . وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣١/٣ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمر ابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ،واللمع ٥٥،وشرح المفصل ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣١/٣ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢ ، والإنصاف ٧٩/٢ ،والخصائص ٣٨٦/٢ وشرح اللمع للضرير ١٢٩ .

والزُهر : جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء .

تهادى : تتهادى أي تتمايل . النعاج : نعاج الوحش .والملا : الصحراء . تعسفن رملا : ينقلن قوائمهن نقلاً بطيئاً .

والشاهد فيه أنه عطف على الضمير في « أقبلتْ » من غير أن يؤكده .

(٣) في (ش) و (غ) : قبلت .

(٤) في (ش) : المضمر .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٢.

(٦) في (غ) : إذ لا .

(٧) في (غ) : إعادة .

(١) كررها في (غ) ، وفي (أ) : (معطوفاً) ، وفي (ش) : (معطوفان) .

واعلم أن لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين[1] . ويجوز عندهم ترك إعادة الجار اضطراراً كقوله [2]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا و تَشتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

وقال[3] :

أَكُرُّ عَلَى الكَتيبةِ لا أُبالي أحتفي كان فيها أم سِوَاها

وأجاز الكوفيون[4] ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ؛ إذ الضرورة حاملة ، ولا // خلاف معها . وبقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[5] بالجر في قراءة حمزة[6] . وأجيب بأن « الباء » مقدرة ، والجر بها . وهو ضعيف . وقيل : إن الواو للقسم ، وجواب القسم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ . **٥٨/ب**

وذهب الجرمي[7] وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : « مررت بك أنت وزيد » قياساً على العطف على المتصل[8] المرفوع[9] . قال نجم الدين : « وليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع ذلك »[10] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، واللباب ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل٢٣٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤،وشرح ابن عقيل ٢١٣/٣، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، وشفاء العليل ٧٩٣/٢ ،وشرح التصريح ١٨٣/٢ ، والهمع ١٨٩/٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٩٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٥/٢ ،والإنصاف ٤٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣ ، وشرح الرضي ٣٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٣ .
قَرَّبت : من أفعال الشروع أي : أخذت وجعلت .
والشاهد فيه قوله : « فما بك والأيام » على أن حرف الجر قد يترك ضرورة عند البصريين .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٦٢، والعقد الفريد ١٥٠/٦ ، ومعجم الشعراء ٢٦٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ .
والشاهد فيه قوله : « أم سواها » أي : أم في سواها ، فترك إعادة الجار ضرورة عند البصريين .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، واللباب ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/٣ ،وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وشرح ابن عقيل ٢١٣/٣ ،وأوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، وشفاء العليل ٧٩٣/٢ ،وشرح التصريح ١٨٣/٢، والهمع ١٨٩/٣ . واختاره ابن مالك . ينظر شرح التسهيل ٢٣٢/٣ ، والألفية ٣٩ .

(٥) النساء : ١ .

(٦) تنظر قراءته بالخفض في : العنوان في القراءات السبع ٨٣ ، والكشف ٢٧٥/١ ، والفتح الرباني ١٥٦ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وهمع الهوامع ١٩٠/٣.

(٨) في (غ) : المنفصل .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٦/٢ .

واعلم أنه يجوز التأكيد والبدل من المتصل المرفوع والمجرور[1] بلا سبق تأكيد بمنفصل ؛ لأن التأكيد ، والبدل ليسا بأجنبيين ، ولا منفصل[2] عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى . وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظاً بالواو ، ومعنى لمغايرته له في الأغلب .

[حكم المعطوف]

قوله : (**والْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ**) . ليس المراد أنَّ[3] حكمه[4] حكمه في كل شيء من التعريف والتنكير ، والبناء والإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، فقد يتخالفان في ذلك . بل المراد أنَّ كُلَّ حكم يجب للمعطوف عليه ــ بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه ــ يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم الضمير في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لكونه جملة خبراً له ، أو حالاً منه ، أو صلة له ، أو صفة له لزم مثلُه في المعطوف . وكما إذا كان المعطوف عليه مستحقاً لإعراب[5] مخصوصٍ لمعنى حصل بالنظر إلى ما قبله وجب في المعطوف مثل ذلك الإعراب ، وذلك المعنى من فاعلية أو مفعولية أو إضافة ؛ وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور « رُبَّ ، أو « كم » الخبرية وجب كون المعطوف كذلك فلهذا ضَعُفَ :

الواهبُ المائة الهجَانِ وعَبْدِها[6]

---

(١) مثال تأكيد المرفوع المتصل : « جاءوني كلهم » . ومثال الإبدال منه : « أعجَبْتَني جمالُك » . ومثال تأكيد الضمير المجرور في نحو : « مررت بك نفسك » . ومثال الإبدال منه : « أُعجبت بك جمالِك » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ .

(٢) في (غ) : منفصلين .

(٣) في (غ) : أنه .

(٤) سقطت من (غ) : حكمه حكمه .

(٥) في (ش) : للإعراب .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٧٩ ، والكتاب ١٨٣/١ ، والمقتضب ١٦٣/٤ ، والخزانة ٢٣٨/٤ . وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح الرضي ٣٥٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣ ، وشفاء العليل ٦٣١/٢ وخزانة الأدب ١٢٩/٥ .
وعجزه : عُوْذاً تُزَجِّي خَلْفَها أطفالَها .
والهجان : الإبل البيض .
والشاهد فيه قوله : « وعبدِها » حيث عطفه على « المائة » وهو ضعيف . ووجه الضعف أنَّ اسم الفاعل المقرون بـــ « أل » المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرفاً بها أيضاً ؛ لمشابهته لـــ « الحسن الوجه » ، فإذا عطف على المضاف إليه شيء لزم أيضاً أن يكون معرَّفاً بها ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه . وإنما جاز هنا عطف « عبدِها » مع خلوِّه من « أل » على « المائة » لكونه مضافاً إلى ضمير المعرف بـــ « أل » ، والتقدير : وعبد المائة ، ولكونه تابعاً ، والتابع يجوز فيه ما لايجوز في متبُوعه . ينظر : الخزانة ١٢٩/٥ .

وإذا وجب للمعطوف عليه[1] حكم بالنظر إليه في نفسه ، وبالنظر إلى ما قبله وجب للمعطوف مثلُهُ إن[2] كان في نفسه مثل المعطوف عليه ؛ فلذا وجب بناء المعطوف في « يا[3] زيد وعمرُو » .

قوله[4]:(**ومِنْ ثَمَّ لم يجزْ في « مَا زَيْدٌ بِقَائمٍ ــ أو قَائماً ــ ولاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو » إلاَّ الرَّفْعُ**)؛ لأنه لَمَّا وجب في خبر « ما » الضمير بالنظر إلى كونه خبراً مشتقاً ، والمعطوف مشتق مثله ، ولا ضمير فيه[5] فلا يُجَرُّ « ذاهبٌ » ولا يُنصب ، بل يُرفع على أن يكون عطف جملة على جملة ، أو[6] الاسم والخبر على الاسم والخبر .

ويجوز : « مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين » ؛ لأن المعنى : « لا قاعد أبواه[7] » فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير . وكذا : « مررت برجلٍ حسنةٍ جاريته لا قبيحةٍ » ؛ لأنه بتقدير : « لا قبيحةٍ جاريته » .

قوله : (**وإنَّمَا جَازَ : « الَّذِيْ يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ » ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ**)[8] جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : « يغضب زيدٌ » عطف على « يطير » الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خالٍ منه ، فكان لا يجوز ، وقد جاز بالاتفاق . فأجاب بأن هذه الفاء للسببية ، لا العاطفة[9] . وكلامنا في المعطوف[10] .

قال نجم الدين : « والذي يقوى عندي أن الجملة يلزمها الضمير كخبر المبتدأ إذا عُطف عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى، متراخياً ، أو لا ، أو بغير ذلك ، جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاءً بما في أختها التي هي

---

(١) سقطت من (أ) .
(٢) في (غ) : إذا .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) سقطت من (ش) .
(٥) يعني : لا ضمير في « ذاهب عمروٌ » ولا في « ذاهباً عمروٌ » .
(٦) سقطت (أو) من (غ) .
(٧) في (غ) : أبوه .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) : لأنها فاء السببية .
(٩) في (ش) و (غ) : عاطفة .
(١٠) قال ابن مالك : « واغتفر ذلك في الفاء لأن ما فيها من السببية سوغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاماً واحداً ، ألا ترى أن قولك: « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » بمنزلة : « الذي إن يطر يغضب زيدٌ الذبابُ » ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو . ينظر : شرح التسهيل ٢١٢/٣ .

قرينتها و كجزء منها ، كمسألة الذباب ، وكما إذا أخبرت عن «زيد» في : « جاءني زيد فغربت الشمس » : « الذي جاء فغربت الشمسُ زيدٌ » »[1] .

[العطف على عاملين مختلفين]

قوله : (**وإذا عُطِفَ عَلَى عَامِلَينِ مُخْتَلِفَينِ لَمْ يَجُزْ [إلاَّ فِيْ نَحْوِ : « فِي الـدَّارِ زَيـدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو**)][2] .

معنى ذلك أن تعطف بحرفٍ واحدٍ معمولين مختلفين في الإعراب ، أو متفقين على معمولي عاملين مختلفين . فهذا القول منهم على حذف المضاف ؛ لأنه لا يُعطف المعمولان على العاملين، بل على معمولِهيما فقولك : « إنَّ زيداً ضَرَبَ عمراً ، وبكراً خالداً » عَطَفَ[3] متفقي الإعـراب على معمولي[4] عاملين مختلفين ، وقولك : « إن زيداً ضُرِبَ غلامُه وبكراً أخوه » عطف مختلفـي الإعراب .

وأما عطف المعمولين // المتفقين أو المختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحـو : **أ/٥٩**
« ضَرَب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً ، وظننتُ زيداً قائماً وعمراً قاعداً » ؛ وذلك لأن حرف العطـف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون كالعاملين ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو أكثر .

قال نجم الدين : « إن الأخفش[5] يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً ، إلاّ إذا وقـع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو : « دَخَلَ زيدٌ إلى عمرٍو وبكرٌ خالدٍ » فهـذا لا يجـوز إجماعاً منهم »[6] .

ومنع سيبويه[1]العطف على عاملين مطلقاً ؛ لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦١/٢ .
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .
(٣) في (أ) : عطفى .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) ينظر : المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٢/ ٦٩،و اللباب ٤٣٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٥/٣،وشرح التصريح ١٨٨/٢ .
(٦) ينظر : شرح الكافية ٣٦٣/٢ .
(١) وهو مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ٦٣/١ ــ٦٥، و الأصول في النحو ٦٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١١/١، وشرح التسهيل ٢٣٥/٣، والارتشاف ٢٠١٥/٤، شفاء العليل ٧٩٤/٢،وشرح التصريح ١٨٨/٢ .

قال نجم الدين : « والفراء كما نسب إليه ابن مالك[1] يوافق سيبويه ويخالف الأخفش فيضمر سيبويه والفراء الجار في كل موضع يوهم العطف على عاملين نحو قولهم : « ما كُلٌّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً » أي : و لا كُلٌّ بيضاء [2]. وقوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ ﴾[3] : أي وللذين[4] . واعتذر ابن السراج[5] لهما في قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[6] إلى قوله : ﴿ ءَايَٰتٍ ﴾ و ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ على القراءتين[7] بأن « آياتٍ » أعيدت توكيداً للأولى لَمَّا طال الكلام ، وليس بمعطوف »[8] .

وجوز الأعلم الشنتمري[9][10] والمصنف[11] إذا تقدم المجرور في[12] المعطوف عليه ، و تأخر المرفوع أو المنصوب ، ثم جاء المعطوف كذلك نحو : « في الدارِ زيدٌ ، والحجرةِ عمرٌو . وإنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً » . قال ابن الحاجب:« لأن[1] الذي ثبت[2] في كلامهم ، ووجد

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٢/٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٥/١: « وتقول : « ما كلٌّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ » ، وإن شئت نصبت « شحمة » ، و« بيضاء » في موضع جر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : ولا كلٌّ بيضاء » .

(٣) يونس : ٢٧ .

(٤) سقطت من (أ) : (أي : وللذين) .

(٥) الأصول : ٧٤/٢ .

(٦) الجاثية : ٥ .

(٧) قوله : ﴿ من دابة ءايت ﴾ . ﴿ وتصريف الرياح ءايت ﴾ قرأهما حمزة والكسائي بكسر التاء ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٧٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٦/١ ، والفتح الرباني ٢٦١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢ .

(٩) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي النحوي ، الأعلم وهو المشقوق الشفة . بدع في اللغة والنحو و الأشعار . رحل إلى قرطبة ، وأخذ عن إبراهيم الافليلي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه . صنف شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل . مات سنة ٤٧٦ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥٥٥/١٨ ، وبغية الدعاة ٣٥٦/٢ .

(١٠) ينظر رأيه في حاشية الكتاب ٣٢/١، ٣٣ طبعة بولاق وشرح الكافية للرضي ٣٦٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤.

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٦٤٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٦٢ .

(١٢) في (غ) : في المعطوف والمعطوف عليه .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : يثبت .

بالاستقراء[1] من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره . قال[2] :

أَكُلَّ امْرئٍ تَحْسَبِينَ امَرَأً ونارٍ تَوقَّدُ باللَّيْلِ نارا »[3]

قوله : (**خِلافاً لِلْفَرَّاءِ**) . يعني : أن الفراء يجيزه مطلقاً . قال : نجم الدين : « وفي هذه الإحالة نظر على ما قلنا »[4] .

قوله[5] : (**خِلافاً لِسِيْبَوَيْهِ**) . أي : لا يجوز عنده مطلقاً ، ولو كان بالضابط المذكور .

[بقية أحكام العطف]

واعلم أن من أحكام العطف أنه قد يحذف المعطوف هو وحرف العطف مع القرينة كما إذا قيل: « مَنِ الذي اشترك هو وزيد ؟ » فتقول[6]: « اشترك عمرو » . أي : اشترك عمرو وزيد. قال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ﴾[7] الآية . أي : ومن أنفق من بعده وقاتل . وتقول لمن قال : « أنا أعبد ليلاً ونهاراً » : « أفي الليل تعبد أكثر ؟ » تعني : أم في النهار .

ومن أحكامه أنه قد يحذف العاطف وحده : حكى أبو زيد[8]: « أكلتُ سَمَكاً لبناً تمراً[1] »[2] .

---

(١) في (غ) : الاستقراء .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣ ، والكتاب ٦٦/١، والأصمعيات ١٩١ ، والمفصل ١٣٩، وشرح المفصل ٢٦/٣ . وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١ ، والمغني ٣٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٣ ، والموشح ١٣٧ ، والوافية شرح الكافية ١٧٣ .
والشاهد فيه : أنه عطف « النار » الأولى على « امرئ » الأول والعامل « كل » ، وعطف « نار » الثانية على « امرأ » الثاني والعامل « تحسبين » .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٤٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣٦٦/٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) الحديد : ١٠ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢ .

(١) في (غ) : تمراً لباناً .

(٢) ومن أمثلته أيضاً قوله ﷺ : « تَصدَّق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره » رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٥٩/٤ ، و مسلم في صحيحه برقم ١٠١٧ في الزكاة ، باب الحث على الصدقة .

وتقول لمن قال : « آكلُ اللبنَ [1]أو سمكاً ؟ » : « كُلْ سمكاً لبناً » أي : أو لبناً ، إذا قامت قرينة على أن المراد أحدهما .

ومن أحكامه حذف المعطوف عليه تقول لمن قال : « ما قام زيدٌ » : « بلى وعمرو » أي : بلى قام زيدٌ وعمرو . وتقول لمن قال : « ما قام بكر » : « نعم لكن زيدٌ » . أي : نعم ما قام بكر لكن قام زيد .

ومن أحكامه جواز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم ، و أو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه بشرط تأخر المعطوف عن العامل نحو : « ضَربتُ وعمراً زيداً » ، ولا يجوز : « وزيد قام عمرو » ، ولا : « مررت وزيدٍ بعمرٍو »[2] ، وقال[3] :

عَلَيْكِ و رَحمةُ اللهِ السَّلامُ

وقيل[4] : إنَّ « و[5]رحمة الله » معطوف على الضمير في « عليك » الراجع إلى « السلام» .

ومن أحكامه أن يعطف الفعل على الاسم ، وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل . قال تعالى : ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [6] في قراءة عاصم[7] أي : « فلق ، و جعل » ، وقال // تعالى : ﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [8] أي : يصففن ويقبضن . وقال الشاعر[9][10] : **٥٩/ب**

---

(١) في (غ) : أم .

(٢) لأن المعطوف تقدم على العامل . والعامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٨/٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٥٩ .
والشاهد فيه أنه قدَّم المعطوف بالواو على المعطوف عليه .

(٤) هذا القول لابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٥) سقطت الواو من (غ) .

(٦) الأنعام : ٩٦ .

(٧) قرأ الكوفيون « وجعل » بغير ألف ، ونصبوا « الليل » بالفعل ، وقرأ الباقون « جاعل » وخفض « الليل » فليست قراءة عاصم وحده بل جميع القراء ما عدا الكوفيين . ينظر : العنوان ٩٢ ، والكشف ٤٤٢/١ ،والفتح الرباني ١٧٢ .

(٨) الملك : ١٩ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) : وقال الشاعر .

(١٠) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/١ ، وشرح الرضي ٣٧١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢١/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٥ .
و يُعَشِّيها : يطعمها العشاء ، ويغشيها : من الغشاء كالغطاء وزناً ومعنى ، أي : يشملها ويغمها ، وضمير المؤنث للإبل والبيت في وصف كريم بادَرَ يعقر إبله لضيوفه . والعضب : السيف . يَقصِدُ : أي توسط و لم يجاوز الحد . =

بَاتَ يُغشِّيها بِعَضْبٍ بَاترٍ يَقْصِدُ في أسْوُقِها[1] وجَائِر .

أي : و[2] يجور .

ولا يجوز : « مررت برجل طويل و يضرب » ؛ إذ ليس الاسم بتقدير الفعل .

ومن أحكامه [أنه يجوز][3] عطف المفرد على الجملة ، وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل نحو : « زيد أبوه كريم وعالم أخوه » . لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس فيجوز[4] : « مررت برجل ظريفٍ و أبوه كريم » أولى من « برجل[5] أبوه كريمٌ وظريفٍ » .

واعلم أنه يجوز المخالفة بين المعطوف و المعطوف عليه إذا عرف المراد نحو : « مررت بزيدٍ وعمرٌو » أي : وعمروٌ كذلك . قال[6][7] :

و عَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجلَّفُ

المُسْحَتُ : المُذَهَبُ[8] . والمجلَّف[9] : المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية .

فقوله : « مُجَلَّف » [حُمِلَ على المعنى ؛ إذ معنى « لم يدع إلا مسحتاً » : لم يَبقَ من

= وأسوقها : جمع قلة لساق . قال البغدادي : « فإن قلت عقره للإبل إما قصد ، وإما جور ، فكيف وصف بهما ؟ قلت : هو على التوزيع أي: يقصد في أسوق الإبل تستحق العقر كالنَّيب ، ويجور في أسوق إبل لا تستحق العقر كالحوامل وذوات الفصال » . ينظر الخزانة ١٤٠/٥ .

والشاهد فيه قوله : « جائر » معطوف على « يقصد » لكونه بمعنى الفعل ، أي : يقصد ويجور .

(١) في (ش) و (غ) : أسواقها .

(٢) سقطت الواو من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : فيجو .

(٥) في (غ) : رجل .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٥٦/٢ ، وجمهرة اللغة ٣٨٦ ، والخصائص ٩٩/١، وطبقات فحول الشعراء ٢١، والخزانة ١٤٢/٥ . وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٨/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٢ واللسان (سحت) ١٨٦/٦ و (جلف) ٣٣١/٢ .

و عَضُّ الزمان : شدته . و ابن مروان : هو عبدالملك بن مروان ، شكى إليه ما فعل به الزمان من تفريق أمواله وتغيير أحواله .

والشاهد فيه قوله : « مسحتاً أو مجلف » حيث رفع « مجلف » حملاً على المعنى ، إذ معنى « لم يدع إلاّ مسحتاً » : لم يبق من جوره إلاّ مسحتٌ . ويجوز أن يكون المعنى : أو هو مجلف .

(٨) أسحت ماله : استأصله وأفسده ، ومالٌ مسحوتٌ ومسحتٌ أي : مذهب . ينظر : اللسان (سحت) ١٨٦/٦.

(٩) ينظر : اللسان (جلف) ٢/ ٣٣١.

جوره إلاّ مسحتٌ . ويجوز أن يكون المعنى :][1] أو هو مجلف[2] ، أو[3] يكون « مجلفٌ » معطوف على « عض » على أن يكون « مُجلَّف » مصدراً عطف على مصدر بمعنى[4]: التجليف[5] كقوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[6] .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : أي : بل هو .

(٣) في (ش) : و .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) كأنه قال : و عَضٌّ زمان أو تجليف .

(٦) سبأ : ١٩ .

[التأكيد]

قوله : (**التَّأْكِيْدُ : تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ**) .

قوله : (**تَابِعٌ**) جنس الحد يعم التوابع . قوله[1]: (**يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ**) احتراز عن الصفة، والبدل ، والعطف . قوله : (**فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ**) يخرج عنه عطف البيان ؛ لأنه وإن[2] لم يؤت به إلاّ لتقرير أمر متبوعه وتحققه لكن[3] لا في النسبة ولا في الشمول .

ومعنى التقرير ههنا : أن يكون مفهوم التأكيد ، ومؤداه ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً . ثم إن التأكيد يُقرِّرُ ذلك الأمر والمعنى . أي : يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يُظَنُّ به غيرُه .

والغرض الذي وُضع له التأكيدُ أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أَنْ يَدْفَعَ المتكلمُ ظنَّ[4] غَفْلَةِ السامع .

وثانيها : أن يدفع ظنَّهُ بالمتكلم الغلط .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو: « ضُرِبَ زيدٌ زيدٌ »، أو « ضُرِبَ ضُرِبَ زيدٌ ». ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي ؛ لأنك لو قلت: « ضرب زيدٌ نفسه » فربما ظن بك أنك أردت « ضرب عمرو» فقلت : « نفسه » بناءاً على أن المذكور « عمرو » ، وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ « زيد » ، فقولك : « نفسه » لا ينفعك . وربما تكرر غير المنسوب ، و غير[5] المنسوب إليه لظنك غفلة السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك في الحرف نحو : « إنَّ إنَّ زيداً قائم » ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[6]

والغرض الثالث : أن يدفع المتكلمُ عن نفسه ظن السامع به تَجَوُّزَاً . وهو ثلاثة أنواع :

---

(١) في (ش) : وقوله .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) : و إن .

(٣) في (ش) و (غ) : ولكن .

(٤) في (غ) : صرف علم غفلة السامع .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) الشرح : ٥ ، ٦ .

أحدها : أن يُظن به تجوزاً في ذكر المنسوب . فربما تَنْسُبُ[1] الفِعْلَ إلى الشيء مجازاً ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن غير ذلك الفعل منسوب إليه كما تقول : « قُتِلَ زيدٌ » وأنت تريد : « ضُرِبَ ضرباً شديداً » ، أو[2] تقول : « هذا باطل » وأنت تريد : « غير كامل » . فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه[3] الصلاة والسلام : « أَيُّمَا امرأةٍ نُكِحَتْ بغيرِ إذنِ وليِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ باطلُ »[4] .

والثاني : أن يَظُنَّ به السامعُ تجوزاً في ذكر المنسوب إليه المُعَيَّن . فربما نسب الفعل إلى[5] الشيء ؛ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه كما تقول[6] : « قَطَعَ الأميرُ اللِصَّ » . أي : قُطِعَ[7] بأمره . فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو : « ضُرِبَ زيدٌ زيدٌ » أي : ضُرِبَ هو لا من يقوم مقامه . أو تكريره[8] معنى ، وذلك بالنفس ، والعين // ومتصرفا هما لا غير . أ/٦٠

والثالث : أن[9] يَظُنَّ السامِعُ به تَجوُّزاً لا في [أصل النسبة ، بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، فيدفع][10] هذا الوهم بذكر « كله » [11]، و « أجمع » وأخواته[12] ، و « كلاهما » .

والمراد بقوله: (**أَمْر المتبوع**) أي: ما يتعلق به من نسبة الفعل إليه، أو كونها شاملة عامة.

فالتكرير لفظاً أو معنى : تقرير[13] ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل .

---

(١) في (غ) : ينسب الشيء لفعل إلى الشيء .

(٢) في (غ) : و .

(٣) في (غ) : صلى الله عليه .

(٤) رواه أبو داؤود رقم ٢٠٨٣ في النكاح ، باب الولي ، والترمذي رقم ١١٠٢ في النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلاّ بولي . وأحمد في مسنده رقم ٢٤٢٥١ ، و أبو داؤد الطيالسي في مسنده رقم ١٥٦٦ . وصححه أبو عوانة في مسنده رقم ٤٠٣٧ في النكاح ، باب بيان إبطال نكاح المرأة ، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان رقم ٤٠٦٢ في النكاح ، باب ذكر بطلان النكاح ، والحاكم في مستدركه رقم ٢٧٦٣ في النكاح وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » .

(٥) في (ش) : إليه .

(٦) في (ش) : يقول .

(٧) في (ش) : قطع غلامه . وفي (غ) : قطعه غلامه بأمره .

(٨) في (غ) : تكرير .

(٩) في (غ) : أن يطلق .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : أو .

(١٢) في (غ) : إخوانه .

(١٣) في (غ) : يقرر .

وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه[1] بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً .

قوله : (**فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ**) بياناً للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوباً إليه ، وفي باب كون النسبة عامة شاملة لأفراده . فيخرج من حَدِّ التأكيد قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[2] ؛ لأنه لم يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوباً إليه، وكذا[3] قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[4] فلفظة « واحدة » لم تقرر كون « نفخة » منسوباً إليها قوله « نُفخ » ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة ؛ إذ لا آحاد لها .

[أقسام التأكيد]

قوله : (**وهُوَ لَفْظِيٌّ ، ومَعْنَوِيٌّ**) .

اعلم أن التأكيد اللفظي لتقرير أصل النسبة ، وكذا النفس والعين . و أمَّا « كِلا، و كُل، و أجمع » وأخواته فلتقرير شمول النسبة[5] .

وفائدة اللفظي رفع توهم الغلط . وفائدة المعنوي رفع توهم التجوز .

[التأكيد اللفظي]

قوله : ([**فَاللَّفْظِيُّ : تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ مِثْلُ : « جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ »**][6] ، **وَيَجْرِي فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا**) .

يعني أن[7] التأكيد اللفظي يجري في الألفاظ كلها . أسماء كانت أو أفعالاً أو حروفاً . مفردة كانت أو جملاً ، معارف كانت أو نكرات . لكن غير المستقل من الألفاظ إن كان على

---

(١) سقطت من (ش) : من اتصافه .

(٢) النحل : ٥١ .

(٣) في (غ) : كذا .

(٤) الحاقة : ١٣ .

(٥) التأكيد : إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرَّر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمناً لا مطابقة ، وذلك بـ « كلا ، وكل ، وأجمع » ونحو ذلك . وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بـ « النفس ، والعين » وما يتصرف منهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٠/٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٥.

(٧) سقطت من (غ) : أن .

حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر، أو[1] بآخر نوع كالضمائر؛ فإنه لا يكرر وحده إلاّ في الشعر كقوله[2]:

فَلا واللهِ لا يُلْقَى لِما بي ولا لِلِمَا بِكُمْ أَبَداً شِفَاءُ

وقوله[3] : وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَينْ

بل يكرر[4] مع[5] ما يتصل به نحو : « مررتُ بك بك ، وإنك إنك ، وضربت ضربت » ، [وقد يقال : « ضربت أنت » . وفي المجرور : « مررت بك أنت » ؛ لأنه لا منفصل للمجرور حتى يؤكدونه[6]، فاستعير له المرفوع . وتقول في المنصوب : « رأيتك إياك » ، وقد أجازوا « رأيتك أنت »][7] .

وتقول في المستقل : « جاءني زيد زيد » قال[8] :

فَأَيْنَ إلَى أيْنَ النَّجَاءُ[9] بِبَغْلَتِي أتاكَ أتاكَ اللاحقوكَ[10] احبسِ احبسِ

---

(١) في (غ) : و .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في شرح شواهد المغني ٧٧٣ والخزانة ٢٧٠/٢ ، وهو لرجل من بني أسد في شرح التصريح ١٤٥/٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ٥٧١/١ ، والصاحبي ٣٩، والخصائص ٢٨٢/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٥/١، وشرح التسهيل ١٦٥/٣، وشرح الرضي ٣٨٠/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣ ، ومغني اللبيب ٢٤٠ . والرواية في هذه المصادر « لا يلفى » ، و « لِلِما بهم »

والشاهد فيه قوله: « لِلِما »حيث أكد اللام الأولى باللام الثانية بدون ذكر مجرور الأولى وهو ضرورة والقياس : لما لمابي

(٣) البيت من مشطور السريع ، وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ٣٢/١ ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ،وشرح أبيات سيبويه٢٢١/١، والخزانة ٢٧٤/٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠ ،وأسرار العربية ،٢٥٧ وشرح المفصل ٤٢/٨ .

وصاليات : أراد بها الأثافي ، لأنها صليت بالنار أي أُحرقت حتى اسودت .

والشاعر يذكر أنه لم يبق من علامات حلولهم في ديارهم غير الرماد والحطام والصاليات على حالها حين أثفيت .

والشاهد فيه : « ككما » حيث أكد الكاف الأولى بالثانية بدون ذكر مجرور الأولى وهو ضرورة .

(٤) في (غ) : يوكرر .

(٥) في (أ) : على مع .

(٦) في (غ) : يؤكدنه .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٠٣/٣ وشرح التسهيل ١٦٣/٣ وشرح الرضي ٣٨٢/٢ وشرح ابن عقيل ١٨٧/٣ . وخزانة الأدب ١٥٦/٥ .

والشاهد فيه قوله : « أتاك أتاك » و « أحبس أحبس » حيث جاز تكريره بلا فصل لأنه مستقل .

(٩) في (غ) : النجاة .

(١٠) في (غ) : اللاحقون .

وقال[1][2] :

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إنَّها أَخَذَتْ عليَّ مَوَاثِقاً وعُهُودَا

وقال [3]:

تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا

وقال تعالى : ﴿ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [4]. وتقول[5] : « جاءني جاءني زيد ، وجاءني زيد جاءني زيد » . ومن التأكيد اللفظي قولهم[6]:« هنيئاً مريئاً »[7] ، و « هو سَرٌّ بَرٌّ »[8] ، وقولهم: « حَسَنٌ بَسَنٌ »[9] ، و« خبيثٌ نبيثٌ »[10] ، و « أكتعون أبتعون أبصعون[11] »[1] .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٥٨، وشرح التصريح ١٤٣/٢، وخزانة الأدب ١٥٧/٥، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٣٨٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/٣. والرواية فيها : بثينة .

والشاهد فيه :« لا لا » حيث جاز تكريره على أنه توكيد لفظي للحرف ، ولم يفصل بين المؤكَد والمؤكِد لأنه مستقل .

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد المعقلي في شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/٢، ولسان العرب (ترك) ،وتاج العروس (ترك) ، ولطفيل بن يزيد الحارثي في خزانة الأدب ٥/ ١٥٨، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/١، والمقتضب ٣٦٩/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ٧٢، والإنصاف ٥٣٧، وشرح المفصل ٥٠/٤، وشرح الرضي ٣٨٣/٢.

وتراك : اسم فعل أمر بمعنى : اترك .

والشاهد فيه على أن المستقل يجوز تكريره للتأكيد مع فاصل كما جاز بدونه .

(٤) يوسف : ٣٧ .وفصلت : ٧.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) التأكيد اللفظي على ضربين : إعادة اللفظ الأول بعينه ، نحو : « جاءني زيد زيد » . أو تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمى إتباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب ؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر نحو : « هنيئاً مريئاً ، وهو سر بر » ، أو لا يكون له معنى أصلاً بل ضُم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى ، إن لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو : « حسن بسن » ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : « خبيث نبيث » من نبثت الشيء ، أي: استخرجته . ينظر : شرح الرضي ٣٨٤/٢.

(٧) الهَنيء والمهنأ : ما أتاك بلا مشقة ، وهو هنيءٌ : سائغ . ومرأ الطعام فهو مريءٌ : هنيء حميد المغبة . ينظر : القاموس (هنأ) ١١٦٦، و(مرأ) ٦٢.

(٨) أي : يَسُرُّ ويَبَرُّ . ينظر : القاموس (سرر) ٣٧٩.

(٩) بَسَنٌ تبعٌ لـــ « حسن » . ينظر : القاموس بسن ١٧٨.

(١٠) أي : شرير . ينظر : القاموس (نبث) ١٧٥.

(١١) سقطت من (غ) .

(١) « أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون » قيل : من القسم الثاني ، أي لا معنى لها مفردة . وقيل : من الثالث مشتقة من « حول كتيع » أي تام ، ومن « تبصع العرق» إذا سال ، ومن البتع وهو طول العنق . ينظر : شرح الرضي٢/ ٣٨٤.

[التأكيد المعنوي]

قوله : ([**والْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ وَهِيَ : نَفْسُهُ ، وعَيْنُهُ ، وكِلاَهُمَا ، وكُلُّهُ ، وأَجْمَعُ وأَكْتَعُ ، وأَبْتَعُ ، وأَبْصَعُ**][1] **فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ**) . إلى آخره .

اعلم أن التواكيد المعنوية على أربعة أضرب : منها ما يعم باختلاف الصيغ والضمير ، ومنها ما يخص المثنى . ومنها ما يعم في[2] غير المثنى باختلاف الضمير . ومنها ما يعم في غير المثنى باختلاف الصيغ . وقد إشار إلى ذلك بقوله : (**فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ**) [إلى آخره][3] . يعني : « نفسه ، وعينه » يعمان . أي : يقعان على الواحد[4] ، والمثنى ، والمجموع في المذكر، والمؤنث تقول : « نفسه، وعينه ، ونفسها وعينها » . وفي المثنى : « أنفسهما ، وأعينهما » ، وقد يقال : « نفساهما، وعيناهما » ،وفي الرجال: « أنفسهم وأعينهم »، وفي[5] النسوة: « أنفسهن، و أعينهن ».

قوله : (**والثَّانِي**) يعني : « كلا » للمثنى المذكر ، و « كلتا » للمثنى المؤنث .

قوله[6] : (**والبَاقِي**) أي : « كله » و « أَجْمع » إلى « أَبْصَع » لغير المثنى . أي : للمفردين والجمعين باختلاف الضمير في « كله » ، « كلها » ، « كلهم » ، « كلهن » ، وكذا « جميعهم » . وباختلاف الصيغ في البواقي يعني[7] : // في « أجمع » وما بعده . تقول للواحد المذكر : « أجمع أكتع ، أبتع ، أبصع » . وللمؤنثة : « جمعاء ،كتعاء ، بتعاء ، بصعاء » . ولجمع المذكر العاقل : « أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون » . ولجمع المؤنث:« جُمَع كُتَع بُتَع بُصَع » عاقلاً كان أو غيره. ٦٠/ب

ويجوز إجراء ما للواحدة[8] على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر[9] تقول: « مررت بالرجال[10] ، أو بالنسوة ، أو بالقصور أو بالدور ، أو بالزينبات كلِّها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء »

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٥.
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٤) في (غ) : الوحد
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) سقطت من (ش) .
(٨) يعني « جمعاء » وأخواتها .
(٩) لأنه لا يؤنث .
(١٠) في (ش) : بالرجل .

لتأويلك لها بالجماعة .ويجوز أن تقول في غير جمع المذكر العاقل : « بالنسوة ، أو بالزينبات ، أو بالقصور ، أو بالدور كلهن جُمَع كُتَع و بُتَع بُصَع »[1] .

قوله : (**ولا يُؤَكَّدُ بـ « كُلٍّ » و « أَجْمَعَ » إلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً أَوْ حُكْماً [نَحْوُ : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، واشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّه » ، بِخِلافِ : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ »]**[2]) .

يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حساً : « القوم [3]والرجال » ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكماً : « العبد ، والدار ، وزيد » ، فإنه يصح افتراق أجزائه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع نحو : « اشتريت العبد كله » ، وكذا : « ابيض زيد كله » ، ولا تفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعضها كالمجيء والذهاب فلا تقول : « جاءني العبد كله » ، ولا يقال[4] : « اختصم الزيدان كلاهما »؛ لأنه لا يصح افتراق « الزيدين » بالنسبة إلى الاختصام ؛ لأنه لا يكون إلا بين اثنين .

ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي إلا المعارف ؛ لأن التأكيد لرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عمومها،والنكرة أحوج إلى رفع الاحتمال عن ذاتها،فوصف النكرة لتتميز[5] أولى من تأكيدها.

وقد أجاز الكوفيون[6] تأكيد المُنَكَّرِ إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كـ « درهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر » بـ « كل » وأخواته لا بـ « النفس ، والعين » .

قال نجم الدين: « وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت»[7].

واستشهدوا بقوله[8] :

---

(١) أي : إجراء هذه الجموع مجرى جمع المؤنث .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦.

(٣) في (غ) : أو .

(٤) في (ش) : ولا تقول .

(٥) في (غ) : لتتبين .

(٦) ينظر : الإنصاف ٤٥١/٢ ، واللباب ٣٩٥/١ ، والمفصل ١٤٧، وشرح المفصل ٤٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٩/١، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٦/٣.
واختاره ابن هشام قائلاً : « وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح » .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٨/٢ .

(٨) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١١٩/١، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٣ ، والنجم الثاقب ٥٨٣/١ ، وخزانة الأدب ١٦٥/٥ .
والذلفاء : مؤنث أذلف من الذَّلَف وهو صغير الأنف واستواء الأرنبة . =

يا ليتَنِي كُنتُ صَبيّاً مُرْضَعاً تَحْمِلُنِي الذِّلفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

وبقوله[1] :

قَدْ صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعا

[تأكيد الضمير المتصل المرفوع]

قوله : (**و إذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ**[2] **بِالنَّفْسِ والْعَيْنِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ [نَحْوُ : « ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ »]**[3]) لما مرّ في العطف عليه . وأما بغير « النفس ، والعين » فلا يحتاج إلى[4] تأكيده [بمنفصل نحو : « القوم جاءوني كُلُّهم » ؛ لاستقلال « النفس والعين » ، وكون « النفس » من الظواهر تستعمل غير تأكيد][5]، فكرهوا أن يؤكد[6] الجزء بما هو كالمستقل[7]. هذا تعليل المصنف[8] .

قال نجم الدين: « وهذه العلة تبطل عليه في قولهم : « مررت بك نفسك » »[9] . وأما نجم الدين[10] فعلل ذلك بكثرة مجيئها غير تأكيد نحو : « طابت نفس زيد ، وفقئت عينه » ، فلو لم

= والشاهد فيه قوله : « حولاً أكتعاً » حيث استشهد به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المؤقّتة المعلومة المقدار وهو « حول » بمعنى العام .

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وأسرار العربية ٢٩١ ، واللباب ٣٩٦/١ ، والمفصل ١٤٧ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٨/١، وشرح التسهيل ١٥٩/٣، وشرح الرضي ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٥ .

صرت : صوتت .

والشاهد فيه قوله : « يوماً أجمعاً » حيث أكد « يوماً » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعاً » وهو دليل للكوفيين .

(٢) في (ش) : المنفصل .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦.

(٤) في (ش) : إلاّ إلى .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : يؤكدوا .

(٧) في (غ) : المستقبل .

(٨) قال في شرح الكافية له ٦٥٦/٢ : « إنما اختص ما ذكرناه بتأكيده بالمضمر المنفصل أولاً لأن المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ؛ لأن « النفس » تستعمل غير تأكيد فيقال : « قتل نفسه» ولا يقال : « قتلت كلهم ، ولا في كلهم » » .

(٩) ينظر شرح الكافية له : ٣٥٧/٢ .

(١٠) السابق ٣٥٧/٢ .

نؤكد معهما[1] أولاً[2] بالمنفصل لالتبس الفاعل[3] إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيد نحو : « زيدٌ جاءني نفسُه ، وهند جاءتني نفسها » ، ثم طُرِدَ الحكم في[4] البواقي مع أن ضمائرها بارزة نحو : « ضَرَبْتَني أنت نفسُك » وإن لم يلتبس بخلاف غيرهما .

[ترتيب ألفاظ التأكيد المعنوي]

قوله : (و « **أَكْتَعُ** » **وأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لـ** « **أَجْمَعَ** » [**فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ**] [5]) .

اعلم أنك إذا أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدَّمتَ « النفس والعين » ، ثم « الكل » ، ثم « أجمعين » ، ثم أخواته من « أكتعين ، أبتعين » .

وقُدِّمت « النفس والعين »[6] لأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى ، وتقديم النفس على العين ؛ لأن النفس حقيقة في ماهيتها ، والعين مستعار لها .

وقُدِّم « الكل » على « أجمع » لأن « الكل » جامد ، وجَعْل المشتق تابعاً أولى . وقُدِّم « أجمع » على أخواته ؛ لكونه أدل على معنى الجمعية . و قُدِّم « أكتع » على أخويه لكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : « حول كتيع[7] » أي : تام[8] .

هذا وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت . ولك أن تَذْكُرَ « العين » من دون « النفس » ، و « أجمع » و أخواته من دون « كل » .

وأما « أكتع » وأخواه فالبصريون على حكاية الأندلسي[9] عنهم يجعلون // النهاية **أ/٦١** « أبْصَع » ومتصرفاته ، ولم يذكروا « أبتع » ومتصرفاته . ومنه قوله صلى الله عليه وآله[10]

---

(١) في (غ) : معها .
(٢) سقطت (أولاً) من (أ) و (ش) .
(٣) في (غ) : بالفاعل .
(٤) في (غ) : مع .
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦.
(٦) في (غ) : على الكل .
(٧) في (ش) : كتع .
(٨) ينظر : اللسان (كتع) ٣٠٥/٨.
(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .
(١٠) في (غ) : وسلم .

على[1] ما روي في علي عليه السلام : « والله لئن اتبعتموه لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون أبصعون » . رواه في كشف المشكل[2]. قال الأندلسي : « و[3]هذا يدل على قلة « أبتع » »[4] . والبغدادية [5] جعلوا النهاية « أبتع » ومتصرفاته فقالوا : « أجمع أكتع أبصع أبتع » . والزمخشري[6] وابن الحاجب قدما « أبتع » على « أبصع » . قال نجم الدين : « ولا أدري ما صحته »[7] . والمشهور في « أبصع »[8] بالصاد المهملة . وقيل : « أبضع » بالضاد المعجمة . والمشهور البداية بـ « أَجْمَع » ، ثم تجيء بأخواته على الترتيب الذي ذكر البغداديون[9]، ولا يجوز تأخير « أَجْمَع » عن أخواته بلا خلاف . وقال ابن كيسان[10] : تبدأ بعد « أجمع » بأيتهن شئت . وقيل:[11] يجوز حذف « أَجْمَع » مع وجوب رعاية الترتيب في أخواته . و قيل[12] : يجوز حذف « أجمع » مع جواز تقديم بعض أخواته على بعض .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : كشف المشكل في النحو ص ٤٠٦ .

(٣) سقطت الواو من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .

(٦) ينظر المفصل ١٤٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٣٩٢/٢ .

(٨) قال في اللسان (بضع) ٤٢٢/١ : « و أَبْضَعُ : كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقول بالضاد المعجمة وليس بالعالي » .

(٩) في (ش) و (غ) : البغدادية .

(١٠) ينظر : المفصل ١٤٧، وشرح المفصل ٤٦/٣، و شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٢، والارتشاف ١٩٥٢/٤.

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٢، والارتشاف ١٩٥٢/٤.

[البدل]

[تعريفه]

قوله : (**البَدَلُ** : **تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ دُونَهُ**[1]) .

قوله : (**تَابِعٌ**) جنس الحد يعم التوابع[2] .

وقوله : (**مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ**) احتراز عن الصفة، وعطف البيان، والتأكيد .

وقوله : (**دونه**) احتراز عن عطف النسق .

قال نجم الدين : « لا نُسَلِّمُ أن المقصود[3] في البدل هو الثاني فقط إلاّ في بدل الغلط ؛ لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله[4] ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة دعوى خلاف الظاهر »[5] . قال : « ثم نقول الفائدة في بدل الكل إمَّا كون الأول أشهر والثاني متصفاً بصفة نحو : « مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ » ، أو العكس نحو : « مررت بالعالمِ زيدٍ ، وبرجلٍ صالحٍ زيدٍ » . وقد يكون الثاني[6] لمجرد التفسير بعد الإبهام ؛ لما فيه من الوقع في النفس نحو : « مررت برجل زيد » فإن الفائدة الحاصلة من « رجل » تحصل من « زيد » مع زيادة التعريف لكن الغرض الإبهام ثم التفسير ، فلا يجوز : « مررت بزيدٍ رجلٍ » ؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير . والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال ، والتفسيرُ بعد الإبهام ؛ لأن المتكلم يُبَيِّنُ بالثاني التجوز ، والمسامحة بالأول تقول : « أكلتُ الرغيفَ نِصْفَهُ » [فتقصد بالرغيف نصفه][7] ثم تُبيِّن ذلك بقولك : « نصفه » . وكذا في بدل الاشتمال نحو: « أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ »، فإنك تقول:«أعجبني زيد»؛ إذ[1] أعجبك علمه، ولا تقول:« ضربتُ زيداً» إذا ضربت غلامه »[2] .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) و (غ) : كل التوابع .

(٣) سقطت من (ش) . وفي (غ) : المقصود أن النسبة في البدل .

(٤) في (غ) : وسلم .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٤/٢ .

(٦) في (غ) : للثاني .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١) في (غ) : إذا .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٤/٢ .

وقال سيبويه في قولهم[1]: «رأيتُ قومَكَ أكْثَرَهُم » ، و « صرفتُ وجُوهَهَا أولَها » : « إنك[2] أردت: رأيت[3] أكثر قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنك ثنيت الاسم توكيداً »[4].

قال نجم الدين : « وهذا الذي قاله قريب ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه »[5] .

[أقسام البدل]

قوله : (**وهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ ، وبَدَلُ الْبَعْضِ ، وبَدَلُ الاشْتِمَالِ ، وبَدَلُ الْغَلَطِ**[6]) .

هذه أربعة أقسام :

قوله : (**فَالأَوَّلُ : مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ**) أي : يطلقان على ذات واحدة ، لا أنَّ المراد استواؤهما[7] في المفهوم ، فقد يفهم من الأول غير ما يفهم من الثاني ، وبالعكس في قولك : « مررت بأخيك زيد . أو بزيدٍ أخيك » .

قوله : (**والثَّانِيْ : جُزْؤُهُ**) أي : بدل البعض : مدلوله بعض مدلول الأول نحو : « قطعت زيداً يده » .

قوله : (**والثَّالِثُ : بَيْنَهُ وبَيْنَهُ مُلابَسَةٌ بِغَيرِهِمَا**) أي : بين الأول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية . وإنما سُمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ، ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفسُ عند ذكر الأول متشوقةً إلى ذكرِ ثانٍ منتظرةً له . فيجيء الثاني مُلَخِّصاً لما أُجْمِلَ في الأول // مُبَيِّناً له . هذا قول ابن جعفر[1] . وقال المبرد[2] : « سُمي بدل الاشتمال لاشتمال الفِعْلِ المُسْنَدِ إلى المبدل منه على البدل ؛ ليفيد ويتم ؛ لأن[3] **٦١/ب**

---

(١) في (غ) : في قولك .

(٢) في (ش) : إنك إن .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : الكتاب ١/١٥٠ – ١٥١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٢/٣٩٧ .

(٦) سقطت من (ش) : وبدل الغلط .

(٧) في (أ) : استوائهما .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٨ .وهو مذهب الفارسي ، واختاره ابن مالك . ينظر :شرح التسهيل ٣/١٩٧ . و ابن جعفر هو ابن درستويه .

(٢) نص كلامه في المقتضب ١/٢٧: « وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني نحو قولك : سُلب زيدٌ ثوبُه ؛ لأن معنى سلب : أُخذ ، فأبدل منه لدخوله في المعنى » .

(٣) سقطت من (أ) و (ش) .

الإعجاب في قولك : « أعجبني زيدٌ علمُه[1] » لا يكفي بإسناده إلى « زيد » من جهة المعنى ؛ لأنه لم يعجبك للحمه ، ودمه ، بل لمعنى فيه »[2] .

قال نجم الدين : « والذي يُسَمَّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إمَّا بَدَاء : وهو أن تذكر المبدل منه عن قصدٍ وتعمدٍ ، ثم تُوهم أنك غالط ؛ لكون الثاني أجنبياً عن الأول . وهذا متعمد[3] الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة . وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك : « هندُ نجمٌ بدرٌ شمسٌ » .

وإما غلطٌ صريحٌ محققٌ كما إذا أردت[4] أن تقول : « جاءني حمارٌ » فسبقك لسانك إلى « رجل » ، ثم تداركت الغلط فقلت : « حمار » .

وإما نسيان ، وهو أن تعمد ذكر ما هو غلط ، ولا يسبقك لسانك ، لكن تنسى المقصود، ثم بعد ذلك تَدَارَكَهُ[5] بذكر المقصود ، ولا يجيء الغلط الصرف ، ولا[6] النسيان في كلام الفصحاء . وما صدر عن روية وفطانة ، فلا يكون في شعر أصلاً . وإن وقع في كلام فحقه[7] الإضراب عن الأول المغلوط به[8] بـ « بل » »[9] .

ومعنى بدل الغلط[1] : البدل الذي سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البدل هو الغلط .

ويجب موافقة بدل الكل لمتبوعه في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . دون التعريف والتنكير بخلاف سائر الأبدال فلا يجب ذلك فيها[2] .

---

(١)كتب فوقها في (أ) : (حسنه) وهي كذلك في متن (غ) .

(٢) وهذا اختيار السيرافي ، وابن جني ، وابن الباذش ، وابن الأبرش وغيرهم .
ينظر : شرح التصريح ١٩٤/٢ ، والهمع ١٤٨/٣ .

(٣) في (غ) : معتمد .

(٤) في (غ) : فإذا أردت .

(٥) في (غ) تداركته .

(٦) في (غ) : ولا بدل .

(٧) في (غ) : لحقه .

(٨) في (غ) : فيه .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٣٩٩/٢ .

(١) سقطت من (غ) : بدل الغلط .

(٢) في (ش) : فيهما .

[التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه]

قوله : (**ويَكُونَانِ مَعْرِفَتَين ، ونَكِرَتَين ، ومُخْتَلِفَين**) .

اعلم أن الأبدال أربعة ، والوجوه أربعة ، أي : تعريفها وتنكيرها . وتعريف الأول دون الثاني ، والعكس . وضرب أربعة في أربعة[1] ستة عشر . وأمثلتها : « مررت بزيد أخيك ، برجل أخٍ لك ، بزيدٍ أخٍ لك ، برجل أخيك ، قطعت زيداً يده ، رَجُلاً يداً له ، زيداً يداً له ، رَجُلاً يده. أعجبني زيدٌ علمُه ، رجلٌ علمٌ له ، زيدٌ علمٌ له ، رجلٌ علمُه . جاءني زيدٌ الحمارُ ، رجلٌ حمارٌ، زيدٌ حمارٌ ، رجلٌ الحمارُ » . قال الله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ[2] ﴾[3] ، وقال : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾[4] ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[5] ، وقال :﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[6] ، وقوله[7] : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[8] ، فـ « من استطاع » بدل من « الناس » بدل بعض من كل ، وقوله : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[9] ، وقال : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ[1] ﴾[2] .

قوله : (**وإذَا[3] كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ [مِثْلُ: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾[4]] [5]**) .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (غ) : الذين أنعمت عليهم .
(٣) الفاتحة ٦- ٧.
(٤) النبأ : ٣١ - ٣٢ .
(٥) الشورى : ٥٢ - ٥٣ .
(٦) العلق : ١٥ — ١٦ .
(٧) في (غ) : وقال تعالى .
(٨) آل عمران : ٩٧ .
(٩) الأعراف : ٧٥ .
(١) في (غ) : النار ذات الوقود .
(٢) البروج : ٤ — ٥ .
(٣) في (غ) : وإن .
(٤) العلق : ١٦ .
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية : ١٣٨ .

أي : إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب[1] . قال نجم الدين : « ليس على الإطلاق ، بل في بدل الكل »[2] .

[إبدال الاسم من الضمير والعكس]

قوله : (**ويَكُونَانِ ظَاهِرَينِ ، ومُضْمَرَيْنِ ، ومُخْتَلِفَينِ**) .

هذه قسمة أخرى للبدل[3] باعتبار الإظهار ، والإضمار . وهي أيضاً ستة عشر من ضرب أقسام الأبدال الأربعة في ظاهرين ، ومضمرين ، والأول مظهر والثاني مضمر، والعكس . لكن أربعة منها قد دخلت في الستة عشر الأولة ، وهي بدل ظاهر من ظاهر في بدل الكل ، وفي بدل البعض، وفي بدل الاشتمال ، وفي بدل الغلط . ويبقى[4] اثنا عشر في كل قسم ثلاثة ، ففي المضمرين من بدل الكل : « جاءني الزيدون إخوتُكَ فأكرمتهم إياهم » . فالضمير الأول للزيدين والثاني لـ « إخوتك » . وفي المظهر من المضمر منه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾[5] ، فإنَّ « أذكره » بدل من الهاء في « أنسانيه » أي :أنساني ذكره . قال الفرزدق[6] :

على حالةٍ لو أنَّ بالقومِ حَاتِماً على جُودِهِ مَا جَادَ بالماءِ حَاتِمُ

// فـ « حاتم » بدل من الهاء في « جوده » . أ/٦٢

وفي المضمر من المظهر منه : « أخوك لقيتُ زيداً إياه »[1] .

---

(١) مذهب الكوفيين والبغداديين أنه لا يجوز بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كقوله تعالى :﴿ لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ ، وهو اختيار الزمخشري والعكبري وابن الحاجب . ومذهب البصريين جواز ذلك . ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ١١٢ ، واللباب ٤١٢/١ ، والمفصل ١٥٦ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١، وشرح التسهيل ١٩١/٣ ، والهمع ٣/ ١٥١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٤٠٠/٢ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : (وهي) بدل (ويبقى) .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢ ، ولسان العرب (حتم) ١١٥/١٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٦/٤ ، وبلا نسبة في اللمع ٥٠ ، ١١٢، وشرح المفصل ٦٩/٣، وشرح شذوذ الذهب ٣١٧ ، وشرح التسهيل ١٩١/٣ . والشاهد فيه في قوله : « على جوده ... حاتم » حيث أبدل المظهر من المضمر .

(١) مذهب الكوفيين وابن مالك أنه لا يبدل المضمر من الظاهر وهم يرون أن نحو « رأيت زيداً إياه » أنه توكيد . ينظر : شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ . »

قال نجم الدين[1] : « والنحاة يوردون[2] في بدل المضمر من المضمر من بدل الكل : « زيد ضربته إياه » وهو تأكيد لفظي ؛ لرجوعهما إلى شيء واحد »[3] . هذه أمثلة بدل الكل إذا أضفت إليها[4] من الأمثلة الأولة : « مررت بزيد أخيك »[5] .

وأمثلة البعض : أن تأخذ من الستة عشر الأولة : « قطعت زيداً يده »[6] ، والمضمر من المضمر : « يد زيد قطعته إياها » ، والمضمر من المظهر : « يد زيد قطعت زيداً إياها » . والمظهر من المضمر : « زيد قطعته يده » .

ونجم الدين[7] يخالف النحاة في التمثيل ، ويمثل للمضمر من المضمر في[8] بدل البعض وللمضمر من المظهر منه بنحو : « كسرت يد زيد وقطعته إياها ، وكسرت يد زيد وقطعت زيداً إياها » ؛ لئلا يعيد المظهر مكان المضمر في جملة واحدة[9] . وقال : « ظاهر أنه يتعذر بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من المظهر في بدل البعض »[10] . وليس بشيء لصحته كما مثلنا .

وأمثلة بدل الاشتمال : « أعجبني زيدٌ علمه » هذا من الستة عشر الأولة . والمضمر من المضمر : « علم الزيدين أعجباني هو » ، والمضمر من المظهر: « علم الزيدين أحببت الزيدين إياه » . [وعلى تمثيل نجم الدين[1] : « أعجبني علم الزيدين وأحببت الزيدين إياه][2] . والمظهر من المضمر : « زيداً أحببته علمه » .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢ .

(٢) في (أ) : يورودون .

(٣) وهو مذهب الكوفيين وابن مالك يرون أنه لا يبدل المضمر من المضمر ، وأن نحو : « ضربته إياه » توكيد لا بدل .
ينظر : التسهيل وشرحه ١٩٢/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤١، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣، وشرح التصريح ١٩٧/٢ .

(٤) في (غ) : إليها الستة عشر .

(٥) وهو مثال بدل الكل من الكل وهما مظهران .

(٦) وهو مثال بدل البعض من الكل وهما مظهران .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٢/٢ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) فنجم الدين جعلها جملتين ليرتفع التكلف .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٢/٢ .

(١) أي : الذي سبق في بدل البعض .

(٢) ما بين الحاصرتين أخره في (غ) وجعله بعد قوله : « زيداً أحببته علمه » .

[وأمثلة الغلط][1] : « جاءني زيد الحمار » هذا من الستة عشر الأولة . والمضمر من المضمر : « حمار الزيدين كرهتهما إياه » . والمضمر من المظهر « حمار الزيدين كرهت الزيدين إياه » . [وعلى تمثيل نجم الدين : « جاءني حمار الزيدين فكرهت[2] الزيدين إياه »][3]. والمظهر من المضمر : « زيد كرهته الحمار » .

قوله : (**ولا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إلاَّ مِنَ الْغَائبِ نَحْوُ: « ضَرَبْتَهُ زَيْداً »**) . فلا تقول : « أعجبتك[4] أخوك » إذا كان المتكلم أخاً للمخاطب ، ولا « أعجبتني أخي » إذا كان العكس ؛ لئلا يكون المقصود – وهو البدل – أنقص من غير المقصود – وهو المبدل منه – هذا في بدل الكل . وأما في غيره فيجوز كما قال [5]:

ذَرِيْني إنَّ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا فما ألفيتُني حِلْمي مضاعا

هذا في بدل الاشتمال . وقال في بدل البعض [6]:

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلي ورِجْلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

[ترتيب التوابع]

قال نجم الدين : « واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدئ بالنعت ، ثم التأكيد ، ثم البدل ، ثم النسق تقول ، « جاءني الرجالُ الصالحون كلُّهم الزيدون والزهاد »[1] .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : وكرهت .

(٣) ما بين الحاصرتين أخره في (غ) وجعله بعد قوله : « زيد كرهته الحمار » .

(٤) في (غ) : أعجبني .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٧ ، والخزانة ١٩٢/٥ . ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١ . وبلا نسبة في اللباب ٤١٢/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٣/١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٦٥/٢،وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١ ، وشرح التسهيل ١٩٥/٣، وشرح الرضي ٤٠٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٣
والشاهد فيه قوله : « ألفيتني حلمي » حيث أبدل الاسم الظاهر وهو « حلمي » من ضمير الحاضر وهو « ياء » المتكلم ، بدل اشتمال .

(٦) الرجز للعُديل بن الفُرْخ (العَبَّاب) في خزانة الأدب ١٨٦/٥ . وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٨٦/١ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، وشرح الرضي ٤٠٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/٣ .
والشثنة : الغليظة الخشنة . والمناسم جمع مَنْسِم : طرف خف البعير .
والشاهد فيه : « أوعدني ... رجلي » حيث أبدل الاسم الظاهر من ضمير المتكلم ، بدل بعض .

(١) ينظر : شرح الكافية ٤٠٨/٢ .

[عطف البيان]

قوله : (**عَطْفُ الْبَيَانِ : تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّح مَتْبُوعَهُ**) .

قوله : (**تَابِعٌ**) جنس الحد يعم التوابع . وقوله : (**غَيْرُ صِفَةٍ**) : احتراز عن النعت .

وقوله : (**يُوَضِّح مَتْبُوعَهُ**) يخرج التوكيد والبدل ، وعطف النسق .

قوله : (**مِثْلُ : أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر**) . قصته أنه أتى أعرابي إلى عمربن الخطاب فقال : « إن أهلي بعيد ، وأنا على ناقة دبراء[1] عجفاء[2] نقباء[3] » ، واستحمله ، فظنه كاذباً فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره[4]:

أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مَنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

وعمر مقبل من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : أغفر له اللهم إن كان فجر قال : « اللهم[5] صدق » حتى التقيا ، فأخذ بيده ، فقال : « ضع عن راحلتك » فوضع ، فإذا هي نقبة عجفاء ، فحمله على بعير ، وزوده ، وكساه .[6]

قوله : (**وفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظاً**) ، ومعنى .

أما لفظاً ففي مثل قوله[7] :

---

(١) الدَّبَرَةُ : قَرْحة الدابة والبعير ، والجمع دَبَرٌ وأدْبار . ودَبِرَ البعير يَدْبَرُ دَبَراً فهو دَبِرٌ وأدْبَرُ ، والأنثى دَبِرةٌ ودَبْرَاءُ . والدَّبَرُ : الجرح الذي يكون في ظهر الدابة . وقيل هو أن يقرح خف البعير . ينظر: اللسان (دبر) ٢٨٤/٤ .

(٢) العَجَفُ : ذهاب السِّمن والهزال . وقد عَجِفَ وعَجُفَ فهو أَعْجَفُ وعَجِفٌ والأنثى عجفاء ، وعجف ، والجمع عِجَاف . ينظر : اللسان (عَجِف) ٦٢/٩ .

(٣) نقِبَ البعير : إذا رَقَّت أخفافه . ينظر اللسان (نقب) ٢٤٩/٤ .

(٤) الرجز لعبدالله بن كيسبه في الاصابة لابن حجر ٧٥/٥ ، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ . و لرؤبة بن العجاج في شرح المفصل ٧١/٣ . وهذا بعيد لوفاته سنة ١٤٥هـ . و بلا نسبة في المفصل ١٥٧ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٧١، وأوضح المسالك ٣٠٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/٣، والوافية ١٨٢ ، وشرح التصريح ١٤٧/٢ ، واللسان (نقب) ٢٤٩/١٤ .

والشاهد فيه قوله : « أبو حفص عمر » فـ « عمر » عطف بيان لقوله « أبو حفص ».

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) تنظر القصة في : اللسان (نقب) ٢٤٩/١٤ ، والاصابة لابن حجر ٧٥/٥ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥ ، والكتاب ١٨٢/١ ، الأصول ١٣٥/١،وشرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، والمفصل ١٥٧ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٣/١ ، وشرح الوافية ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١، وشرح التسهيل ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٣ ، وخزانة الأدب ٢٦٣/٤ .

وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع رجلاً من بكر، فوقعت عليه الطير وبه رمق ،فجعلت ترقب موته لتتناول منه .

// أنا ابنُ التَّاركِ البَكْرِيِّ بِشرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً ٦٢/ب

فإن البدل في حكم تكرير العامل دون عطف البيان ، فهذا البيت يجوز على أن « بشر » عطف بيان . ولا يجوز إذا جعلته بدلاً ؛ لأنه يكون « التارك » مضافاً إلى « بشر » . ولا يجوز : « التارك بشر » كما لا يجوز : « الضارب زيد » إلاّ عند الفراء[١] ؛ ولهذا أنشده المبرد[٢] بنصب « بشر » لَمَّا ذهب إلى أنه بدل . والله أعلم .

وكذا في النداء تقول في عطف البيان: « يا غلامُ بشرٌ وبشراً »[٣] ، ولا تقول في البدل إلاّ[٤] : « يا غلامُ بشرُ » .

والفرق المعنوي أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان ، فإنه[٥] بيان . والبيان فرع المُبَيَّن ، ولولا المُبَيَّن لم يؤت به ، فيكون المقصود هو الأول[٦] .

و « التارك » في البيت إن عديناه[٧] إلى مفعولين فقوله « عليه الطير » ثانيهما ، وإلاّ فهو حال . وقوله : « ترقبه » حال من « الطير » إن كان فاعلاً لـ « عليه » ، وإن كان مبتدءاً فهو حال من الضمير المستجن[٨] في عليه . ومعنى « ترقبه » أي : تنتظره واقعة حوله ؛ لأن الطير لا تناوله ما دام به رمق .

ونحو قولهم: « أعجبني من زيدٍ عِلْمُهُ، ومن عمروٍ جُودُهُ » الثاني منهما كأنه عطف بيان، والمُبَيَّنُ محذوف ، والأصل : أعجبني شيءٌ من أوصاف زيد عِلْمُهُ ، وخصلةٌ من خصال عمرو جُودُهُ .

وكذا : « كسرتُ من زيدٍ يَدَهُ » ، أي : كَسرتُ عضواً منه يَدَهُ .

هذا آخر قسم المعربات من الأسماء . والحمد لله رب العالمين على درك السول ، وبلوغ

---

(١) سبقت هذه المسألة ص ٣٢١ــ ٣٢٢.

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١/١٣٥ : « قال أبو العباس : لا يجوز عنده في « بشر » إلا النصب » .

(٣) تقول هذا بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ ، ومنصوباً حملاً على المحل .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : فإن .

(٦) في (غ) : الأولة .

(٧) في (غ) : عدينا .

(٨) في (غ) : المستحق .

الغرض المأمول . حمداً لا يبلغ مداه[1] ، ولا يدرك أقصاه[2] ، ولا يستحقه أحد سواه . وصلواته وصلواته على نبيه[3] المنتخب[4] الأواه ، وعلى آله[5] البررة الهداه[6] . ولا حول ولا قوة إلا بـــالله بالله العلي العظيم .

---

(١) في (ش) : مداؤه .

(٢) في (ش) : أقصاؤه .

(٣) في (ش) : نبيه محمد .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : (وعلى آله الطيبين الطاهرين . ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العظيم . بخط مالكه الفقير إلى عفو ربه محمد بن صلاح بن محمد القاسمي نسباً والزيدي مذهباً ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين . والحمد لله رب العالمين . كان تمام رقمه بعصر الاثنين تاسع عشر شهر شعبان سنة ١٠١٧هـــ) .

(٦) في (غ) : (والحمد لله على كل حال من الأحوال ، وصلواته على سيدنا محمد خير آل وآله . وافق الفراغ من زبر هذا الجزء المبارك نهار الاثنين قبيل غروب الشمس لعله ١٩ تاسع عشر شهر جمادى الأولى ، ختمه الله بخير سنة ١٠٣٠هـــ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلوات والسلام بخط مالكه الفقير إلى كرم الله وعفوه أسير الذنوب الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى بن محمد بن يحيى العنسي ، رزقه الله حفظ معانيه ، وأعانه على إدراكها ، وعصمه عن اقتراف معاصيه . إنه ولي ذلك والقادر على ما هنالك . وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين . ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم . يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب) .

[التوابع] **٤٧٨**

[النعت] **٤٨١**

[تعريفه] ٤٨١
[فائدة النعت] ٤٨٢
[النعت المشتق] ٤٨٣
[وصف النكرة بالجملة الخبرية] ٤٨٥
[النعت الحقيقي و النعت السببي] ٤٨٦
[امتناع وصف الضمير والوصف به] ٤٩١
[شرط الموصوف] ٤٩١
[شرط الموصوف] ٤٩٤
[لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام] ٤٩٥
[بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف] ٤٩٧

[عطف النسق] **٥٠١**

[العطف على الضمير] ٥٠١
[حكم المعطوف] ٥٠٦
[العطف على عاملين مختلفين] ٥٠٨
[بقية أحكام العطف] ٥١٠

[التأكيد] **٥١٤**

[أقسام التأكيد] ٥١٦
[التأكيد اللفظي] ٥١٦
[التأكيد المعنوي] ٥١٩
[تأكيد الضمير المتصل المرفوع] ٥٢١
[ترتيب ألفاظ التأكيد المعنوي] ٥٢٢

[البدل] **٥٢٤**

[تعريفه] ٥٢٤
[أقسام البدل] ٥٢٥
[التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه] ٥٢٧
[إبدال الاسم من الضمير والعكس] ٥٢٨
[ترتيب التوابع] ٥٣١

[عطف البيان] **٥٣٢**

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم][2]

[المبـــني]

قوله : (**الْمَبْنِيُّ : مَا نَاسَبَ[3] مَبْنِيَّ الأَصْلِ ، أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ**) .

المبني قسمان[4] : أحدهما مبني لفقدان موجب الإعراب أي : التركيب كأسماء العدد كواحد، اثنان ، وأسماء حروف الهجاء كألف با تا ثا ، والأسماء المعددة كـــ « زيد ، عمرو ، بكر»[5] و الأصوات كـــ « تخ[6] ، وجه[7] » .

والثاني : مبني لوجود سبب ، وذلك السبب كمشابهة الحرف ، أو[8] الفعل الماضي ، أو الأمر[9] . وذلك كالمضمرات ، والمبهمات ، والمركبات ، والكنايات ، وأسماء الأفعال ، وبعض الظروف . و« **أو** » ههنا لأحد الشيئين[10] لا للشك .

والنحاة حدوا المبني بـــ : ما لا يختلف آخرُهُ [11]. قال نجم الدين : « وحَدُّ ابن الحاجب لا يصح إلا لمن يَعْرِفُ ماهية المبني على الإطلاق ، ولا يَعْرِفُ مبنيَّ الأسماءِ ؛ لأنه ذكر في حد المبني

---

(١) في (ش) بعدها : رب يسر ، وأعن يا كريم . وفي (غ) : وبه نستعين .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٥٧/١: « قال : مناسبة ولم يقل مشابهة ، لأن بعض المبنيات ليس مشابهاً لما لا تمكُّن له كالمضاف إلى المبني وكباب فجار وفساق » .

(٤) هذا مذهب ابن الحاجب حيث يرى أن المبني يكون لأحد أمرين : إما مناسبته لمبني الأصل ، وإما لوقوعه غير مركب . خلافاً لأبي علي في الأمر الأخير . ينظر : شرح الرضي ١/ ٥١، والارتشاف ٦٧٥/٢ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٦٧٦/٢: « فأما الأسماء المسكنة قبل التركيب فلا توصف ببناء ولا إعراب خلافاً لمن زعم أنها معربة في الحكم لا في اللفظ ، وخلافاً لمن ذهب إلى أنها مبنية ، وهو اختيار ابن مالك » .

(٦) تِخْ بالكسر ، اسم صوت لزجر الدجاج . ينظر : قاموس المحيط (تخ) ٣٧١/١ .

(٧) قال في اللسان (جهجه) ٣٩٥/٢ : « جه حكاية صوت الأبطال ، وجه جه : تسكين للأسد والذئب و غيرهما ».

(٨) في (غ) : و .

(٩) هذا عند الزمخشري ، وابن الحاجب ، والرضي ، ومتابعيهم . وعند غيرهم ومنهم ابن مالك ، ومن تابعه أن سبب بناء الاسم إنما هو شبهه بالحرف فقط ، وأما شبهه للفعل فهو سبب منع الصرف فقط . ينظر : ينظـــر : المفصـــل ١٦١، وشرح المفصل ٣/ ٨٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/١،وشرح الرضي ٥/٣، والارتشـــاف ٦٧٥/٢، وشـــرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٣٠/١وما بعدها ،وشرح التصريح ٤١/١ .

(١٠) في (غ) : شيئين .

(١١) ينظر : الجمل للزجاجي ٢٦٠،والإيضاح العضدي ٧٦، وشرح ابن الحاجب للكافية ٦٧٢/٢،وشرح الرضي ٥/٣.

لفظ « المبني » . فلو لم يَعْرِفْ ماهية مطلق المبني لكان قد عَرَّفَ المبني بالمبني »[1] .

[ألقاب البناء]

قوله : (**وأَلْقَابُهُ : ضَمٌّ ، وفَتْحٌ ، وكَسْرٌ، ووَقْفٌ**) .

أي : ألقابُ حركاتِ أواخرِ المبنيِّ ، وسكونِه . ولفظُ الضمِّ ، والفتحِ ، و الكسرِ اسمٌ لمطلق الحركة سواء كانت حركة المبني كضمةِ « حَيْثُ » ، أو حركة المعرب كما يقال : « زَيْدٌ مُحَرَّكٌ بالضم » في حال الرفع ، أو حركة بِنْيَةٍ كضمة جيم « رجُل » ، وقاف « قُفل » . ولا يقع لفظ الضم على الواو في « يا زيدون »، ولا على الألف في: « يا زيدان » [بخلاف الرفع فإنه يطلق على واو: « جاءني الزيدون ، وأبوك »، وعلى الألف في : « جاءني الزيدان »][2] .

قال نجم الدين: « هذا على مذهب المصنف »[3]. قال : « والذي يغلب في ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب // إلا للحركات، ثم إنهم يطلقونها مجازاً على الحروف لقيامها مقام الحركات[4] » . قال : « فأيش المانع على هذا من[5]إطلاق أسماء حركات البناء على الحروف القائمة مقامها مجازاً[6] »[7] . ٦٣/أ

واعلم أنَّ التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء وسكونيهما في اصطلاح البصريين تقريب على السامع[8] .

وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون بينها.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/٥.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٦ .

(٤) فقولهم : في نحو: « رأيت الزيدَين » إن « الزيدَين » منصوب : مجاز . ينظر : شرح الرضي ٣/ ٦.

(٥) في (غ) : فأيش المانع من هذا على .

(٦) فيقال في : « لا رجلين » إنه مفتوح . ينظر : شرح الرضي ٣/٦.

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٦ .

(٨) قال ابن يعيش : « أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينها ، فإذا قال : هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائدة وإيجاز ؛ لأن قولنا : مرفوع يكفي عن أن يقال لـــه : مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل ، وربما خالف بعض الكوفيين ، وسمى ضمة البناء رفعاً، وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجهُ الأولُ ؛ لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة » .

ينظر : شرح المفصل ٣/٨٤ . وتنظر المسألة في الكتاب ١/١٣ ، والإيضاح العضدي ٧٦ ، وشرح اللمع للضـــرير٩، وأسرار العربية ٢٠ ، واللباب ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٠ ، وشرح الكافية لابـــن الحاجـــب ٢/٦٧٣ ، وشرح الرضي ٣/٦،٧ ، والموشح ١٤١ ، والنجم الثاقب٢/٦٠٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٧٤ .

[حصر المبني من الأسماء]

قوله : (**وهِيَ الْمُضْمَرَاتُ ، [وأَسْمَاءُ الإشَارَةِ ، والْمَوْصُولاَتُ ، وأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ ، والأَصْوَاتُ ، والْمُرَكَّبَاتُ ، والْكِنَايَاتُ ، وبَعْضُ الظُّرُوفِ]**[1]) . إلى آخره .

حصر جميع المبنيات جملة ، فَلْيُطْلَب لكل واحد منها علة البناء ؛ لأنَّ أصل الأسماءِ الإعراب . هذا فيما بُنِيَ على السكون الذي هو أصل البناء . وما بُني على حركة يُطلب له مع ذلك : علةٌ لبنائه على حركةٍ ، وعلةٌ لِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها ؟ .

واعلم أن جملة عِلل البناء في الأسماء سِتٌّ عِلَلٍ[2]: خمسٌ مُوْجِباتٌ للبناء، وواحدةٌ مُجَوِّزَةٌ له .

فالأولى : مشابهةُ الحرفِ ، كما شابهه المضمرات ، والمبهمات ، والغايات بالحاجة إلى غيرها .

والثانية : مشابهة ما شابه الحرف ، كالمنادى المفرد المعرفة ، فإنه أشبه المُضْمَرَ[3]المُشْبه للحرف .

والثالثة : تضمن الحرف ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط بتضمنها همزة الاستفهام ، و« إنْ » الشرطية . و« أمس ، والآن » ونحوها بتضمن[4] « لام » التعريف[5].

والرابعة : وقوع الاسم موقع الفعل ، وتضمن معناه ،كأسماء الأفعال .

والخامسة : أن يشابه ما وقع موقع الفعل كـــ « فجارِ ، وفساقِ ، وقطام » بنيت لمشابهة « نزال » الواقع موقع « انزل » .

وأما السادسة : فالإضافة إلى غير المتمكن ، نحو إضافة الظرف[6] إلى الجملة ، أو إلى

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٢ .

(٢) تنظر هذه العلل في شرح المفصل ٨٠/٣ ــ ٨١، والنجم الثاقب ٦٠٧/٢.

(٣) فهو واقع موقع « أنت » من حيث كان مخاطباً ، وأسماء الخطاب مبنية . ينظر : شرح المفصل ٨١/٣ .

(٤) في (غ) : بتضمنهما .

(٥) اختلف النحاة في علة بناء « الآن » ، فقال الزجاج : « بني لتضمنه معنى الإشارة » ، وقال ابن السراج : « إنما بني لأنه لم يسمع له نكرة ، فخالف ما عليه الأسماء » ، وقال أبو علي : « حذف الألف واللام منه، وضمن الاسم معناهما فبني، وزيدت ألف ، ولامٌ أخرى ، وبني على حركة لسكون ما قبل آخره ، وفتح إما لأن الفتحة أخف الحركـــات ، أو لأن الفتحة من الألف » . ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٢٥/١ و ٢٥/٣ ، والأصول ١٣٧/٢ ، و شرح اللمع للضرير١٠ .

(٦) لأنه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن من الأسماء ، فاكتسى منه البناء ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من أحكامه ، وقد أجروا « غيراً ، ومثلاً » مجرى الظرف في ذلك لا بهامهما . ينظر : شرح المفصل ٨١/٣ .

« إذ » كقوله تعالى : ﴿ يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[1] [2] ، و ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[3] [4]، و﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[5][6]، و« يومئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ » . وإضافة « مثل ، وغير » إلى « ما »، أو[7] « أنْ » ، أو[8] « أنَّ » . قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[9] ، وقال[10]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقال[11]:

غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعِينُ على الهَمِّ إذا خِفْتُ بالثَويِّ[12] النَجَاءُ

مَنْ بَنى هذه[13] المضافات فتحها ، ومن أعربها فعلى حسب العوامل ؛ لأن بناءها جائز غير واجب .

---

(١) المرسلات : ٣٥ .

(٢) قرأها بالفتح المطوعي . ينظر : إتحاف فضلاءالبشر٤٣١ .

(٣) المائدة ١١٩.

(٤) قرأ بالفتح نافع . ينظر : العنوان ٨٨ ، والكشف ٤٢٣/١ ، والفتح الرباني ١٦٦ .

(٥) الانفطار ١٩.

(٦) قرأها بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ، وقرأ الباقون بالفتح . ينظر : العنوان ٢٠٤، والفتح الرباني ٢٨٣، وإتحاف فضلاء البشر ٤٣٥.

(٧) في (غ) : و .

(٨) في (غ) : و .

(٩) الذاريات ٢٣.

(١٠) البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ . ولأبي قيس بن رفَاعة في شرح أبيات سيبويه ١٣٠/٢ ، والمفصل ٨٠/٣ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣١/٢ ، ١٢٧/٣ .
والأوقال : جمع وَقل . يريد : لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة ، فنفرت .
والشاهد فيه قوله : « غير أن نطقت » حيث بنى « غير » على الفتح لإضافتها إلى « أنْ » .

(١١) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلْزة في ديوانه ٢١ ، وشرح المعلقات السبع ٢١٨، والخزانة ٤١٥/٣ .
والشاهد فيه قوله : « غَيْرَ أَنِّي » حيث يجوز أن تكون « غير » مبنية على الفتح لإضافتها إلى « أنَّ » .

(١٢) في (غ) : الثوا .

(١٣) سقطت من (ش) .

[الضمائر]

[تعريفها]

قوله : (**الْمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أو مُخَاطَبٍ ، أو غَائبٍ**) .

اعلم أن المَضْمَرَ في اللغة المُخْفَى[1]، قال الطرماح[2][3] :

يَبْدُو وتُضْمِرُهُ البِلادُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عَلَمٍ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

وفي الاصطلاح : ما ذكره .

فقوله : (**ما**) جنس الحد .

وقوله : (**وُضِعَ لمتكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ ، أو غَائبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً، أو مَعْنىً، أو حُكْماً**) .

لمتكلم[4]مثل : « أنا » ، أو مخاطب مثل « أنت » ، أو غائب مثل « هو » ، تقدم ذكره لفظاً[5] نحو : « زيدٌ ضربته ، وضرب غُلامَه زيدٌ » ، أو معنى[6] مثل : ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[7] ، وقوله : ﴿ وَإِن[8] كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾[9]. أو حكماً[10] نحو قولك في ضمير الشأن :

---

(١) ينظر مادة (ضمر) في اللسان ٨/٨٥ ، والقاموس ٤٠٠ .

(٢) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي ، ويكنى أبا نفر وأبا ضبينة . والطرماح الطويل القامة . والطرماح من فحول الشعراء الإسلاميين وفصحائهم ، ومنشؤه بالشام ، وانتقل إلى الكوفة بعد ذلك مع من وردها من جيوش أهل الشام . توفي سنة ١٢٥هـ . ينظر : الأغاني ١٢/ ٤٤، والأعلام ٣/٢٢٥.

(٣) البيت من الكامل ، وهو للطرماح في أساس البلاغة (ضمر) ٢/ ٣٧٨، وسر الفصاحة ١/٢٤٩، وتاج العلوم ١/٢٧٠.

(٤) في (غ) : قوله : لمتكلم .

(٥) التقدم اللفظي على قسمين :أحدهما متقدم لفظاً تحقيقاً نحو : « ضرب زيدٌ غلامه » ، والآخر متقدم لفظاً تقديراً ، نحو : « ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ » فـ « زيد » متقدم في اللفظ تقديراً ؛ لكونه فاعلاً . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٧٥، وشرح الكافية للرضي ٣/٩ ، والوافية في شرح الكافية ١٨٤ ، والموشح ١٤٢ .

(٦) التقدم المعنوي أن يتقدم على الضمير ما يدل عليه من لفظ كقوله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [المائدة :٨] فـ « هو » يرجع إلى « العدل » الدال عليه « اعدلوا » . أو لدلالة السياق عليه كقوله تعالى : ﴿ ولأبويه ﴾ [النساء :١١] فإنه يرجع إلى الموروث الدال عليه ذكر الميراث . وكذا قوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدةً ﴾ [النساء : ١١] أي : كانت الوارثة واحدة . وهو في بيان الوارث . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب٢/٦٧٦ ، و شرح الرضي ٣/١٢ ، والموشح ١٤٢.

(٧) المائدة : ٨ .

(٨) في (غ) : فإن .

(٩) النساء : ١١.

(١٠) التقدم الحكمي : أن يكون المفسِّر مؤخراً لفظاً ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير ، إلا ذلك الضمير.=

« هو الأميرُ خارجٌ ، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ ، ورُبَّه رجلاً » . فالتقدم اللفظي يكون تحقيقاً وتقديراً. فالتحقيقي: « زيدٌ ضربته » . والتقديري : « ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ »[1]. والتقدم المعنوي : أن يَتقدَّم لفظٌ يتضمن المفسِّر مثل ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ ﴾[2] ، فالفعل متضمن[3] للمصدر الذي هو« العدل ». أو يكون سياق الكلام مستلزماً لمفسِّر الضمير نحو[4]قوله تعالى : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءَ ﴾[5] أي : الوارثات .

واحترز بهذا الفصل من غير المضمرات ؛ فإنها وضعت للغيبة من غير حاجة إلى تقدم ذكر، فيخرج قول من اسمه « زَيْد »[6] : « زيدٌ فعل كذا » ، وقولك[7] لزيد : « يا زيد[8] افعل » ، وقولك : « زَيْدٌ فَعَل كذا » ، فإنَّ « زيد » وإن أطلق على المتكلم والمخاطب و الغائب إلا أنه لم يوضع للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر . فإن [الأسماء الظاهرة موضوعة للغيبة لا باعتبار تقدم الذكر][9] ، فمن ثم جاز في : « يا تميمُ كلكم » : « يا تميم كلهم » . وعند نجم الدين أن الضميرَ الذي يجيء مفسِّره بعده كضمير الشأن ، وضمير « نِعْمَ ، وبئس ، ورُبَّهُ » نكرةٌ . وكذا // إذا كان مفسِّره متقدماً وهو نكرة غير متخصصة نحو : « رُبَّ رجلٍ لقيته » ، فهذا الضمير عنده نكرة أيضاً[10] ، وعند النحاة أنه معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان مفسره قبله[11]. ٦٣/ ب

=فهو وإن لم يتقدم لفظاً ولا معنى ، إلا أنه في حكم المتقدم ؛ نظراً إلى وضع الضمير الغائب . وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسِّر عليه ؛ لأنه وضَعَهُ الواضع معرفة لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه . فإن ذكرته و لم يتقدم مفسره بقى مبهماً منكّراً ، لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه . فإن قيل : وما الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسِّره عنه ؟ قيل : قصد التفخيم والتعظيم . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢/٣، والنجم الثاقب ٦١٤/٢ .

(١) في (غ) : زيد ضرب غلامه .

(٢) المائدة : ٨ .

(٣) في (غ) : يتضمن .

(٤) في (غ) : مثل .

(٥) النساء : ١١ .

(٦) في (ش) : زيد فتكلم .

(٧) في (غ) : وكذا قولك .

(٨) في (غ) : (ز) فسقطت الياء والدال .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١٢/٣ .

[قسماه المتصل والمنفصل]

قوله : (**وهُوَ مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ . فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُ بِنَفْسِهِ**) أي : الذي لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله تكون كالتتمة لها .

والمُتصِلُ : ما يتصل بعامله ، ويكون كالتتمة له وكبعض حروفه . فالضمائر المستترة كلها متصلة ، وبعض الضمائر[1] البارزة متصلة ، وباقي البارزة منفصلة .

قوله : (**وهُوَ مَرْفُوعٌ ، ومَنْصُوبٌ ، ومَجْرُورٌ . [فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ ، والثَّالِثُ مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ]**[2].

لما كان الضمير كناية عن الظاهر ، وقائماً مقامه انقسم كالظاهر إلى مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور . وإنما أقيم المضمر مقام المظهر إمَّا لرفع الالتباس كما في المنفصلة ، أو للاختصار[3] كما في المتصلة .

وانقسم المرفوع والمنصوب إلى متصل ومنفصل . وأما المجرور فمتصل لا غير . صارت الضمائرُ خمسةَ أنواعٍ ، وكل واحد من الأنواع[4] الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولاً ؛ لأن كل واحد منها إما لمتكلم[5] ، أو مخاطب ، أو غائب . وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن[6] يكون لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع . صارت تسعة . وكل واحد من التسعة إما مذكرٌ ، أو مؤنثٌ ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة . فوضعوا للمتكلم في كل نوع لفظين لستة مدلولات[7] ، واحدٌ مُشْتَرِكٌ بين مفرد المذكر ، [ومفرد المؤنث . وواحد مشترك بين مثناه المذكر، ومثناه المؤنث ، ومجموعه المذكر][8]، ومجموعه المؤنث .

ووضعوا للمخاطب [في كل نوع][9] خمسة ألفاظ كذلك ، أربعة نصوص[10] ، و واحد

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٣ .

(٣) في (ش) : الاختصار .

(٤) في (غ) : واحد من هذه الأنواع .

(٥) في (غ) : متكلم .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) وذلك كـ « ضربت ، وضربنا » ، فـ « ضربت » مشترك للواحد المذكر و للواحد المؤنث ، و« ضربنا » للأربعة : المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر ، والمجموع المؤنث . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٨٠/٢.

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين آخره في (غ) وجعله بعد قوله (كذلك) .

(١٠) وهي « ضربتَ ، وضربتِ ، وضربتم ، وضربتنَّ » .

مشترك بين المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث[١].

[ووضعوا للغائب أيضاً في كلِّ نوعٍ خمسةَ ألفاظٍ، أربعة نصوص[٢]، وواحد مشترك[٣] بين المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث][٤] إلا أنه يزاد في مثنى مؤنثه[٥] « تاء » التأنيث وهي حرف ، وليست من جملة الضمير . فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر مدلولاً.

قوله : (**الأَوَّلُ : ضَرَبْتُ ، وضُرِبْتُ ، إلى ضَرَبْنَ ، وضُرِبْنَ**) .

اعلم أنَّ أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل ؛ لأن المرفوع [مقدم على غيره ، والمتصل مقدم على المنفصل ؛ لأنه أخصر . وإنما كرر التمثيل ؛ لأن المرفوع][٦] المتصل قد يكون فاعلاً كالتاء في « ضَربتُ » ، وقد يكون نائباً عن[٧] الفاعل كالتاء في « ضُرِبْتُ » . [وإنما ضموا التاء][٨] لمناسبة الضمة لحركة الفاعل ، وخصوا المتكلم بالضمة لِمَقْدَمِهِ[٩] [١٠] ، وارتجلوا لمثنى[١١] المتكلم وجمعه صيغة وهي « نا » ، ولم يبنوها على مفرده ؛ لأن مثناه ليس على قياس الثنائي ؛ لأنك إذا فَصَّلْتَ « نا » في مثناه قلت : « أنا وفلان » ، وإذا فصَّلته [في مجموعه قلت : « أنا وفلان وفلان » بخلاف المخاطب ، فإنك][١٢]إذا فصَّلت «تُما» قلت : « أنت ، وأنت[يا فلان »][١٣]. وكذا[١٤] مجموعه . وفتحوا التاء في المخاطب فرقاً وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً .

---

(١) وهو : « ضربتما » .

(٢) وهي : « ضَرَبَ ، وضَرَبَتْ ، وضربوا ، وضربْنَ » .

(٣) وهو « ضربا » ويزاد في مؤنثه التاء « ضربتا » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : المؤنث .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (غ) : من .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) : لتقدمه .

(١٠) أي : لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

(١١) في (غ) : المثنى .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٤) في (غ) : وكذلك في .

وزادوا الميم قبل[1] ألف المثنى في « تُما » ، وقبل واو الجمع[2] في « تموا » ؛ لئلا يلتبس المثنى بالمفرد المشبعة فتحته للإطلاق كقوله[3]:

رآني[4] مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي وقال مَنِ المُطَالبُ قلتُ أنتا

ولئلا يلتبس الجمع بالمتكلم المشبع ضمته . وزيدت الميم ؛ لأنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لغنتها ، ومخرجها مخرج الواو. ثم حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن[5] لم يلها ضميرٌ أشهر من إثبات الواو مضموماً ما قبلها فـــ « ضربتم » أشهر من « ضربتموا » للأمن من الالتباس بالمثنى بثبوت ألف المثنى . وأما إذا ولي ميم الجمع ضمير نحو: « ضربتموه » وجب في الأعرف رجوع الواو لتوسطها . وجوَّز يونس[6] : « ضَرَبْتُمْهُ » . قال نجم الدين : « ولم يثبت ما ذهب إليه»[7] [8]. وإذا لقي ميم الجمع ساكن ضُمت ، [ويجوز كسرها[9] نحو : « ضربتمِ اليومَ ».

// وزيد في جمع المؤنث نونٌ مشددةٌ ؛ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر][10] ؛ لمشابة النون لهما بالغنة مع كونها الجميع من حروف الزيادة . ٦٤/أ

---

(١) في (غ) : (مثل) بدل (قبل) .

(٢) في (غ) : المجموع .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) في (غ) : رماني .

(٥) في (غ) : إذا .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٧: « وزعم يونس أنه يقول : أَعْطيتُكُمْهُ ، وأعطيتُكُمْهَا ، كما يقول في المظهر . والأول أكثر وأعرف » . و ينظر : التسهيل وشرحه ١٢٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨/٣ ،والارتشاف ٩١٣/٢، وشفاء العليل ١٧٥/١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٨/٣ .

(٨) قال ابن مالك : « ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أراهُمْني الباطلُ شيطاناً » » . ورد عليه أبو حيان بقوله :« وإذا لم يعلم فقد علم يونس وسيبويه » . ينظر : شرح التسهيل ١٢٠/١ ، وشفاء العليل ١٧٥/١ . وقال في الارتشاف ٩١٣/٢: « وليس تجويزه مختصاً بيونس ، كما زعم ابن مالك ، بل نص على جوازه سيبويه ، وذكر أن الوصل بالواو أكثر وأعراف » .

(٩) قال ابن مالك : « ضمها قبل ساكن نحو : ﴿ بِهُمُ الأسباب ﴾ [البقرة: ١٦٦] أشهر . وقد تكسر الميم قبل ساكن » . ينظر : شرح التسهيل ١٣٠/١ .

(١٠) أخر هذه العبارة في (غ) بعد قوله (حروف الزيادة) .

واستتر ضمير الغائب والغائبة[1] ؛ لأنه لما كان مفسِّرُ الغائب لفظاً متقدماً أرادوا[2] أن تكون ضمائر الغائب أخصر، فحذفوه في اللفظ في المفرد ؛ إذ لا أخف من المحذوف . واقتصروا في مثناه على الألف ، وفي مجموعه على الواو .

وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال[3] :

فلو[4] أنَّ الأطبَّا كانُ حَوْلي وكَانَ مَعَ الأطبَّاءِ الأُسَاةُ

واقتصروا لجمع المؤنث[5]على نون واحدة في مقابلة الواو .

واضطر النحاة في التعبير عن المستتر بلفظ المنفصل ؛ لأنه لم يوضع للمستتر لفظ ، فعبروا عنه بالمنفصل ؛ لكونه مثله في الإعراب ، ولكونه مستقلاً يمكن النطق به من غير اتصال بعامل ، وليس المراد أن المستتر هو هذا المصرح به[6] في نحو[7] قولهم : « زيدٌ ضرب » أي : هو ، و« هند ضربت » أي : هي . هذا كله في الماضي .

وأما المضارع فلم يبرز المضمر في المتكلم مطلقاً كقولك: « أَضْرِبُ ، ونَضْرِبُ » ؛ لإشعار حرفي المضارعة بالفاعل ، فالهمزة مشعرة بأن الفاعل « أنا » ، والنون بأن الفاعل « نحن » . واستتر في مفرد [المخاطب كقولك : « تَضْرِبُ » أي : « أنت » إجراءً لمفردات المضارع مجرىً واحداً في الاستتار . واستتر في مفرد][8] الغائب ؛ لأن « يضرب » بالياء نص فيه ، وفي الغائبة نحو : « هند تضرب » ؛ لتقدم ذكرها قبله مميزة[9] من ضمير المخاطب .

وحكم الأمر والنهي[10] حكم المضارع ؛ لأنهما مأخوذان منه .

---

(١) سقطت هاء « الغائبة » من (غ) .

(٢) في (غ) : أراد .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في مجلس ثعلب ١٠٩ ، والحيوان ٢٩٧/٥، والإنصاف ١٨٥/١، وشرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩ ، وشرح الرضي ١٨/٣ ، وشفاء العليل ١٧٦/١ ، وهمع الهوامع ١٩٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٥ .
والأساة : جمع آس ، كقضاه جمع قاضٍ . والآسي : الطبيب .
والشاهد فيه قوله : «كانُ حولي» حيث حذف اسم كان وهو «واو»الجماعة ، واكتفى بالضمة دالة عليه .

(٤) في (غ) : ولولا .

(٥) في (غ) : مؤنثة .

(٦) (به) زيادة من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) مميزة له .

(١٠) نحو : « افعلْ ولا تفعلْ » .

واستتر الضمير أيضاً في الصفات من اسم الفاعل ، واسم المفعول[1] وغيرهما في المتكلم و المخاطب و الغائب مطلقاً[2] ؛ لئلا يؤدي بروزه إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين[3] ؛ لأنها غير عريقةٍ في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل ، وكذا أسماء الأفعال والظروف .

واعلم أنه لا يستتر من الضمائر إلاّ هذا النوع أعني المرفوع المتصل دون الأنواع الأربعة الباقية ، فلا يستتر منها شيء.

واعلم أن المرتبتين الأوليتين[4] في هذا النوع مختصة بأولي العلم ، والمرتبة الثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلاّ «ضربوا أو[5] ضُربوا» فإنه يختص[6] بأولي العلم.

قوله : (**والثَّانِي « أَنَا » إلى « هُنَّ »**) .

يعني : أنهم وضعوا للمرفوع المنفصل اثني عشر ضميراً لثمانية عشر مدلولاً كالمتصل فقالوا « أنا » للمتكلم المذكر والمؤنث ، وقد يقال « هَنا » وقد يقال « آنا » بالمد ، وقد تُسكن نونه في الوصل نحو: « أنْ فعلت »[7]. وهذا الضمير عند البصريين[8] همزة ونون . والألف يؤتى بها بعد النون [في حالة الوقف][9] لبيان الفتح ، وقد تُبَيَّنُ بهاء السكت كقول حاتم[10]: « هكذا فَزْدي أَنَه »[11].

---

(١) في (غ) : والصفة المشبة وغيرها .

(٢) هذه الصفات إذا جرت صفة لواحد كان فيها مضمر من الموصوف ؛ لما فيها من معنى الفعلية إلا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ ؛ لأنه قد علم أن كل فعل لا بد له من فاعل ؛ إذ لا يحدث شيء تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة نحو: قولك: « هذا رجل ضارب ومضروب » ، فإن وصفت بها اثنين أو جماعة ثنيت الصفة أو جمعتها فتقول : « هذا رجلان ضاربان، وغلامان مضروبان » ، وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمر وإن لم تكن إياها .
ينظر : شرح المفصل ١٠٩/٣ .

(٣) في (غ) : أو لغيرذلك .

(٤) في (ش) و (أ) : المرتبتان الأولتان .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في(غ) : مختص .

(٧) تنظر هذه اللغات في : شرح المنفصل ٩٤/٣، وشرح الرضي ٢١/٣ ، والارتشاف ٩٢٧/٢.

(٨) ينظر : العلل في النحو للورّاق ٢٥٨ ، وشرح اللمع للضرير ١٣٤، واللباب للعكبري ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٩٣/٣، وشرح الرضي ٢١/٣ ،والارتشاف٩٢٧/٢،وشفاء العليل ١٨٦/١، وشرح التصريح ١٠٣/١،وهمع الهوامع ١/ ٢٠١ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح المنفصل ٩٤/٣ ، وشرح التسهيل ١/ ١٣٧ ، وشرح الرضي ٢١/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠١/١ .

(١١) فَزْدي : أصلها فَصْدي ، قُلبت الصاد زاياً. والقصد : شق عِرْق الناقة ثم يستخرج منه الدم ويُشرب .
ينظر اللسان (فصد) ١٠/ ٢٧٠ .

وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة[1]. وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلاّ ضرورة نحو قوله[2] :

أَنَا سَيْفُ العَشيرةِ فاعْرِفُوني حُمَيْداً قد تذرَّيتُ السَّنَامَا

ومذهب الكوفيين[3] أن الألف بعد النون من جملة الضمير[4].

قال نجم الدين : « وسُقُوطها في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ، ومعاقبة هاء السكت له وقفاً دليلان[5] على زيادته ، وكونه لبيان الحركة »[6].

و« نَحْنُ » للمتكلم المثنى من مذكر ومؤنث ، وللمجموع من مذكر ومؤنث . وبُني على حركة ؛ لئلا يجمع ساكنان . وبني على الضم للدلالة على كونه ضميراً مرفوعاً[7]، أو على كونه ضميرَ جمعٍ الذي حقه الواو .

ووضعوا للمخاطب « أنت » ، والضمير الهمزة والنون ، وأما التاء فحرف خطاب . ومذهب الفراء[8] أنَّ «أنت» بكماله[9] ضمير ، والتاء من نفس الكلمة . وقال بعضهم[10] : هو « التاء » ، ولكن أدغموها[11] بـــ « أن » لَمَّا أرادوا // الانفصال . قال نجم الدين : ٦٤/ ب
« وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب »[12]. وكسروا « التاء » للمؤنثة فرقاً .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٣٨٧ ، وشرح الرضي ٢٢/٣ ، والارتشاف٩٢٧/٢.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، وشرح المفصل ٩٣/٣، ٩/ ٨٤ ، والمقرب ٢٤٦/١ والمنصف ١٠/١ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٢ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٣٨ .
وتذريت السنام : علوت ذروته .
والشاهد فيه قوله : « أنا سيف » حيث إن بني تميم يثبتون الألف في الوصل ، وغيرهم لا يثبتها إلا في الضرورة .

(٣) في (ش) الكوفيون .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٩٣/٣، وشرح الرضي ٢٣/٣ ،والارتشاف٩٢٧/٢، وشفاء العليل ١٨٧/١،وتاج العلوم٢٧١/١، وشرح التصريح ١٠٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٠١/١ . واختار مذهبهم ابن مالك ينظر : شرح التسهيل ١٣٧/١ .

(٥) في (غ) : دليلاً .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٢٣/٣ .

(٧) في (أ) و (ش) و (غ) : (ضمير مرفوع) . والصواب ما أثبته .

(٨) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : شرح المفصل٩٥/٣، وشرح الرضي ٢٣/٣،والارتشاف٩٢٧/٢،وشرح التصريح ١٠٤/١ والهمع ١٠٢/١.

(٩) في (غ) كماله .

(١٠) هو ابن كيسان . ينظر: شرح الرضي ٢٣/٣،والارتشاف ٩٢٧/٢،والنجم الثاقب ٦١٨/٢، وشرح التصريح ١٠٤/١وهمع الهوامع ٢٠١/١ .

(١١) في (غ) : دغموها .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣/٣ .

وللمثنى « أنتما » ، وللجمع المذكر « أنتم » ، وللمؤنث[1] « أَنْتُنَّ » . فَقَدْ[2] يؤخذ مما تقدم تعليل ذلك .

وقالوا في الغائب « هو ، هي ، هُمَا ، هُمْ ، هُنَّ » . والواو والياء في « هو، وهي » من نفس الكلمة عند البصريين . وللإشباع عند الكوفيين[3]. وكلام البصريين أولى ؛ لأنَّ حرف الإشباع لا يَتَحَرَّكُ ، ولا يَثْبُتُ إلا ضرورة[4].

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي ، والمضارع ، والأمر والصفات[5]. وتسكين هاء « هو ، وهي » بعد « الواو ، والفاء » ، و « لام » الابتداء جائز نحو : « وَهْوَ» ، و « فَهْوَ»[6] ، و« لَهْوَ » . وشبَّهوا : « ثم هو » بذلك . وقد تُسكَّنُ بعد همزة الاستفهام كقوله[7]:

أهْيَ سَرتْ أم عادني[8] حُلُمٌ

وقد تحذف الواو من« هو » ، والياء من« هي » ضرورة كقوله[9] :

فَبَيْنَاهُ يَشرِي رَحْلَهُ قال قائلٌ لِمنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

---

(١) في (غ) :(ولجمع) بدل (وللمؤنث) .

(٢) في (غ) : وقد .

(٣) ينظر : العلل في النحو للورَّاق ٢٥٩ ، والإنصاف ٢/ ٦٧٧ ، وشرح اللمع للضرير ١٣٥ ، وشرح المفصل ٩٦/٣ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ ، وشرح التصريح ١٠٤/١ . قال السيوطي :« وهذا المذهب هو المختار عندي » ينظر : الهمع ٢٠٣/١ .

(٤) في (غ) : لضرورة .

(٥) في (غ) : والصفا .

(٦) في (غ) : نحو : فهو ، وهو .

(٧) البيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ (المَرَّار العدوي) في الحماسة برواية الجواليقي ٤٣٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٣/٣، ومعجم البلدان (أميلح) ، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٠ .وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٥/١ ، و٣٣٠/٢ ، والمفصل ٤٦٨ ، وشرح المفصل ١٣٩/٩، وشرح التسهيل ١٣٩/١، ومغني اللبيب برقم ٥٦ ــ ٧٠٥ ، وشفاء العليل ١٨٨/١، والهمع ٢٠٣/١ .

وصدره : فقمت للطيف مُرْتاعاً فَأَرَّقَني *

والشاهد فيه قوله : « أَهْيَ » حيث سكن الهاء من « هي » مع همزة الاستفهام ، وهو قليل لم يجيء إلا في الشعر كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٩/١ .

(٨) في (غ) : عافني .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للعُجَيْر السلولي في شرح أبيات سيبويه ٣١٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٥ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٦٩/١ ،والإنصاف ٥١٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، ٩٦/٣ .

ويروي :(طويل) بدل (نجيب) .

يشري : يبيع . ورخو الملاط : سهل الجنب أملسهُ .

والنجيب : الجيِّد الأصيل . قال البغدادي:« والصواب بدله «ذلول» فإن القصيدة لامية » . الخزانة ٢٥٥/٥ .

وقوله[1]:

* دَارٌ لِسُعْدَى إذْ هِـــ من هَوَاكا

ويُسَكِّنُ الواو والياء قيس وأسد ، ويشددهما هَمْدان[2] قال[3]:

وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

والمرتبتان الأوليان مختصتان بأولي العلم ، والثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلاَّ « هُمْ » فمختص بأولي العلم .

وقوله : (**والثَّالِثُ** : « **ضَرَبَنِي** » **إلى** « **ضَرَبَهُنَّ** » [**و**« **إنَّني** » **إلى** « **إنَّهُنَّ** »][4]) .

لما فرغوا من المرفوع بدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله ، فوضعوا للمتكلم «الياء» إما ساكنة أو مفتوحة . فقيل : أصلها الحركة[5] ؛ لأنها على حرف ، ويجوز تسكينها . وقيل: أصلها السكون ، ورجحه نجم الدين[6] . وهي مشتركة بين المفرد المذكر، والمؤنث . والنون التي قبلها نون الوقاية . وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى .

ووضعوا « نا » مشتركاً بين مثنى المتكلم من مذكر ومؤنث ، ومجموع المتكلم من مذكر ومؤنث ،كما كان في متصل المرفوع .

والشاهد فيه قوله :« فبيناه » حيث حذف واو « هو » ضرورة ، والأصل : فبينا هو.

(١) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وشرح المفصل ٩٧/٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٣ ، وشرح الرضي ٢٥/٣، ٢٧٦/١ ، و الهمع ٢٠٣/١ ، والخزانة ٢٥٩/٥،٤/٢.

وصدره : هَلْ تعرف الدار على تبراكا .

والشاهد فيه قوله : « إذْهِ »على أن الأصل « إذ هي » فحذفت الياء ضرورة .

(٢) تنظر المسألة في المفصل ٩٨/٣،وشرح التسهيل ١٤٠/١، وشرح الرضي ٢٥/٣ ، الارتشاف٩٢٨/٢، والهمع ٢٠٤/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لرجل من هَمْدان في شرح التصريح ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٦/٣ ،وشرح التسهيل ١٤٠/١، وأوضح المسالك ١٦٠/١، والمغني برقم ٧٩٧، وشفاء العليل١٩٠/١،وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢. والهمع ٢٠٤/١، والخزانة ٢٦١/٥

والشُهدة : العسل بشمعه .

والشاهد فيه قوله :« وهُوّ » على أن همدان تشدد واو « هو » .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٤.

(٥) واختاره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٢،و أبو حيان في الارتشاف ٩٢٢/٢.

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٨/١ .

ووضعوا للمخاطب « كَ ، كِ ، كُما ، كُم ، كُنَّ » . وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصل بها الضمير « ألفاً » ، وبكاف المؤنث « ياءً » حكى سيبويه[1]: « أَعطيتُكاه وأعطيتُكيه ». والكلام في حذف الواو من «كُمُو» ، وإسكان الميم كما مضى في « ضربتم » .

ولما أرادوا أن يضعوا للغائب المتصل اختصروه من منفصله المرفوع بحذف حركة الواو ، والياء من « هو ، وهي » ، وقلبوا الياء في « هي » ألفاً فقالوا : « ها » . وحركة « هاء » المذكر الضمةُ . وفي المثنى « هما » . وفي جمع[2] المذكر « هُمْ » . وفي جمع المؤنث « هُنَّ » . كما كن في المنفصل المرفوع . والمرتبتان الأولتان مختصتان[3] بأولي العلم ، والثالثة مشتركة إلا « هم » فمختص بأولي العلم .

قوله : (**والرَّابِعُ « إيَّايَ » إلى « إيَّاهُنَّ »**) .

ووضعوا للمنصوب المنفصل « إيَّايَ » للمفرد المتكلم من مذكر ومؤنث . واختلفوا فيه ، فقال سيبويه والخليل[4] والمازني[5] وأبو علي[6][7]: إن الضمير « إيا » . قال سيبويه : « وما يتصل به من الياء في المتكلم ، والكاف في المخاطب ، والهاء في الغائب حروفٌ تدل على أحوال المرجوع إليه لما كان « إيَّا » مشتركاً »[8]. وقال الخليل والأخفش والمازني : ما يتصل به أسماء أضيف «إيَّا» إليها[9]. وقال الزجاج والسيرافي « إيَّا » اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات[10].

وقال قوم من الكوفيين[11] : « إياك ، وإياه ، وإياي » أسماءٌ بكمالها .

---

(١) قال سيبويه ٢٠١/٤ : « واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار ألفاً في التذكير ، وياءً في التأنيث ؛ لأنه أشد توكيداً بين المذكر والمؤنث » .

(٢) في (غ) : المجموع .

(٣) في (ش) : مختصان .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٥/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠/٣ ، وشرح التسهيل ١٤١/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠/٣ ، والارتشاف ٩٣٠/٢.

(٧) في (ش) : وأبو علي والمازني .

(٨) الكتاب ٣٥٥/٢ . وهو اختيار ابن الحاجب، والسيوطي . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٥/١، والهمع ٢٠٥/١.

(٩) ينظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، والعلل في النحو ٢٦٢ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح التسهيل ١٤١/١، والارتشاف ٩٣٠/٢،وشرح التصريح ١٠٥/١، والهمع ٢٠٦/١ . وهذا اختيار ابن مالك .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢، و شرح المفصل ١٠٠/٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الرضي ٣٠/٣ .

(١١) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٦٣ ، والإنصاف ٦٩٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح الرضي٣٠/٣ .

وهو ضعيف ؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ، ولا المضمرة[1] ما يختلف آخره كافاً ، وهاءً ، وياءً . وقال بعض الكوفيين ، وابن كيسان[2] من البصريين : إنَّ الضمائر هي اللاحقة[3] بـــ «إيَّا»، و « إيَّا » دعامة لتصير بسببها منفصلة . قال نجم الدين:« وليس هذا القول ببعيد من الصواب »[4].

وقد تفتح همزة « إيَّا » فيقال : « أيَّا » . وقد تبدل الهمزة هاءً فيقال :« هَيَّا »[5].

ووضعوا « إيَّانا » للمثنى من المتكلم مذكراً أو مؤنثاً ، وللمجموع من // المتكلم المذكر والمؤنث . ١/٦٥

ووضعوا للمخاطب « إيَّاكَ ، إياكِ ، إياكما ، إياكُنَّ » . وللغائب « إيَّاه ، إيَّاها ، إيَّاهُمَا إيَّاهُمْ ، إياهن » . والمرتبتان الأولتان مختصتان بأولي العلم . والثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلاّ « إيَّاهم » فمختص بأولي العلم .

قوله : (**والخَامِسُ** : « **غُلامِي ، ولي** » **إلى** « **غُلامُهُنَّ ، ولَهُنَّ** ») .

حملوا ضمير المجرور على المنصوب[6] ؛ لأن المجرور مفعول لكن بواسطة . وحملوه على لفظ المنصوب المتصل ؛ لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى ، فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء . وإنما كرر التمثيل ؛ لأن المجرور إمَّا مجرور بالإضافة إليه[7] ، أو بحرف الجر، فـــ « الياء » في « غلامي » مجرورة بالإضافة إليها ، و« الياء » في « لي » مجرورة بحرف الجر .

[مواضع استتار الضمير]

قوله : (**فَالمَرْفُوعُ المُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ في المَاضِي لِلْغَائبِ والغَائبةِ ، وفي المُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّم مُطْلَقاً ، والْمُخَاطَبِ ، والغَائبِ ، والغَائبةِ ، وفي الصِّفَةِ مُطْلَقاً**) . اعلم أنه[8] لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع ؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة ؛ لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل ، وهو كجزء الفعل ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل ، فاكتفوا بلفظ

---

(١) في (غ) : المضمرات .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح الرضي ٣٠/٣ .

(٣) في (غ) : الملاحقة .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٠/٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣٠/٣، والارتشاف ٩٣٠/٢.

(٦) في (غ) : على ضمير المنصوب .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : أنه إذا اختلف .

الفعل عنه ،كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة[1] شيء، ويكون[2] فيها إبقاء دليل[على ما أُلْقِيَ][3] . وقد مَرَّتْ علةُ استتاره في الماضي للغائب والغائبة ، وفي مضارع المتكلم مطلقاً ، والمخاطب المذكر ، والغائب والغائبة ، وفي فعل الأمر والنهي ، وفي جميع الصفات ، وأسماء الأفعال ، والظروف[4] . ولا يظهر الضمير المتصل في هذه المواضع أصلاً . وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهراً ولا مضمراً وهي :«أَفْعَلُ» ، و« نَفْعَلُ »، و« تَفعلُ » مخاطباً ، و« افْعَلْ » أمراً ، واسم فعل الأمر مطلقاً ، أي في الواحد والمثنى والمجموع .

وفي « فَعَلَ »[5]، و« يَفعلُ » ، و« تفعلُ » للغائبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل[6] ، وكذا في الصفة المفردة نحو: « أقائمٌ الزيدان ، وأقائمٌ الزيدون ، وأقائم أنتما ، وأقائم هما ». وكذا في الظروف عند أبي علي[7] إذا اعتمدت نحو : « أفي الدار زيدٌ ، وما في الدَّارِ هو » . وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر ، والمنفصل نحو : « هيهات زيد ، وهيهات هو » .

[اتصال الضمير وانفصاله]

قوله : (**ولا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ**) .

اعلم أنَّ أصل الضمائرِ المتصلُ المستترُ ؛ لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخصر من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، فلا يقال : «ضَرَبَ أنا» ؛ لأنَّ « ضربتُ » مثله معنى ، وأخصر منه لفظاً .

[وجوب انفصال الضمير]

قوله : (**وذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ**) ؛ لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل[8] فكيف يكون كالجزء الأخير منه، وقد مثله بـــ «إياك ضربت»[9].

---

(١) في (غ) : المشتهرة .

(٢) في (غ) : فيكون .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ففي : « عمرٌو عندك » قد ارتفع ضمير مستكن . ينظر : شرح التسهيل ١١٩/١.

(٥) في (غ) : فعل ، وفعلت .

(٦) نحو : ضرب زيدٌ ، وما ضرب إلاّ هو ، وتضرب هند ، وما يضرب إلاّ هي .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢/٣ .

(٨) في (غ) : عامله .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٣/١. ونص مثاله فيه : « إياك أكرمت » .

ولا يكون المتقدم على عامله إلا منصوباً[1].

قوله : (**أَوْ بِالفَصْلِ لِغَرَضٍ**)[2] ؛ وذلك بأن يكون تأكيداً نحو : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[3] ، و« لقيتك إياك » ، أو بدلاً نحو : « أخوك لقيت زيداً إياه » ، أو عطف نسق نحو: « جاءني زيد وأنت » ، أو أن يقع بعد « إلا » كما مثل المصنف[4]: « ما ضربك إلاّ أنا ، وما ضربت إلاّ إياك »[5] . وشذ مجيئه متصلاً مع الفصل بـــ « إلاّ » كقوله[6] :

وما نُبالي إذا ما كُنتِ جارتَنا ألا يُجـــاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

أو يقع بعد معنى « إلاّ» نحو قوله[7] :

كأنَّا يَومَ قُرّى إنَّـــ ـــما نَقْتلُ إيَّانا

أو يأتي بعد « إمَّا » نحو : « جاءني إمَّا أنت أو زيد ، ورأيتُ إما إيَّاكَ أو عَمْراً » .

أو يكون ثاني[8] مفعولي « علمتُ ، أو أعطيت » حيث يحصل من الاتصال اللبس بالمفعول الأول كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في : « علمتُ زيداً أَبَاكَ ، وأعطيت زيداً عمراً » قلت : « الذي علمت زيداً إياه : أبوك ، والذي أعطيتُ زيداً إياه : عمروٌ» . وأما مع عدم اللبس فإن

---

(١) في (غ) : منفصلاً .

(٢) أي : فُصل عن عامله لغرض لا يتم إلاّ بالفصل .

(٣) البقرة : ٣٥.

(٤) في (غ) : المصنف مثل .

(٥) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧، وشرح الكافية له ٢/ ٦٨٦.

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢ ، والمفصل ١٦٥،وشرح المفصل ١٠١/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٨/١، وشرح الرضي ٣٤/٣ ، وأوضح المسالك ٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٦/١، والموشح ١٤٨ ، وشرح التصريح ٩٨/١ ، وشرح شواهد المعني ٨٤٤/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٥.
« ديار » من الأسماء المستعملة في النفي العام يقال : ما في الدِّيار دَيَّار ،وديّور كقيّام وقيّوم . الخزانة ٢٧٣/٥.
والشاهد فيه قوله : « إلاّك » حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» وهو شاذ . والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو : « إلاّ إيّاك » .

(٧) البيت من الهزج ،وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨ ، والخصائص ١٧٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، ولسان العرب (حسن ، أيا) ، والخزانة ٢٧٥/٥ . وهو بلا نسبة في الكتاب ١١١/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢،والإنصاف ٦٩٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٤/١، وشرح الرضي ٣٥/٣ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٥٩٧ .
وقُرّى :موضع .
والشاهد فيه قوله : « إنما... إيّانا » حيث إنَّ « إيَّانا » فصل من عامله ؛ لوقوعه بعد معنى « إلاّ » ، وهو شاذ .

(٨) سقطت من (غ) .

الاتصال في [باب « أعطيت»// أولى ، والإنفصال][1] في باب «علمت» أولى . تقول[2] في الإخبار[3] عن الدرهم : « الذي أعطيته زيداً : درهمٌ » ؛ لأنك تقدر على الاتصال بلا مانع . ومن جَوَّزَ فيه المنفصل ، فتوطئة لإزالة اللبس حيث يحصل . وأمَّا في « علمت » فقولك : « الذي علمتُ زيداً إياه : قائمٌ » أولى من « الذي علمته زيداً : قائمٌ » رعاية لأصله حين كان خبر المبتدأ . ٦٥/ب

ولا يجوز الفصل لغير غرض نحو : « ضربت إياك » إلا في الضرورة نحو قوله[4] :

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكا إليكَ حَتَّى بلغتْ إيَّاك

قوله : (**أَوْ بِالْحَذْفِ**) لغرض[5] وقد مَثَّله بـــ « إيَّاك والشَّرَّ »[6] ، وكذا :« إنْ إيَّاهُ ضَرَبْتَهُ ضربتُهُ ، وإن أنت ضربتَ ضربتُ » ، ونحو « إيّاه » لمن قال : « مَنْ أضرب؟ » .

قوله : (**أَوْ بِكُونِ العَامِلِ مَعْنَوِيّاً ، أَوْ حَرْفاً والضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ**) . وقد مَثَّلَ الذي عامله معنوي بالمبتدأ نحو : « أنا زيدٌ »[7] ، وكذا الخبر نحو : « زيد أنا » ، ومَثَّلَ الذي عامله حرف بنحو: « ما أنت قائماً »[8] ، وكذا خبر « إنَّ » وأخواتها نحو قولك : « إنَّ زيداً أنا ».

قوله : (**أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْنَداً إِلَيْهِ صِفةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ**) .

المراد بالصفة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ونحوها إذا جرت خبراً لغير من هي له، أو حالاً من غير من هي له ، أو صلة لغير من هي له ، أو صفة لغير من هي له ، نحو: « زيدٌ هندٌ ضاربها هو » ، ونحو : « جاءني زيدٌ ضاربهُ أنت » ونحو : « الضاربه أنا زيد[1] » ونحو : « مَرَّتْ هندٌ برجلٍ ضاربته هي » .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : يقول .

(٣) الذي هو المفعول الثاني .

(٤) الرجز لحميد الأرقط في المفصل ١٦٤، وشرح المفصل ١٠٢/٣ ، وتخليص الشواهد ٨٥ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٥٩٦ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٢/٢ ، وأسرار العربية ١٦٩، والإنصاف ٦٩٩/٢ ، واللمع ٥٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٤/١ ، والموشح ١٤٨ ، والخزانة ٢٧٦/٥ .
والعَنْس : الناقة الشديدة ، أي : تقطع الأراضي التي هي منابت الأراك .
والشاهد فيه قوله : « بلغت إياك »حيث وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل . وهذا شاذ .

(٥) أي : إذا كان العامل محذوفاً لغرض .

(٦) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧. ونص مثاله : « إياك والأسد » .

(٧) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٣/١، وشرح الوافية ٢٧٧.

(٨) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧.

(١) سقطت من (غ) .

واعلم أنه إذا اختلف ما جرت عليه الصفة ، وما هي له في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فلا لبس لا في الصفة ، ولا في الفعل إذا وقع ذلك الموقع نحو : « زيدٌ هند ضاربُها هو ، أو يضربها هو» فلو لم تأت بالضمير المنفصل لَعُلِمَ أن « الضارب » صفة لـــ «زيد» ، لا لـــ « هند » .

فإن اتفقا في ذلك[١] ، واتفقا أيضاً[٢] في الغيبة فاللبس حاصل في الصفة ، والفعل أيضاً . ولا يرتفع[٣] بالضمير المنفصل نحو : « زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو ، أو[٤] يضربه هو» .

وإن اختلفا في الغيبة ، والتكلم ، والخطاب فاللبس منتف في الأفعال نحو : « أنا[٥] زيد ضربته ، أو أضربه» إلا في غائبة المضارع مع المخاطب و[٦] في غائبتيه مع المخاطبين نحو: « أنت هند تضربها ، وهند أنت تضربك[٧]» فاللبس حاصل ويرتفع بالضمير المنفصل . وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ، ويرتفع بالضمير المنفصل نحو : «أنا زيدٌ ضاربُهُ أنا» فالبصريون[٨] طردوا[٩] الإتيان بالمنفصل في صور الصفة الثلاث ، أعني إذا كان اللبس ويرتفع بالضمير ، وإذا كان ولم يرتفع ، وإذا لم يكن لبس . والكوفيون[١٠] أجازوا ترك الإتيان بالمنفصل في الصفة إن[١١] أمن اللبس نحو : « هندٌ زيدٌ ضاربته » كقوله[١٢] :

---

(١) يعني : في الإفراد أو فرعيه ، وفي التذكير أو فرعه .

(٢) سقطت من (غ) : واتفقا أيضاً .

(٣) في (غ) : ولا يرفع .

(٤) في (غ) : و

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : أو

(٧) و نحو « أنتما الهندان تضربانهما ، والهندان أنتما تضربانكما » .

(٨) ينظر : الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح الرضي ٤١/٣، والموشح ١٥٠،والنجم الثاقب ٦٣٠/٢،وشرح التصريح ١٠٨/١ .

(٩) في (غ) : طردوا الباب في .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح الرضي ٤١/٣ ،والارتشاف ٩٣٢/٢، والموشح ١٥٠ ،والنجم الثاقب ٦٣٠/٢ ، وشرح التصريح ١٠٨/١ .

(١١) في (غ) : إذا .

(١٢) البيتان من الطويل ،وهما للأعشى ميمون في ديوانه ٢٧٣ والصاحبي في فقه اللغة وكتاب الصناعتين ١٤٣ ،ولسان العرب (حقق) ، والخزانة ٢٨٥/٥ .وبلا نسبة في شرح الرضي ٤١/٣ ، والإنصاف ٥٨/١ .

ومحقوقة بمعنى : جديرة . وأسرى : لغة في « سرى » . ودونه بمعنى : أمامه وقدامه . والمَومَاة : الأرض التي لا ماء فيها . والبيداء :القفر . والسملق :الأرض المستوية .

والشاهد فيه قوله : « لمحقوقة » فهو خبر عن اسم إنّ ، وهو في المعنى للمرأة المخاطبة ، ولم يقل « لمحقوقة أنت » ، فدل على جواز ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له ، إن أُمن اللبس وهو قول الكوفيين .

وإنَّ امرأً أسرى[1] إليكِ ودُونَه من الأرضِ مَوْمَاةٌ وبَيداءُ سَمْلَقُ
لمُحْقُــوقَةٌ أنْ تستجيبي لصــوتهِ وأنْ تعــلمي أَن المُعَــانَ مُوفَّقُ

قال نجم الدين : « ولا بعد في مذهبهم »[2].

وأما الفعل فقد اتفقوا على أنه لا يجب الإتيان بالمنفصل ، ألبسَ أو لم يُلبس ؛ لأنه لا يرفع[3] اللبس إلاّ في أربعة مواضع وهي : « أنت هند تضربها » ، و« أنتما الهندان تضرباهما » ، و« هند أنت تضربك » ، و« الهندان أنتما تضربانكما » بخلاف الصفة ، فإن اللبس يرتفع بالمنفصل في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ، ومن هي له غيبة ، وخطاباً ، وتكلماً .

ولم يكتفوا في رفع اللبس بضمير [المفعول[4] ؛ لأنه لما لم يُؤْتَ به لمجرد رفع اللبس // وكان مما يجوز حذفه خيف اللبس على تقدير حذفه ، فَأُتِي ـــ لمجرد رفع اللبس ـــ بضمير][5] لا يجوز حذفه . ٦٦/أ

[جواز اتصال الضمير وانفصاله]

قوله : (**وإذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ ،ولَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً،[فَإنْ كَانَ أَحَدُهما أَعْرفَ وقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الخِيَارُ في الثَّاني مِثْلُ « أَعْطَيْتُكَهُ وأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ ، وضَرْبِيكَ وضَرْبي إيَّاكَ »]**[6]) إلى آخره.

إذا[7] ولي ضميران عاملاً فإن كان الثاني تابعاً فلا بد من اتصال الأول وانفصال الثاني نحو: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ ﴾[8] ، و« رأيتك إياك » ، وإن لم يكن تابعاً ، فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقدمه على المنصوب ، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً ،سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو :« ضربتني » ، أو لا نحو :« ضربتُك » .

وإن ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو:« أعطاكه » أو بعد مرفوع نحو : « أعطيتكه » فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إن كان غير أعرف ولا مساوياً وجب اتصاله عند

---

(١) في (غ) : أسدى .
(٢) ينظر : شرح الكافية له ٤١/٣ .
(٣) في (غ) : لا يرتفع .
(٤) ففي قولك : « أنا زيد ضاربه » بالهاء يعرف أن « ضارب » مسند إلى « أنا » ؛ إذ لو كان مسنداً إلى « زيد » لقلت : « ضاربي » ، لكنهم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير لما ذكره .
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٥ .
(٧) في (ش) : قوله : إذا .
(٨) البقرة : ٣٥ .

سيبويه[1] ، وغير سيبويه[2] يُجَوِّز الاتصال والانفصال نحو : « أعطاكه زيدٌ ، وأعطاك إيَّاه زيدٌ ، وأعطيتكه وأعطيتك إيَّاه » ، وكذا : « خلتكه ، وخلتك إياه » . قال نجم الدين: « والانفصال[3] في باب « خلت » أولى منه في باب « أعطيت » ؛ لأن المفعول الأول في باب « أعطيت » فاعل من حيث المعنى »[4] .

والثاني[5]: ـــ أعني الأعرف ـــ يجب انفصاله عند سيبويه[6] . وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال نحو :« أعطا هوك ، وأعطا هاني » كقول المتنبي[7] :

خَلَتِ البِلادُ مِنَ الغَزَالةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللهُ كَيْ لا تَحْزَنَا

ونظر سيبويه إلى أن الثاني أشرف من الأول ؛ بكونه أعرف ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه .

وإن كان الذي يلي المنصوب مساوياً له فإن كانا غائبين نحو: « أعطاهوها ، وأعطاهوه » فسيبويه[8] جَوَّز الاتصال [وهو عربي كقوله[9] :

وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغِمهماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها

ولكنه ليس بالكثير في كلامهم ، بل الأكثر الانفصال[1] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٣/٢ ـــ ٣٦٤.

(٢) ينظر : المفصل ١٦٦ ، وشرح المفصل ١٠٥/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٥/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/١ ، والارتشاف ٩٣٤/٢.

(٣) في (ش) : وانفصال .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٣/٣ .

(٥) معطوفة على قوله : « فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إن كان غير أعرف ولا مساوياً » .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للمتنبي في ديوانه ١٥٣، ويتيمة الدهر ٢١٧/١، والمزهر ١٥٩/١.

(٨) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٦٥.

(٩) البيت من الطويل ،وهو لمغلس بن لقيط في شرح شواهد الإيضاح ٧٥ ، وشرح التسهيل ١٨٤/١، وتخليص الشواهد ٩٤ والمقاصد النحوية ٣٣٣/١،وخزانة الأدب ٢٩٥/٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٨١ ، وشرح الرضي ٤٥/٣ ، والموشح ١٥٢، والنجم الثاقب ٦٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٣ .
والضغمة : العضة . والمعنى : جعلت نفسي تطيب لأنْ أضغمهما ضغمة يَقرعُ لها النابُ العظمَ .
والشاهد فيه قوله : « لضغمهما ها » حيث جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال ؛ لأن الضمير الثاني مساوٍ للأول . وهذا الجمع شاذ . وكان القياس : « لضغمهما إياها » .

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٢، وشرح الرضي ٤٣/٣ .

وإن لم يكونا غائبين منع سيبويه[1] اتصال][2] الثاني . وجَوَّزَهُ المبرد[3] قياساً على الغائبين. والمنع أولى ؛ لأن الثاني يأنف من أن يتعلق بما هو مثله ، ويصير من تتمته وذيوله . وإنما جاز ذلك في الغائبين ؛ لرجوع كل منهما إلى غير ما رجع[4] إليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين[5] . هذا[6] في اتصال الضميرين[7] بالفعل .

وأما بالاسم[8] : فإن كان الأول مرفوعاً فلك في الثاني الاتصال والانفصال نحو :« زيد ضاربك[9] ، أو[10] ضارب إيَّاك » .

وإن كان الأول مجروراً ، والثاني منصوباً فإن كان الثاني أنقص تعريفاً فلك الاتصال والانفصال نحو : « ضَرْبِيْكَ ، وضَرْبي إيَّاكَ » قال[11] :

فلا تَطمَعْ أبَيتَ اللَّعْنَ فيها ومَنْعُكَها بشيءٍ يُسْتَطَاعُ

ويجوز : « منعك إياها » . وفي اسم الفاعل :« معطيكه ، ومعطيك إياه ». وإن كان أعرف فالانفصال نحو : « ضَرْبه إيَّاك » .

وإن كان بعد المجرور مرفوع انفصل مطلقاً نحو : « ضَرْبك هو ، وضربه أنا ، وضربي أنْتَ ، وضربه هو » .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٦٥.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : المقتضب ٩٨/٣ .

(٤) في (غ) : إلى ما رجع .

(٥) في (غ) : (الغائبين) بدل (المتكلمين) .

(٦) في (غ) : وهذا .

(٧) في (ش) : الضمير .

(٨) في (غ) : الاسم .

(٩) في (ش) : ضربك .

(١٠) في (ش) : و.

(١١) البيت من الوافر ، وهو لعبيدة بن ربيعة في الحماسة برواية الجواليقي ٦٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١١، والخزانة ٢٩١/٥ ، ولرجل من بني تميم في تخليص الشواهد ٨٩ ، ولرجل من بني تميم ، أو للقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٢/١ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٥٠/١ ،وشرح الرضي ٤٤/٣ ، وشفاء العليل ١٩٧/١ .

و« أبيت اللعن » أي : أبيت الأمر الذي تلعن عليه إذا فعلته . وهي تحية كان يستعطف الملوك بها . وأصل اللعن: الطرد . والشاهد فيه قوله : « مَنْعُكَها »حيث يجوز في الضمير المجرور إذا كان أنقص الانفصال والاتصال ، فكما جاز « منعكها » يجوز أيضاً « منعك إياها » .

قوله : (**ولَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً**) ؛ لأنه إذا كان مرفوعاً وجب تقدمه واتصال الثاني سواء كان الثاني أعرف أو لا نحو : « ضربتني ، وضربتك » إلا في الضرورة كقوله[1] :

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَا إليكَ حَتَّى بلغتْ إيَّاكَ

قوله : (**فإنْ كَانَ**[2] **أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ**) ؛ لأنه لو لم يكن أحدهما أعرف ، ولا كان أحدهما مرفوعاً انفصل الثاني ، نحو : « أعطاك إياك ، وأعطاني إياي ». وقد تقدم تجويز سيبويه اتصال الغائبين .

قوله : (**وقَدَّمْتَهُ**) أي : قدمت الأعرف ؛ لأنك لو لم تقدمه حيث لا يكون أحدهما مرفوعاً وجب الانفصال نحو : « أعطاه إياك » . وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً وقدمت الأعرف كان لك الخيار في الثاني .

قوله : (**و إلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ**) أي : وإن لم يكن أحدهما أعرف نحو : // « أعطاك إياك » ، أو كان أعرف لكن[3] لم[4] تقدمه نحو:« أعطاك إياي،وأعطاه إياك » فالثاني منفصل كما رأيت . ٦٦/ ب

[حكم الضمير بعد «كان » و« لولا » و« عسى »]

قوله : (**والْمُخْتَارُ في خَبَرِ**[5] **بَابِ «كَانَ » الانْفِصَالِ**) ؛ وذلك لأن اسمها ليس[6] فاعلاً في الحقيقة حتى يكون كالجزء من عامله ؛ لأن فاعلها في الحقيقة مصدرُ خبرها مضافٌ إلى اسمها . قال[7] عمر بن أبي[8] ربيعة[1]:[2]

---

(١) سبق تخريجه ص ٤١٥ .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) في (غ) : ولكن .
(٤) كررها في (غ) .
(٥) سقطت من (ش) .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) في (ش) : قال الشيخ ابن أبي ربيعة .
(٨) سقطت من (غ) .

(١) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، شاعر كبير ، من طبقة جرير والفرزدق ، وفد على عبد الملك بن مروان ، ثم نفاه عمر بن عبد العزيز إلى « دهلك » ، ثم غزا في البحر ، فمات غرقاً سنة ٩٣، له ديوان شعر . ينظر : الأغاني ٧٠/١ ، ووفيات الأعلام ٤٣٦/٣، والأعلام ٥٢/٥.

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وتخليص الشواهد ٩٣ ، وشرح التصريح ١١٢/١، وخزانة الأدب ٣٠٥/٥، وشرح الرضي ٤٦/٣.وبلا نسبة في المفصل ١٦٧ وأوضح المسالك ٩٤/١. والشاهد فيه قوله :«كان إياه » حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً .

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لقد حَالَ بعدنا عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيرُ

وقال[1] :

ليتَ هذا الليـــلَ شَهـــرٌ لا نَـــرى فيه غَرِيبـــا

ليس إياي[2] وإيَّا ك[3] و[4] لا نخشى رقيبا

وقد جاء الاتصال في قول أبي الأسود[5] :

فإنْ لا يَكُنْـــها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّـــهُ بِلِبـــانِهَا

وقال[6] :

عَدَدتُ قومي كعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليْسِي

[يقال : « ماءٌ طيس » أي :كثير[1] . وذكر لبعض العرب أن رجلاً يريده فقال : « عليه رجلاً ليسني »[2]][3].

---

(١) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٨٥ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٥٨/٢ ، والمفصل ١٦٧ وشرح المفصل ٧٥/٣ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والمنصف ٦٢/٣ ، وشرح الرضي ٤٧/٣ .

والشاهد فيه قوله :« ليس إياي » حيث جاء خبر « ليس » ضميراً منفصلاً .

(٢) في (غ) : إي .

(٣) في (ش) : ولا إياك .

(٤) سقطت الواو من (غ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٨٢ ، والكتاب ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ ، والرد على النحاة ١٠٠، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٩٨/٣ والإنصاف ٨٢٣/٢ .

والشاهد فيه قوله :«يكنها أو تكنه» جاء خبر « كان » ضميراً متصلاً .

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٥ ، وشرح التصريح ١١٦/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/٢ ، والخزانة ٣١٧/٥ . وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٨/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ .

والطيس : الكثير من الرمل والماء .

والمعنى : عددت قومي ، وكانوا بعدد الرمل ، ومع تلك الكثرة مافيهم كريم غيري .

والشاهد فيه قوله :« ليسي » حيث جاء خبر « ليس » ضميراً متصلاً . وأسقط نون الوقاية ضرورة .

(١) الطَّيْسُ والطيسل بمعنى واحد في الكثرة . ينظر : اللسان (طسس) ١٦٢/٨ ، والقاموس (طيس) .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٨٠/٣ ، والمفصل ١٦٨ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

قوله : (**والأَكْثَرُ** :« **لَوْلا**[1] **أَنْتَ** » **إِلَى آخِرِهَا** ، [و« **عَسَيْتَ** » **إِلَى آخِرِهَا** . **وجَاءَ** « **لَوْلاكَ** » و« **عَسَاكَا** » **إِلَى آخِرِهِمَا**)][2] .

يعني : أن[3] الأولى أن يجيء بعد « لولا » ضمير مرفوع منفصل ؛ لأنه إمَّا مبتدأٌ ، أو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، أو مرتفع بـــ « لولا » ، على ما مر في باب المبتدأ[4] ، فيجب على هذه الأوجه الانفصال ، و الرفع ، فيقال : « لولا أنا ، لولا نحن ، لولا أنتَ ، لولا أنتِ ، لولا أنتما ، لولا أنتم، لولا أَنْتُنَّ ، لولا هو[5] ، لولا هي ، لولا هما ، لولا هُمْ ، لولا هُنَّ » .

وقد جاء بعدها ضمير مشترك بين النصب والجر إلاّ عند المبرد[6] فإنه منعه وقال : « هو خطأ » . والصحيح وروده كقوله[7] :

لولاكَ هذا العام لم[8] أَحْجُجِ

وقوله[9] :

وكَمْ موطنٍ لَولايَ طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِيْ

والضمير عند سيبويه[1] مجرور ، و« لولا » حرف جر ههنا خاصة ، قال : « ويصح أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ، فلا[2] ينكر أن تصير « لولا » الداخلة على الضمير

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) الابتداء .

(٥) في (غ) : (لولاها) بدل : (لولاهو) .

(٦) ينظر : الكامل ٣٤٥/٣ ،٣٤٦ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ .

(٧) البيت من السريع ،وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٧ ،وكتاب الصناعتين ١١٤، والخزانة ٣٢٥/٥ . وللعرجي في الدرر١٧٦/٤ . وهو بلا نسبة في الإنصاف ٦٩٣/٢ ، وشرح الرضي٣/ ٤٩ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ .
وصدره : أَوْمَتْ بعينيها من الهَودجِ
والشاهد فيه قوله : « لولاكَ »حيث يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلة بعد « لولا » .

(٨) في (غ) : لو .

(٩) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب ٢٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه١٤٣/٢، وشرح المفصل ١١٨/٣ . وبلا نسبة في الإنصاف ٦٩١/٢ ، وشرح الرضي ٥٠/٣ ، والموشح ١٥٣ .
والأجرام : جمع جِرم : وهو الجسد . والنِّيق : أعلى الجبل . ومنهوي : ساقط ،وهو فاعل« هوى » .
والشاهد فيه قوله : « لولاي » حيث اتصل ضمير المتكلم بـــ « لولا » .

(١) ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢ . وهو مذهب البصريين .ينظر : الإنصاف ٦٨٧/٢ .

(٢) في (غ) : يعني فلا .

حرف جر مع أنها مع[1] غيره غير عاملة[2] ؛ بل حرف يبتدأ بعدها . ونظير ذلك « لَدُنْ » فإنها تجر بالإضافة إلاّ إذا وليها[3] « غدوه » فإنها تنصبها على التمييز »[4] .

ونُظِر كلام سيبويه[5] بأنَّ حرف الجر إذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلَّق ، ولا متعلَّق في نحو : « لولاك لم أفعل » ، ولا يصح تقديره . وقال الأخفش والفراء : « إن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع، ومحله رفع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم[6]: « ما أنا كأنت»[7] .

فإن رُجِّحَ مذهب سيبويه بأنَّ التغيير عنده تغيير واحد ، [وهو تغيير][8] « لولا » ، وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش ، فإنه يلزمه تغيير اثني[9] عشر ضميراً ، رُجح مذهب الأخفش بأنَّ تغيير الضمائر ــ بقيام[10] بعضها مقام بعض ــ ثابت في غير هذا[11] الباب ، تغيير « لولا » بجعلها حرف جر ، وارتكاب خلاف الأصل ــ [وإن كثر إذا كان مستعملاً ــ أهون من ارتكاب خلاف الأصل][12] غير المستعمل وإنْ قَلَّ[13] .

فقال : أهل هذه اللغة : « لولاي ، لولانا ، لولاكَ ، لولاكِ ، لولاكما ، لولاكم ، لولاكن[1] ، لولاه ، لولاها[2] ، لولاهما ، لولاهم ، لولاهن » .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (غ) : عامل .
(٣) في (غ) : وليتها .
(٤) ينظر : الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح الرضي ٥٠/٣.
(٥) يعني :في قول سيبويه نظر.
(٦) في (غ) : في نحو قولهم .
(٧) وهو مذهب الكوفيون . ينظر : الكامل ٣٤٥/٣ ــ ٣٤٦ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٨٠ ، وشرح الرضي ٥١/٣ .
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٩) في (غ) : اثنا .
(١٠) في (غ) : بقيامها مقام بعض .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٥١/٣.
(١) في (غ) : (لا كن) .
(٢) في (غ) : لولاها لولاهي .

وكذا الأَولَى أنْ يجيء بعد « عسى » ضمير مرفوع[1] نحو: « عسيتُ ، وعسينا ، وعسيتَ، وعسيتِ ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن ، وعَسيَ[2] ، وعسيتْ ، وعسيا ، وعسيوا، وعسين » ؛ لأنه فعل وما بعده فاعله . وقد جاء بعد[3] « عسى » الضمير الموضوع للنصب نحو : « عساني ، عسانا ، عساكَ ، عساكِ ، عساكما ، عساكم ، عساكن ، عساه ، عساها ، عساهما ، عساهم ، عساهن » كما قال[4] :

يا أَبَتَا عَلَّك أو عَسَاكا

وقال[5] :

فقال[6] عَسَاهَا بَعْدَ زورةِ[7] بَاطلٍ تَزُورُ بلا ريبٍ فقلتُ عساها

فقال سيبويه : « « عسى » محمول على الفعل « لعل »»[8] ؛ لأنهما للترجي تقول : « عساكا أن تفعل كذا » فتنصب اسمها مثل « لعل » ، وبَقِي خبرُها مضارعاً // مقروناً بـــ « أَنْ » وهو في محل رفع . وقد جاء : « عساك تفعل » من غير « أَنْ » ، لكن المجيء بـــ « أنْ » أكثر من ترك « أنْ » مع عمل « عسى » رفعاً في اسمها نحو: « عسى زيدٌ يخرج » ولا يقال: عساك خارج ، فـــ « عسى » على مذهب سيبويه مُغَيَّرٌ عن أصله ، والضمائر بعد تغييرها جارية على القياس تبعاً لتغييرها[9] . وحَمْل[10] « عسى » على « لعل » مخصوص بكون اسمه ضميراً ، كما كان جر «لولا» أ/٦٧

---

(١) في (غ) : مرفوع متصل .

(٢) في (غ) : عسا .

(٣) في (غ) : « بغير » بدل « بعد » .

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨١ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٠/٢، ١٢٣/٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ، والخزانة ٥ / ٣٥٢ .
وصدره : تقولُ بنتي قَدْ أَنَى إناكا
و« أنى » فعل ماض بمعنى : قُرب . والإنى : الوقت .
والشاهد فيه قوله : « عساكا » حيث وقع الضمير المتصل بعد عسى ، وهو قليل .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشريف المرتضى في معجم الأدباء ٨٠/٤.

(٦) في (غ) : فقالوا .

(٧) في (غ) : نصرة .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٩) أي : لتغيير « عسى » .

(١٠) في (ش) : وحصل .

مختصاً بالضمير ، فلا يقال : « عسى زيداً أن يخرج » اتفاقاً منهم[١] . ودليل كون الضمير في هذه اللغة منصوباً[٢] لحوق نون الوقاية نحو : « عساني » قال[٣] :

ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعُني لعلِّي أو عَسَاني

وقال الأخفش[٤] : « عسى » باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع عارية اسماً لـــ « عسى » ، وقولك : « أن تفعل » منصوب المحل بـــ « عسى»[٥] خبراً لها . ونُقِلَ عن المبرد وجهان[٦] في نحو:

يا أَبَتَا عَلَّك أو عَسَاكا

أحدهما : أنَّ الضمير منصوب بـــ « عسى » خبراً لها ، واسمها ضمير مستتر فيها مرفوع . فيكون كقولهم « عسى الغوير أبؤساً »[٧] . يعني : في مجيء خبرها اسماً . وهو ضعيف ؛ لأنه قد يقال : « عساك أن تفعل » فيجيء خبرها بعد هذا الضمير المنصوب ؛ [وأيضاً مجيء خبرها اسماً شاذ .

والوجه الثاني للمبرد : أن الضمير المنصوب خبرٌ قُدِّم][٨] إلى جانبها ، فاتصل بها[٩] ، كما في « ضَرَبك زيدٌ » ، واسمها إما محذوف كما في قوله :

يا أَبَتَا عَلَّك أو عَسَاكا

وإما مذكور كما في « عساك أَنْ تفعل » ، ويجعل «أَنْ» المصدرية وما دخلت عليه اسماً لها .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٥٢/٣.

(٢) في (غ) : منصوب .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٣٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، ٧ / ١٢٣ ، والخزانة ٥ / ٣٤٠ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، والموشح ١٥٤ .
والشاهد فيه قوله : « عساني » حيث اتصل ضمير النصب بـــ « عسى » فدل على أنها بمعنى « لعل » ، ودخول نون الوقاية على « عسى » يدل على أن الياء في محل نصب . ولو كانت مجرورة لقال « عساي » .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٨ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٣٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) قال عبد الخالق عظيمة : « الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو: عساك ، وعساني . فالضمير خبرها والاسم مستتر بدليل قوله : « فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمر » . ينظر : هامش المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٤ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٨ .

[نون الوقاية]

قوله : (**ونُونُ الوِقَايَةِ مَعَ اليَاءِ لازِمَةٌ فِي الْمَاضِي ، [ومَعَ الْمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ نُونِ الإعْرَابِ . وأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيهِ ، و« لَدُنْ » و « إنَّ » وأَخَوَاتِهَا مُخَيَّرٌ ، ويُخْتَارُ فِي « لَيْتَ ، و مِنْ ، و عَنْ ، وقَدْ ، وقَطْ » ، وعَكْسُهَا « لَعَلَّ »]**[1]) .

اعلم أن نون الوقاية تدخل في[2] الفعل لتقيه الكسرة التي تقتضيها « ياء » المتكلم المتصلة به[3] ؛ لأنهم كرهوا أنْ يدخل في الفعل ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر[4] مبالغة في الفرار من الجر . وقد تدخل في غير الفعل تشبيهاً بالفعل .

واعلم أنَّ دخول نون الوقاية على أربعة أضرب :

إما واجب ، أو مختار ، أو غير مختار[5] ، أو مستوى الأمرين .

فالواجب في الأفعال الماضية ، وفي المضارع العاري عن نون الإعراب ، وفي فعل الأمر ، تقول : « ضربني ، وضربابي ، وضربوني ، وأعطاني[6] ، وضربتني ، وضربنني » ؛ لكون الألف في « أعطاني » مكسوراً تقديراً ، ولكون الضميرين كجزء الفعل . و« زيد[7] يضربني ، والزيدان لم يضرباني ، والزيدون لم يضربوني » ، وكذا لو جئت بـــ « لن » مكان « لم » . و« اضربني ، واضرباني ، واضربوني » .

والمختار في « ليت ، ومِنْ ، وعَنْ ، وقد ، وقط » قال الله تعالى : ﴿ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[8] . وحذفها الشاعر في قوله[9]:

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٧.

(٢) في (غ) : على .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : للجر .

(٥) سقطت من (غ) : أو غير مختار .

(٦) في (غ) : أعطاني زيد .

(٧) في (ش) : زيد وهند .

(٨) النساء : ٧٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل الطائي ، في ديوانه ١٩٥ ، وشرح المفصل ١٧٣ ، والكتاب ٢ / ٣٧٠ ، وشـــرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٣ ، والمفصل ٣ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٥ . وبلا نســـبة في المقتضـــب ١ / ٢٥٠ ،=

كَمُنْيةِ جابرٍ إذ قالَ ليتي أُصَادفُهُ وأفقدُ بعضَ مَالي

وتقول : « مِنِّي ، وعَنِّي ، وقدني ، وقطني » قال الشاعر[1]:

أيها السائلُ عَنْهُمْ وعَنِي لَستُ من قَيسٍ ولا قَيسُ مِنِي

وقال[2] :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

وقال[3] :

امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ ملأتَ بَطْنِيْ

وإنما لحقت النون في هذه[4] الكلمات محافظة على فتح « ليتَ » ، وسكون ما بعده سكوناً لازماً . قال نجم الدين : « المشهور في « ليت » أن حذف نون الوقاية فيه لا يجوز إلاّ لضرورة الشعر [لا في السعة عند سيبويه[5]وغيره[6] »[7]. قال : « وعند سيبويه في « مِنْ ، وعَنْ ، وقَدْ ،

=ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٠، والموشح ١٥٤.

والشاهد فيه قوله : « ليتي » على أن حذف نون الوقاية من « ليتي » ضرورة عند سيبويه . وقال الفراء وابن مالك وابن عقيل : إن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل .

(١) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٢ ، والموشح ١٥٥ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٩ .

والشاهد فيه قوله : « عني ، ومني » حيث حذف النون ضرورة والقياس : عنِّي ومنِّي ، بتشديد النون فيهما .

(٢) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في شرح شواهد المغني ١ / ٤٨٧ ، واللسان (خبب) ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٧١ . وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٢٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢ / ٦٤٦ .

والخبيبان : عبد الله ومصعب ابنا الزبير .

والشاهد فيه قوله : « قدي » حذف نون الوقاية ضرورة عند سيبويه ، والقياس « قَدْني » ، وعند ابن مالك : نون الوقاية في « قدني وقطني » غير لازمة ، بل يجوز ذكرها وحذفها فقال :

وفي لدُنِّي لَدُني قَلَّ وفي قَدْني وقطني الحذف أيضاً قد يفي

وقال في شرح التسهيل ١ / ١٣٢ : « وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع : ﴿ من لدني عذراً ﴾ [الكهف : ٧٦] بتخفيف النون وضم الدال » .

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٥٧ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ١ / ٨٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٣ .

والشاهد فيه قوله : « قطني » حيث جاءت نون الوقاية مع اسم الفعل « قط » وهو القياس إذا لحقه « ياء » المتكلم .

(٤) سقطت من (غ) : (في هذه) .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٩ ــ ٣٧٠ .

(٦) قد ذهب الفراء إلى جواز هذا الحذف. ينظر: أوضح المسالك ١ / ١٠٣،وشرح التصريح ١ / ١١٨،والهمع ١ / ٢١٦.

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٨ .

وقط ، أنَّ الحذف في هذه الكلمات ضرورة][1] ولا يجوز إلاّ في الشعر[2] . وقال الجزولي[3] : « إن الإثبات فيها هو الأكثر[4] »[5] .

وغير المختار في « لعل » . فإنَّ حذف نون الوقاية معه أولى لاجتماع اللامات فيه ، وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج ؛ ولأن من لغاتها « لَعَنَّ » قال الله تعالى : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾[6] . وأثبتها الشاعر قال[7]:

// وأشْرُفُ بالقَوْزِ اليماني لَعَلَّني أرى نارَ ليلي أو يَرَاني سَمِيرُها ٦٧/ ب

ومثلها « بَجَلْ »[8] .

ويستوي[9] الأمران في « لَدُنْ » ، والمضارع الذي معه نون الإعراب ، و « إنَّ » و« أنَّ » و« لكنَّ » و« كأنَّ » . قال الله تعالى[10] : ﴿ مِن لَّدُنِّي﴾[11] ، و﴿ مِنْ لدُنِي ﴾ على القراءتين[12].

قال نجم الدين : « حذف نون الوقاية من « لَدُنْ »[13] لا يجوز عند سيبويه[14] والزجاج إلاّ

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٤٥ ، وشرح الرضي ٥٩/٣، والهمع ١/ ٢١٦.

(٤) في (غ) : الأشهر .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٨ .

(٦) غافر : ٣٦ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لتوبة بن الحمير (الخفاجي) في الأغاني ٢١٤/١١،و الأمالي ١ / ٨٨ ، والحماسة البصرية ٢٠٢/٢، واللسان (بصر) وخزانة الأدب ١ / ٥٨ ، وبلا نسبة في ذم الهوى ٤٣٠/١، وأساس البلاغة (قوز) ٥٢٧/٣. والرواية فيها : بالقوز اليفاعي .

والقوز : الرملة المستديرة ، والجمع أقواز وقيزان . أساس البلاغة (قوز) .

والشاهد فيه قوله : « لعلني » حيث لحقت نون الوقاية « لعل » ، والأشهر حذفها .

(٨) اسم فعل معناه : حسبك حيث انتهيت . ينظر : القاموس (بجل) ٨٨٨.

(٩) في (ش) و (غ) : ومستوى . وفي (غ) : الأمرين .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) الكهف : ٧٦ .

(١٢) قرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف ، وشدده الباقون وكلهم ضم الدال إلاّ أبابكر ، فإنه أسكنها وأشمها الضم . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٦٩ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٢ .

(١٣) في (أ) و (ش) : (حذف النون) . وما أثبته من (غ) وشرح الرضي .

(١٤) نسب ذلك إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٢/١، وتعقبه أبوحيان في الارتشاف ٩٢٤/٢بقوله : « سيبويه لم يقل ذلك إلا في قد » .

للضرورة . وعند غيرهما الثبوت راجح ، وليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع[١] . وعلى كل حال حق « لدن » أن يذكره المصنف مع « ليت » و« مِنْ » و« عَنْ » ، ولكنه تبع الجزولي فإنه قال في « لدن » : « أنت مخير » »[٢].

وتقول مع نون الإعراب :« الزيدان يضربانِني[٣]، وأنتما تضربانِني[٤]، والزيدون يضربونَني، وأنتم تضربونَني[٥]، وأنتِ تضربينني[٦] قال الله[٧] تعالى : ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾[٨].

[وإذا اكتفيت بنون الإعراب قلت « الزيدان يضربانِ ، وأنتما تضربانِ ، والزيدون يضربونِ ، وأنتم تضربونِ ، وأنتِ تضربينِ قال الله[٩] تعالى: ﴿ أَتُحَٓجُّوٓنِّي ﴾[١٠] على إحدى القراءات[١١].

وإنما قام نون الإعراب مقام نون الوقاية ؛ لأنها لا معنى لها كـــ « نون » الوقاية ، فكلاهما لأمر لفظي ، بخلاف نون الضمير[١٢] ونون التوكيد . هذا قول الجزولي[١٣]، وتبعه المصنف[١٤] أن المحذوف نون الوقاية ؛ لأن الثقل جاء منها ، لا من نون الإعراب . وعند سيبويه[١٥] أن المحذوف نون الإعراب ؛ لأنها المُعَرَّضة للحذف بالجزم والنصب[١٦] .

---

(١) هو قول ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٢/١.
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٧ .
(٣) في (غ) : يضربانِ .
(٤) في (غ) : (وأنتما تضربانِ) . وأخرها وجعلها بعد قوله : (والزيدون يضربونني) .
(٥) في (غ) : يضربونِ .
(٦) في (غ) : تضربينِ .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) الأحقاف : ١٧ .
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) الأنعام : ٨٠ .
(١١) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٩٠ ، والكشف عن وجـــوه القراءات السبع ٤٣٦ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٦٨ .
(١٢) في (غ) : نون الوقاية .
(١٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٦ .
(١٤) ينظر : شرح الكافية له ٧٠٠/٢.
(١٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٥١٩ .
(١٦) في (غ) : بالنصب والجزم .

وقد تدغم نون الإعراب في نون الوقاية ، فعلى هذا في نون الإعراب ثلاثة أوجه : إثباتها هي ونون الوقاية مفكوكتين . وإثباتهما مدغمة نون الإعراب في نون الوقاية . وحذف إحداهما . وقرئ قوله تعالى : ﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي ﴾[1] على الثلاثة[2].

وتقول في « إنَّ » وأخواتها : « إنِّي ، وإنِّني ، وأنِّي ، وأنَّني ، وكأنَّي ، وكأنَّني ، ولكنَّي ، ولكنَّني » . وإنما جاز[3] إلحاق نون الوقاية لهذه لمشابهتها للفعل . وأما جواز حذفها فلاجتماع الأمثال . قال نجم الدين : « ولفظ « ليس » كـ « ليت » في أنَّ[4] الإثبات أولى كما قال العربي : « عليه رجلاً ليسني » ، وقوله[5] :

إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليْسِي

وجاء « عساي » حملاً على « لعلِّي » ، والأكثر « عساني »[6] . وحكى يونس في أسماء الأفعال : « عَلَيْكَنِيْ »[7] .

---

(١) الأنعام : ٨٠ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بنون خفيفة . وقرأ الباقون بنون ثقيلة ، وفيها لغات ثلاث كما ذكر الشارح ، وقرأ بهن الجمال عن الحلواني ، والمفسر وحده عن الداجوني .
ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) سبق تخريجه ص٤٢١.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٠ ــ ٦١ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٦١/٢، وشرح الرضي ٣ / ٦٠ ــ ٦١ .

[ضمير الفصل]

قوله: (**ويُتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ والخَبَرِ قَبْلَ**[1] **العَوَامِلِ**[2] **وبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ**) .

قوله : (**قَبْلَ**[3] **العَوَامِلِ**) نحو : « زيدٌ هو المنطلقُ » .

وقوله[4] : (**وبَعْدَهَا**) أي : بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر ، وهي النواسخ نحو قولك : « ظَنَنْتُهُ هو الكريمَ » ، وقوله تعالى :﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[5] ، وقولك : « ما زيدٌ هو المنطلقَ » ، وقوله تعالى ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[6] .

قوله : (**صِيْغَةُ مَرْفُوعٍ**) ولم يقل ضمير مرفوع لأنه مختلف فيه هل هو ضمير أو لا ؟ ومتفق على أنه صيغة ضمير مرفوع .

قوله : (**مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ**) أي : في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلم[7] والخطاب والغيبة كقوله تعالى[8] : ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ [9] ﴾[10] ، و ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ [11] ﴾[12] ، و قولك[13] « إنك أنت الغفور » .

قوله : (**يُسَمَّى فَصْلاً**) هذا اصطلاح البصريين[14] . قال المتأخرون[15] : إنما سمي فصلاً ؛

---

(١) في (ش) : قبل دخول .
(٢) في (ش) : اللفظية .
(٣) في (غ) : قبل دخول .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) القصص : ١٦.
(٦) المائدة : ١١٧ .
(٧) زيادة من (غ) .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) في (غ) : أكمل الآية : ﴿ لا إله إلاّ أنا ﴾ .
(١٠) طه : ١٤.
(١١) زيادة من (غ) .
(١٢) القصص : ١٦.
(١٣) زيادة من (غ) .
(١٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٧٠٥،وشرح التسهيل ١ / ١٦٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٣ .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٣ .

لأنه فُصِلَ به بين[1] كون ما بعده نعتاً[2]، وكونه خبراً ؛ لأنك إذا قلت : « زيدٌ المنطلقُ » جاز أن يتوهم السامع كون « المنطلق » صفة ، فينتظر الخبر . فإذا قلت : « زيدٌ هو المنطلقُ » تعين « المنطلق » للخبرية ؛ لأن الضمير لا يوصف . والكوفيون[3] يسمونه عماداً ؛ لكونه حافظاً لما[4] بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كعماد البيت الحافظ للسقف من السقوط . وقال ابن الحاجب : « تسميته فصلاً أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ[5] الفصل كان تسميته فصلاً أولى ، وتسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أن السامع أو المتكلم أو هما يعتمدانها[6] على الفصل بين الصفة والخبر ، فيسمونها[7] باسم ما يلازمها، ويؤدي معناها ، فكانت تسمية البصريين أولى »[8] .

// قوله : (**وشَرْطُهُ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً ، أَوْ « أَفْعَلُ[9] مِنْ كَذَا »**)[**مِثْلُ : « كَانَ زَيدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عمرٍو**][10]) . ١/٦٨أ

قال نجم الدين : « و[11] الغرض من الفصل في الأصل فصلُ الخبر عن النعت ، فكان القياس ألا[12] يجيء إلاّ بعد المبتدأ الخالي من النواسخ ، أو[13] الداخل عليه فعل القلب ، بشرط كونه معرفة[14] غير ضمير ، وكون خبره ذا لامٍ ؛ لأنه إذا دخل على المبتدأ « إنَّ » و « كان » و « ما » الحجازية تميز الخبر عن النعت بالإعراب ، ولأن الضمير لا يوصف ، ولأن الخبر ذا[15] لام

---

(١) سقطت من (ش) .
(٢) في (غ) : فصلاً .
(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٧٠٥، وشرح التسهيل ١ / ١٦٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٣ .
(٤) في (ش) : ما بعده .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (غ) : تعمد .
(٧) في (غ) : فسموها.
(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٧٠٥.
(٩) في (غ) : فعل .
(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٨ .
(١١) سقطت الواو من (غ) .
(١٢) في (غ) : أن يجيء .
(١٣) في (ش) : و .
(١٤) سقطت من (أ) و (ش) .
(١٥) في (غ) : ذو .

يفيد الحصر المفيد للتأكيد ، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل . ثم اتسع فيه فأُدخل حيث لا إلباس بدونه كما تقول : « الدين هو النصيحة » ، وإن لم يكن في الثاني معنى الصفة ، و«كان زيدٌ هو القائمَ، وما زيدٌ هو القائمَ » . وأُدخل مع كون الأول ضميراً نحو:﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ﴾[1]. ومع كون الخبر مشابهاً لذي اللام وهو « أفعل » التفضيل ؛ لأن مخصصه حرف[2] يقتضيه « أفعل » معنى ، فهو ملتبس به ، ومتحد معه ، كما أنَّ مخصص[3] ذي اللام حرف متحد معه ، وهو اللام نحو : « زيدٌ هو أفضل من عمرو » »[4].

وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ؛ ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، فيتميز بسببه ذو اللام عن النعت ، وليس بمبتدأ حقيقة ؛ لأنه قد[5] ينتصب ما بعده كقوله تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾[6]، و ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾[7] .

واختلف في هذه الصيغة . فقال نجم الدين[8] وبعض البصريين : إنه صار حرفاً ، وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة واحدة ، أعني صيغة الضمير المرفوع ؛ لأن الحرف لا يتصرف ، لكن بقي مطابقة المبتدأ فيما ذكرنا أولى .

قوله : (**ولا مَوْضِعَ لَهُ[9] عِنْدَ الْخَلِيلِ**) .

قال نجم الدين : « الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له » . قال : « ولهذا قال الخليل : « والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه[10] لغواً » »[11] . والكوفيون[12] يجعلونه تأكيداً لما قبله[1] ، ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيداً للمنصوب في نحو : ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ

---

(١) يوسف : ٩٨ .
(٢) وهو الحرف « مِنْ » .
(٣) في (غ) : مخصوص .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٣ .
(٥) سقطت من (ش) .
(٦) الكهف : ٣٩ .
(٧) المائدة : ١١٧ .
(٨) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦٧ .
(٩) في (ش) : له من الإعراب .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، وشرح الرضي ٣/ ٦٨.
(١٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ . وهو اختيار ابن الحاجب . ينظر : الإيضاح له ١ / ٤٧١ ،و شرح الكافية له٢/٧٠٩.
(١) سقطت من (غ) .

ٱلْغَفُورُ ﴾[1] بأن الضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمجرور نحو : « ضربتك أنت ، ومررت بك أنت » . ويُرَدُّ عليهم : بأنه لا يؤكد المظهر بالمضمر[2] ، ونحن نقول : « إنَّ زيداً هو المنطلقُ » .

وبعض النحاة[3] يقول : حكمه في الإعراب حكم ما بعده . وهو أضعف من قول الكوفية ؛ لأنا لم نعهد اسماً[4] يتبع ما بعده في الإعراب .

واعلم أنه يتعين للفصلية إذا كان قبله اسم ظاهر ؛ لأنه[5] لا يحتمل التأكيد ، وإذا كان ما بعده منصوباً ؛ لأنه لا يحتم كونه مبتدأ . وأما في غير هذين الموضعين[6] فيحتمل كونه تأكيداً إذا كان قبله ضمير ، ومبتدأ إذا كان ما بعده مرفوعاً .

قوله[7]:(**وبَعْضُ العَرَبِ**[8] **يَجْعَلُهُ مُبْتَدأً ، مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ**) . فلا ينتصب ما بعده في باب « كان » ، وباب « علمت » ، و« ما » الحجازية ، وعليه ما نُقِلَ في غير السبعية[9]﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون[10] ﴾[11] ، و﴿ أَنَا[12] أَقَلُّ[13] ﴾[1] ، وقوله صلى الله عليه وآله[2] : « كل مولود

---

(١) الزمر : ٥٣ .

(٢) في (غ) : المضمر بالمظهر .

(٣) وهو قول الكسائي . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٨ .

(٤) في (غ) : لا يعتمد اسماً .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في عبارة الخالدي قصور في بيان الموضعين اللذين تتعين فيهما فصلية هذا الضمير . وهو إنما ذكر موضعاً واحداً فقط والموضعان هما : الأول : إذا كان بعد اسم ظاهر ، وكان ما بعده منصوباً نحو : « كان زيدٌ هو المنطلقَ » .
الثاني : « إذا دخله لام الابتداء ، وانتصب ما بعده وإن كان بعد مضمر : « إن كنت لأنت الكريم » .
ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٧ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٩) في (ش) و (غ) : السبعة .

(١٠) الزخرف : ٧٦ .

(١١) قرأ الجمهور « الظالمين » بالنصب على أنه خبر كان ، والضمير ضمير فصل . وقرأ عبد الله بن مسعود ،وأبو زيد النحوي : « الظالمون » بالرفع على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر كان . ينظر : فتح القدير ٤ / ٥٦٤، وروح المعاني ١٤ / ١٥٧ ، والتحرير والتنوير ٢٥ / ٢٩٢ .

(١٢) في (غ) : (إن ترني أنا أقل) .

(١٣) الكهف : ٣٩ .

(١) قرأها بالرفع عيسى بن عمر . فيكون « أنا » مبتدأ و« أقل » خبره والجملة في موضع المفعول الثاني . ينظر : الكشاف ٢ / ٦٧٦ ، وروح المعاني ٩ / ٤٠٤ .

(٢) سقطت من (غ) .

يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان[1] يهودانه وينصرانه »[2] ، وروي : « هما اللذين » على جعله فصلاً .

(١) سقطت من (ش) : هما اللذان .

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ في فتح الباري ٢٥١/٣، وحاشية ابن عابدين ١٩٧/٣. قال الحافظ في الفتح ٢٥١/٣: « هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في الصحيحين ولا غيرهما » . ا. هـ والمشهور من لفظ الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » أخرجه مالك في الموطأ ، باب الجنائز (٥٧١) ١ / ٢٤١ ، والبخاري في صحيحه ، في الجانئز ، باب ماقيل في أولاد المشركين (٤٧١٤) ، وأحمد ٢ / ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، وأبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في ذراري المشركين (٤٧١٤) ، وابن حبان في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الفطرة (١٢٩) و(١٣٠) و(١٣٣) ، والطيالسي في مسنده (٢٣٥٩) و(٢٤٣٣) ، وعبد الرزاق في مسنده (٢٠٠٨٧) ، والطبراني في الكبير (٨٢٦) و (٨٢٧) و (٨٢٨) و (٨٢٩) و(٨٣٠) و (٨٣١) و (٨٣٢) و (٨٣٤) .

[ضمير الشأن]

قوله : (**ويَتقدَّمُ قَبْلَ الجُمْلةِ ضَمِيرٌ غَائبٌ يُسمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ**) .

قوله : (**ضَمِيرٌ**[1] **غَائبٌ**) . إنما كان غائباً[2] لأن المرادَ به الشأنُ أو القصةُ ، فيلزمه الإفراد، والغيبة ، إمَّا مذكراً وهو الأغلب ، أو مؤنثاً . وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه سؤالاً مقدراً[3]، تقول : « هو الأمير خارج » كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل : « ما الشأن ، والقصة ؟ » فقلتَ : « هو الأميرُ مقبلٌ » أي : الشأن هذا . فلما كان المعود إليه غير ظاهر اكتفي في تفسير هذا الضمير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل ، لأنه مُعيِّنٌ للمسئول عنه . فالجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير ، بل هي كسائر الأخبار ، لكن سُميتْ تفسيراً لما قدرته .

والقصد بهذا الإبهامِ ، ثم[4] التفسيرِ تعظيمُ[5] الأمر وتفخيم الشأن ، فلا بد // أن يكون **٦٨/ ب** مضمون الجملة المفسِّرة شيئاً عظيماً يُعتنَى به ، فلا يقال : « هو الذباب يطير » ، ولا « هو زيد قائم » إلاّ أن يكون قيام زيد أمراً عظيماً ، لا حقيراً . وقد يخبر عن ضمير الشأن بالمفرد قال أبو الطيب[6] :

هو البَيْنُ حَتَّى ما تَأَنَّى الحَزَائقُ

كأنه قيل : أي شيء وقع من المصائب ؟ فقال : هو البين .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) : إنما كان غائباً .

(٣) في (غ) : مقدر .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) : لتعظيم .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٣ / ٨٢ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٨٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ .
وتمامه : ويا قَلْبِ حتَّى أنت مِمَّن أفارقُ
وتأنّى : أصله تتأنى من التأني وهو التلبث . والحزائق : جمع حزيق وهي الجماعة .
والشاهد فيه قوله : « هو البين » حيث أخبر عن ضمير الأمر المستبهم تقديراً بالمفرد . كأنه قيل : أيُّ شيء وقع من المصائب ؟ فقال : هو البين .

وأجاز الفرّاء[1] أن يُفسِّر ضميرَ الشأن مفردٌ مؤولٌ بالجملة فأجاز : « كان قائماً زيد » . ومنعه البصريون[2] . وأجاز السيرافي[3] : « ما هو بذاهب أخواك » ؛ لأن الصفة مع فاعلها في نحو: « ما ضارب الزيدان » جملة . وفيه نظر ؛ لأن الصفة مع فاعلها إنما تكون جملة إذا اعتمدت على حرف النفي أو حرف الاستفهام[4].

واعلم أن البصريين[5] يوجبون التصريح بجزيء الجملة المفسِّرة لضمير الشأن خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا : « إنَّه ضرب »[6] ، وليس لهم شاهد .

وضمير الشأن يسميه الكوفيون[7] ضمير المجهول . ولا يعود ضمير من خبره إليه مع كونه جملة ؛ لأن الجملة هي هو . ولا يتقدم الخبر عليه .

ويختار كون الضمير مؤنثاً لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث غير فضلة قال تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ﴾[8] ، وقال الشاعر[9] :

على أَنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما نُوكَّلُ بالأدنَى وإن جَلَّ ما يَمْضِي

ولا يختار : « إنها بنيت غرفة »[10].

وتأنيث هذا الضمير ـــ ولو لم تُضَمَّن الجملة المفسِّرة له مؤنثاً ـــ قياسٌ ، لكنه لم يُسْمَع .

---

(١) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ ، والارتشاف ٩٤٨/٢، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٥ ، والموشح ١٥٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ ، والارتشاف ٩٤٨/٢، وشفاء العليل ١ / ٢٠٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٠ .

(٤) وهي في قوله « ما هو بذاهب أخواك » معتمدة على المبتدأ ، لا على النفي أو الاستفهام .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٠٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٧١/٣، والارتشاف ٩٤٨/٢.

(٧) ينظر : المفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٨، وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، والموشح ١٥٧ .

(٨) الحج : ٤٦ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ١٥٨ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٨٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢١ ، والخزانة ٥ / ٣٩١ .وبلا نسبة في المحتسب ٢ / ٢٠٩ ، والخصائص ٢ / ١٧٠ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، والموشح ١٥٨ .
وتعفو : هنا فعل لازم بمعنى تَـدرُسُ وتبرأ . والكلام : جمع كَلْم وهو الجرح .
والشاهد فيه قوله : « على أنها » حيث أنث الضمير لرجوعه إلى المؤنث ، أي : القصة .

(١٠) لأن المؤنث في الجملة فضلة .

وإذا لم تدخله النواسخ [فلا بد من كون مفسِّره اسمية ، وإذا دخلته جاز][1] كونها فعلية .

قوله : (**يَكُونُ مُنْفَصِلاً**) إلى آخره[2] . وذلك إذا كان مبتدأً ، واسمَ « ما » الحجازية .

(**ومُتَّصِلاً بَارِزاً**) إذا كان منصوباً نحو : « إنه زيد قائم ، وظننته زيد قائم » .

(**ومُسْتَتِراً**) إذا كان مرفوعاً في باب « كانِ[3] أو كاد » قال[4]:

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ نِصْفَانِ[5] شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ

قوله : (**وحَذْفُهُ مَنْصُوباً ضَعِيفٌ**) .

لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه . ولا يحذف شيء إلاّ لقرينة . ومجوِّز[6] حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ، قال صلى الله عليه وآله[7] : « إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عذاباً يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُون»[8] أي : إنَّه . وقال الشاعر[9]:

إنَّ مَنْ لَامَ في[10] بني بنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقال[1]:

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : خبر كان .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في الكتاب ١ / ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٢٣ ، والأزهية ١٩٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٦، والهمع ١ / ٢٢٦ .
والرواية فيها : صنفان .
والشاهد فيه قوله:« كان الناس صنفان » حيث جاء اسم «كان» ضمير الشأن وهو ضمير مستتر. وخبرها الجملة الاسمية.

(٥) في (ش) : نصفا .

(٦) في (غ) : يجوز .

(٧) سقطت من (غ) : وآله .

(٨) الحديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب اللباس ، باب عذاب المصورين (٥٩٥٠) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب اللباس ، باب تحريم تصوير الحيوان (٢١٠٩) ، والنسائي في سننه ، كتاب اللباس ، باب ذكر أشد النـــاس عـــذاباً (٥٣٧٩) واللفظ له ، والحميدي في مسنده (١١٧) .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٣٨٥ ، والكتاب ٣ / ٧٢ ،، والإنصاف ١ / ١٨٠، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٢٤ ، وخزانة الأدب ٥ / ٤٠٤ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، وشـــرح الرضـــي ٣ / ٧٣ ، وشرح الوافية ٢٨٤ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٥ ، والوافية شرح الكافية ١٩٣ .
والشاهد فيه قوله : « إنَّ من » حيث إنّ اسم « إنّ » ضمير الشأن محذوف .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) البيت من الخفيف ، وهو للأخطل في شرح شواهد المغني ٢ / ٩١٨ ، وليس في ديوانه . =

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يَوْماً يَلْقَ فيها جآذِراً وظِبَاءَ

لأن النواسخ لا تدخل على كلم المجازاة فتقدير البيتين : إنه .

قوله : (**إلاَّ مَعَ « أنَّ » إذَا خُفِّفَتْ فإنَّهُ لازِمٌ**) .

إذا خففت المفتوحة جاز إعمالها في الاسم الظاهر ، وإهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي[١] . قال[٢] ابن جعفر[٣] : « لكن ترك إعمالها في الظاهر أظهر » . وقال ابن الحاجب[٤] : « إعمالها في الظاهر شاذ كقوله[٥] :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمَ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ[٦] لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ »

وإذا لم تعمل عملاً ظاهراً فالأكثر على أنها تعمل في ضمير الشأن مقدر قال تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٧] . أي : أنَّه . بخلاف المكسورة إذا ألغيت فإنها لا تعمل تقديراً ؛ وذلك لأن المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة . وقال نجم الدين : « إنما أعملت[٨] في ضمير شأن[٩] ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط به ؛ لأنها[١٠] ترتبط باسمها الذي هو ضمير الشأن ، وهو يرتبط [بالجملة المفسرة له . وإنما احتيج إلى ربطها][١١] بالجملة لفظاً ؛ لارتباطٍ بينها وبين الجملة معنى من حيث كانت حرفاً مصدرياً موصولاً بما بعده ،

= وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، وشرح الوافية ٢٨٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٦ .
والشاهد فيه قوله : « إنَّ من » حيث حذف ضمير الشأن في « إن » .

(١) ينظر : المقدمة الجزولية ١١٥، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ .

(٢) في (غ) : قال أبو علي .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح له ١٨٩/٢.

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأزهية ٦٢ ، والإنصاف ١ / ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٨٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ ، والمغني (٣٧) ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٠٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٧ ، والخزانة ٥ / ٤٠٩ .
والشاهد فيه قوله : « فلو أنك » حيث عملت « أنْ » المخففة في الضمير البارز وهو شاذ .

(٦) في (غ) : طلاقك .

(٧) يونس : ١٠ .

(٨) في (غ) : عملت .

(٩) في (غ) : الشأن .

(١٠) في (غ) : سقطت (نها) من (لأنها) .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

// وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر »[1]. وقد أجاز سيبويه[2] أن يكون الإلغاء فيها ١/٦٩ كالمكسورة فلا[3] يكون لها عمل لا لفظاً ولا تقديراً ، فتكون كالمصدرية . قال نجم الدين : « وهذا المذهب ليس ببعيد »[4] .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٤ .
(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٣) في (غ) : لا .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٤ .

[اسم الإشارة]

قوله : (**أَسْمَاءُ الإشَارةِ : مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ**) .

قوله : (**ما**) جنس الحد . وقوله : (**وُضِعَ لمشارٍ إليه**) فصل لغير أسماء الإشارة . والمشار إليه لغةً معروف ، ففسر به أسماء الإشارة في اصطلاح النحويين التي لا يعرفها إلاّ من عرف[1] اصطلاحهم ، ولا دور في ذلك .

وإنما بُنيتْ أسماء الإشارة عند الأكثر[2] لتضمنها معنى الحرف ، وهو الإشارة ؛ لأنها معنى من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كحروف الاستفهام ، وحروف النفي وغيرها . وقيل[3]: إنما بُنيتْ لاحتياجها إلى الإشارة الحسية، أو الوصف كاحتياج الحرف إلى[4] غيره .

والمراد بقوله (**مُشَارٍ إليه**) : ما أشير إليه إشارة حسية ، لا عقلية . وأسماء الإشارة موضوعة لما يشار إليه إشارة حسية . أعني إشارة بالجوارح ، والأعضاء دون غيرها من الأسماء كالمضمرات ، والمعرف بلام العهد وغيرهما ، فإنها موضوعة للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية ، فعلى هذا لا يشار بأسماء الإشارة إلا[5] إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد . فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو : ﴿ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ﴾[6] فلتصييره كالمشاهد . وكذا إلى ما يستحيل مشاهدته نحو : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ﴾[7] ، و﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾[8] .

قوله : (**وهِيَ خَمْسَةٌ : ذَا لِلْمُذَكَّرِ**) .

قال الأخفش[9] : عينه ولامه ياءان وأصله : « ذَيَيْ »[1] محرك العين بدليل قلبها ألفاً ، ثم

---

(١) في (ش) يعرف .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧١٥.

(٣) ينظر : السابق ٣ / ٧١٥.

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) مريم : ٦٣ .

(٧) يونس : ٣ .

(٨) يوسف : ٣٧ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩، واللباب ١ / ٤٨٦، وشرح المفصل ٣ / ١٢٦، وشرح الرضي ٣ / ٧٧ ، والموشح ١٥٨.

(١) في (أ) و(ش) و(غ) : « يائين » ، والصواب ما أثبته .

حذفت اللام[1] كـــ : « يد ، و دم » .

وقيل أصله : ذوَى[2] . وقال الكوفيون[3] : الاسم الذال وحدها ، وأما الألف[4] فزائدة .

قوله : (**ومُثَنَّاهُ « ذَانِ ، وذَيْنِ »**) .

وحذفت ألفه للساكنين[5] . والأكثرون[6] على أن هذا المثنى مبني لقيام علة البناء فيه . و « ذان » صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده ، وهي صيغة للرفع ، وقد تشدد نونه ، وقد تخفف . و« ذين » صيغة أخرى للنصب والجر . وقال بعضهم[7]: إنه معرب ؛ لاختلاف آخره باختلاف العوامل . فقال الزجاج[8] : لم يُبْنَ شيء من المثنى . أراده أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد ؛ [إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ، ولا غيره ، فوجب ألا يختلف المثنى][9] إعراباً ، وبناءً . وفي لغة يقال : « ذَانِ » رفعاً ونصباً وجراً [10]، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾[11].

قوله : (**وللْمُؤَنَّثِ « تَا ، وتِي ، وتِه ، وذِي ، وذِه »**) .

« تا » أصل للباقي ، و« تي » بقلب ألف « تا » ياءً . و« تِه » بقلب ياء « تي » هاءً . و« ذي » بقلب التاء من « تا » ذالاً ، وقلب ألفها ياءً . و« ذه » بقلب الياء من « ذي » هاءً . وبكسر الهاء من « تهِ ، وذهِ » بلا إشباع . والإشباع أظهر نحو : « تِهي ، وذهي » ، وفي الوقف « تِهْ ، وذهْ » . ومنهم من يقف على «تهي، وذهي» بياءٍ ساكنة . وقد يقال في المؤنث : « ذات »[1] .

---

(١) في (غ) : اللام اعتباطاً .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٧٠، واللباب ١ / ٤٨٦، وشرح المفصل ٣ / ١٢٦، وشرح الرضي ٣ / ٧٧، والموشح ١٥٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩، واللباب ١ / ٤٨٤، وشرح المفصل ٣ / ١٢٧، وشرح الرضي ٣ / ٧٧، والموشح ١٥٨ .

(٤) في (غ) : اللام .

(٥) لأن مفرده « ذا » فلما ثُني اجتمع ألفان وهما ساكنان فحذف أحدهما .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ ، والموشح ١٥٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ ، والموشح ١٥٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) هي لغة بني الحارث بن كعب ، وزبيد ، وخثعم ، وكنانة بن زيد . ينظر : تفسير الطبري ٤٢٨/٨، والحجة لابن خالويه ٣٤٢، والكشف ٢/ ٩٩، والكشاف ٥٤٣/٢، والبيان لابن الأنباري ١٤٤/٢، والبحر المحيط ٢٥٥/٦.

(١١) طه : ٦٣ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ .

قوله : (**وَلِمُثَنَّاهُ** : « **تَانِ ، وتَيْنِ** ») . وذلك على الخلاف في « ذان وذين » .

قوله : (**وَلِجَمْعِهِمَا** : « **أُولاءِ** » **مَدّاً ، وقَصْراً**) عاقلاً كان أو غيره قال[1] :

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَترلةِ اللِّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أولئكَ الأيامِ

فإذا مُدَّ كان آخره همزة مكسورة . وقد يُنَوَّنُ للتنكير مع أن أسماء الإشارة معرفة ، فيكون فائدة التنوين البعد . وإذا قُصِرَ كُتب بالياء . وقد يقال : « هُلاء[2] »[3] . وأما قولهم : « هَوْلاءِ » فتخفيف « هَؤُلاء » بحذف ألف « ها » ، وقلب همزة « أولاء » واواً . قال[4]:

تَجلَّدْ لا يَقُلْ هَوْلاءِ هذا بكى لَمَّا بَكى أسَفَاً وغَيْظاً

قوله : (**ويَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ**) . يعني : « ها » ؛ لينبه المتكلم بها المخاطب حتى[5] يلتفت إليه ، وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة عند الاكتفاء بالإشارة الحسية عن الوصف ، فلم يدخل « ها » إلاّ فيما يمكن مشاهدته من الحاضر ، والمتوسط ، دون البعيد الغائب . ومجيئها في الحاضر أكثر من المتوسط ، فـــ « هذا »[6] أكثر من « هذاك » . ولا يدخل البعيد الذي // لا يمكن إبصاره ، فلذلك قالوا: لا تجتمع « ها » واللام[7] . وقد يخلو القريب منها **٦٩/ ب** فيقال : « ذا » . فصار في القريب صيغتان[1]: « ذا » و« هذا » . وفي المتوسط صيغتان : « ذاك » و« هذاك » . وفي البعيد صيغة واحدة وهي : « ذلك » .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٠، وشرح المفصل ٩ / ١٢٩، وتخليص الشواهد ١٢٣،والخزانة ٥ / ٤١٣، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٧٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٠٧ ، والموشح ١٥٩ .
والشاهد فيه قوله : « أولئك » حيث أشار بها إلى غير العاقل .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٩ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٣٦ ، وتذكرة النحاة ٥٠٦ ، وشـــرح الرضـــي ٣ / ٨٠ ، والخزانة ٥ / ٤١٩ .
والشاهد فيه قوله : « هَوْلاء » حيث خفف « هؤلاء » بحذف ألف « ها » ، وقلب همزة « أولاء » واواً .

(٥) كررها في (ش) .

(٦) سقطت الفاء من (ش) .

(٧) في (غ) : لام .

(١) في (غ) : صيغتان : واحدة ، وفي (ش) : و .

قوله : (**ويَتَّصِلُ بها حَرْفُ الخِطَابِ**) .

اعلم[1] أن هذا الكاف حرف ، ويختص بالمتوسط ، والبعيد نحو : « هذاك ، وذلك »، فتجتمع هي وحرف التنبيه في المتوسط ، وينفرد حرف التنبيه بالحاضر ، وتنفرد كاف[2] الخطاب بالبعيد .

واعلم أن لفظ « ذلك » يصح أن يشار به إلى كل غائب ، عيناً كان أو معنى نحو: « جاءني رجل[3] فقلت لذلك الرجل[4] » ، و« تضاربوا ضرباً فهالني[5] ذلك الضرب » . ويجوز على قلة أن تقول : « فقلت لهذا الرجل » ، و « هالني هذا[6] الضرب » أي : هذا المذكور من[7] قريب ، فكأنه حاضر[8] .

وكذا يجوز[9] لك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره [ذكر اسم الإشارة][10] بلفظ الغيبة والبعد[11] تقول : « باللهِ الطالبِ الغالبِ ـــ وذلك قسم عظيم ـــ لأفعلن[12] » ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمۡثَٰلَهُمۡ ﴾[13] مشيراً إلى ضَرْبِ المثل الحاضر ، والأغلب أن تقول : « وهذا قسم عظيم » . وقد يشار به إلى شخص قريب نظراً إلى[14] عظمة المشير ، أو المشار إليه ، كقول[15] الملك مشيراً إلى حاضر : « ذلك قال كذا » ، وقول بعض الحاضرين : « ذلك الملك يقول كذا » ، قال تعالى : ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ ﴾[16] .

---

(١) في (غ) : واعلم .
(٢) في (غ) : (حرف) بدل (كاف) .
(٣) في (غ) : زيد .
(٤) في (غ) : البغل .
(٥) في (غ) : فأعجبني ذلك .
(٦) في (غ) : ذا .
(٧) في (غ) : (عن) بدل (من) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨١ .
(٩) في (غ) : (يجوز في الحاضر) وكرر (في الحاضر) .
(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١١) في (غ) : البعيد .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) محمد : ٣ .
(١٤) سقطت من (ش) .
(١٥) في (غ) : كقولك الحاضر .
(١٦) يوسف : ٣٢ .

ويجوز أن يكون قوله تعالى[1]:﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[2] من باب عظمة المشير،أو المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب ؛ تقريباً لحصوله ، نحو : « هذه القيامة قد قامت »، واستعمال أسماء الإشارة فيما لا يدرك كالشخص البعيد ، والمعاني مجاز .

قوله : (**وهِيَ خَمْسَةٌ [في خَمْسَةٍ فَتَكُونُ خَمْسَةً وعِشْرِينَ]**[3]) .

أي : حروف الخطاب خمسة[4] ، وقد تقدم أن أسماء الإشارة أيضاً خمسة ، فتكون خمسة وعشرين حاصلة من ضرب خمسة في خمسة ، وباعتبار المدلول : مدلول[5] أسماء الإشارة ستة[6] ومدلول حروف[7] الخطاب ستة[8] ، فتكون الأمثلة ـــ من ضرب ستة في ستة ـــ ستة وثلاثين . لكن لما كان « أولاء » مشتركاً[9] في أسماء الإشارة[10] ، و« كما»[11] في حروف الخطاب مشترك أيضاً[12] نقصت الأمثلة بسبب نقصانهما[13] أحد عشر ، وهي الحاصلة من ضرب أحدهما في الستة المقابلة ، ومن ضرب الثاني في الخمسة[14] التي قد ضربت سادسها .

قوله : (**وهِيَ « ذَاكَ » إلى « ذَاكُنَّ »**) . أي : « ذاكَ ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكم ، ذاكُنَّ .

(**و« ذَانِكَ » إلى « ذانِكُنَّ »**) .أي : « ذانِكَ ، ذَانِكِ ، ذَانِكُما ، ذانِكم ، ذانِكُنَّ » .

قوله : (**وكَذَلِكَ البَوَاقِي**) . أي : « تاكَ ، تاكِ ، تاكما ، تاكم ، تاكن ، تانكَ ، تانكِ ، تانكما ، تانكم ، تانكن . أولئكَ ، أولئكِ ، أولئكما ، أولائكم ، أولئكن » . وإن شئت جئت بالاستفهام ، وتصفحت هذا الجدول :

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٠ .

(٤) وهي : كَـ ، كِـ ، كما ، كم ، كن .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) لأنك إما أن تشير إلى مذكر ، أو إلى مؤنث ، وكل واحد مفرد ، ومثنى ، ومجموع ، فهذه ستة .

(٧) في (غ) : حرف .

(٨) لأنك إما أن تخاطب مذكراً ، أو مؤنثاً ، وكل واحد مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

(٩) في (غ) : مشترك .

(١٠) وهو مشترك لجماعة الرجال والنساء .

(١١) هو مشترك للمثنى المذكر والمؤنث تقول : ذانكما .

(١٢) زيادة من (غ) .

(١٣) في (غ) : الأمثلة بنقصانهما .

(١٤) في (غ) : الستة .

السؤال عن الرجل [والمخاطب خمسة][1]	السؤال عن المرأة [والمخاطب خمسة][1]	السؤال عن الرجلين [والمخاطب خمسة][1]	السؤال عن المرأتين [والمخاطب خمسة][1]	السؤال عن الرجال والنساء[والمخاطب خمسة][1]
كيف ذاك الرجل يا رجل	كيف تاك المرأة يا رجل	كيف ذانك الرجلان يا رجل	كيف تانك المرأتان [يا رجل][2]	كيف ألئك الرجال أو النساء يا رجل
كيف ذاك الرجل يا امرأة	كيف تاك الامرأة[3] يا امرأة	كيف ذانك الرجلان يا امرأة	كيف تانك المرأتان [يا امرأة]	كيف أولئك الرجال أو النساء يا امرأة
كيف ذاكما الرجل يا رجلان أو يا امرأتان	كيف تاكما الامرأة[4] يا رجلان أو يا امرأتان	كيف ذانكما الرجلان يا رجلان أو يا امرأتان	كيف تانكما المرأتان يا رجلان أو يا امرأتان	كيف أولئكما الرجال أو[5] النساء يا رجلان أو يا امرأتان
كيف ذاكم الرجل يا رجال	كيف تاكم المرأة يا رجال	كيف ذانكم الرجلان يا رجال	كيف تانكم المرأتان يا رجال	كيف أولئكم الرجال أو[6] النساء يا رجال
كيف ذاكن الرجل يا نساء	كيف تاكن المرأة يا نساء	كيف ذانكن الرجلان يا نساء	كيف تانكن المرأتان يا نساء	كيف أولئكن[7] الرجال أو النساء يا نساء

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : المرأة .
(٤) في (ش) و (غ) : المرأة .
(٥) في (غ) : و .
(٦) في (غ) : و .
(٧) في (غ) : أولئك .

// قوله : ([**ويُقَالُ**][1] « **ذَا** » **لِلْقَرِيبِ** ، و« **ذَلِكَ** » **لِلْبَعِيدِ** ، و« **ذَاكَ** » **لِلْمُتَوَسِّطِ**) . ١/٧٠

قال نجم الدين : « لَمَّا رأى المصنف كثرة[2] استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة موضع ذي البعد منها ، وبالعكس ؛ لضربٍ من التأويل المذكور[3] خالجه الشك في[4] اختصاص بعضها بالقريب[5] ، وبعضها بالبعيد فلم يأخذه مذهباً ، ولم يقطع به ، بل[6] أحاله على غيره ، فقال : (**يقال**) يعني : لم يتحقق ذلك عندي »[7]. قال نجم الدين : « وأنا لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقريب ، وبعضها بالبعيد . فمذهب بعضهم أنه[8] لا واسطة بين القريب والبعيد ، ويقول : المتجرد عن الكاف ، واللام للقريب ، وما اجتمعا فيه ، أو الكاف[9] فللبعيد[10]. وجمهورهم أن بين القريب والبعيد واسطة[11] ، فقالوا : « ذا[12]، ثم « ذاك » ، ثم « ذلك » . وللمؤنث « تا » ولغاتها ، ثم « تِيْكَ » ، وهي كثيرة[13] ، و « تَاكَ » دونها . وذكر الزمخشري[14] والمالكي[15] « ذيك » أيضاً . وفي الصحاح[16] : لا تقل « ذِيك » فإنه خطأ . ثم « تِلكَ » ، و هي كثيرة ، وتَلك ، وتَيْلَكَ ، وتالِكَ » هذه الثلاث قليلة . وللمثنى « ذان ، وذين، وتان ، وتين » »[17].

---

(١) زيادة من الكافية ١٥٠ .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) في (ش) : على .
(٥) في (غ) : بالقرب .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٣ .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) في (أ) : (للكاف) . والمقصود المقترنة بالكاف وحده .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) أي : كثيرة الاستعمال .
(١٤) ينظر : المفصل ١٧٦ .
(١٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .
(١٦) ينظر : الصحاح (ذا) ٢٠٢١/٥ .
(١٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٣ ــ ٨٤ .

وأمَّا تشديد النون فقال المبرد[1] : « هو في المثنيين[2] علامة للبعيد بدل عن[3] اللام في « ذلك ، وتلك[4] » . وقال غير المبرد[5] : إن التشديد عوض عن الألف المحذوفة في المفرد . قال نجم الدين:« وهذا أولى ؛ لأنه يقال:« هذانِّ » بالتشديد مع ها ، وليس يقال : « هذلك »»[6] . فالبعيد[7] والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد .

وفي جمعهما[8][9]: « أولاء ، وأولى » ، ثم أولئك ، وأولاك ، ثم أولالك ، وأولاءٍ » بالتنوين. وعلى رأي : « أولاءِ ، ثم أولاك ، ثم[10] أولئك ، وأولالك » .

وقد يستعمل «ذلك» موضع «ذلكم» كقوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡ ﴾[11].

قوله : (« **تِلْكَ** » ، و« **ذَانِّكَ ، وتَانِّكَ** » **مُشَدَّدَتَينِ** ، و« **أُولالِكَ** » **مِثْلُ** « **ذَلِكَ** ») .

تعرض لبيان[12] ما هو مثل « ذلك » الذي[13] للبعيد ؛ لأن الذي للقريب هو المجرد ، والذي للمتوسط المقرون بالكاف وحدها ، وقد مَرَّ شرح هذه الكلمات التي ذكر ، ومواضع الخلاف منها .

قوله : (**و** « **ثَمَّ ، وهُنَا ، وهَنَّا** » **لِلْمَكَانِ خَاصَّةً**) . يعني : أنَّ ههنا ألفاظاً[14] مختصة بالإشارة إلى المكان فقط ، والمذكورة قَبْلُ صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان أو غيره .

فـــ « ههنا » للقريب ، و« هناك » للمتوسط ، و« هنالك » للبعيد . وأما « ثَمَّ ، وهَنَّا »

---

(١) ينظر : المفصل ١٧٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٤ .
(٢) في (غ) : المثنيين بلفظ واحد .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) في (غ) : (تالك) بدل (تلك) .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٤ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٤ .
(٧) في (غ) : للبعيد .
(٨) في (غ) : جمعها .
(٩) أي : المذكر والمؤنث .
(١٠) سقطت من (أ) : أولاك ثم .
(١١) النساء : ٢٥ .
(١٢) في (غ) : بيان .
(١٣) سقطت من (غ) .
(١٤) في (أ) و(ش) و(غ) : (ألفاظ) . والصواب ما أثبته .

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأفصح[1] ، و« هِنَّا » بكسر الهاء ، فمثل « هنالك » للبعيد .

وقد تصحب « هَنَّا » المشددة الكاف ، ولا تصحب « ثَمَّ » . وقولهم : « ثَمَّكَ » خطأ .

وقد يجيء « هناك ، وهنالك ، وهَنَّا » للزمان ، قال تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ﴾[2] أي: حينئذ . و[3] قال الشاعر[4][5]:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبَدَا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ

أي : لات حين حنت ، فهي ظرف زمان على هذه اللغة .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٩٩/٢ .

(٢) الكهف : ٤٤ .

(٣) بدون (واو) في (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لشبيب بن جعيل في المؤتلف والمختلف ٨٤ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤١٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٩ ، ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ١٠٢ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٨٧ ، ومغني اللبيب (١٠١١) ، وهمع الهوامع ١ / ٢٥٥ ، والموشح ١٦١ ، والنجم الثاقب ١ / ٦٦٥ .
والشاهد فيه قوله : « ولات هَنَّا » حيث إنها بمعنى الزمان ، أي : لات حين حنّت ، فهي ظرف زمان لإضافتها إلى الجملة .

[الاسم الموصول]

[تعريفه]

قوله : (**الْمَوْصُولُ : مَا لا يَتِمُّ جُزْءاً إلاَّ بِصِلَةٍ وعَائِدٍ**) .

قوله : (**مَا**) جنس الحد . قوله : (**لا يَتِمُّ جُزْءاً إلاَّ بِصِلَةٍ وعَائِدٍ**) فصل لسائر الأسماء ؛ لأن ما عدا الموصولات مما يحتاج إلى جملة كحروف المصدر لا يحتاج إلى عائد .

قوله (**جُزْءاً**) منتصب على أنه خبر « تَمَّ[1] » ؛ لأنه من الأفعال الناقصة[2] .

وهذا الحد كحد أسماء الإشارة ، يعني أنه فسّر الموصول في الاصطلاح بالصلة المفسرة بغير المحدود ، وذلك بقوله : (**والصِّلَةُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ**) .

قوله : (**يَتِمُّ جُزْءاً**) أي : يصير جزء الجملة ، وجزء الجملة المبتدأ ، أو[3] الخبر ، أو الفاعل . وقد يكون الموصول فضلة .

قوله : (**وعَائد**) يعني : ضميراً يعود إليه . ووجه بناء الموصول شبهه بالحرف[4] بافتقاره إلى الصلة والعائد .

[صلة الموصول والعائد]

قوله : (**وصِلَتُهُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ**) .

إنما وجب كون الصلة جملة ؛ لأن وَضْعَ الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد[5] أن المخاطب يعرفه // بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له دائماً ، نحو : « بسم الله الذي **٧٠/ ب**
يبقى ، أو الذي هو باق » ، أو في بعض الأزمنة [نحو : « جاءني زيد الذي ضربني ، أو الذي هو ضارب»][6] ، أو كون سببه حكماً على شيء دائماً ، أو في بعض الأزمنة ، فحصل من هذا أنَّ الموصولات معارفُ وضعاً ، وأنَّ الصلةَ ينبغي أن تكون معلومةً للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، وأنَّ الصلة ينبغي أن تكون جملةً ؛ لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل ،

---

(١) في (غ) : يتم .

(٢) لأنه يتضمن معنى الفعل « يصير » .

(٣) في (ش) : و .

(٤) في (غ) : بالحروف .

(٥) في (ش) : يعتمد .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وما يشبهها . وأنَّ الصلة جملةٌ خبريةٌ دون الإنشائية والطلبية ؛ لأنه لا يعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيغها . وأما قول الشاعر[1] :

وإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتي لَعلِّي وإنْ شَطَّت نَوَاهَا أَزُورُها

فمتأول بـــ « التي يقال عندها هذا القول » .

وقد تقع القسمية صلة قال تعالى[2]: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[3] .

وأنه لا بد من عائد في الصلة ؛ لأنَّ الجملة مستقلة بنفسها لولا العائد يربطها بالموصول . وقد يقع الظاهر موقع[4] العائد نحو : « جاءني زيد الذي ضرب زيد ».

[صلة الألف واللام]

قوله : (**وصِلَةُ الأَلِفِ ، واللَّامِ اسمُ فَاعلٍ ، أو مَفْعُولٍ**) .

لما ذكر أنَّ الصلة جملة استدرك ذلك . وقد اختُلِفَ في اللام[5] الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال : المازني[6] هي حرف ، أي : هي لام التعريف . وقال غيره : إنها[7] اسم موصول[8] . وذهب الزمخشري[9] : إلى أنها منقوصة من « الذي » ، يقول : « خُفِّفَ الموصول تارة بحذف بعض حروفه نحو « اللَّذِ واللَّذْ » ، ثم اقْتُصِرَ منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلة ، إمَّا العائد ، أو نون المثنى والمجموع بغير إضافه »[10] نحو[11]:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢ / ٦٦١ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ١٩١ ، والخزانة ٥ / ٤٤٤ .وبـــلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٩٢ ، ومغني اللبيب (٧١٩) ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٦٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١٠ والشاهد فيه : « التي لعلي » حيث جاءت جملة الصلة طلبية ، ولذا قدروا لها جملة خبرية أي : التي أقول لعلي أزورها .

(٢) في (ش) : قال الله تعالى .

(٣) النساء : ٧٢ . والتقدير : لَمنْ ـــ والله ـــ ليبطئن .

(٤) في (غ) : موضع .

(٥) سقطت من (غ) : في اللام .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٤٤، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ ، والارتشاف ١٠١٣/٢.

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : الأصول ٢ / ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٢١ ، والارتشاف ١٠١٣/٢.

(٩) ينظر : المفصل ١٧٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ .

(١٠) ينظر : المفصل ١٧٩ .

(١١) البيت من المنسرح ، وهو لعمرو بن امرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح ١٢٧، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ١١٥، ولشُريح بن عمران ، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨ . وبـــلا نســـبة في الكتـــاب ١/ ٢٠٢ ، والمقتضب ٤/ ١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٧٥ وشرح الرضي ٣/ ٤٤٤ . =

واعلم أن أصل « الضارب ، والمضروب » : « الضَرَبَ ، والضُرِب » فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للام التعريف لفظاً ومعنى ، على صورة الفعل ، فصيَّروا[1] الفعل في صورة الاسم . فالمبني للفاعل في صورة اسم الفاعل . والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول . وصارت صلة اللام فعلاً في صورة الاسم ، فعمل[2] بمعنى الماضي[3] .

وقد توصل اللام في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية قال[4]:

هُمُ القومُ الرسولُ اللهِ منهم لهم دَانتْ رِقابُ بني مَعَدِّ

وبالمضارع أيضاً نحو قوله[5]:

ذي الشِّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ

وقوله :

صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقوله[6] :

= وتمامه : الحافظو عورة العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائنا وَكَفُ

والشاهد فيه : « الحافظو » حيث حذفت نون الجمع لتقصير الصلة ، والأصل : الحافظون عورة العشيرة .

(١) في (أ) : وصيروا .

(٢) في (غ) : فعملت .

(٣) يعني : أنَّ هذه الصلة ـــ اسم الفاعل واسم المفعول ـــ عملت بمعنى الماضي ؛ لكونها فعلاً في صورة الاسم . ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي ، كالمجرد من اللام .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٩٨ ، ومغني اللبيب (٧٠) ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٢٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٩ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٦١ ، والهمع ١ / ٢٧٨ .
والرواية فيها : من القوم .
والشاهد فيه : وصل « أل » بالجملة الاسمية . وذلك ضرورة .

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ٦٧،وشرح التسهيل ١ / ١٩٦،وتخليص الشواهد ١٥٤، والمقاصد النحوية ١ / ٤٦٧،والخزانة ٥ / ٤٦٠ . وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٥٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٦٨، وشرح المفصل ١ / ٢٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٦ ، والموشح ١٦٢ ، والهمع ١ / ٢٧٨ . وتمام البيتين :

فيستخرجُ اليربوعَ من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصعُ
يقول الخنا وأبغض العُجْم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

والشاهد فيه قوله : « اليتقصع واليجدع » حيث دخلت « أل » الموصولة على الفعل المضارع ، وذلك للضرورة . وابن مالك يرى جواز ذلك .

(٦) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، وشرح شذور الذهب ٢١ ، ولسان العرب (أمس) ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، وابن عقيل ١ / ١٢٦ ، والموشح ١٦٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٦٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، والهمع ١ / ٢٧٧ . =

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

واعلم أن الصلة لا محل لها من الإعراب ، إلاّ أن صلة اللام[1] ظهر عليها إعراب[2] الموصول عارية كما أعير ما بعد « إلاّ » صفةً[3] إعرابُها .

[ألفاظ الأسماء الموصولة]

قوله : (**وهِيَ : الَّذِي ، والَّتِي [والَّلذَانِ ، والَّلتَانِ بِالأَلِفِ واليَاءِ ، والأُوْلَى ، والَّذِينَ ، والَّلائي ، واللاءِ ، واللايَ ، واللاتي ، واللواتي ، ومَنْ ، ومَا ، وأَيٌّ ، وأَيَّةٌ ، وذُو الطَّائيَّةُ ، وذَا بَعْدَ « مَا » الاسْتِفْهَامِيَّةِ**][4]) إلى آخرها . هذا حصر[5] لجميع الأسماء الموصولة .

فـــ « الذي » للمفرد المذكر . وهو على وزن « عَم ، وشَج[6] » . أرادوا الوصف[7] بها ، وبـــ « ذو » الطائية ، وهي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولزمتها اللام الزائدة حتى لا تكون كالمعرفة الموصوفة بالنكرة[8] . وقال الكوفيون[9] : أصل[10] « الذي » : الذال الساكنة ، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها[11] لاماً متحركة ؛ لئلا يجمعوا بين ساكنين ، ثم حركوا الذال، وأشبعوا الحركة ، فتولدت ياء[12] . قال نجم الدين : « وكلٌّ ذا[13] قريبٌ مِنْ[14] دعوى

=وتمامه : ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ

والشاهد فيه قوله : « الترضى » حيث أدخل الموصول الاسمي « أل » على الفعل المضارع ضرورة ، وابن مالك يـــرى جواز ذلك .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : الإعراب .

(٣) في (غ) : الصفة .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) وهو مذهب البصريين ، يرون أن أصل « الذي » : « لَذْ » كـــ « عم ، وشج » فاللام : فاء الكلمة ، والذال : عينـــها والياء لامها . ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ٢ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩، والهمع ١ / ٢٦٧ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) بنكرة .

(٩) ينظر : شرح اللمع للضرير ٢٣١ ، والإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ٢ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩ ، والارتشاف ١٠٠٢/٢، والهمع ١ / ٢٦٧ .

(١٠) في (غ) : وأصله .

(١١) في (غ) : (فيها) بدل (قبلها) .

(١٢) سقطت من : (غ) .

(١٣) سقطت من : (غ) .

(١٤) سقطت من : (غ) .

علم[1] الغيب »[2] .

وفي الواحد المؤنث « التي » ، بقلب الذال تَاءً . وقد تُشَدَّدُ ياؤهما نحو : « الذيُّ ، والتيُّ » ، وأعربهما حينئذ الجزولي[3] ، ولا وجه له[4] . قال بعضهم[5] : يُبْنَى المشدد على الكسر قال[6]:

وليس المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وإنْ أعناك إلاّ لِلذيِّ
ينالُ به العَلَاءَ ويَصْطَفيهِ لِأَقْرَبِ أقْرَبيه ولِلقَصِيِّ

وحكى الزمخشري[7] أنه يبنى على الضم كقول الشاعر[8]:

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فالكريمُ[9] الذيُّ يألفُ الحِلْمَ إنْ جَفَاهُ بَذِيُّ

// وقد تحذف[10] ياؤهما مع كسر ما قبلها ، أو[11] سكونه قال[12] : أ/٧١

واللَّذِ لو شاءَ لكانت[13] صَخراً أو جبلاً أشمَّ مُشْمَخِرا

وقال[1] :

---

(١) سقطت من : (غ) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٩٩ .
(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩ .
(٤) سقطت من (أ) و (ش) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٩٩ ، والارتشاف ٢/ ١٠٠٢.
(٦) البيتان من الوافر ، وهما بلا نسبة في الأزهية ٢٩٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٨٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٠ ، ورصف المباني ٧٦ ، والموشح ١٦٢ ، والهمع ١ / ٢٦٧ ، والخزانة ٥ / ٤٨٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٠ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠١ .
والشاهد فيه قوله : « للذيِّ » حيث قال بعضهم : إنه مبني على الكسر .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧١ .
(٨) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٨٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٠ ، والموشح ١٦٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٣ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .
والشاهد فيه قوله : « الذيُّ » حيث بناه على الضم بالتشديد على لغة ، ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب .
(٩) في (غ) : والكريم .
(١٠) في (غ) : حذفت .
(١١) في (ش) : و .
(١٢) الرجز بلا نسبة في الأزهية ٢٩٢، والإنصاف ٢ / ٦٧٦، وشرح الرضي ٣ / ١٠١، والموشح ١٦٢، والخزانة ٥ / ٤٨١ ، والنجم الثاقب ٣ / ٦٧٠ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .
والأشمُّ : من الشمم ، وهو الارتفاع . والمشمَخِرّ : العالي المتطاول ، وقيل الراسخ .
والشاهد فيه قوله : « اللَّذِ » حيث حذفت الياء في « الذي » ، وكسر ما قبلها .
(١٣) في (ش) و (غ) : لكنت .
(١) الرجز لرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ ، والخزانة ٦ / ٣ ، وهو بلا نسبة في ما ينصرف =

كاللَّذْ تَزَبَّى[1] زُبْيةً فاصطيدا

وقال[2]:

فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إنَّ نَفْسِيْ أُرَاهَا لا تُعَوَّذُ بالتَّميم[3]

قال الأندلسي[4] : « ويجوز أن ذلك للضرورة وليس بلغات »[5] .

وتثنية « الذي ، والتي » : « اللذان ، واللتان » . وقد تشدد نونهما[6] ، أو تخفف . [وقد لزم الألف في بعض اللغات في الأحوال الثلاث ، والأفصح غيرها[7] .

وقد تحذف نوناهما تخفيفاً][8] قال[9]:

أَبَنِيْ كُليبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغْلالا

وقال[10] :

= وما لا ينصرف ١١٠، والأزهية ٢٩٢، والإنصاف ٢ / ٦٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٠ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠١ ، والموشح ١٦٢ .

وصدره : فكنتُ والأمرَ الذي قد كِيدَا

والزُّبَى : الأماكن المرتفعة . والزبية : تحفر للأسد فيصاد فيها .

والشاهد فيه قوله : « اللذْ » حيث حذفت الياء من « الذي » مع تسكين الذال .

(١) في (غ) : يزبى .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأزهية ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٨٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠١،وشفاء العليل ١ / ٢١١،والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٠، والهمع ١ / ٢٦٨،وخزانة الأدب ٦ / ٦.

والشاهد فيه قوله : « اللَّتْ » حيث حذفت الياء من « التي » ، وسكن تاؤها .

(٣) في (غ) : بالتهم .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٦) تخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدهما لغة تميم وقيس . ينظر : الارتشاف ١٠٠٣/٢.

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ١ / ١٠٨ ، والكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، والخزانة ٦ / ٧ . وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٨٧ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٢ ، والموشح ١٦٣ .

والشاهد فيه قوله : « اللذا » حذفت النون تخفيفاً ، وأصله « اللذان » .

(١٠) الرجز للأخطل في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٢ .وليس في ديوانه . وهو بلا نسبة في الأزهية ٣٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٩ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧١ ، وخزانة الأدب ٦ / ١٥ .

والشاهد فيه قوله : « اللَّتا » حيث حذفت النون تخفيفاً .

هُمَا اللَّتا لَوْ ولدتْ تميمُ لقيلَ فخْرٌ لَهُمُ صَميمُ

وجمع « الذي » في ذوى العلم : « الذين » في الأحوال الثلاث على الأشهر الأكثر[1] ، و« الذون » في الرفع هذيلية[2] [3] قال[4]:

نَحْنُ الَّذُونَ صبَّحوا الصباحا يوم النُّخيلِ غارةً[5] مِلْحَاحَا

وقد تحذف نونه تخفيفاً قال[6]:

قومي اللّذُو بِعكاظٍ طَيَّرُوا شَرراً[7]

ومن « الذين » أيضاً قال[8]:

وإنَّ الْذِي حانتْ بفَلج دِماؤُهم هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

ويجوز في هذا أن يكون مفرداً وُصِفَ به مُقدَّرٌ مفرد اللفظ مجموع المعنى أي : وإنَّ الجمع الذي .

وجمع « الذي » من غير لفظه : « الأُلَى ، واللائين » في الأحوال الثلاث[9] . و« اللائي »

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٣ ، والارتشاف ١٠٠٤/٢ .

(٢) في (غ) : هذلية .

(٣) قال في اللسان (هذل) ١٥ / ٦٧: « قبيلة النسبة إليها هُذيلي ، وهُذلي قياس ونادر ، والنادر فيه أكثر على ألسنتهم » .وتنظر هذه اللغة في شرح التسهيل ١٨٦/١،وشرح الرضي ١٠٣/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ . ولليلى الأخيلية في ديوانها ٦١ ، ولليلى أو لرؤبة في شرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٢، ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ٤٧ ، والخزانة ٦ / ٢٣ . وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٣ .
والشاهد فيه قوله : « الذون» حيث أتى فيه بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل ، وهو قليل .
وملحاحاً : دائماً من ألح المطر أي : دام .

(٥) في (غ) : بغارة .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن الأسكر الكناني في الخزانة ٦ / ١٦ ، وبلانسبة في شرح الرضي ٣ / ١٠٤ .
وعجزه : مِنْ رُوسِ قَومِك ضرباً بالمصاقيل .
والشاهد فيه قوله : « اللذو » حيث حذفت النون منه .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب ١ / ١٨٧ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والبيان والتبيين ٤ / ٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥١٧ ، والخزانة ٦ / ٢٥ . وبلا نسبة في الأزهية ٩٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٤ ، والموشح ١٦٣ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٢ .
والشاهد فيه قوله : « الذي » على أن أصله « الذين » فحذفت النون منه تخفيفاً .

(٩) في (غ) : الثلاثة .

بحذف النون[1] . قرأ الأخفش[2] : ﴿ واللائي يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾[3] ويقال : « اللاءِ » بحذف الياء . وجاء : « اللاءون » رفعاً ، و« اللائين » نصباً وجراً .

وجمع « التي » : « اللاتي » ، و « اللائي » ـــ وهو [في جمع « التي » كثير دون][4] جمع « الذي » ـــ و « اللواتي ، واللوائي » . وقد يقال : « اللاتِ ، واللاءِ ، واللواتِ ، واللواءِ » . وقد يقال : « اللايْ »[5] .

و« الأُلى » جمع « التي » من غير لفظه . فقد اشترك « الذي » و« التي » في : « الأُلى ، واللائي » إلاّ أنَّ : « الأُلى » في جمع المذكر أكثر ، و« اللائي » في جمع المؤنث أكثر[6] .

وبمعنى « الذي ، والتي » ، وجمعهما وتثنيتهما : « مَنْ » ، و« ما » و« أي » مضافاً إلى معرفة[7] إضافة ظاهرة ، أو مقدرة . نحو : « أيَّهم ضربت » ، و« أيّاً ضربت » . وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به . قال الأندلسي : « التأنيث فيه شاذ »[8] .

قوله : (**و« ذُو » الطَّائيَّةُ**) . الأكثر أنَّ « ذو » الطائية لا تُصَرَّفُ[9] نحو: «جاءني ذو فعل، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلتْ ، وذو فعلتا ، وذو فعلن » قال[10]:

وبئري ذُو حَفَرْتُ وذُو طويتُ

أي : التي حفرتها . ولا تعرب ، قال[11]:

---

(١) سقطت من (غ) : بحذف النون .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢٧٢ .

(٣) البقرة : ٢٢٦ الآية : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١/١٨٨،وشرح الرضي ٣/ ١٠٥ ، والارتشاف ٢/١٠٠٦.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٠٥ .

(٧) في (غ) المعرفة .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٦ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١/١٩٤، وشرح الرضي ٣/ ١٠٦ ، والارتشاف ٢/١٠٠٧

(١٠) البيت من الوافر ، وهو لسنان بن فحل في الإنصاف ١ / ٣٨٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والخزانة ٦ / ٣٤ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٨ / ٤٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٠ ، والموشح ١٦٤.
وصدره : فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي . وطَيُّ البئر : بناؤها بالحجارة .
والشاهد فيه قوله: « ذو حفرت ، وذو طويت » حيث استعمل ذو اسماً موصولاً بمعنى « التي » . وأجراه على غير العامل.

(١١) البيت من الطويل ، وهو لقَوَّال الطائي في الحماسة ١٨٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٩٦ ، والإنصاف ١ / ٣٨٣، والخزانة ٥ / ٢٨ ، و٦ / ٤٠ .وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ١٠٦ . =

قُولَا[1] لهذا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعيا هَلُمَّ فإنَّ المشرفيَّ الفَرائضُ

ولم يقل : « ذي » . وفيها لغة وهي : جعل « ذو » لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه ، و « ذاتُ » بضم التاء لمفرد المؤنث ، ومثناه ، ومجموعه[2] .

قوله : (و« **ذَا** » **بَعْدَ** « **مَا** » **للاسْتِفْهَامِ**) .

اعلم[3] أن الكوفيين[4] يجوزون كون « ذا » ، وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية و مِنْ دونها استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾[5] أي : « أنتم الذين[6] » . وقوله[7]:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عليكِ إمَارةٌ نجوتِ وهذا تحملينَ طَليقُ

أي : الذي تحملينه طليق . وقوله تعالى :﴿ [8]و مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾[9] [10].

ولم يجوز البصريون[11] ذلك إلاّ في « ذا » بشرط أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ »

= والساعي : الوالي على صدقة الزكاة . والمشرفي : السيف منسوب إلى « مشارف » قُرى . والفرائض : الأسنان التي تصلح لأن تُؤخذ في الزكاة . يقول : أبلغ هذا الساعي : هلُمَّ فإنك تعطى السيف بدلاً من فرائض الإبل .

والشاهد فيه قوله : « ذو » حيث إنه مبني ولو كان معرباً لقال : « ذي » .

(١) في (غ) : فقولا .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/١٩٤، وشرح الرضي ٣/ ١٠٦ .

(٣) في (غ) : واعلم .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٧١٧ ، واللباب للعكبري ٢ / ١٢٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٧ ، والموشح ١٦٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٤ ، والهمع ١ / ٢٧٤ .

(٥) البقرة : ٨٥ .

(٦) في (غ) : الذين تقتلون .

(٧) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٩ ، والخزانة ٦ / ٤١ .وبلا نسبة في شرح المفصل ٢ / ١٦، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٥ ، والهمع ١ / ٢٧٤ .

والشاهد فيه قوله : « وهذا » على أنه عند الكوفيين اسم موصول بمعنى « الذي » .

(٨) سقطت الواو من (غ) .

(٩) طه : ١٧ .

(١٠) التقدير : ما التي بيمينك .

(١١) ينظر : الإنصاف ١ / ٧١٧، واللباب ٢ / ١٢٠، وشرح المفصل ٤ / ٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٥، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧،وأوضح المسالك ١ / ١٤٧،والموشح ١٦٤، وشرح التصريح ١ / ١٦٤، والهمع ١ / ٢٧٤ .

الاستفهاميتين ، إذا لم تكن « ذا » زائداً . كما في قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا ﴾[1] أي : من الذي . و« ماذا الذي أصنع[2] » أي : ما الذي[3] . و« ذا » في الموضعين زائد ؛ إذ بعده موصول . ويجوز في نحو : « من ذا لقيت ، وماذا لقيت » أن يكون زائداً ، أو[4] موصولاً كما يجيء .

واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل . وقوله : « تقتلون » حال والعامل[5] اسم الإشارة ، وكذا « تحملين » أيضاً حال .

[حذف العائد]

قوله : (**والعَائدُ الْمَفْعُولُ // يَجُوزُ حَذْفُهُ**) . **٧١/ ب**

عائد الألف واللام لا يجوز حذفه ـــ وإن كان مفعولاً ـــ لخفاء موصوليتهما[6] ، والضمير أحد دلائل موصوليتهما كما مر في الخلاف مع المازني .

ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو : « الذي ضربته في داره زيد » ؛ إذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي ، فلا يقوم عليه دليل .

ثم الضمير إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

أما المرفوع فلا يحذف إلاّ إذا كان مبتدأ . فإن كان في صلة « أي » جاز الحذف بلا شرط آخر[7]، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾[8]، وقوله[9]:

---

(١) البقرة : ٢٤٥ .

(٢) في (غ) : صنع .

(٣) في (غ) : ماذا الذي .

(٤) في (غ) : و .

(٥) في (غ) : والعامل حرف التنبيه والصاحب .

(٦) في (ش) و (غ) : موصوليتها .

(٧) قال ابن مالك : « أما المبتدأ فإن عاد على « أي » جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل ، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً » . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٣/١ .

(٨) مريم : ٦٩ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لغسان بن وعلة في الإنصاف ٢ / ٧١٥،و المقاصد النحوية ١ / ٤٣٦،وشرح التصريح١/ ١٥٧، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٣٦، والخزانة ٦ / ٦٠.وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢١ ، ٧ / ٨٧، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٤،وشرح الرضي ٣ / ١١١،وأوضح المسالك ١ / ١٣٩، وشرح ابن عقيل ١ / ١٣٠ .
وصدره : إذا ما لقيت بني مالك . =

فسَلِّمْ على أيُّهم أفضلُ

لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة ، وإن لم تطل الصلة . وإن لم تكن في صلة « أي » لم يحذف إلاّ بشرط استطالة الصلة[1] كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾[2] [طالت الصلة بالعطف عليها ، أي : وهو الذي هو في السماء][3] .

وأما الكوفيون[4] فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة « أي » كان ، أو في غيرها ، مع استطالة الصلة[5]، أو بدونها كما قرئ في الشواذ[6] : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ ﴾[7] : ويروى : « ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً »[8] . دون غيره من المرفوعات والأخبار[9] .

وأما المنصوب فيحذف بشرطين : ألاّ يكون منفصلاً بعد « إلاّ » نحو : « جاءني الذي ما ضربت إلاّ إيَّاه » ، وأن يكون مفعولاً نحو : « الذي ضربت : زيدٌ » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ[10] أَيْدِيهِمْ ﴾[11] أي : عملته . دون المنصوب بالحرف نحو : « الذي إنه عالم جاءني[12] ».

وأما المجرور : فلا يحذف المجرور بالإضافة المعنوية نحو : « الذي أبوه[13] قائم جاءني » .

= والشاهد فيه قوله : « أيهم أفضل » حيث حذف العائد الواقع مبتدأ ، والتقدير « أيهم هو أفضل » .

(١) وهو مذهب البصريين . ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٨ ، ٤٠٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ٢٩٤ .

(٢) الزخرف : ٨٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ٢٩٤ .

(٥) سقطت من (أ) و (غ) .

(٦) قرأها الجمهور بالنصب على أنه فعل ماض . وقرأها بالرفع يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق على تقدير : تماماً على الذي هو أحسنُ . قال المهدوي : وفيه بعدٌ من أجل حذف المبتدأ العائد على « الذي » .
ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٩٣ ، والكشاف ٢ / ٧٧ ، وفتح القدير ١ / ١٨٠ ، وروح المعاني ٥ / ٨٩ .

(٧) الأنعام : ١٥٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٩٣ .

(٩) في (غ) المرفوعات من الفاعل و الأخبار .

(١٠) في جميع النسخ : عملت ، وهو تصحيف من الشارح . والمثال الصحيح من القرآن : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ ﴾ آل عمران : ٣٠.

(١١) يس : ٣٥ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (غ) : أبو .

والمجرور بالإضافة اللفظية يجوز حذفه نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[1] أي : قاضيه.

والمجرور بالحرف لا يحذف إلاّ إذا تعين ذلك الحرف ؛ لأنه يحذف مع العائد كقوله تعالى : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾[2] أي : تأمرنا به ، أي : باكرامه[3] . وقوله تعالى : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[4] أي : بما تؤمر به ، أي : بإظهاره . وقال[5]:

فقلتُ لها : لا ، والذي حَجَّ حاتَمٌ أخونُك عهداً إنَّني غيرُ خُوَّلِ

أي : حج حاتم إليه .

ويتعين حرف الجر بتكرره ، بأن يدخل على الموصول ، وعلى عائده ، أو على[6] موصوف الموصول ، وعلى العائد نحو : « مررت بالذي مررت » ، أي : مررت[7]به . قال تعالى: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[8] أي : منه . وقال[9]:

نُصلِّي للذي صَلَّتْ قريشٌ ونَعْبُدُهُ وإن جَحَدَ العمومُ

أي : صلت له . ومثال دخوله على الموصوف : « مررت بزيد الذي مررت » أي : به .

واعلم انه إذا كان الموصول أو موصوفه[10] خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر[11] ؛ لأن المظهرات كلها غيْب نحو : « أنا الذي قال كذا » ، وجاز حملاً على المعنى

---

(١) طه : ٧٢ .

(٢) الفرقان : ٦٠ .

(٣) سقط من (غ) : (أي بإكرامه) .

(٤) الحجر : ٩٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للعريان بن سهلة في نوادر أبي زيد ٦٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ٥٦ . وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٧٧ ، وشرح الرضي ٣ / ١١٠ ، واللسان (خون) .
والرواية فيها « غير خَوَّان » .
والشاهد فيه قوله : « حج حاتم حيث حذف » إليه « أي : حج حاتم إليه .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقط من (غ) : (أي مررت) .

(٨) المؤمنون : ٣٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المقرب ١ / ٦٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، وشرح قطر الندى ١٢١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٣١ .
والشاهد فيه قوله : « للذي صلت » حيث حذف العائد المجرور ، والتقدير : صلت له .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١١٢ .

أن تقول : « أنا الذي قلت كذا[1] »[2] ، قال علي عليه السلام[3]:

أَنَا الَّذِيْ سَمَّتْنِي أُمِّيْ حَيْدَرَة

قال المازني[4]: « لو لم أسمعه لم أجوزه » .

وكذا إذا وقع الموصول أو موصوفه[5] خبراً عن مخاطب[6] نحو : « أنت الرجل الذي قال كذا » على الأكثر ، ويجوز : « قلت كذا » حملاً على المعنى .

[قال نجم الدين : « هذا كله إذا لم يكن[7] للتشبيه ، أمَّا معه فليس إلاّ الغيبة كقولك : « أنا حاتم الذي وهب المائي[8] »[9]][10].

[الإخبار بالذي أو بالألف واللام]

قوله : (**وإذَا أَخْبَرْتَ بـــ « الَّذِي » صَدَّرْتَهَا ، وجَعَلْتَ مَوْضِعَ المُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيراً لها ، وأخَّرْتَهُ خَبَراً [فَإذَا أَخْبَرْتَ عَنْ « زيد » مِنْ « ضَرَبْتُ زَيْداً » قُلتَ : « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ »][11]**)

قال نجم الدين : « أخذ باباً تسميه النحاة : باب الإخبار بـــ« الذي » ، أو الألف واللام ، ومقصود هم من وضعه تمرين المتعلم[12] فيما تعلَّمه في بعض أبواب النحو من المسائل ، وتذكيره إيَّاها ، كما يتذكر مثلاً بمعرفة أنَّ الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنَّه يجب تنكيرهما . وبمعرفة أن المجرور بـــ « حتى » ، وكاف التشبية لا يخبر عنهما ، أنهما[13] لا يقعان مضمرين . وبمعرفة أن

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) يعني : جاز أن يكون العائد متكلماً .

(٣) الرجز لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ٦٧ ، وأدب الكاتب ٧١ ، وأساس البلاغة (قر) ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٢ ، والخزانة ٦ / ٦١ .وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٢٨١ .
وعجزه : ضِرْغامُ آجَامٍ وليثُ قَسْوَرَةْ .
والشاهد فيه قوله : « سمتني » على أنه يجوز هذا . والأكثر « سمته » .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : المخاطب .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في شرح الرضي : « المائين » . والمعنى أنا كحاتم الذي وهب .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٢ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٣ .

(١٢) في (غ) : المتكلم .

(١٣) في (أ) و (غ) : لأنهما . والصواب ما أثبته وهو من (ش) .

ضمير الشأن لا يخبر عنه ، أنه يجب تصدره لغرض الإبهام قبل التفسير . فمعنى قولهم : أخبر عن « زيد » مثلاً بـــ « الذي » أي : ضع من الجملة التي فيها « زيد » جملة اسمية أخرى ، وأخبر في هذه الاسمية[1] التي // صغتها بـــ « زيد » عن ذات متصفة بما اتصف به « زيد » في الأولى معبراً ١/٧٢
عن تلك الذات بـــ « الذي » ، ولا تغير[2] الأولى عن وضعها إلاّ قدر ما يفيد الإخبار المذكور ، فيجعل في التي صغتها « الذي » مبتدأ مُصَّدراً ، ويؤخر « زيد » خبراً ، ويجعل مكانه ضميراً راجعاً إلى « الذي » . فعلى هذا لم تخبر عن « زيد[3] » بـــ « الذي » ، بل أخبرت بـــ « زيد » عن « الذي » إلاّ أنك[4] لما أخبرت عن « الذي » بـــ « زيد » ـــ والمبتدأ يطلق على ما يطلق عليه « زيد » ، فإذا أخبرت عن « الذي » فقد أخبرت عما يطلق عليه « زيد » ـــ فكأنك أخبرت عن « زيد » . فالباء في قولهم[5] : « أخبر[6] بـــ « الذي » باء الاستعانة ، أي : أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل « الذي » مبتدأً . مثال ذلك أنْ يقول العَالِمُ للمتعلم ليدربه أو ليجربه : أخبر عن « زيد » في قولك : « ضربتُ زيداً » بـــ « الذي » . فالمعنى : اجعل « الذي » مبتدأ خبره « زيد » ، واجعل الجملة الأولى وهي : « ضربت زيداً » صلة لـــ « الذي » ، فلا تغيير فيها إلاّ أن تجعل مكان زيد ضميراً عائداً إلى « الذي » ، وتؤخر « زيداً » خبراً لـــ « الذي » فتقول : « الذي ضربته زيدٌ » .

قوله : (**صَدَّرْتَها**) أي : جعلت « الذي » في الصدر مبتدأ .

قوله : (**وأَخَّرْتَهُ خَبَراً**) نُصب[7] على الحال .

قوله : (**وكَذَلِكَ الأَلِفُ واللَّامُ في الجُمْلَةِ الْفِعْلَيةِ [خَاصَّةً]**[8]) . لا تخبر عن الألف واللام إلاّ عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ، وأما « الذي » فيصح الإخبار بها[9] في الفعلية والاسمية ، تقول في الإخبار عن « زيد » من قولك : « زيد قائم » : « الذي هو قائم زيد »[10].

---

(١) سقطت من (ش) .
(٢) في (غ) : بل لا تغير .
(٣) سقط من (ش) : زيد بـــ .
(٤) في (غ) : لأنك .
(٥) في (غ) : قوله .
(٦) في (غ) : أخبرت .
(٧) في (غ) : « خبراً » انتصب .
(٨) زيادة من الكافية ١٥٣ .
(٩) زيادة من (غ) .
(١٠) في (غ) : الذي هو زيد قائم .

قوله : (**لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الفَاعِلِ والْمَفْعُولِ**) منها[1] ؛ لأنه يمكن[2] أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل ، واسم المفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول .

ويجب أن يكون[3] الفعل الذي يسبك منه اسم الفاعل و[4] المفعول متصرفاً . ويجب ألاّ يكون في أول ذلك الفعل[5] حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه ، كالسين و« سوف » ، وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

قوله : (**فإنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْها تَعَذَّرَ الإخبارُ ،[ومِنْ ثَمَّتَ امْتَنَعَ في ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، والْمَوْصُوفِ ، والصِّفَةِ ، والْمَصْدَرِ العَامِلِ ، والحَالِ ، والضَّمِيرِ المُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا، والاسْمِ المُشْتَمِلِ عَلَيْهِ]**[6]) .

أي : أمرٌ من الأمور الثلاثة التي هي : تصدير الموصول ، ووضع عائد إلى الموصول مقام ذلك الاسم ، وتأخير ذلك الاسم خبراً .

فبالشرط الأول ـــ وهو تصدير الموصول ـــ يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية ؛ لأن الصلة لا تكون إلاّ خبرية .

وبالشرط الثاني ـــ وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه ـــ يخرج الفعل ، والجملة ، والجار والمجرور والحرف[7] ؛ إذ لا تضمر هذه الأشياء . ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بـــ « كم »[8]، واسم لا التبرئة وخبرها ، والحال ، والتمييز المنصوب[9] ، وكنكرة[10] تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في : « أيُّما رجل » ، والاستغراق في : « كل رجل ، وأفضل رجل ، وما من رجل » ، وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو : « لا أحد ، ولا غريب ، ولا

---

(١) سقطت من (ش) .
(٢) في (ش) : منها يمكن .
(٣) زيادة من (غ) .
(٤) في (غ) : أو .
(٥) زيادة من (غ) .
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٣ ـــ ١٥٤ .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) في (غ) : كم ، ورب ، واسم لا .
(٩) لا يصح الإخبار عن هذه جميعاً لأنها لا تضمر ، وإذا أضمرت لزم أن تكون معرفة .
(١٠) في (غ) : والنكرة .

كتيع » . ويخرج كل اسم جاز تعريفه ، لكن يلزم إظهاره كفاعل « حبذا » ، والمعارف السادة مسد الحال كـ « العراك ، ووحده ، وجهدك » ، وكالمصدر العامل إذ لا يجوز إضماره[1] ، وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة العاملة في الظاهر .

وأما الإخبار عن « قائم »[2] في « زيد قائم » فإنما يجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن ؛ نظراً إلى كونه في الأصل اسماً[3] مستغنياً عن الفاعل . وكالمجرور بالكاف ، وواو القسم ، وتائه ، وحتى ، ومذ ، ومنذ ، وكذا المضاف دون المضاف إليه ؛ إذ المضمر لا يضاف . وكالموصوف دون الصفة[4] ، وكالموصول بدون صلته ، وكصلة اللام بدون الموصول .

وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما دون الآخر ، بل عنهما معاً ، وبعضهم يجيز الإخبار عن كل واحد منهما[5] .

قوله : (**والضَّمِيرِ الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا**[6]) .

أي : لغير « الذي » //كالضمير في « زيد ضربته » ، وفي « زيد[7] ضرب » ونحوه ؛ لأنك **٧٢/ ب** إذا أخرته خبراً وجعلت مكانه ضميراً عائداً على « الذي » بقي المبتدأ بلا عائد من خبره الذي هو جملة ، وإن جعلت الضمير عائداً على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد من صلته .

قوله : (**والاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ**) . أي : على الضمير المستحق لغيرها كـ « غلامه » في « زيدٌ ضربتُ غلامه » لما ذكر في الضمير[8] .

---

(١) نحو : « أعجبني ضربٌ زيداً » لا تقول : « الذي أعجبني زيداً ضرب » ؛ لأن الضمير لا يعمل ، وكذا اسم الفاعل والمفعول العاملان ، فإن كانت غير عاملة جاز : « الذي أعجبني الضرب من قولك : أعجبني الضرب والقائم والمضروب » . ينظر : النجم الثاقب ٢ / ٦٨٤ .

(٢) في (غ) : قائم زيد .

(٣) سقطت من : (غ) .

(٤) لأنك تجعل موضعه ضميراً فيؤدي إلى أن يكون الموصوف مضمراً ، ولا عن الصفة ؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة . ينظر : شرح ابن الحاجب ٣/٧٣٠.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٩ .

(٦) يعني : أنه لا يصح فيه الإخبار عن عائد المبتدأ في مثل : زيد ضربته .

(٧) في (غ) : زيد أضرب .

(٨) فلا يقال : « الذي زيد ضربته غلامه » لأنك إذا جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد . وإن جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد . وكل منهما ممتنع . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٣١، والفوائد الضيائية ٢/١٠٦، والنجم الثاقب ٢ / ٦٨٥ .

وبالشرط الثالث ـــ وهو تأخير المخبر عنه خبراً ـــ يخرج كلُّ ما لا يجوز تأخيره كضمير الشأن ، وكل مُبْهَمٍ مُفَسَّر بما بعده للتفخيم[1] كضمير « نعم ، وبئس ، ورُبَّ » . ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام[2] كـــ « مَنْ ، وما ، وأيهم » ، وكذا « كم » الخبرية . ويخرج كلُّ ما[3] لا يجوز رفعه كالظروف[4] غير المتمكنة نحو : « عند ، ولدى ، وذات مرة ، وبُعيدات بين » ونحوهن ، وكذا المصادر اللازم نصبها نحو : « سبحان ، ولبيك » ونحوها[5] .

[ما الاسمية]

قوله : (**و « مَا » الاسْمِيَّةُ : مَوْصُولَةٌ ، واسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وشَرْطِيَّةٌ ، ومَوْصُوفَةٌ ، وتَامَّةٌ بِمَعْنَى : شَيءٍ ، وصِفَةٌ**) .

لما كان في المبنيات ما لفظه[6] يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه ، وبُيِّن في ضمن الموصولات اختصاراً ، كما بُيِّن ما يوافق[7] اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال ، كباب « فجارِ » ، وباب « فساقِ » ، وباب « قَطامِ » الموافقة للفظ « نزالِ » .

واعلم أن « ما » تكون حرفية ، وتكون اسمية .

فالحرفية تكون نافية ، ومصدرية ، وكافة ، وزائدة ، ومؤكدة على ما يجيء [إن شاء الله][8] ، إلاّ أنَّ[9] المصنف تعرض لأقسام الاسمية ؛ لأنه في قسم الأسماء .

قوله : (**مَوْصُولَةٌ**) .

ولفظُها مفردٌ[10] مذكرٌ ، ومعناها قد يكون[11] كذلك ، وقد يكون مثنى ، أو مجموعاً ، أو مؤنثاً . ولك مطابقة[12] لفظها ، وإن خالفت معناها ، ولك مطابقة معناها .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (غ) : كما .
(٤) في (غ) : كالظرف .
(٥) في (غ) : ونحوهما .
(٦) في (ش) : ما ولفظه .
(٧) في (ش) و(غ) : ما وافق .
(٨) سقط من (ش) ، (غ) .
(٩) في (غ) : لأن .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) سقط من (ش) : قد يكون .
(١٢) في (ش) : ولك أن تعتد بلفظها .

ومطابقة اللفظ أولى[1][2] [3] إلاّ أنْ يَعْضُدَ المعنى عاضدٌ يُرَجِّح جانبه ، ويستغنى عن ذكر[4] الموصوف قبلها[5].

قوله : (**واسْتِفْهَامِيَّةٌ**) نحو : « ما صناعتك ؟ ، وما صنعت ؟ » . ويستفهم بها عمن لا يعقل كما رأيت ، وعن صفات من يعقل نحو قولك : « ما زيدٌ أعالم[6] أم جاهل ؟ » أي : ما صفته . وعن الشيء المبهم كما إذا رأيت شبحاً فقلت : « ما هو ؟ » ، فإذا[7] قيل: إنسان فقل[8]: « مَن هو؟ » . ويدخلها معنى التحقير نحو قوله[9][10]:

ما أنتَ وَيْبَ أَبِيْكَ والفَخْرُ

ومعنى التعظيم كقوله[11]:

يا سَيِّداً ما أنتَ مِنْ سيدٍ

وقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[12]. و[13]معنى الإنكار نحو : ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾[14] .

ويحذف ألف « ما » الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جر، أو مضاف .

---

(١) في (ش) : أدنى .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/٢٠٨، والارتشاف ٢/١٠٢٤.

(٣) مثال مراعاة اللفظ قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد : ٢٣ .

(٤) في (غ) : (ذلك) بدل (ذكر) .

(٥) وذلك نحو : « منهنَّ ما أحبها » فهو أولى من قولك « أحبه » ؛ لتقدم لفظة « منهن » .

(٦) سقطت همزة الاستفهام من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) : فقيل ذلك .

(٨) في (ش) و (غ) : فقلت .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سبق تخريجه ص ٢٢٠. والشاهد فيه هنا قوله : « ما أنت » على أن « ما » الاستفهامية يدخلها معنى التحقير .

(١١) البيت من السريع ، وهو للسفاح بن بكير في المفضليات ٣٢٢، وشرح اختيارات المفضل ١٣٦٣، والخزانة ٦ / ٩١. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ ، ٣ / ٢٥٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٦ ، وشرح قطر الندى ٣٢٠ .

وعجزه : مُوطَّأِ البيتِ رحيبِ الذِّراعْ

والشاهد فيه : « ما » الاستفهامية ، حيث أفادت معنى التعظيم .

(١٢) الحاقة : ١ ــ ٢ .

(١٣) سقطت الواو من (غ) .

(١٤) النازعات : ٤٣ .

وجُعل حذف الألف دليل تَرَكُّبِهَا مع الجار[1] ، قال تعالى : ﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾[2] ، و ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[3]، و﴿ فِيمَ أَنتَ ﴾[4]. وقد جاء إثبات ألفها في قوله[5]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمرَّغَ فِي دَمَانِ[6]

ولا تحذف ألفها إذا جاء بعدها « ذا » كقولك[7]: « على ماذا تغضب » .

قوله : (**وشَرْطِيَّةٌ**) نحو : « ما تصنعْ أصنعْ » ، قال تعالى[8] : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ[9] مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[10] .

قوله : (**ومَوْصُوفَةٌ**[11]) إما بمفرد نحو : « مررتُ بما معجبٍ لك » ، وإما بجملة كقوله[12] :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُفُوسُ مِنَ الأمـــ ـــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَال

قوله : (**وتَامَّةٌ**) يعني بالتامة : نكرة غير موصوفة نحو « ما » التعجبية عند سيبويه[13]،

---

(١) في (غ) : الحال .

(٢) الطارق : ٥ .

(٣) النبأ : ١ .

(٤) النازعات : ٤٣ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤ ، والأزهية ٨٦ ، والخزانة ٦ / ٩٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٩ ، والرواية فيها : رماد .
والشاهد فيه « على ما » حيث أثبت ألف « ما » الاستفهامية المجرورة بحرف الجر ، والقياس حذفها .

(٦) في (ش) و(غ) : رماد .

(٧) في (ش) : (كقولك : على ماذا الغضب) . وفي (غ) : (كقولك : ماذا الغضب)

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) في جميع نسخ المخطوط (وما تنفقوا) ، وهو تصحيف .

(١٠) البقرة : ١٩٧ .

(١١) وهي بمعنى : « شيء » .

(١٢) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٢ / ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢١ ، وشرح المفصل ٣/٤ ، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٧ ، والخزانة ٦ / ١٠٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١ / ٤٢ ، والمفصل ١٨٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٠ ، والإيضاح شرح المفصل ١ / ٤٨٦ ، وشرح الرضي ٣/ ١٣٤، وشرح شذور الذهب ١٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٣٨ .
والشاهد فيه:« ربما تكره » حيث إن « ما » نكرة موصوفة بجملة « تكره النفوس » والتقدير : رب شيء تكرهه النفوس .

(١٣) وهو مذهب جمهور البصريين . ينظر : الكتاب ١ / ٧٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٥٨ . ففي نحو قولك : « ما أحسن زيداً » ، وقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [عبس: ١٧] فـ « ما » نكرة غير موصوفة في موضع رفع بالابتداء، وأكفره الخبر ، ومعناه التعجب . ينظر : شرح المفصل ٤ / ٥ .

و« ما » في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1] أي : نعم شيئاً هي [عند الزمخشري[2] وأبي علي[3].

وتكون أيضاً تامة عند سيبويه بمعنى « الشيء »[4] قال في : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[5] : « فنعم الشيء هي[6] »[7]][8] . وكذا في « دققته دَقّاً نِعِمَّا » أي : نعم الشيء ونعم الدق .

قوله : (**وصِفَةٌ**) . اخْتُلِفَ في « ما » التي تلي[9]النكرة لإفادة الإبهام ، وتأكيد التنكير ، فقال بعضهم : اسم[10]، فمعنى قوله[11]﴿ مَثَلاً مَّا ﴾[12] أي[13]: مثلاً أيَّ مثل . وقال بعضهم[14]: زائدة[15]، فتكون حرفاً .

وفائدة « ما » التي هي صفة إما التحقير نحو : « هل أعطيت إلاّ عطيةً ما » ، أو التعظيم نحو: « لأمر مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أنْفَهُ »[16] ، و[17]:

---

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) ينظر : المفصل ١٨٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ١١٤، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ .

(٤) أي : معرفة تامة .

(٥) البقرة : ٢٧١ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) هذا النقل في شرح الرضي ١٣٥/٣. ونص ما قال في الكتاب ١/ ٧٣: « و مثل ذلك : غسلته غسلاً نِعِمَّا ، أي : نعم الغسل » .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (ش) : في التي تلاقي .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣/٤، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٣٤/٣، وشرح التسهيل ١ / ٢١١ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ ، والموشح ١٦٩ .

(١١) في (أ) و (ش) : قولهم .

(١٢) البقرة : ٢٦ .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١١ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ ، والموشح ١٦٩ .

(١٥) في (غ) : زيادة .

(١٦) قالته الزباء لما رأت قَصِير بن سعد اللَّخْمي مجدوعاً أنفه ومجلوداً ظهره ، وكان فعل ذلك بنفسه لينتقم لجذيمة الأبرش الذي قتلته الزباء . ينظر : مجمع الأمثال ١ / ٣٠١ ، ٢ / ٢٣٣ .

(١٧) البيت من الوافر ، وهو لأنس بن مدركة في الحيوان ٣ / ٨١ ، والمفصل ١٢٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢ ، ولأنس بن نهيك في اللسان (صبح) . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٢٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٣٣ ، والخزانة ٦ / ١١١ ، ٣ / ٨٦ .

وصدره : عَزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ

والشاهد فيه قوله : « لأمر ما » حيث أفادت « ما » التعظيم .

لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أو[1] التنويع نحو : « اضربه ضرباً ما » أي : نوعاً من أنواعه .

[مَنْ]

قوله : // (و« **مَنْ** » **كَذَلِكَ إلاَّ في التَّمَامِ والصِّفَةِ**) . ١/٧٣ أ

فالموصولة : « لقيتُ مَنْ جاءك » . والاستفهامية يستفهم بها عمن يعقل نحو : « مَنْ غُلامُك ؟ » . والشرطية نحو : « مَنْ تضرب أضربْ » ، قال تعالى : ﴿[2]وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ﴾[3] . والموصوفة[4] إما بمفرد[5] كقوله[6] :

[فكفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنَا حُــبُّ النَّبيِّ محمــدٍ إيَّانا

وبالجملة كقوله[7]:][8]

رُبَّ مَنْ أنضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ قَدْ تَمنَّى لِيَ مَوتاً لم يُطَعْ

ولا تجيء تامة إلاّ عند أبي علي[9]. ولا صفة .

وقد تقع « مَنْ » على ما لا[10] يعلم تغليباً كقوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[1] ،

---

(١) في (ش) : و .

(٢) سقطت الواو من (أ) و (ش) .

(٣) الطلاق : ٢ .

(٤) في (غ) : الموصولة .

(٥) في (أ) : بفرد .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ ، والمغني ٦٠٧ ، والخزانة ٦ / ١١٢ . وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، وشرح المفصل ٤ / ١٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٦ ، والفوائد الضيائية ١٠٧/٢.
والشاهد فيه قوله : « على مَنْ غيرنا » حيث وضعت « من » بالاسم المفرد . فقوله « غيرنا » مخفوض على أنه نعت لـ « مَنْ » .

(٧) البيت من الرمل ، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في ديوانه ٢٧٩ ، والمفضليات ١٩٨ ، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١ ، والمغني ٦٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤٠ ، والخزانة ٦ / ١١٥ .وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ١١ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٦ ، وشرح شذور الذهب ١٧٠ .
والشاهد فيه قوله : « مَنْ أنضجتُ » على أن جملة « أنضجتُ » في موضع جر صفة لـ « مَنْ » ؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول « رُبَّ » عليها .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٣ .

(١٠) في (غ) : من .

(١) الحجر : ٢٠ .

و« اشترِ مَنْ في الدار ، غلاماً كان ، أو جاريةً ، أو فرساً ».

وقد جاء « ما » في العالِم حكى أبو زيد : « سبحان ما سخركن لنا » و« سبحان ما سبح الرعد بحمده »[1] .

[أي]

قوله : (و « أَيٌّ » و « أَيَّةُ » كـــ « مَا » إلاَّ في التَّمَامِ) .

فالموصولة نحو[2]: « لقيتُ أيَّهم ضربت[3] » . والاستفهامية : « أيهم أخوك؟ ، وأيهم لقيت؟ ، والشرطية : كقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[4] ، والموصوفة[5] كقوله : « يا أيها الرجل » ، قال[6]:

أيُّها المُنكِحُ الثُّريَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللهَ كيفَ يلتقيانِ

قال نجم الدين : « ولا أعرف كونها موصوفة إلاّ في النداء »[7]. قال : « وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو[8]:« مررت بأيٍّ مُعْجَبٍ لك[9] »[10].

والصفة نحو : « مررتُ برجل أيِّ رجل » أي : رجل عظيم .

و« أيٌّ[11] » معربة من بين أخواتها الموصولات ؛ لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية، فإذا حذف المضاف إليه و لم يقدر بُنيتْ كما في النداء ، وإن قُدِّر أُعْرِبَتْ كقوله

---

(١) ينظر : المفصل ١٨٢، وشرح المفصل ٤ / ٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٧، وشرح التسهيل ١ / ٢١٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٩.

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (ش) : ضرب .

(٤) الإسراء : ١١٠ .

(٥) في (غ) : الموصولة .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠٣ ، والأغاني ١ / ٢١٩. وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٢٩.

والشاهد فيه قوله : « أيها المنكح » حيث جاءت « أي » موصوفة .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٢ .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٥ ، والارتشاف ٢/١٠٣٩ــ ١٠٤٠، والمغني ١٠٩ ، والهمع ١ / ٣٠٣ .

(١١) في (ش) : فأي .

تعالى[1] : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[2] .

قوله : (**وهِيَ مُعْرَبَةٌ وحْدَهَا إلاّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا**) .

إن كانت صلتها[3] فعلية لم يحذف منها شيء ، فلا تبنى .[والاسمية قد يحذف صدرها[4]، أي : المبتدأ[5]، بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى « أي » ، فتبنى[6]][7] على الضم تشبيهاً بـــ « قبل ، وبعد » هذا مذهب سيبويه[8] ، وهو الأكثر ، قال[9] :

إذا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ

قال أبو عمرو : « حَججتُ فلم أزل استقريء البوادي ، وأسألهم عن : « ضربتُ أيُّهم أفضل » فكلهم يرفع » حكاه في الإقليد.

قال سيبويه : « والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[10] ، وجاء في الشواذ : ﴿ أَيَّهم أشد ﴾ نصباً »[11] . وقال الجرمي : « خرجت[12] من خندق الكوفة حتى أتيت مكة ، فلم أسمع أحداً يقول « اضربْ أيَّهم » إلاّ منصوباً » حكاه نجم الدين[13].

وإن حذف المضاف إليه مع حذف صدر الصلة نحو : « أكرم أيّاً[14] أفضلُ » فكلام العرب الإعراب . وأجاز بعضهم[15] البناء قياساً ، لا سماعاً ، فيقول : « أكرم أيُّ[1] أفضلُ » .

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .
(٢) الإسراء : ١١٠ .
(٣) في (غ) : مثلها .
(٤) في (ش) : صدر صلتها .
(٥) في (ش) : المبتدأة .
(٦) في (ش) : مبنياً .
(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠، والإنصاف ٢ / ٧١١، وأسرار العربية ٣٨٣، والمفصل ١٨٥، وشرح المفصل ٣ / ١٤٥، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٤٣ ، والمغني ١٠٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ .
(٩) سبق تخريجه ص ٤٥٩ــ٤٦٠ .
(١٠) مريم : ٦٩ .
(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٩ .
(١٢) في (غ) : حججت .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٣ . وهو كذلك في الإنصاف ٢ / ٧١٥ ، والمغني ١٠٨ .
(١٤) في (ش) : أي .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٤ .
(١) سقطت من (ش) . و « أيُّ » على هذا القول بلا تنوين .

والخليل[١] ويونس يقولان : « اضرب[٢] أيٌّ أفضل » معرباً إما على الحكاية أو التعليق[٣].

[ماذا]

قوله : (**وفي « مَاذَا صَنَعْتَ » وَجْهَانِ : [أحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وجَوَابُهُ رَفْعٌ . والآخَرُ : أيَّ شَيءٍ ، وجَوَابُهُ نَصْبٌ]**[٤]) .

اعلم أن « ذا » لا تجيء موصولة ، ولا زائدة إلاّ مع « مَنْ ، وما[٥] » الاستفهاميتين .

أحد الوجهين: أن[٦] تكون « ما[٧] » استفهامية ، و« ذا » بمعنى : « الذي » ، فيكون التقدير : أيٌّ شيء الذي صنعته . فـــ « ما » مبتدأ ؛ لتعذر أن تعمل الصلة[٨] فيما قبل موصولها و«ذا» الذي بمعنى « الذي » في موضع رفع خبرها[٩].

والثاني : أن يكون « ماذا[١٠] » بمعنى : أيَّ شيءٍ ، فتكون « ذا » زائدة ، و « ما » الاستفهامية معمولة[١١] لـــ « صنعت » أي : أيَّ شيء صنعته . [فتكون الجملة فعلية قدم مفعولها لتضمنه لمعنى الاستفهام . ولو جعلت « ما » في هذا الوجه مبتدأ][١٢] ، وقدرت لـــ « صنعت » معمولاً[١٣] محذوفاً أي : صنعته ، لجاز إلاّ أن الأول أولى.

---

(١) ينظر:الكتاب٢ / ٣٩٩،والإنصاف٢ / ٧١١،وأسرار العربية ٣٨٣،وشرح المفصل٣ / ١٤٦،وشرح الرضي ٣ / ١٤٥.

(٢) في (ش) و (غ) : (أن) بدل (اضرب).

(٣) أما الخليل فيرفعه على الحكاية، والتقدير عنده : ثم لنترعن من كل شيعة الذي يقال لهـــم : أيهـــم . فـــأيهم مبتـــدأ و « أفضلُ » خبره، ويجعل « أيهم » استفهاماً.
وأما يونس فيجعل « أيهم » مرفوع بالابتداء، وأفضل خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً. لكنـــه يُعلِّـــق « لأضـــربن » أو « لنترعن » عن العمل في « أيهم » ، فيترل الفعل المؤثر مترلة أفعال القلوب نحو : « علمت أيهم في الدار ».
ورأي الكوفيين أنه معرب. ينظر : الإنصاف ٢ / ٧١٠ ، وأسرار العربية ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٦.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٥ .

(٥) في (ش) و (غ) : مع ما ومن .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (غ) : خبر .

(١٠) في (غ) : ما .

(١١) في (ش) و (غ) . مفعول مقدم ، والتقدير : « أي شيء صنعت ».

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : مفعولاً .

قوله[1]: (**وجَوَابُهُ رَفْعٌ**) . يعني : جواب « ماذا[2] » إذا كان بمعنى « الـذي » رفـع[3] كقوله تعالى : ﴿ [4]وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[5] [6] ؛ لأن « ما » حينئـذ[7] مبتـدأ مرفوع ، فيرتفع[8] جوابه خبراً لمبتدأ محذوف مطابقةً ، وكذا البدل منه قال [9]:

// ألا تَسْألانِ المرءَ ما ذا يحاولُ أنَحْبٌ فيُقْضى أَمْ ضَلالٌ وبَاطلُ **/٧٣ ب**

والمختار في جواب الثاني النصب مطابقة أيضاً[10] ، ليكون الجواب على[11] طبق السؤال باعتبار القرينة ؛ لأن[12] دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى ، ودلالة[13] الفعل على الفعل أولى ، وقرئ أيضاً قوله تعالى ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[14] بالنصب على الوجه الثاني . وعلى الوجه الثـاني جاء قوله تعالى :] ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ [قَالُواْ خَيْرًا ﴾[15] أي : أنزل خيراً .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : ما .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٥) البقرة : ٢١٩ .

(٦) قرأها بالرفع أبو عمرو، ونصب الباقون . ينظـر : العنـوان في القـراءات السـبع ٧٤، والكشـف عـن وجـوه القراءات ٢٩٢/١، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٧.

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) في (ش) : فيقع .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤/٢ ، و شرح التصريح ١٦٤/١ ، و شرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، وخزانة الأدب ١٣٧/٦ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٣٠،و شرح المفصل ١٤٩/٣،و شرح التسهيل ١٩١/١،وشرح الرضي ٣/ ١٤٧،والمغني (٥٥٧) ، والموشح ١٧١. والشاهد فيه قوله : « ما ذا يحاول ... أنحب » حيث رفع « نحب » على أنه بدل من « ذا » ، و « ذا » خـبر مرفـوع لـ« ما » ، ومعناه : أيُّ شيء الذي تحاول . ولو كانت « ذا » مع « ما » كشيء واحد لكـان « مـا ذا » منصـوباً بـ« يحاول » وكان قوله « أنحب » منصوباً ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو بدل فيكون منصوباً .

(١٠) قدَّمها في (ش) و (غ) قبل (مطابقة) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : في أن .

(١٣) سقطت من (أ) : (أولى ودلالة) .

(١٤) البقرة : ١٢٩ .

(١٥) النحل : ٣٠ .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[1] بعد قوله : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾[2]][3] فليس بجواب من هذا الباب ؛ لأنه لم يرد أن الكفار قالوا : « إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين[4] ، ولا أنزل[5] ربنا أساطير الأولين » ؛ لأنه[6] لم يكن[7] ذلك في اعتقادهم . وإنما قصدوا إلى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم . أي : هذا القول أساطير الأولين ، فلذلك رُفِعَ[8]. ولما كان قوله[9] « خيراً » على خلاف هذا النحو جيء به منصوباً تنبيهاً على أنه على غير هذه الطريقة . أي : طريقة الإنكار، بل على[10] طريقة الإقرار بالإنزال .

---

(١) النحل : ٢٤ .

(٢) النحل : ٢٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) : ولا نزال .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : لم يرد .

(٨) في (ش) : (تعين الرفع) . و في (غ) : (فتعين الرفع) .

(٩) في (غ) : قولهم .

(١٠) سقطت من (غ) .

[أسماء الأفعال]

[إجمال الحديث عنها]

قوله : (**أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ : مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ الْمَاضِي**) . إلى آخره .

إنما بنيت لمشابهتها للفعل الماضي أو الأمر . وإنما حكموا بأن هذه أسماء مع تأديتها معاني الأفعال ؛ لأن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال . وتدخل[1] اللام في بعضها ، والتنوين في بعض .

واعلم أنها إما منقولة عن مصدر ، أو صوت ، أو ظرف كـ« رُوَيْدَ زيداً ، وبَلْهَ زيداً[2] ، وفِدَاءٍ لك الأقوام ، وأمامك[3] زيداً ، وعليك عمراً ، وصه ، ومه » .

وبعضها[4] يشبه أن يكون مصدراً في الأصل ، وإن لم يثبت استعماله مصدراً كـ« وِشْكانَ[5] ، وسُرْعان ، وهيهات ، ونَزَالِ ، وتَيْد [6][7] » فنقول إنها[8] كانت في الأصل مصادر لإلحاقها بأخواتها ، أعني : « رُويد » ونحوه .

وأما « آمين » فقيل[9] : سرياني ، و[10] ليس إلا من أوزان العجمية،كـ« قابيل، وهابيل » بمعنى : كذا ، فجعل اسم فعل[11] بمعنى : ليكن كذا . وبني على الفتح . ويخفف[12] فيقال : « أمين » على وزن « كريم » . ويمكن أن يقال[13]: أصله القصر ، ثم مُدَّ ، فيكون عربياً مَصْدَراً

---

(١) في (ش) : يدخل .

(٢) سقطت من (ش) : وبله زيداً .

(٣) في (ش) : فأمامك .

(٤) في (غ) : ونصبها .

(٥) اسم فعل بمعنى « سَرُعَ » . ينظر : القاموس (وشك) ٨٨١ .

(٦) التَّيْدُ : الرفق : يقال : « تَيْدَكَ يا هذا » أي اتئِدْ ، وتَيْدَكَ زيداً ، أي : أمهله . القاموس (تيد) ٢٥٩ .

(٧) في (ش) : تيده .

(٨) في (ش) : إنها لما .

(٩) « آمين » بالمد والقصر ، وقد يُشدَّد الممدود ويمال أيضاً ، ومعناه : اللهم استجب ، أو كذلك فليكن ، أو كذلك فافعل ينظر : اللسان (أمن) ٢٢٧/١ ، والقاموس (أمن) .

(١٠) سقطت الواو من (ش) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (غ) : يخفف بحذف .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٦٥ .

في الأصل[1] كـ« النذير» ، ثم جُعل[2] اسم فعل .

واختلف في محل أسماء الأفعال . فقيل : محلها الرفع بالابتداء[3] ، ولاخبر لها ، كما في « أقائمٌ الزيدان » ، وقواه ابن الحاجب[4] ، وقيل إن محلها النصب على المصدرية[5]. وضعف بأنها لو كانت كذلك لم تكن أسماء أفعال[6] ؛ لأن الأفعال تكون مقدرة قبلها ، ناصبة لها كما أن « سقياً » مصدر ، والفعل مقدر قبله . فكان يلزم عدم بنائها . قال[7] نجم الدين : « لا محل لها من الإعراب ، بل هي كـ« كاف » « ذلك » ؛ لأن مسماها لا محل له من الإعراب »[8] .

وحكمُ أسماءِ الأفعال في التعدي واللزوم حكمُ الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن حروف[9] الجر تزاد في مفعولها كثيراً لضعفها نحو : « عليكَ به » .

ولا يتقدم عند البصريين[10] منصوبها[11] عليها .

واعلم أنَّ أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر . والذي بمعنى الخبر أقل منه .

والتنوين اللاحق لبعض أسماء الأفعال للتنكير عند الجمهور[12] . والتنكير راجع إلى المصدر فـ« صَهْ » المجرد من التنوين بمعنى : اسكت السكوت [المعهود المعيّن ، أي : عن هذا الشيء ، و« إيْهِ » أي : هات الحديث المعهود . ومعنى « صَهٍ » : اسكت سكوتاً ، أي : افعل مطلق السكوت][13] . فيكون المعنى على أنه يأمره بالسكوت عن كل كلام ؛ لأن[14] مطلق السكوت

---

(١) سقطت من (غ) : في (الأصل).
(٢) في (غ) : فجعل .
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١ ، وشرح الرضي ٣/ ١٦٥، والنجم الثاقب ٦٩٥/٢ .
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١ .
(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١ ، وشرح الرضي ٣/ ١٦٦، والنجم الثاقب ٦٩٥/٢ .
(٦) في (ش) : الأفعال .
(٧) في (غ) : وقال .
(٨) ينظر : شرح الرضي ١٦٥/٣ .
(٩) في (ش) و (غ) : حرف .
(١٠) ينظر : اللباب للعكبري ٤٦١/١ ، وشرح الرضي ٣/ ١٦٨ .
(١١) في (ش) : منصوباً .
(١٢) ينظر : اللباب للعكبري ١/ ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٢٨/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٠ ، وشفاء العليل ٨٧٦/٢ .
(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(١٤) في (ش) : لا .

واقع على كل سكوت[1] يُفرض عن أي حديث كان[2] . وليس ترك التنوين دليل التعريف إلا[3] فيما يلحقه التنوين من أسماء الأفعال .

[أسماء الأفعال المتعدية]

ثم نقول من أسماء الأفعال المتعدية « ها » بمعنى[4] : « خذ »[5] . وفيه ثمان[6] لغات[7] .

الأولى : « ها » بألف مفردة للواحد ، والاثنين ، والجمع[8] ، والمذكر ، والمؤنث .

والثانية : « هاكَ ، هاكِ ، هاكُما ، هاكُم ، هاكُنَّ » .

الثالثة[9] :// « هاءَ ، هاءِ ، هاؤما ، هاؤم ، هاؤُنَّ »[10]. **٧٤/ أ**

الرابعة : « هاءَكَ ، هاءَكِ ، هاءَكما ، هاءَكم ، هاءَكُنَّ » .

الخامسة : « هأْ » للكل .

السادسة : [أن تصرفها تصريف «ذَرْ» فتقول][11] « هَأْ ، هَئي ، هآ، هَئُوا ، هَأْنَ ».

السابعة : أن تصرِّفها تصريف خَفْ .

الثامنة[12] : أن تصرفها تصريف نادٍ .

قال نجم الدين : « والثلاث الأخيرة[13] أفعال غير متصرفة لا أسماء[14] الأفعال »[15] .

---

(١) في (غ) : (على كل سكوت فيكون المعنى على أي حديث) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : لما لا .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : اللسان (هوأ) ١/١٨٨.

(٦) في (أ) : ثماني .

(٧) تنظر هذه اللغات في اللسان (هوأ) ١/١٨٨، والمفصل ١٩١، وشرح المفصل ٤/٤٣، وشرح الرضي ٣/١٧١، والارتشاف ٥/٢٢٩٢. ما عدا الثلاث الأخيرة ، فهي عند الرضي .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قال ابن يعيش : « وهذه أجود لغاتها » . ينظر : شرح المفصل ٤/٤٣ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : والثامنة .

(١٣) في (أ) : الأخر .

(١٤) في (أ) و (ش) : لأسماء .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٧٢ .

ومنها « بَلْهَ » أي : « دَعْ » . ويستعمل مصدراً واسم فعل ، فيقال:« بَلْهَ زيدٍ ، وبَلْهَ زيداً » كـــ« تَرْكَ زيدٍ » و « دع زيداً » . وينشد قوله[1] :

تَدَعُ الجَماجمَ ضَاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأكفِّ كأنَّها لم تُخْلقِ

بنصب « الأكف » ، ورفعه ، وجره[2] . فالرفع[3] على أنَّ « بَلْهَ » بمعنى : « كيف » على ما حكى أبو علي[4] عن الأخفش من مجيئها بمعنى « كيف » .

ومنها « تَيْدَ زيداً » أي : أمهله[5] . ومنها : « رُويدَ زيداً » ، وهو[6] في الأصـــل تصـــغير « إرْواداً » مصدر « أرْودَ » أي : رفق[7] ، فصغر[8] تصغير الترخيم ، أي بحذف الزوائد [9]. ويجوز أن يكون تصغير « رُوْد » بمعنى: الرفق [10] عدي إلى المفعول به لتضمينه الإمهال .

ويجيء مصدراً نحو : « رويدَ زيدٍ » ، واسم فعل [نحو : « رُويدَ زيداً »] [11]، وبمعنى اسم الفاعل ، إمَّا صفة للمصدر نحو: « سر سيراً رويداً » أي: مروداً . أو حالاً نحو: « سيروا رويداً » ،

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ ، و شرح المفصل ٤٩/٤ ، ولسان العرب (بله) ، و شرح شواهد المغني ٣٥٣/١ ، و الخزانة ٦/ ٢٠٠ ، وبلا نسبة في المفصل ١٩٣ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٣ ، وشرح شـــذور الذهب ٥١٣ ، والنجم الثاقب ٦٩٩/٢ ، وشرح التصريح ٥٠٠/١ ، وشفاء العليل ٨٧٢/١ .
والشاهد فيه : « بله الأكف » على أنه روي « الأكف » بالحركات الثلاث . فمعنى: « بله الأكف » على رواية النصب: إنك ترى رءوس الرجال ، أي : بعض الرءوس بارزة عن محلها بضرب السيوف ، كأنها لم تخلق على الأبدان ، فـــدع ذكرَ الأكف ، فإن قطعها من الأيدي أهونُ بالنسبة إلى الرءوس . فـــ« بله » على هذا : اسم فعل .
وعلى الجر : « إنك ترى تطاير الرءوس على الأبدان ، فتركاً لذكر الأكف ، أي : فاترك ذكرها تركاً . فـــ« بله » على هذا مصدر .
وعلى الرفع : « إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكفُّ لا تكون ضاحية عن الأيدي . فـــ« بَلْهَ » بمعنى « كيف » للاستفهام التعجبي .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : والرفع .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٧٣ ، والنجم الثاقب ٦٩٩/٢ .
(٥) ينظر : القاموس (تيد) ٢٥٩.
(٦) في (ش) : وهي .
(٧) في (غ) : أرفق .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .
(٩) وهذا قول سيبويه ، واختاره أبو حيان . ينظر : الكتاب ٢٤٣/١، واللسان (رود) ٦٣٥/١، والارتشاف٢٣٠٠/٥.
(١٠) وهو قول الفراء . ينظر : اللسان (رود) ٦٣٥/١، والارتشاف ٢٣٠٠/٥.
(١١) سقطت من (غ) .

أي : مرودين . وقوله[1] تعالى : ﴿ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[2] يحتمل المصدر ، وصفة المصدر[3] ، والحال .

[أسماء الأفعال اللازمة]

ومن أسماء الأفعال اللازمة « صَهْ » أي : اسكت . و « مه » أي : اكفف . و « إيهِ » أي : زد في الحديث أو في[4] العمل .

ويستعمل « صه ، ومه » منونين ، [وغير منون][5] . وأمَّا « إيه » فزعم الأصمعي[6] [7] أن العرب لا تستعمله إلا منوناً ، وخطّأ ذا الرمة في قوله[8] :

وقفْنَا فقُلنا إيهِ عَنْ أُمِّ سالمٍ

ومنها « إيهاً » أي ، كُفَّ عن الحديث واقطعه .

ومنها « فِدَاءٍ » قال[9] :

مَهْلاً فِداءٍ لكَ الأقوامُ كُلُّهُمُ وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ ولدِ

---

(١) في (ش) : وقال .

(٢) الطارق : ١٧ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأصمعي ، البصري ، الإمام العلامة الحافظ ، حجة الأدب ، ولسان العرب ، اللغوي ، الأخباري . حدّث عن ابن عون، وأبي عمرو بن العلاء ، وعدد كثير . وحدّث عنه أبو عبيد، ويحيى بن معين ، وخلق كثير . مات سنة ٢١٥هـ . ينظر : مراتب النحويين ٤٦ ــ ٦٥، وطبقات النحويين للزبيدي ١٦٧، وتاريخ بغداد ٤١٠/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .

(٧) ينظر : نقله في شرح المفصل ٣٢/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٥ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٧٨ ، وإصلاح المنطق ٢٩١ ، و سر صناعة الإعراب ٤٩٤/٢ ، و شرح المفصل ٣١/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٩/٣ ، وشفاء العليل ٨٧٢/٢ .

وعجزه : وما بَالُ تكليمِ الدِّيارِ البلاقعِ

والشاهد فيه قول : « إيهِ » حيث خطأ الأصمعي ذا الرمة ؛ لأنه لم ينونه .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للنابغة في ديوانه ٢١ ، وخزانة الأدب ١٧٢/٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٣/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٦ ، واللسان (فدى) .

والشاهد فيه قوله : « فداء » على أنه اسم فعل منقول عن المصدر بمعنى « ليفدك » .

ومنها « هَيْتُ »[1] مثلث التاء . وفيها لغة رابعة « هِيْتَ »[2] ، ومعناه : افعل وتعال . وقال الزمخشري[3] : أسرع .

ومنها « دَعْ [4]، ودَعاً ، ودعدعاً[5] ولَعاً [6] » أي : انتعش .

ومنها « هَلا » وله معنيان : « اسكنْ ، وأسرعْ »[7] ، قال[8] :

ألا حيِّيا لَيْلَى وقُولا لها هَلا فقدْ رَكِبَتْ أيراً أغَرَّ مُحَجَّلا

ويروى : طرفاً . أي : اسكني .

ومنها « هيَّا » ، وقد يقال « هيَّاك » ، وقد يقال « هيَّك ، وهيْك » ، والمعنى : أسرع[9] .

ومنها « قَدْك ، وقَطْك ، وبَجَلْكَ » والمعنى : اكتفِ[10] .

ومنها « حَيَّ » أي : أقبل ، نحو : « حي على الصلاة » أي : أقبل عليها . وقد جاء متعدياً بمعنى : ائت قال[11] :

أنشأتُ أسألُهُ : ما بالُ رُفْقتهِ حَيَّ الحُمُولَ فإنَّ الركبَ قَدْ ذَهَبَا

وقد يقال : « حَيَّهَلا » بمعنى: أسرع ، فيتعدى إما بـ« إلى » نحو: « حَيَّهلا إلى الثريد » . وإمّا بـ« الباء » نحو : « حيهلا بعمر »[1] أي : أسرع بذكره . وبـ« على » نحو : « حَيَّهلا على

---

(١) في (أ) : الفاء .

(٢) تنظر هذه اللغات في اللسان (هيت) ٤٧٣١/٦ ، وشرح الرضي ١٧٦/٣، والارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

(٣) ينظر : المفصل ١٨٩ .

(٤) دَعْ ، دعْ : مبنيان على السكون تقال للعاثر بمعنى : قم وانتعش كـ« دعدعاً ، ودَعاً » منونتين ، ومثلها « لَعاً » . ينظر : اللسان (دعع) ٣٥٥/٤ ، والقاموس (دعدع) .

(٥) سقطت من (ش).

(٦) في (أ) : لعن .

(٧) ينظر : النهاية في غريب الحديث (هلا) ٢٧١/٥.

(٨) البيت من الطويل : وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢٣ ، وأساس البلاغة (حجل) ، والأغاني ١٦/٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ١٧٧ ، والموشح ١٧٣ .
والشاهد فيه قوله : « هلا » فهو اسم فعل بمعنى « أسرعي » .

(٩) تصحفت في (ش) إلى : (والمخ واسرخ) .

(١٠) في (غ) : كيف .

(١١) البيت من البسيط ، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ٤٣ ، و شرح المفصل ٤٧/٤ ، واللسان (هلل ، حيا) ، وخزانة الأدب ٢٣٦/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ١٧٩ .
والشاهد فيه قوله : « حَيَّ » فقد جاء متعدياً بمعنى « ائت » .

(١) في (ش) و (غ) : بعمرو .

زيد » أي : أقبل عليه . وبنفسه نحو : « حيهل الثريد » أي : ائتهِ .

وفيها لغات[1] : « حَيَّهَلْ ، وحَيَّهْلَ ، وحَيَّهَلاً ، وحَيَّهَلا [2]» ، وحكى أبو علي[3] : « حَيَّهْلٍ » بالكسر والتنوين . وقول لبيد[4] :

يَتَمَادَى في الذي قلتُ لهُ ولَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ

سكن[5] اللام للقافية . وأما قوله[6] :

فهيَّجَ الحَيَّ من كَلْبٍ فظلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَناديهِ وحَيّهَلُهْ

فضمة اللام حركة إعرابية . والمراد هذا اللفظ . وقد يحكى بناؤه . قال[7] [8] :

بحَيَّهلا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أمامَ[9] المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذفُ

ومما جاء متعدياً ولازماً « هَلُمَّ » بمعنى : « أقبل » ، فيعدى[10] بـ« إلى » . قال تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[11] . وبمعنى : « أحضره » قال تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[12] .

ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر «هيهات» ويقال : « أَيْهَات » مثلث التاء فيهما[1][2] .

---

(١) ينظر : اللسان (حيا) ٤٣٢/٣ ، والقاموس (حيهل) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٨٠ .

(٤) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٨٣ ، والخصائص ٤٦/٣ ، و شرح المفصل ٤٥/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٩ ، و الخزانة ٦/ ٢٤٢ .
والشاهد فيه قوله « حَيَّهَلْ » حيث سكن اللام فيه للقافية ، ولا يجوز تسكينه في غير الوقف .

(٥) في (ش) : سكون .

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٠٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ١٣٩ ، وشرح الرضي ٣/ ١٧٩ ، و الخزانة ٦/ ٢٤٥ . وكلب : قبيلة .
والشاهد فيه قوله « حيهله » حيث أضافه إلى الضمير وأعربه .

(٧) في (غ) : وقال .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٧ ، و الكتاب ٣٠١/٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١٥٦/٢ ، و الخزانة ٦/ ٢٥١ ،واللسان (قذف) ،وبلانسبة في شرح المفصل ٤٦/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨١ ، والموشح ١٧٣.
والشاهد فيه « بحيهلا » تركها بلا تنوين ، فهو محكيٌّ أريد به لفظه .

(٩) في (غ) : أما .

(١٠) في (ش) : فيتعدى .

(١١) الأحزاب : ١٨ .

(١٢) الأنعام : ١٥٠ .

(١) سقطت من (ش).

(٢) ذكر أبو حيان لها ستاً وثلاثين وجهاً ، فلتنظر في الارتشاف ٢٣٠٢/٥.

وقد ينون في[1] هذه اللغات الست . وقد تسكن التاء في الوصل// أيضاً . وقد يقال ٧٤/ ب
« هَيْهَا ، و أيها ، وأيهاك ، وأيهاً ، وأيهان » كلها بمعنى واحد[2][3].

ومنها « شَتَّانَ » بمعنى افترق ، مع تعجب ، أي : ما أشد الافتراق. قال ربيعة[4][5] :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ في النَّدَى يزيدُ سُليمٍ والأغرُّ بن حاتمِ

وقال[6] :

شَتَّانَ مَنْ أضحى الحميمُ شَرَابَهُ فيها ومَنْ يُسْقَى بِنَهْرِ الكَوْثَرِ

ومنها « سرعان[7]، و وشكان » مثلثي الفاء بمعنى : « قَرُبَ » مع تعجب ، أي: ما أقرب ! وما أسرع ! .

ومنها « بُطْآن » . ومنها « أف » وفيها إحدى عشرة لغة[8] : « أُفٌّ ، أُفَّ ، أُفِّ ، أُفٌّ ، أُفّاً ، أُفٍّ[9] ، وإفٍّ ، وأُفَّى كـ« بُشْرَى » مُمالاً ، وأُفْ وأُفَّةً ، وأُفَّةً[10]» بمعنى : تضجرت .

ومنها : « أَوْهِ ، وآهِ ، و أوِّهْ ، وأوِّهِ[11]» بمعنى : توجعت .

ومنها الظروف نحو: « عليك ، وإليك ، ودونك ، وعندك[1] ، وأمامك » . ونحوها . قال: « عليه رجلاً ليسني » ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « فعليه بالصوم فإنه له وجاء »[2].

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : بمعنى بعد .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٣/٣.

(٤) ربيعة بن ثابت الأسدي ، أبو ثابت ، الرقي ، الشاعر . مولده ومنشأه بالرقة ، استقدمه المهدي ، فمدحه بعدة قصائد مشهورة ، فأجازه وأجزل صلته ، توفي سنة ١٩٨. ينظر : الأغاني ٢٨٠/١٦، ومعجم الأدباء ٣٣٣/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لربيعة الرقي في ديوانه ٦٠ ، والكامل في اللغة ٣٧٠/١ ، والأغاني ٢٥٥/١٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٤ ، والعمدة ١٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨٤ ، و الخزانة ٦/ ٢٥٨ .
والشاهد فيه : « شتان » اسم فعل بمعنى افترق . وفيه أنه يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمرو . والأفصح : شتان زيد وعمرو .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) في (غ) : سر .

(٨) تنظر هذه اللغات في القاموس (أف) ٧٣١، و شرح الرضي ١٨٦/٣، والارتشاف ٢٢٩٨/٥

(٩) في (ش) :(أف ، وفن ، وإف ، وفُن ، فَيَّ كبشرى) .

(١٠) سقطت من (ش).

(١١) سقطت من (أ). وهي بكسر الهاء بلا إشباع .

(١) في (غ) : وعندك ودونك .

(٢) رواه البخاري في الصوم ، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، وفي النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : من استطاع منكم الباءة فليتزوج(٥٠٦٦) و (٥٠٦٥) ، ومسلم في النكاح، باب استحباب النكاح=

فـــ« عندك ، ودونك ، ولديك » بمعنى : خذ . وهذه الظروف من التي بمعنى الأمر .

[أسماء الأفعال التي على وزن فَعَالِ]

قوله : (و « **فَعَالِ** » **بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنِ الثُّلاثي قِيَاسٌ كـــ« نَزَالِ »**[1]) .

« فعال » المبني على أربعة أضرب :

الأول : اسم فعل[2] كـــ« نزالِ » بمعنى : انزل . قال سيبويه: « هو مطرد في الثلاثي »[3]. وقال المبرد : « فعال » أمر من الثلاثي سماع »[4]. قال الأندلسي : « منع المبرد قوي . فـــالأولى أن نتأول ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة ، فكأنه قياس لكثرته »[5] .

وأما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت منه إلا حرفان أحـــدهما : « قَرْقَـــارِ » أي : صَوِّتْ[6]. قال[7] :

قَالتْ له ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ واختلطَ المعروفُ بالإنْكَارِ

والثاني : « عَرْعَارِ » أي : تلاعبوا بالعرعرة ، وهي لعبة لهم قال[1] :

مُتَكنِّفِي جَنْبَيْ عَكاظ كِليهِما يدعو وليدُهُمُ بها عَرْعَارِ

= (١٤٠٠) ، وأبو داود في النكاح ، باب التحريض على النكاح(٢٠٤٦) ، والترمذي في النكاح ، باب ما جاء في فضل التزويج(١٠٨١) ، والنسائي ١٦٩/٤ في الصوم، باب فضل الصيام ، و ٥٦/٦، ٥٧ في النكاح ، باب الحث على النكاح .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : الأول : فعل أمر .

(٣) وهو قول الجمهور : ينظر : الكتاب ٢٨٠/٣ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨٨ ، والارتشاف ٢٢٩٠/٥، والـــنجم الثاقـــب ٧٠٢/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٥/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٦٨/٣ ، والكامـــل ٢٠٦/٤ ، وشـــرح الرضـــي ٣/ ١٨٨ ، والارتشـــاف ٢٢٩٠/٥، والـــنجم الثاقب ٧٠٢/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٨٨ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤/ ٥٢، وشرح الرضي ٣/ ١٨٩ .

(٧) الرجز لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب ٢٨٥/٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصـــرف ١٠٣ ، و شرح المفصل ٥١/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٨٥ .

والشاهد فيه : « قرقار » حيث لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا من قرقارِ وعرعارِ . أي : قالت له : قرقـــر بالرعـــد ياسحاب .

(١) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٤ ، والمخصص ٦٦/١٧ ، وبـــلا نســـبة في جمهرة اللغة ١٩٧ ، وشرح الرضي ٣/ ١٨٩ .

والشاهد فيه : « عرعار » حيث إنه اسم فعل من الرباعي بمعنى « عرعر » .

قال المبرد : « لم يأت في الرباعي عدل أصلاً ، وإنما « قرقار » حكاية صوت الرعد ، و « عرعار » حكاية صوت[1] الصبيان »[2].

وعند النحاة أن « نَزالِ » معدولة عن « انزل » للمبالغة . و « تراكِ » عن « اترك » .

و « نذارِ » كذلك . و « حذارِ » كذلك قال[3] :

الحَقُّ أبلجُ والسيوفُ عَوَارِ فَحَذارِ مِنْ أَسَدِ العَرِينِ حَذارِ

قال عبد القاهر[4] : أصل « نزال » : انزل انزل انزل ، ثلاثاً ، والثلاث جمع ، والجمع مؤنث فقيل : انزلي[5] ، ثم عدلوا عن[6] « انزلي » إلى « نزالِ » ، فـ« نزالِ » مؤنث كـ« انزلي » فمن[7] ثم قال الشاعر[8] :

ولأَنْتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ[9] دُعيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

قال نجم الدين : « والذي أَرى أنَّ كونَ أسماء الأفعالِ معدولةٌ عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليل لهم عليه . وتأنيث الفعل في « دُعيَتْ نَزالِ » لا[10] يدل على أن أصل « نزال » فعل أمر مكرر ، بل هو لتأويل « نزال » بالكلمة ، أو اللفظة ، أو الدعوة »[1] .

الثاني من أقسام « فَعالِ » : المصدر ، كـ« فَجارِ ، وحماد ، وجماد » . وعند النحاة أنه من أعلام المعاني ، فهو عندهم معرفة مؤنثة[2] . قال نجم الدين : « وربما استدل على تأنيث اسم الفعل

---

(١) في (غ) : أصوات .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١٨٩/٣، والارتشاف ٢٢٩٠/٥.

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي تمام في المثل السائر ٢٢٩/٢.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩٠ .

(٥) في (غ) : انزل .

(٦) في (غ) : من انزل .

(٧) في (غ) : ومن .

(٨) البيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس في البيان والتبيين ١٨٨/١ ــ ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ١٩٠ ، و النجم الثاقب ٢/ ٧٠٥ .

والشاهد فيه قوله : « دُعيت نزالِ » حيث أنثها لتأنيث الفعل « دعيت » .

(٩) في (غ) : إذا .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ١٣٢/٢، والمفصل ١٩٤، وشرح المفصل ٥٣/٤، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٩/٣، وشرح الوافية ٢٩٤، وشرح الرضي ٣/ ١٩١ .

، والمصدر بتأنيث الصفة ، وعلم الشخص » ، ثم قال : « وهذا استدلال عجيب »[1]، قال : « وقالوا : فجار معرفة في قوله[2] :

أَنَّا اقْتِسمْنَا[3] خُطَّتينا بَيْنَنا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ

لتعريف قرينته وهي « برة » وهذا دليل غريب »[4] . قال : « وقولهم في الضباء : « إذا وردن الماء فلا عَبَابِ » أي : فلا عَبَّ ، والعب الشرب . وإذا لم ترد : « فلا أباب » أي : فلا أبَّ ، أي : لا نزاع إليه[5]، وقول المتلمس[6][7] :

جَمادِ لها جَمادِ ولا تَقُولي طَوالَ الدَّهرِ ما ذُكِرتْ حَمَادِ

أي : قولي لها[8] جموداً ولا تقولي لها : حمداً وشكراً . ظاهر في التنكير »[9].

الثالث من أقسام « فَعالِ » : الصفة المؤنثة ، ولم يجيء في صفة المذكر[1] . وتستعمل من دون موصوف ، وهي على ضربين :

أحدهما : لازم للنداء ، سماعاً // نحو : « يا لَكَاعِ » أي : يا لئيمة ، و« يا فساقِ ، ويا خباثِ » أي[2] : يا فاسقة ، و ياخبيثة . **٧٥/ أ**

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للنابغة في ديوانه ٩٨ ، و الكتاب ٢٧٤/٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١٥١/٢ ، و شرح المفصل٥٣/٤ ، وخزانة الأدب ٣٠٣/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٩٨/٢ ، و شرح المفصل ٣٨/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/٢ ، وشرح الرضي ٣/ ١٩١ .
والشاهد فيه قوله : « فجار » حيث جاءت معرفة مؤنث .

(٣) في (غ) : قسمنا .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩٢ .

(٥) في (ش) : فلا نزاع إليه . وفي (غ) : فلا نزال إليه .

(٦) أبو عبد الله جرير بن عبد المسيح بن عبد الله ، وقيل: إنه جرير بن عبد العزَّى ، وقيل : غير هذا . من أهل البحرين ، كان مع ابن أخته طرفة بن العبد ينادم عمرو بن هند ملك الحيرة ، ثم إنهما هجواه ، فكتب لهما كتابين إلى عامل البحرين يأمره بقتلهما ، ففطن لذلك المتلمس ونجا وفر إلى الشام ، وقتل طرفة . مات المتلمس ببصرى من أعمال حوران بسورية . ينظر : خزانة الأدب ٣١٩/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٢٩/٣ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمتلمس الضبعي في ديوانه ١٦٧ ، و الكتاب ٢٧٦/٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١٦٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ ، و شرح المفصل ٥٥/٤ ، و الخزانة ٦/ ٣١٣ ، بلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٣١٣ .
والشاهد فيه : أنهم قالوا : معناه قولي لها : جموداً ، ولاتقولي حمداً ، بالتنكير والتذكير .

(٨) في (غ) : لهم .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩٢ .

(١) في (أ) : مذكر .

(٢) سقطت من (غ) .

و « يا رطابِ[1]، ويا دفارِ » ، وكذا « يا خصافِ[2] ، ويا حباقِ[3] » ، ومعنى[4] الدفار[5]: المنتنة[6] . و « يا خزاق »[7] من الخزق، وهو الذرق[8].

والثاني : غير لازم للنداء ، وهو على ضربين :

ما صار علماً بالغلبة كـ« حَلاقِ »[9] ، و « جَباذِ »[10] : للمَنِيَّة ، و « حَنَاذِ[11]، للشمس . و « كَلاحِ[13]، و أَزَام[14]، وجَداعِ[15]» للسنة ، و« سباط »[16] للحمى ، و « فشاشِ ، وحيادِ ، وصمامِ » للداهية ، و « فياحِ »[1] للغارة . يقال : « فِيحي فياح »[2] أي : اتسعي يا متسعة و، « قثام[3] ، وجعار[4] ، وفشاج[5] » للضبع .

---

(١) يقال : جارية رطبة : رخْصة . ويقال للمرأة : « يارطاب » تسب به . ينظر : اللسان ٢٣٧/٥ .

(٢) الخصفاء من الضأن : التي ابيضت خاصرتاها . والخصوف من النساء : التي تلد في التاسع . وخصاف : فرس مالك ابن عمرو الغساني وكان من أجبن الناس . ينظر : اللسان (خصف) ١١٢/٤ .

(٣) الحَبْقُ ، والحَبِقُ ، والحُبَاق : الضراط . يقال للأمة : يا حباق ، كما يقال : يا دفار . ينظر : اللسان (حبق) ٢٥/٣.

(٤) في (غ) : بمعنى .

(٥) ينظر : اللسان (دفر) ٣٦٩/٤.

(٦) في (ش) و (غ) : وهي المنتنة .

(٧) في (غ) : خزقاق .

(٨) خَزَق الطائرُ الرجل يَخْزِق خَزْقاً : ألقى ما في بطنه . ويقال للأمةِ : يا خَزاقِ يكنّى به عن الذرق . ينظر : اللسان (خزق) ٨٣ .

(٩) ينظر : اللسان (حلق) ٢٩٣/٣ .

(١٠) الجبذ : الجذب وليس مقلوبه بل لغة صحيحة ووهم الجوهري وغيره ، كالاجتباذ والفعل كضَرَب ، وجَبَاذِ ، كـ« قطامِ » : المنية . ينظر : القاموس (جبذ) .

(١١) يقال : حَنَذَتْهُ الشمس : أي : أحرقته . وحَناذٌ مِحْنَذٌ أي : حر محرق . والحَنْذ : شدة الحر وإحراقه . ينظر : اللسان (حنذ) ٣٥٧/٣ .

(١٢) قال في اللسان (برح) ٣٦١/١ : « بُراحُ وبِراحِ : اسم للشمس، معرفة مثل قطام، سميت بذلك لانتشارها وبيانها » .

(١٣) يقال كُلاح ، وكَلاح للسنة المجدبة . ومعنى الكُلوح : تكشر في عبوس . ينظر : اللسان (كلح) ١٣٩/١٢ .

(١٤) الأَزْمُ : شدة القضِّ بالفم كله . والأزمة : الشدة والقحط والسنة المجدبة . والأوزام : السنون الشدائد ، ونزلت بهم أزام وأَزوم أي : شدة . ينظر : اللسان (أزم) ١٣٥/١ .

(١٥) قال في اللسان (جدع) ٢٠٨/٢ : « جَدَاعِ : السَّنة الشديدة تذهب بكل شيء كأنها تَجْدَعُه » .

(١٦) ينظر : كتاب العين ، باب السين والدال والراء معهما ، ٢٢٠/٧.

(١) الأفيح والفيّاح : كل موضع واسع . وفَيَاح مثل قطام اسم للغارة . ينظر : اللسان (فيح) ١٠ /٣٦٣ .

(٢) ينظر : اللسان (فيح) ١٠ /٣٦٣ .

(٣) القَثَم : لَطْخُ الجَعْر ونحوه ، وقَثَام من أسماء الضَّبُع ، سميت به لالتطاخها بالجَعْر . اللسان (قثم) ٤٦٢/١٢.

(٤) قال في اللسان (جعر) ٢٩٥/٢ : اسم للضَّبُع لكثرة جَعْرها ، والجَعْر : ما تَيَبَّس في الدبر من العذرة .

(٥) فَشَجَتِ الناقة : تفاجَّت وتفرشحت لتُحلب أو تبول . ينظر : اللسان (فشج) ٢٦٥/١٠ .

والثاني : مما لا يلزم النداء : ما بقي على وصفيته ، نحو : « قطاطِ » أي : قاطة ، أي[1] كافية[2] قال[3] :

أطَلْتُ فِراطَهُمْ حَتَّى إذا ما قتلتُ سَراتَهُمْ كانتْ قَطاطِ[4]

وسببته سببةً تكون له[5] « لزام » أي : لازمة . ولا تُبلٌّ فلاناً عندي « بَلال » أي: بالة أي : لا يصيبه عندي[6] ندى ، ولا تصله مني صلة . [و « بدادِ » أي : ليأخذ كل رجل قرنه[7]][8] قال[9] :

والخَيْلُ تَعْدُوا في الصَّعِيدِ بَدَادِ[10]

أي : متبدِّدة ، ومتفرقة .

و[1] الرابع من أقسام « فَعَالِ » : أعلام الأعيان المؤنثة . قال نجم الدين : « ولو كان المسمى مذكراً »[2] كـ« لصافِ » اسم موضع[3] . و « خصاف » لفحل[4][5].

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) القَطُّ : القطع عامَّة ، وقَطَاطِ مثل « قطام » أي : حسبي . ينظر : اللسان (قطط) ٢١٩/١١ .

(٣) البيت من الوافر ،وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ١٣٦، و شرح المفصل ٦١/٤، ولسان العرب (فرط، قطط)، و الخزانة ٦/ ٣٢٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٨/٤، وشرح الرضي ٣/ ١٩٤ .

و « فراطهم » أي : إمهالي إياهم .

والشاهد فيه : « قطاط » : حيث بقيت على وصفيتها فهي وصف مؤنث بمعنى : قاطة أي : كافية .

(٤) في (غ) : قطاطاً .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : عند .

(٧) قال في اللسان (بدد) ٣٣٧/١ : « البَدَاد بالفتح البراز ، فإذا طرحوا الألف واللام خفضوا فقالوا : يا قوم بَدَادِ بَدَادِ مرتين : أي : ليأخذ كل رجل رجلاً » .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤١، و الكتاب ٢٧٥/٣، و شرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، و شرح المفصل ٥٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٣ ، وشرح الرضي ٣/ ١٩٥ .

وصدره : وذكرتَ مِنْ لبنِ المُحلَّقِ شَرْبةً .

والشاهد فيه : « بداد » فهو وصف مؤنث معدول عن متبدِّدة ، أي : متفرقة .

(١٠) في (غ) : بدادا .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/ ١٩٥ .

(٣) موضع من منازل بني تميم ، وأرض لبني تميم . ينظر : معجم البلدان ١٧/٥ ، واللسان (لصف) ٢٧٨/١٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : محل .

(٥) فرس سُمير بن ربيعة ، وفرس حَمَل بن بدر . ينظر : اللسان (خصف) ١١٢/٤ ، والقاموس (خصف) .

و« حضار »[1] لكوكب[2] . وأعلام المؤنث : « قطام ، وحـذام[3] ، وبهـانِ[4] ، وغـلابِ[5] ، وسجاح[6] » هذه نسوة . و « خطافِ ، وكسابِ[7] » كلبتـان[8] . و « منـاع ، ومـلاع[9] » هضبتان[10] . و « وبارِ[11] ، وشرافِ[12] » أرضان . و « عرار » بقرة[13] .

وهي مبنية اتفاقاً لموافقتها « نزال » عدلاً ، ووزناً[14] هذا في لغة الحجازيين[15] قال[16] :

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ القَوْلَ مَا قَالتْ حَذَامِ[1]

---

(١) قال في اللسان (حضر) ٢١٧/٣ ، « حَضَار مبنية مؤنثة مجرورة أبداً : اسم كوكب . قال ابن سيدة : هو نجم يطلع قبل سهيل فتظن الناس به أنه سهيل » .

(٢) في (ش) و (غ) :كوكب .

(٣) من أسماء النساء منهن حذام بنت العتيك بن أسلم بن يذكُر بن عترة . اللسان (حذم) ٩٧/٣ .

(٤) البهنانة : الضحّاكة ، وقيل : الطيبة الريح ، وقيل الطيبة الرائحة الحسنة الخُلق السمحة لزوجها . اللسان (بهنن) ٥٢٧/١ .

(٥) قال في اللسان (غلب) ٩٩/١٠ : « مثل قطام : اسم امرأة من العرب منهم من يبنيه على الكسر، ومنهم من يجريه مجرى زينب ».

(٦) قال في اللسان (سجح) ١٧٤/٦ : « اسم المرأة المتنبئة ، وهي من بني يربوع » .

(٧) في (غ) : سكاب .

(٨) قال في اللسان (خطف) ١٤٣/٤ : « وخَطَاف ، وكساب من أسماء كلاب الصيد » .

(٩) في (غ) : ملاع ، ومناع .

(١٠) مَنَاع : هضبة في جبل طيئ . ينظر : معجم البلدان ٢٠٣/٥ ، ومَلاعِ : قيل: اسم موضع، وقيل: اسم هضبة . ينظر:معجم البلدان ١٨٩/٥ .

(١١) يجوز أن يكون من الوَبَر وهو صوف الإبل ، أو من التوبير وهو محو الأثر .وهي ما بين الشحر إلى صنعاء أرض واسعة ينظر : معجم البلدان ٣٥٦/٥ .

(١٢) موضع بين واقصة والقرعاء على ثمانية أميال من الأحساء التي لبني وهب . ينظر : معجم البلدان ٣٣١/٣ .

(١٣) اسم بقرة ينظر : اللسان (عرر) ١٢٧/٩ .

(١٤) في (ش) و (غ) : وزنه .

(١٥) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٧٨، المقتضب ٤٩/٣ ، والمفصل ١٩٧ ، و شرح المفصل ٦٤/٤ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٣/ ١٩٧ .

(١٦) في (ش) و (غ) : قال شاعرهم .

(١) البيت من الوافر ، وهو للجيم بن صعب في لسان العرب (رقش) ، و شواهد المغني ، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ، و شرح المفصل ٦٤/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٨٥/١ .
والشاهد فيه « حذام » حيث جاءت مبنية على الكسر .

وأما بنو[1] تميم[2] فافترقوا ، فالكثير منهم أعربوا ما ليس آخره راء ، ومنعوه الصرف للعلمية والتأنيث . وبنوا ما آخره راء للعدل والزنة ؛ طلباً للكسرة المتكررة[3] وهي كسرة الراء ؛ لأنها تستدعي الإمالة المستحسنة في لغتهم . وأما القليل منهم فأعربوا الكل ، ومنعوه الصرف فلا يفرقون بين ما آخره راء ، و[4] ما ليس كذلك .

---

(١) في (غ) : بني .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٧٧ــ ٢٧٨، والمقتضب ٤٩/٣ ، والمفصل ١٩٧ ، و شرح المفصل ٦٤/٤ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٥٠/٣، وشرح الرضي ٣/ ١٩٧ .

(٣) في (غ) : المنكرة .

(٤) في (غ) : وبين ما ليس كذلك .

[أسماء الأصوات]

قوله : (**الأَصْوَاتُ : كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ ، أو صُوِّتَ بِهِ للبَهَائِمِ [الأَوَّلُ : كـ« غَاقِ » . والثَّانِي : كـ« نِخٌّ »]** [1]) .

اعلم أنَّ ما تسميه النحاة أصواتاً على ثلاثة أقسام :

أحدها : حكاية صوت إما عن الحيوانات العُجم كـ« غاق » حكاية صوت الغراب ، أو الجمادات كـ« طقْ » حكاية صوت الحجارة إذا وقع بعضها على بعض .

وثانيها : أصوات خارجة من فم الإنسان غير موضوعة للواضع ، بل دالة طبعاً على معان[2] في أنفسهم كـ« أف » فإن المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ « أف » . ومَنْ يبزق[3] علي شيء مستكرهٍ يصدر منه صوت شبيه بـ« تُفّه » ، وكذلك[4] « آه » للمتوجع والمتعجب . هذه أصوات صادرة منهم طبعاً كـ« أح » لذي السعال .

وثالثها : أصوات يُصوَّتُ بها للحيوانات عند طلب شيء منها ، إما المجيء نحو : « جَوتَ ، وقُوس » . وإما الذهاب كـ« هلا ، وهج ، و هجا » . وإما أمرٌ آخر كـ« سأ » للشرب ، و « هدع » للتسكين . وليست هذه أوامر ، ولا نواهٍ[5] ؛ لأن العجم لا تكون مخاطبة ؛ لعدم فهمها لذلك كما قال تعالى : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[6] ، بل أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه المعاني المذكورة ، فيصوِّت إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء ، وإما بصوت معيّن مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الأمر، إما بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه . فكان الحيوان يمتثل عقيب الصوت للفعل[7] المراد منه ، إما رهبة من

---

(١) زيادة من الكافية ١٥٧ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : يبز .

(٤) في (غ) : وكذا .

(٥) في (أ) : نواهي .

(٦) البقرة : ١٧١ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

الضرب ، وإما[1] رغبة في ذلك البر . وكان يتكرر مقارنة[2] ذلك الضرب لذلك الصوت[3] ، أو البر إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر ؛ لأنه كان يتصور[4] من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب// أو ضده ، فيمتثل عقيب الصوت عادة . /٧٥ ب

وإنما سميت هذه الأقسام أصواتاً ؛ لأنها في الأصل أصوات ساذجة ، أو مقطعة ، لا كلمات دالة على معان[5] كما بينا .وقد ألحقوها بأشرف الكلمات وهي الأسماء ، ونونوا بعضها كـ« أفٍ ، و غاقٍ » . وعرَّفوا بعضها نحو قوله : « باسم الماء ، والجَوْتَ » . قال نجم الدين : « فهذه الأصوات من الكلمات كـ« النسناس[6][7] » من الناس ، صورتها صورتها ، وماهيتها غير ماهيتها ، فتنوينها تنوين الإلحاق والمقابلة »[8] .

وإنما بنيت لأنها في الأصل أصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الإعراب . وإذا ركبت جاز أن تعرب ، وأن تحكى قال[9] :

تُرَدُّ بحيَّهْلٍ وعَاجٍ وإنَّما مِنَ العاجِ والحَيَّهْلِ جُنَّ جُنُونُها

وقال[10] :

تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جوانبه من بَصرةٍ وسلامِ

وقال[11] :

---

(١) في (ش) و (غ) : أو .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : ذلك التصويت لذلك الضرب .

(٤) في (ش) : يتضرر الحيوان .

(٥) في (أ) : معاني .

(٦) في (غ) : النسا .

(٧) النِّسْناس والنَّسناس : خَلْقٌ في صورة الناس مشتق منه لضعف خلقهم . قال كراع : يقال دابة في عداد الوحش تصاد وتؤكل وهي على شكل الإنسان . ينظر : اللسان (نسس) ١٢٤/١٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢٠١ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للجهم بن العباس في شرح الرضي ٣/ ٢٠١ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٥٤/٦ .

والشاهد فيه : « عاج ، العاج » حيث أعربت ؛ لأنها قصد بها لفظها . فإن « عاج » وهو زجرٌ للإبل لتسرع ، لّما قُصِدَ لفظه أعرب بالجر والتنوين أولاً ، وبالجر والتعريف ثانياً .

(١٠) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٠٧٠ ، و شرح المفصل ١٤/٣ ، و الخزانة ٦/ ٣٥٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٢٠٢ ، ولسان العرب (سلم) .

(١١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠ ، ومراتب النحويين ٣٨ ، والخصائص ٢٩/٣ .

والشاهد فيه قوله: « باسمِ الماء » حيث أعرب اسم الصوت « ماءِ » لأنه قصد به لفظه .

لا يَنْعَشُ الطَّرفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُناديه باسم المَاءِ مَبْغُومُ

وقال[1] :

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لصوتــِهِ كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوادِيَا

ويقال : « زجرته بهيدٍ ، وبهيدَ »[2] .

واعلم أن من الأصوات « طِيخ » حكاية صوت الضاحك . و « عيط » حكايــة صــوت الصبيان إذا تصايحوا في اللعب . و « غاقِ » حكاية صوت الغراب . و « شِيب » حكاية صــوت مشافر الإبل عند الشرب . و« ماءِ » حكاية[3] صوت الظبية إذا دَعتْ ولدها . و« طاقِ ، و طق » حكاية[4] صوت وقع[5] الحجارة بعضها على بعض . و « قَبْ » حكاية[6] صوت وقع السيف على الضريبة[7] . و « هَلا » صوت لزجر الخيل ، أي: توسَّعي ، وقد تزجر به الناقــة . و « عَــدَسْ » لزجر البغل . و « هَيْدَ » زجر للإبل ، وكذا « هاد » [وقد أُعْرِبا][8] قال[9] :

حَتَّى استقامتْ له الآفاقُ طائعةً فما يُقالُ له هَيدٌ ولا هادُ

أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يزجر عنه . يقال : « أتاهم فما قالوا له هيدِ ما لك »[10].

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعُويف القوافي في المقاصد النحوية ٣٠٩/٤ ، و الخزانة ٦/ ٣٤٨ ، وبــلا نســبة في شــرح المفصل ٧٥/٤.

والردف : تابعه من الجن ، أي : دعا شيطاني القوافي فأجبْنه . والارعواء : من قولهم : هذه شربةٌ راع بها فؤادي ، أي : برد . والظمَّآء : جمع ظمآن وظمآنة . والصوادي : جمع صادية من الصَّدَى ، وهو العطش .

والشاهد فيه قوله: « بالجوت » حيث أدخل الألف واللام عليه وذلك على الحكاية حين قصد لفظها .

(٢) قال في اللسان (هيد) ١٧٦/١٥ : « وهَادَ الرجلَ هَيْداً وهَاداً : زَجَرَهُ . وهَيْدٌ ، وهِيدٌ ، وهِيدِ وهَادِ من زجر الإبــل واستحثاثها » .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) قال في اللسان (ضرب) ٣٥/٨ : « الضَّريبة : ما ضربته بالسيف ، والضريبة : المضروب بالسيف ، وإنما دخلته الهاء ، وإن كان بمعنى مفعول ؛ لأنه صار في عداد الأسماء كالنطيحة والأكيلة » .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو لابن هرمة في ديوانه ١٠٥ ، و شرح المفصل ٨٠/٤ ، ولسان العرب (هيــد) ، وخزانــة الأدب ٣٥٦/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٢٠٤ .

والشاهد فيه (هيدٌ هاد) حيث أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل « يقال » والثاني معطوفاً عليه .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٨٠/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٠٤ .

أي : لم يسألوه[1] عن حاله . و « سَعْ » ، و « جَهْ » لزجر الإبل ، و « جَوْتَ » زجر للإبل . و « حاء[2] ، وعاء ، و حاي ، وعاي ، وحَل » زجر للناقة . وكذا « هِيْجِ ، وعَاجِ ، وحب ، وجاه » زجر للجمل . و« هدع » تسكين لصغار الإبل إذا انفردت . و « دَوْهِ » بكسر الهاء دعاء للرُّبَع[3] . و« نخَّ » وقد تخفف صوت عند إناخة البعير . وكذا « هِيخ[4] ، وإيخ » . و « إسْ » لزجر الغنم ، و « هُس ، وهجا[5] ، وفَعْ ، وفَاعِ ، وكذا[6] هَجْ ، وبَسْ » دعاء لها . و « دَجْ » صياح بالدجاج . و « سأ ، وتشؤ » دعاء للحمار المورد . و« هَبِي » دعاء للفرس . و « دَهْ » بسكون الهاء ، وتشديدها ساكنة زجر مطلقاً بمعنى : « اضرب » .

ومن الأصوات الدالة على أحوال في[7] نفس المتكلم : « وَي » وهي للمتندم أو المتعجب . ومنها « بَخ » وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، وتكرر للمبالغة فيقال: « بخٍ بخٍ » فإن وصلت حذفت ، ونونت مكسورة الخاء . ورُبَّما شُدد منوناً مكسوراً قال[8] :

رَوَافِدُه أكْرَمُ الرافداتِ بَخٍ لَكَ بَخٍّ لبحرٍ[9] خِضَمْ

ومنها « مِضٍّ » اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين ، أي : التصويت بانفراج أحدهما عن الأخرى عند رد المحتاج ، وليس الرد بمثله رد إياس[10] بالكلية ، بل فيه إطماعٌ ما . ومن ثم قيل : « إن في مِضٍّ لمطمعاً »[1]، قال :

---

(١) في (غ) : يسأله .

(٢) في (ش) : حاوٍ ، وعاي ، وحاء .

(٣) الرُّبَع : الفصيل الذي ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج . ينظر : القاموس (ربع) ٦٦٢،وحاشية الجرجاني ٢/ ٨٢.

(٤) في (غ) : هيد .

(٥) أخرها في (ش) وجعلها قبل « هج » .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٧٩/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٣٨٦/٦ .
والشاهد فيه : « بَخ لك بَخٍّ » فقد جمع الشاعر فيه لُغَتَي الموصولة في الدَّرج ، وهما : تخفيف الخاء مع الكسر والتنوين ، وتشديدها كذلك .

(٩) في (غ) : من بحر .

(١٠) في (أ) : إيئاس .

(١) معنى المثل : إن في مض لعلامة دَرك . وهو يضرب عند الشك في نيل شيء . ومِضٍّ : كلمة تستعمل بمعنى « لا » ، وليست بجواب لقضاء حاجة ولا رَدّ لها . قال ابن دريد : « إذا سأل الرجلُ الرجلَ الحاجة فقال المسئول « مِضٍّ »=

سَأَلْتُهَا الوَصْلَ فَقَالَتْ مِضِّ وحَرَّكَتْ لِيْ رَأْسَهَا بالنَّغْضِ[1]

= فكأنه قد ضمن قضاءها فيقول : « إن في مض لمطمعاً » . ينظر : المفصل ٢٠١ ، و شرح المفصل ٧٨/٤ ، وجمهرة اللغة ١٠٦/١ ، ومجمع الأمثال ٨٥/١ .

(١) الرجز بلا نسبة في المفصل ٢٠١ ، و شرح المفصل ٧٥/٤ ــ ٧٨ ، ولسان العرب (مضض) .

والنَّغْض : كل حركة في ارتجاف .

والشاهد فيه « مِضِّ » اسم صوت بمعنى « لا » .

[المركبات]

قوله : (**المُرَّكَبُ : كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بينهما نِسْبَةٌ**) .

فقوله[1] : (**كُلُّ اسْمٍ**) جنس الحد . قوله (**مِنْ كَلِمَتَيْنِ**) أي : حاصل من تأليفهما . واحترز به عن اسم من كلمة ، مثل[2] « زيد » . ويدخل فيه الاسمان ، والحرفان ، والفعلان [3]، والاسم مع الفعل أو[4] الحرف ، والفعل مع الحرف .

قوله : (**لَيْسَ بينهما نِسْبَةٌ**) أي : ليس قبل العلمية بينهما نسبة .// احترز به عن تركيب الإضافة[5] كـ« عبد الله » ، وتركيب الإسناد كـ[6]« قام زيد ، وزيد[7] قائم » ، فالمضاف والمضاف إليه معربان بإعرابهما قبل العلمية . والمسمى بالجملة تحكي إعرابه الذي فيه من قبل العلمية . قال نجم الدين : « وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود ؛ لأن المركب المقدر فيه حرف عطف كـ« خمسة عشر » ، أو[8] حرف جر نحو : « بيت بيت » بين جزأيه نسبة ما ، وهي نسبة العطف أو غيره . ولا يدخل في هذا الحد إلا[9] تركيب المزج ونحوه كـ« بعلبك، و معديكرب »[10] . ١/٧٦

واعلم أن العلم المركب إن رُكِّبَ حال العلمية ، و[11] كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه . ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . وقد يجوز على قلة إضافة صدر[12] المركب إلى عجزه[13] . وإن لم يسمع في نحو « سيبويه »

---

(١) في (ش) : قوله .
(٢) في (غ) : نحو .
(٣) في (ش) و (غ) : الفعلان والحرفان .
(٤) في (أ) : و .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (ش) : نحو .
(٧) في (غ) : وإن زيد .
(٨) في (غ) : وحرف الجر .
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢١١ .
(١١) سقطت الواو من (ش).
(١٢) في (ش) : مصدر ، و في (غ) : صلة .
(١٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٥٨، وشرح الرضي ٣/ ٢١١ .

الإضافة[1] . وأما الجزء الأول فواجب البناء ـــ إن لم يضف[2] إلى الثاني ـــ لتنزله منزلة الجيم من « جعفر » ، فيبنى على الفتح إن كان معرباً في الأصل ، أو مبنياً على غير الفتح . ويجوز[3] حكاية المبني ، وإبقاؤه على حركته . وهذا النوع تسعة أقسام : نحو « سيبويه »[4] ، و « جاء ويه »[5] ، و « مِنْ ويه »[6]، و نحو[7]: « أنا ضرب »[8][9] مع خلو « ضرب »[10] من الضمير ، ونحو: « خرج ضرب »[11] كذلك، [و«مِنْ ضرب» كذلك][12]، و«أين مِنْ» ،و«ضرب مِنْ» ، و«عَنْ مِنْ» .

وإن لم يكن في الجزء الأخير سبب البناء كـــ« معد يكرب ، و بعلبك » فالأولى بناء الجزء الأول ، وجعل الثاني غير منصرف . وقد بُنِيَ الثاني أيضاً وهو ضعيف[13] . وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه ، فيتأثر الصدر بالعوامل ـــ ما لم يعتل كـــ« معد يكرب » ، فإن حرف العلة يبقى على الأحوال ساكناً ـــ وللعجز حينئذ ما له مفرداً من الصرف ، وتركه . وبعضهم[14] لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب منصرفاً اعتداداً بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء « معد يكرب ».

وأما إذا ركب العلم قبل العلمية فإن كان الجزء الثاني قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو[15] تقديراً وجب إبقاؤه . وكذا[16] يبقى[17] الجزء الأول على حاله من الإعراب

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢١١ .
(٢) في (غ) : وإن لم يتصف .
(٣) في (غ) : ويجوز إعراب المبني .
(٤) الثاني اسم والأول اسم .
(٥) الثاني اسم والأول فعل .
(٦) الثاني اسم والأول حرف .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) في (غ) : أنا أضرب .
(٩) الثاني فعل حال من الضمير ، والأول اسم .
(١٠) في (غ) : اضرب .
(١١) الثاني فعل والأول فعل .
(١٢) سقطت من (أ) و (غ) .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣/٢١١.
(١٤) ينظر : السابق ٣/٢١٢.
(١٥) في (غ) : و .
(١٦) كررها في (ش) .
(١٧) في (ش) : إبقاء .

المعين كالمسمى بالجملة كـ« قامَ زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ » ، أو الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف[1] والمضاف إليه نحو: « عبد الله » .

قوله : (**فإنْ تَضَمَّنَ الثَّاني حَرْفاً بُنِيَا كـ« خَمْسَةَ عَشَرَ »**) أصلها « خمسة وعشرة » حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين و تركيبهما .

قوله : (**إلاَّ اثْنَيْ عَشَرَ**) . [يعني : فإنه معرب الصدر ؛ لظهور الاختلاف في ألفه كما في ألف المثنى ، وقيام « عشر » مقام نونه ، فصار « اثنا عشر » كـ« اثنان »][2] .

ومن المركبات قولهم[3] : « بَادِيْ بَدِيْ » ، وفيه خمس لغات[4] :

الأولى: هذه . والثانية: « بادِيْ بَدَا » . والثالثة: « باديْ بَدْءٍ » . والرابعة: «بَادِيْ بَدِيءٍ» . والخامسة : « بَادِي بَدَاءٍ » . الكلمة الأولى في هذه اللغات اسم فاعل من : « بدأت الشيء » أي : فعلته ابتداءً . والجزء الثاني في اللغة الأولى على وزن « فعيل » ، وفي اللغة الثانية على وزن « دَعَا »، وفي اللغة الثالثة على وزن « سَمْج » ، وفي اللغة الرابعة على وزن « كريم » ، وفي اللغة الخامسة على وزن « جَبَانٍ » .

فالجزآن في اللغة الأولى والثانية مبنيان بعد التخفيف، وأصلهما «بادِئَ بَدِيءٍ ، وبادئَ بداءٍ» فخففا على غير القياس بقلب الهمزة « ياء »[5] بعد تسكينها في الجزءين الأولين منهما . وفي الجزءين الأخيرين بحذف الهمزة . ثم بني الجزآن على غير القياس أيضاً لما تنزلا منزلة كلمة واحدة ، وأفادا فائدتهما ، وشبه ثانيهما بثاني[6] « خمسة عشر » . والزمخشري[7] خالف سيبويه ، وجعلهما من باب « معد يكرب » . وقول سيبويه[8] أولى قاله[9] نجم الدين[1] ؛ بدليل عدم تنوين الجزء

---

(١) في (غ) : كالمضاف .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) تنظر هذه اللغات في : شرح المفصل ١٢٢/٤ــ ١٢٣،وشرح الرضي ٢١٩/٣ــ ٢٢١، والارتشاف ١٦١٢/٣.

(٥) في (ش) و (غ) : فخففا على غير القياس بتسكين الهمزة من الأولى ، وقبلها « ياء » ، وحذف الهمزة من الثانية . ثم بني الجزآن على غير القياس .

(٦) في (ش) : بثان .

(٧) ينظر : المفصل ٢١٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣٠٤/٣ .

(٩) سقطت هاء قاله من (ش).

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢٢٠ .

الثاني فيهما .

وأما الجزآن في اللغات الأخر فمعربان ، وهما مضاف ومضاف // إليه ، و[1] لكن ألزم ياء ٧٦/ ب
« بادي »[2] السكون بعد القلب تخفيفاً . والكلمة الثانية فيها غير مخففة . وقد يقال : « بَدْأَةَ ذي بَدْءٍ ، وبَدْأَةَ ذي بَدْأَةٍ ، وبَدْأَةَ ذي بَدَاءةٍ »[3] .

ومن المركبات : « قَالي قَلا »[4] علم بلدة . وقد جعلها جار الله[5] مثل « معد يكرب » وهو أولى من جعل سيبويه[6] لها مبنية الجزءين ؛ لأنه لا دليل على البناء ، لجواز كون[7] ترك تنوينها لمنع الصرف للعلمية والتركيب .

ومن المركبات « أيدي سبأ » في قولهم : « تفرقوا أيدي سبأ ، وأيادي سبأ »[8] أي[9] : مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب ،حين أُرسلَ عليهم سيل العرم . و « الأيدي » كناية عن الأبناء ؛ لأنهم في التقوي بهم بمنزلة الأيدي . وأمره في بناء جزءيه كأمر « بَادِيْ بَدَا » .

وقد استعمل جوازاً استعمال « خمسة عشر » في بناء الجزءين ظروفٌ ، وهي : « يومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وحينَ حينَ » ، وأحوال نحو : « لقيته كفةَ كفةَ » ، و « هو جاري بيتَ بيتَ » ، و « أخبرته أو لقيته صحرةَ بحرةَ » .

ويجوز إضافة صدر هذه الظروف والأحوال إلى عجزها . وأصلها : « يوماً فيوماً ، وصباحاً فمساءً ، وحيناً فحيناً » ، والفاءُ تؤدي معنى العموم أي : كل يوم[10] ، وكل صباح إلى آخرها .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : بادي بدا .

(٣) تنظر هذه اللغات في القاموس (بدأ) ٤٥ .

(٤) مدينة بأرمينية .ينظر : معجم البلدان ٢٩٩/٤.

(٥) ينظر : المفصل ٢١٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٠٤/٣ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) أصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد ، فقيل لكل جماعة تفرقت : ذهبوا أيدي سبأ . ينظر : شرح المفصل ٤/ ١٢ . وينظر المثل في الكتاب ٣٠٤/٣،والمفصل ٢١٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٥٨/٣، وشرح الرضي ٢٢١/٣، والارتشاف ١٦١٢/٣.

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

وأصل : « لقيته كفةَ كفةَ » : متواجهين ذَوَي كفةٍ مني وكفةٍ منه ، كأن[1] كلاً منا يكف صاحبه .

وأصل « جاري بيت بيت » : ملاصقاً بيتي وبيته ، أي : مجتمعان و[2] ملتزقان .

وأصل« لقيته صحرةَ بحرةَ »: ظاهرين ذوي صحرة، أي: انكشاف . و « بحرة » : اتساع .

و « أخبرته صحرةَ بحرةَ » أي : كاشفاً للخبر . وإذا ضموا « نحرة » إليهما[3] أعربوا الثلاثة نحو : « صحرةً بحرةً نحرةً » .

قال نجم الدين : « فإذا أخرجت[4] هذه الظروف والأحوال عن الظرفية ، والحالية وجبت الإضافة » قال[5] :

فلولا يومُ يومٍ ما أردْنَا جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لها جَزَاءُ

واستعمل كـ« خمسة عشر » وجوباً أحوالٌ لازمةٌ للحالية كـ« تفرَّقوا شَغَرِ بَغَرٍ[6] ، وشَذَرَ مَذَرَ[7] ، وخِذَع مِذَعَ[8] ، وأخْوَلَ[9] أخْوَلَ[10] » كلها بمعنى منتشرين[11] .

---

(١) في (غ) : لأن .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : إليها .

(٤) في (ش) و (غ) : خرجت .

(٥) البيت من الوفر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٩ ، والكتاب ٣٠٣/٣ ، و الخزانة ٦/ ٣٩٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٢٢٣ ، وشرح شذور الذهب ١٠٠ .

والشاهد فيه قوله :« يومُ يومٍ » حيث خرج « يوم » عن الظرفية فوجب إضافته ولم يجز التركيب فجر « يوم » الثانية بالإضافة ورفع على الابتداء .

(٦) ذهب القوم شغر بغر ، أي : متفرقين في كل وجه . يقال : شغر البلد إذا خلا من الناس ،وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم . وبغر النجم يبغر بغوراً إذا سقط ، وهاج بالمطر ، لأنهم إذا تفرقوا إلى نواح سقطوا فيها . ينظر : اللسان (شغر) ١٤٥/٧، و القاموس (شغر) ٣٨٩ ، (بغر) ٣٣١.

(٧) تَشَذَّر القوم : تفرقوا وذهبوا في كل وجه . ومذر : إتباع لشذر . ينظر : اللسان (شذر) ٣٩٩/٤.

(٨) الخَذْعُ : القطع خَذَعْتُهُ بالسيف تخذيعاً إذا قطعته . ينظر : اللسان (خذع) ٤٣/٤. مَذَعَ يَمْذَعُ مَذْعاً : أخبر ببعض الأمر ثم كتمه ، وقيل : قطعه وأخذ في غيره . ينظر : اللسان (مذع) ١٣/ ٥٨.

(٩) في (غ) : أخوال .

(١٠) جاء في اللسان (خول) ٢٥١/٤: « تطاير الشَّرَرُ أَخْوَلَ أَخْوَلَ أي : متفرقاً ، وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب ، وذهب القوم أخول أخول أي : متفرقين واحداً بعد واحد ، وكان الغالب إنما هو إذا نَجَلَ الفرس الحصى برجله ، وشرار النار إذا تتابع » .

(١١) في (ش) : منتشر .

و « تركتهم حيثَ بيثَ » أي: متفرقين ضائعين[1] . و « سقطت[2] بينَ بينَ » أي : بين الحي والميت[3].

وندر في غير الظروف والأحوال استعماله استعمال « خمسة عشر » نحو : « وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ »[4] أي : في[5] فتنة عظيمة . و « الحيص » : الهربُ[6] . و « البَوْصُ » : السبق والتقدم[7] أي : وقعوا في هرب ، وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة ، وقلبوا واو « بوص » ياءً للازدواج .

وأما « الخَازِ بَازِ » فإنه مركب من اسم فاعل : « خَزَى »[8] أي : قهر وغلب[9] . وفاعل « بَزَى » إذا سما وارتفع[10] . وفيه سبع لغات[11] : « خازِ بازِ » بكسر الآخر فيهما . و [بناء الاسمين][12]. و « خَازَ بَازَ » بفتح الآخر فيهما . [وهما في هاتين اللغتين مبنيتان[13] : أما الأولى فتشبيهاً بالصوت . والثانية كـ« خمسة عشر »][14] ، و « خَازِ بَازُ » بكسر آخر الأولى ، وإعراب[1] الثانية [إعراب غير المنصرف][2] كـ« بعلبك » . و « خَازَ بازُ » بفتح

---

(١) باثَ الشيءَ وغيره يَبُوثُهُ بَوْثاً، و أَباثه: بَحَثه؛ وبحث عَنْه . و باثَ المَكانَ بَوْثاً: حَفَر فيه، وخَلَط فيه تُراباً. و باثَ الترابَ يَبُوثُه بَوْثاً إذا فَرَّقه . و باثَ متاعَه يَبُوثُهُ بَوْثاً إذا بَدَّدَ مَتَاعَه ومالَه . وتَرَكَهُم حَوْثاً بوْثاً، وجِيءْ به من حَوْثَ، أَي من حيثُ كان ولم يكن . وجاءَ بحَوْثَ بَوْثَ إذا جاء بالشيء الكثير . ابن الأَعرابي: يقال تَرَكَهُم حاثِ باثِ، إذا تَفَرَّقوا . من باثَ الريحُ الرمادَ يَبُوثه إذا فَرَّقه كأَنَّ الرَّمادَ سُمِّي بِثَةً لأَن الريح يَسْفِيها .
ينظر : اللسان (بوث) ٢/١٢٠، والقاموس (باث) ١٦٥ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : بين الميت .

(٤) مثل يضرب لمن وقع في أمر لا مَخْلَص له منه فراراً أو فوتاً . ينظر : مجمع الأمثال ١/١٧٥ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : اللسان (حيص) ٣/٤١٨ .

(٧) ينظر : اللسان (بوص) ١/٥٣٧ .

(٨) في (غ) : أخزى .

(٩) ينظر : اللسان (خزا) ٤/٨٨ .

(١٠) ينظر : اللسان (بز) ١/٤٠٣ .

(١١) تنظر هذه اللغات في : اللسان (خوز) ٥/ ٣٤٨، والقاموس (بوز) ٤٦٧، والانصاف ١/٣١٥،والمفصل ٢١٥، وشرح الرضي٣/ ٢٢٥، والارتشاف ٢/٦٥٩.

(١٢) ما بين الحاصرتين سفط من (أ) .

(١٣) في (ش) : مبنيتين .

(١٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١) في (ش) : إعراب آخر الثانية . وسقطت « إعراب » من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

آخر[1] الأولى، وإعراب[2] الثانية كـ« بعلبك » . و « خَازُ بازٍ » بإعرابهما[3] على إضافة الأول، ولك صرف الثاني وتركه . و « خازِ بَاءُ » كـ« قَاصِعَاءُ » وهي إحدى[4] جحرة اليربوع[5] . و « خِزْبَازٌ » كقرطاس كقوله[6] :

وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْ بازِ

[وهو مبني الجزأين في اللغتين الأوليين ، وفي اللتين بعدهما كـ « بعلبك » إلا في كسر الزاي الأول من أولهما . وفي الخامسة إعراب المضاف والمضاف إليه][7]. [وهما في اللغتين][8] الآخرتين [9] لا تركيب فيهما ، بل هما مفردان [10] صيغ كل منهما من اسمين .

[وإذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنياً عن[11] بنائه كما في « الخمسة عشر »][12] .

ولها خمسة معان : ضرب من العشب قال :[13]

والخازِ بازِ السَّنِمَ المَجُوْدا [1]

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : بإعراب آخر الأولى ، وجزء آخر الثانية منوناً .

(٤) في (أ) : أحد ، وفي (غ) : واحد حجر .

(٥) قال في اللسان (قصع) ١٩٤/١١ « والقُصَعة والقُصعاءُ والقاصعاءُ : جحر يحفره اليربوع » ،

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٠٠/٣ ، و شرح المفصل ١٢٢/٤ ، والإنصاف ٣١٥/١ .
وصدرها : مِثْلُ الكلابِ تَهِرُّ عند بيوتها .
والشاهد فيه قوله: « الخِرْبَازِ » إحدى لغاته مثل قِرْطَاس .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٩) في (أ) : الأخريين .

(١٠) في (غ) : مفردتان .

(١١) في (ش) : على .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) الرجز بلا نسبة في الانصاف ٣١٤/١، والمفصل ٢١٥ وشرح المفصل ١٢٠/٤ ، والارتشاف٦٧٨/٢.
وعجزه : بحيثُ يَدْعُو عامرٌ مَسْعُودا .
والسنم : المرتفع . والمجود : المصاب بماء مطر شديد .
والشاهد فيه : « الخاز باز » حيث ذكره مع أنواع من النبات ، فهو ضرب من العشب . القاموس (بوز)٤٦٨.

(١) في (ش) : المحمود .

وذباب يكون في العشب قال[1] :

وجُنَّ الخَازُ بازِ به جُنُونَا

وصوت الذباب[2] ، وداء في اللهازم قال[3] :

ياخَازِ بازِ أرسِلِ اللَّهَازِمَا إني أخافُ أنْ تكونَ لازِمَا

// والسِّنُّور يقال له « خازِ بازِ » أيضا[4] . و الله أعلم . أ/٧٧

(١) البيت من الوافر ، وهو لابن الأحمر في ديوانه ١٥٩ ، وإصلاح المنطق ٤٤ ، وشرح المفصل ١٢١/٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٨ ،والصاحبي ٢٠٣ والمفصل ٢١٦ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٣ .
وصدره : تفقَّأَ فوقه القَلَعُ السواري .
والشاهد فيه : « الخاز باز » على أنه ذباب يكون في الروض . ينظر : القاموس (بوز)٤٦٨ .

(٢) ينظر : القاموس (بوز) ٤٦٨.

(٣) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٢١٩ ، ٢٣٥ ، والمفصل ٢١٦ ، وشرح المفصل ١٢٠/٤ ،ولسان العرب (خوز) .
والشاهد فيه : « خاز باز » . على أنه داء يأخذ باللهازم . ينظر : القاموس (بوز)٤٦٨ .

(٤) ينظر : القاموس (بوز)٤٦٨ .

[أسماء الكناية]

قوله : (**الكِنَايَاتُ** : « **كَمْ ، وكَذَا** » **للعَدَدِ** ، [و« **كَيْتَ ، وذَيْتَ** » **للحَدِيْثِ**] [١]) .

قال نجم الدين : « الكناية[٢] لغة واصطلاحا : أن تُعبِّر عن شيء معين ، لفظاً كان[٣] أو معنى ، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه ، إمَّا للإبهام على بعض السامعين كقولك :« جاءني فلان » أي : زيد . و« قال فلان: كيت وكيت » إبهاماً على بعض السامعين ، أو لبشاعة المعبَّر عنه كـ « هَنٍ » للفرج ، وللفعل القبيح ، وكـ « وطئت ، وفعلت » أي : جامعت . وكـ « الغائط » للحدث . أو للاختصار كضمائر الغائب . أو لنوع من الفصاحة نحو: « كثير الرماد » كناية عن القِرى ، أو لغير ذلك من الأغراض »[٤] .

ويقال : « كنيتُ ، وكنوتُ » . والكناية ضد التصريح[٥] .

والمبني من[٦] الكنايات : « كم ، وكذا ، وكَيتَ[٧] ، وذَيتَ ، وكَأَيِّنْ » .

وقال المصنف : « الكناياتُ: ألفاظٌ مبهمةٌ يُعَبَّرُ بها عما وقع في كلام متكلم مُفَسَّراً ، إمَّا لإبهامه على المخاطب ، أو لنسيانه »[٨] . قال نجم الدين : « مثل قولك :« قال فلان : كذا » ، و « قال :كيت وكيت » داخل في حده فقط »[٩] .

واعلم أن بناء « كم » الاستفهامية لتضمنها معنى الهمزة . وبناء « كم » الخبرية لشبهها بالاستفهامية[١٠] . وأما بناء « كذا » فلأنه في الأصل اسم إشارة دخل عليه كاف التشبيه ، وصار بمعنى « كم »، وانمحى عن الجزءين معنى التشبيه والإشارة، فصار الكلمتان ككلمة واحدة[١١] .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) الكانيات .

(٣) سقط من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٢٧/٣ .

(٥) ينظر : اللسان (كني) ١٧٤/١٢ وما بعدها .

(٦) في (ش) و(غ) : في

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٧٦١.

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٢٩/٣ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٢/٣، وشرح الرضي ٢٢٩/٣ ، والفوائد الضيائية ١٢٢/٢.

(١١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب٧٦٢/٣، وشرح الرضي ٢٣٠/٣ . والفوائد الضيائية ١٢٣/٢.

قوله : (« **كَذَا** » **لِلْعَدَدِ**) . وقد يكون لغير العدد أيضا نحو: « قال فلان : كذا » .

وأصل « كَأَيِّنْ» كاف التشبيه دخل على « أي » ، فهي مثل « كذا »[١] .

وأما « كَيْتَ ، وذَيْتَ » فبنيا ؛ لأن كل واحد[٢] منهما كلمة واقعة موقع الجملة . والجملة لا تستحق إعرابا وبناء[٣] ، وهما على الفتح أكثر[٤] . وقد [٥] جاء فيهما الضم والكسر تشبيهاً بـــ « حيث ، وجير » ، ولا يستعملان إلا مكررين بواو العطف نحو : « قال : فلان كيت وكيت ، وكان من الأمر كيت وكيت[٦] ، أو ذيت وذيت »[٧] .

[تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية]

قوله : « (فـــ « **كَمْ** » **الاسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ** ، [**والخَبَرِيَّةُ مجرورٌ مُفْرَدٌ ومَجْمُوعٌ**][٨]) .

«كم» الاستفهامية تدل على عدد مبهم عند المتكلم ، معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم . والخبرية تدل على عدد مبهم عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم . والمعدود فيهما مجهول عند المخاطب ؛ ولذا[٩] احتيج إلى التمييز .

ومميز الاستفهامية منصوب مفرد [١٠] ؛ حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد[١١] ؛ لأنها لو حملت على أحد الطرفين ـــ أي[١٢]: القليل أو الكثير ـــ كان[١٣] تحكماً . وفَصْلُ مميز « كم »

---

(١) ينظر : المفصل ٢٢٢،وشرح المفصل ١٣٥/٤، وشرح الرضي ٢٣٠/٣ .
(٢) في (ش) : واحدة .
(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٢/٣، وشرح الرضي ٢٣٢/٣ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٣٢/٣ .
(٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٣٣/٣ .
(٨) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٩.
(٩) في (ش) و (غ) : كذا .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) وهي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .
(١٢) سقطت من (أ) .
(١٣) سقطت من (ش) وفي (غ) : لكان .

الاستفهامية عنها جائز في السعة نحو : « كم لك غلاماً ؟» . ولا يجوز في العدد إلا ضرورة كقوله[١] :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ للهجر حَوْلاً كميلا

ولا يجوز في مميز « كم » الاستفهامية الجر إلا إذا انجرت بحرف الجر نحو :« بكم رجلٍ مررت ؟ ، وبكم رجلاً مررت ؟ » . ويكون جر المميز بـــ « مِنْ » مقدرة عند النجاة[٢] ، وعند الزجاج [٣] بإضافة « كم » .

ولا يجمع مميز « كم » الاستفهامية عند البصريين[٤] فإذا جاء نحو: « كم غلماناً لك » كان « غلماناً » حالاً ، والمميِّز محذوف ، أي : كم نفساً لك حال كونهم غلماناً .

ومميز الخبرية مجرور بإضافتها إليه . وعند الفراء[٥] بتقدير « مِنْ » . وهي محمولة على أكثر العدد . ويكون مفرداً مثل مميز المائة والألف . ويجوز جمعه نحو : «كم غلامٍ ، وكم غلمان عندي » ؛ لأنه لما[٦] لم يكن في لفظها ما يشعر بالكثرة جاز[٧] جمع مميزها .

وإذا فصل بينها وبين مميزها نصب حملاً على الاستفهامية[٨] . وأجاز الفراء الجر مع[٩] الفصل مطلقاً [١٠]، وأجازه [١١] يونس [١] مع الفصل بالظروف نحو قوله:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٧، وأساس البلاغة (كمل) ، وشرح شواهد المغني ٩٠٨/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٢/١، والمقتضب ٥٥/٣وشرح التسهيل ٣٣٢/٢،وشرح الرضي ٢٣٤/٣، والخزانة ٤٢٥/٦. والشاهد فيه قوله : « ثلاثون للهجر حولا » حيث فصل بين « ثلاثين » ومميزها في الشعر .

(٢) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٥٣ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٣ ، وشفاء العليل ٥٧٩/٢ ، وشرح التصريح ٤٧٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٢/٢،وشرح الرضي ٢٣٥/٣،وشفاء العليل ٥٧٩/٢،وشرح التصريح ٤٧٤/٢، والموشح١٨٤.

(٤) ينظر : أسرار العربية ٢١٦ ، واللباب ٣١٧ ، والمفصل ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٣ ، وشفاء العليل ٥٧٩/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٣ ، وشرح التصريح ٤٧٤/٢ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) : وجاز .

(٨) هذا مذهب البصريين ، وما ذهب إليه الفراء مذهب الكوفيين ينظر : الإنصاف ٣٠٣/١ ،واللباب ٣١٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٣ ، والموشح ١٨٤ .

(٩) في (ش) : على .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) في (ش) : وأجاز .

(١) ينظر : المقدمة الجزولية ١٨١،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٣٥ .

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[1]

وسيبويه[2] لا يجيز الجر مع الفصل وإنْ // كان بالظرف إلا ضرورة كقوله[3]: /٧٧ ب

كم في بني سعدِ بنِ بكرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

وإذا فصل بين « كم » الخبرية ومميزها بمتعد وجب الإتيان بـــ « مِنْ » ؛ لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ[4] ﴾[5]،و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾[6].

ومميز الاستفهامية المجرور مع الفصل[7] كمميز الخبرية ، قال تعالى : ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَـٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ[8] ﴾[9] .

قوله : (**وتَدْخُلُ « مِنْ » فِيهِمَا**) .

أما في الخبرية فكثير نحو : ﴿ [10]وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾[11] ، و ﴿ وَكَم مِّن[12] قَرْيَةٍ ﴾[13] .

نجم الدين :« وأما مميز «كم » الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـــ « مِنْ »[14] في نظم ولا نثر،

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣ ، والخزانة ٤٢٣/٦ ، ولعبدالله بن كريز في الحماسة البصرية ١٠/٢ ،والخزانة ٤٢٣/٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٧/٢ ،والمقتضب ٦١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ،وشرح الرضي ٤٢٣/٣ .

والشاهد فيه : « كم بجود مقرف » على أن يونس يجيز الفصل بين كم الخبرية ، وبين مميزها بالظرف .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦٤/٢ــ ١٦٨ .

(٣) البيت من الكامل ،ونسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . ينظر : الكتاب ٦٨/٢ ، والمقتضب ٦٢/٣ ، والإنصاف ٣٠٤/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٣٦/٣ ، والخزانة ٤٣١/٦ .

والدسيعة : العطية .

والشاهد فيه : « كم في بني سعد » حيث فصل بين « كم » ومميزها بالجار والمجرور ، وذلك للضرورة عند سيبويه .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) الدخان : ٢٥ .

(٦) القصص : ٥٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) البقرة : ٢١١ .

(١٠) سقطت الواو من (أ) .

(١١) النجم : ٢٦ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) الأعراف : ٤ .

(١٤) سقطت من (ش) .

دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صحته »[1]. ومراد نجم الدين من غير فصل ، و إلا انتقض بقوله تعالى : ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ ﴾[2] فإن «كم » فيه[3] استفهامية لوقوعها بعد قوله : « سل »[4] . والله أعلم .

قوله : (**و لَهُمَا صَدْرُ الكَلامِ**) .

أما الاستفهامية فلتضمنها ما له الصدر[5] وهو الاستفهام .

وأما الخبرية فَلِمَا تضمنته من المعنى الإنشائي في[6] التكثير كـــ « رب » في التقليل ؛ لأن معنى الإنشاء مُؤَثِّرٌ في الكلام ، مُخْرِجٌ له عن[7] الخبرية . وكلُّ ما أثَّر في معنى الجملة فله الصدر؛ خوفاً أنْ يحمل السامعُ تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوش خاطره ؛ لأنه يجوِّز إذن أن يرجع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً[8] فيها . ويجوِّز أن تبقى الجملة على حالها ، ويرتقب[9] جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

[مواقع « كم » الاستفهامية و « كم » الخبرية من الإعراب]

قوله : (**وكِلاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعاً ، ومَنْصُوباً ، ومَجْرُوراً**) .

أي : « كم » الاستفهامية ، و « كم » الخبرية ؛ لأنهما اسمان ، ولابد لكل مركب من إعراب ، وهما قابلان لعوامل[10] الرفع ، والنصب ، والجر .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٣٨/٣ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) جوَّز النحاس و الزمخشري أن تكون « كم » في قوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِيْ إسرائيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١] استفهامية وخبرية ، بل جزم سعد الدين التفتازاني بأنها استفهامية لوقوعها بعد الفعل سل . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٢/١ــ ٢٥٣، والكشاف ٣٥٤/١،وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٩٧/٢،والفوائد الضيائية ١٢٥/٢.

(٥) في (ش) : ما له صدر الكلام .

(٦) في (غ) : (و) بدل (في) .

(٧) في (غ) : على .

(٨) في (غ) : مؤثر .

(٩) في (ش) و (غ) : فيرتقب .

(١٠) في (ش) : لعامل .

قوله : (**فكُلُّ ما بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ [بِضَمِيرِهِ كانَ منصوباً مَعْمُولاً على حسبه]**[1]) . إلى آخره .

يعني : إذا كان بعد « كم » فعل لم يشتغل عن العمل فيها بالعمل في ضميرها ، أو في[2] متعلق ضميرها كانت « كم »[3] منصوبة معمولة على حسب ذلك الفعل غير المشتغل . أي : على حسب اقتضائه فيها بحسب ما يشعر به مميزها ، فإن[4] اقتضى المفعول به فـ « كم » منصوبة المحل على أنها مفعول به نحو : « كم رجلاً ضربتَ؟ ، وكم رجلٍ ضربتُ ». وتنصب على الظرفية في : « كم يوماً ضربت؟ ، وكم يومٍ ضربت » . وعلى المصدرية في: « كم ضربةً ضربت ؟ ، وكم ضربةٍ ضربتُ » . ويجوز في هذه الأمثلة أن يجعل « كم » مبتدأ ، والجملة خبره ، والضمير في الجملة مقدر ، وذلك على ضعف[5] .

قوله : (**مَا**[6] **بَعْدَهُ فِعْلٌ**[7]) . لعله يريد : « فعل[8] ، أو شبهه » ؛ ليشمل : « كم يوماً أنت سائر ، وكم رجلاً[9] أنت ضارب » .

وقد تنصب « كم » خبراً لـ « كان » نحو: « كم كان مالُك ؟ » ، أو مفعولاً ثانياً لباب « ظن » نحو : « كم ظننتَ مالك ؟ » .

قوله : (**وكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ ، أو مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ**) . إنما جاز تقديم الجار على ماله صدر الكلام ؛ لأن تأخر الجار عن مجروه ممتنع لضعف عمله ،وسواء كان الجار اسماً ، أو حرفاً تقول : « بكم رجل مررت » ، ويجوز : « رجلاً » ، و « غلام كم رجل ضربت ؟ » ، ويجوز « رجلاً » . ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم » لو لم يكن ثم مضاف .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦١.

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) و (غ): فإذا .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٦٥، وشرح الرضي ٣/٢٣٩ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (غ) .

قوله : (**و إلاَّ فَهُوَ مَرْفُوعٌ [مُبْتَدأٌ إنْ لم يَكُنْ ظَرْفاً ، وخَبَرٌ إنْ كانَ ظَرْفاً]** [1]) . [إلى آخره][2].

أي[3] : فإن[4] لم يكن بعده فِعلٌ غير مشتغل ، ولا قبله جار فهو مرفوع ؛ لأنه يكون اسماً مجرداً عن العوامل ، فيكون مبتدأ ، أو[5] خبراً . فيكون مبتدأ[6] في نحو : « كم مالك ، وكم رجلاً جاءك ، وكم رجلاً جاءك غلامه ، وكم رجلاً ضربته ، أو ضربت غلامه » . ويجوز في هذين أن تكون « كم[7] » منصوبة[8] بمقدر يفسره الظاهر المشتغل . ويكون المقدر بعدها ، أي : « كم رجلاً ضربتَ ضربته ، وكم رجلاً أهنتَ[9] ضربت غلامه » . قال نجم الدين : « ويجوز تقديره قبلها[10] ؛ لأن المقدر معدوم لفظاً ، والتصدير[11] اللفظي هو المقصود . إلا أنَّ الرفع فيهما[12] أولى للسلامة[13] من الحذف والتقدير »[14] .

وتكون خبراً [15] في نحو[16] : « كم يوماً سفرك » . وقيل : إن « كم » في « كم مالك » خبر ؛ لكونها نكرة ، والذي بعدها معرفة[17] .

وقد دخل في هذا معنى[18] قوله : (**مبتدأٌ إن لم يكن ظرفاً ، وخبرٌ إنْ كان ظرفاً**) .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٠.

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : إن .

(٥) في (غ) : و .

(٦) تكون مبتدأ إن لم يكن مميزها ظرفاً . ينظر : الكافية ١٦١ ، والوافية ٢٠٧ ،والموشح ١٨٦ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : منصوبة منتصبة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) في (ش) و (غ) : التصدر .

(١٢) في (غ) : فيها .

(١٣) في (غ) : لسلامته .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٠/٣ .

(١٥) تكون خبراً إن كان مميزها ظرفا . ينظر : الكافية ١٦١ ، والوافية ٢٠٧ ، والموشح ١٨٦ .

(١٦) سقطت من (غ) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٣ .

(١٨) في (أ) : المعنى .

// قوله : (**وكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ ، والشَّرْطِ**) .

أي : تقع مرفوعة ومنصوبة ، ومجرورة إلا أنَّ ما هو ظرف من هذه الأسماء كـــ « متى ، و أين ، وإذا » إن لم ينجر بحرف جر[١] نحو : « مِنْ أين » فلا بد من كونه منصوباً على الظرفية . وترتفع أسماء الاستفهام محلاً مع انتصابها على الظرفية إذا كانت خبراً لمبتدأ مؤخر نحو : « متى عهدك بفلان » .

وأما أسماء الشرط الظرفية فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبداً ، ويرتفع منها ما ليس بظرف نحو: « مَنْ ، وما[٢] » على الابتداء في قولك : « مَن ضرب ، ومن قام قمت » .

وفي نحو: « من أنت ، وما دينك » تكون « مَنْ » أو « ما » مبتدأ عند سيبويه [٣] ، وعند غيره خبراً [٤] . و لا تقع كلمة[٥] الشرط خبراً [٦] .

وتنجر في نحو : « غلامُ مَن أنت » ، و « بم مررت ، وغلام من تضرب أضرب ، وبمن تمرر أمرر » .

وينتصب مفعولاً به في نحو : « من لقيت ؟ ، وما فعلت ؟ ، ومن ضربت[٧] أضربه ، وما تفعل أفعله » . [قال نجم الدين : « ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً » [٨] .

والنظر في كلمات الشرط إلى الشرط ، فإن كان مسنداً إلى ضميرها ـــ متعدياً كان ، أو لازماً ـــ فهي مبتدأة [٩] نحو : « مَنْ جاءك فأكرمه ، ومن ضربك فاضربه » ، وإن كان ناصباً لضميرها ، أو لمتعلق ضميرها نحو : « من ضربته ضربك [١٠] ، ومن ضربت غلامه ضربك[١١]» فالأولى كونها مبتدأة ، ويجوز انتصابها بمقدر يفسِّره الظاهر[١٢] .

---

(١) في (ش) و (غ) : إن لم ينجر بـــ « من » .
(٢) في (ش) و (غ) : ما ومن .
(٣) ينظر : تاج علوم الأدب ٣٤٩/١
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٣ .
(٥) في (غ) : بجملة .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) في (أ) و (ش) : ضربته . وما أثبته من (غ) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٣ .
(٩) في (ش) : مبتدأ.
(١٠) في (ش) : يضربك .
(١١) في (ش) : يضربك .
(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٦/٣، وشرح الرضي ٢٤٢/٣ .

وإن كان متعدياً غير مشتغل عنها فهي منصوبة نحو : « من ضربتَ ضربتُ » . ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ، والضمير محذوف[1]][2] .

قال نجم الدين : « وإن قلنا : حروف[3] الشرط [مقدرة قبل كلمات الشرط [ـــ كما هو مذهب سيبويه ـــ فكلمات الشرط] [4]][5] إذن معمولة بفعل مقدر يفسره ما بعده أبداً [6]، سواء كانت مرفوعة ، أو منصوبة [7] ؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل[8] ظاهر أو مقدر ، بخلاف كلمات الاستفهام ؛ لأن همزته تدخل على الفعل والاسم » [9] .

[حذف التمييز]

قوله : (**وفي تَمْيِيزِ : كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالةٍ ثلاثةُ أَوْجُهٍ**) تمام البيت :

فَدْعَاءُ قد حلبتْ عليَّ عِشاري

البيت للفرزدق[10] . والفدعاء[11] : المعوجة الرسغ من اليد و[12] الرجل ، فتكون منقلبة الكف والقدم إلى إنسيَّهما . يعني : أنها لكثرة الخدمة[13] صارت [14] كذلك . وعدَّى « حلبت »

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (ش) : حرف .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) و (غ) : منصوبة أو مجرورة .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٣ .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٥١ ، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، واللمع ٨٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٥٧/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٧/١ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٣ .
والشاهد فيه : « عمة ، وخالة » فقد رويت بالحركات الثلاث على ما شرحها الشارح .

(١١) ينظر : اللسان (فدع) ٢٠٢/١٠ .

(١٢) في (ش) و(غ) : أو .

(١٣) في (ش) و (غ) : خدمتها .

(١٤) في (ش) : صار .

بـــ « على » لتضمينه[1] « حلبت » معنى : « ثقُلتْ ، أو تسلَّطتْ » أي : كنت كارها لخدمتها مستنكفاً منها ، فخدمتني على كره مني .

فنصب « عمة » على أن « كم » استفهامية على سبيل التهكم ، كأنه ذهل عن عدد الحالبات .

وجر « عمة » على أن « كم » خبرية .

ورفع « عمة » على الابتداء . وقد تخصصت بالوصف بـــ « لك » ، و « قد حلبت » الخبر . و « كم » منتصبة إمَّا على المصدرية ، أو على الظرفية ، والمميِّز محذوف ، أي : كم[2] حلبةً ، أو كم مرةٍ . والعامل : « حلبت » ؛ لأنه يصح عمل الخبر فيما قبل المبتدأ . و « خالة » معطوفة على « عمة » وإعرابها إعرابها .

واعلم أنَّ « كم » في حالتيها مفرد اللفظ مذكر . قال الأندلسي : « فيجوز الحمل على اللفظ نحو : « كم رجلاً جاءك » مع أن المسئول عنه مثنى أو مجموع ، ويجوز الحمل على المعنى نحو: « كم رجلاً جاءاك[3] ، أو[4] جاءوك »[5] .

قوله : (**وقَدْ يُحْذَفُ [إذَا عُلِمَ]**[6]) . أي : المميِّز (**في مثل** : « **كَمْ مَالُكَ ؟** ») . أي درهما . و « كم ملكت ؟ » أي : كم درهماً ، أو غلاماً ملكت ، (**و** « **كَمْ ضَرَبْتَ** ») أي : كم رجلاً ضربت . وكذا في الخبرية .

---

(١) في (غ) : لتضمن .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) في (ش) : جاءك .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٤٤/٣ .

(٦) سقط من (ش) .

[الظروف المقطوعة عن الإضافة]

قوله : (**الظُّرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الإضَافَةِ [كـ « قَبْلُ ، وبَعْدُ »]** [1]) .

قال نجم الدين : « اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة [2] عن الإضافة « قبلُ ، وبعدُ، وتحتُ ، وفوقُ ، وأمامُ ، وقدَّامُ ، ووراءُ ، وخلفُ ، وأسفلُ ، ودونُ ، وأولُ [3] ، ومِنْ عَلُ ، ومِنْ عَلْوُ » ، ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو : « يمين ، وشمال ، وآخر » [4] .

ولا يحذف المضاف إليه إلا إذا قامت قرينة دالة على تعيين ذلك المحذوف .

وبنيت هذه الظروف عند قطعها لمشابهة الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . وبنيت على حركة لعروض ذلك [5] البناء . وخصت بالضمة مخالفة لحركة إعرابها ، أي : النصب أو[6] الجر بـ « مِنْ » . ويجوز // على قلة ترك البناء ، وتعويض التنوين من المضاف إليه قال[7] : **٧٨/ ب**

ونَحْنُ قتلنا الأزْدَ أزْد شَنُوءةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَاً

وقال[8] :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادَ أغصُّ بالماءِ الفراتِ

وقرئ شاذاً [9] : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ ﴾ [1] . ويقال : « ابدأْ به أولاً » .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٢ .

(٢) في (غ) : المقطوع .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٧/٣ .

(٥) زيادة من (غ) .

(٦) في (غ) : و .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٤٦، وشرح الرضي ٢٤٨/٣، وشذور الذهب ١٣٧ ، وشرح التصريح ٧١٩/١ ، والخزانة ٤٥٢/٦ .
والشاهد فيه : « بَعْداً » حيث قطع عن الإضافة ، وترك بناؤه ، وعوِّض عنه بالتنوين .

(٨) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٠٧/١ ، و لعبدالله بن يعرب في شرح التصريح ٧١٩/١ ، وبلا نسبة في المفصل ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٤٨ ، والخزانة ٤٥٦/٦ .
والشاهد فيه : « قبلاً » نونه لأنه ترك بناءه .

(٩) قرأ الجمهور بضمها . وحكى الكسائي : « من قبلٍ ومن بعدُ » بكسر الأول منوناً . وضم الثاني بلا تنوين » . وحكى الفراء : « من قبلِ ومن بعدِ » بكسرهما من غير تنوين . قال شهاب الدين : « قد قرئ بكسرهما منونين » .
ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، والجامع لأحكام القراء ٦/١٤ ، والكشاف ٤٧٣/٣ ، وفتح القدير ٢١٤/٤ .

(١) الروم : ٤ .

[وقيل: إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى « كنت قبلاً » أي[1] : كنت قديماً . و « ابدأ به أولاً »][2] أي : متقدماً ، و « من قبلٍ ، ومن بعدٍ » أي : متقدماً ومتأخراً [3].

وسميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غاياتٍ ؛ لأنه لما حذف المضاف إليه ، وضمنت معناه استُغرب صيرورتها غاية ، فسميت بذلك الاسم الغريب .

ويجوز بناء « عَلْوُ » على الفتح دون سائر الغايات ؛ لثقل الواو المضمومة .

قوله : (**وأُجْرِيَ مُجْرَاهُ « لا غَيْرُ ، ولَيْسَ غَيْرُ ، وحَسْبُ »**) .

شُبِّه « غير » بالظروف الغايات[4] لشدة إبهامها ؛ ولذا لا تُعرَّف بالإضافة ، ولا يحذف منها المضاف إليه إلاَّ مع « لا » التبرئة ، و « ليس » ، تقول : « افعلْ هذا لا غيرُ ، وجاءني زيد ليس غيرُ » . وهي بعد « ليس » بمعنى « إلاَّ » .

و أما « حسب » فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً بـــ « غير » ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة مثله .

[الظروف المضافة إلى الجمل]

قوله : (**ومِنْهَا « حَيْثُ » ، ولا تُضَافُ إلاَّ إلى جُمْلَةٍ في الأَكْثَرِ**) .

اعلم أن الظروف التي تضاف إلى الجمل على ضربين :

إما واجبة [5] الإضافة إليها بالوضع ، وهي ثلاثة فقط : « حيث » في المكان ، و « إذ ، وإذا » في الزمان . وفي[6] « إذا » خلاف يأتي ، هل الجملة [7] التي تليها عاملة فيها ، فلا تكون « إذا » مضافة إليها ، أو غير عاملة فيها فـــ « إذا » مضافة إليها ؟ .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٤٩/٣ .

(٤) في (غ) : والغايات .

(٥) في (غ) : واجب .

(٦) في (ش) و (غ) : ففي .

(٧) في (ش) : الجمل .

وقد مرَّ خلاف في وقوع الاسمية بعدها[١] . فالكوفيون[٢] سووا بينها وبين الفعلية إذا كان خبرها فعلاً . وسيبويه[٣] والأخفش جوزا على ضعف وقوع الاسمية التي خبرها فعل[٤] . وجعلوا الأولى الفعلية ، منطوقة الفعل ، أو مقدرته . والمبرد[٥] أوجب الفعلية[٦] بعدها .

و « حيث ، وإذ » يضافان إلى الفعلية ، والاسمية .

وإمَّا جائزة الإضافة إلى الجملة ، وهي ظروفُ أزمنة لا غير . والأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية ؛ لدلالة الفعل على أحد الأزمنة قال تعالى :﴿ هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[٧]، و﴿يَوْمَ لا يَنطِقُونَ ﴾[٨] ، و ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[٩] ، و ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾[١٠] ، و ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ﴾[١١] . ثم قد يضاف إلى الاسمية المستفاد منها الزمان كقوله[١٢] تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾[١٣]، ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾[١٤] ، ونحو : « أتيتك حين الحجاج أميرٌ » ، و « لآخذنَّك حين لا شيء لك » . هذا إذا كان الظرف المضاف إلى الجملة ظرفاً لمصدرها ، و إلا فلا بد من حرف مصدري كقوله تعالى:﴿ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾[١٥]، و ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ [فَرِيقٍ مِّنْهُمْ] [١٦] ﴾[١٧]. ونحو ذلك .

---

(١) في المنصوب على شريطة التفسير . ينظر : ص ١٩١.

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ،والإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١ ، وشرح الرضي ٤١٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١٠٦ – ١٠٧، ٣/ ١١٩ ، ٢٣٢/٤ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٠، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٩، ومغني اللبيب ١٢٧، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣١٣ .

(٤) في (غ) : اسم .

(٥) ينظر : المقتضب ٧٦/٢ــ ٧٧ .

(٦) في (غ) : الفعل .

(٧) المائدة : ١١٩ .

(٨) المرسلات : ٣٥ .

(٩) الانفطار : ١٩ .

(١٠) الفرقان : ٢٧ .

(١١) النبأ : ١٨ .

(١٢) في (غ) : نحو.

(١٣) الذاريات : ١٣ .

(١٤) غافر : ١٦ .

(١٥) النساء : ٤٧ .

(١٦) زيادة من (غ) .

(١٧) التوبة : ١١٧ .

ويضاف[1] « ريث » إلى الفعلية نحو : « توقفْ ريثَ أخرجُ إليك » ؛ لكونه مصدراً[2] بمعنى البطء ، مقاماً مقام الزمان . والأصل : « زمان ريث خروجي » . أي : مدة أن يُبطيء خروجي[3] . والمعنى : إلى[4] أن أخرج .

وكذا « آية » بمعنى : علامة ، يجوز إضافتها إلى الفعل لمشابهتها الوقت . ومع « ريثَ ، وآية » يُصدَّر الفعل في الأغلب بحرف مصدري ، [وقد لا يصدر][5] قال[6] :

بآيةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كأنَّ على سَنَابِكها مُدامَا[7]

وقال[8] :

أَلا مَنْ مُبْلغٌ عني تميماً بآيةِ ما يحبون الطَّعَامَا

وقد يُشَبَّهُ « مثل ، وغير » بالظروف المضافة إلى الجمل لزوماً أعني : « حيث ، وإذ ، وإذا » ؛ لإبهامهما[9] كتلك الظروف ، لكن بشرط أن تصدر الجملة بحرف مصدري ، قال تعالى: ﴿ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[10] ، وقال[11] :

// لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ ٧٩/ أ

وأما نحو: « يومئذ ، وحينئذ[12] ، وساعتئذ » فقالوا إن الظروف مضافة إلى

---

(١) في (ش) : وتضاف .

(٢) في (غ) : مصدر إليه .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٢٤/٣ ، وشرح الرضي ٤٦٣/٣ ، ومغني اللبيب (٧٧٤ ، ١٠٨٥) ، وشرح شواهد المغني ٨١١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/٦ .
والشاهد فيه : « بآية يقدمون » حيث أضاف « آية » إلى جملة « يقدمون » دون أن تصدر بحرف مصدري .

(٧) في (غ) : المداما .

(٨) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٤/٢ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ،وشرح التسهيل ١٢٤/٣ ، وشرح الرضي ٢٥٣/٣ ، والمغني (٧٧٧) ، وخزانة الأدب ٤٧٠/٦ .
والشاهد فيه : « بآية ما يحبون » حيث أضاف « آية » إلى جملة « يحبون » المصدرة بـ « ما » المصدرية .

(٩) في (ش) و (غ) : لأنهما مبهمان .

(١٠) الذاريات : ٢٣ .

(١١) تقدم تخريجه ص ٤٠٠ . والشاهد فيه : « غيرَ » أضيف إلى جملة ، وصدرت بحرف مصدري . فـ « غير » فاعل « يمنع » مبني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني . وروي بالرفع فلا شاهد فيه .

(١٢) سقطت من (غ) .

« إذ »[1] المضافة في المعنى إلى الجملة المحذوفة المبدل[2] منها التنوين . قال نجم الدين : « وفي ذلك تعسف من حيث المعنى ؛ إذ قولك : « حين وقت كذا ، ويوم الوقت ، وساعة الوقت » غريب الاستعمال ، مستهجن المعنى »[3] ، ثم[4] قال : « والذي يبدو لي أن هذه الظروف التي كأنها في الظاهر مضافة إلى « إذ » ليست مضافة إليه ، بل إلى الجملة[5] المحذوفة ، لكن لما حذفوا تلك الجمل لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق[6] بهذه الظروف ؛ لأنها ليست لازمةً للإضافة كـ « كل ، وبعض ، و إذ » ، فلو أبدل[7] التنوين لالتبس بتنوين التنكير ، فلما خافوا التباس تنوين العوض بتنوين التنكير توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة بأن أبدل من تلك الظروف ظرف لازم للإضافة إلى الجمل ، خفيف في اللفظ ، صالح لجميع أنواع الأزمنة ، متعود لحذف الجمل مع[8] إبدال التنوين كما في قوله[9] :

نهيتُكَ عنْ طِلابِك أُمَّ عمروٍ بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

فجيء به بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض .

وكسر « إذٍ » لالتقاء الساكنين ، وليكون[10] في صورة المضاف إليه »[11].

قال نجم الدين: « ويجوز فتحه أيضا[12]، قال تعالى:﴿ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾[13]،

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : المبدلة .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٥٧/٣ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) (غ) : الجمل .

(٦) في (غ) : لاحقة .

(٧) في (ش) : أبدلوا .

(٨) في (غ) : على .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لأبي ذؤيب في ديوانه ٢٤ ، وديوان الهذليين ٦٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٠/١ ، والخزانة ٤٩٠/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٧٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، وشرح الرضي ٢٥٨/٣ .

والشاهد فيه قوله : « إذٍ » حيث إن التنوين اللاحق لـ « إذْ » عوض عن الجملة ، والأصل : وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت .

(١٠) في (غ) : ويكون .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) الشعراء : ٢٠ .

أي : فعلتها إذ رأيتني . ولما كان الظرف المضاف إلى الجملة ظرفاً لمضمونها لم يرجع منها ضمير إليه »[1] .

واعلم [أن الظروف][2] الواجبة الإضافة إلى الجمل مبنية ؛ لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة . وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة ، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات ، فلهذا بنيت « حيث » على الضم مثلها . وقال المصنف : « بني « حيث » لأنه موضوع لمكان مصدر كائن في الجملة ، فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل »[3] . وكذا قال في : « إذ ، و إذا »[4] .

وقد فتحت الثاء في « حيث » لغة ، وكسرت في أخرى . وقد[5] يقال : « حوثَ ُ » مثلث الثاء أيضا[6] . وإعرابها لغة فقعسية[7] . وندرت إضافتها إلى مفرد قال[8] :

ونَطْعَنُهُمْ تَحْتَ[9] الـــحُبى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببيضِ المُواضي حيثُ لِيِّ العَمائمِ

وقال[10] :

ونحن سقينا الموتَ[11] بالشامِ مَعْقِلاً وقد كانَ مِنْكُمْ حيث لِيِّ العَمَائمِ

أي : وقد كان معقل في مكان لي العمائم ، وهو الرأس . وقال[12] :

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٥٩/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣/ ٧٧١ .

(٤) ينظر : السابق ٧٧٢/٣.

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) تنظر هذه اللغات في اللسان (حيث) ١٤٠/٢، والقاموس (حيث) ١٦٧، والمفصل ٢٠٥، وشرح المفصـــل ٩١/٤، وشرح الرضي ٢٦٢/٣، والارتشاف ١٤٤٧/٣ــ ١٤٤٨.

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٦٢/٣، والارتشاف ١٤٤٨/٣.

(٨) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، وليس في ديوانه ، بل في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٤ ، وشرح الرضي ٢٦٢/٣ ، والمغني ١٧٧ ، والموشح ١٨٨ ، وشرح التصريح ٦٩٩/١ ، والخزانة ٥٠٣/٦ .
والشاهد فيه : « حيث لِيِّ » حيث أضاف « حيث » إلى مفرد . وهو نادر .

(٩) في (غ) : حيث الكلى .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخزانة ٥٠٦/٦ ، وأنشده لما تقدم قبله .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٩٠/٤ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ١٦٨ ، والوافية في شرح الكافية ٢١٠ ، والموشح ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/١ ، والخزانة ٣/٧ .
والشاهد فيه : « حيث سهيل » فـــ « حيث » مضاف إلى مفرد وهو نادر .

أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعاً نجمٌ يضيء كالشهاب[1] ساطعاً

وبعضهم يرفع « سهيل » على أنه مبتدأ محذوف الخبر . أي : حيث سهيل موجود .

ومع إضافته إلى المفرد يعربه بعضهم ، والأشهر بقاؤه على بنائه ؛ لشذوذ إضافته إلى المفرد[2]. وظرفيتها غالبة ، وقد جاءت مفعولاً به ، قال تعالى : ﴿ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[3] . وقال الأخفش: « قد يراد به الحين »[4]. أي : قد يجيء ظرف زمان ، قال[5]:

للفَتَى عقْلٌ يعيشُ بهِ حيثُ يَهْدي ساقَهُ قدمُهْ

ولا يمتنع به ههنا حمله على المكان .

[معنى « إذا »]

قوله : (**ومِنْهَا « إذَا » وهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، وفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ [فَلِذَلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الفِعْلُ]**[6]) .

اعلم[7] أن « إذا » كما ذكر للمستقبل كما تقول : « آتيتك إذا طلعت الشمس » . وقد تكون للماضي كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾[8]، و ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾[9]، و ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ ﴾[10] . وقد تكون « إذا » مع جملتها للاستمرار نحو قوله

---

(١) في (غ) : في السماء .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٤/٣ .

(٣) الأنعام : ١٢٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٦٠/٢ ،وشرح الرضي ٢٦٤/٣ ، ومغني اللبيب ١٧٦ ، والموشح ١٨٨ ، والنجم الثاقب ٧٣٢/٢ . وبه قال ابن يعيش . ينظر : شرح المفصل ٩٢/٤ .

(٥) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ ، وسمط اللآلي ٣١٩ ، ولسان العرب (سوق) .وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٤ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٤/٣ .
والمعنى : من كان عاقلاً وفتى متصرفاً عاش ، حيثما نقلته قدمه ، وذهبت به من أرض غربة وغيرها .
والشاهد فيه : « حيث يهدي » على أن « حيث » يراد بها الحين .

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٢.

(٧) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٨) الكهف : ٩٣ .

(٩) الكهف : ٩٦ .

(١٠) الكهف : ٩٦ .

تعالى : ﴿ [1]وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [2] أي : هذا عادتهم المستمرة ، ومثله كثير نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [3] ، و ﴿ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ [4] .

والأصل في استعمال « إذا » أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم نحو : « إذا طلعت الشمس » ، وقوله تعالى :// ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [5] . **٧٩/ ب**

وكلمة الشرط: ما تطلب جملتين[6]، يلزمُ من فرض وجود مضمون أولاهما فرضُ حصول مضمون الثانية . فالمضمون الأول مفروض ملزوم ، والثاني لازم . فلم يرسخ في « إذا »[7] معنى « إنْ » الدال على الفرض ، بل صار عارضاً على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم[8] إلا في الشعر قال[9] :

ترْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدِ[10]

ولما كثر دخول معنى الشرط في « إذا »[11] ، وخروجه عن أصله من[12] الوقت المعين جاز استعماله ـــ وإن لم يكن فيه معنى «إنْ»الشرطية ، وذلك في الأمور القطعية ـــ استعمال « إذا »[13] المتضمنة لمعنى « إنْ » ؛ وذلك لمجيء جملتين[14] بعده[1] على طراز[2] الشرط والجزاء ، وإن لم

---

(١) سقطت الواو من (أ) و (غ) .
(٢) البقرة : ١١ .
(٣) البقرة :١٤ ، ٧٦ .
(٤) التوبة : ٩٢ .
(٥) التكوير : ١
(٦) في (غ) : تضمن كلمتين .
(٧) في (ش) : إذ .
(٨) في (غ) : يجزم .
(٩) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٦ ، والكتاب ٦٢/٣ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، وخزانة الأدب ٢٠/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٨/٣ .
والشاهد فيه : مجيء « إذا » شرطية جازمة ، فجملة « خمدت » في محل جزم شرط « إذا » ، و « تقِدِ » جوابها ، وهو مجزوم وكسرة الدال للروي .
(١٠) في (غ) : تقدوا .
(١١) في (غ) : إذ .
(١٢) في (ش) : في .
(١٣) سقطت من (ش) .
(١٤) في (ش) و (غ) : جمل .
(١) سقطت من (ش) ، ومن (غ) سقط الهاء .
(٢) في (ش) و (غ) : طرز .

يكونا كذلك[1] كقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[2] إلى قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾[3] [ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط . فلتحصيل هذا الغرض عمل في « إذا » جزاؤها مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في « فسبح »][4]، و « إنَّ » في قولك : « إذا[5]جئتني فإنَّك مكرم »، ولام الابتداء في قوله تعالى :﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾[6] .

والفاء في قوله « فسبح » زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء . وحكمنا[7] بزيادتها لأن الفاء للتعقيب ، و « إذا » ظرف للتسبيح فلا تعقيب .

واعلم أن[8] « إذا » قد تجرد عن معنى الشرط ، و تكون ظرفية لا غير كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[9] ؛ لأنه لو كان فيها معنى الشرط لكان التقدير : « إذا يغشى أقسم » ، فلا يكون القسم[10] منجزاً ، والقسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام ، وإن كان نهاراً غير متوقف على دخول الليل . قال ابن الحاجب : « وناصبه حال من الليل [أي : والليل] [11] حاصلاً وقت غشيانه »[12] . قال نجم الدين: « وليس هنا شيء يُقدَّرُ عاملاً في الحال إلا القسم، [فيكون الإقسام في حال حصول الليل ، وحصول الليل في وقت غشيانه][13]، فالقسم حينئذ وقت الغشيان ، وهو فاسد »[14]. قال : « وليس ببعيد أن يقال : هو ظرف لما دل عليه القسم

---

(١) أي : وإن يكونا شرطاً وجزاءً .
(٢) النصر : ١ .
(٣) زيادة من (ش) .
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٥) في (ش) : فإذا .
(٦) مريم : ٦٦ .
(٧) في (أ) : حكمتا .
(٨) في (غ) : أنه .
(٩) الليل : ١ .
(١٠) سقطت من (أ) .
(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١ .
(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٧٣/٣ .

من معنى العظمة والجلال ، والتقدير : وعظمة الليل إذا يغشى . وكذا قوله تعالى : ﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾[1]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا [2]عَسْعَسَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾[3] »[4] .

قوله : [(**وقد تَقَعُ للمُفَاجَأَةِ ، فَيَلْزَمُ المبتدأُ بَعْدَهَا**)][5] ، نحو قولك : « خرجت فإذا السبع » . ورجح نجم الدين[6] حرفيتها ، فلا محل لها عنده . والتي[7] تقوم مقام الفاء في جزاء[8] الشرط فجائية كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[9] .

وقد تقع « إذ ، وإذا » في جواب « بينا وبينما » ، وكلتاهما إذن جزء[10] للمفاجأة . والأغلب في جواب « بينما »: « إذ » ، وفي جواب « بينا » « إذا » قالت حُرقَة بنت النعمان[11][12]:

فَبَيْنَا نَسُوْسُ النَّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نَحْنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

وقال[13] :

بَيْنَمَا نحنُ بالكثيبِ ضُحَىً إذْ أَتَى رَاكبٌ على جَمَلِهْ

---

(١) الانشقاق : ١٨ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) التكوير : ١٧ ، ١٨ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٧٣/٣ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) ينظر: شرح الرضي ٢٨٠/٣ .

(٧) في (ش) و (غ) : والذي .

(٨) في (غ) : جواب .

(٩) الروم : ٤٨ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) حرقة بنت النعمان بن المنذر اللخمي ، ملك الحيرة بظهر الكوفة . امرأة شريفة شاعرة . قيل: كانت تحب زرقاء اليمامة ، فلما قُتلت الزرقاء ترهبت ، ولبست المسوح ، وبنت لها ديراً ، وأقامت به حتى ماتت . لها أخبار مع زياد بن أبيه ، وسعد بن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبة . ينظر : خزانة الأدب ٦٤/٧ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لحرقة بنت النعمان في الحماسة ٣٥٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٠٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٣ ، والخزانة ٥٤/٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٣ .
تنتصف : أي نخدم .
والشاهد فيه : « بينا . . . إذا » على أن الأغلب مجيء « إذا » الفجائية في جواب « بينا » .

(١٣) البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٦/١ ، وبلا نسبة في الخزانة ٥٨/٧ .
والشاهد فيه : قوله : « بينما .. . إذ » على أن الأغلب مجيء « إذ » في جواب « بينما » .

ولا يجيء بعد « إذ » التي للمفاجأة إلا الماضي[1] . ولا[2]بعد « إذا » التي[3] للمفاجأة إلا الاسمية .

وإذا دخلت « إذ ، و إذا » المفاجأة[4] في جواب « بينا ، وبينما » فإن قلنا بقول المبرد[5] أن «إذا » المفاجأة ظرف مكان كان « إذ ، وإذا » منصوبين على أنهما ظرف مكان لما[6] بعدهما ، و« بينا ، وبينما » ظرفا[7] زمان له . فمعنى : « بينما زيد قائم إذ رأى هنداً » أي[8]: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه في ذلك المكان ، أي : مكان قيامه . وإن قلنا بقول الزجاج[9] أنهما ظرفا زمان ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما ، مخرجان عن الظرفية ، مبتدآن خبرهما «بينا ، وبينما» والمعنى : وقت رؤية زيدٍ هنداً كائن بين أوقات قيامه . قال نجم الدين: « والأولى أن يقال بحرفية[10] كلمتي المفاجأة ، والعامل في « بينا ، وبينما » ما بعد[11] كلمتي المفاجأة »[12] .

[معنى « إذ »]

قوله : (و « **إذْ** » **لِمَا** // **مَضَى** . **وتَقَعُ بَعْدَهَا الجُمْلَتَانِ**) . ٨٠/أ

أي : بلا فصل ؛ لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط نحو :« جئتك إذ قام زيد ، وإذ زيد قائم » . وإذا دخلت على المستقبل قلبته إلى الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ [ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ][13]﴾ [14]،و «إذ تقول،و إذ زيد يقوم » . ويلزمها الظرفية إلا إذا أضيف إليها زمان

---

(١) في (غ) : للماضي .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) في (ش) و (غ) : للمفاجأة .
(٥) ينظر : المقتضب ٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٢ وشرح الرضي ٢٧٩/٣ .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) في (غ) : ظرف .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٣٨/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٠/٣ ، ومغني اللبيب ١٢٠ ، وشفاء العليل ٤٧٢/١ .
(١٠) في (غ) : الحرفية .
(١١) سقطت من (غ) : ما بعد .
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٢٨٠/٣ . وهو اختيار ابن مالك أيضا . ينظر : شرح التسهيل ١٤٢/٢ .
(١٣) زيادة من (غ) .
(١٤) الأنفال : ٣٠ .

نحو[1] قوله تعالى:﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا[2]﴾[3]، وقوله تعالى[4]:﴿ بَعْدَ[5]إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ[6]﴾[7]. ولم تُجَرَّ[8] إلا بـــ « بعد » . وتقع [9] مفعولاً به كقولك : « أتذكر إذ من يأتنا نكرمه[10] » . وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا [11] ﴾[12] . ويلزمها الإضافة إلى جملة . وقد تحذف إذا علمت ، ويعوض منها التنوين كقوله[13]:

وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

وتجئ للتعليل نحو[14] : « جئتك إذ أنت كريم » أي : لأنك كريم . قال نجم الدين : « والأولى حرفيتها إذن »[15] أي : التعليلية .

ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو : « إذ زيد قام » ، بل الفصيح : « إذ قام زيد » ؛ لأن « إذ » موضوعة للماضي [فإيلاؤها الماضي][16] أولى للمشاكلة والمناسبة .

وإذا زيدت « ما » بعد « إذ » صارت جازمة بخلاف « إذا ما[17]» إلا في الشعر . ومنهم من قال : « إذا ما » يجازى بها[18] ، فتجزم الشرط والجزاء ، وينشد للفرزدق[1] :

---

(١) في (ش) و (غ) : كقوله تعالى .
(٢) زيادة من (غ) .
(٣) الأعراف : ٨٩ .
(٤) زيادة من (ش) .
(٥) سقطت من (ش) .
(٦) في جميع نسخ المخطوط : (مهتدون) . وهو تصحيف .
(٧) آل عمران (٨٠) .
(٨) في (غ) : يجز .
(٩) في (أ) : أو وقعت .
(١٠) في (ش) : تكرمه .
(١١) على أنها مفعول به لـــ « اذكروا » المتقدم .
(١٢) البقرة : ٥١ .
(١٣) سبق تخريجه ص ٥١٨ .
(١٤) في (ش) : كقوله .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٣ . وهو اختيار ابن مالك كذلك . ينظر : شرح التسهيل ١٣٧/٢ .
(١٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(١٧) سقطت من (ش) .
(١٨) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٣.
(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٢ ، والحماسة للبحتري ٥٣٦/١ ، وشرح المفصل ١٣٤/٨ ، وشـــرح الرضي ٢٨٣/٣ ، وخزانة الأدب ٧١/٧ . =

* فَكَانَ[1] إذا ما[2] يَسْلُل[3] السيفَ يَضْرِبِ

والرواية : « متى ما » .

[أين و أنى]

قوله : (**ومِنْهَا « أَيْنَ ، وأَنَّى » للمَكَانِ اسْتِفْهَاماً ، وشَرْطاً**) .

« أين » الاستفهامية : « أين زيد ؟ وأين كنت ؟ » . والشرطية : « أين تكنْ أكنْ » . وبنيت على حركة للساكنين . وخصت بالفتح لاستثقال الضم ، والكسر بعد الياء .

و« أنى » لها ثلاثة معان ، استفهامية كانت أو شرطية :

أحدها : بمعنى « أين » ، إلا أنه[4] لا بد معها من « مِنْ » ظاهرة نحو[5] :

* [مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا][6] مِنْ أَنَّى

أي : « من أين » ، أو مقدرة كقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا ﴾[7] أي : من أين .

وبمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[8] أي : كيف . ويجوز أن تكون بمعنى « من أين » ، وقال[9] :

أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ[1] مِنْ حَيثُ لا صَبْوةٌ ولا أدبُ

أي : كيف آبك .

= وصدره : فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظالم .

والشاهد فيه : « إذا ما » حيث جزمت فعلي الشرط والجواب .

(١) في (ش) و (غ) : وكان .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : بيسل .

(٤) في (غ) : أنها .

(٥) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٠ ، وشرح الرضي ٢٨٤/٣ ، ولسان العرب (خفض) ، وخزانة الأدب ٧٦/٧ .

وصدره : لأجعلنْ لابنةِ عمْمٍ فَنَّا .

والشاهد : « من أنى » حيث جاء بمعنى « أين » ، وجاءت مجرورة بـــ « من » ظاهرة .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) آل عمران : ٣٧ .

(٨) التوبة : ٣٠.

(٩) البيت من المنسرح ، وهو للكميت بن زيد في الصاحبي ٢٠٠ ، والمفصل ٢١١ ، وشرح المفصل ١١١/٤ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٧/٣ ، والموشح ١٩٠ ، والرواية فيها باستثناء الموشح : ولا ريب .

(١) في (ش) : الطلب .

وتجئ بمعنى « متى » . وقد أُوِّل قوله تعالى[1]: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[2] على الأوجه الثلاثة . ولا تجئ بمعنى « متى ، وكيف » إلا وبعدها[3] فعل .

و « أنَّى » الشرطية كقوله[4] :

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِهَا تَلتَبسْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلك شَاجِرُ

أي : من أين تأتها .

[متى]

قوله : (و« **مَتَى** » **لِلزَّمَانِ فِيهِمَا**) . تقول في الاستفهامية : « متى القتال ؟ » . وفي الشرطية : « متى تخرجْ أخرجْ[5] » قال[6] :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمُمْ بِنَا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

وقال[7] :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خير مُوقدِ

وربما جرت هذيل[8] بـــ « متى » على أنها بمعنى « مِنْ » قال[1] :

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) البقرة : ٢٢٣ .

(٣) في (أ) : بعده .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٥٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٥/٧ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٣ .
وشاجر : ملتبس أو مفرق .
يصف الداهية وأن من ركبها فرقت بين رجليه فهوتْ به .
والشاهد فيه : « أنى » حيث إنها شرطية تجزم فعلين . وهي مجرورة بـــ « من » مضمرة . أي : من أنَّى تأتها .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعبيدالله بن الحُرِّ في شرح أبيات سيبويه ٦٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨ ، وشرح المفصل ٥٣/٧ ، وبلا نسبة في الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ .
والشاهد فيه : « متى » حيث جاءت شرطية .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ٥١ ، والكتاب ٨٦/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٢/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٤ .
والشاهد فيه : « متى » حيث جاءت شرطية .

(٨) ينظر : الصاحبي ٢٧٧،وشرح التسهيل ٥٤/٣،وشرح الرضي ٢٨٥/٣،ومغني اللبيب ٤٤٠،وشرح ابن عقيل ٥٣٦/٢.

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه ١٧ ، والأزهية ٢٠١ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، =

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم تَرفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضرٍ لُهُنَّ نَئيجُ

أو بمعنى « في » فتكون حرفاً .

ولا يجوز « متى زيد » ؛ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجثة .

[أيان]

قوله : (و « **أَيَّانَ** » **للزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً**) . وتختص بالأمور العظام نحو: ﴿ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾[1] ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[2] . ولا يقال : « أيان نمت » . وسُليم[3] تكسر همزته فتقول « إيان » ونونها مفتوحة وكسرها لغة أيضا . قال نجم الدين : « وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط . وأجاز بعض المتأخرين ذلك »[4] . قال[5] :

أيَّانَ نُؤْمِنْكَ[6] تَأْمَنْ غَيْرَنا وإذا لم يأتِكْ الأمنُ مِنَّا لم تزلْ فزعا

[كيف]

قوله : (و« **كَيْفَ** » **للحَالِ اسْتِفْهَاماً**) نحو : « كيف أنت ؟ أي : كيف حالك . وعُدَّت «كيف » في الظروف ؛ لأنها بمعنى : على أي حال . والجار والمجرور عندهم كالظرف .

فإذا جاء بعد « كيف » كلام [تام فـ « كيف » حال . تقول[7]://« كيف يقوم زيد ؟» **٨٠/ ب**
فجوابها ، والبدل منها منصوبان ، إذا قيل :« كيف يقوم زيد ؟ » قلت: « متكئاً على آخر » .

= وشرح شواهد المغني ٢١٨/١ ، وخزانة الأدب ٨٩/٧ ، وبلا نسبة في الصاحبي ٢٧٧ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٣ ، ومغني اللبيب ٦٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٦/٢ .

والشاهد فيه : « متى لجج » فهي عند هذيل حرف جر بمعنى « من أو في » أو اسم بمعنى : وَسْطَ .

(١) النازعات : ٤٢ .

(٢) الذاريات : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٩/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٨٦/٣ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٠/٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/٤، وشفاء العليل ٩٥١/٣ ، والنجم الثاقب ٧٤٦/٢ ، وحاشية الجرجاني على الرضي ١١٦/٢ .

والشاهد فيه : « أيان » حيث جزمت فعلين .

ويروى : « حذراً » بدل « فزعا » . وبالروايتين في (أ) .

(٦) في (ش) : يؤمنك .

(٧) في (ش) : نحو .

وفي البدل][1] : « كيف يقوم زيدٌ [2]أمعتمداً على أحد أم لا ؟ »[3] .

وإن لم يجئ بعده كلام تام فهو مرفوع المحل خبراً نحو : « كيف زيد ؟ » ، فيكون جوابه والبدل منه مرفوعين [4] ، تقول في جواب « كيف زيد » : « صحيح ». وفي البدل : « كيف زيد أصحيح[5] أم سقيم ؟ » .

[مذ ومنذ]

قوله : (و « **مُذْ ومُنْذُ** » **بمعنى : أَوَّلِ المُدَّةِ ، فَيَلِيهُمَا المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ . وبمعنى: الجَمِيْعِ ، فَيَلِيْهُمَا المَقْصُودُ بالعَدَدِ**) .

عند النحاة[6] أصل « مذ » : « منذ » فخفف بحذف النون بدليل تصغيره على « مُنيذ » وتكسيره على[7] « أمْناذ » . ومنعه صاحب المغني[8][9]. و أنكر أن يكون «منيذ ، وأمناذ» عربياً.

وضم[10] ذال « مذ » سواء كان بعده ساكن أولا لغة غنوية[11] ، فيجوز أن يكون أصله[12] « منذ »[13] فخفف ، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إليه .

وكسر ميم « مذ ، ومنذ » لغة سليمية[1] . قال الأخفش : « « منذ » لغة أهل الحجاز.

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت همزة الاستفهام من (ش) و (غ) .

(٣) هنا كأنك قلت : « بأي صفة موصوفاً ، يقوم زيد ، أمعتمدا أم لا ؟ » فـ « معتمداً » بدل من « موصوفاً » .

(٤) في (غ) : مرفوعان .

(٥) سقطت همزة الاستفهام من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٥٠/٣، والمقتضب ٣١/٣، والمفصل ٢٠٦ ، واللباب للعكبري ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٤ ، وشرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والارتشاف ١٤١٥/٣،ومغني اللبيب ٤٤٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) صاحب المغني المقصود به هنا هو : تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني المعروف بابن فلاح اليمني ، له مؤلفات في العربية منها : المغني ، والكافي . مات سنة ثمانين وستمائة .
ينظر : بغية الوعاة ٢٠٢٦/٢ .

(٩) ينظر رأيه : في شرح الرضي ٢٨٩/٣ .

(١٠) في (غ) : ذم .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١٤٤/٢، وشرح الرضي ٣/ ٢٨٩، والارتشاف ١٤١٦/٣.

(١٢) في (غ) : أصلية .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والموشح ١٩٢ ،والارتشاف١٤١٦/٣، وشفاء العليل ٤٧٣/١ .

وأما « مذ » فلغة بني تميم وغيرهم ، وشاركهم فيها[1] أهل الحجاز »[2] . وحكى أيضا : « أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً . والتميميين يرفعون بهما مطلقاً[3] »[4] . وجمهور العرب إذا استعملوا « منذ » الذي هو لغة الحجازيين يجرون بها في الحاضر اتفاقاً . وإنما الخلاف بينهم في الماضي . ولا يستعملان في المستقبل[5] .

وفي ارتفاع ما بعدهما خلاف . فجمهور البصريين[6] على أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما. وأبو القاسم الزجاجي[7] قال : « إنهما خبران لما بعدهما »[8]. وضُعِّف[9] بأنه[10] إن وافق بأنهما[11] بمعنى : « أول المدة ، وجميع المدة » فهو غلط ؛ لأنك إذا قلت : « أول المدة يومان » فأنت مخبر عن أول المدة باليومين . وأيضاً كيف[12] تخبر بمعرفة مقدَّمة[13] عن[14] نكرة مؤخرة ، والظرف لا يُصَحِّحُ[15] إلا إذا انتصب على الظرفية .

و[16] إن فسَّرهما بظرف فيكون معنى : « ما رأيته منذ[17] يوم الجمعة » أي : مع انتهائها الجمعة ، أي : انتهاء الرؤية . وفي : « ما رأيته مذ يومان » أي :عقيبها وبعدها[1] أي: بعد

---

(١) سقطت من (ش) وفي (غ) : فيه .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٨٩/٣ ،والارتشاف ١٤٢٠/٣.
(٣) سقطت من (غ) : بهما مطلقا .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والنجم الثاقب ٧٤٨/٢ .
(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٩١/٣ ،والارتشاف ١٤٢٠/٣.
(٦) ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١، واللباب ٣٧٠/١،وشرح المفصل ٩٤/٤، وشرح التسهيل ١٤٥/٢،وشرح الرضي ٢٩٠/٣.
(٧) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تلميذ أبي إسحاق الزجاج ، قرأ عليه ، ونسب إليه . ألف : كتاب الجمل في النحو ، ومجالس العلماء ، والأمالي . توفي بطبرية سنة ٣٤٠. ينظر : الفهرست ١١٨،ووفيات الأعيان ٢٨٨/١، والبلغة ١٠٦.
(٨) ينظر : الجمل في النحو ١٤٠.
(٩) ضعفه الرضي في شرحه للكافية ٢٩١/٣، وقد لخص الخالدي كلامه .
(١٠) في (غ) : في أنه .
(١١) في (ش) و (غ) : في أنهما .
(١٢) في (غ) : فكيف .
(١٣) سقطت من (ش) .
(١٤) في (غ) : على .
(١٥) في (غ) : لا يصح .
(١٦) سقطت الواو من (غ) .
(١٧) في (ش) : مذ .
(١) سقطت من (أ) .

الرؤية يومان ، قال نجم الدين : « و[1] له وُجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى »[2] .

وقال بعضهم[3] : إن « منذ » مركبة من « من ، وإذ » بحذف همزة « إذ» فالمرفوع فاعل فعل[4] مقدر[5] . فتقدير : « منذ يوم الجمعة » : [مِنْ إذ مضى يوم الجمعة][6] أي : من وقت مضيه . وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو[7]: « ما رأيته منذ[8] يومان » : من إذ ابتداء يومان، أي : من وقت ابتداء يومين .

وقال الفراء[9] : « منذ » مركبة من « مِنْ » و « ذو » ، فالمرفوع عنده في نحو: « منذ يوم الجمعة » خبر مبتدأ محذوف . أي : من الذي هو يوم الجمعة . أي : من الوقت[10] الذي هو[11] على حذف الموصوف[12] ، و« ذو » طائية . وينبغي أن يكون التقدير عنده في : « ما رأيته منذ يومان » : « من ابتداء الوقت الذي هو يومان » على حذف المضاف قبل الموصوف . قال نجم الدين : « وأثر التكلف[13] ظاهر في المذهبين لا يخفى » . قال : « وينبغي ألاّ تكون « منذ » الجارة على المذهبين[14] مركبة؛ إذ يتعذر التأويلان المذكوران [في الجارة][15] بل يكون حرفاً »[16].

وقال بعض البصريين[17] : بل[18] هما اسمان على كل حال ، فإن[19] خفض بهمـــا

---

(١) في (غ) : فله .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٩١/٣ .
(٣) هو مذهب الكوفيين . ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١،واللباب ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح الرضي ٢٩١/٣ .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (غ) : مقدم .
(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٧) سقطت من (أ) و (غ) .
(٨) في (غ) : مذ .
(٩) ينظر : الإنصاف ٣٨٣/١،واللباب ٣٦٩/١،وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح الرضي ٢٩٠/٣،والارتشاف ١٤١٥/٣.
(١٠) في (غ) : وقت .
(١١) سقطت من (أ) و (ش) .
(١٢) في (غ) : موصوف .
(١٣) في (غ) : التكليف .
(١٤) في (غ) : مركبة على المذهبين .
(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٦) ينظر : شرح الرضي ٢٩٠/٣ .
(١٧) ينظر : شرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٩٠/٣ .
(١٨) سقطت من (أ) .
(١٩) في (ش) : وإن .

فعلى الإضافة .

وقال نجم الدين : « إنَّ « منذ » مركبة من « من ، وإذ » . والغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي قبل « منذ » . وتحديد الزمان يحصل إمَّا بذكر جميعه من أوله إلى آخره المتصل بوقت التكلم، أو بأن تذكر أول الزمان المتصل بزمان التكلم[1] غير متعرض لذكر الآخر، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو : « مذ يوم الجمعة ، ومذ يومٌ قدمت فيه ، ومذ قام زيد » تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم ، ففي الأول يجب أن يكون أصل « منذ » : « مِنْ أول إذ » فحذف[2] // « أول » . وأما الثاني فلا يحتاج فيه إلى حذف المضاف ؛ إذ معنى : مذ[3] قام زيد[4] » : « من وقت قيام زيد » . فـــ « منذ » يضاف إلى الجملتين : ٨١/أ

أمَّا الاسمية الجزءين نحو : « منذ زيدٌ قائمٌ » ، والمعنى فيها جميع المدة . قال : « ولا أعلمها بهذا الشرط مستعملة لأول المدة .

أو التي أحد جزأيها فعل ماض نحو : « مذ قام زيد ، ومذ زيد قام » فتكون لأول المدة . وإن كان مضارعاً نحو : « مذ يكتب زيد ، و[5] مذ زيد يكتب » فإن كان المضارع حالاً ، فهي لجميع المدة ، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة . ولا يكون مستقبلاً .

ويجوز أن يحذف أحد جزئي الجملة المضاف إليها وجوباً إذا كان الباقي مجموع زمان[6] الفعل المتصل آخره بزمان التكلم نحو : « مذ يومان ، ومذ رجب ، ومذ شهرنا ، ومذ شهر » ، أو[7] كان الباقي أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم نحو : « أقرأه[8] منذ يوم الجمعة ، ومنذ يومٌ قدم فيه زيد » وتقدير الأول بـــ « منذ[9] كان يومان ، أو مذ يومان كائنان » ، وتقدير الثاني: « مذ كان يوم الجمعة ، ومذ يوم الجمعة كائن » »[10].

---

(١) في (غ) : المتكلم .
(٢) في (ش) و (غ) : بحذف .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (غ) : أو .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) في (ش) و (غ) : وكان .
(٨) في (أ) : اقرءا .
(٩) في (ش) و (غ) : مذ .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/٢٩١ – ٢٩٢ .

ونعود إلى كلام الجمهور فمذهبهم أنه إذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء . ولهما معنيان :

إمَّا أول مدة الفعل الذي قبلهما نحو : « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أي[1]: أولُ مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ، فيجب أن يليهما مفرد معرفة . قال نجم الدين : « ويجوز أن يكون غير مفرد نحو : « ما رأيته مذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما» . قال : « ويجوز أن يكون نكرة نحو : « ما رأيته مذ يوم[2] لقيتني فيه[3] »[4] .

و إمَّا جميع المدة نحو : « صحبني مذ يومان » . أي : مدة صحبته يومان[5] ، فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد نحو : « مذ يومٌ ، ومذ يومان ، ومذ اليوم ، ومذ اليومان »[6] .

قوله : (**المقصود بالعدد**) أي : المقصود مع العدد .

قوله : (**وقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ ، أو الفِعْلُ ، أو « أنْ » ، فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ**) إلى هذه الثلاثة ؛ لأن معنى « ما رأيته مُذْ سَفَرِهِ ، أو مذ أنه سافر أو مذ سافر » : مذ زمان سفره ، ومذ زمان أنه سافر ، ومذ زمان سافر . وكذا الجملة الاسمية نحو: « مذ زيد مسافر » أي : مذ زمان زيد مسافر .

والكلام مع « مذ » الاسمية [عندهم : جملتان فـ « مَا رَأَيْتُهُ » جملة ، و « مَذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ » جملة[7] أخرى . ولا محل للثانية عند جمهورهم ؛ لأنها كالمفسرة[8].

قالوا : وإذا انجر ما بعدهما[9] فهما حرفا جر ، فإن كان[10] الفعل العامل فيهما ماضياً

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت ميم « يوم » من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٩٥/٣.

(٥) سقط نون « يومان » من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٣، والمقتضب ٣٠/٣، ،والإيضاح العضدي ٢٠٨،والمفصل ٢٠٦، والمقدمة الجزولية ١٣٤، وشرح المفصل ٩٤/٤،وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٧٧/٣ــ ٧٧٨، وشرح الرضي ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦ ، والفوائد الضيائية ١٤٣/٢ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٩٧/٣، والارتشاف ١٤١٦/٣.

(٩) في (ش) : ما بعدها .

(١٠) سقطت من (ش) .

فهما بمعنى][1] « مِنْ » ، نحو : « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أي : منه ، و « ما رأيته مذ يومين » . أي : « من أول يومين » بتقدير المضاف . وإن[2] كان العامل حالاً نحو:« ما أراه[3] مذ شهرنا ، ومذ اليوم » فهما بمعنى « في »[4] . قال الأندلسي : « وهذا تقريب و إلاَّ ، فـــ « مذ » تقتضي ابتداء الغاية ، ولا تقتضيه « في » »[5].

قال البصريون[6] :« يجوز في المعطوف بعد « مذ » المُقَدَّر معه[7] الزمان الرفعُ والنصبُ والجرُ نحو: « مذ قام زيد و[8] يومُ الجمعة » . فالرفع ، والجر على الزمان المقدر . والنصب على معنى الكلام ؛ إذ معناه : من وقت قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر أي: وما رأيته يومَ الجمعة . قال نجم الدين: « وعلى ما ذكرنا لا يجوز إلا العطف على « مذ » ؛ إذ لازمان مقدر بعده »[9] .

[لدى ولدن]

قوله : (**ومِنْهَا « لَدَى ، ولَدُنْ »[وقد جاء « لَدْنِ، ولَدَنْ، و لُدْنِ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ]**[10]).

معنى « لَدُنْ » : أَوَّلُ غَايةِ زمانٍ ، أو مكانٍ نحو: « لدن صباحٍ » ، و ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ ﴾[11]، وقلما تفارقها « مِنْ » فإذا أضيفت [12] إلى الفعل تمحضت للزمان كقوله[13] :

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : وإذا .

(٣) في (ش) و (غ) : رآه .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٤،وشرح الرضي ٢٩٧/٣ــ ٢٩٨.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(٧) في (أ) : (بعد) . وما أثبته من (ش) و (غ) .

(٨) في (غ) : ومذ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٤ .

(١١) النمل : ٦ .

(١٢) في (أ) : أضيف .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو للقطامي في ديوانه ٤٤ ، وسمط الآلي ١٣٢ ، وشرح التصريح ٧١٢/١ ، وشرح شـــواهد المغني ٤٥٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٧ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٣/٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٢٩٩ ، ومغني اللبيب (٢٨٣) ، وشفاء العليل ٤٨٥/٢ .

والشاهد فيه : أن « لدن » مجرورة بـــ « من » مضمرة . أي : من لدن شب . وعلى أنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان .

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوَائبِ

وفيها[1] لغات : « لَدَنْ » بفتح الدال ، و « لَدِنْ » بكسرها ، و« لَدْ » ، و « لَدْن » ، وقد جاء « لُدْنُ ، و لُدْ [2] ، و لَدُ »[3] .

و « لَدَى » بمعنى : « لَدُن »[4] // إلاّ أنَّ « لَدُنْ » ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء **٨١/ ب** فلهذا تلزمها « مِنْ » إمَّا ظاهرة [وهو الأغلب][5] ، أو مقدرة ، فهي بمعنى : من عند . وأما « لدى » فهي[6] بمعنى « عند » ، ولا يلزمه معنى الابتداء . و« عند » أعم تصرفاً من « لدى » ؛ لأن « عند » يستعمل في الحاضر القريب ، وفيما هو في حوزك وإن كان بعيداً ، بخلاف « لدى » فإنها[7] لا تستعمل في البعيد .

وإعراب « لَدُن[8] » لغة قيسية[9] .

قال ابن الحاجب : « الوجه في بناء « لَدُن » وأخواته[10]: أنَّ من لغاتها[11] ما وضعه وضع الحروف[12]، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها ، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه ؛ لأنها مثل « عند » وهو معرب بالاتفاق »[13] .

وقال نجم الدين : « إن «لدن» زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه

---

(١) في (ش) و (غ) : فيه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) تنظر هذه اللغات في اللسان (لدن) ٣٨٥/١٣، والقاموس (لدن) ١١٣٤،والمفصل ٢٠٩، وشرح الرضي ٣/ ٢٩٩، والارتشاف١٤٥٣/٣.

(٤) ينظر : القاموس (لدن) ١١٣٤، وشرح الرضي ٢٩٩/٣.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو .

(٧) في (ش) و (غ) : فإنه .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٦٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٠/٣ ، وشفاء العليل ٤٨٤/١ ، والارتشاف ١٤٥٤/٣. وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَدُنْهِ ﴾ [سورة الكهف : ٢] بإشمام الدال الضمة وبكسر النـــون والهاء . ينظر : الكشاف ٦٥٧/٢ ، وفتح القدير ٢٦٩/٣ .

(١٠) في (ش) : أخواتها .

(١١) في (ش) : لغاته .

(١٢) في (غ) : الحرف .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١ ، وشرح الوافية ٣٠٤ ، وشرح الكافية له ٧٨٠/٣.

مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحروف[1]دونها »[2]. قال : « وأما « لدى » فهو[3] بمعنى « عند » ، فلا دليل على بنائه »[4] .

ومَن جوز حذف نون « لَدُن » لا يُجوِّز حذفها مع الإضافة إلى مضمر فلا تقول : « من لَدُه » بل : « من لدنه ، ولدنك » . وتَجُرُّ « لدن » ما بعدها بالإضافة لفظاً أو تقديراً . وإن كان الذي بعدها « غُدْوَة » جاز نصبها أيضا وقد ترفع . ووجه النصب كثرة استعمال « لدن » مع « غدوة » دون سائر الظروف كـــ « بكرة ، وعشية » ، وكون دال[5] « لدن » قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ، ثم تحذف نونه ، فشابه [حركاتُ الدال][6] حركاتِ الإعراب ، وشابه النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها ، فصار « لَدُنْ[7] غدوةً » كـــ « راقودٌ خلاً » فنصبها تشبيهاً[8] بالتمييز . وأما الرفع فعلى حذف « كان » ، أي : لدن كان غدوةٌ .

وألف « لدى » كألف[9] « على » يسلم[10] مع الظاهر ، وتقلب « ياء » مع المضمر غالباً. وقد حكى الخليل عن قوم من العرب : « لَدَاك ، وعَلاكَ »[11] ، قال[12] :

طَارُوا عَلاهُنَّ[13] فَطِرْ عَلاهَا واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

---

(١) في (ش) و (غ) : الحرف .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٣ .
(٣) في (ش) و (غ) : هو .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٣ .
(٥) سقطت من (ش) .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) سقطت من (غ) .
(٨) في (أ) : تشبيه .
(٩) في (غ) : كألف لدى .
(١٠) في (ش) : تسلم . وفي (غ) : تسليم .
(١١) ينظر : الكتاب ٤١٣/٣ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٣ .
(١٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٣ ، ١٢٩ ، وشرح التسهيل ٦٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ .
وطار القوم : نفروا مسرعين . والحَقَب : هو حبل يُشد به الرحل إلى بطن البعير .
وحقواها : مثنى : حقو وهو الخصر .
والشاهد فيه : « علاهن . . . علاها » حيث لم تقلب ألف « علاها ، علاهن » إلى « عليهن ، وعليها » ياء . وهي لغة بني الحارث بن كعب .
(١٣) في (ش) : عليك .

[قط وعوض]

قوله : (و « **قَطُّ** » **لِلْمَاضِي الْمَنْفِي** . [و « **عَوْضُ** » **لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِي**][1]) .

معنى « قط » : الوقت الماضي عموماً . ومعنى « عَوْض » المستقبل عموماً . ويختصان بالنفي . و « عوض » اسم للزمان والدهر . فـ « قط ، وعوض » المبنيان[2] بمعنى : أبداً ، لكن « عوض » يستعمل لمجرد الزمان ، لا بمعنى « أبداً » ، فيعرب قال[3] :

ولولا[4] نَبْلُ عَوْضٍ في حُظُبَّايَ و أَوْصَالي

ويقال : « أفعلُ ذلك من ذي عوض » . أي : فيما يستقبل .

ولم يستعمل « قط » إلاّ بمعنى : « أبداً » ؛ لأنه مشتق من القط وهو القطع[5] . وربما استعمل « قط » من دون النفي لفظاً و[6] معنى ، نحو[7]: « كنت أراه قط » أي : دائماً . وقد يستعمل بدونه لفظاً لا[8] معنى نحو[9] :

هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ

وقد يستعمل « عوض » للماضي ، ومن دون النفي قال[10] :

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٤ .

(٢) في (ش) : من المبنيان .

(٣) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني في الحماسة ١٥٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٣٨ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٥٢/٢ ، والخزانة ١٠٧/٧ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٣/٣ .

و « عوض » في هذا الموضع اسم الدهر .

والحُظُبَّى: هو الظهر . والأوصال : جمع وصل وهو المفصل .

يقول : لولا رميات الدهر في مفاصلي ومجامع أعضائي لكان بلائي في الحرب أكثر مما كان .

والشاهد فيه : « عوض » حيث استعمل لمجرد الزمان فأعرب .

(٤) في (ش) فلولا . وفي (غ) : فلا .

(٥) ينظر : اللسان (قطط) ٢١٧/١١ .

(٦) في (ش) : أو .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : (ومعنى) بدون (لا) .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٥١.

(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٤/٣ ، والنجم الثاقب ٧٥٦/٢ ، وخزانة الأدب ١١٩/٧ .

وعنقاء : مؤنث أعنق ، وهي الطويلة العنق . وهي الداهية .

ومغرب : اسم فاعل من أغرب الرجل في البلاد ، إذا بعد فيها بإمعان . وهو وصف عنقاء أي : ذات إغراب .=

ولولا دِفَاعِي عَنْ عِقَاقٍ ومَشْهَدِي هَوَتْ بِعِقَاقٍ عَوْضُ عَنْقَاءُ مُغْرِبُ

وهو منفي[1] معنى ؛ لكونه جواب « لولا » .

وبناء « عوض » على الضم ؛ لكونه مقطوعاً عن الإضافة ، ولذا يعرب مع وجود المضاف إليه نحو: « عوضَ العائضين » أي: دهر الداهرين . ومعنى « الداهر » الذي يبقى على وجه الدهر .

وبني « قط » لتضمنه لام[2] الاستغراق لزوماً[3] . وبني على الضم حملاً على « عوض » . وفيه لغات[4] : هذه ، و « قَطُ » بالتخفيف . و« قُطٌّ ، وقُطُ » ، و جاء « قَطْ »[5]، وجاء في « عوض » فتح الضاد وكسرها . وأكثر ما يستعمل « عوض » مع القسم قال[6][7] :

رَضِيعَيْ لَبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالفَا بأسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

[أمس]

ومن الظروف المبنية « أمس » عند الحجازيين[8] ؛ لتضمنها للام[9] التعريف . وأما بنو تميم قال نجم الدين : « فالذي نَقَلَ عنهم سيبويه[10] إعرابه غير مصروف في حالة [11] الرفع . وبناؤه

= والرواية في جميع تلك المصادر « عِفاق » وهو اسم لجماعة أشهرهم عفاق بن مري . كان جاور باهلة في سنة قحط، فأخذه الأحدب بن عمرو الباهلي فشواه وأكله .

والشاهد فيه : أن « عوضاً » المبني قد يستعمل للمضي ، ومن روى النفي فإن « هوت » ماض مثبت ،وهو عامل في « عوض » ، لكنه منفي معنى ؛ لكونه جواب « لولا » . ومن المعلوم أن جوابها ينتفي لثبوت شرطها .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : وجوبا .

(٤) ينظر : القاموس (قطط) ٦٢٩.

(٥) سقطت من (ش) : وجاء قط .

(٦) في (ش) و (غ) : كقوله .

(٧) البيت من الطويل ،وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥ ، والصاحبي ٢٣٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح شواهد المغني٣٠٣/١،وبلا نسبة في الإنصاف٤٠١/١،وشرح الرضي٣٠٥/٣ ، والمغني ٢٠٠، والموشح ١٩٤.

ورضيعي : مثنى رضيع . واللبان : هو في لبن الآدمي أكثر . والأسحم الداجي : الدم الأسود .

والشاهد فيه : « عوض » حيث استعملت مع القسم ، وهذا أكثر استعمالاتها .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٨٣/٣، والمفصل ٢٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٥/٣ ، وشرح قطر الندى ٢٣ .

(٩) في (ش) و (غ) : لام .

(١٠) قال سيبويه ٢٨٣/٣ : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : « ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أمسُ » ، فلا يصرفون في الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه القياس » .

(١١) في (ش) (غ) : حال .

على الكسر في حالتي النصب والجر . قال سيبويه[1]: « و[2]بعض بني تميم يفتحون أمس بعد «مذ». قال[3] :

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالى خَمْسَا

// قال : « وهذا قليل ؛ لأن الخفض بعد « مذ » قليل »[4] . وقال جار الله[5] وجماعة : « إنَّ « أمس » معرب عند بني تميم مطلقاً » . أي في جميع الأحوال . ٨٢/أ

قال سيبويه[6] [7]: « ولا يصغر « أمس » . وإن ثني ، أو جمع فالإعراب »

[الآن]

ومنها « الآن » : قال أبو علي : « بني[8] لتضمنه اللام كـ « أمس » . وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف ؛ لأن « الآن[9] » لم يسمع مجرداً عنها »[10] .

[لَمَّا]

ومنها « لما »[11] وهو ظرف بمعنى « إذ » . ويستعمل استعمال الشرط . ويليه فعل ماض لفظاً ، أو[12] معنى . وجوابه أيضاً كذلك ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة كقوله تعالى :

---

(١) قال سيبويه ٢٨٤/٣ : « وقد فتح قوم « أمسَ » في « مذ » لما رفعوا ، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها » . قال السيرافي: « وهم بعض بني تميم » .

(٢) بدون واو في (غ) .

(٣) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في الكتاب ٢٨٥/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٦٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، وشرح الجمل بن عصفور ٢٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٦/٣ ، وشرح قطر الندى ٢٣ ، وخزانة الأدب ١٥٣/٧ .
والشاهد فيه : « أمسا » حيث جاء غير منصرف ، مجرور بالفتحة ، والألف للإطلاق .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح الرضي ٣٠٦/٣ .

(٥) ينظر : المفصل ٢١٠، وشرح المفصل ٤/ ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/٢.

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) قال سيبويه : ٤٧٩/٣ : « وأما أمس وغدٌ فلا يحقران ، لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وغد ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيد » .

(٨) سقطت من (أ) و (غ) .

(٩) في (غ) : اللام .

(١٠) ينظر : شرح اللمع للضرير ١٠، وشرح الرضي ٣٠٩/٣ . وقد سبق الخلاف في سبب بنائها ص ٣٩٩.

(١١) في (غ) : (الماضي) بدل (لما) .

(١٢) في (ش) و (غ) : و .

﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ[1] ﴾[2] ، أو مع الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .

[الظروف المضافة إلى الجمل إضافةً عارضةً]

قوله : (**والظُّرُوفُ المُضَافَةُ[3] إلى الجمل[4]** [و« **إذْ** » **يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الفَتْحِ[5]**])[6].

يعني : ويجوز إعرابها . أما الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة . وأما البناء فلتقوي[7] العلة العارضة بوقوع المبني موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه ، فإذا أضيفت إلى جملة ماضية الصدر[8] نحو قوله[9] :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلى الصِّبَا وقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها . وأما المضاف[10] إلى فعلية صدرها مضارع ، نحو قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[11]، أو[12] إلى الاسمية[13] نحو: « جئتك يوم أنت أمير » فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلاّ الإعراب . وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه[1].

قوله : (**وكَذَلِكَ** : « **مِثْلُ ، وغيرُ** » **مَعَ** « **مَا** » **و** « **أنَّ ، وأنْ** ») .

---

(١) زيادة من (غ) .

(٢) النساء : ٧٧ .

(٣) يعني : ما أضيف من ظروف الزمان المعربة إلى الجملة غير هذه المتقدم ذكرها .

(٤) في (ش) : الجملة .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٧) في (ش) : فليقوي .

(٨) في (أ) : المصدر .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٢/١ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٩١/٤ ، وشرح الرضي ٢٦٠/٣ ، وشذور الذهب ١٠٢ ، ومغني اللبيب ٦٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٣ .
والشاهد فيه : « على حين » حيث يجوز في «حين » الإعراب وهو الأصل ، والبناء لأنه أضيف إلى مبني ،وهو الفعل الماضي .

(١٠) في (ش) : المضافة . وفي (غ) : الإضافة .

(١١) المائدة : ١١٩ .

(١٢) في (ش) : و .

(١٣) في (ش) و (غ) : اسمية .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الرضي ٢٦١/٣ .

أما « غير » المضاف[1] إلى ما صدره « أنْ ، وأنَّ » ، و« مثل »[2] المضاف إلى ما صدره «ما» فيحوز بالاتفاق بينهم[3] إعرابهما وبناؤهما، قال تعالى:﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[4] ففتح « مثل » مع كونه صفة لـــ « حق » ، أو خبراً[5] بعد خبر بـــ « أنَّ » ، وقال[6] :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

ففتح « غير » مع كونه فاعلاً لـــ « يمنع »[7] .

وعلة بنائهما[8] مشابهتهما لـــ « إذ ، و إذا ، وحيث » ؛ لأنهما مضافان معنى إلى المصدر وفيهما[9] الإبهام مثلها[10] .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) كررها في (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : منهم .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) في (أ) و (ش) و (غ) : خبر . وما أثبته هو الصواب .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٠٠ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (أ) : بناؤهما .

(٩) في (أ) : ففيهما .

(١٠) في (ش) : مثلهما .

[المعرفة والنكرة]

قوله : (**المَعْرِفَةُ والنَّكِرَةُ**) . لما أكمل الكلام في قسمي الاسم[1] أي : المعرب والمبني تكلم في قسمة له أخرى ، إلى معرفة ونكرة .

قوله : (**المَعْرِفَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**) .

قوله[2]: (**ما**) جنس الحد . وقوله : (**وُضِعَ** [3] **لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**) احتراز عن[4] النكرة . قال نجم الدين : « ولا يراد[5] به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً ؛ إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام . قال : « فالمعنى : ما وضع ليستعمل[6] في واحد بعينه »[7].

فالمعارف[8] خمس على ما مر في باب الوصف[9] .

قال نجم الدين : « والأصرح في رسم[10] المعرفة أن يقال : ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية »[11] . قال[12] : « وأما إن لم[13] يختص المعود إليه بشيء قبلُ نحو : « أرجلٌ[14] قائم أبوه ؟ ، و رُبَّهُ رجلاً ، وبئس رجلاً ، ونعم رجلاً ، ويا لها قصة ، ورب رجل وأخيه » فالضمائر كلها نكرة »[15] .

---

(١) في (غ) : الفعل .
(٢) في (ش) و (غ) : فقوله .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) في (ش) : من .
(٥) في (ش) : لا يريد . وفي (غ) : ولا يريد .
(٦) في (غ) : يستعمل .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣١٣/٣ .
(٨) في (ش) و (غ) : والمعارف .
(٩) ينظر ص ٣٥٩ .
(١٠) في (غ) : حد .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٣١٤/٣ .
(١٢) سقطت من (ش) .
(١٣) سقطت من (ش) .
(١٤) سقطت همزة الاستفهام من (أ) .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣١٤/٣ .

قوله : (**وهي : المُضْمَرَاتُ ، [والأَعْلامُ ، والمُبْهَمَاتُ ، وما عُرِّف باللَّامِ ، وبالنِّدَاءِ ، والمُضَافُ إلى أَحَدِهَا مَعْنَىً**][1]) [إلى آخره .][2]

وقد[3] مر حدها ، وشرحها[4] . وعنى بالمبهمات : أسماء الإشارة ، والموصولات . وقد مر ذكرهما[5] .

قوله : (**ومَا عُرِّفَ باللام**) . هذا مذهب سيبويه[6] أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل ؛ بدليل بقاء التعريف مع سقوط الهمزة وصلاً . وقال الخليل : « إنه[7] بكماله للتعريف نحو: هل وقد[8] »[9]. وقال المبرد في كتاب الشافي[10] : « إن حرف التعريف الهمزة المفتوحة ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام »[11] .

وفي لغة حمير ونفر من طي إبدال الميم من لام التعريف [12] كما روى النمر بن تولب[13] عنه صلى الله عليه [وآله][14] : « لَيْسَ مِنْ امْبِرٍّ امْصِيَامٍ فِي امْسَفَرٍ »[15] .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٥ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) بدون واو في (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : ص ٤٠١.

(٥) ينظر : ص ٤٤١، وص ٤٥٠ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ و ١٤٧/٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : آل .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٣ ، واللباب ٤٩٠/١ . وهو اختيار ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/١ .

(١٠) كتاب الشافي : هذا الكتاب لم يرد ذكره فيما بين يدي من كتب قديمة ترجمت للمبرد . وإنما ذكره في هذا الموضع الرضي من شرحه ٣٢٠/٣ . قال عبد الخالق عظيمة : « لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره في شرح الكافية للرضي ج٢ ص ١٢٢ في أداة التعريف . ينظر : المقتضب ٦٥/١ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٢٠/٣ ، وشرح التصريح ١٧٩/١ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٢٠/٣ ، والموشح ١٩٦ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٢٥٨/١ .

(١٣) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، كان شاعراً فصيحاً ، وفد على النبي ﷺ ، وكتب له كتاباً ، ونزل البصرة بعد ذلك ، وكان جواداً ، وعمِّر طويلاً . ينظر : أسد الغابة ٥٢٩٥ ، والاستيعاب ٤٦٩٩ ، والإصابة ٨٨٢٥ .

(١٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٥) أخرجه أحمد (٤٣٤/٥) من حديث كعب بن أبي عاصم الأشعري . قال الحافظ ابن حجر : « رواه أحمد من حديث كعب بن عاصم الأشعري بلفظ : « ليس من أم بر أم صيام أم سفر » ، وهذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميماً ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها بهذا الأشعري كذلك لأنها لغته ، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته ، فحملها عنه الراوي عنه ، وأداها باللفظ الذي سمعها به ، وهذا الثاني أوجه عندي و الله أعلم » ينظر : تلخيص الحبير ٢١٧/٢ . وحكم عليه الألباني بالشذوذ في الضعيفة (١١٣٠) . ولم أجده عن النمر بن تولب .

ولام التعريف على أربعة أضرب :

ضرب يراد به الماهية من حيث هي هي نحو : « الرجلُ خيرٌ من المرأةِ » ، // و « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ »[1] ، ويسمى لام الجنس . **٨٢/ ب**

وضرب يراد به الماهية في ضمن الأفراد الخارجية كلها نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[2] أي : كل إنسان ، ويسمى[3] لام الاستغراق .

وضرب يراد به الماهية في ضمن فرد خارجي غير معين ، مثل[4] : « ادخل السوق » ، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معين[5] ، ويسمى لام تعريف العهد الذهني .

وضرب يراد به الماهية في ضمن فرد خارجي معين نحو قوله تعالى : ﴿ [6]كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ[7] ﴾[8] ، ويسمى لام العهد الوجودي . ومنه قولك[9]:« خرج الأمير و[10] القاضي » إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور ، و[11] أمير واحد .

واللام في وصف اسم الإشارة ، ووصف المنادى نحو : « هذا الرجل ، ويا أيها الرجل » لتعريف الحاضر بالإشارة إليه . وهي[12] في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب .

قوله: (**والنِّدَاءِ**) نحو:« يا رجل » . ومن لم يعده في المعارف فلأنه فرع المضمرات[13] .

قوله : (**والمُضَافُ إلى أَحَدِهَا مَعْنىً**) احتراز عن الإضافة اللفظية .

---

(١) ينظر هذا القول في المقتضب ١٣٨/٤، والأصول في النحو ١٥٠/١، وسر صناعة الإعراب ١٥/١، والإنصاف ٥٢٢/٢، والمفصل ٤٢٤، و الارتشاف ٩٨٦/٢.

(٢) العصر : ٢،٣ .

(٣) في (ش) : وسمي .

(٤) في (ش) و (غ) : نحو .

(٥) في (غ) : (معهود) بدل (معين) .

(٦) في (ش) و (غ) : فأرسلنا .

(٧) في (أ): الرسولا .

(٨) المزمل : ١٥ – ١٦ .

(٩) في (غ) : قوله .

(١٠) في (ش) و (غ) : أو .

(١١) في (ش) و (غ) : أو .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) لأن تَعَرُّفَهُ لوقوعه موقع كاف الخطاب . ينظر : شرح الرضي ٣٢١/٣ .

[العلم]

قوله : (**العَلَمُ**[1]: **مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ**[2]) .

[قوله : (**مَا**) جنس الحد . وقوله : (**وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**) احترازا عن النكرات .

وقوله (**غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ**)][3] خرجت سائر المعارف[4] ، والعلم المشترك .

[وقوله : (**بِوَضْعٍ وَاحِدٍ**) دخل[5] العلم المشترك][6] ؛ لأنه لا يتناول غير ما وضع له إلا بوضع آخر[7] . ويدخل فيه علم الماهية كـ« أسامة » علم ماهية للأسود[8] .

وأعلام الأناسي على ثلاثة أضرب : اسم كـ« زيد » .

وكنية : وهي ما أضيف إليه أب ، أو أم ، أو ابن ، أو بنت . وهي لا تفيد إلا التعظيم كـ« أبي بكر » ، وأم كلثوم ، وابن مِقْرَض[9] وبنت عِرْس[10] .

ولقب : وهو ما أفاد مدحاً ، أو ذماً كـ« الهادي ، والمهدي ، ومظفر[11] الدين، وقفة، وبطة » .

وكذلك وضعوا لغير الأناسي من الطير والوحوش ، وأحناش الأرض والمعاني ، فوضعوا لبعضها اسماً وكنية نحو : « أسامة ، وأبو الحارث » لماهية الأسد ، ولبعضها اسماً بلا كنية كـ« قُثَم » للضِّبْعان ، وهو ذكر الضباع ، ولبعضها كنية بلا اسم كـ« أبي براقش »[12] ،

---

(١) في (غ) والعلم .

(٢) سقطت من (أ) : بوضع واحد .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) و (غ) .

(٤) لأنها تستعمل لمعين آخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أنت » ـــ وأنت تخاطب زيداً ـــ صح أن تقول : « وأنت » لعمرو إذا خاطبته أيضاً . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٨٨/٣.

(٥) في (ش) : أدخل .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) كما إذا سُمِّي شخص بـ« زيد » ، ثم يسمى به شخصٌ آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين ، لكن تناوله المعيَّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف . ينظر : شرح الرضي ٣٢٢/٣ .

(٨) في (ش) : لماهية الأسود . وفي (غ) : الأسد .

(٩) قال في اللسان (قرض) ١١١/١١ : « ابن مِقْرَض : دويبة تقتل الحمام » .

(١٠) في (غ) : وابن معرس .

(١١) في (غ) : ومطهر .

(١٢) طائر يتلون ألواناً شبيه بالقنفذ أعلى ريشه أغبر ، وأوسطه أحمر ، وأسفله أسود ، فإذا انتفش تغير لونه . ينظر : اللسان (برقش) ٣٨٥/١ .

قال [1] :

كَأَبِي بَرَاقشَ كُلَّ لَوْ نٍ لونُهُ يَتَحوَّل[2]

و « ابن مقرض » ، و« بنت وردان[3] »[4] ، و« ابن دَأْية » للغراب[5] ؛ لوقوعه على دأية البعير ، قال[6] :

ولَّما رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيةٍ وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشتْ له نَفْسِي

وقالوا للمنية : « شَعُوب[7] ، وأم قَشْعَم[8] » . وللمبرة « برة » . وللكُلِّية « زَوْبَر »[9] قال[10] :

إذا قالَ عَاوٍ مِنْ تَنُوخ[11] قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرا

[أي : بالكُلِّية][12]. وللغدر « كيسان » ، قال[13] :

إذا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كانت كُهُولُهم إلى الغدرِ أدْنَى مِنْ شَبابِهم المُرْدِ

وفي الأوقات: « غُدْوة ، وبكرة » . وفي[1] الأعلام : « سبحان » علم للتسبيح ؛ بدليل

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣٦/١ ، والإيضاح في شرح المفصل٧٨/١ ، واللسان (برقش) ٣٨٥/١.

(٢) في اللسان : يتخيل .

(٣) في (ش) وردات ..

(٤) قال في القاموس (ورد) ٤٦٩ : « وبنات وردان : دواب » .

(٥) ينظر : اللسان (دأي) ٢٧٥/٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في اللسان ٢٧٥/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨/١ .

(٧) الشَّعْب : الصدع ، والتفرق في الشيء ، وشعوب : المنية ؛ لأنها تفرق . ينظر : اللسان (شعب) ٧/ ١٢٨ .

(٨) قال في اللسان :(قشعم) ١١ / ١٧٤ : « أم قشعم: الحرب ،وقيل المنية ، وقيل الضبع ، وقيل: العنكبوت وقيل:الذلة .

(٩) أخذ الشيء بزبره وزوبره : أي بجميعه فلم يدع منه شيء . اللسان (زبر) ١٢/٦ .

(١٠) البيت من الطويل ،وهو لابن الأحمر في ديوانه ٨٥ ، والاستقامة ٤٨ ، وسمط الآلي ٥٥٤ ،واللسان (زبر) ١٢/٦ . والمعنى : أي نسبت إلي بكمالها ، قال في اللسان : قال ابن جني : « سألت أبا علي عن ترك صرف زوبر ههنا ؟ فقال : علقه علماً على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » . وقال ابن بري : « الذي منع زوبر من الصرف أنه اسم علم للكُلِّية مؤنث » . ينظر : اللسان ١٢/٦ ، والخزانة ١٥٧/١ .

(١١) في (ش) : تتوح .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ٣٩٩ ، والأغاني ٨٢/١٤ ، وله أو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، واللسان (كيس) ٢٠١/١٢ ، وبلا نسبة في المفصل ٣٨ ، وشرح التصريح ١٤١/١ .

والشاهد فيه : « كيسان » حيث جاء علما للغدر .

(١) في (ش) و (غ) : ومن .

منع صرفه في قوله[1] :

أَقُوْلُ لَمَّا جَاءِنِي فَخْرُهُ سُبحانَ[2] مِنْ علقمةَ الفَاخرِ

قال أبو علي : « واعلم أن العلمية – يعني في أسامة ونحوه – وإن كانت لفظية إلا أنها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار « أسامة ، وثعالة » كالأسد ، و[3] الثعلب يحتمل الاستغراق مثله إلا مع القرينة المخصصة ، يقال : « أسامة خير من ثعالة » أي :كل واحد من أفراد هذا الجنس [خير من كل واحد من أفراد هذا الجنس][4] من حيث الجنسية المحضة ، فيصح الاستثناء من مثله فتقول : « أسامة يفترس[5] الإنسان إلا الداجن » أي : الذي[6] يألف البيوت . وإذا قلت : « لقيت أسامة » كان المعنى : لقيت فرداً مما تصدق عليه تلك الماهية »[7] .

واعلم أن كل لفظة قُصد بها ذلك اللفظ دون معناها كقولك « أين : كلمة استفهام » ، و « ضرب فعل ماض » فهي علم .

واعلم أنه قد يكون بعض الأعلام اتفاقياً أي : يصير علماً لا بوضع واضع معين ، بل لأجل الغلبة ، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه[8] نحو:« ابن عباس» غلب بالإضافة على «عبدالله»[9] من بين إخوته . وكذا «ابن عمر»[1]، وذو اللام كـــ « النجم[2] ، والصَّعِق[3]

---

(١) البيت من السريع ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٩٣ ، والكتاب ٣٢٤/١ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، وشرح والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/١، وشرح شواهد المغني ٥٠٩/٢،والخزانة ٣٦٧/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٨/٣، والخصائص ١٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٣ . و علقمة : هو علقمة بن عُلاثة الصحابي .
والشاهد فيه : سبحان حيث جاء علماً للتسبيح بدليل منع صرفه .

(٢) في (ش) : فسبحان .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : يفرس .

(٦) في (غ) : إلا الذي .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٢٥/٣ ، ٣٢٦ . لكن الرضي لم يقل فيه : قال أبو علي .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، الصحابي الجليل ، حبر و بحر الأمة، ولد بمكة ، ولازم الرسول ﷺ ، وروى عنه كثيراً من حديثة ، توفي بالطائف سنة ٦٨هـــ . ينظر : وفيات الأعيان٦٢/٣، و الإصابة٩٠/٤.

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أحد مشاهير الصحابة ، أسلم مع أبيه صغيراً ، و أجازه النبي ﷺ يوم الخندق ، توفي سنة ٧٣هـــ. ينظر : الاستيعاب٨٠/٣،وأسد الغابة٣٣٦/٣،و الإصابة ١٥٥٧/٤.

(٢) غلب على الثريا . ينظر : الكتاب ١٠١/٢ . واللسان (نجم) ٥٩/١٤ ، والموشح ١٩٧ .

(٣) لقب خويلد بن نفيل ، لقب به لأن تميماً أصابوا رأسه بضربة ، فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ طعاماً ، فكفأت الريح قدوره فلعنها ، فأرسل الله تعالى عليه صاعقة » . ينظر : اللسان (صعق) ٣٤٩/٧ .

والبيت » في بيت الله . // ولا بد أن يكون المضاف ، وذو[1] اللام أشهر فيما غلبا فيه من سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية ، فإذا صارا علمين اتفاقاً لزم الإضافة في المضاف ، فلا يجوز تجريده عن المضاف إليه . وأما ذو اللام فالأكثر فيه لزوم[2] اللام . وقد يجوز تجريده ، كما قيل في النابغة : « نابغة » ، وذلك قليل . ٨٣/أ

قال سيبويه : « يكون « اثنان »[3] علماً لليوم المعين بلا لام ، تقول : « هذا يوم اثنين مباركاً فيه » »[4] . ورده المبرد وقال : « هو حال من النكرة » . قال : « ولا يكون علماً إلا مع اللام ؛ لكونه من الغالبة [5] »[6] .

[تنكير العلم]

وقد ينكر العلم تحقيقاً نحو : « رُبَّ زيد لقيته » ، وقولهم[7] : « لكل فرعون موسى » . لأن « رُبَّ ، وكل » من خواص النكرات .

أو تقديراً ، وذلك بأن[8] يؤول بواحد من الجماعة المسماة به ، وذلك قليل . فيجوز دخول اللام في هذا المتأول[9] قال [10] :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكاً شَديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهلُهْ

والإضافة نحو قوله [1] :

---

(١) في (ش) : ذا .

(٢) في (غ) : لزو .

(٣) سقطت « يكون » من (أ) . وفي (ش) : « اثنان » يكون .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٩٣/٣ ، وشرح الرضي ٣٣١/٣ .

(٥) في (أ) : مع الغالبة .

(٦) قال المبرد : « وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم ، والدَّبَران ؛ لأنهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد والاثنان ، لأنه على وجهه » . ينظر : المقتضب ٣٨٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٣١/٣ . وهمع الهوامع ٢٤١/١ .

(٧) في (ش) و (غ) : قولك .

(٨) في (ش) : إذا . وفي (غ) : إذ .

(٩) في (غ) : المثال .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٩٢، وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢، والمفصل ٤١،وشرح شواهد المغني ١٦٤/١، و الخزانة ١٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣١٧/١ ، وشرح الرضي ٣٣٢/٣ .
والوليد : هو ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي . والأحناء : جمع حنو بالكسر ، وهو للجانب والجهة .
والشاهد فيه : « اليزيد » حيث أدخل عليه أل ؛ وذلك لتقدير التنكير فيهما .

(١) سبق تخريجه ص٣١١ـــ. والشاهد فيه أنه أضاف زيداً إلى المضمر،فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك .

عَلا زيدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زيدِكُمْ بأبيضَ مَاضِيْ الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وهي[1] أكثر من اللام .

قال نجم الدين : « وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه نحو: « زيد الخيل ، ومضر[2] الحمراء، وأنمار الشاء » »[3] .

وإذا ثُني العلم ، أو جمع فلا بد من زوال التعريف العَلَمي ، فيجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر[4] أداتي التعريف وهي اللام ، قال[5] :

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَا

وقال[6] :

وقَبْلِيَ مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاهُمَا [عَمِيدُ بَنِيْ جَحْوَانِ وابْنُ المُضَلَّلِ][7]

وابن يعيش[8] لا يوجب جبر التعريف الفائت، بل يجيز تنكيرهما [ووصفهما بالنكرة][9].

[الكناية عن الأعلام]

واعلم أنه يكنى بـــ « فلان ، وفلانة » عن أعلام الأناسي خاصة ، فيكونان[1] كالعلم ، فلا تدخلهما[2] اللام . ويمنع[3] صرف « فلانة » . ولا يجوز تنكير « فلان » كسائر الأعلام ، فلا يقال : « جاءني فلان وفلان آخر » ؛ إذ هو موضوع للكناية عن العلم . وإذا كُني عن الكُنىَ قيل :

---

(١) في (ش) و (غ) : وهو .

(٢) في (أ) : مضمر .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٣٢/٣ .

(٤) في (أ) : بأخص .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٩١، والكتاب ١٥٣/٢، وشرح المفصل ٤٦/١، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٦٠، والمفصل ٤٣.

والشاهد فيه : « السعدينا » حيث عرف العلم المجموع بـــ « أل » .

(٦)البيت من الطويل،وهو للأسود بن يعفر في ديوانه٥٧،وشرح المفصل٤٦/١،وبلانسبة في إصلاح المنطق٤٠٣،والمفصل٤٢.

والخالدان : خالد بن نضلة بن جحوان ، وخالد بن قيس بن المضلل .

والشاهد فيه : « الخالدان » حيث عرف العلم المثنى بـــ« أل » .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤٥/١ – ٤٦ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١) في (أ) : فتكون .

(٢) في (ش) و (غ) : فلا يدخلهما .

(٣) في (غ) : ويمتنع . وفي (ش) : ويجوز صرف .

« أبو فلان ، وأم فلان » . وإذا كُني بـــ « فلان ، وفلانة » عن أعلام البهائم أُدخل اللام عليها ، فيقال « الفلان ، والفلانة ، وأبو الفلان » لقصد الفرق . قال ابن السراج[١] وتبعه المصنف[٢]:« إن لفظ « فلان » لم يأت إلا محكياً كقوله تعالى:﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلاً ﴾[٣]». وكلاهما منتقض بقوله[٤] :

سَكَنُوا شُبَيْثاً والأحَصَّ وأصبحتْ نَزلتْ منازلَهم بنو ذُبْيَانِ
وإذا فـــلانٌ ماتَ عن أُكرومةٍ رَقَعُوا مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بفلانِ

وقال[٥] :

أخذتُ بعينِ المالِ حتَّى نَهَكْتُهُ وبالدَّينِ حتَّى مَا أكادُ أُدانُ
وحَتَّى سألتُ القَرْضَ عند ذَوِي الغِنَى فَرَدَّ[٦] فلانٌ حَاجتي وفلانُ

ويكنى بـــ « هَن ، وهَنَة ، وهَنْت » عن اسم الجنس غير العلم ، فلهذا انصرف « هَنَة » . ويدخل جميعها اللام .

[العلم المنقول والعلم المرتجل]

واعلم أن العلم إمَّا منقول ، أو مرتجل .

والمنقول : إما عن اسم عين كـــ « ثور ، وأسد » ، أو عن اسم معنى كـــ« فضل » .

---

(١) ينظر : شرح الرضي٣/٣٣٤.

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٨ .

(٣) الفرقان : ٢٨ .

(٤) البيتان من الكامل ، وهما للمرار الفقعسي الأسدي في ديوانه ٣٨٠ ، وأمالي القالي ٢٣٥ ، ٤٥٥ ، والخزانة ٢٣١/٧ ، وهما بلا نسبة في شرح الرضي ٣٣٤/٣ ، ٣٣٥ ، ولسان العرب (شبث ، حصص) .
وشبيث والأحص : ماءان لبني تغلب .
والشاهد فيه قوله : « فلان ، بفلان » حيث يجوز أن يأتي في غير الحكاية ، خلافاً لابن السراج وابن الحاجب .

(٥) البيتان من البسيط ، وهما لمعن بن أوس المزني ، وليسا في ديوانه ، بل في الأغاني ٥٦/١٢ ، وخزانـــة الأدب ٢٣٧/٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٣٧/٣ .
وعين المال : نقده . ونهكته : أي أتلفته .
والشاهد فيه : قوله : « فلان » مثل ما قبله .

(٦) في (ش) و (غ) : ورد .

أو عن صفة كـ « حاتم »[1]، أو عن صوت « بَبَّة »[2] . وإما عن فعل ماض كـ « شَّمر ، وكَعْسَب[3] »، أو مضارع كـ « تغلب ، ويشكر »، أو أمر كـ « إصمت »[4] علم لبرية معينة .

والمرتجل[5] : ما لا معنى له في الأجناس ، نحو : « حَنْتَف[6] ، وفَقْعَس[7] » .

وما غُيِّر من[8] أصله حال العلمية مرتجل أيضا كـ « عمر » وأصله : « عامر » .

[التسمية بالمثنى والجمع]

وإذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ ، فإن كان ذلك مثنى ، أو جمع سلامة كـ « ضاربان ، وضاربون » ، أو جارياً مجراهما كـ « اثنان ، وعشرون[9] » أعرب إعرابه قبل التسمية في[10] الأكثر[11] . ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الإعراب[12] بشرط ألا تتجاوز حروف // الكلمة سبعة، فلا تجعل النون في « مستعتبان ، ومستعتبون » معتقب الإعراب. **٨٣/ ب**

فإذا أعربت المثنى والمجموع بالحركات ألزمتَ المثنى الألف دون الياء قال[13] :

ألا يا دِيَارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ أمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ

---

(١) فهو اسم فاعل من حتمت الأمر : إذا أحكمته ، أو من الحتم وهو : القضاء . ينظر : القاموس (حتم) ١٠٠٧، وشرح المفصل ٢٩/١.

(٢) ببة : حكاية صوت صبي ، وهو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، والي البصرة ، كانت أمه لقبته بـه في صغره لكثرة لحمه . ينظر : اللسان (ببب) ٣٠٥/١ .

(٣) كَعْسَبَ فلانٌ ذاهباً : : إذا مشى مشية السكران و « كعسبٌ » اسم . ينظر : اللسان (كعس) ١١٠/١٢ .

(٤) قال في اللسان (صمت) ٤٠١/٧ « لقيته ببلدة إصمت : وهي القفر التي لا أحد بها » .

(٥) في (ش) : وللمرتجل .

(٦) تسمى به عدة منهم : حنتف بن أوس بن جري اليربوعي ، وحنتف بن السجف بن سعد اليافعي . ينظر : شرح المفصل ٣٣/١، والقاموس (حنتف) ٧٤٠.

(٧) أبو حي من أسد ، وهو فقعس بن طريف . ينظر : شرح المفصل ٣٣/١، والقاموس (فقس) ٥٢١.

(٨) في (ش) و (غ) : عن .

(٩) في (ش) : عشرين .

(١٠) في (غ) : على .

(١١) ينظر : الكتاب ٢٣٢/٣، وشرح الرضي ٣٤٢/٣ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ٣٣٥ ، والكتاب ٢٥٩/٤ ، وسمط الآلي ٥٣٣ ، وخزانة الأدب ٢٨١/٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٠٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٣ .

والملوان : الليل والنهار . والسبعان : اسم واد . أمل : طال عليها الوقت .

والشاهد فيه : قوله : « بالسبعان » حيث إنه مثنى « سبع » ، ثم صار اسما لمكان . فإعرابه في الأكثر إعرابه قبل التسمية . ويجوز إعرابه بالحركات على النون مع لزوم الألف كهذا الشاهد .

وأُلزم الجمعُ الياء ، دون الواو . وقد جاء « البحرين » في المثنى على خلاف القياس . وجاء في الجمع « قِنَّسْرين[1]، وقنسرون » والواو قليل . وكذا « نَصِيبِين[2] ، ونَصِيبُون ، ويَبْرِين ويبرون[3] » .

[التسمية بالمبني]

وإذا نَقلتَ[4] الكلم المبنية وجعلتها علماً للفظ ، فالأكثر الحكاية كقولك : « مَن الاستفهامية حالها كذا » ، و « ضَرَبَ فعل ماض » ، و « ليتَ حرف للتمني [5] » . وقد يجيء[6] معرباً نحو قولك : « لَيْتٌ »[7] ، قال [8] :

ليتَ شِعْرِي وأينَ مِنِّي لَيْتٌ إنَّ لَيْتاً وإنَّ لَوّاً عَنَاءُ

فإن أولته باللفظ فمنصرف ، وإن أولته بالكلمة فممتنع . وإذا كانت الكلمة ثنائية ، وجعلتها علماً للفظ ، وقصدت الإعراب ضعَّفت الثاني كـ « من ، وكم ، ولو » . وإذا جعلت الثنائية علماً لغير اللفظ فإنك لا تضعف الثاني الصحيح [9] .

---

(١) بلد بالشام . قال أبو بكر الأنباري: « أخذت من قول العرب : قنسري أي : مُسنٌّ » . ينظر : معجم البلدان ٤٠٣/٤.

(٢) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، ومن العرب من يجعلها بمنزلة الجمع فيعربها في الرفع بالواو ، وفي الجر والنصب بالياء ، والأكثر يقولون نصيبينُ ويجعلونها بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء .
ينظر : معجم البلدان ٢٨٨/٥ .

(٣) قال في اللسان (يبر) ٤٣٣/١٥ : « اسم موضع يقال له رمل يَبْرينَ ، وفيه لغتان : يَبْرون في الرفع ، وفي الجر والنصب يبرينَ ، ويبرينُ لا ينصرف للتعريف والتأنيث .

(٤) في (غ) : انقلت .

(٥) في (ش) و (غ) : التمني .

(٦) في (غ) : يجعل .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٤٤/٣ .

(٨) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٥٧٨ ، والكتاب ٢٦١/٣ ، و الشعر و الشعراء ٣١٠/١ ، والحماسة البصرية ٢٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٦ ، ٥٧/١٠ ، وخزانة الأدب ٢٩٨/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٣٥/١ ، وشرح الرضي ٣٤٤/٣ .
والشاهد فيه : « ليتٌ ، لواً ، ليتاً » على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه ، وقد تجيء معربة كما هنا . حيث أعرب « ليتٌ » الأولى بالرفع على الابتداء ، ونصب الثانية مع « لو » بـ « إنّ » .

(٩) بل تقول : « جاء كمٌ ، ورأيت كماً » مخففين .

وإذا سمي بـــ « فو » شخص فقال الخليل : « يقال [١]: « فَمٌ » »[٢] . قال سيبويه [٣] : « إذا سميت بـــ « ذو » قلت : « ذَواً » كـــ« فتى » في الأحوال » ، وقال الخليل[٤]:« تقول هذا ذيٌّ[٥] [بقلب الواو ياء لسكون العين][٦]. وإذا سميت امرأة بـــ « هو » كان كتسميتها بـــ « زيد » على الخلاف الذي مر[٧] . وإن سميتها بـــ « هي » فهي كـــ « هند » .

وإذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك : « بوحشِ إصمت »[٨] .

وأما إن سميت باسم فيه همزة الوصل كـــ « ابن ، واسم » أبقيتها على حالها ؛ لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل .

قوله : (**وأَعْرَفُهَا المُضْمَرُ المُتَكَلِّمُ**) . [إلى آخره][٩]. أي : أعرف المعارف . وقد مر شرحه حيث قال : (**والْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ**)[١٠] .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٤/٣: « وسألته عن رجل اسمه : فُو ، فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا ، لما أفردوه قالوا : فمٌ فأبدلوا الميم مكان الواو ، حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه ، ولو لم يكونوا قالوا : فمٌ لقلت : فَوْهٌ ؛ لأنه من الهاء ، قالوا أفواهٌ ، كما قالوا : سَوْطٌ و أسواطٌ » .

(٣) قال في الكتاب ٢٦٢/٣ : « ولو سميت رجلا ذُو لقلت : هذا ذَوًا ؛ لأن أصله فَعَلٌ . ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال . فهذا دليل على أن ذو فعل ، كما أن أَبَوَان دليل على أن أبا فَعَلٌ » .

(٤) قال في الكتاب ٢٦٣/٣ : « وكان الخليل يقول : هذا ذَوٌّ بفتح الذال ؛ لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوَا ، وتقول : ذَوُو » قال السيرافي : « مذهب سيبويه بالتحريك ، ومذهب الخليل بتسكين العين » .

(٥) في (ش) و (غ) : ذو .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) في باب ما لا ينصرف ص ٤٣ــ ٤٤ .

(٨) هو قطعة من بيت للراعي (من البسيط) :

أشْلَي سَلُوقيَّةً باتتْ وباتَ بها * * بوحشٍ إصمت في أصلابها أَوَدُ

وهو في ديوانه ٦٩ ، وشرح المفصل ٢٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٩/١ ،واللسان (صمت) .

و « إصمت » : برية . والوحش : المكان الخالي .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : ص ٣٦٥.

[النكرة]

قوله[١] : (**والنَّكِرَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لا بِعَيْنِهِ**) .

فقوله : (**مَا**) جنس الحد . وقوله : (**وُضِعَ لِشَيْءٍ لا بِعَيْنِهِ**) احتراز عن المعارف .

و[٢] قال نجم الدين : « هي ما لم يُشَرْ به إلى خارج مختص[٣] إشارة وضعيه »[٤] .

واعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الاستفهام أو النهي استغرقت الجنس إلا لقرينة نحو : « ما جاءني رجل بل رجلان ، أو بل رجال » ، و « ما جاءني رجلان هما أخواك » ، و « هل جاءك رجال هم إخوتك ؟ » . وإذا دخلت تلك النكرة « مِنْ » الاستغراقية كانت نصاً في الاستغراق نحو : « ما جاءني من رجل » فلا يجوز : « بل رجلان » ، ولا : « بل[٥] رجال » . وإذا وقعت النكرة في غير هذه الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق نحو : « جاءني رجل » . وقد تكون[٦] للاستغراق مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو : « تمرة خير من جرادة ، ورجل خير من امرأة » . وقليلاً[٧] في غيره كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾[٨] .

---

(١) في (غ) : وقوله .

(٢) بدون واو في (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٥٢/٣ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : يكون .

(٧) في (غ) : قليل .

(٨) الانفطار : ٥ .

[المبني] ٥٣٣

[ألقاب البناء] ٥٣٤
[حصر المبني من الأسماء] ٥٣٥

[الضمائر] ٥٣٧

[تعريفها] ٥٣٧
[قسماه المتصل والمنفصل] ٥٣٩
[مواضع استتار الضمير] ٥٤٩
[اتصال الضمير وانفصاله] ٥٤٩
[وجوب انفصال الضمير] ٥٥٠
[جواز اتصال الضمير وانفصاله] ٥٥٤
[حكم الضمير بعد «كان» و«لولا» و«عسى»] ٥٥٧

[نون الوقاية] ٥٦٤

[ضمير الفصل] ٥٦٩

[ضمير الشأن] ٥٧٤

[اسم الإشارة] ٥٧٩

[الاسم الموصول] ٥٨٩

[تعريفه] ٥٨٩
[صلة الموصول والعائد] ٥٨٩
[صلة الألف واللام] ٥٩٠
[ألفاظ الأسماء الموصولة] ٥٩٢
[حذف العائد] ٥٩٨
[الإخبار بالذي أو بالألف واللام] ٦٠١
[ما الاسمية] ٦٠٥
[مَنْ] ٦٠٩
[أي] ٦١٠
قوله : (و «أيٌّ» و «أيَّةٌ» كـ «مَا» إلاَّ في التَّمَام) ٦١٠
[ماذا] ٦١٢

[أسماء الأفعال] ٦١٥

[إجمال الحديث عنها] ٦١٥
[أسماء الأفعال المتعدية] ٦١٧
[أسماء الأفعال اللازمة] ٦١٩
[أسماء الأفعال التي على وزن فَعَال] ٦٢٤

[أسماء الأصوات] ٦٣٢

[المركبات] ٦٣٧

[أسماء الكناية] ٦٤٦

[تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية] ٦٤٧
[مواقع «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية من الإعراب] ٦٥٠
[حذف التمييز] ٦٥٤

[الظروف المقطوعة عن الإضافة] ٦٥٦

[الظروف المضافة إلى الجمل] ٦٥٧
[معنى «إذا»] ٦٦٢

[معنى « إذ »] ٦٦٦
[أين و أنى] ٦٦٨
[متى] ٦٦٩
[أيان] ٦٧٠
[كيف] ٦٧٠
[مذ ومنذ] ٦٧١
[لدى ولدن] ٦٧٦
[قط وعوض] ٦٧٩
[أمس] ٦٨٠
[الآن] ٦٨١
[لمّاً] ٦٨١
[الظروف المضافة إلى الجمل إضافة عارضة] ٦٨٢
[المعرفة والنكرة] ٦٨٤
[العلم] ٦٨٧
[تنكير العلم] ٦٩١
[الكناية عن الأعلام] ٦٩٣
[العلم المنقول والعلم المرتجل] ٦٩٤
[التسمية بالمثنى والجمع] ٦٩٥
[التسمية بالمبني] ٦٩٦
[النكرة] ٦٩٨

[العدد]

[تعريف أسماء العدد]

قوله[1] : (**أَسْمَاءُ العَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ**) .

المقصود[2] تحديد ألفاظ العدد ، لا تحديد[3] ما هيته . وكمية الشيء : عدده المعين ، وهي ما يسأل عنه بـــ « كم » .

قوله : (**آحاد**) جمع « أحد » ، فينبغي ألا يكون « واحد ، واثنان » من ألفاظ العدد ؛ إذ[4] ليس في الواحد[5] ، ولا الاثنين آحاد[6] . ولو قال : « العدد : ما وضع لكمية الشيء » فحسب لكان أولى . قال نجم الدين : « ولا خلاف بين النحاة أن « واحد ، واثنان » من أسماء العدد »[7] . قال[8] : « وعند الحُسَّاب ليس الواحد من العدد . ومنع بعضهم أن يكون « الاثنان » من العدد »[9] .

هذه[10] مما بني لعدم مقتضى الإعراب ، وهو التركيب .

[أصول الأعداد]

قوله (**وأُصُولُهَا**[11] : **اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً . واحدٌ إلى عَشَرَةٍ ، ومِائةٌ ، وأَلْفٌ**) .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : المقصود به .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : لأن .

(٥) في (ش) : ليس للواحد .

(٦) قال الجامي في الفوائد ١٥٦/٢: « فالأشياء هي المعدودات ، وآحادها : كل واحد منها . وكمية الآحاد : ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو عن أكثر من تلك المعدودات بـــ « كم » والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة منها أسماء العدد . فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة . فـــإذا سئل عن معدود منها ، بكم هو ؟ يجاب بالواحد . والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة ، فإذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين . وهكذا إلى ما نهاية له . فظهر من التقرير أن لفظ الواحد والاثـــنين داخـــلان في التعريف » .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٥٥/٣ .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٥٥/٣ .

(١٠) في (ش) : هذا .

(١١) في (غ) : أصوله .

يعني : الألفاظ التي ترجع إليها جميع أسماء العدد – وإن كانت غير متناهية – اثنتا عشرة كلمة . وما عداها فمتفرع عنها إما بتثنية كـ « مئتان » ، و « ألفان » ، وإمَّا بجمع كـ « عشرين » وأخواته[1]، وإمَّا بعطف كـ « ثلاثة وعشرين[2]»، وكـ « أحد ومائة وألف »، وكذا « أحد عشر » وأخواته ؛ لأن أصلها العطف كما تقدم . وإما بإضافة نحو : ثلثمائة ، و[3] ثلاثة آلاف » .

[الواحد والاثنان]

قوله : (**واحدٌ ، اثْنَانِ ، وَاحِدَةٌ ، اثْنَتَانِ ، وثِنْتَانِ**) .

شرع في كيفية استعمالها[4] // للمذكر والمؤنث ، فـ « واحد ، اثنان » للمذكر ، و« واحدة ، اثنتان[5] ، و ثنتان » للمؤنث . وهذا جار على القياس في التذكير والتأنيث . ٨٤/أ

« الواحد » اسم فاعل من « وَحِدَ يَحِدُ وَحْداً أو[6] وُحْدَةً » أي : انفرد[7] ، أي : العدد المنفرد . ويستعمل في المعدود فيقال : « رجل واحد ، و[8] قوم واحدون ، و وُحدان ، وأُحدان[9] » . والهمزة بدل من الواو .

وإذا استعمل في الأعداد المنفية اختير لفظ « أحد ، و إحدى » على « واحد ، و واحدة » تخفيفاً .

ويستعمل « أحد[10]» مطرداً لعموم العلماء بعد نفي ، أو نهي ، أو استفهام نحو : « ما جاءني أحد » ، قال تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[11] .

---

(١) في (ش) : وأخواتها .
(٢) في (غ) : عشرون .
(٣) في (ش) و (غ) : أو .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (ش) و (غ) : و .
(٧) ينظر : القاموس (وحد) ٣٠٦.
(٨) كررها في (أ) .
(٩) في (غ) : (أحدون) بدل (أحدان) .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) الأحزاب : ٣٢ .

ويستعمل استعمال « أحد » في الاستغراق[1] في غير الموجب : « عَرِيْبٌ[2] ، وديَّارٌ[3] ودَارِيٌّ ، ودُورِيٌّ ، وطُورِيٌّ[4]، وطُؤْرِيٌّ[5]، وطارِيٌّ[6] ، وأَرِمٌ[7] ، وأَرِيمٌ ، وكَتِيعٌ[8]، وكَرَّابٌ[9] ، ودُعْوِيٌّ[10] ، وشَفْرٌ[11] [12] ، ودُبِّيٌّ[13] ، ودِبِيجٌ[14] ، وآبرٌ[15] ، وآبِزٌ[16] ،

---

(١) في (غ) : الاستعمال .

(٢) قال في اللسان : (عرب) ١١٧/٩ : « وما بالدار عَرِيبٌ ومُعْرِبٌ أي : أحدٌ ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ولا يقال في غير النفي » .

(٣) قال في اللسان (دور) ٤٤٠/٤ : « ويقال : ما بالدار دَيَّارٌ أي : ما بها أحد ، وهو فَيْعَالٌ من دار يدور . الجوهري : ويقال : ما بها دُورِيٌّ ، وما بها دَيَّارٌ أي : أحد ، وهو فيعال من دُرْتُ وأصله دَيْوار . وما بالدار دُوريٌّ ولا ديَّار ولا دَيُّور على إبدال الواو من الياء ، أي : ما بها أحد ، لا يستعمل إلا في النفي » .

(٤) الطُّوريُّ : الوحشي من الطير والناس . ورجلٌ طُوريٌّ أي : غريب . ينظر : القاموس (طور) ٤٠٣.

(٥) سقطت من (غ) . وهي في (أ) و (ش) : (طؤوري) . قال في اللسان (طآ) ١٣/٨ : « وما بالدار طُوئيٌّ مثل طُوعِي ، وطُؤْوِيٌّ أي : ما بها أحد ... وما بها طُؤْرِيٌّ أي : أحد » .

(٦) ضبطها البغدادي في الخزانة ٣٣٢/٧ بألف و واو (طاوي) ، ثم قال : « هذا وفي غالب نسخ الشرح « طاري » بالراء . وقد أثبته ابن الصائغ على هامش التسهيل وقال : « هو الغريب الذي طرأ على البلاد » .

(٧) قال في اللسان (أرم) ١٢٤/١ : « وما بالدار أَرِمٌ وأَرِيمٌ وإِرَمِيٌّ وأَيْرَمِيٌّ وإِيْرَمِيٌّ عن ثعلب وأبي عبيدة ، أي : ما بها أحد، لا يستعمل إلا في الجحد » .

(٨) ينظر : اللسان (كتع) ٢٧/١٢ .

(٩) في اللسان (كرب) ٥٩/١٢ : « وما بالدار كَرَّاب بالتشديد ، أي : أحد » .

(١٠) في اللسان (دعا) ٣٦١/٤ : « وقولهم : ما بالدار دُعْوِيٌّ بالضم ، أي : أحد . قال الكسائي : « هو من دَعَوْت أي : ليس فيها من يَدعُو ، لا يُتكلم به إلا مع الجحد » .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) قال في اللسان (شفر) ١٤٩/٧ : « وما بالدار شُفْرٌ وشَفْرٌ أي : أحدٌ » . وقال الأزهري : بفتح الشين . قال شمر : ولا يجوز شُفر بضمها » .

(١٣) قال البغدادي في الخزانة ٣٣٥/٧ : « في العباب : قال الكسائي هو من دببت ، أي : ليس فيها من يَدِبُّ . قال ابن السيد: هذا على غير القياس ، والقياس دبييٌّ ؛ لأنه منسوب إلى الدبيب » .

(١٤) « ما بالدار دِبِّيجٌ ، أي : ما بها أحد ، لا يستعمل إلا في النفي ، قال ابن جني : « هو فعيل من لفظ الديباج ومعناه ، وذلك أن الناس هم الذي يَشُون الأرض وبهم تحسن . ينظر : اللسان (دبج) ٢٧٨/٤ .

(١٥) ضبطها البغدادي في الخزانة ٣٣٦/٧ : « وابر » ، ثم قال : « وفي غالب نسخ الشرح « آبر » بدل « وابر » ، وهو اسم فاعل من أبرت النخلة إذا أصلحتها . ولم أر من ذكرها في هذه الكلمات مع أنها لا تلزم النفي ، ووقع في التسهيل أيضا آبر ، قال الدماميني : هو تحريف من النساخ ، فإن « آبراً » لا يستعمل في الإيجاب والصواب « وابر » بالواو » .

(١٦) اسم فاعل من أَبَزَ الظبيُ يأبِزُ أبْزاً وأُبوزاً : وثب وقفز في عدوه . ينظر : اللسان (أبز) ٤٣/١ . قال البغدادي : « ولا أشك أن هذه الكلمة تصحَّفت على الشارح إما من « آبن » بالنون ومد الهمزة ، وهي في التسهيل ، ونقلها القالي عن ابن الأعرابي . قال الدماميني : آبن على زنة اسم الفاعل من أبنه إذا عابه ، أي : ما فيها من يعيب ، وذلك جنس الإنسان ، وإما من وابن ، نقل القالي عن اللحياني : ما بها وابنٌ . قال صاحب القاموس : وما في الدار وابنٌ أي : أحد، مأخوذ من الوبنة وهي الجوعة » . ينظر : الخزانة ٣٣٧/٧ .

وتَامُورٌ[1] ، وتُومُورٌ ، وتُوْمُرِيٌّ ، ونُمِّيٌّ[2] » .

[استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما]

قوله : (**ثَلاثَةٌ إلى عَشَرَةٍ ، ثلاثٌ إلى عَشْرٍ**) . يعني : أن « ثلاثة » إلى « عشرة » للمذكر نحو : « ثلاثة رجال ، و أربعة رجال » . و« ثلاث » إلى « عشر » للمؤنث نحو : « ثلاث نسوة ، و تسع نسوة » خولف باب التذكير والتأنيث من « ثلاثة » إلى « عشرة » ، فأنث للمذكر[3] ، وذكر للمؤنث .

قال نجم الدين[4] : « والأقرب عندي أن يقال : إنَّ ما فوق الاثنين من العدد ، موضوع على التأنيث في أصل وضعه . يعني : حين يُعَبَّرُ به عن مطلق العدد ، نحو: « ستةٌ ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف[5] ثمانية » قبل أن تستعمل بمعنى المعدود[6] كما في: « جاءني ثلاثة رجال» فلا يقال: « ست ضعف ثلاث » في مطلق العدد ؛ لأن[7] كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين ، ثم إنه غلب على ألفاظ[8] العدد التعبير[9] بها عن المعدود ، فطرأ عليها معنى الوصف ، وصار معنى : « جاءني رجال[10] ثلاثة » : رجال معدودة بهذا العدد ، لكن استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب فنحو : « ثلاثة رجال » أغلب من « رجال ثلاثة » وإن كان الثاني كثير الاستعمال . فلما ثبت في ألفاظ[11] العدد معنى الوصف ، وجرت تابعة لألفاظ[12] المعدودات كثيراً [13] — وإذا لم تجر أتى بموصوفها[14] بعدها[15] مجروراً أو منصوباً نحو: « ثلاثة

---

(١) قال في اللسان : (تمر) ٥١/٢ : « ما في الدار تامُورٌ وتُومُورٌ وما بها تُومُريٌّ بغير همز أي : ليس بها أحد . وقال أبو زيد : ما بها تأمور مهموز أي : ما بها أحد . وبلادٌ خلاءٌ ليس بها تُومُريٌّ أي : أحد » .

(٢) ما بها نُمِّيٌّ أي : ما بها أحد . والنُّمِّي : العيب ، والفَلْس والطبيعة . ينظر : اللسان (نمي) ٢٩٦/١٤ .

(٣) في (غ) : المذكر وذكر المؤنث .

(٤) في بيان علة التأنيث للمذكر والتذكير للمؤنث .

(٥) في (غ) : ضعف .

(٦) في (ش) و (غ) : العدد .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) في (غ) : والتعبير .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (غ) : أسماء .

(١٢) في (غ) : للألفاظ .

(١٣) نحو : « رجال ثلاثة » والناس كإبل مائة .

(١٤) في (غ) : موصوفهما .

(١٥) في (غ) : بعدهما .

رجال ، أو من الرجال » ، ونحو : « عشرون درهما » – جاز إجراؤها[1] مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء . فبقيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر[2] على تأنيثها الموضوعة هي عليه ، بأن جعلت التاء الدالة على تأنيث ما لحقته دالة على تأنيث موصوفه ، وذلك من « الثلاثة » إلى « العشرة » ؛ لكونها صفة الجمع[3] ، والجمع مؤنث فقيل : « رجال ثلاثة » كـ « رجال ضاربة » . وإذا جيء بما كان موصوفها[4] بعدها صارت الأعداد تابعة للمضاف إليه في التأنيث ، وأسقطوا التاء مع جمع المؤنث للفرق ، وكان جمع المذكر أولى بالتاء لسبقه ، ولخفاء تأنيث جمع المؤنث ، فكأنه مذكر بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر ؛ لأن التأنيث المعتبر في جمع المؤنث هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر ، لكنه ظاهر مشهور في « رجال » خفي في « نسوة » ؛ لأن الشيء لا ينفعل عن مثله ، ولا يزول انفعاله[5] عن ضده[6]، فقيل : « رجال ثلاثة ، ونسوة ثلاث » . والمراد جمع المذكر المكسر . بخلاف جمع المذكر السالم ؛ لأنه إذا كان وصفاً لا يقع عند سيبويه[7] مميزاً للعدد نحو : « ثلاثة مسلمين » إلا قليلاً .

وإذا كان علماً فقليلاً ما يقع مميزاً له أيضا ، فتركوا إضافته إلى جمع المذكر السالم بالكلية، ولم [8] يقولوا : « ثلاثة الزيدين[9] »[10] .

واعلم أنه ينظر في تأنيث « الثلاثة » وأخواتها إلى واحد المعدودات . فإن كان مؤنثاً حقيقياً كـ « ثلاث نسوة ، وطوالق[11] » ، أو مجازاً [12] كـ « ثلاث غرف ، وعيون » حذفت التاء كما رأيت . وإن كان الواحد مذكراً ثبتت التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث

---

(١) في (غ) : إجراؤهما .
(٢) في (غ) : المؤنث .
(٣) في (غ) : للجمع .
(٤) نحو : ثلاثة رجال .
(٥) في شرح الرضي ٣٦١/٣ ، : « لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده » .
(٦) في (أ) : حاشية : فلذا كان التأنيث الطارئ على التذكير أقوى من الطارئ على التأنيث .
(٧) ينظر : الكتاب ٥٦٦/٣.
(٨) في (ش) و (غ) : فلم .
(٩) في (غ) : الزيدون
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٥٨/٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ . والخالدي لخص كلام الرضي دأبه في المواضع الأخرى .
(١١) في (غ) : أو طالق أو طوالق .
(١٢) سقطت من (غ) : أو مجازا .

كـ« أربعة حمّامات ، // وثلاثة بنات عِرس ، وبنات آوى » . والواحد : حمام ، وابن عرس ، وابن آوى . أو لم تكن كـ« ثلاثة رجال » . ٨٤/ ب

وإن[١] جاز تأنيث المعدود وتذكيره [كـ« ساق » جاز تأنيث العدد وتذكيره][٢] كـ[٣] « خمسة ألسنة ، وخمس ألسنة ، وخمسة سوق ، وخمس سوق » .

وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف قال تعالى: ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ[٤] أَمْثَالِهَا ﴾[٥] وإن كان « المِثْل » مذكراً ؛ إذ[٦] المراد بـ« الأمثال » الحسنات ، أي : عشر حسنات أمثالها .

وإن كان المعدود اسم جمع كـ« خيل » ، أو جنس كـ« تمر » فإن كان مختصاً بجمع المذكر كـ« الرهط ، والنفر ، والقوم » وجبت التاء في العدد ، قال تعالى :﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[٧]. وإن كان مختصاً بجمع الإناث وجب حذف التاء نحو[٨]: « ثلاث من المخاض » . وإن[٩] احتملهما[١٠] كـ« البط ، والخيل ، والغنم ، والإبل » ؛ لأنها تقع على الذكور والإناث ، فإن نصصت عل أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص نحو : « عندي من الخيل ثلاثةُ ذكور ، أو ذكورٌ ثلاثةٌ من الخيل ، وعندي ثلاث إناث من الخيل » ، إلا أن يقع بعد[١١] المميز[١٢] ، والمميز بعد العدد نحو : « عندي ثلاث من الخيل ذكور » نُظِرَ إلى لفظ المُمَيِّز ، فإن[١٣] كان مؤنثاً كـ« الخيل ، والإبل ، والغنم » حذفت التاء ، وإن كان مذكراً أثبتها .

---

(١) في (ش) : فإن .
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : نحو .
(٤) في (ش) : عشرة .
(٥) الأنعام : ١٦٠ .
(٦) في (غ) : إذا .
(٧) النمل : ٤٨ .
(٨) في (غ) : في العدد نحو .
(٩) في (أ) : وإذا .
(١٠) في (غ) : احتملها .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) أي : أن يقع النص بعد المميز .
(١٣) سقطت من (ش) .

وإن جاز وجاز[1] كـ « البط ، والدجاج » جازت التاء وعدمها .

وما لا يدخله تذكير ولا تأنيث معنى ينظر إلى لفظه نحو[2]: « خمسة من الضرب[3] » ، و « خمس من البشارة » ، ويجوز الأمران في نحو: « ثلاثة من النخل ، وثلاث من النخل » لأنه يذكر ويؤنث ، قال تعالى : ﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[4] ، و ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[5] .

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة استمر حكمها ، أي : جرى الواحد والاثنان على القياس ، وجرى الباقية على غير القياس في الظاهر أينما وقعت تحت العشرة[6] ، أو فوقها [إلا لفظ « عشرة »][7] فإنه يرجع إلى القياس عند التركيب ، أي : ثبت[8] التاء فيه في المؤنث ، وتسقط في المذكر ، نحو:« ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة » .

[الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر].

قوله : (**أَحَدَ عَشَرَ ، اثْنَا عَشَرَ ، إحْدَى عَشْرَةَ ، اثْنَتَا عَشْرَةَ**) .

أي : أحد عشر ، اثنا عشر للمذكر . إحدى عشرة ، اثنتا عشرة للمؤنث .

(« **ثَلاثَةَ عَشَرَ** » **إلى** « **تِسْعَةَ عَشَرَ** ») للمذكر (« **ثَلاثَ عَشْرَةَ** » **إلى** « **تِسْعَ عَشْرَةَ** ») للمؤنث .

قوله : (**وتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشِّينَ من** « **عَشَرَة** ») .

لما كرهوا توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها إلى كسره . والحجازيون يعدلون من حركة الوسط إلى السكون[9][10].

---

(١) أي : إن جاز تذكيره وتأنيثه .

(٢) في (غ) : من نحو .

(٣) في (ش) : من الضروب .

(٤) القمر : ٢٠ .

(٥) الحاقة : ٧ .

(٦) في (غ) : عشرة .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (ش) : ثبتت .

(٩) ينظر : الكتاب ٥٥٧/٣ ، والعلل في النحو للوراق ٣٢٧ ، وشرح اللمع للضرير ٢١٣ ، والمفصل ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٦/ ٢٧ ، وشرح الوافية ٣٠٧ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الرضي ٣٦٤ ، والموشح ١٩٩ .

(١٠) قال ابن الحاجب في شرحه للكافية٧٧٢/٣ : « ولا يلزم ذلك في « ثلاثة عَشَرَ » ؛ إذ ليس في « عشر » أربع متحركات ولا يلزم في « عشرة » إذ لم يمتزج بما فيه فتحة .

وربما سكنت عين « عشر » المركب نحو : « أحدَ عْشر ، ثلاثةَ عْشر»[١] .

[ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين]

قوله : (**عشرون و أخواتها فيهما**) . يعني : في المذكر و المؤنث .

[قوله : (« **أَحَدٌ وعِشْرُونَ ، إحْدَى وعِشْرُون** »[٢] ، **ثُمَّ بالعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ**)][٣].

قوله : (**بلفظ ما تقدم**) أي : يكون العقد والتَّيِّف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث فـ « العشرون[٤] » لهما ، ولفظ « واحد ، واثنان على القياس . و « ثلاثة » إلى « تسعة » على غير القياس في الظاهر . قوله (**فيهما**) أي : في المذكر والمؤنث .

قوله : (**مِائةٌ ، وأَلْفٌ ، مِائتَانِ** [٥]، **وأَلْفَانِ فيهما**) . أي : في المذكر والمؤنث تقول : « مائة [رجل ، مائتا رجل ، مائة امرأة ، مائتا امرأة][٦]، ألف رجل ، ألفا رجل ، ألف امرأة ، ألفا امرأة » .

قوله : (**ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ**) . يعني[٧]: يرجع من ابتداء [٨] كل « مائة » إلى انتهائها إلى أول العدد على الترتيب المذكور ، وتعطف « المائة » على [ذلك العدد نحو: « أحدٌ ومائة ، اثنان ومائة ، ثلاثة ومائة » ، أو تعطفه على][٩] المائة نحو:« مائة وأحد ، مائتان وأحد ، ألف واثنان ». هذا في المعلوم معدوده . وفي غيره : « مائة ورجل ، ألف ورجلان ، مائة وثلاثة رجال » . والأول أكثر استعمالاً ، أي : عطف الأكثر على الأقل[١٠] .

---

(١) وعليه قراءة الحسن وأبي جعفر وطلحة بن سليمان ﴿ أحدَ عْشر ﴾ بسكون العين لتوالي الحركات .
ينظر : فتح القدير ٥/٣ ، وروح المعاني ٢٦٩/٧ .

(٢) سقطت من (ش) : إحدى وعشرون .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) : فعشرون .

(٥) في (غ) : مائة

(٦) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٦٦.

فإذا وصلت إلى الألف استأنفت العمل ، فيكون بين كل ألف إلى تمام ألف آخر ، كما كان من أول العدد إلى الألف[1] .

[لغات ثماني عشر]

قوله : (**وفي « ثَمَانِيَ عَشْرَةَ » : فَتْحُ اليَاءِ ، وجَاءَ إسْكَانُهَا ، وشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونِ**).

أما الفتح ؛ فلأن الياء تحتمل الفتح .// وجاء إسكانها كثيراً ؛ لتثاقل المركب بالتركيب . **أ/٨٥**

وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال أيضاً ، وبعد حذف الياء فَتْحُ النون أولى من كسرها[2] قال[3] :

ولقدْ[4] شَرِبْتُ ثَمَانياً وثمانياً وثَمانَ عَشْرَةَ واثنتينِ وأَرْبَعَا

ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة .

وقد تحذف الياء في « ثمان » في غير التركيب[5] قال [6] :

لها ثَنَايَا أربعٌ حِسَانُ و أربعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ

وفي الحديث : « صَلَّى ثمانَ ركعاتٍ »[7] .

و « البضع » بكسر الباء ، وبعض العرب يفتحها : مابين الثلاثة إلى التسعة ، تقول « بضعة رجال ، وبضع نسوة ، وبضعة عشر رجلاً ، وبضع عشر امرأة » .

---

(١) نحو : « أحد وألف ، عشرة وألف ، عشرون وألف ، مائة وألف ، مائتان وألف ، ثلاثمائة وألف ».وإن شئت جعلت الألف معطوفة عليه ، كما ذكر في « المائة ».

(٢) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٧٤، وشرح الوافية له٣١٠، وشرح الرضي٣/٣٦٨، والارتشاف٢/٧٦١ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في لسان العرب (ثمن) وليس في ديوانه . وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠ ، وشرح التسهيل ١/٧٢ ، وشفاء العليل ١/١٤٠ ، والنجم الثاقب ٢/٧٨٠ .
والشاهد فيه « وثمانَ عشرة » حيث فتح نون « ثمانَ » بعد أن حذف الياء ، ويجوز كسرها .

(٤) في (غ) : وقد .

(٥) في (غ) : المركب.

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح الرضي ٣/٣٦٨ ، والموشح ٢٠٠ ، واللسان (ثغر ، ثمن) ، والنجم الثاقب ٢/٧٨٠ ، وشرح التصريح ٢/٤٥٩ ، والخزانة ٧/٣٤٠ .
والشاهد فيه : « ثمان » حيث حذف الياء منها ، وجُعل الإعراب على النون .

(٧) رواه البخاري في الغسل ، باب التستر في الغسل (٢٨٠) ، وفي الصلاة في الثياب (٣٥٧) ، وفي الجهاد باب أمان النساء (٦١٥٨) ، وفي الأدب باب ما جاء في زعموا (٣١٧١) . ومسلم في الحيض ، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه (٣٣٦) ، واللفظ له . ومالك في الموطأ ١/١٥٢ في قصر الصلاة ، باب صلاة الضحى ، والترمذي في الاستئذان ، باب ما جاء في مرحباً(٢٧٣٥) ، وأبو داود في الصلاة ، باب صلاة الضحى (١٢٩٠).

[تمييز الأعداد]

قوله : (**ومُمَيِّزُ « الثلاثة » إلى « العشرة » مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لفظاً أو معنى**) .

قوله : (**إلى العشرة**) أي : والعشرة ، فالحد[١] داخل في المحدود[٢].

أما الخفض فبالإضافة ، وقد يقال : « ثلاثةٌ أكلبٌ » على البدل . وربما جاء في الشعر : « ثلاثةٌ أثواباً » . وأما الجمع ؛ فلأن الأصل[٣] في موصوف الثلاثة فما فوقها أن يكون جمعاً [٤] . ومميز « الثلاثة » إلى « العشرة » في الأصل موصوفها .

قوله : (**لفظاً أو معنى**) . الجمع المعنوي : اسم الجمع كـ « الرهط ، والبقر ، والقوم » ، واسم الجنس كـ « التمر ، والعسل » . والأكثر فصله بـ « مِن » نحو : « ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر » . ويجوز بغير فصل قال[٥] :

ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمانُ على عيالي

ثم نقول : إن لم يكن للمعدود[٦][إلا جمع القلة ، أضيف العدد إليه نحو : « ثلاثة أقلام ، وآذانٍ » . وإن لم يكن له][٧] إلا جمع الكثرة[٨] أضيف إليه ، نحو : « ثمانية دراهم ، و أربعة رجال » . وإن كان له الجمعان أضيف العدد في[٩] الغالب إلى جمع القلة ؛ لمطابقة[١٠] العدد[١١] للمعدود قلةً [١٢] نحو:«ثلاثةُ أجبالٍ» .وقد جاء:﴿ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[١٣] مع وجود «أقراء»،وليس بقياس.

---

(١) في (ش) و (غ) : والحد .

(٢) سقطت من (أ) : (في المحدود) .

(٣) في (ش) و (غ) : أصل موصوف .

(٤) في (أ) : فما فوقها إن جمعاً يكون جمعاً .

(٥) البيت من الوفر ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٧٠ ، والكتاب ٥٦٥/٣ ، وطبقات فحول الشعراء ١١٤ ، والإنصاف ٧٧١/٢ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والخزانة ٣٤٢/٧ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٣/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٠/٣ ، وشفاء العليل ٥٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٤٢٦/٢ . والذود : من الإبل .
والشاهد فيه : « ثلاث ذُودٍ » على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وهو هنا « الذود » .

(٦) في (غ) : المعدود .

(٧) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (غ) : كثرة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : المطابقة .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) : (له) بدل (قلة) .

(١٣) البقرة : ٢٢٨ .

قوله : (**إلا في « ثَلاثِمائةٍ » إلى « تِسْعِمائةٍ »**) . يعني : أنه إذا كان في المائة مميزاً[1] للتسعة فما دونها [2] إلى الثلاثة فإنك تفرد المائة ، فهذا استثناء من قوله (**مجموع**) ، وكان القياس: « ثلاث مئات » إلا أنهم اقتصروا على المفرد لكونه أخصر ، واللبس مرتفع . وقد جاء في ضرورة الشعر « ثلاث مئين ، وخمس مئين » قال[3] :

ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلوكِ وَفَى بها ردائي وجَلَّتْ عن وجوه الأَهَاتِمِ

قوله : (**و [4] مُمَيِّزُ « أَحَدَ عَشَرَ » إلى « تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ » مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ**) .

أما نصبه فلتعذر الإضافة إليه ؛ لكراهتهم في « أحد عشر إلى تسعة[5] عشر » أن تُجعَل ثلاثة أسماء كاسم واحد .

وفي « عشرين »[6] و أخواته لم يجز حذف النون للإضافة ؛ لأنه ليس بنون جمع حقيقة ، و لم تمكن الإضافة مع إثبات النون ؛ لمشابهتها لنون الجمع ، وربما جاء في[7] نحو : « عشرو درهم » وهو قليل[8] .

و أما إفراده فلأن الجمعية تفهم من العدد المميز ، والمفرد أخص فاقتصر عليه .وإذا جاء النعت كان تابعاً للتمييز الذي هو المعدود ، تقول : « عندي عشرون رجلاً كريماً » ، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه قال تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ [9]. ويجوز وصف العدد أيضاً على قلة نحو[10] : « عندي عشرون رجلاً كرامٌ » .

---

(١) في (غ) : مميز .

(٢) في (ش) و (غ) : دون .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٣ ، وشرح التصريح ٤٥٤/٢ ، والخزانة ٣٤٥/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧٠، والمفصل ٢٦٣، وشرح المفصل ٦/ ٢١ – ٢٣ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧١ .

والأهاتم : بنو الأهتم بن سنان .

والشاهد فيه « ثلاث مئين » حيث جمع « مائة » على « مئين » وهذا في ضرورة الشعر .

(٤) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٥) في (غ) : تسعة وتسعين .

(٦) في (ش) و (غ) : عشرون .

(٧) سقطت من (أ) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٩/٢، وشرح الرضي ٣٧٣/٣ .

(٩) يوسف : ٤٣ .

(١٠) سقطت من (ش) .

قوله : (**ومُمَيِّزُ « مائةٍ » ، و « ألفٍ » ، وتثنيتهما ، وجمعه**) .

أي : تثنية « المائة[1] » و « الألف » ، وجمع الألف ؛ إذ « المائة » لا تجمع في العدد .

قوله : (**مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ**) .

أمَّا خفضه فعلى الإضافة . وأمَّا إفراده فلأن لفظ العدد كافٍ في الدلالة على الجمعية ، فاقتصر على المفرد ؛ لأنه أخف .

وقد يجمع مميز « المائة » نحو : « مائة رجال » . وقد يفرد منصوباً ، قال[2] :

إذا عَاشَ الفَتَى مائتينِ عَاماً[3] فَقَدْ ذَهَبَ البَشَاشَةُ والفَتَاءُ

وقال ابن الحاجب : [فيمن قرأ قوله تعالى][4] : ﴿ ثَلَثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[5] بالتنوين وهي عن غير [6] حمزة والكسائي [7] : « إنه على البدل ، لا على التمييز ، و إلا لزم الشذوذ [من وجهين : جمع مُميِّز « مائة »][8] ، ونصبه . فكأنه قال : « ولبثوا سنين » . قال : « وكذا قوله : ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[9] ، و إلا لزم الشذوذ بجمع المميز[10] »[11] .

واعلم أنك إذا وصفت المميِّز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار// اللفظ والمعنى نحو : « ثلاثون رجلاً ظريفاً ، وظرفاء » ، و « مائة رجل طويل ، وطوال » ، قال[12] : **٨٥/ ب**

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١/ ٢٠٨ ، والعلل للوراق ٣٣٨ ، والحماسة البصرية ٢/ ٣٨١ ، وخزانة الأدب ٧ / ٣٥٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٦/ ٢١ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٤ .
والشاهد فيه « مائتين عاماً » حيث أفرد مميز « المائة » ونُصب .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) مابين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٥) الكهف : ٢٥ .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو غير .

(٧) قرأ حمزة والكسائي بإضافة « مائة » إلى « سنين » . ولم يضف الباقون ونوَّنوا « مائة » .
ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٥٨ ، والفتح الرباني في القراءات ٢٠٨ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) الأعراف : ١٦٠ .

(١٠) في (غ) التمييز .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٣ .

(١٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ١٩٣ ، وشرح القصائد العشر ٢٧٢ ، والخزانة ٧/ ٣٦٤ . وبلا نسبة في العلل للوراق ٣٤٢ ، وشرح المفصل ٣/ ٥٥ ، ٦/ ٢٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٥ . =

فِيْهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبةً سُوداً كخافيةِ الغُراب الأدْهَمِ

[حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً]

قوله : (**وإذا كَانَ المَعْدُودُ مُؤَنَّثاً واللَّفْظُ مُذَكَّراً ، أو بالعَكْسِ فَوَجْهَانِ**) .

يعني مثل قولك : « شخص » إذا أطلقته على امرأة . و« نفس » إذا[1] أطلقتها على رجل. ففي الأول : المعدود مؤنث ، ولفظ « الشخص[2] » مذكر . وفي الثاني : المعدود مذكر ولفظ « النفس » مؤنث . فلك أن تعتبر اللفظ ، وهو الأقيس[3] والأكثر في كلامهم[4] ، فتقول : « ثلاثة أشخص » ، وأنت تريد النساء ، و « ثلاثة أنفس » وأنت تريد الرجال ، ويجوز أن تعتبر المعنى فتقول : « ثلاثة أنفس » للرجال ، و « ثلاث أشخص »[5] للنساء ، قال[6] :

فَكَانَ[7] مَجِنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومُعْصِرِ.

[عدم تمييز الواحد والاثنين]

قوله : (**ولا يُمَيَّزُ « واحدٌ ، واثنانِ » اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ عَنْهُمَا**) .

إنما لم يُمَيَّز « واحد ، واثنان » ؛ لأن ألفاظ العدد قُصد بها الدلالة على نصوصية العدد لمَّا[8] لم يكن الجمع مفيداً لذلك ، [فلو قالوا : « رجال » لم يعلم عددهم ، ولو قالوا « ثلاثة » لم

= والرواية فيها : الأسحم .

والشاهد فيه « حلوبة » على أنه يجوز وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار ، كما في البيت ، فإن « حلبة » مميِّز مفرد للعدد وقد وصف بالجمع وهو « سود » جمع « سوداء » .

(١) في (ش) و (غ) إن .

(٢) في (غ) : شخص .

(٣) في (غ) : وهو الأكثر و الأقيس في كلامهم .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٩٩/٣، وشرح الرضي ٣٧٧/٣ .

(٥) في (غ) : شخوص .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠ ، والكتاب ٣/ ٥٦٦ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، والخصائص ٢/ ٤١٧ ، والخزانة ٧/ ٣٦٨ . وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٤٨ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٧ .

والمجن : الترس . والكاعب : المرأة حين يبدو ثديها للنهود . ومعصر : التي بلغت عصر شبابها وأدركت ، وقيل : أول ما أدركت وحاضت .

والشاهد فيه قوله : « ثلاث شخوص » على أنه يجوز اعتبار المعنى ، فتجرد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي ، كما هنا ، فإنه جرد « ثلاثاً » من التاء لكون « شخوص » بمعنى نساء ؛ بدليل الإبدال عنه بما بعده .

(٧) في (ش) : وكان .

(٨) في (غ) : ولَمَّا .

يعلم ما هي ، فلما كان نحو : « رجل ، ورجلان » يفيد][1] المعنيين[2] معاً استغني عن ذكر لفظ العدد معه ، فلم[3] يقولوا « واحد رجل » ، ولا [« واحد رجلين » ، ولا « واحد رجال » ؛ لأن لفظ « رجل » وحده يفيد الوحدة والمعدود ، ولم يقولوا][4]: « اثنا رجل » ، ولا « اثنا رجلين » ولا « اثنا رجال[5] » ؛ لأن[6] لفظ « رجلين » يفيد[7] الاثنينية ، وقوله[8]:

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

ضرورة .

قوله : (**اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ[9] عَنْهُمَا**) . يعني : استغناء بلفظ التمييز في إفادة الوحدة والاثنينية عنهما ، أي : عن العددين اللذين هما « واحد واثنان[10] »

[تعريف العدد]

واعلم أنك إذا قصدت تعريف العدد المفرد عن الإضافة والتركيب أدخلت اللام عليه ، وقلت مثلاً : « العشرون رجلاً ، الثلاثة والثلاثون رجلاً ، والعشرة والمائة بعيراً » .

وتدخل اللام على المضاف إليه في تركيب الإضافة نحو : « ثلاثة الدراهم ، ومائة الدرهم[11] ، وثلاث المائة ، وأربعة الآلاف » . وإن تكررت الإضافة فعلى الأخير نحو : « ثلثمائة الألف،وثلثمائة ألف الدرهم، وثلثمائة ألف ألف ألف الدرهم». وشذَّ:« الثلاثة الأثواب»[12].

---

(١) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : المعنيان .

(٣) في (أ) : فلو .

(٤) مابين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) في (غ) : رجالاً .

(٦) في (غ) : لكون .

(٧) سقط من (غ) .

(٨) الرجز لجندل بن المثنى في شرح التصريح ٤٤٧/٢ ، ولخطام الجاشعي في الخزانة ٧/ ٣٤٧ . وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٦٩ ، ٦٤٢ ، والمقتضب ٢/ ١٥٦ ، وشرح المفصل ٤/ ١٤٣ ، ١٤٤ ،١٦/٦ ، ١٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٨ .

والشاهد فيه « ثنتا حنظل » حيث تمييز العدد « ثنتان » ضرورة ، والأصل « حنظلتان » بدون العدد .

(٩) في (غ) تمييزه .

(١٠) في (ش) : اثنين .

(١١) في (غ) : الدراهم .

(١٢) لدخول حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً ، وهذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون[1]: هو قياس . وقد مر في باب الإضافة[2] .

وفي المركب يدخل على الأول نحو : « الأحد عشر درهماً » . وقد يدخل على الجزءين بضعف[3] نحو : « الأحد العشر درهماً » ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس[4] . [و[5]نحو : « الأحد العشر الدرهم »[6] ، وهو عند بعض الكوفيين قياس [7]][8] .

[حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث]

واعلم أن العدد المُمَيَّز بمذكر[9] و مؤنث إن فصل[10] بينه و بينهما بـ« مِن » أو « بين » فالغلبة للتذكير نحو : « اشتريت عشرةً بين عبد وأمة ، ورأيت خمسةَ عَشَرَ من النوق والجمال » إلا أن يكون المميِّزان [11] « يوماً ، وليلة » فالغلبة للتأنيث قال[12] :

فَطَافَ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ وكانَ النَّكِيرُ أنْ تُضِيفَ[13] وتَجْأَرا

[إذ[14] التاريخ مبني على الليالي . قال سيبويه : « يجوز في القياس خمسة عشر من بين

---

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير ٢١٤، والمفصل ٢٦٥، واللباب ١/ ٣٢٦، وشرح المفصل ٦/ ٣٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٩ .

(٢) ينظر : ص ٣١٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : العلل في النحو للوراق ٣٣٠ ، وشرح اللمع للضرير ٢١٤ ، وشرح المفصل ٦/ ٣٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ٢٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٩ .

(٥) بدون واو في (ش) .

(٦) أي : دخول التعريف على الجزءين والتمييز .

(٧) ينظر : العلل في النحو للوراق ٣٣٠ ، وشرح اللمع للضرير ٢١٤ ، وشرح المفصل ٦/ ٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٧٩ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (أ) : لمذكر .

(١٠) في (غ) : إن فصل بمذكر و مؤنث .

(١١) في (ش) : المميز .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٤١ ، والكتاب ٣/ ٥٦٣ ، و إصلاح المنطق ٢٩٨ . وبلا نسبة في المقرب ١/ ٣١١ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٨٠ ، ومغني اللبيب ٨٦٧ .

والرواية فيها : فطافت ، أن نضيف .

وصف بقرة وحشية أكل السبع ولدها ، فطافت ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه ، ولا إنكار عندها ولا غَنَاء إلا الإضافة وهي الجزع والإشفاق والجُؤار وهو الصياح .

والشاهد فيه « ثلاثاً » حيث إن المميزان « يوم ، وليلة » فالغلبة للتأنيث .

(١٣) في (أ) : أن لا . وفي (غ) : بدون (أن لا) .

(١٤) في (أ) و (ش) : إذا .

يوم وليلة » ، لكنه ليس بحد كلام العرب »[1] .

و إن لم يفصل بهما[2] ، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود فالغلبة للأسبق نحو : « خمسةُ أَعْبُدٍ وآمٍ[3] ، وخمسُ آم وأعبد » . وكذا في عدد عُطِفَ عليه هذا العدد المضاف نحو : « ثلاثةٌ ومائةُ رجلٍ وامرأةٍ ، وثلاثٌ وألفُ ناقةٍ وجملٍ » .

وإن كان المعدود منصوباً فإن كان المذكر[4] من المميزين عاقلاً فالعبرة به نحو : « خمسة عشر امرأة ورجلاً ، وخمسة وعشرون ناقة ورجلاً » ، و إلا فالعبرة // بالأسبق نحو : « ثلاثة عشر جملاً وناقة ، وأربع عشرة عمامة وثوباً » . ١/٨٦أ

وإذا كان المميز « يوماً ، وليلة » نحو : « سرتُ أربعَ عَشْرَةَ يوماً وليلة » فالمراد : أربع عشرة ليلة ، و أربعة عشر يوماً ؛ لأن مع الليالي أياماً بعدها[5] .

واعْتُبِرَتْ الليالي ؛ لأن الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم ؛ لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية ؛ لأن أكثرهم أهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال ، فأول الشهر عندهم الليل ؛ لأن الاستهلال في الليل][6].

[الاشتقاق من ألفاظ العدد]

قوله : (**وتَقُولُ لِلْمُفْرَدِ مِنْ المُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ : الثَّانِي والثَّانية ، إلى العَاشِرِ والعَاشِرَةِ لا غَيْرُ . [و بِاعْتِبَارِ حَالِهِ : الأَوَّلَ والثَّانِي ، والأُولَى والثَّانية ، إلى العَاشِرِ والعَاشِرةِ ، والحادي عَشَرَ و الحَادِيَةَ عَشْرةَ ، والثَّانِي عَشَرَ والثَّانيةَ عَشْرَةَ إلى : التَّاسِعَ عَشَرَ والتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ][7]**) .

يعني بالمفرد : الواحد ، وبالمتعدد : المعدود . فإذا كان هناك معدود معيَّن كـ« عشرة رجال » مثلاً ، وقصدت ذكر واحد منهم بلا ترتيب فقل : « هذا واحد العشرة ، أو أحدهم[8] » . وإن قصدت إلى واحد منهم[9] مع حفظ الترتيب العددي ، فإذا قصدت إلى ذلك

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٦٤ .

(٢) في (غ) : بينهما .

(٣) مفرد أَمَة ، وجمعها : إمَاءٌ ، و آمٌ بوزن عام ، و إمْوَانٌ بوزن إخوان . ينظر : مختار الصحاح (أما) ١١.

(٤) في (أ) : المفرد

(٥) في (غ) : بعدها .

(٦) كل هذا سقط من (ش) .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩.

(٨) في (غ) : واحدهم .

(٩) سقطت من (أ) .

الواحد المعيَّن درجته ، ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله ، ودرجته التي هو فيها ، لا باعتبار عدد آخر كالثالث بمعنى الواحد من الثلاثة ، والثاني أي : الواحد من الاثنين ، وهو معنى قوله : (**باعتبار حاله**) .

وإن قصدت إلى ذلك الواحد بالنظر إلى درجته ، والتي تحت درجته ، فيكون واحداً من درجته [بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته مرتفعة إلى درجته ، وجعله للمجموع اسم درجته][1] بسبب انضمامه إلى ما تحته نحو : « هو ثالث اثنين » أي : واحد من ثلاثة ؛ بسبب انضمامه إلى اثنين ، وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، حتى صار واحدها ، ومُحِيَ عن المجموع اسم الاثنين . فمعنى « ثالث اثنين [2] » : مُصيِّر اثنين ثلاثة بنفسه ؛ إذ صار « اثنان [3] » معه ثلاثةً . وهذا معنى قوله (**باعتبار تصييره**) . وهذا الذي بمعنى التصيير لا يبنى من واحد ؛ إذ ليس تحته عدد ، ولا يضاف إلا إلى ما نقص عن مرتبته بواحد كـ« رابع ثلاثة ، وخامس أربعة » ، فلا يضاف إلى ما تحته بدرجتين ، ولا إلى مرتبته ، ولا إلى ما فوقها .

ولا يبنى مما فوق العشرة ؛ لأن لكل[4] من الاثنين إلى العشرة فعل[5] يبنى منه هذا الاسم نحو : « ثنيت ، وثلثت ، وربعت إلى عشرت » ، دون ما فوق العشرة . وأجاز سيبويه [6] أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير . قال أبو عبيدة[7] : « كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم » أي : جعلتهم ثلاثين ، و « كانوا[8] تسعة وثلاثين فربعتهم »[9]. وكذا إلى المائة[10] . قال السيرافي : « إن كثيراً من النحويين يمنعون الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة ، وهذا هو القياس . ومنهم من يجيزه ، ويشتقه من لفظ « النيِّف » ، ويقول : « هذا ثاني أحد عشر ، وثالث اثني

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) . وفي (ش) : الاثنين .

(٣) في (غ) : اثنين .

(٤) في (غ) : لك.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٦١ .

(٧) هو معمر بن المثنى التيمي البصري اللغوي ، أخذ عن يونس و أبي عمرو ، و أخذ عنه أبو عبيد و أبو حاتم ، و هو أول من صنف في غريب الحديث ، و صنف المجاز ، و الخيل ، و خلق الإنسان . مات سنة ٢١٠هـ .
ينظر : مراتب النحويين ٥٧، و نزهة الألباء ٨٤، و البلغة٨٣، و بغية الوعاة ٢/٢٩٤ .

(٨) في (أ) : كان .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٨٥ ، والنجم الثاقب ٢/ ٧٨٩ .

(١٠) في (غ) : المائة دون ما فوق العشرة .

عشر»[1] . قال المبرد : « هذا لا يجوز ؛ لأن هذا الباب[2] يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ، ونحن لا نقول : « ربعت ثلاثة عشر » . قال : ولا أعلم أحداً حكاه »[3] .

و[4] قال نجم الدين : « إنما لم يجز الاشتقاق من فوق العشرة بمعنى المصيِّر[5]، وجاز بمعنى « أحد » نحو: « ثالث ثلاثة عشر » ؛ لأن ما هو بمعنى الأحد في صورة اسم الفاعل ، وليس به[6]كـ« حائط ، وكاهل » فلا بأس أن يبنى من أول جزئي المركب ؛ إذ لا يحتاج إلى مصدر [ولا فعل . وأما المصيِّر فهو اسم فاعل حقيقة ، واسم الفاعل لا بدَّ له من فعل ومصدر][7]، ولم يثبت[8] فعل ومصدر[9]مبنيان من مثل هذا المركب . [و أما ما حكى أبو عبيدة فإنما كان ذلك في العقود فقط ، أعني : ثلاثين و أخواته ، ولم يكن من[10] المركب][11]. والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصيِّر[12] على ما هو بمعنى الأحد . ولم يقل ذلك عن سماع »[13] .

وأما الذي[14] باعتبار حاله ، فإن لم يضف قلت : « الأول ، والثاني » إلى « العاشر » . ويجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً فتقول : « الحادي عشر، الثاني[15] عشر » ، وتسكِّن يائي « الحادي ، والثاني » .

وأما العشرون وأخواتها ، والمائة والألف ، فلفظ المفرد من المتعدد ، ولفظ // العدد فيهما شيء[16] واحد . **٨٦/ ب**

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٨٥ .
(٢) في (غ) : الثاني .
(٣) ينظر : المقتضب ٢/ ١٨٢ ، ١٨٣ .
(٤) بدون واو في (غ) .
(٥) في (ش) : التصيير .
(٦) أي : ليس به معنى .
(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٨) في (ش) و (غ) : ولم يثبتا .
(٩) سقطت من (ش) و (غ) : فعل ومصدر .
(١٠) في (ش) : في .
(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٢) في (غ) : التصيير .
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٨٥ .
(١٤) سقطت من (ش) .
(١٥) في (غ) : والثاني .
(١٦) سقطت من (ش) .

وتقول في المعطوف : « الثالث والعشرون ، والثالث والمائة ، والرابع والألف » .

وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه ، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون[1] العشرين[2] فلك أن تضيفه إلى أصله ، وهو الأغلب ، أو[3] إلى ما فوقه . فلفظ « الأول » لا يضاف إلا إلى ما فوقه نحو: « أول العشرة ، وأول الخمسة » ، ولا يضاف إلى « الأحد » فلا يقال: « أول الأحد ، وأول الواحد » . فمعنى « ثالث ثلاثة » أي : أحد ثلاثة . وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه . و[4] أما غير لفظ[5] « الأول » فيجوز فيه الوجهان نحو[6] : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾[7] ، و « ثاني السبعة ».

فإن جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت:«حاديْ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» ،و« ثالثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ »، فالمركب الأول [بجزئيه[8] مضاف[9] إلى المركب الثاني . وكلا جزئي المركبين[10] مبنيان.

و « ثَالِثُ ثلاثةَ عَشَرَ » بحذف الجزء الثاني[11] من المركب الأول][12] أكثر استعمالاً لخفته[13] ، فيعرب « ثالث » بوجوه الإعراب ؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه ، ويجوز حذف أول المركب الثاني[14] ، أعني « ثلاثة » فيبقى : « ثالث عشر » بالبناء فيهما . وجوز الكوفيون[15] إعراب « ثالث » مع بناء[16] « عشر » . قال السيرافي:« هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا »[17].

---

(١) في (ش) : هو دون .
(٢) في (غ) : العشرون .
(٣) في (غ) : و.
(٤) سقطت الواو من (ش) .
(٥) في (ش) : أما لفظ غير الأول .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) التوبة : ٤٠ .
(٨) في (ش) : بجزئه .
(٩) سقطت من (ش) .
(١٠) في (ش) : المركب .
(١١) في (ش) : بحذف عشر .
(١٢) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٣) ينظر : الكتاب ٥٦٠/٣، وشرح الرضي ٣٨٧/٣.
(١٤) سقطت من (غ) .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٨٧ ، والارتشاف ٧٦٩/٢.
(١٦) في (ش) : (بوجوه الإعراب مع عشر) بدل (ثالث مع بناء) .
(١٧) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٨٧ .

قال نجم الدين : « واعلم[1] أن لقولك : « ثالث ثلاثة عشر » بإعراب « ثالث » معنيين :

أحدهما : الجزء الثالث من العدد « الثلاثة عشر » ، وعلى هذا يجوز أن يقال[2] : « ثالث اثني عشر ، وثالث أربعة عشر » ؛ لأن « ثالث » من « الثلاثة » ، لا من « ثلاثة عشر » . ولم يحذف منه شيء .

وثانيهما : أنه الجزء الواحد من « ثلاثة عشر » ، وعلى هذا لا يجوز : « رابع ثلاثة عشر ، وثالث اثني عشر » ، ويجوز : « ثالث أربعة عشر »[3] .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ قِيْلَ في الأَوَّلِ : ثَالِثُ اثْنَيْنِ [أي : مُصَيِّرُهُمَا مِنْ ثَلاثَتِهِمَا]**[4] . **وفي الثاني : ثَالِثُ ثَلاثَةٍ [أي: أَحَدُهَا]**[5]) .

أي : من أجل اختلاف الاعتبارين[6] : اعتبار التصيير ، واعتبار الحال اختلف إضافتهما ، فإضافة المصيِّر إلى ما دونه ، قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾[7] ، وإضافة ما هو بمعنى الواحد إلى مثله أو إلى ما فوقه قال تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾[8] ، وقال تعالى[9] : ﴿ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾[10] .

واعلم أن حكم « فاعل » المذكور سواء كان بمعنى المصيِّر ، أو الواحد أو غيرهما حكم اسم الفاعل في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث : « الثانية » و « الثالثة » إلى « العاشرة » .

---

(١) سقطت من (غ) : واعلم .

(٢) في (ش) و (غ) : تقول .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٣٨٨ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩.

(٦) في (غ) : اعتبار المعنيين .

(٧) المجادلة : ٧ .

(٨) المائدة : ٧٣ .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) التوبة : ٤٠ .

وفي المركب[1] : « الثالثة عشرة[2] » ، وفي المعطوف : « الثالثة والعشرون » ، تؤنث الاسمين في « الثالثة عشرة » ، كما تذكرهما في « الثالث عشر[3] » .

(١) في (أ) : المذكر : الثالث عشرة .

(٢) في (غ) : عشر .

(٣) سقطت من (غ) .

[المذكر والمؤنث]

قوله : (**المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ . المُؤَنَّثُ : مَا فِيْهِ عَلامَةُ تَأْنِيثٍ لَفْظاً أو تَقْدِيراً . والمُذَكَّرُ بِخِلافِهِ**) .

هذا أيضاً تقسيم آخر للاسم إلى مذكر ومؤنث . وقد قدم حد المؤنث ؛ لأنه ثبوتي ، والمذكر[١] نفي[٢] . وإنما تعرف الأعلام بملكاتها[٣] .

فقوله : (**ما**) جنس الحد ، وبقية الحد فصل للمذكر .

وقوله : (**لفظاً أو تقديراً**) يريد به أن العلامة قد تكون ملفوظة كـ« حبلى و حمراء و فاطمة » ، وقد تكون مقدرة كـ« هند ، وعين » ؛ لأنه يصغر على « هنيدة ، وعيينة » .

وينقسم المؤنث إلى حقيقي نحو : « ضاربة ، ونفساء ، وحبلى » . وإلى[٤] غير حقيقي نحو : « غرفة ، وصحراء ، وبشرى » . ولا يُقَّدر من العلامات إلا التاء ؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك .

قوله : (**وعَلامَةُ التَّأْنِيْثِ : التَّاءُ ، والأَلِفُ مَقْصُورَةً ومَمْدُودَةً**) .

تاء التأنيث في الاسم أصل ، وما في الفعل فرعه[٥] ؛ ولذلك كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتحملها للحركات ، وبانقلابها « هاء » في الوقف .

وتاء التأنيث قد[٦] تدخل الحرف كـ« رُبَّتَ » إذا كان المجرور بها مؤنثاً كقوله[٧] :

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتِ حَصَاةَ قَلْبِيْ ورُبَّتَ رَمْيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامِي

وقد جاء[٨] :

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : يعني .

(٣) قال ركن الدين : ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الأعدام . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٢٤ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) في (ش) : فرعية .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المستقصي ٢/ ١٠٥ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٠ ، ولسان العرب (طعم) ، والخزانة ٧/ ٣٩٢ .
وحصاة القلب : حبَّته .
والشاهد فيه « ربت » حيث لحقت تاء التأنيث « رب » ؛ لأن المجرور بها مؤنثاً .

(٨) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٠٣، وشرح المفصل ٨/ ٣٢ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٠ ، والخزانة ٧/ ٣٩٣ .=

يا صاحبَا رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ *

وفي « ثَمَّتَ » إذا عطفت بها قصة على قصة ، قال ابن دريد[1][2]:

ثَمَّتَ طَافَ وانْثَنَى مُسَلِّماً ثَمَّتَ جَاءَ المَرْوَتَيْنِ فَسَعَى

لا مفرد على مفرد .

وفي « لات » لمشابهتها[3] // « ليس » ، قال تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[4] . أ/٨٧

وفي « لعل » يقال : لعلت[5] .

والألف الممدودة في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد ، فاجتمع ألفان ، فلو حذفت أحدهما عاد الاسم مقصوراً ، فقلب ثانيهما إلى حرف يقبل[6]الحركة أي : همزة .

ويعلم تأنيث ما التاء فيه مقدرة بالضمير الراجع إليه نحو : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[7] ، وبالإشارة إليه نحو : ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ﴾[8] ، وبإلحاق علامة التأنيث بفعله أو شبهه المسند إليه ، أو إلى ضميره نحو : « الشمس طلعت » ، ﴿ وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ[9] ﴾[10]، و ﴿ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ ﴾[11] ، و ﴿ لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً ﴾[12] ، و ﴿ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾[13] . [و بمصغره نحو :

= وعجزه : يسألُ عنْكَ اليومَ أو يَسْأَلُ عَنْ .

والشاهد فيه : « ربت » حيث جاء المجرور مذكراً لـ« ربت » ، وهو « إنسان » ، وذلك خلاف الأصل .

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، اللغوي ، مولده بالبصرة ، وقرأ على علمائها ، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات ، روى عن خلق منهم : أبو سعيد السيرافي ، والمرزباني ، وأبو الفرج الأصبهاني . صنف الجمهرة في اللغة ، و اشتقاق أسماء القبائل ، والمقصور والمدود . مات سنة ٣٢١ . ينظر : تاريخ بغداد ٢/ ١٩٥ ، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٢٧ ، و إنباء الرواة ٣/ ٩٢ ، و سير أعلام النبلاء ١٥/ ٩٦ ، وبغية الوعاة ١/ ٧٦ .

(٢) البيت لابن دريد في ديوانه ١٧٩ .

(٣) في (ش) : لمشابهة .

(٤) ص : ٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣٩١/٣ .

(٦) في (ش) و (غ) : ثقيل .

(٧) الشمس : ١ .

(٨) القصص : ٨٣ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) القيامة : ٢٩.

(١١) الصافات : ٤٥ ، ٤٦ .

(١٢) المعارج : ١٥ ، ١٦.

(١٣) الأنبياء : ٨١ .

« قُديرة » ، وبتجرد عدده من التاء نحو :« ثلاث أذرع ، وعشر أرجل »][1] ، وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كـ« فواعل » في الصفات نحو : « طوالق »[2] .

[معاني التاء]

واعلم أن التاء تجيء لأربعة عشر معنى :

أحدها : الفرق بين المذكر و المؤنث . وذلك قياس في الصفة كـ« ضاربة ، و مضروبة ، وحسنة ، وبصرية » . وأما « رَبْعة[3]، ويفعة » في المذكر فلكونهما[4] في الأصل صفة « النفس ، أي : نفس ربعة ، و[5]يفعة[6][7] .

وسماع في الجامد نحو : « امرأة ، ورَجُلة[8] ، وإنسانة ، وغلامة » .

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة ، والمصادر من أجناسها كـ« نخل ، ونخلة . وتمر ، وتمرة . وبط ، وبطة . ونمل ، ونملة . وضرب ، وضربة . وإخراج ، و إخراجة » . والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد[9] .

وقد جاء قليلاً للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها نحو : « سفين ، وسفينة . ولبِن ، ولبنة » .

والجنس المميز واحده بالتاء يُذَكِّره الحجازيون[10] ، ويؤنثه غيرهم . وقد جاء الوجهان

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) تنظر علامات المؤنث الذي لا علامة فيه في التبصرة ٦١٧/٢، و المقدمة الجزولية ٢٥٤، والتسهيل مع شرحه شفاء العليل ٩٩٩/٣، وشرح الرضي ٣٩٢/٣ .

(٣) قال في اللسان (ربع) ١٠٧/٨: « يقال : رجلٌ مَرْبُوع و رَبْعٌ و رَبْعَة و رَبَعَة أي : مَرْبُوعُ الخَلْق لا بالطويل ، ولا بالقصير، وُصِف المذَكَّر بهذا الاسم المؤنّث كما وصف المذكر بـ« خَمْسة » ونحوها حين قالوا: رجال خمسة. والمؤنث رَبْعة و رَبَعة كالمذكر، وأَصله له » .

(٤) في (ش) : فلكونها . وفي (غ) : لكونهما .

(٥) سقط الواو من (غ) .

(٦) في (غ) يفعة ويفاع .

(٧) قال في اللسان (يفع) ٤١٥/٨: « غلامٌ يافِعٌ ، و يَفَعةٌ ، و أَفَعَةٌ ، و يَفَعٌ: شابّ، وكذلك الجمع والمؤنث، وربما كسِّر على الأَيْفاع فقيل: غلمان أَيْفاعٌ و يَفَعةٌ أَيضاً » .

(٨) قال في اللسان (رجل) ١٥٥/٥: « يقال: امرأَة رَجُلة إِذا تشبهت بالرجال في الرأْي والمعرفة » .

(٩) سقطت الواو من (غ) .

(١٠) ينظر : المفصل ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٥/ ١٠٦ ، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٣ .

في القرآن الكريم قال تعالى[1] : ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[2] ، و ﴿ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[3] . وأكثر ما يجيء التاء التاء لهذين المعنيين ، وهي فيهما عارضة غير لازمة .

الثالث : الدلالة[4] على الجمع ، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي على على « فاعل ، أو فَعُول [5]» ، أو صفة منسوبة بالياء ، أو على « فعَّال » نحو : « خرجتْ خارجة على الأمير ، وسابلة ، وواردة ، وشاربة » ، ونحو : « رَكُوبٌ ورَكُوبةٌ ، وحَلُوبٌ وحَلُوبةٌ ، و قَتُوبٌ و قَتُوبةٌ » ، ونحو:« البصرية ، والكوفية ، والمروانية ، والزبيرية ، والجمَّالة ، والبغَّالة ، والحمَّارة » . وقد جاء : « حلوبة » للواحد ، و « حلوب » للجنس[6] . فالتاء إذن للوحدة[7] . وقد قيل : « الركوب والركوبة » بمعنى . وكذا « الحلوب والحلوبة » ، فتكون التاء فيه للنقل إلى الاسمية .

الرابع : أن تدخل لتوكيد الصفة التي[8] على « فاعل ، أو فعّال ، أو مِفْعال ، أو فَعُول كـ« نَسَّابة ، ورَاوية[9] ، ومِطْرَابة ، وفَرُوقة[10] ، وملولة[11] » ، وهي في ذلك عارضة ، وفي الذي قبله . وقد تدخل على « فُعَلَ » بمعنى : « فاعل » ، وعلى « فُعْل » بمعنى : « مفعول » نحو : « سُبَبَة ، ولُعَنة ، وسُبَّة ، ولُعْنة[12] » ، وهي فيهما[13] لازمة .

الخامس : أن تدخل على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده معرب كـ« جوارية[14] ، ومَوازِجة[15] ، وكيالجة[1] » ، وهي فيه عارضة .

---

(١) سقطت من (ش) : قال تعالى .
(٢) الحاقة : ٧ .
(٣) القمر : ٢٠ .
(٤) في (ش) : للدلالة .
(٥) في (أ) : مفعول .
(٦) ينظر : اللسان (حلب) ١/٣٢٨.
(٧) في (ش) : للواحدة .
(٨) سقطت من (أ) .
(٩) في (غ) : رواية .
(١٠) رجلٌ فَرُوقَة : كثير الفزع . ينظر : اللسان (فرق) ١٠/٣٠٥.
(١١) رجل مَلٌّ، و مَلُولٌ، و مَلُولَة، وذو مَلَّة، وامرأة مَلُولَةٌ . و أَمَلَّهُ و أَمَلَّ عليه أي أسأَمه . مختار الصحاح (ملل)٢٦٤.
(١٢) في (ش) : بغية .
(١٣) في (ش) : فيها .
(١٤) مفردها : جَوْرب : وهو لفافة الرِّجل معرب وهو بالفارسية كورب . ينظر : اللسان (جرب) ٢/ ٢٣٠ .
(١٥) مفردها : مَوْزَجٌ ، وهو الخف . فارسي معرب . ينظر : اللسان (مزج) ١٣/ ٩٢ .

السادس : أن تدخل على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب ، كـ« الأشاعثة » جمع أشعثي . و « مشاهدة » جمع « مشهدي » ، والتاء فيه لازمة ؛ لكونها بدلاً عن الياء .

السابع : أن تدخل على الجمع الأقصى عوضاً عن الياء المحذوفة كـ« جحاجحة » في « جحجاح[٢] » . وأما « فرازنة[٣] » ، و زنادقة » فيجوز أن تكون عوضاً من الياء ، أو علامة للتعريب . والتاء في هذا لازمة مع حذف الياء .

الثامن : أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع ، وهي إما واجبة الدخول ، وذلك في بناءين « أَفْعِلَة » كـ« أَغْرِبَة » ، و « فِعْلة » كـ« غِلْمة » . وإما جائزة وذلك في ثلاثة أبنية : « فِعَالة » كـ« جِمَالة » . وقد تلزم في هذا[٤] كـ « حجارة ، و ذِكارة [٥]» . و « فُعولة » كـ« صُقورة ، وبُغُولة» . وقد تلزم كـ« عمومة، وخئولة » . والجمع الأقصى كـ« صياقلة »[٦] وليست بلازمة .

التاسع : دخولها لتأكيد معنى التأنيث كما في « ناقة ، ونعجة » ، وهذه التاء لازمة . قيل : وقد جاء للتأكيد في الصفة نحو : « عجوزة » ، والتاء فيه غير لازمة .

العاشرة : دخولها للتأنيث اللفظي كما في « غرفة ، وظلمة ، وعمامة » ، وهي لازمة .

الحادي عشر : دخولها عوضاً عن فاء الفعل كما في « عدة ، وزنة » ، أو[٧] عن لامه كما في « كرة ، وثبة » ، وهي لازمة .

الثاني عشر : دخولها عوضاً عن ياء الإضافة // نحو : « يا أبت » . /٨٧ ب

الثالث عشر : دخولها علامة للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وعلامة على كون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف كـ« النطيحة ، والذبيحة » ، وهذه التاء أكثرها غير لازمة .

الرابع عشر : دخولها[٨] عوضاً عن ألف التأنيث ، كما في « حُبيرة » تصغير « حبارى »

---

(١) مفردها : كَيْلَجَة ، وهي مكيال والجمع كَيَالج وكيالجة أيضاً ، والهاء للعجمة . ينظر : اللسان (كلج) ١٢/ ١٣٩ .

(٢) الجحجاح : السيد الكريم جمعه : جَحَاجِحَة والهاء فيه لتأكيد الجمع . ينظر : اللسان (جحجح) ٢/ ١٨١ .

(٣) في اللسان « فرزن » ١٠/ ٢٢٠ : « الفِرْزان : من لُعَبِ الشطرنج أعجمي معرب ، وجمعه فرازين » .

(٤) في (ش) : هذه .

(٥) قال في اللسان (ذكر) ٥/ ٤٩ : « الذَّكر خلاف الأنثى ، والجمع ذُكور ، و ذُكُورة ، و ذِكار ، و ذِكارة ، و ذُكران، وذِكَرَة .

(٦) الصَيْقَلُ : شَحَّاذُ السيوف و جَلَّاؤُها ، والجمع صياقل وصياقلة . ينظر : القاموس (صقل)٩٤٠.

(٧) في (ش) : و .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

هذا عند أبي عمرو[1] . وغيره يقول[2]: « حُبَيِّر »[3] .

قال الزمخشري : « يجمع هذه الوجوه أنها للتأنيث ، وشبهه »[4] .

ويغلب في الصفات المختصة بالإناث التي على وزن « فاعل ، و مُفعِل » ألا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كـ« حائض ، وطالق ، ومرضع ، ومطفل » ، فإن قصد[5] فيها معنى معنى الحدوث فالتاء واجبة نحو : « حاضت » فهي حائضة ، و « طلقت » فهي طالقة . وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد[6] فيها[7] معنى الحدوث نحو : « مرضعة ، وحاملة » .

وربما جاءت مجردة عن التاء صفةٌ مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يُقصد[8] الحدوث نحو : « جمل ضامر ، وناقة ضامر ، ورجل أو امرأة عانس » .

[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث]

ومما لا يلحقه التاء أيضاً في الأغلب مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث « مِفْعَال ، ومِفْعيل[9] ، و مِفْعل[10] ، وفَعَال » كـ« مِعطار ، ومِحْرب[11] ، ومِنطيق ، وحَصَان » ، وكذا « فَعُول » بمعنى : « فاعل » نحو : « صبور » ، و « فَعُول » بمعنى : « مفعول » يستوي فيه المذكر والمؤنث [أيضاً كـ« ركوب ، وجزور » ، لكن كثيراً [12] ما تلحقها التاء علامة للنقل إلى الاسمية لا للتأنيث ، فيكون بعد لحاق[13] التاء أيضاً صالحاً[14]للمذكر والمؤنث][15] . و « فعيل » بمعنى : « مفعول » مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولا تلحقه التاء نحو : « رجل قتيل ، وامرأة

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٣٧/٣، والأصول في النحو ٤٧/٣، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٧ .
(٢) في (غ) : تقول .
(٣) ينظر : الكتاب ٤٣٦/٣، والأصول في النحو ٤٧/٣، وشرح الرضي ٣/ ٣٩٧ .
(٤) ينظر المفصل : ٢٤٥ .
(٥) في (غ) : قصدت .
(٦) في (غ) : تقصد .
(٧) سقطت من (أ) و (غ) .
(٨) في (غ) : تقصد .
(٩) سقطت من (ش) .
(١٠) في (غ) : مفعل ومفعيل .
(١١) رَجُلٌ حَرْبٌ ومِحْرَبٌ ومِحْرَابٌ : شديد الحرب شجاع . ينظر : القاموس (حرب) ٨١ .
(١٢) سقطت من (أ) .
(١٣) في (ش) : إلحاق .
(١٤) في (أ) : صالح .
(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

قتيل » إلا أن يحذف موصوفه نحو : « هذه قتيلة فلان » . وقد يشبه بـ« فعيل » بمعنى : « فاعل » فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف[1] ، كما يحمل « فعيل » بمعنى: « فاعل » عليه فتحذف فيه التاء نحو[2] : « ملحفة جديد » . قال نجم الدين : « وقيل[3] إن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[4] منه[5] »[6] .

[أوزان ألف التأنيث المقصورة]

وأما ألف التأنيث المقصورة فإنه يعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ، ولا تاء[7] تأنيث؛ تأنيث؛ لأن الألف المقصورة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب : للإلحاق كـ« أرطى»[8] الملحق بـ« جعفر » ، وللتكثير[9] كـ« قَبَعْثَرَى »[10] ، وللتأنيث كـ« حبلى » .

و[11]التي لتكثير حروف الكلمة لا تكون إلا سادسة يلحقها التنوين .

وتتميز ألف التأنيث من التي للإلحاق بأن يجعل مكان الألف في وزن هي فيه لاماً[12] ، فإن لم يجيء على ذلك الوزن اسم علمت أنها للتأنيث كـ«أَجَلَى»[13] ؛ لأنه لم يجيء اسم على « فَعَلَل » . و بلحوق التنوين ، أو التاء بألف الإلحاق دون ألف التأنيث .

فمن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث « فُعْلى » في الغالب ، وقد حكى سيبويه

---

(١) نحو : امرأة قتيلة ، أي قاتلة .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) هو قول الزمخشري في المفصل ٢٤٧ . وانظر : شرح المفصل ١٠٢/٥، والإيضاح لابن الحاجب ٥٦٠/١ .

(٤) الأعراف : ٥٦ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٠٠ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الأَرْطى : شجر ينبت بالرمل ، قال أبو حنيفة : هو شبيه بالغضا ينبت عصياً من أصل واحد يطول قدر قامة ، وله نَوْر مثل نور الخلاف ورائحته طيبة ، واحدته أرطأة . ينظر : اللسان (أرط) ١/ ١٢٠ .

(٩) أي لتكثير حروف الكلمة . ينظر : شرح الرضي ٤٠٠/٣، والهمع ٤٩٥/٣.

(١٠) القَبَعثَرى : الجمل العظيم ، والأنثى قبعثراة . قال المبرد : القبعثرى العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتُلحِق بنات الخمسة ببنات الستة ؛ لأنك تقول : قبعثراة ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .
ينظر : اللسان (قبعثر) ١١/ ١٧ . وانظر : الكتاب ٢١٢/٣، والمقتضب ٥٧/١، واللباب ٢٢٧/٢.

(١١) في (غ) : أو .

(١٢) أي : بأن تزن الكلمة التي فيها الألف ، وتجعل في الوزن مكان الألف لاماً .

(١٣) قال في اللسان (أجل) ١/ ٨١ : « أَجَلَى على فَعَلَى : موضع وهو مرعى لهم معروف » .

في « بُهْمَى »[1] : « بهماة »[2]، وروى بعضهم[3] في « رؤيا » : « رؤياة » وهما شاذان . ومثال « فُعْلَى »: « فُضْلَى، وأُنْثَى، وخُنْثَى ، وحُبْلَى » هذه صفات . و « بُشْرَى ، ورُجْعَى » مصدران . و « بُهْمَى ، وحُزْوَى [4]» اسمان .

ومنها « فُعَلَى » ولم يأت إلا ثلاثة أسماء : « شُعَبَى[5] ، وأُدَمَى » في موضعين ، و « أُرَبَى » للداهية[6].

ومنها « فَعَلى » كـ« بَشَكَى[7] ، وجَمَزَى[8] » مصدرين ، و « فرس وَثَبَى » ، و « ناقة زَلَجَى » أي : سريعة[9] صفة ، و « دَقَرَى[10] ، و نَمَلَى[11] ، و أَجَلَى » أسماء مواضع .

ومنها « أَفْعَلى » كـ« أَجْفَلى »[12] للكثرة . و « فُعَالى » كـ« حُبَارى » لطائر . و « فَوْعَالَى » كـ« حَوْلايا » لموضع [13] . و « فُعَّالى » كـ« شُقَّارى » نبت[14] . و « فَعْلَلَى »

---

(١) « بُهمى » نبت تجد به الغنم وجداً شديداً مادام أخضر ، فإذا يبس هر شوكه وامتنع ، ويقولون للواحد : بُهمَى ، والجمع : بُهمَى . قال سيبويه : « البهمى تكون واحدة وجمعاً ، وألفها للتأنيث » . وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة بهماة . ينظر : اللسان (بهم) ١ / ٥٢٦ .

(٢) قال في الكتاب ٤/٢٥٥: « ولا يكون « فُعْلَى » والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بهماة واحدة ، وليس هذا بالمعروف كما قالوا : « فِعْلاة » بالهاء صفةً نحو: امرأة سعلاة ، ورجلٍ عِزْهاةٍ » .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٠١ .

(٤) قال ياقوت : « حُزوَى : موضع بنجد في ديار تميم . وقال الزهري : جبل من جبال الدهناء مررت به » . ينظر : معجم البلدان ٢/ ٢٥٥ .

(٥) قال ابن خالويه في كتابه : ليس في كلام العرب : « ليس في كلام العرب « فُعَلَى » غير ثلاثة ألفاظ : شُعَبَى اسم موضع في بلاد بني فزارة ، و أُرَبَى اسم للداهية ، و أُدَمَى اسم موضع » . ينظر : معجم البلدان ٣/ ٣٤٦ ، ١/ ١٢٦

(٦) ينظر : اللسان (أرب) ١/ ١١٠ .

(٧) البَشْكُ : السرعة وخفة نقل القوائم ، وامرأة بَشَكَى اليدين ، و بَشَكَى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما ، وناقة بشكى : سريعة . ينظر : اللسان (بشك) ١/ ٤١٧ .

(٨) جمز الإنسان والبعير والدابة يَجْمِزُ جَمْزاً و جَمَزَى : وهو عَدْوٌ دون الحُضْر الشديد وفوق العنق . وناقة جَمَزَى : سريعة . ينظر : اللسان (جمز) ٢/ ٣٥٣ .

(٩) ينظر : اللسان (وثب) ١٥/ ٢١٠ ، و (زلج) ٦/ ٦٦ .

(١٠) دَقَرَى : اسم روضة بعينها . ينظر : معجم البلدان ٢/ ٤٥٩ .

(١١) نَمَلَى : عن الجرمي : هو ماء بقرب المدينة . وعن الأصمعي : أنها جبال كثيرة في وسط ديار بني قريظ . ينظر : معجم البلدان ٥/ ٣٠٥ .

(١٢) دعاهم الجَفَلَى و الأجْفَلَى : أي بجماعتهم . ينظر : اللسان (جفل) ٢/ ٣٠٩ .

(١٣) قرية كانت بنواحي النهروان خربت . ينظر : معجم البلدان ٢/ ٣٢٢ .

(١٤) الشُّقَّار والشَّقَّارى : نبتة ذات زهيرة تشبه نبتة القضب ، وهي تحمد في المرعى ، ولا تنبت إلا في عام خصيب . ينظر : اللسان (شقر) ٧/ ١٦٢ .

كـ« جَحْجَبَى » حي[1] . و « فُعَّيْلَى » كـ« بُقَّيْرَى » لُعْبَة[2] . و « فِعِّيلى » كـ« خِلِّيفَى »[3] . و « فَعَلُولَى » كـ« رَحَمُوتَى[4] » . و« فَعَوْلَى » كـ« حَبَوكَرَى » للداهية[5] . و « فَـوْعَلى ، و فَيْعَلَى » كـ« خَوْزَلى، وخَيْزَلى » لمشية فيها تفكك[6] . و « يَفْعلَّى » كـ« يَهْيَرَّى » للباطل[7]. للباطل[7]. و « مِفعَلَّى » كـ« مِكـورَّى » للئـيم[8] . و « مِفْعِلَّـى » كـ« مِرْعِـزَّى[9] » . و « فِعْلِلَى » كـ« هِرْبِذَى[10] » لمشية في شق . و« فَعْلَلايا » كـ« بَرْدَرَايـا »[11] موضـع . و « فَعَلَيَّا » كـ« ذَرَبَيَّـا »[12] للداهيـة[13] . و « فَعَلِيَّـا » كـ« زكريـا » . و « فِعَلْنَـى » كـ« عِرَضْنَى »[14] لنوع من السير . و « فِعِلَّى » كـ« دِفِقَّى[15] » نوع من السير . و « فُعَنْلى » كـ« جُلَنْدَى » اسم رجل[16] . و « فُعَّلى » كـ[17]« سُـمَّهى[18] » للباطـل . و « فَعَـالَى » كـ« صَحَارَى»[19] . و « فِعْلِلى » كـ« هِنْدِبى [20]» . و « فِعَلَّى »كـ« سِبَطْرَى » : مشية فيها

---

(١) جَحْجَبَى : حيّ من الأنصار . ينظر : اللسان (جحجب) ٢/ ١٨١ .

(٢) ينظر : القاموس (بقر) ٣٣١.

(٣) الخَلِّيْفَى : الخلافة وهي الإمارة ، وإنه لخليفة بيِّن الخلافة والخِلِّيفى . ينظر : اللسان (خلف) ٤/ ١٨٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : كـ« رعموما » .

(٥) ينظر : اللسان (حبكر) ٣/ ٢٧ .

(٦) ينظر : اللسان (خزل) ٤/ ٨٤ .

(٧) ينظر : القاموس (هير) ٦٩٠ .

(٨) رجل مُكْوَرَّى و مُكوَرٌّ : وتثلث ميمها ، فاحش مكثار ، أو لئيم ، أو قصير عريض . ينظر: القاموس (كور) ٦٥٧.

(٩) المِرعِزُّ ، والمِرعِزَّى ، والمِرعِزَّاء ، والمَرعِزَّى، والمَرعِزاء : الزغب الذي تحت شعر العَنْز .
ينظر : اللسان (رعز) ٥/ ٢٤٣ ، والقاموس (رعز) ٤٧٤.

(١٠) قال في القاموس (هبذ) ١/ ٤٨٧ : الهِربِذَى : مشية في اختيال . وعدا الجمل الهِربِذى : أي في شَقٍّ .

(١١) ينظر : القاموس (بدر) ١/ ٤٩٨ .

(١٢) قال في اللسان (ذرب) ٥/ ٣٢ : « الذَّرَبَيَّا على فَعَلَيَّا وهي الداهية ، وقيل : هو الشر والاختلاف » .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) قال في اللسان (عرض) ٩/ ١٥٢: « العِرَضنة والعِرَضنى: عدوٌ في اشتقاق. وقال ابن الأعزاي: في اعتراض ونشاط »

(١٥) قال في القاموس (دفق) ١/ ١١٧٣ : « الدِّفقَّى ، وتفتح الفاء : الناقة السريعة الكريمة النسب ، أو التي لم تنتج قط » .
وقال في اللسان (دفق) ٤/ ٣٧٣ : « جمل دِفَقٌّ : سريع يتدفق في مشيه ، والأنثى دَفوق ودِفاق ودِفقَّة ودِفِقَّى ودِفَقَّى وهو يمشي الدِّفِقَّى إذا أسرع وباعد خطوه » .

(١٦) جُلَندى : اسم رجل وقال الجوهري : اسم ملك عمان . ينظر اللسان (جلد) ٢/ ٣٢٥ .

(١٧) سقطت من (غ) .

(١٨) ينظر : اللسان (سمه) ٦/ ٣٧٦ .

(١٩) مفرد صحراء ، يجمع على صحارَى ، وصحاري ، وصحراوات . ينظر : القاموس (صحر) ٣٩٤.

(٢٠) بقلة معتدلة نافعة للكبد والطحال أكلاً ، وللسعة العقرب ضماداً بأصولها . ينظر : القاموس (هب) ٢/ ٢٣٩ .

تبختر[1] . و « إفْعِيْلَى » كـ« اهْجيرَى » للعادة [2].

فهذه إحدى وثلاثون مثالاً . قال نجم الدين : « ولعلها تستغرق أكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بها »[3] . // وأما « فَعْلَى ، و فِعْلَى » فمشتركان في التأنيث والإلحاق كـ« سَلْمَى ، وأَرْطَى ، وذِكْرَى ، ومِعْزَى » . ١/٨٨

[أوزان ألف التأنيث الممدودة]

وأما الألف الممدودة ، فمن الأوزان المختصة بألف التأنيث الممدودة : « فَعْلاء [4]» نحو : « حمراء ، وحسناء ، وديمة هطلاء ، وحُلّة شوكاء ، وداهية دهياء ، والعرب العرباء » . وفي المصادر : « السَّرَّاء ، والضَّرَّاء ، واللأْوَاء » . ومن الأسماء : « الصحراء ، والهيجاء » ، واسم جمع كـ« الطَّرْفاء[5] ، و القصْباء[6] » .

ومنها « فَعَلاء » : « فلان ابن ثَأْدَاء » أي : ابن أَمَة[7] و « السَّحَناء[8] » بمعنى السَّحنة . و « جَنَفَاء[9] ، وقَرَماء[10] » بالقاف عند سيبويه[11] . وبالفاء عند الجوهري[12] موضعان . لم يأت سوى هذه الأربعة[13] .

---

(١) ينظر : اللسان (سبطر) ٦/ ١٥٥ .

(٢) ينظر اللسان (هجر) ١٥/ ٣٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٠٢ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) الطَّرْفَاء : شجر ، وهي أربعة أصناف منها الأثل . الواحدة : طَرْفَاءة وطَرَفَة وبها لُقِّب طَرَفَة بن العبد . ينظر : القاموس (طرف) ٢/ ١١٠٧ .

(٦) القَصْبَاء : جماعة القَصَب واحدها قَصَبَة . ينظر : اللسان (قصب) ١١/ ١٧٦ .

(٧) ينظر : اللسان (ثأد) ٢/ ٧٦ .

(٨) قال في اللسان (سحن) ٦/ ١٩٩ : « السَّحْنَة والسَّحَنَة والسَّحْنَاء والسَّحَنَاء : لينُ البشرة والنَّعْمة ، وقيل : الهيئة واللون والحال » .

(٩) موضع في بلاد بني فزارة . ينظر : معجم البلدان ٢/ ١٧٢ .

(١٠) قال في اللسان (قرم) ١١/ ١٣٢ : « ابن الأنباري في كتاب المقصور والممدود : جاء على « فعلاء » يقال له سَحَنَاء أي: هيئة ، وله ثَأداء أي : أمة ، وقَرَماء اسم أرض ... وكان عندنا قَرَماء لأرض بمصر ، قال : فلا أدري : قَرَماء أرض بنجد وفَرَماء بمصر .

(١١) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٥٨ .

(١٢) ينظر : الصحاح (فرم) ٤/١٦٢١ــ ١٦٢٢.

(١٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٥٨ ، وشرح الرضي ٣/٤٠٣، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢/١٦٨.

ومنها « فِعَلاء » و لم يأت إلا « السِّيَراء »[1] . و « فُعَلاء » : إما المفردة كـ« العُشَراء[2][3]، والرُّحَضاء[4] » ، أو جمعاً كـ« الفُقَهاء ، والعُلَماء » .

وأما « فِعْلاء و فُعْلاء » كـ« حِرْباء[5] ، و خُشَّاء[6] » فملحقان بـ« قُرْطاس ، و قِرْطاس »[7] .

ومنها « فَاعِلاء » كـ« قَاصِعَاء » . و « فِعْلياء » كـ« كبرياء » . و « فَعَالاء » وهو إما مصدر كـ« البَرَاكَاء » بمعنى الثبات في الحرب[8] ، وإما اسم كـ« الثَّلاثاء » ، وإما صفة كـ«الطَّباقاء[9]» . و «فَعُولاء» كـ« بَرُوكاء » بمعنى : البراكاء . و « فِعْلِلاء » كـ« هِنْدِباء »[10]. و « فَعْلَلاء » كـ« عَقْرَبَاء »[11] . و « فُعْلُلاء » كـ« خُنْفُساء » . [و « فَعِيلاء » كـ« قَرِيثاء » ضرب من التمر[12]. و « فِعِلَّاء » كـ« زِمِكَّاء »[13]، وقد يقصر[14] . و « أَفْعِلاء » إما مفرد][15] كـ« أَرْبِعَاء » ، وإما جمع كـ« أنبياء » . و « أَفْعُلاء » بضم العين كـ« أربُعاء » . وقد يفتح الباء ففيها ثلاث لغات[16] . و « فَعَلِّيَّاء » كـ« زكريَّاء » . و « فاعولاء » كـ« عاشوراء » .

---

(١) السِّيْرَاء و السِّيَراء : ضَرْبٌ من البُرُود،وقيل: هو ثوب مُسَيَّرٌ: فيه خطوط تعمل من القز . ينظر: اللسان (سير) ٦/ ٤٥٥.

(٢) في (أ) : الشعراء .

(٣) ناقة عُشَراء : مضى لحملها عشرة أشهر . ينظر : اللسان (عشر) ٩/ ٢١٩ .

(٤) رُحِضَ الرجل رَحْضاً : عَرِق حتى كأنه غُسِلَ جسده . والرَّحَضَاء : العرق . ينظر : اللسان (رحض) ٥/ ١٦٨ .

(٥) الحِرْباء : مسمار الدرع ، والظَّهْرُ ، والفلاة ، ودويبة يستقبل الشمس برأسه ، ويتلون ألواناً بحر الشمس ، والجمع الحَرابِيُّ ، والأنثى الحرباءة . ينظر : اللسان (حرب) ٣/ ١٠٣ .

(٦) هي العظم الناتئ خلف الأذن . ينظر : المصباح المنير (خشش) ١٦٩/١.

(٧) أي: الألف فيهما للإلحاق، وليست للتأنيث، فهو مصروف منون . ينظر : المفصل ٢٤٩،وشرحه لابن يعيش١١٣/٥.

(٨) ينظر : اللسان (برك) ١/ ٣٨٨ .

(٩) رَجلٌ طَبَاقَاءُ : أحمق ، وقيل : هو الذي لا ينكح ، وكذلك البعير . ينظر : اللسان (طبق) ٨/ ١٢٣ .

(١٠) الهِنْدَبُ، و الهِنْدَبا، و الهِنْدِباءُ: كل ذلك بَقْلَةٌ من أَحْرارِ البُقُول، يُمَدُّ ويُقْصر. ينظر : اللسان (هندب) ١٤٦/١٥.

(١١) قال في مختار الصحاح (عقرب) ١٨٧: « العَقْرب مؤنثة ، والأنثى عَقْرَبة و عَقْرَباءُ مفتوح ممدود غير مصروف ، والذكر عُقْرُبان » .

(١٢) ينظر : اللسان (قرث) ١١/ ٨٨ .

(١٣) أَصل ذَنَب الطائر ، وقيل : هو منبته ، وقيل: هو ذنبه كله . يمدّ ويقصر. ينظر : اللسان (زمك) ٨١/٦.

(١٤) قال ابن يعيش : « القصر فيها هو الفاشي » . ينظر : شرح المفصل ١١٢/٥.

(١٥) مابين الحاصرتين أخره في (غ) بعد قوله (نوع من الجراد) .

(١٦) ينظر : اللسان (ربع) ٥/ ١٢٠ .

و « مَفْعُولاء » كـ« مَعْيُوراء[1] » . و « فَعالِلاء » كـ« جَخادِباء » نوع من الجراد[2] . و « فَعْلالاء » كـ« بَرْنَاسَاء » بمعنى الناس[3] . و « فُعْلُلاء » كـ« قُرْفُصاء » .

[تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي]

قوله : (**وهُوَ حَقِيقِيٌّ ، ولَفْظِيٌّ . فَالحَقِيقِيُّ : مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الحَيَوَانَ [كـ« امْرَأَةٍ ونَاقَةٍ »)]**[4] .

إنما قال (**في الحيوان**) لئلا ينتقض بنحو : « تمرة ، وتمر » . وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـ« مرأة ، ونفساء ، وحبلى » ، وبلا علامة كـ« أتان ، وعناق[5] » .

قال نجم الدين : « ولو قال : « الحقيقي : هو[6] المخلوق مؤنثاً ، كان أولى ؛ إذ يجوز أن يكون حيوانٌ أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي »[7] .

قوله : (**واللَّفْظِيُّ بِخِلافِهِ**) . أي : الذي[8] ليس بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان[9] (**كـ« ظُلْمَةٍ ، وعَيْنٍ**) ، و « دجاجة » ذكر ، و « حمامة » ذكر [فيجوز أن تقول : « غردت حمامة ذكر »][10]، [فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى : ﴿ **قَالَتْ نَمْلَةٌ** ﴾[11] ذكراً ، واعتبر لفظه ، فأنث ما أسند إليه ، ولا يجوز مثل ذلك][12] في عَلَم المذكر الذي فيه علامة التأنيث كـ« طلحة » لا[13] يقال : « قالت طلحة » .

---

(١) المعيوراء : الحمير . ينظر : اللسان (عير) .

(٢) ينظر : اللسان (جخب) ١/٢٥٤.

(٣) ينظر : اللسان (برنس) ١/ ٣٩٣ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) قال ابن الأثير في النهاية ٣/٣١١:«وفي حديث الضَّحيَّة: عندي عَنَاقُ جَذَعة،هي الأنثى من أولاد المعز ما لم يَتِمَّ له سَنَة .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٠٤ .والخالدي تصرف في عبارة الرضي ونصها : « ولو قال : الحقيقي ذات الفرج من الحيوان » .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) : في الحيوان .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١١) النمل : ١٨ .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) في (غ) : ولا .

[إسناد الفعل إلى المؤنث]

قوله : (**وإذا أُسْنِدَ الفِعْلُ إليهِ**[1] **فَبالتَّاءِ**) . أي : الفعل وشبهه ، (**إليه**) أي : إلى المؤنث مطلقاً مضمراً كان ، أو مظهراً ، حقيقياً أو لا ، ظاهر العلامة ، أو لا . فذلك الفعل أو شبهه تلحقه التاء للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل،[إلا إذا أسند إلى علم المذكر كمامر][2] .

قوله (**وأَنْتَ في ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ بِالخِيَار**) .

إنما قال : (**ظاهر**) احتراز من المضمر . و (**غير الحقيقي**) احتراز عن الحقيقي ؛ لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء .

واعلم أن الأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه إلحاق التاء برافعه نحو : « ضربت هند ، و[3]ضربت الهندان » . و حكى سيبويه[4] عن بعض العرب : « قال فلانةٌ » . وأنكره المبرد[5] ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته . إلا أن يكون الرافع « نِعْم ، وبِئْس » كان الحذف والإثبات فصيحين[6] تقول : « نعم المرأة ، ونعمت المرأة » .

والظاهر الحقيقي المنفصل عن عامله بـ« إلا » الأجود فيه ترك التاء نحو : « ما قام إلا هند » . وبغير « إلا » الإلحاق أجود نحو : « قامت اليوم امرأة » .

والظاهر غير الحقيقي المتصل برافعه إلحاق العلامة أحسن من تركها نحو : « طلعت الشمس » ، والكل فصيح .

وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن سواء كان بـ« إلا » أو بغيرها قال تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ﴾[7] .

وأما الضمير الحقيقي وغيره فإن كان متصلاً فالتاء لازمة نحو : « هند خرجت ، والشمس طلعت » إلا لضرورة الشعر كقوله[8]:

---

(١) في (ش) و (غ) : إليه الفعل .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢/ ١٤٦ .

(٦) في (ش) و (غ) : فصيحان .

(٧) البقرة : ٢٧٥ .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٢/ ٤٦ ، وشرح التصريح ١/٤٠٧ ، وشرح شواهد =

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالَها

بتأويل الأرض بالمكان . وإن كان // منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه . ٨٨/ ب

وأما الجمعان المذكوران السالم والمكسر ، غير سالم المذكر فإن أسند إلى ظاهرهما كـ« رجال ، ونسوة ، وأيام ، و دور ، والطلحات ، والزينبات[١]، والحبليات ، والغرفات » فالمسند إلى ظاهرهما كالمسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا في كون ترك التاء من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو : « قال الرجال ، أو النساء ، أو الأيام ، أو الزينبات » أحسن[٢] منه مع المفرد والمثنى . وحكم « بنين » حكم المكسر لعدم بقاء واحده ، قال[٣] :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لم تَسْتَبِح إبلي بَنُو اللقيطةِ منْ ذُهِل بن شَيْبَانَا

وهكذا حكم « السنين ، والأرضين » حكم المجموع بالألف والتاء، فظهر بهذا معنى قوله : (**وحُكْمُ ظَاهِرِ الجَمْعِ مُطْلَقاً غَيْرِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ**) .

قوله : (**وضَمِيرُ العَاقِلِينَ [غَيْرُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ : « فَعَلَتْ ، وفَعَلُوا » . و « النِّسَاءُ ، والأَيَّامُ فَعَلَتْ وفَعَلْنَ »]**[٤]) إلى آخره .

اعلم أنه إذا أسند إلى ضمير الجمع العاقلين بالواو والنون فالواو لا غير نحو : « الزيدون فعلوا » ، ولا يجوز « فعلتْ » .

وأصل ما يزاد حروفُ اللين[٥] ، والألف للمثنى[٦]، واختص جمع العقلاء بالواو لأصالتهم .

= المغني ٢/ ٩٤٣ . وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٥/٩٤ ، والرد على النحاة ٩١ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٦ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٩ .

والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث ، وذلك قبيح ، ومجازه على تأويل أن الأرض مكان والمكان مذكر . ينظر : شرح المفصل ٥/٩٤.

(١) سقطت من (غ) : (والطلحات والزينبات) .

(٢) في (ش) : وأحسن .

(٣) البيت من البسيط وهو لقريط بن أُنيف في الحماسة ٢٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨ والخزانة ٧/ ٤١٣ . وبلا نسبة في مجالس الثعلب ٢/ ٤٧٣ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٠٩ .

والشاهد فيه « لم تستبح بنو » على أن « بنون » لتغير مفرده في الجمع أشبه جمع المكسر ، فجاز تأنيث الفعل المسند إليه ، كما يجوز في الأبناء الذي هو جمع مكسر .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧١.

(٥) هذا تعليل اختصاص جمع المذكر السالم بالواو في نحو : الزيدون قالوا .

(٦) في نحو : الزيدان قالا .

والياء للواحد المؤنث[1] . فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء ، فجيء بالنون لمناسبتها للواو بالغنة .

وضمير العاقلين غير سالم المذكر إمَّا واو نحو : « الرجال و الطلحات ضربوا » ، وإما ضمير المؤنث الغائب نحو : « الرجال والطلحات فعلتْ ، وتفعل ، وفاعلة » . وغير العاقلين وهو ثلاثة : مذكر لا يعقل كـ« الأيام[2] » ، ومؤنث يعقل كـ« نسوة ، وزينبات » ، ومؤنث لا يعقل كـ« دور ، وظلمات[3] » يجوز فيه ضمير الواحد المؤنث الغائب ، والنون فتقول: « الأيام، والنساء ، والدور ، فعلتْ ، وفعلنَ ».

وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كـ « الخيل ، والإبل ، والغنم » ، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير ، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كـ « الركب[4] » نحو : « مضى الركب ، ومضت الركب ، و الركب مضى ، أو مضت »[5] .

---

(١) في نحو : تفعلين ، وافعلي .

(٢) في (غ) : كـ« أيام » .

(٣) في (ش) : طلحات .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤١١/٣ .

[المثنى]

[تعريفه]

قوله : (**المُثَنَّى : مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ ، أو يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، ونُونٌ مَكْسُورَةٌ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ**) .

قال نجم الدين : « يريد بالجنس ههنا : ما وضعه الواضع صالحاً لأكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظره ، سواء كانت ماهياتها مختلفة[1] كـ « أبيضين » لإنسان وفرس ، فإن الجامع بينهما في نظره البياض ، أو متفقة كـ « أبيضين » لإنسانين . وسواء كان بوضع واحد كـ « الرجلين » ، أو بوضعين كـ « الزيدين » ، فإن نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ[2] « زيد » ليس إلى ماهية ذلك المسمى ، بل إلى كون ذلك المسمى متميزاً بهذا الاسم عن غيره ، حتى لو سمي بـ « زيد » إنسان ، ثم فرس ، فنظر الواضعين[3] إلى شيء واحد كما في « الأبيضين » ونحوه ، وهو كون الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم »[4] . قال نجم الدين : « وهذا خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد ، فلا يسمون « زيداً » جنساً ، وإن كان[5] اشترك بين كثيرين »[6] .

وقد منع ابن الحاجب في شرح الكافية[7] تثنية الاسم المشترك ، وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كـ « القُرْآن » للطهر والحيض ، و « العيون » لعين الماء ، وقرص الشمس ، و عين الذهب . وجوزه على شذوذ في شرحه على المفصل[8] . وذهب الجزولي[9] و الأندلسي[10]

---

(١) في (أ) : لمختلفة.

(٢) في (ش) و (غ) : لفظة.

(٣) في (غ) : الواضع.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤١٢/٣.

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤١٢/٣.

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٣/ ٨١١ ــ ٨١٢.

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٩/١ .

(٩) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢٩٦/١ ، وشرح الرضي ٤١٣/٣ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤١٣/٣ .

والمالكي[1] إلى جواز مثله . قال الأندلسي : « يقال : « العينان » لعين الشمس ، وعين الميزان ، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى »[2] .

وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد أن يجعلا متفقي اللفظ لكن بشرط تصاحبهما ، وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد ، كتماثل أبي بكر وعمر فقيل: « العمران » ، وكذلك « القمران ، والحسنان » . ويغلب الأخف لفظاً على الأثقل ، والمذكر على المؤنث .

وإلزام المثنى الألف في الأحوال لغة بني الحارث بن كعب قال[3] :

أُحبُّ منك الأنفَ والعينانا

وقال[4] :

إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلغَا في المجدِ غَايتَاها

وقال[5] :

// تزوَّدَ مِنَّا بين أُذْنَاهُ ضَرْبةً دَعَتْهُ إلى هابي التُّرابِ عقيمُ أ/٨٩

[ونون المثنى مكسورة للساكنين . وفتح نون التثنية لغة كما في قوله : العينانا][6]

وقال[7] :

يا رُبَّ خَالٍ لك من عُرَيْنةْ لا تنقضي فَسْوَتُهُ شَهْرَيَنَهْ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٦٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤١٣/٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٧ ، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩ ، وشرح المفصل ١٢٩/٣ ، ٦٤/٤ ، وشرح الرضي ٤١٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ٦٠/١ ، وشرح التصريح ٧٩/١ .
وعجزه: ومنخرين أشبها ظَبْيَانَا .
والشاهد فيه : « العينانا » حيث إن بني الحارث تلزم الألف في إعراب المثنى في الأحوال الثلاثة.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وله أو لأبي النجم في شرح التصريح ٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ١٨/١ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، وشرح الرضي ٤١٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ٦٢ .
والشاهد في « غايتاها ، وأبا أباها » حيث ألزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة على لغة بني الحارث.

(٥) البيت من الطويل ، وهو لهوبر الحارثي في لسان العرب (صرع ، شظى ، هبا) . وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣ ، ١٣٣ ، والصاحبي ٢٩ ، وشذور الذهب ٦١.
والشاهد فيه قوله : « أذناه » حيث ألزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، وهي لغة بني الحارث .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) الرجز لامرأة من فقعس في سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ، والخزانة ٤٢٩/٧ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٥٥ ، والمقرب ٢/ ٤٥ ، وشرح الرضي ٣/ ٤١٥.
والشاهد فيه : « شهرينه ، جماديني » حيث فتحت نون التثنية فيهما .

شَهْرَيْ رَبيعٍ وجُمَادَيَيْنَهْ

وقد تضم[1] نون المثنى[2].

[تثنية المقصور والممدود]

قوله : (**والمَقْصُورُ إنْ كَانَتْ أَلِفُهُ عَنْ وَاوٍ ــ وهُوَ ثُلاثِيٌّ ــ قُلِبَتْ وَاواً ، و إلاَّ فَبالِيَاءِ**[3]) .

سُمِّي مقصوراً لأنه ضد الممدود ، أو[4] لقصره عن الحركات .

قوله (**عن واو**) [أي : عوضاً عن واو][5] ــ وهو ثلاثي ــ قلبت واواً رداً [6] إلى أصله[7] ، بخلاف الرباعي الواوي ، فإنه يرد إلى الياء ؛ لخفة الثلاثي ، فلم تستثقل معه الواو .

وإن كان[8] ألف المقصور[9] الثالثة غير منقلبة[10] كـ « متى » إذا سمي به . قال نجم الدين : « فإن كان هناك إمالة ، و لم يكن ثم سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها ياء[11] ، وإن لم تسمع[12] [فالواو أولى ؛ لأنه أكثر[13] . وروى[14] بعضهم أن قلب المجهولة[15] الأصل ياء أولى ، سمع][16] فيها الإمالة ، أو لا ؛ لأنها أخف »[17] .

---

(١) في (غ) : ضم.

(٢) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٤١٣/٣، والارتشاف ٥٥٦/٢ ــ ٥٥٧ .

(٣) في (ش) : فالياء .

(٤) في (ش) : و .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في (أ) : رد .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣٨٦/٣: « لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى. وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . فأما ما كان من بنات الواو فمثل: قفاً ؛ لأنه من : قفوت الرجل ، تقول: قفوان ، وعصاً عصوانٍ » .

(٨) في (ش) و (غ) : كانت .

(٩) المقصورة .

(١٠) في (ش) : مبدلة .

(١١) كقولك : مَتَيَانِ ، وبَلَيَانِ . في مسميين بـ « بلى ، و إلى » . ينظر : المفصل ٢٢٤، وشرح المفصل ١٤٧/٤.

(١٢) في (ش) : يسمع .

(١٣) كقولك : لدوان ، وإلوان في مسميين بـ « لدى ، ولو » . ينظر : المفصل ٢٢٤.

(١٤) في (ش) : ورأى .

(١٥) في (ش) : الأصل المجهول .

(١٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٤١٩/٣ .

قوله : (**و إلاَّ فالياء**) أي : إن لم يجمع الشرطين ، أي : كونه ثالثاً ، وعن واو فالياء . وذلك بأن يكون ثالثاً عن ياء كـ « الفتى ، والرحى » ، أو رابعاً فصاعداً سواء كان عن واو ، أو عن ياء كـ « المَغْزَى[1] ، والمصطفى » ، أو عن ياء[2] كـ « المرمى ، والمرتمى » ، أو رابعاً فصاعداً زائداً [3] للتأنيث كـ « الحُبْلَى ، والقُصَيْرَى[4]، والخِلِّيفَى » ، أو للإلحاق كـ « الأرطى، والحَبَنْطَى[5] » ، أو للتكثير كـ « القَبَعْثَرَى[6] » .

قوله : (**وإنْ كَانَ مَمْدُوداً [إنْ كانتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً تَثْبُتُ ، وإنْ كَانَتْ للتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ واواً ، و إلا فالوجهان]** [7]) .

الممدود على أربعة أضرب : ما همزته أصلية ، وما همزته للتأنيث ، وما همزته بدل من حرف أصلي ، وما همزته[8] للإلحاق . الأول كـ « جَنْآء[9] ، وقَرَّاء[10] » . والثاني: كـ « حمراء، وصحراء » . والثالث : كـ[11] « كساء ، ورداء » . والرابع : كـ[12] « عِلْبَاء[13]» . فالتي للتأنيث تقلب في المشهور[14] واواً ، فيقال : « حمراوان » ؛ لكون الواو والهمزة متقاربتين[15]

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٨١٤/٣: « هو من الغزو ، فمضارعه يُغزي ، فتنقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها، فإذا قلت : أغزيت قلبتها ياء أيضاً لتوافقها في يغزي » . وقال في الإيضاح ٥٣١/١: « إنما قُلبت ياء فيما أصله واو لأحد أمرين : إما لأنها في أصل الأفعال فُعِل بها ذلك فأجريت الأسماء عليها كقولهم : أغزيت واستغزيت ، وإما لاستثقالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها » .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (أ) : زائد .

(٤) القُصَيْرى : أسفل الأضلاع ، أو آخر ضلع في الجنب ، وأصل العنق . ينظر مادة (قصر) في اللسان ١١/ ١٨٩ ، والقاموس ٢/ ٦٤٥ .

(٥) الحَبَنْطَى : الممتليء غضباً أو بِطْنة . ينظر : مادة (حبط) في اللسان ١٨٢/٣، والقاموس١/ ٨٩٤.

(٦) في (أ) : الصغيرى .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٢ .

(٨) سقطت من (غ) : وما همزته .

(٩) قال في القاموس (جنأ) ١/ ٩٩ : « الجَنْآءُ : شاة ذهب قرناها أُخُراً ».

(١٠) القَرّاءُ : رَجُلٌ قَرّاء : حَسَنُ القراءة ... والقُرّاء : الناسك . ينظر : اللسان (قرأ) ١١/ ٧٩ .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٣) العِلْباءُ : عصب العُنُق ، واسم رجل سُمي بعلباء العنق . ينظر مادة (علب) في اللسان ٩/ ٣٤٦ .

(١٤) في (ش) و (غ) : الأشهر .

(١٥) في (أ) و (ش) و (غ) : متقاربتان . والصواب ما أثبته .

في الثقل[1] ، وربما صُحِّحت[2] فقيل[3] : « حمراءان »[4] . وحُكِي[5] : « حمرايان »[6] . و الأعرف في الأصلية بقاؤها همزة كـــ « جناءان ، وقُرّاءان » . وحُكي[7] : « قراوان » .

والمنقلبة ، والتي للإلحاق[8] يجوز قلبها واواً ، وإبقاؤهما همزة نحو : « كساوان ، وعلباوان ، وكساءان ، وعلباءان »[9] .

وأما إذا ثُنِّي ما حذف آخره اعتباطاً ، فإن كان محذوفه يرد في الإضافة رُدَّ في التثنية كـــ « أبوين ، وأخوين ، وحموين ، وهنوين » . وأما « فوك » فيقال : « فمان »[10] . وجاء في الشعر « فموان » ، قال[11] :

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهُما على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجامِ

ورَدُّوا لام « ذات » ، دون لام « ذو » فقالوا : « ذواتا مَال » ، وقد جاء : « ذاتا مال » وهو قليل[12] .

وإن كان محذوفه لا يُرَدُّ في الإضافة لم يُرَدَّ في التثنية كـــ « دَمَيْنِ ، ويَدَيْنِ » . وأما قوله[13]:

---

(١) قال أبو عمرو : « كل العرب تقول : حمروان وصحراوان » . ينظر : التكملة ٢٤٢ .

(٢) في (أ) : صحت.

(٣) في (ش) و (غ) : فيقال .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٢٠/٣، والارتشاف ٥٦٢/٢ .

(٥) قال أبو علي في التكملة ٢٤٣: « وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان : حمرايان » .

(٦) في (غ) : وحكى : حمرايان ، وحكى حمراءان .

(٧) قال المبرد : « فإذا قلت : « قُراوان » فهو أقبح ؛ لأن الهمزة أصل ، وليست منقلبة من ياء ، أو واو . وهذا جـــائز » . ينظر : المقتضب ٣/ ٨٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٩٤ ، وشرح الرضي ٤٢٠/٣ .

(٨) في (ش) و (غ) : للالتحاق.

(٩) في (ش) : نحو كساوان ، وكساءان ، وعلباوان ، وعلباءان . وفي (غ) : نحو كساوان ، وكسايان ، وعلبـــاوان ، وعلباءان .

(١٠) لم ترد اللام في التثنية ؛ لأنها لم ترد في الإضافة .

(١١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٧٧١ ، والكتاب ٣/ ٣٦٥ . وبلا نســبة في المقتضـــب ١٥٨/٣ ، وأسرار العربية ٢٣٥ ، والإنصاف ١/ ٣٤٥ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢١ ، والخزانة ٤٤٧/٧ . والشاهد فيه قوله :« فمويهما » حيث رد لامها ، وهو خاص بالشعر .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣، والارتشاف ٥٦٣/٢.

(١٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المنصف ١/ ٦٤ ، ٢/ ١٤٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢١ ، واللسان (يدي) ، والخزانة ٧/ ٤٤٨ .
وعجزه : قَدْ يَمْنَعانِكَ أن تُضام وتُضْهَدَا . =

يَدَيَانِ[1] بَيْضَاوانِ عِندَ مُحلِّمٍ

فعلى لغة من قال في المفرد « يَدَى »[2] . وجاء : « دَمَيَانِ ، ودَمَوَانِ »[3] ، قال[4] :

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

[حذف النون و تاء التأنيث]

قوله : (**وتُحْذَفُ نُونُهُ للإضَافَةِ**) ؛ لأنه دليل تمام الكلمة .

وقد تحذف للضرورة كقوله[5]:

هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ و مِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

وتحذف لتقصير الصلة أيضاً نحو « الضاربا زيداً » .

قوله (**وحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي نحْوِ**[6]: « **خِصْيَانِ وأَلْيَانِ** ») .

اعلم أنه يجوز[7] « خُصيتان ، وأليتان » على القياس اتفاقاً[8] . قال[9] :

[مَتَى مَا تَلْقَنِي فردينِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أليتَيْكَ وتُسْتَطَارا

= والشاهد فيه : « يديان » حيث إن المفرد « يدى » مقصور على لغة ، ولما ثني قلبت ألفه ياءً .

(١) في (غ) : يدان .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣، والارتشاف ٥٦٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣، والارتشاف ٥٦٣/٢ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للمثقف العبدي في ملحق ديوانه ٢٨٣ ، والأزهية ١٤١ ، ولعلي بن بدّال في الخزانة ٧/ ٤٥٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٣١ ، والإنصاف ١/ ٣٥٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥ ، وشرح المفصل ٤/ ١٥١ ، ٥/ ٨٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٢ .

وصدره : فلو أنَّا على جُحْرٍ ذُبِحْنَا

والشاهد فيه : « الدميان » في تثنية « دمى » ، على لغة من قصر .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ، والحماسة ٣٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٣٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥ ، الخزانة ٧/ ٤٧٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥ ، وشرح التسهيل ١/ ٦٥ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٤ ، والنجم الثاقب ٢/ ٨١٣ .

والشاهد فيه : « خطتا » حيث حذفت نون المثنى للضرورة .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) في (غ) : يجوز في .

(٨) قال الزمخشري في المفصل ٢٢٣ :« ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلمتين : خصيان ، وأليان » . ينظر : الكتاب ٣٨٨٧/٤، والمقتضب ٤١/٣، والتكملة ٣٦٠، و شرح الرضي ٤٢١/٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢/ ٥٥ ، والخزانة ٧/ ٤٧٨ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٥ ، والنجم الثاقب ١/ ٨١٤ .

والشاهد فيه : « أليتيك » حيث يجوز اتفاقاً عدم حذف تاء التأنيث .

وقال[1] :] [2]

بَلَى أيْرُ الحمارِ وخُصْيَتَاهُ أحَبُّ إلى فَزَارةَ مِنْ فَزاري

وأما « خصيان ، وأليان » فقال أبو علي : « لما كان مفرداهما لا يفترقان كانا كالمفرد[3] ، وكأن اللفظ الدال عليهما كلفظ دال على مفرد ، فصار « خصيان ، وأليان » موضوعين وضعاً أَوَّلَ على التثنية . ولم يستعمل مفرداهما . وأما « خصية و[4]ألية » فليستا بمفرديهما ، بل مفرداهما[5] « خُصيٌ ، وألِيٌ » في التقدير»[6] . وقيل[7] : بل « خصيان ، وأليان » من الضرورات وأنهما[8] لم يأتيا إلاَّ في الشعر قال[9] :

تَرْتَجُّ أَلَياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ

وقال[10] :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِن التدلدُلِ ظَرفُ عجوز فيه ثنتا حَنْظَلِ

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن ثعلبة في جمهرة الأمثال ٢/ ١٦ ، ولسان العرب (مدر) ، والخزانة ٧/ ٤٩٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/ ٤٢٥ .

والشاهد فيه : « خصيتاه » حيث يجوز اتفاقاً عدم حذف تاء التأنيث .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٣) في (ش) و (غ) : كمفرد .

(٤) سقطت الواو من (ش) .

(٥) في (ش) و (غ) : مفردهما .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٢٦.

(٧) ينظر : السابق ٣/ ٤٢٦.

(٨) في (ش) : فإنهما .

(٩) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٤١ ، وأدب الكاتب ٤١٠ ، والتكملة ٣٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ٤٠٤ ، و شرح الرضي ٣/٤٢٦ وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٣ .

والوَطْب : سقاء اللبن .

والشاهد فيه : « ألياه » على أنه قيل : « ألِيانِ » في تثنية « ألية » من ضرورة الشعر ، والقياس « أليتان » .

(١٠) سبق تخريجه ص ٥٦٨.

[تثنية اسم الجمع والجمع المكسر]

وتجوز تثنية اسم الجمع ، والجمع// المكسر غير الجمع[1] الأقصى على تأويل فرقتين قال[2]: **٨٩/ ب**

لَنَا إِبلاَنِ فِيْهِمَا مَا عَلِمتُمُ

وقال[3] :

لأصْبَحَ[4] الحَيُّ أوباداً[5] و لم يجدوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ

ولا يجوز : « مساجدان » .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٦١ ، والخزانة ٧/ ٥٣٠ . وبلا نسبة في المفصل ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤/ ١٥٤ ، و شرح الرضي ٣/ ٤٣٠ .
وعجزه : فَعَنْ أيها ما شِئْتُمُ فتنكَّبُوا
والشاهد فيه « إبلان » حيث يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل فرقتين وجماعتين .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعمرو بن القدَّاء الكلبي في شرح شواهد الإيضاح ٥٦٠ ، ولسان العرب (وبد ، عقـــل) ، والخزانة ٧/ ٥٤٤. وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١٧١/١، وشرح المفصل ١٥٣/٤، وشرح الرضي ٣/ ٤٣١.
والأوباد : جمع وَبَد ، وهو شدة العطش .
والشاهد فيه : « جمالين » حيث إنه يجوز تثنية الجمع المكسر ، فقد ثنى الشاعر « جمالاً » فقال جمالين ، أي : قطيعين من الجمال .

(٤) في (أ) : أصبح .

(٥) في (أ) : أوتاداً .

[الجمع]

قوله : (**المَجْمُوعُ : مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ بِتَغْيِيرٍ مَا** . [**فَنَحْوُ:** « **تَمْرٍ ، ورَكْبٍ** » **لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ ، ونَحْو** : « **فُلْكٍ** » **جَمْعٌ**][1]) .

قوله : (**مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ**) يشمل المجموع وغيره ، من اسم الجنس كـــ« تمر » ، واسم الجمع كـــ « رهط ».

قوله : (**مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ**) أي : تُقْصَدُ[2] تلك الآحاد ، ويُدل[3] عليها بأن يؤتى بحروفِ[4] مفردِ ذلك الدال عليها . واحترز بذلك عن اسم الجمع كـــ « إبل،و غنم » ، واسم الجنس كـــ « تمر ، و « نخل ».

قوله : (**بِتَغْيِيرٍ مَا**) أي : مع تغيير ما في تلك الحروف ظاهر كـــ « مسلمون » و « أُسْد » و « رجال » ، و « غُرَف » ، أو مقدر كـــ « هِجَان[5] ، وفُلْك[6] » . وهو حال مِنْ (**حروفِ مفردِهِ**) أي : كائنة مع تغيير ما .

فإن قيل : فـــ « ركب » في « راكب » داخل في هذا الحد . قلنا : ليس « راكب » مفرد « الركب » ، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية ؛ لأن « ركباً[7] » يصغر على لفظه ، وينسب إلى لفظه ، فيقال : « رُكيب ، ورَكْبي » ، ويعود إليه ضمير الواحد . قال[8] :

مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظة مُجْفِلِ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٤ .

(٢) في (أ) : تفصل .

(٣) في (أ) : تدل .

(٤) في (غ) : بحرف .

(٥) إبلٌ هِجانٌ أي: بـــيض، وهي أكرم الإبل. ينظر : مادة « هجن » من اللسان ١٥/ ٤٢ ، والقاموس ٢/ ١٦٢٨.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٥٧٧/٣: « وذلك قولك للواحد: هو الفُلْكُ ، فَتُذَكِّر ، وللجميع : هي الفُلْكُ ، وقال الله عـــز وجل : ﴿ في الفُلْكِ المَشْحُون ﴾ [الشعراء :١١٩] ، فلما جمع قـــال : ﴿ والفُلْـــكِ الـــتِي تَجْـــرِي في البَحْـــرِ ﴾ [البقرة :١٦٤] كقولك : أَسَدٌ وأُسْدٌ ، وهذا قول الخليل » .

(٧) في (غ) : راكباً .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٧ ، وأمالي القالي ٣/ ٢٠٥ ، والخزانة ٨/ ٦ ، وبلا نســـبة في شـــرح الرضي ٣/ ٤٣٣ .

وصدره : فعَبَّتْ غِشَاشاً ثم مَرَّت كأنها

والشاهد فيه أن « ركباً » ليس جمعاً بدليل عود الضمير إليه من صفته بالإفراد ، ولو كان جمعاً لقيل : مجفلون .

ولو كان « ركب » جمعاً لكان جمع كثرة ؛ لأنه ليس من أوزان جموع القلة . وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه ، و لا ينسب إلى لفظه ، بل يُرَدُّ إلى واحده ، ولا يرجع إليه ضمير الواحد[١] .

والمراد باسم الجمع : ما يقع على ثلاثة فصاعداً [٢]، وليس بجمع كـ « رهط ، ونفر ، وقوم » .

والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير ، ويكون الفرق بينه وبين مفرده إمَّا بالتاء كـ « تمرة ، وتمر » ، أو بالياء كـ « رومي ، وروم » .

وليس نحو: « تمر » بجمع كما ذكرنا في « ركب » ، ولوقوعه على الواحد فيقع « التمر » على « التمرة ، والتمرتين » .

وعند الأخفش[٣] أسماء الجموع إذا كان لها آحاد من تركيبها كـ « ركب ، وجامل[٤] ، وباقر[٥] » جمع خلافاً لسيبويه[٦].

[وعند الفراء[٧]: كل ماله واحد من تركيبه فهو جمع سواء كان اسم جمع كـ « ركب ، وباقر » ، أو اسم جنس] [٨] كـ « تمر ، وروم » . وأما[٩] « إبل » فمفرد عنده .

ونحو : « خَلٌّ ، وتراب » مما ليس له واحد من لفظه ليس بجمع وفاقاً [١٠].

وأما « عَبَادِيْد ، وعَبَابِيْد » بمعنى : الفِرَق[١١] ، و« نسوة » في جمع[١٢] « امرأة » فوزنها أوجب أن يكون من الجموع ؛ لأن « فعاليل » خاص بالجموع . و « فِعْلَة » مشهور فيها ، فيقدر لها واحد وإن لم يستعمل كـ « عَبْدود ، وعبَّاد ، ونساء » كـ « غلام ، وغلمة » . وكذا

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨١٨/٣، والوافية ٣١٨، وشرح الرضي ٤١٣/٣ .

(٢) في (ش) : أو .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٣٤ ، والارتشاف ٤٠٢/١، والنجم الثاقب ٢/ ٨١٧ ، والفوائد الضيائية ١٧٩/٢.

(٤) القطيع من الجِمَال ، برعاته وأربابه . ينظر : القاموس (جمل) ٩٠١.

(٥) اسم جمع ، والمفرد بقرة للمذكر والمؤنث ، والجمع : بَقَر ، وبقرات وبُقُر . ينظر : القاموس (بقر) ٣٣١.

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٢٤ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٣٤.

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٢ ، ٢/ ٦٠ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٣٤، والنجم الثاقب ٢/ ٨١٦ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (ش) : فأما .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٣٤/٣، والفوائد الضيائية ١٧٩/٢.

(١١) قال في اللسان (عبد) ٩/ ١٤ : « تفرَّق القوم عَباديد وعَبابيد . العباديد والعبابيد : الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ، ولا واحد له في ذلك كله » .

(١٢) سقطت من (غ) .

« مذاكير » في جمع « ذكر » ينبغي أن يقدر مفرده « مذكار ، أو مذكور » . و « مَحَاسن » في « حُسْن » يقدر مفرده « مَحْسَن »[1] . و « مُشَابِهٌ » في « شَبَهٍ » يقدر مفرده « مشبه »[2].

واعلم أنَّ ما يقع على الجمع وعلى الواحد إن لم يُثَنَّ إلاَّ لاختلاف النوعين فهو اسم الجنس كـ « تمر » . وإن[3] ثُني لا لاختلاف النوعين فهو جمعٌ مقدرٌ تغييره كـ « هجان » بمعنى الأبيض[4] ، و« فُلْك ، ودِلاص[5]» تقول في التثنية : « هجانان ، وفلكان ، ودلاصان ». فـ « هجان ، ودلاص » في الواحد كـ« كتاب » ، و« فُلْك » في الواحد كـ « قُفْل » . وأما في الجمع فكـ « رِجَال ، وخُضْر » .

وأما[6] « عدو » في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ[7] ﴾[8] فواحد أطلق على الجمع لترافد الجماعة في العداوة حتى كأنهم يد واحدة وشخص واحد .

[جمع المذكر السالم]

قوله : (**وهُوَ صَحِيحٌ ومُكَسَّرٌ**) . فما سلم بناء واحده فصحيح ، و إلاَّ فمكسر .

والصحيح لمذكر ومؤنث .

(**والمُذَكَّرُ : مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا ، أو يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا ، ونُونٌ مَفْتُوحَةٌ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ [مِنْ جِنْسِهِ]**[9]. **[فإنْ كانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ مِثْلُ :« قَاضُونَ » . وإنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُوراً حُذِفَتْ الأَلِفُ ، وبَقِيَ مَاقَبْلَهَا مَفْتُوحاً مِثْلُ: « مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ]**[10]) .

---

(١) قال في مختار الصحاح (حسن) ٥٧: « الحُسْنُ ضد القبح ، والجمع مَحَاسِنُ على غير قياس كأنه جمع مَحْسَنٍ » .

(٢) قال في مختار الصحاح (شبه) ١٣٨: « شِبْهٌ و شَبَهٌ لغتان بمعنى ، يقال : هذا شِبْهُه أي شبيه ، وبينهما شَبَهٌ بالتحريك والجمع : مُشَابِهُ على غير قياس كما قالوا : محاسن ، ومذاكير » .

(٣) في (أ) : فإن .

(٤) ينظر : اللسان (هجن) ١٥/ ٤٢ .

(٥) الدِّلاص والدَّلاص : اللَّيِّن البَرَّاق الأملس ، قال في اللسان : « وقد يكون الدِّلاص جمعاً مكسَّراً ، وليس من باب جُنُب لقولهم دِلاصان . حكاه سيبويه قال : والقول فيه كالقول في هجان » ينظر : اللسان (هجن) ٤/ ٣٨٨ . والقاموس (هجن) ٢/ ٨٤٢ .

(٦) في (ش) ، (غ) : فأما .

(٧) في (غ): وهم عدو لكم .

(٨) الكهف : ٥٠ .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٤ .

فقوله : (**ما**) جنس الحد ، وباقي الحد فصل .

قوله (**مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا**) لكنه في المقصور بعد حذف ألفه يصير ما قبل الواو والياء مفتوحاً .

قوله : (**لِيَدُلَّ عَلَى أنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ [من جنسه]**[1]) ؛ بناء على أن أقل الجمع ثلاثة .

واعلم أنه إذا كان مفرده صحيحاً ، أو في حكمه فظاهر . وإن كان منقوصاً حذفت ياؤه؛ لأنها انضمت قبل الواو ، وانكسرت قبل الياء[2] . والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها ، فحذفا فالتقا ساكنان ، فحذفت الياء للساكنين ، وضُمَّ ما قبل الواو لمناسبتها .

وإن كان مقصوراً حذفت ألفه في الأحوال نحو « مصطفَوْنَ ، ومصطفَين ، والعِيْسَوْن ، والعيسَيْنَ » // للساكنين . ولا ترد إلى أصلها ؛ لأنه تستثقل الواو المضمومة أو المكسورة بعد الفتحة ، وكذا الياء ، فيجب ردهما إلى الألف ، فيعود الساكنان ، فلأجل ذلك وجب حذف الألف للساكنين من أول الأمر ، وبقي ما قبل الألف على فتحه لخفة الفتح قبل الواو والياء الساكنتين[3] . ١/٩٠

[شرط جمع المذكر السالم]

قوله : (**وشَرْطُهُ إنْ كَانَ اسْماً فمُذَكّرٌ عَلَمٌ يَعْقِلُ**) .

قوله : (**شرطه**) أي : شرط الجمع المذكر السالم . قوله (**إن كان اسماً**) أي : غير صفة. قوله : (**فمُذَكّر**) أي : لفظاً ومعنى ؛ ليخرج نحو[4]: « طلحة ، وهند » ؛ لأنهما لا يجمعان ذلك الجمع ، ولو كان « طلحة » مذكر المعنى . قال نجم الدين : « ولو قال : شرطه[5] التجرد عن التاء لكان أولى ليخرج « طلحة » ، ويدخل « ورقاء ، وسَلْمَى » اسمي رجلين ، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً »[6] .

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : للساكنين ، وفي (غ) : الساكنين .

(٤) زيادة من (غ) .

(٥) في (ش) : فشرطه .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٣٨ .

وأجاز الكوفيون ، وابن كيسان جمع « طلحة » على « طَلْحُون »[1] ، وابن كيسان يفتح نحو[2]: « طَلَحُون » .

قوله : (**عَلَم**) احتراز عن الجنس نحو: « رجل » . قوله : (**يعقل**) احتراز عن عَلَمِ[3] ما لا يعقل كـ« أَعْوَج[4] ، ولاحق[5] » علمي[6] فرسين ، فإنهما يجمعان على « عُوْج ، ولواحق ».

قوله : (**وإنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ**) احتراز عن « قائمة » صفة امرأة .

قوله : (**يَعْقِلُ**) احتراز عن صفة ما لا يعقل نحو :« يعمل » في قولهم « جمل[7] يعمل » فإنه لا يجمع ذلك الجمع . قال نجم الدين : « الأولى « يعلم » مكان « يعقل » ليشمل نحو قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾[8] ؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل »[9] .

وخص العقلاء بجمع المذكر السالم لكونهم أشرف من غيرهم . والصحة في الجمع أشرف من التكسير .

قوله : (**وألاَّ يَكُونَ « أَفْعَلَ فَعْلاَءَ »**) احتراز عن نحو[10]: « أحمر»[11] فإنه لا يجمع بالواو والنون ، بل على « حُمْر » . وأما قوله :[12]

فَمَا وَجَدَتْ بناتُ بني نزارٍ حَلائلَ أَحْمَرِينَ وأسْوَدِينَا

---

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٤٠، وشرح الرضي ٣/ ٤٣٩، والموشح ٢١٠، والارتشاف ٢/٥٧٢،والنجم الثاقب ٢/ ٨٢١ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (غ) : صفة .

(٤) قال في القاموس (عوج) ١٩٥: « فرس لبني هلال ، كان لكندة ، فأخذته سُليم ، ثم صار إلى بني هلال ، وفرس لِغَنِيٍّ ابن أَعْصُر » .

(٥) قال في القاموس (لحق) ٨٤٩:« لاحق : أفراسٌ لمعاوية بن أبي سفيان ، ولغني بن أعصر ، وللحازوق الخارجي ، ولعيينة ابن الحارث » .

(٦) في (أ) : علم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الذاريات : ٤٨ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٠ .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (غ) : حمراء .

(١٢) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦، والمقرب ٢/ ٥٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٦٠، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٢ .

والشاهد فيه : « أسودينا وأحمرينا » حيث جمع « أحمر ، وأسود » بالواو والنون ، وهو شاذ عند الجمهور . واستدل ابن كيسان به على جواز هذا الجمع .

فضرورة .

قوله : (**ولا « فَعْلاَنَ فَعْلَى »**) احتراز عن نحو: « سكران » فإنه لا يجمع بالواو والنون ، فلا يقال : « سكرانون » بل « سُكَارَى » .

وأجاز سيبويه قياساً ،لا[1] سماعاً « ندمانون » ؛ لقبوله التاء[2] . وكذا « سيفانون » لقولهم: « سيفانة »[3] [4].

قال نجم الدين : « وأما « عُريانون ، وخُمْصانون » فيجوز اتفاقاً ؛ لأن « فُعْلان[5] » الصفة ليس أصله عدم لحوق التاء مثل « فَعْلان » الصفة »[6].

قوله[7] : (**ولا مُسْتَوِياً فِيهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ**) أي : ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث[8]. وقد وجد في كثير من نسخ اليمن هكذا بذكر المذكر ، ولا بد منه احتراز عن نحو : « جريح ، وصبور » فإنه لا يجمع بالواو والنون ، بل « جرحى ، وصُبُر » . واعترض عبارته نجم الدين بأنه يكون معناها : وألا يكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث[9] ، ولا معنى لهذا الكلام . وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ؟ قال : « ولو قال : « ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث » لكان شيئاً »[10]. وهذا كما[11] وجد في كثير من نسخ اليمن . ولعله ملحق . والله أعلم .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٦٤٦ .

(٣) قال في اللسان (سيف) ١٦٧/٩: « رجل سَيْفانٌ : طويل مَمْشُوقٌ كالسَّيْفِ . زاد الجوهري ضامرُ البطن . والأُنثى سَيْفانةٌ » .

(٤) قال الرضي : « لكنهم لا يقولون ذلك ـــ أي لا يجمعون سيفانة على سيفانين ـــ ؛ وذلك لأن الأغلب في « فَعْلان » الصفة ألاَّ تلحقه التاء ، فـ« ندمانة وسيفانة » كأنهما من قبيل الشذوذ ، فالأولى ألا يجمعا هذا الجمع حملاً على الأعم الأغلب » . ينظر : شرح الرضي ٤٤٢/٣.

(٥) بضم الفاء .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : فيه مع المذكر المؤنث .

(٩) لأن « مستوياً » عطف على « أفعل فعلاء » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٤ .

(١١) في (غ) : إنما .

قوله : (**ولا بِتَاءِ تَأْنِيثٍ**) احتراز عن نحو « علاَّمة ، ونسَّابة ، وراوية » ، فلا يجمع بالواو والنون ، بل بالألف والتاء .

قال نجم الدين : « فالوصف الذي يجمع بالواو والنون أسماء الفاعل والمفعول ، وأبنية المبالغة إلاَّ ما يُستثنى ، والصفة المشبهة ، والمنسوب ، والمصغر ، كـ « الضارب، والمضروب ، والطويل ، والبصري ، والرُّجيل »[1] .

قوله : (**وتُحْذَفُ نُونُهُ للإضَافَةِ**) نحو: « ضاربو زيد » . وقد تحذف للضرورة كما في المثنى ، ولتقصير الصلة نحو قوله[2] :

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهُمُ مِنْ ورَائنا وَكَفُ

وربما سقطت قبل لام ساكنة اختياراً كما جاء في الشواذ ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ [3]﴾[4] بنصب العذاب[5] .

[ما شذ جمعه بالواو والنون]

قوله[6] : (**وقَدْ شَذَّ نَحْوُ : « سِنِيْنَ ، وأَرَضِيْنَ[7] »**) .

قال نجم الدين : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير : منها « أُبَيْنُون » قال[8]:

يَسُدُّ[9] أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتي

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥١ــ٤٥٢. والشاهد فيه : « الحافظو » حيث حذفت نون الجمع لتقصير الصلة ، والأصل : الحافظون عورة العشيرة . هذا على رواية نصب « عورة » . وأما على رواية خفضها فالنون حذفت للإضافة .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) الصافات : ٣٨ .

(٥) قرأ الجمهور « لذائقوا » بحذف النون وخفض « العذاب » ، وقرأ أبان بن ثعلب عن عاصم وأبي السماك بحذفها ونصب العذاب . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٥٢ ، والكشاف ٤/ ٤٥ ، وفتح القدير ٤/ ٣٩٢ ، وروح المعاني ١٣/ ١٢٥ .

(٦) كررها في (ش) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) البيت من الكامل ، وهو لسُلْمِي بن ربيعة في أمالي القالي ١/ ٨١ ، والحماسة ١٥٦ ، الحماسة البصرية ١/ ٥٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٥٦ ، والخزانة ٨/ ٣٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٥ ، و شرح الرضي ٣/ ٤٤٥ .
وصدره : زعمتْ تُمَاضِرُ أنني إما أَمُتْ .
والشاهد فيه : « أبينوها » حيث جُمع جمع المذكر السالم ، وهو شاذ .

(٩) في (ش) ، (غ) : يسدد .

وهو عند البصريين[1] جمع « أُبَيْن » وهو تصغير « أبْنىً » مقدر[2] ، وواحده « أبناةٌ » فشذوذه عندهم كونه جمعاً لمصغر[3] لم يثبت[4] مكبره »[5].

ومنها « دُهَيدِهين ، وأُبَيْكَرِين» في قوله[6]:

// قَدْ شَربتْ إلاَّ الدُّهَيْدِهِينَا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيكَرِينا ٩٠/ ب

فهما جمع « دُهَيْدِهَة » مصغر « دَهْدَاة » وهي[7] صغار الإبل[8] . وجمع « أُبَيْكر »[9] تصغير « أَبْكر » مقدر كـ« أضحى » عند البصريين[10] ، فهو شاذ من وجهين : جمعه بالواو والنون في غير العقلاء ، وكونه تصغير مُقَدَّر .

ومنها « أولو » ، فإنه جمع[11] « ذو » على غير لفظه .

ومنها « عِلِّيُّون » وهو اسم لديوان الخير ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ۝٢٠ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾[12]. قال نجم الدين : « فعلى هذا ليس فيه شذوذ ؛ لأنه يكون علماً منقولاً عن جمعٍ[13] المنسوب إلى « عِلِّيَّة » وهي الغرفة »[14]. قال : « وإن كان « عليون »[15] غير

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٦٥/٣، والأصول في النحو ٥٦/٣، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ٨/ ٣٠ .

(٢) في (ش) : مقدراً .

(٣) في (أ) : لمذكر .

(٤) في (غ) : يثبته .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٥ .

(٦) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٤٩٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٨ ، ومجمل اللغة ٢/ ٢٥٦ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٥ ، والخزانة ٨/ ٤٩ .

والشاهد فيه : « الدهيدهين ، والأبيكرين » حيث جُمع جمع المذكر السالم .

(٧) في (ش) و (غ) : وهو .

(٨) ينظر اللسان (دهده) ٤/ ٤٢٣ .

(٩) البِكْرُ ولد الناقة ، ويجمع في القِلَّةِ على أَبْكُرٍ، قال الجوهري: وقد صغَّره الراجز وجمعه بالياء والنون فقال: قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينَا . ينظر : اللسان (بكر) .

(١٠) ينظر : الكتاب ٤٩٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٦١٨/٢، شرح الرضي ٣/ ٤٤٦ ،والارتشاف ٥٩٦/٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩ .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) المطففين : ١٩، ٢٠ ، ٢١ .

(١٣) في (غ) : جمع التكسير .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٦.

(١٥) في (غ) : العليون .

علم ، بل جمع « عِلِّيَّة » ، وليس بمنسوب إليها ، بمعنى : الأماكن المرتفعة . ومعنى قوله : ﴿كِتَبٌ مَّرْقُومٌ﴾ : مواضع كتاب مرقوم[1] ، فهو شاذ لعدم العقل »[2].

ومنها «العالَمون»؛ لأن العالَم هو الذي يُعْلَمُ منه ذات موجِده[3] تعالى، فهو[4] بمعنى الدال.

ومنها « أهلون » ، وشذوذه لأنه ليس بصفة . ويجوز أن يتمحل له ، وذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس[5] .

ومنها « عشرون » إلى « التسعون ».

ومنها « أَرَضون » ، وفتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء[6] ، فكأنه قيل: « أَرَضات » ، أو[7] للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة . ويجوز إسكان رائه .

ومنها « أبون ، وأخون[8] ، وهنون » لعدم الوصف والعلمية .

ومنها « بنون » في « ابن » ؛ لأن قياسه « ابنون » ، وجمع على أصله بحذف لامه نسياً .

ومنه[9] : « بلغتَ مني البُلَغِين ، ولقيتُ منك البُرَحِيْنَ[10] ، والدُّرَخْمِين[11] » كلها بمعنى : الدواهي ، والشدائد .

---

(١) وهذا اختيار ابن جرير الطبري ، وابن كثير . ينظر : تفسير الطبري ١٠٤/٣٠، وتفسير ابن كثير ٤٨٧/٤.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٦ .

(٣) في (ش) : موجود .

(٤) في (ش) و (غ) : (فيكون) بدل (فهو) .

(٥) في (ش) : الأنيس .

(٦) في (ش) : الياء .

(٧) في (ش) : و .

(٨) في (غ) : أبوان وأخوان .

(٩) في (أ) : ومنه إلى و متى .

(١٠) بَلَغ به البِلَغينَ : إذا استقصى في شتمه وأذاه . والبُلَغِين والبِلَغين : الداهية ، وفي الحديث : أن عائشة قالت لأمير المؤمنين علي ــ عليه السلام ــ حين أُخذتْ يومَ الجمل :« قد بَلَغْتَ منَّا البُلَغِينَ » . معناه : أنَّ الحرب قد جهدتنا وبلغت منا كل مبلغ . يروى بكسر الباء وضمها مع فتح اللام ، وهو مثلٌ معناه : بلغتَ منا كل مبلغ : وقال أبو عبيد في قولها : « قد بَلَغْتَ منَّا البُلَغِينَ »: « إنه مثل قولهم : « لقيتَ منا البُرَحِين والأَقْوَرِينَ » وكل هذا من الدواهي . قال ابن الأثير : والأصل فيه كأنه قيل : خَطْبٌ بُلَغٌ وبِلَغ أي : بليغ ، وأمرٌ بُرَحٌ أي : مَبَرِّح ، ثم جمعا جمع السلامة إيذاناً بأن الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصد وتعمُّد » . ينظر : النهاية في غريب الحديث ١/ ١٥٣ ، واللسان (بلغ) ١/ ٤٨٧ ، والقاموس (بلغ) ١/ ١٠٤٢ .

(١١) ينظر : مادة (درخ) في اللسان ٤/ ٣٢٣ ، والقاموس ١/ ١٤٥٨ .

وشاع في « سنة » : سِنون . وقد جاء « سُنُون » ، وهو قليل[١] .

وجاء في « قُلَة[٢] ، وثُبَة[٣] » : « قِلون ، وثِبون » بالضم والكسر . وجاء في « ظُبة »[٤] : ظُبون ، وفي « كرة »: « كُرون » بالضم لاغير . وجاء في « عظة ، ومائة ، وفئة ، ورئة : عِضين ، ومِائين، وفِئين ، ورِئين » بالكسر لاغير .

وجاء في المضعّف كـ«إوَزِّينَ[٥] ، وحَرِّيْن[٦] » . وحكي يونس[٧] : « إحَرُّون » .

وعلل النحاة جمع ما حذف فاؤه أو[٨] لامه هذا الجمع : بأن هذا الجمع أشرف الجموع فجبر[٩] بهذا[١٠] الجمع الفاضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسياً . قالوا وأما « حرون ، وإوزُّون » فِلما لحقها[١١] من الإعلال بالإدغام[١٢] .

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الإعراب قال[١٣] :

دعاني[١٤] مِنْ نجدٍ فإنَّ سِنِيْنَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٤٨ .

(٢) هي لعبة تكون من عودين يَلعب بهما الصبيان . ينظر : اللسان (قلا) ١٩٩/١٥.

(٣) الثُّبَةُ : العُصْبَة من الفُرسان، والجمع : ثُباتٌ و ثُبونَ و ثِبُونَ . ينظر : اللسان (ثبا) .

(٤) الظُّبَة: حدّ السيف والسِّنان والنَّصْل والخَنْجر وما أشبه ذلك . ومثله ذُبابة ، والجمع : ظُباتٌ ، و ظَبُونَ ، و ظُبُونَ . ينظر : اللسان (ظبا) ٢٢/١٥.

(٥) الإوَزَّة والإوزُّ : البط . قال الجوهري :« وقد جمعوه بالواو والنون فقالوا : إوَزُّون ». ينظر : اللسان (أوز) ١/ ٢٦١.

(٦) قال في اللسان (حرر) ٣/ ١١٦ : « الحَرَّة من الأرضين : الصُّلبة الغليظة التي ألبستها حجارة سود ، والجمع حَرَّات وحِرَار . قال سيبويه : وزعم يونس أنهم يقولون : حَرَّة وحَرُّون جمعوه بالواو والنون يشبهونه بقولهم : أرض وأرضون ؛ لأنها مؤنثة مثلها » . وينظر : الكتاب ٣/ ٥٩٩.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٦٠٠/٣:« وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حَرَّةٌ وإحَرُّون ، يعنون الحِرار كأنه جمعُ إحّرة ، ولكن لا يتكلم بها » .

(٨) في (أ) : و .

(٩) في (غ) : فجمع .

(١٠) كررها في (غ) .

(١١) في (ش) : لحقهما .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٤٨/٣ .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح المفصل ٥ / ١١ ، ١٢ ، والخزانة ٨ / ٥٨ ، وبلا في المفصل ٢٢٩ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٥ .
والشاهد فيه: « سنينه » حيث جعل النون مُعتَقَبَ الإعراب ، أي : محل تعاقبه . أي : تجري عليها الحركات واحداً بعد واحد ، ولا تحذف للإضافة .

(١٤) في (ش) و (غ) : ذراني .

وقال[1] :

وماذا تَزْدَرِي الشُّعَرَاءُ[2] مِنِّي وقَدْ جَاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

وقال[3] :

وأنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلياً أبٌ بَرٌّ ونَحْنُ له بَنِينُ[4]

ويلزمها[5] الياء إذن .

ويغلب المذكر والعاقل وإن قل نحو : « زيد والهندات ضاربون ، وزيد والحمير مقبلون » .

واعلم أن الجمع من خصائص المعربات . وما لم يدر الإعراب على آخره فالقياس التوصل إلى جمعه هذا الجمع بـــ« ذوو » نحو : « جاءني ذوو سيبويه ، وذوو خمسة عشر » ، كما يقال في الجُمل المسمى بها نحو: « ذوو[6] تأبط شراً ، وذوات شاب قرناها » .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في إصلاح المنطق ١٥٦ ، والأصمعيات ١٩ ، وشرح المفصل ٥ / ١١ ، والخزانة ٨ / ٦٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٣٣٢ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٤٩ .

والشاهد فيه : « الأربعين » على أنه معرب بالحركة على النون .

(٢) في (ش) : الأقران .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لسعيد بن قيس الهَمْداني في الخزانة ٨ / ٧٥ ، ولأحد أولاد علي في شرح التصريح ١ / ٧٧ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٥٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٥٠.

والشاهد فيه : « بنينُ » حيث أعربه بالحركة ، فرفعه بالضمة على النون مع لزوم الياء .

(٤) في (غ) : بنون .

(٥) في (ش) : وتلزمها .

(٦) في (ش) و(غ) : ذو .

[جمع المؤنث السالم]

[تعريفه]

قوله : (**المُؤَنَّثُ : مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وتَاءٌ**).

قوله : (**المُؤَنَّثُ**) أي : الجمع المؤنث السالم . قوله (**ما**) جنس الحد . وقوله (**آخره ألف وتاء**) فصل لغيره . ويخرج منه « أبيات ، وأموات ، وأخوات » ؛ لأن التاء أصلية .

[شروطه]

قوله : (**وشَرْطُهُ إنْ كَانَ صِفَةً [ولَهُ مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بالوَاوِ والنُّونِ . وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فأنْ لا يَكُونَ مُجَرَّداً عَنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ كـ « حَائضٍ » و إلاَّ جُمِعَ مُطْلَقاً]** [1]) إلى آخره .

اعلم أن المؤنث إما أن يكون اسماً أو صفة .

إن[2] كان اسماً قال المصنف : (**جمع مطلقاً**) . أي[3] : لا يشترط فيه شرط . قال نجم الدين : « وليس بسديد ؛ لأن الأسماء المقدرة تاؤها كـ « قِدْر ، ونار ، وشمس ، وعقرب ، وعين، ودار » ونحوها من غير الحقيقي التأنيث لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء ، بل هو[4] فيها مسموع كـ « السموات ، والكائنات ، والشمالات » في الرياح ؛ لخفاء تأنيثها »[5].

فلا يجمع بالألف والتاء قياساً إلا علم المؤنث سواء ظهرت علامتهُ كـ « عزة ، وسلمى ، وخنساء[6] » ، أو قدرت كـ« هند » ، // أو[7] ذو تاء التأنيث ظاهرة كـ« غرة ، وحمزة ، وإكرامة ، وتخريجة » ، وذو ألف التأنيث إذا لم يكن علم المذكر الحقيقي كـ« البشرى ، والضراء » . وإذا كان علم مذكر جمع بالواو والنون كما مر[8] . وما يصح تذكيره وتأنيثه إذا لم

أ/٩١

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٦ .

(٢) في (ش) : فإن .

(٣) في (غ) : ولا يشترط .

(٤) في (غ) : (منها) بدل (هو) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٤٥٥ .

(٦) في جميع النسخ : خنفساء . وما أثبته من شرح الرضي إذ هو الصحيح ؛ لأن خنفساء ليست علماً لمؤنث .

(٧) في (ش) و(غ) : و .

(٨) ينظر : ص ٦٠٢ .

يأت له مكسر كـ« الألفات ، والياءات » . والعلم المصدر بـ« ابن ، أو ذو » إذا[1] لم يكن عاقلاً نحو: « ابن عرس ، وذو القعدة ».

ويجمع هذا الجمع غالباً غير مطرد شيئان :

اسمٌ مذكرٌ لا يعقل لم يكسر كـ« حَمَّامات ، وسرادقات ، وسفرجلات » ، ولم يقولوا : « جُوالقات »[2] ؛ لقولهم جواليق[3] .

والثاني : الجموع التي لا تكسر نحو : « رجالات ، وصواحبات ، وبيوتات » فلا يقال : « أكلبات »[4] لقولهم : « أكالب »[5] .

وإن كان المؤنث صفة فإن كانت فيه العلامة جُمِعَ كـ«ربعات ، وعلاَّمات ، وضاربات ، وحُبْلَيات ، ونفساوات » إلا « فَعْلَى فعلان »[6] كـ« سكرى سكران[7] » ، أو[8] « فعلاء أفعل » كـ«حمراء أحمر » فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مُذَكَّراهما[9] بالواو والنون خلافاً لابن كيسان[10]. فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً كقوله[11] صلى الله عليه وعلى آله : « ليس في الخضراوات صدقة »[12]. وكذا كل « فَعْلاء، أو فَعْلى » جعلته علماً لغير المذكر الحقيقي.

وإن لم يكن في صفة المؤنث[13] علامة ظاهرة لا يجمع بالألف والتاء كـ« جريح ،

---

(١) في (ش) : إن .

(٢) الجُوالِقُ والجُوالَق : وِعاء من الأوعية معرب . الجمع جَوالِق بفتح الجيم ، وجَوالِيق ، ولم يقولوا جَوالِقات استغنوا عنه بجواليق . ينظر : الكتاب٣/٦١٥، واللسان (جلق) ٢ / ٣٣٣ .

(٣) في (ش) : جوالق .

(٤) في (ش) : كلبات . وفي (غ) الكلبات .

(٥) ينظر : اللسان (كلب) ، والخصائص ٣/٢٣٥، والشافية ٥٥.

(٦) في (ش) : فعلانة .

(٧) في (ش) : سكرانه .

(٨) في (غ) : و .

(٩) في (غ) : مذكريهما .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥ / ٦١ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٥٧ .

(١١) في (غ) : لقوله .

(١٢) رواه الدار قطني (١٨٩٠) في الزكاة ، باب ليس في الخضروات صدقة ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، في الزكاة، باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون ٤/ ١٢٩ ، وضعفه الغساني في تخريج أحاديث سنن الدار قطني ٢ / ٧٠ .

(١٣) في (ش) : المؤنثة .

وصبور، وحائض ، وطامث[1] [2] ، ومُطْفِل[3] » ، إلا أن يكون خماسياً أصلي الحروف جُمع بالألف والتاء كـــ« نسوة صَهْصَلِقات[4] ، وجَحْمَرِشات[5] ».

ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كـــ« الصافنات » للذكور من الخيل ، و « جِمال سِبَحْلات » أي : ضخمات[6] . و « سِبَطْرَات » أي : طوال على وجه الأرض[7] ، و« الأيام الخاليات » ، ومصغر جمع[8] ما لا يعقل كـــ« جُميلات ، وحُميرات ، وكُتيبات ».

قوله : (**أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بالوَاوِ والنُّونِ**) معناه أن المؤنث إذا كان صفة فإما أن يكون له مذكر ، أو لا .

إن لم يكن له[9] مذكر فشرطه [ألاَّ يكون مجرداً [10] عن التاء كـــ « حائض » .

وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون][11] ذلك المذكر جُمِعَ بالواو والنون . فخرج بهذا[12] القيد « فعلاء أفعل ، وفعلى فعلان » ، وجميع الأمثلة التي يستوي تأنيثها وتذكيرها[13] كـــ« جريح، وصبور » . و « ثَيِّبَات[14] » شاذ[15] . وخرج منه أيضاً الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كـــ« رَبْعَة ، ويَفْعَة ، وعلاَّمة ، ومعطارة » ونحوها . ولا يجوز خروجه[16] ؛ لأنه يجمع بالألف والتاء[17] .

---

(١) في (ش) و (غ) : طالق .

(٢) طمثت : حاضت ، فهي طامث . ينظر : القاموس (طمث) ١٧١.

(٣) المطفل : ذات الطفل من الإنس والوحش . ينظر : القاموس (طفل) ٩٤٤.

(٤) الصَهْصَلِق : العجوز الصخابة . ينظر مادة (صهلق) من اللسان ٧ / ٤٣٠ .

(٥) جَحْمَرِش : العجوز الكبيرة . وأفعى جَحْمَرِش : خشناء غليظة . ينظر مادة (جحمرش) من اللسان ٢ / ١٩٠ .

(٦) ينظر : القاموس (سبحل) ٩٣١.

(٧) ينظر : القاموس (سبطر) ٣٧٧.

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) سقطت باء « بهذا » من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : تذكيرها وتأنيثها .

(١٤) قال في مختار الصحاح (ثوب) ٣٨: « ورجل ثَيِّبٌ وامرأة ثيب ، قال بن السكيت : وهو الذي دخل بامرأة ، وهي التي دخل بها ، تقول : منه ثَيَّبَتِ المرأة بفتح الثاء تثييباً » .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٤٥٨/٣ .

(١٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٤٥٨/٣ .

وتقول في جمع « بنت ، وابنة » : « بنات » وهو جمع[1] أصلهما ؛ لأن الأصل « بَنَوَةٌ » كما أن : « بنون » جمع أصل « ابن » وهو « بَنَوٌ » على حذف اللام[2] نسياً . وكذا « أخوات » جمع أصل « أخت » : أي « أَخَوَة » ، و « أخون » جمع « أخ » على حذف اللام نسياً .

والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء إمَّا مفتوح الفاء ، فَرَدُّ اللامِ في جمعه بالألف والتاء أكثرُ كـ« هَنَوات » في « هَنَة » ، و« سنوات ، وضعوات » في « سَنَة ، وضَعَة[3] » . وجاء: « هنات ، وذوات »[4] . وأما « أَمَة[5]، وشفة ، وشاة » فاستغني بتكسيرها عن التصحيح .

[وإمَّا مكسور الفاء ، فترك الرد فيه أكثر كـ« مئات ، ورئات » . وجاء « عضوات »][6].

وإمَّا مضموم الفاء ، و لم يجيء فيه إلا ترك الرد كـ« ثُبات ، وظبات ، وكُرات ».

[تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم]

واعلم أن المؤنث إن كان على وزن « فَعْل » كـ« دَعْد » ، أو « فَعْلة » كـ« جَفْنة » [فإن كان صفة][7] كـ « صَعْبَة ، وخَدْلَة[8] » ، أو مضاعفاً كـ « مَدَّة » ، أو معتل العين كـ« بيضة ، وجوزة » وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء قال تعالى : ﴿ ثَلَثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ[9] ﴾[10] . وإلاَّ فتحت عينه كـ« دَعَدات ، وتمرات ، وجفنات » قال[11] :

---

(١) كررها في (غ) .

(٢) في (غ) : الاسم .

(٣) الضَّعَةُ: شَجَرٌ بالبادِية، قيل: هو مِثلُ الثُّمامِ، وفي التهذيب: مثلُ الكمام ، وقال ابن أَعرابي: هُو شَجَرٌ أَوْ نَبْتٌ، ولا تكسَر الضاد، والجمع ضَعَوات . ينظر : اللسان (ضعا) ٤٨٤/١٤.

(٤) أي : بحذف اللام . ينظر : المفصل ٢٣٥، وشرح الرضي ٤٥٨/٣.

(٥) قال في اللسان (أما) : « وجمع الأَمَة : أَمَواتٌ و إِماءٌ وآمٍ و إِمْوانٌ، و أُموانٌ » .

(٦) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) الخَدْلة من النساء: الغليظةُ الساق المُسْتَدِيرَتُها . ينظر : القاموس (خدل) ٩١٢.

(٩) في (غ) : له .

(١٠) النور : ٥٨ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١ ، والكتاب ٣ / ٥٧٨ ، وأسرار العربية ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٥ / ١٠ ، والخزانة ٨ / ١٠٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢٠٦ .
والشاهد فيه : « الجَفَنَات » حيث فتح العين ؛ لأنه اسم عينه صحيحة .

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ[1] يَلْمَعْنَ بالضُّحى [2] وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وقال [3] :

فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ إذا أدلجُوا بالليل يَدْعُون كَوْثَرا

والتزم في « لَجَبَة »[4] : « لَجَبَات » بالفتح[5] . وأجاز المبرد[6] إسكان عين « لجبات » قياساً لا سماعاً .

وغلب الفتح في جمع « رَبْعة » ؛ لأن الصفة التي كانت في الأصل اسماً تعامل معاملة الأسماء تقول في « امرأة كلبة » : « كَلَبات » بالفتح . وندر في « كَهْلة » :« كَهَلات » بالفتح[7] . ولا يقاس عليه غيره خلافاً لقطرب[8][9] .

ويجوز في الضرورة إسكان[10] ما استحق فتح عينه من « فَعَلات » ، قال :

---

(١) في (ش) : البيض .

(٢) في (غ) : في الضحى .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٤ ، والكتاب ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٣ ، والخزانة ٨ / ٩٧ ، وبلا نسبة في المفصل ٢٣٣ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٦١ .
والشاهد فيه : « أهلات » حيث إنه جَمْع « أهلة » جُمع باعتبار اسميته ، ولهذا فتح عينه .
قال ابن يعيش ٣١/٥: « أهلات جمع أهلة ، وليس بجمع أهل ... وأهل مذكر يجمع بالواو والنون ؛ لأنهم لما وصفوا به أجروه مجرى الصفات في دخول تاء التأنيث للفرق فقالوا : رجل أهل ، وامرأة أهلة كما يقولون ضارب وضاربة ، ولما قالوا في المذكر أهل وأهلون ، وفي المؤنث أهلة و أهلات أشبه « فعلة » في الصفات فجمعوه بالألف والتاء ، وأسكنوا الثاني منه فقالوا : أهْلات ، ومن العرب من يقول أهَلات كما فتحوه في أرَضات ؛ لأنه اسم مثله وإن أشبه الصفة » .

(٤) شاةٌ لَجْبَة و لُجْبَة و لِجْبَة و لَجَبَة ولَجِبَة ولِجَبَة : إذا قلَّ لبنها . وجمع لَجَبَة لَجَبَات على القياس . وجمع لَجْبَة لَجَبَات بالتحريك ، وهو شاذ ؛ لأن حقه التسكين إلاَّ أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلْبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لَجْبَة ولَجَبَات نادر ؛ لأن القياس المطرد في جمع فَعْلة إذا كانت صفة تسكين العَين. قال سيبويه : وقالوا شياه لَجَبَات ، فحركوا الأوسط ؛ لأن من العرب من يقول : شاة لَجَبَة ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا . ينظر اللسان (لجب) ١٢ / ٢٣٨.

(٥) قال ابن الحاجب في الشافية ٤٦ : « و قالوا: لَجَبَات و رَبَعَات للمح اسميه أصلية » .و ينظر : الأصول في النحو ١٣/٣، وشرح الرضي ٤٥٩/٣، و الهمع ٩٠/١ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٢ ، ووافقه ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

(٧) قال في اللسان (كهل) ٦٠٠/١١: « الأُنثى كَهْلة من نسوة كَهْلاتٍ، وهو القياس لأَنه صفة، وقد حكي فيه عن أَبي حاتم تحريك الهاء ، ولم يذكره النحويون فيما شذَّ من هذا الضرب » .

(٨) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب ، أخذ عن يونس بن حبيب ، و سيبويه و هو الذي لقبه بقطرب لبكوره في الطلب ، و القطرب : دويبة تسعى طول الليل لا تفتر . صنف الاشتقاق ، و الأضداد ، و معاني القرآن .
توفي سنة ٢٠٦هـ . ينظر : مراتب النحويين ٧٨، و نزهة الألباء ٧٦، و البلغة ١٧٥.

(٩) ينظر رأيه في شرح التسهيل ١ / ١٠٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٠، والهمع ١/ ٨٨ .

(١٠) في (أ) : إسكان فتح .

أبتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِهِ خُفُوقاً ورَقْصاتُ الهوى في المَفَاصِلِ[1]

وجاء في معتل اللام // « أخْوات ، وجَدْيات[2] »[3] ، ويقال أيضاً في « أهل » « أهْلات » اعتداد بالوصف العارض . **٩١/ ب**

وهذيل[4] تفتح العين المعتلة نحو : « جَوَزات ، وبيضات » ، قال[5] :

أخو[6] بَيَضاتٍ رَائحٌ متأوِّبٌ رفيقٌ بمسح المنكبين[7] سَبُوحُ

وقرئ في الشاذ[8] ﴿ ثلاث عَوَرات لكم[9] ﴾[10].

وإنما فتح عين الاسم ، وسكن عين الصفة فرقاً .

وأما « فُعْل » كـ« جُمْل » ، و« فُعْلة » كـ« غرفة » فإن كانت مضاعفة سكنت عينها كـ« مُدَّات » ، أو[11] معتل العين كـ« سورة » فالإسكان[12] كـ« سورات » قال نجم الدين : « وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فتحوا « رَوَضات » »[13].

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٩٤ ، والمقتضب ٢ / ١٩٢ ، وإصلاح المنطق ١٥٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٢٨ ، والخزانة ٨ / ٨٨ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٦٠ .
والرواية فيها عدا شرح الرضي « رفضات » .
والشاهد فيه : « رَقْصات » على أنه يجوز إسكان ما استحق الفتح من عين « فعلات » ، فسكنت القاف للضرورة .

(٢) جمع جَداية من أَولاد الظِّباء . و الجَدْيةُ و الجَدِيَّةُ: القطعة من الكساء المحشوّة تحت دَفَّتَي السرج وظَلِفَةِ الرَّحْل، وهما جَدِيَّتانِ؛ قال الجوهري: والجمع جَداً و جَدَياتٌ، بالتحريك .
ينظر : اللسان (جدا) .

(٣) بتسكين عينها ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٦٠ ، والموشح ٢١١.

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٦٠ ، والموشح ٢١١.

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهذليين في شرح المفصل ٥ / ٣٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٥١٧ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٥٥ ، والخصائص ٣ / ١٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ٧٧٨ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، والموشح ٢١١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٠١ .
والشاهد فيه : « بَيَضات » حيث إنَّ هذيلاً تفتح عين « فَعْلة » الاسمي في الجمع بالألف والتاء كـ« بَيَضات ».

(٦) في (ش) و (غ) : أبو .

(٧) في (غ) : العارضين .

(٨) في (ش) و (غ) : الشواذ .

(٩) النور : ٥٨ .

(١٠) قرأها الأعمش «عوَرات» بفتح الواو . وهي لغة هذيل، وتميم فإنهم يفتحون عين فعلات . ينظر: فتح القدير ٤ / ٥١.

(١١) في (ش) و (غ) : و .

(١٢) في (ش) و (غ) : بالإسكان .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٢ .

وصحيحة العين فإن كانت صفة كـــ« حُلْوة » فالإسكان لا غير . وإن كانت اسماً جاز في العين الفتح والإسكان والإتباع كـــ« غُرُفات ، وغُرَفات ، وغُرْفات » ، وكذا « خُطُوات ، وخُطَوات ، وخُطْوات »[١] .

وأمَّا « كُلْيَة » مما لامه ياء فلا يجوز الإتباع اتفاقاً[٢]. وأما الفتح فالمبرد[٣] نص على جوازه. وليس في كلام سيبويه نص عليه[٤] . تقول : « كُلْيات ، وكُلَيات » .

و أمَّا « أُمٌّ » ففي الناس : « أُمَّهَات » أكثر من « أُمَّات »[٥] . وفي غيرهم بالعكس قال[٦] :

أُمَّهتي خِنْدَفُ وإلياسُ أبي

وأمَّا « فِعْل » كـــ« هند » ، و« فِعْلَة » كـــ« كِسْرة » فإن كانت مضاعفة أسكنت عينُها نحو : « قِدَّات »[٧] . ومعتلة العين فالإسكان كـــ« بيعات ، وديمات ، وعِيرات ». وهذيل[٨] تفتح فتقول : عِيَرات ، قال:[٩]

عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدَدِ الـــ ـــعِدِّ إليهم مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ

والفتح شاذ عند غيرهم[١٠] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٥٧٩ــ ٥٨٠، والمقتضب ٢/١٨٩، والمفصل ٢٣٢، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/١٩٤، و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٤.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣/١٩٤، واللباب ٢/٢٧٥، و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ ، والهمع ١/٨٥.

(٦) الرجز لقصي بن كلاب في سمط الآلى ٩٥٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٦٥ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعـــراب ٢ / ٥٦٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤ و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣.
والشاهد فيه : « أمهتي » حيث إن الهاء أصلية فظهرت هنا ؛ لأن أصل « أم » : أمهة ، ولذلك يجمع على أمهات . وهذا البيت يورده النحاة في مسألة خلافية وهي: هل الهاء أصلية أم زائدة في « أمهات » . فمن يرى أن الهاء أصل احتج بهذا البيت .

(٧) قال في مختار الصحاح (قدد) ٢١٩: « القِدُّ بالكسر سير يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ ، و القِدّةُ بالكسر أيضا الطريقـــة والفِرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حدة يقال : كنا طرائق قِدَداً . و القَدِيدُ اللحم » .

(٨) ينظر: شرح المفصل ٥/٣٣، وشرح التسهيل ١ / ١٠٤ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو للكميت في المفصل ٢٣٤، وشرح المفصل ٥/٣٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٤٦ .
والعيرات : جمع العير ، وهي القافلة ، الفَعال : الكرم . العد : القديم . والأعكام : الأحمال .
والشاهد فيه : « عيرات » حيث إن هذيل تفتح المعتل من « فِعْلة » .

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٥/٣٣، وشرح التسهيل ١ / ١٠٤ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

وصحيحة العين إن كانت صفة فالإسكان كـ« عِلْجات[1] ، وإن كانت[2] اسماً معتل اللام بالواو امتنع الإتباع ، وجاز الفتح والإسكان [على ما نص عليه المبرد[3] كـ« رِشْوات ، ورِشَوات[4] » . ومنع الأندلسي[5] من الفتح .

وإن كانت اللام ياء كـ« حِلْية » جاز الفتح والإسكان كـ« حِلْيات » و « حِلَيَات »][6]. وفي الإتباع خلاف منعه سيبويه[7] ، وأجازه السيرافي[8].

وصحيحة اللام والعين بالفتح والإتباع كـ« هِنَدَات ، وهِنِدات » والإسكان في لغة بنى تميم[9] .

وأما المؤنث بالألف المقصورة ، فالاسم يجمع هذا الجمع بقلب ألفه ياءً نحو:« جُمادى » تقول فيه : « جماديات » . والصفة التي لا مذكر لها كذلك نحو : « حبليات » . والتي مذكرها يجمع بالواو والنون تقول : « فُضليات » في « فُضلى » ، و إلاَّ لم[10] يجمع هذا الجمع كـ«سكرى» فلا تقول « سكريات»[11] إلاَّ فيما غلب[12] عليه الاسمية كما مر[13] .

وأما المؤنث بالألف الممدودة فالاسم يجمع هذا الجمع بقلب ألفه واواً كـ« صحراوات »[14]. والصفة التي لا مذكر لها كذلك كـ« نفساوات » . وكذا التي جمع مذكرها بالواو والنون كـ« حسناوات » ، و إلاَّ لم يجمع هذا الجمع كـ« حمراء » فلا يقال :

---

(١) في (ش) و (غ) : عجلات .
(٢) في (غ) : كان .
(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٢٣.
(٤) سقطت من (ش) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .
(٦) ما بين الحاصرتين آخره بعد قوله « وهندات » في (غ) .
(٧) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٨١، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٤
(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٤ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٤ ، والارتشاف ٢/٥٩٥.
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) في (غ) : سكرايات .
(١٢) في (غ) : غلبت .
(١٣) ينظر : ص ٦١١ .
(١٤) في (غ) : كـ« خضروات » .

« حمراوات » ، بل « حمر » . وقوله[1] صلى الله عليه وعلى آله[2] وسلم[3] : « ليس في الخضراوات صدقة »[4] لإجرائه مجرى الاسم لغلبة الاسمية عليه كما مر[5] .

(١) في (ش) : فقوله .
(٢) (وعلى آله) سقطت من (غ) .
(٣) زيادة من (غ) .
(٤) سبق تخريجه ص ٦١١.
(٥) ينظر : ٦١٤.

[جمع التكسير]

[تعريفه]

قوله : (**جَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ**) .

فقوله : (**ما**) جنس الحد ، وباقيه فصل لجمع السلامة .

قال نجم الدين : « لا شك أن جمع السلامة يتغير بناء واحده بسبب الزيادتين ؛ ولذا شمله حد الجمع مع قوله[1] فيه : (**بتغيير ما**)[2] ، قال : فالأولى في حد السالم أن يقال[3] : هو الجمع الذي لا يتغير ما قبل آخر مفرده . وجمع التكسير : الذي لحق ما قبل آخر مفرده تغييرٌ ما لفظاً أو تقديراً »[4] .

[جمع القلة]

قوله : (**وجَمْعُ القِلَّةِ** : « **أَفْعُلٌ ، و أفْعَالٌ ، و أَفْعِلَةٌ ، وفِعْلَةٌ** » ، **وجَمْعُ الصَّحِيْحِ**) .

وقد جمعها من قال :

ألا إنَّ أَفْعَالاً مثالٌ وأَفْعُلاً ... وفِعْلَةُ للجمع القليل وأَفْعِلَة

كـ« حِمْلٍ ، وأَحْمَالٍ ، وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ ... وفتيةٍ صِدقٍ والقذال وأقْذِلَة

ومِنْ جَمْعِهِ الجَمْعُ المُصَحَّحُ كلُّهُ ... كـ« زيدون ، والهندات نحوك مقبلة»

قال نجم الدين : « قالوا : مطلق الجمع على ضربين [قلة ، وكثرة] [5]. والمراد بالقليل: من الثلاثة إلى العشرة . والحدان داخلان . وبالكثير : ما فوق العشرة . قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة ، وزاد الفراء // « فَعَلَة » نحو : « هم أكَلَة رأسٍ » أي : هم[6] قليلون يكفيهم رأس واحد . أي : يشبعهم . وليس بشيء ؛ إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم من رأس »[7] . قالوا : وجمعا السلامة منها ؛ لمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد . قال نجم الدين : « وليس بشيء ؛ ١/٩٢

---

(١) في (غ) : مع فيه فيه .

(٢) ينظر : ص ٦٠٢ .

(٣) في (غ) : تقول .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣/٤٦٥.

إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا يقتضي مشابهته له معنى . قال : ولو ثبت [ما نقل][1] أن النابغة قال لحسان لما أنشده قوله[2]: لنا الجفنات الغر البيت[3] : « قلَّلت جفانك ، وسيوفك » لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة[4]»[5]. وقال ابن خروف :« جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير »[6].

قال نجم الدين : « واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلاَّ بناء جمع القلة كـــ« أَرْجُل ، وأذرع » فهو إذن مشترك بين القلة والكثرة[7] . وكذا إن لم يأت له[8] إلاَّ جمع الكثرة كـــ« رجال » . وكذا كل تكسير للرباعي الأصلي الحروف كـــ« جعافر » . وكذا ما لا يجمع إلاَّ جمعه كـــ« أَجادِل ، ومصانع » . وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى[9] : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[10] مع وجود « أقراء » »[11] .

---

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦١٣ــ ٦١٤.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٥) في (غ) وردت بعد قول الرضي « جمع قلة » ما يأتي :« حاشية . وقال في الإقليد : « إنما كان جمع التصحيح جمع قلة ؛ لأنه جمع على حد التثنية من حيث إن نظم الواحد فيه قد سلم . قال : ويحكى أن حسان أنشد النابغة قصيدته التي فيها قول النابغة قوله : لنا الجفنات الغر . البيت . فلم ير فيه اهتزازاً فعاتبه في ذلك . فقال النابغة : « أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ، ثم جئت تلومني » ، فقال له حسان :« وما ذاك ؟ » قـــال : الأول : أنـــك قُلْـــتَ : الجفنات ، وهي تدل على عدد قليل ، ولا تستحق الفخر بأن يكون في ساحتك ثلاث جفنات ، أو أربع . والثـــاني : أنك قلت : « يقطرن » . والقطرة تكون للقليل ، فلا يدل ذلك على فرط نجدة . وعن الشيخ أبي علي أنه كان يقدح في هذه الحكاية . وكفى دليلاً على صحة قدحه فيها مجيء الألف والتاء بمعنى الكثرة في قوله :﴿ وهم في الغرفات آمنون﴾، [سبأ :٣٧]فظهر أن قدحه حق لا محيد عنه ، فيكون أن تكون تلك الحكاية مخترعة من جهة المولدين . أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه لوم حسان ـــ رضي الله عنه ـــ ويعارضه في الحال . تمت . إقليد » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٦ .

(٧) في (غ) الكثرة والقلة .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) البقرة : ٢٢٨ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٧ .

[المصدر]

[تعريفه]

قوله : (**المَصْدَرُ : اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ**) .

الحدث : معنى قائم بغيره ، سواء صدر عنه كالضرب ، أو لا كالطول .

قوله : (**الجاري**) . قال نجم الدين : « الجَري في كلامهم مشترك ، يقال هذا المصدر جار على الفعل أي : أصل له ، ومأخذ أخذ منه ، واشتق ، فـ «حمداً» في قولك : « حمدت حمداً » جار على فعله ، و« تبتيلاً» في ﴿ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[1] ليس بجار على ناصبه . ويقال : اسم الفاعل جار على المضارع ، أي : يوازنه في الحركات والسكنات . ويقال : الصفة جارية على غير من هي له على أن يكون ذلك الغير مبتدأ لها ، أو ذا حال[2] ، أو موصوفاً ، أو موصولاً»[3].

واحترز بـ (**الجاري**) عن « وَيْح ، ووَيْل ، ووَيْس[4]، وويب » ؛ لأنه لا فعل لها[5] تكون أصلاً له ، ويشتق منها .

قال نجم الدين : « ولو قال : « اسم الحدث المشتق منه الفعل » لكان حداً على مذهب البصرية »[6] ؛ لأنه سمي عندهم مصدراً لكونه موضعاً يصدر منه الفعل ؛ لأن كل فرع فيه ما في الأصل ، وزيادة ؛ لأجلها اشتق . وفي الفعلِ الحدثُ الذي في المصدر ، وزيادةٌ وهي[7] الزمان، بخلاف المصدر فليس فيه ما في الفعل ، فكان أصلاً ، لا فرعاً . خلافاً للكوفيين[8] قالوا : لأن الفعل ينصب المصدر ، والعامل قبل المعمول .

---

(١) المزمل : ٨ .

(٢) في (ش) و (غ) : حالاً .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .

(٤) وَيْسُ : كلمة في موضع رأفة واستملاح كقولك للصبي : وَيْسَه ما أَمْلَحَهُ ، والويح والويس : بمنزلة الويل في المعنى ، ووَيْسٌ له أي : ويل .ينظر : اللسان (ويس) ٤٢١/١٥.

(٥) في (غ) : لها لا يكون له ويشتق منها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .

(٧) في (ش) : وهو .

(٨) تنظر هذه المسألة في العلل في النحو للوراق ٢١٧ ، وشرح اللمع للضرير ٥٨ ، والإنصاف ١ / ٢٣٥ ، وأسرار العربية ١٧١ ، ١٧٢ ، واللباب للعكبري ٢٦٠/١ ، وشرح المفصل ١١٠/١،والإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/١، وشرح التسهيل ١٠٧/٢، وشرح الرضي ٤٦٨/٣.

قال نجم الدين : « و[1]قولهم مغالطة ؛ لأنهم إن[2] أرادوا تقدم الفعل لفظاً فلا ينفعهم ؛ لأنه غير محل التراع . وإن أرادوا وضعاً فلا دليل عليه »[3].

[المصدر القياسي والمصدر السماعي]

قوله : (**وهُوَ مِنْ الثُّلاثِيِّ سَمَاعٌ . [ومِنْ غَيرِهِ قِياسٌ مِثْلُ : أَخْرَجَ إخْرَاجاً ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً]**[4]) .

ترتقي أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين بناء[5] في عد سيبويه[6].

وأما غير الثلاثي وهو الرباعي ، وذو الزيادة فتأتي مصادرهما قياساً ، بأن تزاد ألف قبل آخر ماضيه ، ويكسر أول حرف في ذلك الماضي إن كان قبل الآخر متحركاً فقط ، تقول في « أَفْعَل » : « إفْعال » ، وفي « فَعْلَل » : « فِعْلال » ، وفي « فَعْلى » : « فِعْلاء » ، وفي «فاعل» : « فِيعَال » ، وفي « فَعَّل » : « فِعَّال »[7] .

وإن كان قبل الآخر ثلاثة متحركات كسرت الأولَين ، تقول في « انْفَعَل » : « انفِعال » ، وفي « استفعل » : « اسْتِفْعال » ، وفي[8]« افتعل » : « افْتِعال » ، و« افْعَلَّ » : « افعلال » ، و« افْعَالَّ[9] » : « افْعِيلال » ، و« تفعَّل » : « تفعّال »[10] .

وجاء أيضاً في « فَعَّل ، وفَعْلَل ، وفاعل ، وتفعَّل » على غير القياس ، لكنه[11] الأشهر : « تَفْعيلاً ، وفَعْلَلَةً ، ومُفاعلةً ، وتَفَعُّلاً »[12] . وأمَّا « فِعَالاً » فهو مخفف « فِيعال » .

ولم يجيء في « تَفَعْلَلَ ، وتَفَاعَل » إلاّ على خلاف القياس كـ « التفعْلُل ، والتَّفَاعُل » .

---

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .
(٢) في (غ) : إذا .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .
(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٨ .
(٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٥ – ٤٥ ، والمفصل ٢٦٩.
(٧) قال في المفصل ٢٦٩:« في فَعَّل : تَفْعِيْل ، وتَفْعِلة ، وعن ناس من العرب : فِعَّال » .
(٨) زيادة من (ش) .
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) قال الزمخشري : وفي « تَفعَّل » : « تَفَعُّل ، وتِفعّال » ينظر : المفصل ٢٧٠ .
(١١) في (ش) : لكن هو الأشهر .
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٠ .

[عمل المصدر]

قوله : (**وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِياً وغَيْرَهُ [إذا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً]**[1]) .

اعلم أن الفعل هو الأصل في العمل ؛ لأن طلبه للفاعل وضعي ، وطلبه للمفعول تابع للوضعي . والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة[2] فروع عليه ؛ لأن طلبها[3] للفاعل والمفعول ليس بوضعي ولا تابع له ، بل عقلي ؛ لأن الواضع نظر في المصدر إلى ما هية الحدث لا إلى ما قام به ، فلم يطلب في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً . وكذا اسم الفاعل فإن لفظه يدل على الفاعل ، فلا يطلب[4] لفظاً آخر دالاً عليه . واسم المفعول وُضِعَ دالاً على المفعول . فكان حق هذه الأشياء عدم العمل ، لكنها شابهت الفعل ، فأعملت عمله .

والمصدر[5] يطلب بنفسه الفاعل والمفعول عقلاً ، فبأدنى مشابهة للفعل الطالب لهما وضعاً يعمل فيهما . والمصدر لا يمكن موازنته // للفعل مطرداً ، ولا[6] يلزم معه ذكر الفاعل ، ولا **٩٢/ ب** يضمر فيه لنقصان المشابهة .

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير « أن » والفعل ، وذلك إن[7] لم يكن مفعولاً مطلقاً . وأما قولك : « ضربته ضربَ الأمير اللصَّ » فالمفعول المطلق في الحقيقة هو المحذوف أي : ضرباً مثل ضرب الأمير اللصَّ .

قال نجم الدين : « وتقديرهم للمصدر بـ « أنْ » والفعل لا يتم إذا كان بمعنى الحال[8] ؛ لأن « أنْ » تُخلِّص المضارع للاستقبال[9]، لكنهم قدروه بها وإن كان في الحال نحو : « ضربك الآن زيداً : شديدٌ » ؛ لكونها أكثر وأشهر من « ما ، وكي »»[10].

---

(١) زيادة من الكافية ١٧٨ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : طلبهما .

(٤) في (غ) : فلا يطلب في نظره .

(٥) في (غ) : فالمصدر .

(٦) في (ش) و (غ) : فلا .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا .

(٨) قال ابن أبي القاسم في النجم الثاقب ٨٤٢/٢: « قال بعضهم: لا يعمل حالاً لتعذر تقديره ؛ لأن « أن » للاستقبال ، وأجيب بأنها تقدر« أنْ » حيث يصح ، و« ما » حيث لا تصح « أن » ، وإنما ذكرت « أن » دون « ما » لأنها أشهر حروف المصدر » .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٣ .

وإذا كان فعله لازماً رفع الفاعل لا غير كفعله . وإذا تعدى فعله إلى واحد نصب واحداً، وإن تعدى[1] إلى اثنين نصب اثنين . وإن تعدى فعله[2] إلى ثلاثة نصب ثلاثة مع رفعه للفاعل لفظاً أو محلاً .

قوله : (**ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ**) ؛ لأنه حينئذ مقدر بحرف مصدري وبالفعل . والحرف المصدري موصول ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

ولا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي نحو : « أعجبني ضربك اليومَ أمس زيداً » على أن « أمس » ظرف « الإعجاب[3] » . فـ[4] « أياماً » في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ [لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ][5] ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا ﴾[6] بتقدير: صوموا أياماً .

ولا يجوز حذف المصدر ، وإبقاء عمله .

قال نجم الدين : « وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولهم: « اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك الفرار » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾[7] ، وقال تعالى[8] : ﴿ بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾[9] . قال : « وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكمه[10] ، فلا منع من تأوله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا تلزمه[11] أحكامه . قال : « لا يجوز أيضاً الفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، فلا يقدَّر الفعل كقوله[12] تعالى: ﴿ أياماً ﴾[13] . ويجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه »[1] .

---

(١) في (غ) : وإن تعدى فعله .
(٢) سقطت من (ش) .
(٣) في (غ) : أعجبني .
(٤) في (ش) و (غ) : و .
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٦) البقرة : ١٨٣ - ١٨٤ .
(٧) النور : ٢ .
(٨) سقطت من (أ) و(غ) .
(٩) الصافات : ١٠٢ .
(١٠) أي : حكمه حكم ما أُوِّل به .
(١١) في (غ) : لا يلزمه .
(١٢) في (ش) و(غ) : لقوله .
(١٣) البقرة : ١٨٤ .

قوله : (**ولا يُضْمَرُ فِيهِ**) . قال ابن الحاجب : « لأنه لو اضمر فيه[٢] لأضمر المثنى والمجموع ، فيؤدي إلى أن يجمع له المصدر ، أو يثنى ؛ لرفع اللبس في الضمائر . وإذا ثني المصدر ، وجمع باعتبار الفاعل ، وهو مستحق ذلك[٣] باعتبار مدلوله ، فإن جمعت بين تثنيتين أوجمعين فهو مستثقل . وإن اكتفيت بأحدهما أدى إلى الالتباس . وأما الصفات فمدلولها مدلول فاعلها ، فتثنيها وتجمعها[٤] باعتباره أنفسها ، فتكتفي[٥] بتثنية وجمع ، فلا[٦] ثقل »[٧] .

قال نجم الدين : « ولقائل أن يقول : يجوز أن يتحمل المصدر[٨] ضمير المثنى والمجموع . ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف »[٩].

قوله : (**ولا يَلْزَمُ ذِكْرُ الفَاعِلِ**) ؛ لنقصان شبهه بالفعل الذي هو طالبه وضعاً كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[١٠] لم يذكر الفاعل .

قوله : (**وتَجُوزُ إضَافَتُهُ إلَى الفَاعِلِ**) ، وهو الأكثر ؛ لأنه محله الذي يقوم به ، فجعلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له .

واعلم أنه يعمل منوناً ، ومضافاً ، ومُعَرَّفاً مثاله : « أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً ،و[١١]ضربُ زيدٍ عمراً، و[١٢] الضرب زيدٌ عمراً » .

قال نجم الدين :« وليس المنون أقوى أقسام المصدر في العمل كما قيل[١]، بل المضاف إلى

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٢) سقطت من (ش) و(غ) .

(٣) في (غ) : لذلك .

(٤) في (ش) و(غ) : فتثنيتها وجمعها باعتباره تثنية وجمع باعتبار أنفسها .

(٥) في (ش) و(غ) : فتكفي تثنية وجمع .

(٦) في (ش) : (ولا) . وفي (غ) : (بلا) .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٢٧ . وفي شرح الوافية له ٣٢٣ قال : « لم يأت الفاعل مستتراً في المصدر، وبخلاف الفعل ، وبخلاف اسم الفاعل ؛ لأنه لو استتر فيه الفاعل ، فصح أن يقال : « زيد أعجبني ضربٌ عمراً » لوجب إبراز علامة التثنية ، فتقول : « ضربان عمراً » فلا يعلم أتثنية ضرب هو أم تثنية الفاعل ؟ . وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك ؛ لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه، فلا يؤدي إلى لبس، وبخلاف الفعل فإنه يعلم أنه للفاعل؛ لأن الفعل لا يثني » .

(٨) في (غ) : يعني المصدر .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٦ .

(١٠)البلد : ١٤ ــ ١٥ .

(١١) في (ش) : أو .

(١٢)في (ش) : أو .

الفاعل »[٢] .

ويضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إما بمجيء تابعٍ له منصوب نحو : « أعجبني ضربُ زيدٍ الكريمَ » ، أو بمجيء الفاعل بعده[٣] صريحاً كقوله[٤]:

أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ لِعَينيْكَ مِنْ ماءِ الشئونِ وكِيفُ

أو بقرينة معنوية نحو : « أعجبني أكْلُ الخبز » .

وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو : « عجبتُ مِنْ ضربِ اليومِ زيدٌ عمراً » .

قوله : (**وإعْمَالُه باللَّامِ قَلِيْلٌ**) ؛ وذلك لتعذر دخول اللام على الحرف المصدري . قال نجم الدين : « قيل: و لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعل ، أو مفعول صريح . بلى قد جاء معدًّىً // بحرف الجر كقوله تعالى : ﴿ **لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ** ﴾[٥]. ويجوز أن يكون[٦] « مَن ظُلِمَ » فاعل المصدر »[٧] . ١/٩٣

والخليل وسيبويه[٨] أجازا إعمال المصدر المعرف مطلقاً احتجاجاً[٩] بقوله :

---

(١) هو قول الزجاج ، والفارسي ، والشلوبين وابن يعيش . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ٦٠ « ما كان منوناً = =فهو أقيس الضروب الثلاثة في العمل ، وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، والتنوين يدل على التنكير ، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل » .ا . هـ . وذهب الفراء وأبوحاتم وابن مالك وأبو حيان أن الأحسن المضاف ثم المنون ، وعلل ابن مالك ذلك بقوله : « لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل » . وقال ابن هشام : « وعمله منوناً أقيس ، ومضافاً للفاعل أكثر » .
ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٤٣ ، والارتشاف ٢٢٦٢/٥،و شذور الذهب ٣٨١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٧ .

(٣) في (غ) : بعد تصريحاً .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٠ ، ولسان العرب « رسم » ، والخزانة ٨ / ١٢٢ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٦ / ٦٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٦ ، والوافية ٢٣٨ .
ورسم : هنا مصدر رسم المطرُ الدارَ ، أي : صيّرها رسماً بأن عفّاها . وكيف : مصدر وكف البيتُ بالمطرِ ، والعين بالدمعِ ، وكفاً ووكوفاً ووكيفاً : سال شيئاً فشيئاً . والشئون ، مجاري الدمع من الرأس إلى العين ، واحدها شأن . ومربع ومصيف : اسمان لزمن الربيع والصيف .
والشاهد فيه : « رسمٍ دارٍ مربعٌ » حيث أضيف المصدر إلى مفعوله . وجيء بالفاعل صريحاً .

(٥) النساء : ١٤٨ .

(٦) سقطت من (ش) ، (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ .

(٨) ينظر : الكتاب ١ / ١٩٢ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

ضعيفُ النِكاية أعْدَاءَه يَخَالُ الفَرارَ يُراخي الأجَلْ[1]

وقوله[2] :

لقدْ علمتْ أُولَى المُغيرةِ أنَّني كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضرَّبِ مِسْمَعا

فعلى هذا يجوز : « عجبتُ من الضربك زيد » . والمبرد منعه[3].

قوله : (**وإنْ**[4] **كَانَ مُطْلَقاً**) أي : مفعولاً مطلقاً (**فالعَمَلُ لِلْفِعْلِ**) سواء كان الفعل ظاهراً ، أو مقدراً جائز الإظهار ؛ لأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء .

قوله : (**وإنْ كَانَ بَدَلاً مِنْهُ فَوَجْهَانِ**)[5] ؛ وذلك حيث يحذف ناصبه حذفاً لازماً نحو : « ضَرْبَك زيداً » ، فعند سيبويه[6] الناصب لـ « زيد » هو المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل ، لا لتأويله بـ « أن » والفعل ، ونحو : « عمرك الله » .

قال نجم الدين : « والحق كما قال السيرافي : إن[7] العامل مقدر ، ولولاه لم ينصب

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٢ ، والمفصل٢٧٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٥٩ ، ٦٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٤٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٧ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٥٨ ، والوافية في شرح الكافية ٢٣٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٦ ، والخزانة ٨ / ١٢٩ . والشاهد فيه : « النكاية أعداءَه » حيث عمل المصدر المقرون بأل . ففيه حجة لسيبويه والخليل .

(٢) البيت من الطويل ،وهو للمرار بن سعيد الأسدي في ديوانه ٤٦٤، والكتاب ١ / ١٩٣،وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٨١.

ولمالك بن زُعْبة في الخزانة ٨ / ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٨١ . وبلا نسبة في المقتضب ١ / ١٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٨ .

وأولى المغيرة : أولها . والمغيرة : الخيل ، يريد مقدِّمة العسكر . ومسمع : هو مِسْمَع بن شيبان : أحد بني قيس بن ثعلبة. والشاهد فيه : « الضرب مسمعاً » حيث عمل المصدر المحلى بأل فنصب « مسمعاً » .

(٣) تابع الخالديُّ الرضي في نسبة هذا الرأي للمبرد مع أن كلامه صريح في أن المصدر يعمل منكراً ومعرفاً وضرب لذلك أمثلة في كتابه المقتضب منها قول الشاعر : لقد علمت أولى المغيرة البيت . ثم قال : « أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل ». ينظر : المقتضب ١ / ١٤ ، ١٥ .

وإنما منعه ابن السراج والكوفيون . ينظر : الأصول ١ / ١٣٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٩ ،والارتشاف ٢٢٦١/٥، والنجم الثاقب ٢ / ٨٥٠، وشرح التصريح ٢ / ٦ .

(٤) في (غ) : فإن .

(٥) أي : إنْ كان المصدر بدلاً من الفعل .

(٦) قال في الكتاب ١ / ٣١٢. « وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه ، على إضمار الفعل كأنَّك قلت : سَقاك اللّه سَقياً ، ورَعاك الله رَعْياً ، وخَيَّبَك اللهُ خَيْبَةً ، فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنتصب . وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحَذَرُ بدلا من احذرْ » .

(٧) في (غ) : في أن .

المصدر. بل[1] لما قُدِّر الفعل وجوباً كان كالمعدوم، فجاز إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله »[2] .

ومن قال : العامل ههنا المصدر جوز تقديم[3] المفعول عليه كما يجوزه من قال : العامل هو الفعل المقدر ؛ لأن عمله ليس لكونه مقدراً بـــ « أن » والفعل ، بل لكونه بمعنى الفعل وحـــده . وجوز أيضاً تحمله الضمير .

قال نجم الدين : « والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله ، سواء كان الحذف[4] لازماً أولا ، فيه خلاف هل هو العامل ، أو الفعل ؟ ولا يشترطون لقيام المصدر مقـــام فعله وجوب حذفه . قال : والأولى أن يقال : العمل للفعل على كل حال »[5].

واعلم أن التصغير يمنع المصدر عن العمل . وكذا الوصف .

ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ ، وهو الأرجح[6] .

ويعمل اسم المصدر عمل المصدر ، وهو شيئان :

أحدهما : ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم كـــ « المقتل ،والمستخرج » .

والثاني : اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر[7] كقوله[8]:[9]

---

(١) في (ش) و(غ) : بلى .

(٢) تصرف الخالدي كثيراً هنا في النقل ، وكل ما هناك من كلام الرضي : « وقال السيرافي : بل العامل هو ذاك المقدر ، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر » . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩

(٣) في (ش) و(غ) : تقدم .

(٤) في (ش) : المحذوف .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ .

(٦) أما الإتباع على المحل ففيه ثلاثة مذاهب : أحدها : مذهب سيبويه ، والمحققين من البصريين أنه لا يجـــوز . الثـــاني : مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين أنه يجوز . ومذهب الجرمي وهو التفصيل ، فأجازه في العطف والبدل ، ومنعه في النعت والتوكيد . ينظر : الارتشاف ٥/٢٢٦٢ .

(٧) اختلف النحاة في هذا القسم ، فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى إجرائـــه مجـــرى المصدر ، وإعماله عمله . وهو الصحيح لوروده . ينظر : الارتشاف ٥/٢٢٦٤.

(٨) في (غ) : قال .

(٩) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٨٠ ، وشرح شذور الذهب ٤١٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٦٣ .

والرتاع : جمع راتعة ، وهي الراعية .

والشاهد فيه : « عطائك المائة » حيث عمل اسم المصدر «عَطاء» عمل الفعل فنصب مفعولين الأول : « المائة » والثاني : « إياي » المحذوف ، أي : بعد إعطائك المائة الرتاع إيَّاي .

أكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عَنِّي وبعد عَطَائِكَ المائةَ الرِّتاعا [1]

أي : إعطائك ؛ لأن « العطاء » في الأصل : اسم[2] لما يعطى .

(١) في (أ) : الرعايا .

(٢) سقطت من (ش) .

[اسم الفاعل]

[تعريفه]

قوله : (**اسْمُ الفَاعِلِ : ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ**) .

هذا أول[1] الكلام في المشتقات[2] من الأسماء . والمشتقات من الأسماء سبعة ، منها أربعة مذكورة في النحو ، وهي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . ومنها ثلاثة مذكورة[3] في التصريف ، وهي : اسم الزمان ، والمكان ، والآلة . والذي يعمل منها الأربعة المذكورة في النحو .

قوله : (**ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ**) أي : مصدر . هذا جنس الحد يعم كل مشتق . والمصدر يسمى فعلاً . والسيرافي[4] يذهب إلى أنَّ اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل المشتق من المصدر .

قوله : (**لِمَنْ قَامَ بِهِ**) في هذا تغليب للعقلاء[5] على غيرهم[6] . واحترز به عن[7] اسم المفعول ، واسم الزمان ، والمكان ، والآلة .

قوله : (**بِمَعْنَى الحُدُوثِ**) احتراز من[8] الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ، ولا الاستمرار .

ويخرج به[9] أيضاً كل ما هو على وزن فاعل ، ولم يقصد به معنى الحدوث نحو : « فرس ضامر ، وشازب[10] » . [قال نجم الدين : « وعذره : أنَّ قصد الاستمرار فيها عارض ، ووضعها

---

(١) في (غ) : (مثال) بدل (أول) .

(٢) كررها في (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٥٢ .

(٥) في (ش) : العقلاء .

(٦) لكونه عبَّر بـ « مَنْ » ، ولم يعبر بـ « ما » .

(٧) في (غ) : عن نحو .

(٨) في (غ) : عن .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) الشَّازِبُ : الخَشِنُ والضامر اليابس . ينظر مادة (شزب) ، واللسان ٧ / ١٠٧ ، والقاموس ١ / ١٨٣ .

على الحدوث][1] كما في قولك : « الله عالم ، وكائن أبداً » ، و« زيد صائم النهار ، وقائم الليل » »[2].

قوله : (**وصِيْغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ**) أي: غير المزيد (**عَلَى « فَاعِلٍ »**) نحو: « ضارب ، وقاتل ، وعاقل ، وعالم[3]» .

قال ابن الحاجب : « وبه سُمِّي ـــ يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي ـــ لكثرة الثلاثي ، فجعلوا أصل الباب له . فلم يقولوا: اسم المُفعِل ونحوه »[4] .

قال نجم الدين : « فيه نظر ؛ لأنهم لم يقصدوا بـــ « اسم الفاعل » اسم الصيغة التي على وزن « فاعل » بل المراد : اسم الشخص الذي فعل // الشيء ، ولم يجيء « المُفْعِل » ونحوه بمعنى : الذي فعل الشيء حتى يقال ، « اسم المُفعِل »[5]. **٩٣/ ب**

قوله : (**ومِنْ غَيرِ الثُّلاثِيِّ**) يشمل الثلاثي ذا الزيادة ، والرباعي المجرد ، والملحق به ، وذا زيادته .

قوله : (**عَلَى صِيغَةِ المُضَارِعِ**) أي : المبني للفاعل (**بِمِيْمٍ مَضْمُومَةٍ**) موضع حرف المضارعة . (**وكَسْرِ مَا قَبْلِ الآخِرِ**) ، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً كـــ « مُتدحرِج ، ومتضارِب » . وربما كُسرت ميمه ، أو ضُمت عينه إتباعاً فقيل : « مِنتِن ، ومُنتُن[6] » . وربما استغني عن « مُفْعِل » بـــ « فاعل » نحو : « أعشب » فهو « عاشب »[7] ، و« أورس » فهو « وارس »[8] ، و « أيفع » فهو « يافع »[9] . وبـــ « مُفعَل » أيضاً[10] نحو : « أَسْهَبَ » فهو

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٣) سقطت (عا) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٣ .

(٦) قال في اللسان (نتن) ٤٢٦/١٣: « النَّتْنُ: الرائحة الكريهة، نقيضُ الفَوْحِ، نَتَنَ نَتْناً ، و نَتُنَ نَتَانَةً و أَنْتَنَ، فهو مُنْتِنٌ و مِنْتِنٌ و مُنْتُنٌ و مِنْتِينٌ » .

(٧) قال في اللسان (عشب) : « يقال رَوض عاشِبٌ: ذو عُشْبٍ » .

(٨) قال في مختار الصحاح (ورس) ٢٩٨: « الوَرْس بوزن الفلس نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغُمرة للوجه تقول منه: أَوْرَسَ المكان فهو وَارِسٌ ، ولا يقال مُوْرِسٌ ، وهو من النوادر » .

(٩) قال في اللسان (يفع) ٤١٥/٨: « أَيْفَعَ أَي ارْتَفَعَ، وهو يافع على غير قياس، ولا يقال: مُوفعٌ، وهو من النوادر » .

(١٠) أي : قد استغني عن « مُفعِل » بـــ « مُفعَل » .

« مُسهَبٌ » ، أي : خَرِفٌ[1] .

[عمل اسم الفاعل]

قوله : (**ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**)[2] أي : رفعاً ، أو رفعاً ونصباً . ويتعدد مفعوله كما يتعدد مفعول فعله ، تقول : « زيدٌ قائمٌ أبواه ، وزيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً ، وزيدٌ معطي عمروٍ[3] درهماً الآن أو غداً، وزيدٌ عالمٌ عمراً قائماً الآن أو غداً، وزيد مُعْلمٌ عمراً بكراً قائماً الآن أو غداً ».

قوله : (**بِشَرْطِ مَعْنَى الحَالِ ، أو[4] الاسْتِقْبَالِ**) .

قد[5] حصل بموازنة اسم الفاعل للمضارع في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات موافقته له لفظاً . واشترط في عمله عمل الفعل الحال ، أو[6] الاستقبال ليوافقه معنىً ، فتتم المشابهة له[7] لفظاً ومعنى . ولما لم يوافق الماضي لفظاً لم تكف مشابهته له معنى إذا كان بمعناه ، فلم يعمل ما كان بمعنى[8] الماضي . وهذا الاشتراط لعمل اسم الفاعل النصب .

وأما الرفع فلا يحتاج إلى شرط فيصح : « زيدٌ قائمٌ أبواه أمس » على ما مرَّ في باب الإضافة[9] .

قوله : (**والاعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ**) ؛ لأنه وضع للذات المتصفة بمصدره ، وهي لا تقتضي فاعلاً ، ولا مفعولاً ، فَرُوعِيَ أن يكون موقعه عند العمل موقع الفعل ، وذلك إمَّا بكونه مسنداً ، أو بوقوعه بعد ما هو بالفعل أولى . **فالأَوَّلُ** لا يعمل من أول الأمر إلاّ بتقدم مسندٍ إليه ، وذلك المتقدم إمَّا مسند إليه في الحال ، أو الأصل ، كالمبتدأ ، أو اسم كان ، أو اسم « إنّ » ، أو مفعول « علمت » ، أو اسم «لا» التبرئة ، أو اسم « ما »[10] المشبهة بـ « ليس » ، أو مفعول «أعلمت» ،

---

(١) ينظر : اللسان (سهب) .
(٢) في (ش) : تقول : زيد قائم أبواه .
(٣) في (ش) و (غ) : عمراً .
(٤) في (ش) و(غ) : و .
(٥) في (غ) : وقد .
(٦) في (أ) : و .
(٧) سقطت من (ش) و (غ) .
(٨) سقطت من (غ) : « كان بمعنى » .
(٩) ينظر : ص ٣١٩.
(١٠) سقطت من (غ) .

أو بموصوف[1] أو ذي[2] الحال ، أو الموصول .

قوله : (**أو الهَمْزَةِ أو « مَا »**) . هذا هو الثاني . قال نجم الدين : « والأولى حرف الاستفهام ، أو حرف النفي ؛ ليشمل « هل ، ولا ، وإنْ » . وقد يقدر النفي نحو : « إنَّما قائم الزيدان » . وكذا الاستفهام كـ[3] « قائم الزيدان أم لا » .

والأخفش[4] يجوز عمله[5] غير معتمد على شيء . فيجوز في « قائم زيد » كون « زيد » مرتفعاً بـ « قائم » فاعلاً له ، كما يجوز أن يكون مبتدأ .

ومثال الاعتماد على الموصوف : « جاءني رجلٌ ضاربٌ عمراً » ، ومثاله على ذي الحال : « جاءني زيدٌ راكباً فرساً » ، ومثاله على الموصول : « جاءني الضاربُ عمراً » .

قوله : (**وإنْ كَانَ للمَاضِي وَجَبَتْ الإضَافَةُ مَعْنًى**) .

يعني : يجب أن يضاف إلى ما بعده مما يكون مفعولاً نحو: « عمروٌ ضاربُ زيدٍ[6] أمس » . وتكون إضافته معنوية .

وأما إذا لم يجيء بعده ما يكون مفعولاً لم تجب إضافته نحو: « هذا ضاربٌ أمس ، وهذا ضاربٌ أبواه أمس » . وينصب[7] الظرف ، والجار والمجرور .

قوله : (**خِلاَفاً لِلْكِسَائي**) . أجاز الكسائي[8] أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وتمسّك بجواز : « زيدٌ معطي عمرو[9] درهماً أمس » ، و « ظانٌّ[10] زيد أمس كريماً » ، وقوله

---

(١) في (ش) : الموصوف . وفي (غ) : أو الموصول أو ذي الحال أو الموصوف .

(٢) في (ش) : ذا .

(٣) في (ش) و (غ) : نحو .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٣ ، واللباب للعكبري ١ / ٤٤٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٥ ، والارتشاف ٥/٢٢٧١، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٣ .
وهو مذهب الفراء ، ينظر : الإيضاح في المفصل ١ / ٦٤١ .

(٥) في (غ) : علمه .

(٦) في (غ) : زيداً .

(٧) في (غ) : ينتصب .

(٨) ينظر : الجمل للزجاجي ٨٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٥ ، والارتشاف٥/٢٢٧٢، وشرح التصريح ٢ / ١٢ .

(٩) في (غ) : عمراً .

(١٠) سقطت من (غ) .

تعالى : ﴿ وَجَعَلَ [1] ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾[2] . ورد بأن المنصوب في هذه الأمثلة بفعل مقدر أي : « أعطاه درهماً ، وظنه كريماً ، وجعله سكناً » . كل ذلك جواب لسؤال مقدر كأنه حين قيل : « زيد معطي عمرو أمس » قيل : « ما أعطاه ؟ » فقيل: « درهماً » أي: أعطاه درهماً . وكذلك الباقي[3]. وهذا معنى ما نسب إلى الفارسي[4] . وقال السيرافي : « إنما نَصَبَ اسم[5] الفاعل المفعول الثاني ههنا ضرورة حيث لم تمكن[6] الإضافة إليه ؛ لأنه أضيفت إلى المفعول الأول ، فاكتفي في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل »[7].

قوله : (**فإنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الجَمِيعُ**) .// يعني : يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال . وقصر الفارسي[8] والرماني[9] عمله مع اللام على معنى الماضي ؛ لأنه لم يجيء في كلامهم عاملاً إلاّ بمعنى الماضي . قال نجم الدين : « الأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال »[10]. وقد جوّز المبرد[11] وغيره عمله مطلقاً واستدلوا بقوله[12] : ١/٩٤أ

فَبِتُّ والهمُّ تَغْشَانِي[13] طَوَارِقُهُ[14] مِنْ خَوفِ رِحْلةِ بين الظَّاعِنينَ غَدَا

---

(١) قرأ الكوفيون « جعل » بفتح العين و اللام من غير ألف ، ونصب « الليل » . والباقون « وجاعل » بألف وكسر العين ، ورفع اللام ، و « الليل » بالخفض . ينظر : تقريب النشر ١٤٤.

(٢) الأنعام : ٩٦ .

(٣) في (ش) : البواقي .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١٣٥، وشرح الرضي ٣/ ٤٨٦ .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) في (غ) تكفي .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٧ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٧ ، والارتشاف ٢٢٧٣/٥.

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٧ .

(١١) ينظر : المقتضب ٤ / ١٤٨ .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٣٩٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٤١ .

والرِّحلة : اسم مصدر بمعنى الارتحال .

والبَيْنُ : هنا مصدر بأن يبين بيناً ، أي فارق وبعُد .

والشاهد فيه : « غدا » يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة وهي « رحلة ، وبين ، والظاعنين » .

قال الرضي : « والاستدلال بالمحتمل ضعيف » ٣ / ٤٨٨ .

(١٣) في (غ) يغشاني .

(١٤) سقطت من (غ) .

قال نجم الدين : « إنما جاز عمل ذي اللام بمعنى الماضي لأنه ليس في الحقيقة اسم فاعل ، بل فعل في صورة الاسم »[1] .

وعلم أن اسم الفاعل والمصدر يجوز[2] أن يعمدا للتعدي إلى المفعول به بحرف الجر الذي هو اللام . وإن كان فعلهما يتعدى إليه بنفسه نحو : « أنا ضارب لزيدٍ ، وأعجبني ضربك لزيد » ؛ وذلك لضعفهما . كما يجوز أن يعمد[3] الفعل إذا تقدم عليه مفعوله نحو قوله تعالى[4]: ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[5] ، وقوله[6] :

هَذَا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ

وقولك : « لِزيدٍ ضربت » .

[صيغ المبالغة]

قوله : (**ومَا وُضِعَ منه لِلْمُبَالَغَةِ كـ « ضَرَّابٍ ، وضَرُوبٍ [ومِضْرَابٍ ، وعَلِيمٍ ، وحَذِرٍ » مِثْلُهُ**] [7]) . إلى آخره[8] .

أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً بين البصريين ثلاثة[9] وهي:« فَعَّال ، وفَعُول ، ومِفْعال » قال[10]:

فَيَا لَرِزَامٍ رَشِّحُوا بي مُقدِّما إلى الحَربِ خَوَّاضاً إليها الكَتَايِبَا

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٨ .

(٢) في (غ) : يجوزان .

(٣) في (غ) : يعمل .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) : قوله تعالى .

(٥) يوسف : ٤٣ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٦٧/٣، والارتشاف ١٣٥٦/٣، وشرح شواهد المغني ٥٨٧، وشرح التصريح ٤٩٤/١ .

سراقة : رجل من القراء ، نسب إليه الرياء وقبول الرشا ، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .

والشاهد فيه : « للقرآن يدرسه » حيث عدي المفعول بحرف الجر الذي هو اللام ؛ وذلك لتقدمه .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨١.

(٨) سقطت الهاء من (أ) .

(٩) ينظر : الكتاب ١١٠/١، والمقتضب ١١٣/٢ــ ١١٤، والجمل ٩٢، والمفصل ٢٧٩، وشرح الرضي ٤٨٩/٣،

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لسعد بن ناشب المازني في الحماسة ٣٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٢ ، والشعر والشعراء ٢ / ٥٨٥ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٤٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٨٩ ، ورصف المباني ٢١٩ .

والترشيح : التربية . ورزام : قبيلة .

والشاهد فيه : « خَوّاضاً » صيغة مبالغة ، حُوِّل من اسم الفاعل الثلاثي ، وهو خائض .

وقال[1] :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّك عَاقِرُ

وفي كلامهم : « إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوائكَهَا[2] » . وهذه الثلاثة محول إليها أسماء الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة .

وربما بُني « فَعَّال ، ومِفْعَال » من « أَفْعَل » نحو : « حَسَّاس » من « أحسَّ » ، و « دَرَّاك » من « أَدْرَك » . وكذا « فَعُول » من « أَفْعَل » .

وقال سيبويه[3]: « فَاعِل » إذا حول إلى « فَعِيلٍ ، أو فَعِلٍ » يعمل أيضاً قال[4]:

حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِراباً وَباتَ الليلُ لَمَ يَنَمِ

فـ « كليل » مبالغة « كال » بمعنى : البرق . وشآها : سقاها . والضمير للأنثى . ومنع ذلك غير سيبويه[5] . وقال في « فَعِل »[6] :

حَذِرٌ[1] أموراً لا تضير وآمنٌ ما ليس منجيه من الأقدارِ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في ديوانه ١١ ، والكتاب ١ / ١١١ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٠ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٤٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١١٤ ،والأصول في النحو ١٢٤/١، والجمل للزجاجي ٩٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٩ .

والشاهد فيه : « ضروباً » صيغة مبالغة محوَّل عن ضارب ، ولهذا عمل عمله .

(٢) البوائك : السِّمان . وانظر القول في اللسان (بوك) ١ / ٥٤٠ ، والكتاب ١١٢/١، والمقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١.

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١١٠ .

(٤) البيت من البسيط وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ١٩٨ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٩ ، والكتاب ١ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٢ ، ٧٣ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١١٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩٠ .

وشآها : أي : شأى الإبل ، أي : ساقها . وكليل : أي بَرْقٌ ضعيف . والمَوهِن : قطعة من الليل . والعَمِل : الدائب المجتهد .

والشاهد فيه : « كليلٌ موهناً » حيث حول « فاعل » وهو « كال » إلى صيغة « فعيل » ، فعمل في « موهن » .

(٥) منع أكثر البصريين من إعمال « فَعِيل ، وفَعِل » منهم المازني ، والزيادي ، والمبرد ،وابن السراج، وأجاز الجرمي إعمال « فَعِل » دون « فَعِيل » ، وقال أبو عمرو : يعمل « فَعِل » على ضعف . ينظر : المقتضب ١١٤/٢ــ ١١٥، والأصول ١٢٤/١، ــ ١٢٥، والجمل للزجاجي ٩٣، والتبصرة ٢٢٦/١ــ ٢٢٧، والارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

(٦) البيت من الكامل ، وينسب لأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣ / ٥٤٣ ، والخزانة ٨ / ١٧١ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٩ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، وشرح اللمع للضرير ١٦٢ ، وشرح المفصل ٦ / ٧١ ، ٧٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩١ .

والشاهد فيه « حذرٌ موراً » حيث استدل به سيبويه على عمل « فَعِل » ومنعه غيره . وقال : إن البيت مصنوع.

(١) في (غ) : حذراً .

ومنعه أيضاً غير سيبويه . وقال البيت مصنوع[1] ، يروى عن اللاحقي[2][3]: « إن سيبويه سألني عن شاهد في تعدي « فَعِل » فعملت له هذا البيت »[4]. قال[5] ابن مالك : « وقوع مثل هذا مستبعد . فإن سيبويه لم يكن ليحتج بما لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله . والقدح المذكور من وضع الحاسدين وتقوُّل المتعنتين » . قال : « وقد جاء[6] إعمال « فَعِل » فيما لا سبيل[7] إلى القدح فيه ، وهو قول زيد الخيل[8] :

أَتَانِيْ أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي حِجَاشُ الكِرْمَلِينَ[9] لَهَا فَدِيْدُ

فأعمل « مزقاً » . ووافق سيبويه في إعمال « فَعِل » الجرمي[10] »[11] .

وأما « فَعِيل » الذي ليس بمبالغة[12] « فاعل » ، وكذا « فَعِل » نحو : « كريم ، وظريف وتَرِب »[13] فلا خلاف في عدم عملهما في المفعول[14] .

وقد جاء « فعيل » مبالغة « مُفْعِل » كقوله تعالى: ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[15] . وقول

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١١٧ .

(٢) في (غ) : الأخفش .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عُفير مولى بني رَقاش من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر مطبوع بصري . قال البغدادي : « لكنه مطعون في دينه » . ينظر: الخزانة ٨ / ١٧٥ .

(٤) تنظر هذه الحكاية في : شرح المفصل ٦ / ٧٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩١ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٧١ .

(٥) في (ش) : وقال .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : فيما ليس سبيل .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٧٦، وشرح المفصل ٦ / ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ .

(٩) في (ش) : الكربلين .

(١٠) ينظر : الأصول في النحو ١٢٥/١، والتبصرة ٢٢٧/١ ، والارتشاف٢٢٨٣/٥.

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(١٢) في (غ) : مبالغة .

(١٣) قال في اللسان (ترب) ٢٢٨/١: « مكانٌ تَرِبٌ: كثير التُّراب، وقد تَرِبَ تَرَباً . ورِيحٌ تَرِبٌ و تَرِبةٌ، على النَّسَب: تَسُوقُ التُّرابَ . ورِيحٌ تَرِبٌ و تَرِبةٌ: حَمَلَت تُراباً » .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٤٩١/٣. .

(١٥) البقرة : ١٠ .

الشاعر[1][2] :

أَمِنْ رَيحَانةِ الدَّاعي السَّمِيعُ يُؤرِّقُني وأَصْحَابي هُجُوعُ

قيل : « ريحانة » بلد في الجوف[3].

و« فعيل » بمعنى : « مُفاعِل[4]» كـ « جليس » لا يعمل وفاقاً[5] .

وعن الكوفيين[6]لا يعمل شيء من أبنية المبالغة ، وإن جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر . وقال البصريون : ما فيها من المبالغة في المعنى جَبَرَ فوات الشبه اللفظي . ولا يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالصفة المشبهة[7].

قوله : (**والمُثَنَّى والمَجْمُوعُ مِثْلُهُ**) .

أي : يعملان عمل اسم الفاعل قال[8]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بهِ وهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ

وأما المثنى وجمعا السلامة فظاهرٌ ؛ لبقاء صيغة الواحد .

---

(١) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٢) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٤٠ ، والأصمعيات ١٧٢ ، والكامل في اللغة ١ / ١١٧ ، والشعر والشعراء ١ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٣ ، وسمط اللآلي ٤٠ ، والخزانة ٨ / ١٨١ .وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٠٩، وشرح الرضي ٣ / ٤٩٣ .

والشاهد فيه:«السميع» حيث إن « فعيل » قد جاء لمبالغة « مُفْعِل » فـ « سميع » بمعنى « مسمع » .

(٣) لصاحب الأغاني في « ريحانة » روايتان : إحداهم : أنها أخت عمرو بن معد يكرب . والثانية : أنها امرأته المطلقة . ينظر : الأغاني ١٥/ ٢٢٥، ٢٢٦. وقال الطيبي : ريحانة امرأة ، وقيل موضع . قال البغدادي : « وقد رجعت إلى كتب البلدان والأماكن فلم أجد هذا الاسم » . ينظر : الخزانة ٨ / ١٨٤ .

(٤) في (غ) : مفاعيل .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٩٢ .

(٦) ينظر : اللباب للعكبري ١ / ٤٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩٢ ، والارتشاف ٢٢٨٣/٥.

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٩٢ ، والكتاب ١ / ١٠٩ ، والحماسة ٣٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٩٦٣ ، والخزانة ٨ / ١٩٤ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٩٣ .

وصف رجلاً شهماً ، فذكر أنه ممن حملت به النساء ، مكرهات ، فغلب عليه شبه الآباء ، وخرج مذكَّراً .

والشاهد فيه : « عواقدٌ حُبُكَ » حيث إن « حُبكَ » مفعول لـ « عواقد » ، وهو جمع تكسير لـ « عاقدة » .

قوله : (**ويَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ العَمَلِ والتَّعْرِيفِ تَخْفِيفاً**) .

يعني بالتعريف دخول اللام ، وبالعمل النصب . قال[1]:

// الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيْهُمُ مِنْ وَرَائِنَا[2] وَكَفُ **٩٤/ ب**

لأن اللام موصول ، وقد طالت الصلة بمفعولها[3] فخففت بحذف النون .

ويشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ألاّ يكونا مصغرين ولا موصوفين .

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٤ــ ٤٥٥. والشاهد فيه : « الحافظو عورة » حيث حذف النون تخفيفاً . والأصل الحافظون عورة العشيرة .

(٢) في (غ) : ورائهم .

(٣) في (غ) : بموصولها .

[اسم المفعول]

قوله : (**اسْمُ المَفْعُولِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ**) .

فقوله[1] : (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) جنس الحد .

و[2]قوله[3]: (**لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ**) احتراز من سائر المشتقات . وهو يعني : أو جرى مجرى الواقع ؛ ليدخل فيه : « أَوْجَدْتُ ضَرْباً » فهو مُوجَد . و « علمت عدم خروجك » فهو معلوم .

ومعنى قولهم : [اسم المفعول : أي اسم للمفعول به ، لكنه حذف حرف الجر ، فصار الضمير][4] مرفوعاً مستتراً مقاماً مقام الفاعل .

قوله : (**وصِيْغَتُهُ مِنْ الثُّلاثِيِّ المُجَرَدِ[5] عَلَى « مَفْعُول » ، [ومِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ اسْمِ الفَاعِلِ بِمِيْمٍ مَضْمُومَةٍ ويُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ كـ « مُسْتَخْرَجٍ »][6]**) .

وكان قياسه على « مُفْعَل » ؛ ليوازن مضارعه كاسم الفاعل وازن مضارعه . لكنه لما أدَّاهم حذف الهمزة في باب « أَفْعَل » إلى « مُفْعَل » قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيَّروا الثلاثي بزيادة الواو ؛ لأنه أخف لقلة حروفه ، وفتحوا الميم ؛ لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو ، وهو مستثقل في القياس الكثير الاستعمال[7] .

ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل إلاّ في فتح ما قبل الآخر ؛ لأنه مأخوذ من فعل ما لم يسم فاعله ، ومضارعه مفتوح ما قبل الآخر[8] نحو « يُضْرَبُ » .

---

(١) في (غ) : قوله .

(٢) سقطت الواو من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) : وقوله .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٣٨/٣، وشرح الرضي ٤٩٧/٣ .

(٨) في (ش) و(غ) : آخره .

[عمله]

قوله[1] : (**وأَمْرُهُ في العَمَلِ ، والاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الفَاعِلِ [مِثْلُ : « زَيْدٌ مُعْطىً غُلامُهُ دِرْهَماً]**[2]) .

يعني : أن[3] حاله في أنه يعمل عمل فعله ـــ وهو المضارع المبني للمفعول ـــ كحال اسم الفاعل في[4] عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل . وكذا في اشتراط الحال والاستقبال، والاعتماد على صاحبه ، أو أحد حرفي الاستفهام ، أو النفي نحو : « زيدٌ مُعْطىً غلامُه درهماً » . وعمله الرفع لا يحتاج إلى اشتراط أحد الزمانين . قال نجم الدين : « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراطهما في المفعول ، لكن المتأخرين كأبي علي[5] ومن بعده صرحوا بذلك كما في الفاعل »[6].

ويُبنى اسم المفعول من المتعدي مطلقاً . فإن كان متعدياً إلى واحد أطلق اسم المفعول عليه[7] نحو: « ضربت زيداً » فهو « مضروب » ، وإن تعدى إلى اثنين ليسا بمبتدأ وخبر أطلق على كل واحد منهما نحو: « أعطيت زيداً درهماً » ، فكل واحد من « زيد ، والدرهم » « مُعْطَى » . وإن كان[8] أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة ، أي : مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، فالمعلوم في « علمت زيداً قائماً » : قيام زيد . ويصح أن يقال للمفعول الأول هنا مفعول ، لكن لا مطلقاً بل بقيد الخبر ، فيقال : « زيد معلوم بصفة القيام » .

وإن تعدى إلى ثلاثة أطلق اسم المفعول على كل واحد من الأول ومصدر الثالث مضافاً إلى الثاني . فالمخاطب في « أعلمتك زيداً منطلقاً » : مُعْلَمٌ ، و « انطلاق زيدٍ » أيضاً مُعْلَم .

---

(١) في (غ) : فقوله .

(٢) زيادة من الكافية ١٨٢ .

(٣) في (غ) : (في) بدل (أن) .

(٤) في (غ) : وعمله .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ١٣٣، والمفصل ٢٨٤،وشرح التسهيل ٢/٤١٥،والارتشاف ٥/٢٢٨٧.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٩٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) كرر : (وإن كان) .

وإن كان الفعل لازماً غير[1] متعدٍّ[2] بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه فلا يقال : « المذهوب » كما لا[3] يقال : « ذُهب » . وإن تعدى بحرف جر جاز بناؤه منه[4] نحو : « سرت إلى البلد » فهو مسير إليه ، و « ذهبت[5] بزيد » فهو مذهب به ، و « سرت اليوم » فاليوم مسير فيه . ولا يطلق على المصدر[6] فلا يقال : إن الضرب مضروب .

وإضافة اسم المفعول إلى ما هو مفعوله ، مرفوع المحل أو منصوبه ، لفظيةٌ كـ « مُؤَدَّب الخدَّامِ ، ومُعْطَى درهمٍ » . و إلا فهي معنوية[7] نحو : « زيدٌ مضروبُ عمروٍ ، والحسين ـــ عليه السلام ـــ مقتولُ الطفِّ[8] » أخزى الله قاتليه آمين[9].

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : متعدياً .

(٣) سقطت من (ش) . وفي (غ) : (هو) بدل (لا) .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (غ) : وذهب .

(٦) في (غ) : المصدرية .

والمعنى : إن أسند إلى المصدر ، فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال : « ضُرِب ضربٌ شديد » : إن الضرب الشديد مضروب .

(٧) قد مضت هذه المسألة ص ٣١٠.

(٨) الطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية كان مقتل الحسين بن علي ـــ رضي الله عنهما ـــ فيها، وهي أرض بادية قريبة من الريف . ينظر : معجم البلدان ٤/ ٣٦.

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

[الصفة المشبهة]

[تعريفها]

قوله : (**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ**) .

قوله : (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) جنس الحد . قوله (**لازمٍ**) خرج ما اشتق من المتعدي .

قوله : (**لِمَنْ قَامَ بِهِ**) احتراز من اسم المفعول اللازم المعدى[1] بحرف الجر نحو : « معدول عنه » ، والآلة ، واسم الزمان والمكان .

قوله (**عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ**) احتراز عن اسم الفاعل المشتق من اللازم . ولعل خروج «أفعل» التفضيل من اللازم من هذا القيد ، أي : قوله (**بمعنى الثبوت**) . وقيل[2] : لو زاد في حده : « فقط » لخرج أفعل التفضيل . فالحد معترض مع عدم زيادته .

وأراد بالثبوت الاستمرار واللزوم . قال نجم الدين : « والذي أرى أن الصفة المشبهة هي حقيقة // في القدر المشترك بين القيدين أي: الحدوث والاستمرار، وهو الاتصاف بالحسن مطلقاً ، لكن لما كان الظاهر ثبوته في الأزمنة إلا أن يقوم دليل[3]على تخصيصه[4]ببعضها كقولك : « كان هذا حسناً، أو[5] سيصير حسناً ، أو[6] هو الآن حسن » فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً على[7] ما ذكرناه ، بل بدليل العقل . وإذا أريد بالصفة المشبهة الدلالة على الحدوث حولت إلى فاعل كـ « حَاسن ، وضائق » قال : « وظهوره في الاستمرار عقلاً هو الذي غره حتى قال : « **مشتق لمن قام به على معنى الثبوت** »[8] . ١/٩٥

---

(١) في (ش) : المتعدي .

(٢) القائل هو ركن الدين الاسترا باذي قال : « ولقائل أن يقول : ألا نسلم أنه يخرج بهذا القيد : أفعل التفضيل المشتق من اللازم ؛ لأنه يدل على زيادة الثبوت . فلو زاد على الحد قيد آخر ، وهو قولنا « فقط » لخرج عنه اسم التفضيل » . ينظر : الوافية في شرح الكافية ٢٤٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : الدليل .

(٤) في (غ) : تخصصه .

(٥) في (ش) و (غ) : و .

(٦) في (ش) و (غ) : و .

(٧) في (ش) : كما ذكرنا .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٠ ، ٥٠١ .

قوله : (**وصِيْغَتُهَا مُخَالِفَةٌ لِصِيْغَةِ اسْمِ[1] الفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ**) .

اعلم أن صيغ الصفة المشبهة ليست قياسية كاسمي الفاعل والمفعول . وموضع بيان[2] صيغها المسموعة التصريف . وكذا ما جاء منها قياساً وهي [3] الألوان والحلي كـ « أَسْوَد ، وأَدْعَج[4] » على وزن « أَفْعَل[5] » .

[عملها]

قوله : (**وتَعْمَلُ عَمَلَ فَعْلِهَا**) .

إنما عملت وإن لم توازن صيغُها الفعلَ ، ولا دلت على الحال والاستقبال ؛ لأنها شابهت اسم الفاعل معنى ؛ لأن معنى « ضارب » : ذو ضرب ، ومعنى « حَسَن » : ذو حسن ، لا فرق بينهما من جهة المعنى ، إلا أن وضع اسم الفاعل على أنه متصف بمصدره على وجه الحدوث ، ووضع الصفة على أنها متصفة بمصدرها على الإطلاق . ولا يشترط في عملها زمان من الأزمنة الثلاثة . وأما الاعتماد فلا بد منه .

[أحكامها]

قوله : (**وتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا : [أنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللاَمِ ، أو مُجَرَّدَةً عنها . و مَعْمُولُهَا مُضَافاً ، أو بِاللاَمِ ، أو مُجَرَّداً عَنْهُمَا ، فهذه ستة . والمَعْمُولُ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْفُوعٌ، ومَنْصُوبٌ ، ومَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . فَالرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ ، والنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بالمَفْعُولِ في المَعْرِفَةِ، وعَلَى التَّمْيِيزِ في النَّكِرَةِ ، والجَرِّ عَلَى الإضَافَةِ]**[6]) . [إلى آخره][7]

اعلم أن الصفة إما أن تكون باللام ، أو مجردة عنها . ومعمولها إمَّا أن يكون مضافاً ، أو مع اللام ، أو مجرداً عنهما . وضرب اثنين في ثلاثة يبلغ ستة : الصفة باللام مع ثلاثة ، ومجردة مع ثلاثة . ثم المعمول في كل واحد من الأقسام الستة إما أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً . صارت ثمانية عشر . من ضرب ثلاثة في ستة . وتفصيلها بالتمثيل: « حسَنٌ وجهُه »

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقط نون « بيان » من (غ) .

(٣) في (ش) و(غ) : وهو .

(٤) الأَدْعَجُ من الرجال: الأَسود . وليل أَدْعَجُ؛ و الدُّعْجَةُ في الليل: شدَّة سواده . ينظر : اللسان (دعج) ٢/٢٧١

(٥) سقطت من (أ) : على وزن أفعل .

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٣.

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

برفع المعمول ، ونصبه ، وجره . و « حَسَن الوجهُ » كذلك . و« حسن وجهٌ » كذلك . فهذه تسعة مع تجرد الصفة[1] عن اللام . وكذا[2] : « الحَسَنُ وجهُه » بالحركات الثلاث . « الحَسَنُ الوجهُ » كذلك . « الحَسَنُ وجهٌ » كذلك[3] .

اثنتان من هذه المسائل ممتنعتان باتفاق[4]: « الحَسَنُ وجهِهِ » بالإضافة ؛ لأنها لم تفد فائدة الإضافة اللفظية وهي الخفة ؛ لأن الخفة تحصل في الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من المعمول أو مما أضيف إليه المعمول واستتاره في الصفة ، وإما بحذف التنوين من الصفة ، وإما بهما معاً نحو : « الحسنُ الوجهِ، و[5]حسنُ وجهِهِ، و[6]حسنُ الوجهِ » ، ولم يحصل في «الحسن وجهِهِ» شيء من ذلك ، إلاَّ إذا ثنيت الصفة أو جمعت فيجوز على قبح عند سيبويه[7] : « الحسنا وجهيهما ، والحسنو وجوههم » .

وثانية الممتنعتين باتفاق[8]: « الحسنُ وجهٍ » ؛ لأن هذا عكس قالب الإضافة المحضة[9] ، واللفظية فرعها ، فلا تكون على ضدها.

ومسألة مختلفٌ فيها وهي : « حَسَنُ وَجْهِهِ» فسيبويه[10] وجميع البصريين[11] يجوزونها[1]

---

(١) في (ش) : الصفة في الكلام .

(٢) في (ش) و(غ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣، وشرح الرضي ٥٠٣/٣ ، والارتشاف ٢٣٥٣/٥.

(٥) الواو زيادة من (ش) .

(٦) الواو زيادة من (ش) .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٠٢/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣، وشرح الرضي ٥٠٣/٣ ، والفوائد الضيائية ٢٠٧/٢.

(٩) لأنها إضافة معرفة إلى نكرة ، وذلك عكس ما ينبغي في الإضافة . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣ .

(١٠) قال في الكتاب ١/ ١٩٩ : « وقد جاء في الشعر: « حسنةُ وجهِها ، شبهوه بـ « حسنةِ الوجهِ » ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام » .

(١١) ممن نسب هذا القول إلى البصريين ابن خروف في شرح الجمل ٥٦٥/١، وابنُ الحاجب في الإيضاح ٦٤٩/١، قال فيه: « وإنما منعها صاحب الجمل ؛ لأنه ظن أن الناس يمنعونها » . وممن نسبه إليهم ابنُ عصفور في شرح الجمل ١ / ٣١٦ فإنه قال : « فأما قول أبي القاسم الزجاجي : « أجازه سيبويه وحده » ففاسد من غير وجه . . . وقوله : « وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين » فباطل ، بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا المبرد » . وممن نسبه إليهم أيضاً الرضي في شرح الكافية ٣/ ٥٠٤ . ونسبه إلى سيبويه وحده الزجاجي في كتاب الجمل ٩٨ ، والصيمري في التبصرة ٢٣٥/١، و العكبري في اللباب ١ / ٤٤٤ : حيث قال : « في قول سيبويه ومنعه الأكثرون » . ونسبه إليه وحده أيضاً ابن يعيش في شرحه ٦ / ٨٦ ،و ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤٢٣ .

(١) في (ش) و (غ) : يجيزونها .

مع قبح . ويقولون : إنها لا تجيء إلا في ضرورة الشعر .

والكوفيون[1] لا يستقبحونها ، ويجوزونها في السعة .

ووجه استقباحها أن إضافة الصفة إلى معمولها لأجل التخفيف ، والحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن منه ، ويقبح[2] أن يقتصر على أهون التخفيفين ـــ وهو حذف التنوين ـــ ولا يتُعرض لأعظمهما[3] مع إمكانه ، وهو حذف الضمير . و[4]الذي جوزها نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة . وأنشد سيبويه قول الشماخ[5][6]

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيهِمَا جَارتَا صَفاً كُميتا الأعالي جَونتا مُصطـَلاهُما

وأربع قبائح ، قال نجم الدين : « قبحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السعة ، وتخصيصها بضرورة الشعر »[7] . وهي: « الحسنُ الوجهُ ، والحسنُ وجهٌ ، وحسنُ الوجهُ ، وحسنٌ وجهٌ »[8].

ووجه القبح[9] خلو الصفة من الضمير الراجع إلى الموصوف . واللتين نكر فيهما الوجه أقبح من أختيهما .

والباقي إحدى عشرة . ظاهر كلام المصنف[1] أن // اثنتين منها حسنتان وهما :« الحسنُ **٩٥/ ب**

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، وشرح الرضي ٥٠٤/٣ ، والنجم الثاقب ٨٧١/٢ ، وشرح التصريح ٥٣/٢ . وصححه ابن مالك وخالد الأزهري .

(٢) سقطت من (غ) : (ويقبح) .

(٣) في (ش) و(غ) : لأعظمه .

(٤) في (ش) : وأما .

(٥) هو معقل بن ضِرار الغطفاني مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وله صحبة ، قيل : كان أوصف الناس للحمير والقوس ، وأرجز الناس على البديهة . شهد القادسية ، وتوفي في غزوة مُوقان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه .
ينظر : الخزانة ٣ / ١٨٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للشماخ في ديوانه ٣٠٧ ، والكتاب ١ / ١٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٥٠ ، والمفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٨٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٢٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٠٥ . وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٧٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٢٣ ، وانظر الخزانة ٤ / ٢٧٢ .
والصفا : الجبل . جونتا مصطلاهما : يعني : مسودتا المصطلى وهو موضع الوقود منهما .
والشاهد فيه : « جونتا مصطلاهما » حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، كما في « حسن وجهه ».

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٨ .

(٨) برفع المعمول في جميعها .

(٩) في (غ) : استقباحها أن إضافة الصفة إلى معمولها لأجل التخفيف . القبح خلو الصفة . .

(١) قال في شرح الكافية ٨٤٤/٣: « والبواقي من المسائل : ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن ، وما كان فيه ضميران فهو حسن ، وما لا ضمير فيه فهو قبيح » .

وجهَه ، وحسنٌ وجهَه » بنصب الوجه ؛ لاشتمال كل واحدة منهما على ضمير الموصوف وزيادة ضمير . وتسع حُسنيات[1] وهن : « حسنٌ وجهُه » بالرفع . و« حسن الوجهَ » بالنصب والجر ، و « حسن وجهٍ » بالنصب والجر ، و « الحسنُ وجهُه » بالرفع ، و« الحسن الوجهَ » بالنصب والجر، و« الحسن وجهاً » نصباً[2] فقط .

و[3] قال نجم الدين : « الحسنُ وجهَه ، وحَسَنٌ وجهَه » بنصب الوجه فيهما قبيحتان[4] عند النحاة استحسنهما المصنف[5] »[6] .

ووجه استقباحهما أن النصب في المعمول المعرفة إنما كان ليبرز في صورة المفعول ، فلا تستقبح الإضافة إليه إذا قصد التخفيف ؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحة في الظاهر ؛ لأنها هي هو ، فجعلوا[7] المرفوع في صورة المفعول الذي هو غَيْر لها[8] فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كان كإضافة الشيء إلى غيره . فالنصب في معمول الصفة توطئة للجر. والجر في « الحسن وجهه » ممتنع فكان القياس امتناع النصب . ولم يجز « حسن وجهِه » بالجر إلا في الشعر ، فكان[9] القياس امتناع « حسنٌ وجهَه » بالنصب إلاّ في الشعر[10] .

قال نجم الدين[11] : « وأصل مسائل الصفة المشبهة كلها : « الحسنُ وجهُهُ ، وحسنٌ وجهُه » برفع « الوجه » فيهما . فهما حسنتان[12] ؛ لأجل أصالتهما ، كثيرتا الاستعمال ؛ لأن « الوجه » فاعل « الحسن » فحقه الرفع ، وإذا ارتفع بها خلت من الضمير ، فلا بد من الضمير في المعمول » . قال : « ثم لكل واحدة[1] منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال :

---

(١) في (غ) : أحسنات .
(٢) في (ش) : بالنصب .
(٣) سقطت الواو من (ش) و(غ) .
(٤) في (ش) و(غ) : قبيحان .
(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٩/١ .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٥ .
(٧) في (ش) و (غ) : فجعل .
(٨) أي : لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى ، فـ«الضارب» غير « عمرو » في قولنا : زيد ضاربٌ غلامُه عمراً .
(٩) في (غ) : وكان .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٦ .
(١١) سقطت من (غ) : نجم الدين .
(١٢) في (ش) : حسنتان فيهما .
(١) في (ش) و (غ) : واحد .

« الحسنُ وجهاً ، و[1]حسنٌ وجهــاً » تمييــز . و « الحســنُ الوجــهِ ، و[2] حســنُ الوجــهِ » بالإضافة »[3] .

ومسألة لا قبيحة ، ولا في غاية الحسن وهي : « حَسَنُ وجهٍ » بالجر[4] .

ومسألتان فيهما وجهٌ حسنٌ ، لكن قل استعمالها وهما : « الحسن الوجهَ ، وحسنٌ الوجَهَ » بنصب « الوجه »[5] .

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين[6] جائزة في السعة مــن غير قبح عند الكوفيين[7] وهي : « الحسن وجهَه ، حسنٌ وجهَهَ » بنصب الوجه فيهما . و« حسنُ وجهــهِ » .

ومسألتان باطلتان اتفاقاً : « الحسن وجهــهِ ، الحسن وجهٍ » بالجر فيهما[8] . هذا كــلام نجم الدين في مسائل الصفة المشبهة[9].

قوله : (**والنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ فِي المَعْرِفَةِ ، وعَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكِرَةِ**).

هذا عند البصريين[10] . وقال الكوفيون[11] : بل هو على التمييز في الجميع . وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع[1].

---

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) الواو زيادة من (ش) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ /٥٠٦ــ ٥٠٧ .

(٤) إذ كل ما ذكر في «حسنُ الوجهِ» حاصل فيها إلا مطابقة المعمول لأصله في التعريف ». ينظر: شرح الرضي ٣ / ٥٠٥.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ /٥٠٩.

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٠٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٩ .

(٨) في (ش) بعدها : (وأربع قبائح لا تمتنع في حال السعة وهي : « الحسن وجهه ، والحسن وجه ، وحســن الوجــه ، وحسن وجه » كما مر . وفي (غ) : (« الحسن الوجه ، والحسن وجه ، حسن الوجه ، وحسن وجه » مر) . وقد سبقت هذه الأربع .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٥ ــ ٥٠٩ .

(١٠) ينظر :كتاب الجمل للزجاجي ٩٥ ، واللباب للعكبري ١ / ٤٤٣ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٣٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، وتاج العلوم٢/٨٨١، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ .

(١١) ينظر : اللباب للعكبري ١ / ٤٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، وتاج العلوم٢/٨٨١ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ ، وتاج العلوم٢/٨٨١ .

قوله : ([**والبَوَاقِي**][1] **مَا**[2] **كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ ، ومَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ**) ؛ لزيادته على المحتاج إليه[3] نقص حسنه .

قوله : (**ومَا لاَ ضَمِيرَ فِيهِ قَبِيحٌ**) لعدم ما يحتاج إليه فيه[4].

قوله : (**ومَتَى**[5] **رَفَعْتَ بِهَا فَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا**) ، لئلا يجتمع للصفة فاعلان ضميرٌ وظاهرٌ .

قوله : (**و إلاَّ فَفِيهَا ضَمِيرُ المَوْصُوفِ**[6] ، [**فَتُؤَنَّثُ ، وتُثَنَّى ، وتُجْمَعُ**][7]) . يعني : وإن لم ترفع بها ، بل نصبت[8] ، أو جررت بها ، ففيها ضمير الموصوف .

قوله : (**واسْمَا الفَاعِلِ والمَفْعُولِ غُيرُ المُتَعَدِّيَينِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ**) .

يعني باسم المفعول غير المتعدي : ما فعله متعد إلى واحد كـ « مضروب الغلام » .

فتقول في اسم الفاعل اللازم : « زيد خارج الغلام ، وشامخ النسب » ، وفي اسم المفعول اللازم : « مضروب الغلام ، ومؤدَّب الخدام » من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة . فيجيء في كل واحد منهما[9] المسائل الثماني[10] عشرة . كما في الصفة المشبهة سواء .

وإنما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلاً من معمولهما ، ثم نصب المعمول ، أو جره إذا كان يحصل لموصوفهما[11] المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما[12]، فلا يجوز: « زيدٌ قائمُ أبٍ، ولا قائمُ ابنِ العمِّ » بجر المعمول . ولا « مضروبٌ مملوكَ أخٍ » ، ولا « مشروبٌ ماءَ الأخِ » بنصب المعمول[13] .

---

(١) زيادة من الكافية ١٨٣.

(٢) في (ش) : وما .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : وما رفعت .

(٦) في (ش) : للموصوف .

(٧) زيادة من الكافية ١٨٣، ١٨٤.

(٨) في (ش) : نصبت بها .

(٩) في (غ) : منها .

(١٠) في (ش) : الثمانية .

(١١) في (غ) : لموصوفها .

(١٢) في (غ) : بمنصوبهما .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٥١١/٣ .

[اسم التفضيل]

[تعريفه]

قوله : (**اسْمُ التَّفْضِيلِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ ، لِمَوْصُوفٍ بِالزِّيَادةِ عَلَى غَيرِهِ**) .

قوله : (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ**) جنس الحد .

وقوله : (**لموصوف**) خرج اسم الزمان ، والمكان ، والآلة .

وقوله (**بِالزِّيَادةِ عَلَى غَيرِهِ**) خرج اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة .

قال نجم الدين[1] : « ينتقض بنحو : « فاضل ، // وزائد ، وغالب » . قال : « فالأولى[2] أ/٩٦
أن يقال : هو المبني على « أفعل » لزيادة صاحبه على غيره في الفعل »[3]. قلت : لو زاد المصنف في حده : « مع كونه على بناء « أفعل» سلم من الاعتراض . والله أعلم .

[شروطه]

قوله : (**وشَرْطُهُ : أنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ**) .

أي : مجرد عن الزوائد . قال نجم الدين[4] : « شرطه: أن يبني من ثلاثي مجرد ، جاء منه فِعْل ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل معناه للكثرة »[5] . واحترز بقوله : « جاء منه فعل[6]» من « أيدى ، وأرجل » من « اليد ، والرجل » فإنه لم يثبت . وقولهم : « أحنك الشاتين » ، و«أوَّل» شاذ . وكذا: « هو أفرسُ من غيره » . واحترز بـ « تام » عن الأفعال الناقصة ، فلا يقال : « أكون ، وأصير » . وبقوله : « مثبت » عن نحو : « ما نبس[7] بكلمة » فإنه لا يقال: « أنبس » . وبقوله:«متصرف» عن نحو:«نعم ، وبئس ، وليس» . وبقوله : « قابل للكثرة » عن نحو:« غربت الشمس ، وطلعت » . قال: « ويصح أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعمى »[1].

---

(١) سقطت من (غ) : نجم الدين .
(٢) في (ش) و(غ) : والأولى .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٣ .
(٤) سقطت من (غ) : نجم الدين .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٤ .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) في (غ) : أنبس .
(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٤ .

وقوله : (**ثُلاَثِيٍّ**) احتراز عن الرباعي ، فلا يبنى من نحو : « دحرج » .

قوله : (**مُجَرَّدٍ**) احتراز عن ذي زائد نحو : « أخرج ، وعلَّم ، وانقطع ، واستخرج » .

قوله : (**لِيُمْكِنَ البِنَاءُ**) ؛ لأنك إن[1] أردت بناءه من الرباعي أو ذي الزيادة من غير حذف شيء استحال . وإن أردت بناءه منها مع حذف حرف أو حرفين تغير المعنى والتبس . قال نجم الدين[2] : « هذا[3] كله بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلاّ في[4] « أفعل » اختصاراً[5] »[6] .

قوله : (**لَيْسَ بِلَونٍ ، ولا عَيْبٍ**) فلا تقول[7] : « زيد أحمر من عمرو » من الحمرة . ولا « أعور منه » .

قوله : (**لأنَّ مِنْهُمَا**[8] « **أَفْعَلُ** » **لِغَيْرِهِ**) . يعني : أنه إنما لم يُبْنَ من باب الألوان ، والعيوب لأنه جاء منها « أفعل » لغير التفضيل أي : لمجرد الوصف من غير اعتبار الزيادة فلو بني منهما للتفضيل لالتبس[9] أحدهما بالآخر ، لو قلت : « زيد الأسود » لم يعلم هل هو بمعنى ذو سواد ، أو بمعنى الزائد في السواد ؟ . قال نجم الدين[10] : « و[11]ينبغي أن يقول : « من الألوان والعيوب الظاهرة » ؛ لأن الباطنة يبنى منها نحو : « فلان أبلد من فلان ، و[1] أجهل ، و[12]أحمق ، و[12] أرعن ، وألد ، وأشكس ، وأعيى ، وأعجم » . ولو بني[2] منها « أفعل » لغيرها »[3].

وأجاز الكوفيون[4] « أفعل » التفضيل من السواد والبياض ، قال :

---

(١) في (ش) و (غ) : إذا .
(٢) سقطت من (غ) : نجم الدين .
(٣) في (ش) : وهذا .
(٤) سقطت من (ش) و (غ) .
(٥) أي : وإنما اقتصروا عليه اختصاراً .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٥ .
(٧) في (غ) يقال .
(٨) في (غ) منها .
(٩) في (ش) : إلتبس .
(١٠) سقطت من (غ) : نجم الدين .
(١١) سقطت الواو من (ش) .
(١) في (غ) : أو .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٥ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ١٥٠ ، واللباب ١ / ٢٠١ ، وشرح الرضي ٣/ ٥١٦، والنجم الثاقب ٨٨٣/٢.

جَاريةٌ في دِرعِها[1] الفَضْفَاضِ أبيضُ من أُخْتِ بني إبَاضِ[2]

وقال[3] :

* لأَنتَ أَسْوَدُ في عيني من الظُلَمِ

وهما عند البصريين شاذان[4] .

قوله : (**فَإنْ قُصِدَ غَيرُهُ [تُوُصِّلَ إليهِ بِـ« أَشَدَّ » ونحوه]** [5]) .

يعني[6]: فإن قصد غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ، وقصد التفضيل منها بني « أفعل » مما يصح بناؤه منه من حسنٍ ، أو كثرة ، أو غيرهما على حسب ما يقصد ، ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها ، فتُنصب على التمييز نحو : « أشد بياضاً ، وأسرع انطلاقاً ، وأقبح عَوراً ، وأكثر دحرجةً » .

وجوز سيبويه[7] قياساً بناءه[8] من « أفعل » كقولهم[9] :« هو أعطاهم للدينار[10] ، وأولاهم للمعروف[11] » ، و« أنت أكرم[12] لي من بني فلان » ، وهو عند غيره سماع[13][14] .

---

(١) في (ش) و(غ) : ثوبها .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٥٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٣ ، والسان العرب (بيض) ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٣٣ .
والشاهد فيه : « أبيض » حيث أجاز الكوفيون بناء « أفعل » التفضيل من لفظي السواد والبياض ؛ لأنهما أصل الألوان .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٤ / ١٥١ ، ومغني اللبيب ٧٠٣ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٤١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥١٦ .
وصدره : أبعَدْ بَعِدْتَ بَياضاً لا بَيَاض لَهُ *
والشاهد فيه : « أسود » ، وهو كالذي قبله .

(٤) في (غ) : شاذ .

(٥) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٥.

(٦) في (غ) : بمعنى .

(٧) قال في الكتاب ١/ ٧٣: « وبناؤه أبداً من « فَعَلَ وَفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ » هذا لأنهم لم يريدوا أن يَتصرَّف ، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجرى عليه ، فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو: لاتَ وما ، وإن كان من « حَسُنَ ، وكَرُمَ ، وأَعْطَى » » .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : من قولهم .

(١٠) في (غ) : للدينار والدرهم .

(١١) في (غ) : بالمعروف .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) في (ش) و (غ) : سماعي .

(١٤) ينظر : الأصول في النحو ٢٠٣/١، وشرح الرضي ٥١٧/٣.

ونقل عن الأخفش[1] والمبرد[2] جواز بناء « أفعل » التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه .

قوله : (**وقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ**) . يعني : قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل نحو : « أضرب » أي : ضارب أكثر ضرباً من غيره . ولا يقال : « أضرب » بمعنى « مضروب أكثر مضروبية من غيره » ؛ لكون الفاعل أكثره من المفعول .

قوله : (**وقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: « أَعْذَرُ ، وأَلْوَمُ ، وأَشْهَرُ ، وأَشْغَلُ »**) .

أي : أكثر معذورية ، وملومية ، ومشهورية ، ومشغولية . ومنه[3]: « أعنى » في قول سيبويه : « وهم بشأنه أعنى »[4] من عُنِيَ بكذا : صُرِفَتْ عنايته إليه[5] .

[أوجه استعماله]

قوله : (**ويُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ : مُضَافاً ، أوبـ « مِنْ » ، أو مُعَرَّفاً بِـالَّلامِ . [فَلاَ يَجُوزُ : « زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، ولا : « زَيْدٌ أَفْضَلُ »[6] ، إلاَّ أنْ يُعْلَمَ]**[7]) .

لا يخلو أفعل التفضيل[8] عن[9] الجميع . ولا يجتمع اثنان منها[10] في الأغلب ؛ لأن وضعه الأهم لتفضيل الشيء على غيره ، ومع «مِنْ» ، والإضافة ذُكِرَ المفضَّل عليه ظاهر . وإذا تجرد عنهما لزم[11] اللام ؛ لأنه يشار بها إلى معين مذكور قَبْل لفظاً ، أو حكماً ، وهي اللام العهدية فيشار بها إلى أفعل مذكور // معه المفضل عليه ، فإذا طلب مخاطبك مثلاً شخصاً هو أفضل من ٩٦/ ب

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٩٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٧ .

(٢) هذا خلاف ما في المقتضب فإنه قال فيه ٤/ ١٧٨:« واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو: ضرب وعلم ومكث ، وذلك أنك تقول: دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته ، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على « فَعَل » وكذلك تقول: حسن زيد ، ثم تقول : ما أحسنه ؛ لأنك تريد : شيء أحسنه . فإن قيل فقد قلت: ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من أعطي ، وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة » .

(٣) في (غ) : ومن .

(٤) نصه في الكتاب ١/٣٤:« وهُمْ ببيانه أَعْنَى » .

(٥) ينظر : القاموس (عنا) ١٢٠٨ .

(٦) هذا مثال خلوه من الثلاثة : الإضافة ، ومن ، وأل .

(٧) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦.

(٨) زيادة من (غ) .

(٩) في (غ) : (على من) بدل (عن) .

(١٠) في (غ) : منها اثنان .

(١١) في (ش) : لزمه .

عمرو تقول : « زيد الأفضل » أي : أفضل من عمرو . فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه ، فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه .

ويجوز حذف المفضول إذا عُلم غالباً [إن كان « أفعلُ» خبراً][1] كما يقال : « أنت أسنُّ أم أنا ؟ » فتقول : « أنا أسن » ، ومنه : « الله أكبر » ، وقول[2] الشاعر[3] :

إنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لنا بَيْتاً دَعَائمُهُ أعزُّ وأطولُ

والمحذوف في هذه إما المضاف إليه[4] ، أو « مِنْ » مع مجروره[5].

ويقلُّ[6] الحذف إذا لم يكن خبراً نحو : « جاءني رجل أفضل » رداً على من قال : « ما جاءك[7] رجل أفضل من زيد » .

وأمَّا قوله[8] :

ورثتُ مُهَلهِلاً والخيرَ منه زُهيراً نِعْمَ ذُخرُ الذَّاخرينَا

فاللام فيه زائدة ، وكذا قوله[9] :

ولستُ بالأكثرِ منهم حَصاً وإنما العِزَّةُ للكاثِرِ

ويجوز في البيتين تقدير « أفعل » أي : الخير خيراً منه ، والأكثر أكثر منهم حصاً .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٧١٤ ، والصاحب ٤٣٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٤٥ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥١٨ .

والشاهد فيه : « أعز وأطول » حيث يجوز أن يكون حذف منه المفضول ، أي : أعزُّ من دعائم كلِّ بيت ، أو من دعائم بيتك .

(٤) فيكون التقدير : أكبر كل شيء ، وأعز دعامةٍ .

(٥) فيكون التقدير : أكبر من كل شيء .

(٦) في (ش) : فيقل . وفي (غ) : ويقول المحذوف .

(٧) في (ش) : ما جاءني .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ٩٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٦٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥٢٠ .

والشاهد فيه : « الخير » حيث إن اللام فيها زائدة ، و « من » في « منه » تفضيلية . ويجوز أن يقدر « أفعل » آخر عارياً من اللام يتعلق به « منه » ، والتقدير : والخيرَ خيراً منه . فعلى كلا التقديرين لم يجمع بين « من » ، واللام .

(٩) البيت من السريع ، وهو للأعمش ميمون في ديوانه ١٩٣ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ ،١٠٣، والموشح ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٥٤ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٥٢ ، والوافية شرح الكافية ٢٥٠ .

والشاهد فيه : «الأكثر» لما تقدم قبله .

قوله : (**فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا ـــ وهُوَ الأَكْثَرُ ـــ أنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إلَيْهِ**) . وإنما كان هذا أكثر ؛ لأن وضع « أفعل » لتفضيل الشيء على غيره ، فالأولى ذكر المفضول[1] .

قوله : (**فَيُشْتَرَطُ أنْ يَكُونَ مِنْهُمْ [مِثْلُ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ »]** [2]) . يعني : أن يكون « أفعل » من جملة المضاف إليهم .

(**فَلاَ يَجُوزُ : « يُوسُفُ أَحْسَنُ إخْوَتِهِ » ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإضَافَتِهِمْ إلَى ضَمِيرِهِ**[3]) ، وأيضاً لو سألته[4] عن إخوته لما عد نفسه في تعيينهم[5]. ولا يجوز : « زيد أفضل القوم » مشيراً إلى قوم ليس فيهم « زيد » .

والمعنى فيه[6] أنَّ صاحبه مفضل ـــ في المعنى الذي وضع له المصدر، المشتق هو منه ـــ على كل واحد[7] مما بقي بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن « زيداً » في قولك : « زيد أكرم الناس » مفضل في الكرم على كل واحد ممن بقي منهم بعد « زيد » من أفراد الناس ، فالمعنى: « زيد بعضهم الزائد في الكرم على كل واحد ممن بقي منهم بعده » . ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ؛ لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه ، بل على ما بقي بعد خروجه . قال [نجم الدين][8]: « فالإضافة في هذا بتقدير اللام كما في: « بعض القوم » فتكون محضة ، قال تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾[9] »[10] .

---

(١) في (غ) : المفضل .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦.

(٣) لأن إخوته مضاف إلى ضميره ، فعلم أنه ليس فيهم ، بدليل أنك إذا قلت : جاءني إخوة يوسف ، لم يكن يوسف من جملتهم ، فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٥٢/٣.

(٤) في (غ) : مسألتهم .

(٥) في (غ) : بعضهم .

(٦) أي : أفعل التفضيل في حال الإضافة بمعناه الأول .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٩) المؤمنون : ١٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٢.

قوله : (**والثَّاني : أنْ تُقْصَدَ بِهِ[1] زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ ، [ويُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ : « يُوسُفُ أَحْسَنُ إخْوَتِهِ]**[2]) .

أي: يقصد تفضيله على كل[3] ما سواه من أفراد نوعه مطلقاً ، لا على المضاف إليه المعين، بل إنما يضيفه إلى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو : « مصارع مصر ، وحسن القوم » مما لا تفضيل فيه . فلا يشترط كونه[4] بعض المضاف إليه .

فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى من هو منهم نحو: « نبينا صلى الله عليه و[على آله][5] أفضل قريش » بمعنى : أفضل الناس من بين قريش ، وقولهم : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان » أي : عادلاهم الأشج[6] عمر بن عبد العزيز ؛ لأنه كان برأسه شجة من رمحة دابة . والناقص قيل: هو[7] محمد بن مروان[8] . وقيل: يزيد بن الوليد بن عبد الملك[9]؛ لأنه نقص العطايا[10] .

وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه[11] ليس هو داخلاً فيهم نحو : « يوسف أحسن إخوته ». وأن تضيفه لا إلى جماعة نحو : « فلان أعلم[12] بغداد » أي: أعلم ممن سواه ، وهو مختص ببغداد؛ لأنها منشأه أو مسكنه . إلاَّ إن تعذر المضاف أي : أعلم أهل بغداد جاز أن يدخل فيهم .

---

(١) سقطت من (أ) و (غ) : به .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦.

(٣) في (ش) و (غ) : من .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) في (ش) : والأشج .

(٧) سقطت من (ش) و(غ) .

(٨) محمد بن مروان بن الحكم لم يَلِ الخلافة ، وإنما كان أمير الجزيرة لأخيه عبد الملك ، وأرمينية . توفي سنة ١٠١هـ . وولى الخلافة ابنه مروان ، وكان آخر حكام بني أمية . ينظر : الكامل ٥ / ٧٠، وتهذيب تاريخ الدول الإسلامية ١٧ .

(٩) يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، أبو خالد الأموي ، أمير المؤمنين ، بويع بالخلافة سنة ١٢٦هـ بعد ابن عمه الوليد بن يزيد ، وكان عادلاً ديناً محباً للخير ، ومدة ولايته ستة أشهر ، ورجح ابن كثير أنه هو الناقص المعني في الأثر . ينظر :تاريخ الطبري ٨ / ٢٨٧ ، والكامل في التاريخ ٥ / ٢٩١ ، والبداية والنهاية ١٠ / ١٦ .

(١٠) في (ش) و (غ) : من العطايا .

(١١) في (غ) : جنس .

(١٢) في (غ) : عالم .

قوله : (**ويَجُوزُ في الأَوَّلِ الإفْرَادُ والمُطَابَقَةُ [لِمَنْ هُوَ لَهُ . وأَمَّا الثَّانِي ، والمُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَلاَبُدَّ مِنْ المُطَابَقَةِ ، والذي بـــ « مِنْ » مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لا غَيْرُ]**[1]) .

أي : في المعنى الأول للمضاف . أمَّا الإفرادُ فحملاً له على الذي قُرِنَ بـــ « مِنْ » ؛ لذكر المفضل عليه فيهما تقول : « زيد أفضل الناس ، الزيدان أفضل الناس ، و[2] الزيدون أفضل الناس ، هند أفضل الناس ، الهندان أفضل الناس ، الهندات أفضل الناس » .

وأما المطابقة فنظر إلى تجرده عن علامة التفضيل وهي[3] « مِنْ » ، فجرى على[4] قيـــاس الصفات في مطابقة الموصوف . هذا[5] كلام الجمهور[6] . وقال ابن السراج[7] وابن الـــدهان[8] وابن يعيش[9] يجب الإفراد بهذا المعنى كالذي بـــ « مِنْ » ، وتجوز المطابقة لذكر المفضول بعده .

وأما المعرف باللام ، والمضاف بالمعنى الثاني فلم يشابها المقرون[10] بـــ « من » ؛ لعدم ذكر المفضول معهما ، فوجب فيهما المطابقة // كسائر الصفات تقول : « زيد الأفضـــل ، الزيـــدان ١/٩٧ الأفضلان ، الزيدون الأفضلون ، هند الفضلى ، الهندان الفضليان ، الهندات الفضليات » . وتقول: « زيد أفضل الناس ، الزيدان أفضلا الناس » . ومنه : « الناقص والأشج[11] أعدلا بني مـــروان » ، والزيدون أفضلو الناس، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا الناس ، والهندات فضليات الناس » .

وأما المقرون بـــ « من » فيلزم إفراده ؛ لأن « مِنْ » التفضيلية من تتمته ؛ لأنهـــا مقتضـــى وضعه ، وبها يتميز عما شاركه[12] في صيغة « أفـــعَل ، كـــ « أحمر ، وأفـــكَل[1] » فلـــو ثـــني ،

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٧.

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : وهو .

(٤) في (غ) : على غير .

(٥) في (غ) : وهذا .

(٦) ينظر : المفصل ٢٨٩، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٦/١،وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٥٣/٣، وشـــرح التســـهيل ٣٨٨/٢، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٥ ،والارتشاف ٢٣٢٥/٥، والفوائد الضيائية ٢١٨/٢.

(٧) ينظر : الأصول ٢ / ٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٥ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٩٦ .

(١٠) في (ش) : معنى المقرون .

(١١) في (غ) : الأشج والناقص .

(١٢) في (ش) و (غ) : يشاركه .

(١) الأفـــكَلُ : كـــ « أحمد » الرِّعْدة ، ولا يبنى منـــه فِعْـــل . ينظـــر : مـــادة « فكـــل » في اللســـان ١٠ / ٣٠٩ ، والقاموس ٢ / ١٣٧٨ .

وجمع، وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله فتقول[1] : « زيد أفضل من عمـــرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والهندان أفضـــل من دعد ، والهندات أفضل من دعد » .

واعلم أنه يجوز استعمال « أفعل » عارياً عن اللام ، والإضافة ، و« من » ، مجرداً عن معنى التفضيل ، مؤولاً باسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد[2] سماعاً عند غيره[3] . قال نجم الدين[4] : « وهو الأفصح[5] »[6] قال[7] :

قـــبِّحتُمُ يا آل زيدٍ نَفَراً ألأمَ قومٍ أصْغَراً[8] وأَكْبَراً

أي : صغيراً وكبيراً . وقال[9] :

* مُلوكٌ عِظامٌ من ملوكٍ أعاظِمِ

أي : عظام . وتقول : « الأحسن ، والأفضل » بمعنى : الحسن والفاضل .

---

(١) في (غ) : وتقول .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، والارتشاف ٢٣٢٦/٥، وخزانة الأدب ٨ / ٢٧٨ .

(٤) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٥) في (ش) و (غ) : الأصح وهو كذلك في شرح الرضي .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ .

(٧) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٤٧ ، والكامل ٢ / ١٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٧٨ .
والشاهد فيه « أصغراً وأكبراً » حيث إن « أفعل » قد يأتي بمعنى اسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعـــاً عند غيره .

(٨) في (غ) : أصفر .

(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٨٢ .
وصدره : وإلاّ فمِنْ آل المُرَار فإنَّهُمْ *
والشاهد فيه : « أعاظم» بمعنى «عظام» وهو جمع « أعظم » بمعنى « عظيم » ، غير مراد به التفضيل . ولو كان مراداً للزم الإفراد والتذكير.

[عمله]

قوله : (**ولا يَعْمَلُ في مُظْهَرٍ إلاَّ إذَا كَانَ صِفَةً**[1] **لِشَيْءٍ [وهُوَ في المَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِياً مِثْلُ : « مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَينِ زَيْدٍ »]**[2]) . إلى آخره .

هذه شروط رفع أفعل التفضيل لفاعله الظاهر ، كما رفع « أحسن » « الكحل » ، فيعمل الرفع قياساً مستمراً بلا ضعف[3] .

قوله : (**لشيء**) هو « رجلاً» في المثال المذكور ؛ لأنه صفته .

قوله : (**وهو**) أي : أفعل التفضيل[4] : (**في المعنى**[5] **لمسبَّب**) أي : لمتعلَّقٍ لذلك[6] الشيء كما أن « أحسن » في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل[7] وهو « الكحل » فإنه الأحسن في الحقيقة ، لا الرجل .

قوله : (**مفضل**) أي : ذلك المسبب الذي هو الكحل .

قوله : (**باعتبار الأول**) أي : باعتبار موصوف أفعل وهو « رجلاً » في مثالنا .

قوله : (**على نفسه**) أي : على نفس ذلك المسبب .

قوله : (**باعتبار غيره**) أي : باعتبار غير ذلك الأول . والمراد بالغير في مثالنا : « زيد » .

قوله : (**منفياً**) أي : تفضيلاً منفياً ، فهو صفة مصدر ، وقيل: حال من الضمير في «كان» أي : لم يكن ذلك المسبب باعتبار الأول فاضلاً[8] ، وباعتبار غيره مفضولاً ، بل هو باعتبار الثاني [فاضل ، وباعتبار الأول مفضول ، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثاني][9] إلاّ أن

---

(١) زيادة من الكافية ١٨٧.

(٢) زيادة من الكافية ١٨٧.

(٣) قال أبو حيان : « يجوز عند جميع العرب أن يرفع « أفعلُ » التفضيلِ الاسمَ الظاهر فاعلاً المفضل على نفسه ، باعتبار كونه في محلين ، وقبله ضمير يعود على موصوف بأفعل ، وبعده ضمير المرفوع ، وقد تقدم الجملة نفيٌ » .
ينظر : الارتشاف ٥/٢٣٣٥.

(٤) زيادة من (غ) .

(٥) في (غ) : في معنى السبب .

(٦) في (غ) : ذلك .

(٧) في (غ) : رجل .

(٨) في (غ) : (فاعلاً) بدل (فاضلاً) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

المراد ههنا أنه باعتبار غير الأول كـ « زيد فاضل » ، وباعتبار الأول وهو جميع الرجال مفضول ؛ لأن « رجلاً » نكرة في سياق النفي فتعم[1] .

قوله : (**باعتبار الأول**) ، و (**باعتبار غيره**) حالان . أحدهما من الضمير المرفوع في « مفضل » ، والثاني من « نفسه » . والمراد بالاعتبار : النظر . يقال : اعتبرت الشيء أي : نظرت إليه ، وراعيت حاله . قال نجم الدين[2] : « والأشهر في اصطلاحهم أن يقال في « المتعلق » : السبب لا المسبب »[3] .

قوله : (**لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : « حَسُنَ »**) .

اعلم أنه قد علل رفع « أفعل » التفضيل للظاهر[4] في مسألة الكحل ، ونظائرها بتعليلين معنوي ولفظي[5] . فالمعنوي : أن « أفعل » إنما لم يعمل في غير هذه المسألة إلاَّ في مضمر ؛ لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه ـــ أي : دالاً على الزيادة حتى يعمل عمله ـــ كما كان لاسم الفاعل والمفعول ، والصفة[6] المشبهة ، والمصدر . وأمَّا ههنا فَلِمَا كان « أَحْسَن » بمعنى:« حَسُنَ »؛ لأن المعنى : « ما رأيت رجلاً حَسُن في عينه الكحل حسناً مثله في عين زيد »[7] ؛ لأن المراد نفي المثلية ، فيلزم منه نفي الأفضلية ؛ لأن الشيء إذا لم يكن مثل شيء فبالأولى ألاّ يكون أفضل منه.

قوله : (**مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا [لَفَصَلُوا بَيْنَ « أَحْسَنَ » وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ « الكُحْلُ »]**[8]) إلى آخره .

هذا هو التعليل اللفظي ، وهو تعليل سيبويه[9] ، وهو أن « أفعل » إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل اضطراراً ؛ لأنه لو لم يعمل لزم رفع الكحل بالابتداء ،

---

(١) في (ش) و (غ) : فيعم .

(٢) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣ / ٥٣٤ .

(٤) في (غ) : الظاهر .

(٥) في (غ) : لفظي ومعنوي .

(٦) في (غ) : (والمصادر المشبهة) بدل (الصفة المشبهة والمصدر) .

(٧) هذا التعليل لابن الحاجب في شرح الكافية ٨٥٤/٣ .

(٨) زيادة من الكافية ١٨٧.

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢ .

و« أفعل » خبر مقدم ، والجملة صفة لـــ « رجـــلاً[1] » ، فيلـــزم الفصـــل بـــين « أحســـن » وبين[2] معموله ـــ وهو «منه» الذي بعد الكحل ؛ لأنه متعلق به ـــ بأجنبي [وهو « الكحـــل » ؛ لأنه مبتدأ ، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله // بأجنبي][3] ، ولا يجوز ذلـــك . **٩٧/ ب**
والمراد بالأجنبي : ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل .

فإن قيل : فَقَدِّمْ[4] « منه » على « الكحل » حتى لا يلزم هذا[5] المحذور . قلنا : المراد تعليل ما سمع عن العرب ، وقد سمع مؤخراً ، فكان الأمر على ما ذكر .

وقد اعترض نجم الدين[6] هذين التعليلين باطرادهما في الإثبات . والسماع لم يثبتـــه إلاّ في النفي .

ومثل مسألة الكحل قوله صلى الله عليه وآله[7] : « ما من أيام أحَبُّ إلى الله فيها الصـــوم منه في عشر ذي الحجة »[8] .

قوله : (**وَلَكَ أنْ تَقُولَ** : [« **أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ** »][9]) إلى آخره .

يعني : أن لك في مثل هذا المثال المذكور[10] وجهاً أخصر من الأول ، وهـــو أن تحـــذف المفضول المجرور بـــ « من » ، وتحذف حرف الجر الداخل على « عين زيد » في مثالنا فتقـــول : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد » أي : من كحل عين زيد ؛ لأن الكحـــل مفضل على الكحل ، لا الكحل على العين .

---

(١) في (غ) : لرجل .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٤) في (ش) : يقدم .
(٥) في (ش) : (مثل هذا) . وفي (غ) : (منه هذا) .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٣٥ .
(٧) سقطت : من (ش) : وآله .
(٨) رواه البخاري (٩٦٩) في العيدين ، باب فضل العمل أيام التشريق ، وأبو داود (٢٤٣٨) في الصوم ، باب صـــوم العشر ، والترمذي (٧٥٧) في الصوم ، باب ما جاء في العمل أيام التشريق .
(٩) زيادة من الكافية ١٨٧.
(١٠) سقطت من (ش) .

قوله : (**وإنْ**[1] **قَدَّمْتَ ذِكْرَ العَيْنِ [قُلْتَ : « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيْهَا الكُحْلُ »**] [2]) . إلى آخره .

يعني : أن لك عبارةً ثالثة أخصر من الثانية ، وهي أن تقدم « عين زيد » في مثالنا على « أفعل » التفضيل ، وتدخل عليه آلة التشبيه ، وتحذف ما بعد الكحل فتقول : « ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل » . وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت الكحل بالابتداء ؛ لأنها فرع الأولى ، ولأن « مِنْ » التفضيلية مع مجرورها مقدرة بعد الكحل .

قال نجم الدين[3] : « وقولك : « أحسن » في هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر أي : « ما رأيت كعين زيد ما رأيت أحسن فيها الكحل » ؛ وذلك لأن المراد بقولنا : « ما رأيت كعين زيد » أي : في حسن الكحل فيها ، فلو نصب « أحسن » بهذا الفعل الظاهر لكان المعنى : « ما أبصرت عيناً مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها » وهذا خَلْفٌ من القول [4] »[5] .

قوله : (**مِثْلُ قَوْلِهِ**[6]) :[7]

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ واديا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وأَخْوفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا)

قوله : (**كَوَادِي السِّبَاعِ وَادِياً**) انتصابه على أنه مفعول لـ « أرى » .

---

(١) في (غ) : فإن .

(٢) زيادة من الكافية ١٨٧.

(٣) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٤) الخَلْف من القول : الرديء منه . ينظر : القاموس (خلف) ٧٤٤.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢٢ . طبعة دار الكتب العلمية . وقد سقط هذا النص من طبعة المكتبة التوفيقية .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لسحيم بن وثيل في ديوانه ١٩ ، والكتاب ٢ / ٣٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٢٩ .
وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٩٤ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٣٨ ،وشرح الكافية له ٨٥٥/٣، والإيضاح له ١ / ٦٦٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٣٦ ، والوافية في شرح الكافية ٢٥٣ ، والموشح ٢٢٦ .
ووادي السباع : موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه .
ينظر : معجم البلدان ٣٤٣/٥.
والشاهد فيه : «أقل به ركب» حيث رفع « أفعل » التفضيل وهو « أقل » : ركب على الفاعلية مثل « ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ » . والأصل : ولا أري وادياً أقل به ركب منه بوادي السباع ، فحذف المفضول للعلم به ، ولم يقم مقامه شيئاً .

وقوله : (**كوادي السباع**) حال منه ؛ لأن[1] صفة النكرة[2] إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال . ويجوز أن يكون «وادياً» عطف بيان لقوله «كوادي السباع» ، والكاف اسمية . ويجوز أن يكون تمييزاً ، والكاف اسمية أيضاً . و«أقلَّ» في الأوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كما ذكرنا في «أحسن»في المسألة المذكورة . ويجوز أن يكون « وادياً » هو المنصوب بالفعل المقدر . و« أقل » صفته[3]، والتقدير : ما رأيت كوادي السباع ما رأيت وادياً أقل به ركب أتوه منهم بوادي [4] السباع وقت إظلامه ، وأخوف به ركب أتوه منهم بوادي السباع .

قوله : « ولا أرى » الواو اعتراضية . و« ما »في قوله : « ما وقى الله[5]» مصدرية.أي : وقت وقاية الله السارين .

وقوله : « تئيَّة »[أي : تلبثاً][6]، وتوقفاً ، يقال : تَأَيَّا ، أي : تلبث[7] ، وهو منصوب على التمييز من «أقل» ، فيكون في المعنى فاعلاً أي : أقل تئية ركب أتوه[8] .

ولو عبَّرت بالعبارة الأولى لقلت : ولا أرى وادياً أقل به ركبٌ منهم بوادي السباع . ولو عبّرت بالثانية لقلت : ولا أرى وادياً أقل به ركب من وادي السباع . ذَكَرَ معنى ما ذكرتُ في شرح [هذا البيت في][9] نجم الدين[10] .

---

(١) في (غ) : لأنه .
(٢) في (غ) : للنكرة .
(٣) في (غ) : صفته .
(٤) في (غ) : كوادي .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) سقطت من (ش) . وفي (غ) : أي توقفاً وتلبثاً .
(٧) ينظر : القاموس (أيي) ١١٦٠.
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٣٧/٣، ٥٣٨.

[العدد] ٦٩٣

[تعريف أسماء العدد] ٦٩٣
[أصول الأعداد] ٦٩٣
[الواحد والاثنان] ٦٩٤
[استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما] ٦٩٦
[الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر]. ٦٩٩
[ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين] ٧٠٠
[لغات ثماني عشر] ٧٠١
[تمييز الأعداد] ٧٠٢
[حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً] ٧٠٥
[عدم تمييز الواحد والاثنين] ٧٠٥
[تعريف العدد] ٧٠٦
[حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث] ٧٠٧
[الاشتقاق من ألفاظ العدد] ٧٠٨

[المذكر والمؤنث] ٧١٣

[معاني التاء] ٧١٥
[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث] ٧١٨
[أوزان ألف التأنيث المقصورة] ٧١٩
[أوزان ألف التأنيث الممدودة] ٧٢٣
[تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي] ٧٢٥
[إسناد الفعل إلى المؤنث] ٧٢٦

[المثنى] ٧٢٩

[تعريفه] ٧٢٩
[تثنية المقصور والممدود] ٧٣١
[حذف النون و تاء التأنيث] ٧٣٤
[تثنية اسم الجمع والجمع المكسر] ٧٣٦

[الجمع] ٧٣٧

[جمع المذكر السالم] ٧٣٩
[شرط جمع المذكر السالم] ٧٤٠
[ما شذ جمعه بالواو والنون] ٧٤٣

[جمع المؤنث السالم] ٧٤٨

[تعريفه] ٧٤٨
[شروطه] ٧٤٨
[تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم] ٧٥١

[جمع التكسير] ٧٥٧

[تعريفه] ٧٥٧
[جمع القلة] ٧٥٧

[المصدر] ٧٥٩

[تعريفه] ٧٥٩
[المصدر القياسي والمصدر السماعي] ٧٦٠
[عمل المصدر] ٧٦١

[اسم الفاعل] ٧٦٩

[تعريفه] ٧٦٩
[عمل اسم الفاعل] ٧٧١

[صيغ المبالغة] ٧٧٤
[اسم المفعول] ٧٧٩
[عمله] ٧٨٠
[الصفة المشبهة] ٧٨٢
[تعريفها] ٧٨٢
[عملها] ٧٨٣
[أحكامها] ٧٨٣
[اسم التفضيل] ٧٩٠
[تعريفه] ٧٩٠
[شروطه] ٧٩٠
[أوجه استعماله] ٧٩٤
[عمله] ٨٠٠

[الفعل]

قوله : (**الفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ**) .

قوله : (**مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً**[1]) جنس الحد .

وقوله : (**في نفسه**) خرج الحرف، وقوله: (**مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ**) خرج الاسم.

واعلم أن كل ما ورد من اعتراض[2] على طرد حد الاسم فهو وارد على عكس حد الفعل . وكل ما ورد على عكس حد الاسم فهو وارد على طرد حد الفعل . والجواب فيه كالجواب فيما تقدم [في حد الاسم][3] [4].

قوله : (**ومِنْ خَواصِهِ : دُخُولُ « قَدْ » ، وَ « لَوْ » ،[وَالسِّينِ ، وسَوفَ ، والجَوَازِمِ ، ولُحُوقُهُ تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً**][5] [إلى آخره][6] .

قد تقدم معنى الخاصة[7]. ولم يذكر إلا بعض خواص// الفعل ؛ ولذلك جاء بـ (مِن) . **98/أ**
وإنما اختص « قد » بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ، ومع التقليل في المضارع . واختصت « لو » به لأنها حرف شرط ، وحروف الشرط لا تدخل إلا على الفعل . واختص حرف التنفيس أي : السين وسوف بالفعل؛ لأن معناهما تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل . و« سوف » أكثر تنفسيا من السين. وفيها لغات : « سَوْفَ ، وسَوْ ، وسَيْ ، وسَفْ »[8] .

واختصت[9] الجوازم بالأفعال؛ لأنه لا جزم في الأسماء ؛ لأن الأسماء لأصالتها في الإعراب استوفت أنواعه الثلاثة ، وعوض في الأفعال مكان الجر الجزم .

---

(١) سقطت من (غ) : على معنى .

(٢) في (ش) و (غ) : من الاعتراض .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : ص ٦ــ ٧.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٩ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر: ٧.

(٨) تنظر هذه اللغات في الإنصاف ٦٤٧/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٢/١، وشرح التسهيل ٢٩/١،و شرح الرضي ٥/٤ ، والقاموس (سوف) ٧٥٨.

(٩) في (غ) : اختص .

قوله : (**ولُحُوقُ تَاءِ**[1] « **فَعَلْتُ** ») يعني به[2] اتصاله بضمير الرفع البارز . وإنما اختص بالفعل لأن الاسم يثنى ويجمع ، فيستحق الألف والواو ؛ لتثنيته وجمعه ، فلو لحقه ضمير رفع بارز لاجتمع في المثنى ألفان ، وفي الجمع واوان . فإن لم تحذف إحداهما[3] استثقل ، وإن حذفت التبس .

قوله: (**وتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ**) ؛لأنها سكنت[4] للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم .

---

(١) في (ش) : نحو تاء .

(٢) في (ش) و (غ) : ويعني أحدهما .

(٣) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٤) في (ش) و (غ) : أسكنت .

[الفعل الماضي]

قوله : (**المَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ**) .

قوله : (**مَا دَلَّ**) أي : فِعْل دل ، حتى لا ينتقض بنحو « أمس » .

قوله : (**قَبْلَ زَمَانِكَ**) أي: على زمان قبل زمان تلفظ المتلفظ به، لا على وجه الحكاية . يحترز من المضارع . وإنما قلنا : لا على وجه الحكاية ليدخل فيه « خرجتُ » في قولك :« يقول[1] زيد بعد غد : خرجت أمس » ، فـ « خرجت » ماض وإن لم يدل على زمان قبل زمان تلفظك به ؛[لأنه حاكٍ ، و « زيد »[2] يتلفظ به لا على وجه الحكاية ، ويدل على زمان قبل زمان[3] تلفظه به][4] . ويخرج عنه « أخرجُ » في قولك : « قال زيد أول من أمس : أخرج غدا [5] » ، فإنه دال على زمان قبل[6] زمان[7] تلفظ الحاكي به .

قوله : (**وهُوَ مَبْنِيٌّ عَلى الفَتْحِ**) . أما بناؤه فعلى الأصل . وإنما بني على حركة [8] لمشابهته الاسم بوقوعه موقعه في نحو:«مررت برجل ضَرَبَ» أي ضارب . وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً بتحرك وسطه ، ومعنىً بدلالته على المصدر والزمان ، ويطلبه الفاعل دائما والمفعول كثيراً .

قوله : (**مَعَ غَيرِ ضَمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ [وَالوَاوِ]**[9]) ؛ لأنه إذا اتصل به ذلك سُكِّن آخره كراهة أربع متحركات[10] فيما هو كالكلمة الواحدة. وأما[11] إذا اتصل به المنصوب نحو: « ضربني ، وضربك » فإنه لا يسكن . وكذا[12] إذا اتصل به[13] الضمير الساكن المرفوع[14] نحو: « ضَرَبَا » . وأما إذا اتصل به الواو فإنه يضم آخره لمجانسته الواو .

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) سقطت من (غ) : وزيد .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) سقطت من (غ) : قبل زمان .
(٨) في (ش) و (غ) : الحركة .
(٩) زيادة من الكافية ١٨٩ .
(١٠) في (ش) و (غ) : حركات .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) زيادة من (ش) .
(١٣) في (ش) و (غ) : به ذلك .
(١٤) في (غ) : المرفوع الساكن .

[الفعل المضارع]

[تعريفه]

قوله : (**المُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ حُـرُوفِ « نَأْيْـتُ » ؛ لِوُقُوعِـهِ مُشْـتَرِكاً . وتَخْصِيْصُهُ بالسِّينِ وسَوفَ**) .

قوله : (**مَا أَشْبَهَ الاسْمَ**) أي : الفعل الذي أشبه الاسم ، وإنما سمي مضارعا لذلك ؛ لأن معنى المضارعة في اللغة المشابهة[1] .

قوله : (**بِأَحَدِ حُرُوفِ « نَأْيْتُ »**)[2] وليس ذلك وجه المشابهة ، بل سبب محصِّل لجهة مشابهة المضارع للاسم . وتلك الجهة وقوعه مشتركاً . وقد خرج الماضي بهذا القيد .

قوله : (**لِوُقُوعِهِ مُشْتَرِكاً**) . هذا بيان لوجه [مشابهة المضارع لمطلق الاسم . وأما][3] مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة ، وصلاحيته للحال والاستقبال ؛ ولذلك عمل اسم الفاعل عمل المضارع كما تقدم .

ومعنى وقوعه مشتركاً أنه حقيقة في الحال والاستقبال . وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال[4] . قال نجم الدين : « وهو أقوى ؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال . ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز . ومن المناسب أيضا أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه »[5] . وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ؛ لخفاء الحال[6] . وليس بشيء ؛ لأن الحال عند النحاة غير « الآن » المختلف في كونه زماناً ، بل هو ما[7] على جنبتي الآن ، من الزمان ، مع الآن ، فإذا قلت : « زيد يصلي » فـ « يصلي » حال مع أن بعض صلاته ماضٍ والبعض باقٍ .

---

(١) ينظر في مادة (ضرع) في اللسان ٨ / ٥٤ .

(٢) في (ش) و (غ) بعد نأيت : (أي : بسبب حروف نأيت) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) وهذا رأي أبي علي الفارسي . ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٢ ، والموشح ٢٢٨ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٢ .

(٥) ينظر شرح الرضي ٣ / ١٣ .

(٦) وهو رأي ابن طاهر . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٢ ، والموشح ٢٨٨ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٠ ، والهمع ١ /٣٢ .

(٧) سقط من (غ) .

قوله : (**وتَخْصِيْصُهُ بالسِّينِ و[1] سَوفَ**) . يعني: أن الاسم يكون مبهماً مشتركاً إذا قلت : « رجل » ، فإذا قلت : « الرجل » المعهود اختص بواحد بسبب لام العهد ، وكذا المضارع مبهم مشترك بين الحال والاستقبال ، ثم يختص بالاستقبال بالسين .

قوله : (**فَالهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِمِ مُفْرَداً ، [والنُّونُ لَهُ مَعَ غَيرِهِ ، والتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ ، ولِلْمُؤَنَّثِ والمُؤَنَّثَينِ غَيْبَةً ، واليَاءُ لِلْغَائبِ غَيرِهِمَا][2]**) إلى آخره .

هذا تبيين لمعاني حروف المضارعة ؛ ليعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها . ولذلك لم//تكن همزة « أكرمت » منها ؛لَمَّا لم تكن مختصة بالمتكلم لثبوتها مع المخاطب والغائب . **٩٨/ ب**

فالهمزة لمفرد المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً . والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين ، أو مؤنثين ، أو مختلفين ، أو جماعة مذكرين ، أو مؤنثين ، أو مختلفين .

قال نجم الدين : « وقول الواحد المعظم نفسه[3]: « نفعل » [مجاز عن الجمع][4] كقوله تعالى : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [5] لعدِّهم المعظم كالجماعة »[6] .

والتاء للمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً ، مفرداً كان أو مثنى ، أو مجموعاً ، وللمؤنثة [7] الغائبة ، وللمؤنثتين الغائبتين . والياء للغائب غيرهما[8] .

فصارت الهمزة مشتركة بين اثنين ، والنون بين أربعة ، والتاء بين ثمانية ، والياء بين أربعة .

قوله : (**وحَرْفُ المُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ في الرُّبَاعِيِّ [مَفْتُوحٌ فِيمَا سِوَاهُ][9]**) سواء كان حروفه أصلية كـ « يُدَحْرِج » ، أو فيه زائد كـ « يُكرم » ، وأصله : يؤكرم . و « يُقطِّعُ ، ويُقاتلُ » ؛ لقلة الاستعمال .

وأصول الأفعال ثلاثي و رباعي . وفتحت حروف المضارعة في الثلاثي ؛ لأن الفتح لخفته

---

(١) في (غ) : أو .
(٢) زيادة من الكافية ١٩٠ .
(٣) سقط من (ش) .
(٤) ما بين الحاصرتين ورد في (ش) و (غ) بعد قوله تعالى : ﴿ نحن نقص ﴾ .
(٥) يوسف : ٣ .
(٦) ينظر شرح الرضي ٤ / ١٣ .
(٧) في (غ) وللغائبة المؤنثة .
(٨) أي غير المؤنث والمؤنثين ، فيكون للأربعة ، لواحد المذكر ، ومثناه ، وجمعه ، ولجمع المؤنث .
(٩) زيادة من (غ) .

هو الأصل فكان بالثلاثي[1] الأصل أولى ، وفتحت أيضا في الخماسي والسداسي ؛ لكثرة حروفهما[2]. وكسر حروف المضارعة غير الياء فيما ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين[3]، ويكسرون الياء إذا كان [4] بعدها ياء أخرى .

وأما « أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ ، وأسطاع يُسطيع »[5] فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس[6] .

[إعرابه]

قوله : (**ولا يُعْرَبُ مِنَ الفِعْلِ غَيرُهُ**) ؛ للمشابهة المذكورة عند البصريين[7]، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم . وقال الكوفيون[8] إعراب المضارع بالأصالة ؛ لأنه[9] تَواردُ عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيُحتاج إلى إعرابه ؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد الاحتمالات[10] ، فيتعين المضارع تبعاً لتعينه كقولك : « لا تضرب » رفعه[11] يُعَيِّنُ « لا » للنفي . وجزمه يعينها للنهي . وقولك : « لا [12] تأكل السمك وتشربَ اللبن » نصبه دليل كون الواو[13] واو الجمع التي تنصب بتقدير « أنْ » ، وجزمه على كونها للعطف . وقولك : « ما بالله حاجة فيظلمَك » نصبه دليل على[14] كون الفاء للسببية ،

---

(١) في (غ) : الثلاثي .

(٢) في (ش) : حروفها .

(٣) ينظر الكتاب : ٤ / ١١٠ ، وشرح اللمع للضرير ١٦١ و وشرح الرضي ٤ / ١٤ ، والارتشاف ١٨٢/١، والنجم الثاقب ٢ / ٩١١ .

(٤) في (غ) : كانت .

(٥) أهراق أصله : أراق، فزيدت فيه الهاء ، واسطاع أصله : أطاع ، فزيدت فيه السين . ينظر : الأصول في النحو ٢٢٩/٣ ، واللباب ٢٧٧/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٢/٣، والهمع ٤٦٥/٣.

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٦٢ ، وشرح الرضي ١٤/٤.

(٧) ينظر: العلل في النحو للوراق ٦٩ ، وأسرار العربية ٢٧ ، ٢٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٤٩ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٨ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣ ، والموشح ٢٣٠ ، والهمع ١ / ٦٦ .

(٨) ينظر : العلل في النحو للوراق : ٧٠ ، و أسرار العربية ٢٧ ، ٢٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٤٩ واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٨ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣ ، والموشح ٢٣٠ ، والهمع ١ / ٦٦ .

(٩) في (ش) : لأنها .

(١٠) في (غ) : المحتملات .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (ش) : كون الواو للجمع .

(١٤) زيادة من (ش) .

ورفعه على كونها للعطف . وقولك : « ليضرب » جزمه دليل على[1] كون اللام للأمر ، ونصبه على كونها « لام» كي ، أو «لا»م الجحود . ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى[2] كما طرد إعراب الاسم حيث لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول .

قوله : (**إذَا لَمْ يَتَّصِلُ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ**) .

قال الجمهور[3] : إن المضارع مع نوني[4] التأكيد مبني ؛ لتركبه مع النون ،وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ، و لا إعراب في الوسط[5]. [وقال بعضهم[6] : هو باق على إعرابه ؛ لأن الحرف إذا اتصل بالمعرب ، وامتزجا لم يُبْنَ المعرب كياء النسب، وتاء التأنيث][7] . وقال بعضهم[8] : المضارع مع النونين مبني للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف ، أو الواو نحو « هل تضربانِّ ، و[9] هل تَرْضَوُنَّ[10]» ، أو الياء نحو : « هل ترضين[11] » ؛ لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما .

قوله : (**ولا نُونُ جَمْعِ مُؤَنَّثٍ**) . الجمهور[12] على أن الفعل يبنى للحاقه ، قال سيبويه : « إنَّ « يضربن » شابه « ضَرَبْن »[13]. يعني[14] : أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربع

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) : (معنى بمعنى) بل فيها: (فيه الفعل) .

(٣) ينظر : اللباب للعكبري ٢ / ٢٨ ، وشرح الرضي ٤ / ١٤ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٢ .

(٤) في (غ) : نون .

(٥) في (ش) : في وسط الكلمة .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٥ ، والنجم الثاقب ٢/ ٩١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٥٢ .

(٧) أخَّر هذه العبارة في (ش) وجعلها بعد قوله (للتركيب) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤١ ، و شرح الرضي ٣ / ١٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٥٢ .
قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤١ : « هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب ، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بإلحاقها شبه الاسم . . . والثاني باطل » .

(٩) في (غ) : أو .

(١٠) في (ش) و (غ) : تضربون .

(١١) في (ش) و (غ) : تضربين .

(١٢) ينظر : اللباب ٢ / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٤١ ، وشرح الرضي ٤ / ١٦ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٤ ، والهمع ١ / ٦٧ .

(١٣) نص كلامه في الكتاب ١/٢٠: « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً ... وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت في فَعَلَ حين قلت : فعلْت وفعلْن ، فأُسكن هذا هنا وبُني على هذه العلامة ، كما أسكن فَعَلَ ، لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ ، وهو متحرك كما أنه متحرك » .

(١٤) في (ش) و (غ) : بمعنى .

متحركات[1] حملاً على « ضربن » جاز بناؤه أيضا حملاً عليه . و قال بعضهم[2]: هو[3] معرب؛ لضعف علة البناء ، مقدر الإعراب ؛ لإلزامهم محله السكون .

قوله : (**وإعْرَابُهُ : رَفْعٌ وَ نَصْبٌ وَجَزْمٌ**) . الجزم[4] فيه عوض عن الجر[5] كما مر .

قوله : (**فَالصَّحِيحُ**) إلى آخره . هذا تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب ، وبيَّن ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع ؛ لسهولة أمره .

فقوله : (**الصحيح**) احترازا عن المعتل نحو : « يغزو ، ويرمي ، ويخشى » .

قوله : (**المُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ**) احترازاً عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع نحو : « يضربان[6] ، ويضربون ، وتضربين » ؛ لأن هذه الخمسة تعرب بالنون وحذفها . وقيد الضمير بالبروز و بالرفع ؛ لأن قولك : « زيد يضرب ، أو[7] يضربك » مما يعرب بالضمة والفتحة والسكون مثل : « يضرب زيد » .

وقد يقدر في الضرورة الرفع قال[8] :

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ .

//قوله : (**والمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ [بِالنُّونِ ، وحَذْفِهَا مِثْلُ : « يَضْرِبَانِ ، ويَضْرِبُونَ ، وتَضْرِبِينَ]** [9]) . أي : الضمير البارز المرفوع[10] ، وهو الألف ، والواو ، والياء يرتفع بالنون ، وينتصب ، وينجزم بحذفها . وإنما أعرب هذا بالنون وحذفها ؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب ١/٩٩ أ

---

(١) في (ش) : حركات .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤ / ١٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٤ ، وهو رأي ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة .

(٣) سقط من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) ، و(غ) : والجزم .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : تضربان .

(٧) في (غ) : و .

(٨) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥٨ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والكامل في اللغة ١ / ١٤٣ ، و الأصمعيات ١٣٠ . والشعر والشعراء ١ /١٢٢ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ٨٨ ، والخزانة ٨ / ٣٥٢. وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ،وشرح الرضي ٣ / ٢٠ .

والمستحقب : المكتسب . والواغل : الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه .

والشاهد فيه قوله : « أشربْ » حيث سكن الفعل المضارع، وقدر فيه الرفع للضرورة .

(٩) زيادة من الكافية ١٩١ .

(١٠) سقطت من (غ) .

بحركاتٍ لمناسبة الضمائر ، وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة لم يمكن دوران الإعـــراب عليـــه ، و لم يكن فيه علة البناء ، فجعل النون بدل الرفع ؛ لمشابهته في الغنة للواو .

وجاز وقوع علامة رفع الفعل[1] بعد فاعله ؛ لأنه كالجزء منه . وصار النصـــب في هـــذه الأمثلة الخمسة في صورة الجزم .

وندر حذف النون لغير شيء . قال[2] :

أبيتُ أسْرِي وتَبِيْتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي

قوله : (**والمُعْتَلُّ بالوَاوِ وَاليَاءِ بالضَمَّةِ تَقْدِيراً ، [والفَتْحَةِ لَفْظاً ، والحَذْفِ]**[3]) .

[إلى آخره][4] ؛ لاستثقال الضمة على الواو، والياء ، بعد الضمة والكسرة ،و لم تستثقل الفتحة لخفتها .

وقد تظهر الضمة في الضرورة . وقد تقدر الفتحة أيضا في الضرورة قال[5] :

أَبَى اللهُ أنْ أسْمُوْ بأُمٍّ ولا أَبِ

وتحذف الواو والياء في الجزم ؛ لأن الجازم يحذف الرفع ، و الرفع في المعتـــل محـــذوف للاستثقال قبل دخول الجازم ، فلما لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابه للحركة حذفه . وقد لا تحذف الثلاثة في الضرورة قال[6] :

[إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ][7] ولا تَـــرَضَّـــاهَا ولا تَمَـــلَّقْ

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٨٨ ، والمحتسب ٢ / ٢٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٨، والخزانة ٣٤٠/٨.

والشاهد فيه : « تبيتي تدلكي » حذفت النون من غير جازم ولا ناصب . والأصل : تبيتين تدلكين .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩١ .

(٤) مابين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) البيت من الطويل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٣٠، وشرح المفصل ١٠ / ١٠١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٥٣ والخزانة ٣٤٥/٨. وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٢/٢،وشرح الرضي ١٩/٤.

وصدره : وما سودتني عامرٌ عن وراثة .

والشاهد فيه : « أن أسمو » حيث لم تظهر حركة النصب للضرورة .

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٤ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٢١ .

والشاهد فيه : « ترضّاها » حيث لم يحذف حرف العلة للجازم في الضرورة .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

وقال[1] :

أَلَمْ يَأْتِيْكَ و الأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ

وقال[2]:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّان لم تَهْجُو و لَمْ تَدَعِ

فيقدر أنها كانت متحركة ، فحذفت[3] حركتها للجزم .

قوله: (**والمُعْتَلُّ بِالأَلَفِ بِالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ تَقْدِيراً ، والحَذْفِ**) ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكه ، ويمكن حذفه ، فقدرت ضمته وفتحته ، وحذف في الجزم إلا في الضرورة كما مر .

[رفعه]

قوله : (**ويَرْتَفِعُ إذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ**) .

قال نجم الدين : « هذا إيماء إلى أن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو[4] مذهب الفراء[5] . ومذهب البصريين أن ارتفاعه بوقوعه[6] موقع الاسم[7] ؛ [لأنه يكون كالاسم][8] فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع . وسواء وقع موقع اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور »[9].

واعترض بأنه قد يرتفع في موضع لا يقع فيه الاسم نحو : « الذي يضرب ، وسيقوم ،

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه ٣٢٣/١ ، والأغاني ١٧/ ١٩٨، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٢٨ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦٤ . وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، والإنصاف ١ / ٣٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٤ ، وشرح الرضي ٤ / ٢١ .
والشاهد فيه : « ألم يأتيك » حيث جزم الفعل ، ولم تحذف الياء ؛ وذلك للضرورة .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١ / ١٥٨ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٠ ، والإنصاف ١ / ٢٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦١ .
والشاهد فيه : « لم تهجو » حيث جزم الفعل ، ولم تحذف الواو للضرورة .

(٣) في (غ) : حذفت .

(٤) سقطت من (غ .

(٥) ينظر : العلل في النحو للوراق ٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ ، وهو اختيار ابن مالك .

(٦) في (غ) : لوقوعه .

(٧) ينظر : الكتاب ٩/٣ــ١٠، والمقتضب ٥/٢ ، والأصول ١٤٦/٢، والعلل في النحو للوراق ٧٠ ،والإيضاح العضدي ٨١، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٣ .

و[1] سوف يقوم ، و[2] كاد زيد يقوم ، ويقوم الزيدان » . ويجاب عن « الذي يضرب» ، وعن « يقوم الزيدان » بأنه واقع موقع الاسم ؛لأنك تقول : « الذي ضاربٌ هو » على أن «ضارب» خبر مقدم ، وكذا: « قائمان الزيدان » . وعن « سيقوم » أنَّ « سيقوم » مع السين واقع موقع « قائم » لا « يقوم » وحده ، والسين قد صار كالجزء من الكلمة . وعن « كاد زيد يقوم » بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله[3] :

[فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ][4]ومَا كِدْتُ آيِبَا [5]

وقال الكسائي[6] : عامل الرفع فيه حروف المضارعة إلا أنه يعزلها عن الرفع عامل النصب والجزم ؛ لضعفها .

[ما يُعيِّن المضارعَ للحال أو الاستقبال أو المضي]

ويتعين المضارع للحالية[7] بـ « الآن ، والساعة » وما في معناهما ، وبلام الابتداء عند الكوفيين[8]، وكذا قال بعضهم[9]: يتعين للحال بنفيه بـ « ليس » ، وبـ « ما » . وكذا عند المبرد [10] و بـ(إنْ) . وقال أبو علي[11] : « إنْ » لمطلق النفي و« ما » لنفي الحال[12] .

---

(١) في (غ) : أو .

(٢) في (غ) : أو .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا في ديوانه ٨٩ ، والأغاني ٢١ / ١٤١ ، والحماسة ٣٦ ، والخصائص ١ / ٣٩١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٦٥ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١ / ٤١ ، وشرح التصريح ٢٧٨/١، والخزانة ٨ / ٣٧٧ وبلا نسبة في ا لإنصاف ٢ / ٥٤٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٣ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، و الموشح ٢٣٣ .
وعجزه : وكم مثلها فارقتها وهي تصفر .
والشاهد فيه « وما كدت آيبا » على أن الأصل خبر « كاد » الاسم المفرد .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الرضي ٤ / ٢٣ .

(٦) ينظر : العلل في النحو للوراق ٧٠، والإنصاف ٥٥١/٢، وأسرار العربية ٢٨،٢٩، واللباب ٢٥/٢، وشرح المفصل ١٢/٧، وشرح الرضي ٢٤/٤.

(٧) في (غ) : للحال .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٠٥ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٧/١، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٠٥ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٤ .

(١١) ينظر : السابق ٤ / ٢٤ .

(١٢) في (غ) : الحال بليس .

ويتعين للاستقبال بظرف مستقبل نحو : « أضربُ غداً » ، ونحوه ، وبإسناده إلى متوقع نحو: « تقوم القيامة » ، وباقتضائه طلب الفعل كما في الأمر ، والنهي ، والدعاء ، و التحضيض، والتمني ، والترجي ، والإشفاق ، وبكونه وعداً كقولك واعداً : « أكرمك وأحسن إليك » ، وبنوني التأكيد ، ولام القسم ، وبحرفي التنفيس . قال سيبويه [ومن تابعه][1] : « وبـ « لا » النافية »[2]، خلافاً للمالكي[3] . قال نجم الدين : « وليس ببعيد لقوله تعالى[4] : ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِى خَزَآٮِٕنُ ٱللَّهِ ﴾[5] »[6] .

وينصرف المضارع إلى المستقبل بكل ناصب أو جازم إلا « لم ، ولما » ، وبأداة[7] الشرط إلا « لو » فإنها[8] موضوعة للشرط في الماضي . وبـ « لو » المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾[9] .

وينصرف إلى المضي بـ «لم » ، و « لما » الجازمة[10]. وقال بعضهم[11]: إنما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع ، ومعناه باق . والأول أولى [12] .

وينصرف // إلى المضي[13] أيضا[14] في الغالب[15] بـ « لو » ، وبـ « إذ » ، و « ربما » . **٩٩/ ب**

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) . وفي (ش) :(تبعه) بدل (تابعه) .
(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢ ، ٣٣ .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) هود : ٣١ .
(٦) ينظر: شرح الرضي ٤ / ٢٥ .
(٧) في (ش) و (غ) : بأدوات .
(٨) في (ش) : لأنها .
(٩) القلم : ٩ .
(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .
(١١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٥ .
(١٢) وهو اختيار ابن مالك والرضي . ينظر : شرح التسهيل ١/٣٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٥ .
(١٣) في (غ) الماضي .
(١٤) سقطت من (غ) .
(١٥) سقطت من (ش) : (في الغالب) .

[نواصب المضارع]

قوله (**وَيَنْتَصِبُ بـ « أَنْ ، وَلَنْ ، وإذَنْ ، وَكَيْ [و بـ « أَنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ « حَتَّى » ، ولاَمِ كَيْ ، وَلاَمِ الجُحُودِ ، وَالفَاءِ ، وَالوَاوِ ، وَ أَوْ]** [1]) [إلى آخره][2] .

أجمل النواصب أولاً ، ثم ذكر ما يعمل منها مضمراً ، ثم أخذ يُفصِّل بقوله : (**فـ « أَنْ » مِثْلُ « أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنُ إليَّ »**) . إلى آخره .

قوله : (**وَالَّتِيْ تَقَعُ بَعْدَ العِلْمِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، [وَلَيْسَتْ هَذِهِ ، نحو : « عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ ، وأَنْ لاَ يَقُومُ » ، والَّتِيْ تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الوَجْهَانِ]** [3]) .

اعلم أن « أنَّ » الثقيلة إذا خففت لم تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم ، وما يؤدي معناه كالتبين ، والتيقن ، والانكشاف ، والظهور ، ونظر الفكر ، والإيحاء ، والنداء ، ونحو ذلك ، وبعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظناً [4] غالباً متاخماً للعلم ، فلا تقول : « أعجبني أنْ سيقومُ »[5]، ولا : « وددت أنْ سيقومُ »[6] ، ولا « رجوت أنْ سيخرجُ »[7] .

ثم نقول : إذا دخلت المخففة على الاسمية نحو قوله [8] :

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٣ .

(٢) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٤ .

(٤) في (غ) : الظن .

(٥) في (غ) ستقوم .

(٦) في (غ) سنقوم .

(٧) في (ش) و (غ) : سنخرج .

(٨) البيت من البسيط ، وهو للأعمش الكبير في ديوانه ١٠٩ ، والكتاب ٢/ ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٠، والإنصاف ١/ ١٩٩ ، والخزانة ٨ / ٣٩٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٩ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، وشرح المرضي ٣ / ٢٧ .

وصدره : في فتية كسيوف الهند قد علموا .

والشاهد فيه : « أنْ هالك » حيث إنَّ « أنْ » مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و« هالك » خبر مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر . والجملة خبرها .

أو على الفعلية الشرطية كقوله تعالى:﴿ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ﴾[1]، وقوله: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾[2] لم يحتاجوا إلى فرق آخر؛ إذ المصدرية تلزم الفعلية [3] التي [4] تكون[5] معها بتأويل المصدر ، فلا يحتمل أن تكون الداخلة على الاسمية ، ولا الشرطية .

وإن دخلت على الفعلية الصرفة ، فإن كان فعلها غير متصرف كقوله تعالى : ﴿ أَمۡ[6] لَمۡ يُنَبَّأۡ ﴾[7]، أي : يُعلم ، إلى قوله : ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ ﴾[8]، وقوله : ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ ﴾[9] أي : يتفكروا ، إلى قوله : ﴿ وَأَنۡ عَسَىٰٓ ﴾[10] لم يحتاجوا أيضا إلى فرق آخر ؛ لأن المصدرية لا تدخل على غير المتصرفة ؛ لأنه لا مصدر لها . وإن كان[11] فعلها متصرفاً وجب أن تُفْصَلَ المخففة من الفعل إمَّا بالسين نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[12]، أو « سوف » ، أو « قد » نحو : ﴿ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ ﴾[13] ، أو بحرف نفي نحو : « علمت أنْ لم يقم [14] ، أو[15] لن يقوم ، وأن لا يقوم ، وما قام ، وما يقوم » ؛ لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء[16] من الحروف المذكورة . بلى قد تفصل « لا » بين المصدرية والفعل . فإذا اتفق وقوع « لا » بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية ؛ لأنها لا تقع بعد فعل العلم ، وإن كان بعد فعل الظن جاز أن تكون «أنْ»[17] مخففة ومصدرية ، كما في قوله تعالى:﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ

---

(١) النساء : ١٤٠ .
(٢) الجن : ١٦ .
(٣) في (ش) و (غ) : الفعل .
(٤) في (ش) : الذي .
(٥) كررها في (غ) .
(٦) في (ش) و (غ) : أو .
(٧) النجم : ٣٦ .
(٨) النجم : ٣٩ .
(٩) الأعراف : ١٨٥ .
(١٠) الأعراف : ١٨٥.
(١١) سقطت من (ش) .
(١٢) المزمل : ٢٠ .
(١٣) الجن : ٢٨ .
(١٤) في (ش) : تقم .
(١٥) في (ش) و (غ) : وأن لن تقوم .
(١٦) في (ش) : بشيء .
(١٧) سقطت : من (غ) .

فِتْنَةٌ﴾ [1] قرئ بالرفع ، والنصب[2] . فالرفع على أن[3] الحسبان ظن غالب ، فلا التباس بينهما على هذا إلا في هذا الموضع فقط ، والنصب على خلاف ذلك .

و « أنْ » التي ليست بعد العلم ، ولا ما يؤدي معناه ، ولا ما يؤدي معنى القول ، ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير ، سواء كانت بعد فعل الترقب كـ« حسبتُ ، وطمعتُ ، ورجوتُ[4] وأردت » ، أو بعد غيره من الأفعال نحو قولـه تعـالى[5] : ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [6] ، و « أعجبني أن قمت » ، و ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [7] ، أو لا بعد فعل نحو قوله تعالى[8] : ﴿ و[9]لَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ ﴾[10]، وقولك[11]:« أن تقومَ خير من أن تقعدَ »

وقد تجئ المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله[12] :

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

إمَّا للحمل على المخففة ، أو للحمل على « ما » المصدرية .

والتي بعد الظن إن كانت بعدها غير « لا » من حروف العوض مخففةٌ لا غير . وكـذا إن كانت بعدها « لا » داخلة على غير[13] الفعل نحو : « ظننت أن لا مالَ لك » . وإن كانت بعدها « لا » داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية .

والتي بعد العلم مخففة لا غير . وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول كـ« تحققت ، ونظرت ، وانكشف[14] ، وظهر » .

---

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقون .
ينظر : العنوان في القراءات ٨٨، والكشف عن وجوه القراءات ٤١٦/١، والفتح الرباني في القراءات ١٦٥ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : ورجوت وطمعت .

(٥) سقطت من (غ) : قوله تعالى .

(٦) الشعراء : ١٩٧ .

(٧) الأعراف : ٨٢ .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(١٠) الحشر : ٣ .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) : قولك .

(١٢) البيت من البسيط ،وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٠ ،وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٥/٧ ، وشرح الرضي ٣٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١ ، والخزانة ٤٢١/٨ .
والشاهد فيه : « أن تقرآن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » المصدرية .

(١٣) في (ش) و (غ) : وإن كانت بعدها لا غير داخلة على الفعل .

(١٤) في (غ) : انكشفت .

وإن كان فيه معنى القـــول كـــ « أمر، ونزَّل وأوحى ، ونادى » فنقول : إن وليها فعـــل غير متصرف نحو : « ناديته أن ليس » فهي مفسرة أو مخففة ، و إن وليها متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية أو مفسرة كقوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ [مَن فِي ٱلنَّارِ] [1] ﴾ [2]، وكذا في نحو قولك[3]: « أمرته أن قم » . وإذا وليت ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصـــرف مصدر[4] بـــ « لا » جاز كونها مخففة ، ومفسرة ، ومصدرية نحو : « أمرته أن لا يفعـــل[5] » ، و« أوحى إليك أن لا تفعل » . و « لا » مع المخففة // للنفي لا غير ، ومع المصدرية كـــذلك ، ومع المفسرة يجوز أن تكون للنفي ، أو للنهي . أ/١٠٠

وإن وليتْ ما فيه معنى القول ، ووليها متصرف مصدر[6] بغير « لا » من حروف العوض نحو : « أُوحي إليك أن ستفعل » فمخففة أو مفسرة . و[7] كذا قوله تعـــالى[8] : ﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ [9] ؛ لأن الفصل بالنداء كلا فصل .

وإن وليت ما فيه معنى القول ، و لم يلها الفعل، بل اسمية[10]نحو: « ناديته أن زيد في الدار » فمفسرة ، أو مخففة . وكذا إن[11] وليتها الشرطية كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾ [12]، وقوله : ﴿ قُلْ أُوحِيَ ﴾ [13] إلى قوله : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ ﴾ [14] .

قوله : (و « **لَنْ** » **وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ**) . هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً ، وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم[1] .

---

(١) سقط من : (أ) .
(٢) النمل : ٨ .
(٣) في (غ) : قوله .
(٤) في (غ) : متصدر .
(٥) في (غ) : تفعل .
(٦) في (غ) : متصدر .
(٧) سقطت الواو من (غ) .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥ .
(١٠) أي : بل وليها جملة اسمية .
(١١) في (غ) : إذا .
(١٢) النساء : ١٤٠ .
(١٣) الجن : ١ .
(١٤) الجن : ١٦ .

قال الفراء: « أصل « لن »: «لا» فأبدلت[٢] الألف نوناً »[٣] . وقال الخليل: « أصل « لن »: لا أنْ »[٤] . وقال سيبويه : « إنه مفرد »[٥] .

وقد جاء تقديم[٦] معمول معمولها عليها ، حكى سيبويه عن العرب : « عَمْراً لن أضرب »[٧].

قوله : (**و« إذَنْ » إذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا**) .

قال نجم الدين : « الذي يلوح لي ، ويغلب في ظني أن أصل « إذن » : « إذ » حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصاً بالماضي »[٨] . فـ « إذن » على ما تقرر صالح للماضي نحو قوله[٩] :

إذنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدِ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لَوْثَةٍ لانَا

وللمستقبل نحو : « إن جئتني إذن أكرمك » ، والحال نحو « إذن أظنك كاذباً » .

والغالب في « إذن » تضمن[١٠]معنى الشرط ، وهو المعنى بقول سيبويه :

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٦/٣ : « وذكر الزمخشري في أنموذجه أن « لن » لنفي التأبيد ، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى ، وهو اعتقاد باطل » .

(٢) في (ش) و (غ) : فأبدل .

(٣) ينظر : المفصل ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢ ،وشرح التسهيل ٣٣٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٥/٤ ، والارتشاف ١٦٤٢/٤.

(٤) ينظر : الكتاب ٥/٣ ، والمقتضب ٨/٢ ، و العلل في النحو للوراق ٧٣ ، واللباب ٣٢/٢ ، والمفصل ٣٩٣ ، وشرح المفصل ١١٢/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٥/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٥/٣ . وصححه الزمخشري في المفصل ٣٩٣ .

(٦) في (ش) و (غ) : تقدم .

(٧) ينظر : الكتاب ٥/٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٦/٤ . وهو مذهب الكوفيين ، والبصريون يرون أنه حرف بسيط .
ينظر : الارتشاف ١٦٥٠/٤.

(٩) البيت من البسيط ، وهو لقريط بن أ نيف في الحماسة ٢٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٨/١ . وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/١ ، ١٣/٩ ، ٩٦ ، وشرح الرضي ٤٤٧/٣ ، والخزانة ٤٤٧/٨ .
والشاهد فيه : « إذن لقام » حيث دخلت « إذن » على ا لفعل الماضي .

(١٠) في (غ) : أن تضمن .

« إذن جزاء »[1] . و إذا كان للشرط جاز أن يكون في الماضي كـ « لو » نحو : « لو جئتني إذن لأكرمتك » ، وفي المستقبل نحو : « إذن أكرمَك » بنصب الفعل . و إذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى « لو »[2] قال تعالى :﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ﴾[3]. وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائها استعمال جزاء « إنْ »[4] قال[5] :

مَا إنْ أتيتُ بشيءٍ أنْتَ تَكْرَهُهُ إذنْ فَلا رَفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يَدِي

ثم قد يستعمل بعد « لو ، وإنْ » توكيداً لهما تقول : « لو زرتني إذن لأكرمتك ، وإن جئتني إذن أزرْك » .

ثم اعلم أنَّ « إذن » إذا وليه المضارع احتمل أن يكون للشرط في المستقبل كـ « إنْ » ، وأن يكون للحال ، فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك :« إذن أظنك كاذباً »، فلما احتمل معنى الجزاء ، ومعنى مطلق الزمان ، وقُصد التنصيص على معنى الجزاء في « إذن » نصب المضارع .

قوله : (**إذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَها عَلَى مَا قَبْلَهَا،[وكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً ، وإذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الوَاوِ والفَاءِ فَالوَجْهَانِ]**[6]) .

يعني بالاعتماد : أن يكون[7] ما بعدها من تمام ما قبلها : بأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : « أنا إذن أكرمك » ، [وإني إذن أكرمك] [8]. وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها قال[9] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/ ٢٣٤ .

(٢) أي: يجرى مجرى « لو » في إدخال اللام في جوابه .

(٣) الإسراء : ٧٥ .

(٤) فتدخل الفاء في جزائه .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٥،والأزهية ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٧/١، والخزانة ٤٥١/٨، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٦٦ ، وشرح الرضي ٣٨/٤ .

والشاهد فيه : « إذن فلا رفعت » على أن « إذن » إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء « إن » كأنه قال : إن أتيت بشيء فلا رفعت .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٤.

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١٧٧/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، وشرح الرضي ٤٣/٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، والخزانة ٤٥٩/٨ . =

لا تَجْعَلَنِّيْ فِيْهُمُ شَـــطِيراً إنِّي إذنْ أَهْلِكَ أوْ أَطِـــيرا .

بتأويل أن الخبر هو « إذن أهلِك » لا « أهلك » وحده .

وبأن يكون الجزاء للشرط الذي قبل « إذن »[1] نحو : « إن تأتني إذن أكرمك » ، وقول الشاعر[2] :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إذنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

يجوز على مذهب الكسائي[3] أن يكون « لا يرتع » مجزوماً بكون « لا » فيه للنهي ، لا أنه جواب الأمر ، و « يُرَدّ » مجزوماً، لا منصوباً بكونه جواباً للنـــهي . وعنـــد غـــيره[4] « يـــرد » منصوباً[5] ، و « إذن » منقطع عما قبله مصدَّر[6] كأن المخاطب قال : « لا أزجره » . فأجـــاب بقوله : « إذن يرد » .

وبأن يكون جواباً للقسم الذي قبلها[7] نحو: « والله إذن لأخرجنَّ » ، وقوله[8]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذنْ لا أُقِيلُها

ويجوز في نحو قولك[9] : « إن تأتني آتك وإذن أكرمك » ثلاثة أوجه : الجزم وهو

= والشطير: الغريب .

والشاهد فيه : « إني إذن أهلك » حيث إن الفعل جاء منصوباً بـــ « إذن » مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر هو مجموع « إذن أهلك » ، لا أهلك وحده ، فتكون إذن مصدرة.

(١) هذا هو الموضع الثاني من مواضع اعتماد مابعد إذن على ما قبلها .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن عنمة في ا لكتاب ٣/ ١٤ ، وشرح أبيات سيبويه٢/٨٤ ، و الأصمعيات ٢٢٨ ، والحماسة ١٦٥ ، وشرح المفصل ١٦/٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/٣ .وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٤/٤ .

والشاهد فيه : « لا يرتع – إذن يرد » على ما شرحه .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٤/٤ ، والخزانة ٤٦٥/٨ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٣/٣ ، وشرح الرضي ٤٥/٤ ،وخزانة الأدب ٤٦٥/٨ .

(٥) في (غ) : منصوب .

(٦) في (ش) و (غ) : مصدرا .

(٧) هذا هو الموضع الثالث من مواضع اعتماد ما بعد إذن على ما قبلها .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٧١ ، والكتاب ١٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه١٠٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١ ، وشرح المفصل ١٣/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٣/١ ، والخزانة ٤٧٤/٨ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٥/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٥ .

وعبد العزيز هو ابن مروان بن الحكم .

والشاهد فيه : « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن فلم ينصب بها الفعل المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها .

(٩) سقطت من (غ) .

الأقوى[1] ، بعطف الفعل على المجزوم . والنصب على الاستئناف ، وعطف « إذن » مع الفعل ـــ وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا ـــ على الجملة الشرطية .// و الرفع على إضمار **١٠٠/ ب** المبتدأ بعد « إذن » أي : إذن أنا أكرمك .

وإذا دخلت واو العطف ، أو[2] الفاء على « إذن » جاز الوجهان ، والرفع أولى ؛ لحصول الاعتماد قال تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ [خِلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[3] ، ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ﴾[4]][5]، وقرئ: « يلبثوا »[6] في غير السبعة ، ووجهه أن الفعل مستقل[7] من غير نظر إلى حرف العطف[8] .

قوله : (وَ « **كَيْ** » **مِثْلُ** : « **أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخلَ الجَنَّةَ** ») .

مذهب الأخفش[9] أن « كي » في جميع استعمالاته[10] حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير « أن » ، وقد تظهر[11] ، قال[12] :

فقلتُ أكُلُّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَا نِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وقال[13] :

---

(١) في (ش) و (غ) : أقوى .

(٢) في (ش) : و .

(٣) الإسراء : ٧٦ .

(٤) النساء: ٥٣ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٦) وهي قراءة أُبيّ . ينظر : الكشاف ٦٤١/٢ ، وفتح القدير ٣٤٧/٣ ، وروح المعاني ١٩٠/٩ .

(٧) في (ش) و (غ) : مستقبل .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٩/٣.

(٩) ينظر : معاني القرآن له ٣٠٠/١ ، وشرح الرضي ٤٧/٤، والارتشاف ١٦٤٥/٤ .

(١٠) في (غ) : استعمالاتها .

(١١) في (غ) : يظهر .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٠٨ ، وشرح المفصل ١٤/٩. ولجميل بثينة في الخزانة ٤٨١/٨ ، وشرح التصريح ٦٣٢/٢ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٧/٤ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/٣ .
والشاهد فيه : « كيما أن تغر » على أن « كي » عند الأخفش حرف جر دائما ، ونصبُ الفعل بعدها بـــ « أن » مضمرة ، وقد تظهر كما في البيت .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢، وشرح المفصل ١٩/٧، ١٦/٩، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣،وشرح الرضي ٤٧/٤،والخزانة ٤٨٥/٨.
والشاهد فيه : « لكيما أن تطير » لما تقدم قبله .

أردتَ لِكَيْـــمَا أنْ تَطِيْرَ بِقِـــرْبَتِي فَتَتْرُكَـــهَا شَنّـــاً بِبَيْـــدَاءَ بَلْقَعِ

وعند الخليل[1] أن الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه أنه لا ناصب ســـوى « أنْ » . ومذهب الكوفيين[2] أنها حرف ناصبة مثل « أنْ »[3] ، ويعتذرون في نحو: « كيما أن تغر » بـــأن « أنْ » زائدة ، أو بدل من « كي » . وعند البصريين[4] هي قد تكون ناصبة بنفسها كـــ « أنْ » ، وجارة مضمرة بعدها «أنْ» . فإذا تقدمها اللام نحو: « لكيما تأسوا » فهي ناصبة لا غـــير بمعـــنى « أن » ، وليس فيها معنى التعليل ، [بل هو مستفاد من اللام . وإذا جاء بعدها « أنْ » فهـــي إذن جارة لا غير ، بمعنى اللام للتعليل][5] . وهكذا في « كيمه » . ولا تجر الاســـم الصـــريح إلا في « كيمه » . وفي نحو : « جئتك كي تكرمني » يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليـــل ، وأن تكون جارة مضمرة بعدها « أنْ » . واللام في قوله[6] :

كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيَّـــةَ مَـــا وَعَـــدَتْنِي[7]

زائدة عندهم ، أو بدل من « كي » الجارة .

و « أنْ » في: « لكيما[8] أنْ[9] » بدل من « كي » .

ولا يتقدم على «كي» معمول منصوبها ، فلا يقال : « جئتك زيداً كي تضرب » .

و أمَّا قوله[10]:

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٨/٧، وشرح الرضي ٥٠/٤، والارتشاف ١٦٤٥/٤.

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢،وشرح الرضي ٥٠/٤، والارتشاف ١٦٤٥/٤،ومغني اللبيب٢٤٢،والنجم الثاقب ٩٣٢/٢.

(٣) واختار هذا القول ابن الحاجب في شرح الكافية ٨٧٠/٣.

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، وشرح الرضي ٥٠/٤ ، والارتشاف ١٦٤٥/٤، والنجم الثاقب ٩٣٢/٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البيت من المديد ، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠ ، وشرح التصريح٣٦٠/٢ ، والخزانة ٨ / ٤٨٩ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤ / ٤٨ .
وتمامه : وَعَـــدتْني غَيْرَ مُخْتَلَسِ .
والشاهد فيه: « كي لتقضيني » على أن اللام زائدة أو بدل من « كي » الجارة .

(٧) في (غ) : أوعدتني .

(٨) في (غ) كيما .

(٩) سقطت من (غ) : أن .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٦ ، ولـــه أو للنابغـــة الـــذبياني في شـــرح شـــواهد المغـــنى ١/ ٥٠٧ والخزانـــة ٨ / ٥٠٠ . وبـــلا نســـبة في الحيـــوان ٣ / ٧٦، وشـــرح الرضـــي ٤ / ٥١، والارتشاف١٦٤٨/٤. =

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

برفع « يضرُّ » فقيل: « ما » كافة ، أو مصدرية ، و«كي » جارة .

وجوز المبرد والكوفيون[1] نصب المضارع بعد « كما » على أنها بمعنى « كيما » والياء محذوفة ، وأنشدوا[2] :

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا

والبصريون[3] يمنعون ذلك ، وينشدون :

لا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ

بالتوحيد .

قوله : (**و « حَتَّى » إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ**) .

اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها . فعند البصريين[4] « حتى ، ولام كي ، ولا الجحود » حروف جر ، و« الفاء ، والواو ، و أو » حروف عطف ، ولا ينصب شيء منها عندهم[5] بنفسه . وعند الكوفيين[6] أن « حتى ، واللامين » تنصب بنفسها ؛ لقيامها مقام الناصب . فاللام[7] قامت مقام « كي » فعملت عملها . وكذا « حتى » التعليلية . والتي بمعنى « إلى » تعمل عمل « أنْ » . ويتعذر قولهم في لام الجحود ، و« حتى » التي للغاية ، فكيف يحملان في النصب على ما ليسا بمعناه .

= والشاهد فيه: « كيما يضرُّ » على أن «يضر» بالرفع ، و« ما » كافة ، وقيل : مصدرية و «كي » جارة ، أي لمضرته ومنفعته .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٨٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٤١ وشرح الرضي ٤/ ٥١ ، والارتشاف٤/١٦٤٩، وخزانة الأدب ٨ / ٥٠١ .

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٣ ، والإنصاف ٢/ ٥٨٧ ، والخزانة ٨ / ٥٠١ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/٥١. والشاهد فيه : « كما لا تظلموا » على أن المبرد والكوفيين جوزوا نصب المضارع بعد «كما» على أن أصلها «كيما» حذفت الياء تخفيفا . فإن « لا تظلموا» منصوب بحذف النون بها ، وقيل: بل نصبه بـ «ما» المصدرية حملا على « أن » المصدرية .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٨٥ ، وشرح الرضي ٤/ ٥١ ، والخزانة ٨ / ٥٠٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، واللباب ٢/ ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، وشرح المفصل ٧/ ١٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٥ ، وشرح الرضي ٤/ ٥٣ .

(٥) في (ش) و (غ) : عندهم شيء .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/ ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤/٢ ، وشرح الرضي ٥٤/٤ .

(٧) في (ش) : واللام .

وقال الفراء : « الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف ، أي : أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى ، فخالفه في الإعراب »[1] .

ولما قال البصريون : « حتى » حرف جر قالوا : فلا تدخل إلا على اسم ظاهر أو مقدر ، ولا يقدر الفعل اسماً إلا بـ « أنْ ، أو كي ، أو ما ، أو لو » ، ولا يصح تقدير « ما » و « لو » ؛ لعدم نصبهما ظاهرين ، فكيف ينصبان مقدرين ؟ ، ولا يصح تقدير « كي » ؛ لأنها لا تستعمل إلا في مقام السببية ، فلا يصح تقديرها في نحو : « أسير حتَّى تغيبَ الشمس » ، فلم يبق إلا «أنْ[2]» التي[3] هي أم الباب .

قوله : (**إذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ [بِمَعْنَى «كَي » أَو « إِلى » مِثْلُ : « أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ ، وكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ ، وأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ]** [4]) .

يعني : ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل [الواقع بعد «حتى» مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل][5] الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير ، فإن الدخول كان عند السير مترقباً بلا شك ، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ، أو لم يكن على أحد الثلاثة الأوجه؛ وذلك بأن حصل منك السير إمَّا للدخول فـ «حتى» بمعنى «كي» ، أو إلى الدخول فـ « حتى » بمعنى « إلى » ، وعرض مانع من حصول الدخول ، فلم يكن الدخول// لا ماضياً ، ولا حالاً ، ولا **١٠١/أ** مستقبلاً .

قال نجم الدين : « والأَوْلَى في قوله : (**إذَا كَانَ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ**) جوابٌ عن اعتراض يورد تقديره[6] أن يقال : إنك إذا جوزت في نحو : « سرت حتى أدخلها » بالنصب أن يكون الدخول ماضياً وحالاً عند الإخبار، كما يجوز كونه مستقبلاً ، فكيف انتصب الفعل بـ « أن » التي هي علامة الاستقبال ؟ فيجاب بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير ، لا بالنظر إلى حال التكلم . فلهذا جاز انتصابه بـ « أن » .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٢١/٧ ، وشرح الرضي ٥٤/٤ .

(٢) كررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في شرح الرضي تقريره .

وأما بيان متى يرفع المضارع بعدها ، ومتى ينصب ؟ فذلك إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد « حتى » إمَّا في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم على الإخبار على سبيل الحكاية للحال الماضية وجب رفع المضارع ، سواء بُني الكلام المتقدم على اليقين نحو : « إنَّ زيداً سار حتى يدخل ، وأعلمُ أنه سار حتى يدخلُها » ، أو على الظن نحو : « أظن عبد الله سار حتى يدخلُها ، وأرى أنه سار حتى يدخلها » ، أو تعقَّب الكلام شك نحو : « سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ، وسار حتى يدخلها بلغني » .

فشرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد « حتى » ، سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو : « سرتُ حتى أدخلها » ، أو لا نحو : « رأى مني العام الأول شيئاً حتى لا أستطيعُ أن أكلمه بشيء الآن [1] » ، فيجب أن يكون ما قبل « حتى » سبباً [لحصول ما بعده] [2]، فلا يجوز : « ما سرت حتى أدخلُها » بالرفع[3] ، و« أسرتَ حتى تدخلُها »[4] . وجوَّز الأخفش[5] : « ما سرت حتى أدخلُها » إلا أن العرب لم تتكلم به ، [قال نجم الدين] [6] « وقد غُلِّط فيه »[7] .

وجاز[8] : « أيهم سار حتى يدخلُها » ؛ لأنك حاكم بالسير ، مستفهم عن السائر .

وإذا قلت: « قلما سرت حتى أدخلها » وقصدت وقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف . وإن قصدت النفي الصرف وهو الأغلب وجب النصب .

وأما قولك : « إنما سرت حتى أدخلها[9] » فإن قُصد [10] بـ «إنما[11] » تحقير الشيء جاز الرفع على قبح ؛ لأن التحقير كالنفي . وإن قصد بها الاقتصار على الشيء جاز الرفع بلا قبح .

---

(١) في (ش) : الآن بشيء . وفي (غ) : أن أكلمه العام بشيء .

(٢) سقط من (غ) .

(٣) لأن السبب منتفٍ هنا .

(٤) لأن السبب غير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسبَّبه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٥٨ ، وشرح التصريح ٢/٣٧٥ .

(٦) ما بين الحاصرتين قدمه في (ش) و (غ) قبل : (إلا أن العرب) .

(٧) ينظر شرح الرضي ٤/٥٨ .

(٨) في (غ) : أجاز .

(٩) سقطت من (غ) : حتى أدخلها .

(١٠) في (ش) و (غ) : قصدت .

(١١) في (غ) : بأنها .

ولا يجوز : « سرتُ حتى تغربُ الشمس » بالرفع ؛ لأن السير لا يكون سبب الغروب . ويجوز : « ما سرت إلا يوماً حتى أدخلُها ، وما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها[1] ؛ لأن النفي انتقض بـ « إلا »[2][3].

وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد « حتى » سيحصل بعد زمان الإخبار يجب النصب . وكذا يجب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة[4] ، ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد[5] كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة[6]، أو عرض مانع من حصوله »[7].

ومع النصب[8] يجب أن تكون « حتى » بمعنى « كي » ، أو بمعنى « إلى » ، فنحو : « سرت حتى تغيبَ الشمس » متعين لمعنى الانتهاء ، ونحو : « أسلمت حتى أدخلَ الجنة » متعين لمعنى السببية ، ونحو : « سرت حتى أدخلَها » محتمل لهما .

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ، ولا العكس إلا مع إعادة « حتى » نحو : « سرتُ حتى أدخلُها ، وحتى تغيبَ[9] الشمس » .

[قوله : (**فإنْ أَرَدْتَ الحَالَ تَحْقِيقاً أو حِكَايَةً كَانَتْ حَرفَ ابْتِدَاءٍ فَيَرْفَعُ ، وتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ مِثْلُ : « مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ »**)][10] .

قوله : (كَانَتْ حَرفَ ابْتِدَاءٍ) .

أي : حرف استئناف ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، وليس المراد بكونها [11] حرف ابتداء: أن ما بعدها مبتدأ مقدر ؛ لأن ذلك لا يطرد قال تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُواْ

---

(١) سقطت من (أ) : حتى أدخلها .

(٢) في (ش) : إلا .

(٣) ما مضى كله في رفع ما بعد حتى .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (ش) يقصد .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٥٧ــ٥٩.

(٨) في (ش) ومع حصوله .

(٩) في (غ) : تغرب .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(١١) في (غ) : من كونها .

حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [1] بالرفع [2] .

قال ابن الحاجب : « إنما وجب مع الرفع السببيةُ ؛ لأن الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي[3]؛ جبراناً لما فات من الاتصال اللفظي »[4]. قال [5] :

ولا صُلْحَ حَتَّى تَضْبَعُونَ ونَضْبَعَا

فعدم الصلح سبب للضبع . أي : مد[6] الأيدي بالسيوف .

قوله « ونضبعا » عطف على التوهم .

قوله : (**وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ** [**في** : « **كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُها** » **في النَّاقِصَةِ** ، **و** « **أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟** » **وجَازَ في التَّامَّةِ** « **كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخلُها** » ، **و** « **أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُها ؟** »] [7] [إلى آخره] [8].

أي : من جهة كون المرفوع ما بعدها حرف استئناف امتنعت المسألة المذكورة ؛ لأنه تبقى « كان » الناقصة بلا خبر ، وامتنع : « أسرتَ حتى تدخلُها ؟ » لما مر .// وجاز : « أيهم سار حتى يدخلُها » لما مر أيضا[9] . **١٠١/ ب**

---

(١) البقرة : ٢١٤ .

(٢) قرأه بالرفع نافع . وقرأ الباقون بالنصب .

ينظر : العنوان في القراءات٧٣، والكشف عن وجوه القراءات٢٨٩/١، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٦ .

(٣) في (غ) : المعنى .

(٤) ينظر : شرح الكافية له٨٧٢/٣.

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه ٣٧ ، ولسان العرب (ضبع) ، والخزانة ٥٢١/٨ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٦٠/٤ .

وصدره : نذودُ الملوكَ عنكمُ وتذرونا .

والضَّبْعُ : العضد .

والشاهد : « حتى تضبعون ونضبعا » حيث إن «حتى» فيه ابتدائية ، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون ، ونصب « نضبع » بالعطف على توهم نصب ما قبله .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٩) ينظر : ص ٦٨٧.

وجوز الأخفش[1] الفصل بين « حتى ، وإذن » ومنصوبهما بالشرط[2] ، واستقبح ذلك ابن السراج [3] ، وقال : « الفصل بالظرف أسهل منه بالحرف » أعني: « إنْ »[4] ، وأما بالاسم غير الظرف فلا يجوز » .

ولا يجوز الفصل[5] اتفاقاً بين « أن ، ولن ، وكي » وبين منصوباتها ؛ لأنها الناصبة بنفسها[6] .

قوله : (**ولاَمُ « كَيْ » مِثْلُ**[7] : « **أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الجَنَّةَ** » . [**وَلاَمُ الجُحُودِ : لاُمُ تَأْكِيدٍ بَعْدَ النَّفِي لـ« كَانَ » مِثْلُ : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾** [8]] [9].

والأمر فيها ظاهر، والفرق بينها وبين لام الجحود أنها تفيد التعليل دون [10] لام الجحود، وأنه يختل المعنى بحذفها دون لام الجحود ، وأنها [11] لا تلزم النفي دون لام الجحود .

قال نجم الدين : « الظاهر أنَّ « أنْ » تقدر أيضا بعد اللام الزائدة التي تجئ بعد فعل الأمر والإرادة نحو : ﴿أُمِرْتُ لِأَعْدِلَ﴾ [12] ، و ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ﴾ [13] »[14].

والتي لتأكيد النفي أي : لام الجحود تختص من حيث الاستعمال بخبر « كان » المنفية إذا كانت ماضية لفظاً[15] نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [16] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٦١/٤ ،والارتشاف ١٦٦٧/٤.

(٢) في نحو : لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني .

(٣) ينظر : الأصول ١٦٦/٢.

(٤) مثل : لا والله حتى إنْ أقل لك لا تشتم أحداً لا تشتمه .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٦١/٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : نحو .

(٨) الأنفال : ٢٣.

(٩) زيادة من الكافية ١٩٦ .

(١٠) في (غ) : بدون .

(١١) في (ش) : لأنها

(١٢) الشورى : ١٥

(١٣) الأحزاب : ٣٣ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٥٩/٤ .

(١٥) أو كانت ماضية معنى نحو : ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ النساء : ١٦٨ .

(١٦) الأنفال : ٣٣ .

قوله : (**والفَاءُ بِشَرْطَينِ [أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ . والثَّانِي: أنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ ، أو نَهْـيٌ، أو نَفْيٌ ، أو اسْتِفْهَامٌ ، أو تَمَنٍّ ، أو عَرْضٍ]** [١]) إلى آخره .

ذكر الأشياء الستة[٢] ، وترك التحضيض ، قال تعالى : ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ [٣]، و ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ﴾[٤] . وترك الترجي قال تعالى : ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤ ﴾ [٥] على قراءة النصب[٦] . وقال تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ﴾ [٧] إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٨] على قراءة حفص[٩] [١٠]. وأما الدعاء فداخل في الأمر والنهي عند النحاة نحو: « اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلِكَ ، اللهم ارزقني مالاً فأتصدقَ منه » . و[١١] الكسائي[١٢] والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : « غفر الله لك فيدخلك الجنة » [١٣] .

قوله : (**أنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ**) .

إذا كان الأمر صريحاً نحو : « ائتني فأشكرَك » فلا كلام في صحته . و أمَّا إذا [١٤] لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه [١٥] بالخبر نحو : « اتقى الله امرؤ فعل خيراً فيثابَ عليه ،

---

(١) زيادة من الكافية ١٩٦ .

(٢) في (أ) السببية .

(٣) الفرقان : ٧ .

(٤) القصص : ٤٧ .

(٥) عبس : ٣ ، ٤ .

(٦) قرأ «فتنفعه » بالنصب عاصم على أنه جواب « لعل » ، والباقون برفعها عطفاً على « يذكر » .
ينظر: العنوان في القراءات ٢٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٦٢/٢ ، والفتح الرباني في القراءات ٢٨٢ .

(٧) غافر : ٣٦ .

(٨) غافر : ٣٧.

(٩) أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الكوفي البزاز ، راوية عاصم بن أبي النجود ، توفي سنة ١٨٠هـ . ينظر : غاية النهاية ٢٥٤/١.

(١٠) ينظر: العنوان في القراءات ١٦٧، والكشف عن وجوه القراءات ٢٤٤/٢، والفتح الرباني في القراءات ٢٥٦ .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ،وشرح الرضي ٦٢/٤ ، والارتشاف ١٦٦٩/٤.

(١٣) في (غ) : فتدخل الجنة .

(١٤) في (ش) : إن .

(١٥) سقطت من (غ) .

وحسبك الكلام فينامَ الناس » . أو اسم فعل نحو : « نزال فأقاتلَك ، وعليك[1] زيداً فأكرمَك » ، أو يكون الأمر مقدراً نحو : « الأسدَ الأسدَ فتنجوَ » ، فالكسائي[2] يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر ، وقد وافقه[3] ابن جني[4] في نحو: « نزال » .

وأما النصب في قراءة[5] ابن عامر[6] ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[7] فلتشبيهه [8] بجواب الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : « قلت لزيد : اضربْ إنْ يضربْ يضرب » أي : يضرب زيد .

وأما النهي نحو : « لا تشتمني فتندمَ » . والنفي نحو[9] : « ما تأتينا فتكرمَنا » . وهو إمَّا صريح كما ذكرنا، وإمَّا مؤول نحو: « قلما تلقاني فتكرمَني » ، وكذا : « قَلَّ رجل، وأقَلُّ رجل » ، وذكر سيبويه : « حسبته شتمني فأَثِبَ عليه »[10] أي : لو شتمني لوثبتُ عليه .

وقد تضمر « أنْ » الناصبة بعد الفاء ، والواو ، الواقعتين إمَّا بعد الشرط قبل الجزاء نحو : « إنْ تأتْني فتكرمَني ، أو وتكرمَني آتِك » . أو بعد الشرط والجزاء نحو: « إنْ تأتني آتك فأكرمَك ، أو أكرمَك » ؛ وذلك لمشابهة الشرط في الأول ، والجزاء في الثاني للنفي . وعليه حمل قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ ﴾[11] إلى قوله : ﴿ ويعلمَ ﴾[12] على قراءة النصب[13] .

---

(١) كررها في (غ) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣ ، وشرح الرضي ٦٣/٤ ، والارتشاف ١٦٦٩/٤.

(٣) في (ش) : يوافقه .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٦٣/٤ ، والارتشاف ١٦٦٩/٤.

(٥) قرأ ابن عامر بنصب « يكون » في ستة مواضع من القرآن – على جعله جواباً للأمر الصوري – وهي : ما وقع هنا ، وفي الموضع الأول من آل عمران آية ٤٧ ،وفي مريم آية ٣٥ ، وغافر آية ٦٨ ، والنحل آية ٤٠ ، ويس آية ٨٢ ، ووافقه الكسائي في نصب موضعي النمل ويس . وقرأ الباقون بالرفع في الجميع على تقدير : فهو يكون ؛ لأن ما قبله ليس بأمر حقيقي . وبقي موضعان لا خلاف في رفعهما : الموضع الثاني من آل عمران آية ٥٩ ، وموضع الأنعام آية ٧٣ .
ينظر : العنوان في القراءات ٧١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦٠/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٠ .

(٦) في (ش) ، (غ) : أبي عمرو، وهو كذلك في شرح الرضي ،والصواب ما أثبته .

(٧) البقرة : ١١٧ .

(٨) في (غ) : فلتشبيه .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : الكتاب ٣٦/٣ .

(١١) الشورى : ٣٣

(١٢) الشورى : ٣٥ .

(١٣) قرأ نافع وابن عامر بالرفع على الاستئناف ، وقرأ الباقون بالنصب على إضمار « أنْ » . =

وقد جاء بعد[1] الحصر بـ« إنَّما»[2] نحو : « إنما[3] يجئني فيكرمَني زيدٌ » . وأمَّا بعد الحصر بـ « إلا » نحو : « ما قام إلا زيدٌ فتحسنَ إليه » فلا يجوز اتفاقاً[4] ؛ لأنه [بعد إثبات صريح] [5]. بلى إن لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطةٍ أو بغير واسطة إلى المستثنى المثبت ، بل إلى شيء في حيز المنفي نحو : « ما قام أحدٌ إلا هند فأحسنَ إليه أو فأكرمه » والضمير لـ « أحد » جاز ؛ لأن المعنى : « ما قام أحد فأحسنَ إليه إلا هند » ، على أن ذلك قبيح[6] .

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً كقوله[7] :

سأترُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وأَلْحَقُ[8] بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا

والتمني : « ليتك عندنا فنكرمَك » . والعرض نحو[9] :« ألا تزورنا فنكرمَك » ،

والاستفهام : « هل تزرونا فنكرمَك » .

و[10] كان الأصل[11] في جميع الأفعال المنتصبة // بعد فاء السببية الرفع على أنها جملة مستأنفة . وقد يبقى ما بعد الفاء السببية [12] على رفعه قليلاً كقوله تعالى[13] : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ ١/١٠٢ أ

= ينظر : العنوان في القراءات ١٧، والكشف عن وجوه القراءات٢/٢٥٢، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٥٨.

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت الباء من (ش) وفي (غ) : فإنما .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٦٤/٤، والارتشاف ١٦٧٥/٤، وشرح التصريح ٣٧٦/٢.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٦٤/٤.

(٧) البيت من الوافر وهو للمغيرة بن حبناء التميمي في شرح شواهد الإيضاح ٢٥١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١ ، والخزانة ٥٢٤/٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/١ ، ٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، وشرح المفصل ٥٥/٧ ، وشرح الرضي ٤/ ٦٤. .

والشاهد فيه : « فاستريحَ » حيث جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً .

(٨) في (ش) : فألحق .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) سقطت الواو من (أ) .

(١١) في (ش) : أصلاً جميع .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [1] ، وقول[2] الشاعر [3] :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ

وقوله [4]:

لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ

ومعنى الرفع فيه[5] كمعنى النصب . وكذا لا منع من إبقاء الرفع بعد واو الجمع إذا لم يلتبس بالعطف[6] ، ويكون معنى[7] الرفع فيه ومعنى النصب[8] سواء نحو: « اضربني و أضربُك »، وكذا في « أو » قال تعالى : ﴿ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾[9] أي : إلى أن يسلموا . لم يصرفه إلى النصب اعتماداً على ظهور المعنى . والأكثر النصب بعد الأحرف الثلاثة .

وإنما نصبوا ما[10] بعد فاء السببية لقصد التنصيص على كونها سببية ؛ لأن المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال ، فلو بقّوه على رفعه لكان ظاهراً في الحال ، ويسبق[11] إلى الذهن من تقدم الجمل أنَّ الفاء لعطف الحال عليها ، فالصرف إلى النصب

---

(١) المرسلات : ٣٦ .

(٢) في (ش) و(غ) : وقوله .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٣٧ ، والأغاني ١٤٦/٨ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، ٣٧ ، وشرح وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/٨ . ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧/٣ ، والرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح الرضي ٥٢٧/٤ .
وعجزه : وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ . والقواء : القفر .
والشاهد فيه : «فينطقُ » حيث جاء بعد فاء السببية، وبقي على رفعه وهو قليل .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لمويلك المزموم في الحماسة ٢٥٥ ، وشرحها للمرزوقي ٩٠٣ ،وشرحها للتبريزي ١٨٦/٢ ، والخزانة ٥٣٣/٨ ، وبلا نسبة في ا لمحتسب ١٩٣/١ ،وشرح الرضي ٦٥/٤ .
وصدره : ولقدْ تركت صَبِيـَّةً مَرْحُومةً .
والشاهد فيه « فتجزع » لما قبله .

(٥) سقطت من (ش) و(غ) .

(٦) سقطت من (ش) و(غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) و(غ) : النصب فيه .

(٩) الفتح : ١٦ .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (ش) : وسبق .

نبَّه في الظاهر على أن[1] الفاء ليس[2] لعطف الجملة على الجملة[3] ؛ لأن المضارع المنصوب مفرد وخَلَّص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية ، فكان فيه شيئان : دفع كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء . فيكون ما بعد الفاء إذن مبتدأ محذوف الخبر وجوباً؛ لأن فاء[4] السببية يجب دخولها على الجمل[5] .

قال نجم الدين : « وإنما اخترنا هذا على قولهم : إنَّ ما بعد فاء السببية بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً فنحو : « زرني فأكرمَك » بتقدير : « ليكن منك زيارة فإكرام مني » ؛ لأن فاء السببية ليست للعطف وجوباً ، بل قد يكون ، وقد لا يكون . والذي يحتمل السببية والعطف لا يعطف مفرداً على مفرد . بل هي لا تدخل إلا على الجمل . وكذا المنصوب بعد واو الصرف : لما قصدوا معنى الجمعية فيها نصبوا الفعل بعدها ؛ ليكون الصرف مرشداً من أول الأمر أنها ليست للعطف ، فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها، فمعنى : « قمْ وأقومَ » أي : قم مع قيامي ، فنصبوا ما بعد الواو ، قال[6] :

لا تَقْطَعَنْ ذَنَبَ الأفْعَى وتَتْرُكَهَا إنْ كُنْتَ شَهْماً فَأَتْبِعْ رَأْسَهَا الذَّنَبَا

[و قال[7]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مَثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ ــ إذا فَعَلْتَ ــ عَظِيْمُ][8]

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) أي : لما قُصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف أضمر « أن » بعدها ؛ لينتفي عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية . ينظر : شرح الرضي ٤٠/٤.

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) هذا قول الرضي . ينظر شرحه للكافية ٦٦/٤. والجمهور يرون أن هذا المصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبله . ينظر : الكتاب ٣٠/٣، والمقتضب ١٤/٢، والأصول ١٥٤/٢، والإيضاح العضدي ٢٤٤، وشرح الجمل لابن خروف ٧٩٣/٢، وشرح المفصل ٢٢/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٧٤/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٣، والارتشاف ١٦٨١/٤، وشرح الأسموني ٤٢٥/٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو لرجل من لخم يحرض الأسود اللخمي في الحماسة البصرية ٨٨/١،ومحاضرات الأدباء ٢٠١/١. والشاهد فيه : « وتتركَها » حيث نصب ما بعد واو الجمع لتقدم النهي .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤ ، والأزهرية ٢٣٤ ، ، وشرح التصريح ٣٧٦/٢ وللأخطل في الكتاب ٤٢/٣ ، و الرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٦/٢ ، وشرح قطر الندى ٨٧،٢وشرح بن عقيل٣٤٨/٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وقال [1] :

فَقُلْتُ ادْعِيْ وأدْعُــوَ إنَّ أنْدَى لِصَــوْتٍ أنْ يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ

ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر الفعل المتقدم كما قال النحاة أي : « لــيكن منك قيام وقيام مني » لم يكن في هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع »[2].

وإنما شرطوا[3] في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأمور المذكورة ؛ لأنها غير ثابتة المضمون ، أي : غير واقعة المصادر، فتكون[4] كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ، ويكون ما بعد الفاء كجزائه ، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأمور[5] المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر استعمالاً من الواو في[6] مثل هذا الموضع .

قال النحاة[7] : ولا جواب للجواب بالفاء ، ولا يجاب الشيء بجوابين ، فقولــه تعــالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ [8] جوابــه : ﴿ فَتَكُونَ ﴾ [9]، وقولــه : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ ... فَتَطْرُدَهُمْ﴾ [10] جهة متوسطة بين الشرط والجزاء ، ويجــوز أن يكــون ﴿ فتكون ﴾ عطفاً على « تطرد » . وإنما لم يُجَب بجوابين كما لا تجاب كلمة الشرط بجوابين .

ومعنى النفي في : « ما تأتينا فتحدثَنا » : انتفاء الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [11] ؛ لأن قياس فاء الجزاء أن تجعل الفعل الذي قبله مثبتاً إن لم يكن ، وتدخل عليه كلمة « إنْ » ، ويكون الفاء وما بعدها جزاءَه قال تعــالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ[12] فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [13] أي : إنْ تطغوا فحلول الغضب حاصل .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للأعشى في الكتاب ٤٥/٣ ، والرد على النحاة ١٢٨ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ ، وشرح شذور الذهب ٣١١، والارتشاف١٦٧٧/٤.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٦٧/٤ . وقد تصرف الخالدي في نقله ، وأضاف إليه الأبيات الشعرية .

(٣) في (ش) : اشترطوا .

(٤) (في ش) : فيكون .

(٥) في (ش) و (غ) : (كون ما قبلها أحد الأشياء) بدل: (كونه أحد الأمور) .

(٦) في (غ) : وفي .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٦٨/٤.

(٨) الأنعام : ٥٢ .

(٩) الأنعام : ٥٢ .

(١٠) الأنعام : ٥٢ .

(١١) فاطر : ٣٦ .

(١٢) سقطت من (أ) و (ش) و (غ) .

(١٣) طه : ٨١ .

وقد يرتفع ما بعد الفاء على الاستئناف وليس للسببية// كما إذا قلنا في : « مـــا تأتينـــا **١٠٢/ ب** فتحدثُنا » [أي : أنت تحدثنا][(١)] بما يحدث الجاهل بحالنا . وكذا الواو نحو قولك : « دعني ولا أعودُ » أي: أنا لا أعود عل كل حال . وكذا « أو » تقول : « أنا أسافر » ، فيبدو لك فتقول : « أو أقيم » أي : بل أنا أقيم . وقولـــه تعـــالى[(٢)]: ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[(٣)] بالرفع[(٤)] مقطوع ، أي : نحن نرسل . وقول الشاعر[(٥)] [(٦)] :

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أوْ تَنْـــزِلُونَ فَإنَّـــا مَعْشَرٌ نُزُلُ

عند الخليل[(٧)] محمول على المعنى ، أي : أتركبون أو تنزلون . وقال يونس[(٨)] هـــو علـــى القطع أي : بل أنتم نازلون .

وقيل[(٩)] إن « أو » في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [(١٠)] بمعنى: بـــل ، أي : بل هم يزيدون . وقيل[(١١)]: المعنى[(١٢)] أنهم بلغوا في الكثرة إلى[(١٣)] حيث يشكل[(١٤)] على[(١٥)] رائيها، فعلى قوله تكون « أو » هنا للتشكيك مع رائيه

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(٣) الشورى : ٥١ .
(٤) قرأه بالرفع نافع ، وقرأ الباقون بالنصب . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٧٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥٣/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٥٨ .
(٥) في (ش) و (غ) : وقوله .
(٦) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١١٣ ، والكتاب ٥١/٣ ، والصاحبي في فقه اللغة ٢٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٩٦٥/٢ ، والخزانة ٥٥٣/٨ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٧٢/٤ ، ومغني اللبيب٩٠٩ .
والشاهد فيه : « إن تركبوا ... أو تنزلوا » فعند الخليل « تنزلون » معطوف على « إن تركبوا » على المعنى ، وهو المسمى عطف التوهم . وقال يونس هو على القطع ، أي : بل أنتم نازلون ، و « أو » بمعنى « بل » .
(٧) ينظر الكتاب ٥١/٣ ، وشرح الرضي ٧٣/٤ .
(٨) ينظر : الكتاب ٥١/٣ ، وشرح الرضي ٧٣/٤ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٧٣/٤.
(١٠) الصافات : ١٤٧ .
(١١) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٥٠٣.
(١٢) سقطت من (ش) . و في (غ) : وقيل إن المعنى أنهم .
(١٣) سقطت من (غ) .
(١٤) في (ش) و (غ) : يشكك
(١٥) سقطت من (ش) و (غ) .

قوله : (**والوَاوُ بِشَرْطَينِ : الجَمْعِيَّةُ** [١] **، وأنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذلك**) .

أي : يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد . ويكون قبلها أمر نحو : « زرني وأزورَك » ، أو نهي نحو: « لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله [٢] البيت ، أو استفهام نحو : « هل تزورني وتعطيَني » ، أو تمن نحو : « ليتك عندنا وتكرمَنا » ، أو تحضيض نحو : « هلا تزورنا وتكرمَنا » ، أو عرض : « ألا تزورنا وتكرمَنا » .

قوله : (**و « أَوْ » بِشَرْطِ مَعْنَى « إلى أنْ » ، [أو « إلاَّ أنْ »]**[٣]) .

قال نجم الدين : « معنى[٤] « أو » في الأصل : أحد الشيئين أو الأشياء نحو : « زيد يقوم أو يقعد » أي: يعمل أحد الشيئين ، ولا بد له[٥]من أحدهما . فإذا قصدت مع هذا المعنى[٦] التنصيص على حصول أحدهما عقيب[٧] الآخر[٨] ، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد « أو » »[٩] .

فسيبويه [١٠] يقدره بـ « إلاَّ » ، وغيره بـ « إلى » [١١] ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد . فإن فسرته بـ « إلا » فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أي : «لألزمنَّك إلا وقت أن تعطيني » ، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل « أو » ، وعند من فسره بـ « إلى » ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ « أو » التي بمعنى « إلى » ، قال امرؤ القيس[١٢]:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فَنُعْذَرا

---

(١) في (ش) : أحدهما الجمعية .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٧ .

(٤) في (غ) : معنى إلى أن في الأصل .

(٥) سقطت من (غ) : له .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : (دون) بدل (عقيب) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٧٦/٤ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٤٧/٣ ، وشرح الرضي ٧٦/٤ .

(١١) ينظر : الجمل للزجاج ١٨٦ ، والمفصل ٣١٦ .

(١٢) البيت من الطويل ،وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢، وشرح المفصل ٢٢/٧ ، ٣٣ ، والخزانة ٥٤٥/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٣/١ ، وشرح الرضي ٧٢/٤ .
والشاهد فيه نصب « نموت » بإضمار « أن » على معنى : « إلا أن نموت » .

[إضمار أنْ بعد حروف العطف]

قوله : (**والعَاطِفَةُ إذَا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً**) هذا عطف على قوله : (**وحَتَّى**) أي : العاطفة يُقدَّر بعدها « أنْ » كقولها[1] [2] :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

ليكون[3] الاسم معطوفاً على اسم .

[إظهار « أن » جوازاً ووجوباً]

قوله : (**ويَجُوزُ إظْهَارُ « أَنْ » مَعَ لاَمِ كَيْ والعَاطِفَةِ ، [وَيَجِبُ مَعَ « لاَ » في اللاَّمِ]** [4]) . إلى آخره .

أخذ يبين المواضع التي يجوز فيها إظهار « أنْ » المقدرة ، والموضع الذي يجب فيه ذلك . فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع[5] الذي لا يجوز فيه إظهارها .

وإنما جاز إظهارها مع لام كي ، والعاطفة ، واللام الزائدة ــ لا[6] الجحود ــ نحو:﴿أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [7]؛ لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح ، فجاز أن يظهر معها[8] ما يقلب الفعل إلى اسم صريح ، وهو « أنْ » .

---

(١) في (غ) : كقوله .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية في سر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠ ، وشرح التصريح٣٨٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، والخزانة ٥٠٥/٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والرد على النحاة ١٢٨ ، وشرح المفصل ١٢٥/٧ ، وشرح التسهيل ٣٦٩/٣ ، وشرح الرضي ٧٨/٤ ، والارتشاف ١٦٨٨/٤.
والشاهد فيه : « وتقرَّ » حيث نصب الفعل بـ « أنْ » مضمرة بعد الواو . و « أن تقرَّ » في تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو « لُبْس » .

(٣) في (ش) : يكون .

(٤) زيادة من الكافية ١٩٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (أ) : لام الجحود .

(٧) الزمر : ١٢ .

(٨) سقطت من (أ) .

وأمَّا لام الجحود فلمَّا لم تدخل على الاسم الصريح ، وكذا[1] « حتى » لم تظهر بعدها « أنْ » ؛ لأن الأغلب استعمالها بمعنى « كي » ، وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح . وحمل عليها التي بمعنى « إلى » .

وأما الواو ، والفاء ، و « أو » فإنها[2] لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب ، فلم تظهر الناصبة بعدها. وقد ظهر « أن » بعد « أو » في الشعر قال [3] :

أو أنْ يَلُومَ بِحَاجَةٍ[4] لُوَّامُهَا

وأما وجوب الإظهار مع لام «كي » إذا وليها « لا» فلاستكراه[5] اللامين المتواليين .

والكوفيون[6] جوزوا إظهار « أنْ » مع لام الجحود بدلاً منه ؛لأن مذهبهم أنَّ اللام هي الناصبة بنفسها ، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافاً للبصريين . واستدلوا بقوله [7]

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيّاً لأَسْمَعَا

وهو عند البصريين[8] // على تقدير فعل ناصب أي : ما كنت أسمع مقالتها ، ثم كرر **١٠٣/أ**
« لأسمع » مفسراً للمضمر .

---

(١) في (غ) : كما .

(٢) في (ش) و (غ) : فلأنها .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١٣ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٢٣٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٨٢ ، والخزانة ٥٧٧/٨ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٧٩/٤ .
وصدره : أَقْضِيْ اللُّبَانَةَ لا أُفَرِّطَ رِيْبَةً .
والشاهد فيه : « أو أن يلوم » حيث ظهرت « أنْ » بعد « أو » للضرورة الشعرية .

(٤) في (ش) و (غ) : لحاجة .

(٥) في (غ) : فلا استكراه.

(٦) ينظر: الإنصاف ٥٩٣/٢ ، واللباب للعكبري ٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ ، والخزانة ٥٧٩/٨.
والشاهد فيه : « مقالتها لأسمعا » على أن « مقالتها » مفعول مقدم « لأسمع » عند الكوفيين . وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها . ثم بيَّن ما أضمر بقوله : لأسمعا .

(٨) ينظر: الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ .

وقد تضمر « أنْ » الناصبة في غير هذه المواضع كثيراً ، وليس بقياس ، لكـــن لا تعمـــل لضعفها نحو قولهم : « تسمعُ بالمعيدي لا أن تراه » ، و« عساك تفعلُ كذا » ، وقد تنصب مضمرةً شذوذاً كقولهم[1] :

ألا أيُّهَـــذَا اللائِمِي أَحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

والكوفيون[2] يجوزون النصب قياساً .

(١) البيت من الطويل ،وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٠/٢ ، والخزانة ٥٨٠/٨ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٢ ، وشرح الرضي ٨١/٤ .

والشاهد فيه : « أحضر » حيث نصب على رواية ، وذلك على إبقاء عمل « أنْ » بعد الحذف . وروي بالرفع ؛ لأنه لما حذفت « أنْ » ارتفع الفعل . ينظر : الخزانة ١٣٠/١ – ١٣٢ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٥٩/٢ ، وشرح الرضي ٨١/٤ ، والارتشاف ١٦٩٠/٤.

[جوازم الفعل المضارع]

قوله : (**ويُجْزَمُ بـــ « لَمْ » ، و « لَمَّـــا » ، و« لاَمِ » الأَمْرِ ، و« لاَ » في النَّهِي ، وكَلِـــمِ المُجَازَاةِ**) . إلى آخره . هذا ذكر الجوازم مطلقاً ، وهي على ضربين : منها ما يجزم واحداً ، وهي غير كلم المجازاة . ومنها ما يجزم اثنين ، وهي كلم المجازاة ، وما حُمِلَ عليها .

[جوازم الفعل الواحد]

قوله : (**فـــ « لَمْ » لِقَلْبِ المُضَارِعِ مِاضِياً ، ونَفْيِهِ**) تقول : « لم يضربْ زيد » لفظه مضارع ، ومعناه المضي . وبعضهم يقول[1]: « إنَّ « لم » دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع » . وقد جاء « لم » في الشعر غير جازمة كقوله [2] :

لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ يَومَ الصُّلَيْفَاءِ[3] لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

وفُصِلَ بينها وبين مجزومها في الضرورة أيضا قال[4] :

فأضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَاراً رُسُومُهَا كَأَنْ لَم [5] سِوَى أهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

قوله : (**و« لَمَّا » مِثْلُهَا**) يعني: في القلب والنفي .

قوله : (**وتَخْتَصُّ بالاسْتِغْرَاقِ**) .

[6][اعلم أنَّ « لَمَّا » ـــ كما قالوا ـــ كانت[7] في الأصل « لم [8]» زيدت عليها « ما »[9]،

---

(١) وهو قول سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٤، فقد قال : « ولم وهي نفي لقوله فَعَلَ » . وينظر :الارتشاف ١٨٥٩/٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٨/١، والمحتسب ٤٢/٢ وشرح المفصل ٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/٣، وشرح الرضي ٨٢/٤، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ، والخزانة ٣/٩ .

وأسرة الرجل : رهطه .

والشاهد فيه : « لم يوفون » حيث لم يجزم الفعل بـــ « لم » . وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً .

(٣) في (غ) : الصقيلا .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤٦٥، وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢. وبلا نسبة في شرح الرضي ٨٣/٤.

والشاهد فيه فصل « لم » من مجزومها ، والأصل : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش .

(٥) في (ش) : لم يكن .

(٦) هذا بداية سقط في (غ) لصفحة كاملة رقمها ٩١ .

(٧) في (ش) : كان .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) هذا عند الأكثرين ،وهي بسيطة عند بعضهم . ينظر : الارتشاف ١٨٥٩/٤.

واختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها : أنَّ فيها معنى التوقع ، أي : تستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : « لَمَّا يركب » . وقد تستعمل في غير المتوقع نحو: « ندم ولَمَّا ينفعه الندم » .

واختص « لَمَّا » بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حين التكلم ، فعدم نفع الندم متصل بحال[1] التكلم ، وهذا المراد بقوله في الاستغراق . ومنع الأندلسي[2] من معنى الاستغراق فيه .

وأما « لم » فيجوز انفصال نفيها عن الحال نحو : « لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم » .

واختص « لَمَّا » بعدم دخول أدوات الشرط عليها ، فلا تقول : « إنْ لما يضرب[3] » كما تقول : « إنْ لم » .

واختص أيضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دلَّ دليل نحو : « شارفت المدينة ولَمَّا » أي : ولما أدخلها . وجاز ذلك في : « لم » في الضرورة قال[4]:

احْفَظْ ودِيْعَتَكَ التي استُودِعْتَهَا يَومَ الأعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ و إنْ لَمِ

وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لم ، ولما » فهي للاستفهام على سبيل التقرير أي: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[5] ، و ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾[6] وقول[7] الشاعر[8] :

أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِيْنَا

---

(١) في (ش) : (إلى) بدل (بحال) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٤/٤ .

(٣) في (ش) : تضرب .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١٩١ ، وشرح الرضي ٨٤/٤ ، وأوضح المسالك ١٨٣/٤ ، وشرح التصريح ٣٩٧/٢، وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢ ، والخزانة ٩/٩ .
والشاهد فيه : « وإن لم » على أنه يحذف مجزوم « لم » ضرورة والأصل : وإن لم تصل .

(٥) الشرح : ١ .

(٦) الشعراء : ١٨ .

(٧) في (ش) : وقوله .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ٩٤ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٥٤ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢١٨ ، وشرح شواهد المغني ١١٩/١ ، والخزانة ٩/ ١١. وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/ ٨٥ .
وصدره : إليكمْ يا بَني بكرٍ إليكمْ .
والشاهد فيه « ألما » على أن الهمزة الداخلة على « لما » للاستفهام التقريري ، أي : ألم تعرفوا منا إلى الآن الجد ، أي: قد علمتم .

قوله : (**ولاَمُ الأَمْرِ : اللاَمُ المَطْلُوبُ بِهَا الفِعْل**) يدخل فيه لام الدعاء نحو « ليغفر الله لنا»[1] . وهي مكسورة، وفتحها لغة[2] ، وقد تسكن بعد الواو ، والفاء ، وثم . وهو مع الواو والفاء أكثر .

ويلزم اللامُ في النثر فِعْلَ غير الفاعل المخاطب ، وهو إمَّا فعل لم يسم فاعله نحو: « لأُضْرَبْ أنا ، ولتُضربْ أنت » . وإمَّا فعل الغائب المذكور نحو « ليضربْ زيد ، ولتضربْ هند » ، وهما كثيران . وإمَّا فعل المتكلم كقوله : عليه وآله السلام : « قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ »[3] ، وقال تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[4] . فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر، نحو : « افعلا » لحاضر وغائب ، و « افعلوا » لمن بعضهم حاضر . ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب كقوله عليه وآله السلام : « لتأخذوا مصافكم »[5]، وقرئ شاذاً[6] :﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾[7]، وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير المخاطب قال[8]:

مُحَمَدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا اخِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا

وأجاز الفراء[9]في السعة «قل له يفعلْ»،قال تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾[10]

---

(١) في (ش) ليغفر لنا الله .

(٢) فتحها لغة سليم . ينظر : شرح التسهيل ٣٧٨/٣،وشرح الرضي ٨٦/٤،والارتشاف ١٨٥٥/٤.

(٣) رواه البخاري في الصلاة ، باب الصلاة على الحصير (٣٨٠) وفي الأذان ، باب وضوء الصبيان (٨٦٠) ، ومسلم في المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة ، والصلاة على الحصير (٦٥٨) ، ومالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر باب جامع سبحة الضحى ١٦٨/١ .

(٤) العنكبوت : ١٢ .

(٥) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث التي بين يدي ،وهو بلا إسناد في الإنصاف٥٢٥/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٥٤/٨، وشرح المفصل٤١/٧،والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٢/٢،وشرح التسهيل ٣٨١/٣، وشرح الرضي٨٧/٤،وتاج علوم الأدب ٤٢٥/١. ولكنه ورد في سنن الترمذي ، كتاب التفسير ، تفسير سورة ص ٤٦/٥: بلفظ : « قال لنا على مصافكم كما أنتم » .

(٦) قرأها كذلك رويس ، ووافقه الحسن والمطوعي ، وهي قراءة أبي وأنس رضي الله عنهما . ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١.

(٧) يونس : ٥٨ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥ ، ولحسان في شرح الرضي ١٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٩/٣ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وأسرار العربية ٣١٩ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، وشرح الرضي ٨٧/٤ .
والشاهد فيه : « تفد » حيث حذف لأمر الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب .

(٩) ينظر : معاني القرآن له ٤٥/٣،وشرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، وشرح الرضي ٨٧/٤ .

(١٠) إبراهيم : ٣١ .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : إنه[1] مجزوم لأنه جواب الأمر »[2] .

وقال بعضهم[3] : جزمه لكونه يشبه الجواب .

وقد جاء في الحديث أمر المخاطب// باللام نحو : « لتَزُرَّه ولو بِشَوْكَة »[4] ، وفي آخر: **١٠٣/ ب** « لتقوموا إلى مصافكم » ، وهو في الشعر أكثر قال[5] :

لِتَقُمْ أنْتَ يا ابنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضَّى حَوَائِجُ المُسْلِمِيْنا

والذي غر الكوفيين[6]حتى قالوا إنه مجزوم والجازم مقدر: القياسُ، ومجيئه باللام في الشعر .

قوله : (**و « لاَ » لِلنَّهِي[7] المَطْلُوبُ بِهَا التَّرْك**) . يعني : تجزم بخلاف « لا» في النفي . و«لا» للنهي[8] تجئ للمخطاب والغائب على سواء ، ولا تختص بالغائب كاللام[9]، وقد جاء في المتكلم قليلاً ، وذلك قولهم : « لا أَرَيَنَّكَ ههنا » ؛ لأن المنهي في الحقيقة المخاطب أي : لا تكن ههنا حتى لا أراك . هذا آخر ما يجزم واحداً .

[جوازم الفعلين]

قوله : (**وكَلِمُ المُجَازَاةِ**) هذه التي[10] تجزم اثنين .

---

(١) في (ش) : هو .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٤.

(٤) رواه البخاري معلقاً في الصلاة ، باب وجوب الصلاة في الثياب ،بلفظ: « يزه ولو بشوكة » ، وقال: في إسناده نظر . ورواه بألفاظ متقاربة منه أحمد في السند (١٦٥٢٥) ، وأبو داود في سننه في الصلاة ، باب في الرجل يصلي في قميص واحد (٦٣٢) ، والنسائي في القبلة ، باب الصلاة في قميص واحد (٧٦٤) ، ولفظ الخالدي هذا في الإنصاف ٥٢٥/٢ و شرح الرضي ٨٨/٤.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وشرح الرضي ٨٨/٤ ، وشرح التصريح٥١/١، ٣٩٥/٢، والخزانة ١٥/٩ .
والشاهد فيه : « لتقم » على أن أمر المخاطب جاء فيه اللام ، وهو في الشعر أكثر منه في النثر .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢، وشرح الرضي ٨٨/٤.

(٧) في (ش) : في النهي .

(٨) في (ش) : في النهي .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

قوله: (**تَدْخُلُ عَلَى فِعْلَينِ لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ ، ومُسَبَّبِيَّةِ الثَّاني ، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاء**).][1]

اعلم أنَّ « إنْ » أم الكلمات الشرطية الجازمة[2] ؛ ولهذا يوقف عليها في الشعر قال[3]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالتْ وإنْ

ويحذف[4] في السعة شرطها وحده إذا كان منفياً[5] بـــ « لا » نحو: « ائتني و إلاَّ أضربْك » أي : و إلاَّ تأتني أضربك .

وعند الكوفيين[6] تجئ « إنْ » بمعنى « إذ » ، وحملوا عليه قوله تعـــالى : ﴿إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [7] ، وقوله : ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [8] ؛ لأن « إنْ » مفيدة للشك تعالى الله عنه .

قال نجم الدين : « والجواب: أنَّ « إنْ » لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعهـــا ، وعـــدم وقوعها، لا للشك . ولو سلَّمنا ذلك قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلـــوقين . وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ؛ لضرب من التأويل كقوله تعالى:﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[9] لَمَّـــا كانوا في صورة [10] من يُرْتَجى منهم ذلك »[11].

قوله : (**ومَهْمَا**) اختلف فيه . قال بعضهم[12]: هي كلمة غير مركبة على وزن «فَعْلَى». وقال الخليل[13] هي « ما » ألحقت بها « ما » ، ثم استكره تتابع المثلين ، فأبدل ألف «مـــا» الأولى

---

(١) هذه نهاية السقط من (غ) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٣/٣: « وزعم الخليل أنَّ « إنْ » هي أم حروف الجزاء ، فسألته :لِمَ قلتَ ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(٣) سبق تخريجه ص ٩ .

(٤) في (غ) : تحذف .

(٥) في (غ) : مبنياً .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٣٢ ، واللباب ٢/ ٥٢ ، وشرح الرضي ٤/ ٩٠ .

(٧) البقرة : ٢٣ .

(٨) البقرة : ٩١ .

(٩) البقرة : ٢١ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٩٠/٤.

(١٢) ينظر : اللباب للعكبري ٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٧ ، وشرح الرضي ٩٠/٤ ،والارتشاف ١٨٦٣/٤.

(١٣) ينظر : الكتاب ٤٣٣/١ ، والعلل في النحو للوراق ٢٧٨ ، واللباب ٥٣/٢ ، وشـــرح المفصـــل ٤٢/٧ ، وشـــرح التسهيل ٣٨٨/٣ ، وشرح الرضي ٩٠/٤ .

هاء؛ لتجانسها في الهمس . قال نجم الدين : « وقول الخليل قريب » . وقال الزجاج [1] : [هي مركبة من « مَهْ » بمعنى : كُفَّ ، و« ما » الشرطية . وفيه بُعْد . قال نجم الدين : « ويقوي قول الزجاج][2] حكاية الكوفي عن العرب « مَهْمَنْ »[3] في أدوات الشرط قال[4] :

أمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِهِ أقَاوِيلَ هَذا النَّاسِ مَا قَالَ يَنْدَمِ

وهذا لو ثبت دليل قوي »[5] .

و« مهما » اسم بدليل رجوع الضمير إليه قال تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ ﴾[6]، وقال الشاعر[7][8]: ومَهْمَا وَكِلْتَ إليهِ كَفَاهُ

وقد جاء « ما ، ومهما » ظرفي زمان ، تقول : « ما تجلسْ أجلسْ ، ومهما تجلسْ أجلسْ » أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وأمَّا (**إذْمَا**) فهو[9] عند سيبويه[10] حرف كـ « إنْ » . وقال السيرافي : « ما علمتُ أحداً من النحويين ذكر « إذما » غير سيبويه وأصحابه »[11] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن له ٣٦٩/٢،والعلل في النحو للوراق ٢٧٨ ، واللباب ٥٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٨/٣ ، وشرح الرضي ٩٠/٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٣/٧ ، وقال : وهذا يقوي القول الثالث .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٨٥/٥، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥، وشرح المفصل٨/٤ ، وشرح الرضي ٩٠/٤ ، والخزانة ١٧/٩ .
والشاهد فيه « مهمن » حيث حكى الكوفيون عن العرب مجيء « مهمن » بمعنى « مَنْ » .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٩٠/٤ــ ٩١ .

(٦) الأعراف : ١٣٢ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٣٠/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٧/٣ ، والشعر والشعراء ٦٦٤/٢ ، وفي خزانة الأدب للمتنخل وذي الأصبع العدواني ٢٧/٩ ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤٣/٧، وشرح الرضي ٩٢/٤ .
وصدره : إذا سُدْتُهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً .
الشاهد فيه : « مهما . . كفاه » على أن « مهما » اسم بدليل رجوع الضمير إليه ، وهو الهاء من « كفاه » ،والضمير لا يرجع إلا إلى الاسم .

(٩) في (غ) : فهي .

(١٠) ينظر : الكتاب٥٦،٥٧/٣ ، وهو قول الوراق في العلل في النحو ٢٨٠ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٧ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٩٨/٢ ، مع التصريح .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٩٢/٤ .

واستشهد سيبويه بقوله [1] :

إذ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقاً عَلَيْكَ إذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

[يا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ ومَنْ مَشَى فَوْقَ التُّرَابِ إذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ] [2]

أي : قولاً حقاً . والمراد بالمجلس : أهله ، وبقوله[3] :

إذْ مَا تَرَيْنِي اليومَ أَزْجِيْ ضَعِيْنَتِي أُصَعِّدُ سَيْراً فِي البِلادِ وأُفْرِعُ

وقال المبرد[4] : « إذما » باقية على اسميتها .

وأما (**حَيْثُمَا**) فـ « ما » فيها كافة لـ « حيث » عن الإضافة ، لا زائدة كما في: « متى ما » ؛ لأن « حيث » كانت لازمةً للإضافة متعينة بسبب المضاف إليه ، فكفَّتها عن طلب الإضافة لتصير مبهمة مثل كلمات الشرط .

والشرط في هذه الأسماء كالشرط في « إنْ » في احتمال الوجود و العدم .

وقد سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم مع عمومها معنى « إنْ » ؛ إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في « مَنْ ضربتَ ضربتُ » : إنْ ضربت زيداً ، وإنْ ضربت بكراً – إلى ما لا يتناهى – ضربتُ » ، وكذا « ما ، ومتى » وسائر أخواتهما[5] .

وأما الكلام على « منْ ، وما ، وأي ، وأنى[6] فقد[7] تقدم[8] . وكذا على «كيف»[9] .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ٥٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، والخزانة ٣٠/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٣١/١ ، وشرح الرضي ٩٢/٤ .
والشاهد فيه : « إذما » حيث ذهب سيبويه على أنها شرطية .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن هَمَّام السلولي في الكتاب ٥٧/٣، والأزهية ٩٨، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، ٧/٩ ، والخزانة ٣٤/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٩ ، وشرح الرضي ٩٢/٤ .
والشاهد فيه : « إذما » لما تقدم قبله .

(٤) تابع الخالدي الرضي في نسبة هذا الرأي للمبرد ، مع أنه قال في المقتضب ٤٦/٢ : « ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ و إذما ». وقد نسب إلى المبرد هذا القول أيضا أعني: بقاءه على الاسمية ابن مالك في شرحه لكافيته وابن هشام في المغني ١٢٠ ، وخالد الأزهري في شرح التصريح ٣٩٨/٢ ، وصلاح بن علي في النجم الثاقب ٩٥٦/٢ .

(٥) في (غ) : أخواتها .

(٦) زيادة من (ش) . وفي (غ) : وأيان ومتى .

(٧) في (غ) : (فقدم) بدل (فقد تقدم) .

(٨) ينظر : ص ٤٦٦ــ ٤٧٤ .

(٩) في (ش) : كيفما . وينظر : ص ٥٢٨.

والبصريون[1] لا يجزمون بـــ « كيفما » . ويجزم بها الكوفيون[2] .

وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء ،// فقال السيرافي[3] : « إن ا لعامل فيهمـــا [4] **أ/١٠٤**
كلمة الشرط ؛ لاقتضائها للفعلين اقتضاءً واحداً ، فهي كالابتداء العامل في الجزءين » .

وذهب الخليل[5] والمبرد[6] إلى أنَّ كلمة الشرط تعمل في الشرط ، وهما معا[7] تعملان[8] في الجزاء لارتباطهما معاً، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين[9]. وعن[10] الأخفش[11]: إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده . وقال الكوفيون [12] : الشرط مجـــزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالجوار. وقال المازني : « الشرط والجزاء مبنيان »[13] .

---

(١) البصريون لا يجازون بـــ « كيف » كما جوزي بـــ « أين » لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسماً ولا يخبر عنها فلا يقال : كيف في الدار كما يقول : من في الدار . إلى غير ذلك من الأسباب .
ينظر : الإنصاف ٦٤٣/٢ ، واللباب ٢/ ٦٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى بـــ « متى » وما أشبهها من كلمات المجازاة ؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، فـــ « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين »سؤال عن المكان ، و« متى » عن الزمان ومعناها كمعنى هذه الكلمات .
ينظر : الإنصاف ٦٤٣/٢ ، واللباب ٦٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧١ ، ٢٧٢ ، .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٢/٧ : « والذي عليه الأكثرون أنَّ « إنْ » هي العاملة في الشرط وجوابه ؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط ، فكانت هي العاملة في الجزاء إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط .
وينظر : العلل في النحو ٢٨٠ ، والإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥١/٢ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ .

(٤) في (غ) : فيه .

(٥) ينظر : الكتاب ٦٣/٣ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤٩/٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : يعملان .

(٩) قال في الإنصاف ٦٠٨/٢ : « غير أن هذا القول . . . لا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و« إنْ » له تأثير في العمل في الفعل فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له » .

(١٠) في (غ) : عند .

(١١) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥١/٢ ،وشرح الرضي٩٥/٤، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ ، الهمع ٤٦٠/٢ ، اختيار ابن مالك في التسهيل ٣٩٧/٣ .

(١٢) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ ،والهمع ٤٦١/٢ .

(١٣) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥٠/٢ ، وشـــرح المفصـــل ٤٢/٧ ، وشـــرح الرضـــي ٩٥/٤ ، وشـــرح التصريح ٤٠٠/٢ ، والهمع ٤٦١/٢ . قال ابن يعيش : في شرح المفصل ٤٢/٧: « وهذا القول ظاهر الفســـاد،وبأدنى تأمل يضح؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول « إنْ » عليه لوجب له البناء بدخول النواصب » .

وقد تدخل « إنْ » اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل نحو : « إنْ زيدٌ ضرب، وإن زيداً ضربتَ » . وكذا « لو» نحو[1] :﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾[2] بخلاف سائر كلمات الشرط فإنه لا يجوز فيها ذلك إلا في الضرورة قال[3]:

فَمَتَى وَاغِــلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّــو ... هُ وَيُعْطَفْ عَلَيْهِ كَــأْسُ السَّــاقِيْ

وقال[4] :

أَيْنَــمَا الرِّيْــحُ تُمَيِّلْــهَا تَمِــلْ

وقال[5] :

وَمَنْ نَحْنُ نُؤَمِنْهُ يَبِتْ وهُوَ آمِنٌ

وإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو : « متى زيد خارج » .

والفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي : « إنْ » وما تضمن معناها من الأسماء يكــون ماضياً سواء كان الاسم مرفوعاً ، أو منصوباً . وقد يكون مضارعاً في الشذوذ كقوله :

أَيْنَــمَا الرِّيْــحُ تُمَيِّلْــهَا تَمِــلْ

وقوله[6] :

---

(١) سقط من (أ) : (لو نحو) .

(٢) الإسراء : ١٠٠ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانــه ١٥٦ ، والكتــاب ٣/ ١١٣، والإنصــاف ٦١٧/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وشرح الرضي ٩٦/٤ .
و الواغل : الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يدع إليها .
والشاهد فيه : « فمتى واغل يزرهم » حيث فصل اضطراراً بين « متى » ومجزومه فعل الشرط بـــ « واغل » ، فـــ «واغل» فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، أي : متى يزرهم واغل يزرهم .

(٤) البيت من الرمل ، وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٦١٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ،وشرح الرضي ٩٦/٤ .
وصدره : صَعْدَةٌ نَابِتةٌ في حَائِرٍ .
والشاهد فيه : « أينما الريح تميلها » لما تقدم قبله .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لهشام المري في الكتاب ٢١٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه٧٨/٢ ، والخزانة ٤٠/٩ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٦١٩/٢ ، وشرح الرضي ٩٦/٤ ، والمقتضب ٧٥/٢ .
وعجزه : ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسَ مِنَّا مُفَزَّعَا .
والشاهد فيه : « ومن نحن نؤمنه » لما قبله .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن عنمة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٤١ ، والخزانة ٤٤/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ١١٠/١ ، وشرح الرضي ٩٧/٤ . =

يُثْنِيْ عَلَيْكَ وأنتَ أهْــلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إنْ هُــوَ يَسْتَزِدْكَ مَــزِيْدُ

فإن كان الاسم مرفوعاً فهو عند جمهور[١] البصريين[٢] فاعل لفعل محذوف ، ولا يجــوز كونه مبتدأ . وما حكى الكوفيون في الشاذ[٣] :

إنْ مُنْفِــسٌ أهْــلَكْــتُهُ

فهو عندهم أيضا مرفوع بمقدر مبني للمفعول . وذهب بعض الكوفيين[٤] أن رفعه بالابتداء لكــن يجب كون خبره فعلاً ، ونقل عن الأخفش أنه مبتدأ [٥] .

وإن كان ذلك الاسم[٦] منصوباً ، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره ، أو متعلقه فهو منصوب بمقدر على شريطة التفسير . وعند الكوفيين بالفعل الظاهر[٧] .

وإن لم يشتغل الفعل فعند الكوفيين هو منصوب بالفعل المتأخر ، وعند البصريين بالمقــدَّر والمفسَّر بذلك المتأخر ؛ وذلك لما ثبت عندهم من[٨] طلب كلمة الشرط للفعل ، حــتى لم يجــز الفصل بينهما في غير « إنْ » لكونها أم الباب ، و لم يجز أن تدخل على اسمٍ لا فعل بعده[٩] .

و لا يجوز عند البصريين[١٠] تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو: «زيداً إنْ تضرب يضربك » ، وكذا مفعول الجزاء ، فلا يجوز : « زيداً إنْ جئتني أضربْ » بالجزم ، بــل تقــول : « أضربُ» مرفوعاً ؛ ليكون الشرط متوسطاً ، و« زيداً أضربُ » دالاً على جزائه أي : « إن جئتني فزيداً أضربُ » . والكوفيون[١١] جوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط . قالوا لأن

= والشاهد فيه : « إن يستزدك » على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعاً شاذ ، وحقه أن يكون ماضياً ، سواء كان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط .

(١) في (غ) : جميع .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦١٦/٢ ، واللباب ٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٩/٩ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٠.

(٤) نسبه في الإنصاف ٦١٦/٢ إلى الأخفش . وانظر : اللباب ٥٧/٢ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٩٨/٤ .

(٦) في (غ) : (الفعل) بدل (الاسم) .

(٧) تنظر هذه المسألة في : الإنصاف ٨٢/١ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) تنظر هذه المسألة في : شرح الرضي ٩٨/٤ .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٠/٤ .

(١١) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٠/٤ .

حق الجواب التقديم فنحو : « إنْ تضربْ أضربْ » أصله عندهم : « أضربُ إنْ تضربْ » فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار . واحتجوا بقوله[1]

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصْرَعُ

رفع الجواب مراعاة لأصله من التقديم . والجواب : أنَّا لا نسلم أن مرتبة الجزاء التقديم ؛ لأنه لازم ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم ، وقوله : « تصرعُ » ضرورة .

وأما تقديم منصوب الشرط على أداته فأجازه الكسائي دون الفراء[2] .

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ؛ لأن للشرط صدر الكلام ، بل هو دال عليه، وكالعوض عنه[3] . وقال الكوفيون[4] والمبرد[5]: هو جواب في اللفظ لا ينجزم ، ولا يكون بالفاء لتقدمه نحو : « أضربُ إنْ ضربتني » فـ « أضربُ » جواب من حيث المعنى اتفاقاً .

فعلى هذا لا يظهر مع هذا المقدَّم[6] جواب آخر للشرط ، بل هذا المذكور يغني عنه .

قال نجم الدين : « وإذا دخل الواو على « إنْ » المدلول على جوابها بما تقدم ، ولا// تدخل **١٠٤/ ب** إلا إذا كان ضدُّ ذلك الشرط المذكور أولى بذلك المقدَّم الذي هو كالعوض عن الجزاء عن[7] ذلك الشرط نحو قوله : « أكرمُهُ وإن شتمني[8] » ، فالشتم بعيد من إكرام الشاتم ، وضدُّه وهو المدح أولى بالإكرام وأنسب . وكذا في نحو: « اطلبوا العلم ولو بالصين »[9] فالظاهر أن الواو اعتراضية،

---

(١) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، وشرح الرضي٤/ ١٠١ ، والخزانة ٥٠/٩ .
والشاهد فيه : « إن يصرع . . . تصرع » على أن الكوفيين استدلوا به على أن رتبة الجزاء التقدم ، فرفع « تصرع » مراعاة لأصله ، ولو كان رتبته التأخير لجزم .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ ، وهمع الهوامع ٤٥٦/٢ .

(٣) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٨٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٣ ، شرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٣/٣ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٦) في (غ) المتقدم .

(٧) في (غ) : من .

(٨) في (ش) : تشتمني .

(٩) تقدم تخريجه ص ١٩٧.

ونعني بالجملة الاعتراضية : ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى ، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات نحو قوله[1] :

فأنْتِ طَـــلاقٌ ـــ والطَّلاقُ أَلِيَّةٌ ـــ ثَـــلاثٌ ومَنْ يَخْـــرِقْ أعَـــقُّ وأظْـــلَمُ

وقوله [2] :

يَرَى كُلَّ[3] مَا فِيْهَا ـــ وَحَاشَاكَ ـــ فَانِيَا

وقوله [4] :

أقْســـمُ باللـــهِ و آلائِـــــهِ والمَـــرْءُ عَـــمَّا قَـــالَ مَسْـــئُولُ

إنَّ عَـــليَّ بنَ أبي طَـــالبٍ عَلَى الهُـــدَى والحَـــقِّ مَجْبُـــولُ

وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام[5] : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، فتقـــول في الأول : « زيدٌ – وإن كان غنياً – بخيلٌ » ، وفي الثاني : « زيدٌ بخيلٌ وإن كان غنياً » ، فجواب الشرط مدلول الكلام ، أي: إن كان غنياً فهو بخيل فكيف إذا افتقر ، والجملة كـــالعوض عـــن الجواب المقدر ، ولو أظهرته لم تذكر هذه الجملة الظاهرة ، و لم تذكر الواو الاعتراضي ؛ لأنـــه لا يؤتى به إلا في صدر جملة متوسطة أو متأخرة »[6].

وقال الجنَزي[7]:« هو واو عطف،و المعطوف عليه محذوف،وهو ضد الشرط المذكور الذي هو أولى[8] بالجزاء المذكور»[9] . فالتقدير عنده : زيد إنْ لم يكن غنياً وإن كان غنياً فهو بخيل .

---

(١) البيت من الطويل : وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٢/١ ، وشرح الرضي ١٠٤/٤، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١ ، والخزانة ٥٧/٩ ، ٤٢٤/٣ .

والشاهد فيه : « والطلاق ألية » على أنها جملة اعتراضية وقعت بين المصدر وهو الطلاق وبين عدده وهو ثلاث .

(٢) البيت من الطويل لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٤٢٧/٤ ، والخزانة ٥٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٠٤/٤ . وصدره : وتحتقرُ الدنيا احتقارَ مجرِّب .

والشاهد فيه : « وحاشاك » فهي جملة اعتراضية وقعت بين مفعولي « يرى » أولهما : « كل » وثانيهما : « فانيا » .

(٣) في (ش) : من .

(٤) البيت من السريع ، وهو للسيد الحميري في الأغاني ٢٦٧/٧.

(٥) رواه بهذا اللفظ الترمذي في سننه برقم (٣٦١٨) ، في المناقب ، باب رقم ٣، وقال : « هذا حديث حسن » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٠٣/٤ ، ١٠٤ .

(٧) أبو حفص عمر بن عثمان بن شعيب الجتري ، قال السمعاني : أحد أئمة الأدب ، وله باع طويل في الشعر والنحو ، ورد بغداد وأقام بها مدة ، قرأ على أبي المظفر الأبيوردي ، مات سنة ٥٥٠هـــ بمرو . ينظر : معجم الأدباء ٤٦٦/٤، ومعجم البلدان ١٧٢/٢،وبغية الوعاة ٢٢١/٢.

(٨) في (ش) و (غ) : الأولى .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٠٤/٤.

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة ، يقال : « إنْ أتيتني أكرمْك » فتقول : « وأنا إن أتيتني » . وكذا في « لو » قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [1] . وإذا حذف الجواب فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط ، بل يكون ماضياً[2] لفظاً أو معنى نحو : « إن لم أفعل » حتى لا تعمل أداة الشرط في الشرط كما لا تعمل في الجزاء .

قوله : (**فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ ، أَو الأَوَّلُ [فَالجَزْمُ]**[3]) يعني: أو كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً أو غيره نحو : « إنْ تزرني زرتك » ، أو : « فأنت مكرم » .

فإن كان مضارعين أي : الشرط والجزاء فهما مجزومان لا غير نحو : « إن تزرني أزرك » . وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو : « إن ضربتَ ضربتُ » . وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم ، وهو قليل لم يجيء في الكتاب العزيز ، وقال بعضهم : لا يجيء[4] إلا في ضرورة الشعر[5] قال[6] :

مَنْ يَكِدْنِيْ بِسَيّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وفي العكس يجوز الوجهان الرفع[7] ، قال[8]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائبٌ مَالِيْ ولا حَرَمُ

والجزم نحو : « إن أتيتني آتك » .

والأجود كونهما مضارعين تطبيقاً للفظ بالمعنى ، ثم ماضيين لفظاً نحو : « إن[9] ضربتني ضربتك » ، أو ماضيين معنى نحو : « إن لم تضربني لم أضربك » ، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر

---

(١) الرعد : ٣١ .

(٢) في (غ) : (مكنياً) بدل (ماضياً) .

(٣) زيادة من الكافية ١٩٩ .

(٤) في (غ) : لم .

(٥) وهو اختيار أبي حيان في الارتشاف ١٨٨٦/٤.

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦٠٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٥٨٩ ، والخزانة ٧٩/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣ ، والرضي ١١٢/٤.
والشاهد فيه : « من يكدني كنت » فقد جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً ، والجزاء ماضياً . وهذا خاص بالشعر عند بعضهم ،وحكم بجوازه ابن مالك لثبوته في كلام الفصحاء قال ﷺ : « من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . ينظر : شرح التسهيل ٤٠٨/٣ .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لزهير في ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣،والمقتضب ٧٠/٢، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، والوافية شرح الكافية ٢٧١ ، والموشح ٢٣٩ ، وشرح التصريح ٤٠٢/٢، والهمع ٤٥٩/٢ .

(٩) سقطت من (ش) .

معنى نحو : « إن ضربتني لم أضربك ، وإن لم تضربني ضربتك » ، ثم الأول ماضياً والثاني مضارعاً كقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ ﴾ [١] . وعكسه أضعف الوجوه[٢] نحو : « إن تزرني زرتك »[٣] .

ويجوز تخالف الشرط و معطوفه مضياً واستقبالاً نحو « إن زرتني وتكرمني » ، و« إن تزرني وأكرمتني » . والأولى التوافق كالشرط والجزاء . وكذا الجزاء نحو: « إن زرتني أكرمتك وأعطك » و« إن زرتني أكرمك[٤] وأعطيتك » .

وإذا[٥] تكرر فعل بعد[٦] الشرط مما يجوز حذفه فإن اتفقا لفظاً ومعنى نحو :« إن تزرني تزرْني أحسن إليك » فيجب جزمه لكونه تأكيداً [٧] لفظياً . وإن اختلفا لفظاً ومعنى نحو: « إن تأتني تسألُ أحسن إليك »[٨] قال[٩] :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقَدِ

يجب رفعه حالاً . وإن جاز // أن يكون مفعول الشرط بتقدير « أنْ » كان محله النصب على **أ/١٠٥** المفعولية نحو: « إن تأمرني أذهبُ أعطك[١٠] » أي[١١]: « تأمرني بأن أذهبَ » .

وإن اتفقا معنى لا لفظاً نحو قول الشاعر[١٢] :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمُمْ بِنَا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

فـ[١٣] « تلمم » بدل من الشرط ، وهو قوله : « تأتنا» ، فهو بدل من الأول .

---

(١) هود : ١٥ .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١١٢/٤، ١١٣، والارتشاف ١٨٨٧/٤.
(٤) في (غ) : أكرمتك .
(٥) في (ش) : إن .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) في (ش) : توكيداً ، وفي (غ) : توكيد .
(٨) زيادة من (ش) .
(٩) سبق تخريجه ص ٥٢٧ .
(١٠) في (ش) أطعك .
(١١) في (غ) : أي : إن تأمرني .
(١٢) سبق تخريجه ص ٥٢٧ .
(١٣) زيادة من (ش) و (غ) .

وإن اتفقا لفظاً لا معنى[1] نحو : « إن تضربني تضرب » أي : تسير ، فحكمه حكم المختلفين لفظاً ومعنى .

وكذا إن جاء الفعل بعد الجواب كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ ﴾[2][3] .

وإن جاء مع المتوسط فاء ، أو واو[4] ، أو« ثم » فالوجه الجزم ، ولك النصب مع الواو والفاء ، وكذا في الفعل المتأخر[5] . [وينضاف إلى ذلك في المتأخر][6] جواز استئنافه نحو: « إن تقم آتك فأحسنُ إليك ، أو وأحسنُ إليك » ، فيكون النصب على السببية ، والجمعية ، والجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف أي : فأنا أحسن إليك[7] .

قوله : (**وإنْ كَانَ الثَّانِي فَالوَجْهَانِ**) .

يعني : وإن كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ، ففي ذلك الجزاء وجهان : الرفع والجزم كما مر. والجزم أكثر[8]، وعند الكوفيين يجب الرفع[9] .

---

(١) في (غ) معنى لا لفظاً .

(٢) الفرقان ٦٨ .

(٣) قرأ أبو بكر شعبة وابن عامر : « يضاعف » بالرفع غير أن ابن عامر يحذف الألف منه ، ويشدد على أصله . وقرأه الباقون بالجزم ، غير أن ابن كثير يحذف الألف منه . فمن رفع فعلى وجهين: الاستئناف ، أو أن يكون على المعنى ، كأن قائلاً قال : ما لُقيُّ الأثام ؟ فقيل : يضاعف له العذاب . ومن جزم فعلى البدل . ينظر : الاختيار في القراءات ، والعنوان في القراءات ، والتحبير في القراءات ، وتفسير الطبري ٤١٨/٩، والكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ٤٤٦/٢، وتفسير البغوي ٣٧٧/٣، وإملاء العكبري ٤٦١، وجامع القرطبي ٥٢/١٣.

(٤) في (ش) و(غ) : واو أو فاء .

(٥) في (ش) للمتأخر .

(٦) مابين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) ينظر :شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٢/٣، وشرح الرضي ١١٤/٤، والارتشاف ١٨٧٦/٤.

(٩) ينظر : شرح الرضي ١١٤/٤ .

[ربط جواب الشرط بالفاء]

قوله : (**وإذَا**[1] **كَانَ الجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيرِ « قَدْ » لَفْظاً ، أو تَقْدِيْراً لَمْ تَجُزِ الفَاءُ . [وإنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبَتاً أو مَنْفِيّاً بـ« لا » فالوجهان ، و إلاَّ فالفَاءُ]** [2]) . إلى آخره [3].

اعلم أن أداة الشرط لشدة طلبها للأفعال لا يكون شرطها إلا فعلاً غير مصدَّر بشيء من الحروف إلاَّ « لا» و « لم » ؛ لأن « لا » كثيرة الاستعمال ، و « لم » كالجزء من الفعل لقلبها المضارع ماضياً ونفيه فلا تقول : « إنْ ستفعل » ، و « إن لن تفعل » و « إن ما تفعل » و « إن قد فعلت » ، و « إن قد تفعل » ، و « إن ما فعلت » .

ولا يكون الشرط جملة طلبية ، ولا إنشائية ؛ لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الجزء[4] الذي يليها مفروض الصدق ، إمَّا في الماضي نحو : « لو زرتني أكرمتك » ، أو في المستقبل نحو: « إن تزرني[5] أكرمتك » .

وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروض الصدق ، بل هو مترتب على أمر مفروض ، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية نحو : « إن لقيت زيداً فأكرمه » ، و « إن [دخلت الدار فأنت حر » . ويجوز وقوعه اسمية وفعلية مصدَّرًا بأي حرف كان .

فإن كان الجزاء مما] [6] يصلح أن يقع شرطاً ، فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط ؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه . وإن لم يصلح له فلا بد من رابط [7] بينهما ، وأولى الأشياء به الفاء لخفته لفظاً[8] ، ومناسبته للجزاء معنى[9] ؛ لأن معناه التعقيب ، والجزاء متعقب للشرط .

وأما « إذا » الفجائية فاستعمالها أقل لثقل لفظها ، وبعد مناسبة معناها لمعنى الجزاء .

---

(١) في (ش) : وإن .
(٢) زيادة من الكافية ١٩٩ .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) في (غ) الجزاء .
(٥) في (غ) : زرتني .
(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٧) في (ش) : رابطة .
(٨) زيادة من (ش) .
(٩) زيادة من (ش) .

فإن كان الجزاء جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء . وكذا إن كانت جملة اسمية ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [1] فلتقدير القسم كما يجيء . ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[2] بتقدير القسم . ويجوز أن تكون « إذا » لمجرد الظرف من دون ملاحظة معنى الشرط ، كما لا يلاحظ في قوله تعالى[3] : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى[5] : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [6] .

وقد تحذف الفاء في الضرورة ، قال[7] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ] [8] .

وروى[9] : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وأجاز الكوفيون[10] [11]حذف العلامة اختياراً مستدلين[12] بقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [13] على قراءة الرفع في الشاذ[14] .

---

(١) الأنعام : ١٢١ .

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) الشورى : ٣٩ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) الشورى : ٣٧ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه٨٩/٢ ،وله أو لعبد الرحمن بن حسان في شرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٧٢/٢ ، ولسان العرب (بجل) ،ومغني اللبيب ٨٠ ،وشرح التصريح ٤٠٦/٢ ، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ ، وبلا نسبة في الكتاب ١١٤/٣ ، والعلل في النحو٢٨٢ ، وسر الصناعة ٢٦٤/١ ،والمحتسب ١٩٣/١، واللباب ٥٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٩ ، وشرح الرضي ١١٦/٤ ، والارتشاف١٨٧٢/٤.
والشاهد فيه : « الله يشكرها » حيث حذفت الفاء الرابطة من جواب الشرط للضرورة أي : فالله يشكرها .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١١٦/٤ ،والارتشاف ١٨٧٢/٤، والخزانة ٥٢/٩ ، وشرح التصريح ٤٠٦/٢ .

(١٠) في (ش) و (غ) : الكوفي .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١١٦/٤ ، والموشح ٢٤١ ، والنجم الثاقب ٣٣/٢ .

(١٢) في (ش) و (غ) : مستدلاً .

(١٣) النساء : ٧٨ .

(١٤) هي قراءة طلحة بن سليمان . ينظر : المحتسب ١٩٣/١، و شرح الرضي ١١٦/٤ .

وتجب الفاء في كل فعلية مصدرة بحرف سوى « لا ، و لم » في المضارع سواء كان المصدَّر بها ماضياً أو مضارعاً .

فتجب في الماضي المصدر بـ « قد » ظاهرة أو مقدرة نحو[1] :﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[2] ، و ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[3] . أو مصدر بـ « ما » أو[4] « لا » نحو : « إن زرتني فما أهنتك » ، و « إن زرتني// فلا ضربتك ، ولا شتمتك » . **١٠٥/ ب**

والمضارع مصدراً بـ « لن ، والسين وسوف ، وما » ؛ لأن[5] هذه الأشياء لا تقع شرطاً، فلا تقع جزاءاً إلا مع علامة الجزاء .

بقي الماضي غير المصدَّر[6] ، والمضارع غير المصدر ، والمضارع المصدر بـ «لا» و «لم» .

أما الماضي غير المصدر بـ « قد » ، والمضارع المصدر بـ « لم » فلا [7] تدخلهما الفاء أصلاً نحو : « إن ضربتني ضربتك » ، أو «لم أضربك » ؛ لأنهما يناسبان الشرط لفظاً ، ويتعلقان بكلمة الشرط معنى بانقلابهما إلى المستقبل ، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة .

وأما المضارع المجرد والمصدر بـ « لا » فيجوز فيهما الفاء وتركه . أما الفاء فلعدم ظهور تأثير كلمة الشرط فيهما؛ لصلوحهما للاستقبال قبل كلمة الشرط . وأما تركه فلتقدير تأثيرها[8] فيهما ؛ لأنهما كانا صالحين للحال و[9] الاستقبال ، فأداة الشرط خلصتهما[10] للاستقبال ، وهو نوع تأثير ، قال تعالى : ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴾[11]، وقال تعالى[12]: ﴿ فَمَن يُؤْمِنُ

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) يوسف : ٢٦ .

(٤) في (غ) : و .

(٥) سقط نونها من (غ) .

(٦) في (ش) : الغير المصدر .

(٧) في (غ) : فلم .

(٨) في (ش) تأثيرهما .

(٩) في (ش) : أو .

(١٠) في (غ) : خصتهما .

(١١) فاطر : ١٤ .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا [وَلَا رَهَقٗا] [1] ﴾ [2]، وقال تعالى في المثبت: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ أَلۡفٞ يَغۡلِبُواْ ﴾ [3]، وقال تعالى[4] : ﴿ وَمَنۡ [5] عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ ﴾ [6] . و[7]مذهب سيبويه[8] تقدير المبتدأ . وقال المبرد: « لا حاجة إليه »[9] .

وإن كان جواب الشرط مصدراً بهمزة الاستفهام ، وسواء كان اسمية أو فعلية لم تدخل الفاء كقولك : « إن أكرمتك أتكرمني » ، قال علي عليه السلام : « فإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون » [10] ، و[11] قال تعالى : ﴿ أَرَءَيۡتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝٣ أَلَمۡ يَعۡلَم [12] ﴾ [13] .

ويجوز حمل « هل » وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة قال تعالى : [﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغۡتَةً أَوۡ جَهۡرَةً هَلۡ يُهۡلَكُ ﴾ [14]، وقال تعالى : ﴿ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [15] ، ويجوز دخول الفاء قال تعالى :] [16] ﴿ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي [17] مِنۡهُ رَحۡمَةٗ فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [18] .

---

(١) سقطت من (ش) و في (غ) : ولا رهبا .
(٢) الجن : ١٣ .
(٣) الأنفال : ٦٦ .
(٤) سقطت من (ش) و (غ) .
(٥) في (أ) : فمن .
(٦) المائدة : ٩٥ .
(٧) سقطت الواو من (ش) و (غ) .
(٨) قال في الكتاب ٦٩/٣: « إن تأتني فأكرمُك ، أي : فأنا أكرمُك ، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه ؛ لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ » .
(٩) ينظر : المقتضب ٧٠/٢، ٧٢.
(١٠) ينظر : نهج البلاغة ٢٤٠ .
(١١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) العلق : ١٣ ، ١٤ .
(١٤) الأنعام : ٤٧ .
(١٥) الأنعام : ٤٦ .
(١٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(١٧) في (غ) وآتاني رحمة من عنده .
(١٨) هود : ٦٣ .

[ربط الجواب بـــ إذا الفجائية]

قوله : (**وتَجيءُ « إذَا » مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الفَاءِ**) بشرط ألاَّ تكون طلبية .

أراد الفجائية لمناسبة معناها لمعنى[1] الفاء ، قال تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [2] بمعـــنى : فهم يقنطون .

[جزم المضارع في جواب الطلب]

قوله : (**و «إنْ » مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الأَمْرِ ، والنَّهِي ، والاسْتِفْهَامِ ، والتَّمَنِّي والعَرْضِ**) .

اعلم أن كل ما تدخل[3] الفاء[4] في جوابه ، وتنصبه يصح أن يجاب بمضارع مجـــزوم إلا النفي ، تقول[5] : « قم أقم ، لا تقم أقم ، هل تقوم أقم ، ليتك تقوم أقم ، ألا تقوم أقم ، هـــلا تقوم أقم ، رزقك الله مالاً تنفق منه » ؛ لأن غيرَ النفي منها : طلبٌ ، والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر ؛ لأن كل كلام [6] لا بـــد فيه من حامل للمتكلم به[7] عليه ، وحامله على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه . فأما[8] الحامل على الكلام الطلبي فكون[9] المطلوب مقصود المتكلم ، إما لذاته أو لغيره . ومعنى كونـــه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله . وهذا – أعني [10] توقف غيره عليه – هـــو معنى الشرط[11] . فإذا ذكرت الطلب و لم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوَّز المخاطب

---

(١) في (ش) : معنى .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) في (ش) : يدخل .

(٤) في (غ) : على الفاء .

(٥) في (ش) : نحو .

(٦) في (غ) : (واحد) بدل (كلام) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) و (غ) : وأما .

(٩) في (غ) : لكون .

(١٠) في (غ) : على .

(١١) عند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة ، فهو جوابٌ لشرطٍ محذوف في الحقيقة ؛ لأن هذه الأشياء ـــ الأمر وما ذكر معه ـــ غير مفتقرة إلى جواب ، والكلام بها تام ألا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلب من المأمور فعلاً ، وهذا لا يقتضي جواباً . ولكن متى أتيت بجواب كان على تقدير شرط قبله، فإذا قلت : ائتني أكرمك، فتقديره: ائتني إن تأتني أكرمك . ينظر : شرح ابن يعيش ٤٨/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦/٢.

كون ذلك[1] المطلوب مقصوداً لنفسه أو لغيره ، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور[2] بعده ، فيكون معنى الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً .

وأما الخبر فإنه إذا وَرَدَ حمله السامع على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره .

واعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر نحو : « حسبك ، أو كفيُك ينم الناس » ، والأمر المقدر نحو : « الأسدَ الأسدَ تنج » .

قوله[3]: (**إذا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ**) .

أمَّا إذا قصد الاستئناف فالرفع نحو : « قم يدعوك » ، قال[4] :

وقَالَ رَائدُهُمْ ارْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرَئٍ يَجْرِيْ بِمقدارِ

أو الوصف نحو : ﴿ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ [5] على قراءة الرفع[6] ، أو الحال نحو : ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [7] ، و﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [8] // وجب الرفع . **١٠٦/أ**

وفي[9] نحو: « مُرْهُ يَحْفرها » يجوز الجزم على الجزاء ، و[10] الرفع على الاستئناف ، أو بحذف « أن » أي : بأن يحفرها . ويجوز في « ذره يقول » : الرفع على الاستئناف ، أو الحال ، و الجزم . وقوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبْ طَرِيقًا لَّهُمْ فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ ﴾ [11] إما حال ، أو قطع .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : المقدر .

(٣) في (غ) : وقوله .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأخطل وليس في ديوانه . ينظر : الكتاب ٩٦/٣ ، ومعاهد التنصيص ٢٧١/١ ، والخزانة ٩٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥١/٧ ، شرح الرضي ١٢٣/٤ ، والموشح ٢٤٢ .
والشاهد فيه : « نزولها » حيث رفعه على القطع والاستئناف .

(٥) مريم : ٥ — ٦ .

(٦) قرأه أبو عمرو والكسائي بالجزم ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٦ .

(٧) الأنعام : ٩١ .

(٨) المدثر : ٦ .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) أو .

(١١) طه : ٧٧ .

وأما قول[1] الشاعر[2] :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمُمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

فجزم « تلمم » على البدلية من « تأتنا » ؛ لأنه من جنسه بخلاف قولك : « إن تأتني تقرأُ أعطك » فالرفع واجب .

قوله : (**مِثْلُ** : « **أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ** ») هذا مثال [3] جواب الأمر .

قوله : (**و** « **لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ** ») هذا مثال جواب النهي .

قوله : (**وامْتَنَعَ** « **لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ** » **خِلاَفاً لِلْكِسَائي**) . يعني : أن الكسائي[4] يجوِّز عند قيام القرينة أن يُضمر بعد النفي المثبتُ ، وعلى العكس فيجوّز : « لا تكفر تدخل النار » [أي : إن تكفر تدخل النار] [5] كما يجوِّز : « لا تكفر تدخل الجنة » ، [ويجوِّز : « أسلم تدخل النار » أي : إن لا تسلم تدخل النار][6] .

وقال غيره : بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً[7] .

قال نجم الدين : « وما ذهب إليه الكسائي ليس ببعيد لو ساعده نقلٌ » [8] .

---

(١) في (ش) : و (غ) : قوله .

(٢) سبق تخريجه ٥٢٧ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٨/٣، وشرح الوافية ٣٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢، وشرح الرضي ١٢٦/٤، والوافية شرح الكافية ٢٧٣، والموشح ٢٤٢.

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٢٦/٤ .

[فعل الأمر]

قوله : (**مِثَالُ الأَمْرِ : صِيغَةٌ يُطْلَبُ بها الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ**) .

قال نجم الدين : « لو قال صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومه لكل ما تسميه النحاة أمر، فيدخل فيه[1] الدعاء نحو : « اللهم ارحم » ، و الشفاعة والإباحة نحو[2] : ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [3]، والتهديد نحو : ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [4]، وغير ذلك من محامل هذه الصيغة فجميع ذلك تسميه النحاة أمراً » [5] .

قوله : (**مِنَ الفَاعِلِ المُخَاطَبِ**) ليخرج نحو: « ليفعلْ زيد » ، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر ، بل يقال له : أمر الغائب ، وكذا يخرج : « لأفعلْ أنا » .

قوله : (**بِحَذْفِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ**) ليخرج نحو[6] :

لِتَقُمْ أنتَ يَا ابْنَ خَيْرَ قُرَيْشٍ [7]

وهو قليل ، وكذا القراءة الشاذة : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ [8] بالتاء [9] .

[حكمه]

قوله : (**وحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ المَجْزُومِ**) .

قال الكوفيون[10]: هو مجزوم بلام مقدرة كما قال حسان[11] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) الأعراف : ٣١ .

(٤) فصلت : ٤٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٢٧/٤ .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٠٥ .

(٨) يونس : ٥٨ .

(٩) وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب وغيرهما . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/٨ ، والكشاف ٣٣٦/٢ ، والمحتسب٣١٣/١.

(١٠) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وأسرار العربية ٣١٧ ،والمفصل ٣٢٩ ، واللباب ١٧/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، ٦٢ والإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٢٨/٤ .

(١١) سبق تخريجه ص ٧٠٤.

في أمر الغائب ، وإن كان شاذاً .

وقال البصريون[1]: هو مبني على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة ، والحرف ، والنون ؛ لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كالغائب، لكن حذف لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة ، فزال علة الإعراب ، فرجع إلى أصله من البناء ، وبقي آخره محذوفاً للوقف ، كما كان محذوفاً للجزم ، فحذفت الحركة في نحو : « اضرب » ، وحذف حرف العلة في نحو : « اغز ، وارم ، واخش » ، والنون في نحو « اضربا ، واضربوا ، واضربي » .

قوله : (**فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ**) . أي : بعد حرف المضارعة .

لا يخلو الحرف الذي بعد حرف المضارعة إما أن يكون متحركاً في الحال ، أو في الأصل ، أو ساكناً .

فإن كان متحركاً على أحد الوجهين لم يحتج إلى اجتلاب همزة الوصل ، بل يكتفي بذلك المتحرك [سواء كانت حركته أصلية كـ « دحرج ، وقاتل » ، أو منقولة إليه نحو: « قل ، وبع ، وخف » . ويعاد المتحرك][2] المحذوف[3] نحو: « أكْرِمْ ، وأعَدْ » من « أكرم يكرم ، وأعاد يعيد» وإنما حذفت همزة نحو: « أكرم » في مضارعه ؛ لئلا تجتمع الهمزتان في مضارع المتكلم ، فحذفت الثانية التي منها الاستثقال ، ثم حُمِل « يؤكرم ، ونؤكرم » عليه طرداً اللباب .

وإن كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والأصل معاً ، فلا بد من همزة الوصل فيما ليس برباعي نحو : « اضربْ ، واستخرجْ ، وانطلقْ » .

قوله : (**وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ**) .

يعني : باب « أَفْعَلَ » وحده ، فإنَّ[4] ما بعد حرف المضارعة فيه ساكن ، ولا يجتلب فيه همزة الوصل ، بل ترد همزة القطع المفتوحة المحذوفة التي كانت في ماضيه .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والمفصل ٣٢٩ ، واللباب ١٧/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، ٦٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٢٨/٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) أي: إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وكان قد حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة ، رددته لزوال العلة كـ « أكرم » من : « تكرم » .

(٤) في (غ) : فإنما ما .

قوله : ([**زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ**] [1] **مَضْمُومَةً إنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ . مَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ [مثل : « اقْتُلْ ، واضْرِبْ ، واعْلَمْ »]** [2]) .

اعلم أن حركة همزة الوصل الكسرة[3] سواء كانت في الأسماء ، أو في[4] الأفعال ، أو الحروف . ولا يعدل إلى غيرها إلا لعلة ؛ لأن الهمزة// اجتلبت ساكنة عند الجمهور[5] ، ثم لما **١٠٦/ ب** احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ؛ لأنه أعدل الحركات في الثقل والخفة .

وظاهر مذهب سيبويه[6] أنها اجتلبت متحركة بالكسر ؛ لأنا نحتاج إلى متحرك ؛ لسكون أول الكلمة . قال نجم الدين : « ومذهبه أقرب »[7] .

وإنما ضمت في نحو : « اقتل » إتباعاً واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة[8] ؛ لأن الحاجز غير حصين لسكونه .

وإذا بقي الأمر على حرف واحد فإن وصلته بكلام بعده فلا كلام ، وإن وقفت عليه فلابد من هاء السكت نحو : « قِه ، وعِه[9] ، وشِه ، ورَه » .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠١.

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠١.

(٣) في (غ) : الكسر .

(٤) زيادة من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر: شرح الرضي ٢٦٩/٢ طبعة دار الكتب العلمية ، والنجم الثاقب ٩٨٣/٢ .

(٦) قال في الكتاب ١٤٦/٤ : « واعلم أنَّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها : وذلك قولك : اقْتُلْ و استُضعف » .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦٩/٢ . طبعة دار الكتب العلمية .

(٨) في (غ) : من الضمة إلى الكسرة .

(٩) في (غ) : (ره) بدل (عه) .

[الفعل المبني للمجهول]

قوله : (**فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ**) .

أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله .

قوله : (**هو**[1] **ما**) جنس الحد . وقوله (**حُذِفَ فَاعِلُهُ**) فصل لغيره .

قوله : (**فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**) .

هذا عام في كل ماضي ثلاثي كـ « ضُرِبَ » ، أو مزيد فيه كـ « اسْتُخرِج ، وأُكرِم » ، أو رباعي مجرد كـ « دُحرِج » ، أو مزيد فيه كـ « تُدحرِج »[2] .

وغُيِّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول المقام بالفاعل ، واختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل ؛ لكونه أقل استعمالاً من المبني للفاعل .

قوله : (**ويُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ الهَمْزَةِ والثَّانِي مَعَ التَّاءِ**) .

اعلم أن كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر على ضمها ، وكسر ما قبل الآخر لالتَبَسَ عند الوقف المبنيُّ للمفعول بالأمر [لو قلت : « ألا استَخرجْ » مفتوح التاء ساكن الآخر للوقف لألبس بالأمر][3]، ولو لم يضم ما بعد التاء نحو : « تكلم ، وتجاهل ، و تدحرج » لالتبس في حال[4] الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك : « تُكلِّم ، وتُجاهَل ، وتُدحرَج » .

قوله : (**ومُعْتَلُّ العَيْنِ [الأَفْصَحُ : قِيْلَ ، وبِيْعَ ، وجاء الإشمام ، والواو]**[5]) .

يعني : ما اعتل عينه من ماضي الثلاثي نحو : « قال ، وباع » فيه ثلاث لغات[6]: « قيل ، وبيع » بإخلاص[7] الكسرة ، وهي أفصحها . وأصلهما[8]: « قُوِل ، وبُيِع » استثقلت الكسرة

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : كـ «يدحرج» .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٤٢/٤، والجمل للزجاجي ٧٦، واللباب للعكبري ٣٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٩٣/٣، وشرح الوافية ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ٦٢/٢ ، والارتشاف ١٣٤١/٣.

(٧) في (غ) : خالص .

(٨) في (غ) : وأصلها .

على حرف العلة فحذفت عند المصنف[1]، ولم تنقل ؛ إذ النقل إنما يكون إلى الساكن ، فبقي « قول[2] »، وبيع » ، فبعضهم يقلب الياء واواً ؛ لضمة ما قبلها فيقول : « قُول، وبُوع » ، قال:[3]

يَا لَيْتَ دَهْرًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وهي أقل اللغات . والأَولى قلب الضمة كسرة ، فيبقى « بيع » ؛ لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ؛ لأنه أخف ، ثم حمل عليه « قول » .

وعند الجزولي[4] لما استثقلت الكسرة على حرف العلة نُقلت إلى ما قبله[5] ؛ لأنها أخف من حركة ما قبله ، وقصدهم التخفيف ما أمكن فبقي « بيع ، وقول » فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها . قال نجم الدين:« وقول الجزولي أقرب »[6].

وأما اللغة الثالثة وهي الإشمام ، فهي فصيحة . وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسر[7] فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً . هذا هو[8] مراد النحاة والقراء بالإشمام ههنا . ذكره نجم الدين[9] . وليس كالإشمام حالة الوقف .

قال ابن الحاجب :« والغرض[10] بالإشمام : الإيذان بأن الأصل الضم[11] في أوائل هذه الحروف »[12] .

ثم اعلم أن العين إذا سقطت في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قامت قرينة

---

(١) ينظر : شرح الكافية له ٨٩٣/٣.

(٢) سقط لام « قول » من (غ) .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٠/٧ ، وشرح التسهيل ٦٢/٢ ومغني اللبيب (٧٣١) ، والنجم الثاقب ٩٨٧/٢ .
وصدره : ليت وهل ينفع شيئاً ليت .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٤، وشرح الرضي ١٣٢/٤ ، وهو قول العكبري في اللباب ٣٢٢/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٠/٧ .

(٥) في (ش) : قبلها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .

(٧) في (غ) : بكسرة .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .

(١٠) في (ش) : المراد .

(١١) كررها في (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ٨٩٣/٣.

جاز لك إخلاص الضم في الواوي[1] ، وإخلاص الكسر في اليائي . فيتم [2] في كل واحد منهما[3] الثلاث اللغات كما لو لم تسقط العين نحو : « عُدت يا مريض ، وبُعت يا عبد » . و إن لم تقم نحو: « بُعت ، وعِدت »[4] فلا بد في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفي اليائي من الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ، فلا يكون في كل واحد منها إلا لغتان . قال نجم الدين :« وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق[5]، بل يغتفر فيه[6] الالتباس لقلة وقوع مثله » [7] .

قوله : (**وَمَثْلُهُ بَابُ** « **اخْتِيرَ ، و انْقِيدَ** ») . يعني : أن بابي « افْتَعَل ، وانْفَعَل » معتلي العين[8] كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الثلاث[9] اللغات فيهما[10]؛ لمشاركتهما // له في العلة **١٠٧/أ** وهي الاستثقال[11] .

قوله : (**دُونَ** « **اسْتُخِيرَ ، وأُقِيمَ** ») . يعني : بابي « اسْتَفْعَل ، وأَفْعَل » معتلي العين[12]، لا يجيء فيهما[13] إلا إخلاص الكسرة ؛ لسكون ما قبل حرف العلة ، فلا بد من نقل الكسرة المستثقلة إليه .

واعلم أن شرط نقل حركة العين ألا يكون اللام حرف علة [14] ، فلا تنقل في نحو[15]: « طُوِيَ ، وأُقْوي ، واستُقْوِي ، وانْطُوِي[16] ، واجْتُوِيَ » ؛ لأنه لو أعلت العين في ماضي هذه

---

(١) في (غ) : الواو .
(٢) في (ش) : فتتم .
(٣) في (غ) : منها .
(٤) في (ش) : عدت وبعت .
(٥) في (غ) : النصب .
(٦) زيادة من (ش) و (غ) .
(٧) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .
(٨) مثل : اختار ، وانقاد .
(٩) في (ش) و (غ) : اللغات الثلاث .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٧/٤: « وإذا قلت : أُفْتُعِلَ وأُنفعل قلت : أُخْتِير ، وأُنقيد ، فتَعتلُّ من أُفْتُعِل ، فتحوِّل الكسرة على التاء كما قلت ذلك في : قيل ، فتجرى « تير ، وقيد » مجرى « قيل وبيع » في كل شيء » .
(١٢) مثل : استخار ، وأقام ، أصلهما : استَخْيَر ، وأقْوَم . ثم نقلت حركة العين لهما .
(١٣) في (غ) : فيها .
(١٤) سقطت من (غ) .
(١٥) سقطت من (غ) .
(١٦) سقطت من (غ) .

الأبواب لأعلت[1] في مضارعها بقلب العين ألفاً ، فكنت تقول : « يُقايُ ، ويُطايُ ، ويُستقايُ ، ويُنطايُ ، ويُجْتايُ » . ولا يُحتمل في الفعل لثقله ياءٌ مضمومة .

وكسرُ فاء « فُعِل » المدغم لغةٌ ، والضم أكثر نحو: «رِدَّ» ، وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ، لكن أقل من إشمام[2] فاء معتل العين[3] . وينفك الإدغام مع الضمير نحو: « رددت ، وسررت ».

وربما كُسر فاء « فُعِلَ » المبني للمفعول للتخفيف في الصحيح[4] تقول في « عُهِد » : « عِهِد »[5] .

قوله : (**وإنْ كَانَ مُضارعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**) .

ضم أول المضارع حملاً على ضم أول الماضي . وأمَّا فتح ما قبل آخره فلتعدل[6] الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي .

قوله : (**ومُعْتَلُّ العَيْنِ تُقْلَبُ فِيهِ أَلْفاً**) . أي : المضارع المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً نحو : « يقال ، ويباع » حملاً للمضارع على الماضي . ويعل في كل واحد منهما بما يليق به ، فكل ما له أصل معل إذا[7] انفتح عينه ، وسكن ما قبله ينقل الفتح إلى الساكن ، ويقلب ويقلب العين ألفاً نحو : « أقام ، واستقام » .

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال لازماً لبناء ما لم يسم فاعله نحو « جُنَّ ، وسُلَّ ، وزُكم ، و وُرِدَ ، وحُمَّ ، وفُئد ، ووُعك » . قال سيبويه : « لو أردت نسبتها إلى الله تعالى كان على «أفْعَل» نحو : « أجنه الله ، وأسله ، وأزكمه ، وأورده » أي : فعل الله به ذلك »[8] .

---

(١) في (غ) : لأعتلت .

(٢) في (غ) : إثماً .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٦٣/٢،وشرح الرضي ١٣٤/٤ ، والارتشاف ١٣٤٦/٣، وشفاء العليل ٤٢١/١.

(٤) أي : في الفعل الصحيح .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٣٤/٤، وشفاء العليل ٤٢١/١ .

(٦) في (ش) : فتعتدل .

(٧) في (ش) : (وانفتح) بدل (إذا) .

(٨) ينظر : الكتاب ٦٧/٤ .

[الفعل المتعدي وغير المتعدي] .

قوله : (**الْمُتَعَدِّي وغَيْرُ الْمُتَعَدِّي . فَالْمُتَعَدِّي : مَا يُتَوقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ لَهُ** [١]) .

قوله : (**متعلَّق**) هو مفتوح اللام[٢] .

قال نجم الدين : « وينبغي على ما حد أن يكون نحو[٣]: « قرُب ، وبَعُد ، وخرج » متعدياً؛ لتوقف فهمه على متعلَّق »[٤] ، ثم قال : « وله أن يلتزم كونه متعدياً لكن بحرف الجر . فنقول : إن نحو: « طال ، وظرف » هو اللازم فقط ؛ لأنه لا يتوقف فهمه على متعلق ، لكن ذلك خلاف اصطلاح القوم فإن قولهم: متعد على الإطلاق لا يقع إلا على المتعدي بنفسه ، ويقولون في المتعدي بحرف الجر: هو[٥] لازم متعد بحرف الجر »[٦] . قال نجم الدين : « ولا يَبْعد أن يرسم المتعدي بأنه : الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد »[٧] .

ومن الأفعال ما يتعدى مرة بنفسه ، ومرة بحرف الجر . ويتساوى الاستعمالان فيسمى متعدياً ولازماً نحو : « شكرتك ، وشكرت لك ، ونصحتك[٨] ونصحت لك » . قال نجم الدين : « والأَولى الحكم بزيادة اللام ، والحكم بتعدي هذه الأفعال مطلقاً ؛ إذ معناها مع اللام كمعناها بلا لام . وهي بلا لام متعدية إجماعاً ، فكذا تكون مع اللام ؛ لأن التعدي واللزوم بحسب المعنى ، فإن كان تعديه بنفسه قليلاً [نحو: « أقسمت الله تعالى[٩] » ، أو مختصاً بنوع من المفاعيل كاختصاص « دخلت » بالتعدي إلى الأمكنة فهو لازم حذف منه حرف الجر . وإن كان تعديه بحرف الجر قليلاً] [١٠] فهو متعدٍ ، والحرف زائد كقوله [١١] :

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) فقوله : (مَا يُتَوقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ لَهُ) أي : على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ، ويتوقف فهمه عليه .
ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/١٣٧ .

(٥) في (ش) و (غ) : هذا .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/١٣٧ .

(٧) ينظر : السابق ٤/١٣٧ .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) هو قطعة من بيت ، وهو : تلك الحرائرُ لا رباتُ أحمرَةٍ سُودِ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ =

يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[1] ، و ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[2] »[3].

ومحل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر النصب على المفعول به[4]؛ ولذا قد[5] يعطف على الموضع قال تعالى : ﴿ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[6] على قراءة النصب[7] ، ذكره نجم الدين[8] ، وبيت لبيد [9] :

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً ودُوْنَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

و لا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع « أنْ و أنَّ » بشرط تعين الجار ، فيحكم على موضعهما[10] بالنصب عند سيبويه[11].// وبالجر عند الخليل[12]، والكسائي[13]. **١٠٧/ ب**

= وهو من بحر البسيط ، وقد وقع في شعر شاعرين : أحدهما : الراعي النميري في ديوانه ١٢٢ ، وأدب الكاتب ٥٢١ ، ولسان العرب (سور) ، والخزانة ١٠٩/٩ . والثاني : للقتّال الكلابي في ديوانه ٥٣ ، والخزانة ١٠٩/٩ .
وبلا نسبة في المقتضب ٢٤٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١،وشرح الرضي ١٣٨/٤،شواهد المغني ٩١/١ .
والشاهد فيه : « يقرأن بالسور » حيث إن الباء زائدة في المفعول به .

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٣٨/٤ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) كررها في (غ) .

(٦) المائدة : ٦.

(٧) قرأه بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص . وقرأ الباقون بالخفض . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٨٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٦٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٣٧/٤ ، ١٣٨ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمقتضب ١٥٢/٤، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وشرح الرضي ١٣٨/٤ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢ ، والخزانة ٢٢١/٢ .
والشاهد فيه : « ودون » حيث إنها معطوفة على محل الجار والمجرور ، أعني « من دون » وكأنه قال : فإن لم تجد دون عدنان . . . ودون معد .

(١٠) في (ش) و (غ): موضعها .

(١١) قال في الكتاب ١٢٧/٣: « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم ... فإن حذفت اللام من أن فهو نصب هذا هو قول الخليل » . وصحح هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٢ .

(١٢) نسبه إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٢ ، و الرضي في شرحه١٣٨/٤ ، و صلاح بن علي في النجم الثاقب ٩٩٤/٢ ، والصواب ما نقلته قبل عن سيبويه . قال أبو حيان في الارتشاف ٢٠٩٠/٤: « ووهم ابن مالك ، وصاحب البسيط فنقلا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر » .

(١٣) ينظر : شرح التسهيل ١٨١/٢ ، وشرح الرضي ١٣٨/٤ ،والارتشاف٢٠٩٠/٤، والنجم الثاقب ٩٩٤/٢.

و الأخفش الصغير[1] يجيز حذف حرف الجر[2] مع غيرهما إذا تعين قياساً كما في : « خرجت الدار » . و لم يثبت ، وأما قوله[3] :

تَمُرُّوْنَ الدِّيَارَ و لَمْ تَعُوْجُوا [كَلامُكُمُ عَليَّ إذنْ حَرَامُ][4]

وقوله[5] تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[6]، ﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾[7] ، ﴿ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ ﴾[8] فالأولى تضمين اللازم معنى المتعدي أي : تجوزون ، ولألزمنَّ ، وتنووا ، وترضعوا ، حتى لا يحمل على الشذوذ .

وقد يحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كحذف « في » بعد « دخلت » ، وقوله تعالى : ﴿ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ﴾[9] أي : يبغون لكم . و « كسبت الخير » أي : كسبت لك ، و « وزنتك المال » أي : وزنت لك ، [و « كلتك الطعام » أي : كلت لك ، و ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ﴾[10] أي : لا[11] يألون لكم ، و « زدتك ديناراً » أي : زدت لك][12]، و « نقصتك ديناراً » أي : نقصت لك ، وكذا من المفعول الثاني نحو قوله[13] :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمرتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٨١/٢ ، وشرح الرضي ١٣٩/٤، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، وشرح التصريح ١٦٩/١ .

(٢) في (ش) و (غ) : (الحرف) وبدون (الجر) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨ ، والأغاني ١٧٩/٢ ، ولسان العرب (مرر) ، وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، والخزانة ١١٩/٩ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ .
والشاهد فيه : « تمرون الديار » على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ ، والجار المحذوف إمَّا الباء وإمَّا على ، فإن المرور يتعدى بهما .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) : وأما قوله .

(٦) الأعراف : ١٦.

(٧) البقرة : ٢٣٥ .

(٨) البقرة : ٢٣٣ .

(٩) التوبة : ٤٧ .

(١٠) آل عمران : ١١٨ .

(١١) زيادة من (ش) .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) البيت من البسيط ، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ ، والكتاب ٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢ ، والخزانة ١٢٥/٩ . ولخفاف بن ندبة في ديوانه ٥٢٩ ، وللعباس بن مرداس في ديوانه ١٣١ .
والشاهد فيه : « أمرتك الخير » حيث نصب « الخير » على نزع الخافض والأصل : بالخير .

وقال[1]:

ومِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحةً وجُوداً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعَازِعُ

وقال [2]:

أسْتَغْفِـــرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبـــادِ إليه الوجهُ والعمـــلُ

ولا يُغَيِّرُ شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء التي للصيرورة نحو: « ذهبت بزيد » ، [بخلاف نحو: « مررت به][3] .

والذي تُغَيِّرُ الباء معناه يجب فيه عند المبرد[4] مصاحبة الفاعل للمفعول به[5]؛ لأنها عنـــده بمعنى « مع » .

وقال سيبويه : « الباء في مثله كالهمزة والتضعيف ، فمعنى : « ذهبت به » أي[6]: أذهبته ، يجوز فيه المصاحبة وضدها »[7] .

وهذه الحروف الثلاثة تسمى حروف التعدية . وإذا دخلت الهمزة أو التضعيف على اللازم صار متعدياً إلى واحد . وإن دخلا على المتعدي إلى واحد صار متعدياً[8] إلى اثنين نحو :« أحفرته النهر » . ولا ينقل من المتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة إلا « أعلم ، وأرى » . ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله[9] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفـــرزدق في ديوانـــه ٥١٦ ، والكتـــاب ٣٩/١ ، وشـــرح أبيـــات ســـيبويه٣٦٩/١ ، والخزانة ١٢٤/٩، وبلا نسبة في المقتضب ٣٣٠/٤ ، وشرح المفصل ٥١/٨ ، وشرح الرضي ١٢٤/٤ .

الزعازع : الريح التي تهب بشدة .

والشاهد فيه : « اختير الرجال » حيث نصبه على نزع الخافض والأصل : من الرجال ، وهو المفعول الثاني .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ ، والخزانة ١٢٥/٩ .

والشاهد فيه : « استغفر الله ذنباً » حيث نصب « ذنباً » على نزع الخافض والأصل : من ذنب .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٤٠/٤ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٨/١، وشرح الرضي ١٤١/٤ .

(٨) في (غ) : عدياً .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ١٤٩/٤ ، والنجم الثاقب ٩٩٧/٢ . =

خرجتُ إلى إقْطَاعِهِ في ثِيَابِهِ عَلَى طَرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

ولا يجتمع على فعل واحد اثنان لمعنى[1] فلا يقال : « مررت بزيد بعمرو » .

قوله : (**إلى اثْنَينِ كـ « أَعْطَى ، وعَلِمَ »**) . يعني : أن المتعدي إلى اثنين على ضربين : أحدهما: ألا[2] يكون أصلُ مفعوليه[3] مبتدأً وخبراً كـ « أعطيت»، ولا حصر لهذا النوع.

والثاني : ما أصل مفعوليه [4] ذلك كـ « علمتُ » ، وعند الكوفيين [5] أن ثاني مفعولي علمت حال ، وكذا خبر « كان » ، وليس بشيء .

قوله : (**وإلى ثَلاثَةٍ كـ « أَعْلَمَ » ، وأَرَى »**) .

تدخل الهمزة على « علم ، وأرى » من أفعال القلوب فتعديهما إلى مفعول موضعه الطبيعي قبل مفعوليهما ؛ لأن معنى الهمزة المعدية : حملُ الشيء على أصل الفعل ، فمعنى « أعلمتُكَ زيداً منطلقاً » : حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً ، فتذكر المحمول أوَّلاً ثم المحمول عليه . ولم يتفق أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، فلم[6] يقل : « علَّمتك زيداً قائماً [7] » ، بل : « علَّمتك قيام زيد ، أو القيام » ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَبَ﴾ [8] .

وعند الأخفش[9] ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي[10] أفعال القلوب قياساً لا سماعاً نحو: « أحسبتك زيداً منطلقاً » ، وكذا : « أظننتك ، وأخلتك ، وأزعمتك ، وأوجدتك » .

وأمَّا « أخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ، ونبَّأ[11]، وحدَّث » فليست مما صار بالهمزة ، أو التضعيف

= والشاهد فيه : « خرجت ... إلى . . . في . . . على . . . من . . . بحسامه» حيث اجتمع على الفعل الواحد عدّة من حروف الجر .

(١) في (ش) و (غ) : بمعنى .

(٢) في (ش) و (غ) : لا .

(٣) في (غ) : مفعوله.

(٤) في (غ) : مفعولاه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٤١/٤ ، وشرح التصريح ٤٦٢/١ .

(٦) في (ش) : بل فلم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) المائدة : ١١٠ .

(٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٩٧/٣،وشرح الرضي ١٤٢/٤ ، والموشح ٢٤٥ ، والنجم الثاقب ١٠٠٠/٢ .

(١٠) في (غ): قي .

(١١) في (ش) : نبأ وأنبأ .

متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين ، بل لم يستعمل من ثلاثياتها[١] إلا : « خَبِر » بمعنى « عَلِمَ » و لم يستعمل « حَدَث ، ونَبَأ » ، لكن[٢] هذه الأفعال الخمسة في بعض استعمالاتها تلحق بـ « أعلم » المتعدية إلى ثلاثة[٣] .

و لم يلحق سيبويه[٤] إلا « نبَّأ ». والبواقي ألحقها غيره[٥] . و ألحق بعضهم[٦] « أرى » الحُلُميّة بـ « أعلم » سماعاً نحو: « أراني الله في النوم عَمْراً سالما » .

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها ، وإلى مضمون الثاني والثالث ،// أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو : « حدثتك بخروج زيد ، أو[٧] بالخروج » كما نقول : « علمتُ زيداً قائماً ، أو قيام زيد ، أو الانطلاق » ، لكن « علمت » يتعدى إلى مضمونهما بنفسه بخلاف« أنبأت وحدَّثت » فإنهما لا يتعديان إليه إلا بحرف الجر . **١٠٨/أ**

وأما قوله : « أنبأته نبأً ، وأخبرته[٨] خبراً ، وحدثته حديثاً » فهذه المنصوبات أسماء صريحة أقيمت مقام المصدر أي : إنباءً ، وإخباراً ، وتحديثاً .

وليس قولك : « حدثتك ، و أنبأتك ، وخبرتك زيداً قائماً » بمعنى :حدثتك الحديث[٩] المخصوص ، ونبأتك هذه التنبئة المعينة ، وخبرتك التخبير الخاص . لأن انتصاب « زيداً قائماً » لتضمنهما للمفعول به أي : حدثتك بقيام زيد ؛ لا لكونهما مصدراً مبيناً نوعه ؛ لأنها بيان المخبر به ، لا بيان نفس الإخبار ، فقولك : « أخبرتك زيداً قائماً » أي : أخبرتك بهذا المخبر به ، والمخبر به مفعول به لا محالة ، ولا يقع اسم المفعول به على المصدر[١٠] ، فلا يقال لـ « ضرباً »:

---

(١) في (غ) : ثلاثيها .

(٢) في (ش) : ولكن .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٣/١ ، وشرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٥) زاد الفارسي والجرجاني « أنبأ » ، وزاد الفراء « أخبر » و « خبّر » ، وزاد الكوفيون « حدّث » .

ينظر : الإيضاح العضدي ١٥٦،والمقتصد بشرح الإيضاح ٦٢٩/١، والارتشاف ٢١٣٣/٤، والنجم الثاقب ٩٩٨/٢.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٤/٢ ، وشرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٧) في (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : خبرته .

(٩) في (ش) : التحديث .

(١٠) هذا رد على ابن الحاجب في كونه جعل مضمون مفعولي هذه المفاعيل مصدراً ، وليس مفعولاً به .

إنه « مضروب » ، وهذا خلاف ما قال المصنف في[1] أنَّ: « أخبرتك زيداً قائماً ، وأخبرتك خبراً » إنَّ « زيداً قائماً[2] » [خبر خاص] [3] ، وقولك « خبراً » : خبر مطلق ، وكلاهما منصوب على أنه مفعول مطلق »[4] . قال نجم الدين : « الأول[5] خبر[6] خاص ، والثاني بمعنى الإخبار ، فجعل أحدهما كالآخر إمَّا غلط أو مغالطة » [7] .

قوله : (**فَهَذِهِ مَفْعُولُها الأَوَّلُ كَمَفْعُولِ « أَعْطَيْت »** .

أي : كأول مفعولي : « أعطيت»[8] ، والثاني والثالث معاً كثاني مفعولي « أعطيت»[9] فمعنى « أعلمتك زيداً منطلقاً »: أعلمتك انطلاق زيد ، فيجوز لك ألا تذكر الأول مفعولاً أصلاً كباب «أعطيت» ، وأن تذكر جميعها ، وأن تذكر الأول دون الآخرين ، وأن تذكرهما دونه ، وأمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث ، وترك الآخر فعلى ما يجئ في أفعال القلوب .

وظاهر كلام سيبويه [10] أنه لا يجوز ذكر الأول دون[11] الآخرين . وقال السيرافي: « أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقاً »[12] . وأجازه ابن السراج[13] مطلقاً . قال نجم الدين : « وهو أولى ؛ إذ لا مانع وتبعه المتأخرون »[14].

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) في (غ) : قائم .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٢،٥٣/٢، وشرح الوافية له ٣٦٠، وشرح الكافية له ٨٩٨/٣.

(٥) في (ش) : والأول .

(٦) في (أ) : (مخبر) وفي (ش) : مخبر به .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٤٤/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (أ) : علمت .

(١٠) قال في الكتاب٤١/١ : « ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » . وينظر: شرح الرضي ١٤٥/٤.

(١١) في (غ) : بدون .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ١٤٥/٤ .

(١٣) ينظر : الأصول في النحو١٨٠/١، وشرح الرضي ١٤٥/٤ ، والارتشاف ٢١٣٥/٤.

(١٤) ينظر : شرح الرضي ١٤٥/٤ .

[أفعال القلوب]

قوله : (**أَفْعَالُ القُلُوبِ** : « **ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، وعَلِمْتُ ، ورَأَيْتُ وَوَجَدْتُ** ») .

اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال إن كان المقصود منها حكاية لفظها فهي الواقعة بعد القول . والقول لا[1] يعمل فيها نحو : « قلت : ضرب زيد ، أو زيد ضارب » . وإن كان المقصود معناها دون لفظها فلا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه[2] بمضمونهما [3]، فلا تدخل إلا على الاسمية إلا الأفعال المعلقة عن النصب نحو : « علمت بمن تمرر[4] ، وعلمت أي يوم سرت ، وأيهم رأيت[5] » .

فإن طلب الفعل من الاسمية فاعلاً كباب « كان » رفعنا المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول . ولم يُرْفَعَا لأن الفعل لا يرفع فاعلين ، فلا يرفع شبيهين[6] بالفاعل . ولم يُنْصَبَا ؛ إذ[7] يبقى الفعل بلا مرفوع . ولا نُصب الأول ورُفع الثاني ؛ لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب . والفاعل في الحقيقة في مثله مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ؛ لأنه الحادث الكائن ، فالفاعل في « كان زيدٌ منطلقاً » : انطلاق زيد .

وإن طلب منها[8] مفعولاً نصبنا جزئيها ؛ لأن ثانيهما يتضمن المفعول الحقيقي ، وأولهما مضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي ، وذلك الطالب إمَّا أفعال القلوب أو غيرها .

فأفعال القلوب على أضرب : **إما للظن** وهي : « حجا يحجو » بمعنى : ظن قال[9] :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أخا ثقةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلِمَّاتُ

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : معناها .

(٣) في (أ) بمضمونها .

(٤) في (ش) و (غ) : تمر .

(٥) في (غ) : ضربت .

(٦) في (ش) : شبيها .

(٧) في (غ) : إذ لا .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو لتميم بن مقبل، أو لأبي شبل الأعرابي في شرح التصريح ٣٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٨/٢ . وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/٢ ، وشفاء العليل ٣٩٠/١ والشاهد فيه : « أحجو » حيث ورد بمعنى « أظن » فنصب مفعولين .

و« خال يخال » قال[1] :

وحَلَّتْ بُيُوتِي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخَالُ بِهِ دَاعي الحَمُولَةِ طَائرَا

و« حسب يحسب » . وقال ابن مالك : « لـــ «حسب» المتعدية[2] إلى اثنين استعمالان: المشهور أن يراد به الاعتقاد الراجح كقولـــه تعـــالى[3] // : ﴿ وَتَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾[4] . **١٠٨/ ب** والثاني أن يراد بها معنى « علم » كقوله[5] :

حسبتُ[6] التُّقَى والحَمْدَ[7] خيرَ تجارةٍ رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا »[8]

« وهبْ » غير متصرف قال[9] :

فَقُـــلْتُ أَجِـــرْنِي أَبَا خَـــالدٍ و إلا فَـــهَبْنِي امـــرأً هَـــالِكا

فإذا كانت هذه الأفعال بالمعنى المذكور نصبت جزئي الاسمية المجـــردة . وأمـــا إذا كـــان «حجا» بمعنى : غلب ، أو قصد ، أو غير ذلك ، و « خال » بمعنى : اختال ، و« هب » أمراً مـــن الهبة . أو كانت الاسمية مصدرة بـــ « أنَّ » لم تنصب المفعولين ، وكذا سائر أفعـــال القلـــوب لا تنصب المصدرة بـــ « أنَّ » . وتستعمل « أُرى » المبني لما لم يسم فاعله بمعنى « ظن » عاملاً عمله .

وإمَّا لليقين فقط وهو « علم » . وأجاز هشام[10] إلحاق « عَرَفَ ، وأبصر » بـــ « علم » في نصب المفعولين . ويستعمل « درى » بمعنى « علم » قال[11] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٩ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٦/٢ ، وقطر الندى ١٨٧.
والشاهد فيه : « يخال » حيث جاء بمعنى : يظن .

(٢) في (غ) : المتعدي .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) المجادلة : ١٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ٤٦ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣١/٢ .
والشاهد فيه : « حسبت » جاء بمعنى « علم » .

(٦) في (غ) : وحسبت .

(٧) في (ش) : العلم .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١٢/٢ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في المقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٦١/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٤٨/٤ ، وشفاء العليل ٣٩٧/١.

(١١) البيت من الطويل،وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠/٢،وشرح شذور الذهب ٣٦٠،وشرح ابن عقيل ٣٢٩/٢.=

دُرِيْتُ الوَفِيَّ العَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإنَّ اغْتِبَاطاً بالوَفَاءِ حَمِيدُ

و « تَعَلَّمْ » أمراً بمعنى « اعلم » قال[1] :

تَعَلَّمْ أَنَّه لا طَيْرَ إلا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وهُو الثُّبُورُ

وقال[2] :

تعلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَتْلَ عَدُوِّها وبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّل والمكرِ

فإن كان «درى» بمعنى «خَتَل» ، و «تَعَلَّمْ» من تكلف[3] علم الشيء فليسا من هذا الباب .

وإمَّا للظن في الظاهر ، مع احتماله في بعض المواضع لليقين ، وهو « ظن » لا بمعنى « اتَّهَمَ» قال تعالى في « ظن » بمعنى « علم » : ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾[4] . وإذا كان بمعنى « اتهم » نصب واحداً . ومعنى الاتهام : أن تجعل شخصاً موضع الظن السيئ تقول: « ظننت زيداً» [أي : ظننت][5] أنه فعل شيئاً ، وكذا اتهمته .

وإمَّا للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة مطابقاً كان أولا ، وهو « رأى » نحو : «رأيت زيداً غنياً» قال تعالى: ﴿ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾[6] وهو غير مطابق،﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾[7] وهو مطابق .

وإمَّا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق نحو:«عَدَّ ، وجعل» نحو:« كنت أعده فقيراً[8] فبان غنياً »، وقال تعالى[9]:﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[10] .

وإمَّا للقول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق نحو : « زعمتك كريماً » .

= والشاهد فيه « دريت » حيث جاء بمعنى اليقين وهو قليل، والكثير أنها تتعدى إلى واحد بالباء نحو: دريت بكذا .

(١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المخصص ٢٩/٣ ، وأساس البلاغة (علم) ، وشرح التسهيل ١١/٢ ، ولسان العرب (طير) .

والشاهد فيه « تعلَّمْ » حيث جاءت بمعنى اعلم . قال ابن مالك : « والمشهور إعمالها في أنَّ كهذا البيت ».

ينظر :شرح التسهيل ١١/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزبان بن سيار في شرح التصريح ٣٥٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ .

والشاهد فيه : « تعلم » حيث جاءت بمعنى « اعلم » ونصبت مفعولين .

(٣) في (غ) : تكلفت على الشيء .

(٤) الحاقة : ٢٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) المعارج : ٦ .

(٧) المعارج : ٧ .

(٨) في (غ) : فقير .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) الزخرف : ١٩.

وإمَّا لإصابة الشيء على صفة ، وهو « وجد ، وألفى » ؛ لأنك إذا وجدت الشيء على صفة علمته عليها ؛ فلذا[1] عد من أفعال القلوب . قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلاً ﴾ [2]، وقال[3]:

فأمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُم القَوْمُ رَوْبَى[4] نِيَاماً

و لا يستعمل « أصاب ، وصادف » استعمال « وجد » في نصب المفعولين خلافاً لابن درستويه [5] .

وقد يقوم الضمير ، واسم الإشارة مقام مفعوليها . تقول لمن قال : « أظن زيداً منطلقاً » : « أنا أيضاً أظنه ، وأظن هذا » . وكذا باقي أفعال القلوب .

قوله: (**تَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ**) .

أي: لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه ، أي : تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد .

وقوله : (**هي عنه**) [أي: حكمها عنه] [6] . أي : حكم المتكلم على المبتدأ[7] بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك:« علمت زيداً قائماً » حكمُك بالقيام على زيد صادر عن علم . وفي « ظننت » عن ظن .

قوله : (**ومِنْ خَصَائصِهَا أَنَّهُ إذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ ، بِخِلاَفِ بَابِ «أَعْطَيتُ»**) .

اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب « أعطيت » يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسياً منسياً ، تقول : « فلان يُعطي ويكسو » ؛ لأنه يستفاد منه فائدة من دون المفعولين ، بخلاف باب مفعولي[8] « علمت » فإنك لا تحذفهما نسياً منسياً ، لا تقول « علمت » ؛ لعدم الفائدة ؛ لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب عن علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين .

---

(١) في (ش) : فإذا .

(٢) الضحى : ٨ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٩٠ ، والكتاب ٨٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه٢٩٣/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٨٩/١ .

والروبى : الذين استثقلوا نوماً ، الواحد روبان .

(٤) في (غ) : روقى .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٧/٢ ، وشرح الرضي ١٥٠/٤ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (غ) : الابتداء .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

وأما مع قيام القرينة فلا بأس// بحذفهما نحو:« مَنْ يَسْمَعْ يُخَلْ »[1] أي: يخل[2] مسموعه صادقاً ، قال[3] : **١٠٩/أ**

بِأَيِّ كِتَـــابٍ أَمْ بِأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وتَحْسِبُ

وأمَّا حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته[4] ؛ لأن المفعولين بمنزلة اسم واحـــد ، فيكون حذف أحدهما كحذف بعض آخر الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد ورد حذف الأول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [5] بالياء[6] إلى قولـــه : ﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [7] أي : بخلهم هو خيراً لهم . وحذف الثاني في قوله[8][9] :

لا تَخَلْنَا عَـــلَى غَرَائِكَ إنَّا طَـــالَمَا قَـــدْ وَشَى بِنَا الأَعْدَاءُ

أي : لا تخلنا أذلاء على إغرائك [10] الملك بنا .

---

(١) أي : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه . ينظر هذا المثـــل في مجمـــع الأمثـــال ٣٥٤/٢ ، والمفصل ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٨٣/٧ ، والإيضاح في شرح المفصـــل ٦٥/٢ ، وشـــرح التســـهيل ٤/٢ ، وشـــرح الرضي ١٥٢/٤ .

(٢) سقط من (غ) : أي يخل .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للكميت بن زيد الأسدي في هاشمياته ٤٩ ، وشرح التصريح ٣٧٧/١ ، والخزانة ١٣٨/٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤/٢ ، وشرح الرضي ١٥٢/٤ .
والشاهد فيه : « تحسب » حيث حذف مفعوليه للقرينة ، والتقدير : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

(٤) قال سيبويه ٣٩/١، ٤٠: « هذا باب الفاعل الذي يَتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتَصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً ... وإنما مَنعك أن تقتَصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقّر عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أو شكّاً ، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استَقّر له عندَكَ مَن هو . فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ، و لم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقين » .

(٥) آل عمران : ١٨٠ .

(٦) قرأه حمزة وحده بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٨١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٦/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٥٤ .

(٧) آل عمران : ١٨٠ .

(٨) في (غ) : قوله قال .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة اليشكري في ديوانه ٢٤ ، وشرح القصائد السبع ٤٥٤ ، والخزانة ٣١٦/١ ، ١٤٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٣/٤ .
والشاهد فيه : « لا تخلنا » حيث حذف المفعول الثاني منه وتقديره : لا تخلنا أذلة على إغرائك الملك بنا .

(١٠) في (ش) : غرائك .

[الإلغاء]

قوله : (**ومِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ الإِلْغَاءُ [إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ؛ لاسْتِقْلالِ الجُزْءَيْنِ كَلاَمـاً بِخِلاَفِ بَابَ « أَعْطَيتُ » ، مِثْلُ : « زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائمٌ »]** [(١)]).

اعلم أن الفرق بين التعليق والإلغاء أنَّ التعليق : إبطال العمل لفظاً لا معنى .

والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلَّق كما كان قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزءين على الجملة[(٢)] المعلق عنها الفعل نحو : « علمت لَزيدٌ منطلقٌ ، وبكراً فاضلاً » .

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى « زيدٌ علمتُ منطلقٌ » : زيد[(٣)] في علمي منطلق .

والجملة الملغى عنها لا محل لها ؛ لأنه[(٤)] لا يقع مفرد موقعها ، والجملة المعلَّق عنها منصوبة المحل .

والإلغاء ليس بمانع ضروري ، بل هو اختياري . والتعليق ضروري ، فيحسن الإلغاء مع تقدم المعمولين ، أي يكون أولى نحو : « زيدٌ قائمٌ علمتُ » ، ويقبح مع تأخرهما كقوله[(٥)] :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقوله[(٦)] :

أَرْجُو وآمُلُ أن تدنو مَوَدَّتُها ... وما إخَالُ لدينا مِنكِ تَنْويلُ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٤ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) لأنها .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لبعض الفزاريين في الحماسة ٣٣٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٧/٣، والخزانة ١٤١/٩، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٤/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٣/٢ .
والشاهد فيه : « وجدت ملاك الشيمة الأدب » حيث ألغي « وجدت » عن العمل مع تقدمه ، وهو ضعيف وقبيح . ولو أعمله لقال : وجدت ملاك الشيمة الأدبا .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٩ ، وشرح التصريح ٣٧٥/١ ، والخزانة ١٤٥/٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٨/٢ ، وشرح الرضي ١٥٤/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٢/٢ .
والشاهد فيه : « وما أخال لدينا منك تنويل » حيث قد ألغى « اخال » عن العمل مع تقدمه .

ويتوسط الأمر مع توسط العامل بينهما نحو: « زيد علمت قائم » ، بـــل الإعمـــال أولى لتقدمه على أحدهما .

وسيبويه[1] لا يحمل رفع المعمولين مع تأخرهما على الالغاء، بل على التعليق ، ويقول: اللام مقدرة حذفت ضرورة . وبعضهم[2] يقول : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . قال نجـــم الـــدين: «وهذا أقرب[3] فيكون كقوله[4] :

إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيْسَةَ يوماً يَلْـــقَ فيـــها جَآذِراً وظِبَاءَ »[5]

ويقل القبح في[6]نحو:«متى تظن زيدٌ ذاهبٌ» أي:عند تقدم معمول الخبر إذ هو كتقدم الخبر.

وقد يقع الملغى بين الفعل وفاعله نحو : « ضَرَبَ – أحسبُ – زيدٌ » ، وبين اسم الفاعـــل ومعموله قال [7] :

ولستُمْ فَاعِلِينَ – إخَالُ – حَتَّى يَنَالَ أقَاصِيَ الحَطَبِ الوَقُودُ

وبين معمولي «إنَّ» نحو : «إنَّ زيداً[8] ـ أحسب ـ قائمٌ » ، وتقول:« سوف ـ أحسب ـ يقوم زيد ، وجاءني زيد وـ أحسب ـ عمرو » .

ويقبح تأكيد الملغى بمصدر منصوب . وأما تأكيده بالضـــمير ، أو[9] اســـم الإشـــارة ، ـــ و[10] المراد بهما المصدر ـــ فأسهل [11] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٦/١، ٢٧٣ ، وشرح الرضي١٥٥/٤ ، والارتشاف٢١٠٩/٤، وشرح التصريح ٣٧٥/١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٨/٢، وشرح الرضي ٤ /١٥٥ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٣٧٦/١ .

(٣) في (ش) و (غ) : قريب .

(٤) البيت من الخفيف،وهو للأخطل في شرح شواهد المغني ٩١٨/٢،وبلا نسبة في شرح المفصل ١١٥/٣،وشرح الرضي ١٥٥/٤ .

والشاهد فيه : « إنَّ من يدخل » على أن اسم « إنّ » ضمير الشأن حذف لضرورة الشعر . والتقدير : إنه من يدخل .

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤ /١٥٥.

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لعقيل بن عُلَّفة في الحماسة ١٢٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٠١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢١٠/١ ، والخزانة ١٥٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٥/٤ .

والشاهد : « ولستم فاعلين – إخال – حتى ينال » حيث إن « إخال » الملغاة وقعت معترضاً بها بين اســـم الفاعـــل ، وهو « فاعلين » وبين معموله ، وهو « حتى » فإنها جارة بمعنى « إلى » متعلقة به .

(٨) في (غ) : يداً .

(٩) في (ش) : و .

(١٠) سقطت هذه الواو من (ش) .

(١١) إذ ليسا هما بصريحين في المصدرية نحو : « زيد – أحسبه – ، أو أحسب ذاك – قائم » .

ومصدر فعل القلب يعمل عمله ، ويعلق مثله نحو : « أعجبني ظنك زيداً منطلقاً ، وأعجبني ظنك لَزيد منطلق » . ويجب الإلغاء مع التوسط والتأخر نحو: « زيد قائم ظني حاصل » .

وأما إذا كان المصدر مفعولاً مطلقاً وذكر ناصبه ، أو حذف جوازاً[1] فإنه يجوز إلغاء الفعل ، وإعماله متوسطاً ومتأخراً ، لكن الإلغاء قبيح .

وأمَّا إن حذف ناصبه وجوباً،فعند من قال: العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازاً[2] وكذا عند من قال : العامل المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل، لا لكونه مقدراً بـ« أنْ » والفعل[3] .

[التعليق]

قوله : (**ومِنْهَا : أنَّها تُعَلَّقُ بَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ [والنَّفْيِ واللاَّمِ مِثْلُ : « عَلِمْتُ أَزَيدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو]** [4]) .

التعليق مأخوذ من قولهم: « امرأة معلقة » أي: مفقود زوجها[5] .

فالمعلق ممنوعٌ من العمل لفظاً ، عاملٌ معنى ؛ لأن معنى : « علمت لَزيدٌ قائمٌ » علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزءين .

قوله: (**بَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ**) . // المعلق إمَّا حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقاً ، وكذا « هل » على خلاف فيها[6] . أو اسم متضمن معنى الاستفهام [كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[7]، و« علمت أين جلستَ ، ومتى تخرج » ، وكذا المضاف إلى كلمة الاستفهام][8] نحو :« علمت غلام مَنْ عندك » ، وإمَّا لام الابتداء نحو « علمت لزيدٌ عندك » ، **١٠٩/ ب**

---

(١) نحو : « ظناً زيدا قائما » .

(٢) أي : يجوز الإلغاء متوسطاً ومتأخراً نحو: « متى زيد ـــ ظنك ـــ قائم ؟ ومتى زيد قائم ظنك ؟ » ،ويجوز الإعمال أيضاً ؛ لأنك تُعمل الفعل لا المصدر .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤ /١٥٦.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٥ .

(٥) قال في اللسان (علق) ٣٦١/٩ ، : « والمعلقة من النساء : التي فُقِدَ زوجها » .

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤ /١٥٧.

(٧) الكهف : ١٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وإما حرف النفي وهو « ما ، وإنْ ، ولا » نحو: « علمت ما زيد منطلقاً ، أو[1] إنْ زيد منطلقٌ ، و علمت لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار » .

ومن المعلقات « إنَّ » المكسورة إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في خبرها لام الابتداء في المفرد نحو : « علمت إنَّ زيداً لقائم » ؛ لأن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة . وأما إذا تجرَّدت « إنَّ » عن اللام فإنها لا تعلق ؛ لإمكان فتحها ، وجعلها معمولة لفعل القلب . وأما قوله[2] :

ولَقَدْ عَلِمتُ لتأتِيَنَّ منيَّتي إنَّ المَنَايَا لا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

فإنما أجرى « لقد علمت » مجرى القسم لتأكيده للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع « قد » المؤكدة .

والملغى – أي : المعلَّق ، وسمي معلقاً لإلغائه لفظاً – قد يدخل على الجمل[3] الفعلية نحو : « علمت بمن تمرر[4] ، وعلمت[5] أيَّهم ضربت » بنصب « أيهم » على أنه مفعول « ضربت » ، و « علمت أي يوم سرت ، وعلمت أقمت أم قعدت » ، وإذا قلت : « علمت أيُّ يومٍ الجمعةُ » رفع «أي»[6] على أنه خبر مقدم أي : أيُّ يومٍ يومُ الجمعة ، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع .

وإذا تصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى ألا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو : « علمت زيداً من هو » ، وجوز بعضهم تعليقه عنه ، وليس بقوي[7] . وأما قولهم : « أرأيت زيداً ما صنع » بمعنى : أخبرني[8] ، فليس من هذا الباب حتى يجوز في « زيد » الرفع ، بل

---

(١) في (غ) : و .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨ ، والكتاب ١١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والخزانة ١٦٠/٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٠ ، وشرح الرضي ١٥٨/٤.
والشاهد فيه : « علمت لتأتين » حيث نُزِّل « علم » منزلة القسم فتكون جملة « لتأتين » جواب القسم الذي هو « علمت » ، و حينئذ تخرج عما نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصف بعمل ولا تعليق ولا إلغاء .
ويجوز أن يبقى « علم » هنا على بابها ، وتكون معلقة بلام القسم ، فيكون جملة « لتأتين منيتي » جواباً لقسم محذوف تقديره : ولقد علمت والله لتأتين منيتي . وجملتا القسم والجواب في موقع نصب بـ « علمت » المعلق .

(٣) في (ش) : الجملة .

(٤) في (ش) و (غ) : تمر .

(٥) في (ش) : أعلمت .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر: شرح الرضي ٤ /١٥٩.

(٨) قي (ش) : أخبر .

النصب واجب فيه . ومعنى « أرأيت » : أخبر . وهو منقول من « رأيت » بمعنى : أبصرت أو عرفت ، كأنه قيل : أبصرته ، وشاهدت حاله العجيبة ، أو عرفتها : أخبرني عنها ، فلا يستعمل إلا في الاستخبار[١] عن حالة عجيبة لشيء ، وقد يؤتى بعده بمنصوب[٢] « رأيت » نحو : « أرأيت زيداً ما صنع » ، وقد يحذف نحو : ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ [٣] ﴾ [٤] الآية . و « كُم » ليس بمفعول كما[٥] يجيء ، بل هو حرف خطاب . ولا بد من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو قولك :« أرأيت زيداً ما صنع » ، و ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ ﴾ [٦] ، و ﴿ أَرَءَيْتُم[٧] مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ[٨] ﴾ [٩]، والمقدر كقوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [١٠] أي : أريتك هذا المكرم لِمَ كرمته ، وقوله : ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ كلام مستأنف .

واعلم أنك إذا قلت : « علمت من قام » ، وجعلت « مَنْ » إما موصولة ، أو موصوفة ، فالمعنى : عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها ، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى ، بل المعنى : علمت أي شخص حصل منه القيام . وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم . وكلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها ؛ لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول « علمت » إذن مضمون الجملة ، وهو قيام الشخص المستفهم عنه ، أعني: زيداً ، وتقول : « علمت أيُّهم قام » برفع « أيٌّ » الاستفهامية [١١] وبنصبها موصولة .

---

(١) في (غ): الإخبار .
(٢) في (غ): بالمنصوب .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) الأنعام : ٤٠ ، ٤٧ .
(٥) في (ش) : (على ما) بدل : (كما) .
(٦) الأنعام : ٤٧ .
(٧) في (غ): أروني .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) : (من الأرض) .
(٩) الأحقاف : ٤ .
(١٠) الإسراء : ٦٢ .
(١١) في (ش) و (غ) : استفهامية .

وليس أداة الاستفهام في نحو ذلك[1] مفيدة لاستفهام المتكلم بها ، للزوم التناقض ؛ لأن « علمت » المقدَّم مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين . فأداة الاستفهام لمجرد الاستفهام ، لا لاستفهام المتكلم ، والمعنى : عرفت المشكوك فيه المستفهم عنه .

ويجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه « لا » أو « نعم » بعد فعل القلب نحو : « علمت أزيد قائم » ، أو« هل زيد قائم » ، والمشكوك الذي يستفهم عنه ههنا : انتساب القيام إلى زيد ، أو عدم [انتسابه . ويجوز: « علمت أزيد قائم أو عمرو ، وعلمت هل قام زيد أو عمرو » وجوابها : « لا ، أو نعم » . والمستفهم عنه][2] نسبة القيام إلى واحد من المذكورين ، أو عدم النسبة إليه .

[مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد]

قوله : (**ومِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ // يَكُونَ فَاعِلُهَا ومَفْعُولُهَا ضَمِيرَينِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ [مِثْلُ : عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً]**[3]) . ١١٠/أ

وكذا « هَبْ » معنى[4]: « أحسب » ، و « رأى »[5] الحُلُمية قال تعالى : ﴿ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾[6]، وفي الحديث[7] : « رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله »[8] . وقد يجري مجراها « رأى » البصرية حملاً على [القلبية ، « وعَدِمَ ، وفَقَد»][9] حملاً على : « وجد » لأنهما ضداه قال[10] :

لَقَدْ كَانَ لِيْ عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُنِي وعَمَّا أُلاقِي منهما مُتَزَحْزَحُ

---

(١) أي : التي تلي باب « علم » : في نحو : « علم زيدٌ أيهم قام » .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٥ .

(٤) سقطت من (أ) و (غ) : (هب معنى) .

(٥) في (غ) : أرى .

(٦) يوسف : ٣٦ .

(٧) في (ش) و (غ) : (ونحو) بدل (وفي الحديث) .

(٨) رواه أبو داود في الجنائز ، باب الإسراع بالجنازة (٣١٨٢ ، ٣١٨٣) ، والنسائي في الجنائز ، باب السرعة بالجنازة ٤٢/٤ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لجران العود في ديوانه ٣٩ ، والمفصل ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٨٨/٧ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٩٠٤/٣ ، وشرح التسهيل ٢٥/٢ ، الموشح ٢٥١ ، والنجم الثاقب ١٠١٥/٢ .
والشاهد فيه : « عدمتني » حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول .

وقوله [1] :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ منِّي فَقَدْتُني كما يَنْدَم المغبونُ حينَ يبَيعُ

وإنما لم يجز[2] اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً ، والمفعول به متأثراً منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ، فإن اتحدا معنىً[3] كُره اتفاقهما لفظاً ، فلهذا لا تقول في المظهر : « ضرب زيدٌ زيداً »، وأنت تريد: « ضرب زيدٌ نفسَه » ، فلم يقولوا : « ضربتُني ، ولا ضربتَك ، ولا ضربتُنا » ، وإن تخالفا لفظاً ؛ لاتحادهما معنى ، واتفاقهما لفظاً بكون كل واحد منهما ضميراً متصلاً ، فقُصِد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان ؛ فلهذا قالوا : « ضرب زيدٌ نفسَه » ، فصار « النفس » بإضافته إلى ضمير « زيد » كأنها مغايرة له ، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فصار الفاعل والمفعول في « ضرب زيدٌ نفسَهُ » مظهرين متغايرين في الظاهر .

وأمَّا أفعال القلوب فليس المفعول[4] الأول فيها مفعولاً به في الحقيقة ، بل مضمون الجملة كما مضى[5] ، فجاز اتفاقهما لفظاً ؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .

والقياس جواز[6]: « ظنَّ زيدٌ زيداً قائماً » أي : نفسه .

وأما إن[7] كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً فيجوز في غير أفعال القلوب نحو : « ما ضربتَ إلا إياك » وقوله[8] :

إِنَّمَا نَقْتُلُ إيَّانا

و « إياك فاضرب ، و ما ضربك إلا أنت » .

ومن خواصها جواز دخول « أنَّ » المفتوحة على الجملة المنصوب بها جزأها نحو:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٥ ، والأغاني ١٧٤/٩ ، والأمالي للقالي ١٣٧/١ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥/٢ ، والنجم الثاقب ١٠١٥/٢ ، والموشح ٢٥١ .

والشاهد فيه : « فقدتني » حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في الفعل « فقدتني » .

(٢) أي : في غير أفعال القلوب .

(٣) في (غ) : معا .

(٤) في (ش) : المنصوب .

(٥) في (غ) :(كما مضى وارتفاعهما لفظاً ؛ لأنهما ليسا في الحقيقة) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا .

(٨) سبق تخريجه ص ٤١٤.

« علمت أنَّ زيداً منطلق » ، ولا تقول : « أعطيت أنَّ زيداً دراهم[1] » ؛ وذلك لأن مفعولها مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، و« أنَّ » المفتوحة موضوعة لهذا المعنى ، فإذا أدخلت[2] أفعال القلوب عليها كانت ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي . هذا مذهب سيبويه[3] أعني أن « أنَّ » مع اسمها وخبرها مفعول « ظن » ، ولا يقدر له مفعولاً ثانياً خلافاً للأخفش[4] فإنه يقدر مفعولاً ثانياً نحو:« علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ حاصلاً » ، ولا حاجة إليه ، ولو كان مقدراً لجاز إظهاره ؛ إذ لم يسدَّ مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار .

[ملحقات أفعال القلوب]

وأمَّا الملحقات بأفعال القلوب في نصب المفعولين كائنين بتقدير المفرد فهي « صَيَّر » وما رادفها من « جعل ، و هَبْ غير متصرف ، وردَّ ، وترك ، وتَخِذَ ، واتَّخذ ، وأكان[5] » تقول: « صيرت زيداً قائما » ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾[6] ، وقال الشاعر[7] :

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السِّبَاعِ يَنُشْنَهُ يَعْجُمْنَ[8] حُسْنَ بَنَانِهِ والمِعْصَمِ

وقد جعل بعضهم « ضَرَبَ »[9] في المثل بمعنى « صيَّر » نحو[10] قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ

---

(١) في (ش) و (غ) : درهم .

(٢) في (ش) و (غ) : دخلت .

(٣) ينظر : الكتاب ١٢٥/١، ١٢٦ ، وشرح الرضي ١٦٧/٤ ، والارتشاف ٢١٢٣/٤.

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٦٧/٤ ، والارتشاف ٢١٢٣/٤.

(٥) قال ابن مالك : « وألحق ابن أفلح بـ « أصار » : «أكان » المنقولة من « كان » بمعنى : صار ، وما حكم به جائز قياساً ، لكني لا أعلمه مسموعاً » . ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ١١٤.

(٦) الزخرف : ١٩ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢١٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٩٨ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٥٠ ، والخزانة ١٦٦/٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٩٤/٢ ، وشرح الرضي ١٦٨/٤ .
والشاهد فيه : « تركته » على أنه ملحق بـ « صيَّر » .

(٨) في (ش) : يقصمن .

(٩) قال ابن مالك : « و ألحق قوم بأفعال هذا الباب « ضرب » المتعلقة بالمثل ، والصواب أن لا تلحق بها لقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَ مثل فاستمعوا له ﴾ [الحج : ٧٣] فبنى ضرب المذكور لما لم يسم فاعله ، واكتفت بمرفوعها ، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب » . ينظر : شرح التسهيل ١٦/٢ .

(١٠) في (ش) و (غ) : قال تعالى .

مَثَلاً[1] عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾ [2] ونحو ذلك ، وإليه ذهب الأندلسي [3] ، فيكون « مثلاً » مفعولاً ثانياً، و «عبداً » أول ، أي[4] : « جعله مثلاً ، وصاغه مثلاً » مِنْ : « ضرب الخاتم » . ويجوز أن يقال : إنَّ « ضرب » بمعنى « بَيَّنَ » فهو متعدٍّ إلى واحد ، والمنصوب بعده عطف بيان .

وقال ابن درستويه: « يُلحق «غادر» بـ «صيَّر» نحو: « غادرته صريعاً » بمعنى: تركته »[5]. ويجوز أن يكون « غادر » بمعنى « خلَّف » و « خلَّى » ويكون منصوبه الثاني حالاً إذا كان نكره. قال نجم الدين : « وأما إذا كان معرفة فالظاهر إلحاق « غادر » بـ « صيَّر » [6] .

ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير أفعال القلوب والملحقات بها « سمع » المعلق بعين نحو : « سمعتك تقول كذا » ، قالوا[7] : وإذا عمل في المبتدأ والخبر لا يكون الخبر إلا// فعلاً دالاً على **١١٠/ ب** صوت كما مُثِّل . قال نجم الدين : « وأنا لا أرى المنع من نحو : سمعتك تمشي » ، قال[8] :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالا .

بنصب « الناس » ، وقد روي برفعه على حكاية الجملة » [9] .

ومما يدخل على المبتدأ والخبر القولُ ، وما تصرف منه . واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو جملة . ووقوع الجملة أكثر، والمقصود منها[10] : إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام مع

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) النحل : ٧٥ .

(٣) ينظر : الرضي ١٦٨/٤ .

(٤) في (ش) : بمعنى جعل .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٦٨/٤ ، وقال ابن مالك : « ولا دليل على شيء من ذلك فلا يلتفت إليه » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٦٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٥/٢ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٤٢ ، والمقتضب ١٠/٤ ، والكامل في اللغة ٢٦٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٢/١ ، والخزانة ١٦٨/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٩٠ ، وشرح الرضي ١٦٩/٤ .
وصيدح : اسم ناقة ذي الرمة . وبلال : هو ممدوحه .
والشاهد فيه : « سمعت الناس ينتجعون » على أن الفعل التالي لاسم العين بعد « سمع » يجوز أن لا يكون بمعنى النطق كما في البيت ، فإنَّ الانتجاع: التردد في طلب العشب والماء ، وليس قولاً ، والمسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أو حركة ، فإن المشي فيه صوت تحريك الأقدام .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٦٩/٤ .

(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .

المعنى ، فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون [1] إلا مفرداً نحو : « قيل: زيد قائم » أي : قيل هذا اللفظ ، مع المعنى[2] . ومن حيث مراعاة المعنى جاز أن يغير اللفظ مع وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل ؛ لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه على بعض القائلين ، فجوزوا التغيير في كلام من لا يتعسر عليه ذلك كالباري تعالى ، لكن مع تغير اللفظ يجب ألا يعمل القول في أجزاء الجملة إجراءً لهذه مجرى أصلها ، فلك أن تقول حكاية عمن قال : « زيد قائم » : « قال فلان : قام زيد » ؛ ولهذا نزل الكتاب العزيز يقص عن الأمم المختلفة الألسنة باللسان العربي . وتقول: « قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرو : أنت بخيل». ويجوز : « قال زيد : هو قائم ، وقلت لعمرو : هو بخيل » .

والجملة المحكية بعد القول منصوبة الموضع مفعولاً بها ، فيجوز عطف المفرد عليها منصوباً نحو : « قلت : إمَّا زيدٌ قائمٌ أو لفظاً [3] آخر مثله » .

وقد يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه[4] :

أحدها : أن يكون مؤدياً لمعنى[5] الجملة نحو : « قلت كلاماً حقاً ، أو باطلاً ، أو صادقاً ، أو حسناً » .

وثانيها : أن يعبر به عن المفرد نحو : « قلت كلمة ، أو لفظة » .

وثالثها : أن يكون لفظاً يصلح لأنْ يعبر به [6] عن المفرد والجملة نحو : « قلت لفظاً » فتنتصب هذه الثلاثة ؛ لأنها ليست [7] عين ألفاظ المحكي ، وليست جملاً مُغَيَّراً لفظها .

ورابعها : مفرد غير معبر به ، لا عن جملة ، ولا عن مفرد ، بل المراد [8] نفس ذلك اللفظ بعينه ، فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو[9]: « قال فلان : زيدٌ » إذا تكلم بـ« زيد »مرفوعاً .

---

(١) في (غ) : لا يقع .
(٢) سقطت من (ش) و (غ) : (مع المعنى) .
(٣) في (ش) : لفظ .
(٤) تنظر هذه الأوجه في شرح الرضي ١٧١/٤.
(٥) في (ش) و (غ) : معنى .
(٦) سقطت من (غ) .
(٧) في (غ) كرر : « لأنها ليست » .
(٨) في (غ) كرر : « بل المراد » .
(٩) سقطت من (ش) .

وخامسها : مفرد غير معبر به ، لا[1] عن مفرد ، ولا عن جملة ، ولا مقصود بـه نفـس ذلك اللفظ ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو قوله تعالى:﴿ قَالَ سَلَـمٌ ﴾[2] أي: عليكم ، وقول[3] الشاعر[4] :

إذا أَقْبَلَتْ قُـلْتُ دُبَّـاءَةٌ مِن الخُضْـرِ مَغْمُوسَةٌ فِي الغُدُرْ

أي : هي دباءةٌ

واعلم أنه قد يجئ القول بمعنى[5] الاعتقاد ، علماً كان أو ظناً ، كقولـك[6] : « كيـف تقول في هذه المسألة » أي : كيف تعتقد ، فيلحق بالظن في نصب المفعولين .

وجواز إلحاقه في العمل [7] بالظن مطلقاً لغة سليم[8]، ويخص أكثر العرب جـواز هـذا الإلحاق بشرط أن يكون مضارعاً مخاطباً . ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة . ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب . ولابد عند الأكثر من شرط تقدم استفهام متصل نحو : « أتقول زيداً منطلقاً » ، أو منفصل بظرف نحو : « أقدامك تقول زيداً جالساً » ، و « أبالسوط تقول زيداً ضارباً » ، أو بأحد المفعولين كقوله[9] :

أجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُو أبِيْكَ أو مُتَجَاهِلِينَا

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) الذاريات : ٢٥ .

(٣) في (ش) و (غ) : قال .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٦٦ ، والعمدة في محاسن الشـعر ٢٣/٢ ، والخزانـة ١٧٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧١/٤ ، واللسان (دبى) .
والدباء : القرع .
والشاهد فيه : « قلت دباءةٌ » فـ « دباءةٌ » ليست وحدها محكية بالقول ، بل هي خبر مبتدأ محذوف أي : هي دباءة . والمجموع هو المحكي .

(٥) في (غ) : بعد .

(٦) في (غ) : كقوله .

(٧) سقطت من (أ) : في العمل .

(٨) ينظر : المفصل ٣٣٤ ، واللباب ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥/٢ ، وشرح الرضي ١٧٣/٤ ، والارتشاف ٢١٢٧/٤.

(٩) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد في الكتاب ١٢٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ ، ٧٩ ، والخزانة ١٨٦/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح الرضي ١٧٣/٤ ، وشرح شذور الذهب٣٨١ ، وشرح بن عقيل ٣٥٣/١.
والشاهد فيه : « أجهالاً تقول » حيث فصل بالمفعول الثاني بين الهمزة ، وبين تقول .

وإن نقص بعض الشروط رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر . وتجوز عندهم الحكاية مع استيفاء الشروط[1] .

قوله : (**ولِبَعْضِهَا مَعْنىً آخَرُ**) .

قال نجم الدين : « بل لكلها فإنَّ « حسبت » بمعنى :« صِرتَ أحْسَبَ » وهو الذي في شعره شقرة . و « خلت » أي : « صِرتُ ذا خال[2] » أي : خيلاء ، و « زعمت به » أي : كفلت ، لكن هذه الثلاثة بهذه المعاني لازمة »[3] .

قوله : (**و « عَلِمْتُ » بِمَعْنَى « عَرَفْتُ » ، و « وَجَدْتُ » بِمَعْنَى : « أَصَبْتُ »**) .

قال نجم الدين : « إذا تعديا إلى مفعولين فهما بهذين المعنيين إلا أنَّ المعروف والمصاب مضمون الجملة ، ونصب الواحد والاثنين راجع إلى الاستعمال »[4] .

---

(١) تنظر هذه الشروط في شرح الرضي ١٧٤/٤، والارتشاف ٢١٢٧/٤، ٢١٢٨ .

(٢) في (غ) : خيال .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٧٤/٤ .

(٤) ينظر : السابق ١٧٤/٤ .

[الأفعال الناقصة]

قوله[1] : (**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ : مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ**) .

قوله : (**مَا**) جنس الحد . وقوله : (**لِتَقْرِيرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ**)// فصل لغيرها . **١١١/أ**

وسميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل مع المنصوب ، بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم بالمرفوع كلاماً .

قال نجم الدين : « كان ينبغي أن يُقَيِّدَ الصفة – يعني في الحد – فيقول : « على صفة غير مَصْدَرِهِ » ، فإنَّ « ضرب » في: « ضرب زيدٌ » مُقَرِّرٌ[2] لـ« زيد[3] » على صفة الضرب ، بخلاف الأفعال الناقصة فإنها لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر هذه الأفعال ، فمعنى : « كان زيد قائماً » : أن « زيد » متصف بصفة القيام ، والقيام متصف بصفة الكون ، أي الحصول والوجود . وفي قولك : « صار زيدٌ غنياً » « زيد » متصف بصفة الغنى ، والغنى متصف بصفة الصيرورة أي : الحصول بعد أن لم يحصل »[4] .

ومعنى (**لِتَقْرِيرِ الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ**) : جعله عليها وتثبيته عليها .

قوله: (**كَانَ، وصَارَ [وَأَصْبَحَ ، وأَمْسَى ، وأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَآضَى ، وَعَادَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتِئَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ**][5]) إلى آخره.

قال نجم الدين : « لم يذكر سيبويه منها سوى « كان ، وصار، وما دام ، وليس » ، ثم قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر »[6].

قال نجم الدين[7]: « والظاهر أنها غير محصورة[8] ، وقد يجوز تضمن كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول : « تتمُّ التسعة بهذا عشرة » أي: تصير عشرة تامة ، و « كمل زيدٌ عالماً » أي:

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : يقرر .

(٣) في (ش) و (غ) : زيد .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٧٦/٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٦ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٥/١ ، وشرح الرضي ١٧٦/٤.

(٧) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٨) وهو قول ابن خروف في شرح الجمل ٤١٥/١ .

صار زيد[1] عالماً كاملاً . قال تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا [2] ﴾[3] أي : صار مثل بشر »[4] .

وقد زيد على ما ذكر[5] المصنف: « آلَ ، ورجع ، وحار ، وارتد » ، وكذا : « استحال ، وتحوَّل » ،كان أصلها تامة فتضمنت[6] معنى «كان » بعد أن لم يكن . وكذا زيد من مرادفات « ما زال » : « ما فتئ ، أو[7] ما أفتأ ، أو[8] ما وني ، و ما رام » من رام يريم أي : برح »[9] .

قوله : (**تَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لإعْطَاءِ الخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا**) ؛ لأن مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها .

قوله : (**فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ ، وتَنْصِبُ الثَّانِي**) .

قال نجم الدين : « تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها ، فكما[10] لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً فالقياس ألا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً ، وإن كان بعد الفعل .

قوله:(**فـ «كَانَ» تَكُونُ نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَبرهَا دَائماً أو مُنْقَطِعاً[وتَكُونُ بمعنى «صَارَ»]**[11])

قال : (**فكان تكون ناقصة**) لمعنيين :

أحدهما : ثبوت خبرها مقترناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص[12] ماضياً كان، أو حالاً ، أو استقبالاً [13] . وقول المصنف : (**دائماً أو منقطعاً**) رد لقول من قال : « إنَّ «كان»

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) مريم : ١٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٧٧/٤ ، ١٧٨ .

(٥) في (ش) : ذكره .

(٦) في (ش) و (غ) : فضمنت .

(٧) في (ش) و (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : و .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣١٦/١ــ ٣٢٦، وشرح الرضي ١٧٧/٤ ، ١٧٨ ، والارتشاف ١١٤٧/٤.

(١٠) في (غ) : كما .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٦.

(١٢) في (غ) : (الماضي) بدل (الناقص) .

(١٣) في (ش) و (غ) : مستقبلاً .

تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي » ، فالدائم قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [1] ، والمنقطع قولك : « كان زيد قائماً » ، ولم تدل « كان »[2] على أحد الأمـــرين ، بل ذاك[3] إلى القرينة .

والثاني : أن تكون بمعنى « صار » وهو قليل بالنسبة إلى الأول ، قال[4] :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّـــها قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانتْ فِرَاخاً بُيُوضُها

قوله : (**ويَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ**) أي : في الناقصة على أي معنى من معنييها نحـــو : « كان الأميرٌ خارجٌ » ، قال[5] :

إذا مِتُ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ و آخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ

وقال بعضهم[6] : هذه تامة ، وضمير الشأن فاعلها ، والجملة مفسرة له .

قوله : (**وتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى « ثَبَتَ »**) ، قال[7] :

إذا كانَ الشِّتَاءُ فَـــأَدْفِئُونِي فإنَّ الشَّيْـــخَ يَهْدِمُـــهُ الشِّتَاءُ

وقال تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [8] أي : ثبت .

قوله : (**وزَائِدَةً**) .

اعلم أنَّ « كان » تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد كقوله[9] :

---

(١) النساء : ١٣٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (غ) : ذلك .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه ١٩٩ ، و الحيوان ٥٧٥/٥ ، والخزانة ٢٠٤/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٧ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ، وشرح الرضي ١٨٣/٤ .
والتَّيهاء : المفازة التي لا يهتدى فيها . والقفر : المكان الخالي . والحَزْن : ما غلظ من الأرض .
والشاهد فيه : « كان » حيث جاء بمعنى « صار » .

(٥) سبق تخريجه ص٤٣٨ .

(٦) هو ابن درستويه . ينظر المفصل ١٠١/٧ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع في الأزهية ١٨٤ ، وحماسة البحتري ٢٠٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، ولسان العرب (كون) .
والشاهد فيه : « كان » حيث جاءت تامة بمعنى ثبت أو حدث .

(٨) البقرة : ٢٨١.

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٨٧ ، وأسـرار العربيـة ١٣٦ ، وشـرح المفصـل ٩٨/٧ ، وشـرح الرضي ١٨٤/٤ ، وشرح ابن عقيل٢٢٥/١ ، والخزانة ٢٠٩/٩ .
والشاهد فيه : « كان » إذ هي زائدة بين الجار والمجرور .

سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وكذا قيل في قوله تعالى:﴿ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[1] إنها زائدة، وإلا فأين المعجز[2]، و« صبياً » حال . وقولهم : « وَلَدت فاطمةُ بنت الخُرشُب[3] الكَمَلَةَ من عَبْسٍ لو يوجد كان مِثْلُهُمْ » [4] ، وقول الفرزدق [5] :

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أبَاكَ بُحُورُها في الجاهليةِ كَانَ والإسلامِ

وكذا في[6] قولهم : « ما كان أحسن// زيداً » ، وقولهم : « إنَّ من أفضلهم كان زيداً » عند سيبويه[7] ، خلافاً للمبرد [8] فجعلها[9] ناقصة ، ورَدَّ بأن خبر إنَّ لا يتقدم على اسمها إلا ظرفاً وأمَّا قول الفرزدق[10] : **١١١/ ب**

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لَنَا كانوا كِرَامِ

---

(١) مريم : ٢٩ .

(٢) وجه ذلك أنَّ « كان » في الآية زائدة ، وليست الناقصة ؛ إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى – عليه السلام – في ذلك معجزة ؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء ، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ، فلم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة . ينظر : شرح المفصل ٩٩/٧ ، والخزانة ٢١٠/٩ .

(٣) هي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وهي إحدى المنجبات ولدت ربيعاً وعمارة ، وأنساً . وكل واحد منهم أبو قبيلة . وقيل لها يوماً : أي بنيك أفضل؟ فقالت : ربيع الواقعة ، بل عمارة الواهب ، بل أنس الفوارس،ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل . وكانت رأت في منامها أن قائلاً قال لها : « أعشرة هذرة أحب إليك أم ثلاثة كعشرة » ،فلما انتبهت قصت رؤياها على زوجها فقال لها : « إن عادك فقولي : ثلاثة كعشرة » فولدت بنين ثلاثة » .
ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٧ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١١٦/٤ ، والمفصل ٣٤٠ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح الرضي ١٨٤/٤ ، والمعارف لابن قتيبة ٣٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ٢٩ ، ٣٦٢ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٠ ، وشرح الرضي ١٨٤/٤ ، والخزانة ٢١٤/٩ .
والشاهد فيه : « كان » حيث كانت زائدة بين المتعاطفين لا عمل لها ولا دلالة على مضي .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) أي : زائدة عند سيبويه . ينظر: الكتاب ١٥٣/٢ .

(٨) ينظر : المقتضب ١١٦/٤ ، ١١٧ .

(٩) في (غ) : فجعله .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٣٥ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وشرح الرضي ١٨٦/٤ وشرح شواهد المغني ٦٩٣/٢ ، والخزانة ٢١٩/٩ .
والشاهد فيه : « جيران لنا كانوا » حيث ذهب المبرد إلى أن « كان » ليست زائدة ، بل الواو اسماً ، و« لنا » خبرها ، وذهب سيبويه إلى أنها زائدة .

فليست فيه زائدة كما ذهب إليه المبرد[1] من عدم زيادتها ؛ لثبوت فاعلها ، و « لنا» خبرها،أي : جيران كرام كانوا لنا . وقال سيبويه[2]: هي زائدة مع الفاعل ؛ لأنه كالجزء منها . قال نجم الدين : « والأول أولى ؛ لإفادتها معنىً ، وعملها لفظاً »[3] .

واعلم أن الزائدة لا تقع في الصدر ، بل في الحشو كثيراً ، وفي الأخير على رأي نحو قولك: « حضر الخطيب كان » .

وقوله تعالى[4] : ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ﴾[5] يحتمل معانيها الخمسة .

قوله : (**و« صَارَ » لِلانْتِقَالِ**) . قال نجم الدين : « هذا معناها إذا كانت تامة كقوله[6] :

أَيْقَنْتُ أَنِّيْ لاَ مَحَالَةَ حَيْثُ صَارَ القَوْمُ صَائرْ

أي : مكان انتقال القوم منتقل . ومعناها إذا كانت ناقصة : كان بعد أن لم يكن ، فتفيد[7] ثبوت مضمون خبرها[8]بعد أن لم يثبت»[9]. تقول: «صار الطين خزفاً،وصار زيد غنياً».

قوله : (**و « أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وأَضْحَى » لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَزْمَانِهَا ، [وَبِمَعْنَى « صَارَ » ، وَتَكُونُ تَامَّةً]**[10]) .

هذه الثلاثة تكون ناقصة لمعنيين :

إمَّا بمعنى « صار » مطلقاً ، من غير اعتبار أزمنتها الذي[11] يدل عليها[1] تركيب الفعل

---

(١) ينظر : المقتضب ١١٧/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٦/٤ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ق : ٣٧ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لقس بن ساعدة في الأغاني ١٩٣/٥ ، وحماسة البحتري ٩٩ ، واللسان (محل) ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٧/٤ .
والشاهد فيه : مجيء « صار » تامة بمعنى : انتقل .

(٧) في (أ) فتقدير .

(٨) في (غ) : خبر .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٨٧/٤ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(١١) في (ش) و (غ) : التي تدل .

(١) سقطت من (غ) .

من الصباح ، والمساء ، والضحى ، بل باعتبار المضي، أو الحال ، أو الاستقبال .

وإمَّا بمعنى : « كان في الصبح » ، أو « في المساء » ، أو « في الضحى » ، فيقترن في هـــذا المعنى الأخير مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم بزمان الفعل الذي يدل عليه تركيبه ، فمعنى « أصـــبح زيد أميراً » : أنَّ إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي .

وتكون تامة كقولك : « أصبحنا والحمد لله ، وأمسينا والملك لله » أي : وصلنا إلى الصبح أو المساء ، ودخلنا فيهما ، وكذا « أضحينا » ، قال[1] :

ومِنْ فَعَلاتي أنَّني حَسَنُ القِرَى إذا الليلةُ الشَّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيدُها

قوله : (**وَظَلَّ ، وَبَاتَ [لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيهِمَا ، وَبِمَعْنَى « صَـــارَ »]** [2]) يعني أن معنى « ظل زيد متفكراً » : كان تفكره في جميع النهار مستغرقاً له . قالوا : ولم تستعمل « ظل » إلا ناقصة[3]. وقال المالكي[4] : « تكون تامة بمعنى: « طال أو[5] دام » . قال نجم الدين : « والعهدة عليه»[6] .

وقولك : « بات زيدٌ مهموماً ، أي : كان هَمٌّ زيد في جميع الليل . وتجيء تامة بمعنى : أقام ليلاً ، ونزل ، سواء نام أو لم ينم . وفي كلامهم : «ليلة السبت سِرْ وبِتْ » [7] .

وقد جاء « ظل » ناقصة بمعنى « صار » قال تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [8].

وأما مجيء « بات » بمعنى صار[9] [10] ففيه نظر[11] . قال الأندلسي : « جاء في الحديث

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل ٣٤١ ، والمفصل ١٠٣/٧ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٩٥ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/١ ، والارتشاف ١١٥٤/٤،والنجم الثاقب ١٢٨/٢ ، والموشح ٢٥٥ .
والشاهد فيه : مجيء « أضحى » تامة لأنها أفادت الدخول في الضحى .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(٣) قال ذلك المهاباذي ، وابن زيدان ، وابن رختاط . ينظر : الارتشاف ١١٥٥/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٤/١ .

(٥) في (أ) : و .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤.

(٨) النحل : ٥٨ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) هو قول الزمخشري في المفصل ٤٤٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٧/٧.

(١١) قال ابن مالك : « وزعم الزمخشري أن « بات » قد تستعمل بمعنى « صار » ، وليس بصحيح ؛ لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء » . ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/١ .

« بات » بمعنى « صار » ، وهو « أين باتت يده »[1] . قال : « لأن النوم قد يكون نهاراً » ، قال : « ويحتمل أنها خرجت[2] في هذا الخبر مخرج الغالب ؛ لأن غالب النوم بالليل» [3] .

قوله : (و « **مَا زَالَ** ، [**ومَا بَرِحَ ، ومَا فَتِيءَ ، ومَا انْفَكَّ** » **لاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ**][4]) . إلى آخره .

معنى « ما زال » وأخواته : كان دائماً، فقولك: « ما زال زيدٌ أميراً » أي : استمرار[5] الإمارة لزيد مُذْ قَبِلَهَا واستأهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام لها[6] فيه، لا قبل ذلك .

قوله : (**وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ**) إن كانت ماضية فبـ « ما ، ولم ، و لا » في الدعاء . وإن كانت مضارعة فبـ « ما ، ولا ، ولن » . وقد يحذف حرف النفي قال[7] :

تَـنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ت َ بهالكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

ويحذف كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ[8] تَفْتَؤُاْ [تَذْكُرُ يُوسُفَ][9] ﴾[10]، وقول[11] الشاعر[12] :

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ

---

(١) رواه البخاري ٢٢٩/١، ٢٣١في الوضوء ، باب الاستجمار وتراً ، ومسلم برقم ٢٧٨في الطهارة ، باب كراة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء .

(٢) في (ش) و (غ) : أخرجت .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(٥) في (ش) : استمرت .

(٦) في (غ) : بها .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لخليفة بن براز في المقاصد النحوية ٥٧/٢ ، والخزانة ٢٤٥/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، وشرح الرضي ١٨٩/٤ .

والشاهد فيه : « تنفك » حيث حذف حرف النفي ، والتقدير : لا تنفك .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) يوسف : ٨٥ .

(١١) في (ش) و (غ) : وقوله .

(١٢) البيت لليلى زوجة سالم بن قحفان في الحماسة ٥١٥ ، وشرح المرزوقي ١٧٢٧ ، وشرح التبريزي ٦٧/٤ ، والخزانة ٢٤٨/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٩/٧ ، وشرح الرضي ١٩٠/٤.

و « مبرمات » : محكمات .

والشاهد فيه : « تزال » حيث إنه جواب قسم ، وحذف منه حرف النفي ، أي : لا تزال . والقسم في بيت قبله وهو :

حَلَفْتُ يمنياً يا ابن قُحْفَان بالذي تكفَّل بالأرزاق في السهل والجبلْ

وقال[1] :

فقلتُ : يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً ولَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأوْصَالي

ولكون « ما زال » وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا[2] يجوز: « مازال زيد إلاّ قائماً » ؛ لاستحالة استمرار « زيد » على جميع التصرفات [3] إلا القيام .

وأما خبر « ليس » وأخبار «كان ، وصار » وأخواتهما إذا كانت منفية فيجوز اقترانها[4] بـــ « إلاّ » . ويمتنع ذلك إذا تقدمت أخبارها عليها[5] ، فلا يجوز : « إلا قائماً لم يكن زيد » .

وقد خُطِّئ [6] ذو الرمة في قوله [7] :// أ/١١٢

حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخةً عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرَا

واعُتذر بأنّ تنفك تامة[8] أي : ما تفارق وطنها ، « ومناخة » حال ، و « على الخسف » مفعول : « مناخة » . جُعل الخسف كالأرض التي تناخ عليها ،و« نرمي » عطف على « مناخة »، وقيل: هي ناقصة[9] خبرها « على الخسف » أي : معه ، و «مناخة » حال[10]، ويضعف حيث

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والكتاب ٥٠٤/٣، والخصائص ٢٨٤/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ .

والشاهد فيه : « يمين الله أبرح » حيث حذف حرف النفي ، وهو كثير إذا كان الفعل جواب القسم .

(٢) في (غ) : و لا .

(٣) في (ش) و (غ) : الصفات .

(٤) في (ش) : اقترانهما .

(٥) سقطت من(غ) .

(٦) المخطِّئ هو أبو عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، والجرمي . ينظر :شرح المفصل ١٠٧/٧ ، والموشح ٢٨٦،وخزانة الأدب ٢٥١/٩ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٤٨/٣ ، والمحتسب ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٢/٣، وشرح التسهيل ١٣٩/١ ، ١٩١/٢ ، وشرح الرضي ١٩١/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١ ، والخزانة٢٥٠/٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٢ ، والإنصاف ١٥٦/١ .

والحراجيج : الضمر . والخسف الجوع . والمعنى :أن هذه الناقة لاتنفك عن أوطانها إلا ولها حالتان إما الإناخة على الخسف ، أو السير في القفر .

والشاهد فيه : « ما تنفك إلا مناخة » حيث دخلت إلا على خبر « تنفك » ولا يجوز ؛ لأنّ « تنفك » وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى .

(٨) وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي . ينظر : الإنصاف ١٥٩/١ .

(٩) في (غ) : (مناخة) بدل (ناقصة) .

(١٠) وهذا توجيه الأخفش ، كأنه قال عنده : ما تنفك كائنة على الخسف ، أي : الذل والتعب ، أو مرمياً بها بلد قفر إلا في حال إناختها . ينظر : الخزانة ٢٥٦/٩ .

العامل[1] « ما تنفك » ؛ لأن المفرغ قلَّما يأتي في المثبت [وإن كان المستثنى فضلة . أيضا ولأن العامل قبل « إلا » لا يعمل عند البصريين[2] فيما بعد الاستثناء إلا[3] في الثلاثة المذكورة في مر[4] . وحيث العامل[5] « على الخسف » يضعف : بأن المفرغ قلَّما يأتي في المثبت][6] . وبأن عامل الحال يكون الظرف المتأخر ولا يجيزه سيبويه[7]، خلافا للأخفش[8] . وبأن المستثنى إذن يكون مقدماً في المفرغ على عامله ، ولا يجوز ذلك عند البصريين كما مر[9] .

قوله : (**و« مَا دَامَ » لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ**[10] [**خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا**][11]) . إلى آخره .

أي : لتوقيت فِعْل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، فأنت في قولك « اجلسْ ما دام زيد قائماً أبوه » تؤقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد . وكذا في نحو[12]: « اجلس ما دام عمرو قائماً » .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ احْتَاجَ [إِلَى كَلاَمٍ لأَنَّهُ ظَرْفٌ**][13]) إلى آخره . أي : من أجل كونه توقيتاً لشيء يكون ظرفاً لذلك الشيء[14] فلا بُدَّ معه من تقدم كلام جملة اسمية أو فعلية ، لفظاً أو تقديراً ، كغيره من الفضلات .

---

(١) في (أ) : إلى .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٧٦/١، وشرح الرضي ١٩٢/٤، والنجم الثاقب ١٠٣٢/٢.

(٣) في (أ) : إلى .

(٤) ينظر : ص ٢٧١.

(٥) أي : وحيث العامل في الحال « مناخة » الجار والمجرور « على الخسف » .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب ١٢٤/٢ ، وشرح الرضي ١٩٢/٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٩٢/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٣٢/٢ .

(٩) بقي في تخريج هذا البيت وجهان :

١) أنْ تكون « إلا » زائدة وهو اختيار المازني وذكره ابن جني في المحتسب ٣٢٨/١،وخرَّج عليه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه :﴿ وإنْ كُلٌّ إلا ليوفينهم ﴾ [هود : ١١١] . ينظر: المحتسب ٣٢٨/١، وشرح المفصل ١٠٧/٧ وشرح التسهيل٣٣٩/١ ، ١٩١/٢ .

٢) إنَّ « إلا » واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير، والمراد: ما تنفك مناخة إلا على الخسف، ومثله في وقوع إلا في غير موقعها قوله تعالى : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ ، وانتصر له ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٨/٧ .

(١٠) زيادة من (ش): (بمدة ثبوت) .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(١٤) سقطت من (غ) .

و « ما » في « ما دام » مصدرية قامت مقام الزمان المحذوف، أي : مدة دوام قيام زيد[١].

قوله : (**و « لَيْسَ » لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً ، [وقِيْلَ : مُطْلَقاً]** [٢]) .

قال سيبويه [٣] وابن السراج[٤] : « ليس » للنفي مطلقاً ، تقول : « ليس خلق الله مثلَـهُ » في الماضي ، وقوله[٥] تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [٦] في المستقبل ، وجمهور النحاة[٧] على أنها لنفي الحال .

قال الأندلسي : « ليس بين القولين تناقض ؛ لأن خبر « ليس » إنْ لم يقيد بزمان، يحمل على الحال،كما يحمل الإيجاب عليه، وإذا قيد بزمان فهو على ما قيد به » [٨].

وأصل « ليس» : « لَيِسَ » كما تقول[٩] : « عَلْم » في « عَلِمَ »[١٠] . وليس أصله « لَيُسَ » بضم الياء ؛ إذ لم يجيء من «فعُل» معتل العين بالياء[١١]، ولا «لَيَس» مفتوح الياء ؛ إذ الفتحة لا تسكن فلا يقال في « ضَرَبَ » : « ضرْب » إلا نادراً كقوله[١٢] :

وقَالُوا تُرَابِيٌّ فَقُلتُ صَدَقْتُمُ أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمَا

و لم تقلب ياؤه ألفاً لعدم تصرفه ومفارقته لأخواته .

وسيبويه[١٣] و الأكثرون على أنه فعل غير متصرف .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٣٤/٢ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو ٩٣/١، ٩٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : وقال تعالى .

(٦) هود : ٨ .

(٧) ينظر : المفصل ٣٤٤،وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٥/٣، وشرح الرضي ١٩٣/٤ ، والوافية في شرح الكافية ٢٨٧ ، والنجم الثاقب ١٠٣٣/٢ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٩٣/٤ .

(٩) في (غ) : يقال .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ١٩٣/٤ ، واللسان (ليس) ٢١٢/٦.

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) لم أقف عليه .

(١٣) ينظر : الكتاب ٤٦/١ ، والعلل في النحو للوراق ١٢٠ ، وشرح اللمع للضرير ٤٠ ، واللباب ١٦٥/١ ، والمفصل ٣٤٤ ، وشرح المفصل ١١١/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٨٦/٢ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ .

وفي أحد قولي أبي علي[1]: إنه حرف . والأولى الحكم بفعليته بدلالة[2] اتصال الضمائر به، وهي لا تتصل بغير صريح الأفعال إلا نادراً كما ذكر في « هاء » [3] .

[تقديم الخبر على اسمها]

قوله : (**وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا**) .

ذكر ابن معط[4] أن خبر « ما دام » لا يتقدم على اسمها حيث قال في ألفيته :

ولا يَجُوزُ أنْ يُقَدَّمَ[5] الخَبَرْ على اسمِ مَا دَامَ وجَازَ في الأُخَرْ[6]

قال نجم الدين : « وهو غلط لم يوافقه فيه أحد »[7] .

[تقديم الخبر عليها]

قوله : ([**وهِيَ في تَقْدِيْمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَجُوزُ ، وَهُوَ**] [8] **مِنْ « كَانَ » إِلَى « رَاحَ »** . [**وقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ ، وَهُوَ مَا في أَوَّلِهِ « مَا » خِلاَفاً لابْنِ كَيْسَان في غَيْرِ « مَا دَامَ » ، وقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وهُوَ « لَيْسَ »**] [9].

كل ما ليس في أوله « ما » مما ذكره المصنف ، أو[10] مما لم يذكره يجوز تقديم [11] أخبارها عليها . وفي « ليس » خلاف ، وأمَّا « ما دام » فلا خلاف في امتناع تقديم[12] خبرها عليها ؛ لأن « ما » مصدرية . وأما غير « ما دام » مما في أوله « ما » من هذه الأفعال فأجاز

---

(١) ينظر : اللباب ١٦٥/١ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : لدلالة .

(٣) « هاء » اسم فعل ويلحق به الضمير فتقول : هائيا وهاءوا وهائي وهائين . فاتصال الضمير به نادر .

(٤) هو أبو الحسين يحيى زين الدين بن معط الزواوي ، ولد بالمغرب ، وأخذ عن الجزولي ، وابن عساكر ، ثم رحل إلى دمشق واستوطنها ،ثم انتقل إلى مصر ، وانتفع به الناس ، ألف الألفية ، وشرح الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٢٨هـ . ينظر : بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٥) في (ش) و (غ) : يتقدم .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٣١/١، وشرح الرضي ١٩٤/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٢/١.

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٩٤/٤ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(١٠) في (ش) و (غ) : و .

(١١) في (غ) : تقدم .

(١٢) في (غ) : تقدم .

الكوفيون[1] غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها[2]، ولا يُجَوِّز ذلك غيرهم نظراً إلى لفظ « ما »[3]

وأما توسط الخبر بين « ما » النافية وبين الفعل في هذه الأفعال فلم يجزه واحد[4] منهم ، فلا يجوز : « ما قائماً زال زيد »[5] .

وحكم « إنْ » النافية حكم « ما » . وأما « لم ، ولن ، ولا » فإذا انتفت بها هذه الأفعال لم يفصل بالخبر بينها وبين الأفعال اتفاقاً ، ويجوز تقديمها عليها اتفاقا[6] [7] .

وأما « ليس » فالأكثرون[8] على جواز تقديم خبرها عليها . ومنع من ذلك الكوفيون[9] ووافقهم المبرد[10]، واستدل المجوز بقوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [11] قالوا: لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل . قال نجم الدين : « ولا يطرد تعليلهم ؛ لأنك تقول : « زيداً لن أضرب ،// ولم أضرب » ، ولم[12] يتقدم الفعل على « لم ، ولن » [13] . **١١٢/ ب**

---

(١) ينظر : الإنصاف ١٥٥/١ ، واللباب ١٦٨/١ ، وشرح المفصل ١١٣/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٠/١ ، وشرح الرضي ١٩٤/٤ ، والارتشاف ١١٧٠/٣، ١١٧١.

(٢) وذلك لأن « ما » للنفي ، و« زال » فيها معنى النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، فقولك : « ما زال زيد قائماً » بمنزلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن تقول : « قائماً ما زال زيد » . ينظر : أسرار العربية ١٣٩ ، ١٤٠ ، والإنصاف ١٥٥/١ .

(٣) أي : لأن « ما » للنفي ،والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله فكذلك النفي . ينظر : أسرار العربية ١٣٩ ، واللباب ١٦٧/١ .

(٤) في (ش) و (غ) : أحد .

(٥) هذا قول الرضي في شرحه للكافية ١٩٤/٤ . وقال أبوحيان في الارتشاف ١١٧١/٣: « فلو توسط الخبر بين « ما » و« زال » نحو : « ما عالماً زال زيد » فالأكثرون على الجواز » . وبمثل قول أبي حيان قال ابن هشام وخالد الأزهري . ينظر : أوضح المسالك مع شرحه التصريح ٢٤٥/١.

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٩٤/٤، ١٩٥.

(٨) ينظر : العلل في النحو للوارق ١٢٨، وشرح اللمع للضرير ٤٠، والإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، والمفصل ٣٤٥ ، واللباب ١٦٨/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٣/١ ، وشرح الرضي ١٩٥/٤ .

(٩) ينظر : الإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح المفصل١١٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٣/١ ، وشرح الرضي١٩٥/٤ ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٣/١ .

(١٠) ينظر : المقتضب ١٩٤/٤ .

(١١) هود : ٨ .

(١٢) في (ش) و (غ) : ولا .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ١٩٥/٤ .

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف ، ولا على مبتدأ يلزم التصدير[1] كأسماء[2] الاستفهام ، والشرط . ولا على مبتدأ عَدِمَ التصرف كـ « ما » التعجبية ، ولا على مبتدأ في مَثَلٍ ؛ لأن الأمثال لا تغير [نحو قولهم : « الطعن يُظئر »[3]][4]. وكذا الجمل الاعتراضية لا تدخل على مبتدئها كقوله[5] :

فأنتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ ألِيَّةٌ

وكذا بعد « أمَّا » ، و « إذا » الفجائية .

ولا تقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية ، وقد جاء في الشعر خبرها جملة[6] طلبية ، قال[7][8] :

وكُوْنِيْ بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِيْنِي ودَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ

وأما خبرها المفرد فيصح أن يتضمن الاستفهام نحو:« أين كان زيد ، وأيهم كان زيد؟ » . ولا تقول : « أين ما كان زيد ؟ » ، ولا : « متى ما زال زيدٌ ؟» ؛ لوجوب تصدر «ما» النافية . ويجوز « متى لم يزل عمرو » ، و « أي وقت لم يكن سماحُك » ، ومنع الجزولي[9] والشلوبين[10][11] ذلك في « ليس » نحو : « أين ليس زيد » ، والأولى الجواز .

---

(١) في (ش) و (غ) : التصدر .

(٢) في (غ) : أي (أسماء بدل) (كأسماء) .

(٣) في مجمع الأمثال : الطعن يظأر ، يقال : ظَأَرتُ الناقة أظأرها ظآراً ، إذا عطفتها على ولد غيرها . يضرب في الإعطاء على المخافة ، أي : طعنك إياه يعطفه على الصلح . ينظر : مجمع الأمثال ٥٤٢/١ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) سبق تخريجه ص ٧١٣.

(٦) في (غ) : جملاً .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لبعض بني نهشل في نوادر أبي زيد ٣٠، ٥٨، والخزانة ٢٦٩/٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٩/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧/٢ ، وشرح الرضي ١٩٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ٩١٤/٢ .
والصناع : الرفيقة الكف .
والشاهد فيه : « كوني . . . ذكريني » حيث جاءت « ذكريني » في محل نصب خبر « كوني » وهي جملة إنشائية . وهذا مختص بالشعر .

(٩) ينظر : المقدمة الجزولية ١٠٦ ، وشرح الرضي ١٩٧/٤ .

(١٠) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين و هو الأشقر الأبيض ، إمام في العربية و اللغة أستاذٌ ، أخذ عن محمد بن خلف و ابن ملكون و غيره ، و أقرأ نحو ستين سنة ، و قلما تأدب بالأندلس أحد من أهل زمانه إلا و قرأ عليه. مات سنة ٦٤٥هـ . ينظر: البلغة ١٣٢، و بغية الوعاة ١٢٤/٢.

(١١) ينظر رأيه في شرح الرضي ١٩٧/٤ .

ويجب تقديم خبرها على اسمها إذا كان في اسمها ضمير جزء خبرها نحو : « كان في الـــدار صاحبها » ، وكذا حيث[1] يكون الاسم « أنَّ » ومعموليها نحو : « كان عندي أنَّـــك قـــائم » ، و« عندي كان أنَّك قائم » .

ويجب تأخير الخبر عنها [وعن اسمها إن دخله « إلا » نحو : « ما كان زيدٌ إلا قائماً » .

ويجب تأخير خبرها عنها][2] إذا دخل عليه ما له الصدر كـــ «هل» ، وأسماء الاستفهام ، والشرط نحو : « هل كان زيد قائماً » ، « ومتى كان قائماً زيد » .

ويجب تأخير الخبر إذا تأخر مرفوعه نحو « كان زيد حسناً[3] وجهُهُ » .

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة ، ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة قال[4] :

مَـــا دَامَ فِيهنَّ فَصِـــيلٌ حيَّا

وتقول : « ما زال رجل واقفاً » . وقد يخبر في هذا الباب ، وباب « إنَّ » بمعرفة عن نكرة . وقال الزمخشري[5] وغيره : « لا يخبر بمعرفة عن نكرة إلا ضرورة كقوله[6] :

كأنَّ سَبِيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ

[فيمن روى نصب « مزاجها »][7] ، وقال القطامي[8] :

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (غ) : حسن .

(٤) الرجز لابن ميَّادة في ديوانه ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٦/١، وشرح المفصل ٣٣/٤ ، واللسان (جلذ، هيا) ، والخزانة ٢٧٤/٩ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩١/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٠/٤ .
وصدره : لتقرُبنَّ قَرَباً جُلْذيّا * *
والشاهد فيه : « ما دام . . . فصيل حيا » حيث أخبر عن النكرة المحضة وهي فصيل لحصول الفائدة .

(٥) ينظر : المفصل ٣٣٧ ، وشرح المفصل ٩١/٧ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١، والكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والمحتسب ٢٧٩/١، والمفصل ٣٣٨، وشرح المفصل ٩٣/٧.
والشاهد فيه : أنه يجوز أن يخبر في بابي « كان وإنَّ » بمعرفة عن نكرة في الاختيار كما هنا ، فإن « مزاجها » روي بالنصب على أنه خبر مقدم وهو معرفة ، و « عسلٌ » اسم كان مؤخر ، وهو نكرة . وقال الزمخشري : لا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) عمير بن شييم بن عمرو ، من بني جشم بن بكر ، وكان نصرانياً ثم أسلم ، وهو مقل مجيد . عده ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، لقب بالقطامي ، وبصريع الغواني . له ديوان . توفي سنة ١٣٠هـــ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٥٣٤، والأغاني ٢١/٢٤، والأعلام ٨٨/٥.

ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [1]

وجوز ذلك المالكي اختياراً[2] . ولا خلاف عند من جوَّز مثل[3] هذا أن الأكثر والأولى جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً . وإنما جرَّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي « كان ، وإنَّ » لاختلاف إعراب الجزءين .

واعلم أنَّ « ليس » تختص[4] بكثرة مجيء اسمها نكرة ، ويجوز حذف خبرها كثيراً كقوله[5]:

وإذا جُوْزِيْتَ خَيْراً فَاجْزِهِ إنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

أي : ليس الجمل جازياً .

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا « ليس » و « دام » . ولتصاريفها ما لها من الأحكام .

وقد تحذف لام « يكن » للجزم تشبيهاً لنونها بالواو ، فحذفت مع أنه قد حذف للجزم حركتها أولاً ؛ وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى : ﴿ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرًا ﴾ [6] ، قال سيبويه : « إذا لاقى نون « يكن » المجزوم ساكناً بعدها لم يجز حذفها قال تعالى : ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾[7] » [8]، وأجاز يونس[9] الحذف مع ذلك كقوله [10] :

لَمْ يَكُ الحَقُّ على أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرْ

قال السيرافي : « هذا شاذ » [11] .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ٣١، والكتاب ١٤٣/٢،والمقتضب ٩٤/٤، والمفصل ٣٣٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩١/٧، وشرح الرضي ٢٠١/٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : لم تختص .

(٥) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٩ ، والكتاب ٣٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه٤٤/٢، وشرح التصريح ٢٥٠/١، والخزانة ٢٩٨/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٣/٤ .
والشاهد فيه: « ليس الجمل » على أنه يجوز حذف خبر « ليس » كثيراً كهذا البيت : أي : ليس الجمل جازياً ، أو يجزي .

(٦) الأنفال : ٥٣ .

(٧) البينة : ١.

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٠٤/٤ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٨ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٤ ،والارتشاف١١٩٤/٣. وهو اختيار ابن مالك .

(١٠) البيت من الرمل ، وهو لحسيل بن عُرفطة في اللسان (كون) ، والخزانة ٣٠٦/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٤ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/١ .
والشاهد:« لم يك الحق» على أن حذف نون «يكن» المجزوم الملاقي للساكن جائز عند يونس . وقال السيرافي: هذا شاذ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٠٤/٤ ، والخزانة ٣٠٦/٩ .

قال سيبويه : « تقديم الخبر إذا كان ظرفاً مستحسن ، ويُسمى ذلك الظرف مستقَرّاً بفتح القاف ؛ لأن متعلقه « استقر » نحو: « كان في الدار زيد » ، و لم يستحسن تقديم الظرف اللغو ، وهو ما لم يكن خبراً ، بل زائداً [1] ؛ لأن التقديم للاهتمام ، والزائد لا يهتم به نحو : « كان زيد جالساً عندك »[2][3] . وأما قوله تعالى[4] : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [5] فإنما قدم اللغو فيه لأنه مَعْقَد الفائدة ؛ لأنه ليس نفى الكفؤ مطلقاً ، بل نفى الكفؤ له تعالى ، فَقُدِّم اهتماماً بما هو المقصود معنى ، ورعاية للفواصل لفظاً .

---

(١) في (غ) : زائد .
(٢) في (غ) : عند .
(٣) ينظر : الكتاب ٥٥/١ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٤ .
(٤) سقطت من (ش) .
(٥) الإخلاص : ٤ .

[أفعال المقاربة]

[تعريفها]

قوله[١] : (**أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ : مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ ، رَجَاءً أَوْ حُصُولاً ، أَوْ أَخْذاً فِيهِ**) .

قال نجم الدين: « الذي يظهر لي أن « عسى » [في الحقيقة][٢] ليس من أفعال المقاربة[٣] ؛ //لأن « عسى » طمع في حق غير الله تعالى ، والطمع إنما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من **١١٣/أ** حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا[٤] يوثق بحصوله . وليس معناه : رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم كلام الجزولي[٥] ، والمصنف[٦] ، فقولك : « عسى الله أن يشفي مريضي » أي : إني أرجو قرب شفائه ، وذلك لأن « عسى » ليس متعيناً[٧] ،بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر ، بل لطمع حصول مضمونه[٨] مطلقاً سواء ترجّي حصوله عن قريب أو بعيد ، تقول : « عسى الله أن يدخلني الجنة » ، و « عسى النبي صلى الله عليه وآله أن يشفع لي » ، فإذا قلت : « عسى زيد أن يخرج » فهو بمعنى : لعله يخرج ، ولا دنو في « لعلَّ » اتفاقاً »[٩] . قال: « وكذا في عدهم « طفق » ومرادفاته من أفعال المقاربة نظر ؛ لأن معنى « طفق » شرع ، ولا يقال : قرب إلا قبل الشروع ؛ لأن معنى القرب : قلة المسافة . بل يصح أن يقال لمن شرع في الشيء : قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه . فعلى هذا ليس من أفعال المقاربة إلا « كاد » ومرادفاته »[١٠] . قال : « وقول المصنف (**رجاءً**[١١] ، **وحصولاً**[١٢] ، **وأخذاً فيه**) فيه[١٣] خبط ؛ لأن نصب

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) وهو قول خطاب بن يوسف القرطبي الماردي ، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ . ينظر : الارتشاف ١٢٢٣/٣.

(٤) في (ش) و (غ) : ما لم .

(٥) قال في المقدمة الجزولية ٢٠٣: « عسى : لمقاربة الفعل في الرجاء » .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٩١٩/٣.

(٧) في (غ) : معينا .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٠٦/٤ .

(١٠) ينظر : السابق ٢٠٦/٤ .

(١١) في (ش) : أو.

(١٢) في (ش) : أو .

(١٣) سقطت من (غ) .

هذه على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز عن نسبة ، فيكون فاعلاً للدنو في المعنى ، فيكون : لـــدنو رجاء الخبر ، أو لدنو حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه . وليس « عسى » لدنو رجاء خبره [١]، بـــل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه . « وطفق » وأخواته ليست لدنو الخبر، بل هي[٢] للأخذ فيه. قال : ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر ، أي : لدنو الخبر مرجواً لم يصح قوله : « حصولاً » ؛ لأن الخبر في « كاد » ليس حاصلاً ، بل قريب الحصول »[٣] .

[تعداد أفعال المقاربة وأحكامها]

قوله : (**فالأَوَّلُ** : « **عَسَى** » ، **وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ**) . يعني: الذي لرجاء مضمون الخبر . قال سيبويه : « عسى طمع ، وإشفاق»[٤] . فالطمع في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، ومعنى الإشفاق : الخوف[٥] .

وإنما لم يُتصرف في « عسى » بل لزم صيغة المضي لتضمنه معنى الحـــرف ، أي ، إنشـــاء الطمع ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها قال الجوهري[٦]: « عسى » من الله واجبة ؛ لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى ؛ لأنهما يكونان في المجهول إلا في قوله[٧] : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ ﴾[٨]. قال نجم الـــدين : « وأقـــول إن « عســـى » في الآيـــة للتخويف ، لا للخوف والإشفاق »[٩] . قال أبو عبيدة: « « عسى » من[١٠] الله إيجـــاب ؛ لأن « عسى » للرجاء ، أو[١١] اليقين ، وأنشد لابن مقبل[١٢] :

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) في (غ) : هو .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .
(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٧/٤ .
(٥) ينظر : اللسان (شفق) ١٥٤/٧ .
(٦) ينظر : الصحاح (عسا) ١٩٣١/٥.
(٧) سقطت من (ش) .
(٨) التحريم : ٥ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٠٨/٤ .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) في(ش) و (غ) : أو .
(١٢) تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان ، من عامر بن صعصعة ، أبو كعب شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام وأسلم . عاش نيفاً ومائة سنة . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٣٠٣، والأعلام ٨٧/٢ .

ظَنِّيْ بِهِمْ كَعَسَى وهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَائزَ الأَمْثَال[1]

أي ظني بهم يقين »[2] . هذا كلامه.

قال نجم الدين : « وأنا لا أعرف عسى لليقين في غير كلامه تعالى ، فقوله : « عسى » لليقين فيه نظر . ويجوز أن يكون معنى[3] « ظني بهم كعسى » أي : مع طمع[4] »[5] .

وقد تكسر سين « عسى » إذا اتصل به ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو نون جماعة المؤنث . وزعم الزجاج[6] أن « عسى » حرف لِمَا رأى من عدم تصرفه . واتصال ضمير المرفوع به[7] يدفع ذلك .

قوله : (« **عَسَى زَيدٌ أنْ يَخْرُجَ** ») .

المتأخرون[8] على أن « عسى » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كـ « كان » ، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزَّبَّاء[9] : « عَسَى الغُوَيْرُ أبؤساً »[10]، وقوله[11]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ٢٦١، والأضداد للأنباري ١٨٨،و الصحاح (عسا) ٥/ ١٩٣١ واللسان (جوز) وشرح الرضي ٢٠٨/٤، والخزانة ٣١٦/٩، وبلا نسبة في كتاب العين ١٩٣/٦، وشرح المفصل ١٢٠/٧ .

والتنوفة : الفلاة . ويتنازعون : يتجاذبون . وجوائز الأمثال : أي الأمثال السائرة في البلاد ، يريد أنه لا يقين له بهم . والشاهد فيه : « ظني بهم كعسى » على أن أبا عبيدة قال : إن « عسى » تأتي بمعنى اليقين كما في البيت .

(٢) ينظر : الصحاح (عسا) ٥/ ١٩٣١ ، وشرح الرضي ٢٠٨/٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : الطمع .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٠٨/٤ .

(٦) وهو مذهب الكوفيين وثعلب . ينظر : شرح الرضي ٢٠٩/٤، والارتشاف ١٢٢٢/٣ ومغني اللبيب ٢٠١، وقطر الندى ٣٤.

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : المفصل ٣٤٦، والمقدمة الجزولية ٢٠٣،وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٩/٣،وشرح الرضي ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧.

(٩) الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع : الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة، قتلت جذيمة الوضاح ملك العراق، فاحتال ابن أخته عمرو بن عدي حتى دخل قصرها ،وهم بقتلها، فامتصت سماً قاتلاً وقالت « بيدي لا بيد عمرو » . ينظر : الأعلام : ٤١/٣ .

(١٠) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس وهو الشدة ، وأصل هذا المثل من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه رجال وبات بالغوير على طريقه « عسى الغوير أبؤساً » أي : لعل الشر يأتيكم من قبل الغار . ينظر المثل في الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩، والمقتضب ٧٠/٣ ، وشرح اللمع للضرير ١٩٢، ومجمع الأمثال ٢١/٢ .

(١١) الرجز : لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٥ ، والخصائص ٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣ ، والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٤/٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٢٠٩/٤ ، وشرح ابن عقيل٢٥٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/١ . =

أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحّاً دَائماً لا تَلْحَنِي[1] إِنِّي عَسَيْتُ صَائما

ويُقَدَّرُ في خبرها مضاف ، أو في اسمها ؛ لئلا يخبر بالمصدر عن الجثة نحو : « عسى حال[2] زيد أن يخرج » ، و[3] « عسى زيد ذا خروج » .

وقال بعضهم[4] : « أنْ » زائدة . وقيل[5] : المقترن بـ « أنْ » مشبه بالمفعول ، لأن المعنى الأصلي : « قارب زيد الخروج » ، ومعنى « عسى أن يخرج زيد » : قرب خروج زيد ، فهو في الاستعمال الأول بمعنى المتعدي ، وفي الثاني بمعنى اللازم . قال نجم الدين : « وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت في « عسى » معنى المقاربة لا[6] وضعاً ، ولا استعمالاً »[7] .

وقال ا لكوفيون [8] : « إنَّ « أنْ يفعل » في محل الرفع ، بدلاً مما قبله بدل اشتمال[9] .

قال نجم الدين : « ولا[10] أرى هذا // وجهاً بعيداً ، فيكون في نحو : « يا زيدون عسى **١١٣/ ب** أن تخرجوا » قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل في موضع الفاعل ، والمعنى يساعدهم ؛ لأن « عسى » بمعنى : « يُتَوقع » فمعنى « عسى زيد أن يقوم » : يتوقع ، ويترجى قيامه »[11] .

وأما « عسيت صائماً » ، و« عسى الغوير أبؤساً » فشاذان على تضمينهما معنى « كان » .

قوله : (وَ « **عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ**) .

اعلم أنَّ مَنْ مذهبه أنَّ « أنْ » مع الفعل في : « عسى زيد أن يخرج » خبر « عسى » جاز أن يقول في : « عسى أن يخرج زيد » أنَّ « أنْ يخرج » خبر ، وهو من باب التنازع ، فيأتي

= والشاهد فيه : « عسيت صائماً » على أن المتأخرين استدلوا به بوقوع المفرد منصوباً بعد مرفوع على أن « أنْ » والفعل في قولهم : « عسى زيد أن يفعل » في موضع نصب على أنه خبر لـ « عسى » وهي تعمل عمل « كان » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : أو .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢١٠/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢١٠/٤، والارتشاف ١٢٢٤/٣ ، والفوائد الضيائية ٢٩٩/٢.

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢١٠/٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢١٠/٤ ، والارتشاف ١٢٢٤/٣.

(٩) في (ش) و (غ) : الاشتمال .

(١٠) في (غ) : وأنا .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢١٠/٤ .

في التثنية على اختيار البصريين[1] : « عسيا أن يخرج الزيدان » ، وعلى اختيار الكوفيين : « عسى أن يخرجا الزيدان » . وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث . وجاز أن تقول أنَّ « أنْ يخرج » فاعل « عسى » ، و « زيد » فاعل « يخرج » فتقول في التثنية : « عسى أن يخرج الزيدان » لا غير[2].

ولا يتقدم « أنْ » مع الفعل على « عسى » ، وقد يحذف الخبر في هذا[3] الباب قال[4] :

هَمَمْتُ ولَمْ أفْعَلْ وكِدْتُ ولَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلائِلُهْ

أي : كدت أفعل . وتقول : « كم عسى زيد ؟ » إذا قيل : « عسى زيد أن يقوم » .

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب من اختصاص غالباً ، فلا تقول : « كاد رجل يقوم » ، ولا « عسى شخص أن يقوم » إلا قليلاً .

قوله : (**وقَدْ تُحْذَفُ** : « **أنْ** ») كقوله[5] :

عَسَى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وهو قليل .

ويتعين في أفعال المقاربة [أن يكون فاعل أخبارها ضميراً راجعاً إلى أسمائها . ويقل نحو : « كاد زيد يخرج غلامه » ، و « عسى زيد أن يقوم أخوه »][6] إلا أن يكون[7] الفعل المسند إلى سببه بمعنى المسند إلى ضميره[8] نحو[9] : « كاد زيد يخرج نفسه » .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢١١/٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لضابيء بن الحارث التميمي البُرجمي في تاريخ الطبري ٥١١/٢ ، والكامل في اللغة ٢٢٩/١ ، والأضداد لابن الأنباري ٩٧ ، وطبقات فحول الشعراء ١٧٤/١ ، والشعر والشعراء ٢٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢١٢/٤ .
والحلائل : جمع حليلة وهي الزوجة .
والشاهد فيه : « كدت » حيث حذف خبره ، والتقدير : وكدت أفعل .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لهُدْبة بن خُشْرم في الكتاب ١٥٩/٣ ، والأضداد لابن الأنباري ٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه١٠٧/٢ واللمع ٨١ ، وشرح التصريح٢٨٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٣/١ ، والخزانة ٣٣٠/٩ . وبلا نسبة في المقتضب ٧٠/٣ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، وشرح الرضي ٢١٣/٤ ،
والشاهد فيه : « عسى . . . يكون » حيث حذف « أن » من خبر « عسى » وهو قليل يشبهها بـ « كاد » .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (غ) : لا يكون .

(٨) أي : ضمير الاسم .

(٩) سقطت من (ش) .

وقد يستعمل « حَرِيَ زيد أن يفعل كذا » بكسر الراء ، و « اخلولق عمرو أن يقوم » [استعمال « عسى » ، ومعناهما : صار حرياً ، أي : جديراً ، وصار خليقاً . وأصلهما : حَرِي بأن يفعل ، واخلولق بأن يقوم][1] . ويقال أيضا : « هو حَرَىً أن يفعل » بفتح الراء ، والتنوين على المصدر، فلا يثني ، ولا يجمع . وأمَّا إذا قلت : « هو حَرِيٌّ ، أو حَرٍ أن يكون » ثنيت ، وجمعت ، وأنثت . ويقال أيضا : « بالحَرَى أن يكون كذا ، واخلولق أن يفعل زيد » كما في « عسى » .

وقول الشاعر[2] :

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ[3] طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِه ستُطْفِيءُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوَانِحِ

السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام « أنْ » لكونهما للاستقبال[4] .

قوله : (**والثَّانِيْ** « **كَادَ** » [**تَقُولُ** : « **كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ** » ، **وَقَدْ تَدْخُلُ** « **أنْ** »][5])

أي : ما وضع لدنو حصول الخبر « كاد » وهو من كدتَ تكاد كيداً ، ومكادة[6] . وحكى الأصمعي[7] « كَوْداً » ، والأول أشهر . و « أوشك » بمعناه . ومعنى « كاد » في أصل الوضع : قرب . ومعنى « أوشك » في الأصل: أسرع . ولا يستعمل « كاد » على الأصل ، فلا يقال : « كاد زيد من الفعل » . ويستعمل « أوشك » على الأصل ، فيقال : « أوشك فلان في السير » . ومن مرادفات « كاد » : أَوْلَى ، وكَرَبَ ، وهلهل . و «كَرَبَ» في الأصل بمعنى « قرب » يقال : «كربت الشمس » أي دنت للغروب . وأما « أولى » فمعناها الأصلي « قارب » قال[8]:

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لقَسَام بن رواحة في الحماسة ٢٧٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٥/١ ، والخزانة ٣٤٣/٩ ، وبلا نسبة في المفصل ٤/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، وشرح الرضي ٢١٤/٤ ، والارتشاف ١٢٢٧/٣.
والغلات : جمع غُلَّة : حرارة الجوف .
والجوانح : جمع جانحة : الضلوع .
والشاهد فيه : « عسى . . . ستطفئ » على أن السين قائمة عند المتأخرين مقام « أنْ » ؛ لكونهما للاستقبال .

(٣) في (ش) : (بعد) بدل (من) .

(٤) ينظر : المفصل ٤١٢ ، وشرح الرضي ٢١٤/٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٩ .

(٦) ينظر : اللسان (كيد) ١٩٩/١٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢١٥/٤ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٥/١ ، وشرح الرضي ٢١٥/٤ ، ولسان العرب (لبث ، ولي) وشفاء العليل ٣٤٣/١ ، وهمع الهوامع ٤٤١/١، والخزانة ٩/ ٣٤٧ . =

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وأَوْلَى أنْ يَزِيْدَ عَلَى ثَلاثِ

أي : قارب ، وكاد . ولا يستعمل إلا مع « أنْ » .

ويجب تجريد خبر « هلهل » من « أن » . وأما « كاد ، وكرب ، وأوشك » فيستعمل أخبارها مع « أن » ومجردة . والتجريد مع « كاد ، وكرب » أكثر وأعرف[1] . وإذا كانت مع « أن » فهو بتقدير حرف الجر أي : كاد أو كرب من أن يقوم ، وأوشك في أن يقوم ،ثم[2] حذف حرف الجر وجوباً ؛ لكثرة الاستعمال . و« أن » إما منصوبة بعد حذفه ، أو مجرورة على المذهبين . وقد يقال: « أوشك أن يخرج زيد »[3] أي : أسرع خروجه . ويجوز أن يكون على التنازع ، فـ « أوشك » بمعنى « كاد » ، ويستعمل استعمال « كاد » مجرد الخبر ، واستعمال[4] « عسى » على الوجهين ، أي : تقديم « زيد » على « أن » والفعل ، وتأخيره بعدهما .

ولإجراء « كاد » في الاستعمال مجرى « كان » جاز في الضرورة[5] .

// فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبَا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ أ/١١٤

وأضمر ضمير الشأن فيه نحو: ﴿ كَادَ يَزِيغُ[6] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾[7] .

واسْتُعمل أفعال الشروع في الفعل استعمال « كان » وهي : « طفق ، وأخذ ، وأنشأ ، وأقبل ، وقرّب ، وهبَّ ، وعَلِق ، وجعل » ، وكانت بذلك أولى[8] من « كاد » وأخواتها ؛ لأن أخبارها حاصلة كأخبار « كان » بخلاف خبر « كاد » .

وأما « هلهل » فإنما لزم تجريد خبره من « أن » مع أنه بمعنى « كاد » لا بمعنى « طفق » ؛ لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ، وهذا التركيب يدل على أن المبالغة في القرب فيه[9] أكثر ،

= والشاهد فيه « أولى » حيث إنها من مرادفات « كاد » ولا تستعمل إلا مع « أنْ » .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢١٥/٤ ، والارتشاف ١٢٢٥/٣.

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : أوشك زيد أن يخرج .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) سبق : تخريجه ص٦٧٤ .

والشاهد فيه : « كدت آيباً » حيث استعمل كاد استعمال كان ، فجاء خبرها مفرداً ، كما يجيء خبر كان مفرداً .

(٦) قرأها حفص وحمزة بياء التذكير ، والباقون بتاء التأنيث . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٥١٠/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٨٩ .

(٧) التوبة ١١٧ .

(٨) في (غ) : أولى بذلك .

(٩) سقطت من (غ) .

فكان لاحقاً بالأفعال الدالة على الشروع ، فاستعمل خبره بغير « أن » استعمالها يقال: « هلهلتُ أقومُ » .

ولا يتقدم خبر أفعال المقاربة التي هي « كاد » ومرادفاته ، وأفعال الشروع أى : «طفق»[1] ومرادفاته عليها .

وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن « أن » ، دون الماضي ، ودون الاسم ، ودون المقترن بـــ « أن » لأن المضارع إذا تجرد عن علامات الاستقبال ، فهو ظـــاهر في الحال ، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي . فلما حُملت هـــذه الأفعال على « كان » ، و قُصد حدوث خبرها ، وكون فاعلها مشتغلاً به وجب ألا يكون اسماً ، ولا ماضياً ، ولا مضارعاً مقترناً بـــ « أن » .

[[2] و إنما غلب في « كاد » ومرادفاته كون أخبارها كذلك ، وجُوِّز اقترانها بـــ « أن » لكونها من شدة القرب كأنها للاشتغال والشروع ، فهي ليست متضمنة لمعنى « كان » مثل أفعال الشروع ، بل محمولة من حيث الاستعمال على « كان » ، فجاز في بعضها اقتران الخبر بـــ « أن » قال [3] :

رَسْمٌ عَفَى مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ امَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

و لم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال .

والتزامهم في خبر[4] « عسى أن يكون » مضارعاً مقترناً ؛ لأنه مختص بالمستقبل ، والرجاء والطمع [5] كذلك مختص به ، ولذا قد تُحْمل « لعل » عليه يقال[6] : « لعلك أن تقوم » .

---

(١) سقطت من (غ) : (أي طفق) .

(٢) هذا بداية سقط من (ش) حيث سقطت لوحة ٢٠٧ كاملة .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ١٦٠/٣ ، وشرح المفصل ١٢١/٧ ،وشرح شواهد الإيضاح ٩٩ ، والخزانة ٣٥٠/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧/٣ ، وأسرار العربية ٥ ، و شرح الرضي ٢١٧/٤ .
والبلى : مصدر بليَ الثوب يبلى إذا خَلَقَ . ويَمْصح : مصح الشيء مصوحاً : ذهب وانقطع .
والشاهد : « كاد . . . أن يمصح » حيث جاز اقتران خبر « كاد » بـــ « أن » لِما ذكره .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : والطمع والرجاء .

(٦) في (غ) : نحو .

[دخول النفي على خبر « كاد »]

قوله : (**وإذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى «كَادَ» [فَهُوَ كَالأَفْعَالِ عَلَى الأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ للإِثْبَاتِ مُطْلَقاً ، وَقِيلَ يَكُونُ فِي المَاضِي للإِثْبَاتِ ، وَفِي المُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالى** : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[1] ، **وبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ**[2] :

إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِينْ لَمْ يَكَدْ رَسِيسَ الهَوَى مِنَ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ][3]) .

قال بعضهم[4]: نفي «كاد » إثبات ، وإثباته نفي ، واستدل بقوله: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[5] وقد فعلوا ، وبقوله :

لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فإنه لما أُنكر عليه ، وقيل : « نراه قد برح »[6] غيّره إلى « لم[7] أجد » ؛ ولأنه قد يقال : « كاد زيد يقوم » ولم يقم . قال نجم الدين : « إن أرادوا بكون إثباته نفياً: أنك إذا قلت : « كاد زيد يقوم » وأثبت الكود ، أي : القرب ، فهذا الإثبات نفي ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ، بل في « كاد زيد يقوم » إثبات القرب بلا ريب . وإن أرادوا أن إثبات «كاد» دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق ؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ؛ إذ لو حصل لكنت آخذاً فيه لا قريباً منه . وأما كون نفيه إثباتاً فإن قصدوا أن نفي الكود أي : القرب إثبات له فهو أفحش الغلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ؛ لأن نفي القرب من الفعل

---

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٩٢، ودلائل الإعجاز ٢١٣،والمفصل ٣٤٨، وشرح المفصل ١٢٤/٧، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢١/٣، وشرح الرضي ٢١٩/٤، والفوائد الضيائية ٣٠٣/٢.
رسيس الهوى : أثر الحب . برح : زال .
والشاهد فيه : « لم يكد يبرح » وقد بينه الخالدي . .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٩ .

(٤) ينظر : اللباب للعكبري ١٩٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢٠/٣، وشرح الرضي ٢١٨/٤ ، وهو اختيار العكبري .

(٥) البقرة : ٧١ .

(٦) قائل ذلك عبد الله بن شبرمة بن طفيل ، كان فقيهاً وشاعراً . تنظر القصة في : دلائل الإعجاز ٢١٣ والنجم الثاقب ١٠٤٢/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٠٤/٢.

(٧) زيادة من (غ) .

أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، فقولك : « ما قربت من الضرب » آكد في نفي الضرب من : « ما ضربت » ، بل قد تقوم قرينة في : « ما كاد زيد يخرج » تدل على الخروج بعد انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر « كاد » في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، لا لفظ « كاد » . ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر . وإنما التناقض في وقت واحد . فلا يكون نفي « كاد » مفيداً لثبوت مضمون خبره ، بل تلك القرينة[1] هي المفيدة كما في قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[2] . قال نجم الدين : أي[3] ما كادوا يذبحون قبل الذبح ، وما قربوا منه . إشارة إلى ما سبق قبل ذلك //من تعنتهم في قوله[4] : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[5] ، ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا ١١٤/ ب هِيَ ﴾ ، ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ ، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل. وإن [6] لم تحصل قرينة نحو قولك : « مات زيد وما كاد يسافر » قلنا : بقي مضمون خبر « كاد » على انتفائه ، وانتفاء القرب منه كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [7] . وأما البيت وهو قوله : لم يكد رسيس الهوى ، فقد أصابت فيه بديهته ، وأخطأت رويته ، وأخطأ من خطأه، ومثل هذه القرينة هو الشبهة لمن قال نفيه إثبات ، فقال بعضهم : إنه للإثبات في الماضي كقوله تعالى [8] : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [9] ، وفي المستقبل ؛ لتخطئة الشعراء ذا الرمة في البيت . وقولهم : « نراه قد برح » حتى أدى ذلك إلى أن غير « لم يكد » إلى « لم أجد » فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه . قلنا أمَّا الآية فالإثبات مفهوم من القرينة وهي : ﴿ فَذَبَحُوهَا﴾ . وأما تخطئة الشعراء فنخطئهم ، ونصوِّب ذا الرمة في بديهته ، وقد خطأهم وخطأ ذا الرمة في رويته من قال ـ وقد سمع تلك الحكاية ـ : « أصابت بديهته وأخطأت رويته » . وقال بعضهم[10] :

---

(١) في (غ) قرينة .
(٢) البقرة : ٧١ .
(٣) زيادة من (غ) .
(٤) في (غ) : قولهم .
(٥) البقرة : ٦٧ – ٧٠ .
(٦) في (غ) فإن لم .
(٧) النور : ٤٠ .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) البقرة : ٧١ .
(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢٠/٣.

إن نفي الماضي إثبات للآية ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [1]، ونفي المضارع نفي لقولـــه : ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [2] » [3] .

قوله : (**الثَّالِثُ** : [« **طَفِقَ ، وكَرَبَ ، وجَعَلَ ، وأَخَذَ** »] [4]) .

يعني : الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر . يقال : « طَفِقَ يَطْفِقُ طَفَقاً » ، وحكى الأخفش[5]: طُفُوقاً . وقد جاء طَفَقَ يَطْفِقُ [6] .

واستعمل مضارع « كاد ، وأوشك » من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب . وندر اسم فاعل « أوشك » .

قوله : (**وهِيَ مِثْلُ « كَادَ »**) يعني : في الاستعمال ، وقد يجيء خبر « جعل » جملة اسمية قال [7] :

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وقد تجيء شرطية كقولك : « جعل زيد إذا كلمته يغضب » ، قال[8] :

وقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ][9]

---

(١) البقرة : ٧١.

(٢) النور : ٤٠.

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢١٩/٤ ، ٢٢٠ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٠ .

(٥) ينظر : اللسان (طفق) ١٧٤/٨ ، وشرح الرضي ٢٢٠/٤ .

(٦) أي مثل جلس يجلس . ينظر : اللسان (طفق) ١٧٤/٨ وهي لغة رديئة .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الحماسة ٩٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٣/١ ، وشرح الرضي ٢٢٠/٤ ، ومغني اللبيب ٣١٠، وشرح شواهد المغني ٦٠٦/٢ ، والخزانة ٣٥٤/٩ .
والأكوار : جمع كُور ، وهو الرحل بأداته . وانظر : الخزانة ١١٧/٥ – ١٢٠ .
والشاهد فيه : « جعلت مرتعها قريب » حيث جاء خبر « جعل » جملة اسمية ، وهو قوله : « مرتعها قريب » وهو نادر .

(٨) البيت من البسيط وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه ١٨٢ ، والموشح ١١٨ ، والخزانة ٣٥٧/٩ ، والرواية فيها « الشارب السكر » ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٢١/٤ ، ومغني اللبيب ٧٥٤،وشرح التصريح ٢٨٢/١.
والشاهد فيه : « جعلتُ إذا ما قمت » حيث إنه قد يجيء خبر « جعل » جملة شرطية مصدرة بـــ « إذا » الفجائية . فجملة « إذا ما قمت يثقلني ثوبي » في محل نصب ، على أنه خبر « جعل » .

(٩) نهاية السقط من (ش) حيث سقطت لوحة ٢٠٧ .

[فعلا التعجب]

قوله[1] : (**فِعْلاَ**[2] **التَّعَجُّبِ : مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ**) .

قوله : (**مَا وُضِعَ**) أي : فعلٌ وضع . وهي جنس الحد .

وقوله : (**لإنشاء تعجب**) فصل لغيره . وقد خرج بالجنس نحو قولهم : « ناهيك به ، ولله دره ، وواهاً له ، ويا لك رجلاً ، وكاليوم رجلاً ، وويلمه[3] رجلاً »[4] .

قال نجم الدين : « لكن ينتقض بنحو : « قاتله الله من شاعر » ، « ولا شَلَّ عُشْرُهُ »[5] ، وقولهم: « أَبْرَحْتَ رَبّاً»[6] إلا أن يقول: إن هذه لم توضع للتعجب ، بل استعملت له بعد الوضع . وأمَّا : « تعجبت ، وعجبت » فقد خرجا بقوله : (**لإنشاء التعجب**) »[7] .

واعلم أن التعجب انفعال للنفس يعرض عند الشعور بأمر يخفى سببه ؛ ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب . و لا يطلق العجب[8] عليه تعالى[9] ؛ إذ لا يخفى عليه شيء[10] .

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : فعل .

(٣) في (ش) و (غ) : وويله .

(٤) هذه كلها خرجت لأنها ليست ليست جملاً فعلية .

(٥) العُشْر ، والعَشِير : واحد مثل الثَّمِين والثُّمن والسَّدِيس والسُّدس ، قال اللحياني يقولون : شَلَّ عُشْرُه ، وشَلَّ خُمسه . يقال لمن أجاد الرمي والطعن : لا شَلَّ عَشْرُك ، أي أصابعك . ينظر : اللسان (عشر) ٥٧٠/٤، و (شلل) ٣٦٠/١١.

(٦) هو من قول الأعشى : تقول ابنتي حين جَدَّ الرَّحيلُ أبرحتَ رباً وأبرحت جارا

أي : ما أعظم هذا الملك الذي تقصده . ينظر ديوان الأعشى ٩٩ ، والكتاب ١٧٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٢٢/٤ .

(٨) في (غ) : التعجب .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قد ورد في إثبات العجب لله نصوص من القرآن والسنة، فمن القرآن: ﴿ بل عجبتُ ويسخرون ﴾[الصافات: ١٢] على قراءة حمزة والكسائي بضم التاء ، ومن السنة : « عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل » رواه البخاري برقم (٣٠١٠) ، وقوله : « يعجب ربك من راعي غنم في رأس شظية الجبل يؤذِّن بالصلاة ويصلي » رواه أحمد برقم (١٤٥١٤) . وقد اختلف العلماء في توجيه هذه النصوص ، فمذهب كثير من المتأخرين تأويلها بطرق مختلفة منها أن يجرد العجب لمعنى الاستعظام . ومذهب السلف إثبات صفة العجب لله مع اعتقاد أنها لا كصفات المخلوقين .
ينظر: معاني القرآن للفراء٣٤٨/٢، وتفسير البغوي ٢٤/٤،والتسهيل لابن جزي٢٣٣/٢،والكشاف٣٣٧/٣،وإعراب القرآن للنحاس ٤١٣/٣،وأضواء البيان ٤٤٠/٦.

قوله : ([**وهُوَ صِيْغَتَانِ** : « **مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ** »][1] ، **وهِيَ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ** ، [**مِثْلُ** : « **مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ** »][2]) ؛ لمشابهتها بالإنشاء للحروف .

قوله : (**وَلاَ يُبْنَيَانِ إلاَّ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**) . ويزيد فعل التعجب عليه بشرط وهو ألا يبنى إلا مما وقع واستمر، بخلاف التفضيل فإنك تقول : « أنا أَضْرَبُ منك غداً » ، ولا يتعجب إلا مما وقع في الماضي واستمر؛ فلهذا كان[3] أشهر صيغته[4] على الماضي أعني: ما أفعله.

قيل: لا يبنى فعل التعجب إلا من « فَعُلَ » ، أو من المنقول إلى « فَعُلَ » ؛ ليدل بذلك على أن المتعجب منه صار كالغريزة؛ إذ باب « فَعُلَ » موضوع لهذا . وكذا قيل في أفعل التفضيل[5] .

ولا يبني فعل التعجب من المبني للمفعول ، وربما بني إذا أمن التباسه بالفاعل نحو : « ما أجَنَّه ! ، وما أشهره !، وما أمقته إليَّ ! ، وما أعجبه إليَّ ! ، وما أشهاه إلي ! » . قال سيبويه: « جميع ذلك مبني على « فَعُلَ » وإن لم يستعمل »[6].

ويبنى أيضا من باب « أفْعَل إفعالاً » قياساً عند سيبويه [7]، سماعاً عند غيره نحو[8] : « ما أعطاه للمعروف ! ، وما أبغضني له ! » . والأخفش والمبرد جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في أفعل التفضيل[9] . وربما بُني من غير فِعْل نحو: « ما أحنك // هذه الشاة ! » ويجوز أن **١١٥/أ** يبنى من العيوب الباطنة نحو : « ما أحمقه ! ، وما ألدّه ! » كما مر في التفضيل[10] ، ذكره نجم الدين[11] .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١١ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (أ) : صيغه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢٣/٤ .

(٦) ينظر : ينظر الكتاب١٠٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) ينظر : ص ٦٥٣ .

(١٠) ينظر : ص ٦٥١.

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٤/٤ .

وتوهم غير الكسائي من الكوفيين[1] أن أفعل التعجب اسم كأفعل التفضيل [2] ، وقوى وهمهم[3] تصغيره في نحو[4] :

يَامَا أُمَيْلِحَ[5] غِزْلاناً شَدَنَّ لنا [مِنْ هؤلَيَّائكُنَّ الضَّال والسَّمُرِ] [6]

والكسائي[7] وافق البصريين في فعليته .

قوله : (**ويُتَوَصَّلُ في المُتَنِعَ [بِمِثْلِ : « مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ !**[8] **، وأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ**][9]) .

أي لا يكون ثلاثياً نحو : « ما أحسن استخراجه! » ، أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة نحو : « ما أشد بياضه ! ، أو[10] عوره ! » ، أو لم يكن تاماً نحو : « ما أشد كونه قائماً » . وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يُقَلْ : « ما أقيله ! » مع أنه كان يصح لحصول الشروط فيه ، بل استغنوا بـ « ما أكثر قائلته ! » .

قوله[11] : (**و لاَ يُتَصَرَّفُ فِيْهِمَا بِتَقْدِيمٍ ، ولاَ تَأْخِيرٍ ، ولاَ فَصْلٍ**) .

التقديم يستلزم التأخير ، والعكس . يعني أنك لا [12] تقول : « زيداً ما أحسن ! » [ولا[13] « ما زيداً أحسن ! »][14] ، ولا « بزيد أحسنْ ! » ؛ لعدم تصرفهما

---

(١) ينظر : الإنصاف ١٢٦/١ ، وأسرار العربية ١١٣ ، وما بعدها ، واللباب ١٩٨/١ ، وشرح المفصل ١٤٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٦٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٢٤/٤ .

(٢) في (أ) : للتفضيل .

(٣) في (ش) : فهمهم .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، و بلا نسبة في الإنصاف ١٢٧/١ ، وأسرار العربية ١١٥ ، وشرح المفصل ١٣٥/٥ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

والشاهد فيه« أميلح »حيث صغره فدل على أنه اسم ، كذا قال الكوفيون . والبصريون يقولون إن تصغير « أملح » في هذا البيت شاذ .

(٥) في (أ) : أمِليح .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٧) ينظر : الإنصاف ١٢٦/١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٢ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

(٨) ما أثبته من (ش) ، وفي (أ) : (بأشد ونحوه) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) في (غ) : و .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

في أنفسهما[١] .

وأما الفصل بين فعل التعجب وبين المتعجب منه[٢] بما لا يتعلق بفعل التعجب فلا يجوز اتفاقاً[٣] نحو : « لقيته ما أحسن – أمس – زيداً ! » على انتصاب « أمس » بـ « لقيت » ، وكذا إن تعلق به[٤] وكان غير ظرف نحو : «ما أحسن قائماً زيداً ! » ، وأما بالظرف فمنعه الأخفش[٥] والمبرد[٦] . وأجازه الفراء[٧]، والجرمي[٨]، وأبو علي[٩]، والمازني[١٠] نحو[١١] : « ما أحسن بالرجل أن يصدق ! ، وأحسِنْ اليوم بزيد ! » .

و أجاز ابن كيسان[١٢] توسط[١٣] « لولا » الامتناعية نحو : « ما أحسن ـ لولا كلفُهُ ـ زيداً ! » .

ويفصل بـ « كان » بين « ما » و « أفعل » عند الأكثر[١٤] وهي مزيدة . وقال السيرافي : « « كان » خبر « ما » وفيها ضميره ، و « أحسن زيداً » خبرها »[١٥] . وفي قوله بُعْدٌ . وفائدة دخولها[في التعجب] [١٦] نحو : « ما كان أحسن زيداً ! » أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم [١٧] .

---

(١) في (ش) : تصرفها في نفسها .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف ٢٠٧٠/٤.
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٧/ ١٥٠ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ .
(٦) ينظر : المقتضب ١٧٨/٤ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف٢٠٧١/٤.
(٨) ينظر : المفصل ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف٢٠٧١/٤
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف٢٠٧١/٤ .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٤٩/٢ ، والارتشاف٢٠٧١/٤ .
(١١) ينظر : سقطت من (أ) .
(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٩٤/٢ .
(١٣) ينظر : سقطت من (ش) .
(١٤) ينظر : الجمل ١٠٣ ، واللمع ٧٨ ، وشرح اللمع للضرير ١٨١ ، واللباب ٢٠٤/١ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ .
(١٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ .
(١٦) كرر هذه العبارة في (ش) .
(١٧) في (ش) : المتكلم .

وشذ : « ما أصبح أبردها ! » ، والضمير للغداة . و « ما أمسى أدفأها ! » ، والضمير للعشية . ولا يقاس « يكون » على « كان » في الفصل به خلافاً لابن كيسان [1] .

قوله : (و « **مَا** » **ابْتِدَاءٌ** [2] **[نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ ، وَمَا بَعْدَهَا الخَبَرُ ، ومَوْصُولَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ]** [3]) .

أي : مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه[4] ، وأحد قولي الأخفش[5] ؛ لأن التعجب إنما يكون مما يُجهل سببه ، فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكأن معنى « ما أحسن زيداً » في الأصل : شيء من الأشياء لا أعرفه جعله حسناً . ثم استعمل بعد النقل إلى الإنشاء في التعجب من شيء يستحيل أن يكون بجعل جاعل نحو[6]: « ما أقدر الله ! ، وما أعلمه ! » ؛ وذلك لأنه انمحى أصل المعنى الذي هو الجعل ، واقتصر منه على ثمرته وهو التعجب منه مطلقاً مجعولاً كان أو لا ، فهمزة « ما أفعل » لتعدية ما كان لازماً بالأصالة نحو : « ما أحسنه ! » ، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى « فَعُلَ » إلى مفعول غير مفعوله [الأول ، فـ « ما » مبتدأ ، و « أفعل » خبره ، وفيه ضمير « ما » وهو فاعله ، والمنصوب بعده مفعوله] [7] .

وقال الأخفش[8] في قوله الآخر : « ما » موصولة ، والجملة صلتها ، والخبر محذوف ، أي : الذي حسَّن زيداً موجود . وفيه بُعْدٌ بحذفه الخبر وجوباً مع عدم ساد مسده ، ولا في تقديره معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه . ومذهب سيبويه ضعيف من حيث إن استعمال « ما » نكرة غير موصوفة نادر نحو: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [9] على قول ، ولم ترد مع [10] ذلك مبتدأة .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٢) في (ش) : مبتدأ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، ٧٣ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٦) في (ش) : على نحو .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٦٦/١ ، وشرح اللمع للضرير ١٧٨ ، والمفصل ٣٥٥ ، واللباب ١٩٦ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٢/٢ ،وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢٧/٣، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٩) البقرة : ٢٧١ .

(١٠) في (أ) : على .

وقال الفراء[1] وابن درستويه[2] : « ما » استفهامية ، و[3] ما بعدها خبرها . قال نجم الدين : « وهو قوي من حيث المعنى ، كأنه جهل حسنه ، فاستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى[4] : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[5] ،وقولك[6] : « أتدري من هو ، ولله دره أي رجل كان » ، و[7] قال[8] :

فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

ويضعف من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما[9] لم يثبت »[10].

وأمَّا « أحْسِنْ بزيدٍ » فعند سيبويه[11] : « أفْعِلْ » صورته أمر ، ومعناه الماضي من «أَفْعَل » أي[12]: صار ذا فِعْل كـ « ألحم » أي[13]: صار ذا لحم . و « أغد البعير » صار ذا غدة . والباء زائدة// في الفاعل لازمة . وقد تحذف مع « أنْ » نحو : « أَحْسِنْ أن تقول » أي : بأن تقول . **١١٥/ ب** وضُعِّف قوله[14] من جهة أن الأمر بمعنى الماضي لم يُعهد ، بل العكس نحو : « اتقى الله امرؤ »

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٥٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٣) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) الانفطار : ١٧ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) الواو زيادة من (ش) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للراعي النميري في ديوانه ٣ ، والكتاب ١٨٠/٢ ، والكامل في اللغة ٣٣٣/٢ ، والحماسة ٤٨٢ ، والخزانة ٣٧١/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٢٧/٤ ، وشرح ابن عقيل٢٧/٢ .
والشاهد فيه : « أيما فتى » على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب . فإن فيه هنا معنى التعجب من الفتوة كما تقول : أي رجل زيد؟ .

(٩) في (ش) : والنقل مما .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٢٨/٤.

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٨/٤ ، وصححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١١٩٢/٤ إلى جمهور البصريين .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) زيادة من (ش) .

(١٤) ينظر : المفصل ٣٥٤ ، وشرحه لابن يعيش ١٤٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١٠/٢ .

ونحوه ، ومن جهة أن « أَفعلَ » بمعنى : صار ذا كذا ، قليل ، ومن جهة أن[1] زيادة الباء[2] في الفاعل قليل ، والمطرد زيادتها في المفعول .

وقال الفراء[3] والزمخشري[4] وابن خروف[5] إن « أَحْسِنْ » أمرٌ لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً ، أي : يصفه بالحسن ، فكأنه قيل : صفه بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل[6] ما يمكن أن يكون في شخص كقوله [7]:

وقَدْ وَجَدْتَ مَكَانَ القَوْلِ ذَا سَعَةٍ فإنْ وجَدْتَ لِسَاناً قائلاً فَقُلِ

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه .

ولا يتصرف هذا الفعل لمؤنث ومثنى ومجموع ، بل تقول في الجميع « أحسِنْ » . وهمزة « أحسن »[8] للتعدية كهمزة « ما أحسن » ، و الباء زائدة[9] في المفعول وهو كثير . وأجاز الزجاج[10] كون الهمزة للصيرورة ، و الباء للتعدية . أي : اجعله[11] ذا حسن . والأول أولى لقلة همزة الصيرورة.

واعلم أنه يجب أن يكون المتعجب منه مختصاً ، فلا يقال[12] : « ما أحسن رجلاً » ؛ لعدم الفائدة . فإن قلت « ما أحسن رجلاً رأيناه في موضع كذا » جاز .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٨/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٥١/٢ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٦١/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٣٥٤.

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/١، و شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٨/٤ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٦١/٢ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٠٥/٣، والخزانة ٣٧٥/٩، وبلا نسبة في شرح الرضي٢٢٨/٤. والشاهد فيه ما ذكره من معنى « أحسن » أي : صفه بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كلَّ ما يمكن أن يكون في شخص كالبيت فإن معناه : وجدتَ مكاناً للقول بكثرة ما فيه من المناقب ، فإن كان لك لسانٌ قائلٌ فقل ما شئت ، أي : فلست تحتاج في شيء غائب إلى مدحه .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و(غ) مزيدة .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٢٢٩ .

(١١) في (غ) جعله .

(١٢) في (غ) : يقا .

وإذا عُلِمَ المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[1] .

ولا يؤتى لفعل التعجب بمفعول مطلق ، ومنهم من أجاز ذلك[2] .

ولا يجوز العطف على المستتر في « ما أحسن زيداً » ، و « أحسن بزيد » ، ولا سائر التوابع ، ولا[3] الإخبار عنه بـ « الذي » أو اللام .

---

(١) مريم ٣٨.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/٢٣٠.

(٣) سقطت من (غ) .

[أفعال المدح والذم]

قوله : (**أَفْعَالُ المَدْحِ والذَّمِّ : مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ ، أَوْ ذَمٍّ**) .

[قوله : (**ما**) جنس الحد . وقوله : (**وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ ، أَوْ ذَمٍّ**)][1] فصل لغيره ، فإذا قلت : « نِعْمَ الرجل زيد[2] » فأنت[3] تنشيء المدح ، وتُحْدِثه بهذا اللفظ ، فلا يدخله تصديق ولا تكذيب . فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة ، وقال[4]: « نعم المولودة » : « والله ما هي بنعم المولودة »[5] ليس تكذيباً له في المدح ؛ إذ[6] لا يمكنه تكذيبه فيه ، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمتَ بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذا الإنشاء التعجبي ، والذي في « كم » الخبرية ، و « رُبَّ » . قال نجم الدين: « هذا غاية ما يمكن في تمشية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء[7] » . قال : « ومع هذا كله فلي فيه نظر ؛ إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار »[8] .

وقوله : (**فَمِنْهَا « نِعْمَ ، وَبِئْسَ »**) .

هما في الأصل فعلان على وزن « فَعِلَ » وقد اطرد في لغة تميم[9] في « فَعِلَ » إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقياً أربع لغات اسماً كان أو فعلاً : إحداها « فَعِلَ » وهي[10] الأصل . والثانية: « فِعْل » ، والثالثة « فَعْل » ، والرابعة « فِعِل » . والأكثر في « نعم ، وبئس » كسر الفاء ، وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم .

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣)في (ش) و (غ): فإنك .

(٤) سقطت من (غ) : (وقال) ، وفي (ش) : فقال .

(٥) ينظر: العلل في النحو للوراق ١٦١ ، والإنصاف ٩٩/١ وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وشرح الرضي ٢٣١/٤ .

(٦) في (غ) : (لأنه يمكنه) بدل (إذ لا يمكنه) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٣١/٤ .

(٩) ينظر : العلل في النحو للوراق ١٥٩ ، والإنصاف ١٢١/١ ، والمحتسب٣٥٦/١، وشرح اللمع للضرير ١٨٨ ، واللباب ١٨٢/١ ، والمفصل ٣٥٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٢/٤ .

(١٠) في (ش) : وهو .

قال سيبويه : « كأنَّ عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم »[1] .

وقد استعملت على الأصل في قول طرفة[2] [3] :

نَعِمَ السَّاعُون في الأمرِ المُبِرْ

وقرئ : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [4] بفتح الفاء وكسرها [5] ، وقرأ يحيى بن وثاب [6] في الشاذ[7]: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾[8] . ولم يجئ « بئس » في القرآن إلا مكسور الفاء [ساكن العين][9] .

[شروطه]

قوله (**شَرْطُهُ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِالَّلامِ ، أَوْ مُضَافاً إِلَى المُعَرَّفِ بِهَا**[10]) ، أو مضافاً إلى المضاف إلى المعرف بها [11] ، [وهلم جرا] [12] .

قال نجم الدين : « واعلم أن اللام في « نعم الرجل زيد [13] » ليست لاستغراق الجنس

---

(١) ينظر : الكتاب٤/١١٦.

(٢) طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي ، شاعر جاهلي ، ولد في البحرين ، و تنقل في بقاع نجد ، و نادم الملك عمرو ابن هند ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين ليقتله ، فقتله سنة ٦٠ق.هـ له ديوان شعر . ينظر : طبقات فحول الشعراء ١٣٧، و الأعلام ٣/٢٢٥.

(٣) البيت من الرمل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨ ، والإنصاف ١/١٢٢ ، والمحتسب ١/٣٤٢ ، ٣٥٧ ، والخزانة ٩/٣٧٧ ، و بلا نسبة في المقتضب ٢/١٤٠ ، والخصائص ٢/٢٨٨ ، وشرح الرضي ٤/٢٣٢ .
وصدره : ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَها * *
والشاهد فيه : « نَعِم » حيث استعملها طرفة على الأصل بفتح النون وكسر العين .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) قوله تعالى : ﴿ فنعما هي ﴾ ، و ﴿ نعما يعظكم به ﴾ بالنساء (٥٨) قرأهما ابن عامر والصاحبان (حمزة والكسائي) بفتح النون وكسر العين ، والباقون على كسر النون والعين ، إلا أن قالون وأبا عمرو وشعبة اختلسوا كسرة العين تنبيهاً على أن الأصل السكون . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٧٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣١٦ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٤٢ .

(٦) يحيى بن وثاب الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام ، تلا على أصحاب علي وابن مسعود حتى صار أقرأ أهل زمانه ، وروى عن ابن عباس وابن عمر ، وقرأ عليه الأعمش ، وطلحة بن مصرف ، مات سنة ١٠٣هـ .
ينظر : سير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩، وتهذيب التهذيب١١/٢٩٤ .

(٧) قرأها بفتح الفاء وسكون العين . ينظر : الكشاف ٢/٤٩٦ ، وروح المعاني ٨/٢٠٨ .

(٨) الرعد : ٢٤ ، وهي في جميع النسخ ﴿ نعم عقبى الدار ﴾ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) في (ش) به .

(١١) نحو : نعم وجهُ فرسِ غلام الرجل .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٣) سقطت من (غ) .

كما ذهب إليه أبو علي[1] وأتباعه ، وليست[2] للإشارة إلى ما في الذهن كما قال المصنف[3] »[4] .

ودليل فعليتهما[5] إلحاق التاء التي لا تنقلب هاءً في الوقف ، وما حكى الكسائي[6] نحو : « نِعْمَا رجلين ، ونعموا رجالاً »[7] .

ثم بعد ذلك[8] الأصل – وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاماً – صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها[9] كما في قوله[10] :

والمُؤْمِنُ العَائذات الطَّيرَ [تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ][11] .

فصار معنى « نِعْمَ الرجل » : رجل في غاية الجودة[12] . فكأنه قال : رجلٌ[13] نعم ، أي: جيد . فصارا معاً جزء جملة . ولما صار « نعم الرجل » بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها[14] فعلية[15] ؛ لكنها بتقدير مفرد هو الفاعل موصوف بالفعل المقدم كما ذكرنا .// فكان الأصل تنكير فاعل « نعم ، وبئس » ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص لا غير ، فكان

أ/١١٦

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ١١١، و شرح المفصل ١٣٠/٧ ، وشرح الرضي ٢٣٣/٤ .

(٢) في (غ) : وليست اللام .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٣٣/٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : فعليتها .

(٦) ينظر : الإنصاف ١٠٤/١ .

(٧) هذه المسألة اختلف فيها النحاة ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن « نعم ، وبئس » اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين . ينظر : العلل في النحو ١٦٠ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وأسرار العربية ٩٦ ، واللباب ١٨٠/١ ، وشرح المفصل ١٢٧/٧ .

(٨) في (غ): ذا .

(٩) في (غ) : موصوفهما .

(١٠) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٥ ، والخزانة ٧١/٥ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١١/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٥/٤ ، والخزانة ٣٨٨/٩ .
وتمامه : مكة بين الغيل والسند .
والشاهد فيه : قوله : « العائذات » على أنها في الأصل كانت صفة للطير، فقدِّمت عليه ، وصار الطير بدلاً من العائذات و « العائذات » مفعول به للمؤمن ، و المؤمن معطوف على مقسم به متقدمة .

(١١) زيادة من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : الجود .

(١٣) في (غ) : رجلاً .

(١٤) في (غ) : حكايتهما لكونهما .

(١٥) في (ش) : فعله .

القياس أن يقال : « نعم رجل زيد ، ونعم رجلان الزيدان ، ونعم رجال[1] الزيدون » ؛ إذ معنى « نعم رجل زيد » : زيد رجل جيد . لكنهم التزموا[2] أن يكون الفاعل معرفاً باللام تعريفاً لفظياً، لا معنى تحته ؛ لأنهم غلَّبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ؛ ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة ؛ ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر؛ لأن مدح شخص منكور ، أوذمه لا فائدة فيه .

واعلم أن المخصوص مبتدأ ، لا خبر مبتدأ ؛ لأن نواسخ الابتداء[3] تدخل عليه مقدماً ومؤخراً نحو : « كنت نعم الرجل » ، وقوله[4] :

يَمِيْناً لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ[5] حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

فـ « زيد » في قولنا[6] : « نعم الرجل زيد » مبتدأ ، و « نعم الرجل » خبره . أي: زيد رجل جيد . ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ؛ لأن الخبر في تقدير المفرد .

والأكثر تأخير[7] المخصوص ؛ ليقع التفسير بعد الإبهام ، وتدخل عليه النواسخ مؤخراً نحو: « نعم الرجل كنت » ، ونحو: يمنيا[8] لنعم السيدان وجدتما .

وقد يُقَدَّم نحو : « زيد نعم الرجل » ، وقوله[9] :

أَبُو[10] مُوْسَى فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدّا وشَيْخُ الحَيِّ خَالُكَ نِعْمَ خَالا

---

(١) في (ش) : رجالاً .

(٢) في (ش) و (غ) : ألزموا .

(٣) في (ش) و (غ) : المبتدأ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ١٧٤ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٠ ، والخزانة ٣٨٩/٩ .

والسحيل : الخيط الذي لم يحكم فتله . والمبرم : الخيط الذي أحكم فتله . وأراد بالأول : الأمر السهل ، وبالثاني : الأمر الشديد .

والشاهد فيه : « لنعم السيدان وجدتما » على أنه دخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء تقدم المخصوص كما في المثال أو تأخر كما في البيت . وأصله : لنعم السيدان أنتما .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : قوله .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٤٣ ، والخزانة ٣٩٢/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٩٢/٤ .

وأبو موسى : هو أبو موسى الأشعري الصحابي المعروف جد بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري .

والشاهد فيه : « أبو موسى . . . نعم جدا » حيث تقدم المخصوص بالمدح على « نعم »، والفاعل ضمير مفسر بنكرة .

(١٠) في (أ) : أبا موسى .

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ ؛ لأن تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره . والضمير في قوله[1] : « جدك نعم جداً » لا يرجع إلى المبتدأ ، و إلا[2] لم يحتج إلى التفسير ، بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده .

قوله : (**أو**[3] **مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ**) .

اعلم أن الضمير[4] المبهم في « نعم ، وبئس » على الأظهر والأغلب لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل المصرين[5] ؛ لعدم تصرفهما . فلم يقولوا « نعما ، ونعموا » ؛ ولهذا جاز « نعم المرأة هند ، وبئس المرأة دعد » ، كما أجازوا : « نعمت المرأة » لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي[6] التثنية [والجمع ؛ لأن التاء قد تلحق الحروف[7] فلهذا اطرد : « نعمت المرأة »][8]، ولم يطرد « نعما رجلين » . و لأن الضمير[9] المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره ، والقصد بهذا الضمير الإبهام . فما كان أوغل فيه كان أولى .

وأما تمييز هذا الضمير فيُتَصرَّف فيه إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتأنيثاً نحو : « نعم رجلاً ، أو رجلين ، أو رجالاً ، أو امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة » اتفاقا منهم[10]. ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه ؛ لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف ، قال تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً﴾[11]، وشذ « نعم زيد رجلاً » . ولا يتبع هذا الضمير بشيء من التوابع ؛ لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم ، والاعتبار بتمييزه ، وتمييزه لازم غالباً. وقالوا في قوله تعالى:﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ[12] ﴾[13] إن التمييز محذوف ، أي : بئس مثلاً القوم . قال نجم الدين : « والأولى حذف

---

(١) في (ش) : قولك .

(٢) في (ش) : وإما لم .

(٣) زيادة من الكافية ٢١٣. .

(٤) في (غ) التمييز .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٠/٣، ٩٤٠، وشرح الرضي ٢٤٠/٤ .

(٦) في (غ) : علامة .

(٧) كـ « لات ، وثمت ، وربَّت ، ولعلت » .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) هذه هي العلة الثانية لعدم تثنية الضمير في « نعم وبئس » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٤ .

(١١) الكهف : ٥٠ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) الجمعة : ٥ .

المضاف من « الذين » على أنه المخصوص ، أي : بئس مثل القوم : مثل الـــذين . أو حـــذف المخصوص ، أي : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم[1] » [2] .

وقد يجيء عند المبرد [3] ، وأبي علي [4] بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد قال[5] :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادَا

وقال تعالى : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [6] . أي : ذراعها ؛ إذ المصدر لا يخبر عنه بأنـــه سبعون ذراعاً [7] .

ومنع ذلك سيبويه [8] ؛ لأن وضع التمييز رفع الإبهام . وتأوَّل البيت بـــ : تزود مثل زاد أبيك زاداً . على أن « مثل » حال من مفعول « تزود » ، وهو« زاداً » ، وقوله تعالى:﴿ ذَرْعُهَا ﴾[9] مصدر بمعنى المفعول ، أي : مذروعها [10] ، أي : طولها سبعون ذراعاً .

قوله[11] : (**أو بـــ « مَا » نَحْوُ**[12] : ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ [13]) .

اختلف في « ما » هذه فقيل :[14] كافة هيأت « نعم ، وبئس » للدخول على الجمل كما في « قلما ، وطالما » .

---

(١) في (غ) : مثل .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٥٠/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١١٣ ، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ١٣٥ ،والإيضاح العضدي١١٤، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٧/١ ، والخزانة ٣٩٦/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٥٠/٢ ، والمفصل ٣٥١ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٨٥/٢ .
والشاهد فيه : « نعم الزاد زادا » على أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد .

(٦) الحاقة : ٣٢ .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : الكتاب ١٧٥/٢، ١٧٦ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ .

(٩) الحاقة : ٣٢ .

(١٠) في (غ) : مذرعها .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : مثل .

(١٣) البقرة : ٢٧١ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤.

وقال الفراء[1] وأبو علي[2] : هي موصولة بمعنى « الذي » فاعل لـــ « نعم » ، والجملـــة بعدها صلتها ، ففي قوله تعالى : ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾[3] « ما » فاعل ، **١١٦/ ب** و « أن يكفروا » مخصوص . [وفي قوله تعالى : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[4] المخصوص محذوف .

ويضعفه قلة وقوع « الذي » مصرحاً به فاعلاً لـــ « نعم ، وبئس » ، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[5] ؛ لأن « هي » مخصوص][6] أي : نعم الذي فعله الصـــدقات ، وكذا قولهم : « دققته دقاً نِعِمَّا »[7] .

وقال سيبويه[8] والكسائي[9] : « ما » معرفة تامة بمعنى « الشيء » أي : فنعم الشيء هي . فـــ« ما » هو[10] الفاعل ، و« هي »[11] مخصوص . ويضعفه عدم مجيء « ما » بمعنى المعرفة التامة في غير هذا الموضع إلا نادراً ، بل تجيء بمعنى « شيء » . وأيضا يلزم حذف المخصوص ، وإقامـــة صفته ، وهي جملـــة مقامـــة في نحـــو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[12] ،و: ﴿ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ ﴾[13] ، وفي قوله تعالى : ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾[14] يجـــوز أن يكون « أن يكفروا » هو المخصوص على قول سيبويه ، « واشتروا » جملة متوسطة بين الفاعـــل والمذموم ؛ بياناً لاستحقاقه الذم . و[15] أن يكون صفة مـــذموم محـــذوف ، وقولـــه[16] : ﴿ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾ بدل منه ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والجملة بيان للمذموم .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ ، والارتشاف٢٠٤٥/٤.
(٢) ينظر : المسائل المشكلة٢٥١ـــ٢٥٤ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ .
(٣) البقرة : ٩٠.
(٤) النساء : ٥٨ .
(٥) البقرة : ٢٧١ .
(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(٧) ينظر : المقتضب ١٧٥/٤ ، وشرح التسهيل ٣٤٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٤ .
(٨) ينظر : الكتاب ٧٣/١ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٤.
(١٠) في (ش) : هي .
(١١) في (ش) : هو .
(١٢) النساء : ٥٨ .
(١٣) البقرة : ١٠٢ .
(١٤) البقرة : ٩٠.
(١٥) سقطت الواو من (ش) .
(١٦) سقطت من (غ) .

وقال الزمخشري[1] وأحد قولي أبي علي[2] : « ما » نكرة مميزة منصوبة المحل موصوفة بالجملة ، والمخصوص محذوف في[3] نحو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾[4] ، أو مذكور كما في : ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾[5]، أو نكرة غير موصوفة نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[6] و « دققته دقاً نعما » .

ولا يؤكد فاعل « نعم » تأكيداً معنوياً[7] ، بل تأكيداً لفظياً ؛ لأن تعريفه لفظي . وقد يوصف كقوله تعالى : ﴿ بِئۡسَ ٱلرِّفۡدُ ٱلۡمَرۡفُودُ ﴾[8] . و[9] قال[10] :

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنتَ إذا همُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نارَ المُوقَدِ

خلافا لابن السراج[11] .

ولا يمتنع عند المبرد[12] وأبي علي[13] – وهو الحق خلافاً لغيرهما – إسناد « نعم ، وبئس » إلى « الذي » التي صلتها[14] عامة ، وكذا « مَن ، وما » ، قال علي[15] عليه السلام في النهج : « ولَنِعْمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَاراً »[16] قال [17]:

---

(١) ينظر : المفصل ٣٥١ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٤/٤ .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) النساء : ٥٨ .
(٥) البقرة : ٩٠ .
(٦) البقرة : ٢٧١ .
(٧) في (غ) : (مستكناً ، بل تأكيداً مستكناً لفظياً) .
(٨) هود : ٩٩ .
(٩) الواو زيادة من (ش) و (غ) .
(١٠) البيت من الكامل ،وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٩٨ ، والأصول ١٢٠/١، وشرح شواهد المغني ٩١٥/٢ ، والخزانة ٤٠٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٤٤/٤ .
والشاهد فيه : « نعم الفتى المري » على أنه يجوز وصف فاعل « نعم » فإن « المري » صفة « الفتى » لا بدل خلافاً لابن السراج .
(١١) ينظر : الأصول ١٢٠/١. .
(١٢) ينظر : المقتضب ١٤١/٢ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٥/٤ ، والارتشاف ٢٠٥١/٤.
(١٤) في (غ) : أصلها .
(١٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٦) ينظر : نهج البلاغة ص ٢٧٣.
(١٧) سقطت من (ش) .

فَنِعْمَ[1] مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعْلانِ[2]

وتقول : « نعم الذي هو عند زيد » . وأما إن[3] كان صلتها مخصوصة نحو : « نعم الذي كان اليوم في الدار » والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز ؛ إذ يلزم فاعلها الإبهام .

وقد يرد فاعلها مفرداً منكراً نحو : « نعم رجل زيد[4] » ، و[5] مضافاً إليه كقوله[6] :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لا سِلاحَ لَهُم

وهو قليل . وقد روي[7] : « مَرَّ بقومٍ نِعْمَ بهم قوماً »[8] ، وقال أبو علي : « إنه سمع : « نعم عبدُالله زيدٌ » »[9] [10] ، « وبئس عبدالله أنا إن كان كذا »[11]

وهو شاذ لعدم إضافته إلى المعرف[12] الجنسي . وقد روي : « شهدت صفين ، وبئست الصفون »[13]. والأولى أن هذا مما ترك تمييز ضميره ، أي : بئست بقعة[14] الصفون . فالصفون مخصوص إذن . ومثله قولهم : « فبها ونعمت » ، أي : مرحباً بهذه القضية ونعمت قضية هي . فالتمييز والمخصوص حذفا معاً .

---

(١) في (غ) : لنعم .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٣، وشرح الرضي ٢٤٥/٤ ، ومغني اللبيب ٤٣٣، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢ ، واللسان « زكأ » ، والخزانة ٤١٣/٩ .

وزكأ : لجأ ، والمزكأ : الملجأ .

والشاهد فيه : « نعم من هو » حيث لا يمتنع عند أبي علي والمبرد إسناد « نعم » إلى « من»الجنسية وهي التي تكون صلتها عامة

(٣) في (غ) : إذا .

(٤) في (ش) و (غ) : زيدا .

(٥) في (غ) : أو .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لكثير بن عبد الله النهشلي في شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١٧/٤ والخزانة ٤١٧/٩ .

وعجزه : * * وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفانا .

والشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل « نعم » نكرة مضافة إلى مثلها وهو قليل .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٢ ، وشرح الرضي٤/ ٢٤٦ .

(٨) في (ش) : نعم من بقوم بهم قوما .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤٧/٤ .

(١٠) عند أحمد في مسنده (٨/١) ، والترمذي في سننه : (٣٨٤٦) : أن النبي ﷺ قال : « نعم عبدالله خالد بن الوليد » .

(١١) من كلام ابن مسعود . ينظر : شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(١٢) في (ش) : المعرب .

(١٣) قالها سهل بن حنيف . ينظر : شرح التسهيل ٣٤٦/٥ .

(١٤) في (غ) : مقعدا .

وقد يؤنث « نعم ، وبئس » وإن كان فاعلهما مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً قال[1] :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البلدِ

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز مذكراً ؛ لتأنيث المخصوص كقوله تعالى[2] : ﴿ سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾[3] ، و ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾[4] .

قوله : (**وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ** [5]) .

قال ابن خروف :« لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ ما قبله خبره ، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه »[6] . وحكى الأندلسي[7] مثله[8] عن سيبويه ، واختاره[9] نجم الدين [10] .

قوله : (**وَشَرْطُهُ**) أي : شرط المخصوص (**مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ**) [11] أي : يصح إطلاقه عليه .

(**و ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾**[12] **مُتَأَوَّلٌ**) إمَّا على حذف المخصوص ، أي : بئس مثل القوم مثلهم . أو على حذف مضاف، أي : بئس مثل القوم مثل الذين . وشرط المخصوص أن يختص ؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز : « نعم الرجل رجل » إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤٦ ، وشرح المفصل ١٣٦/٧ ، ولسان العرب (زرق ، نعم) والموشح ٢٦٥ ، والخزانة ٤٢٢/٩ ، وبلا نسبة في المقرب ٦٨/١ ، وشرح الرضي ٢٤٧/٤ .
والحرة : الكريمة ، وأرد بها الناقة .
والعيطل : الطويلة العنق . وثبجاء : الضخمة الصدر . والمجفرة : الوسط . والزور : أعلى الصدر . والزورق : السفينة .
والشاهد فيه : « نعمت » حيث أنثها مع أنها مسندة إلى مذكر وهو « زورق البلد » ؛ لأنه يريد الناقة ، فأنث على المعنى كما أنث مع البلد في قولهم : « هذه الدار نعمت البلد » حين أراد به الدار .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) الفرقان : ٦٦ .

(٤) الفرقان : ٧٦ .

(٥) في (أ) : أي محذوف .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢، و شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(٨) في (ش) : مثل هذا .

(٩) في (ش) : وأجازه .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(١١) يعني: شرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، نحو : « نعم الرجل زيد ، نعم الرجلان الزيدان ، نعم الرجال الزيدون ، نعم المرأة هند ، ونعمت المرأة هند ، ونعم المرأتان الهندان ، ونعم النساء الهندات . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٩٧ ، والموشح ٢٦٥ ، والنجم الثاقب ١٠٥٩/٢ .

(١٢) الجمة : ٥.

ويجوز اعتراض « نعم » وذيوله بين العامل ومعموله تقول [1] : « أبصرتُ ـــ و[2] نعم الرجل هو ـــ زيداً » .

قوله : (و « **سَاءَ** » **مِثْلُ** « **بِئْسَ** ») نحو : « ساء //مثل القوم » . أ/١١٧

ويلحق « نعم ، وبئس » كل ثلاثي على « فَعُل » نحو : « ظَرُف الرجل زيد » ، ونحو : « رَمُوت اليدُ يدُهُ » و « قَضُوَ الرجلُ زيدٌ »[3] بشرط معنى التعجب . ويكثر استغناء فاعل هذا الملحق عن اللام كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[4] ، و « رفيقاً »[5] تمييز لـ« أولئك» ، وقيل حال . وقول الشاعر [6] [7] :

قَعَدْتُ وأصْحَابِي لَهُ بَيْنَ ضَارِجٍ وبَيْنَ العُذَيْبِ بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

« وشَدَّ ما أنَّك ذاهب[8] » « ما » فيه زائدة ، و « أنَّ » فاعل الفعل . ويجوز أن يكون « ما » فيهما كما[9] في « نِعمَّا » . و « متأملي » ، و « أنَّ » مخصوصان .

ويضمر فاعل « فَعُل » على وفق ما قبله نحو : « جاءني الزيدان وكَرُما » ، ولم يجز ذلك في « نعم ، وبئس » .

وقوله : (**وَمِنْهَا** « **حَبَّذَا** ») . أصل « حبَّ » حبُبَ ، أي : صار حبيباً ، فأدغم كغيره . ويكون للمدح إذا كان مثبتاً ، وللذم إذا كان مع « لا » قال في المدح بها[10] :

---

(١) في (ش) : وتقول . وفي (غ) : (نحو) بدل : (تقول) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) قالوا : قضو الرجل ورمو إذا أحذق القضاء وأجاد الرمي » . ينظر : اللسان (قضي) ٨٨/١٥ ، وشرح المفصل ١٣٩/٧ .

(٤) النساء : ٦٩ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله.

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٨٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٧٥ ، والخزانة ٤٢٥/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

والشاهد فيه : « بُعْدَ » حيث جاءت للمدح والتعجب ، وأصله « بَعُدَ » أُلحق بفعل المدح .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ١٦٥ ، واللسان (حبب) ، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢ ، وبلا نسبة في الجمل ١١٠ ، وأسرار العربية ١١١ ، واللباب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ .

والشاهد فيه : « حبذا » حيث جاءت للمدح .

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقال في الذم بها [1] :

لا حَبَّذَا أنتِ يا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ولا شُعُوبُ هَوىً مِنِّي و لا نُقُمُ

قوله : (**ولاَ يَتَغَيَّرُ**) . يعني : لا يثنى ، ولا يجمع ،[ولا يذكر] [2] ،ولا يؤنث ، فيقال : « حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند » . ولا يقال « حبذان » ونحوه ؛ لأنه مبهم كضمير « نعم ، وبئس » فألزم الإفراد مثله ، وخُلِعَ منه الإشارة ؛ لغرض الإبهام . فـ « حبذا » بمعنى : حَبَّ الشيء . وعند المبرد[3] وابن السراج [4] أن تركيب « حب » مع « ذا » أزال فعلية « حب » ؛ لأن الاسم أقوى . فـ « حبذا » مبتدأ ، و المخصوص خبره ، أي : المحبوب زيد . وقال بعضهم[5]: بل التركيب أزال اسمية « ذا » ؛ لأن الفعل مقدم فـ « حبذا » فعل ، والمخصوص فاعله .

وإذا دخل « لا » على « حبذا » كما مر وافق « بئس » في المعنى .

والأولى أن إعراب مخصوص « حبذا » كإعراب مخصوص « نعم » إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف . وقال بعضهم[6]: هو عطف بيان لـ « ذا » . وقال الربعي[7] [8]: « ذا » زائدة ، والمخصوص فاعل « حَبَّ » .

قوله : (**وَقَدْ يَقَعُ**[9] **قَبْلَ المَخْصُوصِ ، أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ [أَوْ حَالٌ عَلَى وِفْقِ مَخْصُوصِهِ]** [10]) . نحو : « حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا رجلاً زيد » . وإن كان مشتقاً جاز أن

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لزياد بن منقذ العدوي في الدرر اللوامع ١١٧/٢، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ١٣٩/٧، والارتشاف ٢٠٦٠/٤. .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ينظر : المقتضب ١٤٥/٢ .

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج ١١٥/١ .

(٥) ينظر : اللباب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٧ ، وشرح الرضي ٢٤٩/٤.

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٤٩/٤ ، وشرح التصريح ٨٩/٢ .

(٧) هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي ، أخذ عن السيرافي ببغداد ، ثم سافر إلى شيراز ولازم الفارسي عشرين سنة ، ثم عاد إلى بغداد . صنف شرح الإيضاح ، وشرح مختصر الجرمي ، توفي سنة ٤٢٠هـ .
ينظر : معجم الأدباء ٧٨/١٤، ووفيات الأعيان ٣٤٣/١، والبلغة ١٢٦.

(٨) ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٥٠/٤.

(٩) في (ش) : و يجوز أن يقع .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٤. .

يكون حالاً ، والعامل « حب » نحو: « حبذا محمد رسولاً، وحبذا رسولاً محمد » . وجاز تأخير التمييز عن[1] المخصوص ههنا ؛ لأن المميَّز ظاهر بخلاف مميز فاعل « نعم » ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز نحو : « حبذا زيد » ، ووجب الإتيان به اختياراً في « نعم » .

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في « نعم » . وقد يفرد « حَبَّ » عن «ذا» فيجوز – إذن – نقل ضمة عينها إلى فائها قال[2] :

* * وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

بفتح الحاء ، وضمها . وكذا كل ما هو على[3] « فَعُل » مراداً به المدح أو الذم ، أو التعجب كقوله [4] : بعدما متأملي .

وقوله[5] :

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ ولا أُعْطِيهِمُ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

---

(١) في (غ) : عن هنا .

(٢) البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ١٩ ، وإصلاح المنطق ٣٥ ، والخزانة ٤٢٩/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٨ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٣ ، وشرح المفصل ١٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٥٠/٤ .
وصدره : فقلت اقتلوها عنكمُ بمزاجها .
وقتل الخمر : مزجها وكسر قوتها بالماء .
والشاهد فيه : « وحب » حيث إنها للمدح والتعجب ، وأصلها « حبُب » بضم العين للتحويل المذكور . فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٠٠ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لسهم بن حنظلة الفندي في الأصمعيات ٥٦ ، واللسان (حسن) ، والخزانة ٤٣٣/٩ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٥ ، والخصائص ٤٠/٣ ، وشرح الرضي ٢٥١/٤ .
والشاهد فيه : « حُسْنَ » حيث إنها للمدح والتعجب ، ويجوز في مثله أن تنتقل ضمة العين إلى الفاء ، وأن تحذف وتبقى الفاء على فتحها .

[الحرف]

قوله : (**الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ . [وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ]** [١]) .

الحرف في اللغة : الناقة الهزيلة [٢] ، وكذا الضخمة[٣] . شبهت الهزيلة بحرف السيف ، والضخمة[٤] بحرف الجبل [٥] ، قال [٦] :

وحَرْفٌ كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ و لم يَكُنْ بِدَالٍ يَؤُمُّ[٧] الرَّسْمَ غيره النُّقَطْ

وقال[٨] :

وحَرْفٌ كَأَلْوَاحِ الإِرَانِ نَسَأْتُهَا عَلَى لاَحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ

وطرف الشيء : حرفه وغير ذلك .

وفي الاصطلاح : ما ذكره[٩] المصنف .

فقوله : (**مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى**) جنس الحد . وقوله (**فِي غَيْرِهِ**) فصل للاسم والفعل .

قوله[١٠] : (**وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ**) . يعني : ومن أجل أن معناه في غيره احتاج ـــ في كونه جزء كلام ـــ إلى اسم ، كالتنوين في « زيدٌ قائمٌ » ، أو فعل نحو :

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٢) في (غ) : المهزولة .

(٣) في (ش) : الضخم .

(٤) في (ش) : الضخم .

(٥) ينظر : اللسان (حرف) ١٢٨/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في خزانة الأدب وغاية الأرب للحموي ٢/ ٣٩ .
ومراده بالحرف: الناقة ، وبحرف النون : تشبيه الناقة به في تقويسها وضمورها ، وبراء : اسم الفاعل من رأى إذا ضرب الرئة ، وبدال : اسم الفاعل من دلا يدلو إذا رفق في السير ، وبالرسم : أثر الدار ، وبالنقط : المطر . ومعنى هذا البيت أن هذه الناقة لضعفها وانحنائها مثل نون تحت رجل يضرب رئتيها ، و لم يرفق بها في السير، فهو غير دال وقد تقدم أن الدالي هو الرفيق ويؤم بها داراً غير المطر رسمها ، واجتماع هذه الأوصاف دليل على ضعف الناقة ؛ لأنها لو كانت قوية لما احتاجت إلى ضرب رئتيها ، وإلى الرفق بها مع شدة شوقه إلى ديار أحبابه ، وذلك باعث على شدة السير .

(٧) في (ش) : تؤم .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٩٣، وجمهرة أشعار العرب ١٢٦، واللسان (أرن) ، و بلا نسبة في النجم الثاقب ١٠٦٥/٢ . و رواية الديوان : أمون كألواح الإران نصأتها .
اللاحب : الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع . والبُرجُد : الكساء الغليظ . الإرانُ : سرير الميت .

(٩) في (غ) : ذكر .

(١٠) في (ش) و (غ) : وقوله.

« قد » في : « قد قام زيد » . وقد يحتاج إلى الجملة كحروف النفي ، والاستفهام[1] والشرط . وقد يحذف المحتاج إليه نحو[2] : وكأنْ// قَدِ ١١٧/ ب

و« خرجت ولما » ، و« قالت وإنْ »[3] .

قيل ذكر ابن الخباز[4] أن الحروف أحادية وهي أربعة عشر ، وثنائية وهي ثلاثة وعشرون . وثلاثية وهي تسعة وعشرون . ورباعية وهي خمسة عشر . وخماسية وهو[5] حرف ، وهو[6] « لكنَّ » . نقلتُ ذلك من حاشيته .

---

(١) كررها في (غ) .

(٢) جزء من بيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ ، والأغاني ٨/١١ ، وشرح التسهيل ٤٢٣/٣، والارتشاف ١٢٨٠، وشرح التصريح ٣٩٧/٢..

وتمامه : أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد .

(٣) سبق تخريجه ص ٩.

(٤) أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي ، النحوي الضرير ، عرف بابن الخباز البلدي الموصلي ، لم ير في زمانه أسرع حفظاً منه . صنف النهاية في النحو ، وشرح اللمع ، والغرة المخفية ، وشرح على الكافية . توفي سنة٦٣٩.

ينظر : إنباه الرواة ٣٠٤/١ ، والبلغة ٣٩.

(٥) في (ش) و(غ) : وهي .

(٦) في (غ) : وهي .

[الفعل] ٨٠٤

[الفعل الماضي] ٨٠٦

[الفعل المضارع] ٨٠٧

[تعريفه] ٨٠٧
[إعرابه] ٨٠٩
[رفعه] ٨١٣
[ما يُعيِّن المضارعَ للحال أو الاستقبال أو المضي] ٨١٤

[نواصب المضارع] ٨١٦

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ ٨١٦

[إضمار أنْ بعد حروف العطف] ٨٤٠
[إظهار « أن » جوازاً ووجوباً] ٨٤٠

[جوازم الفعل المضارع] ٨٤٣

[جوازم الفعل الواحد] ٨٤٣
[جوازم الفعلين] ٨٤٦
[ربط جواب الشرط بالفاء] ٨٥٨
[ربط الجواب بـ إذا الفجائية] ٨٦٢
[جزم المضارع في جواب الطلب] ٨٦٢

[فعل الأمر] ٨٦٥

[حكمه] ٨٦٥

[الفعل المبني للمجهول] ٨٦٨

[الفعل المتعدي وغير المتعدي] ٨٧٢

[أفعال القلوب] ٨٧٩

[الإلغاء] ٨٨٤
[التعليق] ٨٨٦
[مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد] ٨٨٩
[ملحقات أفعال القلوب] ٨٩١

[الأفعال الناقصة] ٨٩٦

[تقديم الخبر على اسمها] ٩٠٦
[تقديم الخبر عليها] ٩٠٦

[أفعال المقاربة] ٩١٢

[تعريفها] ٩١٢
[تعداد أفعال المقاربة وأحكامها] ٩١٣
[دخول النفي على خبر « كاد »] ٩٢٠

[فعلا التعجب] ٩٢٣

[أفعال المدح والذم] ٩٣١

[شروطه] ٩٣٢

[الحرف] ٩٤٤

ابن درستويه، ٦٧١، ٧٥١، ٧٥٧
ابن عباس، ٧٩١
ابن كثير، ٧١٦
ابن كيسان، ٧٦٦، ٧٨٥
ابن معط، ٧٦٥
أبو عبيدة، ٧٧٢
أبو علي، ٦٧٤، ٧٩٢، ٧٩٨
أبو عمرو، ٦٧٨، ٧٢٢، ٧٦٢
الربعي، ٨٠١
الزجاج، ٧٠٧، ٧٧٣، ٧٨٨
الزمخشري، ٦٨٠، ٧٦٠، ٧٦٨، ٧٩٧
السراج، ٦٩٠، ٧٣٧، ٧٦٤، ٧٩٧، ٨٠١
السيرافي، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧٢٩، ٧٣٧، ٧٦٩، ٧٨٥، ٨٠١
الفارسي، ٦٦٧، ٧٣٦، ٨٠١
الفراء، ٦٧٣، ٦٨٠، ٦٨٦، ٧٠٤، ٧١٢، ٧٣٦، ٧٦٦، ٧٨٥، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٦
الفرزدق، ٧٥٨
الكسائي، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩١، ٦٩٢، ٧١٢، ٧٢٣، ٧٦٢، ٧٨٤، ٧٩٢
الكشاف، ٦٨٣، ٧٩١
الكوفي، ٦٩١، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٩١
المازني، ٧٠٩، ٧٦٣
المالكي، ٧٦٠، ٧٦٩
المبرد، ٦٧٤، ٦٨٥، ٧٠٨، ٧٢٠، ٧٣٤، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٦، ٧٩٥، ٧٩٧، ٨٠١
المصنف، ٧٢٧، ٧٣٧، ٧٥٦، ٧٦٥، ٧٧١، ٧٩٢، ٨٠٣
امرؤ القيس، ٦٩٨
تميم، ٧٧٢، ٧٩٠، ٧٩١
ربيعة، ٧٠٠، ٧٣٢، ٧٣٩، ٧٤٦، ٧٦٩
سليم، ٧٠٤، ٧٥٣
سيبويه، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٩٢، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٢، ٧٢٠، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٤٢، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩١، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٩
عقيل، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٥٣
فهم، ٧٢١، ٧٥٢
قيس، ٦٨٤
كثير، ٧٣٤، ٧٥٥، ٧٦٢، ٧٨٢
معد، ٧٣٢، ٧٣٣
نافع، ٦٨٩، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٣٢
نجم الدين، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٥١، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٧، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٤، ٧٩٩
نهشل، ٧٦٧
هشام، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٣٩، ٧٦٢، ٧٦٦
يونس، ٦٩٧، ٧٠٤، ٧٢٤، ٧٦٩

[حروف الجر]

قوله : (**حُرُوفُ الجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلإفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ . [وهي : « مِنْ ، و إلى ، وحَتَّى ، وفي ، والبَاءُ ، واللاَّمُ ، ورُبَّ ، ووَاوُهَا ، و وَاوُ القَسَمِ ، وبَاؤُهُ ، وتَاؤُهُ ، وعَنْ ، وعَلَى ، والكَافُ ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، وحَاشَا ، وعَدَا ، وخَلاَ ») .**

قوله : (**مَا وُضِعَ لِلإفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْهِ**)][1] .

الإفضاء : الإيصال . والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم : تعديته إليه ، حتى يكون المجرور به مفعولاً لذلك الفعل منصوب المحل . ويسميها بعضهم[2] : حروف الإضافة[3] ، أي : تضيف الأفعال إلى الأسماء ، بمعنى توصلها . قال بعضهم[4] : وسميت حروف الجر لأنها تجر معناها إلى الأسماء . قال نجم الدين : « والأظهر أنها سميت بذلك لأنها تعمل إعراب الجر كتسمية حروف الجزم[5] ، وحروف النصب وغيرها »[6] .

وأراد بـ « شبه الفعل » : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، نحو:« أنا مار بزيد » ، و « مروري بزيد حسن » ، و« زيد ممرور به » ، و« زيد بعيد عن الأذى ».

ويريد بـ « معناه » : الظرف ، والجار والمجرور نحو : « زيد عندك لإكرامك » ، وكذا : « زيد في الدار لإكرامك » . واللام[7] في الحقيقة معدٍّ للفعل المقدر ، أو لشبهه ؛ لأن التقدير : زيد استقر، أو مستقر ، لكن لما سدَّ الظرف مسد الفعل أو شبهه جاز أن يقال : الجار معد للظرف . ومن أمثلة تعدية معنى الفعل قولهم : « أين أنت مني » ؛ لأن معناه بَعُدْتَ .

قال المصنف : « فالعشرة الأول لا تكون إلا حروفا »[8] وهي : « مِنْ ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، وربَّ ، و واوها ، واو القسم ، وتاؤه ، وباؤه[9] . « والخمسة التي تليها

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٢) منهم الزمخشري في المفصل ٣٦٥ .

(٣) سقطت من (غ)

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/٢ ، وشرح الوافية ٣٨٠ ، وشرح الرضي ٢٥٦/٤ .

(٥) في (غ) : الجر .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٥٦/٤ .

(٧) يعني: اللام التي في « لإكرامك » .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣.

(٩) سقطت من : (ش) و (غ) .

تكون[1] حروفاً وأسماء »[2]، وهي : « عن ، وعلى ، والكاف ، ومذ ، ومنذ » . « والثلاثة البواقي تكون حروفاً وأفعالاً »[3]، وهي : « حاشا ، وعدا ، وخلا » .

قال : « ولم أعُدَّ « على » اسماً وفعلاً ؛ لأني أراعي في العدِّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع ، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من[4] حيث المعنى ، كتشارك « على » الحرفية والاسمية في العلو ؛ فلهذا لم أعدّ « مِنْ » فعلاً ؛ مع أنه يكون أمراً من « مَانَ يَمِينُ » ، و« في » مع كونه أمراً لمؤنث[5] من : « وفى يفي » ، و « لِهْ » أمراً[6] من « ولي يَلِيَ » . وكذا لم أعدّ « إلى » اسماً ؛ مع أنه يجيء بمعنى النعمة . كل ذلك لاختلاف المعنيين . قال : و أراعي في العد مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل اللفظ . و « على » إذا كان فعلاً يكتب بالألف ، وأصله الواو ، بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً . وكذا « مِنْ ، وفي ، ولِهْ » أفعالاً ؛ لأن أصلها : امين ، و اوفي ، و اولي »[7] .

قال نجم الدين : « وفيما قال نظر ؛ لأن « على » الاسمية تكتب ألفاً وأصله واو اتفاقاً . واعتذاره في « حاشا ، وعدا ، وخلا » التي لا أصل لألفاظها حروفاً بخلافها أفعالاً بأنها : لما تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فكأنه لا أصل لألفاظها ، عذر بارد »[8].

قوله : (فـ « **مِنْ** » **لِلابْتِدَاءِ**) .

قال نجم الدين : « كثيراً ما يجري في كلامهم أن « مِنْ » لابتداء الغاية . والمراد بالغاية ههنا[9] : جميع المسافة ؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية »[10]، أي للابتداء في غير الزمان عند البصريين[11] سواء كان المجرور بها مكاناً نحو: « سرت من البصرة » ، أو غيره نحو : « هذا

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣.
(٣) ينظر : السابق ٩٣٨/٣.
(٤) في (غ) : ومن .
(٥) في (ش) و (غ) : للمؤنث .
(٦) في (أ) : أمر .
(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣، ٩٣٩.
(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٥٨/٤.
(٩) في (ش) و (غ) : هنا .
(١٠) ينظر : الإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح الرضي ٢٥٩/٤ .
(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ ،وشرح الرضي ٢٥٩/٤ ،ومغني اللبيب ٤١٩ ،والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

الكتاب من زيد إلى عمرو » . وأجاز الكوفيون[1] استعمالها في الزمان أيضا واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[2] ، وقوله تعالى[3] : ﴿ نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[4] ، وقول الشاعر[5] [6] :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ

قال نجم الدين : « وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء ؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في « مِنْ » أن يكون الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً[7] ، كالمسير ونحوه ، ويكون المجرور بـ « من » الشيء الذي ابتدأ منه ذلك الفعل نحو : « سرت من البصرة » ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد ، نحو : « تبرأت من فلان إلى فلان » ، وكذا : « خرجت من الدار » ؛ لأن الخروج // ليس شيئاً ممتداً [لأنه يقال: « خرجت من الدار » إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة][8] . **١١٨/أ**

وليس التأسيس والنداء حَدَثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد « مِنْ » ، وهذا معنى « في » . فـ « مِنْ » في الآيتين بمعنى « في » »[9] .

وقال الإمام المهدي [عليه السلام][10] : « إنها في قوله تعالى[11] : ﴿ إِذَا[12] نُودِىَ

---

(١) ينظر : الإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، وشرح الرضي ٢٥٩/٤ ، ومغني اللبيب ٤١٩ ، والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) الجمعة : ٩ .

(٥) في (ش) و (غ) :وقوله .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٦ ، وأسرار العربية ٢٧٣ ، والإنصاف ٣٧١/١ ، وشرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٠/٢ ، والخزانة ٤٤١/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٥٩/٤ ، ومغني اللبيب ٤٤١ ، والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

والشاهد فيه : « من حجج ، و من « شهر » حيث أجاز الكوفيون استعمال « من » للابتداء في الزمان .

(٧) في (غ) : ممتد .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٥٩/٤ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(١١) زيادة من (ش).

(١٢) في (غ) : وإذا .

لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ ﴾[1] للتعليل . أي من أجل ما شرع يوم الجمعة ، وكذا الإقواء لم يبتدأ من الحجج ، بل المعنى: من أجل ممرور حجج وشهر »[2] .

قال نجم الدين : « والظاهر مذهب الكوفيين ؛ إذ لا منع من مثل : « نِمْتُ من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره » »[3].

وتُعَرَفُ « مِنْ » الابتدائية بأن يَحْسُن في مقابلتها « إلى » ، أو ما يفيد فائدتها نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ؛ لأن معنى « أعوذ » : ألتجئ إليه ، وأفر إليه . فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء . وإذا قصدت بـ « مِنْ » كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء لا لكونه مبتدأ لشيء ممتد جاز أن يقع موقعه « عن » نحو : « خرجت من المكان » ، و « أخرج عنه » ، و« انفصل منه ، وعنه » . و لا تستعمل « عن » مكان « من » التفضيلية وإن كانت لمجرد المجاورة ، لأن « مِنْ » صارت علماً للتفضيل[4] .

قوله : (**وَالتَّبْيِينِ**) نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾[5] . وتَعْرِفُها بأن[6] يكون قبل « مِنْ » أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له ،كما يقال للرجس: إنها[7] الأوثان . ولـ « عشرون » إنها الدراهم في قولك : « عشرون من الدراهم » ، وللضمير في قولك[8] : « عز من قائل » : إنه القائل . بخلاف التبعيضية[9] ، فإن المجرور بها لا يطلق على[10] ما هو مذكور قبله أو بعده ؛ لأنه بعض المجرور، واسم الكل لا يطلق على البعض ، فإذا قلت : « عشرون من الدراهم » مشيراً إلى دراهم معينة كثيرة فهي تبعيضية ، وإن قصدت بالدراهم جنسها فهي مُبَيِّنة لصحة إطلاق المجرور على « العشرين » .

---

(١) الجمعة : ٩ .
(٢) ينظر : تاج علوم الأدب ١/٤٩٠ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٦٠ .
(٤) في (ش) و (غ) : في التفضيل .
(٥) الحج : ٣٠ .
(٦) في (غ) : (بأن تقول) بدل (بأن تكون) .
(٧) في (ش) و (غ) : إنه .
(٨) في (ش) و (غ) : قوله .
(٩) في (أ) : البعضية .
(١٠) في (غ) : إلا على .

قال جار الله : « كونها للتبيين يرجع إلى معنى الابتداء »[١] . وهو بعيد ؛ لأن « الدراهم » هي « العشرون » ولا يكون الشيء مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان هي الرجس، فلا يكون مبدأ له. وإنما جاز تقديم « مِنْ » التبيينية على المبهم كقوله: « أنا من حَظِّه في روضة ومن رعايته في حرم »، و « عندي من الخيل عشرون » ؛ لأن المبهم المفسر بها في الحقيقة مقدم تقديراً كأنك قلت : « أنا في شيء من حظه في روضة » ، وكذلك قولك : « يعجبني من زيد كرمه » أي : من خصال زيد، كأنك قلت : يعجبني شيء من خصال زيد[٢] : كرمه . وكذا قولك[٣] : « كُسِرتْ من زيد يده » [أي : شيئاً من أعضاء زيد : يده][٤].

وقد تكون للبدل كقوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[٥] ، وقوله[٦] :

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدَةً باتتْ عَلَى الطَّهَيَانِ [٧]

وتعرف بصحة قيام « بَدَلَ » مقامها .

قوله : (**والتَّبْعِيضِ**) مثال التبعيض[٨] : « أخذت من الدراهم » . ومفعول « أخذت » الصريح محذوف أي : أخذت من الدراهم شيئاً . وإذا لم تذكر المفعول الصريح ، أو ذكرته معرفاً نحو : « أخذت من الدراهم هذا » فـ « من » متعلق بـ « أخذت» لا غير[٩] . ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو : « أخذت[١٠] شيئاً من الدراهم » جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور ، وأن يكون صفة للمفعول ، فيتعلق بمقدر . ويجوز إذا تقدم على المفعول أن يكون أيضاً حالاً عن

---

(١) ينظر : المفصل ٣٦٥ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) التوبة : ٣٨ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو ليعلى الأزدي ونسب إلى الأحول الكندي . ينظر : تهذيب اللغة ٣٧٧/٦ ، واللسان (حمن ، طها ، ها) ، والخزانة ٤٥٣/٩ ، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠ ، وشرح الرضي ٢٦٢/٤ .
وطهيان : جبل .
والشاهد فيه : « من ماء » حيث جاء « من » للبدل . أي : فليت لنا شربة بدل ماء زمزم .

(٧) في (أ) و (ش) : الطهيات .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (غ) .

النكرة المؤخرة نحو: « أخذت من الدراهم شيئاً »،قال الله تعالى:﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً ﴾[1].

وتعرف « من »[2] التبعيضية بأن يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بـ « من » ، أو مقدر نحو : « أخذت من الدراهم » أي من الدراهم شيئاً .

قوله : (**وزَائدَة في غَيرِ المُوْجَبِ [خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ والأَخْفَشِ]**[3]) ، إمَّا نفي نحو « ما رأيت من أحد » ، أو نهي نحو[4] : « لا تضرب من أحد » ، أو استفهام نحو : « هل ضربت من أحد » . وغير الأخفش والكوفيين يشرطون فيها كونها في غير الموجب ، ودخولها في النكرات[5] . والكوفيون[6] والأخفش[7] لا يشترطون ذلك؛ لقوله[8] تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم[9] مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[10] فـ« مِنْ »[11] عنده زائدة . وهي في حيز[12] الإيجاب وداخلة على المعرفة .

وهي عند سيبويه[13]تبعيضية [14] أي :// يغفر لكم[15] من ذنوبكم شيئاً . ولا تناقض **١١٨/ ب** قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [16] ؛ لأن قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن[17]

---

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٥ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ ، و المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، والعلل في النحو ٨٧ ، وشرح اللمع للضرير ٨٧ ، والمفصل ٣٦٥ ، واللباب ٣٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٢/٨ ، وشرح الرضي ٢٦٢/٤ .

(٦) ينظر : شرح الوافية ٣٨١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣،وشرح الرضي ٢٦٢/٤، وشرح التصريح ٦٤٠/١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع للضرير ٨٧ ، والمفصل ٣٦٥ ، واللباب ٣٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٣/٨ ، وشرح التسهيل ٩/٣ ، والارتشاف ١٧٢٣/٤.

(٨) في (ش) و(غ) : كقوله .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) نوح : ٤ .

(١١) في (ش) : فهي عندهم .

(١٢) في (أ) : غير .

(١٣) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤.

(١٤) في (ش) و (غ) : مبعضة .

(١٥) زيادة من (غ) .

(١٦) الزمر : ٥٣ .

(١٧) سقطت من (أ) .

ذُنُوبِكُمۡ ﴾[1] خطاب لقوم نوح ، وقوله : ﴿ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[2] خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وآله[3] وسلم[4]، ولو كانا خطابين لأمة محمد صلى الله عليه وآله فلا يناقض غفران بعض الذنوب غفران جميعها ، بل عدم غفران بعضها[5] يناقض غفران كلها ، أو يكون أحدهما مشروطاً بالتوبة ، وهي آية غفران الذنوب جميعاً ، والقرينة قوله تعالى : ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾[6]، وآية غفران بعضها غير مشروط بالتوبة وهي الصغائر ؛ لأنها تكفر بجنب ما لفاعلها من الثواب . واستدلوا أيضا بما حكى البغداديون عن العرب: « قد كان من مطر »[7] . وأجيب بأنه[8] على سبيل الحكاية ، كأنه سُئل : « هل كان من مطر ؟ » فأجيب بأنه : « قد كان من مطر » فزيدت في الموجب ؛ لأجل حكاية المزيدة في غيره . قال نجم الدين : « وقول المصنف[9]: « شيء من مطر » ، و « من » للتبعيض أو للتبيين »[10] فيه نظر ؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف[11] مقامه من دون ما ذكر في باب الموصوف قليل . وأما قوله تعالى[12]: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾[13] ففاعل « جاء » ضمير راجع إلى القرآن ، وقوله : ﴿ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ « حال »[14] .

فعند سيبويه[15] لا تزاد « مِنْ » الاستغراقية ، وعند الأخفش والكوفيين[16] تزاد غير

---

(١) نوح : ٤ .
(٢) الزمر : ٥٣ .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) زيادة من (ش) .
(٥) في (أ) : جميعها .
(٦) الزمر : ٥٤.
(٧) ينظر : الكافية ٢١٥ ، والإيضاح شرح المفصل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٣/٤ .
(٨) في (ش) : على أنه .
(٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤٢/٣.
(١٠) في (ش) : التبيين .
(١١) في (ش) : الظرف أو الجملة .
(١٢) سقطت من (ش) .
(١٣) الأنعام : ٣٤ .
(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٦٣/٤ ، ٢٦٤ .
(١٥) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤.
(١٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٤/٤ .

استغراقية أيضا كما مر .

قال نجم الدين في « من » التعليلية : « كأنها ابتدائية ، ففي قولك : « لم آتك من سوء أدبك » أي : من أجله ؛ لأن[1] ترك الإتيان صدر من سوء الأدب ، وخرج منه » [2].

ويكون « مِنْ » في الظروف بمعنى « في » نحو : « من قبلك » . وتختص بجر « قبل ، وبعد ، وعند ، ولدى ، ولدن ، ومع » . يقال : « جئت من معه » أي : من عنده . و « بله » نحو : « فمن بله أن يأتي بالصخرة » .

واختصت أيضا بجر « عن ، وعلى » اسمين .

قوله : (**و « إِلَى » لِلانْتِهَاءِ ، وبِمَعْنَى « مَعَ » قَلِيْلاً**) .

اعلم أن « إلى » تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو : ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [3] . قال نجم الدين : « والأظهر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود، فإذا قلت : « اشتريت من هذا الموضع إلى ذاك » لم يدخل الموضعان ظاهراً في الشراء ، ويجوز دخولهما مع القرينة . و[4] قال بعضهم: ظاهر ما بعد « إلى » الدخول فيما قبلها ، فلا يستعمل في غيره إلا مجازاً [5] . وقيل[6]: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : « أكلت السمكة إلى رأسها » فالظاهر الدخول ، وإلا فالظاهر عدمه نحو : ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [7] [8]

قوله (**وبِمَعْنَى « مَعَ » قَلِيْلاً**) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [9].

[قال نجم الدين : « والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء ، أي : تضيفونها[10] إلى أموالكم] [11] »[12].

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٦٥ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٩ .

(٧) البقرة : ١٨٧ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٦٥ .

(٩) النساء : ٢ .

(١٠) في (أ) : تضيفوها .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٦٥ .

الإمام المهدي [عليه السلام][1] :« يحتمل تضمين « تأكلوا» : تضموا »[2] . وقوله تعالى[3]: ﴿ أَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾[4] أي : مضافة إلى المرافق ، و « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إبلٌ[5] »[6] أي: مضافة إلى الذود ، وقوله[7] :

و أنتِ التي حَبَّبتِ شَغْبًا إلى بَدَا إليَّ وأوطاني بلادٌ سُواهُما

أي : مضافاً إلى بدا . قيل[8] : وتجئ بمعنى « في » كما في قوله[9] :

فلا تَتْرُكَنِّي بالوَعِيدِ كَأَنَّني إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ به القَارُ أجْرَبُ

أي : في الناس . قال نجم الدين : « والوجه أنها بمعناها ؛ لأن معنى : « مطلي به القار » : مكرَّهٌ ، والتكريه[10] يعدى بـ « إلى » قال تعالى : ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ[11] ﴾[12] على التحبيب المضمن معنى الإمالة [قال تعالى : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ ﴾[13]][14] .

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : تاج علوم الأدب ٤٩٥/١ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) سقطت من (ش)

(٦) قال ابن الأعرابي: الذود لا يوحد وقد يجمع أذواداً ، وهو اسم مؤنث يقع على الكثير ، وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين ، ولا يجاوز ذلك . يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير . ينظر : مجمع الأمثال ١ / ٢٧٧، وتفسير الطبري ٢٨٤/٣، والتمهيد لابن عبد البر ١٣٦/٢٠، وتفسير القرطبي ٨٦/٦، والأصول لابن السراج ٤٢٩/٢، والإنصاف ٢٦٦/١، واللسان (ذود) ١٦٨/٣،وشرح الرضي ٦٢٢/٤.

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٠٤ ، والحماسة ٣٩٠ ،وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤١/٣ ، والخزانة ٤٦٣/٩ .
والشاهد فيه « إلى » الأولى فيها للانتهاء ، أي : مضافاً إلى بدا .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١٢/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٦/٤ ومغني اللبيب ١٠٤ .

(٩)البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٣، وشرح شواهد المغني ٢٢٣ ، والخزانة ٤٦٦/٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٦/٤ ، والارتشاف ١٧٣٢/٤،ومغني اللبيب ١٠٤ .
والشاهد فيه : أنه قيل إن « إلى » فيه بمعنى: «في»، والوجه أن تكون على أصلها للانتهاء ؛ لأن قوله : « مطليٌّ به القار » معناه مكرَّهٌ مُبَغَّضٌ . وهو يعدى بـ « إلى » .

(١٠) في (غ) : (التكره) .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٢) الحجرات : ٧ .

(١٣) الحجرات : ٧ .

(١٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

وقيل: إن « إلى » في مثل : « أنت حبيب إليَّ وبغيض إليَّ » ، و « جلست[1] إليه » بمعنى : « عند »[2] ، والأولى بقاؤها على أصلها ، وكذا في قوله [3] :

وإنْ يَلْتَقِي الحيُّ الجميعُ تُلاقني إلى ذِرْوةِ [البيتِ الكريم المعمدِ .

بمعنى : منتسباً إلى ذرة البيت [4]][5]، لا بمعنى « في »[6] .

قوله : (و « **حَتَّى** » **كَذَلِكَ** ، [**وبِمَعْنَى « مَعَ » كَثِيراً**][7]) . أي : لانتهاء الغاية مثل « إلى » إلا أن بينهما فروقاً . و « عتَّى» لغة هذيلية[8] . وهي على ثلاثة أضرب حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف استئناف .

فإذا كانت حرف جر فلها معنيان : إمَّا بمعنى « إلى » // أو بمعنى « كي » ، ولا تجر بمعنى **أ/١١٩**
« كي »[9] إلا مصدراً مؤولاً من فعل منصوب بـ « أنْ » مضمرة نحو : « أسلمت حتى أدخلَ الجنة » ، ولا تقول : « حتى دخول الجنة » . والتي بمعنى « إلى » تجر ذلك نحو : « حتى تغيب الشمس » . وتجر الاسم الصريح نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[10] ، ويكون المجرور بها مؤقتاً ؛ لأنه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد . وقوله تعالى : ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[11] بمعنى المؤقت ، أي : حين أخذهم .

وأما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ، وفي وجوب كون ما بعدها مؤقتاً . وفي أنه لابد قبلها من ذي أجزاء . ولا تكون بمعنى « كي » . و يجب إظهار ذي الأجزاء قبل العاطفة حتى

---

(١) في (غ) : جليس .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٧/٤ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٢٧ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٠٨ ، والأصول ٤١٥/١، و بلا نسبة في شرح الرضي ٢٦٧/٤ .
والشاهد فيه على أن « إلى » فيه على أصلها ، وهي مع مجرورها حال من الياء في « تلاقني » متعلقة بمحذوف تقديره : تلاقني منتسباً إلى ذروة .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) خلافا لابن السراج في الأصول ٤١٥/١.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٥ .

(٨) ينظر : التسهيل وشرحه ٣٥/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٨/٤ ، والارتشاف١٧٥٦/٤.

(٩) في (غ) : (إلى) بدل (كي) .

(١٠) القدر : ٥ .

(١١) المؤمنون : ٥٤ .

تكون معطوفاً عليه نحو : « قدِم الحجاج حتى المشاة » . وفي الجارة يجوز إظهاره نحو : « ضربتُ القوم حتى زيد » . ويجوز تقديره نحو : « نمت[1] حتى الصباح » [أي : نمت الليلة حتى الصباح] [2] . ويجب في العاطفة كون ما بعدها جزءاً للمعطوف عليه نحو : « ضربت القوم حتى [زيداً » ، أو كالجزء له بالاختلاط] [3] نحو : « ضربني السادات حتى عبيدهم » ، أو جزءاً لما دل عليه المعطوف عليه كقوله[4] :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

عند من قال : إن نعله عطف على الصحيفة ؛ لأن معنى « ألقى الصحيفة » : ألقى جميع ما معه .

ويجب في العاطفة دخول ما بعدها في حكم ما قبلها تقول : « ضربت القوم حتى زيداً » فالضرب واقع على زيد .

وأما الجارة فالأكثرون[5] على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها نحو : « نمت البارحة حتى الصباح » ، و « صمت رمضان حتى الفطر » ، كما يكون جزءاً منه نحو : « أكلت السمكة حتى رَأْسِها » بالجر . والسيرافي[6] وجماعة يوجبون[7] كون ما بعدها جزءاً مما قبلها كما في العطف فلا يجيز[8] : « نمت البارحة حتى الصباحِ » جراً ، كما لا يجوز بالعطف اتفاقاً . والمذهب الأول أولى ؛ لقوله تعالى :﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[9] و « مطلع الفجر » ليس من الليلة لكنه ملاق لآخر أجزائها .

---

(١) في (غ) : نمت البارحة حتى .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين بيض له في (غ) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولابن مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٩/٨، وشرح الرضي ٢٦٨/٤.
والشاهد فيه : « حتى نعله » فعلى رواية النصب فإن « حتى » عاطفة ، ورد هذا الوجه بأن المعطوف بـ« حتى » لا يكون إلا بعضاً ، أو غاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد ولا غايته . وأجيب بأن البيت مؤول ، والتقدير : ألقى ما ينقله حتى نعله ، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة . أو على التأويل الذي ذكره الشارح .

(٥) ينظر : المفصل ٣٦٥ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، وشرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٧٧/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٧٧/٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : يوجب .

(٨) في (ش) : يجيزون .

(٩) القدر : ٥ .

وأما دخول المجرور بـــ « حتى » في حكم ما قبلها ففيه أقوال : جزم جار الله[١] بالدخول مطلقاً حملاً على العاطفة ، وتبعه المصنف[٢] . وجوز المالكي[٣] الدخول وعدمه مطلقاً . وفصـــل عبد القاهر[٤] والرماني[٥] والأندلسي[٦] وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل ، والملاقي[٧] غير داخل . قال نجم الدين : « ومذهب المالكي قريب إلا[٨] أن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب »[٩] .

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد « حتى » ـــ جارة كانت ، أو عاطفة ـــ آخر أجزاء ما قبلها حساً ، ولا آخرها دخولاً في العمل ، بل قد يكون كذلك[١٠]، وقد لا يكون ، لكنه يجب في العاطفة أن يكون آخر أجزائه إذا رتبت الأجزاء : الأقوى ثم الأقوى ، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعداً [١١] كان آخر الأجزاء أقواها ، نحو : « مات الناس حتى محمد صلى الله عليه[وآله وسلم] [١٢]، وليس هو عليه السلام آخرهم حساً ، ولا دخولاً في الموت ، بل قوةً . وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب[١٣] الأقوى منحدراً كان آخر الأجزاء أضعفها ، نحو : « قـــدم الحاج حتى المشاة » عطفاً . ويجوز أن يكونوا قادمين من قبل الركبان ، أو معهم .

وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك ، و ألا يكون ، بل يقصد مجرد[١٤] آخـــر الأجزاء حساً ، ولا يقصد كونه أقواها ، أو أضعفها [١٥] نحو قولك : « قرأت القرآن حتى سورة الناس » .

---

(١) ينظر : المفصل ٣٦٥ .
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٤٥/٢ .
(٣) ينظر : التسهيل وشرحه ٣٥/٣ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والارتشاف ١٧٥٤/٤.
(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .
(٧) أي : الملاقي لآخر جزء .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .
(١٠) كررها في (غ) .
(١١) زيادة من (ش) .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) في (ش) و (غ) : من الجانب بعنايتك .
(١٤) سقطت من (غ) .
(١٥) سقطت من (غ) .

وإذا عطفت بـــ « حتى » علـــى مجـــرور أعـــدت الجـــار نحـــو : « مـــررت بـــالقوم حتى بزيد »[1] .

قوله : (**وتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ**[2]) .

إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو : « جاءني القوم حتى أنت » ، و « رأيت القوم حتى إياك » ، و « مررت بالقوم حتى بك » .

وأما الجارة فلا تجر المضمر اجتزاء بـــ « إلى » . وشبهة المبرد قوله[3] :

وأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وأُلْحِقُهُ بالقَوْمِ حَتَّاهُ لاحِقُ

والجواب :// أن أصله : حتى هو لاحق . مبتدأ وخبر ، فخفف للشعر و إلا لم يكن لرفع **١١٩/ ب** « لاحق » وجه[4] . ومن حجج المبرد قوله[5] :

فَلا واللهِ لا يَلْقَى أُنَاسٌ فَتىً حَتَّاكَ يا ابنَ أبي يَزِيدُ

ومن الفرق بين « حتى » و« إلى » أن حتى يلزمها تقدم ذي الأجزاء لفظـــاً أو تقـــديراً . بخلاف « إلى » . ومن الفرق بينهما أن الفعل المعدى بـــ « حتى » يجب أن يستوفي الأجزاء الـــتي قبله[6] شيئاً فشيئاً حتى تنتهي إلى ما بعدها من الجزء[7] أو الملاقي ، و « إلى » إن كان قبلـــها ذو

---

(١) وذلك دفعاً لتوهم كونها جارة .

(٢) لم أقف على رأيه في كتبه التي بين يدي . وقد نسب إليه ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٨ ، وابن الحاجب هنـــا وفي شرح الوافية ٣٨٢ ، و الرضي في شرح الكافية ٤/ ٢٧٠ ، وأبوحيان في الارتشاف ١٧٥٥/٤، وابن هشـــام في المغني ١٦٦ ، وركن الدين الاستراباذي في الوافية ٣٠١ ، والسلســـيلي في شـــفاء العليـــل ٦٦٨/٢ ، والجـــامي في الفوائد٣٢٣/٢. وقد سبقني إلى عدم العثور على رأي المبرد هذا محقق شفاء العليل الدكتور عبدالله علي الحسيني . ومحقق كتاب الكافية الدكتور طارق نجم عبدالله ، ومحقق شرح الكافية لابن الحاجب الدكتور جمال عبد العاطي .

(٣) البيت من الطويل،وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وشرح الرضي ٢٧١/٤ ، والخزانة ٤٧٤/٩ . والشاهد فيه : « حتاه » حيث زعم أن المبرد زعم أن « حتى » هنا جرت الضمير . و ليس الأمر كذلك ، وإنما « حتى » هنا ابتدائية ، والضمير أصله هو ، فحذف الواو ضرورة .

(٤) أي لابد أن تكون « حتى » هنا ابتدائية داخلة على الجملة وهي « هو لاحق » : الضمير المحذوف واوه وهو في محل رفع مبتدأ و « لاحق » خبره . ولو كانت حرف جر ، لم يكن لذكر « لاحق » بالرفع وجه .

(٥) البيت من الوافر ،وهو بلا نسبة في المقرب ١٩٤/١ ، وشرح الرضي ٢٧١/٤ ، والخزانة ٤٧٥/٩ . والشاهد فيه : « حتاك » على أنه من حجج المبرد على أن « حتى » تجر الضمير . والآخرون يرون أنه ضرورة .

(٦) أي: التي قبل حتى .

(٧) في (ش) من الأجزاء والملاقي .

الأجزاء و[1] بعدها الجزء أو الملاقي فحكمها كذلك ، و إلاَّ فلا . ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد « إلى » . وأما بعد « حتى » فعلى الخلاف.

ولا تعلق « حتى » بمحذوف إلا في نحو : « كان سيري حتى أدخلَها »[2] .

وأما حتى الابتدائية فتقع بعدها الفعلية والاسمية . وفائدتها إمَّا التحقير كقوله[3] :

فَوَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي

أو التعظيم كقوله [4] :

فَمَا زَالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَها بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو :« ركب القوم حتى الأميرُ راكبٌ » ، ولو قلت : « حتى الأمير ضاحك » لم يُفِدْ . ويجوز حذف الخبر نحو : « أكلت السمكة حتى رأسُها » أي : مأكول .

قوله : (و« في » **لِلْظَّرْفِيَّةِ** ، [**وَبِمَعْنَى « عَلَى » قَلِيْلاً**] [5]) . إما تحقيقاً نحو: « زيدٌ في الدار » ، أو تقديراً نحو : « نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، و أنا في حاجتك » .

و قوله عليه الصلاة والسلام : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل »[6] أي : في قتلها . فهذه هي التي يقال فيها[7] إنها[8] للسببية .

---

(١) في (ش) : أو .

(٢) أي كان سيري مستقراً .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٥١٨/٢ ،والكتاب ١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، وشرح شواهد الغني ١٢/١ ، والخزانة ٤٧٧/٩ . و بلا نسبة في المقتضب ٤١/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ ، وشرح الرضي ٢٧٢/٤ .
وعجزه : كأنَّ أباها نهشلٌ أو مُجاشع .
والشاهد فيه : أن « حتى » ابتدائية ، وفائدتها هنا التحقير .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ١٤٣ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ،والخزانة ٤٨٠/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٦٧ ، وشرح الرضي ٢٧٣/٤ .
والشاهد فيه : « حتى » فهي ابتدائية تفيد التعظيم والمبالغة وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل وهو حمرة مختلطة ببياض .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٦) رواه مالك في الموطأ في العقول ، باب ذكر العقول ٥٨/٣ ،والنسائي في القسامة، باب العقول ٥٧،٥٨/٨، ٥٩، ٦٠ .

(٧) في (ش) و في (غ) : (لها) بدل (فيها) .

(٨) في (ش) : (هي) بدل (إنها) .

وقوله تعالى[1] : ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[2] ، وقوله[3] :

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

قيل : إن « في » فيهما[4] بمعنى « على » . والأولى أنها ظرفية لتمكن المصلوب في الجذع[5] كتمكن المظروف في الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء في قوله[6] :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الكُلَى والأَبَاهِرِ

والأولى أن تكون بمعناها أي : لهم بصارة وحذق في هذا المعنى .

قيل : وتكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى[7] : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾[8] ، والأولى بقاؤها على أصلها ، والمراد التمكن .

قيل وجاءت بمعنى « مع » كقوله[9] تعالى[10] :﴿ ٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾[11] . ويجوز كونها باقية على معناها ، أي: حاصلة في زمرة عبادي ، أو ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) طه : ٧١ .

(٣) البيت من الكامل وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢١٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٠٣ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١ ، والخزانة ٤٨٦/٩ .
وبلا نسبة في الخصائص ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، وشرح الرضي ٢٧٤/٤ .
والشاهد فيه « في سرحة » على أن « في » بمعنى « على » ؛ لأنه معلوم أن ثيابه ليست في جوف سرحة ، وإنما هي على بدنه .والأولى أن تكون على بابها ؛ لأن ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً لها .

(٤) في (غ) : فيها .

(٥) في (غ) : الجذوع .

(٦) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل الطائي في ديوانه ١٤٩، والأزهية ٢٧١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١ ، والخزانة ٤٩٣/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٩٣/٤ ، وشرح التصريح ٦٥٠/١.
والرواية فيها : الأباهر والكلى .
والشاهد فيه : « بطعن » على أنه قيل إن « في » بمعنى الباء ، أي : بصيرون بطعن الأباهر . والأولى أن تكون بمعناها ، أي : لهم بصارة وحذق في هذا الشأن .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) إبراهيم : ٩ .

(٩) في (غ) : في قوله .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) الفجر : ٢٩ .

وقولهم : « في الله من كل فائت خلفٌ » ، أي : في ألطافه . و « أنت أخي في الله » أي : في رضى الله ، أي: رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية . وكذا : « الحب في الله ، والبغض في الله » .

قوله : (**والبَاءُ لِلإِلْصَاقِ ، [والاسْتِعَانَةِ ، والمُصَاحَبَةِ ، والمُقَابَلَةِ]** [1]) نحو : « به داء » أي : التصق به ، و « مررت به » ، أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه . « وأقسمت به » و « بحياتك أخبرني » . وتكون للاستعانة نحو : « كتبت بالقلم » ، و « خِطت بالإبرة » ، و « بتوفيق الله حججت » . وتكون بمعنى « مع » أي للمصاحبة [كقوله تعالى] [2] : ﴿ **دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ**[3] **قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ** ﴾ [4]، و « اشترى الدار بآلاتها » . وتكون للمقابلة نحو: «اشتريته به » ، و« بدَّلته به » .

قوله : (**وتَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ**) .

اعلم أن التعدية على ضربين :

أحدهما : إيصال الفعل القاصر عن المفعول إليه ، و هذا المعنى تشترك فيه جميع[5] حروف الجر . والثاني : أن تنقل معنى الفعل ، كالهمزة ، والتضعيف ، وتغيره ، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ، نحو : « ذهبت به » أي : أذهبته . قال نجم الدين : « وما سمعته يعني: الباء مقدراً إلا في قراءة من قرأ [6] : ﴿ **ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِ** ﴾ [7] أي : ائتوني بزبر الحديد »[8].

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٢) سقطت من (غ) وفي (ش) : نحو .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) المائدة : ٦١ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) قرأها شعبة بهمزة ساكنة ، وكسر تنوين « ردماً » في الوصل لالتقاء الساكنين أمراً من « أتى » الثلاثي . وأما في الابتداء فتقلب الهمزة ياءً ويزاد قبلها همزة وصل مكسورة . وقرأها الباقون بهمزة قطع مفتوحة بعدها ألف من الايتاء في حالتي الوصل والابتداء . وحجة من قرأ بغير مد أنه جعله من باب المجيء ، فلم يعده إلا إلى مفعول ،وهو ضمير المتكلم في « آتوني » ، ويكون « زبر الحديد » غير معدى إليه « آتوني » إلا بحرف جر مضمر ، تقديره : آتوني بزبر الحديد ، فلما حذف الحرف تعدى . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٧٨/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٤ .

(٧) الكهف : ٩٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٧٦/٤.

قوله : (**وللظَّرْفِيَّةِ**) نحو قوله [1] [2] :

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بالأطْلالِ وسُؤَالي ومَا يردُّ سُؤالي

أي : فيها . قال تعالى : ﴿ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[3] أي: فيها .

وتكون للسببية نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ [4] حَرَّمْنَا ﴾ [5]، وقوله [6] :

غُلْبٌ تَشَذَّرَ بالذُّحُولِ كأنَّها

وقيل[7] : هي للتبعيض في قوله تعالى[8] : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾[9] قال ابن جني : « أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء »[10]. ومذهبه زيادتها .

وتجيء بمعنى « مِنْ » نحو: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ [11] ﴾[12] قال [13] :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى [14] لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ٥٣ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ،والخزانة ٥١٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٤ .
والشاهد فيه : على أن الباء للظرفية ، أي : في الأطلال .

(٣) الذاريات : ١٨ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) النساء : ١٦٠.

(٦) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١٧ ، وسر صناعة الإعراب ١٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٥٠ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٨٨ ، والخزانة ٩/ ٥١٥ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٤ .
وعجزه : جِنُّ البَدِيِّ رَواسياً أقدامُها .
وتشذر البعير بذنبه إذا استنفر به ، وتشذر الرجل بثوبه عند القتال ، إذا تحزم وتهيأ للحرب .
والغُلْب : الغلاظ الأعناق ، الواحد أغلب . والذحول : الأحقاد والعداوة .
والشاهد فيه : « بالذحول » على أن الباء فيه للسببية .

(٧) قال ذلك أصحاب الشافعي . ينظر : كتاب البيان ٢٥٣ . وقال أبو حيان : « وذكر ابن مالك أنها تكون بمعنى « مِنْ » التبعيضية وقال : ذكر ذلك في التذكرة الفارسي وهو مذهب كوفي تبعهم فيه الأصمعي ، والقتبي .
ينظر : ارتشاف الضرب ١٦٩٧/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) المائدة : ٦ .

(١٠) ينظر : سر صناعة الإعراب ١٢٣/١، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١١) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٢) المطففين : ٢٨ .

(١٣) البيت من الطويل ،وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ٨٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٥ ، والمحتسب ١١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٨/١ .

(١٤) في (ش) و (غ) : لدى .

وبمعنى « عن » كقوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌ //بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[١] .

و الباء التجريدية نحو : « رأيت بزيد أسداً » ، و ﴿ فَسْئَلْ[٢] بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[٣] .

[قوله : (وزَائِدَةٌ فِي الخَبَرِ فِي الاسْتِفْهَامِ ، والنَّفْيِ قِيَاساً ، وفِي غَيْرِهِ سَمَاعاً مِثْلُ : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وأَلْقَى بِيَدِهِ] [٤]

قوله : (**وزَائِدَةٌ فِي[٥] الخَبَرِ فِي الاسْتِفْهَامِ**) بـ « هل » نحو : « هل زيد بقائم » . قال نجم الدين : « فلا يقال : « أزيد بقائم » » [٦] .

قوله : (**والنَّفْيِ**) ، أي : بـ« ليس » نحو : « ليس زيد بقائم » ، و« ما » نحو : « ما زيد براكب » . وأمَّا :« لا خير بخير بعده النار » فالأولى أنها بمعنى « في » . ولم يسمع في النفي بـ « إنْ » . قال نجم الدين : « فما كان[٧] للمصنف أن يطلق هذا الإطلاق في الاستفهام والنفي[٨] »[٩] .

وتزاد قياساً في مفعول «علمت ، وعرفت ، وجهلت ، وسمعت ، وتيقنت ، وأحسست ». وقولهم : « سمعت بزيد ، وعلمت به » أي : بحاله [على حذف المضاف] [١٠] .

وتزاد[١١] في المرفوع في فاعل «كفى» ، و فاعل « أفعل » في التعجب على مذهب سيبويه[١٢] ، وفي المبتدأ الذي هو « حسبك » . وتزاد في خبر المبتدأ الموجب شاذاً[١٣] نحو :

---

(١) المعارج : ١ .

(٢) في جميع نسخ المخطوط بحذف الفاء .

(٣) الفرقان : ٥٩ . وجعلها الأخفش في معاني القرآن ٥٣٥/٢ ، و ابن مالك في شرح التسهيل ٢١/٣ ، وابن هشام في المغني ١٤١ ، وصلاح بن علي في النجم الثاقب ١٠٨٢/٢ بمعنى : « عن » .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٥) في (غ) : أي في .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(٧) في (غ) : (يرى أن) بدل (كان) .

(٨) في (ش) و (غ) : النفي أو الاستفهام .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(١١) قياساً أيضاً .

(١٢) ينظر : الكتاب ٣٨/١ ،٤١، ٦٧، ٩٢، ١٧٥/٢، ٢٩٣، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١٣) في (غ) : شاذ .

﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [1] عند الأخفش[2] .

وتزاد كثيراً سماعاً في المفعول نحو : « ألقى بيده » ، وقوله[3] :

[نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أصحابُ الفَلَجْ] [4] نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

وقليلاً في خبر « لكنَّ » قال[5] :

ولكنَّ أجْراً لو فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ في الناسِ والأجْرُ

ومع « أنَّ » مرفوعة كقوله [6] :

ألا هَلْ أتَاهَا والحوادثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امرأَ القيسِ ابنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

ومن غريب زيادتها في المجرور كقوله[7] :

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ[8] أصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أَمْ [9] تَصَوَّبَا

وتضمر في القسم مع الجلالة نحو : « اللهِ لأفعلن » . وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة : « خيرٍ » لمن قال له : « كيف أصبحت ؟ » [10] .

---

(١) يونس : ٢٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٧٢/١ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤.

(٣) الرجز للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢١٦ ، والخزانة ٥٢٠/٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٠٤/٤ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٢/١ .
وصدره: نحن بني جعدة أرباب الفلج .
والشاهد فيه: « بالفرج » حيث إن الباء فيه زائدة في المفعول به سماعاً .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، و شرح المفصل ٢٣/٨ ، ١٣٩ ، وشرح الرضي ٢٧٩/٤ ، وشرح التصريح٢٧٤/٢، والخزانة ٥٢٣/٩ .
والشاهد فيه : « بهين » حيث دخلت الباء الزائدة في خبر « لكن » وهو سماعي قليل .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩٢ ، والخصائص ٣٣٥/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ .
وبلا نسبة في الإنصاف ١٧١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٧٩/٤ .
وبيقر الرجل : إذا هاجر من أرض إلى أرض ، و« تملك » : اسم امرأة قيل : هي بعض أمهاته .
والشاهد فيه : «بأن» حيث زيدت الباء مع «أن» الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل « أتاها » .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٣٦،وشرح الرضي ٢٨٠/٤،وارتشاف الضرب ١٧٠٥/٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤ ،والخزانة ٥٢٨/٩ .
والشاهد فيه : « عن بما » حيث زيدت الباء في المجرور « ما » .

(٨) في (غ) : بدا .

(٩) في (غ) : أي .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٨٠/٤ .

قوله : (**واللَّامُ لِلاخْتِصَاصِ**) . لام الجر مكسورة مع غير المضمر ، مفتوحة معه ، وكسرها معه خزاعية[١] ، وربما فتحت قبل « أنْ » المقدرة نحو : « لَيعلم »[٢] ، ونُقل فتحها مع المظهر مطلقاً[٣] .

[اعلم أن][٤] كل كلمة على حرف فحقها الفتح . وإنما كسرت باء الجر ، ولامه لموافقة معمولهما[٥] . وأبقي لام الجر على فتحه مع المضمر إلحاقاً له بسائر اللامات . وإنما خص الإلحاق بدخولها[٦] على المضمر ؛ لأنها[٧] لا تلتبس إذن بغيرها ، وفي غيره لو فتحت التبست بلام الابتداء ، ولا يتم الفرق بالإعراب ؛ لأنه يزول للوقف[٨] أو للبناء .

وفائدتها الاختصاص ، إمَّا بالملكية نحو : « المال لزيد » ، أو بغيرها نحو : « الجُلُّ للفرس » ، و« الجنة للمؤمن » ، و « الابن لزيد » .

ولام العاقبة في قوله[٩] :

لِدُوا للموتِ وابْنُوا للخرابْ فَكُلُّكُمُ يَصِيرُ إلى ذَهَابْ

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾[١٠] فرع الاختصاص ، كأنَّ ولادتهم للموت ، وخلقهم لجهنم ، وكذا التي للتعليل نحو : « جئتك للسمن » .

---

(١) تنظر هذه اللغة في التسهيل وشرحه ١٤/٣، وشرح الرضي ٢٨١/٤، وارتشاف الضرب ١٧٠٦/٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : لتعلم .

(٣) قال أبو حيان : « وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق فيقولون : المال لَزيد » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٠٦/٤ .

(٤) سقطت من (أ) و (غ) .

(٥) في (غ) : معمولها .

(٦) في (ش) و (غ) : بحال دخولها .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) في (غ) : بالوقف أو البناء .

(٩) البيت من الوافر ، وهو للإمام علي رضي الله عنه في ديوانه ٤٦ ، والخزانة ٥٣٠/٩ .
وعجزه صدر بيت في ديوان أبي العتاهية ٣٣ ، وبلا نسبة في الحيوان ٣/ ٥١ ، وشرح الرضي ٢٨١/٤ .
والشاهد فيه : « للموت . . . للخراب » حيث جاءت اللام للعاقبة ، وهي فرع لام الاختصاص .
وتسميتها بلام العاقبة ، وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين وأنكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة . قال الزمخشري : والتحقيق أنها لام العلة . ينظر : الكشاف ﴿ فالتقطه آل فرعون ﴾ القصص ٨ . ، ومغني اللبيب ٢٨٣ ، وخزانة الأدب ٥٣٠/٩ .

(١٠) الأعراف : ١٧٩ .

واللام المقوية للعامل الضعيف بالتأخر نحو « لِزيد ضربت » ، وبكونه اسم فاعل ، أو مصدراً نحو: « أنا ضارب لزيد، و ضربي لزيد حسن » ، وبكونه مقدراً نحو: « يا لزيد » و« يا للماء » .

وقد تجئ بمعنى « إلى » نحو : « سمع الله لمن حمده » أي : استمع إلى من حمده . و « وجهت وجهي للذي » [أي : إلى الذي] (١) .

وبمعنى « على»(٢) قال تعالى: ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ (٣) أي : عليه ، و﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ (٤) أي : عليها قال(٥):

شَكَكْتُ(٦) لَهُ بالرُّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ فَخَرَّ صَرِيعاً لليدينِ وللفَمِ

أي : عليها (٧) .

قوله : (**وَزَائِدَةٌ**) في ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾(٨) ؛ لأنه يتعدى(٩) بنفسه . وكذا في: « نصحت لك ، وشكرت لك » ، بخلاف « وزنت له ، وكلت له ، وعددت له » . فاللام فيها للتعدية ، وتحذف فيها تخفيفاً ، نحو : « وزنته » .

واللام زائدة في : « لا أبا لك » عند سيبويه(١٠) ، وكذا اللام في ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ(١١) ﴾ (١٢)، وفي قوله : « أريد لأنسى حاجتي »(١٣) .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) قال أبو حيان : « وكونها بمعنى « على » ، أو « مع » ، أو « بعد » ، أو « مِنْ » ، أو « في » أو « إلى » أو للتعليل هو مذهب الكوفيين والقتبي » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤ .

(٣) الصافات : ١٠٣ .

(٤)الإسراء : ١٠٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لربيعة بن مكدم في الأغاني ٣٢/١٦، ولعصام بن المقشعر في معجم الشعراء ٢٧٠، وبلانسبة في أدب الكاتب ٥١١، وشرح التسهيل ١٨/٣.
والشاهد فيه : « لليدين وللفم » حيث جاءت اللام بمعنى « على » .

(٦) في (غ) شققت.

(٧) في (غ) عليهما .

(٨) النمل : ٧٢ .

(٩) في (غ) : لا يتعدى .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٢ .

(١١) سقطت من (أ) و (غ) .

(١٢) البينة : ٥ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٤ .

وزائدة أيضا في قوله تعالى[1]:﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ ﴾[2]، وكذا اللام في قوله[3] :

فَلاَ واللهِ لا يُلْقَى لِمَا بِيْ ولا لِلِمَا بِكُمْ[4] أبداً شِفَاءُ

قوله : (**وبِمَعْنَى « عَنْ » مَعَ القَوْلِ**) كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[5] ؛ و لهذا لم يقل ما سبقتمونا[6] .

قوله : (**وبِمَعْنَى الوَاوِ لِلْقَسَمِ في التَّعَجُّبِ**) نحو :« لِلَّهِ لا يؤخر الأجل » . فلا يقال : « لِلهِ لقد قام زيد » ، بل يُستعمل في الأمور العظام نحو : « لِلهِ لتُبعثُنَّ » قال :[7]

// لِلَّهِ يَبْقَى على الأيَّامِ ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُّ **١٢٠/ ب**

قوله : (**ورُبَّ للتَّقْلِيلِ**) في « رُبَّ » ثماني لغات: أشهرها : ضم الراء وفتح الباء المشددة . والثانية : ضم الراء وفتح الباء المخففة . والثالثة : ضم الراء والباء المخففة . والرابعة : ضم الراء و إسكان الباء المخففة . والخامسة : فتح الراء وفتح الباء المشددة . والسادسة : فتح الراء والباء المخففة . والسابعة والثامنة : ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها[8] تاء[9]مفتوحة[10].

---

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) الحج : ٢٦ .

(٣) سبق تخريجه ص٣٨٠.

(٤) في (غ) : بهم .

(٥) الأحقاف : ١١ .

(٦) قال ركن الدين الإستراباذي :« وليس بمعنى الآية أن الكافرين خاطبوا المؤمنين ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقول : ما سبقتمونا إليه . فعلم أن معناه : « وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا ». وفيه نظر ؛ لأنه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير أن هذا للكفار ، فإنهم قالوا للمؤمنين : لو كان ما أتى به محمد عليه الصلاة والسلام خيراً ، لما سبقنا هؤلاء أعني المؤمنين . ولا يقال : لو كان كذلك يقال : ما سبقتمونا ؛ لأنا نقول : لا نلزم ذلك ؛ لجوازهم أنهم خاطبوا بعض المؤمنين أكابرهم مثلاً .وأرادوا بقولهم :« ما سبقونا » البعض الآخر كأصاغرهم مثلاً » ينظر : الوافية شرح الكافية ٣٠٢

(٧) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣ ، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه٤١٨/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٤/٢ ، والصاحبي ١٤٩ .
وذو حيد : يريد به الوعل ، والحيد : مواضع تنتأ في قرنه . والمشمخر : الجبل العالي . والظيان : ياسمين البر . والآس : نقط من العسل تقع على الحجارة ، فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل . ينظر : شرح أبيات سيبويه٤١٨/١.
والشاهد فيه: « لله » حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم ، فأفادت التعجب .

(٨) في (ش) : وبعدها .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) تنظر هذه اللغات في اللسان (ربب) ١٠١/٥ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٣١ ، والتسهيل وشرحه ٤٣/٣ ، و شرح الرضي ٢٨٣/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤ .

ووضع « رُبَّ » للتقليل ، تقول في جواب من قال « ما لقيتَ رجلاً » : « رب رجل لقيت » أي : لا تنكر لقائي للرجل بالمرة فإني لقيت منهم شيئاً .

قال ابن السراج : « النحاة كالمجمعين على أنَّ « رُبَّ » جواب لكلام إمَّا ظاهر أو مقدر »[1]. فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي ؛ فلهذا لا يجوز « رُبَّ رجل كريم أضرب » ، بل : « ضربت » ، وإنما[2]كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه .

هذا أصلها ، ثم كثيراً ما تستعمل للتكثير[3]حتى صارت في التكثير[4] كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز[5]، وذلك كقوله[6]:

رُبَّ هَيْضَلٍ[7] لجَبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وقوله[8]:

مَاوِيَّ يا رُبَّتَمَا غَارةٍ شَعْوَاء كاللَّذْعَةِ بالميسمِ[9]

---

(١) ينظر : الأصول لابن السراج ٤١٧/١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : في التكثير .

(٤) في (غ) : الكثير .

(٥) مذهب البصريين أنها للتقليل . ونسب ابن خروف للخليل وسيبويه أنها للتكثير . ولم أقف عليه لا في العين ولا في الكتاب ، وذهب الكوفيون أنها للتقليل والتكثير ، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من السياق وهو اختيار أبي حيان .
ينظر : كتاب العين باب الراء والباء ٢٥٨/٨ ، والكتاب ١١٥/٣، والمقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول في النحو ٤١٦/١ ، والبغداديات ٢٩٣، واللمع ٤٣، والمفصل ٣٦٨ ، والتبصرة للصيمري ٢٨٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٦/١ ، ٥٤٧ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٨ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤ .
وما ذهب إليه الخالدي هو اختيار الرضي . ينظر شرح الرضي ٢٨٤/٤ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والمحتسب ٣٤٣/٢ ، والخزانة ٥٣٥/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ١١٩/٥ ، و شرح الرضي ٢٨٤/٤ .
وصدره : أزهيرَ إن يشب القذالُ فإنه .
والهيضل : الجماعة . واللجب : الصوت والجلبة .
والشاهد فيه : « رب هيضل » حيث جاءت « رب » للتكثير .

(٧) في (أ) : هيطل .

(٨) البيت من السريع ، وهو لضمرة بن ضمرة في المقاصد النحوية ٣٣٠/٣، والدرر٢٠٨/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣١/٨، وشرح الرضي ٢٨٤/٤.
والشاهد فيه : « رُبَّتَمَا » حيث جاءت للتكثير .

(٩) في (غ) : الميسم .

وقوله[1]:

فإنْ يُمْسِ مَحْـــجُورَ الفِنَاءِ فرُبَّما أقـــامَ به بَعْدَ الوُفُـــودِ وفُودُ

لأن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح ؛ لأن الكثير منها كأنـــه قليـــل بالنســـبة إلى الممدوح .

وهي حرف جر عند البصريين[2] ، خلافاً للكوفيين[3] والأخفش[4] . وحملهم على حرفيتها حرفيتها عدم انجرارها بحرف جرٍّ ، أو إضافةٍ . وأورد نجم الدين عليهم[5] إشكالات في حرفيتها :

أحدها : قولك :« رُبَّ رجل كريم أكرمت » ؛ لأن « أكرمت » يتعدى بنفسه[6].

الثاني : « رُبَّ رجل كريم أكرمته » ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجـــر ، وإلى ضميره ، فلا تقول :« لِزيدٍ ضربته ».

الثالث : « رُبَّ رجل كريم جاءني » في جواب من قال : « ما جاءك[7] رجـــل » ؛ لأن[8] « جاءني » هو جواب « رُبَّ » ؛ إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر ، بل قد تَمَّ بـــ«جاءني» فيكون مثل « بزيد مَرَّ » والضمير لـــ« زيد »[9] [ولا يجوز][10].

قال : « ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيين ـــ أعني كونها اسماً ـــ فمعنى[11] « رب رجل » : قليل من هذا الجنس . فإعرابه رفع مبتدأ[12] ، لاخبر له »[13].

---

(١) البيت من الطويل ، وهولأبي عطاء السندي في الحماسة ٢٢٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٠ ، وشـــرح الحماســـة للتبريزي ١٥١/٢ ، والخزانة ٥٤٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٨٥/٤ . والرواية فيها : « مهجور » بدل محجور . والشاهد فيه « ربما » حيث جاء للتكثير .

(٢) ينظر : الكتاب ١٧٠/٢ ، والمقتضب ٥٧/٣ ، ٦٦ ، والأصول في النحو ٤١٦/١ ، والجمل ٦٠ ، والمفصـــل ٣٦٨ ، والإنصاف ٨٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٦/١ ، واللباب ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٨٣٢/٢ ، واللباب ٣٦٣/١ ، وشرح المفصـــل ٢٧/٨ ، وشـــرح التســـهيل ٤٣/٣ ، وارتشـــاف الضرب ١٧٣٧/٤ ، و شرح الرضي ٢٨٥/٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤١١/٢، وشرح اللمع للضرير ٩١، وشرح التسهيل ٤٣/٣ ،و شرح الرضي ٢٨٥/٤ .

(٥) في (غ) : عليهم نجم الدين .

(٦) لأن حروف الجر : هي ما يفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليها ، و « أكرمت » يتعدى بنفسه .

(٧) في (غ) : جاءني .

(٨) في (أ) : لأني .

(٩) أي: الذي في « مَرَّ » .

(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .

(١١) في (غ) بمعنى .

(١٢) في (غ) : لمبتدأ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢٨٧/٤ . =

قال أبو عمرو: « و « رُبَّ » لا عامل لها لأنها شابهت النفي ، وهو لا يعمل فيه عامل »[1].

ولتضمنها معنى النفي[2] فكان[3] قياس نعت مجرورها ألا[4] يجيء إلا فعلية ، إلاَّ أنه قد جاء اسمية لخروجها إلى معنى الكثرة كقوله[5] :

يا رُبَّ هَيْجَا هي خَيْرٌ من دَعَهْ

فيكثر وقوعه[6] صفة قال صلى الله عليه وآله [7] وسلم :« ألاَ رُبَّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة »[8]. والأكثر الفعلية ، إمَّا ظاهرة [أو مقدرة ، فالظاهرة] [9] نحو قوله [10]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو مِ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ

= قال عبد القادر البغدادي :« وما أورده من الإشكالين على حرفيتها يضمحلان بجعلها حرفاً زائداً لا يتعلق بشيء ، وهو مذهب جماعة من النحويين » . ينظر : الخزانة ٥٦٥/٩ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٨٧/٤ .

(٢) في (غ) : (الكثرة) بدل (النفي) .

(٣) سقطت الفاء من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : لا تجيء .

(٥) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٤٠ ، والأغاني ٣٦٤/١٥ ، وأمالي المرتضى ١٩١/١ ، والخزانة ٥٤٨/٩ ، وبلا نسبة في العين ٢٢٣/٢ ، واللسان (موه) ، والمخصص ١٤/١٦ ، و شرح الرضي ٢٨٧/٤ .

وصدره : لا تَزْجُرِ الفتيانَ عن سُوءِ الرِّعَهْ

والشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور « رُبَّ » فـ« هي » مبتدأ « وخير » خبره ، والجملة نعت لـ« هيجا » وهي الحرب .

(٦) في (أ) و (غ) : وقل وقوعها .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) رواه ابن سعد في الطبقات ٤٢٣/٧ ، وابن الجوزي في ذم الهوى ٣٨ ، وقال عنه الألباني في الضعيفة (٢٣٦٨) : « ضعيف جداً » .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) و (غ) .

(١٠) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٦٣ ، والإيضاح ٢٠٠ ، والمفصل ٣٦٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، و شرح الرضي ٢٨٨/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٣/٧ .

والشاهد فيه : « رُبَّ رفد هرقته »، « وأسرى من معشر » على أن الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور « رب » جملة فعلية سواءٌ كانت مذكورة أو مقدرة . وقد اجتمعا في هذا البيت . أما الأول فهو جملة :« هرقته » صفة لـ« رفد » وأما الثاني : فإن « أسرى » مجرور بـ« رُبَّ » المذكورة بالتبعية و « من معشر » متعلق بـ« أسرى » وصفة « أسرى » محذوف تقديره : حصلت لي . ولا جواب لـ« رب » في الموضعين ؛ لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء سوى الصفة المقدرة . و « رُبَّ » اسمٌ محلُّها الرفع على الابتداء لا خبر لها ؛ للاستغناء بالصفة عن الخبر . هذا تقدير كلامه . ينظر : الخزانة ٥٦٠/٩ .

والبصريون[1] يقولون التقدير : هرقته . هرقته . أحدهما صفة ، والثاني عامل أقيال[2].

قال نجم الدين : « بناء[3] على اسميتها تم الكلام بقوله رب[4] رفدٍ هرقته »[5].

والرفد: القدح الضخم ، يقال :« هُريق رفده » إذا مات[6] .

والمقدرة قوله :« وأسرى من معشر أقيال » أي : أسرى حصلت .

قوله : (**لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ**) ؛ لما تضمنت من معنى إنشاء التقليل .

قوله[7]: (**مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ**) ؛ لأنها علم القلة ، كما اختصت « كم » بالنكرة لَمَّا كانت علماً للكثرة ؛ لأن العلامة إنما تحتاج في المحتمل حتى تصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملات ، فلا يؤتى بعلم القلة إلا فيما يحتمل الكثرة . والمعرفة إمَّا دال على قلة فقط كالمفرد والمثنى ، وإمَّا دال على كثرة فقط كما في الجمع . وأما النكرة فصالحة للقلة والكثرة . وقيل[8]: اختصت بالنكرة لأنها وضعت لتقليل نوع من جنس ، و النكرة هي المفيدة لذلك .

قوله : (**مَوْصُوفَةٍ عَلَى الأَصَحِّ**) . هذا مذهب أبي علي[9] ، وابن السراج[10] ، وأتباعهما [11] . وقيل[12] : لا يجب وصف مجرورها [13] . والأولى الوجوب ؛ لأنها // على قول **١٢١/أ**

---

(١) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٠١ ، والمفصل ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٢/٢ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (غ) : وبناء .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٨٨/٤ .

(٦) ينظر : اللسان (رفد) ١٨٢/٣.

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٩/٣.

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٠١.

(١٠) ينظر : الأصول في النحو ٤١٧/١.

(١١) منهم : الواسطي الضرير في شرح اللمع ٩١، والزمخشري في المفصل ٣٦٨، وابن الخباز في توجيه اللمع ٢٣٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٨، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وهنا في الكافية ، وفي شرح الوافية ٣٨٣، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤إلى العبدي .

(١٢) وهو مذهب الأخفش ، والفراء ، والزجاج ، وأبو الوليد الوقش ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وهو ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن مالك . ينظر : الكتاب ٥٦/٢، ٥٧، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١، والتسهيل وشرحه ٤٣/٣، والارتشاف ١٧٤١/٤.

(١٣) في (غ) : مجرورهما

من قال باسميتها مبتدأ لا خبر له ؛ لإفادة صفة مجرورها[1] معنى الجملة . وأما على قول غيرهم فلتحقق النوعية في النكرة[2] .

قوله : ([**وَفِعْلُهَا مَاضٍ**] [3] **مَحْذُوفٌ غَالِباً**) [4] . إذا كان الكلام الذي « رُبَّ » جواب عنه ، مصرَّحاً به نحو :« ما لقيتَ رجلاً » فالأغلب حذف الفعل بعد « رُبَّ » لدلالة القرينة عليه ، وإن لم يكن مصرحاً به ، و لم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب المجيء به[5] كقوله[6] :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرْضِعٍ[7]

ورُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ[8]

وهذا الفعل ليس عاملاً في «رُبَّ» ؛ لأنها مبتدأ . وعلى القول بحرفيته العامل فيها محذوف .

قوله : (**وقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ**) .

هذا الضمير نكرة ، وكذا الضمير في « نعم ، وبئس » عند نجم الدين[9] . وغيره[10] يقول بتعريف الضمائر كلها .

---

(١) في (غ) : مجروره .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢.

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) هذا مبني على أن « رب » تتعلق . وفي ذلك خلاف ، فذهب الجمهور إلى أنها تتعلق بالعامل ، وذهب الرماني ، وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق . ينظر : الارتشاف ١٧٤٣/٤.

(٥) هذا مذهب الفارسي ، والزمخشري ٣٦٨، والجزولي . وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر . وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنه لا يجوز حذفه البتة . ينظر : الكتاب ١٠٣/٣ــــ ١٠٤، والإيضاح العضدي ٢٠٠، والمفصل ٣٦٨، والمقدمة الجزولية ١٢٦،والارتشاف ١٧٤٣/٤

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١، وشرح شذور الذهب ٤١٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١ .

وعجزه : فألهيتُها عن ذي تمائم مِحْوَلِ .

والشاهد فيه : « قد طرقت » حيث وجب مجيء الفعل ؛ لأنه غير معلوم .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) سبق تخريجه ص ٢٨ ٨ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٤ ، ٢٩٠ ، وهو مذهب الزمخشري في شرح المفصل ٢٨/٨، وعمر بن إبراهيم الكوفي في البيان ٢٥١ ، والعكبري في اللباب ٣٦٧/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/١ .

(١٠) هو ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، ونسبه المهدي صلاح بن علي في النجم الثاقب ١٠٩٣/٢ إلى أبي علي الفارسي . والذي في كتابه الإيضاح ٢٠١ :« وإنما دخلت رُبَّ على هذا المضمر ، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصدُه فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار في حكمها » . وبنحو هذا قال الضرير الواسطي في شرح اللمع ٩٠ .

قوله : (**مُبْهَمٍ**[1] **مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ**) نحو :« رُبَّه رجلاً ، ربه رجلين ، ربه رجالاً ، رُبَّه امرأة ، ربه امرأتين ، ربه نساء » هذا مذهب البصريين[2] التزام إفراده . والكوفيون[3] يجعلونه مطابقاً لما يقصد ، فيثنونه ، ويجمعونه ، ويؤنثونه ، فيقولون :« رُبَّه رجلاً ، ربهما رجلين ، رُبَّهم رجالاً ، رُبَّها امرأة ، ربهما امرأتين ، رُبَّهن نساء ».

قوله : (**وتَلْحَقُهَا « مَا » [فَتَدْخُلُ عَلَى الجُمَلِ]**[4]) .

الأكثر أنها كافة . وقد جاءت « ما » زائدة ، قال[5]:

رُبَّمَا ضَربةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وقال[6]:

مَـاويَّ يا رُبَّتَمَـا غَـارةٍ شَعْـواء كاللَّذْعَـةِ بالميسـمِ

فتدخل « رُبَّ » مع « ما » الكافة على الفعل قال تعالى : ﴿ **رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ [لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ]**[7]﴾[8] ، ولا تدخل عند سيبويه إلا عليه[9]. وأمَّا قوله[10]:

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٤١٩/١ ، والبيان في شرح اللمع ٢٥١ ، واللباب ٣٦٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٧/٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣ ، وشرح الوافية ٣٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٣ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٨/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٧.

(٥) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرَّعلاء في الأصمعيات ١٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٩٤/١ ، وشرح التصريح ٦٦٦/١، وشرح شواهد المغني ٧٢٥/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩١/٤ .
والشاهد فيه : « ربما ضربةٍ » حيث جاءت « ما » المتصلة بـ« رُبَّ » زائدة لا كافة ؛ ولذا عملت « رُبَّ » الجرَّ في « ضربة » .

(٦) سبق تخريجه ص ٨٢٧ .

(٧) سقطت من (أ) و (غ) .

(٨) الحجر : ٢ .

(٩) قال في الكتاب ١١٥/٣: « جعلوا « رب » مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى « رب يقول » ، ولا إلى « قل يقول » ، فألحقوهما « ما » وأخلصوهما للفعل » .

(١٠) البيت من الخفيف ، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ٣١٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح أبيات المغني ١٩٨/٣ ، والخزانة ٥٨٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٥٨٧/٤ .
و « الجامل » الجماعة من الإبل ، لا واحد لها من لفظها ، ويقال : إبلٌ مؤبّلة : إذا كانت للقنية .
والعناجيج : الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عُنجوج . =

رُبَّما الجَامِلُ المُؤبَّلُ فيهمْ وعَنَاجيجُ بينهنَّ المِهَارُ

فشاذ عنده، وقياس عند الجزولي[1]. والتزم ابن السراج[2] والفارسي[3] كون الفعل ماضياً . وتأولوا الآية قالوا : لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيراً نحو :﴿ وَسِيقَ ﴾[4] ، و﴿ وَنَادَىٰٓ ﴾[5]. و[6] قال الربعي[7]: « أي : ربما كان يودوا ». والأول أحسن ، قال [8]:

قُتِلْنا ونَالَ القَتْلُ مِنَّا ورُبَّما يكونُ على القومِ الكرامِ لَنَا الظَّفَرْ

وجوز الفارسي[9] في غير كتابه الإيضاح ، ومن تابعه[10] وقوع الحال والمستقبل بعد « رُبَّما » ، وهو الأظهر .

وقد يحذف الفعل بعد « رُبَّما » لقيام القرينة نحو قوله [11]:

فَذَلِكَ[12] إنْ يَلْقَ الكريهةَ يَلْقَها حَميداً وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فَرُبَّما

أي : ربما يتوقع ذلك .

= والمِهار : جمع مُهْر ، ولد الفرس .

والشاهد فيه « ربما الجاملُ » على أن « رُبَّ » المكفوفة بـ« ما » لا تدخل على إلا على الفعل عند سيبويه . وهذا البيت شاذٌّ عنده لدخولها فيه على الجملة الاسمية .

(١) ينظر : شرح الجزولية١٢٦، و شرح الرضي ٢٩٢/٤ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٤١٩/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح ٢٠٢ .

(٤) الزمر : ٧١ .

(٥) الأعراف : ٤٤ .

(٦) سقط الواو من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٩٢/٤ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٢/٤ ، والخزانة ٣/١٠ .

والشاهد فيه « ربما يكون على القوم » على أنَّ الربعي ذهب إلى أن أصله « ربما كان » ، فحذف « كان » كثرة استعماله مع « ربما » .

(٩) ينظر : المسائل المشكلة ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، و شرح الرضي ٢٩٣/٤ .

(١٠) منهم الزمخشري في المفصل ٣٦٩ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٧٣، والأصمعيات ٤٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ ، و الخزانة ١١/١٠ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٣/٤ .

والشاهد فيه « فربما » حيث حذف الفعل بعد « ربما » ، والتقدير : ربما يتوقع ذلك .

(١٢) في (غ) : فذاك .

قوله : (**و وَاوُهَا [تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مُوْصُوفَةٍ]**[1]) . أي : واو « رُبَّ » مثل قوله[2]:

وبلدةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسٌ إلاَّ اليَعَافِيرُ و إلاَّ العِيسُ

و[3] لا يحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله[4] إلا في القسم نحو :« اللهِ[5] لأفعلن » عند البصرية [6]. وأجاز الكوفي[7] قياس سائر ألفاظ القسم على الجلالة نحو :« المصحفِ لأفعلنَّ ». قالت البصرية : لا يقاس على « الله » لاختصاص لفظة « الله » بخصائص ليست لغيره[8] كاختصاص مسماها تعالى ، فمنها : اجتماع « يا » واللام . ومنها : قطع الهمزة في : « يا ألله ، و ألله ، وها ألله ذا[9] »[10] . ومنها : الجر بلا عوض ، ومعه نحو :« اللهِ ، وهاء الله ، وأ ألله ». ومنها : تعويض الميم عن حرف النداء نحو :« اللهم » . ومنها : تفخيم لامه بعد الضم والفتح ، وترقيقها بعد الكسر .

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار «رُبَّ» بشرطين : كونه في الشعر ، وكونه بعد الفاء ، والواو ، و « بل ». وأما من دونها[11] نحو[12]:

رَسْمِ دارٍ[13] وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٧.

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه١٠٤/٢، والإنصاف ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ١١٧/٢ ، و الخزانة ١٧/١٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٦٣/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، و شرح الرضي ٢٩٤/٤ .
والشاهد فيه « وبلدةٍ » حيث إن الواو واو « رُبَّ » ، و « بلدة » مجرورة بـ« رب » المحذوفة .

(٣) سقطت الواو من (غ) .

(٤) في (ش) : عملها .

(٥) في (غ) : والله .

(٦) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ و شرح الرضي ٢٩٥/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ ، و شرح الرضي ٢٩٥/٤، وارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤.

(٨) في (ش) : لغيرها .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قال الخليل : « إن قولهم :« إي ها الله ذا » مشتمل على القسم وجوابه ، كأنه قال: إي ها الله لَلْأمرُ ذا . ينظر : الكتاب ١٤٥/٢ ، وتوجيه اللمع ٤٧٨ .

(١١) أي : وأما حذفها من دون هذه الحروف .

(١٢) البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٨٨ ، والأغاني ٩٤/٨ ، وأمالي القالي ٢٤٦/١ ، وشرح التصريح٦٧٠/١، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١ ، و الخزانة ٢٣/١٠٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، والإنصاف ٣٧٨/١ ، و شرح الرضي ٢٩٥/٤ .
والشاهد فيه : « رسم دارٍ » على أن « رسماً » مجرور بـ« رب » المحذوفة وهو شاذ في الشعر .

(١٣) في (غ) : دارس .

فشاذ في الشعر أيضاً .

فالواو كقوله[1]:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

والفاء كقوله[2]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائمَ مِحْوِلِ

و « بل » كقوله[3]:

* بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأحْبَابْ

لا خلاف عندهم[4] في الفاء ، و « بل » أن الجر ليس بهما ، بل بـ« رُبَّ » //المقدرة . **١٢١/أ**

وأما الواو فعند سيبويه[5] أن[6] حكمها هكذا . والواو حرف عطف . فإن لم تكن في أول القصيدة ، والرجز كقوله[7] :

وليلةِ نَحْسٍ يَصْطَلي القَوْسَ رَبُّها وأقطُعَهُ اللاتي بها يَتَنَبَّلُ

فكونها للعطف ظاهر . وإن كانت في أولهما كقوله : وقاتم الأعماق فإنه يقدر معطوفاً[8] عليه ، كأنه قال : رُبَّ هول أقدمت عليه ، وقاتم الأعماق .

---

(١) الرجز لروبة في ديوانه ١٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، و الخزانة ٢٨/١٠ . وبلا نسبة في الكتاب ١١٠/٤ ، والخصائص ٢٦٠/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، و شرح الرضي ٢٩٦/٤ .
والشاهد فيه : « وقاتم » حيث إن رب المحذوفة بعد الواو تجرُّ في الشعر ، وقاتم : مجرورها .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٣١ .

(٣) الرجز لروبة في ديوانه ٦ ، وشرح أبيات المغني ١٨٩/٣ ، و الخزانة ٣٦/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٦/٤ .
وصدره : والأمرُ يُقضَى في الشَّقا للخُيَّابْ .
والصُعُد : المرتفع . والأصباب : ما انحدر من الأرض
والشاهد فيه « بل بلدٍ » على أن « رب » المحذوفة بعد بل تعمل الجر في الشعر .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٥٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٤ .
وقد نقل الخلاف فيها أبو حيان فقال : « وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء ، و« بل » لنيابتهما مناب « رب » ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٦٣/١ .

(٦) زيادة من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٩ ، وأمالي القالي ٢٠٦/٣ ، ولامية العرب ٥٩ ، و الخزانة ٣٨/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٧/٤ .
والشاهد فيه « وليلة » على أن واو رب إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق كهذا البيت ، فإنه من أواخر قصيدة الشنفرى ، والواو فيه للعطف ، والمعطوف عليه متقدم بثلاثة وثلاثين بيتاً .

(٨) في (أ) : معطوف .

وعند الكوفيين[1] والمبرد[2] أنها كانت حرف عطف ، لكن[3] صارت قائمة مقام «رُبَّ» كائنة بمعناها ، جارة بنفسها . ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها .

[حروف القسم]

قوله : (**و وَاوُ القَسَمِ [إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ ، لِغَيرِ السُّؤَالِ ، مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ . والتَّاءُ مِثْلُهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى . والبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا في الجَمِيعِ**][4]) .

اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط :

الأول : حذف فعل القسم معها ، فلا يقال : « أقسم والله » .

والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال :« والله أخبرني » .

والثالث : عدم دخولها في الضمائر فلا يقال :« وكَ » .

وأصل حروف القسم[5] الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهي تُلصق فعل القسم بالمقسم به . وأبدلت الواو منها ؛ لكونهما شفويتين ، ولكون في واو العطف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق .

وتاء القسم بدل[6] من الواو ، فقصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظة « الله » ، وفيها خصائص الواو الثلاث . وحكى الأخفش : « تَرَبِّي ، وتَرَبِّ الكعبة »[7] وهو شاذ .

وأما « مِن ربي ، ومُنُ ربي »[8] فَحرفا[9] جر قاما مقام باء القسم .

وقولهم :« مُنُ الله » بضم الميم والنون ، و « مِنِ الله » بكسرهما ، و « مَنَ اللهِ » بفتحهما أُتبعت النون الميمَ ضماً وكسراً ، وفي الآخر [10]: الأصل :« مِنَ الله » فاتبعت الميمُ النونَ فتحاً .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١ ، واللباب ٣٦٥/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ ، و شرح الرضي ٢٩٧/٤ ، وائتلاف النصرة ١٤٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ .

(٣) في (ش) : لكنها .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) : تبدل .

(٧) ينظر : المفصل ٣٦٩ ، والإنصاف ٢١٨/١ ، وتوجيه اللمع ٤٧٦ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ .

(٨) ينظر : الكتاب ١٤٥/٢ ، والأصول في النحو ٤٣١/١ ، والبيان ٥٨٠ .

(٩) في (غ) : فحرفي .

(١٠) أي : « مَنَ اللهِ » .

وأما « أَيمُ الله » بفتح الهمزة ، وكسرها ، مع ضم الميم فمقصوران من : « أَيمن الله » بفتح الهمزة وكسرها . والزمخشري[1] جعل هذه الأحرف عوضاً من الواو ؛ ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء .

واعلم أنها إذا تكررت الواو بعد واو القسم كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[2] فالثانية واو عطف عند سيبويه والخليل[3] . وقال[4] بعضهم [5]: هي واو القسم . والأول أولى ؛ لأن القسم واحد ، والمقسم به ثلاثة . والقسم هو الطالب للجواب، لا المقسم به ، فيكفيه جواب واحد . فكأنه قال : أقسم بالليل ، والنهار ، وما خلق إن سعيكم لشتى .

واعلم أن القسم على ضربين :

قسم السؤال : وهو « نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وعمرك الله ، وقعدك الله ، وبالله لتفعلن » . وقد يستعمل « لعمرك الله »[6] في قسم السؤال . وجواب قسم السؤال أمرٌ ، أو نهي ، أو استفهام قال [7]:

بِدِينكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليك لَيْلَى [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلتَ فَاها] [8]

ويكون جوابه أيضاً :« إلاَّ » و « لَمَّا » نحو : « نشدتك الله إلاَّ ما[9] فعلت ، ولّما فعلت » .

الضرب الثاني [قسمٌ للتأكيد : وهو] [10] قسم غير السؤال نحو :« والله لأفعلن » .

قوله : (**ويُتَلَقَّى القَسَمُ بِاللاَمِ ، و « إنَّ » ، وحُرُوفِ النَّفْيِ**) . أي يجاب القسم .

---

(١) ينظر : المفصل ٣٧٠ ، لكنه قال :« ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخارج » .

(٢) الليل : ١ ، ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب٥٠١/٣ ، وهو رأي المبرد . ينظر المقتضب ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

(٤) في (ش) : وبعضهم قال .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ٤٣٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٤/٤ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمجنون في ديوانه ٢٢٢، والأغاني ٣٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٣/٢، و الخزانة ٥٢/١٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٢/٩ ، و شرح الرضي ٣٠٥/٤ .

والشاهد فيه : « بدينك هل ضممت » على أن جواب قسم السؤال يكون استفهاماً فإن قوله :« هل ضممت » جواب القسم الذي هو « بدينك » وهو قسم سؤال . ويقال له القسم الاستعطافي ، يستعطف به المخاطب . ينظر : الخزانة ٥٢/١٠ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

واعلم أنَّ جواب القسم : إمَّا اسمية ، أو فعلية .

فالاسمية المثبتة مُصدَّرة بـ« إنَّ » مشددة ، أو[1] مخففة ، أو[2] باللام ؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي جاء لأجله القسم . ولا تدخل لام جواب القسم إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد « إنَّ » .

والاسمية المنفية مصدرة بـ« ما » معملة عند أهل الحجاز ، ومهملة عند بني تميم[3] ، أو بـ « لا » التبرئة ، وبالعاملة عمل « ليس » . وبـ« إنْ » نحو : « واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ ».

والفعلية : إن كان فعلها مضارعاً مثبتاً فالأكثر تصديره باللام ، وكَسْعُهُ بنون التأكيد نحو: « لأضربَنَّ » ، إلا أن تدخل اللام على معمول المضارع المقدم عليه نحو قوله تعالى[4] : ﴿ لَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[5] فإن فيه اللام فقط ، وكذا إن دخلت على حرف التنفيس نحو: « والله لسوف أخرج » فلا تأتي بالنون . وقل الاكتفاء بالنون في المضارع ، وقد جاء قال[6] :

وقتيلُ مُرَّةَ أثأرنَّ فإنَّهُ فِرِعٌ وإنَّ أخاهُمْ لَمْ يُضْهَدِ

ولا يجوز العكس عند البصرية[7] // إلا ضرورة خلافاً للكوفيين[8] ورواية عن أبي علي[9]. قال[10]: **١٢٢/أ**

---

(١) في (غ) : و .

(٢) في (غ) : و .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٠٨/٤ .

(٤) في (غ) : (لا) بدل (لئن) .

(٥) آل عمران : ١٥٨ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ١٥٧ ، والأصمعيات ٢١٦ ، والمفضليات ٣٦٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٥/٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٥٠٢/١ ، و شرح الرضي ٣٠٩/٤ .
و « مرة » أبو قبيلة ، وهو مرة بن عوف من مضر ، الخزانة ٦٨/١٠ . والفرع : الرأس العالي في الشرف ورويت : « فِرْغٌ » : الهَدَر . والضهد : المقهور .
والشاهد فيه : « أثأرنَّ » حيث خلا المضارع عن اللام استغناءً بالنون وهو قليل ، والأكثر « لأثأرنَّ » .

(٧) ينظر : اللباب ٣٧٨/١ ، و شرح الرضي ٣٠٩/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/١٠ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٠٩/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/١٠ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢١٠ . وهو قول ابن الخباز في توجيه اللمع ٤٨١.

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لزيد الفوارس في الحماسة ١٥٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٧ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٠/٢ ، و الخزانة ٧١/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٥٠٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/١ ، و شرح الرضي ٣٠٩/٤ .
والمفائد : جمع المِفأد : وهي المسعَر والسَّفُّود .
والشاهد فيه : « ليردني » على أنه استغنى بلام التوكيد عن النون . =

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدَّنِي إلى نِسْوةٍ كأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

هذا في المستقبل .

و[1] أما إذا كان المضارع حالاً فالجمهور[2] يجوزون وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد[3] كقوله[4]:

لئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليَّ بُيُوتُكم لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ أوسعُ

فيجب الاكتفاء باللام عن النون .

وإن كان المضارع منفياً فنفيه بـ« ما » و « إنْ » و « لا » . ولا يجيز المبرد[5] :« والله ما أقوم ، وإنْ أقوم » .

والفعل الماضي المثبت الأَولى الجمع فيه بين اللام ، و« قد » نحو : « والله لقد خرج » . وفي « نعم ، و بئس » اللام فقط[6] ، قال[7]:

لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

وإن طال الكلام ، أو كان ضرورة جاز الاقتصار على أحدهما قال تعالى في الطول : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[8] إلى قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾[9] ، وقال الشاعر[10][11]:

= ورُوي بكسر اللام وفتح الدال على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام كي .

(١) في (ش) : فأما.

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع ٥٨٣ ، وشرح التسهيل ٧٤/٣ ، و شرح الرضي ٣١٠/٤.

(٣) ينظر : المقتضب ٣٣٣/٢ ، ٣٣٥ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ١٧٢ ، و الخزانة ٧٥/١٠ ، وشرح أبيات المغنى ٣٦٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣١٠/٤ ، وشرح التصريح٤١٤/٢ .
والشاهد فيه « ليعلم » حيث اكتفى باللام ، و لم يؤت بالنون ؛ لأنها علامة الاستقبال .

(٥) وإنما لا يجوز ذلك لكونه ظاهراً في الحال ، ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً . ينظر : المقتضب ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ ، و شرح الرضي ٣١١/٤ .

(٦) لا يدخلها « قد » لعدم تصرفهما .

(٧) سبق تخريجه ص٧٩٣ .

(٨) الشمس : ١ .

(٩) الشمس : ٩ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) البيت من الطويل ،وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، وسر صناعة الإعراب ٣٧٤/١ ، والبيان في شرح اللمع ٥٨٣ ، وشرح المفصل ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٤١/١ ، ٤٩٤ ، و الخزانة ٧٩/١٠ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٨١/٣ ، و شرح الرضي ٣١١/٤ . =

فقلتُ لَهَا تاللهِ حلفةَ فاجرٍ لَنَاموا فَمَا إنْ مِنْ حديثٍ ولا صَالِ

وتقدر « قد » بعد اللام . والاقتصار على اللام أكثر .

واللام في « لكان » في قوله [1]:

وأُقسِمُ أنْ لَو التَقينا وأنتُمُ لكانَ لكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

جواب القسم ، لا جواب الشرط ، و « أنْ » موطئة .

وجواب القسم في قوله [2]:

وأُقسِمُ لَوْ شيْءٌ أتانا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ أجدْ لك مَدْفَعَا

محذوف .

وإذا كان الماضي منفياً فبـــ« ما » نحو : « والله ما قام » . وإن نُفي بـــ« لا » ، أو « إنْ » صار مستقبل المعنى ، فلا تكرر[3] [4]. قال[5]:

حَسْبُ المُحِبِّيْنَ في الدُّنْيَا عَذابُهُمُ تاللهِ لا عَذَّبْتُهُمْ بعدها سَقَرُ

أي : لا تُعَذِّبُهم .

= والشاهد فيه « حلفت لها ... لناموا » حيث جاز الربط باللام من غير « قد » ؛ لضرورة الشعر ، ويجب تقديرها بعد اللام ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد .

(١) البيت من الطويل ، وهو للمسيب بن علس في شرح أبيات سيبويه١٣٣/٢، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ، و الخزانة ٨٧/١٠ ، وشرح أبيات المغني ١٥٣/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٠٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، و شرح الرضي ٣١٢/٤ .

والشاهد فيه أنَّ « أنْ » عند سيبويه موطئة كاللام في :« لئن جئتني لأكرمنك » ، فاللام في « لكان » جواب القسم ، لا جواب « لو » . ينظر : الكتاب ٤٥٥/١ ، و الخزانة ٨٧/١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢ ، و الخزانة ٩٢/١٠ ، و شرح أبيات المغني ١٥٤/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٩ ، و شرح الرضي ٣١٢/٤.

والشاهد فيه : أن جواب القسم محذوف ، دل عليه جواب الشرط في بيت لاحق وهو :

إذنْ لرددناه ولو طال مكثه لدينا ولكنَّا بحبك وُلَّعا

(٣) في (ش) : يكرر .

(٤) أراد بقوله « فلا تكرر » أي : لا يلزم تكرير « لا » كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء ، نحو: « لا رحمه الله » ؛ وذلك لأن الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل . وفي غيرهما يجب تكريره ، نحو : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ [القيامة ٣١] . ينظر شرح الرضي ٣١٣/٤ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لمؤمل بن أميل المحاربي في الأغاني ٢٥١/٢٢ ، و شرح أبيات المغني ٣٩١/٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣١٣/٤ ، و الخزانة ٩٦/١٠ .

والشاهد فيه : « لا عذبتهم » فالفعل الماضي حينما نُفي بـــ« لا » في جواب القسم انقلب معناه إلى الاستقبال .

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل ، وقبل ذلك الشرط قسم ، قُرنت أداة الشرط بلام مفتوحة، تسمى مُوَطِّئة ، أي : ممهدة ، ومعينة لكون الجواب للقسم ، لا للشرط نحو قولك : « والله لئن أتيتني لآتينك » .

فإن حذف القسم فالأَولى ، والأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيهاً على القسم ، نحو : « لئن أتيتني لآتينك » . وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[1] .

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ، قال[2] :

فقلتُ : يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً

وقال [3]:

تاللهِ يَبْقَى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخرٍّ به الضَّيَّانُ والآسُ

و لم يحذف[4] في الاسمية ، والماضي لقلة استعمالهما[5] في جواب القسم .

قوله : (**ويُحْذَفُ جَوَابُهُ إذَا اعْتَرَضَ**) . أي : إذا اعْتَرَضَ القَسَمُ أي : توسط الكلام نحو: « زيدٌ ــ والله ــ قائمٌ » ، وفي النهج : « قَدْ ــ واللهِ ــ لَقُوا اللهَ »[6].

قوله : (**أو تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ**) نحو : « زيدٌ قائمٌ والله ، وقامَ زيدٌ والله » . ويكون هذا المتقدم ، والذي توسطه القسم هو جواب القسم في الحقيقة ، لكن لما لم يقع موقع الجواب لم يكن معه حروف الجواب .

وقد يحذف الجواب لقرينة قال تعالى : ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ ﴾ [7] أي : لَيُؤْخَذُنَّ[8] ، بدلالة[9] قوله تعالى : ﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾[10] .

---

(١) الأنعام : ١٢١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٦٢.

والشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم وأصله : لا أبرح ، فحذف « لا » .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٢٦ .

والشاهد فيه : « يبقى » حيث حذف منه « لا » والتقدير : تالله لا يبقى .

(٤) في (غ) : تحذف .

(٥) في (ش) و (غ) : استعمالها .

(٦) ينظر : نهج البلاغة ٢١٢ .

(٧) الفجر : ١ ، ٢ .

(٨) في (ش) : لتأخذن .

(٩) في (ش) و (غ) : لدلالة .

(١٠) الفجر : ٦ .

وقد يقام « جَيْرِ » مقام الجملة القسمية تقول : « جَيْرِ لأفعلن » . وبناؤها على الكسر ، وقد يفتح .

قوله : (**و« عَنْ » لِلْمُجَاوَزَةِ**) . يعني : لِبُعْدِ الشيء عن المجرور بها بسبب إحداث[1] مصدر المعدَّى بها نحو: « رميت[2] عن القوس » أي : بَعُدَ السهم عن القوس بسبب الرمي ، وكذا : « أَطْعِمْهُ عن الجوع » ، وكذا : « أديت الدين عن زيد » .

وقولهم : « رويت عنه علماً ، وأخذته عنه » : مجاز ، كأنك نقلته عنه ، و « جلست عن يمينه » بمعنى : تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس . و﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[3]أي : طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه فيها ، و « عن طبق » صفة لطبق ، والمراد : جنس الأطباق ، لا أن المراد طبقان فقط . وقولهم[4]: « وَرِثَ السِّيَادةَ كابراً عن كابرٍ »

// أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر . وقيل: بعد كابر ، والأول أولى . **١٢٢/ ب**

قال أبو عبيدة في قوله تعالى :﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[5] : « أي : بالهوى »[6] ، والأولى إبقاء معنى المجاوزة ، أي : نطقاً صادراً عن الهوى . وقول[7] الشاعر[8]:

تَصُدُّ و تُبْدِيْ عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

أي : تكشف الغطاء وتبعده عن وجه . ضَمَّنَ « تبدي » معناهما .

قوله : (**و « عَلَى » لِلاسْتِعْلاءِ**) إمَّا حقيقة ، نحو : « زيد على السطح » ، أو مجازاً ، نحو: « عليه دَيْن » . ومنه : « عليّ قضاء الصلاة » ، و « عليه قصاص » ، وكذا قوله تعالى :﴿ كَانَ

---

(١) أي : إيجاده .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) الانشقاق : ١٩ .

(٤) صدر بيت من الكامل ، لكعب بن زهير في ديوانه ٣٢ ، والسيرة النبوية ٥١٤/٢ ، و الخزانة ١٢٩/١٠ .
وعجزه : إن الكرام هم بنو الأخيارِ .

(٥) النجم : ٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٢٠/٤ .

(٧) في (ش) ، و (غ) : وقوله .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦ ، و شرح القصائد العشر للتبريزي ٥٧ ، و الخزانة ١٣٧/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٢٠/٤ .
الأسيل : الخد المتطامن المستوي .
والشاهد في « تبدي » حيث ضمن معنى :« تكشف » أي : تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل .

عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾[1] تعالى عن استعلاء الشيء عليه ، لكن إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لا يراعى أصل معناه . و « توكلت على فلان » : كأنك تحمل ثقلك عليه ، ثم صار بمعنى : وثقت به[2]. واستعمل في الباري تعالى نحو[3]: « توكلت على الله ، واعتمدت عليه » ، وقوله[4]:

إذا رَضيتْ عليَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أعجبني رِضَاهَا

حمل[5] فيه : « رضيتْ » في التعدي على « سَخِطتْ » . وقولك : « فلان على جلالته يفعل كذا » أي : مع جلالته . وقولهم : « سيروا على اسم الله » أي : ملتزمين به ، كأنه مركب يحملهم إلى مقاصدهم .

قوله : (**وقَدْ يَكُونَانِ**) . يعني : « عن » و « على » (**اسْمَينِ [بِدُخُولِ « مِنْ »]**[6])، فلا[7] يستعملان إلا مجرورين بـ« من » قال يصف قطاة [8]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ماتَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيزَاءَ مَجْهَلِ

وقال[9]:

---

(١) مريم : ٧١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٤١٦/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٠/٢، والخصائص ٣١/٢، والمحتسب ٥٢/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/١.

والشاهد فيه : « رضيت علي » حيث جاءت « على » بمعنى « عن » .

(٥) في (ش) و (غ) : حملت .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) في (غ) : ولا .

(٨) البيت من الطويل : وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ١١ ، والكتاب ٣١٠/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٨ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٣٠ ، و شرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ، و الخزانة ١٦١/١٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٣/٣ ، والكتاب ٢٣١/٤ ، والجمل ٦٠ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، والإيضاح للفارسي ٢٠٥ ، والمفصل ٣٧٠ ، والبيان ٢٤٩ ، وكشف المشكل ٣٥٨، وشرح الجمل لابن خروف ٤٨٢/١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٧/٣،و شرح الرضي ٣٢٣/٤ .

وتَصِلُّ : تصوِّت . والقيض : قشر البيضة . والزيزاء : ما ارتفع من الأرض .

والشاهد في : « من عليه » حيث جاءت « على » اسماً مجروراً بـ « من » .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ ، والحماسة ٤٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦ ، و شرح الحماسة للتبريزي ٦٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، و الخزانة ١٧٢/١٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٥ ، و توجيه اللمع ٢٣٥ ، و شرح الرضي ٣٢٤/٤ .

والرديئة : الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن . =

ولقد أُرَاني للرِّماحِ دَريئةً مِنْ عَنْ يَمِيني مَرَّةً وأمَامِي

ويلزم « عَنْ » الإضافة بخلاف « على » قال [1]:

باتت تنوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا نَوْشاً به تَقْطعُ أجْواز الفَلا

أي : من فوقه[2].

قوله : (**والكَافُ لِلْتَّشْبِيْهِ ، [وَزَائِدَةٌ][3]، [وقَدْ تَكُونُ اسْماً. وتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ] [4]**)

نحو: « زيد كأسد » . وتتعين اسميتها مجرورة قال[5]:

خَمْسُ جَوَارٍ مِنْ بناتِ عَمِّي يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

ومرفوعة[6] بالفاعلية كقوله [7]:

أتَنْتَهُون[8] ولَنْ[9] يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يذهب[10] فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

أو على الابتداء ، نحو : « عندي[11] كذا درهماً » ، والأولى ما مر في الكنايات أنَّ « كذا »

= والشاهد فيه : « من عن » حيث جاءت « عن » اسماً مجروراً بمعنى « جانب » .

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب (علا) . وبلا نسبة في الكتاب ٤٥٣/٣ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، وشرح المفصل ٧٣/٤ ، ٨٩ ، و شرح الرضي ٣٢٤/٤ ، و الخزانة ١٧٩/١٠ .

والشاهد فيه: « من علا » على أن « علا » الاسمية لا تلزم الإضافة بخلاف « عن » فإنها تلزمها .

(٢) في (ش) : من فوق .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٥) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ ، و شرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ ، و شرح أبيات المغني ١٣٥/٤ ، و الخزانة ١٨١/١٠ ، والرواية فيها : بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُمِّ .

والشاهد فيه « عن كالبرد » على أن الكاف يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا ، فالكاف اسم بمعنى « مثل » صفة موصوفة محذوف ، أي : عن ثغر مثل البَرَد .

(٦) قوله « ومرفوعة » معطوفة على قوله « مجرورة » .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١١٣ ، والكامل في اللغة ٤٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، و الخزانة ١٨٥/١٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٤١/٤ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، و شرح الرضي ٣٢٥/٤ .

والشاهد فيه : « لن يَنْهَى ... كالطعن » على أنه يتعين اسمية الكاف ، إذا طلبها عامل رفع كما هنا ، فإنها اسم بمعنى : « مثل » وقعت عاملة لـ« ينهى ».

(٨) في (غ) : أينتهون .

(٩) في (غ) : ومن .

(١٠) في (غ) : تملك .

(١١) في (غ) : عندك .

مركب[1] . وسيبويه[2] لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة ، والأخفش[3] جوزها بلا ضرورة وتبعه الجزولي [4].

وتكون زائدة قال[5] :

لَواحِقُ الأقْرَابِ فيها كالمَقَقْ

أي : فيها المقق ، وهو الطول .

وفي نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ[6] ﴾[7] ، وفي نحو قوله[8]:

فأصبَحُوا مِثْلَ كعَصفٍ مأكولْ

وفي قوله[9]:

وصَالِيَاتٍ ككَمَا يُؤْثَفَينْ

إمَّا تأكيد لفظي ، وهما اسمان ، أو حرفان . أو تكون الأولى زائدة أو الثانية .

---

(١) ينظر : ص ٥٠٥ .

(٢) قال في الكتاب ٤٠٨/١ « إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١ ، وارتشاف الضرب ١٧١٣/٤ ، و شرح الرضي ٣٢٥/٤ .

(٤) وأبو علي الفارسي ، وابن مالك . ينظر : الإيضاح ٢٠٦ ، وشرح الجزولية ١٣١، و شرح الرضي ٣٢٥/٤ ،وارتشاف الضرب ١٧١٢/٤ .

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٨١٥ ، وسمط اللآلئ ٣٢٢ ، و شرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، و الخزانة ١٩٢/١٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٨/٤ ، وأسرار العربية ٢٦٤ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، واللمع ٤٣ ،وشرح اللمع للضرير ٩٣، والبيان في شرح اللمع ٢٥٦، وتوجيه اللمع ٢٣٧ ، و شرح الرضي ٣٢٥/٤ .
قال ابن جني في « سر الصناعة « : المقق : الطول ، ولا يقال في الشيء كالطول ، إنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق ، أي : طول .
واللواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحِق لُحوقاً : ضمر وهُزِل . والأقرب : جمع قُرب : الخاصرة .
والشاهد فيه : « كالمقق » حيث إن الكاف فيه زائدة .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) الشورى : ١١ .

(٨) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه١٨١ ، وشرح التصريح ، و الخزانة ٢٠٠/١٠ ، ولحميد الأرقط في الكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٤١/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦ ، و شرح الرضي ٣٢٧/٤ .
وصدره : ترميهمْ حجارةٌ من سِجِّيلْ .
والشاهد فيه أنه يحكم بزيادة الكاف عند دخول « مثل » عليها .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٨٠.

ويجوز عدم زيادتها في قوله تعالى[1]: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[2] ، بل تكون على[3] طريقة : « ليس لأخي زيدٍ أخٌ » أعني: نفي الشيء بنفي لازمه ، وهذا أبلغ في نفي المثل ؛ لأنه كدعوى الشيء ببينة[4] .

والكاف لا يدخل على المضمر لئلا يؤدي إلى اجتماع الكافين ، فطرد المنع في الكل ، خلافاً للمبرد [5]. وقد دخل في الشعر على المنصوب قال[6]:

فأجْمِلْ وأحْسِنْ في أسيركَ إنَّهُ ضعيفٌ ولم يَأْسرْ كأيَّاك آسِرُ

وهو [من باب] [7] إقامة بعض الضمائر مقام بعض . وعلى المجرور قال[8]:

ولا[9] أَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلاً كَهُ ولا كَهُنَّ إلاَّ حائلا

وقوله[10]:

* وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا

وإذا دخلت « ما » الكافة على الكاف فله ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة قال تعالى : ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[11] ، وقال الشاعر:

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٢٧/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٥٥/١ .

(٦) البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ ، ٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧١١/٤، و الخزانة ٢١١/١٠ .
والشاهد فيه : « كإياك » حيث دخلت الكاف على الضمير المنصوب المنفصل لضرورة الشعر .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) الرجز لرؤبة في ديوانه١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢، و الخزانة ٢١٢/١٠ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ ، والرواية فيها : إلا حاظلا .
والشاهد فيه : « كه ... وكهن » حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر .

(٩) في (ش) ، و (غ) : فلا .

(١٠) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه٨٢/٢ ، و الخزانة ٢١٩/١٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ .
وصدره : نحي الذِّئابات شمالاً كَثَباً .
وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم .
والشاهد فيه : « كها » حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر .

(١١) الأعراف : ١٣٨ .

فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المطايا كما[1] الحَبَطات شَرُّ بني تميم[2]

ولا يَحتاج حينئذ إلى متعلق .

ومعنى :« كن كما أنت كائن » أي :كن في المستقبل كما أنت كائن الآن . وقوله صلى الله عليه وآله : « كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُم »[3] شبه// التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه . **١٢٣/أ**

الثاني : أن يكون « كما » بمعنى : « لعل » حكى سيبويه :« انتظرني كما آتيك »[4] أي : لعلما آتيك . قال رؤبة[5] [6]:

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ

الثالث : أن تكون بمعنى قِران الفعلين[7] في الوجود نحو : « ادخل كما يُسلِّم الإمام » ، و « كما قام زيد قعد عمرو ».

وقد تكون « ما » بعد الكاف مصدرية نحو: « كَمَا تَدِينُ تُدانُ »[8] ، و « افعلْ كما أفعل » .

---

(١) كررها في (غ) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٧٠ ، والأزهية ٧٧ ، و الخزانة ٢٢٢/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٢٩/٤ .
والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ« ما » كما هنا تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى . ومضمون الأولى كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الثانية كون الحبطات شر بني تميم ، فشبه ذاك الكون بهذا الكون ، وهما مضمونا الجملتين .

(٣) رواه الديلمي في مسند الفردوسي (٤١٩١٨) عن أبي بكرة ، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣٩١) عن أبي إسحاق السبيعي مرسلاً ، والعجلوني في كشف الخفاء (١٩٧٧) ، والشوكاني في الفوائد المجموعة (٦٢٤) وقال :« في إسناده وضاع ، وفيه انقطاع ، والحديث لا يصح من قبل معناه ».

(٤) ينظر : الكتاب ١١٦/٣، و شرح الرضي ٣٣٠/٤ .

(٥) رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة التميمي ، راجز من الفصحاء المشهورين ، كان أكثر إقامته في البصرة ، أخذ عنه أئمة اللغة ، له ديوان شعر ، توفي سنة ١٤٥ . ينظر : وفيات الأعيان ٣٠٣/٢، والشعر والشعراء ٥٩٨، والأعلام ٣٤/٣.

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣ ، والكتاب ١١٦/٣ ، واللمع ، و شرح الرضي ٣٣٠/٤ ،و الخزانة ٢٣١/١٠ .
والشاهد فيه أن « كما » بمعنى « لعل » .

(٧) في (غ) : اللفظين .

(٨) حديث رواه ابن عدي عن ابن عمر مرفوعاً . ينظر : المقاصد الحسنة ٣٨٤،والكشف الإلهي ٦٨١،وكشف الخفاء ١٩٩٦، وضعيف الجامع برقم ٤٢٧٤.

قوله (و « **مُذْ ، ومُنْذُ** » [**للابْتِدَاءِ في الزَّمَانِ المَاضِي ، والظَّرْفِيَّةِ في الحَاضِرِ نحو : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا ، ومُنْذُ يَوْمِنَا**][1]) .

قيل: يكونان بمعنى « مِنْ » في الزمن الماضي نحو :« ما رأيته مذ[2] يوم الجمعة ، ومذ سنة المجاعة » أي : منها . وبمعنى « في » في الحال نحو[3]: « مذ سنتنا » أي : فيها . وقد مر كلام غير هذا في الظروف[4][5] .

قوله : (و « **حَاشَا ، وعَدَا ، وخَلاَ** » **للاسْتِثْنَاءِ**) نحو: « قام القوم حاشا زيدٍ ، وعدا زيدٍ ، وخلا زيدٍ » . والجر بـ« حاشا » أكثر من النصب قال[6]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ضَنّاً عَنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وفي « عدا ، وخلا » أقل من النصب .

واعلم أن الجار والمجرور [يحتاج إلى متعلق ، فحيث يقع الجار والمجرور][7] خبر المبتدأ ، أو حالاً لذي حال ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول فإنه يتعلق بمحذوف لا يجوز ذكره خلافاً لابن جني[8]. وحينئذ يسمى الجار والمجرور مستقراً . واختلف في هذا المحذوف فقال الجمهور[9]: إنه جملة فعلية ؛ لأن أصل التعلق للأفعال ، فالمحذوف « استقر » ، أو نحوه . وقال أبو الفتح ابن جني[10] ، وابن السراج[11]: إنه مفرد ؛ ليقل المحذوف فهو « مستقر » ، أو نحوه . واختلافهم فيما عدا الصلة ، وأما الصلة فاتفقوا أنه فيها متعلق بجملة وهي « استقر »

---

(١) زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٢) في (غ) : منذ .

(٣) سقطت من (ش) ، و (غ) .

(٤) في (غ) : الظروف .

(٥) ينظر : ص ٥٢٩ ــ ٥٣٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ٢١٨ ، و شرح المفصل ٤٧/٨ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٣٤١/١ ، والإنصاف ٢٨٠/١.

والشاهد فيه : « حاشا أبي » حيث جاءت « حاشا » غير المقترنة بـ« ما » حرف جر وهو جائز .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : اللمع ١٤ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ .

(٩) ينظر : الإيضاح لأبي علي ٩٥ ، والعلل في النحو للوراق ١٣٨ ، والمفصل ٥٣ ، وتوجيه اللمع ١١٢ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ ، وارتشاف الضرب ١١٢١/٣ .

(١٠) ينظر : اللمع ١٤ ، وتوجيه اللمع ١١٢ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ ، ووهم أبو حيان في الارتشاف ١١٢١/٣ فنسب إلى ابن جني القول الأول .

(١١) ينظر : الأصول في النحو ٦٣/١ .

أو نحوه ؛ لأن الصلة لابد أن تكون جملة . وأما في غير هذه المواضع الأربعة فإنه يتعلق بمنطوق نحو : « مررت بزيد ، وأنا مار بزيد ، وجئت من البصرة ، وأنا جاءٍ من البصرة ، وصليت في المسجد » ونحو ذلك ، أو بما[1] هو في حكم المنطوق ، وهو المحذوف جوازاً نحو قولك : « بسم الله الرحمن الرحيم » أي : أبتدىء باسم الله ، وقولهم للمعرس : « بالرفاء والبنين » أي أعرست . وإذا تعلق بمنطوق ، أو ما في حكمه يسمى[2] لغواً ، وإذا تعلق بمحذوف وجوباً يسمى[3] مستقَّراً بفتح القاف . وحكم الظرف حكم الجار والمجرور فيما ذكر . والله أعلم بالصواب .

---

(١) في (غ) : (إنما) بدل (بما) .

(٢) في (ش) و (غ) : سمي .

(٣) في (ش) و (غ) : سمي .

[الحروف المشبهة بالفعل]

قوله : (**الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ** « **إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولَكِنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ** ») .

سميت الحروف المشبهة بالفعل لأنها تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي . وأما « ما » الحجازية فتشبه غير المتصرف مشابهة معنوية لا لفظية . وهذه تشبه الفعل لفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، أو بفتحة أواخرها إن لم نقل إنها لمشابهتها للأفعال ، ولحوق نون الوقاية بها . ومعنىً باقتضائها للأسماء ، ودلالتها على المصادر[١].

و[٢] عملت رفعاً ونصباً[٣]؛ لأنها أشبهت الفعل المتعدي لطلبها للجزءين . وشابهت مطلق الأفعال بما ذكرنا ، فقويت مشابهتها لها ، فجعل عملها عمل الفعل حال قوته بتصرفه في معموله[٤] بالتقديم والتأخير ، فقدم منصوبها على مرفوعها . وقيل: قدم منصوبها فرقاً بينها وبين الأفعال من أول الأمر ، وإيذاناً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل[٥].

واعلم أنَّ « إنَّ ، وأنَّ » بمعنى « حققتُ ، وأكدتُ » . و « كأن » بمعنى :« شبهت » وقيل:[٦] هي للتحقيق[٧] في :« كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة[٨] لم تزل ، وكأنك بالليل قد أقبل »[٩]. وأبو علي[١٠] يعتقد زيادة الكاف والباء فتصير : كأن الدنيا لم تكن . والأولى أنها للتشبيه على أصلها، ولا يحكم[١١] بزيادة شيء . والتقدير : كأنك تبصر بالدنيا ، أي : تشاهدها،

---

(١) تنظر وجوه الشبه هذه في أسرار العربية ١٤٨ ، وكشف المشكل في النحو ٢٣٤ ، و شرح المفصل ٥٤/٨ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٦١/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٤/٤ .

(٢) سقطت الواو من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : نصباً ورفعاً .

(٤) في (ش) : معموليه .

(٥) ينظر هذا التعليل في أسرار العربية ١٤٩ ، و شرح الرضي ٣٣٤/٤ .

(٦) قال أبو حيان في الارتشاف ١٢٣٨/٣ :« وزعم الكوفيون والزجاجي أن « كأن » تكون للتحقيق » ، وانظر شرح التسهيل ٣٨٨/١ .

(٧) في (غ) : للتحقيق والتأكيد .

(٨) في (غ) : والآخرة .

(٩) هذا قول للحسن البصري ، في ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٥/٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٣٥/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : ولا تحكم .

من قوله تعالى[1]:﴿ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾ [2]. والجملة بعد المجرور حال : أي : كأنك تبصر بالدنيا غير كائنة ، أي : حال كونها غير كائنة .

و « لكن » بمعنى « استدركت » . ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولَّد من الكلام المتقدم ، رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، ومن ثم قدِّر الاستثناء المنقطع بـ« لكن » ، فإذا قلت [3]: « جاءني[4]زيد » فكأنك[5] تُوهم أنَّ عمراً أيضاً جاءك لما بينهما// من الألفة ، فرفعت ذلك الوهم بقولك :« لكن **١٢٣/ ب** عمراً لم يجيء » .

و « ليت » بمعنى « تمنيت » . و« لعلَّ » بمعنى « ترجيت » . والفرق بين التمني والترجي أن التمني[6] يستعمل في الممكن والمحال ، والترجي لا يستعمل إلا في الممكن [7]؛ لأن التمني محبة حصول الشيء منتظراً كان أو لا . والترجي ارتقاب شيء لا وثوق لحصوله[8]، فلا يقال :« لعل الشمس تغرب » . فارتقاب المحبوب طمع ، وارتقاب المكروه إشفاق .

قال قطرب[9] وأبو علي: وأما « لعل » في كلام الله تعالى[10] فمعناها التعليل فمعنى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [11] أي[12]: لترحموا . ولا يستقيم ما قالا في قوله تعالى : ﴿[وَمَا يُدْرِيكَ][13]لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [14]، وقيل[15]: هي لتحقيق معنى الجملة . ولا يطرد ذلك في

---

(١) سقطت من (غ) .
(٢) القصص : ١١ .
(٣) كرر في (غ) : (فإذا قلت) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (ش) : وكأنك .
(٦) في (غ) : (الترجي) بدل (التمني) .
(٧) ينظر الفرق بين التمني والترجي في توجيه اللمع لابن الخباز ١٤٩ ، و شرح التسهيل ٣٨٩/١ .
(٨) في (ش) و (غ) : بحصوله .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٣٦/٤ .
(١٠) سقطت من (غ) .
(١١) آل عمران ١٣٢، والأنعام ١٥٥، الأعراف ٦٣، ٢٠٤، النور ٥٦، والنمل ٤٦، ويس ٤٥، والحجرات ١٠ .
(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .
(١٤) الشورى : ١٧.
(١٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ .

قوله تعالى : ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[1]. والحق ما قاله[2] سيبويه[3] وهو : أن الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين ، فـ« لعل » منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق .

وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين[4] مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة . ومذهب البصريين[5] عمل الحروف في الجزءين معاً لطلبها لهما معنى . وجوز الفراء[6] نصب الجزءين بـ« ليت » نحو :« ليت زيداً قائماً » ؛ لأنه بمعنى « تمنيت » ، واستشهد بقوله [7]:

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَواجعا

والبصريون يقولون[8]: « رواجعا » حال من الخبر المحذوف . أي : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً . والكسائي[9] يقول : كانت رواجعاً . وجوز بعض أصحاب الفراء[10] نصب الجزءين بالخمسة الباقية ،كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام :« إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً »[11]، ويروى « لتسعين » ، وأنشدوا[12] :

إذا أسوَدَّ جُنْحُ اللَّيل فلتأْتِ ولتكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

---

(١) طه : ٤٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : قال .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤.

(٤) ينظر : الإنصاف ١٧١/١ ، وأسرار العربية ١٥٠ ، واللباب ٢١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣.

(٥) ينظر : الإنصاف ١٧١/١ ، وأسرار العربية ١٥٠ ، واللباب ٢١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣.

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣.

(٧) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٧٨ ، و شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ ، والمفصل ٥٨ ، ٣٨٧ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، و الخزانة ٢٥٣/١٠ .

والشاهد فيه « رواجعا » حيث استشهد به الفراء على نصب المبتدأ والخبر بـ« ليت » .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٣٧/٤ و الخزانة ٢٥٣/١٠ .

(١٠) منهم ابن سلام . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣.

(١١) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة موقوفاً في الإيمان برقم ٣٢٩ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٢ ، و شرح أبيات المغني ١٨٣/١ . وبلا نسبة في الخزانة ٣٦٢/١٠.

وأنشدوا أيضا[1]:

كأنَّ أُذنيهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قَلَماً مُحرَّفا

وليس ما قالوا بمشهور . وقد رُدَّ[2] على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت .

وقال الممدوح[3]: الصواب : تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة

والمروي عنه عليه وآله الصلاة والسلام :« إنَّ قعر جهنم لسبعون خريفاً»[4] ، و[5]« إنَّ في قعر جهنم لسبعين خريفاً » ، ويتأول قوله : إن حراسنا أسداً بحذف الخبر ، و « أسداً » حال[6] ، تقديره : حراص حال كونهم أسداً .

قوله : (**لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ [سِوَى « أنَّ » فَهِيَ بِعَكْسِهَا]** [7]) .

كُلُّ ما يُغيِّرُ معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فرتبته[8] التصدر[9] كحروف النفي ، وحروف التنبيه ، [والاستفهام ، والتشبيه] [10]، والتحضيض ، والعرض . وأما « إنَّ » المكسورة فهي لا تغير معنى الكلام ؛ لأنها تؤكد الجملة، والتوكيد تقوية الثابت، لا تغيير المعنى ، إلا أنه حرف ابتداء كاللام ؛ فلذلك وجب تصديرها [11].

---

(١) الرجز للعُماني (محمد بن ذؤيب الفُقيمي) في الكامل في اللغة ١٠٩/٢ ، و شرح شواهد المغني ٥١٥ ، و الخزانة ٢٥٦/١٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، والتاج ٤٤٤/١ .
والتشوف : التطلع . والقادمة : إحدى قوادم الطير . والمحرف : المقطوط .
والشاهد فيه :« كأن أذنيه قادمة » حيث استشهد به أصحاب الفراء على نصب الجزأين بالخمسة الباقية من أخوات إنَّ .

(٢) في (ش) : ورد .

(٣) هو هارون الرشيد حيث أنشده العماني : كأن أذنيه البيت ، فقال له : دَعْ « كأنَّ » وقل : تخال أذنيه ، حتى يستوي الشعر . ينظر : العقد الفريد ١٨٤/٦ ، و الخزانة ٢٥٧/١٠ .

(٤) قال النووي : « هكذا هو في بعض الأصول « لسبعون » بالواو ، وهو ظاهر ... ووقع في معظم الأصول والروايات : « لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضاً ، إما على مذهب من يحذف المضاف ، ويبقي المضاف إليه على جره فيكون التقدير : سير سبعين . وإما على أن قعر جهنم مصدر ، يقال : قعرت الشيء إذا بلغت قعره ، ويكون سبعين ظرف زمان ، وفيه خبر إنَّ ، والتقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً . أ هـ ، ينظر : شرح صحيح مسلم ، ٢/ ١٠٧٠. وقال القرطبي : الأجود رفع لسبعون على الخبر ، وبعضهم يرويه لسبعين ، يتأول فيه الظرف . وفيه بعد . ينظر : الخزانة ٢٦٣/١٠ .

(٥) في (ش) و (غ) : أو .

(٦) في (غ) : أحوال .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) في (ش) : فمرتبته .

(٩) في (ش) و (غ) : الصدر .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : تصدرها .

وأما « أنَّ » المفتوحة فلكونها مع جزءيها في تأويل المفرد ؛ لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات ، كالفاعل ، والمفعول ، وخبر المبتدأ ، والمضاف إليه . وإن كانت في مقام المبتدأ لم تصدر لما مر .

ولا تدخل « ليت » ، و « لعل » ، و « كأنَّ » ، و « أنَّ » المفتوحة على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، سواء كان الخبر مفرداً أو جملة ؛ لأن « ليت » ، و « لعل » لطلب مضمون الخبر ، فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب[1] طلباً آخر .

و « كأنَّ » خبرها مفرد ، وهو إما ذات مذكورة مُشبَّه بها نحو : « كأنَّ زيداً الأسد » ، أو مقدرة قامت الصفة مقامه نحو[2]: « كأنك قائم ، وكأنك قمت ، أو تقوم ، أو عندك ، أو في الدار » أي : كأنك شخص قائم .

والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط ، فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها ، فتسقط إذن عن مرتبة التصدير الواجب لها . و « أنَّ » المفتوحة موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر ، والمصدر لا طلب فيه .

وأما « إنَّ » و « لكنَّ » فلا يمكن كون أخبارهما مفردات متضمنة لطلب .

وأما الجملة الطلبية[3]، والمصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحوها فلا منع من وقوعها خبراً لهما وإن كان قليلاً قال [4]:

ولَوْ أَرَادَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيْبِ

قوله : (**وتَلْحَقُهَا « مَا » // فَتُلْغَى عَلَى الأَفْصَحِ**) . **١٢٤/أ**

إذا دخلت « ما » على « ليت » جاز أن تعمل ، و أن تُلغى ، وروى قوله [5]:

---

(١) في (ش) و (غ) : مطلوب .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : الفعلية .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للجميح الأسدي في سر صناعة الإعراب ٣٨٨ ، والمفضليات ٣٤ ، و الخزانة ٢٦٧/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور٢٢١/١ ، و شرح الرضي ٣٤٠/٤ .
والرياضة : تهذيب الأخلاق النفسية . وتنصبك : مضارع أنصبه إنصاباً ، أي : أتعبه .
والشاهد فيه : « لا تنصبك » حيث وقعت الجملة الطلبية في محل رفع خبر « إنَّ ».

(٥) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والأغاني ٣١/١١ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وكشف المشكل ٢٣٩ ، و شرح شواهد المغني ٧٥/١ ، و شرح المفصل ٥٨/٨ ، و الخزانة ٢٧٢/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٤١/٤ .
والشاهد فيه : « ليتما » على أن « ليت » إذا اتصل بها « ما » جاز أن تعمل ، وأن تلغى .

قَالتْ ألا لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامَتِنَا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

رفعاً ونصباً . والإلغاء أكثر ، و « ما » مع الإلغاء كافة ، وهي حرف عند الجمهور[1].

وعند ابن درستويه[2] أنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن ، فتكون اسماً ، والجملة بعدها الخبر .

ومع الإعمال « ما » زائدة حرفية .

وروى أبو الحسن[3] وحده في « إنَّما » ، و « أنما » الإعمال ، والإلغاء ، لكن الإعمال أقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما .

وعدم سماع الإعمال في « كأنما » ، و « لعلما » ، و « لكنما » ، وقياسها[4] في الإعمال على « ليتما » سائغ عند الكسائي[5] وأكثر النحاة[6] ، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع . وسيبويه[7] يمنع الإعمال في غير « ليتما » للسماع المشهور فيه دون غيره .

[إنَّ و أنَّ]

قوله : (**فـ« إنَّ » لاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ ، [و « أنَّ » مَعَ جُمْلَتِهَا في حُكْمِ المُفْرَدِ[8]]**) إلى آخره[9] .

أخذ في تفصيل معاني الحروف المشبهة فـ« إنَّ » موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير مغيِّرة لها . و « أنَّ » المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى : « بلغني أنَّ زيداً قائم » أي: قيام زيد . وكذا إن كان الخبر جامداً نحو[10]:« بلغني أنك زيد » أي :

---

(١) ينظر : اللباب ٢١٢/١ ، و شرح المفصل ٥٤/٨ ، وشرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٤١/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣.

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٤١/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣ ، ومغني اللبيب ٤٠٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤، وارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

(٤) في (ش) ، و (غ) : وقياسهما .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٦/٣.

(٦) ذهب إلى ذلك الزجاج ، وابن السراج ، والزمخشري ، وابن مالك . ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/١ ، والمفصل ٣٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٣٨/٢، ٢٢١/٤.

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) كررها في (غ) .

زيديتك ؛ لأن الجامد مع ياء النسب يفيد معنى المصدر . و « بلغني أن زيداً في الدار » أي:حصوله فيها .

[مواضع كسر همزة « إن » وفتحها]

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ وَجَبَ الكَسْرُ في مَوَاضِعَ الجُمَلِ ، والفَتْحُ في مَوَاضِعِ المُفْرَدِ**) .

أي : و[1] من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد وجب ما ذكر من الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع المفرد .

قوله : (**فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً**) . أي : مبتدأ بها ، سواء كانت في أول كلام المتكلم نحو : « إنَّ زيداً قائم » ، أو في وسطه لكنه ابتداء كلام آخر نحو : « يا زيد إنك فاضل » ، [ونحو : « أكرم زيداً إنه فاضل »] [2] قال تعالى :﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[3].

(**وبَعْدَ القَوْلِ**) إذا قصدتَ به[4] الحكاية ، لا الاعتقاد نحو :« قال زيد : إن عمراً قائم » .

(**وبَعْدَ المَوْصُولِ**) ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة قال تعالى :﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾[5]. وكذا كسرت في جواب القسم نحو :« والله إنك قائم » ؛ لأنه جملة لا محالة . وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد [6] ، والكوفيين[7] إذا لم يكن في خبرها لام ، وتكسر أيضاً إذا وقعت حالاً نحو :« لقيتك وإنك راكب » ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[8] .

---

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) يونس : ٦٥ .

(٤) في (ش) : بها .

(٥) القصص : ٧٦ .

(٦) تابع الخالديُّ الرضيَّ في نسبة هذا القول للمبرد ، وكلامه الصريح في المقتضب ١٠٧/٤ ، مع البصريين حيث قال :« أما « إنَّ » فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول : والله زيدٌ منطلق ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن قلت : والله إنَّ زيداً منطلق » اتصل بالقسم ، وصارت « إنَّ » بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لَزيدٌ خير منك ».

(٧) ينظر : التسهيل وشرحه ٤٠٠/١ ، و شرح الرضي ٣٤٣/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣ .

(٨) الفرقان : ٢٠ .

وتكسر أيضاً إذا وقعت[1] في موضع خبر عن اسم عين نحو :« زيد إنه قائمٌ » ، و « كان عمرو إنه قائم » . وكذا « إنَّما » يخبر بها عن اسم العين أنشد سيبويه لكُثيِّر[2] [3]:

أَرَانِي ولاَ كُفرانَ للهِ إِنَّما أُواخي مِنَ الأَقْوَامِ كُلَّ بخيلِ

قوله : (**وفُتِحَتْ فَاعِلَةً**) نحو :« بلغني أنك قائم » ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً .

(**ومَفْعُولَةً**) لذلك[4] نحو : « علمت أنك قائم ».

(**ومَبْتَدَأَةً**)[5] نحو : « عندي أنَّك قائم » لذلك .

(**ومُضَافاً إِلَيْهَا**) نحو : « فعلت هذا كراهة[6] أنك قائم » ، و « عجبت من أنك قائم » .

قوله : (**وقَالُوا : « لَوْلاَ أنَّك » ؛ لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ**) .

هذا جواب لسؤال مقدر ، وهو أنَّ « لولا » تدخل على الجملة الاسمية ، فوجب كسر « إنَّ » ، فأجاب بأنَّ الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزئيها ، بل يجب حذف الخبر ، ففتحناها ؛ لتكون هي[7] وما في حيزها[8] في موضع المبتدأ ، والخبر محذوف[9]، ولا يستقيم ذلك في المكسورة . والفتح ظاهر على مذهب الكسائي[10] والفراء [11].

---

(١) في (ش) : (كانت) بدل (وقعت) .

(٢) كُثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، يكنى بأبي صخر ، شاعر مشهور من أهل المدينة ، له ديوان شعر ، توفي سنة ١٠٥هـ . ينظر : الأغاني ٥/٩، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤ ، ومعجم الشعراء ٢٤٢.

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثيِّر عزة في ديوانه ٥٠٨ ، والكتاب ١٣١/٣ ، و شرح المفصل ٥٥/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٨/١ .

والشاهد فيه : « إنما » حيث أخبر بها عن اسم عين ؛ ولذا كسرت همزة « إنما » .

(٤) في (ش) : كذلك .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (غ) : لكراهة .

(٧) في (ش) : (أن) بدل (هي) .

(٨) في (ش) : خبرها .

(٩) سقطت الواو من (غ) .

(١٠) لأن مذهب الكسائي أن الاسم بعد «لولا» فاعل لفعل مقدر ، وعند الفراء أن «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها . ينظر : شرح الرضي ٢٤٥/١٢ ، والنجم الثاقب ١١١٩/٢.

(١١) سقطت (والفراء) من (غ) .

قوله : (و « **لَوْ أَنَّكَ** » ؛ **لأَنَّهُ فَاعِلٌ**) .

يعنى[1]: أنَّ « لو » حرف شرط ، فلا بُدَّ من دخولها على الفعل ، فلو كسرنا « إنَّ » كانت[2] داخلة على الاسمية ، ففتحناها لتكون هي وما في حيزها فاعل فعل مقدر، وهو « ثبت ».

وكذا تفتح بعد « ما »[3] التوقيتية نحو :« اجلس ما أنَّ زيداً قائم » ؛ لأنها مصدرية . والتقدير : ما ثبت أن زيداً قائم .

[جواز الكسر والفتح]

قوله : (**فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ**) . أي: تقدير الجملة ، والمفرد (**جَازَ الأَمْرَانِ**) . أي : فتح « إنَّ » وكسرها . وذلك في مواضع :

بعد فاء الجزاء ، نحو : « مَن يكرمْني فإني أكرمه » . الكسر بتأويل : فأنا أكرمه ، والفتح على أنَّ « أنَّ » وما في حيزها في تأويل مبتدأ محذوف الخبر أي : فإكرامي له ثابت .

وكذا بعد « إذا »// الفجائية كقوله[4]: **١٢٤/ ب**

وكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ

أي : لئيم القفا[5]. و« اللَّهْزِمَتان » : عظمان نابيان في اللحيين تحت الأذنين جمعهما بما حولهما[6] . فالكسر على تأويل: فإذا هو عبد القفا . والفتح على تأويل: فإذا عبودية[7] قفاه ثابتة.

قال نجم الدين :« وكذا إذا وليت الواو بعد « هذا » ، و « ذاك » تقديراً للكلام قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ [كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ] [8]﴾[1]، فـ« ذلكم » خبر مبتدأ محذوف : و « أنَّ »

---

(١) في (غ) : (يعني لو) بدل (معنى أن لو) .

(٢) في (غ) : لكانت .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، والأصول في النحو ٢٦٥/١ ، والمفصل ٣٧٧ ، و شرح المفصل ٦١/٨ ، وشرح التسهيل ٤٠٤/١ ، و شرح الرضي ٣٤٥/٤ ، و الخزانة ٢٨٧/١٠ .
والشاهد فيه: « إذا أنه » حيث يجوز كسر « إنَّ » وفتحها بعد « إذا » الفجائية .

(٥) في (ش) : لئيم القفا . عبد قفاه .

(٦) ينظر : اللسان (لهزم) ٣٤٢/١٢ ، ٣٤٣ .

(٧) في (ش) : عبوديته .

(٨) زيادة من (غ) .

(١) الأنفال : ١٨ .

عطف على هذا الخبر أي : الأمرُ ذلكم[1]، والأمر أنَّ الله موهن . وإن كسرت فعلى عطف «إنَّ» مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف مبتدؤها ، قال الشاعر[2][3] :

إِنِّي إذَا خَفَقَتْ نَـارٌ لُمْرِمِـلَةٍ أُلْفَى بأرفعِ تَلٍّ رَافعاً نَـارِي

ذَاكَ وإِنِّي عَلَى جَارِيْ لَذُو حَدَبٍ أَحْنُو عَلَيْهِ كَمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ

وكذا إذا وَليت ، نحو :« أول قولي ، أو كلامي » فالفتح على أنَّ[4] « قولي » مصدر مضاف إلى فاعله ، وليس بمعنى المقول[5]، والتقدير : أول قولي ، أي: أقوالي : أني أحمد الله ، أي: حمد الله . والكسر على أن « قولي » بمعنى مقولي ، أي : أول مقولاتي : إنِّي أحمد الله[6] ، أي: هذا المقول . فيكون قد قال كلاماً أوله إنِّي أحمد الله ، ثم أخبر عنه .

وكذا بعد « أَمَا » ، فإن فتحت فـ« أمَا » بمعنى [7]: حقاً ، تقول :« أحقاً أنك قائم » فـ« أنَّ » فاعل ، أي : أحَقَّ ذلك حقاً ، أو يكون حقاً بتقدير : في حق ، فيكون « أنّ » إمَّا فاعلاً أو مبتدأ على المذهبين . وإن كُسرت فـ« أمَا » حرف استفتاح كـ« ألا » تقول : « أما إنك قائم » . قال [8]:

أمَا إنَّهُ لَوْلاَ الخَلِيطُ المُودّعُ[9] ورَبعٌ عَفَى عَنهُ مَصِيفٌ ومَرْبَعُ

و « حتى » إذا[10] كانت ابتدائية يجب كسر « إنَّ » بعدها . وإن كانت جارة أو عاطفة للمفرد فالفتح ، نحو : « عرفت أمورك حتى إنَّك صالح » .

وتفتح بعد « مذ ، ومنذ » لا غير ؛ لأنها بعدهما مضاف إليها .

وكذا بعد « ريث » و « آية » .

---

(١) في (غ) : ذلك .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) البيتان من البسيط ، وهما للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٠٧ ، والكتاب ١٢٥/٣ ، و الخزانة ٢٩٠/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٦/٤ ، والرواية فيها « خفيت » .

والمرملة : الجماعة التي نفد زادها .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : القول .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لأبي تمام في ديوانه ٣١٩/٢، و الأغاني ٤٢٥/١٦.

(٩) في (غ) : المدع .

(١٠) في (ش) و (غ) : إن .

والغالب بعد « لا جـــرم » الفـــتح [قـــال تعـــالى] [1] : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2] ، و « لا » : رَدٌّ للكلام السابق عند الخليل[3]، أو زائدة ، و « جَرَمَ » فعل مـــاض عنـــد ســـيبويه والخليل[4]. قال سيبويه: « معنى « جرم » حَقَّ »[5]، فـــ« إنَّ » فاعله ، واستشهد بقوله [6]:

ولَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةُ بعدها أنْ يغضبوا

وقال الفراء[7]: هي كلمة كانت في الأصل بمعنى « لا بد » و « لا محالة » فكثرت ، وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها ؛ فلذلك تجاب بما يجاب به القسم ، يقال : « لا جَرَمَ لآتينَّك ، ولا جرم أنك قائم » ، ومن فتح فللنظر إلى الأصل ، فيكون مثل « لا بـــد أن تفعل » .

[العطف على اسم إنَّ وأخواتها]

قوله : (**وِلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ [عَلَى اسْمِ المَكْسُورَةِ][8] [لَفْظاً أو حُكْماً بِالرَّفْعِ ، دُونَ المَفْتُوحَةِ مِثْلُ : « إنَّ زَيداً قَائمٌ وعَمْرٌو ، ويُشْتَرَطُ مُضِيُّ الخَبَرِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً خِلاَفاً لِلْكُوفيين ، ولاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيّاً خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ والكِسَائي في مِثْلِ: « إنَّكَ وزَيدٌ ذَاهِبَانِ »]**[9]) إلى آخره[10].

يعني : ولأجل أنَّ « إنَّ » المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها [المنصـــوب في محـــل الرفع، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع . وقد اختلفت عباراتهم فبعضهم يقول : يعطف

---

(١) سقط من (غ) .

(٢) النحل : ٦٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٩/٤ ، والنجم الثاقب ١١٢٢/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٣٨/٣ .

(٥) السابق : ١٣٨/٣.

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي أسماء بن الضريبة ، وقيل: بل هو لعطية بن عُفَيف . وقيل: لرجل من فزارة .
ينظر: الكتاب ١٣٨/٣، والمقتضب ٣٥٢/٢، وشرح أبيات سيبويه١٠٣/٢، و شرح الرضي ٣٤٩/٤، و الخزانة ٣٠٥/١٠ .
وأبو عيينة هو حِصن بن حُذيفة الفزاري .
والشاهد فيه على أن سيبويه قال :« جرم » في البيت : فعل ماض بمعنى : حَقَّ ، و « فزارة » فاعل . و « أن يغضبوا »: بدل اشتمال .أي : حَقَّ غضب فزارة بعده .

(٧) ينظر : معاني القرآن ٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٥/١ ، و شرح الرضي ٤٥١/٤ ، و ارتشـــاف الضـــرب ١٢٦١/٣، والنجم الثاقب ١١٢٢/٢ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٢ .

على اسمها][1] كما قال المصنف . وبعضهم يقول: يعطف على موضع « إن » واسمها كما[2] قال الجزولي[3]. ولعل الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخولها. ودخولها كلا دخول ، فيبقى مرفوعاً محلاً لاشتغال لفظه بالنصب . والثاني نظر إلى أن اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل ، واسمها ليس بمجرد . والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ؛ لأن « إنَّ » كالعدم .

قوله : (**لَفْظاً أَوْ حُكْماً**) راجع إلى المكسورة . فالمكسورة لفظاً نحو « إنَّ زيداً قائم وعمرو » ، والتي في حكم المكسورة نحو :« علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » فهي في حكم المكسورة لأنها في تقدير اسمين لسدها هي ، وما في حيزها مسد مفعولي « علمت » فحكم المفتوحة بعد أفعال القلوب حكم المكسورة في قياسها مع ما في حَيِّزها مقام الاسمين .

قال نجم الدين : « وفي ما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر[4]؛ لأنا بعد تسليم// أنها مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول : إنَّ[5] ذينك الاسمين بتقدير المفرد ـــ كما مر في أفعال القلوب ـــ مع أن الحق أنها مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين ، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد ، أي : المصدر قال : والذي دعا المصنف إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه[6] مستشهداً[7]على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1]. و « أذان » بمعنى إعلام ، وبقول الشاعر[2]: **أ/١٢٥**

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ينظر : المقدمة الجزولية ١١٢ ، و شرح الرضي ٣٥٣/٤ .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان الناسخ « أنَّ » فأكثر المحققين على أنه لا يجوز أن تقول : بلغني أن زيداً قائمٌ وعمروٌ بالرفع، لا على الابتداء ، ولا على الموضع . وقال قوم : يجوز ذلك مطلقاً ، وفصّل قوم فقالوا : إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٩٠/٣ .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٣٨/١، ١٤٤/٢.

(٧) في (غ) : مستشهد .

(١) التوبة : ٣ .

(٢) في (ش) و (غ) : وبقوله .

و إلاَّ فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : إنا بغاة و أنتم بغاة .

فلولا أن المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال . وبعضهم لما رأى هذا الاستشهاد[2] لسيبويه قال : إنَّ حكم المفتوحة مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها .

والسيرافي ومن حذا حذوه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة بالرفع مطلقاً . قال نجم الدين :« ونظر أبي سعيد صحيح قال : « فنقول إن قوله تعالى :﴿ وَرَسُولُهُۥ﴾ عطف على الضمير في﴿ بَرِيٓءٞ﴾ ، أو نقول ﴿ رَسُولُهُۥ ﴾ مبتدأ خبره محذوف ، أي : ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية لا عاطفة ، ونقول في قوله : و إلا فاعلموا أنا وأنتم البيت أنَّ « ما بقينا في شقاق » خبر « أنَّا » ، وقوله :« وأنتم بغاة » جملة عتراضية »[3] .

وحكم « لكنَّ » في جواز العطف على محل اسمها حكم «إنَّ» المكسورة خلافاً لبعضهم[4]. قال نجم الدين :« وتفارقها في[5] أن اللام لا تدخل على ما في حيزها دون « إنَّ » »[6].

وأجاز الفراء[7] رفع المعطوف على اسم « كأنَّ، وليت، و لعل »، ومنعه غيره، وهو الحق .

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد كعطف النسق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي[1]، والزجاج[2]، والفراء[3]، و لم يذكر غيرهم في ذلك منعاً

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ١٦٥ ، والكتاب ١٥٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه٢٦/٢ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، و الخزانة ٣١٥/١٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤ ، والمفصل ٣٨٠ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٤٣٢/١ ، و شرح الرضي ٣٥٤/٤ .
والشاهد فيه: « فاعلموا أنا وأنتم بغاة » على أن سيبويه استشهد به على العطف على محل اسم « إن » المكسورة بتقدير حذف الخبر الأول ، والتقدير : إنا بغاةٌ ، وأنتم بغاة .

(٢) في (ش) : الاستدلال .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٥٣/٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٤) ينظر : شرح اللمع للضرير٤٩ ، وكتاب البيان في شرح اللمع ١٧٠ ، وشرح التسهيل ٤٢٩/١ ، و شرح الرضي ٣٥٦/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٩٠/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٠/١ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٥٦/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل ٦٩/٨ ، و شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

ولا إجازة[1]. قال نجم الدين : « والأصل الجواز ؛ إذ لا فارق . ولم يذكروا البدل . قال : والقياس أن يكون مثل سائر التوابع في جواز رفعه »[2].

ولا يحمل عند البصريين إلا بعد مضي الخبر، فلا يجوز عندهم :«إنَّ زيداً وعمرو قائمان » ، وأجازه الكسائي[3] . ومنعوه لئلا يعمل في « قائمان » « إنَّ » ، والابتداء ؛ لأن معمولاً بين عاملين لا يصح كأثر بين مؤثرين .

وقال الفراء: « إنْ خفي إعراب اسم « إنَّ » بكونه مبنياً ، أو معرباً تقديراً جاز الحمل على المحل قبل الخبر نحو :« إنك وزيد ذاهبان » ، و « إنَّ الفتى وعمرو قاعدان » ، و إلا فلا »[4] .

قال نجم الدين :« وأما قوله تعالى[5]:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ﴾[6] فعلى أن الواو في :﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ اعتراضية لا للعطف، أي : والصابئون كذلك ، وحذف خبر ﴿و[7]ٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ لسد خبر « إنَّ » مسده قال [8]: ومنه قول[9] الشاعر[1] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَ بِالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ

---

(١) بلى قد حكى ابن عصفور المنع من ذلك عند محققي أهل البصرة كما في شرح الجمل له ٢٤١/١ ، وبمثل قوله قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ :« إن كان غيره من نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد، وبدل ، والناسخ إنَّ ولكن فمذهب المحققين من البصريين أنه لا يجوز الرفع » .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٥٧/٤ .

(٣) ينظر :كتاب البيان في شرح اللمع ١٧٢ ، والإنصاف ١٨٦/١ ، واللباب ٢١٢/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ ، و شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣١٠/٢ ، والبيان ١٧١ ، والإنصاف ١٨٦/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ ، و شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، و شرح الرضي ٣٥٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣.

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) المائدة :٦٩ .

(٧) الواو زيادة من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : قوله .

(١) البيت من الطويل ، وهو لضابي بن الحارث البرجمي في الكتاب ٧٥/١ ، والكامل في اللغة ١٨٨/١ ، والأصمعيات ١٨٤ و شرح أبيات سيبويه٣٣٩/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، و شرح شواهد المغني ٨٦٧/٢ ، و الخزانة ٣٣٥/١٠ . و « قيار » قيل : اسم جمله . وقيل اسم فرسه .
والشاهد فيه : « فإني وقيار » على أن « قيار » مبتدأ حذف خبره والجملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها . والتقدير : فإني وقيار بها كذلك لغريب .

أي : فإني وقيار كذلك بها لغريب . وسمع سيبويه[1] : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، و « إنك وزيد ذاهبان » ، ومثل ذلك نادر »[2].

قوله : (**خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ والكِسَائِي**) . قال نجم الدين : « الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو »[3].

قوله : (**و « لَكِنَّ » كَذَلِكَ**) أي: في أحكام الحمل على المحل .

[لام الابتداء]

[قوله : (**ولِذَلِكَ دَخَلِتِ اللَّامُ مَعَ المَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى الخَبَرِ ، أَوْ عَلَى الاسْمِ إذَا فُصِلَ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا ، وفي « لَكِنَّ » ضَعْفٌ**] [4]) .

قوله : (**ولِذَلِكَ دَخَلِتِ اللَّامُ**) أي: ولأجل كون المكسورة مع جزأيها في تقدير الجملة .

قوله : (**دونها**) أي: دون المفتوحة .

اعلم أن هذه اللام لام الابتداء ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، لكن لما وافقت « إنَّ » في المعنى وهو التأكيد ، والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما ، فأخروا اللام ، وصدَّروا « إنَّ » ؛ لكونها عاملة ، وراعوا مع تأخير اللام شيئين :

أحدهما : أن يقع بينهما فصل ؛ لأن المكروه الاجتماع .

والآخر : أن لا تدخل مع التأخر[5] إلا على المبتدأ ، أو الخبر ، أو معمول الخبر ، نحو : « إنَّ مِنَ الشَّعْرِ لَحِكَماً »[1] ، و « إنَّ زيداً لقائم » ، و « إنَّ زيداً لفي الدار //قائم » . ولا تدخل **١٢٥/ ب** على متعلق الخبر إذا تأخر عنه ، فلا يقال :« إنَّ زيداً قائم لفي الدار » ؛ لئلا يُبْخس حقها كُلَّ البخس بتأخر ما حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين منهما يتركب الكلام .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ .

(٣) ينظر : السابق ٣٥٩/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٣ .

(٥) في (ش) : التأخير .

(١) رواه الترمذي رقم ٢٨٤٨ في الأدب ، باب ما جاء إن من الشعر حكمة ، وأبو داود رقم ٥٠١١،في الأدب ، باب ما جاء في الشعر .

وإنما تدخل على اسم « إنَّ » إذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر ، نحو :﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾[1]، أو بظرف متعلق بالخبر نحو :« إنَّ في الدار لزيداً[2] قائم » .

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[3] الأُولى فيه لام الابتداء ، والثانية جواب لقسم[4] محذوف ، والجملة القسمية صلة « مَنْ » أو صفته .

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد » ، فلا يجوز :« إنَّ زيداً لقام » ، ويجوز :« إنَّ زيداً لقد قام » ، ويجوز في « نعم » و « بئس » : « إنَّ زيداً لنعم الرجل ، ولبئس الرجل » ، ويجوز :« إنَّ زيداً لسوف يخرج » خلافاً للكوفيين[5].

ولا تدخل اللام على حرف النفي ، ولا على حرف الشرط ، ولا على جواب الشرط ؛ لأنه وحده ليس بخبر لـ« إنَّ » ، وأجازه ابن الأنباري[6]. ولا يجوز :« إنَّ كُلَّ رجل لَوَضَيْعَتُه ».

وحيث الخبر جملة اسمية فالوجه دخول اللام على الجزء الأول نحو: « إنَّ زيداً لأبوه قائم »، وقد حُكي[7]: « إنَّ زيداً وجهه لحسن » .

وإن أردت إدخالها على خبر « إنَّ » وفي أوله لام القسم وجب أن يفصل بينهما ، قال تعالى :﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[8].

وإنما تدخل على معمول الخبر المقدم عليه إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن « قد » ، تقول: « إنَّ زيداً لطعامك آكلٌ » ، و « إنِّي لَبِكَ واثقٌ ». ولا تقول :« إنَّ زيداً لفي الدار قام » ، وأجازه الأخفش[1].

وقد تدخل على الذي يسميه البصريون فصلاً نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ

---

(١) الليل : ١٢.

(٢) في (غ) : لزيد .

(٣) النساء : ٧٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : قسم .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٦/١، و شرح الرضي ٣٦٠/٤، و ارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣، والنجم الثاقب ١١٢٩/٢ .

(٦)ينظر : شرح التسهيل ٤٠٩/١، و شرح الرضي ٣٦١/٤، و ارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣، و شرح التصريح ٣١٣/١ .

(٧) حكى ذلك الأخفش . ينظر : شرح الرضي ٣٦١/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٦/٣ .

(٨) هود : ١١١ ، وقد فصل بينهما بـ« ما » الزائدة .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣٦١/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣ .

ٱلرَّشِيدُ ﴾[1] .

وقد تكرر [2] في الخبر ، وفي معموله المقدم ، نحو :« إنَّ زيداً لفيك لراغب » ، وهو قليل منع منه المبرد[3]، وأجازه الزجاج[4].

وقد شذ دخولها على خبر المبتدأ من دون « إنَّ » كقوله[5]:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شهْربهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقدر بعضهم : لهي عجوز[6].

وشذ دخولها في خبر « أنَّ » قرأ سعيد بن جبير[7] [8]﴿ إِلَّآ أَنَّهم لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[9] ، وقرئ شاذاً[10]﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لسميعٌ عَلِيمٌ ﴾[11]. وقد جاء في خبر « أضحى » ، و « أمسى[12] » نحو:« أضحى زيدٌ لمنطلقاً » ، و[13] قال[14]:

مَرُّو عِجَالاً وقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِيْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجُهْودَا

---

(١) هود : ٨٧ .

(٢) في (ش) و (غ) : تتكرر اللام .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤١٢/١ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤١٢/١ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠ ، و شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ولعنترة بن عروس في شرح أبيات المغني ٣٤٥/٤ ، وله أو لرؤبة في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، و الخزانة ٣٤٥/١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، و شرح المفصل ٥٧/٧ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .
والشهربة : العجوز الكبيرة .
والشاهد فيه :« لعجوز » حيث دخلت اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من « إنَّ » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ ، و الخزانة ٣٤٦/١٠ .

(٧) أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي مولاهم ، سيد من التابعين ، أخذ عن ابن عباس ، وابن عمر ، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٣٧١/٢، وتهذيب التهذيب ١١/٤.

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ .

(٩) الفرقان : ٢٠ .

(١٠)ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ .

(١١) الأنفال : ٥٣ أو ٤٢ .

(١٢) في (غ) : أمسى وأضحى .

(١٣) سقطت الواو من (غ) .

(١٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٩/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١١/١ ، و شرح الرضي ٣٦٢/٤ ، و الخزانة ٣٥٠/١٠ .
والشاهد فيه : « أمسى لمجهودا » حيث دخلت لام الابتداء على خبر أمسى ، وهو شاذ .

و « زال [1] » ، قال[2]:

وما زلتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكالهَائِمِ المُقْصى بِكُلِّ مَكَانِ

وجاء[3]: « ما زيد لقائماً » . وقوله[4]:

وأعْلَمُ أنَّ تسليماً وتَرْكاً لَلاَ مُتشابهانِ ولا سَواءُ

شاذ لدخولها على حرف النفي . وشذ دخولها[5] على « كأنّ » و « لولا » قال[6]:

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يكُنِ فاليومَ أبكي ومَتَى لَمْ يُبْكِنِي

وقال [7]:

لَلَولاَ قَاسِمٌ ويَدَا بَسِيلٍ لَقَدْ جَرّتْ عَلَيْكَ يدٌ غَشُومُ

والتي تقع بعد « شهدت » « أنَّ » المفتوحة نحو : « شهدت أنَّك قائم » . وقد تُحمل على « علمت » ، فتقع بعده المكسورة الذي في حيزها اللام قال تعالى :﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ [8] ﴾[9].

---

(١) في (غ) : ولازال .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لكثيّر عزَّة في ديوانه ٨٩ ، وتذكرة النحاة ٣٢٩ ، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٢ ، و شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، و شرح أبيات المغني ٣٥٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٦٣/٤ .
والغالب فيها رواية « بكل مراد » .
والشاهد فيه: « لكالهائم » حيث زيدت اللام في خبر « مازال » .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٦٣/٤ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لأبي حزام العكلي في سر صناعة الإعراب ٣٧٧ ، والمقاصد النحوية ٢٤٤/٢ ، و الخزانة ٣٥٣/١٠ . وبلا نسبة في المحتسب ٤٣/١ ، و شرح الرضي ٣٦٣/٤ .
والشاهد فيه : « للامتشابهان » حيث دخلت اللام على حرف النفي ، وهذا شاذ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٨/١، و شرح الرضي ٣٦٤/٤ ، واللسان (أنن) ، و الخزانة ٣٥٥/١٠ .
والشاهد فيه : « لكأن » حيث دخلت اللام على « كأن » ، وهو شاذ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٨ ، و شرح الرضي ٣٦٤/٤ ، واللسان (غشم) ، و الخزانة ٣٥٧/١٠ .
والشاهد فيه : « للولا » حيث دخلت اللام على « لولا » زائدة ، وهو شاذ .

(٨) في جميع النسخ: (والله يشهد إنَّك لرسوله) والصحيح ما أثبته .

(٩) المنافقون ١.

واعلم أن بعض العرب[1] يقول :« لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدقٍ » ، قال[2]:

* لَهِنَّا لمقضِيٌّ علينا التَّهَاجُرُ

وقد تحذف اللام قال[3]:

ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليَّ كريمُ

واختلف في أصله فقال سيبويه : « الهاء بدل من همزة « إنّ » فلما غُيِّرت صورة « إنَّ » جاز مجامعة اللام إياها »[4] .

والثاني للفراء[5]: أنّ أصله : « واللهِ إنَّك » ، فحذفت واو القسم ، ولام التعريف ، ثم ألف « فِعال » ، ثم حذفت همزة « إنك ».

والثالث : ما حكى المفضل بن سلمة[6][7] عن بعضهم : أنَّ أصله « لله إنَّك » ، واللام للقسم ، فعومل كما [عومل به] [8] في مذهب الفراء .

ولا تجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلا بعد « إنَّ » المكسورة . وألحق الكوفيون [9] بها « لكنَّ » مستدلين بقوله :

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٦٦/٤ ، و الخزانة ٣٦٠/١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، و شرح الرضي ٣٦٦/٤ ، واللسان (أله) ، و الخزانة ٣٥٩/١٠ .
وصدره : أبائنةٌ حُبَّى نَعَمْ وتماضِرُ .
والشاهد فيه « لهنا لمقضيٌّ » حيث اجتمع لامان في « لهنا » وفي « لمقضيٌّ ».

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن ، قذى) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ ، و شرح المفصل ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، و شرح الرضي ٣٦٧/٤ ، و شرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ .
والشاهد فيه « عليَّ كريم » حيث حذف اللام من خبر « لَهِنَّكَ » ،ولم يقل« لعليَّ كريم » ، والكثير إثباتها .

(٤) ينظر : الكتاب ١٥٠/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٦٧/٤ .

(٦) أبو طالب المفضل بن سلمة الإمام اللغوي العالم بالأدب . كان من خاصة الفتح بن خاقان وزير المتوكل ، ألف البارع في اللغة والفاخر في الأمثال وغيرهما مات نحو ٢٩٠هـ . ينظر : الأعلام ٢٧٩/٧ .

(٧) ينظر ما حكاه في شرح الرضي ٣٦٨/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) ينظر : الإنصاف ٢٠٨/١ ، واللباب ٢١٧/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٦٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣.

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1]

وهذا عند البصريين[2][3]: إمَّا شاذ ، وإمَّا أن يكون في الأصل :« لكنْ إنني »// فخفف **١٢٦/أ** بحذف الهمزة ، ونون « لكن » ،كما خفف[4] ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى[5] ﴾[6] اتفاقاً منهم بحذف الهمزة ، وأصله : « لكن أنا » .

وقد تقع المفتوحة اسماً لأخواتها نحو :« إنَّ[7] عندي أنَّك قائم » ، و « ليت في قلبك أنك تعطيني » ، وكذا في البواقي . وهي[8] في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[9] بدل من « إحدى الطائفتين » . وفي قوله تعالى[10]: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[11]بدل من « كم » . وفي قوله تعالى[12] : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ[13] ﴾[14]« أنكم » الثانية معادة لتأكيد الأولى ، لَمَّا تراخى ما بينها ، وبين الخبر ، وهذا قول الجرمي[15] ، وهو الحق ، وقال المبرد[16] : « أنكم مخرجون » مبتدأ خبره « إذا متم » ، والجملة خبر « أنَّكم » الأولى .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلانسبة في الإنصاف ٢٠٩/١ ، و سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، واللباب ٢١٧/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٦٨/٤ ، و شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، و الخزانة ٣٨٦/١٠ .

وصدره : يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي .

والشاهد فيه : « لعميد » حيث دخلت اللام في خبر « لكن » .

(٢) في (غ) : الكوفيين .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢١٤/١ ، و شرح الرضي ٣٦٩/٤ ، و الخزانة ٣٨٦/١٠ .

(٤) في (ش) و (غ) : تخفف .

(٥) زيادة من (غ) .

(٦) الكهف : ٣٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : (وتكون « أن » المفتوحة بدلاً كقوله تعالى) .

(٩) الأنفال : ٧ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) يس : ٣١ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) المؤمنون : ٣٥ .

(١٥) ينظر : رد المبرد على سيبويه بهامش المقتضب ٣٥٧/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٠/٤ .

(١٦) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٢ .

ويجوز وقوع المكسورة خبراً للأحرف الستة نحو قوله[1]:

إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَـــهُ

وقوله [2]:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمَانُونَ أَنَّنِي إذا قلتُ أمَّا بَعْدُ إنِّي خطيبُها

وروي « أنِّي » بالفتح على أن تكون تكريرًا للأولى[3].

[تخفيف إنَّ]

قوله : (**وتُخَفَّفُ المَكْسُورَةُ [فَيَلْزَمُهَا اللَّامُ ، ويَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا ، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَـــى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ]** [4]) إلى آخره .

إذا خُفِّفت بطل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء . قال تعالى في الإعمال ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[5] .

قال المصنف : « ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أعملت أو أهملت ، فمع الإهمال للفرق بينها وبين النافية ، ومع الإعمال للطرد »[6]. قال نجم الدين : « وهو خلاف مذهب ســـيبويه[7] وسائر النحاة فإنهم قالوا : المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل »[8].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٦٧٢/٢ ، و الخزانة ١٠/ ٣٨٩ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٧٠/٤ .

وعجزه : لِباسَ مُلْكٍ به تُزْجَى الخواتيمُ .

والشاهد فيه : « إن الله سربله » حيث وقعت « إن » المكسوة خبراً للأحرف المشبهة بالفعل .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسحبان وائل في الخزانة ١٠/ ٣٩٤ . وبلا نسبة في شـــرح الرضـــي ٣٧٠/٤ ، وتخلـــيص الشواهد ٢٨٤ ، واللسان (سحب) ، و شرح أبيات المغني ٥٣/٤ ، و الخزانة ١٠/ ٣٩٣ .

والشاهد فيه : « إني خطيبها » حيث وقعت خبراً لـــ « إنني » .

(٣) في (ش) : الأولى .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٣ .

(٥) هود : ١١١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣/ ٢٧١، والإيضاح في شرح المفصل ١٩١/٢. وهو قول الزمخشري في مفصله قال فيه ٣٨١: « وتلزم المكسورة اللام في خبرها » .

(٧) ينظر : الكتاب١٥٢/٣ ، والأصول في النحو ٢٣٥/١ ، وشرح اللمع للضرير ٥٢ ، وكتاب البيان ١٦٨ ، و شـــرح المفصل ٧١/٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

وقال المالكي: « يلزم اللام إن خيف التباس بالنافية »[1] . فيلزم على هذا إذا[2] كان اسمها مبنياً ؛ إذ لا يعرف أنها معملة أو مهملة . وأما في المعرب فإن أعملت لم يلزم ، وإن أهملت لزم .

وإن دخلت على الأفعال لزمت اللام إلا في الدعاء؛ لأنه لا تدخله النافية كقولهم[3]: « أما إنْ جزاك الله خيراً » .

ولا يكون الفعل الذي تدخله المخففة عند البصريين[4] إلا من النواسخ ، والكوفيون[5] يُعمِّمون جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً كقوله [6]:

تالله رَبِّكَ إنْ قتلتَ لَمُسْلماً وجبتْ عليك عقوبةُ المُتَعمِّدِ

وقولهم :« إنْ تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهيه »[7]. وهو عند البصريين شاذ .

قال أبو علي[8] وأتباعه : هذه اللام للفرق ، وليست لام الابتداء . وذهب جماعة[9] إلى أنها لام الابتداء ، ولم تدخل في الأمثلة الواردة في التنزيل إلا على الخبر ، نحو : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[10] ، ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾[11]، ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[1] ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[2] ، فلا يلزم تعليقها لأفعال القلوب[3] ؛ لأنها لما

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤١٥/١ .

(٢) في (ش) : إن .

(٣) في (غ) : كقوله .

(٤) ينظر : المفصل٣٨١، و شرح المفصل ٧٢/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٥) ينظر : المفصل ٣٨١ ، و شرح المفصل ٧٢/٨ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٨٢/٣ ، وشرح الوافية ٣٩٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعاتكة بن زيد بن عمرو بن نفيل في المقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، و شرح شواهد المغني ٧١/١ ، و الخزانة ١٠/ ٣٩٨ ، و شرح أبيات المغني ٨٩/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢٥٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢،والإنصاف ٦٤١/٢، و شرح الرضي ٣٧٢/٤، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ .
والشاهد فيه : « إن قتلت لمسلما » حيث دخلت « إنّ » المخففة على غير الأفعال الناسخة وبه استدل الكوفيون . والبصريون يرونه شاذاً .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ ، والمفصل ٣٨٣ .

(٨) ينظر : المسائل المشكلة ١٧٦ ، و شرح التسهيل ٤١٦/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٩) ينظر : الكتاب ١٣٩/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٦/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣.

(١٠) القرة : ١٤٣.

(١١) يوسف : ٣.

(١) الأعراف : ١٠٢.

(٢) الشعراء : ١٨٦.

(٣) سقطت من (غ) .

نصبت[1] الأول لخلوه عن مانع ، ومعلق فلابد من نصب الثاني وإنْ دَخله[2] لام الابتداء . وقال تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[3] ، ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[4] .

والكسائي[5] جعل « إنْ » مع اللام في الأسماء المخففة ، وفي الأفعال النافية ، واللام بمعنى « إلاَّ » . وغيره[6] من الكوفيين يقولون : إنها نافية مطلقاً ، واللام بمعنى « إلا » . ومنع البصريون[7] كون اللام بمعنى « إلاَّ ».

ومنع أبو علي[8] [من تقدير][9] ضمير الشأن في المكسورة المخففة المهملة خلافاً لبعضهم [10].

[تخفيف « أنَّ »]

قوله : (**وتُخَفَّفُ المَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ في ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّر ، [وتَدْخُلُ عَلَى الجُمَلِ مُطْلَقاً ، وشَذَّ إعْمَالُها في غَيْرِهِ]** [11]) .

قال تعالى :﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[12] أي : أنه . وقد مر ذلك في ضمير الشأن ، والخلاف فيه[13] .

وحكى[1] بعض أهل اللغة[2] إعمالها في السعة في المضمر نحو: « أظنُّ أنْك قائم » ،

---

(١) في (ش) و (غ) : نصب .
(٢) في (أ) : دخلت .
(٣) القلم : ٥١ .
(٤) الإسراء : ٧٣ .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣٧٣/٤ .
(٦) ينظر : الإنصاف ٦٤٠/٢، و شرح التسهيل ٤١٥/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .
(٧) ينظر : الإنصاف ٦٤٠/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٥/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .
(٨) ينظر : المسائل المشكلة ١٨٣.
(٩) سقطت من (غ) .
(١٠) منهم الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٠٦/١ .
(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٤ .
(١٢) يونس : ١٠ .
(١٣) ينظر : ص ٤٣٨ــ ٤٣٩ .
(١) في (ش) : يحكى .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٧٣/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٤/٤ .

و أحسب أنّه ذاهب » . قال نجم الدين : « و[1]هذه رواية شاذة غير معروفة »[2] .

وأما في الضرورة فجاء في المضمر قال[3]:

فَلَوْ أَنْكِ في يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِيْ فِرَاقَكِ[4] لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

وقال [5]:

بأنْك ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ [وقِدْ ماً[6]تَكُونُ هُنَاكَ الثِّمالا] [7]

قوله : (**وَيَلْزَمُهَا مَعَ الفِعْلِ السِّينُ أو سَوْفَ**) . إلى آخره . قد مر شرحه في نواصب المضارع[8] .

وإن دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله [9]:

// في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ **١٢٦/ ب**

وقد تكون مصدرة بـ« لا » نحو: « علمت أن لا شيء لك » ، أو بأداة شرط[10] نحو : « علمت أنْ من يضربْك أضربْه » ، أو بـ« رُبَّ » نحو : « أنْ رب خصم لي » على مذهب الكوفيين[11] ، أو بـ«كم» نحو :« علمت أنْ كم غلامٍ لي ».

---

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٩. والشاهد فيه أنّ « أنْ » المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير الظاهر إلا في الشعر .

(٤) في (غ) : طلاقك .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لجنوب بنت عجلان في ديوان الهذليين ١٢٣/٣ ، والحماسة الشجرية ٣٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢ ، و الخزانة ١٠/ ٤٠٧ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، و شرح المفصل ٧٥/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٤/٤ . والثِّمال : الذخر .

(٦) في (غ) : وأنك هناك .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٨) ينظر : ص ٦٧٧ .

(٩) سبق تخريجه ٦٧٦.

(١٠) في (غ) : شرطية .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٧٤/٤.

[كأنَّ]

قوله : (و[1] **كَأنَّ لِلتَّشْبِيهِ**) .

قال بعضهم[2] : إنها غير مركبة لعدم الدليل عليه ، ومذهب الخليل[3] أن أصل :« كأنَّ زيداً الأسد » : إنَّ زيداً كالأسد ، فقدمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصده ، فوجب فتح « إنَّ » المكسورة رعاية للفظ الكاف ، ففتحت لفظاً ، وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر حرفاً مصدرياً ، وصار الكاف مع « أنَّ » كلمة واحدة .

قوله : (**وتُخَفَّفُ فَتُلْغَى [عَلَى الأَفْصَحِ]** [4]) .

إذا خففت فالأفصح إلغاؤها ، وقد جاء[5]:

كأنْ وَرِيدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ

وقال[6]:

وصَدرٍ مُشرِق اللونِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وفيه عند الإلغاء ضمير الشأن مقدر ، كما في «أنْ» المخففة . قال نجم الدين :« ويجوز أن يقال : لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي إليه ، لكن لما لزم الفعلية التي تليها من حروف العوض ما لزم « أنْ » المخففة قوي إضمار الشأن بعدها »[7].

وتجيء بعد المهملة اسمية كقوله [8]:

---

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) هو ابن الحاجب . ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ ، والمفصل ٣٨٥ ، و شرح المفصل ٨١/٨ .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، و شرح التصريح١/٣٣٣، و الخزانة ١٠/ ٤٢٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٤/٣ ، والأصول ٢٣٨/١ ، والإنصاف ١٩٨/١ ، والمفصل ٣٨٦ ، و شرح المفصل ٨٣/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٥/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٩/٣.

والرشا : الحبل .والخُلْب : اللِّيف .

والشاهد فيه : « كأن وريديه » حيث أعمل « كأنْ » المخففة ، والأصح إلغاؤها .

(٦) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ ، والإنصاف ١٩٧/١ ، والمفصل ٣٨٦ ، و شرح المفصل ٨٢/٨ ، و شرح التسهيل ٤٢٦/١ ، و شرح الرضي ٣٧٥/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣.

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٧٦/٤ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمجمِّع بن هلال في الحماسة ٢٠٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢٣/٢ ، و الخزانة ١٠/ ٤٢٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٣/١ ، و شرح الرضي ٣٧٦/٤ .

وعبأت له : عبأت الخيل وعبَّأتها : إذا هيأتها للحرب . والألّة : السنان . =

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحاً طويلاً وألَّةً كأنْ قَبَسٌ يعلو بها حين تُشْرَعُ

وفعلية كقوله تعالى : ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1] ، وقول الشاعر [2] [3]:

أَزِفَ[4] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

أي : وكأن قد زالت .

وإن جاء بعدها مفرد كقوله[5]:

تُمشِّي به الدَّرماءُ تَسْحَبُ قُصْبَها كأنْ بطنُ حُبْلَى ذات أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

فالمحذوف غير ضمير الشأن ، أي : كأن بطنها بطن حبلى ، وقوله[6]:

ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمِ كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

برفع « ظبية » يجوز أن تكون « ظبيةٌ تعطو » جملة اسمية ، وأن يكون « تعطو » صفة ظبية[7] واسم « كأن » محذوف ، أي : كأنها ظبية . ويروى « ظبيةً » بالنصب على الإعمال ، ويروى بالجر على أنّ « أنْ » زائدة ، أي : كظبيةٍ [8].

= والشاهد فيه : « كأنْ قبس » حيث جيء بعد المهملة جملة اسمية خبراً لها ، واسمها ضمير الشأن .

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٣) سبق تخريجه ٨٠٤ .

(٤) في (ش) و (غ) : أفد .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩١٢ ، والسان (أون) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٤/١ ، و شرح الرضي ٣٧٧/٤ .

وتمشِّي : مبالغة : تمشي . والقصب : المِعَى . والأَوْن : أحد جانبي الخُرج .

والشاهد فيه على أنَّ « كأنْ » إذا وقع بعدها مفرد فاسمها يكون غير ضمير شأن ، والتقدير : كأن بطنها بطن حبلى . وإنما عدل عن ضمير الشأن ؛ لأن خبره لا يكون إلا جملة .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٥٧ ، و المقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه٤٣٤/١،ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، وكعب بن أرقم في الكتاب ١٣٤/٢ ، و شرح المفصل ٨٣/٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٥/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٧/٤ .

والشاهد فيه : « كأن ظبية » روي برفع « ظبية » ، ونصبها وجرها على ما شرحه .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) سقط الكاف من (غ) .

[لكن]

قوله : (و« **لَكِنَّ** » **لِلاسْتِدرَاكِ**[1]) .

هي عند البصريين مفردة[2]. وقال الكوفيون[3] هي مركبة من « لا » و « إنَّ » المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: « لا كإنَّ » فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف ، وحذفت الهمزة .

قوله : (**تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغَايِرَينِ مَعْنىً**) . أي : في النفي والإثبات ، والمقصود : التغاير المعنوي ، لا اللفظي ؛ لأن اللفظي قد يكون نحو : « جاءني زيد لكنَّ عمراً لم يجيء » ، وقد لا يكون كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[4] إلى قوله : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[5] أي : ولكن الله[6] لم يُركَهُم كثيراً . وتقول :« زيد حاضر ، لكنَّ عمراً مسافر ».

فإذا خففت أُلغيت . ويونس[7] والأخفش[8] أجازا إعمالها مخففة ، ولم يثبت له شاهد .

ويجوز دخول الواو عليها مشددة ، ومخففة . قال نجم الدين :« وجعلها اعتراضية أولى من جعلها عاطفة »[9].

ويجوز في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال[10] :

فلستُ بآتيهِ ولا أسْتَطيعُهُ ولَكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

---

(١) زيادة من (ش) .

(٢) ينظر : اللباب ٢٠٦/١ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣، و النجم الثاقب ١١٣٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ .

(٣) ينظر : اللباب ٢٠٦/١ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣، و النجم الثاقب ١١٣٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ . قال ابن يعيش في شرحه ٧٩/٨ « وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤده دخول اللام في خبره ».

(٤) الأنفال : ٤٣ .

(٥) الأنفال : ٤٣ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٨١/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣.

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣.

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٧٩/٤ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١ ، و الكتاب ٢٧/١ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٥٢/١، و شرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، و الخزانة ١٠/ ٤٤٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٨٤/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢ ، و شرح المفصل ٩/ ١٤٢ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ .
والشاهد فيه : « لكِ » حيث حذف منه النون لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهاً بالتنوين .

قوله : (و « **لَيْتَ** » **لِلتَّمَنِّي**) . قد مر شرحها [1].

[لعل]

قوله : (و « **لَعَلَّ** » **لِلتَّرَجِّيَ ، وشَذَّ الجَرُّ بِهَا**) .

فيها إحدى عشرة لغة[2] أشهرها[3] : « لَعَلَّ » و « عَلَّ » ، وقد جاء :« لَعِلَّ» و «عِلَّ» ، وجاء :« لَعَنَّ » ، و « لَغَنَّ » ، وآخرهما نون ، وجاء «رعنَّ» ، و « رغَنَّ » ، و « لَأَنَّ » ، و «أنَّ» ، و « لَعَاءَ » بالمد قال[4] :

لَعَاءَ اللهِ فَضَّلَهُ عليكم بِشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقد تلحق « لَعَلَّ » تاء التأنيث . وعُقَيل[5] يجرون بـ« لعل » مفتوحة اللام الأخيرة ، ومكسورتها ، وكذا بـ« عل » كذلك[6] قال[7] :

فَقُلتُ ادْعُ أُخْرى وارفَع الصَّوتَ رَفْعَةً[8] لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنك قريبُ

قال نجم الدين :« وهي مشكلة ؛ لأنها جرت ورفعت، وكون حرف عاملاً عمل الحروف، وعمل الأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت »[9]. ولابد للجار من متعلق ، ولا متعلق ههنا ، لا ظاهر ولا مقدر . قال نجم الدين :« إن رُوي بفتح اللام الأخيرة يحتمل// أن يقال : اسم « لعل » **أ/١٢٧**

---

(١) ينظر : ص ٨٥٢، ٨٥٤ .

(٢) قال ابن يعيش : إن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيراً لكثرته في كلامهم . ينظر : شرح المفصل ٨٧/٨ .

(٣) ينظر : المفصل ٣٨٩ ، و شرح المفصل ٨٧/٨ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٧/٣ ، و شرح الرضي ٣٨٠/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨١/٣ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤١٢/٢ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٠/٤ ، وشرح قطر الندى ١٧٢ ، و شرح التصريح ٦٣١/١ ، و الخزانة ١٠/ ٤٤٨ .
والشاهد فيه : « لَعَاءَ » لغة في « لَعَلَّ » .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٨/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٢/٣ ، و شرح الرضي ٣٨٠/٤ .

(٦) أي : مكسورة اللام ومفتوحتها .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الاختيارين ٧٥٧ ، والأصمعيات ٩٦ ، و شرح أبيات سيبويه١٨٤/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٤٠٧ ، و الخزانة ١٠/ ٤٥٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨١/٤ ، وتاج علوم الأدب ٤٦٩/١ ، والفوائد الضيائية ٣٥٤/٢ .
والشاهد فيه « لعل أبي » حيث جر بـ« لعل » على لغة عقيل .

(٨) في (ش) و (غ) : ثانياً .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٨١/٤ .

ضمير شأن[1] مقدر[2] ، و « أبي المغوار » مجرور بلام مقدَّرة ، أي : لعلـــه لأبي المغـــوار منـــك جواب[3] قريب . ويجوز أن يقال : ثاني لامي « لعل » محذوف، واللام المفتوحة جارة للمظهـــر، كما نقل عن الأخفش[4] أنه سمع ذلك عن العرب . ونقل أيضاً فتح اللام الجارة للمظهر عن يونس وأبي عبيدة [5]، والأحمر . وإن رُوي بكسر اللام فضمير الشأن أيضاً مقدر مع حذف ثاني لامـــي « لعل » ، ثم أدغم الأولى في لام الجر »[6].

و[7]قولهم :« ليت شِعْري » : الشِّعْر بمعنى: الفطنة[8] ، مصدر من « شَعُرتُ أشـــعر » أي : فطنت له[9]. قال سيبويه :« أصله :« ليت شِعرتي » حذفوا الهاء في الإضافة »[10] . قال نجم الدين : « ولعله[11] لم يثبت مصدره عنده إلا بالهاء كالنشدة ، و إلا فلا موجب لجعل المصدر من بـــاب الهيئة »[12].

والتزم حذف الخبر فيه مردفاً باستفهام نحو :« ليت شعري أتـــأتيني أم لا » ، والاســـتفهام معمول « شعري » أي : ليت علمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل .

ويجوز الإخبار هنا[13] بنكرة عن نكرة بشرط الإفادة قال[14]:

وإنَّ شفاءً عَبْرةٌ مُهْرَاقةٌ

على ما أنشد سيبويه . ويجوز الإخبار بمعرفة عن نكرة نحو :« إنَّ كريماً أبوك » .

---

(١) في (غ) : الشأن .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) سقطت من (غ) .
(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٥/١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٥/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٢/٣.
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٨١/٤ .
(٧)في (ش) : وأما . وسقطت الواو من (غ) .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) قال في اللسان (شعر) ١٣٢/٧ :« شَعَرَ فلان وشَعُر يَشْعُرُ شَعْراً وشِعْراً وهو الاسم ، وسمي شاعراً لفطنته ».
(١٠) ينظر : الكتاب ٤٤/٤ .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٨٦/٤ .
(١٣) في (غ) : ههنا .
(١٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩ ، و الكتـــاب ١٤٢/٢ ، و شـــرح أبيـــات ســـيبويه٣٨٥/١، و سر الصناعة٢٥٧/١،و شرح شواهد المغني ٧٧٢/٢، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤ ، و الخزانة ١٠/ ٤٩٨ .
وعجزه : فهلْ عند رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعوَّلِ
والشاهد فيه أنه يجوز في باب « إنَّ » الإخبار عن نكرة بنكرة .

[حروف العطف]

قوله : (**الحُرُوفُ العَاطِفَةُ : الوَاوُ ، والفَاءُ ، وثُمَّ ، وحَتَّى ، و أَوْ ، وإمَّا ، وأَمْ ، ولاَ ، وبَلْ ، ولكنْ**) .

قوله : (**فَالأَرْبَعَةُ[1] الأُوَلُ[2] لِلْجَمْعِ**) .

قال نجم الدين : « مراد النحاة بالجمع ههنا : ألا يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء كما كانت « أو » ، و « إمَّا » ، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان ، فقولك : « جاءني زيد وعمرو ، أو : فعمرو ، أو ثم عمرو » أي : حصل الفعل من كليهما ، بخلاف :« جاءني زيدٌ أو عمرو » أي : حصل الفعل من أحدهما دون الآخر »[3].

قوله : (**فَالوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً**) . فإذا قلت :« جاءني زيد وعمرو » ، أي : حصل هذا الفعل من كليهما ، لا من أحدهما فقط . ومعنى « المطلق » : أنَّه يحتمل أنَّه[4] حصل منهما في زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أوَّلاً ، وأن يكون حصل أولاً من عمرو . هذا[5] مذهب جميع البصريين والكوفيين[6]. ونقل بعضهم إفادتها للترتيب عن الفراء[7]، والكسائي[8]، وثعلب[9]، والربعي[10] ، وابن درستويه[11] . وبه قال بعض الفقهاء [1].

---

(١) في (غ) : الأربع .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٨٩/٤ .

(٤) في (ش) و (غ) : (أن يكون) بدل من (أنه) .

(٥) في (غ) : وهذا .

(٦) ينظر : الكتاب ٢١٦/٤ ، والمقتضب ١٠/١ ، والأصول في النحو ٥٥/٢ ، الجمل ١٧ ، والإيضاح العضدي ٢٢١ ، واللمع ٥٢ ، والمفصل ٣٩٠ ، وأسرار العربية ٣٠٢ .

(٧) ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٦ ، و شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والفاخر ٨١٣/٢ ، والمغني ٤٦٤ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢ ، وشرح التصريح ١٥٦/٢ . قال ابن مالك :« ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك فإنه قال في معاني سورة الأعراف : « فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر » . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٨/٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢.

(٩) ينظر : البيان ٢٩٦ ، و شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والمغني ٤٦٤ ، وشرح التصريح ١٥٦/٢، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢.

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والمغني ٤٦٤ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢.

(١) به يقول الشافعي ، ويحتج به في قوله تعالى : ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ [المائدة : ٦] ، ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٦ .

دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو :« المال بين زيد وعمرو » ، و « تقاتل زيد وعمرو » ، وفيما الثاني قبل الأول قال تعالى :﴿ وَٱسۡجُدِی وَٱرۡكَعِی مَعَ [ٱلرَّٰكِعِينَ] [1] ﴾[2] ، وقوله : ﴿ نَمُوتُ وَنَحۡيَا ﴾[3] . ولو كانت للترتيب لتناقض [قوله تعالى] [4] :﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا[وَقُولُواْ حِطَّةٞ] [5] ﴾[6]، وقوله في موضع آخر:﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[7]، والقصة واحدة .

ثم اعلم أن الواو مرة تجمع الاسمين فصاعداً في فعل نحو :« قام زيد وعمرو » أي : حصل القيام منهما . ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم نحو :« قام زيد وقعد » أي : حصل الفعلان من زيد . ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول نحو:« قام زيد وقعد عمرو »، ونحو : « زيد قائم وعمرو قاعد ».

فإذا نفيت ، وقلت :« ما جاءني زيدٌ وعمرو » فهو نفي لمركب[8] ، أعني المجيئين . والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معاً ينتفي أيضاً بانتفاء أحدهما ، فيحتمل أن يكون معناه انتفاء المجيئان ، وأن يكون المعنى انتفاء أحد المجيئين ، فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بـ« لا » زائدة بعد الواو وقلت :« ما جاءني زيد ولا عمرو » . فإذا كررت العامل ، وقلت : « ما جاءني زيد ، وما جاءني عمرو » فهو عند سيبويه[9] نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر، وعند المازني[10] هو نفي لمطلق المجيئين معاً . قال نجم الدين : « وهذا أقرب ، وتكون فائدة تكرير الفعل[11] كفائدة تكرير « لا » بعد الواو ، بل تكرير العامل في ذلك الغرض أصرح »[1].

---

(١) زيادة من (غ) .
(٢) آل عمران : ٤٣ .
(٣) الجاثية : ٢٤ .
(٤)كررها في (غ) .
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(٦) البقرة : ٥٨.
(٧) الأعراف : ١٦١ .
(٨) في (غ) : المركب .
(٩) ينظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، و شرح الرضي ٣٩١/٤ .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٩١/٤ .
(١١) في (ش) و (غ) : (العامل) بدل (الفعل) .
(١) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٤ .

قوله : (**والفَاءُ لِلتَّرتِيبِ**) .

اعلم أن الفاء تفيد الترتيب ، فمعنى قولك « قام زيد فعمرو » : حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ، ومعنى : « ضربت زيداً فعمراً » أي : وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد . وإذا دخلت على الصفات فالترتيب في مصادرها نحو :« جاءني زيد الآكل فالنائم » ، أي[1]: الذي يأكل فينام كقوله [2]:

// يَالَهْفَ زَيَّابَةَ للحَارِث الـصَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ **١٢٧/ ب**

أي[3] : الذي يصبح فيغنم فيئوب .

وإن لم يكن الموصوف واحداً فالترتيب في تعلُّق مدلول العامل كما قيل :« يُقدَّم الأقـرأ، فالأفقه ، فالأقدم هجرة ، فالأسن ، فالأفصح[4] ».

وفائدتها في قولك : « قام زيد فقعد عمرو » كون مضمون الجملة الـتي بعـدها عقيـب مضمون الجملة[5] التي قبلها بلا فصل . وقد تفيد في الجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتبـاً في الذكر علـى مـا قبلـها كقولـه تعـالى :﴿ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ [6]، وقوله تعالى[7]:﴿وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾ [8]، فإن ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره . ومن هذا عطف تفصيل المجمل[9] على المجمل كقوله تعالى :﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[10]، وتقول : « أجبته

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من السريع ، وهو لابن زيابة في شرح شواهد المغـني ٤٦٥، و الخزانـة ١٠٥/٥ . وبـلا نسـبة في شـرح الرضي ٣٩٢/٤.

والشاهد فيه تعاطف النعوت بالفاء .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : فالأصبح .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) الزمر : ٧٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الزمر : ٧٤ .

(٩) في (أ) و (غ) : الجمل عليها .

(١٠) هود : ٤٥ .

فقلت لبيك » ؛ لأن التفصيل بعد الإجمـــال ، ومنـــه : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا ﴾[1] .

وقد تجيء الفاء العاطفة بمعنى « إلى » على ما حكى الزجاجي عن العرب[2] :« مُطِرْنَا ما[3] بين زُبَالَة[4] فالثَّعْلَبِيَّة[5] » أي : إلى الثعلبية ، وقد تحذف « بين » يقال : « مُطِرْنَا ما زُبالة فالثعلبية » ولا يجوز حذف « ما » ؛ لأنه موصول ، فلا[6] يقال :« مُطِرْنَا زُبالة[7] فالثعلبية » ، وحُكي إجازته عن هشام[8] ، قال [9]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيبٍ وَمنْزِلِ بسقـــط اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
فتُوضِحَ فالمِقْراة لم يَعْـــفُ رَسْمُـــها لِمَا نسجته من جَنُـــــوبٍ وشَمْأَلِ

أي : منازل ما بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة . قال نابغة بني جعدة [10]:

أيا دَارَ سَلْمَى بالخَرُوريَّة اسْلَمِي إلى جَانبِ الصَّمَّانِ فالمتثلَّمِ
أَقَامَتْ بِهِ البَرَدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّـــرتْ مَنَازِلَهَا بَينَ الدَّخُولِ فَجُرْثُمِ
ومسكنُها بين العروب إلى اللِّوى إلى شُعُبٍ تَرْعَى بهنَّ ففيهمِ

---

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٨، وشرح الرضي ٣٩٣/٤، والنجم الثاقب ١١٤٩/٢ ، و الخزانة ١١/ ١٦.

(٣) في (غ) : من .

(٤) « زبالة » بضم أوله ، منزل معروف بطريق مكة من الكوفة ، وهي قرية عامرة بها أسواق بين واقصة والثعلبية . ينظر : معجم البلدان ١٢٩/٣.

(٥) « الثعلبية » منسوب بفتح أوله ، من منازل طريق مكة من الكوفة بعد الشقوق وقبل الخزيمية ، وهي ثلثا الطريق ، وأسفل منها ماء يقال له : الضويجعة . ينظر : معجم البلدان ٦٨/٢ .

(٦) في (غ) : ولا .

(٧) في (غ) : ما زبالة .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٩٣/٤ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٠ ، وشرح المعلقـــات الســـبع للزوزني ١٢٧ ، و الخزانة ١١/ ٦ .
والشاهد فيه أن «الفاء» الداخلة على الأماكن بمعنى «إلى» أي : منازل ما بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة .

(١٠) الأبيات مـــن الطويـــل ، وهـــي للنابغـــة الجعـــدي في ديوانـــه ١٣٧ ـــ ١٣٩ ، والأغـــاني ٤٢٨/٤ ، وأمـــالي ابن الشجري١/ ١١٧ و شرح الرضي ٣٩٤/٤ ، و الخزانة ١١/ ٢٥ .
والشاهد فيه أنه يستعمل في تحديد الأماكن « إلى » محذوفاً منها العاطف ، كما في البيت الأخير ، فـــإن واو العطـــف محذوفة من « إلى » الثانية على خلاف القياس .

ويجوز أن يكون التقدير: قفا نبك بين منازل الدخول ، فمنازل حومل ، فمنازل توضح ، فمنازل المقراة . وأما قوله[1]:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ

فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذكر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة الأعم، وبعده الأخص ، فالعلياء أعم من السند ، كما تقول : « دار بصنعاء فالسرار » ، و « ببغداد فالكرخ » .

وإذا نفيت فقلت :« ما جاءني زيد فعمرو » فأنت نافٍ لتعقيب[2] مجيء عمرو لمجيء زيد ، فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة ، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد .

واعلم أنه قيل : إن الفاء تنقسم إلى عاطفة ، وتدخل فيها الفجائية ، وإلى سببية ، وإلى استئنافية ، وإلى زائدة .

وللسببية أقسام : الداخلة على الجزاء ، والتي تكون الجملة فيها[3] بمعنى الشرطية نحو: « جاء الشتاء فتأهب » . والتي بمعنى لام السببية وهي إذا كان ما بعدها سبباً لما قبلها نحو: ﴿فَٱخۡرُجۡ[4] مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾[5] . والعاطفة في بعض مواقعها نحو : « زيد يقوم فيغضب عمرو » فهذه سببية عاطفة جملة على جملة . والناصبة بتقدير « أنْ » .

ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةٌ﴾[6]، وذلك أن اخضرار الأرض يبتدأ بعد نزول[7] المطر ، لكن يتم في مدة ومهلة ، فالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ، ولو قيل :« ثم تصبح مخضرة » نظراً إلى تمام الاخضرار جاز قال تعالى :﴿جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ١٣ ثُمَّ خَلَقۡنَا

---

(١) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني ديوانه صنعه الأعلم ١٤، و الكتاب ٣٢١/٢، و شرح أبيات سيبويه٥٤/٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٩٢ ، و الخزانة ١١/ ٣٢ .
وعجزه : أقوتْ وطال عليها سالفُ الأمدِ .
والشاهد فيه « بالعلياء فالسند » فالفاء لإفادة الترتيب في الذكر .

(٢) في (غ) : لتعقب .

(٣) في (ش) : قبلها .

(٤) في (أ) ، و (ش) ، و (غ) : اخرج .

(٥) الحجر : ٣٤ ، وص :٧٧ .

(٦) الحج : ٦٣.

(٧) في (غ) : إنزال .

ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾[1] نظراً إلى تمام صيرورتها علقة ، ثم قال : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾[2] نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال : ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾[3] إمَّا نظراً إلى تمام الطور الأخير ،// وإما استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة[4] . ١/١٢٨

قوله : (و « **ثُمَّ** » **مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ**) . أي : مثل الفاء في الترتيب إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي ، [ومن ثم][5] قال سيبويه في :« مررت بزيد ثم عمرو » : « إنَّ المرور مروران »[6].

ولا تكون إلا عاطفة ، وقد تكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها ، وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾[7] كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[8] فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب ، فهذا المعنى[9] فرع التراخي ومجازه ، وكذا في[10] قوله تعالى :﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[11]، ثم قال :﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[12] فإن الإيمان بعيد المترلة من فك الرقبة والإطعام ، بل لا نسبة بينه وبينهما ، وقوله تعالى : ﴿ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ﴾[13] فإن بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية إلى الله تعالى ، وبين طلب المغفرة بوناً بعيداً[14] .

---

(١) المؤمنون : ١٣ ــ ١٤ .
(٢) المؤمنون : ١٤ .
(٣) المؤمنون : ١٤ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٩٦ــ ٣٩٧ .
(٥) سقط من (غ) .
(٦) ينظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، و شرح الرضي ٣٩٧/٤ .
(٧) المؤمنون : ١٤ .
(٨) الأنعام : ١ .
(٩) في (ش) و (غ) : معنى .
(١٠) زيادة من (ش) .
(١١) البلد : ١١ .
(١٢) البلد : ١٧ .
(١٣) هود : ٣ .
(١٤) ينظر : شرح الرضي ٣٩٧/٤ .

وقد تجيء « ثُمَّ » لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء ، وذكر ما هو الأولى ، ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ، ولا أنَّ الثاني بعد الأول في الزمان ، بل ربما يكون قبله كما قال[1]:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح ، فابتدأ بسيادته ، ثم سيادة أبيه ، ثم سيادة جده؛ لأن سيادة نفسه به أخص ، ثم سيادة الأب ، ثم سيادة الجد ، مع أن سيادة أبيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه .

وقد تكون « ثُمَّ » والفاء لمجرد التدرج والارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول نحو : « بالله فالله »[2]، « والله[3] ثم والله » ، وقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[4]، وقوله [تعالى : ﴿ كَلَّا][5] سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾[6] . وهي للترتيب في قوله تعالى:﴿فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ ﴾[7] أي : ثم يجازيهم ؛ لأنه كان شهيداً ، فأقام العلة مقام المعلول . وأما قوله تعالى :﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴾[8] أي : بقي على الهدى ، فاستعمل « ثُمَّ » إمَّا نظراً إلى تمام[9] البقاء، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ؛ لأن البقاء عليها أفضل .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١ ، و شرح أبيات المغني ٣٩/٣ ، و الخزانة ١١/ ٣٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٩٨/٤.

والشاهد فيه : « ثم » حيث جيء بها لمجرد الترتيب في الذكر لا في الزمان.

(٢) في (غ) : « والله والله » ، « والله ثم والله » .

(٣) في (ش) : فو الله .

(٤) الانفطار : ١٧ ، ١٨ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) التكاثر : ٣ ، ٤ .

(٧) يونس : ٤٦ .

(٨) طه : ٨٢ .

(٩) في (غ) : اتمام .

[دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف قال تعالى :﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ﴾[1] فقوله : ﴿ أَوَكُلَّمَا ﴾ عطف على ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَآ ﴾ ، والهمزة[2] لإنكار النبذ .

وقد تكون للتوبيخ ، أو[3] التقرير نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ [4] أُوتِىَ مِثْلَ مَآ [5] أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ [6]﴾[7] هذا عطف على ﴿ قَالُوا۟ [8]لَوْلَآ أُوتِىَ ﴾ .

وتدخل على فاء العطف للإنكار قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾[9] ، وكذا قوله تعالى[10] :﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾[11] أي : ينظر إليك غير مبصر .

والهمزة للتوبيخ أو التقرير [إذا دخلت على النفي] [12]. وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى [13]:﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾[14].

وتدخل همزة الإنكار على « ثم » قال تعالى : ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[15] .

---

(١) البقرة : ٩٩ ــ ١٠٠ .
(٢) في (ش) : فالهمزة .
(٣) في (أ) : و .
(٤) في (غ) : لو .
(٥) سقطت من (ع) .
(٦) في (غ) : يكفر .
(٧) القصص : ٤٨ .
(٨) سقطت من (غ) .
(٩) يونس : ٤٢ .
(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .
(١١) يونس : ٤٣ .
(١٢) زيادة من (ش) .
(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٤) القصص : ٧١ .
(١٥) يونس : ٥٠ ــ ٥١ .

قال نجم الدين : « وهذه الحروف ليست عاطفة على معطوف مقدر كما يدعيه جـــار الله في الكشاف »[1].

قوله : (و « **حَتَّى** » **مِثْلُهَا** ، [**ومَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوعِهِ لِيُفِيدَ قُوَّةً أو ضَعْفاً**] [2]) .

يعني: مثل « ثم » في الترتيب والمهلة . قال الجزولي :« المهلة فيها أقل من « ثم » »[3].

قال نجم الدين : « والذي أرى أن « حتى » لا مهلة فيها ، بل تفيد أنَّ المعطوف هو الجزء الفائق قوة أو ضعفاً على سائر أجزاء المعطوف عليه ، وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطـــوف والمعطوف عليه بما بعد « حتى » أسبق من تعلقه بالأجزاء الأُخر ، تقول : « تَوَفَّى الله كلَّ أبٍ له[4] حتى آدم » ، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأُخر ، نحو: « مات الناس حتى الأنبياء »، فلا يعتبر فيها // الترتيب الخارجي كما لا تعتبر المهلة ، بل المعتبر ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً مـــن **١٢٨/ ب** الأضعف إلى الأقوى نحو :« مات الناس حتى الأنبياء » ، أو من الأقوى إلى الأضعف نحو :« قـــدم الحاج حتى المشاة »[5].

قوله : (و « **أَوْ** » ، و « **إمَّا** » ، و « **أَمْ** » [**لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُبْهَماً**] [6]) .

اعلم أن هذه الأحرف لأحد الأمرين ، أو أحد[7] الأمور . و « أو » ، و « إمَّا » في المعنى سواء إلا إنَّ « أو » تجيء بمعنى « إلى » ، وتجيء للإضراب بمعنى « بل » ، فلا يكون بعدها إذن إلا الجمل ، ويكون حرف استئناف . وحينَ تكون حرف عطف تعطف المفرد على المفـــرد نحـــو : « جاءني زيد أو عمرو » . وقد تعطف الجملة على الجملة نحو :« ما أبالي : أقمت أو قعـــدت » ، وتقول في الاستئناف :« أنا أخرج » ، ثم تبدو لك[8] الإقامة فتقول : « أو أقيم » ، أي : « بل أقيم على كل حال » ، وإن جُعلت في هذا عاطفة كان متردداً بين الخروج والإقامة ، وأمَّا في قوله[1]:

---

(١) شرح الرضي ٤/٤٠٠ .
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٥ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٣ .
(٤) في (ش) و (غ) : لي .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٣ .
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٥ .
(٧) سقطت من (أ) .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦٤ ، والمحتسب ١/٩٩ ، والأزهية ١٢١ ، والخصائص ٢/٤٥٨ ، واللسان (أو) ، و الخزانة ١١/ ٦٩ ، وبلا نسبة في في الإنصاف ١/٤٧٨ ، و شرح الرضي ٤/٤٠٤ .
والشاهد فيه : « أو أنت في العين أملح » « أو » بمعنى « بل » تفيد الإضراب .

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمس في رَوْنَق الضُّحَى وصُورتِها أو أنتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

فلا يحتمل العطف[1] ، وكذا في قوله تعالى[2]:﴿ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[3] أي : بل يزيدون ، ومثل قوله تعالى :﴿ كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[4].

قالوا : إنَّ[5] لـ« أو » إذا كان في الخبر ثلاثة معان : الشك ، والإبهام ، والتفصيل . وإذا كان في الأمر فله معنيان : التخيير ، والإباحة .

فالشك : إذا أخبرت عن أحد الشيئين ، ولا تعرفه بعينه . والإبهام إذا عرفته بعينه ، وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب ، قال لبيد[6]:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهما وهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيْعَةَ أو مُضَرْ

قال تعالى :﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾[7].

والتفصيل إذا لم تشك ، و لم تقصد الإبهام على السامع ، تقول :« هذا إمَّا أن يكون جوهراً أو عرضاً » إذا قصدت الاستدلال على أنه أحدهما بعينه ، أو أنه ليس أحدهما .

وأمَّا في الأمر فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف فهي[8] الإباحة، نحو: « تَعلَّم إمَّا الفقه أو النحو » ، و « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، و إلاَّ فهي للتخيير ، نحو : « اضرب زيداً أو عمراً » ، ففي الإباحة يجوز الاقتصار على أحد الفعلين ، ويجوز الجمع . وفي التخيير يجب الاقتصار على أحد الفعلين ، ولا يجوز الجمع .

قال نجم الدين : « « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء . وأمَّا جواز الجمع في الإباحة ، وعدم جوازه في التخيير فمدلول غيرها ، وكذا الشك ، والإبهام ، والتفصيل ، والتخيير . والإباحة

---

(١) إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله :« مثل قرن الشمس » كما هو حق المعطوف .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) النحل : ٧٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢١٣ ، والأغاني ٣٠٥/١٥ ، و شرح الرضي ٤٠٦/٤ ، و شرح شواهد المغني ٩٠٢/٢ ، و الخزانة ١١/ ٧٢ .
والشاهد فيه أن « أو » فيه للإبهام على السامع .

(٧) يونس : ٢٤ .

(٨) في (غ) : فهو .

ليست مما يستفاد منها[1] ، ومن « إمَّا » ، بل من أشياء أخر . فالشك من قبل جهل المتكلم ، والإبهام والتفصيل من جهة قصده إليهما ، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة ، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك [2] »[3] .

وأمَّا في سائر أقسام الطلب فلا يعرض شيء[4] من المعاني المذكورة في الاستفهام [نحو : « أزيدٌ عندك أم عمرو؟ »][5]، وأما التمني[6] فالظاهر جواز الجمع . وأما التحضيض فكالأمر .

وإذا نفيت الخبر فإن أردت نفي رؤية زيد وعمرو معاً قلت : « ما رأيت واحداً منهما » ، أو « ما رأيت أحدهما » ، أو « ما رأيت زيداً ولا عمراً » ، وإن أردت نفي رؤية أحدهما فإن قصدت[7] تعيين ذلك للمخاطب سميته ، نحو :« ما رأيت زيداً » ، وإن لم يتعيَّن عندك ، أو قصدت الإبهام قلت : « ما رأيت زيداً أو عمراً » ، فيكون المعنى: « ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر » ، وهكذا النهي . ويكون الفرق بين الأمر والنهي ، وبين النفي والإثبات في الخبر إذا كثر المعدود نحو : « اضربْ زيداً أو عمراً أو خالداً » [فالمعنى : اضرب أحدهم دون الباقين . وفي النهي : « لا تضرب زيداً أو عمراً أو خالداً » ، فالمعنى :لا تضرب أحدهم ، واضرب الباقين . وفي الخبر : « رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً » ، و « ما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً »] [8].

وهذا القياس مقتضى الوضع ، ثم بعد ذلك جرت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ « الأحد » ، وما بمعناه في الإثبات ، فمعناه : الواحد فقط [أو رجلاً منهما][9]. وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب ، ويجوز أن يُراد الواحد فقط ، تقول في الموجب :« رأيت واحداً منهما » ، أو « رجلاً منهما » ، أو « زيداً ، أو عمراً » كل واحد من هذه[1] الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً فقط . وفي غير الموجب : « ما رأيت واحداً منهما » ، أو « رجلاً منهما » ،

---

(١) أي من « أو » .
(٢) في (غ) : (بذلك) بدل (به ذلك) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٠٧/٤ .
(٤) في (غ) : لشيء .
(٥) زيادة من (ش) .
(٦) في (أ) : (النهي) بدل (التمني) .
(٧) في (ش) : أردت .
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .
(١) سقطت من (ش) و (غ) .

أو « زيداً، أو عمراً » // فإن الألفاظ الثلاثة وإن احتملت أن تريد بها الواحد فقط ، لكن الأظهر ١/١٢٩
والأغلب في الاستعمال أن المراد : ما لقيت واحداً منهما[١]، فكيف بما فوق الواحد ؟ ؛ لأن الأصل عدم الرؤية فإذا قلت :« لقيت واحداً » فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله ، أي : عدم الرؤية ، فيبقى الآخر غير مرئي على الأصل ، وإذا قلت :« ما لقيت واحداً » احتمل أن يكون المعنى : ما لقيت[٢] واحداً ؛ فكيف بما زاد ؟ وأن يكون : ما لقيت واحداً ولقيت الآخر ، لكن للمعنى الأول ترجيح ؛ لأن الأصل عدم الرؤية ، ولم تصرح في :« ما لقيت واحداً منهما » برؤية الآخر ، فالأولى بقاؤه على أصله من عدم الرؤية له ، فيكون المعنى : ما رأيت واحداً فما زاد ، فيكون نفياً لمطلق الرؤية ، فظهر لك علة قولهم : إن النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب ، فإن قصدت التنصيص على العموم زدت « مِنْ » الاستغراقية نحو : « ما رأيت[٣] من واحد »[٤] .

واعلم أنَّ « إمَّا » بمعنى « أو » في أحد الشيئين أو الأشياء ، وفي عروض معنى الشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل له في الخبر ، ومعنى التخيير والإباحة في الأمر ، وفي جميع الأحكام المذكورة إلا أنّ « أو » تستعمل بمعنى « إلى » ، و « إلا » دون « إمّا » ، والمعطوف عليه بـ« إمَّا » لا بد أن يكون مُصدَّراً بـ« إمَّا » أخرى ، فمبنى الكلام مع « إمَّا » على أحد الشيئين ، أو الأشياء قولاً واحداً ، وأمَّا مع « أو » فإن تقدمت « إمَّا » على المعطوف عليه[٥]، فالكلام مبني على ذلك ، وإن لم تتقدم فيجوز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه ، تقول :« قام زيد» قاطعاً بذلك ، ثم يعرض لك الشك ، أو تقصد الإبهام ، فتقول :« أو عمرو » ، ويجوز أن تكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر . وإن لم تأت بحرف دال عليه ، وقد جاءت « إمَّا » غير مسبوقة بـ« إمَّا » أخرى لكنها تُقَدَّر قال [١] :

تُلِمُّ بِدَارٍ قد تقادَمَ عَهْدُها وإمَّا بأمواتٍ أَلَمَّ خيالُها

---

(١) زيادة من (ش) .
(٢) سقطت من (غ) : ما لقيت .
(٣) في (غ) : ما لقيت .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٨ــ ٤٠٩ .
(٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٦١٨ ، والمنصف ٣/١١٥ ، و شرح المفصل ٨/١٠٢ ، و الخزانة ١١/ ٨٠ وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٩٩٣ ، و شرح الرضي ٤/٤١٠ ، و شرح التسهيل ٣/٢٢٤ ، والهمع ٣/١٧٨ .
والشاهد فيه أن « إمَّا » قد تجيء بالشعر غير مسبوقة بمثلها ، فتقدر كما هنا ، والتقدير : تلمُّ إما بدار ، وإما بأموات .

أي : إمَّا بدار ، وإمّا بأموات . وقد تحذف الثانية قال [1]:

فإمَّا أنْ تكونَ أخـــي بحـــقٍّ فأعْرِفَ مِنْكَ غثِّي مِنْ سَمِيني

و إلاَّ فاطَّرِحْنِـــي واتَّخـــذْني عَـــــدُوّاً أتَّقيـــك وتتَّقيـــني

ويلزم « إمَّا » الثانية الواو ، وربما تزاد بلا واو قال [2]:

ياليتَـــما أُمَّنَا شَالتْ نَعامتُها إمَّا إلى جَنَّـــةٍ إمَّا إلى نَـــارِ

وهي عند سيبويه[3] مركبة من « إنْ » ، و « ما » بدليل حذف « ما » للضرورة قال[4]:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وقال غيره: هو مفرد غير مركب[1] .

ومنع أبو علي[2]، وعبد القاهر[3] من كون « إمَّا » عاطفة ؛ لأن دخول الأولى على غـــير معطوف على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا يصلحان للعطف . وقـــال الأندلســـي :

---

(١) البيتان من الوافر ، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ٢١١ ، ٢١٢ ، والمفضليات ٢٩٢ ، والأزهيـــة ١٤١ ، والشـــعر والشعراء ٣١٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٤/٣ ، و شرح الرضي ٤١١/٤ ، والهمع ١٧٩/٣ .

والشاهد فيه أنه قد تخلف « إمّا » الثانية « إلا » ، وهي « إنْ » الشرطية المدغمة بـــ« لا » النافية ، أي : وإلا تكن أخي بحق فاطرحني .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأحوص الأنصاري في ملحق ديوانه ٢٢١ ، واللسان (أما) ، ولسعد بن قرط في الحماســـة ٦٣٢ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٧٥/٤ ، والمحتسب ٢٨٤/١ ، ٣١٤/٢ ، و الخزانة ١١/ ٩١ ، و شرح شـــواهد المغني ١٨٦/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٦ ، و شـــرح التســـهيل ٢٢٣/٣ ، و شـــرح الرضـــي ٤١١/٤ ، والهمع ١٧٨/٣ .

والشاهد فيه : « إما إلى نار » حيث وردت « إما » بلا واو .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٣١/٣ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو للنمر بن تولب العكلي في ديوانه ٣٨١ ، و الكتاب ٢٦٧/١ ، والأزهيـــة ٥٦ ، و شـــرح شواهد المغني ١٨٠/١ ، و الخزانة ١١/ ٩٨ ، وبلا نسبة في الكتـــاب ١٤١/٣ ، والخصـــائص ٤٤١/٢ ، و شـــرح المفصل ١٠٢/٨ ، و شرح الرضي ٤١٢/٤ .

يذكر وعلاً نعته بأنه لا ينجو من الحتف . والرواعد : جمع راعدة ، وهي السحابة ذات الرعد . والصيِّف : المطر الذي يجيء في الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يعدم ماء الخريف ، فهو في ري دائم.

والشاهد فيه أن الأصل فيه : سقته الرواعد إمَّا من صيّف و إمَّا من خريف . فحذف لضرورة الشعر « إما » الأولى ، و « ما » من « إما » الثانية . وكان أصل « إمّا » : إنْ ما ، فلما حذفت « ما » رجعت النون ـــ المنقلبة ميماً للإدغام ـــ إلى أصلها .

(١) وهو اختيار العكبري في اللباب ٤٢٦/١ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٩٣/٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٢٢٤ .

(٣) ينظر : المقتصد ٩٤٤/٢ ، و شرح الرضي ٤١٣/٤ .

« مجموعهما حرف عطف والواو جامعة بينهما حتى يصيرا[1] حرفاً واحداً ، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى »[2] . وقوى نجم الدين[3] كون الواو هي العاطفة ، و « إمَّا » لأحد الشيئين غير عاطفة .

قوله : (و « أَمْ » **الْمُتَّصِلَةُ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ [يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوَيَيْنِ ، والآخَرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهُمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ]** [4]) إلى آخره .

اعلم أنَّ « أَمْ » على ضربين : متصلة ، ومنفصلة . فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء :

أحدها : تقدم الهمزة ، إمَّا للاستفهام ، نحو :« أزيد عندك أم عمرو؟ » ، أوللتسوية نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[5] ، وقد تُقدَّر الهمزة في الشعر قال[6] :

لَعَمْرِيَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

وقال [7]:

لَعَمْرِيَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنتُ دَارِياً[8] شُعيثُ بنُ سهم أم شُعيثُ بنِ منْقَرِ

وقال[1]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيَالا

وليس بكثير . وشذ في// المتصلة :« هل زيد عندك أم عمرو » . **١٢٩/ ب**

---

(١) في (غ) : يصير .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤١٣/٤ .

(٣) ينظر : السابق ٤١٣/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٦ .

(٥) المنافقون : ٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦، والكتاب ١٧٥/٣، وشرح المفصل ١٥٤/٨، وبلا نسبة في المحتسب ٥٠/١، وشرح الرضي ٤١٤/٤ .

والشاهد فيه « بسبع ... أم بثمان » حيث حذفت همزة التسوية وقدرت قبل « أم » والتقدير : أبسبع .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧ ، و الكتاب ١٧٥/٣ ، و شرح أبيات المغني ٢٠٨/١ ، و شرح شواهد المغني ١٣٨/١ .

و « سهم » حي من قيس . ومنقر : هو منقر بن عبيد بطن من تميم .

(٨) سقطت من (غ) .

(١) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ١٠٥ ، و الكتاب ١٧٤/٣ ، و شرح أبيات سيبويه٦٣/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، و شرح شواهد المغني ١٤٣/١ ، و الخزانة ١١/ ١٣٧ .

وأما المنقطعة فقد لا يتقدمها[1]، وقد يتقدمها الاستفهام[2] بالهمزة ، أو بـــ« هل » .

الثاني : أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما ، أو أحدها[3] عنـــد المـــتكلم ؛ لطلب التعيين ، فجوابه بالتعيين . وأمَّا في المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم ، بل ما قبلها وما بعدها على كلامين ؛ لأنه إضراب عن الكلام الأول ، وشروع في استفهام مستأنف ، فهـــي بمعنى « بل » التي تدل على أنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم[4]:« إنها لإبلٌ ، أم شاءٌ » ، أو بمعنى : « بل » التي للانتقال من كلام إلى كلام آخر ، لا لتدارك الغلط ، كقولـــه تعـــالى :﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[5].

وقد تجيء بمعنى « بل » وحده كقوله تعـــالى :﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾[6].

وجواب المنقطعة بـــ« لا » ، أو « نعم » .

الثالث : أنْ يليها المفرد ، والجمل ، بخلاف المنقطعة ، فإنها[7] لا يليها إلا جملة[8] ظاهرة الجزءين نحو : « أزيد عندك أم عندك[9] عمرو؟ » ، أو مقدر أحدهما نحو : « إنها لإبلٌ ، أمْ شاءٌ »، أي : أم هي شاءٌ ؟ . قال جار الله : « لا يجوز حذف أحد جزئـــي الجملـــة بعـــد المنقطعـــة في الاستفهام؛ لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر ؛ إذ لا لبس »[10]. قال نجم الـــدين : « إن كـــان الاستفهام بغير الهمزة لا يلتبس بالمتصلة »[11].

واعلم أنه إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة مثله نحو :« أزيد عندك أم عمرو ؟» ، و « أفي السوق زيد أم في الدار؟ » .

---

(١) في (غ) : لا يتقدمها الاستفهام .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : أحدها أو أحدهما .
(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٢٦ ، والمفصل ٣٩١ ، واللمع ٥٣ ، والبيان في شرح اللمع ٣١٠ ، وتوجيه اللمع ٢٩٠ .
(٥) يونس : ٣٨ .
(٦) الزخرف : ٥٢ .
(٧) في (ش) و (غ) : فإنه .
(٨) في (ش) : الجمل وفي (غ) : الجملة .
(٩) سقطت من (غ) . وفي (ش) : أم عمروٌ عندك .
(١٠) شرح الرضي ٤١٧/٤ .
(١١) ينظر : شرح الرضي٣٧٤/٢، ط .دار الكتب . وهذا النص غير موجود ط المكتبة التوفيقية تحقيق د/أحمد السيد أحمد.

قال نجم الدين : « وتجوز المخالفة بين ما ولياهما ، نحو :« أعندك زيدٌ أم عمرو؟ » ، و« أزيد عندك أم في الدار؟ » ، و « ألقيت زيداً أم عمراً ؟ » جوازاً حسناً كما قال سيبويه[1]، لكن المعادلة أحسن .

وإنْ وليت « أمْ » والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزءين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو :« أقمت أم قعدت ؟ » فهي متصلة . ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين أنْ تكون منقطعة نحو :« أقام زيد أم تكلم ؟ » . وإن كانتا مشتركتين في الفعل نحو :« أقام زيد أم قام عمرو؟ » ، أو اسميتين مشتركتين في جزء[2] نحو :« أزيد قائم أم هو قاعد ؟ » ، و « أزيد أخي أم عمرو هو؟ » فالأولى أنَّ « أَمْ » في الصور الثلاث منقطعة ؛ لأنك كنت قادراً فيها على المجيء بالمفرد منها لو قصدت الاتصال ، فعدولك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين[3] من دليل الانفصال . وأمَّا المشتركتين في الفاعل فلا تَقْدِرُ على المفردين منهما بمعناهما [4].

وإن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو : « أزيد قائم أم عمرو قاعد ؟ » ، و« أقام زيد أم قعد عمرو ؟ » ، و « أضرب زيد عمراً أم قتله خالد ؟ » فالمتأخرون[5] على أنها منفصلة ، والمصنف[6] ، والأندلسي[7] جوَّزا الأمرين ، فإن كانت متصلة فالمعنى : أي هذين الأمرين كان . قال نجم الدين : « وليس ما ذهبا إليه ببعيد » ، قال :« بلى لو وقع الاختلاف بين الجملتين بكون أحدهما اسمية والأخرى فعلية نحو:« أقام زيد أم عمرو قاعد» ، أو بتقدم خبر أحد[8] الاسمين نحو : « أقائم زيد أم عمرو قاعد » ، وكذا في المشتركتين في جزء نحو :« أزيد عندك أم عندك عمرو » فهي منفصلة بلا خلاف »[9]. وهي في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ

---

(١) ينظر : الكتاب٣/١٧٠، وشرح الرضي ٢/٣٧٤ .

(٢) في (ش) : جزئه .

(٣) في (ش) و (غ) : المفرد .

(٤) أي : إنك في الجملتين الفعليتين المشتركتين في الفاعل لا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما ؛ لأن كل فعل لا بد له من فاعل .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٨ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

(٨) في (ش) و (غ) : إحدى الاسميتين .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ﴾ [1] متصلة مع اختلافهما ؛ لأمنهم الالتباس بالمنقطعة ، فهي متصلة لفظاً وتقديراً قولاً واحداً . وإن لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً إلا في الشاذ القليل نحو :« هل زيد قائم أم عمرو » كما مر .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ** :« **أَرَأَيتَ زَيداً أَمْ عَمْراً** ») .

أي : لأنه لم يلِهما المستويان[2] . [وقد تقدم] [3] أن سيبويه قال : « إن مثل هذا جائز حسن » إلا أن نحو : « أزيداً رأيت أم عمراً ؟ » أحسن ، وأولى .

قوله (**و « لاَ » ، و « بَلْ » ، و« لَكِنْ » لأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً ، و « لَكِنْ » لاَزِمَةٌ لِلنَّفِي**) .

اعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع ، فلا يجيء إلا بعد خبر موجب ، أو أمر . ولا يجيء بعد الاستفهام ، والتمني ، والعرض، والتحضيض، ونحو ذلك ، ولا بعد النهي ، بل بعد الخبر المحض المثبت، والأمر ، نحو:« ضربت زيداً لا عمراً » ، و « اضرب زيداً لا عمراً » .

ولا تعطف بها الاسمية ، والماضي[4] على// الماضي ، فلا يقال :« قام زيد لا قعد » ؛ لأنها ١/١٣٠
موضوعة لعطف المفردات . وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل نحو: « أقوم ، لا أقعد» ، والمجوِّز : مضارعته الاسم ، فكأنك قلت : « أنا قائم لا قاعد » .

ولا يجوز تكررها إلا بإدخال الواو نحو :« قام زيد لا عمرو ولا بكر ».

ومنع الزجاجي[5] من مجيء « لا » العاطفة بعد الفعل الماضي[6] ، ورُدَّ بقوله [7]:

---

(١) الأعراف : ١٩٣ .

(٢) فإن المستويين فيه « زيد » و« عمرو » وأحدهما وإن ولي « أم » ، ولكن الآخر لم يل الهمزة .
ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٣٥٩.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : ولا الماضي .

(٥) في (ش) و (غ) : الزجاج ، وهو صحيح .

(٦) ينظر : حروف المعاني للزجاجي ٣١ ، و شرح الجمل لابن خروف ١/٣٢٥، و شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠١ ، والارتشاف ٤/١٩٩٧ ، و شرح الرضي ٤/٤٢٧ ، و الخزانة ١١/ ١٨٥ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٤ ، والخصائص ٣/١٩١ ، و شرح شواهد المغني ١/٤٤١ ، و الخزانة ١١/ ١٨٥ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٦ ، و شرح الجمل لابن خروف ١/٣٢٥ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٢ ، و شرح الرضي ٤/٤٢٧ .
ودِثار : هو راعي امرئ القيس ، وهو دثار بن فقعس الأسدي . وحلقت : من التحليق ، وهو ارتفاع الطير في الجو .
واللَّبون : من الإبل والشاة : ذات اللبن . وتنوفى : موضع ببلاد طيّئ . والقواعل : جبل .
والشاهد فيه « حلّقت ... عقابُ ... لا عقاب » حيث إن فيه رداً على الزجاجي في منعه مجيء « لا » العاطفة بعد الفعل الماضي .

كَأنَّ دِثَاراً حَلَّقتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ

« تنوفى »[1] : ثنية ، و « القواعل »[2] : الجبال الصغار .

وأما « بل » فإمَّا أنْ يليها مفرد ، أو جملة . فإن وليها مفرد فهي لتدارك الغلط ، ولا تخلو إمَّا أن تكون بعد نفي ، أو نهي ، أو بعد إيجاب ، أو أمر .

فإن جاءت بعد إيجاب ، أو أمر نحو :« قام زيد بل عمرو » فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطاً ، فأفدت بـ« بل » أنَّ بلفظك[3] بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً ، أو عن سبق لسان .

وإذا عطفت بـ« بل » بعد النفي ، أو النهي فالظاهر أنها للإضراب ، أي : جعل حكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ، ففي قولك :« ما جاءني زيد[4] بل عمرو » أفادت « بل » أنَّ الحكم على زيد بعدم[5] [المجيء كالمسكوت عنه ، يحتمل أنْ يصح هذا الحكم ، فيكون غير جَاءٍ ، ويحتمل ألا يصح ، فيكون قد جاءك ، كما كان الحكم على زيد][6] بالمجيء في :« جاءني زيد بل عمرو » ، واحتمل أن يكون صحيحاً ، وألا يكون . وقال المالكي : « « بل » بعد النفي والنهي كـ« لكنْ » بعدهما »[7]. قال نجم الدين : « وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك : « ما جاءني زيد بل عمرو » متحقق بعد مجيء « بل » أيضاً ، كما كان كذلك في :« ما جاءني زيد لكن عمرو » بالاتفاق ، وبه قال المصنف ؛ لأنه قال في : « ما جاءني زيد بل عمرو » : « يحتمل إثبات المجيء لعمرو بعد تحقق نفيه عن زيد »[8] ، قال نجم الدين : « والظاهر ما ذكرناه أولاً »[9] ، يعني قبل كلام المالكي ، وهو ظاهر كلام الأندلسي[10]. هذا حكم ما قبل « بل » .

---

(١) قال أبو حاتم : هو ثنية في جبال طيئ مرتفعة . ينظر : معجم البلدان ٢/٥٠ ، وانظر هناك ما ورد فيه من لغات .

(٢) قال الأصمعي : « القواعل واحدتها قاعلة ، وهي جبال صغار ، وقيل : القواعل جبل دون تنوفى » .
ينظر : معجم البلدان ٤/٤١١ .

(٣) في (غ) : بلفظ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٢٨ .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/٩٨٤.

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٢٨ .

(١٠) ينظر : السابق ٤/٤٢٨ .

وأما ما بعدها إذا جاءت بعد النفي أو النهي فعند الجمهور[1] مثبت فـ« عمرو جاءك » في قولك : « ما جاءني زيد بل عمرو » أي : بل جاءني عمرو ، فـ« بَلْ » أبطل[2] النفي ، والاسم المنسوب إليه المجيء . وعند المبرد[3] الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني ، فكأنك قلت :« بل ما جاءني عمرو » كما كان في الإثبات الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني .

وإذا ضممت « لا » إلى « بل » بعد الإيجاب أو[4] الأمر نحو : « قام زيد لا بل عمرو» فمعنى[5] « لا » يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المقدم . في قولك : « لا بل عمرو » نفيت[6] بـ« لا » القيام عن زيد ، وأثبته بـ« بل » لعمرو ، وفي الأمر كذا ، نحو :« اضربْ زيداً لا بل عمراً » أي : لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً . وكذا « لا » الداخلة على « بل » بعد النفي ، والنهي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما ، وما بعد قولك « لا بل » باقٍ على الخلاف بين المبرد والجمهور[7].

ولا تجيء « بل » العاطفة للمفرد بعد الاستفهام ؛ لأنها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ، والاستفهام لا جزم فيه لا بذا ولا بذا[8] حتى يقع الغلط فيُتدارك .

وكذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض ، والتمني ، والترجي ، والعرض . قال نجم الدين : « والأولى أنها تستعمل فيما يستفاد منه معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض » [9].

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ،و الأصول في النحو ٥٧/٢ ، والجمل ١٨ ، واللمع ٥٣ ، والعلل للوراق ٢٣٣ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤ ، والمفصل ٣٩١ ، وكتاب البيان ٣٠٦ ، والتبصرة ١٣٦/١ ، وكتاب المصباح ١٠٠ ، واللباب ٤٢٦/١ ، وتوجيه اللمع ٢٨٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٤/٢ ، و شرح الرضي ٤٢٨/٤ .

(٢) في (غ) : بطل .

(٣) ينظر : المقتضب ١٢/١، و ٣٠٥/٣، و شرح المفصل ١٠٥/٨، و شرح الجمل لابن عصفور ١٠١/١، و شرح التسهيل ٢٢٦/٣ ، و شرح الرضي ٤٢٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٩٩٥/٤، وهو قول ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٥/٨ .

(٤) في (غ) : و .

(٥) في (غ) : هو المعنى .

(٦) في (غ) : (يفيد) بدل (نفيت) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤٢٨/٤ ــ ٤٢٩.

(٨) أي : لاجزم فيه لا بحصول شيء ، ولا بتحصيله .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤٢٩/٤ .

وأما التي تليها الجمل للانتقال من جملة إلى أخرى فتجيء بعد الاستفهام أيضاً كقوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] إلى قوله ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[2]. وإذا وليها الجمل فقد تكون لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء نحو: « ضربت زيداً بل أكرمته »، أو لا نحو : « خرج زيد بل دخل خالد » ، وقد تكون للانتقال من كلام إلى كلام أهم من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت عنه قال تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[3] ومثله كثير.

وأما « لَكِنْ » فشرطها مطلقاً مغايرة ما قبلها لما بعدها نفياً وإثباتاً من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ . فإذا عطف المفرد ، ولا يصح أن يكون// فيه[4] معنى النفي وجب أن يكون «لكنْ» **١٣٠/ ب** بعد النفي ؛ ليغاير ما قبلها ما بعدها[5] نحو :« ما جاءني زيد لكن عمرو » فعدم مجيء زيدٍ باق على حاله ، لم يقع الحكم به منك غلطاً ، وإنما جئت بـ« لكنْ » دفعاً لوهم المخاطب أنَّ عَمْراً أيضاً لم يجيء ، فهي في عطف المفرد نقيضة « لا » ؛ لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول ، و « لا » للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول[6] .

و أجاز الكوفيون[7]: «جاءني زيد لكن عمرو»[8]. قال نجم الدين:«وليس لهم به شاهد»[9].

فإذا وليها جملة وجبت المغايرة أيضاً ، وتقع بعد جميع أنواع الكلام إلا بعد الاستفهام ، والترجي ، والتمني[10]، والعرض ، والتحضيض ، وتجيء بعد الإثبات أيضاً تقول :« جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء »[11] .

---

(١) الشعراء : ١٦٥ .
(٢) الشعراء : ١٦٦ .
(٣) النمل : ٦٦ .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) في (غ) : ما بعدها ما قبلها .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٢٩ ــ٤٣٠ .
(٧) ينظر : اللباب ٤٢٧/١ ، و شرح الرضي ٤٣٠/٤، و ارتشاف الضرب ١٩٩٨/٤.
(٨) أي : مجيء « لكن » العاطفة للمفرد بعد الموجب .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٤٣٠/٤ .
(١٠) في (غ) : التمني والترجي .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٣٠ .

قال نجم الدين: « كما قال الجزولي: « إنَّ « لكنْ » في المفرد عاطفة إنْ تجرَّدتْ عن الواو ، وتكون مع الواو لمجرد الاستدراك ، والعاطف الواو . و[1]التي بعدها الجمل مخفَّفة ، لا عاطفة ، صحبها الواو ، أو لا »[2]. فهي مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً ، والمجردة عنها إن كان بعدها مفرد فعاطفة خلافاً ليونس[3] ، وإن كان بعدها جملة فقيل: عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري[4]، وقيل: مخففة كما هو مذهب الجزولي »[5] .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية٧١ .

(٣) فيونس يرى أنها ليست حرف عطف ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١ ، و شرح التسهيل ٢٠٢/٣ ، والارتشاف ١٩٧٥/٤ .

(٤) ينظر : المفصل ٣٩١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٣٠/٤ .

[حروف التنبيه]

قوله : (**حُرُوفُ التَّنْبِيهِ** : « **ألاَ** » ، و « **أَمَا** » و « **هَا** »)

اعلم أنَّ « ألاَ » ، و « أَمَا » حرفا استفتاح يُبتدأ بعدهما الكلام ، وفائدتهما توكيد مضمون الجملة ، يدخلان على جملة كانت خبرية ، أو طلبية ، سواء كانت الطلبية أمراً ، أو نهياً ، أو استفهاماً ، أو تمنياً أو غير ذلك . وتختصان بالجملة بخلاف « ها » ، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ . قال نجم الدين : « وقد نسب التنبيه إليهما كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب »[1].

وتدخل « ألاَ» كثيراً على النداء ، و « أَمَا » كثيراً على القسم ، وقد يقال « هما » ، و « عما » في « أَمَا » ، وقد يقال « أَمَ » ، و « هَمَ » ،و « عَمَ »[2] ، قال[3]: « أَمَ وسَيْفِي وزِرِّيه[4]، ورُمْحِي ونَصْلَيْهِ ، وفَرَسِي وأُذُنَيْهِ ، لاَ يَدَعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وهُوَ يَنْظُرُ إِليهِ ».

ومن وقوع القسم بعدها قوله[5]:

أَمَا والَّذِيْ أَبْكَى وأَضْحَكَ والَّذِيْ أَمَاتَ وأَحْيَا والَّذِيْ أَمْرُهُ الأَمْرُ

وقوله[6]:

أمَا واللهِ إنَّ الظُّلمَ لُؤْمٌ ولكنَّ الظَّلُومَ هو الملومُ

ومن ابتداء الكلام بعد « ألا » قوله[7]:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائلُ

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٤٣١/٤ . قال أبو حيان :« ألا و أما أكثر ما يكون للاستفتاح ، وقد يكونان معه للتنبيه » . ينظر : الارتشاف ٢٣٦٨/٥ .

(٢) ينظر : المفصل ٣٩٦ ، وشرح المفصل ١١٦/٨ ، والارتشاف ٢٣٦٨/٥ .

(٣) هو هجرس بن كليب بن وائل ، أمه جليلة أخت جساس بن مرة الذي قتل أباه ، وأمه حبلى به ، فلما شب قال هذا القول ، ثم قتل خاله جساس . ينظر : المفصل ٣٩٦ ، و شرح المفصل ١١٧/٨ .

(٤) في (ش) : وحدته ودرعي .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٧،والأغاني ٢٨١/٢٣، وبلا نسبة في المفصل ٣٩٦، وشرح المفصل ١١٤/٨.

والشاهد فيه : « أمَا » حيث جاءت حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لأبي العتاهية في الآداب الشرعية ٢٠٤/١، والمستطرف ٢٤٠/١.

(٧) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٦، والمفصل ١٠٢، وشرح المفصل ٦٨/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢١١، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢ .

وأَمَّا « ها » فتدخل من بين[1] جميع المفردات على أسماء الإشارة كثيرًا على ما مر[2] . ويفصل بينها وبينها[3] كثيراً أيضاً[4] إمَّا بالقسم نحو : « ها الله ذا » . قال[5]:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً فاقْدُرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وإمَّا بضمير المرفوع المنفصل نحو:﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[6] وهذا أكثر، وبغيرهما قليلاً قال[7]:

ها إنَّ تا عِذْرةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبلتْ فإنَّ صَاحبَها قَدْ تَاهَ في البَلَدِ

وقوله[8]:

فَقُلْتُ لَهُم هَذَا لَهَا هَا وذَالِيَا

أي : « وهذا ليا » .

وليس المراد بقولك : « ها أنا ذا أفعل » أن تُعرِّف المخاطب نفسك ، وأنك تعلمه أنك لست غيرك ، بل المعنى فيه وفي :« ها أنت ذا تقول » ، وفي :« ها هو ذا يفعل » : استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب . كأن المعنى في : « ها أنت ذا تقول »: أنت هذا الذي[9] أرى ، لا من كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب . قال تعالى :﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[10] فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : ص ٤٤٣ .

(٣) أي : بين أسماء الإشارة وبين « ها » .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٨ ، و الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، و شرح أبيات سيبويه١٧٠/٢، واللسان (سلك، ها) ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٣/٢ ، و شرح الرضي ٤٣٢/٤ .
والشاهد فيه :« ها لعمر ذا » حيث فصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بجملة القسم .

(٦) آل عمران : ١١٩ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٦ ، والمفصل ٣٩٤ ، و شرح المفصل ١١٣/٨ ، واللسان (عذر ، تا ، ها) ، والهمع ٤٨٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٠٤/٤ ، والارتشاف ٢٣٦٧/٤ ، و الخزانة ١١/ ٢٠٤ ، و شرح التسهيل ٢٣٨/١ .

(٨) عجز بيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠ ، والمفصل ٣٩٤ ، و شرح المفصل ١١٤/٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٥٤/٢ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٣٤٤/١ ، و شرح التسهيل ٢٣٨/١ ، و شرح الرضي ٤٣٢/٤ .
وصدره : ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا .
والشاهد فيه : « ها وذا » حيث فصل بين « ها » و « ذا » بالواو العاطفة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) آل عمران : ١١٩ .

المستغرب . قال نجم الدين : « و[1] لا محل لها ؛ إذ هي مستأنفة »[2]. وقال البصريون [3]: هي في محل النصب على الحال أي : ها أنت ذا قائلاً » . والعامل حرف التنبيه ، أو اسم الإشارة . وبعضهم[4] جَوَّز أن تكون « ها »[5] المقدَّمة[6] في نحو : « ها أنت ذا تفعل » غير منوي دخولها على « ذا » استدلالاً بقوله تعالى : ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[7] . ويجوز[8] أن يعتذر بأن تلك الإعادة[9] للبعد بينهما .

// قال نجم الدين : « وما حكى الزمخشري[10] من قولهم :« ها إنَّ زيداً منطلق » ، و « ها أفعل كذا » مما لم أعثر له على شاهد »[11] ، وقال : « والأولى أن نقول : إن ها التنبيه مختص باسم الإشارة ، وقد يفصل منه كما مر . ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات »[12]. **أ/١٣١**

وعد المالكي[13] « يا » من حروف التنبيه ، فلا يُقدَّر منادى في قوله تعالى : ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾[14] ، و﴿ يَـٰلَيۡتَنِي ﴾[15]، و يا ربتما غارة[16] . و « يا نعم الرجل » ، و « يا بئس الرجل » ، و يا ما أميلح غزلاناً [17].

ومن جعلها حرف نداء قدر المنادى في جميع هذه المواضع .

ولحروف التنبيه صدر الكلام .

---

(١) سقطت الواو من (غ) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٢/٤ .
(٣) ينظر : السابق ٣٣/٤ .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٣/٤ .
(٥) في (غ) : (هذه) بدل (ها) .
(٦) في (غ) : المتقدمة .
(٧) النساء : ١٠٩ .
(٨) سقط زاي (يجوز) من (غ) .
(٩) سقطت التاء من (الإعادة) من (غ) .
(١٠) ينظر : المفصل ٣٩٤ .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٤٣٣/٤ .
(١٢) ينظر : السابق ٤٣٣/٤ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/٣ .
(١٤) النمل : ٢٥ . قرأها هكذا ـــ أي : بتخفيف لام « ألا » الكسائي . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١١٤ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٣٣ .
(١٥) النساء : ٧٣ .
(١٦) جزء من بيت سبق تخريجه ص٨٢٧ .
(١٧) جزء من بيت سبق تخريجه ص ٧٨٤ .

[حروف النداء]

قوله : (**حُرُوفُ النِّدَاءِ** : « **يَا** » **أَعَمُّهَا** ، و « **أَيَا** » ، و « **هَيَا** » **لِلْبَعِيدِ** ، و « **أَيْ** » ، **والهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ**) .

وقد قام « وا » مقام « يا » في الندبة . وقد يستعمل في النداء أيضاً ، وقد جاء « آ » بهمزة بعدها ألف ، و « آي » بهمزة [بعدها ألف] [(١)]بعدها[(٢)] « يا » ساكنة .

قوله : (« **يَا** » **أَعَمُّهَا**) . يعني : ينادى بها القريب والبعيد . وقال جار الله : « هي للبعيد »[(٣)]. قال : « وأما « يا الله » ، و « يا رب » مع كونه تعالى[(٤)] أقرب إلى الشخص من حبل الوريد فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى »[(٥)]. قال نجم الدين : « وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء »[(٦)].

و « أيا » ، و « هيا » ، و « آ » و « آي » ، و « وا » في البعيد ، و « أي » والهمزة في القريب [(٧)].

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (ش) : بعدهما .

(٣) ينظر : المفصل ٣٩٧ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : المفصل ٣٩٧ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٣٤/٤ .

(٧) في (غ) : للقريب .

[حروف الإيجاب]

قوله : (**حُرُوفُ الإيْجَابِ** : « **نَعَمْ** » ، و «**بَلَى**» ، و « **إيْ** » ، و « **أَجَلْ** » ، و « **جَيْرِ** » ، و « **إنَّ** ») . وتسمى حروف التصديق أيضاً .

قوله : (**فـ** « **نَعَمْ** » **مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا**) . أي : مثبتة لما سبقها من كلام خبري موجباً كان كـ« نعم » في جواب من قال : « قام زيد » ، أو منفياً كـ [1]« نعم » في جواب من قال : « ما قام زيد » أي : نعم ما قام .

وتقرر أيضاً ما بعد الاستفهام[2] نحو : « نعم » في جواب من قال :« أقام زيد ؟ »، أي : نعم قام ، و في جواب من قال :« ألم يقم زيد ؟ »، أي : نعم لم يقم . قال نجم الدين : « فـ« نعم » بعد الاستفهام ليست للتصديق ؛ لأنه إنما يكون للخبر . قال : فالأولى أن يقال هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام . ولهذا قال ابن عباس : « لو قالوا في جواب﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [3] نعم لكان كفراً »[4] ، فيقال لها بهذا الاعتبار حرف الإيجاب ، أي : إثبات ما بعد حرف الاستفهام ، لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال: الإيجاب في الكلام المثبت ، لا المنفي والمستفهم عنه » [5]. وجوز بعضهم[6] إيقاع « نعم » موقع « بلى » إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير ، أي: الحمل على الإقرار ، والطلب للإقرار ، فيجوز أن يقال : « نعم » في جواب﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[7]، وفي جواب ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[8]؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي ، فأفادت الإيجاب ؛ ولهذا عُطِفَ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قوله ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ فكأنه قال : شرحنا ووضعنا . فيكون [9] « نعم » في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤوَّل به الاستفهام مع

---

(١) في (ش) و (غ) : كما في جواب .

(٢) مثبتاً كان أو منفياً .

(٣) الأعراف : ١٧٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور٢/٣٠٠،و شرح الرضي ٤/٤٣٥،و ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٩،ومغني اللبيب ٤٥٢.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٣٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٨/١٢٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٣٥ . وهو ابن الطراوة ينظر : الخزانة ١١/ ٢١١ .

(٧) الأعراف : ١٧٢ .

(٨) الشرح : ١ .

(٩) في (ش) : فتكون .

النفي ، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جواباً للاستفهام ؛ لأن جوابه يكون بما بعد أداته ، بل هو كما لو قيل : « قام زيد » بالإخبار فتقول :« نعم » مصدقاً للخبر المثبت . فالذي قال ابن عباس مبني على كون « نعم » تقريراً[1] لما بعد الهمزة ، والذي جوَّز هذا القائل مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي ، فلا يتناقض القولان ، والدليل على جواز ما قال هذا القائل قوله [2]:

أليسَ اللَّيلُ يَجمعُ أُمَّ عمروٍ وإيَّانا فذاك بنا تَـــــداني

نَعَمْ وترى الهلالَ كما أراهُ ويعلُوها النهارُ كَمَا عَلاَني

أي : إنَّ الليل يجمع أُمَّ عمرو ، و إيانا ، نعم . وقد اشتهر في العرف هذا القول ، فلو قيل لك : « أليس لي عليك دينار ؟ » فقلت : نعم ، لزمك الدينار بناءً على العرف الطاريء على الوضع .

وفي « نعم » أربع لغات : المشهورة[3] فتح النون والعين . والثانية كسر العين . والثالثة كسر النون والعين ، والرابعة « نَحَم » بفتح النون والحاء المبدلة من العين [4].

وتقع « نعم » في جواب الأمر ، تقول « نعم » لمن قال :« زرني » أي : أزورك ، وتقول : « نعم » لمن قال :« لا تضربني » أي : نعم[5] لا أضربك . وتكون في جواب التحضيض //للإيجاب **١٣١/ ب** [نحو : « هلا تزورني »] [6] أي : نعم أزورك ، وكذا في جواب العرض .

قوله : (**و« بَلَى » مُخْتَصَّةٌ بِإيْجَابِ النَّفِي**) . يعني : أنها تَنْقُضُ النفي المتقدم نحو: « بلى » في جواب من قال : « ما قام زيد » أي : قد قام ، و قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[7]

---

(١) في (أ) : تقرير .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لجحدر بن مالك في أمالي القالي ٢٨٢/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/٢ ، وسمط اللآلئ ٦١٧ ، و الارتشاف ٢٣٦٩/٥ ، و شرح أبيات المغني ٥٨/٦ ، و شرح شواهد المغني ٤٠٨/١ ، و الخزانة ١١/ ٢١١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢١١/٤ ، ورصف المباني ٣٦٥ ، وشفاء العليل ٩٨٢/٣ .
والشاهد فيه : « نعم » هنا تصديق للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جواباً للاستفهام .

(٣) في (أ) : المشهور .

(٤) تنظر هذه اللغات في المفصل ٣٩٩ ، و شرح المفصل ١٢٥/٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/٢ ، و شرح الرضي ٤٣٧/٤ ، والارتشاف ٢٣٦٨/٥.

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) الأعراف : ١٧٢ .

أي : أنت ربنا .

وشذ استعمالها بعد الإيجاب ، قال [1]:

وقَدْ بَعُدَتْ بالوَصْلِ بيني وبينها بَلَى إنَّ مَنْ زَارَ القُبُورَ لَيَبْعُدا

أي : لَيَبْعُدن ، بالنون الخفيفة .

ولا يجاب بحروف الإيجاب من الاستفهام إلا الذي بالهمزة، و «هل» دون أسماء الاستفهام .

قوله : (**و « إِيْ » إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ [وَ يَلْزَمُهَا القَسَمُ]** [2]) .

قال نجم الدين : « لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام ، وذَكَرَ المالكي[3] أن « إي » بمعنى « نعم » . قال نجم الدين : « وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً ، وبعد الأمر ، والنهي ، والاستفهام موجباً كان أومنفياً كـ« نعم » سواء ، يقال : « لا تضربني » فتقول : « إي والله » أي : لا أضربك ، ويقال :« ما ضرب زيد » فيقال[4] : « إي والله ما ضرب » ، وهذا مخالف لشرطي المصنف »[5].

ولا يستعمل بعد « إي » فعل القسم [لا يقال :] [6] « إي ، أقسمتُ بربي » ، ولا يقسم بعدها إلا بالرب ، والله ، و « لعمري » ، تقول : « إي والله » ، و « إيْ اللهِ » ، و « إي هاللهِ ذا » ، و « إي وربي » ، و « إي لعمري » قال تعالى:﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾[7].

قوله : (**و « أَجَلْ » ، و « جَيْرِ » ، و « إنَّ » تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ**) موجباً كان ، أو منفياً ، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب . وحكى الجوهري[8] عن الأخفش : أنَّ « نعم » في الاستفهام أحسن من « أجل » ، و « أجل » أحسن من « نعم » في الخبر . و[1] قال بعضهم : وقد تستعمل

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٤٣٧/٤ ، والنجم الثاقب ١١٧٤/٢ ، و الخزانة ١١/ ٢٢٠ .
والشاهد فيه على أن بعضهم زعم أن « بلى » تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت . وهو شاذ ، وكان القياس « نعم » .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٩٨٢/٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : فتقول .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٣٩/٤ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) يونس : ٥٣ .

(٨) ينظر : الصحاح (أجل) ٤/ ١٣٣١.

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

« أجل » بمعنى « بلى[1] » ، وحكي عن ابن عباس حين قيل له :« ألستم أهل بيت يتقدم كباركم صغاركم قال : « أجل » ، أي : بلى .

وأما « جَيْرِ » فتجيء تصديقاً للخبر[2] ، وقد يقوم مقام الجملة القسمية ، تقول :« جَيْرِ لأفعلنّ » كأنك قلت :« والله لأفعلنّ » . وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح كـ« كيف » ، وليس اسماً بمعنى حقاً خلافاً لقوم[3] ، وقد يؤتى بها دون قسم قال[4]:

وقُلْنَ على الفردوس أوَّلُ مَشْرَبٍ أجلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُتِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ

وربما نونت اضطراراً قال[5] :

وقائلةٍ أسِيتَ فقلتُ جَيرٍ أسيٌّ إنَّهُ من ذاك إنَّهْ

وبه استدل على اسميته[6] . قال عبد القاهر[7]: هو اسم فعل بمعنى : أعترف .

وأما « إنَّ » فقال[8] سيبويه[9]: هو في قول ابن قيس الرقيات[10][11][1]:

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : للمخبر .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣١٧/٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربعي في ديوانه ٧٦، و شرح شواهد المغني ٣٦٢/١، وبلا نسبة في المفصل ٣٩٨ ، و شرح المفصل ١٢٢/٨ ، و شرح الرضي ٣١٧/٤ ، والفاخر ٦٨٥/٢ .
والفردوس : ماء لبني تميم . والدعاثر : جمع دعثور وهو الحوض المتهدم .
والشاهد فيه استعمال « جير » في غير القسم ، فهي هنا حرف تصديق بمعنى « نعم » بدون قسم .

(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣١٨/٤ ، ورصف المباني ١٢٤ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٢/١ ، والفاخر ٦٨٥/٢ .
والشاهد فيه « جير » حيث نونت للضرورة .

(٦) قال أبو حيان : جير فيها خلاف . منهم من قال: إنها حرف جواب ، ومنهم من قال: إنها اسم . الارتشاف ٢٣٧٠/٥.
و ينظر : شرح الرضي ٤/ ٣١٨ ، والفاخر ٦٨٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٣١٨ .

(٨) في (غ) : قال .

(٩) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ .

(١٠) في (غ) : بن الرقيات .

(١١) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة ، من بني عامر بن لؤي . خرج مع مصعب على عبد الملك ابن مروان ، ثم عفا عنه . وإنما لقب ابن قيس الرقيات لأنه شبب بثلاث نسوة سمين جميعا رقية ، وقيل: إنما نسب إلى الرقيات لأن جدات له توالين يسمين رقية . له ديوان شعر . توفي سنة ٨٥هـ .
ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢ /٦٤٧ ، و الأغاني٥ /٨٠ ، والأعلام ١٩٦/٤.

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦ ، و شرح أبيات سيبويه٢٤٨/٢ ، و شرح شواهد المغني ١٢٦/١ ، و الخزانة ١١/ ٢٢٣، وبلا نسبة في الكتاب ١٥١/٣، والأصول ٣٨٣/٢ ، و المسائل المشكلة ٤٢٩ ، و سر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ ، و شرح المفصل ٦/٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ . =

ويَقُلْنَ شيبٌ قد عــلا ك وقد كَبِرتَ فقلت : إنَّهْ

والهاء للسكت . وقيل[1]: إنَّ « إنَّ » فيه للتحقيق ، والهاء اسمها [والخبر محذوف][2] أي: إنَّه كذلك . وقول ابن الزُّبير لفضالة بن شريك[3] حين قال[4] : « لعن الله ناقة حملتني إليك »[5]: « إنَّ وراكبَها »[6] لا يحتمل التأويل ، إلا أنه يدل على أنه يجيء[7] لتقرير مضمون الدعاء ، وهــو خلاف ما قال المصنف من أنّ ثلاثتها لتصديق الخبر ، وكذا قول الأعرابي [8]:

يا عُمَرُ الخَيْرُ جُزِيتَ الجَنَّةْ اكْسُ بُنَيَّاتي[9] وامَّهُنَّهْ

واجْعَلْ جَوَابي مِنْكَ إنَّ إنَّه

فهذا جواب للأمر .

وقيل[10]: إنَّ « إنَّ » بمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[11].

= والشاهد فيه استعمال « إنه » حرف تصديق وجواب كما ذهب إليه سيبويه بمنزلة أجل .

(١) ينظر : المسائل المشكلة ٤٢٩، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) فضالة بن شريك بن سلمان بن خويلد الأسدي : شاعر من أهل الكوفة أدرك الجاهلية ، واشتهر في الإسلام . كــان يهجو عبد الله بن الزبير ، وتنسب إليه أبيات في رثاء يزيد بن معاوية ، فإن صح أنها له فتكون وفاته بعد سنة ٦٤هــ . ينظر : الأعلام ١٤٦/٥ .

(٤) في (غ) : قال له .

(٥) في (ش) و (غ) : إليك فقال .

(٦) ينظر : الأغاني ١٥/١ ، والبيان للأنباري ١٤٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠٣/٢ ، وشرح المقدمــة الكافيــة ٩٨٩/٣ ، وشرح الوافية ٤٠٣ ، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الرجز لأعرابي في طبقات الشافعية ٢٦٤/١ ، وتاج علوم الأدب ٥٧٩/١ .

(٩) في (غ) : بناتي .

(١٠) ينظر : تفسير البغوي ٢٢٢/٣ ، والبيان للأنباري ١٤٥/٢ ، والكشاف ٥٤٣/٢ ، وشرح الهداية ٤١٧/٢ ، وإملاء العكبري ٦١٦ ، وجامع القرطبي ١٤٤/١١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ ، وفتح القدير ٣٧٣/٣ .

(١١) طه : ٦٣ .

[حروف الزيادة]

قوله : (**حُرُوفُ الزِّيَادَةِ** : « **إنْ** » ، و « **أنْ** » ، و « **مَـا** » ، و « **لاَ** » ، و « **مِـنْ** »[1] ، **و البَاءُ ، واللاَمُ**) .

قيل[2] : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب أمَّا من حيث [المعنى فلتأكيده] [3] .

وسميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت ، وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً ، لَمَّا لم تغاير فائدتُها العارضةُ الفائدةَ الحاصلةَ قبلها . قال نجم الدين : « ويلزمهم على هذا أن يَعدُّوا « إنَّ » ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد زوائد ، ولم يقولوا به » [4].

وأما التأثير اللفظي فبعضها يعمل كالباء ، واللام ، و « مِن » ، وبعضها لا يؤثر نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [5] .

وأمَّا الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ ، وكونه بسببها أفصح ، أو مهيئاً لاستقامة وزن الشعر ، أو لحُسن السجع . ولا يجوز خلوها // من الفائدتين معاً ، و إلاَّ لَعُدَّتْ عبثاً ، ولا يجوز العبث في كلام الفصحاء وخاصة كلام الباري تعالى ، وكلام[6] أنبيائه صلوات الله عليهم ، وأئمته عليهم السلام . وقد تجتمع الفائدتان ، وقد تنفرد إحداهما[7] . ١/١٣٢أ

وسميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زوائد[8] ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر .

قوله : (**فـ« إنْ » مَعَ [مَا] [9] النَّافِيَةِ**) كثيراً قال[10] :

---

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٤١/٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٤١/٤ .

(٥) آل عمران : ١٥٩ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٨) في (ش) و (غ) : زائدة .

(٩) زيادة من الكافية ٢٣٠ .

(١٠) سبق تخريجه ص٣٠٢. والشاهد فيه أن « إنْ » تزاد بعد « ما » النافية .

فَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودولـــةُ آخَرِينَا

وقال[1] :

ما إنْ جَزِعْتُ ولا هَلِعْـــ ـــتُ ولا يَرُدُّ بُكايَ زَنْدا

وقَلّتْ زيادتها مع المصدرية نحو :« انتظرني ما إنْ جلس القاضي » . قال نجم الدين : « ومع « ما » الاسمية قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[2]، وبعد « ألا » نحـــو :« ألا إنْ قام زيد » . وقلّت أيضاً مع « لّما » تقول[3] : « لَمَّا إنْ جلستَ جلستُ » . والمشهور زيادته بعـــد « لَّما » « أنْ » المفتوحة »[4].

قوله : (**و « أَنْ » مَعَ « لَمَّا »**) كثيرٌ[5] زيادتها بعد « لَمَّا » قال تعالى : ﴿فَلَمَّآ[6] أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[7]. (**وبَيْنَ « لَوْ » والقَسَمِ**) نحو : « والله أنْ لو قمت لقمت » .

قال نجم الدين : « وقد تزاد في الإنكار نحو : « أ أنا[8] أنيه[9] » »[10].

قوله : (**وقَلَّتْ مَعَ الكَافِ**) أي : كاف التشبيه قال [11]:

كأن ظبيةٍ تعطو

بالجر .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي في ديوانه ٨٢ ، والحماسة ٥٧ ، وحماسة البحتري ٤٨٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٣/١ ، و الخزانة ١١/ ٢٢٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٤٢/٤ .
والزند : يستعمل في معنى القلة .
والشاهد فيه أن « إن » تزاد بعد « ما » النافية .

(٢) الأحقاف : ٢٦ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٤٢/٤ .

(٥) في (ش) :كثرت . وفي (غ) : كثر.

(٦) في (أ) ، و (ش) : (لما) ، وفي (غ) : (ولما) .

(٧) يوسف : ٩٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : أنا .

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٠/٢: « وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل: « له أتخرج إن أخصبت البادية ؟ » فقال: « أنا أنيه» منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٤٢/٤ .

(١١) سبق تخريجه ص٨٧٥ .

قوله: (و « **مَا** » **مَعَ** « **إذَا** » ، و « **مَتَى** » ، و « **أَيٍّ** » ، و « **أَيْنَ** » ، و « **إنْ** » **شَرْطاً**[1]).

يعني : تزاد مع الخمس الكلمات[2] المذكورة إذا أفادت معنى الشرط ، نحو: « إذا ما تكرمني أكرمك » بغير الجزم ، « ومتى ما تكرمني أكرمك » . ولا تفيدها « ما » معنى التكرير ، و إلا[3] لم تكن زائدة ، بل مَنْ قال : إنَّ « متى » للتكرير فـ« متى ما » مثله ، ومن قال : ليس[4] للتكرير فكذا[5] : « متى ما »[6] ، و « أيّاً ما تفعلْ أفعلْ » ، « أينما تكن أكن » ، و ﴿ فَإِمَّا[7] نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[8] . وقد تدخل بعد « أيَّان » قليلاً . ويجيء حكم « ما[9] » مع « إن » في نوني التأكيد .

و[10] قوله : (**شَرْطاً**) تقييد لجميع ما ذكر من : « إذا » إلى « أين » ؛ لأنها تستعمل شرطاً وغيره ، وزيادة « ما » مختص بحالة الشرطية .

وتكون « ما » الكافة زائدة على مذهب من أعمل « ليتما » ، و « إنما » وأخواتها[11] . قال نجم الدين : « وليست في « حيثما » ، و « إذ ما » زائدة ؛ لأنها هي المصححة ، لكونهما جازمتين »[12].

وقد تزاد بعد حروف الجر نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[13] ، و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ[14]﴾[15] ، و﴿ مِّمَّا

---

(١) زيادة من (ش) .
(٢) في (ش) : الكلمات الخمس .
(٣) كررها في (غ) .
(٤) في (غ) : ليست .
(٥) في (ش) : (فمتى ما) فأسقط : (كذا) .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٤٣/٤ .
(٧) في (أ) و (ش) و (غ) : إما .
(٨) الزخرف : ٤١ .
(٩) سقط من (غ) : حكم ما .
(١٠) الواو زيادة من (ش) .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٤٤٤/٤ .
(١٢) ينظر : السابق ٤٤٤/٤ .
(١٣) آل عمران : ١٥٩ .
(١٤) في جميع النسخ : عما قريب . وهو تصحيف .
(١٥) المؤمنون ٤٠ .

خَطِيٓـَٔتِهِمۡ ﴾[1] ، و« زيد صديقي كما عمرو أخي » .

و « ما » لازمة في « لاسيما » قيل : هي فيها زائدة ، وقيل لا[2].

قوله : (**وقَلَّتْ مَعَ المُضَافِ**) . أي : قلت زيادتها مع المضاف نحو : « من غير ما جُرم »، و ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ﴾[3] ، و ﴿ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾[4].

قوله : (**و « لاَ » بَعْدَ الوَاوِ بَعْدَ النَّفِي**) . أي : بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي نحو : « ما جاءني زيد و لا عمرو » ، وهي مع زيادتها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر .

قال نجم الدين : « والعجب أنهم لا يرون تأثير الحرف تأثيراً معنوياً كالتأكيد في البـــاء ، ورفع الاحتمال في « لا » ، و « مِنْ » في نحو [5]: « ما جاءني من أحد » مانعاً من كون الحـــرف زائداً ، ويَرون تأثيرها لفظياً ، ككونها كافة مانعاً من زيادتها »[6].

قوله : (**وبَعْدَ « أنْ » المَصْدَرِيَّةِ**) نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ ﴾[7]، و﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[8].

قوله : (**وقَلَّتْ قَبْلَ « أُقْسِمُ »**) . قال نجم الدين : « جاءت قبل المقسم به كثيراً للإيذان بأن جواب القسم منفي نحو : « لا والله لا أفعل » قال[9] :

لا وأبيكِ ابنةَ العامـــر يِّ لا يَدَّعِي القومُ أنِّي أفِرْ

---

(١) نوح : ٢٥ .

(٢) إن جر الذي بعدها ، فبإضافة « سي » إليه ، و « ما » زائدة ، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة ،والاسم بعدها بدل منها . وإن رفع ، وهو أقل من الجر ، فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى: « الذي » ، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية . ينظر : شرح الرضي ١٦٧/٤ .

(٣) القصص : ٢٨ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٤٤/٤ .

(٧) الأعراف : ١٢ .

(٨) الحديد : ٢٩ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ ، والصاجبي ٤١١ ، و شـــرح شـــواهد المغـــني ٦٣٥/٢ ، و الخزانة ١١/ ٢٣٣ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢٧٣/٢ ، و شرح الرضي ٤٤٥/٤ .
والشاهد فيه : « لا وأبيك » حيث زيدت « لا » قبل فعل القسم ، وذلك للإيذان بأن جواب القسم منفي .

وجاءت قبل : « أقسم » قليلاً قال تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾ [1]

قوله : (**وشَذَّتْ مَعَ[2] المُضَافِ**) نحو[3] :

في بِئْرِ لاَ حُورٍ سَرَى ومَا شَعَرْ

والحُوْرُ : الهلكة [4].

وقد تقدم بيان[5] زيادة « مِنْ » ، والباء ، واللام ، والكاف في حروف الجر[6] .

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) في (ش) : بعد .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠/١ ، والأزهية ١٥٤ ، و شرح المفصل ١٣٦/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٧٧/٢ ، وشرح ابن الحاجب٩٩٣/٣ ، و شرح الرضي ٤٤٥/٤ ، و الخزانة ١١/ ٢٣٧ .

والشاهد فيه : « بئر لا حور » حيث زيدت « لا » بين المتضايفين وهو شاذ ، والأصل : في بئر حور . أي : سرى في بئر هلاك وما شعر بسقوطه فيها .

(٤) ينظر : اللسان (حور) ٢٢٢/٤ .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : ص٨١٠ ، ٨٢٢ ، ٨٢٥ ، ٤٤٥ .

[حرفا التفسير]

قوله : (**حَرْفَا التَّفْسِيرِ** : « **أَيْ** » ، و « **أَنْ** »).

اعلم أن الفرق بينهما أنَّ « أيْ » تفسر كل مبهم من المفرد نحو : « جاءني زيد أي : أبو عبد الله » ، والجملة كـ[1]« هريق رفده ، أي : مات » . قال [2]:

وتَرْمِيْنَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وتَقْلِينَنِي لكنَّ إيَّاكِ لاَ أَقْلِيْ

و « أنْ » لا تفسِّر إلا مفعولاً مقدَّراً لِلَفظٍ دالٍّ على معنى القول ، مؤدٍّ معناه . قال تعالى : ﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[3] ، فقوله :// « يا إبراهيم » تفسير لمفعول « ناديناه [4]» المقدر أي : ناديناه بشيء ، وبلفظ هو قولنا :« يا إبراهيم » ، وكذا :« كتبت إليه أن ائت » أي : كتبت إليه شيئاً هو ائت . **١٣٢/ ب**

وقد يُفسِّر المفعولَ به الظاهرَ قال تعالى[5]:﴿أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ ﴾[6] ، وقوله تعالى[7] : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[8]، فقوله [9]« أن اعبدوا الله » تفسير للمضمر[10] في « به » ، وفي « أمرت » معنى القول وليس مفسِّراً لـ« ما » في قوله « ما أمرتني » ؛ لأنه مفعول لصريح القول ، وقد جَوَّز بعضهم ذلك[11] ، واستدل بالآية ، ولا استدلال

---

(١) سقطت الكاف من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المفصل ٤٠٥ ، و شرح المفصل ١٤١/٨ ، و شرح الرضي ٤٤٦/٤ ، و شرح شواهد المغني ٢٣٤/١ ، و الخزانة ١١/ ٢٣٨ .

والشاهد فيه : « أي » حيث إنه حرف تفسير للجملة قبله . قال ابن يعيش : هو تفسير لقوله : « وترميني بالطرف »؛ إذ كان معنى ترميني بالطرف : تنظر إليَّ نظر مُغْضَب ، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب .

(٣) الصافات : ١٠٤ .

(٤) سقطت الهاء من (غ) .

(٥) زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) طه : ٣٨ ــ ٣٩ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) المائدة : ١١٧ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : الضمير .

(١١) أي : جوّز بعضهم تفسير القول الصريح بـ« أن » ففي قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ جعلها تفسيراً لما قيل وهو قوله ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ . وغيرهم يجعلها مصدرية ، أو زائدة ، أو مفسرة للضمير على تقدير :

بالمحتمل ؛ لأنَّ « أنْ » إما[1] مصدرية ، أو زائدة ، واستدل ذلك البعض أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾[2] قال : التقدير : قائلاً بعضهم لبعض[3] أن امشوا . وأجيب إما بأنه زائد ، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤوّل بالقول في عدم الظهور ، أو بأنَّ «انطلق» متضمن لمعنى القول ؛ لأن المنطلقين عن المجلس[4] يتفاوضون فيما جرى فيه ، أو بأن «انطلق الملأ » بمعنى : انطلقوا في القول وشرعوا فيه[5] .

واعلم أن ما بعد « أنْ » المفسِّرة ليس من صلة ما قبلها ، بل يتم الكلام دونه ، فليست « أنْ » في قوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[6] مفسِّرة ؛ لأنها خبر المبتدأ[7] المقدم .

قال نجم الدين : « ولا منع لو ارتكب مرتكب أن المسمَّاة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول ، فمعنى : « أمرته أن قم » : قلت له قم[8] ، و « أن » زائدة ، وهذا يطرد في جميع الأمثلة »[9] .

= ماقلت لهم إلا ما أمرتني به أي اعبدوا الله . ينظر : شرح المقدمة الكافية ٩٩٥/٣ ، و شرح الرضي ٤٤٧/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٣١/٢ .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ص : ٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : مجلس .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٩٥/٣ ، و شرح الرضي ٤٤٧/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٣١/٢ .

(٦) يونس : ١٠ .

(٧) في (غ) : للمبتدأ .

(٨) بتأويل « أمر » بـ « قال » .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤٤٨/٤ .

[حروف المصدر]

قوله : (**حَرُوفُ المَصْدَرِ** : « **مَا** » ، و « **أَنْ** » ، و « **أنَّ** » . **الأَوَّلاَنِ لِلْفِعْلِيَّةِ** ، و « **أنَّ** » **لِلاسْمِيَّةِ**) .

اعلم أنَّ « ما » تُوصَلُ بالفعل المتصرف ؛ إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له ، ولا تُوصل بالأمر ؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوَّل به « أن » والفعل ما أفاد[١] « أنْ » معه[٢] ، والمصدر المؤوَّل به الفعل مع الحرف المصدري لا يفيد معنى الأمر[٣] .

وتختص « ما » المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤَوَّل هي وصلتها به نحو :« لا أفعله ما ذر شارق » أي : مدة ما ذر ، أي : مدة ذروره ، وصلتها إذن في الغالب فعلٌ ماضي اللفظ ، مثبت ، أو منفي بـ« لم » نحو: « تُهَدِّدُني ما لم تلقني » ، ومعناهما الاستقبال ، وقلَّ كون فعلها مضارعاً[٤] .

وفي كون « ما » المصدرية اسماً أو حرفاً خلاف[٥]. وصلتها عند سيبويه[٦]لا تكون إلا فعلية، وجَوَّز غيره[٧] أن تكون اسمية . قال نجم الدين : « وهو الحق ، وإن كان قليلاً »[٨] . قال في النهج : « بَقَوا في الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ »[٩] ، وقال الشاعر[١٠]:

---

(١) في (غ) : فاد .

(٢) أي : مع ذلك الفعل .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ .

(٤) ينظر : السابق ٤٤٩/٤ .

(٥) قال الرضي : « ما » المصدرية حرف عند سيبويه ، اسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد » .
ينظر : شرح الرضي /١٣٥ ، ومغني اللبيب ٤٠٢ ، و شرح المفصل ١٤٣/٨ .

(٦) ينظر : الكتاب١٠/٣، ١١ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، والفوائد الضيائية ٣٧٤/٢ .

(٨) نظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢٢/١ .

(٩) ينظر : نهج البلاغة .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو للمرار الفقعسي الأسدي في ديوانه ٣٦٢ ، و الكتاب١١٦/١ ، ١٣٩/٢ ، والأزهية ٨٩ ، شرح شواهد المغني ٧٢٢/٢ ، و الخزانة ١١/ ٢٤٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٤/٢ ، و شرح التسهيل ٢٢٢/١ ، و شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، والارتشاف ١٨٢٧/٤ .
والعِلاقة : الحُبُّ اللازم للقلب . والأفنان : جمع فنن وهو الغصن .
والثغام : شجرة بيضاء الثمر والزهر ، تنبت في قنة الجبل وإذا يبست اشتد بياضها .
المخلس : المختلط رطبه بيابسه .
والشاهد فيه : « ما أفنان رأسك كالثغام » على أن « ما » فيه مصدرية وصلتها الجملة الاسمية.

أعَلاَقَةً أمَّ الوَلِيدِ بَعْدَ ما أَفْنَانُ رَأْسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ

وأجاز ابن جني[١١] كون صلتها جاراً ومجروراً فيجوز على مذهبه :« ما خلا زيدٍ » ، و « ما عدا زيدٍ » بالجر[١٢] ، و « ما » مصدرية .

وأما « أنْ » المصدرية فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، وهو إما ماض كقوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[١٣]، أو مضارع وله فيه خاصةً تأثيران : نصبه لفظاً ، وتخصيص المضارع بالاستقبال معنى ، أو أمر[١٤] ، أونهي على مذهب سيبويه[١٥] .

وتميم وأسد[١٦] يقلبون همزتها عيناً ، وينشدون[١٧]:

أعَنْ تَرسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبابةِ مِنْ عَيْنَيكَ مَسْجُومُ

وأمَّا « أنَّ » فتُوصَل بمعموليها إذا عملت ، وإذا كُفَّت فبالجملة الاسمية ، أو[١٨] الفعلية .

ومن الحروف المصدرية « كي » إذا دخله[١٩] لام التعليل نحو :« لكي تخرج » وهي بمعنى « أنْ » ، وتختص بالمضارع ، ومنهم[٢٠] من حتم كون[٢١] « كي » حرف جر ، فلم[٢٢] يجعلها في مثالنا مصدرية ، بل قَدَّرَ « أنْ » بعدها .

ومنها : « لو » إذا جاءت بعد فعل يُفهم منه التمني قال تعالى : ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ

---

(١١) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٥٠ .

(١٢) هذا النقل يخالف ما في كتابه اللمع فإنه قال :« فإن قلت : ما خلا زيداً » نصبت مع « ما » لا غير ». ينظر : اللمع ٤١ .

(١٣) القصص : ٨٢ .

(١٤) هذا عطف على قوله : وهو إما ماض أو مضارع .

(١٥) ينظر : الكتاب ٣/١٥٥ .

(١٦) ينظر : الخصائص ٢/١١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٢ ، والصاحبي ٣٥ ، و شرح المفصل ٨/٧٩ ، و شرح الرضي ٤/٤٥٠ .

(١٧) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٧١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٢٢ ، والخصائص ٢/١١ ، و شرح المفصل ٨/٧٩ ، و الخزانة ١١/ ٢٤٩ ، والصاحبي ٣٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١٦، و شرح الرضي ٤/٤٥٠ . والشاهد فيه : « عن » أصلها « أن » قلب بنو تميم وبنو أسد همزتها عيناً .

(١٨) في (ش) : و .

(١٩) في (غ) : دخلته .

(٢٠) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٥٠ .

(٢١) في (ش) و (غ) : يكون .

(٢٢) في (غ) : ولم .

فَيُدۡهِنُونَ [1]﴾ [2] ، وقال الشاعر[3][4] :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً[5] إِلَيْهَا ومَعْشَراً عَليَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلي

وصلتها كصلة « ما » إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان . وقد ينصب بالفاء بعدها نحو : « لو كان لي مالٌ فأحُجَّ » ، قال تعالى :﴿لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ [6]﴾[7][8].

[6]﴾[7][8].

---

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) القلم : ٩ .

(٣) في (ش) و (غ) : (قال) بدل (وقال الشاعر) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣ ، و شرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٤٥ ، و الخزانة ١١/ ٢٥٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٥١/٤ .

والشاهد فيه : « لو يسرون » حيث جاءت « لو » مصدرية ؛ لأن الفعل بعدها يفهم منه معنى التمني .

(٥) في (ش) و (غ) : حراساً عليها .

(٦) في (غ) : المؤمنين .

(٧) الزمر : ٥٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٤٥١/٤ .

[حروف الجر]..... ٩٤٧
[حروف القسم]..... ٩٧٨
[الحروف المشبهة بالفعل]..... ٩٩٣
[إنَّ و أنَّ]..... ٩٩٨
[مواضع كسر همزة « إن » وفتحها]..... ٩٩٩
[جواز الكسر والفتح]..... ١٠٠١
[العطف على اسم إنَّ وأخواتها]..... ١٠٠٣
[لام الابتداء]..... ١٠٠٧
[تخفيف إنَّ]..... ١٠١٤
[تخفيف « أنَّ »]..... ١٠١٦
[كأنَّ]..... ١٠١٩
[لكن]..... ١٠٢١
[لعل]..... ١٠٢٢
[حروف العطف]..... ١٠٢٥
[دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم]..... ١٠٣٢
[حروف التنبيه]..... ١٠٤٧
[حروف النداء]..... ١٠٥٠
[حروف الإيجاب]..... ١٠٥١
[حروف الزيادة]..... ١٠٥٦
[حرفا التفسير]..... ١٠٦١
[حروف المصدر]..... ١٠٦٣

١٤ [حروف التحضيض]

قوله : (**حُرُوفُ التَّحْضِيضِ** : « **هَلاَّ** » ، و « **ألاَّ** » ، و « **لَوْلاَ** » ، و « **لَوْمَا** ») .

اعلم // أنَّ معناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي فيه بمعنى الأمر[١] . **١٣٣/ ب**

والتحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً[٢] يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها للتحضيض على مثل ما فات . وقلما تستعمل في المضارع إلا في مواضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب[٣] منه[٤] .

قوله : (**وتَلْزَمُ الفِعْلَ لَفْظاً**) نحو : ﴿ لَوْلَآ أَرْسَلْتَ﴾[٥]، و﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا ﴾[٦]، (**أو تَقْدِيراً**) نحو[٧] :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

ونحو :« هلاَّ زيداً ضربت » ، وفي هذا المثال خلاف هل « زيد »[٨] منصوب بما بعده ، أو بمقدر[٩] .

وجاءت الاسمية بعدها في الضرورة . قال[١٠] :

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلتْ بِشَفَاعَةٍ إليّ فهلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

---

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩٧/٣، وشرح الرضي ٤٥٢/٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : يطلبه .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٥٢/٤ .

(٥) طه : ١٣٤ .

(٦) الحجر : ٧ .

(٧) سبق تخريجه ص ١٩٥.

والشاهد فيه « لولا الكميّ » حيث إن الفعل مقدّر بعد « لولا » التحضيضية ، أي : لولا تعدون .

(٨) في (ش) و (غ) : زيداً .

(٩) اختيار ابن الحاجب أنه منصوب بفعل مقدر وجب حذفه لما ثبت تقديره . ينظر : شرح الكافية له ٩٩٧/٣.

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، وإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، وبلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١، و شرح الرضي ٤٥٢/٤ .

والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمية بعد « هلاَّ » ضرورة .

وإذا وليها الظرف نُصِبَ بالفعل الذي بعده ، لا بمقدَّر قال تعالى :﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ [1]﴾ [2]. وتلزم صدر الكلام لما مر[3] .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الكهف : ٣٩ .

(٣) أي : لدلالتها على أحد أنواع الكلام . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩٧/٣، والفوائد الضيائية ٣٧٦/٢. وينظر: ص ٨٥٣ .

[حرف التوقع]

قوله : (**حَرْفُ التَّوَقُّعِ** : « **قَدْ** » ، **وهُوَ**[1] **فِي المُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ**) .

قال نجم الدين : « لا بد فيها من معنى التحقيق دخلت على الماضي أو على المضارع ، ثم ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريبُ من الحال مع التوقع ، أي : يكون مصدره متوقعاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : « قد ركب » أي : حصل ما كنت تتوقعه قُبيل كلامي ، ومنه قول المؤذن : « قد قامت الصلاة » ففيه ثلاثة معانٍ : التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط تقول :« قد ركب زيد » لمن يتوقع ركوبه »[2].

و لا تدخل على غير المتصرف . وتدخل[3] على المضارع المجرد من ناصب أو جازم ، أو[4] حرف تنفيس ، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل نحو :« إنَّ الكذوب قد يصدق » أي: بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً . وقد ينفرد التحقيق نحو[قوله تعالى:][5] ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾[6]. وتستعمل[7] للتكثير في مواضع[8] التمدح قال تعالى :﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ [9]﴾[10]، وقال الشاعر[11] [12] :

---

(١) في (ش) و (غ) : وهي .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٥٤/٤ .
(٣) في (غ) : يدخل .
(٤) في (أ) : و .
(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٦) البقرة : ١٤٤ .
(٧) في (ش) : وقد تستعمل .
(٨) في (ش) : موضع .
(٩) زيادة من (ش) .
(١٠) الأحزاب : ١٨ .
(١١) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٢) البيت من البسيط ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٦٤ ، و شرح أبيات سيبويه٢٤٣/٢ ، و شرح شواهد المغني ٤٩٤، و الخزانة ١١/ ٢٧٠، وللهذلي في الكتاب ٢٢٤/٤، و شرح المفصل ١٤٧/٨، وبلا نسبة في المقتضب ٤٣/١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٢٠ ، و شرح الرضي ٢٧٠/٤ .
والفرصاد : ماء التوت .
والشاهد فيه أن « قد » مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار .

قَدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفرّاً أنامِلُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

ويقع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم لا غير نحو : « قد لعمري قال كذا » ، قال علي عليه السلام : « قَدْ واللهِ لَقُوا اللهَ »[1] . وقد يحذف الفعل بعدها قال[2]:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنا لَمَّا تَزلْ بِرِحَالِهَا وكأنْ قَدِ

(١) ينظر : نهج البلاغة ٢١.

(٢) سبق تخريجه ٨٠٤ ، والشاهد فيه أنه قد يحذف الفعل بعد « قد » لدليل ، والتقدير : وكأن قد زالت ، فحذف « زالت » لدلالة ما قبله عليه .

[حرفا الاستفهام]

قوله : (**حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ : الهَمْزَةُ ، و « هَلْ » لَهُمَا صَدْرُ الكَلاَمِ**) .

[قوله :(**لَهُمَا صَدْرُ الكَلاَمِ**)][1] لما مر[2] .

قوله : (**وكَذَلِكَ « هَلْ »**) . يعني : تدخلان على الجملة الفعلية والاسمية[3] إلا أنَّ الهمزة تدخل على الاسمية سواء كان خبرها اسماً أو فعلاً[4]، و « هل » لا تدخل على اسمية[5] خبرها فعل إلا على شذوذ ؛ لأنها في الأصل بمعنى « قد »[6] ؛ ولذا قال[7] :

أَهَلْ عَرفْتَ الدَّارَ بالغرِيَّيْنْ وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَينْ

ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأقاموها مقامها، وجاءت على الأصل في قوله تعالى: ﴿ **هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ**[8] ﴾[9] أي : قد أتى ، فإن رأت فعلاً بعد تطفلها على الهمزة تذكرت عهوداً بالحمى ، وحنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته ، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة[10] .

ولا تقتنع بالفعل مفسِّراً لمقدر فلا يجوز اختياراً :« هل زيداً ضربته ؟ »[11].

قوله : (**والهَمْزَةُ أَعَمُّ**) . يعني : تستعمل فيما تستعمل فيه « هل » ، وفيما لم تستعمل فيه تقول : « أزيد خرج ؟ » ، و « أزيداً ضربت ؟ » ، و « أزيداً ضربته ؟ » .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) في باب « إنّ » ص٨٥٣ .

(٣) في (ش) و (غ) الاسمية والفعلية .

(٤) في (غ) : فعلاً أو اسماً .

(٥) في (غ) : الاسمية .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩٩/٣، وشرح الرضي ٤٥٦/٤،والفوائد الضيائية ٣٧٨/٢.

(٧) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

والغريَّان : موضع بالكوفة ، وهو مثنى الغَرِيّ .

والشاهد فيه أن « هل » في الأصل بمعنى « قد » ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مقامها .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) الإنسان : ١ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٥٧/٤.

(١١) يعني : مع وجود الفعل لا تقنع به مفسِّراً للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختياراً :« هل زيداً ضربته ؟ » .

ينظر :شرح الرضي ٤٥٧/٤.

وتستعمل الهمزة أيضاً في الإثبات للاستفهام ، وللإنكار قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] ، وقال الشاعر[2][3] :

أَطَرَباً وأنْتَ قِنَّسْرِيٌّ

ومنه :« أزيدُنيه ؟ » للإنكار . وقد تستعمل مع النافي للتقرير أي : إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه قال تعالى:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾[4]،﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ ﴾[5]، ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ ﴾[6] ، وهي همزة إنكار ، وإنكار النفي إثبات . وتستعمل مطرداً مع « أم » التسوية ، وشذت « هل » معها .

وتختص « هل » بكونها للتقرير في الإثبات ، قال تعالى : ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾[7]أي : ألم يُثوَّب . وإفادتها فائدة النفي قال تعالى :﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[8] أي : ما جزاء الإحسان . وقال الشاعر[9][10] :

وهَلْ أَنَا إلا مِنْ غَزِيَّة إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وإن تَرشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

---

(١) الأعراف : ٢٨ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٠ ، و الكتاب ٣٣٨/١ ، والمحتسب ٣١٠/١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ ، و شرح شواهد المغني ٤١/١ ، و الخزانة ١١/ ٢٩٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، و شرح المفصل ١٢٣/١ ، ١٠٤/٣ ، و شرح الرضي ٤٥٧/٤ ، والارتشاف ٢٣٦٥/٥ .
وعجزه : والدَّهرُ بالإنسان دَوَّاريُّ .
والقِنسريُّ : الشيخ .و الطرب : خفة الشوق هنا .
والشاهد فيه : « أطرباً » حيث جاءت الهمزة للاستفهام الإنكاري .

(٤) الشرح : ١ .

(٥) الضحى : ٦ .

(٦) القيامة : ٤٠ .

(٧) المطففين : ٣٦ .

(٨) الرحمن : ٦٠ .

(٩) في (ش) و (غ) : قال .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٧ ، والأصمعيات ١٠٧ ، والحماسة ٢٢٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥٧/٢ ، و شرح شواهد المغني ٩٣٨/٣ ، و الخزانة ١١/ ٢٩٧ ، والارتشاف ٢٣٦٥/٥ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٥٨/٤.
والشاهد فيه أن « هل » هنا استفهام صوري بمعنى النفي . قال أبو حيان في الارتشاف ٢٣٦٥/٥ : وتنفرد « هل » دون الهمزة بأن يراد بالاستفهام بها الجحد نحو : « هل يقدر على هذا غيري » ، أي : ما يقدر .

وتدخل الهمزة على الواو ، والفاء[1]، و « ثُمَّ » ، وتدخل هذه الحروف على « هـــل » .

ولا تجيء الهمزة بعد « أم » ، ويجوز في « هل » وسائر كلم[2] الاستفهام نحو قوله [3]:

أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكى لم يَقْضي عَبْرتَه إثْرَ الأحبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشكُومُ

و قال تعالى : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ ﴾[4]، قال[5] :

أَمْ كَيْفَ يَنْفعُ ما تُعْطَى العَلُوقُ بهِ

وإذا جاءت « أم » بعد اسم الاستفهام فلا بد من إعادته بعد « أَمْ » نحو: « من يطعمني أم من يسقيني ؟ » إذا قصدت معنى ذلك الاستفهام ، وإنْ لم تُرِدْ معناه نحو :« من يطعمني أم يسقيني زيد » جاز ، و « أَمْ » في مثله منقطعة بمعنى « بل »[6] .

وأمَّا « هل » فيجوز فيها ترك الإعادة ، وتجوز الإعادة ، وقد جمعها الشاعر قال[7] :

هَلْ ما عَلمتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ أَمْ حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرُومُ

أَمْ هَلْ كبيرٌ بكـــى لم تَقْضِ عَبْرتَـــهُ إثْرَ الأحبةِ يَومَ البـــينِ مِشْكُومُ

وقد يقتصر على ذكر المفرد بعد الهمزة دون « هل » نحو قولك منكـــراً ، أو مســـتفهماً : « أزيدٌ ؟ » ،أو « أزيداً ؟ » ،أو « أ[8]بزيدٍ ؟ » لمن قال : « جاءني زيد » ، أو « رأيـــت زيـــداً » ، أو « مررت بزيدٍ » .

---

(١) في (ش) و (غ) : على الفاء والواو .

(٢) في (غ) : حروف كلم .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٥٠، و الكتاب ١٧٨/٣، والمحتسب ٢٩١/٢ ، والمفضليات ٣٩٧ ، و الخزانة ١١/ ٣٠٤ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٨/٤ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ ، و شرح الرضي ٤٥٩/٤ .
والمشكوم : المجازَى .
والشاهد فيه « أم هل » حيث جاء « هل » بعد « أم » .

(٤) النمل : ٦٢ .

(٥) صدر بيت من البسيط ، وهو لأُفنون التغلبي في شرح المفصل ١٨/٤، وشرح شواهد الغـــني ١٤٤/١. وبـــلا نســـبة في المحتسب ٢٣٥/١، والخصائص ١٨٤/٢ ، وشرح الرضي ٤٥٩/٤.
وعجزه : رئمانَ أنفٍ إذا ضُنَّ باللبنِ .
والعلوق : الناقة التي علق قلبها بولدها .
والشاهد فيه : « أم كيف » حيث جاء الاستفهام بعد « أم » المجردة من الاستفهام .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٥٩/٤.

(٧) سبق تخريجه قبل شاهد ، والشاهد فيه : هو إجازة عدم إعادة « هل » ؛ لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة في قولـــه :« أم حبلها » ثم إعادة « هل»في قوله « أم هل كبير ».

(٨) سقطت الهمزة من (غ) .

[حروف الشرط]

قوله : (**حُروفُ الشَّرْطِ** : « **إنْ** » ، و « **لَوْ** » ، و « **أَمَّا** » **لَهَا صَدْرُ الكَلامِ**)

و[1] قد مر تعليله [2].

[قوله : (**فـ« إنْ » للاسْتِقْبَالِ وإنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي ، و« لَوْ » عَكْسُهُ**] [3] .

قوله : (**فـ« إنْ » للاسْتِقْبَالِ**) . يعني : سواء دخلت على المضارع ، أو على الماضي . و « لو » للماضي وإن دخلت على المضارع ، قال تعالى : ﴿ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ ﴾ [4] هذا وضعهما [5]. وقد تستعمل « لو [6]» في الاستقبال[7] كـ« إنْ » نحو: « اطلبوا العلم ولو بالصين »[8].

واعلم أن النحاة[9] قالوا : إنَّ « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول . وقال المصنف :« بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، قال : لأن الأول سبب ، والثاني مسبَّب ، والمسبَّب قد يكون أعمَّ من السبب ، كالإشراق الحاصل من النار والشمس ، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل

---

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : ص ٨٥٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٣٦ .

(٤) الحجرات : ٧ .

(٥) في (غ) : وضعها .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : المستقبل .

(٨) سبق خريجه ص ١٩٥.

(٩) ينظر : شرح المفصل ١٥٥/٨ ، و التسهيل مع شرحه ٤١٠/٣ ، و شرح الرضي ٤٦١/٤ ، و الارتشاف ١٨٩٨/٤.
قال أبو حيان :« « لو » حرف امتناع لامتناع ، هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم ، وعبارة سيبويه :« لِمَا كان سيقع لوقوع غيره » ينظر : الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، و الكتاب ٢٢٤/٤ ، و ينظر : مغني اللبيب ٢٣٩ ، ويرى ابن هشام أن هذا القول باطل بمواضع عديدة منها قوله تعالى :﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كلَّ شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا ﴾ [الأنعام ١١١]، ﴿ ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقول عمر رضي الله عنه : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع « ما قام » ثبت : « قام » ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة ، وتكليم الموتى لهم ، وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية : نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف . وكلٌّ ذلك عكس المراد ، ينظر : المغني ٣٣٩ .

سبب »[1]. قال نجم الدين : « وفيما قال نظر ؛ لأنّ الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم سواء كان الشرط سبباً نحو :« إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » ، أو شرطاً كقولك : « لو كان لي مال لحججت » ، أو لا شرطاً ولا سبباً نحو :« لو كان زيد أبي لكنت ابنه » . قال : والصحيح أنَّ « لو » موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي : أنَّ امتناع الثاني يدل على امتناع الأول ؛ لأن « لو » موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون ، فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم ؛ لأجل امتناع لازمه ، أي : الجزاء »[2]. فوافق المصنف في الدعوى ، وخالفه في التعليل . قال السيد شريف : « قول النحاة هو الحق ؛ لأنهم تكلموا على ما في اللغة ، وأهل اللغة يسلكون[3] في « لو »[4] طريقة التعليل ، لا طريقة الاستدلال . وامتناع[5] الأول علة في امتناع الثاني ، فعلة انتفاء وجود النهار انتفاء طلوع الشمس في قولك :« لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً » ، وإن كان انتفاء الأول لا يدل على انتفاء الثاني . والمصنف ونجم الدين نظرا إلى ما عليه أهل المعقول كالمناطقة ، وهم يسلكون بـ« لو » مسلك الاستدلال ، فيكون انتفاء الثاني ؛ لأنه أعم دليلاً على انتفاء الأخص الذي هو الأول » .

وقد يجيء جواب « إنْ » ، و « لو » قليلاً لازم الوجود في قصد المتكلم إذا كان الجزاء أليق بلزوم نقيض ذلك الشرط ، فيكون ذلك الجزاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه نحو :« لو أهنتني لأكرمتك » إذا استلزم الإهانةُ الإكرامَ ، فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ ؟ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾ إلى قوله :// ﴿ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[6] أ/١٣٤
أي : لبقيت ، وقول عمر:« نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »[7] أي : لو أمن لأطاع ، وقوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ ﴾[8][9] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤١، ٢٤٢.
(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٦٢ .
(٣) في (غ) : سلكوا .
(٤) سقطت من (غ) : في لو .
(٥) في (ش) : فامتناع .
(٦) لقمان : ٢٧ .
(٧) سبق تخريجه ص ٨١ .
(٨) الأنفال : ٢٣ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٦٢ .

وجُزِمَ بـــ« لو » في الضرورة قال[1] :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الأقتاب نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وزعم بعضهم[2] أن جزمها مطرد على بعض اللغات .

قوله : (**ويَلْزَمَانِ الفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً**) . فتقدر في « لـــو ذات ســـوار لطمـــتني » ، و « لو زيداً ضربته » . [وأمَّا في « لو زيداً ضربت »][3] فينبغي أن يكون على الخلاف الـــذي في « إنْ زيداً ضربت »[4] .

وقوله[5] :

لَوْ بِغَيْرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ

من باب وضع الاسمية موضع[6] الفعلية .

[(**ومِنْ ثَمَّ قِيلَ :« لَوْ أَنَّكَ » بِالفَتْحِ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ ، و « انْطَلَقْـــتَ » بِالفِعْـــلِ مَوْضِـــعُ « مُنْطَلِقٌ » لِيَكُونَ كَالعِوَضِ**[7] . **فإنْ كَانَ جَامِداً جَازَ لِتَعَذُّرِهِ**)][8] .

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ قِيلَ :« لَوْ أَنَّكَ » بِالفَتْحِ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ**) .

قال نجم الدين : « وهـــذا مـــذهب المـــبرد[9] ، أي : تقـــدير الفعـــل بعـــد « لـــو » ،

---

(١) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ١٣٤ ، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة ٣١٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٧٣/٣ ، والحماسة البصرية ٢٤٣/١ ، و شرح شواهد المغني ٦٦٤/٢ ، و الخزانة ١١/ ٣١٨ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٩ ، و شرح الرضي ٤٦٢/٤ ،و شرح التسهيل ٤٠١/٣ .

والميعة : النشاط . والنهد من الخيل الجسيم . وخُصَل : جمع خُصلة، وهي من الشعر معروفة، والمراد ذيله الكثير الشعر . والشاهد فيه « لو يشأ » حيث جزم بـــ« لو » ضرورة .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٠١/٣ ، و شرح الرضي ٤٦٣/٤ ، ومغني اللبيب ٣٥٧ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : ص٧١١ .

(٥) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣ ، والحيوان ١٣٨/٥ ، والشعر والشعراء ٢٣٥/١ ، وبـــلا نســـبة في الكتاب ١٢١/٣ ، و شرح الرضي ٤٦٣/٤ ، و شرح التســـهيل ٤١٤/٣ ، و الخزانـــة ١١/ ٣٢٣ ، ٨/ ٥١٠ . وعجزه : كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري .

(٦) في (ش) و (غ) : مقام .

(٧) يعني في قولك : « لو أنك انطلقتَ لانطلقتُ » ، ولا يقولون : « لوأنك منطلق » . التزموا أن يكون خبر « أنَّ » فعـــلاً ليكون كالعوض من لفظ الفعل المحذوف . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٣/٣.

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٣٦ .

(٩) ينظر : المقتضب ٧٧/٣ . وهو اختيار الزمخشري في المفصل ٤١٩ .

وقال السيرافي[1]: « إنَّ الذي عندي أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن « أنَّ » تقع نائبة عن الفعل الذي يقع بعد « لو » ؛ لأنَّ خبر « أنَّ » إذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد « لو » ، فإذا قلت :« لو أنَّ زيداً جاءني » فكأنك قلت :« لو جاءني زيد »[2] .

قوله : (و « **انْطَلَقْتُ** » **بِالفِعْلِ مَوْضِعُ** « **مُنْطَلِقٌ** ») . يعني : أنَّ خبر « أنَّ » الواقعة بعد « لو » إذا كان مشتقاً يجب أن يكون فعلاً ؛ لأن المقدَّر لا بد له من مفسِّر ، و « أنَّ » لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل[3] على معنى « ثبت » فألزم أن يكون خبرها فعلاً ماضياً ، لا اسم فاعل ؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسِّر ، أَمَّا المعنى فـ« أنَّ » دالٌّ[4] عليه .

وإنْ لم يكن مشتقاً جاز للتعذر ، كقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[5].

وأمَّا قوله تعالى[6]:﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ ﴾[7] فـ« لو » فيه مصدرية، لا شرطية؛ لمجيئها [بعد فعل دال على معنى التمني .

ومنهم من لا يشترط في خبر « أنَّ » التي بعد][8] « لو » مجيء الفعل ، وإن كان مشتقاً كما ذهب إليه المالكي[9] ، قال[10] :

هُمَا خَيَّبَاني كُلَّ يومِ غَنيمةٍ وأهلكتُهُمْ لَوْ أنَّ ذلك نافعُ[11]

---

(١) ينظر : الارتشاف ١٩٠١/٤ ، والنجم الثاقب ١٢٠٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٦٣/٤ .

(٣) سقط لامها من (غ) .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) لقمان : ٢٧ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) الأحزاب : ٢٠ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ينظر : التسهيل وشرحه ٤١٣/٣ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٤٥ ، والأغاني ٢٤/١٣ ، و شرح الرضي ٤٦٤/٤ ، و الخزانة ١١/ ٣٢٤ .

والشاهد فيه : « لو أن ذلك نافع » على أنَّ خبر « أنَّ » الواقعة بعد « لو » قد يجيء بقلة وصفاً مشتقاً ، و لم يشترط أن يكون فعلاً ، وإنما الفعل أكثري . قال البغدادي في الخزانة ١١/ ٣٢٨ ــ ٣٢٩ : « فـ« لو » هنا لا يظهر كونها للشرط ، والمعنى يقتضي كونها للتمني ، وحينئذ تكون مما ليس الكلام فيه » .

(١١) في (غ) : أنفع .

وقال[1]:

أَكْرِمْ بِها خُلَّةً لو أنَّها صَدَقَتْ مَوْعُودَها أو[2] لو انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

ومع ذلك فلا شك أنَّ استعمال الفعل في خبرها في هذا المقام أكثر ، وأغلب وإن لم يكن لازماً . والأكثر كونه ماضياً ، وقد جاء مضارعاً قال[3] :

تَمُدُّ بالأَعْنَاقِ أو تَلْوِيْها وتشتكي لَوْ أنَّنا نُشْكِيْهَا

وجواب « لو » إمَّا فعل مجزوم بـــ « لم »[4] ، أو ماض في أوله لام مفتوحة ، وقد تحـــذف اللام قليلاً .

وإن[5] وقعت « لو » مع ما في حيِّزها صلة ، فحذف اللام كثير[6] ، وكذا إذا طال الشرط بذيوله ، كقوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾إلى قوله : ﴿ مَّا نَفِدَتْ [كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ] [7]﴾ [8].

ولا يكون جوابها اسمية ، ومضمون جوابها منتف ممتنع . وأما قوله تعـــالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ [عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ] [9]﴾[10] ، فلتقدير القسم قبل « لو » ، وبكون الاسميـــة جواب القسم ، وبكون جوابه ساداً مسد جواب « لو » ، وذهب جار الله[11] إلى أن الاسميـــة في الآية جواب « لو » ، وإنَّما جعلها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجملة[12] .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٣ ، واللسان (خلـــل) ، و شـــرح الرضي ٤٦٤/٤ ، و الخزانة ١٢/ ٣٣٠ .
والشاهد فيه « لو أنها » لما تقدم قبله .

(٢) في (أ) : و .

(٣) الرجز ، بـــلا نســـبة في الخصـــائص ٧٧/٣ ، و ســـر صـــناعة الإعـــراب ٣٨/١ ، و شـــرح الرضـــي ٤٦٥/٤ ، و الخزانة ١١/ ٣٣٧ ، و النجم الثاقب ١٢١١/٢ .
والشاهد فيه: « لو أننا نشكيها » حيث جاء الفعل المضارع خبر « أنَّ » وهذا قليل ، والكثير مجيء الماضي .

(٤) نحو : « لو ضربتني لم أضربك » .

(٥) في (ش) : فإن .

(٦) نحو : « جاءني الذي لو ضربته شكرني ».

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) لقمان : ٢٧ .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) البقرة : ١٠٣.

(١١) قال في الكشاف ٢٠٠/١: « فإن قلت كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب « لو » ؟ قلت : لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها » .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٦٦/٤.

[اجتماع الشرط والقسم]

قوله : (**وإذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ المُضِيُّ**[1] **لَفْظاً أَوْ مَعْنىً ، وكَانَ الجَوابُ لِلقَسَمِ لَفْظاً ومَعْنىً**) ولهما معنى .

اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط أول الكلام ظاهراً أو تقديراً بمعنى أنه لم يتقدم على القسم طالبُ خبر[2]، وبعده كلمة الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ، ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه قال تعالى :﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾[3]، و قال تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ[4] وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[5] ، و قال تعالى[6]:﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ [7] ﴾[8]، وتقول : « والله لو جئتني لجئتك ». ومع « لولا » أيضاً قال[9] :

واللهِ لَوْلا شَيْخُنا عَبَّادُ لكَمَرُونا اليومَ أو لَكَادُوا

واللام جواب القسم ، لا جواب « لو لا » // . ١٣٤/ ب

وفي أسماء الشرط قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ إلى قوله ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ ﴾[10] ، و قال تعالى[11] : ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ

---

(١) أي : لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً . ينظر : الفوائد الضيائية ٣٨٥/٢.

(٢) نحو : « زيد ــ والله ــ إن أتيته يأتيك ».

(٣) الحشر : ١٢ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) البقرة : ١٠٣ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) التكاثر : ٥ ــ ٦ .

(٩) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب٣٧٩، واللسان (كمر) و شرح الرضي ٤٦٨/٤،و الخزانة١١/ ٣٣٩ .
والكمَر : جمع كمرة . والمكمور : الرجل الذي أصاب الخاتن طرف كمرته وهي رأس الذكر .
والشاهد فيه « لكمرونا » حيث اجتمع قسم وشرط ، فاللام في « كمرونا » رابطة لجواب القسم لا لجواب الشرط ، والجملة جواب القسم . قال عبد القاهر البغدادي :« وفيه ردٌّ على ابن مالك في زعمه في التسهيل أن أداة الشرط إن كانت لو أو لولا فالجواب يتعين أن يكون لهما ، سواء تقدم القسم عليهما ، أو تأخر عنهما » . الخزانة ١١/ ٣٣٩ .

(١٠) آل عمران : ٨١ .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

مِنْهُمْ[1] لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[2].

وفي الضرورة يجوز اعتبار الشرط دون القسم ، قال[3] :

لَئِنْ مُنِيْتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عن دِماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ

وقال[4] :

لَئِنْ كان ما حُدِّثْتَهُ اليومَ صادقاً أصُمْ بنهارِ القَيْضِ للشمسِ بَادِيَا

وقال[5] :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تَدْلُجِ اللَّيلَ لا يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيوتِيَ سَائرُ

وأمَّا إنْ تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ، ولك بعد ذلك إلغاء القسم نحو: « إن جئتني والله أكرمك » ، واعتباره نحو :« إن جئتني فوالله لأكرمتك » .

واعلم أن أداتي القسم والشرط[6] أصلهما التصدُّر ، وقد تسقط أداهما لكثرة الاستعمال عن درجة الصدر[7] ، ويلغى ، أمَّا الشرط فنحو[8]: « آتيك إن أتيتني » ، والقسم نحو : « زيد والله قائم » [« وزيد قائم والله »][9] ، فلا جواب لهما لفظاً . وأمَّا معنى فالذي تقدم على الشرط

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١١٣ ، واللسان (نفل) ، و الخزانة ١١/ ٣٤٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠/٣ ، ٨٢ ، و شرح الرضي ٣٤٩/٤.

مُنيتَ : من مُني له : أي : قُدّر . الغبّ : العاقبة . ننتفل : نجحد ، والمعنى : إن قُدِّر أن تلقانا بعد المعركة لم ننتف من قتلنا قومك و لم نجحد .

والشاهد فيه : « لا تلفنا » على أنه يجوز بقلة في الشعر أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم . فإن لام « لئن » موطئة للقسم وقوله : « لا تلفنا » جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرأة من بني عُقيل في شرح التصريح ٤٤/٢ ، و شرح شواهد المغني ٦١٠/٢ ، ولبعض بني عقيل في معاني القرآن للفراء ٦٧/١ ، و الخزانة ١١/ ٣٥٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٥٨/٤.

والشاهد فيه « أصم » جواب مجزوم لـ« إن » الشرطية بعد تقدم القسم المشعر به اللام الموطئة ، وهو قليل في الشعر .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٦٩/١ ، والمقرب ٢٠٨/١ ، و شرح الرضي ٤٦٩/٤ ، و الخزانة ١١/ ٣٦٣ .

والشاهد فيه « لا يزل » حيث جزمه على أنه جواب الشرط ، وكان القياس أن يرفع ، ويجعله جواباً للقسم لكنه جزم للضرورة ، فيكون جواب القسم محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط .

(٦) في (غ) : الشرط والقسم .

(٧) في (ش) : التصدر . وسقطت من (غ) .

(٨) في (أ) : نحو .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

جوابه ، وكذا الذي تقدم على القسم ، أو تخلله القسم جوابه . والقسم أكثر إلغاءً من الشرط ؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام ، وتأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه ، فكان أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط ؛ فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان ألا يلغى بخلاف الشرط ، تقول :« أنا والله أكرمك »[1] ، ولو اعتبرت القسم لقلت : « لأكرمتك » ، و لا تقول : « أنا إن لقيتني أكرمُك » بالرفع ، بل تقول : « أكرمْك » فالجملة[2] الشرطية خبر المبتدأ .

فإذا تقدَّم القسم على الشرط فاعتبار القسم أولى ، وجاز قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه أن يرجح الشرط فيعتبر ، ويلغى القسم كما مر في قوله[3] :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا [عَنْ[4] غِبِّ مَعْرَكَةٍ] [5] البيت .

وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار الشرط ، ويجوز بعد هذا اعتبار القسم لإمكانه نحو : « إن آتيتني فو الله لآتينّك »[6]، ويجوز إلغاء القسم فتقول « إن أتيتني والله آتك » فـ« آتك » جواب الشرط ، والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم . وأمَّا إذا تقدّم « لو » ، و « لولا » على القسم فالواجب إلغاء القسم[7] ، تقول :« لو جئتني والله لأكرمتك » ، و« لولا زيد والله لضربتك » .

قوله : (**وإنْ تَوَسَّطَ**) أي : القسم (**بِتَقَدُّمِ الشَّرْطِ**) .

قوله[8] : (**أو غَيْرِهِ**) . يعني : طالب خبر كالمبتدأ[9] ، أو[10] ناسخه جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى ، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه ، فتقدمه مع الإلغاء نحو:« أنا والله إن أتيتني آتِك» ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط ، فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغوٌ ،

---

(١) بالإلغاء للقسم .

(٢) في (ش) : والجملة .

(٣) سبق تخريجه ص ٩٣٢ .

(٤) في (غ) : في .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : لأكرمتك .

(٧) لأن جوابها لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ، ولا يصح أن يكون جملة قسمية . ينظر : شرح الرضي ٤/٤٧١ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (أ) : كان كالمبتدأ .

(١٠) في (غ) : و .

وتقول مع الاعتبار :« أنا والله إن أتيتني لآتينك » والجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ . وتأخره[1] عن الشرط مع الإلغاء نحو :« أنا إن أتيتني والله آتك »[2]. وتقول مع الاعتبار :« أنا إنْ أتيتني فو الله لآتينَّك » جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط ، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ .

وإن توسط القسم بتقدم طالب خبر ، ولا شرط هناك ، فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم ، وأن يلغى ، نحو :« أنا والله لأقومنَّ » ، و« أنا والله أقوم » . وإن كان الخبر مفرداً وجب إلغاء القسم نحو : « أنا والله قائم » . قال نجم الدين : « وعلى هذا لا يَحسُن إطلاق قوله : « **وإنْ تَوَسَّطَ بِتَقَدُّم غَيْرِ الشَّرْطِ جَازَ اعْتِبَارُهُ وإلْغَاؤُهُ** »»[3].

وحيث تلغى أداة الشرط ـــ أي : لاجواب لها ـــ فالأولى ألا تعمل ظاهراً في الشرط ، فيقِلُّ :« أجيئك إن تجيءْ » ، بل « إن جئت » ، و« والله إن تجيء لأكرمتك » ، وجاز ذلك في الشعر قال[4] [5] :

فإنْ يكُ[6] مِنْ جنٍّ لأبْرَحَ طارقاً وإن يكُ إنْساً ما كَها الإنسُ تَفْعَلُ

وقوله[7] :

---

(١) في (ش) : تؤخره .

(٢) ألغي لتقدّم طالبين للجواب عليه ، أعني المبتدأ والشرط . ينظر : شرح الرضي ٤٧٢/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٧٢/٤ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٧١ ، وأمالي القالي ٢٠٦/٣ ، واللسان (كها ، ها) ، و شرح شواهد المغني ٩٠٠/٢ ، و الخزانة ١١/ ٣٦٥ .
والشاهد فيه : « فإن يك » على أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جواب في الظاهر ، يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو : « أكرمُك إن أتيتني » ، ومعنى فقط نحو : « أكرمك إن لم تقطعني » ، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كما هنا ، فـ« إنْ » لا جواب لها هنا ؛ لأن قوله :« لأبرح » جواب قسم مقدر ، واللام الموطئة محذوفة ، أي : والله فلئن يك من جنٍّ لأبرح . وهذا دليل جواب الشرط المحذوف ، والتقدير : فإن يك من جنٍّ فقد أبرح . ولا يجوز أن يكون « لأبرحَ » جواب الشرط ؛ لاقترانه باللام التي يجاب بها القسم فإنّ « إنْ » لا تأتي في جوابها اللام .
ينظر : الخزانة ١١/ ٣٦٥ .

(٦) في (ش) : تك .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٧ ، وأمالي القالي ٢٠٥/٣ ، و الخزانة ١١/ ٣٧٢ ، ولامية العرب ٥٤ .
والقسطل : الغبار ، وأم قسطل : كنية الحرب .
والشاهد فيه : « إن تبتئس » حيث وقع « تبتئس » فعل الشرط ، والقياس أن يأتي فعل ماض ؛ لأن جملة « لما اغتبطت » جواب قسم مقدر ، ولام التوطئة قبل « إن » مقدرة ، والتقدير : فو الله لئن لم تبتئس . وجواب الشرط محذوف وجوباً مدلول عليه بجواب القسم .

فإنْ تَبْتَئِسْ بالشَّنْفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ لَمَا اغْتَبطتْ بالشَّنفَرى قَبْلُ أَطْوَلُ

وقوله[1] :

لئن تَك[2] قد ضاقتْ عليَّ بُيُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بيتيَ أوسعُ

// وقوله[3] : أ/١٣٥

إمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لنا إنَّا كذلك ما نَحْفَى ونَنْتَعِلُ

قال نجم الدين : « فقول المصنف :« **لزمه المضي لفظاً أو[4] معنى** » ليس بوجيه ، بل يقول[5] : الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى . وكذا تبين أن قوله « **وكانَ الجَوابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً** » ليس بحتم ، بل قد جاء الجواب للشرط قليلاً مثل[6] : لئن منيت بنا البيت »[7].

والماضي في جواب القسم المتقدم على الشرط مستقبلُ المعنى ؛لسده مسد جواب الشرط قال تعالى :﴿لَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾[8] ، ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾[9] .

قوله : (**وتَقْدِيرُ القَسَمِ كَاللَّفْظِ**) . أي : القسم المقدَّر كالملفوظ به قال تعالى : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ﴾[10] ، و قال :﴿إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[11] [1] .

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٣٩ . والشاهد فيه « لئن تك » على أن فعل الشرط المحذوف جوابه قد جاء مضارعاً في ضرورة الشعر ، والقياس : لئن كانت .

(٢) في (أ) : يك .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، والأزهية ٨٠ ، ١٤٣ ، و شرح شواهد المغني ٧٢٦/٢ ، و الخزانة ١١/ ٣٧٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٧٤/٤ .
والشاهد فيه « إما ترينا » حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، والقياس « إما رأيتنا » .

(٤) في (غ) : و .

(٥) أي : الأولى أن يقول .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤٧٥/٤ .

(٨) البقرة : ١٤٥ .

(٩) فاطر : ٤١ .

(١٠) الحشر : ١٢ .

(١١) الأنعام : ١٢١ .

(١) قال ابن الحاجب : « يجب حمله على تقدير قسم ؛ لأن آخر الكلام يدل على تقديره ، ولولا ذلك لوجب : فإنكم لمشركون ، وإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها » . ينظر : شرح المقدمة الكافية ١٠٠٥/٣ .

[تقدم الهمزة على أدوات الشرط]

وإذا[1] تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط فالجزاء لكلمة الشرط نحو :« أمَنْ يضربْك تضربْه ؟ » بجزم « تضربْه » ، وكذا :« أَلَوْ ضربك لضربته ؟ » ، و « أئن تأتِ آتك » بالجزم . ويونس[2] يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة ، والأول هو الحق ، وهو مذهب سيبويه[3].

[دخول الشرط على الشرط]

ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط فإن قصدت أن الثاني مع جزائه جزاء للأول فلا بد من الفاء في الأداة الثانية نحو : « إن دخلت فإن سلَّمت[4] فلك كذا » ، و « إنْ سألتَ فإن أعطيتك فعليّ كذا » .

وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني فلا فاء في أداة الشرط الثاني قال[5] :

فإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتا فَقُولا : لا لَعَا

ومثله: « إنْ تُبْتَ إنْ تذنب تُرحَمْ » أي : إن تذنب إن[6] تبت ترحم . وكذا إن كان أكثر من شرطين نحو :« إنْ سألت إن لقيتني إن دخلت الدار أعطك » أي[7] : إن دخلت الدار[8]، فإن لقيتني ، فإن[1] سألتني أعطك ، « فإن سألتني » مع الجزاء جواب : « فإن لقيتني » ، وقولك : « فإن لقيتني » مع جزائه جواب « إن دخلت » ، وعلى هذا فقس .

---

(١) في (ش) : فإذا .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٨٣ ، و شرح الرضي ٤/ ٤٧٦ ، و الارتشاف ٤/١٨٧٥.

(٣) ينظر : الكتاب٣/٨٢ ، وشرح الرضي ٤/٤٧٦.

(٤) في (ش) و (غ) : استلمت .

(٥) الرجز لابن دريد من مقصورته المشهورة . ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٧٧ ، و الخزانة ١١/ ٣٨١ .
وعثرتْ : سقطتْ . و« وألت » : نجت وخلصَت ، من : وأل يَئل وألاً ، والموئل : موضع النجاة .
و « هاتا » بمعنى هذه . « لعاً » كلمة تقال عند العثرة يراد بها الانجبار والارتفاع .
والشاهد فيه أنه إن دخل الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول ، وكان الشرط الأول مع جوابه جواب الشرط الثاني . والتقدير : إن وألت نفسي فإن عثرتُ بعدها فقولا : لالعاً .

(٦) في (ش) : فإن .

(٧) سقطت (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) في (غ) : إن .

قوله : (و « **أَمَّا** » **لِلتَّفْصِيلِ ، والْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا ، وعُوِّضَ بَيْنَهَا وبَيْنَ فَائِهَا جَزْءٌ مِمَا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقاً ، وقِيْلَ : هُوَ مَعْمُولُ المَحْذُوفِ مُطْلَقاً مِثْلُ : أَمَّا يَومَ الجُمْعةِ فَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ**]) .

اعلم أنَّ « أَمَّا » موضوعة لمعنيين :

الأول : تفصيل مجمل ، تقول : « هؤلاء فُضَلاء ، أَمَّا زيد ففقيه ، وأَمَّا عمرو فمتكلم ، وأَمَّا بِشْرٌ فنحوي » .

الثاني : استلزام شيء لشيء ، أي : أنَّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام . ولذا قيل فيه معنى الشرط ، وهذا الاستلزام لازم[1] لها في جميع مواقع استعمالاتها ، بخلاف التفصيل ، فقد تُجرَّدُ عنه . وبعضهم[2] التزمه فيها ، فالتزم ذكر المتعدد بعدها ، وحمل قوله تعالى :﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ [فِي ٱلۡعِلۡمِ][3]﴾[4] بعد قوله تعالى[5] : ﴿ فَأَمَّا[6] ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ ﴾[7] على معنى : « وأما الراسخون » ، وجواز السكوت على قولك :« أَمَّا زيد فقائم » يدفع دعوى التزام التفصيل فيها .

قال نجم الدين : « هي حرف بمعنى « إنْ » وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها ، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ تكريرها[8] ، فيؤدي إلى الاستثقال ؛ ولأنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام . فأصل :« أما زيد فقائم » : أَمَّا يكن شيء فزيد قائم يعني : إن يكن ، أي : يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد ، فهذا جزم بوقوع قيامه ، وقطع به ؛ لأنه جعل وقوع قيامه لازماً لوقوع شيء في الدنيا ، وما دامت الدنيا[1] باقية فلابد من حصول شيء فيها ، فلما كان الغرض من هذه الملازمة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط[2] ، وأقيم ملزوم القيام ـــ وهو

---

(١) في (غ) : لزام .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١٠٠٥/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ١٠٠٥ .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : أما .

(٧) آل عمران : ٧ .

(٨) في (غ) : تكررها .

(١) زيادة من (غ) .

(٢) الذي هو « يكن من شيء » .

زيد ـــ مقام ذلك الملزوم ، وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر ؛ لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها ، فحصل الغرض وهو لزوم القيام لزيد ، فلتحصيل هذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها »[1].

فقد تبيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء مقامه شيئان مقصودان مهمان : تخفيف الكلام بالحذف[2] . وإقامة ما هو الملزوم في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم . وحصل التعويض من[3] المحذوف وجوباً ، وحصل بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها .

وكذا تقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعولُ به ، أو الظرف قال تعالى :﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[4]، وتقول :« أمَّا يوم الجمعة فأنا ذاهب » .// وكذا غيرهما من معمولات الخبر كالحال نحو[5] : « أمَّا مجرَّداً فإني ضاربك » ، والمفعول المطلق ، نحو :« أمَّا ضرب الأمير فإني ضاربك » ، والمفعول له نحو :« أما تأديباً فأنا ضاربك » . فلا يستنكر عمل ما بعد الفاء[6] السببية فيما قبلها . وإن كان ممتنعاً في غير هذا الموضع ؛ لأن تقديم المعمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة . **١٣٥/ ب**

ويجوز التقديم لهذه الأغراض ، وإن كان هناك مانع آخر غير الفاء نحو :« أمَّا يوم الجمعة فإنَّ زيداً سائر » ، ونحو[7] : « أمَّا زيداً فما أضرب ».

ولا تُقدِّم شيئين ؛ لأنك لا تجاوز قدر الضرورة ، فلا تقول : « أمَّا زيدٌ ، طعامَك فلا يأكل » .

وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط مقام شرط « أمَّا » كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ[1] ﴾[2]، فـ« روح » جواب « أمَّا » مستغنى[3] به عن

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٧٩ .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) و (غ) : عن .
(٤) الضحى : ٩ .
(٥) سقطت من (غ) .
(٦) في (ش) و (غ) : فاء .
(٧) في (غ) : (ويجوز) بدل (نحو) .
(١) (وجنة نعيم) زيادة من (ش) .
(٢) الواقعة : ٨٨ ـــ ٨٩ .
(٣) في (غ) : استغني .

جواب « إنْ »[1] ، و قال تعالى :﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ ﴾[2] أي : أمَّا إنْ[3] يكن من شيء فإذا[4] ما ابتلاه يقول .

وإنما وجب الفاء في جواب « أمَّا » لأنه لما وجب حذف الشرط فلم تعمل فيه قَبُحَ أن تعمل في الجزاء .

قال نجم الدين : « وأما تفسير سيبويه[5] « أمَّا زيد فمنطلق » بـ[6]« مهما يكن من شيء فزيد منطلق » فليس لأن « أمَّا » بمعنى « مهما » ، بل قصده إلى المعنى البحت ؛ لأن معنى « أمَّا يكن من شيء فزيد منطلق » : إنْ كان شيء فزيد منطلق ، أي : هو منطلق البتة »[7].

ولا تحذف الفاء في جواب « أمَّا » إلا لما مر في المبتدأ والخبر[8].

ولا يقع بين « أمّا » والفاء جملة تامة مستقلة فلا يقال :« أمَّا زيد قائم ، فعمرو قاعد » .

واعلم أنه قد يلي « أمَّا » ما يتكرر ذكره بعد فائها ، إمَّا مصدر مكرر ضمناً نحو :« أمَّا سِمناً فسمين ، وأمَّا علماً فعالم »، وإمَّا صفة تكرر لفظها نحو[9] : « أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف ، وأمَّا عالماً فعالم » ، وإمَّا غير ذلك نحو :« أمَّا البصرة فلا بصرة لك ، وأمَّا العبيد فذو عبيد ، وأما زيد فقد قام زيد » . قال نجم الدين : « فالمنكَّر من المصدر والوصف يجب نصبهما عند الحجازيين[1] ، ويختار ذلك بنو تميم[2] ، والمعرَّف من المصدر يجب رفعه عند بني

---

(١) هذا مذهب سيبويه يرى : أن الجواب لـ« أمّا » لا للشرط وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أمَّا » عليه ، ومذهب الفارسي في أحد قوليه : أن الجواب هو للشرط ، لا لـ« أمَّا » ، وجواب « أمَّا » محذوف ، وقوله الآخر كمذهب سيبويه » . ينظر : الكتاب ٧٩/٣ ، و الارتشاف ١٨٩٤/٤ .

(٢) الفجر : ١٦.

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : فأما .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ، و الارتشاف ١٨٩٣/٤ .

(٦) سقطت الباء من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٨) ينظر : ض ١١٩ .

(٩) سقطت من (أ) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/٢ ، والارتشاف ١٥٧٣/٣ ، وشفاء العليل ٢٥٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/٢ ، والارتشاف ١٥٧٣/٣ ، وشفاء العليل ٢٥٢/٢ .

تميم[1] قال نجم الدين : « على ما يعطى ظاهر[2] لفظ سيبويه[3]، والأولى أنهم يجيزون الرفع والنصب . والحجازيون يجيزون فيه الرفع والنصب . والمعرَّف من الوصف مرفوع عند الجميع. وأما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرَّفاً كان ، أو منكَّراً إلا ما[4] سيجيء »[5].

فالرفع في جميع ذلك على الابتداء عند الفريقين ، وأمَّا النصب فعند[6] سيبويه[7] حمله في المصدر معرفاً كان ، أو منكراً على أنه مفعول له عند الحجازيين ، فمعنى : « أمَّا سِمَناً فسمين » : مهما يُذكر زيدٌ لأجل السمن فهو سمين ، ونحو :« أمَّا العلمَ فعالم[8] » : مهما يُذكر زيد[9] لأجل العلم فهو عالم » .

وحمل سيبويه[10] نصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال ، أي : مهما يذكر زيد[11] عالماً فهو عالم .

وأمَّا نصب الوصف المنكَّر فعلى الحال عند الجميع .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال: المنصوب عند الفريقين في الصفة على الحال مما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرَّف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء . والمرفوع مبتدأ ما بعد الفاء خبره، كل ذلك عند الفريقين »[12]. وقد أنشد سيبويه[13] :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَبْرَ عَنْهَا فَلاَ صَبْرا

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/٢ ، والارتشاف ١٥٧٣/٣ ، وشفاء العليل ٢٥٢/٢ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٨٥/١ .

(٤) في (ش) : على ما .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٨١ ، ٤٨٢ .

(٦) في (ش) و (غ) : (فإنّ) بدل (فعند) .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٨٥/١ ، و الارتشاف ١٥٧٣/٣ .

(٨) في (غ) : فهو عالم .

(٩) سقطت من (أ) . و في (غ) : تذكر زيداً .

(١٠) ينظر : الكتاب ٣٨٨/١ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٢ .

(١١) في (غ) : تذكر زيداً .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٨٣/٤ .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٤، والأغاني ٢٣٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١،وبلا نسبة في الكتاب ٣٨٦/١.

والشاهد فيه : أنه نصب الصبر على مذهب أهل الحجاز على أنه مفعول مطلق ، ويرفع على مذهب بني تميم على الابتداء .

وأنشد أيضاً[1] :

أَلا يَا لَيْلَ ويْحَكِ نَبِّئِينَـــا فأمَّا[2] الجودُ منكِ فليسَ جُودُ

قال نجم الدين في قولهم : « أمَّا العبيد فذو عبيد »[3] :« فالوجه الرفع في جميـــع اللغـــات معرفاً كان ، أو لا »[4] . وروى يونس[5] عن بعض العرب نصبه . قال سيبويه :« هـــي خبيثـــة قليلة »[6]. قال ـــ يعني سيبويه ـــ : « ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرَّف إلا إذا لم يكن معيَّناً ؛ ليكون في موضع الحال كما في « الجماء الغفير » ، وأمَّا إذا أردت بهم عبيداً معيـــنين فلا يجوز فيه إلا الرفع »[7]. وذكر في حاشية كتاب سيبويه يعني أن قولهم :« أمَّا العبيد فذو عبيد » بمنزلة قولهم : « الجماء الغفير » في خروجه عن القياس في نظيره ؛ إذ ليس قياسه ـ وفيه اللام ـــ أن يكون // حالاً ، لكن جعلوه في موضع « مجتمعين » كما وقع العبيد في « أمَّا العبيد »[8] موضـــع المصدر : إمَّا مِلْك العبيد[9] عن الزجاج[10]، وإمَّا العبودية عن أبي علي، وإمَّا التعبيد عن أبي سعيد؛ لأن الاسم قد يوضع موضع المصدر . قال نجم الدين : « الحمل على الحال ضعيف ، بل هو على معنى المفعول لما بعد الفاء ؛ لأن معنى « ذو عبيد » : أي يملكهم[11] »[12]. ١/١٣٦أ

وقد تحذف « أمَّا » لكثرة الاستعمال[13] ، قال تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[14] ، و﴿ هَـٰذَا

---

(١) البيت من الوافر ، وهو عبد الرحمن بن حسان في ديوانه ٢١، و الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) في (غ) : وأما .

(٣) هذا غير المصدر والصفة .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٨٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٨٩/١ ، و شرح التسهيل ٢٤٧/٢ ، و الارتشاف ١٥٨٤/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٤ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٨٩/١ .

(٧) ينظر : السابق ٣٨٩/١ .

(٨) في (غ) : العبد .

(٩) في (غ) : العبد .

(١٠) يعني أن مذهب الزجاج في قولهم :« أمَّا العبيدَ » أنه على حذف مضاف تقديره : أمَّا مِلْكَ العبيد ، وهو مفعول له . ينظر : الارتشاف ١٥٧٥/٣ .

(١١) في (ش) : تملكهم .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٨٤ .

(١٣) في (غ) : استعمال .

(١٤) المدثر : ٣ .

فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[1]،﴿ فَبِذَلِكَ[2] فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[3]. وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً[4]

قوله : (**وهُوَ مَعْمُولٌ لِمَا فِي حَيِّزِهَا**) . أي : ما بين « أمَّا » والفاء معمول لما في حيز الفاء . لعله يريد : إلا المبتدأ ، وأداة الشرط مع الشرط .

قوله : (**مُطْلَقاً**) أي : سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كـ« إنَّ » ، و « ما » النافية ، أو لم يكن ، وهذا مذهب المبرد[5] ، و[6] اختاره المصنف[7] . وقال بعضهم[8]: هو معمول المحذوف مطلقاً مثل ما مر ، فنحو :« أما زيد فقائم » أي : أما ذكر زيد فهو قائم ، و « أمَّا يوم الجمعة فزيد منطلق » أي : أمّا ذكرت يوم الجمعة ، وليس ذلك بشيء و إلا لجاز نصب : « أمَّا زيد فقائم » على تقدير : أمَّا ذكرت زيداً فهو قائم ، ولا يجوز اتفاقاً .

ونظر هؤلاء إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، و لم يتنبهوا أنَّ التقدم للغرض الذي ذكرنا .

وذهب المازني[9] إلى أنه إن لم يكن ما بعد الفاء مستحق للصدر كـ« إنَّ » و « ما » ، أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله وهو معنى قوله : (**إنْ كَانَ جَائزَ التَّقْدِيمِ**) فالعامل ما بعد الفاء وهو معنى قوله : (**فَمِنِ الأَوَّلِ**) . وإن كان ما[10] بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو

---

(١) ص : ٥٧ .

(٢) في (غ) : وبذلك .

(٣) يونس : ٥٨ .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : أمر أو نهي .

(٥) قد نسب هذا القول إلى المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٩ ، وابن الشجري في أماليه ٣٤٩/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٨٩٥/٤ ، لكنه حكى أيضاً رجوعه إلى مذهب سيبويه . وممن نسبه كذلك الرضي في شرحه ٤٨٦/٤ ، وابن هشام في المغني ٨٣ ، والمهدي صلاح بن علي في النجم الثاقب ١٢٢٣/٢ ، والجامي في الفوائد الضيائية ٣٨٨/٢ ، والسيوطي في الهمع ٤٨١/٢ . والذي في كتابه المقتضب ٢٧/٣ يوافق مذهب سيبويه والجمهور فإنه قال :« وجُملة هذا الباب : أن الكلام بعد « أمَّا » على حالته قبل أن تدخل » . قال محقق كتابه عبد الخالق عظيمة :« يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز « أما زيداً فإني ضارب ».

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية له ١٠٠٧/٣ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٦ ، والنجم الثاقب ١٢٢٣/٢ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٨٦ ، والنجم الثاقب ٢/ ١٢٢٣ ، والفوئد الضيائية ٣٨٩/٢ .

(١٠) سقطت من (غ) .

المقدر وهو معنى قوله : (**و إلاَّ**[1] **فَمِنِ الثَّاني**) . وليس بشيء ؛ لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع مانع جاز مع مانعين أو أكثر .

قال ابن خروف[2] : وقد تبدل الميم الأولى من « إمَّا » ياء قال[3] :

رَأتْ رَجُلاً أيْمَا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فيَضْحَى وأيْمَا بالعَشِيِّ فَيخْصَرُ

---

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : الرضي ٤/ ٤٨٧ ، و الخزانة ١١/ ٣٩١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ ، والأزهية ١٤٨ ، والأغاني ٨١/١ ، والمحتسب ٢٨٤/١ ، و شرح شواهد المغني ١٧٤/٢ ، و شرح الجمل لابن خروف ٧٦٢/٢ ، ومغني اللبيب ٧٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/ ٤٨٧ .

ويخصر : الخَصَر : البرد . وخَصِرَ الرجل إذا آلمه البرد في أطرافه .

والشاهد فيه : « أيما » على أن ابن خروف ، قال : قد يبدل الميم الأول من « أمَّا » ياءً كما في البيت .

[حرف الردع]

قوله : (**حَرْفُ الرَّدْعِ** : « **كَلاَّ** » ، **وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى**: « **حَقًّا** ») . الردع بمعنى: الزجر[1] ، تقول لشخص :« فلان يبغضك » ، فيقول :« كلا » ردعاً لك ، أي ليس الأمر كما تقول . وتكون ردعاً للطالب أيضاً قال تعالى: ﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآ ﴾[2] . وقد يكون « كلا » من كلام المتكلم[3] بما قبلها ، قال تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ۝٨١ كَلَّاۚ ﴾[4] . وقد تكون بمعنى :« حقاً » قال تعالى :﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾[5] و ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾[6]، فيجوز أن يجاب بجواب القسم كالآية ، وألا يجاب به قال تعالى[7]:﴿ كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ۝٢٠ [وَتَذَرُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ][8] ﴾[9] ، و﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[10]

وقد تحتمل المعنيين ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ يَطۡمَعُ أَنۡ أَزِيدَ ۝١٥ كَلَّآۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِأٓيَٰتِنَا عَنِيدٗا ﴾[11]. ولا يُوقَف عليها إذا كانت بمعنى « حقاً » ، ويجوز إذا كانت للردع ، وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف ؛ لأن الحرف لا يستقل أي : كلاَّ لا تقل ، أو ليس الأمر كذلك . قال نجم الدين : « وإذا كانت بمعنى حقاً جاز أن يقال : إنها اسم مبني ؛ لمناسبة لفظها ومعناها للحرفية . قال لكن النحاة حكموا بحرفيتها لما فهموا من أنّ المقصود [تحقيق الجملة ، كالمقصود] [1] بـ« إنَّ » ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية »[2].

---

(١) في القاموس : رَدَعَهُ : كفَّه وردَّه . ينظر : القاموس (ردع) ٦٦٥ .
(٢) المؤمنون : ٩٩ ــ ١٠٠ .
(٣) في (غ) : متكلم .
(٤) مريم : ٨١ ــ ٨٢ .
(٥) المدثر : ٣٢ .
(٦) العلق : ٦ .
(٧) سقطت من (ش) و (غ) .
(٨) زيادة من (غ) .
(٩) القيامة : ٢٠ .
(١٠) القيامة : ٢٦ .
(١١) المدثر : ١٥ ــ ١٦ .
(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٨٨ ، وهذا النص بحروفه أخذه عن ابن الحاجب في شرحه للكافية ١٠٠٨/٣ ، وعنه أخذه الجامي في الفوائد الضيائية ٣٩٢/٢ ، وركن الدين في الوافية شرح الكافية ٣٣٢ .

[تاء التأنيث الساكنة]

قوله : (**تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ [تَلْحَقُ المَاضِي لِتَأْنِيثِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ]** [1]) .

اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه للاتصال الذي بين الفعل والفاعل ؛ ولذا يسكن له آخر الفعل . فتأنيث الفعل لأجل تأنيث فاعله ، مثل تثنية الفاعل وجمعه ؛ لأجل تكرير[2] الفعل كقول الحَجَّاج : « يا حرسيُّ : اضربا عنقه » أي : اضربْ اضربْ ، وقوله تعالى :﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾[3] أي : ارجعني ارجعني .

وهذه[4] التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ؛ لأن أصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء فؤذن من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته ، وبحركة تلك على إعراب ما وَلِيته . وتُقلب تاء الاسم في الوقف هاء بخلاف تاء الفعل ؛ لأن القلب تصرُّف ، وهو بالمعرب أولى .

ولكون أصل التاء الفعلية السكون لم تُرَدَّ اللام المحذوفة // للساكنين بتحريكها[5] **١٣٦/ ب**
في «رَمَتا » ، و« غزتا » ؛ لأن حركتها عارضة ، وجاءت لغة ضعيفة[6] باعتداد حركة التاء فيقولون[7] : « رماتا » ، و « غزاتا » ، وقد قيل إن منها قول امرئ القيس[8] :

لها مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كما أَكَبَّ على ساعِديه النَّمِرْ

وقيل فيه غير ذلك .

---

(١) زيادة من الكافية ٢٣٩ .
(٢) في (غ) : تكرر .
(٣) المؤمنون : ٩٩ .
(٤) في (غ) : فهذه .
(٥) في (ش) و (غ) : بتحركها .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٠١/٢ طبعة دار الكتب .
(٧) في (غ) : يقولون .
(٨) البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤ ، والحيوان ٢٧٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٥/١ .
خظا : الخاظي: الكثيرُ اللَّحمِ . خَظَا لحمه يَخْظُو خُظُوًّا و خَظِيَ خَظاً: اكْتَنَزَ . اللسان (خظا) .
والشاهد فيه : « خظاتا » والقياس : خظتا ، إلا إنه رد الألف التي كانت ساقطة لاجتماع الساكنين في الواحد ، ولما تحركت تاء التأنيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين .

قوله : (**وأَمَّا إِلَحْاقُ عَلاَمَتَيْ التَّثْنِيَةِ والجَمْعَينِ فَضَعِيفٌ**) .

يعني نحو :« قاما أخواك » ، و« قاموا إخوتك » ، و « قُمْنَ النساء » ، فتكون الألف والواو والنوان حروفاً مثل التاء مشعرة من أول الأمر أن الفاعل مثنى أو مجموع .

و[1] لا تكون أسماء ضمائر . ولكونها حروفاً جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو : « أكلوني البراغيث » ، وقيل[2] : فُعِل ذلك ؛ لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء . وجاز أيضاً استعمال النون في الرجال كقوله[3] :

ولَكِنْ دِيافيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بِجَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

قال نجم الدين : « ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها ، أو تكون الجملة خبر مبتدأ مؤخر »[4].

---

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٩٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٦ــ ١٠٧.

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٩٠ .

[التنوين]

قوله : (**التَّنْوِينُ : نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ ، لاَ لِتَأْكِيدِ الفِعْلِ**) .

التنوين في الأصل مصدر :« نوَّنت » أي : أدخلتُ نوناً[1] .

قوله : (**نُونٌ سَاكِنَةٌ**) جنس الحد ، يدخل نون « مِنْ » ، و « لدنْ » ، و « لم يكنْ » .

قوله : (**تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ**) يخرج أمثالها .

وقوله : (**لاَ لِتَأْكِيدِ الفِعْلِ**) يخرج نون التأكيد الخفيفة .

ولم يُجعل للتنوين صورة في الكتابة ؛ لأنها مبنية على الوقف وهو يسقط في الوقف رفعاً وجراً ؛ ولذا كتب في حال النصب ألفاً لما كان يُوقف عليه بالألف[2] .

قوله : (**وَيَكُونُ لِلْتَّمْكِينِ**) . إلى آخره . قد مر شرحه في أول الكتاب [3] .

قوله : (**وَيُحْذَفُ[4] مِنَ العَلَمِ المَوْصُوفِ بـ« ابْنٍ » مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ**) .

نحو :« جاءني زيدُ بنُ عمرو » خفف[5] « ابن » الواقع وصفاً بين علمين لفظاً[6] بحذف التنوين ، وخطاً بحذف ألفه ؛ لكثرة استعماله، وكذا « هذا فلانُ بن فلان » ؛ لأنه كنية عن العلم، و « طامرُ بنُ طامر »[7] ، و « هُيُّ بن لُي »[8] ، و « ضُل بنُ ضُلٍّ »[9] ؛ لأنه يعبَّر به عَمَّنْ لا يُعرف على إجرائه مجرى العَلَم .

---

(١) ينظر : اللسان (نون) ٣٤١/١٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٤٩١ .

(٣) ينظر : ص ٨ .

(٤) في (ش) و (غ) : وقد يحذف .

(٥) في (ش) : (وذلك لكثرة استعمال) بدل (خفف) .

(٦) في (ش) : وطلب التخفيف لفظاً .

(٧) قال في اللسان (طمر) ١٩٩/٨ :« وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذي لا يعرف ولا يعرف أبوه ولم يدر من هو » .

(٨) قال في اللسان (هيا) ١٨٦/١٥ :« وهَيُّ بن بَيّ ، وهَيَّانُ بن بَيّان : لا يعرف ولا يعرف أبوه ». و ينظر : نحوه في القاموس (هيا) ١٧٦٤ .

(٩) وضُلٌّ بن ضُل : ضَلَّ الشيءُ يَضِلُّ ضلالاً أي : ضاع وهلك والاسم الضُّلُّ ومنه قولهم : فلان ضُلٌّ بن ضُلٍّ ، أي : منهمك في الضلال ، وقيل : هو الذي لا يُعرف ولا يعرف أبوه ، وقيل : هو الذي لا خير فيه .
ينظر : اللسان (ضلل) ٨١/٨ .

وأما إذا لم يكن بين علمين نحو :« جاءني كريمٌ ابن كريم » ، و « زيدٌ ابن أخينا » لم يحذف التنوين ، ولا الألف ؛ لقلة الاستعمال ، وكذا[1] إذا لم يقع صفة نحو :« زيدٌ : ابن عمرو » على أنه خبر لـ« زيد » كذلك[2].

وحكم « ابنة » حكم « ابن » . وفي الوصف بـ« بنت » وجهان[3] .

وحذف[4] التنوين في قوله[5] :

وحَاتِمُ الطَّائيُّ وَهَّابُ المِئِي

وقوله[6] :

فألفيتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

ضرورة . وقرئ شاذاً [7]: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[8] .

---

(١) في (غ) : (هذا) بدل (وكذا) .

(٢) أي لم يحذف التنوين ، والألف لقلة الاستعمال كذلك .

(٣) قال الرضي في شرحه ٣٣٨/١: « الأولى المنع لأن التخفيف معهما لفظاً وخطاً إنما هو لكثرة الاستعمال ، ولم يكثر استعمال « بنت » » .

(٤) سقطت فاء « حذف » من (غ) .

(٥) الرجز لامرأة من بني عقيل في الخزانة ٣٢٣/٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦٣/٢، والخصائص ٣١٥/١، وسر الصناعة ٥٣٤/٢، وشرح الرضي٤٩٢/٤.
وصدره : حيدة خالي ولقيط وعلي .
والشاهد فيه حذف التنوين من حاتم للضرورة .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، والأغاني ٣١٥/١٢، والكتاب ١٦٩/١، والخزانة ٣٩٩/١١، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٩/٢، وسر الصناعة ٥٣٤/٢، وشرح المفصل ٦/٢، وشرح الرضي ٤٩٢/٤ .
والشاهد فيه : « ذاكر الله » حيث حذف التنوين فيه للضرورة ، ولفظ الجلالة منصوب بـ« ذاكر » ، ولو كان مضافاً إلى الجلالة ، لكان حذف التنوين واجباً لا ضرورة ، وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير . ينظر : الخزانة ١١/ ٣٩٩ .

(٧) قرئ : « أحد الله » بغير تنوين اسقط لملاقاته لام التعريف ونحوه ، ينظر : الكشاف ٨٢٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٢٠.

(٨) الإخلاص : ١ ــ ٢ .

[نون التوكيد]

قوله : (**نُونُ التَّوْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، ومُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيرِ الأَلِفِ**) .

إنَّما حُرِّكت المشدَّدة بالفتحة ؛ لثقلها ، وخفة الفتحة ، وكُسِرت بعد ألف الاثنين[1] ، وألف الفصل[2] ؛ تشبيهاً بنون الإعراب في المضارع[3] ، وبنون التثنية في الاسم .

قوله [(**وتَخْتَصُّ بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ في الأَمْرِ ، والنَّهْيِ ، والاسْتِفْهَامِ ، والتَّمَنِّي ، والعَرْضِ والقَسَمِ**)[4][**وقَلَّتْ في النَّفْي ، ولَزِمَتْ في مُثْبَتِ القَسَمِ ، وكَثُرَتْ في مِثْلِ إمَّا تَفْعَلَنَّ**)][5].

(**تَخْتَصُّ بالمُسْتَقْبَلِ**) لافتقاره إلى التوكيد[6] ؛ لأنه لم يوجد بعد . وأما الحال المشاهد والماضي المتيقن[7] فلا يفتقر إلى التأكيد .

ودُخولها[8] في الأغلب في المستقبل الذي فيه معنى الطلب كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض . ولا تدخل على المستقبل الذي هو خبر إلا بعد ما يدل على التأكيد كالقسم نحو :« واللهِ لأضربَنَّ » ، و « ما » المزيدة نحو :« إمَّا تَفعلنَّ » تقول في الطلب « افعلَنَّ » ، و« لا تفعلَنَّ » [وهلاَّ تفعلن][9] ، و « ألا تفعلَنَّ » ، و « ليتك تفعلَنَّ » ، و « هل تفعلَنَّ » قال[10] :

أَفَبعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قبيلا[11]

ويقال[1] :« كم تَمْكُثَنَّ » ، وقال :

---

(١) نحو : اضربانِّ .

(٢) نحو : اضربنانِّ .

(٣) فإنها تكسر بعد الألف نحو : « تضربان ».

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١.

(٦) في (ش) و (غ) : التأكيد .

(٧) في (ش) : المنفي .

(٨) في (غ) : وبدخلوها .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٨ ، وللمقنع في الكتاب ٥١٤/٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/ ٤٩٤ ، و شرح التصريح٣٠٣/٢، و الخزانة ١١/ ٤٠٨ .

وصدره : قالتْ فُطيمةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ .

والشاهد فيه : « أفبعد كندة تمدحنَّ » حيث أكد الفعل بالنون ؛ لوقوعه بعد الاستفهام ، وهو الهمزة .

(١١) في (أ) : قتيلا .

(١) في (ش) و (غ) : وتقول .

وأقْبِلْ عَلَى رَهْطي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كيف نَفْعَــلا[1]

[أي : نفعلَنْ] [2]

وتقول في الخبر المصدر بالقسم :« والله لتضربنَّ » ، وأداة الشرط بعدها « مــا » الزائــدة نحو:« إمَّا ترين »، و« متى ما[3] تفعلَنَّ » ، و« أيُّهم ما يفعلنَّ » ، و « أيّاً ما تفعلَــنَّ » ، و« أينمــا تكونَنَّ أكُن » ، و« إذ ما تخرجن » ، و « حيثما تكونن » ، و « ما » في هذين لازمة .

وقد تدخل نون التأكيد // اختياراً في جواب الشرط المقرون بـــ« ما » الزائدة قال[4] : أ/١٣٧

نَبَتُّمْ نَبات الخَيْزُرانيِّ في الثَّرَى حَدِيثاً مَتَى ما يأتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

لكنه أقل من دخولها في الشرط . وربما دخلت على الشرط بلا تقــدم « مــا » نحــو : « إنْ تفعلنَّ أفعلْ » ، قال[5] :

مَنْ[6] نَثْقَفَنْ منكم فليس بآيبٍ أبَداً وقَتْلُ[7] بني قُتيلة شَــافي

وأنشده[8] سيبويه : قتيبة[9] .

وتدخل النون في الفعل الذي يلحق أَوَّلَهُ « ما » في غير الشرط ، اختياراً قليلاً نحو :« بجهدٍ ما تبلغنَّ » قال[10]:

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه١٧٣/٢، وليس في ديوانه . وبلا نســبة في الكتــاب ٥١٣/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٤ ، والمقاصد النحوية ٤٢٥/٤ ، و الخزانة ١١/ ٤١٠ .

والشاهد فيه : « كيف نفعلا » حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ؛ لوقوعه بعد اسم الاستفهام .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٣) سقطت (ما) من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١٠ ، و شرح أبيات سيبويه٢٠٥/٢، و الخزانــة ١١/ ٤٢١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٥/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٥ .

والخيزران : كل نبت ناعم . وأراد بالخير المال .

والشاهد فيه : « ينفعا » حيث دخلت نون التوكيد المنقلبة ألفاً ، اختياراً في جواب الشرط .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لبنت مُرَّة بن عاهان أبي الحصين في شرح أبيات ســيبويه١٨٢/٢ ، و الخزانــة ١١/ ٤٢٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، و الارتشاف ٦٥٥/٢ ، وشــرح الرضــي ٤/ ٤٩٦ ، وشــفاء العليل ٨٨٤/٢ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : فقتل .

(٨) في (غ) : وأنشد .

(٩) وهو الصواب ، وهم بنو قتيبة بن مالك بن أعصر الباهلي . ينظر : الخزانة ١١/ ٤٢٥ .

(١٠) في (غ) : (نحو) بدل (قال) .

إذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ شَرُفَ ابْنُهُ ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[1]

و« قلما يقولن » ، و « أكثر ما يقولن » ، و « ربما يقولنَّ » . وأما قوله[2] :

رُبَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبي شِمالاتُ

فضرورة ، وحسن لزيادة « ما » في « رُبَّ » ، و « ترفعنْ » من جملتها .

وتجيء النون بعد المنفي[3] بـ« لا » المتصلة بالمنفي قياساً عند ابن جني[4] قال تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾[5] ، وقيل[6]:« لا » في الآية للنهي . وقد تجيء بعد[7] المنفصلة[8] نحو: « لا في الدار يضربن زيد » ، وعند أبي على[9] لا تجيء بعد النفي اختياراً . قال سيبويه[10] : تدخل بعد « لم » قال[11] :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرسِيِّه مُعَمَّما

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٦ ، و شرح التصريح٣٠٣/٢ ، و الخزانة ١١/ ٤٢٨ .

والشاهد فيه « ما ينبتنّ » حيث يجوز في الاختيار بقلّة تأكيد الفعل المستقبل في غير الشرط ، إذا كان في أوله « ما » الزائدة .

(٢) البيت من المديد ، وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب ٥١٨/٣ ، والمقتضب ١٥/٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١٩١/٢ ، و شرح المفصل ٤٠/٩ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٧ ، وشفاء العليل ٨٨٤/٢ ، و الخزانة ١١/ ٤٢٩ .

والعَلَم : الجبل . والشمالات : جمع الشمال من الرياح .

والشاهد فيه فيه : « ترفعن » حيث أكد بالنون الخفيفة ضرورة ، وإنما حسَّن التوكيد زيادة « ما » في « رب » ، ووقوع « ترفع » في حيز « ربما » .

(٣) في (أ) : النفي .

(٤) ينظر : اللمع ١١٨ .

(٥) الأنفال : ٢٥ .

(٦) قال ذلك الأخفش في معاني القرآن ٥٤٢/٢ . قال السلسيلي : « ومذهب الجمهور أن ذلك لا يجوز » . ينظر :شفاء العليل ٨٨٣/٢ .

(٧) في (غ) : (معه) بدل (بعد) .

(٨) أي : وقد تجيء مع « لا » النافية منفصلة .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٥٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٧ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٥١٥/٣ ، ٥١٦ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٧ .

(١١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وللدُّبيري في شرح أبيات سيبويه١٨٣/٢ ، ونُسِبَت لأبي حيان الفقعسي ، ولمساور العبسي . ينظر : المقاصد النحوية ٣٢٩/٤، و شرح التصريح٣٠٥/٢ ، و شرح شواهد المغني ٩٧٣/٢ ، و الخزانة ١١/ ٤٣٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٦/٣ ، والأصول ٢٠٠/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ ، والإنصاف ٦٥٣/٢ ، و شرح المفصل ٤٢/٩ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٧ ، وشفاء العليل ٨٨٤/٢ .

والشاهد فيه « لم يعلما » على أنَّ نون التوكيد تدخل بعد « لم » تشبيهاً لها بـ« لا » النهي عند سيبويه .

و[1] قال سيبويه : « يجوز في الضرورة : أنت تفعلَنَّ »[2] يعني: تلحق بالمضارع خالياً عن جميع ما ذكر قبل . وتدخل اسم الفاعل ضرورة قال[3] :

أرأيتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودا مُرَجَّلاً ويَلبسُ البُرُودَا

أقائلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهودا

وقال[4] :

يالَيْتَ شِعْري عنكمُ حَنِيْفاً أشَاهِرُنَّ بعدنا السُّيُوفا

ثم إن النون تلزم من هذه المواضع المذكورة : المضارع المقسم عليه مثبتاً نحو :« والله لأقومنّ »[5] بشرط ألا يتعلَّق به جارٌ سابق كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[6] ، وقوله[7] :

لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بيتي أوسع

شاذ عن البصريين [8].

---

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٨ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، و شرح التصريح٣٥/١ ، ولرجل من هذيل في شرح شواهد المغني ٧٥٨/٢ ، و الخزانة ١١/ ٤٤٧ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٩٣/١ ، و الخصائص ١٣٦/١، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٨ ، وشفاء العليل ٨٨٥/٢ .
والأُملود : الناعم . والمرجل : الذي شعره بين الجعودة والسبوطة . والبُرود : جمع بُرد : نوع من الثياب .
والشاهد فيه « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل اضطراراً تشبيهاً له بالمضارع .

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/١ ، و الخزانة ١١/ ٤٥٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٨ .
والشاهد فيه « أشاهرن » حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ؛ لأنه أشبه الفعل .

(٥) في (غ) : لأقولن .

(٦) آل عمران : ١٥٨ .

(٧) سبق تخرجه ص٨٣٩ . والشاهد فيه: « ليعلم » حيث لم يؤكد بالنون فهو شاذ عند البصريين . قال البغدادي معقباً على الرضي :«وهذا يخالف ما ذكره في حروف القسم من أنَّ المضارع إذا كان للحال يجب الاكتفاء باللام، ولا تأتي بالنون ، وأنشد هذا البيت هناك ، وأما الشذوذ ففي المضارع المستقبل إذا جاء باللام دون النون ». ينظر : الخزانة ١١/ ٤٥٦ . وكذا قال ابن مالك قبله ، وبهذا البيت استشهد في شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٨) ينظر : المفصل ٤٣٢، وشرح اللمع للضرير ٢٣٩ ، والبيان ٦١٠ ، و شرح المفصل ٤٣/٩ ، و ارتشاف الضرب ٦٥٥/٢ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٩ .

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام ، ومع « إمَّا » . وقال الزجاج[1] هي لازمة مع « إمَّا » خلافاً لغيره ، قال[2] :

إمَّا تَرَيْنِي ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أوْدَى بِها

قوله : (**ومَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ مَضْمُومٌ**) ؛ لأن ضميرهم ـــ أعني الواو ـــ إن انضم[3] ما قبلها حذفت مع نون التأكيد[4] ، وإذا حذفت فعليها دليل وهو ضمة ما قبلها . وإن انفتح ما قبلها[5] حركت بالضم للساكنين ؛ وإنما ضمت ـــ ولم تكسر ، ولم[6] تفتح ـــ إجراءً لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر مجرى واحداً .

قوله : (**ومَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ**) ؛ لأن ضميرها ـــ أعني الياء ـــ إن كان ما قبلها مكسوراً[7] حذفت الياء للساكنين ، وبقيت الكسرة تدل عليها . وإن كان ما قبلها مفتوحاً حركت بالكسر للساكنين[8] . وقال المالكي :« حَذْفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو : « ارضَنَّ « في » ارضَي » »[9].

قوله : (**وفِيمَا عَدَاهُ مَفْتُوحٌ**) . أي: ما عدا المذكور ، وما عداه : الواحد المذكر[10] نحو: « اضرِبَنَّ » ، و« اغْزُوَنَّ » ، و« ارْمِيَنَّ » ، و« اخْشِيَنَّ »[11]، وأنشد سيبويه[12] :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وأرضينَّ به فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسيرُ

---

(١) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢٤٤/٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٩،والارتشاف ٦٥٦/٢،و الخزانة ١١/ ٤٥٧.

(٢) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٢٢١ ، و الكتاب ٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٦٤ ، و شرح المفصل ٦/٩ ، وشرح الرضي٤/ ٤٩٩ .
والشاهد فيه أن « إن » الشرطية المقرونة بـــ« ما » الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج . وترك توكيده جيد عند غيره . وهذا البيت حجة على الزجاج .

(٣) في (غ) : ضم .

(٤) يعني : حذفت مع وجود نون التأكيد .

(٥) نحو : اخْشَوا .

(٦) في (أ) و (غ) : ولا .

(٧) نحو : « اضربي » ، و« اغزي » ، و« ارمي » .

(٨) نحو : « اخْشَينِّ » ، و « ارضَينَّ » .

(٩) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٨٨٧/٢ .

(١٠) في (ش) : المذكور : الواحد .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في شرح شواهد المغني ٢٤٤/١ ، واللسان (دهر) ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٢٨/٣ ، و سر صناعة الإعراب ٢٥٥/١.

والمثنى نحو :« اضربانِّ » ، وجمع المؤنث نحو :« اضربنانِّ » .

والفتحةُ في المثنى ، وجمع المؤنث قبل الألف الذي قبل النون ، ولعله أراد ذلك .

ففتح ما قبل النون في الواحد للتركيب ؛ لكون النون كجزء[1] الكلمة . ورُدَّتْ اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف في نحو :« لِيغزُوَنَّ » ، و« اغْزُوَنَّ » ، و « لِيرمِيَنَّ » ، و « ارمِينَّ » ، و « ليخْشينَّ » ، و « اخشينَّ » ؛ لأن مع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزمَ ، ولا وقفَ . وهذا مذهب سيبويه[2] ، والمبرد[3] ، وأبي علي[4] أنَّ الفتحة قبل النون حركة بناء[5]. وقال الزجاج[6] والسيرافي[7] : بل الحركة للساكنين معرباً كان الفعل ، أو مبنياً ، فالفعل باق على ما // كان عليه قبل دخول النون من إعراب أو[8] بناء . **١٣٧/ ب**

هذا ولغة طيّئ على ما حكى عنهم الفراء[9] حذف الياء الذي هو لام في الواحد بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو :« والله لَيَرمِنَّ[10] زيدٌ » ، و « ارمِنَّ يا زيد » ، و« ليخشنَّ زيد » ، و « اخشنَّ يازيد » ، وعليه قوله[11]:

إذا قَالَ قَطْنِي قلتُ [12] باللهِ حلفةً لَتُغْنِنَّ عنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعَا

و لم تحذف ألف المثنى للساكنين خوف اللبس بالواحد ، فكسرت النون لأجل الألف ، فلو حذفت الألف لانفتحت النون ، فصار :« اضربانِّ » كـ« الضالِّين » لأن النون كجزء الكلمة ،

---

(١) كررها في (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٥١٩/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٩/٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٤٠ ، وشرح الرضي ٤/ ٥٠١ .

(٥) واختاره ابن عصفور ؛ لأن حركة التقاء الساكنين حركة عارضة والعارض لا يعتد به . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠١ ، والارتشاف ٦٦٢/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠١ ، والارتشاف ٦٦٢/٢ .

(٨) في (غ) : و .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٢ ، والارتشاف ٦٦٣/٢ ، والهمع ٥١٥/٢ .

(١٠) في (غ) : ليرمين .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لحُرَيث بن عَنَّاب الطائي في مجالس ثعلب ٦٠٦ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/١ ، و الخزانة ١١/ ٤٦١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٥٠٢ .
قطني : حسبي . أي : قلت قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك .
والشاهد فيه « لَتُغْنِنَّ » حيث حذف لام الفعل وهو « الياء » بعد الكسر وهو لغة طيِّئ على ما نقله الفراء .

(١٢) في (أ) و (ش) : قال . وما أثبته من (غ) ، والمصادر السابقة .

فأشبه ما التقى فيه ساكنان على حدّهما ، وذلك جائز ، وحدهما أن يكون الساكن الأول حرف مد ، والثاني مدغماً ، ويكونان في كلمة واحدة ، وقد حصل مع الألف ونون التأكيد الشرطان الأولان ، ولتنزل النون منزلة الجزء[1] كأنه حصل الشرط الثالث .

و لم تحذف الألف في « اضربنان » ؛ لأنها مجتلبة للفصل بين النونات ، فلو حذفت[2] لحصل الوقوع فيما فر منه .

وأمَّا حذف النون التي هي علامة[3] الرفع في الأمثلة الخمسة فلأن الفعل صار مبنياً عند الجمهور ، وعند غيرهم لاجتماع النونات[4] .

قوله : (**ولا تَدْخُلُهُمَا الخَفِيفَةِ [خِلاَفاً لِيُونُسَ]** [5]) .

أي : لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث ؛ لأنه يلزم التقاء الساكنين[6] على غير حَدِّه ؛ لعدم إدغام الساكن الثاني . قال نجم الدين : « وأما الثقيلة فلأن النون المدغمة ــ وإن كانت ساكنة ــ فهي كالمتحركة ؛ لأنه يرتفع اللسان بها ، وبالمتحركة ارتفاعة واحدة ، فهما كحرف واحد متحرك »[7].

قال نجم الدين : « ولا يجوز عند سيبويه إلحاقها في نحو :« اضرباني » بنون الوقاية ، و« اضربان نعمان » وإن كان يزول الساكنان بالإدغام في نون الوقاية ، ونون « نعمان » ؛ لأن المدغم فيهما ليستا لازمتين »[8] .

ويونس والكوفيون[1] جوزوا إلحاق الخفيفة للمثنى وجمع المؤنث . وتبقى عند يونس النون ساكنة[2] ؛ لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المد ، وإما أنْ تحرك بالكسر للساكنين . وحمل

---

(١) في (غ) : كجزء .
(٢) في (ش) : حذف .
(٣) في (غ) : علامة المثنى .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٣ .
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١.
(٦) في (ش) و (غ) : ساكنين .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٣ .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٣ .
(١) ينظر : الكتاب ٥٢٧/٣ ، والمقتضب ٢٤/٣ ، والأصول ٢٠٢/٢ ، والمفصل ٤٣١ ، والإنصاف ٦٥٠/٢ ، واللباب ٦٨/٢ ، و شرح المفصل ٣٨/٩ ، و الارتشاف ٢٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٤/ ٥٠٣ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٣ .

عليه[1] قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[2] [3].

[وهُمَا في غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ ، فإنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ] [4] .

قوله : (**وهُمَا في غَيْرِهِمَا**) . أي : النونان في غير المثنى ، وجمع المؤنث (**مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ**) وهو الواو والياء (**كالمنفصل**) أي: كالكلمة المنفصلة ، يعني: يجب أن يُعْطَى آخر الفعل ما يعطى آخر أولى الكلمتين المنفصلتين إذا اجتمعتا . وغرضه بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها ، وقد جرى في أثناء الكلام ما يتبين[5] به[6] حكم جميعها . ومعنى كلامه : أنَّ النونين في غير المثنى ، وجمع المؤنث على ضربين :

إمّا مع ضمير بارز ، وذلك في جمع المذكر نحو :« اغْزُوا » ، و « ارمُوا » ، و « اخشَوا » ، وفي الواحد المؤنث نحو :« رَيْ » ، و« اغزي » ، و« ارمي » و « اخشَي ».

وإمّا ضمير مستتر ، وذلك في الواحد المذكر نحو :« رَه » ، و « اغْزُ » ، و « ارمِ » ، و« اخشَ » .

فالنون مع البارز كالكلمة المنفصلة ، فتقول :« اغزُنَّ » ، و « ارمُنَّ » حذفت الواو للساكنين لسكونها ، وانضمام ما قبلها كما تحذفها مع الكلمة المنفصلة نحو :« اغزوا الكفار » ، « وارموا الغَرض » ، وكذا :« اغْزِنَّ » ، و « ارْمِنَّ » بالحذف للساكنين لسكون الياء وانكسار ما قبلها ، كما تحذف في « اغزِي الجيش » ، و « ارمي الغَرَض » . وتضم الواو في « اخشَوُنَّ » ، وتكسر الياء في « اخْشَيِنَّ » ؛ لأنه ليس قبلهما من جنسهما ، ولا يحذف أول الساكنين إلا وقبله من جنسه ، كما يضم ويكسر مع المنفصلة في « اخشَوُا الرجل » ، و « اخْشِي الرجل » .

---

(١) في (ش) و (غ) : وعليه حمل .

(٢) يونس : ٨٩ .

(٣) وذلك إذا قرئ بتخفيف النون ، وهي قراءة ابن ذكوان ، ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٠٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٩٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١.

(٥) في (ش) : يبين .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

والنون مع المستتر كالكلمة المتصلة . قال نجم الدين : « ويعني بها ألف التثنية فتقول : « اغزوَنَّ » ، و « ارمِيَنَّ » ، و« اخْشَيَنَّ » ، بردِّ اللامات وفتحها ، كما تقول :« اغزُوَا » ، و « ارْمِيَا » ، و « اخْشِيَا »[1].

قال نجم الدين : « هذا زبدة كلامه[2] ـــ يعني المصنف ـــ قال : ويَرِدُ عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط ، بل الواو والياء في « ارضوا »، و « ارضَيْ »[3] متصلان ، ومع هذا فإنك تحذف اللام معهما ، ولا // تثبتها كما تثبت مع الألف . قال : فليس قوله إذن[4] : « **كالمتصل** » على إطلاقه بصحيح »[5]. أ/١٣٨

قوله : (**ومِنْ ثَمَّ قِيلَ** :« **هَلْ تَرَيَنَّ** » ، و « **تَرَوُنَّ** » ، و « **تَرِينَّ** » [و« **اغْزُوَنَّ** » ، و « **اغْزُنَّ** » ، و « **اغْزِنَّ** »][6]) .

المثال الأول ضميره مستتر ، فقلبت ألفه ياء، كما تقلب مع الكلمة المتصلة نحو: « ارميا »، والضمير في الأخيرين بارز ليس قبله من جنسه ، فحرك للساكنين[7] كما يحرك مع الكلمة المنفصلة نحو :« تروُا القوم » ، و « ترِي القوم » .

والضمير في الأول[8] من الثلاثة الأخيرة[9] مستتر فردت واوه ، كما ترد[10] مع المتصلة نحو :« اغْزُوَا » ، وفي الأخيرين بارز قبله من جنسه ، فحذف للساكنين كما يحذف مع الكلمة[11] المنفصلة نحو :« اغزُوا الكفار » ، و « اغْزِي الكفار » .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٤ .
(٢) في (ش) : كلام .
(٣) في (غ) : ارضيا .
(٤) زيادة من (ش) و (غ) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥٠٤ .
(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١ .
(٧) في (غ) : الساكنين .
(٨) وهو قوله : « اغْزُوَنَّ ».
(٩) في (غ) : الأخير .
(١٠) في (ش) : يرد .
(١١) زيادة من (غ) .

قوله : (**والمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلْسَّاكِنَينِ ، [وفي الوَقْفِ ، فَيُردُّ مَا حُذِفَ ، والمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً]** [1]) .

إذا لاقى المخففة ساكن بعدها حذفت قال[2] :

لا تُهِيْنَ الفَقيرَ عَلَّكَ أن تَرْ كَعَ يوماً[3] والدَّهرُّ قَدْ رَفَعَهْ

أصله[4] : « تُهينُ » فدخلت « لا » الناهية ، فحذفت حركة النون جزماً ، وحذفت[5] الياء للساكنين ، فبقي :« لا تُهنْ » ، فلما دخلت نون التأكيد الخفيفة فتحت النون قبلها ، فزال موجب حذف الياء ، فرجعت ، وصار : « لا تُهينَنْ » فلما لقي نونُ التأكيد الساكنَ وهو لام « الفقير » حُذفت للساكنين ، وبقي ما قبلها على فتحه ، فحطو النون الخفيفة عن مرتبة التنوين ؛ لأنه لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن اللام والإضافة ، وهي لا تلزم ما دخلته ، وأيضاً فضّلوا اللاحقة للاسم على اللاحقة[6] للفعل ، فالتنوين يكسر للساكنين ، ولا يحذف إلا ضرورة ، أو من موصوف « ابن » و « ابنة » بالشروط المذكورة ، والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً ، تقول :« يا زيدُ اضرب الرجل » ، و « يا زيدون اضربوا الرجل » ، و « يا هند اضربي الرجل » ، و « هل تضرب الرجل » ، و « هل تضربون الرجل » ، و « هل تضربين الرجل » ردت[7] نون الإعراب لزوال[8] مقتضى البناء وهو النون .

وأمَّا إذا وقفت[9] على ما فيه النون الخفيفة فحكمها في الوقف حكم التنوين : تقلب المفتوح ما قبلها ألفاً نحو :« يا زيد اضربا » في « اضرِبَنْ » قال[10] :

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤٢ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع السعدي في الأغاني ١٢٩/١٨ ، والبيان والتبيين ٣٤١/٣ ، والشعر والشعراء ٢٩٩/١ ، و شرح شواهد المغني ٤٥٣ ، و الخزانة ١١/ ٤٧٧ ، وبلا نسبة في اللمع ١٢٠ ، والمفصل ٤٣٢ ، والإنصاف ٢٢١/١ ، و شرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، وشرح الرضي ٤/ ٥٠٥ .
والشاهد فيه « لا تهين » حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين . والأصل : لا تهينْ .

(٣) في (غ) : يوماً أن تركع .

(٤) في (غ) : وأصله .

(٥) في (ش) : فحذفت .

(٦) في (ش) : الملاحقة .

(٧) في (غ) : رددت .

(٨) في (غ) : لزول .

(٩) في (ش) : وقف .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧، والكتاب ٥١٠/٣، والمقتضب ١٢/٣، وبلا نسبة في الإنصاف٦٥٧/٢،وشرح المفصل ٣٩/٩. =

وذا النُصُبِ المَنْصُوبِ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فَاعْبُدا

أي : فاعبدن .

ويحذف المضموم ما قبلها ، والمكسور ما قبلها نحو : « اضربوا » ، أو[1] « اضربي » في نحو[2]: « اضْرِبُنْ » ، و « اضْرِبِنْ » . وتقول في الوقف في الاستفهام «يا رجال هل تضربونْ ؟»، و « يا هند هل تضربينْ ؟ » . ولذا قال : (**فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ**[3]) . يعني : إذا حذفتَ النون أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أُزيل في الوصل بسببها ، من الواو والياء في « اضربُنْ » ، و « اضْرِبِنْ » ، و « اخْشَوُنْ » ، و « اخْشَينْ » فتقول :« اضْرِبُوا » ، و « اضربي » ، و« اخْشَوَا » ، وأصله : « اخشيوا » فأعل بقلب الياء ألفاً ، وحذف الألف للساكنين ، و « اخشي » وأصله :« اخشيي» فأعل كذلك . ومن الواو والياء والنون في:« هل تضربُنْ ؟ »، و« هل تضربِنْ ؟ » ، و « هل تخشَوُنْ ؟ » ، و « هل تخشينْ ؟ » ، فتقول :« هل تضربونْ ؟ » ، و « هل تضربينْ ؟ » ، و « هل تخشَونْ ؟ » ، و « هل تخشينْ ؟ » وأصلهما : تخشيُون وتخشيين ، فأعلا كما مر ، فقدروا نون التأكيد معدومة من أصلها عند عروض الحذف ؛ لعدم لزومها للفعل ، ولذلك[4] عاد بعد حذفها معرباً ما بُني لأجلها . فيورد في المغاياة : أين كلمة بنيت وصلاً ، وأعربت وقفاً ؟ وذلك نحو : « هل تضربون ؟ » ، و « هل تضربين ؟ » بعد حذف نون[5] التأكيد الخفيفة بخلاف التنوين ، فإنَّ الوقف على « جاءني قاضٍ » : « جاءني قاضْ » على الأفصح بغير رد[6] الياء ؛ لكون التنوين لازماً فكأنه ثابت أيضاً مع عروض الحذف .

= والشاهد فيه : « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف .

(١) في (ش) و (غ) : و .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : تحذف .

(٤) في (غ) : ولذا .

(٥) في (أ) : النون .

(٦) في (ش) : (در) بدل (رد) .

فائدة :

قال الشاعر[1] :

إنَّ هِنْدُ المَلِيحَةَ الحَسْنَاءَ وأيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخِلٍّ وفَاءَ

« إنَّ » فعل أمرٍ من :« وأى »[2] بمعنى : وعد ، وأصل الأمر المضارع ، ومضارع[3] المخاطبة من « وأى » : « تئيين » ، وأصله:« توئيين » حذفت الواو // كما تحذف في « تعدين » ، **١٣٨/ ب** وأمرها :« إيَّ » فأدخلت نون التأكيد الشديدة عليه ، فحذفت الياء للساكنين ، وبقي « إنَّ » . و« هندُ » منادى مضموم ، و « المليحةَ » ، و « الحسناءَ » صفتان لـ« هند » جاريتان على المحل . وقوله :« وأيَ » بمعنى : وعد مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر الذي هو « إنَّ » . و « مَنْ » في محل الجر مضافاً إليها المصدر . أي : عدي يا هند المليحة الحسناء وعد من أضمرت لخل وفاء . هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه و إفضاله . وصلواته على محمد وكرام آله .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو ليوسف بن أحمد الصقلي في إنباه الرواة ٧٠/٤ ، وبغية النحاة ٣٥٦/٢ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب٢٧.

(٢) ينظر : اللسان (وأي) ١٩٦/١٥ .

(٣) في (غ) : وأمر .

[هاء السكت وحرف التذكر وشين الكشكشة وسين الكسكسة]

ولنختمه بذكر طرف من أحكام « هاء » السكت ، وحرف التذكر ، والإنكار[1] ، وشين الكشكشة ، وسين الكسكسة ، اقتداء بنجم الأئمة ، وعالم الأمة السيد الرضي نفع الله بعنايته .

[هاء السكت]

أما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها إذا[2] كان آخرها ألفاً ، والكلمة حرف ، أو اسم عريق البناء نحو :« لا » ، و « ذا » و « هنا » ؛ لخفاء الألف فأريد بيانها .

ولا تزاد في الأسماء المتمكنة ، أو العارضة البناء . ولا تلحق ساكناً آخر ، واواً كان ، أو ياءً ، أو غيرهما .

وتزاد[3] هاء السكت أيضاً في آخر كلمة موقوف عليها إذا كانت متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ، ولا مشبَّهة بالإعرابية ؛ لبيان تلك الحركة ، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف . تقول :« هما رجلانِهْ » و « ضاربانه » ، و « مسلمونه » ، و « ضربْنَه » ، و « هُنّه » ، و « هلُمَّه » ، و « ضربتُكَهْ » ، و « ثمهْ » ، و « اضربنّه » ، و « انطلقته » ، و « ضربته » ، و « يحكمكه » ، و « عصايه » ، و « قاضيه » ، و« غلاميه » ، و « هوه » ، و « هيه » ، و « أينه » ، و « كيفه ».

ودخولها فيما قبل آخره ساكن أقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك ؛ حتى لا يجتمع ساكنان ، لو سُكِّن الآخِر .

ولم يلحقوها نون الإعراب[4]؛ لأنها علامة للرفع فهي كالحركة الإعرابية .

وقد استعملوا في بعض ذلك الألف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في « أنا » ، و « حيهلا »[5].

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) هذه الهاء تزاد في موضعين هذا أحدهما .

(٣) هذا هو الموضع الثاني الذي تزاد فيه هاء السكت .

(٤) وذلك في الأفعال الخمسة نحو :« يضربانهْ » ، و « يضربونه ».

(٥) قال سيبويه :« فمن ذلك قول العرب : حَيَّهَلا ، فإذا وصلوا قالوا : حَيَّهَلَ بِعُمَر ، وإن شئت قلت : حَيَّهَلْ كما تقول : بحكمكْ . ومن ذلك قولهم :« أنا » ، فإذا وصل قال : أَنَ أقول ذلك ، ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف » . =

وإذا حذفت[1] لام[2] الكلمة جزماً ، أو وقفاً ، وبقيت على حرف واحد لتقدم حذف عينها لعلةٍ فـ« ها ء » السكت واجبة نحو :« رَهْ » ، و « قِهْ » ؛ لاستحالة الوقف على المتحرك ، والابتداء بالساكن . وإن كانت على أكثر من حرف فالهاء ليست بواجبة نحو :« اغْزُهْ » ، و « ارمِهْ » ، و « اخْشه » ، و « لم يَغْزُهْ » ، و « لم يَرْمِهْ » ، و « لم يَخْشَهْ » . لكنها ألزم ههنا منها في نحو:« ثَمَّهْ »، و « مسلمونه »[3]. وهي في « أعِهْ » ، و « أقِهْ »[4] في قولك:« إن تَعِ أعِهْ »، و « إنْ تَقِ أقِهْ » ألزم من « اغْزُهْ » ، و « لم يَرْمِهْ » .

قال نجم الدين : « وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت إلا هذا النوع أعني[5] الذي حُذِفَ آخره »[6].

وإلحاق الهاء في نحو « عَلامَ » ، و« إلامَ » ، و « حَتَّامَ » ، و « بِمَ » ، و « فَيمَ » ، و « عَمَّ » أجود من حذفها . ويجوز إسكانها ، ولو صارت الميم على حرف واحد ؛ لأنها امتزجت بحرف الجر ، وصارا ككلمة واحدة[7].

وإذا[8] وقفت على :« مجيء مَ جئت » فقلت : « مجيء مه » فإنها[9] لازمة .

وتحذف هاء السكت في الوصل كهمزة الوصل إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف ، قال تعالى : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ ﴾[10] وصلاً ، وحقها السكون ولو وقعت بعد ألف ،

= ينظر : الكتاب ١٦٤/٤ ، وقال أبو حيان :« وقالوا : أنا بالألف في الوقف ، وأَنَهْ بالهاء ، وأجاز بعضهم في الوقف أنْ تسكنْ النون » . ينظر : الارتشاف ٨٢٤/٢ .

(١) في (غ) : حذف .

(٢) في (ش) : منه لام .

(٣) لأنك إذا لم تأت بهاء السكت ، سكَّنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها ، وهو إجحاف .
ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥١٠ .

(٤) في (غ) : يقه .

(٥) زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥١٠ .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) في (ش) : فإذا .

(٩)في (ش) و (غ) : فالهاء .

(١٠) الحاقة : ٢٩ ــ ٣٠ .

ويُحرّكُها مَنْ يثبتها وصلاً بعد الألف مجرياً للوصل مجرى الوقف بالضمة ؛ تشبيهاً بهاء الضمير ، أو[1] بالكسرة للساكنين قال[2] :

يا مَرْ حَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ إذا أتَى قَرَّبْتُهُ بِمَا شاءْ
مِنَ الحَشِيشِ والشَّعِيرِ والمَاءْ

وروى بالوجهين ، ومثله[3] :

يا مَرْ حباهُ بحمارِ ناجِيَهْ إذا أتى قَرَّبْتُهُ بالسَّانِيَة

[سين الكسكسة]

وأما سين الكسكسة[4] : وهي في بكر بن وائل[5] ــ ذكره نجم الدين[6] ــ فهي التي تُلحق بكاف المؤنث في الوقف ؛ لئلا تلتبس إذا سكن للوقف بكاف المذكر[7] . وفي المفصل : « الكشكشة في تميم ، والكسكسة في بكر »[8] . قال فيه: « وعن معاوية[9] أنه قال يوماً: « مَنْ أفصح الناس ؟ فقام رجل من جَرْم[10] ــ وجرم من فصحاء الناس ــ فقال :« قوم تباعدوا عن[11] فراتيّة[12] العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست فيهم

---

(١) في (غ) : و .

(٢) الرجز لعروة بن حزام العذري في شرح المفصل ٤٦/٩ ، ٤٧ ، و الخزانة ١١/ ٤٨٥ ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٩٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، وشرح الرضي ٤/ ٥١١ .
والشاهد فيه : « مرحباه » فقد روي بالوجهين ، بالضم والكسر .

(٣) الرجز في الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، و شرح المفصل ٧٦/٩ ، ٤٧ ، و الخزانة ١١/ ٤٨٨ .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : شين الكشكشة .

(٥) نص على أنها لغة بكر بن وائل الزمخشري في المفصل ٤٣٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٩/٩ ، وأبو حيان في الارتشاف ٨٢٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥١١ . قال سيبويه: « واعلم أنَّ ناساً من العرب يُلْحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث ، وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل ، وذلك : « أعطيتُكِس » ، و « أُكْرِمُكِس » فإذا وصلوا لم يجيئوا بها ؛ لأن الكسرة تبين . ينظر : الكتاب ١٩٩/٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : الضمير .

(٨) ينظر : المفصل ٤٣٦ .

(٩) معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ولي أميراً لعمر و عثمان نحو عشرين سنة، و تولى نحو عشرين سنة فكلها نحو أربعين سنة، توفي سنة ٦٠هـ . ينظر : الاستيعاب٤٠٧/٣،وأسد الغابة٢٠١/٥.

(١٠) جرم : بطنان من العرب . أحدهما في قضاعة وهو جرم بن زبان ، والآخر في طيئ : يوصفون بالفصاحة . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٩ .

(١١) في (غ) : من .

(١٢) والفراتية لغة أهل الفرات . قال ابن يعيش٤٩/٩ :« ويروى :« لخلخانية العراق » واللخلخانية: العجمة في المنطق» .

غمغمة[1] // قضاعة ، ولا طُمطمانية[2] حمير » . قال معاوية « من هم ؟ » قال :« قومي[3] »[4] أ/١٣٩
فيقول أهل الكشكشة : « أكْرَمْتُكِش » ، ويحذفونها في الوصل، وأهل الكسكسة كذلك ، يقولون: « أكْرَمْتُكِس » وقفاً ، لا وصلاً .

قال نجم الدين : « وناس كثير من بني تميم ، وناس من أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً ، قال[5] :

تَضْحَكُ مِنِّي أنْ رأتني أحْتَرِشْ ولو حَرِشْتِ لكشفتِ عَنْ حِرِشْ

وقد يجرون[6] الوصل مجرى الوقف فيقولون :« إنَّشِ ذاهبة » قال[7] :

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وجِيدُشِ جِيدُهَا سِوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

[حرف الإنكار]

وأما حرف الإنكار : فهي[8] زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة ، إذا قصدت إنكار اعتقاد[9] كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه بخلاف ما ذُكِرَ ، تقول مثلاً:

---

(١) والغمغمة : ألا يتبين الكلام ، وأصله أصوات الثيران عند الذعر ، و أصوات الأبطال عند القتال .
وقضاعة أبو حي من اليمن ، وهو قضاعة بن مالك بن سبأ . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٩ .

(٢) الطمطمانية : أن يكون الكلام مشتبهاً بكلام العجم . يقال : رجل طمطم أي : في لسانه عجمة لا يفصح .
وحمير : أبو قبيلة وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٩ .

(٣) قال ابن الحاجب : قوله : « قومي » بإضافته إلى ياء المتكلم . وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقلُ جميعاً . أما المعنى فإنه مخاطب لأمير المؤمنين الذي لغته أفصح الناس ، فكيف يليق بمن يَمُت إليه ويخاطبه أن يكذب ويُسيء عليه الأدب ، وأما النقلُ فاتفاق الرواة على أنه قال : « قومك » و في بعضها :« قال قومك يا أمير المؤمنين » ،والظاهر أنه وهمٌ وقع فيه ما اشتملت عليه الحكاية من قوله : « وجرم من فصحاء الناس » . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٤٣٦ .

(٥) الرجز بلا نسبة في كتاب العين ٩١/١ ، ٢٦٥/٥ ، وشرح الرضي ٤/ ٥١١ ، واللسان (حرش ، كشمش) ، و الخزانة ١١/ ٤٨٩ .
والشاهد فيه « أحترش ، حرش » حيث إن كثيراً من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً ، والأصل احترك ، وحرك .

(٦) سقطت النون من (غ) .

(٧) البيت للمجنون في ديوانه ١٦٣ ، و سر صناعة الإعراب ٢٠٦/١ ، واللسان (روع) ، و الخزانة ١١/ ٤٩١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٠/٢ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، ٤٨/٩ ، وشرح الرضي ٤/ ٥١٢ .
والشاهد فيه « فعيناش ، و جيدش ، منش » حيث جعل مكان كاف المؤنث في الوصل شيناً .

(٨) في (غ) : فهو .

(٩) سقطت من (ش) .

« جاءني زيد » فيقول المنكر :« أزيدُنيه ؟ » أي : كيف يجيئك ؟ . فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك . أو يقول ذلك من لا يشك أنَّ زيداً جاءك و ينكر ألاَّ يجيئك ، فكأنه قال :« ومن يشك في هذا ، وكيف لا يجيئك » . وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ، وكون الاستفهام بالهمزة ، بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور . والأغلب مع حصول الشرائط ، وقصد إلحاق زيادة الإنكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته ، إعرابية كانت أو بنائية . نحو :« أذهبتُـوه » لمـن قـال : « ذهبتُ » ، و « أ أنا إنيه ؟ »[1] لمن قال : « أنا فاعل » .

وربما زيدت علامة الإنكار من دون حكاية اللفظ المذكور ، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى فيه من كلامك ، فتقول لمن قال : « ذهبتُ » : « أذهبتاه ؟ » . قال سيبويه : « سمعنا من قيل له :« أتخرج إن أخصبت البادية ؟ » فقال : « أ أنا إنيه ؟[2] » منكراً لرأيه أن يكون على خلاف ذلك »[3]. ولو حكى لقال[4] :« أتخرجوه ؟ » .

ثم نقول : إن كان آخر الكلمة حرف علة ساكناً فحكمه أن يُزاد على آخره مثله ، فيجتمع ساكنان ، فتحذف أولهما ، تقول : « آلقاضيه » و « ألمعلاه » ، و « أيغزوه[5] » ؟ .

وإن كان حرفاً صحيحاً ساكناً ، تنويناً كان ، أو لا حرك للساكنين بالكسر ، فزيادة الإنكار بعده هي الياء نحو :« أزيدنيه » ، « ألم تضربيه » .

وإن كان متحركاً فمدة الإنكار على وفق تلك الحركة ، بنائيَّة كانت ، أو إعرابية نحو : « أزيدوناهُ » و « أزيدينيه » ، و « آلا ميروه » .

قال نجم الدين : « ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بـ« إنْ » مزيدة بعد المذكور ، مُدْخِلاً في أوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة إلا ياءً ؛ لأجل الساكنين . وزيادة « إن » لزيادة البيان والإيضاح ؛ لأن الياء والهاء خَفيَّان ، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء، وحرف اللين كانوا مستغنين بهما . قال المصنف : « والظاهر أنهم لم يزيدوا « إنْ » إلا فيما آخره ساكن »[1] ، ورُدَّ بمجيئها بعد المتحرك في « أ أنا[2] إنيه » ؛ لأن نون أنا متحرك ، وأجاب :« بأن

---

(١) في (غ) : أنا إنيه .
(٢) في (غ) والكتاب : أنا إنيه .
(٣) ينظر : الكتاب ٢/٤٢٠.
(٤) في (أ) : قال .
(٥) وذلك في نحو :« جاءني القاضي » ، « ورأيت المعَلَّى » و « زيد يغزو ».
(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦ .

الزيادة في حال الوقف ، والوقف على « أنا » بالألف ، ولو لم تزد « إنْ » لقيل: « أ أنا » بحذف إحدى الألفين »[٢] فيقال على قياس كلامه :« آلمعلَّى إنيه ؟ » ، و « آلقاض إنيه ؟ » ، و « آ يغزو إنيه » . قال نجم الدين : « وهذا الذي قاله[٣] لم يجيء في كلام النحاة ، وإنما هو قياس منه »[٤] .

ثم إنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار ، وإنْ كان الكلام وقفاً ، وأمَّا إذا أردت الوصل فيجب ترك الزيادة نحو :« أزيداً يا فتى ؟ » .

ومدة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف ونحو ذلك[٥] نحو :« أزيداً وعمرنيه ؟ » لمن[٦] قال :« لقيت زيداً وعمراً » ، و « أزيداً الطويلاه » . وإذا قال:« ضربت عُمَرَ » قلت : « أضربت عمراه ؟ » ، ولا بد في حال الوقف من ها السكت .

[حرف التذكر]

وأما حرف التذكر: قال نجم الدين : « فليس في كلام فصيح ؛ لأنه إذا نطق[٧] بكلمة مَنْ يتذكر ، ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه ، وصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ، تقول في : « قال » ، و « يقول » ، و « مِن العام » : « قالا » ، فتمد فتحة اللام إلى أن يتذكر ما نسي[٨] ويصله به ، و « يقولو » ، و « من العامي » .

و[٩] بياء ساكنة إن كان الآخر ساكناً صحيحاً تنويناً كان أو غيره نحو : « هذا سَيْفُني[١٠] » إذا أردت سيفاً من صفته كيت وكيت .

وتقول في « قد فعل » ، وفي لام التعريف إذا تذكرت « الحارث[١١] » : « قدي » و « أَلِي » .

---

(١) في (غ) : أنا .
(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦/٢ ، ٢٨٧ .
(٣) من تخصيص « إن » بالساكن آخره .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥١٤ .
(٥) في (ش) و (غ) : وغير ذلك .
(٦) في (ش) و (غ) : وغير ذلك .
(٧) في (غ) : انطلق .
(٨) في (غ) : ما ينسى .
(٩) سقطت الواو من (ش).
(١٠) في (ش) : سيفي .
(١١) في (ش) : الحرف نحو .

وإن كان الساكن حرف مد نحو :« القاضي » ، و « العصا » ، و « يغزو » مد ذلك الحرف إلى أن تتذكر[1] »[2] .

ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ؛ لأن هذه إنما تزاد إذا لم يقصد الوقف .

قال المؤلف[3] ـ [رحمه الله ، وأعاد من بركاته] [4] ـ : و[5] قد تم تمامه ، وحم اختتامه اختتامه بمحروس[6] كحلان الشرف بأرض اليمن ، حصن[7] مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب رب العالمين المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي[8] ، رحمه الله[9] ، وقدس روحه[10]، ونفع الله به[11] ، وأعاد[12] من بركاته آمين[13] ، وكان ذلك[14] في رابع عشر ربيع[15] الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة ، [على صاحبها أفضل السلام ، على يد العبد الفقير إلى كرم الله وعفوه أحمد بن محمد الخالدي عفا الله عنه . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم] [16] .

---

(١) في (غ) : يتذكر .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/ ٥١٥ .

(٣) في (غ) : قال في الأم .

(٤) سقطت من (غ) ، وفي (ش) : قدس الله روحه .

(٥) سقطت الواو من (ش).

(٦) في (ش) : في محروس .

(٧) في (غ) : (في خلافة مولانا) بدل (حصن) .

(٨) في (ش) و (غ) : ابن حمزة بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(٩) (رحمه الله) زيادة من (ش) .

(١٠) في (غ) : قدس الله روحه في الجنان .

(١١) (ونفع به) زيادة من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : أعاد علينا .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٤) سقطت من (ش) و (غ) : وكان ذلك .

(١٥) في (ش) : شهر ربيع .

(١٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) . وفي (غ) : (على صاحبها صلوات رب البرية وسلامه على يد الفقير إلى عفو الله وكرمه أحمد بن محمد الخالدي غفر الله له ولوالده ولإخوانه في الله وللمؤمنين والمؤمنات . وقد أبرأت من أساء إليَّ وأنا معتذر إلى من قد أسأت إليه فمن أبرأني فجزاه الله عني خيراً ، ومن عثر في كتابي هذا على غلط أصلحه ، أو تصحيف صححه بعد أن يتحقق ذلك وأجره على الله الكريم) .

[حروف التحضيض] ١٠٦٢
[حرف التوقع] ١٠٦٤
[حرفا الاستفهام] ١٠٦٦
[حروف الشرط] ١٠٦٩
[اجتماع الشرط والقسم] ١٠٧٤
[تقدم الهمزة على أدوات الشرط] ١٠٨٠
[دخول الشرط على الشرط] ١٠٨٠
[حرف الردع] ١٠٨٩
[تاء التأنيث الساكنة] ١٠٩١
[التنوين] ١٠٩٣
[نون التوكيد] ١٠٩٥
فائدة : ١١٠٧
[هاء السكت وحرف التذكر وشين الكشكشة وسين الكسكسة] ١١٠٨
[هاء السكت] ١١٠٨
[سين الكسكسة] ١١١٠
[حرف الإنكار] ١١١١
[حرف التذكر] ١١١٣

فهرس المحتويات

المقدمة ..... أ

القسم الأول : قسم الدراسة

الفصل الأول : ابن الحاجب و كتابه الكافية ١

اسمه ونسبه ولقبه ١

مولده ونشأته ١

ثقافته وعلمه ٢

مؤلفاته ٣

ثانياً : كتاب الكافية : أهميته وشروحه اليمنية ٥

الفصل الثاني حياة الخالدي ١٢

أولاً : عصر الخالدي ١٢

١ ـ الحالة السياسية ١٢

٢ـ الحالة العلمية ١٥

ثانياً : الخالدي ١٨

اسمه ولقبه ١٨

موطنه ١٨

نشأته وثقافته ١٨

ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية ٢٠

شيوخه ٢١

تلاميذه ٢٣

الأمراء الذين اتصل بهم ٢٤

مؤلفاته ٢٦

مذهبه ٢٧

وفاته ٢٨

٢٩

الفصل الثالث:وصف الكتاب و تحليل عام لمنهج المؤلف فيه وبيان مصادره ...
ماهية الكتاب ودواعي تأليفه ٢٩
أقسام الكتاب وتحليل مادته ٢٩
الخصائص العامة لمنهج الخالدي ٣٢
مصادره ٣٤
أولاً : المصادر المباشرة ٣٤
ثانياً : المصادر غير المباشرة ٤٦
الفصل الرابع موقفه من الشواهد ٤٨
أولاً : القرآن الكريم ٤٨
ثانيا : الحديث النبوي و آثار الصحابة و التابعين ٥٧
ثالثاً : أقوال العرب و أمثالهم ٦١
رابعاً : الشواهد الشعرية ٦٢
الفصل الخامس موقفه من الأصول النحوية ٧٠
أولا : السماع ٧٠
ثانيا : القياس ٧٤
ثالثاً : الإجماع ٧٧
رابعاً : الاستقراء ٧٩
خامسا : استصحاب الحال..... ١٠
الفصل السادس : موقفه من السابقين ١١
أولا : موقفه من البصريين و الكوفيين..... ١١
ثانيا : موقفه من بعض العلماء السابقين ١٩
١٩
الفصل السابع : بين شرح الخالدي و بعض شروح .....
١ــ موقفه من ابن الحاجب ١٩
٢ــ موقفه من الرضي الاستراباذي ٩٢
أولا : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت ٨٤٩هـــ) ... ٩٥

ثانياً : شرح الكافية للرضي الاستراباذي ١٦
ثالثاً : شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية ١٦
رابعا : الموشح شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي ١٧
الفصل الثامن قيمة الكتاب العلمية و المآخذ التي عليه..... ١٩

القسم الثاني : قسم التحقيق

مقدمة التحقيق ..... أ
النص المحقق ١
مقدمة الخالدي ١
تعريف الكلمة ٢
أقسام الكلمة ٣
تعريف الكلام ٤
تعريف الاسم ٦
خواص الاسم ٧
المعرب من الأسماء ١٠
تعريف المعرب ١٠
حكم المعرب من الأسماء ١١
الإعراب ١١
أنواع الإعراب ١٢
العامل ١٣
المعرب بالحركات و المعرب الحروف ١٤
إعراب جمع المذكر السالم ٢٠
الممنوع من الصرف ٢٥
صرف ما لا يصرف ٢٨
ما يقوم مقام علتين ٣٠
علة العدل ٣١
علة الوصف ٣٨

أنواع التأنيث المانع من الصرف ٤١
صرف أسماء القبائل و البلدان ٤٤
علة المعرفة ٤٥
شرط العجمة في منع الصرف ٤٥
شرط الجمع في منع الصرف ٤٨
شرط التركيب في منع الصرف ٥٤
شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف ٥٥
شرط وزن الفعل في منع الصرف ٥٦
تنكير الممنوع من الصرف ٥٧
حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة ٦١
حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِّرَ ٦١
المرفـــوعـــات ٦٢
الفاعل ٦٢
مرتبة الفاعل بعد الفعل ٦٣
مواضع وجوب تقديم الفاعل ٦٥
مواضع تأخير الفاعل وجوباً ٦٧
جواز حذف الفاعل ٦٧
حذف الفعل وجوباً ٦٩
التنـــازع ٧١
صور التنازع ٧١
اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في التنازع ٧٢
أثر إعمال الث اني ٧٥
أثر إعمال الأول ٧٨
صورة ليست من باب التنازع ٧٩

مفعول ما لم يسم فاعله ٨٢
المبتـــدأ و الخـــبر ٨٧
تعريف الخبر ٩١
الأصل في المبتدأ التقديم ٩١
مسوغات الابتداء بالنكرة ٩٢
الخبر الجملة ٩٦
الخبر الظرف ٩٩
تقديم المبتدأ و جوباً ١٠٣
تقديم الخبر وجوباً ١٠٧
تعدد الخبر ١١٠
اقتران الخبر بالفاء ١١٢
حذف المبتدأ ١١٧
حذف الخبر..... ١١٨
خبر « إنَّ » و أخواتها ١٢٧
خبر « لا» التي لنفي الجنس ١٣٠
اسم « ما » و « لا» المشبهتين بـــ « ليس » ١٣٣
المنصوبات..... ١٣٥
المفعول المطلق ١٣٦
أنواعه ١٣٧
حكمه من حيث التثنية والجمع ١٣٨
المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله ١٣٨
حذف العامل في المفعول المطلق ١٣٩
المصدر التفصيلي ١٤٢
المصدر التشبيهي ١٤٣
المصدر المؤكد لنفسه ١٤٤
المصدر المؤكد لغيره ١٤٥

المصادر المثناة لقصد التكرير ١٤٧
المفعول به ١٤٩
تعريفه ١٤٩
تقديم المفعول على الفعل ١٥٠
حذف العامل في المفعول به ١٥١
المنـــادى ١٥٣
تعريفه ١٥٣
أحكام المنادى المفرد المعرفة ١٥٤
توابع المنادى ١٥٨
نداء المعرف باللام ١٦٣
تكرير المنادى المفرد ١٦٧
ترخيم المنادى ١٧١
شروط ترخيم المنادى ١٧٢
ما يحذف من الرخم ١٧٤
حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف ١٧٦
المندوب ١٧٩
إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب ١٨٠
إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف ١٨٢
اقتصار الندبة على المعروف ١٨٢
حذف حرف النداء ١٨٣
حذف المنادى ١٨٤
الأسماء الملازمة للنداء ١٨٥
الاشتغال ١٨٦
اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه ١٨٨
اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه ١٩٠
استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه ١٩٤
وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه ١٩٤

صور ليست من باب الاشتغال ١٩٥
التحذير ١٩٨
الإغراء ٢٠٢
المفعول فيه ٢٠٣
تعريفه ٢٠٣
شرط نصبه ٢٠٣
الظروف باعتبار التصرف والانصراف ٢٠٧
حذف عامل المفعول فيه ٢٠٩
المفعول له ٢١٠
تعريفه ٢١٠
شرط نصبه ٢١٢
المفعول معه ٢١٥
حالات الاسم الواقع بعد الواو ٢١٦
الحـــــال ٢٢١
تعريفه ٢٢١
عامل الحال ٢٢٦
شرط الحال ٢٢٦
صاحب الحال إذا كان نكرة ٢٢٨
تقدم الحال على العامل والصاحب ٢٢٩
حكم الحال في الاشتقاق ٢٣١
الجملة الحالية ٢٣٤
حذف عامل الحال ٢٣٩
التمـــييز ٢٤٤
تمييز المفرد ٢٤٤
تمييز النسبة ٢٤٩
مطابقة التمييز لما هو له ٢٥١

تقدم التمييز على عامله ٢٥٤
تنكير التمييز ٢٥٥
المســـتثنى ٢٥٧
أحكام المستثنى ٢٦٠
ترجيح الإبدال ، وجواز النصب ٢٦٦
حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ ٢٦٧
الإبدال على الموضع ٢٦٩
حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا ٢٧١
إعراب « غير » ٢٧٢
استعمال غير ٢٧٣
إعراب « سوى » و « سواء » ٢٧٥
حذف المستثنى ٢٧٦
لاسيما ٢٧٧
خبر « كان » ، وأخواتها ٢٧٩
حذف عامله ٢٧٩
اسم « إنَّ » وأخواتها ٢٨٣
المنصوب بـــ« لا » التي لنفي الجنس ٢٨٤
حكم اسم « لا » إذا تكررت ٢٩٠
دخول الهمزة على « لا » ٢٩٣
النعت والعطف بعد اسم « لا » ٢٩٥
استعمال « لا أبا له » ونحوه ٢٩٧
حذف اسم « لا » ٣٠٠
خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـــ« ليس » ٣٠١
المجرورات ٣٠٦
تعريفها ٣٠٦
تعريف المضاف إليه ٣٠٦

تقدير حرف الجر ٣٠٧
الإضافة المعنوية ٣٠٨
شروط الإضافة المعنوية ٣١٠
حكم الأسماء المتوغلة في الإبهام ٣١١
اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ٣١٣
الجمع بين تعريف العدد وإضافته ٣١٤
الإضافة اللفظية ٣١٥
إضافة الموصوف إلى الصفة ٣٢٤
إضافة اسم التفضيل ٣٢٧
حذف المضاف إليه ٣٢٩
الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٣٣٠
المضاف إلى ياء المتكلم ٣٣٢
الأسماء الستة مع ياء المتكلم ٣٣٤
اللغات في الأسماء الستة ٣٣٧
اللغات الواردة في هَن ٣٤٠
اللغات الواردة في « فم » ٣٤١
اللغة الواردة في ذو ٣٤٢
التوابع ٣٤٣
النعت ٣٤٦
تعريفه ٣٤٦
فائدة النعت ٣٤٧
النعت المشتق ٣٤٨
وصف النكرة بالجملة الخبرية ٣٥٠
النعت الحقيقي و النعت السببي ٣٥١
امتناع وصف الضمير والوصف به ٣٥٦
شرط الموصوف ٣٥٦

شرط الموصوف ٣٥٩
لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام ٣٦٠
بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف ٣٦١
عطف النسق ٣٦٥
العطف على الضمير ٣٦٥
حكم المعطوف ٣٦٩
العطف على عاملين مختلفين ٣٧١
بقية أحكام العطف ٣٧٣
التأكيد ٣٧٧
أقسام التأكيد ٣٧٩
التأكيد اللفظي ٣٧٩
التأكيد المعنوي ٣٨٢
تأكيد الضمير المتصل المرفوع ٣٨٤
ترتيب ألفاظ التأكيد المعنوي ٣٨٥
البدل ٣٨٧
تعريفه ٣٨٧
أقسام البدل ٣٨٨
التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه ٣٩٠
إبدال الاسم من الضمير والعكس ٣٩١
ترتيب التوابع ٣٩٣
عطف البيان ٣٩٤
المبـــني ٣٩٧
ألقاب البناء ٣٩٨
حصر المبني من الأسماء ٣٩٩
الضمائر ٤٠١
تعريفها ٤٠١

قسماه المتصل والمنفصل ٤٠٣
مواضع استتار الضمير ٤١٢
اتصال الضمير وانفصاله ٤١٣
وجوب انفصال الضمير ٤١٣
جواز اتصال الضمير وانفصاله ٤١٧
حكم الضمير بعد «كان» و« لولا » و« عسى » ٤٢٠
نون الوقاية ٤٢٦
ضمير الفصل ٤٣١
ضمير الشأن ٤٣٦
اسم الإشارة ٤٤١
الاسم الموصول ٤٥٠
تعريفه ٤٥٠
صلة الموصول والعائد ٤٥٠
صلة الألف واللام ٤٥١
ألفاظ الأسماء الموصولة ٤٥٣
حذف العائد ٤٥٩
الإخبار بالذي أو بالألف واللام ٤٦٢
ما الاسمية ٤٦٦
مَنْ ٤٧٠
أي ٤٧١
ماذا ٤٧٣
أسماء الأفعال ٤٧٦
إجمال الحديث عنها ٤٧٦
أسماء الأفعال المتعدية ٤٧٨
أسماء الأفعال اللازمة ٤٨٠
أسماء الأفعال التي على وزن فَعَالِ ٤٨٤

أسماء الأصوات ٤٩١
المركبات ٤٩٦
أسماء الكناية ٥٠٤
تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية ٥٠٥
مواقع « كم » الاستفهامية و « كم » الخبرية من الإعراب ٥٠٨
حذف التمييز ٥١٢
الظروف المقطوعة عن الإضافة ٥١٤
الظروف المضافة إلى الجمل ٥١٥
معنى « إذا » ٥٢٠
معنى « إذ » ٥٢٤
أين و أنى ٥٢٦
متى ٥٢٧
أيان ٥٢٨
كيف ٥٢٨
مذ ومنذ ٥٢٩
لدى ولدن ٥٣٤
قط وعوض ٥٣٧
أمس ٥٣٨
الآن ٥٣٩
لَمَّا ٥٣٩
الظروف المضافة إلى الجمل إضافةً عارضةً ٥٤٠
المعرفة والنكرة ٥٤٢
العلم ٥٤٥
تنكير العلم ٥٤٨
الكناية عن الأعلام ٥٤٩
العلم المنقول والعلم المرتجل ٥٥٠

التسمية بالمثنى والجمع ٥٥١
التسمية بالمبني ٥٥٢
النكرة ٥٥٤
العدد ٥٥٥
تعريف أسماء العدد ٥٥٥
أصول الأعداد ٥٥٥
الواحد والاثنان ٥٥٦
استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما ٥٥٨
الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ٥٦١
ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين ٥٦٢
لغات ثماني عشر ٥٦٣
تمييز الأعداد ٥٦٤
حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً ٥٦٧
عدم تمييز الواحد والاثنين ٥٦٧
تعريف العدد ٥٦٨
حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث ٥٦٩
الاشتقاق من ألفاظ العدد ٥٧٠
المذكر والمؤنث ٥٧٦
معاني التاء ٥٧٨
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ٥٨١
أوزان ألف التأنيث المقصورة ٥٨٢
أوزان ألف التأنيث الممدودة ٥٨٥
تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي ٥٨٧
إسناد الفعل إلى المؤنث ٥٨٨
المثنى ٥٩١
تعريفه ٥٩١

تثنية المقصور والممدود ٥٩٣
حذف النون و تاء التأنيث ٥٩٦
تثنية اسم الجمع والجمع المكسر ٥٩٨
الجمع ٥٩٩
جمع المذكر السالم ٦٠١
شرط جمع المذكر السالم ٦٠٢
ما شذ جمعه بالواو والنون ٦٠٥
جمع المؤنث السالم ٦١٠
تعريفه ٦١٠
شروطه ٦١٠
تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم ٦١٣
جمع التكسير ٦١٩
تعريفه ٦١٩
جمع القلة ٦١٩
المصدر ٦٢١
تعريفه ٦٢١
المصدر القياسي والمصدر السماعي ٦٢٢
عمل المصدر ٦٢٣
اسم الفاعل ٦٣٠
تعريفه ٦٣٠
عمل اسم الفاعل ٦٣٢
صيغ المبالغة ٦٣٥
اسم المفعول ٦٤٠
عمله ٦٤١
الصفة المشبهة ٦٤٣
تعريفها ٦٤٣

عملها ٦٤٤
أحكامها ٦٤٤
اسم التفضيل ٦٥٠
تعريفه ٦٥٠
شروطه ٦٥٠
أوجه استعماله ٦٥٣
عمله ٦٥٩
الفعل ٦٦٤
الفعل الماضي ٦٦٦
الفعل المضارع ٦٦٧
تعريفه ٦٦٧
إعرابه ٦٦٩
رفعه ٦٧٣
ما يُعيِّن المضارعَ للحال أو الاستقبال أو المضي ٦٧٤
نواصب المضارع ٦٧٦
إضمار أنْ بعد حروف العطف ٦٩٩
إظهار « أن » جوازاً ووجوباً ٦٩٩
جوازم الفعل المضارع ٧٠٢
جوازم الفعل الواحد ٧٠٢
جوازم الفعلين ٧٠٥
ربط جواب الشرط بالفاء ٧١٧
ربط الجواب بـــ إذا الفجائية ٧٢١
جزم المضارع في جواب الطلب ٧٢١
فعل الأمر ٧٢٤
حكمه ٧٢٤

الفعل المبني للمجهول ٧٢٧
الفعل المتعدي وغير المتعدي ٧٣١
أفعال القلوب ٧٣٨
الإلغاء ٧٤٣
التعليق ٧٤٥
مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد ٧٤٨
ملحقات أفعال القلوب ٧٥٠
الأفعال الناقصة ٧٥٥
تقديم الخبر على اسمها ٧٦٥
تقديم الخبر عليها ٧٦٥
أفعال المقاربة ٧٧١
تعريفها ٧٧١
تعداد أفعال المقاربة وأحكامها ٧٧٢
دخول النفي على خبر « كاد » ٧٧٩
فعلا التعجب ٧٨٢
أفعال المدح والذم ٧٩٠
شروطه ٧٩١
الحرف ٨٠٣
حروف الجر ٨٠٥
حروف القسم ٨٣٧
الحروف المشبهة بالفعل ٨٥١
إنَّ و أنَّ ٨٥٦
مواضع كسر همزة « إن » وفتحها ٨٥٧
جواز الكسر والفتح ٨٥٩
العطف على اسم إنَّ وأخواتها ٨٦١
لام الابتداء ٨٦٥

تخفيف إنَّ ٨٧١
تخفيف « أنَّ » ٨٧٣
كأنَّ ٨٧٦
لكن ٨٧٨
لعل ٨٧٩
حروف العطف ٨٨١
دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم ٨٨٨
حروف التنبيه ٩٠٢
حروف النداء ٩٠٥
حروف الإيجاب ٩٠٦
حروف الزيادة ٩١١
حرفا التفسير ٩١٦
حروف المصدر ٩١٨
حروف التحضيض ٩١٩
حرف التوقع ٩٢١
حرفا الاستفهام ٩٢٣
حروف الشرط ٩٢٦
اجتماع الشرط والقسم ٩٣١
تقدم الهمزة على أدوات الشرط ٩٣٦
دخول الشرط على الشرط ٩٣٦

حرف الردع ٩٤٤
تاء التأنيث الساكنة ٩٤٥
التنوين ٩٤٧
نون التوكيد ٩٤٩
فائدة..... ٩٦٠
هاء السكت وحرف التذكر وشين الكشكشة وسين الكسكسة ٩٦١
هاء السكت ٩٦١
سين الكسكسة ٩٦٣
حرف الإنكار ٩٦٤
حرف التذكر ٩٦٦
خاتمة البحث ٩٦٨
ملخص البحث ٩٧٢
الفهارس الفنية ٩٧٤ــ١٠٦١
فهرس الشواهد القرآنية ٩٧٤
فهرس الحديث النبوي الشريف ١٠٠٧
فهرس آثار الصحابة و التابعين ١٠٠٩
فهرس الأمثال و الأقوال ١٠١١
فهرس الشواهد الشعرية ١٠١٣
فهرس الأعلام ١٠٤٦
فهرس القبائل و الطوائف ١٠٥٧
فهرس البلدان و المواضع ١٠٦٠
فهرس المحتويات ١٠٦٢
مصادر البحث ١٠٨٠

فهرس المصادر

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- أئمة أهل البيت عليهم السلام : لعباس محمد زيد ، مؤسسة زيد بن علي ، صنعاء ، ط ١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- أئمة اليمن : محمد بن محمد زبارة ، المطبعة الناصرية ، تعز ، اليمن ، ١٣٨٥هـ .
- إبراز المعاني من حرز الأماني : لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ،تحقيق إبراهيم عطوة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، لاط ، لات .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد بن عبد الغني الدمياطي ، دار الندوة ، بيروت ، لاط، لات .
- أحاديث معلة ظاهرة الصحة : لمقبل بن هادي الوادعي ، مكتبة ابن عباس ، مصر ، ط٢، لات.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط، لات .
- أخبار النحويين البصريين : للسيرافي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- الاختيار في القراءات العشر : لأبي محمد عبد الله بن علي سبط الخياط ، تحقيق عبد العزيز السبر، الرياض ، ١٤١٧هـ .
- الآداب الشرعية : لأبي عبد الله محمد بن مفلح ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- أدب الكاتب: لعبد الله بن مسلم ابن قتيبة. حقَّقه وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي. مؤسَّسة الرسالة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق محمد سعيد البدري ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م ز
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- الأزهيَّة في علم الحروف: لعلي بن محمد الهرويّ . تحقيق عبد المعين الملّوحيّ. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١، ١٩٨١م.
- أساس البلاغة: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق عبد الرحيم محمود . دار المعرفة ، بيروت، لا ط ، ١٩٨٢م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير (أبو الحسن علي بن محمد الجزري) ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات.
- أسرار العربيَّة: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط ١، ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطيّ . تحقيق عبد العال سالم مكرّم. مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٧٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة : لأبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- إصلاح المنطق: ليعقوب بن إسحاق بن السكِّيت. شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ١ ، ١٩٨٧م.
- الأصمعيات: لعبد الملك بن قريب الأصمعيّ . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥ ، لا ت.
- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

- الأضداد : لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : لمحمد الأمين الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ذ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- الأعلام : لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- الإعلام بوفيات الأعلام : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق رياض عبد الحميد مراد ، و عبد الجبار زكار ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط٢، ١٣١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- أعلام المؤلفين الزيدية : لعبد السلام عباس الوجيه ، مؤسسة الإمام زيد ، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٩م .
- الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهانيّ. تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٣م.
- الإغراب في جدل الإعراب : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٣٧٧هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي أبكر السيوطي ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: لابن السيّد البطليوسيّ. دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م (نسخة مصورة).
- أمالي ابن الحاجب: لعمرو بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت ، ودار عمّار ، عمّان، ط ١، ١٩٨٩م.
- أمالي الزجّاجيّ: (عبد الرحمن بن إسحق). تحقيق وشرح عبد السلام هارون، المؤسَّسة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١ ، ١٣٨٢هـ.
- أمالي المرتضَى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (عليّ بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربيّ، ط ٢ ، ١٩٦٧م.
- الأمالي: لإسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت.
- الإمتاع و المؤانسة : لأبي حيان التوحيدي (علي بن محمد) ، تحقيق أحمد أمين ، مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات .

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- إنباه الرّواة على أنباه النحاة: لعلي بن يوسف القفطيّ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربيّ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لا ب ، لا ط ، لا ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام . ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- الإيضاح : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق و دراسة د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل : لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بتاي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لاط ، لات .
- البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م .
- البداية و النهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني ، القاهرة ، ١٣٣٨هـ .
- البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطيّ. دار الفكر، بيروت ، ط ٢،١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

- البيان في شرح اللمع لابن جني : للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق د٠عـــلاء الدين حمويه ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٣هـــ ـــ ٢٠٠٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق د. طـــه عبد الحميد ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠.
- البيان والتبيين: للجاحظ (عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- تاج العروس من شرح جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، القاهرة ، ١٣٠٦هـــــ ـــ ١٣٠٧هـــ .
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب : لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، دراسة و تحقيق نـــوري ياسين الهيتي ، وزارة الثقافة ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٥هـــ ـــ ٢٠٠٤م .
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥م .
- تاريخ الإسلام : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق بشار عـــواد معـــروف ، مكتبـــة القدسي، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي : لحسن إبراهيم حسن ، دار الجيـــل ، بيروت ، ط ١٣، ١٤١١هـــ ـــ ١٩٩١م .
- التاريخ الإسلامي : لمحمود شاكر ، المكتب الإســـلامي ، بـــيروت ، ط٨، ١٤٢١هـــــ ـــ ٢٠٠٠م.
- تاريخ الخلفاء : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبـــد الحميد ،لاط ، لات .
- تاريخ الطبري : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٨هـــ ـــ ١٩٩٨م .
- التاريخ الكبير : لعبد الله محمد إسماعيل البخاري ، دار الباز ، مكة المكرمة ، لاط ، لات .
- تاريخ بغداد : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٧هـــ ـــ ١٩٩٧م .
- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم و الحزن في حوادث تاريخ اليمن : لعبد الواسع بـــن يحـــيى الواسعي ، مطبعة حجازي، القاهرة ، ١٣٦٦هـــ .

- التبصرة و التذكرة : لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- التحرير و التنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي : لمحمد الطاهر ابن عاشور ، مؤسسة التاريخ ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لعبد الله بن يوسف بن هشام . تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي. المكتبة العربيّة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي: تحقيق عفيف عبد الرحمن . مؤسّسة الرسالة، بيروت ، ط ١، ١٩٨٦م.
- التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط ١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك و مروان سرور ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٤، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- تقريب النشر في القراءات العشر : لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- التكملة : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، لاط، لات .
- التمام في تفسير أشعار هذيل : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ، و خديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، بغداد ، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد : ليوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لأبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق أحمد علي عبيد و حسن أحمد آغا ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- تهذيب تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية: لأحمد زيني دحلان، دار المشاريع،لاط، لات .

- توجيه اللمع : لأحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة و تحقيق د. فايز محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- التوطئة : لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- التوقيف على مهمات التعاريف : عبد الرؤف بن المناوي ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- الثقات : لمحمد بن حبان بن أبي حاتم ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- الجامع صحيح (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- الجرح والتعديل : لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط١، لات .
- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهليَّة والإسلام: لمحمد بن أبي الخطاب القرشيّ. حقَّقه وعلَّق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشميّ. دار القلم ، دمشق ، ط ٢، ١٩٨٢م.
- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله). دار الجيل بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة : لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير البعلبكي ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- جمهرة أنساب العرب : لأبي محمد علي أحمد بن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المراديّ. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط ٢، ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: للإمام علاء الدين بن علي الإربليّ. صنعة إميل بديع يعقوب. دار النفائس، بيروت ، ط ١، ١٩٩١م.

- حاشية الجرجاني على شرح الكافية : لعلي بن محمد الجرجاني ، مطبوع بهامش شرح الكافية طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط،لات .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، لاط، لات .
- الحجة في القراءات السبع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٦، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .
- حرز الأماني ووجه التهاني (متن الشاطبية) للقاسم بن فيرة الشاطبي ، ضبطه محمد تميم الزعبي، دار الهدى ، المدينة المنورة ، ط٣، ١٩٩٦م .
- الحدود الأنيقة : لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار الفكر بيروت ، ط١، ١٤١١هـ .
- حروف المعاني : للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل : لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د. مصطفى إمام ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- حلية الألياء و طبقات الأصفياء : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- حماسة البحتريّ: (الوليد بن عبيد). اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت ، لا ط ، لا ت.
- الحماسة البصريّة: علي بن الحسن البصري. تحقيق مختار الدين أحمد . عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- الحماسة الشّجرية: لهبة الله بن علي بن الشجري. تحقيق عبد المعين الملوحيّ وأسماء الحمصيّ. منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة، دمشق، ط ١، ١٩٧٠م.
- الحماسة المغربية : لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الحروالي التادلي ، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٩٩١م.
- الحيوان: الجاحظ (عمر بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت ، ط ١، ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق د.محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

- الخصائص: لأبي الفتح بن جنِّـي . تحقيـق محمـد علـي النجـار. دار الكتـاب العـربيّ، بيروت، لا ط. لا ت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة: لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ. تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميّة، الكويت، ط ١، ١٩٨١م.
- درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ: للقاسم بن عليّ الحريريّ. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، لا ط ، لا ت.
- الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري : رسالة دكتوراة مقدمة من فطوم علي حسن الأهدل ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٣م .
- دلائل الإعجاز : لعبد القاهر الجرجاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : لابن فرحون ، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النـور ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، لاط . لات.
- ديوان أبي الأسود الدُّؤلي: (ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩هـ). تحقيق محمد حسن آل ياسين لا ناشر، ط١، ١٩٨٢م.
- ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس ٧هـ). شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسّسة الرسـالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م. وتحقيق رودلف جابر ، فينا ، ١٩٢٧م.
- ديوان الأقيشر الأسديّ: (المغيرة بن عبد الله). جمع وتحقيق خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ديوان الحارث بن حلِّزة: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب.دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ديوان الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، دار القلم ، بيروت ، لاط، لات .
- ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم: جمعه وحقّقه نايف معروف. دار المسيرة، بـيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان الراعي النميري: (عبيد بن حصين). جمعه وحقَّقه راينهرت فاييرت. نشر فرانتس شـتايز بفيسبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ط ١ ، ١٩٦٨م.
- ديوان الطرماح: (الكامل بن حكيم). تحقيق عزّة حسن. دمشق، ١٩٦٨م.

- ديوان الكميت بن زيد = شعر الكميت بن زيد الأسدي.
- ديوان المتلمس الضَّبُعي: (جرير بن عبد المسيح). رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق حسن كامل الصَّيرفي. معهد المخطوطات العربيّة، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان أميَّة بن أبي الصلت: جمعه بشير يمّوت. بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ديوان أنس بن زنيم: ضمن «شعراء أمويّون».
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ: تحقيق عزّة حسن. منشورات دار الثقافة ، دمشق، ط ٢، ١٩٧٢م.
- ديوان تأبّط شرّاً: (ثابت بن جابر). جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلاميّ، ط ١، ١٩٨٤م.
- ديوان أبو تمام = شرح ديوان أبي تمام.
- ديوان تميم بن مقبل: تحقيق عزّة حسن. مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ. دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان جران العود النميريّ: (عامر بن الحارث). صنعه أبو جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكَّريّ. تحقيق وتذييل نوري حمّودي القيسيّ. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان جرير بن عطية: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.
- ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان حاتم الطائي: (حاتم بن عبد الله). صنعة يحيى بن مدرك الطائيّ. رواية هشام بن محمد الكلبي. دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٢، ١٩٩٠م.
- ديوان الحارث بن خالد المخزوميّ = شعر الحارث بن خالد المخزوميّ.
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ: تحقيق سيَّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- ديوان الحطيئة: (جرول بن أوس). شرح أبي سعيد السكّريّ. دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١م.

- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ وفيه بائيّة أبي دؤاد الإيادي: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط ، لا ت تاريخ المقدّمة١٩٥٠م.
- ديوان الخرنق بنت بدر: رواية أبي عمرو بن العلاء. تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط ١، ١٩٩٠م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلميّ = شعر خفاف بن ندبة السلميّ.
- ديوان أبي دؤاد الإياديّ: (جارية أو حارثة بن الحجّاج). نشر جوستاف جرونيام. ضمن دراسات في الأدب العربي. ترجمة إحسان عبّاس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٩٥٩م.
- ديوان ابن دريد : قدم له راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- ديوان دريد بن الصّمّة: جمع وتحقيق محمد خير البقاعيّ. قدّم له شاكر الفحّام. دار قتيبة، دمشق ، لا ط، ١٩٨١م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني: (حرثان بن محرث). جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الدليمي. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره. الموصل، ١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة: (غيلان بن عقبة). شرح أحمد بن حاتم الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجّاج: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت ، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ديوان ربيعة الرقّيّ: (ربيعة بن ثابت). تحقيق وجمع ودراسة يوسف حسين بكّار. دار الأندلسِ ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد الطائي.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شعر زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني . القاهرة، ١٩٥٠م.
- ديوان صخر الغيّ بن عبد الله: ضمن « شرح أشعار الهذليين ».
- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر، بيروت، لا ط ، ١٩٨٠م. وطبعة مكس سلغسون، مدينة شالون على نهر سَوْن بمطبع برطرند، ١٩٠٠م.

- ديوان أبي طفيل الغنويّ: (طفيل عن عوف). تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد، بيروت ، ط ١، ١٩٦٨م.
- ديوان عامر بن الطفيل: رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان عباس بن مرداس: جمع وتحقيق يحيى الجبّوري. نشر مديريّة الثقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقيّة، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسّان = شعر عبد الرحمن بن حسّان.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان أبي العتاهية: (إسماعيل بن القاسم). تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥م.
- ديوان عدي بن زيد العباديّ: تحقيق محمد جبار المعيبد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث ٢، لا ط، لا ت.
- ديوان عروة بن الورد: شرح ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق). تحقيق عبد المعين الملوحي. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ. سوريا، ط ١، ١٩٦٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل: تحقيق لطفي الصقّال ودرّيّة الخطيب. راجعه فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربيّ بحلب، ط ١، ١٩٦٩م.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط ، لا ت.
- ديوان عمرو بن قميئة البكري: تحقيق حسن كامل الصَّيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي = شعر عمرو بن معديكرب.
- ديوان عنترة بن شدّاد: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق: (همّام بن غالب). دار صادر، بيروت، لا ط ، لا ت. وطبعة الصاوي ١٣٥٤م.

- ديوان القتّال الكلابيّ: (عبد أو عبيد الله بن محبّب أو مجيب). حقّقه وقدّم له إحسان عبّاس. دار الثقافة، بيروت، لا ط ، ١٩٨٩م.
- ديوان قطري بن الفجاءة: ضمن « ديوان الخوارج » .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسيّ الجاهليّ: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. دار التراث، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.
- ديوان كثيِّر عَزَّة: تحقيق إحسان عبّاس. دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح علي فاعور. دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ: دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ديوان مجنون ليلى: (قيس بن الملوح). جمع وتحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- ديوان مضرس الربعي: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطيّة وعبد الله الجبّوريّ. مطبعة دار البصريّ، بغداد، ط ١، ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي.
- ديوان النابغة الذبياني: (زياد بن معاوية). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- ديوان النجاشي الحارثيّ = شعر النجاشي الحارثيّ.
- ديوان نمر بن تولب: ضمن « شعراء إسلاميّون ».
- ديوان أبي نواس = شرح ديوان أبي نواس.
- ديوان الهذليِّين: نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٥م.
- ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.

- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ: جمع وتنسيق عبد القدوس صالح. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
- ذيل الأمالي: مطبوع مع أمالي القالي.
- ذيل السمط: مطبوع مع سمط اللآلي.
- الردّ على النحاة: ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمن). تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، لا ط، ١٩٨٢م.
- رصف مباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق أحمد محمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق. ط ١ ، ١٩٧٥م.
- الرضي الاستراباذي عالم النحو و اللغة : تأليف د. أميرة علي توفيق ، الإدارة العامة لكليات البنات ، الرياض ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني : لمحمود الآلوسي البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
- الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن و مصنفاتهم بكل فن : لعبد الملك أحمد قاسم حميد الدين، دار الحارثي للطباعة ، الطائف ، ١٤١٥هـ .
- الزيدية نشأتها و معتقداتها : لإسماعيل الأكوع ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.
- السِّيرة: لعبد الملك بن هشام. تحقيق وستنفلد جوتنجن. ١٨٥٩م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها وفوائدها : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة : لمحمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف ، الرياض ، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ. تحقيق عبد العزيز الميمنيّ. دار الحديث، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- سنن الدارقطني : لعلي بن عمر الدارقطني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد الحسين ، البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤هـ .
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن بهرام الدارمي ،تحقيق د . مصطفى ديب البغا،دمشق، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- سنن ابن ماجة : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث، القاهرة ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- سير أعلام النبلاء : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤط و آخرون ، مؤسسة الرسالة ، ط١١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- الشافية في علم التصريف : لأبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- شذرات الذهب في أخبارمن ذهب : لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦) ، تحقيق عبد الحسين محمد علي ، مطبعة الآداب في النجف ، العراق ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .
- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السِّيرافيّ ، تحقيق د. محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦.
- شرح اختيارات المفضّل: الخطيب التبريزيّ (يحيى بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلميّة. بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- شرح أشعار الهذليِّين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السّكّري. حقّقه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- شرح الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م.

- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي : تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- شرح جمل الزجاجي : لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٩م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر : لأبي الخير عمر بن محمد بن الجزري ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٧م .
- شرح العقيدة الطحاوية : لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ . تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٤، ١٩٨٠م.
- شرح اللمع في النحو : للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- شرح المعلّقات السبع: للحسين بن أحمد الزوزني. منشورات التجاريّة المتّحدة دار البيان، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش بن علي. عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى ، مكة المكرمة ، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

- شرح الوافية نظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بتاي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لاط ، لات .
- شرح ديوان أبي تمام: (حبيب بن أوس). ضبطه وشرحه شاهين عطيّة. دار الكتب العلميّة، بيروت. لا ط، لا ت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٨م.
- شرح ديوان المتنبي: (أحمد بن الحسين). وضعه عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٠م.
- شرح ديوان أبي نواس: (الحسين بن هانئ). ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي. الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، لا ط، ١٩٨٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسين الاستراباذيّ ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، حقَّقها وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لاط ، لات .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن برّيّ. تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السّيوطيّ. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهوريَّة العراقيَّة، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح فصيح : لأبي عبد الله محمد بن هشام اللخمي ، دراسة و تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، دار عمار ، عمان ، ٢٠٠٢م .
- شرح قصائد العشر: للخطيب التبريزيّ (يحيى بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.

- شرح قطر الندى و بل الصدى : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام (عبد الملك جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجاريّة الكبرى، ط ١١، ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) : لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي . تحقيق أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط ١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، لاط ، لات . و طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط،لات .
- شرح المقدمة المحسبة : لابن بابشاذ ، تحقيق د. محمد أبو الفتوح شريف ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف و النحو : لأبي زيد عبد الرحمن المكودي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط، لات .
- شعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٠٠هـ .
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق. لا ط، لا ت، تاريخ المقدمة ١٩٦٩م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي: تحقيق يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢م.
- شعر خفاف بن ندبة: جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- شعر أبي زبيد الطائيّ: تحقيق نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العلميّ العراقيّ على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر زياد الأعجم: (زياد بن سليمان أوسليم). جمع وتحقيق يوسف حسين بكّار. دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣م.
- شعر زيد الخيل الطائيّ: (زيد بن مهلهل). صنعه أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لا ط، لا ت.
- شعر عبد الرحمن بن حسّان: جمعه وحقّقه مكّي العاني. بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهليّ: جمعه وحقّقه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.
- شعر عمرو بن معدي كرب: جمعه مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
- شعر الكميت بن زيد الأسديّ: جمع وتقديم داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩م.
- شعر النابغة الجعدي: (قيس بن عبد الله). تحقيق عبد العزيز رباح. المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م.
- شعر النجاشي الحارثي: (قيس بن عمرو). جمعه سليم النعيميّ، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. لا ناشر، لا بلدة، ط ٣، ١٩٧٧م.
- شعراء إسلاميون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ٢ ، ١٩٨٤م. ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦م.
- شعراء أمويّون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ١ ، ١٩٨٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله علي البركاتي ، دار الندوة ، بيروت ، لاط ، لات .
- الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة ، لاط ، لات .
- الصحاح ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣١٩هـ ـ ١٩٩٩ م .
- صحيح الجامع الصغير و زيادته : لمحمد ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
- صحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

- صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- صحيح مسلم بشرح النووي : لأبي زكريا يحيى النووي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- صفة الصفوة : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، دار الجيل ، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- ضرائر الشعر: لعلي بن مؤمن بن عصفور. تحقيق إبراهيم محمد. دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته : لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- ضوابط المعرفة : لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، بيروت .
- الطبقات : لخليفة بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الرياض ، ١٩٨٢م .
- طبقات الزيدية الكبرى : لإبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله ، تحقيق عبد السلام الوجيه ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، ط١، ١٤٢١هـ .
- طبقات الشافعية : ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد) ، تحقيق عبد العليم خان ، حيدر أباد، ١٩٧٨م .
- طبقات الشافعية : لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .
- طبقات الشافعية الكبرى : لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو ، لاط ، لات .
- الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعد ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- طبقات المفسرين : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي أبكر السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- طبقات النحويين و اللغويين : لمحمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود شاكر ، دار المدني ، جدة ، لاط ، لات .

- العبر في خبر من غبر : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، لاط ، لات .
- العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربّه . شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م.
- العلل في النحو : لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- علوم البلاغة : لأحمد مصطفى المراغي ، دار القلم ، بيروت ، لاط ، لات .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: للحسن بن رشيق . تحقيق محمد قرقزان. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- العنوان في القراءات السبع : لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ، تحقيق زهير زاهد و خليل العطية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار و مكتبة الهلال ، لاط ، لات .
- عيون الأخبار: عبد الله بن مسلم ابن قتيبة . شرحه وضبطه وعلّق عليه وقدّم له ورتّب فهارسه يوسف علي طويل. دار الكتب العلميَّة، بيروت، لا ط، لا ت.
- غاية النهاية : لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري تحقيق براجستراسر ، القاهرة ، ١٩٣٢م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : لمحمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، الكويت ، ط ١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- الفتح الرباني في القراءات السبعة من حرز الأماني : لمحمد البيومي الدمنهوري ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١، ١٤١٧هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير : لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دارالمعرفة ، بيروت، لاط، لات .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ . حققه وقدّم له إحسان عبّاس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

- الفهرست : لمحمد بن إسحاق بن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، لاط ، لات .
- فهرس مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء : إعداد أحمد عبد الرزاق الرقيحي ، و عبد الله الحبشي ، و علي الآنسي ، وزارة الإرشاد باليمن ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٨٣م .
- فهرس مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء : إعداد أحمد محمد عيسوي ، و محمد سعيد المليح ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- فوات الوفيات :لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- في أصول النحو : لسعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، ط٣، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م .
- القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دارإحياء التراث ، بيروت ، ط ٢، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- القواعد و الإشارات في أصول القراءات : لأحمد بن عمر الحموي ، تحقيق د. عبد الكريم بكار، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- الكافية في النحو : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء ، جدة ، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
- الكامل في التاريخ : لعز الدين محمد بن الأثير ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- الكامل في اللغة : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- الكامل في ضعفاء الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- كتاب الصّناعتين الكتابة والشعر: أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصريّة، صيدا، لا ط، ١٩٨٦م.
- كتاب اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
- الكتاب: لسيبويه (عمرو بن عثمان). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، لات .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .
- الكشف الإلهي عن شديد الضعف و الموضوع و الواهي : محمد بن محمد الطرابلسي ، تحقيق د. محمد محمود بكار ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م ز
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
- كشف الظنون : لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، دراسة و تحقيق د. هادي عطية الهلالي ، دار عمار ، عمان ، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ : لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الطرابلسي الأجدابي ، تحقيق عبد القادر المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال : للمتقي الهندي (علي بن عبد الملك) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٥م .
- اللباب في علل الإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور. دار إحياء التراث ، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- لمع الأدلة في أصول النحو : لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .
- اللمع في العربيّة: صنفه أبو الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق د فائز فارس ، دار الأمل للنشر إربد ، ط ٢ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: (للحسن بن بشر الآمدي ، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران). مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحق إبراهيم بن السريّ الزجاج . تحقيق د.هدى محمد قراعة. مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
- المثل السائر : لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- مجالس ثعلب: لأحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٨٧م.
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، لاط ، لات .
- مجمع الزوائد و منبع الفوائد : لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ز
- مجمل اللغة : لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، بيروت ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- مجموع بلدان اليمن و قبائلها : لمحمد بن أحمد الحجري ، تحقيق إسماعيل الأكوع ، ط١، وزارة الإعلام اليمنية ، صنعاء ، ١٤٠٤هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة، لا ط، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .
- مختصر شواذ القرآن : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، عنى بنشره برجشتراسر ، القاهرة ، لاط، لات .
- المدارس الإسلامية في اليمن : للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- المدهش : لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق د. مروان قباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

- مرآة الجنان و عبرة اليقظان : لعبد الله بن أسعد اليافعي ، حيدر أباد ، ١٣٣٧هـ ـ ١٣٣٩هـ .
- مراتب النحويين : لعبد الواحد بن علي أبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ،ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطيّ (عبد الرحمن بن الكمال). شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لاط ، لات .
- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تحقيق محمد بركات ، دار المدنى ، جدة ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .
- المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
- المستطاب في ترجمة علماء الزيدية الأطياب ، ليحيى بن الحسين ، مخطوط في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء .
- المستطرف في كل فن مستظرف : لمحمد بن أحمد الأبشيهي ، تحقيق مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- المستقصي في أمثال العرب : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٧م .
- المسند : أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
- مسند أبي داود الطيالسي ، لسليمان بن داود بن الجارود ، تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ، الجيزة ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .
- مسند الإمام أحمد : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- مسند أبي عوانة : لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني ، تحقيق أيمن عارف الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- مشاهير علماء الأمصار : لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق فلايشهمر ، القاهرة ، ١٩٥٩م .
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني : للدكتور حسين عبد الله العمري ، دار المختار ، دمشق ، ١٩٨٠م .
- مصادر الفكر العربي و الإسلامي في اليمن : لعبد الله الحبشي ، مركز الدراسات و البحوث اليمنية ، صنعاء ، ١٩٧٧م .
- المصباح المنير : لأحمد بن علي الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لاط، لات .
- المصباح في النحو : لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق مقبول علي النعمة ، دار البشائر ، بيروت ، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .
- المصنف : لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- مطلع البدور و مجمع البحور : لعلي بن أبي الرجال ،مخطوط في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء .
- معاني القرآن للأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة و تحقيق د. عبد الأمير محمد الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٥م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العبّاسيّ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت، لا ط ، ١٩٤٧م.
- معجم الأدباء: لياقوت بن عبد الله الحمويّ. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لا ط، ١٩٧٩م.
- معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحمويّ. دارصادر ، بيروت، لا ط، لا ت.
- معجم البلدان و القبائل اليمنية : إبراهيم أحمد المقحفي ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني. تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، لاط، لا ت .
- المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة الرشد الرياض ، ط٢، لات .
- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لاط،لات .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

- معجم شواهد النحو الشِّعرية: لحنا جميل حداد. دار العلوم، الرياض، ط ١،١٩٨٤م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ. حقَّقه وضبطه مصطفى السّقّا. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار : لأبي عبد الله محمد أحمد الذهبي ، تحقيق د. طيار آلتي قولاج ، مركز البحوث الإسلامية ، تركيا ، ط ١، لات .
- المعمرين لأبي حاتم السجستاني ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٣هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- المفصل في صنعة الإعراب : تألبف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشترة على الألسنة ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، دارالكتاب العربي ، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة: لمحمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر، لا ط، لا ت.
- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب:لمحمد بن يزيد المبرّد.تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.عالم الكتب،بيروت، لا ط، لات.
- المقتطف من تاريخ اليمن : للقاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي ، منشورات العصر الحديث، ط١، ١٤٠٧هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو : لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، لاط ، لا ت .
- المقرب : تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوار و عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٩٨٥م . وطبعة دار الكتب بيروت ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

- المكلل الكاشف لغوامض المفصل : لأحمد بن يحى المرتضى . مخطوط في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم ١٧٦٧.
- ملحق البدر الطالع : لمحمد بن محمد زبارة ، مطبوع مع البدر الطالع للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لاط ، لات .
- الملخص في ضبط قوانين العربية : لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع ، تحقيق د.علي بن سلطان الحكمي ، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- الملل و النحل : لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سعيد الكيلاني ، دار المعرفة بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيليّ (علي بن مؤمن). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩ م.
- المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم : لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، حيدر أباد ، ١٣٥٩هـ .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصريّ: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١٩٥٤،١م.
- الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب والأحزاب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، دار الندوة ، الرياض ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ .
- الموشح على الكافية لأبي بكر الخبيصي . مخطوط.
- الموضح لتبيين حقائق الموشح للعياني رسالة دكتوراة في جامعة القرآن والعلوم الإسلامية ، تحقيق الدكتور يوسف جمعة عاشور .
- موضوعات الصغاني : للحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف ، دار المأمون ، دمشق ، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- الموطأ : لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط، لات .
- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ، ١٩٩٤م .
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : لصلاح بن علي بن أبي القاسم ، دراسة و تحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة زيد بن علي ، صنعاء ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة : لابن تغري بردي (يوسف الأتابكي) ، القاهرة ، ١٩٢٧م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- نشأة الدراسات النحوية و اللغوية في اليمن و تطورها : للدكتور هادي عطية مطر الهلالي، دار آفاق عربية للصحافة و النشر ، بغداد ، ١٩٨٤م .
- نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف : لمحمد بن محمد زبارة ، مركز الدراسات و البحوث اليمني، صنعاء ، لاط لا ت .
- النهاية في غريب الحديث و الأثر : لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق طه أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- نهج البلاغة : شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، لاط ، لات .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، وكالة المعارف ، استانبول ، ١٩٩٥م .
- ابن هطيل و جهوده النحوية : رسالة ماجستير مقدمة من شريف النجار ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء ١٩٩٦م .
- الوافي بالوفيات : لخليل بن أيبك الصفدي ، جمعية المستشرقين الألمانية ، بيروت ، ١٩٦٢م ـ ١٩٨٣م .
- الوافية في شرح الكافية : لركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي ، تحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي و الثقافة ، سلطنة عمان ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق د.إحسان عبّاس . دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.